عبد الرؤوف سنّو

# حرب لبنان

## 1990 - 1975

## تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع

المجلد الأول

مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

**حرب لبنان 1975–1990**

تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع

عبد الرؤوف سنّو




# 1975 - 1990

## تفكُّك الدولة وتصدُّع المجتمع

### المجلد الأول

مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

# حرب لبنان 1975 – 1990
## تفكّك الدولة وتصدّع المجتمع

المـؤلـف : عبد الرؤوف سنّو
الطبعة الأولى : 2008/1/5م
تصميم الغلاف : خليل جابر
الرقم المتسلسل : ISBN 978-9953-87-273-5



التوزيع: الدار العربيّة للعلوم ناشرون
ص. ب. : 5574 – 13 شوران 2050 – 1102 بيروت – لبنان
هاتف: 8/ 785107 1 961+ فاكس: 786230 1 961+
الموقع الإلكتروني: www.asp.com.lb
www.aspbooks.com
www.neelwafurat.com



تمّ البحث بدعم من
برنامج الأبحاث في الجامعة اللبنانيّة
ونُشر بمساعدة من مؤسّسة الحريري

أتشرّف بإهداء مؤلّفي

الذي يروي تاريخ هذا الوطن الأَبيّ الشامخ

إلى

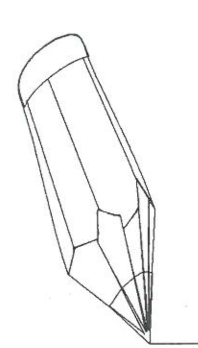
ابن بيروت البار البروفسور الدكتور وفيق سنّو

طبيب العيون وباني جسور المحبّة بين اللبنانيّين

والمؤلِّف بين قلوبهم،

من كانت بيروت ولبنان

أعظم ما في رحلة عمره وغزير عِلمه



**شُكر وامتنان**

ما كان لهذا الكتاب الذي يروي سيرة لبنان وعاصمته الحبيبة بيروت، من الجوانب السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والإنسانيّة، أن يخرج إلى النور في هذه الحلّة الراقية إلا بمسعى مشكور من السيدة الفاضلة نازك رفيق الحريري التي رغبت بدعم هذا الجهد العلميّ. وهذه المبادرة ليست بغريبة على عائلة كريمة احتضنت أحلام الوطن، ورعت عاصمته بيروت، وقدّمت أغلى الشهداء، الرئيس رفيق الحريري، قرباناً لوحدة لبنان شعباً وكياناً ومؤسسات. والشكر كلّ الشكر أيضاً لمدير عام مؤسسة الحريري الأستاذ مصطفى الزعتري الذي خصّ هذا المؤلّف بكامل عنايته.

# الفهرس

**قائمة الجداول**

# مُقَدِّمَة

تميّز تاريخ لبنان خلال سنوات الحرب الأليمة التي عصفت به بين عامي 1975 و1990، بحدوث تحوّلات جذريّة ونوعيّة، شملت مجتمعه وبنيته وتعايش طوائفه الدينيّة، وسلوكيّات مواطنيه وثقافتهم السياسيّة ومعارفهم وأنماط عيشهم، خلال أطول نزاع داخليّ في تاريخه الحديث والمعاصر. وقد تسبّبت الحرب في تفكيك الدولة اللبنانيّة من ناحية تقليص سيادتها على أرضها وسلطتها على شعبها، وانهيار مؤسّساتها وماليّتها، وإلحاق الأضرار بالاقتصاد الوطنيّ، والقضاء على مركزيّة السوق الداخليّة، وصعود قوى اجتماعيّة، هي الميليشيات وقوى الأمر الواقع، التي استطاعت أن تهمّش دور الدولة وتعطّل قرارها، وتستحوذ على إيراداتها، وتضع أيديها على مؤسّساتها وإداراتها. وشهدت هذه المرحلة تصدّع المجتمع اللبنانيّ من خلال ما طرأ من انقسام بين بنيه، على أُسس طائفيّة وسياسيّة وثقافيّة ومناطقيّة، وانعدام التواصل في ما بينهم، فضلاً عن سياسات التهجير القسريّ والهجرة، والتأثّر بقيم الحرب وثقافتها وتداعياتها على التربية والتكوين المعرفي. كما تأثّر المجتمع اللبنانيّ بالأحداث الأمنيّة وتصدّع آليات الاستجابة للأوضاع الاقتصاديّة والقدرة على الرفض، بعدما جرى تهميش دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ[1] وقد سارت عمليّة تفكيك الدولة جنباً إلى جنب مع عمليّة تصديع المجتمع اللبنانيّ، فكانت النتيجة انهياراً شبه تامّ على الصُعد السياسيّة والثقافيّة والمعرفيّة والقيميّة.

لقد اعتُبرت حرب لبنان المختبر التاريخيّ والاجتماعيّ والسياسيّ لتناقضات المجتمع اللبنانيّ التي سبقت تقاتل بنيه، وتجلّت في النّظام السياسيّ وما يقدّمه من مكاسب وفوائد لطائفة على أخرى، وحدثت في إطار صراع داخليّ بين اللبنانيّين أنفسهم حول المسار التاريخيّ الذي كان على وطنهم أن يأخذ به في مرحلة تاريخيّة دقيقة أتت في سياق النزاع العربيّ – الإسرائيليّ، وتحوّل المنظّمات الفلسطينيّة الموجودة على أرضه إلى عامل مؤثّر وفاعل في خلق التجاذبات الطائفيّة بين اللبنانيّين، فضلاً عن تعاظم الخلافات بين الأنظمة العربيّة وتدخّلها مع القوى الإقليميّة والدوليّة في الأزمة اللبنانيّة[2].

لقد أصبح العامل الخارجيّ عشيّة اندلاع الحرب وخلالها، هو الذي يتحكّم في مسار الأزمة اللبنانيّة، بعدما ظهرت مشاريع خارجيّة وداخليّة تتفاعل داخل الطوائف والأحزاب والميليشيات اللبنانيّة، وكذلك داخل المنظّمات الفلسطينيّة. فشجّعت القوى الخارجيّة على تأزيم العلاقات ذات الطابع النزاعيّ بين اللبنانيّين، بإغداق الأموال والأسلحة وأصناف المساعدات على المتحاربين، وفرض إيديولوجيّاتها وسياساتها عليهم، حتّى أثناء وضع تسويات سياسيّة للأزمة اللبنانيّة. وقد كشفت التطوّرات أنّ تفاقم التناقضات بين اللبنانيّين أدّى إلى تفشّي ظاهرة عسكرة السياسة والمجتمع اللبنانيّين، وقضت على كلّ إمكانيّة للعودة إلى حالة السلم من دون جهد أو ضغط خارجيّ.

ولا تزال حتّى اليوم ممهّدات الحرب في لبنان ومسبّباتها عرضة للنقاش الأكاديميّ. فركّزت بعض الدراسات على العامل الفلسطينيّ في الحرب كمؤجّج ومسبّب لها[3]، واعتبر بعضها الآخر أنّ المسائل الخلافيّة بين اللبنانيّين، كهويّة لبنان والامتيازات المارونيّة، ومطالبة المسلمين بمشاركة أكبر في السّلطة، ومسألة الإنماء المتوازن بين الطوائف والمناطق، كانت أسباباً لاندلاع الحرب[4]. وربط آخرون بين ما حدث في لبنان بأهداف إسرائيل في القضاء على الوجود العسكريّ الفلسطينيّ على الأرض اللبنانيّة، وضربها التعايش بين اللبنانيّين، وبالصراع السوريّ - الإسرائيليّ على لبنان، وبالنزاعات العربيّة - العربيّة ومشاريع السلام في المنطقة، وأخيراً، الصراع بين الشرق والغرب أثناء «الحرب الباردة»[5]. من هنا، يمكن القول: إنّ لبنان لم يعد عشيّة الحرب عام 1975 ضحيّة انقساماته الداخليّة فحسب، بل ضحيّة موقعه الجغرافيّ السياسيّ.

استناداً إلى ما سبق، فإنّ اختصار أسباب الحرب وحصرها بالوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان، وتدخّل المقاومة الفلسطينيّة في الشأن اللبنانيّ الداخليّ، وإهمال العامل الخارجيّ، الإسرائيليّ، السوريّ، العربيّ، الإقليميّ، الدوليّ، هو مقاربة غير موضوعيّة للأزمة اللبنانيّة. فعند اندلاع الحرب في لبنان، كان العامل الخارجيّ بكلّ ألوانه وأطيافه موجوداً بقوّة على الساحة اللبنانيّة. أمّا العامل الداخليّ المتمثّل في الخلاف حول هويّة لبنان، وتمسّك الموارنة بامتيازاتهم، وبالتالي مطالبة المسلمين بمشاركة أكبر في السّلطة، فكان هذا الخلاف مطروحاً كمسألة نزاعيّة بين اللبنانيّين. لكنّ العامل الفلسطينيّ تقدّم في المرحلة الأولى من الحرب على ما عداه من



الاعتبارات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، من غير أن يعني هذا أنّ العوامل الأخيرة كانت أقلّ أهمّية.

بعد خروج المقاومة الفلسطينيّة من بيروت في عام 1982، ومغادرة ياسر عرفات لبنان في العام التالي، تبيّن أنّ العامل الفلسطينيّ، كمسبّب مباشر للحرب، قد تراجع إلى الوراء، وأنّ الصراع العربيّ الإسرائيليّ، وخلافات الدول العربيّة في ما بينها، ودخول إيران، الجمهوريّة الإسلاميّة، إلى الساحة اللبنانيّة كطرف إيديولوجيّ وسياسيّ بعد عام 1982، والصّراع الدوليّ في الشرق الأوسط، كانت كلّها مسائل شائكة استمرّت انعكاساتها على الوضع الداخليّ اللبنانيّ، مذكيّة التناقضات بين اللبنانيّين، ومؤجّجة الخلافات في ما بينهم. وحتّى إثناء عمل اللبنانيّين على إيجاد حلّ لمعضلة بلدهم في مدينة الطائف عام 1989، كان ياسر عرفات، رئيس «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» قد عاد إلى الساحة اللبنانيّة من بابها الخلفيّ، ليناهض مع العراق المنتصر في حربه ضدّ إيران (= حرب الخليج الأولى 1980–1988)، ومعهما الجنرال ميشال عون، السياسة السوريّة في لبنان وتصفية الحسابات مع الرئيس حافظ الأسد. وتزامنت هذه الأحداث مع انشطار الدولة اللبنانيّة إلى حكومتين، ودخول البلاد في مرحلة دمويّة بين عامي 1989 و1990.

بناءً على ما تقدّم، فإنّ إطلاق صفة «حرب لبنان» على مرحلة النزاع بين عامي 1975 و1990، وليس «الحرب الأهليّة اللبنانيّة»، أو «الحرب اللبنانيّة»، أو «حروب الآخرين على أرض لبنان»، هو، في رأينا، الأكثر صحّة علمياً وموضوعياً، لأنّ هذه الحرب لم تكن في كثير من مراحلها صراعاً داخلياً صرفاً بين اللبنانيّين. لقد استطاع العامل الخارجيّ (الفلسطينيّ، الإسرائيليّ، السوريّ، العربيّ، الإيرانيّ، الدوليّ) أن يستغلّ تناقضات المجتمع اللبنانيّ وضعف تماسكه، وانعدام سيطرة الدولة عليه والإمساك به، وهشاشة بُناه المؤسّساتيّة والسياسيّة، للتلاعب بالتوازنات الداخليّة في سبيل تحقيق مصالحه. وفي هذا السياق، كان يتمّ اصطناع وسائل الاضطراب الداخليّ أو تغذيته (= خلافات سياسيّة، حملات إعلاميّة، إغداق الأسلحة والأموال على فرقاء النزاع، رعاية إطلاق النار وأعمال العنف والخطف والقتل الخ. . .) لتأجيج عوامل النزاع بين اللبنانيّين.

علاوة على خلفيّاتها ومسبّباتها وأبعادها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والنفسيّة، فقد حملت هذه المرحلة المصيريّة من تاريخ الوطن أكثر من معنى:

1 – طرحت شرعيّة الكيان اللبنانيّ، ومدى ولاء اللبنانيّين لهذا الوطن المسمّى «لبنان».

2 – كانت صراعاً سياسيّاً واجتماعيّاً وعسكريّاً بين المناطق، وبين الطوائف وداخل الطوائف.

3 – كانت فترة زمنيّة سيطرت فيها أنماط جديدة من الثقافة والتفكير المناطقيّ والطائفيّ والعلاقات والقواعد الاجتماعيّة بشكلٍ مختلف عمّا كان عليه الوضع قبل عام 1975.

4 – تسبّبت في تعطيل سلطة الدولة وسيادتها وشلّ مؤسّساتها وابتلاع مجتمعها المدنيّ من قبل الميليشيات وقوى الأمر الواقع.

5 – شكّلت إطاراً زمنيّاً ومكانيّاً لمرحلة تاريخيّة – اجتماعيّة امتلأت بالتغيير وبالسلبيّات أكثر من الإيجابيّات[6].

لقد اعتبر أحد الباحثين بحقّ، أنّ الحرب التي عاشها اللبنانيّون واكتووا بنيرانها، تُعتبر سنوات مسروقة أو ضائعة من حياة كلّ فرد منهم، سواء أكان طفلاً، أمّ شاباً، أمّ كهلاً، أمّ عجوزاً. ورأى أنّ حالة انتظار إعادة البناء والإعمار وبناء السلام وعودة الحياة إلى طبيعتها، كانت في حدِ ذاتها خسارة للسنين المقبلة من عمر كلّ لبناني[7].

بناءً على ما سبق، لم تكن الغاية من إصدار هذا الكتاب، الذي استغرق العمل عليه أكثر عشر سنوات، هي استحضار ما حملته هذه الحرب، من أحقاد دفينة وذكريات أليمة وآثار مريرة وهواجس لم تخمد في نفوسنا بعد، ولا إلقاء التّهم جزافاً، أو نبش الماضي وفتح ملفّاته والدعوة إلى المساءلة وتحديد المسؤوليّة، أو إلقاء الضوء على بطولات حقيقيّة أو زائفة هنا وهناك، وإضفاء صفات الوطنيّة أو الخيانة على هذا وذاك، وتحميل نظام لبنان مسؤوليّة ما فعلته أيدينا وأيدي الآخرين، وإنّما القيام بقراءة عقليّة واعية لمعرفة جذور الحرب وأسبابها، وكيفيّة نشوئها، وتفاعلاتها، وتداعياتها، وتطوّراتها، ومساراتها، وخواتيمها، واستعادة هذه التجربة الاجتماعيّة – السياسيّة – السلوكيّة – المعرفيّة في ذاكرتنا، واستيعاب دروسها وعِبرها، وعدم طمسها، كي لا يؤدّي نسيان ويلاتها وأضرارها إلى تكرارها وإعادة إنتاجها من جديد. فعلينا إذاً، أن ننعش ذاكرتنا وذاكرة أجيالنا الصاعدة، بأنّ تقاتل أبناء الوطن الواحد يجرّ إلى الخراب والمآسي على البلاد، فيما يؤدّي الحوار المنطقيّ بينهم إلى التغلّب على كلّ الصعاب.



لقد اندلعت الحرب في لبنان عام 1975 تحت شعارات التغيير والإصلاح، ثمّ تحوّلت إلى حرب من أجل الحرب (القتل والخطف والاغتيال والسرقة والنهب وترويع المواطنين الخ. . .).

عقب الأزمة اللبنانيّة في عام 1958، رفع اللبنانيّون شعاراً «لا غالب ولا مغلوب»، وتبيّن في السنوات التي تلت تلك التسوية، أنّها كانت مجرّد أكذوبة اخترعها اللبنانيّون وروّجوا لها، وانتهوا إلى تصديقها، فكانت وبالاً عليهم. وبُعيد انتهاء الحرب في لبنان عام 1990، رفع البعض شعاراً «غالب ومغلوب»، للإشارة إلى انتصار فريق من اللبنانيّين على فريق آخر. إنّ الجهل والغرور والتصوّرات والحسابات الخاطئة، وسوء التقويم لهذا «الآخر»، المنتصر أو المهزوم، جعلت هذا الفريق أو ذاك يعتقد أنّ في مقدوره الانتصار على «الآخر»، شريكه في الوطن. وفي رأينا، إذا كان هناك من غالب، فهي قوى الشرّ في الداخل، والقوى الإقليميّة والأجنبيّة بمختلف اتجاهاتها وسياساتها وإيديولوجيّاتها، هذه القوى التي جعلت من لبنان مرتعاً لها وساحة لتقاتلها وتحقيق مصالحها، ومن اللبنانيّين أدواتها. أمّا المغلوب، فهو لبنان كلّه شعباً وأرضاً، وما يمثّله من قيم كان بإمكانها، في ما لو تمّت رعايتها في ظلّ نظام ديمقراطيّ حقيقيّ، أن تؤدّي باللبنانيّين إلى تعايش حقيقيّ.

على مدى السنين التي سبقت الحرب، تغنّى اللبنانيّون طويلاً بتعايشهم الفريد في منطقة الشرق الأوسط، وروّجوا مقولة أنّهم أنموذج للحرّية والديمقراطيّة، وسط عالم (عربيّ) كبّلته أنظمته القمعيّة واضطهدته داخل سجن كبير. وقد تمكّن اللبنانيّون بالفعل، وبفضل «الميثاق الوطنيّ» عام 1943، من أن يضعوا قواعد توافقيّة فريدة لتعايشهم، صمدت أكثر من ثلاثة عقود. وبعدما دارت عجلة الحرب، وانقطع التواصل في ما بينهم، ووحّدتهم المآسي والمعاناة، شدّهم حنين إلى نمط حياة التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ السابق، الذي افتقدوه خلال مراحل النزاع، أو انقطعت الجسور معه. وقد امتدح الفاتيكان على الدوام هذا النوع من التعايش على الرغم من عثراته، معتبراً إيّاه حالة فريدة وثمينة في تاريخ الأديان والمنطقة، وأنّ لبنان هو البلد الوحيد الذي يعيش فيه المسلمون وكأنّهم في مكّة، والمسيحيّون وكأنّهم في روما[8]. وفي «الإرشاد الرسوليّ» عام 1997، أطلق البابا يوحنا بولس الثّاني صفة «العيش المشترك»، ولو نظريّاً، للدلالة على حالة المجتمع اللبنانيّ الواحد المتعايش بتعدديّته الطوائفيّة الثقافيّة الفريدة في الشرق الأوسط[9].

وعلى خطّ موازٍ مع انتهاء الحرب، احتلّ موضوع بناء الدولة اللبنانيّة، في بنيتها الداخليّة وفي علاقاتها الخارجيّة، الصدارة في الملفّات السياسيّة والاجتماعيّة لمنع الحرب وتكرارها. إنّ اتّفاق اللبنانيّين إذا، على قواعد جديدة متينة لتعايشهم، هو المدخل الصحيح والوحيد للحفاظ على لبنان، وضمان مشاركة مكوّنات مجتمعه في السلطة، وفي علميّة الاندماج، على أساس تعدّدي للوصول إلى تماسك اجتماعيّ وسياسيّ يحمي لبنان من صراعات الخارج على أرضه. ولئن تمّ لهم ذلك في «اتّفاق الطائف» عام 1989، أو تعثّر هذا الاتّفاق في ما بعد هنا وهناك في ظلّ الوصاية السوريّة، بسبب الخلاف على سلاح «حزب الله»، وعلى كيفيّة بناء الدولة العادلة الصالحة، وإدارة العلاقات الخارجيّة، فإنّ «اتّفاق الطائف» يجب أن يكون نقطة انطلاق لسلام يؤسّس اللبنانيّون من خلاله علاقات جديدة مبنيّة على التكافؤ والمساواة، وعلى الديمقراطيّة الحقيقيّة، وفوق كلّ شيء، إخراج نظام لبنان من نفق الطائفيّة والمحسوبيّة والفئويّة.

إنّ بناء الحجر قد يستغرق بعض الوقت، لكنّه يبقى ممكناً، على الرغم من تكلفته المرتفعة. إلاّ أنّ إعادة إعمار النفوس وتسييجها بالصفح والغفران والمحبة وبناء السلم الأهليّ وتوطيد جسور المحبّة والتواصل، قد تحتاج إلى عهود طويلة، ولا تتحقق إلاّ بالحوار بين اللبنانيّين، وتحقيق الديمقراطيّة الحقيقيّة، قولاً وعملاً، لا «الديمقراطيّة الفريدة» التوافقيّة القائمة على التسويات وتقاسم الحصص على أساس طائفيّ، وتغليب الحسّ الوطنيّ على الانفعال الطائفيّ وعلى المصلحة الخاصّة. ولا شك أنّ هذا يستلزم مراجعة موضوعيّة لمرحلة الحرب في لبنان، وهي موضوع الكتاب بين أيدينا، ومساءلة الماضي وتأمله من منظور نسبيّ بوصفه مرحلة انتهت لا تشكّل منافسة للحاضر، ومقارنة هذا الماضي بالحاضر، ومحاولة التوفيق بينهما لاستخلاص العبر والدروس، وتلمّس محطّات التغيير فينا.

إنّ عقد الأمل على فجر جديد مبنيّ على المصالحة والغفران والاعتراف بـ«الآخر»، كان على الدوام صفة ملازمة للبنانيين. فتعدّديّة مجتمع لبنان ونظامه الطائفيّ ووضعه الجغرافيّ السياسيّ، جعل هناك استحالة في أن يتمكّن لبنان بنفسه من محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب أو الجرائم التي حصلت ضدّ الإنسانيّة. وقضية «المحكمة ذات الطابع الدوليّ» في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريريّ، أسطع دليل على ذلك. كما أنّ استهداف قائد «القوّات اللبنانيّة» سمير جعجع من قبل الدولة اللبنانية



والنظام السوريّ ومحاكمته وسجنه، قد لا تتكرّر في التاريخ اللبنانيّ. لذلك، فإنّ ميل اللبنانيّين نحو المصالحة والغفران ونسيان الماضي بكلّ مآسيه، هو أكبر من جنوحهم نحو تحقيق العدالة أو الانتقام من مجرمي الحرب.

خلال تقاتل اللبنانيّين الدمويّ على مدار خمس عشرة سنة، كانت محاولاتهم للتوصّل إلى تسوية بجهودهم الذاتيّة أو بضغوط خارجيّة، تسير جنباً إلى جنب مع أصوات المدافع ودوي الانفجارات وحمّامات الدمّ هنا وهناك. لذلك، يستحقّ لبنان أن يُعطى فرصة أخرى للحياة، إذا ما تحلّى بنوه بالجرأة على نقد الذات ومراجعة التجربة، ونبذوا نوعيّ التكاذب، الاجتماعيّ والسياسيّ، وأعلنوا صراحة عن مواطن الضعف والوهن في تعايشهم الطوائفيّ، ولم يخفوه بمساحيق تجميل مغشوشة لتعايش طائفيّ هشّ يتأرجح بين حين وآخر بين الوفاق والنزاع. وفي استطاعة لبنان أن ينتقل من حالة التعايش الطوائفيّ إلى حالة تعايش وطنيّ تتجسّد فيه قيم الحرّيّة والعدالة والمساواة والتكافؤ في حقوق المواطنة والتعبير، ويجب أن يكون هذا الأمر هدف الجميع. ويمكن بالفعل تحقيق ذلك، عندما يتّفق بنوه فعلاً على صيغة الكيان التي يريدون، وعلى الدولة والهويّة والديمقراطيّة التي ينشدون، وعلى الخارج الذي يتعاملون معه أو به يستنجدون، وعندما لا يؤدّي إلغاء الطائفيّة السياسيّة وإلغاء الطائفيّة الاجتماعيّة إلى بروز عقدة الخوف عند المسيحيّين والمسلمين: عند الأوّلين بسبب وضعهم الديموغرافيّ في المحيط العربيّ – الإسلاميّ، وعند الآخرين بسبب خشيتهم على شرعهم من علمنة الأحوال الشخصيّة.

هل يمكن أن تنجح إذاً محاولة بناء لبنان جديد يصبح فيه هذا البلد واحة للحرّيّة والديمقراطيّة والعيش الواحد، فيما تغيب شمس الحرية والديمقراطيّة عن محيطه، وتتحوّل النظم الجمهوريّة إلى «ملكيّة» وراثيّة، ويُضطهد الإنسان العربيّ في لقمة عيشه وكرامته وحقوقه؟ بالتأكيد يمكن ذلك، في ما لو عرف اللبنانيّون كيف يخرجون من أوهامهم النظريّة، ويتحلّون بالعقلانيّة والواقعيّة في التعامل مع الأمور التي تخصّ الداخل والخارج، ومن دون عزل هذا «الداخل» عن الخارج، أو تمكين هذا «الخارج» من الإفساد في الداخل. فإذا ما تماسك هذا الداخل وتضامن في ظلّ دولة قويّة قادرة على صنع قرارها بنفسها، أمكنه الحدّ بالتأكيد من تأثير الجغرافيا السياسيّة فيه، ولا يعود دولة حاجز صغيرة مشرّعة الأبواب. لبنان يستحقّ الحياة إذا ما عرف بنوه كيف يجدون لغة مشتركة يتحاورون بها، ويتعرّف بعضهم إلى البعض الآخر، وعلى مخاوفه

وهواجسه وتطلّعاته، أكثر من ما يغرقون في معرفة أنفسهم. لبنان يبقى «مشروع حياة» إذا ما عرف أبناؤه كيف يحمونه بعقولهم قبل أرواحهم، ويصونونه من أنفسهم، ومن مؤامراتهم وأنانيتهم، قبل مؤامرات «الغرباء» عليه. إنّ انسحاب السوريّين من لبنان في نيسان عام 2005، وضع اللبنانيّين، سياسيّين وأفراداً، أمام امتحان صعب ينحصر في قدرتهم على التعايش معاً، وحُكم أنفسهم بأنفسهم من دون وصاية خارجيّة. كما أنّ التوافق على الدولة التي ينشدون، هو مقدّمة ضروريّة لازمة لصيغة التعايش الفريد. وبكلام آخر، كلّما استطاع اللبنانيّون أن يحلّوا بأنفسهم مشكلاتهم بالحوار والعقلانيّة، اقتربوا من بناء الدولة التي ينشدونها.

واستناداً إلى أنّ حرب لبنان كانت مرآة المجتمع اللبنانيّ، وانفجاراً من أعماق كلّ فرد فيه، قبل أن تكون انفجار قنبلة أو قذيفة مدفع أو سيارة مفخّخة؛ ولأنّ تلك المرحلة امتلأت بالمتناقضات: الحرب والسلام، الحبّ والكراهية، الفرح والحزن، الموت والحياة، الضوضاء والسكون، البراءة والشرّ[10]، فسيجد كلٌّ منا نفسه، بشكلٍ أو بآخر، في هذا الكتاب:

- المحرِّضون على الحرب والتقاتل، وعلى شطر المجتمع المدنيّ، وضرب الاقتصاد الوطنيّ.
- الزعماء السياسيّون والدينيّون اللبنانيّون الذين اختلفوا على نظام بلدهم وهويّته، وحاول كلٌّ منهم تغييرهما على طريقته الخاصّة، إلى درجة تدميره والاستعانة بالخارج لإنجاز هذه المَهمّة، إلى أن جاءهم الحلُّ معلّباً من الخارج في عام 1989.
- الفئات الاجتماعيّة التي انعكست ثقافتها الطائفيّة وخصوصيّاتها على بُنية النّظام السياسيّ.
- زعماء الميليشيات الذين اغتالوا الدولة عبر سلبها شرعيتها ومكامن قوّتها، ودورها ومواردها، وبتروا رجليها كي لا تنهض من جديد، ولم يقفوا أمام العدالة لمحاكمتهم على ما ارتكبوه من فظائع، حتّى طلب الصفح من الوطن، بالإضافة إلى أفراد تنظيماتهم الذين استباحوا المجتمع المدنيّ وقوّضوه، وأرهبوا الناس بقيمهم وسلوكيّاتهم الجديدة قبل أسلحتهم الفتاكة.
- القتلة والمرتزقة المأجورون، الذين ذبحوا الناس وقتلوهم عشوائيّاً بوساطة الصواريخ والراجمات والسيّارات المفخّخة، أو بالقنص عند مفارق الطرقات



وزوايا الشوارع ومحطّات الوقود وأمام الأفران.

- رجال الدفاع المدنيّ من كلّ الطوائف والأحزاب والجمعيّات الذين حملوا راية الإنقاذ والإغاثة ومساعدة المدنيّين، مضحّين بأرواحهم احتراقاً واختناقاً أو تحت الأنقاض.
- الأكثريّة الخائفة التي وقفت تتفرّج على عمليّة تقويضها مسجّلة لحظات «انتفاضة» من وسط ركام الخوف والموت.
- الزوجة التي ترمّلت، والطفل الذي تيتّم، والأُسرة التي سقطت في آتون التضخّم وفقدت معيلها واضمحلّت قدرتها الشرائيّة.
- الطبقة الوسطى، القاعدة الأولى الأساسيّة في البناء الاجتماعيّ والقيادة الفكريّة والسياسيّة في الوطن، التي أجبرتها الأحداث على التراجع والتخلّي التدريجيّ عن دورها، فهُمِّشت أو غُيِّبت، أو هُجِّرت.
- الفقراء، الذين ازدادوا بؤساً وتحوّلوا إلى متسوّلين للمساعدات الدوليّة.
- المعرفة التي انهارت وأفسحت مكانها للجهل والتجهيل والإنغلاق والانعزال.
- القوى الخارجيّة التي استغلت التناقضات والخلافات الداخليّة بين اللبنانيّين لتمرير مخطّطاتها التي فاقت حجم هذا البلد الصغير وخلافات بنيه.

إنّ عقد الأمل على فجر جديد وتعايش حقيقيّ، يبقى في ملعب ناشئة لبنان، كما قال البابا الراحل مار يوحنا بولس الثّاني أثناء جولته على المناطق اللبنانيّة عام 1997: **«يعود إليكم أن تهدموا الحواجز التي أمكنها أن ترتفع في إثناء حقب تاريخ وطنكم الأليمة، فلا تقيموا حواجز جديدة داخل بلدكم، بل على العكس من ذلك، إليكم يعود بناء جسور بين الأشخاص، بين الأُسر وبين الجماعات المختلفة. ولكم نأمل في حياتكم اليوميّة، أن ترسوا مبادرات مصالحة للعبور من الريبة إلى الثقة»**[11].

فعسى أن يعي اللبنانيّون مغزى هذه الرسالة الدّالّة، من مرجع روحيّ كبير، وأن يتّعظوا بالمآسي التي خلّفتها نزاعاتهم الداخليّة ورهانهم على الخارج، وأن يؤمنوا بأنّ توحّد مجتمعهم إنّما يبدأ أولاً وأخيراً بالتوافق، والاعتدال، ونبذ العنف، والقبول بالآخر، واعتماد ثقافة مجتمعيّة رحبة وصُلبة ذات أفق انفتاحيّ، واستخدام لغة واحدة تؤسّس للدولة العادلة التي تحتضن الخصوصيّات وتقبل بها، ولا تجسّدها في مشروع إيديولوجيّ انفصاليّ.

يعالج هذا الكتاب بمجلّديه محطّات أساسيّة في مسيرة لبنان التي أوصلته إلى الحرب في عام 1975، والعوامل والمسبّبات التي دفعت بأبناء الوطن الواحد إلى التقاتل وأن يرفعوا السلاح في وجه بعضهم، وكيف أنّ ميزان التعايش الطوائفيّ مال هذه المرّة إلى النزاع. كما يعالج المتغيّرات التي أصابت لبنان نتيجة الحرب والذي تأسّس على مبدأ تعدديّة طائفيّة، وذلك انطلاقاً من المواطن نفسه، مروراً بالنظام السياسيّ، والعلاقات بين الطوائف، وسيادة الدولة على مجتمعها وعلى قرارها. والمعروف، أنّ الحروب والثورات والانتفاضات كظواهر اجتماعيّة، تؤثّر عادة في البنية المعرفيّة، التي تتأثّر بدورها بالبنية الاجتماعيّة. كما تؤثّر البنى الاجتماعيّة والبنى المعرفيّة، مقرونة بالتطوّرات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، بدورها في القيم الاجتماعيّة[12] والمعايير[13] والعادات[14] والسلوك[15] وأنماط العيش[16]. فينتج عن ذلك انحلال العقد الاجتماعيّ بين الشعب والحكومة، ويجري تغييب السّلطة المركزيّة. وفي ظلّ تفكيك الدولة (الاستيلاء على إرادتها وسيادتها ووظيفتها ومواردها ومرافقها الخ...) وإسقاط عنصر المجتمع المدنيّ وتهميش قواه الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة (= الطبقة الوسطى أساساً)، برزت قوى اجتماعيّة جديدة على الساحتين السياسيّة والعسكريّة (= الأحزاب والميليشيات وقوى الأمر الواقع)، تسوّق قيمها ومعارفها من خلال وسائل إعلامها وممارساتها. فتأثّرت بذلك الحياة الاجتماعيّة بأشكال الصراع المتحرّك. وفي ظلّ هذه القيم والمعايير والبُنى المعرفيّة الجديدة، فسدت الحياة العامّة من قمّة الهرم إلى أسفله، على المستويين، البيروقراطيّة الحكوميّة، والمواطنين وسلوكيّاتهم.

لقد طرحت حرب لبنان إشكاليّتين رئيسيّتين، الأولى: مسألة تحوّل لبنان إلى دولة حديثة في ظلّ نظام طائفيّ سياسيّ يقوم على التنازع على السلطة بين الطوائف؟ الثانية: كيفيّة إعادة بناء الدولة اللبنانيّة على أساس دولة تصنع قرارها بنفسها، في ظلّ قوى سياسيّة وميليشياويّة داخليّة، وقوى إقليمية استولت على هذا القرار. ولا تزال هاتان الإشكاليّتان مطروحتين إلى اليوم.

يدرس هذا الكتاب بمجلّديه حالة المجتمع اللبنانيّ في زمن الحرب من خلال ثلاثة عشر مدخلاً وعشرات التساؤلات:

**1) عوامل التفجير في الأزمة اللبنانيّة عشيّة عام 1975:** هل تعود مسبّباتها بالفعل إلى فترة ما قبل الحرب؟ وهل يمكن اعتبار التطوّر التاريخيّ - السياسيّ - الاجتماعيّ - الاقتصاديّ للطوائف اللبنانيّة وتطلّعاتها مسؤولاً عمّا حدث عام 1975؟ وهل تقدّمت عناصر التفجير السياسيّة على تلك الاقتصاديّة - الاجتماعيّة، أم كانت كلّها، إلى جانب عناصر التفجير الخارجيّة، تسير جنباً إلى جنب دافعة المجتمع اللبنانيّ إلى الدخول في الحرب؟



**2) عوامل التفجير الخارجيّة:** هل كان العامل الخارجيّ هو المسبّب الرئيسيّ لاندلاع الحرب؟ وما هي الأدوار التي قامت بها الدول الإقليميّة والدوليّة على الساحة اللبنانيّة، والتناقضات في ما بينها وتضارب مصالحها التي أوصلت أبناء الوطن الواحد للاحتكام إلى السلاح؟ ولماذا لم يكن المجتمع اللبنانيّ محصّناً للوقوف في وجه ما كان يُحاك له من الخارج؟ وكيف انقسم اللبنانيّون إلى فرقاء منحازين إلى هذا الخارج، أو مسيّرين من قبله وخاضعين له؟

**3) محطّات الانتحار:** هل كانت بالفعل قاتلة بالنسبة إلى المجتمع اللبنانيّ؟ وهل تعود إلى تراكمات الماضي وتداعيات الحاضر: الوجود العسكريّ الفلسطينيّ، «حرب السّنتين»، التدخل السوريّ، الاجتياحان الإسرائيليّان عامي 1978 و1982، صراعات القوى الإقليميّة والدوليّة على الساحة اللبنانيّة، «اتّفاق 17 أيّار 1983»، نزاعات الميليشيات وحروبها، انشطار الدولة ومؤسّساتها؟ هل إنّ شلّ الجيش اللبنانيّ وتفكيكه كان ضروريّاً كي يدخل لبنان في محطّات الانتحار، ويفقد بالتالي القدرة على الدفاع عن نفسه؟

**4) تداعي التعايش الطوائفيّ:** هل حدث هذا أثناء الحرب، أمّ سبق اندلاع القتال؟ ولماذا لم تصمد ديمقراطيّة لبنان التوافقيّة في وجه التحديّات الداخليّة والخارجيّة؟ هل يمكن اعتبار الحالة الاجتماعيّة السياسيّة التي سادت قبل الحرب (= عناصر التفجير) مسؤولة عن سقوط التعايش التوافقي، أمّ هي إفرازات الحرب السياسيّة (= مشاريع الكانتونات)، والاجتماعيّة (= التهجير والتقوقع الطائفيّ والمناطقيّ)، والثقافيّة (= التعدديّة الثقافيّة)، والنفسيّة (= الأنا والآخر)، والاقتصاديّة (= انشطار السوق الداخليّة واللامركزيّة الاقتصاديّة والتدهور الاقتصاديّ)؟

**5) اتّفاق الطائف وانتهاء الحرب:** هل كان هذا الحلّ المعلّب من الخارج هو محصّلة لديمقراطيّة لبنان، أمّ كان نتاج مصالح دوليّة، وأنظمة عربيّة ما عرفت مذاق الديمقراطيّة؟ أخيراً، لماذا تعثّر دخول لبنان في مرحلة الطائف؟ وما هو دور الجنرال ميشال عون في ذلك؟ وكيف تمكّنت الدول العربيّة والقوى الدوليّة من فرض الطائف في نهاية الأمر؟ وهل كان «اتّفاق الطائف» أفضل ما كان؟

**6) اللامركزيّة الاقتصاديّة والإداريّة والإعلاميّة والانقسام المناطقيّ:** هل الحرب هي المسؤولة عنها، ولحساب من فقدت بيروت دورها الاقتصاديّ والخدماتي؟ أين استقرّت الأسواق والمصارف الجديدة ورؤوس الأموال؟ ماذا حلّ بقطاعات الإنتاج التقليديّة لفترة ما قبل الحرب؟ هل التعايش الطوائفيّ هو الذي شكّل بطاقة مرور للسلع عبر المعابر والمنافذ، أمّ هو التعايش الوظيفيّ والمصالح المشتركة «فوق الطائفيّة» للبرجوازيّة اللبنانيّة والبرجوازيّة الميليشياويّة الظرفيّة؟ هل كان الانشطار المناطقيّ والتفريع والمعابر المستحدثة لتأكيد اللامركزيّة الاقتصاديّة، أمّ للتشديد على الهويّة الطائفيّة والهويّة المناطقيّة؟ لماذا انقسم الإعلام اللبنانيّ، وما هي الوظائف الطائفيّة والإيديولوجيّة التي أدّاها؟

**7) تردّي الأوضاع الاقتصاديّة وانهيار ماليّة الدولة:** كيف تردّت الأوضاع الاقتصاديّة وأثّرت في الفئات الاجتماعيّة الفقيرة والمتوسّطة، بعدما كان لبنان يتغنّى بمعجزته الاقتصاديّة وأنّه واحة النّظام الحرّ في الشرق الأوسط؟ ما هي أسباب الجمود الاقتصاديّ وانهيار ماليّة الدولة؟ ولحساب من كانت تجري هذه التحوّلات البنيويّة الخطيرة؟ ومن همّ المشاركون في التآمر على العملة الوطنيّة وإيصالها إلى غرفة الإعدام؟

**8) انعكاس الأوضاع الاقتصاديّة والأمنيّة على المجتمع اللبنانيّ**، وعلى علاقات المواطنين بعضهم بعضاً، وبينهم وبين السّلطة (= أيضاً قوى الأمر الواقع)، وما هي آثار التضخّم والانهيارين الماليّ والنقديّ على أوضاعهم المعيشيّة؟ وكيف كانت عليه سيرورات الحياة اليوميّة والتكيّف الاجتماعيّ والاقتصاديّ والأمنيّ؟

**9) تأثير الأحداث في الأسرة اللبنانيّة وفي ثقافتها**، وهل يمكن اعتبار الحرب مسؤولة عن وقف عمليّة التغيير البنيويّة التي كانت تشهدها الأسرة اللبنانيّة منذ الستينات من القرن الماضي؟ وما هي معالم التغيير التي أصابت وظائفها وتشكيلها وبنيتها الاجتماعيّة وثقافتها وسلوكيّاتها وقيمها؟ وما هي الصعوبات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي اعترضتها وطرق مواجهتها؟ أخيراً، هل يمكن الحديث عن ثقافة جديدة مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل عام 1975، والاستنتاج بالتالي أنّ الحرب أنتجت ثقافتها؟ وإلى أيّ مدى يمكن اعتبار غياب الدولة والأسرة والمدرسة، وظهور القوى الحزبيّة والميليشياويّة على الساحة اللبنانيّة، مسؤولة عن تمرير سلوكيّاتٍ وقيمٍ ومفاهيم إلى المجتمع، وبالتالي إفساد الحياة العامّة؟



**10) التهجير والهجرة:** هل ارتبطا بالخوف والتخويف والشحن النفسيّ وتدهور الوضع الاقتصاديّ؟ ولماذا اعتُبر التهجير ضرورة من أجل مشاريع الكانتونات الطائفيّة والمجانسة الطائفيّة القسريّة، ومهمّاً لاقتصاد الحرب؟ وما هي محطّاتهما الرئيسيّة وعلاقتهما بالاعتداءات الإسرائيليّة والصراعات بين القوى المتحاربة؟ هل اقتصر التهجير على أفراد الطائفة الواحدة، ولماذا؟ إلى أين ذهب المهجّرون؟ وماذا فعل هؤلاء في أماكن إقامتهم الجديدة وكيف تكيّفوا معها؟ وماذا عن المهاجرين. هل ذهبوا إلى الخارج بحثاً عن إقامة مؤقّتة، أمّ هجروا لبنان نهائيّاً بعدما فقدوا إيمانهم به؟ ماذا فعلوا في الخارج؟ وما هي حقول أنشطتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة الثقافيّة؟ وهل حافظوا على علاقاتهم بالوطن، أم حملوا معهم الوطن إلى بلدان الاغتراب بكلّ تناقضاته الطائفيّة والحزبيّة؟

**11) انهيار التعليم:** لماذا لم يسلم هذا القطاع الحيويّ من تأثير الحرب؟ وهل يمكن اعتبار التغييب القسريّ للدولة مسؤولاً عن الكارثة التي حلّت به، أم أنّ المسألة تعود إلى البناء التربويّ الطائفيّ – المناطقيّ السابق على الحرب؟ لماذا لم تصمد بدورها مؤسّسات التعليم في القطاع الخاصّ؟ هل انحصرت الخسائر الفعليّة التي لحقت بقطاع التعليم في الأصول الماديّة، أم في الأضرار الناتجة عن تفريغ مؤسّسات التعليم العالي والقضاء على دورها في التنمية البشريّة، تربية وفكراً وثقافة ومعرفة؟

**12) الحراك العموديّ[17] للقوى الحزبيّة والميليشياويّة في سلّم الهرم الاجتماعيّ**، وما هي المغانم الماليّة والاقتصاديّة التي حقّقتها وجعلتها تتوافق جميعاً على إعادة توزيع الدخل لصالحها، متجاوزة تناقضاتها مفشّلة أيّة محاولة لعودة السلم الأهليّ؟ كيف استولت هذه القوى على الإدارة اللبنانيّة وطوّرت قضاءها الميليشياويّ وأفسدت الحياة العامّة؟ وما هي وسائل التخويف الماديّة والنفسيّة التي مارستها لاستباحة المجتمع والدولة في لبنان وتنفيذ سياسات القوى الخارجيّة؟ لماذا فشلت كلُّ محاولات المجتمع الأهليّ في التصدّي لهذه القوى الطارئة عليه؟

**13) دور الجمعيّات والمؤسّسات والمنظّمات اللبنانيّة والدوليّة في تأمين صمود المجتمع المدنيّ:** كيف استطاعت هذه المنظّمات والجمعيّات أن تؤمّن صمود الناس لمواجهة الضائقة المعيشيّة؟ وما هي حقول أنشطتها؟ ولماذا لم يكتفِ بعضها بتوزيع المساعدات العينيّة، وعَمِل في مجالات التنمية الريفيّة، والطبابة والاستشفاء والتعليم؟

هل عملت الجمعيّات اللبنانيّة على أسس طائفيّة ومذهبيّة، بمعنى توزيع خدماتها ومساعداتها على أبناء الطائفة والمذهب؟

بناءً على ما سبق، يطرح الكتاب فرضيّات عدّة:

1 - إنّ التعايش الطائفيّ وصل إلى طريق مسدود في عام 1975، عندما استنفذ «الميثاق الوطنيّ» طاقته على الصمود في ضوء المتغيّرات الديموغرافيّة والخلافات حول المطالب التي رفعها المسلمون لمشاركة أكبر في السّلطة، ودفاع المسيحيّين عن «الميثاق» للحفاظ على امتيازاتهم ومكاسبهم ورفض تعديله. فكان اندلاع الحرب عام 1975 الرصاصة التي أطلقتها الطوائف اللبنانيّة كلّها على «الميثاق» من دون رحمة، كلٌّ واحدة لأغراضها الخاصّة.

2 - إنّ التناقضات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والإيديولوجيّة والسياسيّة بين اللبنانيّين كانت موجودة عشيّة احتكامهم إلى السلاح. لكن ما فجّر الحرب، هو خلافاتهم حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ وما سبّبه من خلل في التوازنات الطائفيّة الداخليّة.

3 - إنّ عدم وجود دولة لبنانيّة تُمسك بمجتمعها وتصنع قراراها بنفسها، انطلاقاً من ثوابت وطنيّة، وغياب الوعي الإستراتيجيّ للبنانيّين في الجغرافيا السياسيّة، هو ما جعل العامل الخارجيّ، الفلسطينيّ، السوريّ، الإسرائيليّ، العربيّ، الإقليميّ، الدوليّ، يتغلغل إلى داخل الأزمة اللبنانيّة.

4 - إنّ قرار الميليشيات تفكيك الدولة اللبنانيّة وتصديع مجتمعها وسلبهما شرعيّتهما ورفضها حلولاً للأزمة اللبنانيّة طوال خمس عشرة سنة، يعود إلى مشاريعها السياسيّة وتضخّم مصالحها الاقتصاديّة، والتي أدّت إلى عدم تمكين الدولة ومؤسّساتها من النهوض من كبوتها أثناء الحرب.

5 - إنّ الحرب التي بدأت بعامل خارجيّ (= فلسطيني)، تحوّلت بسرعة إلى صراع طائفيّ بين اللبنانيّين. من هنا، يمكن القول: إنّ تراجع العامل الفلسطينيّ إلى الوراء بعد عام 1983، لم يؤدِّ إلى إنهاء التقاتل. فبعد ذلك التاريخ، شهدت البلاد صراعات حزبيّة وميليشياويّة دامية.

6 - تسبّبت الحرب في الوسط التجاريّ ومراكز التجارة والمال والأعمال في بيروت في نشوء لامركزيّة اقتصاديّة ساهمت في تطوير اقتصاد طرفيّ على حساب المركز.



7 - إنّ الأُسرة اللبنانيّة، على الرغم من كلّ ما طرأ عليها من آثار سلبيّة بفعل الحرب، بقيت خلاّقة، وصامدة بفعل تضامنها الداخليّ، والتحويلات الماليّة التي كانت تأتيها من أبنائها في المهجر.

8 - لقد اجتاحت الحرب التكوين المعرفيّ السابق عند اللبنانيّين، وقضت على البُنى الثقافيّة التي اتّسم لبنان بها؛ كما أبرزت قيماً أخلاقيّة وسلوكيّة جديدة طارئة على المجتمع اللبنانيّ بفعل نشاط الميليشيات وفلسفتها.

9 - لقد وفّر المجتمع المدنيّ حدّاً معقولاً من صمود اللبنانيّين في وجه الأزمة المعيشيّة، عبر تقديمات مؤسّساته الاجتماعيّة، ودور المنظّمات الدوليّة، وينطبق هذا على المهاجرين الذين دعموا صمود أُسرهم بتحويلاتهم الماليّة. لكن المجتمع المدنيّ لم يتحوّل مع ذلك إلى قوّة تغييريّة.

10 - إنّ توافق اللبنانيّين على تسوية في الطائف، كان بفعل إرادة عربيّة ودوليّة في إغلاق ملفّ الأزمة اللبنانيّة.

وبسبب تشعّب الموضوع واتصاله بعلوم مكمّلة لعلم التاريخ ومتكاملة معه، جرى استخدام طرائق بحثيّة متعدّدة:

- المنهج التاريخيّ الوصفيّ، الذي استخدم لاستعراض محطّات الحرب وأسبابها وتطوّرها الزمنيّ.
- المنهج التاريخيّ الاجتماعيّ، الذي يرصد الظاهرة الاجتماعيّة في مراحل نشأتها وتشكّلها وتطوّرها وصولاً إلى النتائج التي تنتهي إليها في المجتمع، فضلاً عن دراسة النّظام الاجتماعيّ والتغيرات في المفاهيم والقيم الاجتماعيّة.
- المنهج التاريخيّ الاقتصاديّ، الذي يتناول تطوّر الاقتصاد وفق منهج تحليليّ للمعطيات الاقتصاديّة وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعيّة واستنتاج نظريات اقتصاديّة.
- المنهج التحليليّ، الذي يتمّ من خلاله تحليل المعطيات حول الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسلوكيّة.
- المنهج الإحصائيّ، الذي يكشف عن الأوضاع الاجتماعيّة والتعليميّة والاقتصاديّة والماليّة العامّة وتطوّرها، ثمّ يترجمها إلى أرقام وبيانات ويعمل على مقارنتها بمراحل أخرى لتحديد ما يطرأ من تغيير وتقلّب.

▶ استقراء الوثائق والسجلات غير المنشورة، والمحفوظة لدى المنظّمات والجمعيّات الدوليّة والمحلّية العاملة في مجال الإغاثة الاجتماعيّة والإنسانيّة لتحديد دورها وتأثيرها.

▶ المقابلات والروايات الشفهيّة لأشخاص عايشوا الحرب وعاينوها. وفي هذا السياق، تدخل الاستبانة الموضوعة من قبل المؤلّف لاستطلاع جوانب من الأحوال والعلاقات الاقتصاديّة خلال الحرب.

وفي الختام، قد لا تكفي صفحات عديدة لشكر الزميلات والزملاء الأعزّاء الذين قدّموا لي المساعدة والعون في سبيل إنجاز هذا العمل. أذكر منهم الدكاترة أحمد حطيط، عميد كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة في الجامعة اللبنانيّة، ورجاء مكّي، وأوغاريت يونان، وفاديا كيوان، ودنيا علاّم، ونادر سراج، وإبراهيم مارون، وجوزيف شليطا، وجان شرف، وأنطوان حكيّم، ومنذر جابر، وجهاد العقل، وسعاد سليم أبو الروس، وزهير حطب، وميشال عبد المسيح، وأهيف سنّو، نائب رئيس «جامعة القديس يوسف». كما أشكر معهديّ العلوم الاجتماعيّة في «الجامعة اللبنانيّة»، الفرعين الأوّل والثاني، لإتاحة المجال أمامي في استخدام مكتبتيهما في ما يتعلّق بالرسائل والأطاريح الجامعيّة العائدة لموضوع الكتاب. وبالمقدار نفسه، أشكر مكتبة «الجامعة الأميركيّة في بيروت» لما وفّرته لي من إمكانيّة الاطلاع على مكتبتها.

وبفضل صديقي د. محمد قبيسي، المسؤول السابق عن أرشيف جريدة «الكفاح العربيّ»، والأستاذ صلاح سلام، رئيس تحرير جريدة اللواء، تمكّنت من جمع المادة الصحفيّة لموضوع الكتاب. أمّا السيد عدنان فاكهاني، رئيس نقابة تجّار شارع مار الياس، والأستاذ رياض جلول، الرئيس السابق لنقابة تجّار شارع الحمرا، والتجّار والصناعيّون المستطلَعة آراؤهم في العيّنة، والأستاذان وليد عدرا (مؤسّسة المحفوظات الوطنيّة) وعلي قبيسي (نقابة الصحافة)، والسيدة نجوى بياضو هوّاري (غرفة التجارة والصناعة)، والسيد أحمد عبيد (مصرف لبنان)، والمرحومة الأستاذة عائدة الشريف (صندوق المهجّرين)، والدكتور محمد مخزوم، أمين الشؤون الطلاّبيّة في «الجمعيّة الإسلاميّة للتخصّص والتوجيه العلميّ»، فقد تكرّموا بتزويدي بتقارير ومواد إحصائيّة تعود لموضوع الدراسة، فلهم منّي أسمى آيات التقدير. كما تمكّنت بوساطة الصديق الأب الدكتور ناصر الجميّل من الحصول على إحصاءات حول نسب الزواج وفسخ



الزواج في أبرشيّة أنطلياس، فله كلّ الشكر والامتنان. وفي هذه المناسبة، أشكر القيّمين على المحاكم الشرعية للطوائف السُنيّة والشيعيّة والدرزيّة والمارونيّة والأرثوذكسيّة على سماحهم لي بالاطلاع على سجلاّت الأحوال الشخصيّة لديها.

كما أشكر الأصدقاء والزملاء الذين عاضدوني خلال مراحل تأليف هذا الكتاب، وأمدّوني بمعلومات قيّمة حول تجاربهم ومشاهداتهم خلال الحرب. فشكّلت هذه المعلومات جزءاً مهمّاً من مادة الكتاب. فكان الدكتور رضوان السيّد أوّل من لفتني إلى موضوع الكتاب، فله مني كلّ محبّة وامتنان. وقد تفضّل كلٌّ من الأستاذين نهاد حشيشو وإلياس العطروني بقراءة بعض أجزاء من مخطوط الكتاب، فلهما منّي الشكر والتقدير. كما أشكر الأستاذ أمين الداعوق، رئيس «جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة» والسيد وفيق حطب، مفوض «الدفاع المدنيّ المقاصديّ»، على تزويدي بمادة وثائقيّة حول عمل «الدفاع المدنيّ المقاصديّ» خلال الحرب. وأشكر السيد فؤاد رستم، رئيس «جهاز المتطوّعين في «الدفاع المدنيّ»، والأستاذ عصام علي حسن، رئيس «المصلحة الإداريّة المشتركة» في بلديّة بيروت، والأستاذ عادل نصّار على تزويدي بمادة إحصائيّة حول «جهاز المتطوّعين» و«الجبهة الموحّدة لرأس بيروت». وأتقدّم بالشكر من السيدة سعاد الحاج ناصيف، مديرة «مجلس كنائس الشرق الأوسط» على المساعدة في السماح لي بالاطلاع على أرشيف المجلس وأنشطته خلال الحرب. كذلك، أشكر جمعيّة «كاريتاس» (Caritas) بشخص الأب لويس سماحة والدكتور جورج خوري، التي أجازت لي الاطلاع على محفوظاتها وتقاريرها السنويّة. وقد تكرّم الدكتور نادر سراج ووضع بتصرفي أرشيفه الكامل، بما فيه أرشيف «الحركة الإنمائيّة» و«لجنة مسيرة 6 أيّار 1984»، فله جزيل الشكر، صديقاً وأخاً وعوناً وملهماً. فقد ناقشت معه إشكاليّات ومسائل عديدة في هذا المؤلَّف. ولا بدّ لي في هذه العُجالة من أن أشكر صديقي الدكتور جوزيف لبكي، العميد الأسبق لكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة في «الجامعة اللبنانيّة» على تزويدي ببعض الدراسات والمقالات العائدة لموضوع الكتاب.

وفي هذه المناسبة، أشكر الصديق الكريم الدكتور كامل مهنّا، رئيس «مؤسّسة عامل» على تكرمه بتزويدي بمعلومات حول نشاط مؤسّسته خلال الحرب. ولا أنسى أن أشكر «الصليب الأحمر اللبنانيّ» بشخص مدير العلاقات العامّة والإعلام السيد أياد المنذر، الذي مكّنني من الاطلاع على أرشيف المؤسّسة. وقد تكرّم الصديق الدكتور علي فياض مدير «المركز الاستشاريّ للدراسات والتوثيق» في «حزب الله» بالسماح لي

باستخدام مكتبة المركز ودوريّاته، فله كلّ المحبّة والشكر. ولا أنسى في هذه العُجالة أن أشكر تلامذة الدبلوم في الجامعة اللبنانيّة – قسم التاريخ على قيامهم بتجميع بعض المعلومات التي تطلّبها البحث، وأخصّ بالذكر الطالب رشاد الحنّاوي. وكلمة شكرٍ أيضاً إلى الصديق فرحان صالح، الذي أشرف على طباعة الكتاب. وفي هذه المناسبة، أشكر «الدار العربيّة للعلوم» بشخص الأستاذ بشّار شبارو على تكرّمها بتوزيع الكتاب، والأستاذ خليل جابر على تصميمه وإخراجه بهذه الحلّة الراقية.

لقد تطلّب جمع المادة العلميّة للكتاب زيارات عدّة إلى المكتبات الألمانيّة. وأخصّ بالذكر مكتبة «مركز دراسات الشرق الحديث» (Zentrum Moderner Orient) في برلين، حيث وجدت كلّ دعم ومساعدة من قبل القيّمين عليه، وخصوصاً من مديرته الأستاذة الدكتورة أولريكه فرايتاغ (Ulrike Freitag). وفي هذه المناسبة، لا بدّ لي من توجيه الشكر إلى «مؤسّسة ألكسندر فون هومبولدت» – بون (Alexander von Humboldt)، التي وفّرت لي المنح البحثيّة المطلوبة. ولا أنسى هنا أن أذكر الصديق العزيز الأستاذ الدكتور أكسل هافمان (Axel Havemann) من «جامعة برلين الحرّة»، الذي ناقشت معه مسائل عديدة في هذا الكتاب.

ولولا زوجتي الحبيبة هدى، وتشجيعها لي ومؤازرتي على مدى السنين الماضية، لما انتهى هذا المؤلّف إلى ما هو عليه. فقد ناقشت معها قضايا كثيرة تناولها، وقامت مشكورة بمراجعته مرّات عدّة، وضبطت فهارسه. فعسى أن يكون هذا الكتاب تعويضاً عن الانشغال العلميّ عنها. كما أطبع قبلات شكر وحبّ على وجنات أولادي حسام وسمر ومايا جوني ومحمد الجمّال لما وفّروه لي من جو بحثيّ مناسب ومساعدة.

إلى كلّ هؤلاء، وإلى من أكون قد سهوت عن ذكرهم وشكرهم، أتقدّم بأسمى آيات التقدير والاحترام والامتنان.

**بيروت في 5 كانون الثاني**
**2008**
**عبد الرؤوف سنّو**





## حواشي المقدّمة

(1) المجتمع المدنيّ هو الذي يعبّر عن مصالح فئات وجماعات قد تلتقي أو تتعارض، لكن يجمعها اعتمادها على معايير حديثة غير تقليديّة، وهي تعمل بشكلٍ مستقلٍ عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة. ويسعى المجتمع المدنيّ عادة إلى التغيير وإنتاج خطاب جديد بين الأفراد والجماعات، على أساس المصالح المشتركة والإيديولوجيّات الجامعة، ممّا يؤدّي إلى إفراز خطاب وطنيّ وإستراتيجيّة وطنيّة وتحقيق المزيد من الديمقراطيّة والضمانات لحقوق الإنسان. حول المجتمع المدنيّ، انظر: كامل مهنّا، المجتمع المدنيّ في لبنان، حالة الحقل المعرفي في البحوث والدراسات التي تمّ إجراؤها في السنوات الماضية، المركز الأردنيّ للبحوث الاجتماعيّة/ مؤسّسة كونراد أديناور الألمانيّة، مخطوط، لات، لام، ص 4–5.

(2) حول العامل الخارجيّ في الأزمة اللبنانيّة وسياسات الدول الإقليميّة والدوليّة في الأزمة اللبنانيّة، انظر الفصل الثّاني من المجلّد.

(3) انظر في هذا الخصوص: فريد الخازن، تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967–1976، ترجمة شكري رحيّم، ط2، بيروت 2002.
وراجع نقد هذا الكتاب من قِبل المؤلّف: عبد الرؤوف سنو، «مراجعة نقديّة لكتاب فريد الخازن: الفلسطينيّون فكّكوا أوصال الدولة في لبنان... وحدهم؟»، في: جريدة **النهار** 28 شباط 2003.

(4) باسم الجسر، ميثاق 1943: لماذا كان؟ وهل سقط؟، بيروت 1978.

(5) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993.

(6) زهير حطب، «مظاهر التحول في الأُسرة اللبنانيّة في زمن مضطرب»، في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعيّ**، 15–16 تشرين الثّاني 1991، بيروت 1992، ص 191–193.

(7) حسن، داوود، «بين ما خسره لبنان بسبب الحرب، ما الذي يصعب تعويضه؟ أحمد بيضون: ما يستوقفني خوف لا موضوع له ولا مناسبة»، في: جريدة **الحياة**، 28 كانون الثّاني 1992.

(8) حسن داود، «بين ما خسره لبنان بسبب الحرب، ما الذي يصعب تعويضه؟ منح الصلح: لا بد من سياسة استرجاعيّة تعيد المهاجرين وكفاءاتهم»، في: جريدة **الحياة**، 30 كانون الثّاني 1992.

(9) جومانا أبو الروس مفرّج، «أثر زيارة البابا على العيش المشترك»، في: **المرقب** (البلمند)، 2 (1998)، ص 122 – 123.

(10) Miriam Cooke, War's other Voices. Women Writers on the Lebanese Civil War, Cambridge etc 1987, p 36.

(11) جومانا أبو الروس مفرج، «أثر زيارة البابا على العيش المشترك»، ص 131.

(12) القيم الاجتماعيّة (Social values) هي الصفات التي يفضّلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معيّنة وتتّخذ صفة العموميّة بالنسبة إلى جميع الأفراد. كما تصبح من موجّهات السلوك أو تُعتبر أهدافاً له. والصدق والأمانة والشجاعة الأدبيّة والولاء وتحمّل المسؤوليّة كلّها قيم يكتسبها الفرد من الظروف الاجتماعيّة التي يعيش فيها، وهي تختلف باختلاف المجتمعات والجماعات الصغيرة، حتّى من شخص إلى آخر تبعاً للموقف أو إلى الحاجة. وقد تكون القيم إيجابيّة أو سلبيّة، كالتمسّك بمبدأ من المبادئ أو احتقاره والبعد عنه. وهناك قيم دينيّة وأخلاقيّة وجماليّة الخ... راجع في هذا الخصوص، أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيّة، بيروت 1982، ص 398، 438 - 439.

(13) المعايير (Social norms) هي الاتّجاهات والعادات والقيم المشتركة التي توجّه استجابات أعضاء الجماعة وتحقّق التطابق في التصرّفات البسيطة أو الأحكام الخلقيّة المعقّدة، ممّا يزيد من وحدة الجماعة. فهي تعتبر بمثابة إطار يرجع إليها الفرد كي تكون مرشداً له لما ينبغي أن يكون عليه سلوكه. انظر، أحمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 287.

(14) العادات (Customs) هي أنماط السلوك الجمعيّ التي تنتقل من جيل إلى آخر وتستمرّ فترة طويلة حتّى تثبت وتستقرّ وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها. انظر: أحمد زكي بدوي، ص 94.

(15) السلوك (Behaviour) هو أيّ فعل يستجيب به الكائن الحيّ برمته لموقف ما استجابة واضحة للعيان، وتكون عضليّة أو عقليّة أو كليهما. وتترتّب هذه الاستجابة على تجربته السابقة. وهناك من السلوك ما هو ظاهر، وما هو مستتر. وهناك السلوك الجماعيّ الذي لا يخضع لمعايير مقرّرة واضحة، والسلوك القسريّ والسلوك السياسيّ. أمّا السلوك الاجتماعيّ (Social behaviour)، فهو يطال شخصاً أو مجموعة أشخاص ويحدث كاستجابة لسلوك أشخاص آخرين، أو في ضوء توقّعه لسلوك الآخرين. وقد يكون السلوك فطرياً أو مكتسباً. انظر: أحمد زكي بدوي، ص 37 – 38، 69.

(16) نمط العيش، هو أداء فكريّ وممارسة إنسانيّة تجاه النظم والمبادئ السائدة. وهو يعني بشكلٍ عامّ تكوين قواعد وتوجّهات ونصوص تجاه القيام بالتصرّف. ويقوم النمط بوضع السلوك والوسائل والطرق الضروريّة للوصول إلى الهدف، ويضع مقاييس للحكم على التصرّفات وتقويمها. انظر:

Handwörterbuch der Sozialwissenschaften, Bd. 7, Stuttgart/Tübingen/ Göttingen 1961, pp. 618-620.

(17) يُقصد بالحراك الاجتماعيّ (Social Mobility) تحرّك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعيّ إلى مركز اجتماعيّ آخر. وهناك نوعان من الحراك: العموديّ، ويكون لأعلى أو أسفل، كانتقال شخص من طبقة البروليتاريا إلى الطبقة الوسطى، وحراك أفقيّ، ويكون بانتقال الشخص من شريحة إلى شريحة أخرى داخل الطبقة الاجتماعيّة نفسها، كانتقال شخص من العمل في الزراعة إلى العمل في مصنع. انظر: أحمد زكي بدوي، ص 390.



# الفصل الأوّل

## عوامل التفجير الداخليّة
## خلفيّات وأسباب

لا تزال، حتّى اليوم، مسبّبات الحرب التي اندلعت في لبنان عام 1975 وممهّداتها وتداعياتها عرضة للنقاش الأكاديميّ، وهي تشغل الباحثين والمراقبين والمعنيّين. فبُعيد اندلاع القتال في عام 1975، ركّزت بعض الدراسات والمقالات على العامل الفلسطينيّ في نشوب الحرب، واعتبر البعض الآخر منها أنّ فشل النظام القائم في تفادي التعطيل الخطير الذي أصاب المنحى التوافقيّ عشيّة احتكام اللبنانيّين إلى السلاح، وعدم استجابته للمتغيّرات الديموغرافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة على الساحة الداخليّة، وهشاشة العلاقة التي ربطت ما بين الدولة اللبنانيّة ومجتمعها المدنيّ، كانت من الأسباب الرئيسيّة في تقاتل اللبنانيّين. وأثناء «حرب السنتين» (1975–1976) وبعدها، ربطت بعض الدراسات بين ما يحدث في لبنان بأهداف إسرائيل في القضاء على الوجود العسكريّ الفلسطينيّ فيه وضرب التعايش بين طوائفه، فيما اعتبر بعضها الآخر من جهة مقابلة مساعي سورية لتوطيد نفوذها في لبنان، وإمساكها بالملفّين اللبنانيّ والفلسطينيّ، والنزاعات الإقليميّة ومشاريع السلام في منطقة الشرق الأوسط، و«الحرب الباردة» أسباباً لاندلاع الحرب.

وهناك من المفكرين اليساريّين من اعتبر أنّ حالة الاقتصاد اللبنانيّ وانعكاساتها على الطبقات الفقيرة وعلى الأطراف كلّها، كان سبباً في تفجّر الوضع عام 1975. ويرى هؤلاء أنّ الاقتصاد اللبنانيّ كان يعاني من جملة مشكلات هيكليّة، كهيمنة القطاع الثالث (المال والتجارة والنقل، والتعليم، والصحّة) على الاقتصاد اللبنانيّ، مقابل إهمال متعمّد لقطاعيّ الزراعة والصناعة، فضلاً عن التباين الكبير في توزيع الثروة. ويعطي هؤلاء أزمة «بنك انترا» مؤشّراً على ذلك، وعلى بداية انهيار الدولة اللبنانيّة. وفي المقابل، تتعاطى دراسات أخرى مع الاقتصاد اللبنانيّ من وجهة نظر إيجابيّة،

وترى أنّه نما بمعدل 7% سنويّاً بين عامي 1950 و1974، فيما نما الدخل السنويّ للفرد بمعدّل 3–4% خلال الفترة ذاتها، فضلاً عن ارتفاع الناتج المحلّي الإجماليّ للفرد، محقّقاً قفزة من 400 دولار في عام 1960 إلى 1,415 دولاراً في عام 1974. ويخلص هؤلاء المتفائلون بالاقتصاد اللبنانيّ، إلى أنّه تمكّن من اجتياز أزمتين خطيرتين، هما أزمة «بنك أنترا» وتداعيات الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام 1967[1].

إنّ كلّ مسبّبات حرب لبنان وممهّداتها، مجتمعة كانت أو منفردة، شكّلت وجهات نظر مختلفة لدى الباحثين. وما يهمّ بحثنا، هو ربط كلّ هذه الأسباب والعوامل معاً، عبر تحليل آليّة عمل النظام اللبنانيّ وقواه السياسيّة والاقتصاديّة ومفاعيل تعدديّة المجتمع اللبنانيّ، ووضع استنتاجات سليمة حول المنحى الخطير الذي وصل إليه لبنان في عام 1975. ونحن ندرك، أنّه لا يمكن الفصل بين ما كان يحدث في داخل لبنان عمّا كان يدور في محيطه، كالعامل الفلسطينيّ بعد عام 1967، وسياسة إسرائيل في ضرب التعايش الطوائفيّ في لبنان، ومساعي سورية في أن تفرض وصايتها على لبنان والإمساك بالملفّ الفلسطينيّ، بالإضافة إلى الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، والنزاعات العربيّة – العربيّة، وسياسات الدول الكبرى وتضاربها في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى خطٍ موازٍ للأزمات الداخليّة والعواصف الخارجيّة التي ضربت لبنان بين الأعوام 1967 و1975، كان هناك حديث كبير يدور في أوساط القوى السياسيّة والحزبيّة اللبنانيّة حول الرغبة في إعادة بناء الدولة، نظاماً وسلطة ومؤسّسات. انطلق بعضها من صيغة النموذج التوافقيّ (= الميثاق الوطنيّ)، أي تعايش الطوائف في ما بينها؛ وطرح بعضها الآخر صيغاً اجتماعيّة – سياسيّة جديدة تقوم على علمنة النظام والمجتمع؛ وهناك من رغب بالتغيير من داخل المؤسّسة السياسيّة؛ والبعض الآخر من خلال البندقيّة أو الاستعانة بالخارج. لقد كانت الفترة التي سبقت اندلاع الحرب مرحلة تجاذب بين إيديولوجيّات متصارعة، وتيّارات ثقافيّة وسياسيّة وطائفيّة وحزبيّة مختلفة، بين قوى تسعى للإبقاء على «القديم»، وأخرى تعمل على تحديث الدولة والمجتمع على طريقتها الخاصّة. فكان هناك تجاذب بين القوى التقليديّة التي بنت صيغة التوافق الطائفيّ عام 1943 وكرّست عبرها مصالحها الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة، وبين قوى حزبيّة يساريّة ويمينيّة متنافسة، اقتحمت عشيّة الحرب في لبنان المواقع التقليديّة للزعامات العائليّة والعشائريّة بمقولات التغيير والعلمنة ورفع المطالب الاجتماعيّة.

وبالتزامن مع هذه التجاذبات، أو ربّما بسببها في بعض الأحيان، انضمّ منذ أواخر



الستينات العامل الفلسطينيّ إلى جملة الخلافات التي كانت تباعد بين اللبنانيّين. فأخذ التباين في مواقف اللبنانيّين من الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في البلاد، يتقدّم على المسائل الخلافيّة الداخليّة الأخرى، كالهويّة، وإصلاح نظام لبنان السياسيّ، والإنماء المتوازن، ونسبة مشاركة الطوائف في الحُكم. وظهر بوضوح عدم ثبات التوافق الميثاقيّ السابق بين أركان الحُكم والقوى السياسيّة والطائفيّة والحزبيّة حول السياسة الخارجيّة للبنان، أي حول دور لبنان في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

لقد طرح الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان والصراع العربيّ – الإسرائيليّ إشكاليّتين صعبتين أمام الحُكم اللبنانيّ: كيف يمكن للدولة اللبنانيّة صاحبة السيادة على أرضها وشعبها ومؤسّساتها، أن تمارس سيادتها وتحافظ على قرارها المستقلّ وتمسك بمجتمعها المدنيّ، في ظلّ قوّة ثورية سياسيّة – عسكريّة ممثّلة بالمقاومة الفلسطينيّة، لها أهدافها القوميّة ومصالحها الخاصّة وتأثيرها الكبير في التوازنات الداخليّة اللبنانيّة؟ وكيف يمكن للبنان أن يتحوّل إلى رأس حربة فلسطينيّة في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ ويتلقّى الضربات من إسرائيل، في وقت كانت فيه الجبهات العربيّة مع العدو الصهيونيّ ساكنة بفعل ضعف الأنظمة العربيّة وتخاذلها أمامه، أو سلوكها طريق السلام معه؟ ومن المعروف أنّ الضربات الثأريّة الإسرائيليّة للمرافق الاقتصاديّة اللبنانيّة، واغتيال قيادات من المقاومة الفلسطينيّة، قد ساعدت، وإلى حدٍّ كبير، على إذكاء التناقضات الداخليّة بين المسيحيّين والمسلمين، وبين الفلسطينيّين والدولة اللبنانيّة[2].

إنّ عدم استجابة اللبنانيّين للتحديات التي فرضتهما الإشكاليّتان الصعبتان على أرض الواقع، والخروج بموقف موحّد تجاههما، في ظلّ غياب التوافق السابق بين أركان الحُكم، وضعف عمليّة صنع القرار اللبنانيّ منذ نهاية الستينات، وتأثير العامل الفلسطينيّ في التوازنات الداخليّة، وضغط الجغرافيا السياسيّة على لبنان، قد عجّل في تدهور العلاقات بين اللبنانيّين واللبنانيّين، وبين اللبنانيّين والفلسطينيّين، وأوصلها إلى حالة من النزاع المسلّح والافتراق في عام 1975.

كان اللبنانيّون في خلافاتهم السابقة بعد عام 1958 يسارعون على الفور إلى إيجاد قواسم مشتركة تخفّف الاحتقان في ما بينهم وترعى تعايشهم الميثاقيّ، من دون اللجوء إلى السلاح أو الاستعانة بالخارج بشكلٍ سافرٍ[3]. وفي مطلع السبعينات، اختلف الوضع عمّا كان عليه في السابق، وذلك بسبب الانقسام بين أركان الحُكم والطوائف اللبنانيّة حول طريقة التعامل مع الوجود العسكريّ الفلسطينيّ، ومع الصراع العربيّ –

الإسرائيليّ وتطوّره بعد حرب عام 1967. صحيح أنّ اللبنانيّين اختلفوا حول كيفيّة إصلاح نظام بلدهم السياسيّ والإجتماعيّ، وكان هذا الخلاف يتسبّب بتوتّر سياسيّ طائفيّ بين حين وآخر، إلاّ أنّ خلافاتهم حول النظام القائم والإصلاحات، ما لبثت أن تراجعت إلى الوراء في مطلع السبعينات، مفسحة في المجال أمام العامل الخارجيّ ليكون وقوداً للفتنة الطائفيّة.

وفي ظلّ الاحتقان الداخليّ حيال الوجود العسكريّ الفلسطينيّ، المدعوم إسلاميّاً ويساريّاً، والعسكرة الطائفيّة المتبادلة، أصبح في الإمكان الانتقال من حالة سلم مضطرب إلى حالة عنف، توافرت عناصره ومسبّباته. فالمارونيّة السياسيّة، قوى تقليديّة وأحزاباً، التي كانت ترفع المطالب الاجتماعيّة[4] وتدعو إلى إصلاح النظام القائم بطرق ديمقراطيّة، رأت أنّ الخطر على وجودها يحتّم عليها التصدّي للتحالف الفلسطينيّ – اليساريّ – الإسلاميّ، والدفاع عن امتيازات الطائفة المارونيّة بعسكرة مقابلة، وخصوصاً بعدما أثبت الجيش اللبنانيّ، وبسبب التجاذبات الداخليّة، عجزه عن التصدّي لهذا التحالف، وتبيّن أنّ الحكومات اللبنانيّة نفسها كانت، في ضوء الانقسامات الداخليّة، عاجزة عن اتّخاذ قرار يحمي سيادة لبنان.

وفي المقابل، سعت القيادات الإسلاميّة واليساريّة والفلسطينيّة المتحالفة، كلّ على حدة، إلى تحقيق أهدافها. فالقيادات الإسلاميّة التقليديّة كانت تعمل على تحسين مواقعها ونسبة مشاركتها في السلطة، وبالتالي تقليص نفوذ الموارنة. وعلى خط موازٍ، سعت الأحزاب اليساريّة اللبنانيّة إلى إحداث تغيير راديكاليّ في بنية النظام اللبنانيّ والسيطرة عليه. أمّا المقاومة الفلسطينيّة بكلّ فصائلها، فكان لديها مشروع لتحويل لبنان إلى قاعدة عسكريّة – سياسيّة مسلوب الإرادة والقرار، بعدما تحوّل هذا البلد إلى آخر معقل لها إثر أحداث الأردن عام 1970. لقد جرى استيعاب المسألة الفلسطينيّة في الأردن، لكنّها بدأت في لبنان منذ ذلك الحين. من هنا، فإنّ مساعي المسلمين واليسار إلى تأييد المقاومة الفلسطينيّة والاستقواء بها، شكّلت خرقاً للبعد الخارجيّ للميثاق حول حياد لبنان في سياسته الخارجيّة وتجاه الصراعات العربيّة – العربيّة، انسجاماً مع الواقع اللبنانيّ الذي تحسّسه مهندسا «الميثاق الوطنيّ»، بشارة الخوري ورياض الصلح. لكن هذا الخرق، جاء أيضاً ضمن سلسلة من خروقات الطوائف اللبنانيّة للميثاق الوطنيّ، وتقوية مواقعها في النظام والسلطة عبر الاستنجاد بالخارج: انحياز رئيس الجمهوريّة كميل شمعون إلى دوائر «حلف بغداد» ومناهضته الرئيس المصريّ



جمال عبد الناصر، وتتويج ذلك بضمّ لبنان إلى «مبدأ أيزنهاور» في عام 1957 والاستنجاد بالأسطول الأمريكيّ في العام التالي. وفي المقابل، تطلّع قسم كبير من المسلمين نحو مصر الناصريّة، وأظهروا حماسة منقطعة النظير تجاه الوحدة المصريّة – السوريّة بعد عام 1958[5]، من دون أن ننسى تدخّل مصر في الحياة السياسيّة اللبنانيّة عبر سفيرها ذائع النفوذ عبد الحميد غالب[6].

ومع العسكرة الفلسطينيّة وتداعياتها، تحوّل عدد كبير من الأحزاب اللبنانيّة، يساريّة ويمينيّة، عن العمل السياسيّ إلى العمل الميليشياويّ، وأصبحت تلك الأحزاب (= الميليشيات) قوى متصارعة على الساحة اللبنانيّة طوال السنوات الخمس عشرة من عمر الحرب، لا تخدم القضية اللبنانيّة في كثير من الأحيان، وإنّما تخدم مصالحها والقوى الخارجيّة المتصارعة على الساحة اللبنانيّة وإيديولوجيّاتها.

بناءً على ما تقدم، فإنّ إلقاء الضوء على القوى السياسيّة التقليديّة والحزبيّة مهمّ جدّاً لمعرفة السياسات والأهداف والثقافات والإيديولوجيّات التي راجت عشيّة الحرب ومطلعها، وموقع كلّ من هذه القوى من القضايا الخلافيّة الداخليّة والخارجيّة. كما أنّ تقصّي نظام لبنان الطائفيّ السياسيّ بمقوماته وتطوّره وممارساته، وعلاقته بالمتغيّرات الديموغرافيَة للطوائف ونسب مشاركتها في السلطة وفي مراكز صنع القرار، أو في نصيبها من برامج التنمية، يبقى هو الهدف من هذا الفصل.

## 1 – القوى السياسيّة والحزبيّة في لبنان عشيّة الحرب

تلعب العائلة في لبنان دوراً مهمّاً ومكمّلاً للطائفة. فبارتكازها على روابط الدمّ (القرابة المباشرة والبعيدة)، تفوق مكانتها أيّة روابط وصلات أخرى بين أفراد المجتمع. فهي التي تشكّل الوحدة الاجتماعيّة الأساسيّة، وتحدّد إلى مدى بعيد مركز الفرد اجتماعيّاً وأسلوب انخراطه في المجتمع، سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً. وهي التي تمنح الفرد الأمان والدعم، مقابل تبعيّته غير المشروطة لها[7]. ومن أهمّ مظاهرها، السهر على التضامن الأُسريّ والطائفيّ والوظيفيّ والسياسيّ، والقيام بصلة الوصل ما بين الفرد والدولة، أي ما يشبه إلى حدّ كبير دور المقاطعجي، الوسيط بين الدولة (العثمانيّة) والفلاحين[8]، ولكن في قالب أكثر عصريّة. كما تلعب علاقات القرابة العائلية دوراً مهمّاً في الحياة النيابيّة اللبنانيّة، لأنّ الطبقة السياسية تنتج نفسها من خلال دوائر عائليّة صغيرة.

إنّ تاريخ لبنان، في الواقع، هو تاريخ عائلاته وعلاقاتها التضامنيّة المتشعّبة، ودورها السياسيّ والإجتماعيّ والاقتصاديّ. ولا تزال تأثيرات العائلة تطبع الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في لبنان حتّى اليوم، عبر جمعيّات وروابط[9]، وما يسمى بكبريات العائلات التقليديّة ذات النفوذ على قواعدها الجماهيريّة، مسيحيّة كانت أو إسلاميّة، ومن خلال العلاقات الزبانيّة (= المواطن ← الزعيم ← الدولة) التي ربطتها بأتباعها، وطبعت الحياة السياسيّة في لبنان الحديث وتقاسمت على أساسها المغانم والوظائف العامّة أو تنازعت عليها[10].

ولا تزال «العائليّة» و«الزبانيّة» من سمات النظام الطائفيّ اللبنانيّ تطبعان المجتمع اللبنانيّ بدرجة كبيرة، وتقوم على تبعيّة الفرد للعائلة أو للقوى السياسية (الزعيم الإقطاعيّ والبرجوازيّ) أو للقوى الدينيّة (الكنيسة والمؤسّسات الخيريّة). ومن خلال ولائه في الإطار العائليّ، وإلى الزعيم أو النائب في الإطار المناطقيّ الطائفيّ (القرية، البلدة، المدينة)، يحصل المواطن في المقابل على دعم ماديّ أو معنويّ، يمرّ عبر الزعيم، أو بصورة غير مباشرة عبر «القبضاي»، الذي تحيط به مجموعة من صغار «القبضايات». وكان أقصى دور يؤدّيه «القبضاي» هو تقديم دعمه إلى الزعيم أو المرشّح للانتخابات النيابيّة كـ «مفتاح انتخابيّ» يؤمّن أصوات الناخبين له[11]. لذا، يجب أن تتوافر للزعيم أُسس ماليّة أو عائليّة أو إقطاعيّة تمكّنه من تأدية دوره وتقديم الخدمات على الصعيد الفرديّ أو الجماعيّ إلى البلدة أو القرية أو إلى الدائرة الانتخابيّة. وهناك قلّة من الشخصيّات اللبنانيّة التي تبوأت مركز الزعامة من خلال العمل السياسيّ بعيداً عن قوّة المال أو الجاه العائليّ، كبيار الجميّل في بيروت، ومعروف سعد في صيدا. ولم يكن بالضرورة أن يصل كلّ زعيم إلى المجلس النيابيّ. لكن المقعد النيابيّ يمكّنه من تمثيل مصالح الجماعات الموالية له أصلاً، حتّى أمام المؤسّسات الحكوميّة، تمثيلاً فعّالاً، ويمنحه صفة «الزعيم السياسيّ» ويجعله أكثر نفوذاً في صنع السياسة اللبنانيّة[12]. ومن خلال المقعد النيابيّ، يُصبح بإمكان الزعيم التقرّب إلى دوائر القرار الاقتصاديّ وإفادتها والاستفادة منها[13]. وفي المقابل، ينتخب الفرد زعيمه الى المجلس النيابيّ، ويقدّم أعضاء أسرته كقوّة تعمل له، ويمجّده ويحمل السلاح من أجله في الحرب. ومن خلال ذلك، يتمكّن الفرد من الحصول على الوظيفة أو توطيد علاقاته بزعماء آخرين، والحصول على المقاولات والمشاريع والإجازات والدعم الاجتماعيّ، فضلاً عن الحظوة والحماية من الملاحقات، حتّى تنظيم علاقاته



العائليّة. كما ظهرت العلاقات الزبانيّة في المؤسّسات الدينيّة والأوقاف والمؤسّسات الخيريّة ونظام التعليم، وكذلك في الإطار البلديّ والمشاريع البلديّة[14]. كذلك، مارستها الأحزاب والميليشيات اليساريّة خلال الحرب.

إلاّ أنّ العلاقات الزبانيّة اختلفت من طائفة الى أخرى. فبالنسبة إلى الموارنة، قامت الأحزاب والكنيسة والمدارس، كمؤسّسات، بجزء كبير من دور الوسيط. وبالنسبة إلى السُنّة والدروز، بقيت الزبانيّة محصورة في الزعماء الفرديّين كأبناء عائلات برجوازيّة أو إقطاعيّة مرموقة، الذين استخدموا خطاب التقدميّة أو الإشتراكيّة أو العروبة والناصريّة من أجل الإمساك بأتباعهم. أمّا الشيعة، فافتقروا الى وسائل وساطة فعّالة وكافية. فبين عامي 1953 و1972، تقدّم نوابهم في المجلس النيابيّ بنسبة 1.5% من المشاريع المقترحة. كما افتقروا في بيروت إلى القدرة على الاندماج، لأنّ زعماءهم لم تتوافر لديهم في المدن العلاقات والاتصالات الكافية، في وقت لم يهتم بهم الزعماء من الطوائف الأخرى، ذلك أنّهم ليسوا من ناخبيهم[15]. ويُعتبر ظهور الإمام موسى الصدر على الساحة الشيعيّة، بداية تحوّل في الدور السياسيّ - الاجتماعيّ للشيعة.

إنّ ظهور «العائليّة» و«العائلات التقليديّة» كفئات متضامنة أُسريّاً أو طائفيّاً أو وظيفيّاً، في المدن والريف على حدّ سواء، يعود إلى خصوصيّة المجتمع اللبنانيّ، الذي جعل منها أهمّ مؤسّسة اجتماعيّة - سياسيّة - اقتصاديّة في البلاد تمكّنت من أن تكون الدعامة الحقيقيّة للنظام السياسيّ. فكانت جذور هذه العائلات إقطاعيّة ريفيّة لدى الموارنة والدروز والشيعة، فيما كانت مدينيّة متعدّدة الأقطاب ومهنيّة وغير دينيّة لدى السُنّة والأرثوذكس. ففي شمال لبنان، ظهرت عائلات فرنجيّة ودويهي ومعوّض في زغرتا، وكرامي والمرعبي والمقدّم والجسر في طرابلس. وفي الشوف، برزت عائلتا شمعون وجنبلاط، ونافس العائلة الثانية آل أرسلان في عاليه. كما ساد نفوذ آل حمادة في بعلبك، وآل الأسعد في بنت جبيل، والزين في النبطيّة، وعسيران في الزهراني، والخليل في صور، والبزري في صيدا، وسلام واليافي والدنا والصلح في بيروت، وإدّه في جبيل، والجميّل في كسروان - المتن - بعبدا، والخازن في كسروان، وسكاف والمعلوف في زحلة[16]. إشارة، إلى أنّ هذه العائلات انتمت إلى فئة اجتماعيّة متقاربة: أعيان ريفيّون بنسب متفاوتة التأقلم مع نموّ الرأسمالية المدينيّة، تقابلها برجوازيّة تستند بدورها إلى الصلات والروابط العائليّة[17].

## – الزعامات التقليديّة في النظام السياسيّ اللبنانيّ

منذ الاستقلال، سيطرت كبريات العائلات التقليديّة، من زعامات وعشائر ووجهاء ورجال دين ورجال أعمال، على الحياة السياسيّة في لبنان، وتجلّى نفوذها بشكل واضح في المجالس النيابيّة والوزاريّة والرئاسات الثلاث. فبين عامي 1920 و1972، احتلّ 425 نائباً ينتمون إلى 245 عائلة 965 مقعداً في المجلس النيابيّ في خلال 16 مجلساً. وارتبطت نسبة 62% منهم برباط القرابة المباشرة أو البعيدة[18]. كما أنّ 300 نائباً من أصل 356 نائباً احتلّوا مقاعد المجلس النيابيّ في الفترة نفسها، توارثوا هذا المنصب[19]. وبسبب الاتجاهات الأُسريّة هذه، لم تتحوّل المجالس النيابيّة إلى كتل متنافسة في المعنى المعروف في البلدان الديمقراطيّة.

وعلى غرار المجلس النيابيّ، احتكرت عائلات وزعامات تقليديّة مارونيّة رئاسة الجمهوريّة منذ عام 1920[20]، ورئاسة مجلس الوزراء حتّى عام 1932، ورئاسة المجلس النيابيّ بين عامي 1922 و1927[21]. ومن العائلات المارونيّة التقليديّة التي احتكرت منصب الرئاسة الأولى: عمّون، السعد، إدّه، نقّاش، أديب، الخوري، لبكي، نمّور[22]. كما احتكرت عائلات سُنّية رئاسة الحكومة منذ عام 1934، وكانت من نصيب عائلات: بيهم، الأحدب، شهاب، الداعوق، الصلح، كرامي، اليافي وسلام. واحتكرت هذه العائلات رئاسة الحكومة بنسبة 76% من مجموع الحكومات المشكّلة بين عام 1943 ومطلع الثمانينات[23]. وهذا الاحتكار السُنّي لرئاسة الحكومة، منع وصول شخصيّات إلى رئاسة الحكومة من خارج الطاقم العائليّ السُنّي التقليديّ[24]. وعلى المنوال نفسه، سيطرت عائلات شيعيّة، عسيران وحمادة والأسعد، على رئاسة المجالس النيابيّة منذ الاستقلال. وتوالت هذه الأُسر أيضاً على وزارات مختلفة[25]. وبين عامي 1970 و1984، احتكر كامل الأسعد لنفسه رئاسة المجلس النيابيّ[26].

لقد أورد الباحث سمير خلف قائمة بالعلاقات التقليديّة التي توالت على المجلس النيابيّ بين الأعوام 1920 و1972، وذكر أنّ مقاعد المجلس كانت تنتقل في الندوات البرلمانيّة من الآباء إلى الأبناء أو إلى الأعمام وأبناء العم والأصهار. ومن هذه العائلات: أرسلان، والزين، والفضل، والحسيني، والخازن، والأسعد، وعسيران وحيدر، وإدّه، وحماده، وجنبلاط، والصلح، والخوري، وسكاف، وفرنجيّة،



وغصن، وسالم، وقزعون، ولحّود، والخطيب، وبيضون، وزوين، وكرامي، والجميّل، والهراوي، وشمعون[27].

وقد لا يقتصر ارتكاز السلطة عند هذا الحدّ، إذ توالت عائلات معيّنة على وزارات محدّدة في الحكومات اللبنانيّة. فبين عامي 1943 و1964، توالى الأخوان سليم وفيليب تقلا على وزارة الخارجيّة في 14 حكومة من أصل 35 حكومة شُكّلت في تلك الفترة[28]. وبرز مجيد أرسلان في 19 وزارة، وكلّ من جبرائيل المرّ ورشيد كرامي في 9 وزارات، وكلّ من جوزيف سكاف وحسين العويني وسامي الصلح وصائب سلام في 7 وزارات، و6 مرّات لكلّ من رياض الصلح وعبد الله اليافي[29].

هكذا، انعكس هذا الخليط الطوائفيّ لكبريات العائلات اللبنانيّة التقليديّة في النظام اللبنانيّ، وفي المؤسّسات في رأس هرمها، حتّى في سلوكها اليوميّ. صحيح أنّ من واجبات رؤساء الجمهوريّة أن يقفوا موقف الحَكم من الطوائف جميعها، ويلعبوا لعبة «الميثاق الوطنيّ»، إلاّ أنّهم كانوا، من الناحية العمليّة، مع النوّاب والوزراء، يدورون في فلك عائلاتهم وطوائفهم والمقرّبين منهم، ويعتبرون أنفسهم ممثّلين لهم ومنتدبين عنهم ويتصرّفون، بناءً على ذلك، عبر تقاسم السلطة والمصالح داخل المؤسّسات وخارجها، وفي توزيع الوظائف العامّة على المحاسيب والمقرّبين[30]. كان توافق الزعامات والقيادات السياسيّة من مختلف الطوائف في ما بينها داخل المجلس النيابيّ وخارجه يلعب دوراً هامّاً في انتخاب رئيس الجمهوريّة (مارونيّ)[31]، ورئيس المجلس النيابيّ (شيعيّ)، وتكليف شخصية سُنّية بتشكيل الحكومة، أو في حلّ الأزمات المعقّدة[32].

لقد ابتدع اللبنانيّون مصطلحاً فريداً للدلالة على توافقهم هذا، وأسموه «الديمقراطيّة التوافقيّة». وقامت فكرة هذه الديمقراطيّة الفريدة في العالم العربيّ على مبدأ ديمقراطيّة المشاركة في المجتمعات التعدديّة، حيث لا تُسوّى النزاعات عبر قرار الأكثريّة، الذي لا يمكن أن يكون إلاّ قراراً انحيازيّاً لصالح الأكثريّة، بل عبر اتّفاق على مشاركة كلّ المجموعات في صناعة القرار وبالتالي توزيع السلطة، وذلك من خلال تسويات دائمة[33]. لكن هذه الديمقراطيّة التي أرسى دعائمها الدستور اللبنانيّ و«الميثاق الوطنيّ» في ما بعد، كانت في قالب طائفيّ – عشائريّ – عائليّ، لا تمّت إلى الديمقراطيّات الغربيّة بشيء، وهدفها التوفيق بين المصالح السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجموعات المختلفة. صحيح، أنّ عدد النوّاب المسيحيّين في

المجلس النيابيّ شكّل 6 مقابل 5 للنوّاب المسلمين (54 مقابل 45)، إلاّ أنّ وصول شخصيّة مارونيّة إلى رئاسة الجمهوريّة، كان يستلزم توافقاً مع النوّاب المسلمين، أو مع أغلبيتهم. وهذا ما ظهر بوضوح عند وصول بشارة الخوري إلى رئاسة الجمهوريّة عام 1943، وفي إجباره على الاستقالة في أيلول 1952، بعد التجاوزات الواسعة لأفراد من عائلته وحاشيته[34]. كذلك الحال، وقفت قيادات إسلاميّة ومسيحيّة ضدّ تجديد رئاسة كميل شمعون، ورحّبت بمجيء فؤاد شهاب إلى سُدّة الرئاسة الأولى في عام 1958.

ومنذ عام 1943، تاريخ وضع أُسس التعايش الميثاقيّ في لبنان، كان هناك تفاهم مارونيّ - سُنّي غير مكتوب على من يتولّى رئاسة الجمهوريّة ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة المجلس النيابيّ[35]. لقد ظهر «الميثاق الوطنيّ»، في الحقيقة،إلى الوجود نتيجة توافق إسلاميّ (= سُنّي) - مسيحيّ (= مارونيّ) يقوم على قبول السياسيّين المسلمين بفكرة الكيان اللبنانيّ بعيداً عن طموحات الوحدة العربيّة، وانفتاح السياسيّين المسيحيّين في المقابل على فكرة الاستقلال بعيداً عن الحماية الغربيّة. وإلى هذا التحالف السُنّي - المارونيّ، وُجّهت الاتّهامات منذ الاستقلال، بأنّه هيمن على الحياتين السياسيّة والاقتصاديّة، وإلى أنّ الزعامات السُنّية الممثّلة في هذا التحالف، ليست في الواقع سوى مارونيّة سياسيّة في قالب إسلاميّ[36]. كان يكفي أنّ يتحقّق الوئام السياسيّ والاقتصاديّ بين العائلات المسيحيّة والإسلاميّة النافذة (= التحالف السُنّي - المارونيّ)، أي احتكار السلطة من قبل أكبر عدد من أبناء الطبقة البرجوازيّة المسيحيّة والبرجوازيّة الإسلاميّة وتداخل مصالحهما، كي تسير عجلة الحُكم والإدارة.

كان التمركز العائليّ في المجلس النيابيّ وفي مجلس الوزراء على ارتباط حميم بمراكز القوى الإقتصاديّة والمهنيّة في البلاد، ويعود ذلك إلى فترة الانتداب الفرنسيّ على لبنان[37]. ففي بيروت على سبيل المثال، كان بنك (هنري) «فرعون - (ميشال) شيحا» يمثّل سلطة المال الفعليّة في المدينة. فكان يموّل الحملات الانتخابيّة للكتلة الدستوريّة إلى حدّ أنّه اتّهم بتعيين ثلاثة أرباع أعضاء المجلس النيابيّ، وفرض سيطرته على كتلة من 24 نائباً تقاضوا مرتّبات شهريّة منه[38]. واستمرّ هنري فرعون بعد الاستقلال في لعب دور كبير في الحياة السياسيّة[39]. من هنا، درج الحديث في الصحافة ومن قبل المعارضة أثناء عهد الاستقلال الأوّل عن ثلاثين أُسرة تجاريّة وصناعيّة وماليّة تربّعت في قمّة الهرم، وأنّ ستّاً منها، من ضمنهما أُسرتا فرعون



وشيحا، كانت تحيط برئيس الجمهوريّة بشارة الخوري وتموّل حزبه، لقاء الفوز بحصّة الأسد من الامتيازات والإعفاءات الاقتصاديّة وتنفيعات الدولة[40].

كانت الأُسر الثلاثون هذه واسعة الحضور في المجلس النيابيّ. فخلال الفترة نفسها، احتلّ 13 من أبنائها مقاعد نيابيّة، وتولّى خمسة منهم مناصب وزاريّة، فيما وصل أحدهم إلى منصب رئاسة الحكومة[41]. وبين عامي 1968 و1972، كان 35 نائباً أعضاء في مجالس إدارة في 60 شركة مغفلة لبنانيّة تشرف بدورها على ثُلث مجموع الشركات المغفلة[42]. كما استغل عدد من النوّاب أصولهم الوظيفيّة كمحامين في التمثيل السياسيّ لصالح البرجوازيّة. وقد أورد فوّاز طرابلسيّ أسماء إميل إدّه وبشارة الخوري وحبيب أبو شهلا وعبد الله اليافي وحميد فرنجيّة كوكلاء شركات ومجموعات اقتصاديّة لبنانيّة وأجنبيّة، معتبراً ذلك مؤشّراً على الصلة بين المهنة والسياسة والإقتصاد[43]. ويستطيع المرء أن يلاحظ خلال الستينات من القرن العشرين وجود حوالى 50 عائلة من مختلف الطوائف ذات قواعد اقتصاديّة (ملكيّة أراضٍ، تجارة، مال الخ. . .) امتلكت مصادر السلطة، وتبوأت مراكز وظيفيّة رفيعة في الإدارة، ومارست نفوذاً واسعاً من خلال علاقاتها الزبانيّة بقواعدها الاجتماعيّة والخدمات التي تقدّمها لها[44].

حتّى منتصف القرن الماضي، ساد نفوذ كبار الإقطاعيّين من النوّاب. فتجاوزت نسبتهم في المجلسين النيابيّين لعام 1943 وعام 1947 (47%). لكنّ هذه النسبة ما لبثت أن تراجعت في المجالس النيابيّة التالية، ووصلت إلى 23.2% في المجلس النيابيّ لعام 1964، وإلى 10% على التوالي في المجلسين الأخيرين قبل الحرب (1968 و1972)[45]. ويُعتبر هذا في حدِّ ذاته تحوّلاً بارزاً في التمثيل لصالح قوى اجتماعيّة ومهنيّة أخرى، بدأت تأخذ مواقعها مع تعاظم دور لبنان الخدماتيّ في المنطقة عقب الحرب العالميّة الثانية، وهي المحامون ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرّة[46]. فارتفعت نسبة المحامين في المجلسين النيابيّين عامي 1968 و1972 على التوالي إلى 44% و45%، بعدما كانت 33.9% في عام 1943. أمّا رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرّة (أطبّاء، مهندسون، مثقّفون، صحافيّون، ومعلّمون)، فازدادت حصتهم من 20.4% في المجلس النيابيّ عام 1943 إلى 45% في كلّ من المجلسين النيابيّين الأخيرين قبل الحرب[47].

لم تكن خسارة الأرستقراطيّة الاقطاعيّة وكبريات العائلات التقليديّة عدداً مهمّاً من

مواقعها في المجلس النيابيّ لصالح قوى اجتماعيّة جديدة، هي التحوّل البارز الوحيد الذي شهدته الحياة النيابيّة في لبنان، إذ تمكّنت وجوه جديدة منافسة تنتمي إلى برجوازيّة متوسّطة وأحزاب علمانيّة من الوصول إلى المجلس النيابيّ. أمّا الأحزاب ذات الطابع الطائفيّ، فغابت تقريباً عن البرلمان، باستثناء «حزب الكتائب اللبنانيّة». ومع ذلك، لم تستطع الأحزاب، يمينيّة كانت أو يساريّة، أن تفرض نفسها على الحياة النيابيّة، فعدد مقاعدها في أي مجلس نيابيّ راوح حتّى آخر انتخابات قُبيل اندلاع الحرب عام 1972 ما بين 20% إلى 30% في أحسن الأحوال[48]. وقد رفعت هذه القوى المستجدّة، خارج جدران المجلس النيابيّ، شعارات ومطالب سياسيّة وإقتصاديّة تدعو إلى إصلاح النظام بطرائق ديمقراطيّة بهدف الاستقطاب الجماهيري.

وفي فترة ما قبل حرب عام 1975، ارتكزت المؤسّستان البرلمانيّة والوزاريّة في معظم الأحيان على المصالح الشخصيّة للزعماء التقليديّين، وعلى الصفقات والمصالح والتحالفات والائتلافيّات، وليس على تشابه الأفكار أو تصادمها[49]. ولم يسجل تاريخ المجلس النيابيّ أيّة سابقة في حجب الثقة عن حكومة بمناسبة إعلان بيانها الوزاريّ[50]. وقد أثبتت الزعامات التقليديّة، المسيحيّة والإسلاميّة الريفيّة والمدينيّة في عهد الاستقلال، مدعومة من القطاعات الماليّة والتجاريّة، قدرتها على إخراج تسوية تاريخيّة (= الميثاق الوطنيّ)، [51] قامت على الارتباط الحميم بين الطائفة والسياسة والمصالح الاقتصاديّة. وعندما حاول بشارة الخوري أن يحتكر لنفسه مكاسب أكثر على حساب الزعامات التقليديّة الأخرى، قام تحالف ضدّه في أيلول 1952 جمع ما بين الأخوين حميد وسليمان فرنجيّة وكمال جنبلاط وكميل شمعون[52].

وفي العهود التالية، أثبتت الزعامات التقليديّة أنّها قوّة متجدّدة وملتحمة بالنظام اللبنانيّ. فعندما تمكّن كميل شمعون من إزاحة خصومه من الزعماء التقليديّين (جنبلاط، سلام، الأسعد) من خلال قانون انتخابات نسف بتقسيمه الجديد الدوائر الانتخابيّة والقواعد الشعبيّة المؤيّدة لعدد كبير من الزعامات التقليديّة، ومن خلال التلاعب في انتخابات عام 1957 موّلتها «وكالة المخابرات الأميركيّة» (CIA) بهدف إزاحة خصوم شمعون المعارضين لمبدأ أيزنهاور، [53] والإتيان بمسيحيّين مؤيّدين له، ومعهم برجوازيّة إسلاميّة مدينيّة وإشراكها في الحُكم[54]. تحالف الإقطاع السياسيّ مع التيّار الناصريّ ضدّ شمعون لاستعادة مركزه السابق، فكانت «ثورة عام 1958»[55].



صحيح أنّ هذه الثورة تداخلت مع الاختلالات والتفاوتات الاقتصاديّة - الاجتماعيّة واتّخذت بُعداً طائفيّاً إلى حدّ معيّن[56]، وكانت لها علاقة بما يدور حول لبنان من تطوّرات إقليميّة (الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، وتصدير الناصريّة إيديولوجيّتها، وسياسة الأحلاف وقيام الوحدة المصريّة - السوريّة) ودوليّة (الحرب الباردة)، إلاّ أنّها كانت في الواقع صراعاً بين شمعون وبين منافسيه من مختلف الطوائف. كان شمعون يعمل على تجديد ولايته، فيما وقف تحالف جنبلاط وكرامي وسلام وفرنجيّة في وجهه[57]. وقد حاولت البرجوازيّة الإسلاميّة، التي لم تكن معنية بمسألة القوميّة العربيّة بمقدار ما تؤمّن لها استقطاب التأييد الجماهيريّ حولها، والحصول على مشاركة أوسع في النظام، واقتطاع قسم أكبر من المكاسب، منع أي تعديل جذريّ في ميزان القوى السياسيّ من خلال التيّارات القوميّة العربيّة، سواء داخل الطائفة أو على صعيد النظام[58]. ولا يوجد أي دليل على أنّ الزعامات الإسلاميّة كانت تنوي الإطاحة بالنظام السياسيّ اللبنانيّ والاندماج في وحدة عربيّة خارج حدود لبنان[59].

كما ظهر مدى نفوذ الزعامات التقليديّة، إسلاميّة ومسيحيّة، بوضوح في مطلع عهد فؤاد شهاب، عندما عمل على إضعافها[60] والحدّ من دورها الوسيطيّ (الزبانيّة) بين المواطن والدولة[61]، وتسليط «المكتب الثاني» [62] عليها لا إقصائها. وكان هذا سبباً لاستقالة ريمون إدّه من الحكومة الرباعيّة في تشرين الأوّل عام 1963، وحدوث الفراق بينه وبين فؤاد شهاب، وإسقاط إدّه عمداً في الانتخابات النيابيّة في العام التالي[63]. لقد اعتقد شهاب عن حقّ، بأنّ استمرار القوى التقليديّة على نفوذها، يُضعف الدولة التي ينبغي أن تكون المؤسّسة الأقوى[64]. وفي أواخر عهده وأثناء عهد الرئيس حلو، تكتّلت المعارضة في اتجاهين اثنين: مسيحيّ - إسلاميّ (شمعون، إدّه، سلام)، ومارونيّ (= الحلف الثلاثيّ: شمعون، إدّه، الجميّل). وانضمّ إلى التحالف الأوّل كلّ من كمال جنبلاط وبيار الجميّل وكامل الأسعد وسليمان فرنجيّة. وقد جمع العداء المشترك لـ «النهج» [65] ولـ «المكتب الثاني» وتقليص نفوذهم السياسيّ، بين أطياف القوى السياسيّة هذه، بالرغم من الخلافات بين أعضاء التحالف الأوّل حول المقاومة الفلسطينيّة والسياستين الاجتماعيّة والخارجيّة.

وعلى صعيد الحُكم، شكّل انتخاب شارل حلو لرئاسة الجمهوريّة في عام 1964 نقطة تحوّل في المشروع الشهابيّ، إذ سار الرئيس الجديد في سياسة توازن بين الكتلة الشهابيّة[66] وبين المعارضة المارونيّة لها. وكان هذا وراء تعطّل تنفيذ مشروع السنوات

الخمس للتنمية، واستبداله بآخر لم يرَ في معظمه النور. كما لعب «المكتب الثاني» دوراً في إسقاط القطبين المارونيّين التقليديّين، كميل شمعون وريمون إدّه، في انتخابات عام 1964، ممّا أدّى إلى نتائج عكسيّة. فحصل التفاف مارونيّ حول شمعون وإدّه وتأييد لهما من قبل بكركي، وهذا ما أثبتته الانتخابات النيابيّة عام 1968[67].

وكما ذكرنا، عمل شهاب على تحجيم الزعامات التقليديّة. لكن ذلك لم يحصل بشكلٍ كاملٍ، في عهده أو في العهود التالية. ففي انتخابات عام 1960، حافظ هؤلاء على مواقعهم السابقة. فتمثّل كرامي والأسعد وعسيران والعليّ وحمادة وجوزيف سكاف بـ 28 –37 نائباً[68]. لكن المجلس، سجّل خروقات من جانب نواب جدد دخلوا إلى الندوة النيابيّة للمرّة الأولى، ووصل عدد هؤلاء إلى 33 نائباً[69]. فعدنان الحكيم، رئيس «حزب النجّادة»، تمكّن لدورتين انتخابيتين فقط (1960–1964، 1968–1972) من اختراق الحصار والدخول إلى المجلس النيابيّ. وفي المجلس النيابيّ الأخير قبل الحرب (1972)، الذي استمرّ حتّى عام 1992، وصل نجاح واكيم من «التنظيم الناصريّ – اتّحاد قوى الشعب العامل» إلى المجلس بأصوات السُنّة، الذين تحدّوا زعماؤهم التقليديّين وانتخبوه بسبب ميوله الناصريّة[70]. لكن كلّ هذا بقي استثناء، إذ حافظ التقليديّون على مراكزهم في المجلس النيابيّ، وظهر هذا بوضوح في انتخابات عام 1968.

ارتدت انتخابات عام 1968 طابعاً مذهبيّاً، وخصوصاً في الجانب المسيحيّ، بعدما شكّل ريمون إدّه وكميل شمعون وبيار الجميّل «الحلّف الثلاثيّ»، ولوائح انتخابيّة مشتركة لسحق الشهابيّة. وأدّت الانتخابات بالفعل إلى تحقيق مرشحي «الحلف الثلاثيّ» انتصاراً ساحقاً على مرشحي الشهابيّة، وبدت النُخب المارونيّة التقليديّة أكثر تصميماً من السابق في الدفاع عن امتيازاتها، وبالتالي الوقوف ضدّ إصلاح النظام السياسيّ. كما وقف القسم الأكبر من البرجوازيّة العليا ضدّ الشهابيّة متحالفاً مع القوى السياسيّة المعارضة للنهج، بسبب تضارب مصالحها مع المشروع الشهابيّ الإصلاحيّ لإنشاء الدولة الحديثة (مؤسّسات، تشريعات ضريبيّة رسوم جمركيّة)[71]. ففي حدود عام 1958، بلغ تهرّب الشركات الكبيرة من ضرائب الدخل نسبة 66% [72]. كما انقسم المجلس النيابيّ إلى كتلتين متساويتين: المعارضة والشهابيّة، وهو ما انعكس على الانتخابات الرئاسيّة عام 1970، حين فاز سليمان فرنجيّة، مرشّح المعارضة، بفارق صوت كمال جنبلاط على مرشّح «النهج» إلياس سركيس. وقيل إنّ كمال جنبلاط



أذعن للضغط السوفياتيّ عليه بحجب صوته عن سركيس[73]. وكانت موسكو غاضبة جدّاً من قوى «النهج» بعد إلقاء «المكتب الثاني» في صيف 1969 القبض على دبلوماسيّين سوفيات بتهمة محاولة ترتيب فرار طائرة ميراج فرنسيّة الصنع من قاعدة ريّاق الجويّة[74].

لقد استهجن أحد الباحثين «التقدميّة» عند كمال جنبلاط خريج «جامعة السوربون» في التصويت لصالح زعيم تقليديّ (فرنجيّة) خلافاً لقناعاته السياسيّة بدلاً من إعطاء صوته إلى الشهابيّة التي حقّقت الكثير من الإصلاحات[75]. كان جنبلاط وحلفاؤه اليساريّون والفلسطينيّون يفضّلون رئيس جمهوريّة يعمل على إضعاف أجهزة الحُكم الشهابيّ وبشكلٍ خاصّ «المكتب الثاني»[76]، ما يمكّنهم بالتالي من فرض نفوذهم على الدولة والمجتمع، وكان فرنجيّة، في رأيهم، هو الأفضل في هذا المجال. وفي الوقت الذي رجّح صوت جنبلاط فوز فرنجيّة، أشار استطلاع إلى أنّ نسبة 2.8% فقط من اللبنانيّين كانوا يفضلون فرنجيّة على غيره من المرشحين للرئاسة[77]. ومن جهتها، لم تعترض الولايات المتّحدة على إزاحة الشهابيّين عن الحُكم[78].

على أيّة حال، كانت معركة رئاسة الجمهوريّة عام 1970 مفترقاً حاسماً في تاريخ لبنان المعاصر، ومقدّمة لدخول البلاد في طريق الانفجار. فقد جاء انتخاب فرنجيّة متزامناً مع الخلافات الطائفيّة حول سياسة لبنان الخارجيّة، وتحديداً تجاه الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في البلاد والصراع العربيّ – الإسرائيليّ. وعلى الصعيد الداخليّ، كان على الرئيس الجديد أن يبدأ رئاسته بوجود اليمين الذي كان يسيطر على نصف المقاعد النيابيّة نتيجة انتخابات عام 1968.

فور انتخابه، كلّف فرنجيّة صائب سلام، من عائلة سُنّية بيروتيّة عريقة اشتغلت بالسياسة، تأليف الوزارة العتيدة. فشكّل سلام «حكومة الشباب» التي ضمّت نُخبة من الاختصاصيّين والأكاديميّين[79]، ورفع شعاراً إصلاحيّاً: **«ثورة من فوق تجنّب ثورة من تحت»**[80]. ومع أنّ سلام لم يكن شاباً في ذلك الحين، إلاّ أنّه كان يريد إجراء إصلاحات تحسّن الأوضاع المعيشيّة للطبقات الفقيرة. لكن «حكومة الشباب» ومشاريعها الإصلاحيّة اصطدمت بالعقليّة التقليديّة للرئيس فرنجيّة، وبالحملة المنظّمة التي شنّتها عليها البرجوازيّة اللبنانيّة والنقابات العمّاليّة، بعدما التقت مصالحها معاً على ضرب الإصلاح. فظهر ما يشبه حكومتين: الأولى يرأسها سلام وتسعى إلى تطبيق إصلاحات، والثانية يقودها فرنجيّة وتريد الحفاظ على الوضع الراهن. وفي خضمّ هذه

الأوضاع، أُعلن الإضراب 14 مرّة بين تشرين الثاني 1970 وكانون الأوّل 1971. كانت هذه رسالة بأنّ هناك قوى لا تريد «حكومة الشباب» أو «حكومة الإصلاح»(81). وبعد 18 شهراً، سقطت «حكومة الشباب»، وتشكّلت حكومة جديدة من التقليديّين(82).

كانت طبيعة الرئيس فرنجيّة لا تتقبّل الإصلاح. وهو أتى إلى السلطة بسياسة مزدوجة تقوم على الإجهاز على الإنجازات الشهابيّة، وإدارة الأزمة المتفاقمة مع المقاومة الفلسطينيّة. وهذا ما عجّل باستقواء اليمين وعودة الزعماء التقليديّين للإمساك من جديد بأجهزة الدولة. فجرت ملاحقة ضبّاط «المكتب الثاني» وتقديمهم إلى المحاكمة أو طردهم من الجيش(83)، وأُلغيت أو عطّلت مؤسّسات رسميّة ذات صلة وثيقة بتقديم الإحصاءات العلميّة الدقيقة، وتشجيع التنمية الريفيّة والإنماء المتوازن بين المناطق، ما جعل التجربة الشهابيّة القصيرة الأمد، مرحلة عابرة في تاريخ لبنان. فتمّ إلغاء وزارة التخطيط بعد أعوام قليلة على قيامها(84). وبدلاً من أن تقوم الحكومة بإصلاح «المكتب الثاني» كجهاز حيويّ للأمن القوميّ اللبنانيّ، عملت على إقصاء الجيش عن السياسة الداخليّة وملاحقة ضبّاطه. وبعد مقتل قائد الجيش جان نجيم في حادثة المروحيّة في تموز 1975، سيطرت جماعة من الضبّاط المؤيّدين لفرنجيّة على المؤسّسة العسكريّة(85).

هكذا، بملاحقة ضبّاط «المكتب الثاني»، وفرار بعضهم إلى سورية، والانفلات الفلسطينيّ، وضعف الحكومة اللبنانيّة، والحوادث الأمنيّة الداخليّة، انفتحت البلاد على كلّ أنواع الصراعات الداخليّة والتدخّل الخارجيّ، ممّا سمح بالتالي بتدهور الوضع عام 1974 ومطلع العام التالي وانفجاره في نيسان عام 1975 من العام نفسه(86).

كانت حادثة إغتيال ثلاثة قادة فلسطينيّين في قلب بيروت الغربيّة في نيسان 1973 من قبل كوماندوس إسرائيليّ من دون تدخّل من قبل الجيش اللبنانيّ أو القوى الأمنيّة، بداية أزمة داخليّة قضت على التفاهم الهشّ بين سلام وفرنجيّة، وعلى التعايش بين اللبنانيّين بانقسامهم إلى معسكرين: إسلاميّ – يساريّ مؤيّد للمقاومة الفلسطينيّة ويرفع شعارات العروبة والقوميّة العربيّة والعلمنة، ومارونيّ يرفض الوجود العسكريّ الفلسطينيّ على الأراضي اللبنانيّة ويتشبّث بالوطنيّة اللبنانيّة وبالنظام اللبنانيّ. أمّا المقاومة الفلسطينيّة، فعلى الرغم من عدم تمكّن عرفات من الإمساك بكلّ فصائلها، إلاّ أنّها كانت متّفقة جميعها على عدم قيام حكومة لبنانيّة قويّة تصنع قرارها بنفسها. وبدورها، كانت سورية في تلك المرحلة تعمل على إحباط مساعي الحكومة اللبنانيّة للدفاع عن سيادتها.



وانعكاساً للتوتّر في الشارع، طلب سلام إقالة قائد الجيش اسكندر غانم بعد تحميله مسؤوليّة عدم الردّ على الغارة الإسرائيليّة في نيسان 1973. وعندما رفض فرنجيّة الإذعان لسلام، استقال الأخير من رئاسة الحكومة.

فتحت استقالة سلام الباب أمام أزمة حكوميّة ونزاع بين القوى التقليديّة الإسلاميّة والمسيحيّة، فرفض فرنجيّة ومن ورائه اليمين المارونيّ رئيساً قويّاً للحكومة، كسلام أو رشيد كرامي، واختار لذلك أمين الحافظ، لأنّه «غير مشاكس» ومن خارج الإقطاع السياسيّ، ويتيح له تعيينه الإمساك أكثر بدفتيّ الحُكم. لكن الطبقة السياسيّة التقليديّة الإسلاميّة وقفت ضدّ هذا التكليف، معتبرة أنّ تعيين الحافظ ينتج عنه «فقدان المشاركة الفعليّة» في الحُكم بين المسلمين والمسيحيّين(87). فتسبّبت سياسة فرنجيّة في حدوث مواجهة بين رئاسة الجمهوريّة وبين مجمل الطبقة السياسيّة التقليديّة السُنّية، انعكست سلباً على صناعة القرار اللبنانيّ(88). وبعد ستّة أسابيع استمرّ فيها رئيساً للحكومة، سقط الحافظ بفعل المعارضة السُنّية التقليديّة. ولم تتمكّن حكومة تقيّ الدين الصلح التي تشكّلت تحت شعار «حكومة كلّ لبنان» خلال عام من عملها من كسب القوى المعارضة لفرنجيّة وبالتالي إدارة دفّة الحُكم. فاستمرّت الاشتباكات المتفرّقة بين الجيش والفدائيّين، تخللها اندلاع اضطرابات في طرابلس وبيروت في كانون الأوّل 1973 على خلفيّة ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة(89). فسقط تقيّ الدين الصلح في تشرين الأوّل 1974(90). وبسبب التجاذبات بين اليمين واليسار، رفض صائب سلام تشكيل حكومة جديدة، فوقع الخيار على رشيد الصلح، الذي كان منفتحاً على جنبلاط وعلى قوى اليسار والفلسطينيّين. كذلك الحال، وقف الزعماء التقليديّون السُنّة ضدّ تشكيل نور الدّين الرفاعيّ حكومته العسكريّة بعد استقالة رشيد الصلح، ما حمله على التنحّي(91). ولم تستمرّ حكومة الرفاعيّ أكثر من أسبوع. صحيح أنّ الكثيرين من اللبنانيّين من مؤيّدي النظام رحّبوا بحكومة عسكريّة لضبط الأوضاع، لكن المشكلة كمنت في شكوك المسلمين في قيادة الجيش اللبنانيّ واتّهامها بالانحياز إلى الموارنة.

أثارت خطوة فرنجيّة في إضعاف دور القيادات الإسلاميّة التقليديّة حفيظة «التحالف الثلاثيّ»، الذي كان تأسّس من ريمون إدّه وصائب سلام ورشيد كرامي بعد أحداث نيسان 1973 لمواجهة ما يتعرّض له لبنان، وتأمين وصول الأوّل إلى رئاسة الجمهوريّة بعد انتهاء عهد فرنجيّة. وكان إدّه قد خرج من «الحلف الثلاثيّ» عقب توقيع «اتّفاق القاهرة» عام 1969 احتجاجاً على بنوده المسيئة لسيادة لبنان، والتي وافق عليها

شريكاه في الحلف. وبين عامي 1973 و1975، وقف إدّه ضدّ فرنجيّة بسبب إدارته للأزمة بين الجيش اللبنانيّ وبين الفلسطينيّين وسياسة «المحاسيب» والمحاباة التي اتّبعها الرئيس الزغرتاويّ، والتي وصفها إدّه بسياسة «كول وشكور»[92]. وقد جمع الأقطاب الثلاثة، إدّه وسلام وكرامي، سخطهم على حكم فرنجيّة، وخصوصاً بعد تعيينه الرفاعيّ رئيساً لحكومة عسكريّة. لكن اندلاع الحرب عام 1975، عطّل أيّة مفاعيل لهذا «التحالف». وكانت سورية والولايات المتّحدة، اللتان هاجمهما إدّه بصفتهما تتآمران على لبنان مع إسرائيل لتقسيمه، ترفضان وصول هذا الزعيم المارونيّ إلى سدّة الرئاسة[93].

بعد وصوله إلى مأزق حقيقيّ بتجاهل القوى الإسلاميّة، اضطر فرنجيّة في 28 أيّار 1975 إلى تكليف رشيد كرامي بتشكيل حكومة جديدة. فضمّت «حكومة كرامي السداسيّة»[94]، شخصيّات تقليديّة بارزة، باستثناء غسّان تويني الذي عُين وزيراً للإعلام والتخطيط، وهم: كميل شمعون وزيراً للداخليّة والأشغال العامّة، وعادل عسيران للعدل والزراعة، ومجيد أرسلان للصحّة والصناعة، وفيليب تقلا للخارجيّة والسياحة. وكان من المتوقّع أن تتمكّن الحكومة الجديدة من الإمساك بالوضع، خصوصاً أنّها ضمّت شخصيّات تقليديّة طالما عملت معاً في وزارات سابقة. وكان هناك اعتقاد أنّ استبعاد بيار الجميّل وكمال جنبلاط من الحكومة الجديدة، سوف يقوّي من التفاهم بين أعضائها. وعلى عكس ذلك، فقد تبيّن بعد قليل، أنّ فرنجيّة امتنع عن تقديم دعمه إلى الحكومة، في حين عارضها بيار الجميّل. أمّا جنبلاط، فمنح تأييده إلى الحكومة، من دون أن يَعني ذلك التوقّف عن تصلّبه في فرض برنامجه الإصلاحيّ العلمانيّ، أو أنّ حلفاءه اليساريّين سيدعمون حكومة كرامي. يُضاف إلى ذلك، أنّ الحكومة كان عليها أن تعمل في ظلّ ظروف سيئة. ففي ذروة التدهور الأمنيّ، غادر فرنجيّة بعبدا إلى إهدن وبقي هناك حتّى 8 أيلول. صحيح أنّ كرامي نجح في كانون الأوّل 1975 في تعيين قائد جديد للجيش هو حنّا سعيد لطمأنة المسلمين، لكنّه فشل في ضبط الأوضاع أو في وقف انتقال الاشتباكات من بيروت إلى طرابلس فزحلة.

وبعد اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، تمكّنت الزعامات التقليديّة الإسلاميّة والمسيحيّة من إحياء نفسها بعيداً عن الشارع الميليشياويّ أو عبره، وفرض وجودها على ساحة التسويات للأزمة اللبنانيّة (= مؤتمرا جنيف ولوزان). ولم تكن «وثيقة



الوفاق الوطنيّ» التي شارك المجلس النيابيّ القديم في صنعها عام 1989، سوى تكريس جديد لدور هذه الطبقة السياسيّة في النظام اللبنانيّ[95].

### – أحزاب اليسار واليمين: اختراق قواعد السلطة

تعود الحياة الحزبيّة في لبنان إلى العشرينات من القرن الماضي، حين تأسّس كلّ من «حزب الكتلة الدستوريّة» و«حزب الكتلة الوطنيّة» من قبل شخصيّات تقليديّة لبنانيّة من مختلف الطوائف، هاجسها السياسة الداخليّة اللبنانيّة والتنافس في ما بينها. وإلى جانب هذين الحزبين، وُجدت أحزاب أخرى ضعيفة التأثير في التنافس السياسيّ بين الحُكم والمعارضة، بعيدة عن الإطار التقليديّ المعروف من ناحية التنظيم والطرح السياسيّ العقائدي، كـ «الحزب الشيوعيّ في لبنان وسورية»، و«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، و«حزب الكتائب اللبنانيّة» و«حزب النجّادة»[96].

وبين عامي 1943 و1975[97]، راجت في البلاد أربعة تيّارات حزبيّة ذات توجّهات فكريّة – سياسيّة: القوميّة اللبنانيّة، والقوميّة السوريّة، والقوميّة العربيّة، والأمميّة. تمثّل التيّار الأوّل بـ «حزب الكتائب اللبنانيّة» و«حزب الوطنيّين الأحرار» و«حزب الكتلة الوطنيّة». أمّا التيّار الثاني، فتمثّل بـ «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» واشتهر بدعوته إلى الوحدة السوريّة، في حين نادى أصحاب التيّار الثالث، «حركة القوميّين العرب»[98] و«حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ» ومنظّمات ناصريّة بالوحدة العربيّة. أمّا التيّار الأمميّ، فتمثّل بـ «الحزب «الشيوعيّ اللبنانيّ»[99]، و«منظّمة العمل الشيوعيّ».

منذ انتخابات عام 1960، عندما زيد عدد أعضاء المجلس النيابيّ إلى 99 نائباً، أخذت بعض الأحزاب تتحوّل إلى كتل في المجالس النيابيّة تمثّل مصالح الطبقة الوسطى والصغرى في المدن. وظهر نفوذها بوضوح في الانتخابات النيابيّة عام 1972، عندما تمكّنت من احتلال ثُلث المقاعد في المجلس، كما يبيّن الجدول (1)، وشكّلت بذلك منافساً للزعامات التقليديّة. والأمر الصحيح أنّ نفوذ الأحزاب ظلّ ضعيفاً بسبب سيطرة الزعامات التقليديّة على الرئاسات الثلاث وبقائها في أعلى هرم السلطة، واختلاط الزعامة التقليديّة بالعمل الحزبيّ[100]. إلاّ أنّ الأحزاب، استطاعت عشيّة الحرب أن تستقطب الفئات الدنيا والوسطى على حساب القيادات التقليديّة السُنّيّة والشيعيّة والمسيحيّة، وتستغل شعور الحرمان لدى الفقراء منها (عمّال ومزارعين)، فضلاً عن الشباب والطلاّب الجامعيّين والأساتذة والمحامين والمعلّمين، عبر تحرّكها ضدّ السلطة في حركات مطلبيّة وتعبئتهم خلفها، لكن كأتباع لطوائف معيّنة[101].

جدول (1) التمثيل الحزبيّ في المجلس النيابيّ عام 1972[102]

| الحزب | 1972 |
|---|---|
| حزب الوطنيّين الأحرار | 11 |
| حزب الكتائب اللبنانيّة | 7 |
| الحزب التقدميّ الاشتراكيّ | 5 |
| حزب الكتلة الوطنيّة | 3 |
| حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ | 1 |
| حزب الطاشناق | 4 |
| المجموع | (31 من أصل 99) |
| % | 31 .31 |

وعلى خطّ موازٍ مع نموّ التيّارات القوميّة واليساريّة في غرب بيروت قبل الحرب، راجت على سبيل المثال، ظاهرة تأسيس الجمعيّات والروابط على صعيد الحيّ أو على صعيد المدينة، لتشكّل معبراً توسّلته هذه التيّارات للتغلغل في الأحياء والمناطق[103]. وقد أشار الباحث الألماني هانف، إلى التسييس الإيديولوجيّ لطلاّب الجامعات في لبنان على أيدي الأحزاب اليساريّة، والمناخ الإيديولوجيّ والتعبويّ الذي ساد عشيّة الحرب[104]. كان بإمكان هذا المنحى غير الطائفيّ أن يؤدّي لأول مرّة، إلى ظهور صراع طبقيّ بدلاً من النزاع الطائفيّ. لكن تناقضات المجتمع اللبنانيّ كانت أقوى من الاتجاه نحو المجتمع الطبقيّ، بسبب الطائفيّة والعشائريّة والعائليّة تكويناً وجذوراً وتنظيماً وسلطة وإيديولوجيا.

بعد الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام 1967، بدأ صعود الأحزاب اللبنانيّة. وهناك أسباب لذلك، منها ما هو خارجيّ، أي الحرب المذكورة وتداعياتها على لبنان عبر تشريع النشاط الفدائيّ الفلسطينيّ بعد «اتّفاق القاهرة» عام 1969، وتدخّل المقاومة الفلسطينيّة في الشأن الداخليّ اللبنانيّ من خلال تقديم دعمها إلى أحزاب اليسار والمسلمين. ومنها ما هو داخليّ، كقيام «الحلف الثلاثيّ»، والاستقطاب الطائفيّ – السياسيّ حول نِسب تمثّل الطوائف في الحُكم، والشعارات المطلبيّة التي رفعتها أحزاب اليسار واليمين. ولم تستطع القوى التقليديّة بأفكارها وعلاقاتها الطائفيّة



والزبانيّة بأتباعها، أن تستجيب للمتغيّرات الاجتماعيّة والفكريّة التي كانت تشهدها المنطقة عامّة ولبنان خاصّة منذ نهاية الستينات وأوائل السبعينات. وظهر هذا بوضوح في ضعف القوى التقليديّة الإسلاميّة في مواجهة التيّارات اليساريّة والقوميّة ونمو المقاومة الفلسطينيّة على حساب زعامتها للشارع الإسلاميّ. فأدّى كلّ هذا إلى حدوث فرز إيديولوجيّ – سياسيّ وتعبئة شعبيّة مدنيّة وعسكريّة وإعلاميّة في المناطق الإسلاميّة في أنحاء لبنان عشيّة الحرب ببعدين اجتماعيّ – اقتصاديّ وسياسيّ حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في البلاد.

ومع التطوّرات السياسيّة والاجتماعيّة عشيّة الحرب، صعدت قوى سياسيّة أخرى في وجه اليسار الناهض. فظهرت «حركة أمل» وقوى ناصريّة متعدّدة. أمّا «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»، فقد بقي وحده من دون منافس أو انشقاق داخليّ، إذ تمكّنت قيادته الجنبلاطيّة من الجمع ما بين التقليديّ والجديد في إطار حزبيّ مؤسّسته العائلة – الطائفة. ومع ذلك، لم يسلم هذا الحزب من المنافسة الأرسلانيّة داخل الطائفة الدرزيّة الممثّلة بمجيد أرسلان. وكان لهذا التنافس بُعدين: حزبيّ يتمثّل بالصراع القديم بين الجنبلاطيّة واليزبكيّة، وسياسيّ منذ العشرينات من القرن العشرين، حين أخذ كلٌّ منهما موقعاً سياسيّاً مغايراً للآخر[105]. وداخل الطائفة الأرثوذكسيّة، حافظ الأعيان على مراكزهم في المجلس النيابيّ وفي مجلس الوزراء، على الرغم من أنّ القيادة السياسيّة خارج المؤسّستين المذكورتين توزّعت بينهم وبين كلٍّ من «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» و«الحزب الشيوعيّ»[106]. وعلى الساحتين المارونيّة والكاثوليكيّة، وعلى الرغم من نموّ «حزب الكتائب اللبنانيّة»، نمت في وجه التقليديّين قوى معارضة مثل «حركة الوعي» و«تجمّع المسيحيّين الملتزمين» و«الحزب الديمقراطيّ» و«الحركة الاجتماعيّة»، والتفّ حولها العديد من الفئات الشعبيّة والطلاّبيّة المسيحيّة[107].

وكما يُوضح الجدول (2)، انضوت الأحزاب اليساريّة والناصريّة بُعيد اندلاع الحرب في لبنان تحت قيادة واحدة هي «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، وهي تحالف غير طائفيّ ضمّ مسيحيّين غالبيتهم من الأرثوذكس. وفي المقابل، تكتّلت أحزاب اليمين في الجانب المسيحيّ تحت جناح «الجبهة اللبنانيّة» ذات الغالبيّة المارونيّة[108]. كما كانت هناك «جبهة الأحزاب والقوى القوميّة والوطنيّة في لبنان» المؤيدة لسورية. أمّا المرجعيّات الدينيّة، فحاولت لملمة الوضع وإيجاد تسويات تضمن العودة إلى «التعايش» القديم. على عكس ذلك، لم يجد بعض من هذه القوى في الجانب المسيحيّ حرجاً (الرهبانيّة المارونيّة – الكسليك) في أن يربط طروحاته العقائديّة بالعنف العسكريّ.

**جدول (2) الأحزاب والجبهات السياسيّة بُعيد اندلاع حرب لبنان**

| الحركة الوطنية اللبنانيّة | الجبهة اللبنانيّة | جبهة الأحزاب والقوى القوميّة والوطنيّة في لبنان |
| --- | --- | --- |
| الحزب التقدميّ الاشتراكيّ | حزب الكتائب اللبنانيّة | حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ |
| الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ | حزب الوطنيّين الأحرار | اتّحاد قوى الشعب العامل – كمال شاتيلا |
| منظّمة العمل الشيوعيّ | حرّاس الأرز | الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ (جناح قنيزح) |
| الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ (انعام رعد) | لواء المردة | الاتحاد الوطنيّ للإنماء (نصر الدين، الصمد، علامة عكّاوي |
| حركة الناصريّين المستقلين – المرابطون | حزب التنظيم – فؤاد الشماليّ | الطلائع التقدميّة – محمد زكريا عيتاني |
| التنظيم الشعبيّ الناصريّ – معروف سعد | الرهبانيّة المارونيّة – الكسليك | حركة أمل |
| اتّحاد قوى الشعب العامل – الحركة التصحيحيّة | شخصيّات مسيحيّة (شارل مالك، إدوار حنين، فؤاد أفرام البستانيّ، جواد بولس) | |
| الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ – التنظيم الناصريّ | | |
| حركة 24 تشرين الأوّل – فاروق المقدّم | | |
| حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ – (العراقيّ) | | |
| جيش لبنان العربيّ (أحمد الخطيب)، منذ مطلع عام 1976 | | |

وعشيّة الحرب، كان نموّ هذه القوى الحزبيّة من اليسار ينذر بولادة تيّار إيديولوجيّ سياسيّ – اجتماعيّ – أمميّ. لكن الحرب طمست كلّ هذا وأنعشت من جديد تيّار الطائفيّة داخل الموارنة أولاً، ثمّ بعد ذلك داخل الوسط الإسلاميّ. كما وجد اليسار



اللبنانيّ نفسه في خندق واحد مع المسلمين والزعامات التقليديّة، ممّا ألبس طرحه العلمانيّ حلّة طائفيّة وعزله بالتالي عن الكتلة المسيحيّة.

### – الأحزاب اليساريّة والإسلاميّة وولادة «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»

يُعتبر **«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»**[109] من أوائل الأحزاب العقائديّة في لبنان. تأسّس في عام 1934 من قبل أنطون سعادة، الذي ناضل ضدّ الانتداب الفرنسيّ ودخل السجن أكثر من مرّة. آمن سعادة **«بأنّ سورية هي للسوريّين، الذين يؤلّفون أمّة قائمة بنفسها»**[110]، وأنّ هذه الأمّة وُجدت قبل الميلاد وقبل الفتح العربيّ بأمدٍ طويل[111]. وفي كتابه «نشوء الأمم» ومقالاته وخطبه، قدّم سعادة نظريّة شاملة حول مفاهيم الأمّة والقوميّة والمجتمع. قامت هذه المبادئ على مفهوم «سورية الكبرى» (سورية، لبنان، فلسطين) ووحدة «الهلال الخصيب» (العراق، سورية، لبنان، فلسطين والنجمة قبرص)، وعلى رفض العروبة باعتبارها قناعاً إسلامياً، والقوميّة اللبنانيّة باعتبارها انعزاليّة. كانت «الأمّة السوريّة»، في نظر سعادة، هي واقع جغرافيّ وتاريخيّ وأثنيّ وثقافيّ ينبغي أن تتجسّد في دولة مستقلة.

آمن سعادة بالعنف العسكريّ، وأنشأ لهذا الغرض منظّمة شبه عسكريّة، واصطدم بحزب الكتائب اللبنانيّة في أحداث 9 حزيران 1949، التي اتّخذتها الحكومة اللبنانيّة ذريعة لحلّ حزبه وملاحقة أعضائه. ففرّ إلى سورية لاجئاً، حيث قام حسني الزعيم بتسليمه إلى السلطات اللبنانيّة، وجرى إعدامه في عام 1949 بتوافق لبنانيّ – سوريّ[112]. فردّ الحزب باغتيال رئيس الوزراء اللبنانيّ رياض الصلح بعد عامين[113]. وفي السنوات الأولى من الخمسينات، واجه الحزب مشكلتين: ما جرّه عليه قيامه باغتيال العقيد السوريّ عدنان المالكي من نكبات في سورية، أدّت إلى طرده منها، وما شكّله الفكر القوميّ العربيّ من تحدٍ لأفكاره. وربّما كان السبب الأخير وراء تحالفه مع كميل شمعون أثناء ثورة عام 1958 لفكّ عزلته اللبنانيّة والعربيّة[114]. كما وقف الحزب ضدّ قيام الوحدة بين مصر وسورية عام 1958، معتبراً إياها عملاً واهياً ومصطنعاً غير طبيعيّ[115].

وفي عام 1960/ 1961، قاد الحزب محاولة انقلاب فاشلة ضدّ الرئيس فؤاد شهاب، وترتّب عليه منعه من العمل بين عامي 1961 و1969. لكن استخدام «العنف العسكريّ» (= انقلاب)، أدّى إلى انقسام فكريّ في داخل الحزب، بين جناح يمينيّ

بقيادة أسد الأشقر – عصام المحايريّ يؤيّد هذا النهج ويريد إبقاء الحزب في مسيرته السابقة، وآخر يساريّ بقيادة عبد الله سعادة يدعم الانفتاح على التيّارات الفكريّة السياسيّة اليساريّة. وما لبث التيّار اليمينيّ أن خرج عن الحزب الأمّ بقيادة إلياس جرجي قنيزح، وأعلن عن رفضه العمل في إطار «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة». أمّا الجناح اليساريّ بزعامة إنعام رعد، فانضمّ إلى «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» ووقف ضدّ الحلول السلميّة في المنطقة، ودعم المقاومة الفلسطينيّة بالعديد من «الكوادر»، وكانت له مواقف مشهودة خلال الحرب في منطقتي الكورة والجبل. كما ظهر مع اندلاع حرب لبنان، جناح ثالث بقيادة جورج عبد المسيح.

أمّا «**الحزب التقدميّ الاشتراكيّ**»(116)، فتأسّس في عام 1949، وتميّز بزعامة درزيّة إقطاعيّة ممثّلة بكمال جنبلاط، الذي تأثّر بالمفاهيم البريطانيّة والفرنسيّة حول الاشتراكيّة الديمقراطيّة، وقدّم نفسه بصورة تقدّمية، جاعلاً من «التقدميّة الاشتراكيّة» إيديولوجيا رسميّة لحزبه(117). ومع أنّ غالبيّة أعضاء حزبه كانوا من الدروز، إلا أنّ جنبلاط سعى لإعطاء حزبه صورة غير طائفيّة والانفتاح على جميع اللبنانيّين. من هنا، كان هناك عضوان مسلمان وثلاثة أعضاء مسيحيّين من المؤسّسين لهذا الحزب(118).

رأى جنبلاط وجوب تحقيق الوحدة والانسجام داخل المجتمع عبر إلغاء كلّ العوامل التي تفرّق بين الناس وتُفاوِت بينهم(119). وشدّد على العروبة كرابطة يحدّدها الإنجاز الحضاريّ الثقافيّ للغة العربيّة، ووقف ضدّ القوميّة العربيّة في الأربعينات والخمسينات. لكن إعجابه بالرئيس المصريّ جمال عبد الناصر، جعله يتحوّل باعتدال إلى القوميّة العربيّة خلال الستينات(120). أيّد إصلاحات شهاب، ثمّ انقلب عليها في عهد الرئيس حلو، معتبراً إيّاها غير كافية. فطالب بحلول راديكاليّة ثوريّة للنظام اللبنانيّ تمهّد لقيام دولة اشتراكيّة. وجاءت طروحات جنبلاط هذه، نتيجة ما آلت إليه الإصلاحات الشهابيّة، وتدهور الأوضاع المعيشيّة والاجتماعيّة للمسلمين، وبخاصّة في الأطراف(121). وقد اعتبر جنبلاط أنّ النظام الطائفيّ اللبنانيّ يمثّل مصالح الموارنة وامتيازاتهم، التي حصلوا عليها بذريعة «عقدة الخوف». فتسوية عام 1943 والدستور اللبنانيّ أديا، تبعاً لجنبلاط، إلى هيمنة مارونيّة في السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة عبر رئاسة الجمهوريّة والمناصب العليا الحسّاسة في الدولة، مقابل حرمان الطوائف الأخرى.

ولتصحيح الخلل في النظام السياسيّ اللبنانيّ، طالب جنبلاط بدولة علمانيّة بعد



إلغاء الطائفيّة السياسيّة والطائفيّة الاجتماعيّة، اللتين رآهما ضدّ التقدم والتطوّر في الحياة السياسيّة والمجتمعيّة اللبنانيّة(122). ولدعم توجهاته السياسيّة والإيديولوجيّة، قام جنبلاط في 31 كانون الأوّل 1969، أثناء توليه وزارة الداخليّة، بالترخيص لأحزاب يساريّة وقوميّة بمزاولة أنشطتها(123). وعلى ما يبدو، كان جنبلاط من خلال مطالبته بالعلمنة يريد أن يخرق لعبة التوازن العدديّ لطائفته من أجل الدخول إلى كلّ أجهزة الدولة ومناصبها. وقد وافقه المسلمون، وخصوصاً السُنّة منهم، على العلمنة، حاصرين إياها، لأسباب دينيّة، في المجال السياسيّ فقط. كان بإمكان العلمنة السياسيّة إزالة أي عائق أمام الدروز للوصول إلى أي من الرئاسات الثلاث الأولى، التي كان جنبلاط يطمح إليها(124). كما كان إلغاء الطائفيّة السياسيّة يفتح الطريق أمام وصول سُنّي إلى منصب رئاسة الجمهوريّة. فأثناء فترتيّ نيابته، رشّح عدنان حكيم نفسه لمنصب رئاسة الجهوريّة كتعبير رمزيّ، بأنّ رئاسة الجمهوريّة ليست حكراً على الموارنة. وفي عام 1970، طالب رشيد كرامي أن تكون الرئاسة الأولى من نصيب طائفته باعتبار أنّها أصبحت الأكثريّة في البلاد(125).

وانطلاقاً من «الغبن» اللاحق في تمثيل الطائفة الدرزيّة، دافع جنبلاط عن اللامركزيّة الإداريّة الموسّعة، وطالب بأن تنفذ الدولة برامج تنمية ثقافيّة وتعليميّة وإجتماعيّة، وأن تعتمد برنامجاً اقتصاديّاً تنمويّاً وإنشائيّاً شاملاً للبنان، وتتبنّى العدالة الاجتماعيّة ونظريّة الملكيّة الجماعيّة للإنتاج، والإقتصاد الموجّه، والضريبة التصاعديّة، وتدعم الزراعة والعاطلين عن العمل(126). وربما كانت هذه المطالب الشعبيّة وراء انتشار الحزب في مناطق كثيرة من لبنان خارج مناطق الشوف وعاليه. وقد رفع جنبلاط شعار «**لبنان وطننا، فلنعمل إذا على تحسينه كي نعيش فيه سعداء أكثر**»(127). كما طالب بأنّ يكون لبنان مستقلاً ونصيراً للقضية الفلسطينيّة مرتبطاً بمحيطه العربيّ، وألا يتدخّل الخارج في شؤونه الداخليّة(128).

ومن خلال خطاب عائليّ – درزيّ – اشتراكيّ – قوميّ، استطاع جنبلاط أن يستقطب حوله الدروز، وأن يكسب المؤيدين والأنصار من خارج طائفته ويوسّع شعبيته، ويحصل بالتالي على دعم المنظّمات الفلسطينيّة والوسط الشعبيّ الإسلاميّ(129). وبوساطة هذا «الخطاب»، تمكّن من أن يقود هذه القوى جميعاً في تحالف عسكريّ – سياسيّ هدفه إنهاء هيمنة الموارنة وانتزاع السلطة من أيديهم، وإسقاط سليمان فرنجيّة في المجلس النيابيّ(130). لقد ظلّ جنبلاط زعيم «الحركة

الوطنيّة اللبنانيّة» بلا منازع حتّى اغتياله عام 1977، جامعاً ما بين زعامته الدرزيّة والوطنيّة وزعامته في الوسط الإسلاميّ. كما ورث ولده وليد جنبلاط عنه زعامة الطائفة الدرزيّة، فتمتّع بصفات «الكاريزما» التي تحلّى بها والده، مضيفاً إليها صفات القائد العسكريّ الفذّ ورجل الأعمال.

ويُعتبر «**الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ**»[131] بدوره من أقدم الأحزاب العقائديّة، حيث وُجد الشيوعيّون في لبنان منذ عام 1925 على شكل منظّمات وتيّار فكريّ عقائديّ. ولم يظهروا بشكلٍ حزبيّ منظّم إلاّ منذ عام 1930، عندما تشكّل حزب شيوعيّ واحد لكلّ من سورية ولبنان[132]. أمّا في لبنان، فتأسّس الحزب عام 1944، وتسلّم قيادته فرج الله الحلو[133]، الذي حلّ محلّه نقولا الشاوي في عام 1946. وفي عام 1947، أُعيد توحيد فرعيّ الحزب في سورية ولبنان بزعامة خالد بكداش.

وفي أجواء «الحرب الباردة» والصراع الإيديولوجيّ بين الشرق والغرب، اعتقد الحزب بحتميّة التحوّل الثوريّ في لبنان من الرأسماليّة إلى الاشتراكيّة، الذي يمكنه وحده تحرير لبنان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وأعلن أنّ الأرض هي ملك للعمّال، وطالب بتوزيع الملكيّة والإيرادات عليهم[134]، وإلغاء امتيازات الطبقات المستثمِرة، ووضع فائض الإنتاج في أيدي طبقة البروليتاريا. ولهذا السبب، ناضل «الحزب الشيوعيّ» من أجل تصفية الاحتكارات الأجنبيّة والماليّة، وتطبيق إصلاح زراعيّ وتقوية الصناعة الوطنيّة. وقد حصل الحزب على ترخيص بممارسة نشاطه في عام 1970. وقبل اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، تمكّن الحزب من استقطاب عدد كبير من الشيعة في صفوفه. كما تحالف مع «الجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين» بزعامة نايف حواتمه، ومع «حركة فتح» بزعامة ياسر عرفات[135]، ووقف مع القوى الوطنيّة ضدّ سياسة فرنجيّة إزاء الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان. وأعلن أنّ عروبة لبنان لا تعنيه، بقدر ما يعنيه استقلال لبنان وسيادته[136].

وعلى الصعيد السياسة الخارجيّة، نادى «الحزب الشيوعيّ» بتحرير لبنان من النفوذ الخارجيّ والقضاء على الرأسماليّة الغربيّة المتغلغلة فيه، واعتماد سياسة معادية للإمبرياليّة وتعاون وثيق مع الاتحاد السوفياتيّ والكتلة الشرقيّة[137]، ومع الدول العربيّة من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطينيّ. وعندما حدثت الوحدة المصريّة – السوريّة عام 1958، عارضها الحزب انسجاماً مع موقف الاتحاد السوفياتيّ والحزب الشيوعيّ في سورية[138].



ومنذ عام 1970، ظهرت «**منظّمة العمل الشيوعيّ**»[139] كمنافس للحزب الشيوعيّ اللبنانيّ بعد انشقاق الفريق الماركسيّ – اللينينيّ عن «حركة القوميّين العرب» في أعقاب هزيمة الأنظمة العربيّة على يد إسرائيل عام 1967. ومن أبرز مؤسّسي المنظّمة محسن إبراهيم، الذي طرح سلسلة من المواقف الفكريّة والسياسيّة تجاه النظام اللبنانيّ. فوصفه بأنّه «**كومبرادوري – وسيط وقاعدة اقتصاديّة وسياسيّة وفكريّة للمصالح الإمبرياليّة في المنطقة العربيّة**». إضافة إلى ذلك، اعتبرت «منظّمة العمل» أنّ الفترة ما بين عامي 1943 و1975، كانت مليئة بالتناقضات وأنّ نظام لبنان يقوم على الإقطاع السياسيّ وعلى «الميثاق الوطنيّ». وربطت المنظّمة بين ظهور المقاومة الفلسطينيّة وهزيمة الأنظمة العربيّة أمام إسرائيل عام 1967، وبين عجز هذه الأنظمة عن قيادة حركة التحرّر الوطنيّ العربيّة. ورأت أنّ نشاطها في لبنان لا يتعارض مع عمل الأحزاب اليساريّة الأخرى. وقد انضمّ إليها أعداد كبيرة من الشيعة، وتحالفت مع «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين» بزعامة جورج حبش.

ويُعتبر «**حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ**»[140] هو الآخر من الأحزاب العقائديّة، فهو يربط العروبة المتكاملة مع المفاهيم السياسيّة المجتمعيّة ذات الطابع التدخّلي من قبل الدولة. تأسّس في سورية عام 1942 من قبل ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وآخرين، كردّ على أوضاع العالم العربيّ، وخصوصاً ضمّ تركيا لواء الإسكندرون إليها في أواخر الثلاثينات، وفشل انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق عام 1941[141]. وقد اتّخذ حزب البعث شكله النهائيّ في عام 1953، عقب الدمج الذي حصل بين «حزب البعث» بقيادة عفلق والبيطار، و«الحزب العربيّ الاشتراكيّ» برئاسة أكرم الحوراني[142]. آمن الحزب بانبعاث الأمّة العربيّة ووحدتها، عبر الثورة والصراع كطريق وحيد أمام العرب. وطالب بدولة علمانيّة، معتبراً في الوقت نفسه، أنّ الدين هو جزء هامّ من الثقافة العربيّة. عَرَفَ لبنان هذا الحزب عام 1951، وانضم إليه سُنّة طرابلس أولاً، ثمّ انتشر بين الشيعة الذين يقطنون المدن. واعتبر البعثيّون أنّ نشاطهم في لبنان هو لخدمة الهدف القوميّ العربيّ، ومن أجل تحرير الأمّة العربيّة[143].

وفي منتصف الستينات من القرن الماضي، انقسم الحزب على نفسه بعد تسلّمه السلطة في كلّ من سورية والعراق، وانعكس هذا على لبنان. وقد ارتبطت منظّمة «الصاعقة» الفلسطينيّة بحزب البعث الموالي لسورية، فيما ارتبطت «جبهة التحرير

العربيّة» بالعراق. وقد رحّب «حزب البعث» الموالي لسورية بالدخول السوريّ إلى لبنان عام 1976.

وقد يكون من الصعب التطرّق بتفصيل إلى التنظيمات الناصريّة في لبنان، وذلك لكثرتها والانشقاقات والانقسامات الداخليّة التي شهدتها. وعلى العموم، كانت هناك ستّة تنظيمات ناصريّة منضمّة إلى «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، أبرزها «حركة الناصريّين المستقلّين – المرابطون» بقيادة إبراهيم قليلات، و«التنظيم الشعبيّ الناصريّ» في صيدا بزعامة معروف سعد[144]. أمّا «الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ – اتّحاد قوى الشعب العامل» برئاسة كمال شاتيلا، فكان من التنظيمات الناصريّة، لكنّه بقي خارج أطار «الحركة الوطنيّة»[145]. وبالرغم من الانقسامات بين هذه التنظيمات وخلافاتها الحزبيّة، إلاّ أنّها كانت متوافقة على ترديد المنطلقات الناصريّة نفسها، مستندة إلى «الميثاق» وخطب الرئيس الراحل عبد الناصر ومقولاته.

تعود البذور الأولى لـ «حركة الناصريين المستقلّين – المرابطون»[146] إلى عام 1958. لكن أوّل ظهور قويّ لها على الساحة البيروتيّة حدث في عام 1973، عندما انحازت إلى المقاومة الفلسطينيّة في نزاعها مع الجيش اللبنانيّ. وبعد اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، تحوّل «المرابطون» إلى منظّمة عسكريّة قويّة مدعومة من «حركة فتح»، ومالياً من ليبيا. أسّست لها فروعاً في المدن اللبنانيّة، وكان لها نشرة، ومحطّة إذاعيّة منذ «حرب السنتين» عُرفت بـ «صوت لبنان العربيّ». برز «المرابطون» خلال الحرب في لبنان بقوّة في معارك الأسواق التجاريّة ومنطقة الفنادق. وحتّى مطلع السبعينات، تمكّنوا من استقطاب شيعة في تنظيمهم، لكنهم تحوّلوا بعد ذلك إلى تنظيم غالبيته من السُنّة. وعلى الصعيد الفكريّ، دعا التنظيم إلى نضال لتحقيق الوحدة العربيّة على النموذج الناصريّ، وإقامة لبنان ديمقراطيّ عربيّ يسوده العدل الاجتماعيّ والإنصاف السياسيّ.

وإلى جانب «المرابطون»، تأسّس في بيروت عام 1965 «اتّحاد قوى الشعب العامل»[147]، ارتكازاً على قاعدة أنّ هذا التحالف يمثّل المثقّفين والعمّال والفلاحين والرأسماليّة الوطنيّة غير المستغِلة. فرفع التنظيم مقولة إنّه ليس من اليسار أو من اليمين، وإنّما لهذا الشعب، باعتبار أنّ هناك مصلحة مشتركة للقوى العاملة في لبنان، بغض النظر عن الطائفة أو المنطقة. وفي عام 1972، خاض التنظيم الانتخابات النيابيّة لأوّل مرّة بالمرشّح نجاح واكيم، الذي لقي تأييداً جماهيرياً واسعاً من المسلمين بسبب ميوله



الناصرية وكونه مسيحيّاً. ففاز على النائب التقليديّ نسيم مجدلاني. وبعد الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام 1973، تحالف «اتّحاد قوى الشعب العامل» مع «حزب البعث»، ونسّق أنشطته العسكريّة مع تنظيم «الصاعقة» التابع لسورية[148].

وفي صيدا، تمكّن «التنظيم الشعبيّ الناصريّ»[149] بزعامة معروف سعد من استقطاب القوى الشعبيّة، بعدما وضع نواة التنظيم في عام 1973. وانسجاماً مع طرحه القوميّ، ارتبط التنظيم بالمقاومة الفلسطينيّة، ووقف نداً في وجه العائلات التقليديّة والإقطاعيّة، وخصوصاً آل البزريّ في مدينة صيدا، وخاض نضالاً مطلبيّاً عام 1975 ضدّ شركة «بروتين»، التي كانت تعتزم استثمار الصيد على الساحل الجنوبيّ للبنان. وأثناء تلك الأحداث، سقط معروف سعد شهيداً في مواجهة مع الجيش اللبنانيّ، من دون أن يُعرف قاتله، وحلّ محلّه ابنه مصطفى في قيادة التنظيم[150]. أمّا في طرابلس، فظهرت «حركة 24 تشرين الأوّل»[151] بقيادة فاروق المقدّم. فتعاون بشكلٍ كبيرٍ مع الفلسطينيّين أكثر من أي تنظيم لبنانيّ آخر، وتقرّب من كمال جنبلاط وانضمّ إلى «الحركة الوطنيّة». واشتهر تنظيمه بمقارعة تنظيم ميليشيا «المردة» في زغرتا ومنع الجيش اللبنانيّ من إحكام السيطرة على شمال البلاد. وكان التنظيم وراء هجمات تعرّضت لها قرى في عكّار[152].

هذا الخليط من الأحزاب اليساريّة والناصريّة، سرعان ما تجمع في صيغة ائتلافيّة بعد اندلاع الحرب في لبنان عام 1975 تحت اسم «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» بزعامة كمال جنبلاط، ثمّ نجله وليد بعد اغتياله عام 1977. وقد جمع كلّ هذه التنظيمات معاً مسألة «النضال المسلّح» لتحقيق أهدافها، وفي مقدّمها القضاء على نفوذ المارونيّة – السياسيّة، وإصلاح نظام لبنان السياسيّ، ودعم المقاومة الفلسطينيّة[153]. وكان الوضع السياسيّ المتفجّر في البلاد، ونفوذ جنبلاط الأب ووزنه السياسيّ في الشأن الداخليّ اللبنانيّ، هما اللذان مكّنا هذا الخليط من القوى والتنظيمات اليساريّة والقوميّة والناصريّة من الانخراط في برنامج عمل سياسيّ موحّد، بعدما تعثّر تحقيق ذلك أكثر من مرّة في السابق[154]. أمّا سبب موافقة جنبلاط على دخول كلّ هذا الخليط الحزبيّ والتنظيميّ والحركيّ في «الحركة الوطنيّة»، فيعود إلى رغبة المؤسّس في إيجاد ضوابط مركزيّة تحدّ من استقلاليّة التنظيمات وحركتها على الساحة اللبنانيّة[155]. وقد أعلن جنبلاط عن ذلك صراحة بالقول: **«نحن الذين صنعنا البرنامج السياسيّ المشترك بين اليسار اللبنانيّ ومنظمة التحرير الفلسطينيّة – أنا شخصيّاً والحزب التقدميّ الاشتراكيّ –**

**وذلك لمحاولة شدّ اللبنانيّين وتحريكهم، بحيث يمكن لهذه الحرب الدمويّة (1975–1976) أن تؤتي بعض الثمار الإيجابيّة على الأقلّ، ولقد ناضلنا من أجل أن نفرض وجهة نظرنا على بعض الأحزاب بغية الإسراع في تحديد هدف سياسيّ للجماهير اللبنانيّة...»**[156].

حاول جنبلاط أن تكون «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» وعاءً لكلّ أفكار الأحزاب والتنظيمات التي يجمعها تمسّكها بعروبة لبنان، والتلاحم مع المقاومة الفلسطينيّة، والعداء لإسرائيل، والسعي إلى تغيير نظام لبنان السياسيّ. وحول التلاحم بين «الحركة الوطنيّة» بزعامة جنبلاط مع المقاومة الفلسطينيّة، يقول هانف: إنّ جنبلاط وحلفاءه اليساريّين، كانوا يخطّطون للاستيلاء على الحُكم عبر تلقّي دعم المنظمات الفلسطينيّة[157]. من هنا، كان تحالف «الحركة الوطنيّة» مع الفلسطينيّين يؤمّن لجنبلاط دعماً سياسيّاً وعسكريّاً، وخصوصاً من «حركة فتح» وأحزاب «الحركة الوطنيّة»، ويوسّع حجم مناوراته السياسيّة، ويقوّي من مواقعه ومواقع اليسار اللبنانيّ لدى القاعدة الشعبيّة الإسلاميّة على حساب زعاماتها التقليديّة، ويرفع بالتالي من مكانته على الساحتين الإقليميّة والدوليّة[158].

علّق الباحث فريد الخازن على نموّ زعامة جنبلاط السياسيّة وعلاقته بالوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان بالقول: «**بإنّ الوجود الفلسطينيّ المسلّح شكّل الأداة التي أمّنت له (جنبلاط) نقلته السياسيّة النوعيّة في أواسط السبعينات. لقد أزال الفلسطينيّون من طريق جنبلاط عوائق كبرى قائمة في صلب النظام السياسيّ اللبنانيّ ما كان ليقوى عليها لولا العامل الفلسطينيّ**. بكلام آخر»، يضيف الخازن: «**إنّ ما كان صعباً، بل مستحيلاً، على جنبلاط تحقيقه ضمن إطار العمليّة السياسيّة الطائفيّة المعهودة، بات في متناول جنبلاط تحقيقه في لبنان الذي تهيمن عليه المنظّمات الفلسطينيّة**»[159].

حول مسعى جنبلاط لتزعّم «الحركة الوطنيّة» من جهة، والحصول على الدعم الفلسطينيّ من جهة أخرى، بهدف تحقيق مكاسب سياسيّة، ربّما تصل به إلى رئاسة الجمهوريّة، كان هناك حديث كبير في الأوساط السياسيّة اللبنانيّة خلال الستينات ومطلع السبعينات. وفي ضوء نظام لبنان الطائفيّ، وقلّة عدد الدروز مقارنة بالطوائف الرئيسيّة الأخرى، وتقاسم السلطة على أساس حجم كلّ طائفة، اعتُبر طموح جنبلاط للوصول إلى رئاسة الجمهوريّة مستحيلاً[160]. من هنا، كان من الضروريّ لجنبلاط



وضع دستور جديد، وربّما القيام بثورة لجعل ذلك المستحيل ممكناً، على حد قول أحد الباحثين. فضلاً عن ذلك، عمل جنبلاط على «تجيير» التأييد الإسلاميّ له لصالح طموحاته السياسيّة. ومن خلال تحالفه مع الفلسطينيّين، حاول قطع كلّ تواصل بين الزعامات الإسلاميّة المنافسة له مع المسيحيّين[161]. ولا ينفي ألبير منصور، أحد قياديّ «الحركة الوطنيّة» آنذاك، هذه «التُهمة» عن جنبلاط، إذ رأى أنّ سعي جنبلاط للوصول إلى الرئاسة الأولى أو الثالثة «**كان مطروحاً في إطار الإصلاح الديمقراطيّ للنظام، لا في إطار استبدال الهيمنة بأخرى كما سعى البعض**»[162]. وبدوره، أكّد محسن دلّول أنّ جنبلاط خطّط لأن يحكم لبنان[163]. كان الفلسطينيّون يستفيدون من زعامة جنبلاط، ذلك أنّ الزعيم الدرزيّ كان من دون منازع الوحيد القادر على جمع كلّ القوى اليساريّة و«الوطنيّة»، و«تجييرها» لصالحهم[164].

وعلى الرغم من اختلاف مكوّنات «الحركة الوطنيّة»، حاول جنبلاط أن يجعلها تتبنى طروحاته في إصلاح النظام اللبنانيّ، بدءاً من تعديل «الميثاق الوطنيّ»، مروراً بعلمنة هذا النظام، وصولاً إلى الانقلاب عليه وإقامة نظام يساريّ. من هنا، جاء الصدام بينه وبين الرئيس حافظ الأسد، الذي رأى في برنامج جنبلاط الطموح مشروعاً لضرب التوازن الطائفيّ السياسيّ في لبنان، ممّا كان يتعارض مع مصالح سورية في لبنان[165]. كان جنبلاط يعتقد أنّ حرب لبنان تقدّم له الفرصة التاريخيّة المنتظرة لتغيير نظام لبنان وعلمنة مؤسّساته البالية[166]. لذا، أصرّ على الحسم العسكريّ ضدّ القوى المارونيّة رافضاً كلّ الاقتراحات التوفيقيّة للمسألة اللبنانيّة. فاختلف مع الرئيس حافظ الأسد عام 1976، بسبب رفضه «الوثيقة الدستوريّة» (14 شباط 1976) التي رعتها دمشق[167]، ما أدّى إلى اصطدام «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» بالسوريّين. وحاول جنبلاط عبثاً تشكيل جبهة عربيّة – دوليّة ليحول دون دخول الجيش السوريّ إلى لبنان. لكنّ هزيمة «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» أمام القوّات السوريّة واغتياله في 16 آذار 1977، وتحالف «الجبهة اللبنانيّة» مع سورية، حتّى عام 1978، أثّرا سلباً في مركز «الحركة الوطنيّة». وبعد التاريخ الأخير، عادت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» إلى التحالف مع سورية، وطالبت بعلاقات مميّزة معها[168]. وقبل أن تحلّ «الحركة الوطنيّة» نفسها نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، اعتبر وليد جنبلاط أنّ «**الحركة الوطنيّة اللبنانيّة (تعتبر سورية) العمق الإستراتيجيّ الأوّل والأخير، وإنّ مثلّث الصمود سورية الثورة والحركة الوطنيّة والثورة الفلسطينيّة سيقومون بمواجهة أي عدوان، إسرائيليّاً كان أو أميركيّاً**»[169].

وفي الجانب الشيعيّ، ظلّ الشيعة حتّى تأسيس «أفواج المقاومة اللبنانيّة» (أمل) عام 1975 من قبل الإمام موسى الصدر[170]، من دون أحزاب خاصّة بهم ذات قاعدة شعبيّة. وبسبب الحرمان والإهمال الذين لحقا بالأطراف، وخصوصاً في الجنوب والبقاع والشمال، نتيجة سياسات الحكومات اللبنانيّة وإهمال الزعامات الشيعيّة التقليديّة مسائل التنمية في الأطراف ذات الكثافة الشيعيّة، وتنامي الاعتداءات الإسرائيليّة على جنوب لبنان، وما ترتّب عليه من معاناة وتهجير للسكّان، تأثّر العديد من الشيعة بأفكار الأحزاب اليساريّة والأحزاب العقائديّة القوميّة، وبخاصّة مع نزوح العديد منهم إلى بيروت[171].

بناءً على ما سبق، اعتبر الإمام موسى الصدر، الذي ظهر على الساحة اللبنانيّة منذ عام 1959، أنّ مهمّته تقتضي إيقاظ الشيعة واستنهاضهم، عبر: 1 - «سحب» الشيعة من الأحزاب اليساريّة، فكان يحذّر الشبّان الشيعة من الإيديولوجيّات الماديّة المنافية للدين[172]. 2 - تحرير الشيعة من هيمنة الإقطاع السياسيّ الشيعيّ المتمثّل بالقوى التقليديّة[173]. 3 - تحقيق إصلاحات في الجنوب وإخراج الشيعة من حالة الحرمان المزمنة. وتُسجّل هذه الفترة، بداية لعب رجل الدين دوراً سياسيّاً ملحوظاً على الساحة الشيعيّة. إنّ تعرّض الجنوب للغارات الإسرائيليّة كرد فعل على العمليّات الفدائيّة الفلسطينيّة التي كانت تنطلق من القرى والأحياء الجنوبيّة، جعل الشيعة أكثر إدراكاً لما تتعرّض له مناطقهم من أذى وأضرار. فبدأوا يسحبون تأييدهم تدريجيّاً للفلسطينيّين، وفعل سُنّة صيدا الشيء نفسه بصورة أقلّ من الشيعة منذ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978[174].

أدرك الإمام موسى الصدر عن حقّ، أنّ استنهاض الشيعة وتفعيل الوعي بذاتهم وقضاياهم، يتطلّب إنشاء مؤسّسات رسميّة ترعى شؤون الطائفة. فحتّى عام 1967، لم يكن لهذه الطائفة أي من هذه المؤسّسات. وبعدما قامت الدولة على التوالي عامي 1955 و1962 بتنظيم شؤون الطائفتين السُنّية والدرزيّة، أخذ الإمام موسى الصدر يدعو إلى إنشاء مجلس يرعى شؤون طائفته، أسوة بالطوائف الأخرى. وفي عام 1967، صدر مرسوم أُنشئ بموجبه «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» كمؤسّسة رسميّة لتمثيل مصالح الطائفة الشيعيّة وحقوقها في لبنان[175]. وفي 23 أيّار 1969، أُنتخب الأمام الصدر كأول رئيس للمجلس، الذي ضمّ عام 1974 علماء دين ونوّاباً وفعاليّات سياسيّة واجتماعيّة ومهنيّة واقتصاديّة وفكريّة من الطائفة. ومع تنامي



الاعتداءات الإسرائيليّة على الجنوب منذ عام 1970، بدأ «المجلس» يؤدّي دوره في دعم الطائفة الشيعيّة والدفاع عنها. فأسّس «هيئة نصرة الجنوب»، التي أعقبها صدور مرسوم في 2 حزيران بتأسيس «مجلس الجنوب» من أجل تلبية حاجات المنطقة[176]. وفي العام نفسه، تأسّست «هيئة إنماء الضاحية الجنوبيّة» من أجل الاهتمام بالمسائل الإنمائيّة لهذه المنطقة المكتظّة بالمواطنين الشيعة.

قوبل إنشاء «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» من قبل القيادات السُنّية بتحفّظ شديد، بعدما رأوا أنّه يُخرج الشيعة من تحت عباءة السُنّة، ويجعل لهم مؤسّسة تتحدّث باسمهم وتدافع عن مصالحهم. واعتبرت بعض القيادات أنّ «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ» «**يشكّل خطراً على وحدة المسلمين**». كما تحفّظت بعض الدول العربيّة على هذه الخطوة[177]. وبالنسبة إلى الأحزاب اليساريّة، اعتبرت إنشاء المجلس ترسيخاً للطائفيّة والنظام الطائفيّ اللبنانيّ. وفي المقابل، شجّع الوسط المسيحيّ قيام المجلس لاعتقاده أنّه يحقّق مبدأ التوازن، وقد يؤدّي إلى إنشاء تحالف مارونيّ - شيعيّ[178].

وعلى صعيد الطائفة الشيعيّة نفسها، رفضت بعض الزعامات الشيعيّة قيام المجلس خشية أن تؤدّي مأسسة التمثيل الشيعيّ إلى إضعاف نفوذهم. وهناك من القيادات الدينيّة الشيعيّة من امتعض من إنشاء المجلس وإمكان تورّطه في الشؤون السياسيّة. وعلى الصعيد الشعبيّ، لقي إنشاء المجلس الإسلاميّ تأييداً من قبل الجيل الجديد من المثقفين، الذي اعتبره ردّاً طبيعيّاً على أوضاع «المحرومين» وعلى الإحباط الاقتصاديّ والاجتماعيّ التّاريخيّين للشيعة ووسيلة لتجميع هؤلاء خلفه، وتعبئة الطائفة اجتماعيّاً وسياسيّاً[179]. وكان استخدام مصطلح «المحرومين» هو للإشارة إلى الشيعة كطائفة دينيّة تُضَنّ عليها حقوقها المشروعة في المجتمع أو تُمنع عنها[180].

لقد أجمعت الدراسات على أنّ الشيعة كانوا قبل عام 1975 يحصلون على نسبة من الدخل الوطنيّ تقلّ بكثير عن حجمهم السكّانيّ، وأنّهم شكّلوا القسم الأكبر من صغار المزارعين وغالبية العمّال اليدويّين ذوي الأجور المتدنّية، وظلّ تمثيلهم ضئيلاً في الطبقتين الوسطى والعليا[181]. وكانت نسبة 32.2% من الشيعة يعملون كعمّال وحرفيّين وتجّار صغار، و18.7% كموظّفين في القطاعين الرسميّ والخاصّ، فيما كانت نسبة 15.8% منهم من أصحاب المهن الحرّة والمقاولين والجامعيّين[182]. وعشيّة اندلاع الحرب في لبنان، كانت الأوضاع الاجتماعيّة للشيعة تنذر بانفجار ثورة

اجتماعيّة، وقد اختلطت هذه الأوضاع بما كان يحصل من اعتداءات إسرائيليّة على جنوب لبنان. لذلك، دعا الإمام الصدر في 26 حزيران 1970 إلى إضراب عامّ احتجاجاً على إهمال الدولة الوضع في الجنوب. فحاصر المتظاهرون المجلس النيابيّ، الذي اضطرّ في اليوم نفسه إلى إقرار برنامج فوريّ لدعم الجنوب، وتجلّى في إنشاء «مجلس الجنوب»[183]. وفي عام 1973، كان الإمام موسى الصدر ينوي محاصرة بيروت بـ «حركة المحرومين»[184]. ولم يكن ينوي القضاء على امتيازات الموارنة، وفي مقدّمها إمساكهم برئاسة الجمهوريّة، ولا الانقلاب على النظام اللبنانيّ، وإنّما العمل على إصلاحه من الداخل. فطمأن الموارنة أكثر من مرّة قبل الحرب بأنّ الإصلاحات التي يطالب بها لا تعني سحب رئاسة الجمهوريّة منهم[185].

إنّ قيام «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» فتح الصراع بين الأمام الصدر والقيادات الشيعيّة في الجنوب، وخصوصاً ضدّ زعامة آل الأسعد، أي بين القيادات الشيعيّة الجديدة والقيادات الشيعيّة التقليديّة. فحاول الأسعد تعطيل إنشاء المجلس من دون نجاح، فيما تمكّن الإمام الصدر من تحجيم نفوذ القيادات التقليديّة والحصول على دعم شيعة المهجر في إفريقيا، وفي الوقت نفسه «استعادة» القسم الأكبر من الشيعة المنتسبين إلى الأحزاب اليساريّة[186]. وفي حدود عام 1975، كان الإمام موسى الصدر يحظى على تأييد نسبة 80% من الشيعة[187]. أمّا القيادات الشيعية التقليديّة، ككامل الأسعد وكاظم الخليل، فاضطرّت خلال الحرب إلى ترك الجنوب والإقامة في المنطقة المسيحيّة لأسباب أمنيّة[188].

بالعودة إلى «حركة أمل»، فقد ولدت في عام 1969 على يد الإمام موسى الصدر كحركة للمحرومين من الشيعة على الصُعُد السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة[189]. فدعت الدولة اللبنانيّة إلى تنفيذ مشاريع تنمويّة في الجنوب، وإلغاء احتكار «شركة الريجي للتبغ اللبنانيّ»[190]. وعرّفت الحركة عن نفسها بأنّها «**حركة وطنيّة تتمسّك بالسيادة الوطنيّة، وبسلامة أرض الوطن، وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرّض لها لبنان**»[191]. وفي الواقع، كانت «أمل» حركة شعبويّة مذهبيّة وطائفيّة ذات أهداف سياسيّة، تسعى إلى تحسين وضع الشيعة في المعادلة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة اللبنانيّة[192]، والتأكيد على التمايز المرجعيّ والمؤسّساتي للشيعة عن السُنّة، عبر إنشاء «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» عام 1967 وتفعيله بعد عام 1969[193].



منذ اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، اتّخذت «حركة أمل» موقفاً داعياً إلى التهدئة، على الرغم من دعوة الأمام الصدر الشيعة إلى حمل السلاح لمواجهة الاعتداءات الإسرائيليّة ومنع تقسيم لبنان وتصفية القضية الفلسطينيّة[194]. وكان الصدر ميّالاً بشكلٍ عامّ إلى الخطّ السوريّ الداعي إلى إعادة التوازن بين الطوائف. لقد وقفت «الحركة» مع الدخول السوريّ إلى لبنان عام 1976، وانضمّت إلى «جبهة الأحزاب والقوى القوميّة والوطنيّة في لبنان» المؤيدة لسورية، والتي جمعت في صيف 1976 قوى حزبيّة غير منضوية تحت جناح «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»[195]. ثمّ تطوّرت علاقتها بسورية وأصبحت أشبه بعلاقة «حزب الله» بإيران، مع الفارق أنّ الوطنيّ – القوميّ هو ما كان يجمع الحركة بسورية، في حين أنّ الدين ( = ولاية الفقيه) كان رباط الحزب بإيران. وبعد اختفاء الإمام الصدر في آب 1978، ترأّس حسين الحسيني قيادة «حركة أمل»، وهو من أعيان منطقة بعلبك الهرمل وعائلاتها الشريفة، وأحد مؤسّسي حركة الصدر، وأصبح منذ عام 1972 نائباً في المجلس النيابيّ اللبنانيّ. وبقي الحسيني على رأس «حركة أمل» إلى حين اندلاع الصراع بين المكتب السياسيّ للحركة وجناحها العسكريّ. وكان الحسيني من بين رافضي «عسكرة» الحركة. وبنتيجة الصراع الداخليّ، استقال الحسيني وحلّ محلّه نبيه برّي اعتباراً من شهر نيسان عام 1980.

نمت «حركة أمل» بشكل خاصّ في عهد برّي، وهو محامٍ من تبنين درس الحقوق في الجامعة اللبنانيّة وفي فرنسا. وقد أعجب برّي بمبادئ الإمام الصدر، وعمل على بلورتها في إطار هويّة للشيعة تصبّ في مشروع وطنيّ لبنانيّ، بعيداً عن تأثير رجال الدين[196]. وأثناء ذلك، كان الجناح الأصوليّ في «الحركة» المؤيّد لإيران بزعامة حسين الموسويّ، يوطّد نفوذه في التنظيم منذ عام 1981. وفي المؤتمر الرابع للحركة في نيسان 1982، وقف الموسويّ ضدّ سياسة برّي في الدفاع عن شرعيّة الدولة اللبنانيّة، وفي الانفتاح على كلِّ الطوائف اللبنانيّة، وأعلن عن استعداد مقاتلي «حركة أمل» للزحف نحو القدس بقيادة الإمام الخمينيّ[197]. وما لبث الموسويّ أن انشقّ عن الحركة الأمّ، وأسّس «أمل الإسلاميّة» بدعم من «حرس الثورة» الإيرانيّ الذي سمحت سورية له بالتمركز في البقاع. وكان هذا أوّل إعلان رسميّ عن تورّط إيران في لبنان[198]. ومن «أمل الإسلاميّة» سيخرج في ما بعد «حزب الله». كما انشقّ الشيخ إبراهيم الأمين[199]، ممثل «حركة أمل» في طهران، متّهماً نبيه برّي بالخيانة بعد دخوله في «هيئة الإنقاذ الوطنيّ» التي اقترحها فيليب حبيب، الموفد الأميركيّ إلى لبنان،

وتشكّلت بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان على يد رئيس الجمهوريّة إلياس سركيس في 14 حزيران 1982[200]. اجتمعت هذه الهيئة مرّتين فقط، ولم يتفق أعضاؤها على موقف واحد تجاه إسرائيل و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة»[201]. وقد أثار وجود بشير الجميّل، الذي نسّق مع الإسرائيليّين اجتياحهم للبنان في ذلك العام[202] ضمن الهيئة، غضب التيّار الإسلاميّ داخل «حركة أمل» وانتقاد إيران. فطالب السفير الإيرانيّ في بيروت، موسى فخر روحانيّ، برّي بالانسحاب من الهيئة باعتبارها «هيئة أميركيّة»[203]. كما أنّ مشاركة برّي في مؤتمريّ الحوار في جنيف ولوزان عامي 1983 و1984، جعلت التيّار الإسلاميّ السابق في «حركة أمل» ( = حزب الله) يتّهم برّي «بتحويل «أمل» إلى «حركة طائفيّة لبنانيّة» بدلاً من أن تكون جزءاً من الحركة الإسلاميّة الأمميّة بزعامة إيران (= ولاية الفقيه)[204].

وفي شأن فكرها السياسيّ، رفضت «حركة أمل» الطائفيّة السياسيّة وصيغة 1943، معتبرة أنّهما كرّستا هيمنة الموارنة وامتيازاتهم على حساب المسلمين عامّة والشيعة خاصّة. لكنها في المقابل، كانت مع لبنان وطناً نهائيّاً، وهذا ما جعلها تصطدم بالفلسطينيّين، وبعد ذلك بحزب الله. وقد تضمّن ميثاقها حديثاً عن «**العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة كواجب على الدولة، وعن الإرث اللبنانيّ والوحدة الوطنيّة**»[205]. فدعت الدولة الى تنفيذ مشاريع تنمويّة في الجنوب، وإلغاء احتكار «شركة الريجي» التبغ اللبنانيّ[206]، من دون أن تولي بنفسها المسائل الإنمائيّة الاهتمام الكافي[207]. كما رفضت «حركة أمل» تقسيم لبنان وسلخه من محيطه العربيّ، أو دعوات الأحزاب إلى إقامة الإدارات المدنيّة، مطالبة بإحياء الدولة[208]. وشدّدت في المقابل على الجانبين العسكريّ والأمنيّ. وقد أيّدت «الحركة» حقوق الفلسطينيّين المشروعة، إلاّ أنّها رفضت بشدّة توطينهم في الجنوب، أو أن يتسبّبوا باعتداءات إسرائيليّة تؤدّي إلى إلحاق الضرر في المنطقة نتيجة عمليّاتهم الفدائيّة[209].

خلال «حرب السنتين»، مارست «حركة أمل» دوراً ثانويّاً، لكنّها أخذت موقفاً مؤيّداً للحركة الوطنيّة. وبعد الدخول السوريّ الى لبنان في حزيران 1976، انحازت «الحركة» إلى سورية، وهو ما أدّى الى ابتعادها عن «الحركة الوطنيّة» وعن المقاومة الفلسطينيّة[210]. وبعد عام 1978، لعبت عوامل عدّة في تقوية «حركة أمل»: الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في آذار عام 1978؛ اختفاء الإمام موسى الصدر في آب من العام نفسه؛ ما شيع عن اتّفاق سرّي بين النظام المصريّ والكيان الصهيونيّ حول توطين



الفلسطينيّين في جنوب لبنان – معقل الشيعة[211]؛ قيام الثورة الإيرانيّة في كانون الثاني عام 1979؛ التناقضات الشيعيّة – الفلسطينيّة، التي أخذت منحىً تصادميّاً منذ عام 1980 وجعلت إمكانية «التعايش» بين أمل و«القوّات المشتركة»[212] أمراً مستحيلاً[213]. كذلك، فإن وصول «حزب الكتائب اللبنانيّة» إلى السلطة في لبنان بانتخاب بشير الجميّل ثم شقيقه أمين رئيساً للجمهوريّة، نُظر إليه بريبة من قبل الشيعة[214]. أخيراً وليس آخراً، قرار سورية تقوية ميليشيا «حركة أمل» والاعتماد عليها في تحجيم الدور السُنّي.

أمّا «حزب الله»[215]، الذي حمل اسمه بُعدين دينيّ – فقهيّ وإيديولوجيّ سياسيّ[216]، فظهر منافساً لحركة أمل. فقد نشأ عام 1982، بعدما سمحت سورية للحرس الثوريّ الإيرانيّ بدخول البقاع اللبنانيّ للمشاركة في التصدّي للغزو الإسرائيليّ. وقد أعلن «الحزب» عن رفضه النظام الطائفي اللبنانيّ والتزامه بالإسلام، مطالباً بجمهوريّة إسلاميّة في لبنان على الطراز الإيرانيّ، من دون أن تُفرض فرضاً[217]. واعتبر نفسه ليس حزباً، بل «**جزءاً من أمّة الإسلام في العالم**»، وإيران نواة **دولة الإسلام المركزيّة في العالم**»[218] وفي ما كانت «حركة أمل» ترى أنّ تحرير الجنوب يجب أن يتمّ بوسائل المقاومة التي لا تسبّب الضرر للسكّان المحلّيين، أعلن «حزب الله» عن حرب راديكاليّة ضدّ إسرائيل حتّى تحرير القدس[219].

وإلى جانب الأحزاب والقوى السياسيّة التي أتينا على ذكرها، وُجدت تجمّعات إسلاميّة أصوليّة صغيرة متفرّقة، وهي «الجماعة الإسلاميّة» السُنّية، التي هي استنساخ لبنانيّ لجماعة «الإخوان المسلمين»، و«حزب التحرير الإسلاميّ»، الذي تحرّك في الوسط السُنّي والشيعيّ. وقد نظرت هاتان الجماعتان بعداء إلى التيّارات الوطنيّة والقوميّة والتقدّمية في لبنان والوطن العربيّ. لكنهما لم تحملا السلاح خلال الحرب، باعتبار أنّ ما يجري في لبنان لا يهدف إلى إقامة الخلافة الإسلاميّة. في المقابل، حملت «حركة التوحيد الإسلاميّ» بقيادة الشيخ سعيد شعبان السلاح بعد عام 1982 ضدّ كلّ القوى اليساريّة والقوميّة الموجودة في شمال لبنان. وتركز طرحها الدينيّ – السياسيّ على إقامة الحُكم الإسلامي في لبنان. أمّا عن تشكيلها، فضمّت ثلاث مجموعات عملت «حركة فتح» على قيامها، وهي «حركة لبنان العربيّ»، و«المقاومة الشعبيّة»، و«جند الله». صحيح أنّ مكونات «حركة التوحيد» عرفاتيّة الصنع، إلا أنّ انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران، شكّل المناخ الذي نضجت فيه هذه الحركة[220].

وعلى الصعيد الشيعيّ، ظهر تجمّع حول العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله من أعضاء في «حزب الدعوة الإسلاميّة» الذي تأسّس في العراق أواخر الخمسينات على يد السيد محمد باقر الصدر. وقد تمكّن فضل الله من تأسيس حلقة «أسرة التآخي» في محلّة النبعة التي قامت على التثقيف الدينيّ. وما لبثت الحلقة أن انتقلت عام 1976 إلى الضاحية الجنوبيّة وإلى جنوب لبنان بسبب اندلاع الحرب وقيام الميليشيات المسيحيّة بتهجير المسلمين من المناطق الشرقيّة[221].

### – أحزاب اليمين وولادة «الجبهة اللبنانيّة»

تجسّد اليمين المسيحيّ بـ «حزب الكتائب اللبنانيّة»، و«حزب الكتلة الوطنيّة»، و«حزب الوطنيّين الأحرار»، و«حرّاس الأرز»، و«حزب التنظيم»، و«المردة»، و«الرابطة المارونيّة»، و«الرهبانيّة المارونيّة – الكسليك»، هذا بالإضافة إلى بعض التنظيمات الثانويّة.

اتّسم الخطاب السياسيّ لليمين بالدفاع عن النظام اللبنانيّ والسيادة والاستقلال والديمقراطيّة والهويّة اللبنانيّة، واتّهام «الآخر» بالتعاون مع الخارج لقلب النظام. أمّا بالنسبة إلى التعاون مع إسرائيل، فبرّرها اليمين المسيحيّ بـ «عقدة الخوف». وفي شأن الإصلاحات التي كانت موضع خلاف داخليّ، فكان ينبغي تأجيلها إلى ما بعد انسحاب القوّات الأجنبيّة من لبنان وعودة سلطة الدولة[222]، أي على عكس ما كانت تسعى إليه «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة».

يُعتبر «حزب الكتائب اللبنانيّة» من أوائل أحزاب اليمين المسيحيّة. تأسّس في تشرين الثاني عام 1936 من قبل الصيدليّ بيار الجميّل وآخرين كمنظّمة للشباب على نسق منظّمات شبابيّة شبه عسكريّة في كلٍّ من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وإسبانيا. وكان الهدف من هذه المنظّمة هو بثّ الروح القوميّة اللبنانيّة وتقوية الانتماء إلى «الأمّة اللبنانيّة». وفي الثلاثينات، ظهرت «الكتائب» كقوّة ثالثة بين كتلتيّ بشارة الخوري وإميل إدّه المتنافستين. وبعد فترة قصيرة من القيادة الجماعيّة والتجاذب السياسيّ الداخليّ، أصبح بيار الجميّل رئيساً لها منذ نيسان عام 1937، فبدأت مسيرة الجميّل الطويلة مع «الكتائب». ثمّ تحوّلت «الكتائب» إلى حزب سياسيّ في عام 1943. ومنذ الأربعينات، أسّس الحزب ميليشيا شبه عسكريّة، وكان أكثر تنظيماً وتمثيلاً لقطاعات مسيحيّة من الطبقتين الوسطى والدنيا، كانت تسعى بدورها للحصول على مواقع متقدّمة



في التمثيل السياسيّ والاجتماعيّ المسيحيّ. وكان معظم أعضائه من ضواحي بيروت الشرقيّة وكسروان (80%). كما كان للحزب أعضاء في مناطق لبنانيّة أخرى، وفي بلدان الإغتراب. وفيما بلغ عدد أعضاء الحزب نحو 50 ألفاً في عام 1959[223]، سجّل الحزب في الستينات والسبعينات من القرن العشرين توسّعاً ملحوظاً. وفي وقت الأزمات، كان عدد الكتائبيّين يتضاعف، ووصل إلى أعلى رقم له في عام 1970 (65 ألفاً إلى 70 ألفاً)[224].

وعشيّة حرب لبنان، عكست التركيبة المهنيّة لأعضاء الحزب (47.6% من المحامين، و19% من رجال الأعمال، و14.2% من الصحافيّين) هيمنة الفئات الوسطى الميسورة على القيادة وصنع القرار فيها، على رأسها زعامة عائليّة تقليديّة ممثّلة ببيار الجميّل[225]. ومنذ «حرب السنتين» (1975–1976)، أسّس «حزب الكتائب» «إذاعة صوت لبنان»، وأصدر إلى جانب جريدته اليوميّة «العمل»، مجلّة «العمل» الشهريّة، ثمّ أسّس «بيت المستقبل» كمركز أبحاث تصدر عنه مجلّة «حاليّات» الفصليّة.

اشتهر «حزب الكتائب اللبنانيّة» بدفاعه عن النظام اللبنانيّ، مطلقاً شعار «لبنان أوّلاً»[226]. وتمسّك زعيمه بيار الجميّل بالدستور وبصيغة عام 1943. وكرّر في أكثر من مناسبة أنّه ضدّ أيّة حركة انفصاليّة تحوّل لبنان المستقلّ إلى لبنان صغير، أو أن يعود المسيحيّون إلى التقوقع في جبل لبنان[227]. كان دفاع الجميّل عن «الصيغة» وعن الدستور اللبنانيّ يعود إلى علاقتهما المباشرة بصلاحيّات دستوريّة وعرفيّة لرئيس الجمهوريّة المارونيّ[228]. لكنّ الجميّل قبِل بإصلاح الإدارة، واقترح اللامركزيّة الإداريّة الإنمائيّة التي تخضع للسلطة المركزيّة. وكما سنرى لاحقاً[229]، فعندما رأى الجميّل أنّ «الصيغة» التي كرّست هيمنة طائفته على النظام اللبنانيّ تنهار في المرحلة الأولى من الحرب، طالب بإعادة تنظيم لبنان على أساس فيدراليّ، رافضاً اعتبار ذلك مشروعاً تقسيمياً[230].

وقد لعبت مسألة الهويّة والانتماء دوراً بارزاً في إيديولوجيّة «حزب الكتائب»، ففيما كان «الحزب الشيوعيّ» يعمل من أجل الأمميّة ويتوجّه نحو الاتحاد السوفياتيّ، ويدعو «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» إلى الوحدة السوريّة، وتؤكّد الأحزاب الناصريّة من جهتها على عروبة لبنان، كان «حزب الكتائب اللبنانيّة» يروّج في قانونه الأساسي أنّ لبنان دولة مستقلّة ذات سيادة بتحالف وصداقة مع فرنسا[231]. وبرز ذلك من خلال دفاعه عن مقولة «الأمّة اللبنانيّة» ومقوّماتها الثقافيّة. فرفض بيار الجميّل العروبة

والقوميّة السوريّة، معتبراً أنّ لبنان حقيقة تاريخيّة فريدة تفرض نفسها فرضاً، متجذّرة في مركز فينيقيا التجاريّ القديم[232]، وإنّ اللبنانيّين **«أمّة تجمعهم قوميّة واحدة هي القوميّة اللبنانيّة»**[233]. لقد آمن الجميّل بـ«عروبة المصلحة» الاقتصاديّة[234]، التي لا تجرّ إلى وحدة سياسيّة، وبالعروبة التي تقف عند حدود اللغة ولا تتعدّاها إلى الثقافة[235]. أمّا العروبة كقوميّة، فرفضها بشدّة، لأنّ وضع لبنان في العالم العربيّ يختلف عن وضع أيّة دولة عربيّة أخرى[236]. أمّا سبب رفض المسيحيّين العروبة وتبرير «عقدة الخوف» عندهم واللجوء إلى الدعم الإسرائيليّ، فحدّده الجميّل باختلاط العروبة بالإسلام وبالشيوعيّة[237]. من هنا، حارب «حزب الكتائب» التيّار الناصريّ في لبنان، وعارض بقوّة تطلّعات المسلمين نحو الوحدة العربيّة، ودافع عن نظام شمعون عام 1958، عندما شعر أنّ خصوصيّة لبنان مهدّدة من المدّ العروبيّ الوحدويّ.

لقد انعكس موقف «حزب الكتائب اللبنانيّة» من العروبة على سياسته تجاه القضيّة الفلسطينيّة وأنشطة المنظّمات الفلسطينيّة والوجود السوريّ في لبنان. ففيما أيّد الحزب النهج الشهابيّ الإصلاحيّ، جعله الخوف من نموّ المقاومة الفلسطينيّة في لبنان ينضمّ إلى «الحلف الثلاثيّ» في عام 1968، أي إلى جبهة شمعون - إدّه المعادية للنهج، وذلك للحفاظ على الوضع الراهن، أي «الامتيازات المارونيّة»، وعدم إحداث أي تعديل في النظام اللبنانيّ. فأكسبته مواقفه هذه تأييداً شعبيّاً في الوسط المارونيّ كمدافع عن حقوق الطائفة. وقد حاولت «الكتائب اللبنانيّة» إثارة الجيش اللبنانيّ إلى جانبها ضدّ الفلسطينيّين[238]، معتبرة أنّ الثورة الفلسطينيّة كانت ثورة على اللبنانيّين قبل أن تكون ثورة على الظلم والتشرّد وعلى إسرائيل[239]. فطالبت بضمانات أجنبيّة خارجيّة، وتحييد لبنان[240]، مبرّرة ذلك بأنّ **«قوّة لبنان في ضعفه»**، على حدّ قول مؤسّسها[241]. لقد راهن الجميّل على أنّ «ضعف» لبنان هو إستراتيجيّة دفاعيّة مفيدة للحفاظ عليه في وجه الأطماع الإسرائيليّة، وأنّ لبنان لو أظهر شجاعة وبطولة في الدفاع عن نفسه لخسر جنوبه ولحق به ما أصاب البلدان العربيّة التي أُحتلّت أراضيها من قبل إسرائيل[242]. لكن ضعف لبنان هذا لم يحمه من إسرائيل، حيث استمرّت الدولة الصهيونيّة في اعتداءاتها عليه واجتاحت أراضيه مرّتين في عامي 1978 و1982. وفي وقت لاحق خلال حرب لبنان، انتقد رئيس الجمهوريّة أمين الجميّل نظريّة والده بالقول: **«إنّ إحدى الفرضيّات التي وضعناها قامت على أنّ قوّة لبنان في ضعفه.... هذه الفلسفة جعلتنا غير متحضرين وغير جاهزين وغير قادرين على التعامل مع القوى الفوضويّة التي**



**انفجرت في لبنان مطلع السبعينات»**[243].

وعشيّة اندلاع الحرب في لبنان، انفتح الجميّل على الدول العربيّة. فزار مصر وسورية والسعوديّة عام 1974، عاكساً بذلك دبلوماسيّة معتدلة لحزبه. وحصل تقارب بين حزبه و«حزب البعث» في سورية[244]. لقد جاء الانفتاح الكتائبيّ على العالم العربيّ لشرح الأوضاع في لبنان في ضوء تنامي قوّة المنظّمات الفلسطينيّة وتحوّلها إلى عامل مؤثّر في السياسة الداخليّة، وبالتالي الحصول على الدعم من تلك الدول. وخلال «حرب السنتين»، راهنت «الكتائب» على إسرائيل وعلى سورية، ثمّ اختلفت مع الأخيرة ووقفت منها موقف الندّ للندّ رافضة خضوع القرار اللبنانيّ لها. ثمّ راهنت مرّة أخرى على إسرائيل بين عامي 1978–1983، واضعة إيّاها على قدم المساواة مع سورية لناحية احتلال لبنان. وأثناء رئاسة أمين الجميّل للجمهوريّة اللبنانيّة بين عامي 1982–1988، راهنت «الكتائب» على الولايات المتّحدة من أجل الإمساك بالوضع اللبنانيّ.

خلال رئاسة بيار الجميّل لحزب الكتائب، صعد نجم نجله بشير، الذي أسّس مجموعة «أصدقاء الكتائب» من شبّان يؤمنون بخطّه، وأصبح بعد ذلك مساعداً لوليم حاوي، قائد ميليشيا «الكتائب». وما لبث بشير أن تزعّم ميليشيا الحزب منذ عام 1976 بعد مقتل وليم حاوي في حزيران رغم معارضة والده بيار، وأصبحت له بعد ذلك الكلمة الأولى في «القوّات اللبنانيّة»، ممثّلاً بذلك التيّار الجديد في الحزب وفي القيادة العسكريّة الرافض للتسويات والمساومات[245] عبر حوار مسيحيّ - إسلاميّ، إلاّ من موقع القوّة العسكريّة[246]. ومنذ أن تحوّلت «القوّات اللبنانيّة» إلى تنظيم سياسيّ، واستوعبت في داخلها قسراً كلّ الميليشيات المسيحيّة المستقلّة (الصدام بين القوّات والمردة ومقتل طوني فرنجيّة في حزيران 1978 ومجزرة الصفرا ضدّ نمور الأحرار في تموز 1980)[247]، أصبحت منافساً لـ«حزب الكتائب» الأمّ[248]. فانتقل القرار السياسيّ من الصيفي (المركز الرئيسيّ لحزب الكتائب) إلى الكرنتينا (مركز قيادة القوّات اللبنانيّة). وعُرف عن بشير تعصّبه الوطنيّ وكراهيته للفلسطينيّين، وبقي يتزعم قيادة «القوّات اللبنانيّة» حتّى اغتياله في أيلول عام 1982، ثمّ خلفه فادي أفرام، وأخيراً سمير جعجع. وضمّ مجلس قيادة القوّات ثمانية ممثّلين عن الميليشيات الرئيسيّة الأربع، الكتائب والأحرار و«حرّاس الأرز». وكان هذا المجلس هو اللجنة التنفيذيّة للقوّات اللبنانيّة[249].

لقد رفض بشير، الذي تأثّر بفكر كلٍّ من شارل مالك وفؤاد أفرام البستاني[250]، صيغة 1943 باعتبارها فشلت في معالجة الأوضاع التي كانت سائدة أوائل السبعينات وأدّت إلى أحداث عام 1975[251]. وبدوره، كان سمير جعجع يعمل خلال رئاسته للقوّات اللبنانيّة على مشروع كانتون مارونيّ. وكان هذا المشروع ينسجم مع مخطّطات إسرائيل تجاه لبنان. ولم تجد «القوّات اللبنانيّة» حرجاً في التعامل مع إسرائيل وتلقّي الأسلحة والدّعم منها، أو الاشتراك في الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، ومن ثم تطبيع العلاقات معها.

وفيما انضمّ أفراد الطبقة الوسطى والدنيا إلى «حزب الكتائب»، كان «حزب الوطنيّين الأحرار» برئاسة كميل شمعون، و«حزب الكتلة الوطنيّة» برئاسة ريمون إدّه، حزبا أولاد العائلات الراقية[252]. وأسوة بالكتائب، كانا يمثلان «القوميّة اللبنانيّة».

تأسّس «**حزب الوطنيّين الأحرار**» عام 1958 على يد كميل شمعون. وكما «حزب الكتائب»، رفض «الوطنيّون الأحرار» العروبة وأصرّوا في ميثاقهم على عدم المساس بالدستور اللبنانيّ و«الميثاق الوطنيّ» باعتبارهما نهائيّين. لكنّ الحزب، عاد وعدّل موقفه هذا داعياً إلى إعادة النظر بالصيغة وتطبيق اللامركزيّة السياسيّة على الطراز السويسريّ. فطالب بالديمقراطيّة البرلمانيّة وبالإقتصاد الحرّ، معتبراً أنّ الدور الذي يلعبه لبنان على الصعيد الدوليّ هو أساس وجوده.

عندما وقعت الصدامات بين الجيش اللبنانيّ والفلسطينيّين عامي 1969 و1973، بدأ «حزب الوطنيّين الأحرار» يمارس أنشطة عسكريّة. فأسّس داني، نجل الرئيس شمعون، «كتيبة النمور اللبنانيّة». وأثناء «حرب السنتين»، طرح الحزب شعاراً شهيراً: «**ينبغي رميهم (= الفلسطينيّين) في البحر لولا أنّهم يوسّخونه**»، وإنّه يجب «تنظيف» المتن الشماليّ من مخيّمات الفلسطينيّين. كما دعا داني شمعون إلى العلمنة، واعتبر أنّ المسلمين والمسيحيّين متساوون في لبنانيتهم، وأنّ ليس هناك لبنانيّ أكثر من الآخر[253].

وعلى الرغم من أنّ ميثاق الحزب اعتبر الصهيونيّة خطراً على الكيان اللبنانيّ[254]، لم يتوان كميل شمعون عن جرّ المسيحيّين إلى التعامل مع إسرائيل منذ عام 1976. وفي آب عام 1983، التقى نجله داني في إسرائيل رئيس وزرائها اسحق شامير وذمّ أمامه أمين الجميّل لعدم توقيعه على «اتّفاق 17 أيّار». كان داني شمعون مع مفاوضات



مباشرة مع إسرائيل. وفي عام 1984، دعا إلى الفيدراليّة. لكنّه عاد وأشار إلى الكنفدراليّة كحلّ آخر[255]. لقد أُعتبر والده كميل شمعون رجل التركيبات السياسيّة و«**بطريرك السياسة المارونيّة**»[256].

وفي المقابل، كان «**حزب الكتلة الوطنيّة**» يروّج لمقولة أنّ اللبنانيّين يشكّلون أمّة. فنادى بتعزيز كيان لبنان وسيادته والحفاظ على شخصيّته المميّزة بالوسائل السلميّة. وعند تأسيسها، أعلنت «الكتلة الوطنيّة» عن نفسها حزباً جمهوريّاً ديمقراطيّاً إشتراكيّاً[257]. وكانت «الكتلة الوطنيّة» أكثر ليبراليّة من حزبيّ «الكتائب» و«الأحرار»، ومعارضاً معتدلاً. وعلى الرغم من معارضة رئيس الحزب، ريمون إدّه، «اتّفاق القاهرة» (3 تشرين الثاني 1969)[258]، على عكس شمعون والجميّل، إلاّ أنّه رفض تقسيم لبنان، ورأى أنّ الحرب في لبنان هي مؤامرة إسرائيليّة – سوريّة – أميركيّة، وأن «**لبنان المسيحيّ سيكون بمثابة إسرائيل ثانية**» في المنطقة. وفي أيلول 1975، طالب إدّه فرنجيّة بالاستقالة لأنّه فشل في إدارة الأزمة اللبنانيّة[259].

كما رفض إدّه اعتماد نهج شمعون – الجميّل لحلّ مسألة الوجود الفلسطينيّ المسلّح بالطرق العسكريّة. لكنّه، طالب بتطبيق الاتفاقات المعقودة مع المقاومة[260]، وبوضع بوليس دوليّ على الحدود اللبنانيّة – الإسرائيليّة، لأنّ لبنان لا يستطيع أن يحمي نفسه من اعتداءات إسرائيل، ولأن مصلحة لبنان تتطلّب وقف النشاط الفدائيّ الفلسطينيّ[261]. وعندما انتشرت «قوّات الردع العربيّة» في لبنان عام 1976، أصرّ إدّه على المطالبة ببوليس دوليّ للحلول محلّها، معتبراً أنّ مشاركة العرب في قوّات الردع هي رمزيّة، وستكون الهيمنة فيها للقوّات السوريّة، التي توقّع أن تبقى في النهاية لوحدها في لبنان، وهو ما أثبتته تطوّرات الأحداث في ما بعد. لقد بقي السوريّون في لبنان حتّى نيسان 2005، وكانوا يؤكّدون باستمرار أنّهم دخلوا البلد لإنقاذه لا ليحتلّوه[262]، ولم يخرجوا منه إلا قسراً. كان إدّه الوحيد من بين السياسيين التقليديّين الذين تجرأوا عام 1976 على المطالبة بخروج القوّات السوريّة من لبنان.[263]

منذ منتصف عام 1978، أصبحت سورية طرفاً في النزاع اللبنانيّ، وهو ما جعل القوّات السودانيّة والإماراتيّة والسعوديّة العاملة في «قوّات الردع العربيّة» تنسحب من لبنان[264]. وبعد محاولات فاشلة لإغتياله في المنطقة الشرقيّة، سكن إدّه في بيروت الغربيّة، ومنها غادر إلى فرنسا في كانون الأوّل 1976[265]. ومن منفاه في فرنسا، ظلّ الشأن اللبنانيّ همّ «العميد»، فعارض «اتّفاق 17 أيّار 1983»، لأنّه يؤدّي برأيه إلى

الصلح مع إسرائيل. فطالب بأن يكون لبنان آخر الموقّعين من الدول العربيّة على مثل هذا الاتّفاق[266]. كما وقف ضدّ «الاتّفاق الثلاثيّ» عام 1985، الذي رعته سورية بين «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»، و«القوّات اللبنانيّة» برئاسة إيلي حبيقة[267].

إنّ المغالاة في التطرّف، يمكن ملاحظتها بسهولة عند «**حزب حرّاس الأرز**»، بقيادة أبو أرز، (إتيان صقر) وسعيد عقل، الملهم الروحيّ لهذا التنظيم. ويُعرّف «حرّاس الأرز» لبنان بأنّه «**وطن سرمديّ، خالد، لا علاقة له بالعروبة أو بأيّ جزء من الأمّة العربيّة**»[268]. ويعتبر الموافقة على العروبة هي «**خطأ تاريخيّ، أخطر بكثير من الخطأ الذي ارتكبه الحكّام في لبنان يوم وافقوا على دخول القوّات السوريّة إلى أراضيهم**»[269]. وفي رأي الحزب، أنّه «**بمقدار ما يبتعدون همّ (= العرب) عن لبنان، بمقدار ما يكون الصفّ اللبنانيّ بألف خير**»[270]. بناءً عليه، لم يتوان الحزب عن اتّهام الفلسطينيّين بأنّهم وراء تخريب لبنان واستغلال الثغرات السياسيّة والاجتماعيّة القائمة للسيطرة على البلد، بعدما تكاثرت أعدادهم ووصلت إلى حوالى نصف مليون نسمة[271]. فطرح شعاراً نازيّاً، وهو قتل الفلسطينيّين والسوريّين[272]، الذين اعتبرهم الأشدّ خطراً على لبنان. فرأى أنّ الأوّلين يسعون إلى تثبيت توطينهم فيه، فيما يتدخّل الآخرون في البلاد تحت غطاء شرعيّ وعربيّ باسم «قوّات الردع العربيّة»، ويساندون الفلسطينيّين واليسار في حربهم ضدّ المسيحيّين، ويمنعون الجيش اللبنانيّ من القيام بمهامه (= تكليف الجيش بالأمن)[273]. وكانت الدول العربيّة في نظر «حرّاس الأرز» العدو الأوّل للبنان والمتآمر عليه، فيما تستورد الأحزاب اليساريّة الإيديولوجيّات الهدّامة لقلب نظام الحُكم في لبنان وإقامة نظام شيوعيّ أو يساريّ متطرّف[274]. وفي الوقت نفسه، جاهر الحزب بتعامله مع إسرائيل، وأعلن «**إنّ إسرائيل ليست عدوة لبنان، بل الصديق المشترك للبنانيّين، وقد بعثت الأمل في النفوس (نفوس المسيحيّين) وهي لا تسمح بإبادة الشعب اللبنانيّ**»[275].

أمّا الدولة اللبنانيّة، فهي، برأي «حرّاس الأرز»، تخلّت إزاء الانتهاكات السوريّة والفلسطينيّة عن سيادتها الوطنيّة في الجنوب وأنحاء مختلفة من البلاد، وتقاعست عن واجبها. ورفض «حرّاس الأرز» الوفاق اللبنانيّ وأطلقوا عليه تسمية «**النفاق**»، معتبرين أنّ الحرب في لبنان يجب أن تنتهي بغالب ومغلوب، أي «**خائن ووطنيّ**»[276] وعندما قام بشير الجميّل بتصفية التنظيمات العسكريّة المسيحيّة الأخرى تحت شعار «توحيد



البندقيّة المسيحيّة»، أيّد أبو أرز ذلك، وتحدّث عن «**ديمقراطيّة سياسيّة لا تعدديّة عسكريّة**»[277].

وبالإضافة إلى الأحزاب التي أتينا على ذكرها، وُجد على الساحة المارونيّة قوى أخرى، كـ«الرابطة المارونيّة»[278] بقيادة شاكر أبو سليمان، و«حزب التنظيم» بقيادة فؤاد الشماليّ صاحب الإيديولوجيّة القوميّة اللبنانيّة. وقد تأسس «حزب التنظيم» في أواخر الستينات من القرن العشرين، وكان أوّل المنضمّين إلى «القوّات اللبنانيّة»، جورج عدوان، الذي أصبح أحد قياديي التنظيم، نائباً لبشير الجميّل[279]. إلى جانب ذلك، نشط «حزب التحرير الزغرتاويّ» الذي تأسّس عام 1968 في سياق تسلّح القوى المارونيّة خوفاً من التمدّد السريع للنفوذ الفلسطينيّ والأحزاب اليساريّة، وتحوّل منذ صيف عام 1975 إلى «لواء المردة». وفي تلك المرحلة، تسابقت العائلات الزغرتاويّة التقليديّة النافذة في إطار تنافسها التقليديّ إلى إنشاء التنظيمات المسلّحة. وعلى عاتق هذه القوى الشماليّة وقع عبء «حرب السنتين»، التي شارك فيها شبّان مهندسون وأطبّاء وأساتذة وطلاّب هُجّروا من بيروت وطرابلس إلى بلدتهم زغرتا.

وما لبثت القوى والأحزاب والتنظيمات المارونيّة ومعها «المردة»، و«الرهبانيّة المارونيّة» - الكسليك ممثّلة برئيس المؤتمر الدائم شربل قسّيس، وفي ما بعد ببولس نعمان، و«الشبيبة اللبنانيّة» برئاسة مارون خوري، أن انضوت تحت اسم «الجبهة اللبنانيّة». كما انضمّ إلى عضوية الجبهة شخصيّات مسيحيّة أمثال شارل مالك، وفؤاد أفرام البستاني، والمؤرّخ جواد بولس، وإدوار حنين[280]. وبينما ضمّت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» في مجلس قيادتها شخصيّات غير إسلاميّة، تميّزت «الجبهة اللبنانيّة» باقتصار عضويتها على الطائفة المارونيّة[281]. وبرّر مؤسّسوها ذلك، بأنّ غاية الأحداث في لبنان هو القضاء على طائفتهم، وأنّ عليهم التكتّل مارونيّاً[282].

تأسّست «**الجبهة اللبنانيّة**» عام 1976 بمبادرة من سليمان فرنجيّة وبيار الجميّل وكميل شمعون، التي تولّى الأخير رئاستها. عُرفت أوّلاً بـ«جبهة الكفور» وبعد ذلك باسم «جبهة الحريّة والإنسان»، وأخيراً باسم «الجبهة اللبنانيّة» منذ مطلع عام 1977، كإطار سياسيّ - تنظيميّ لإدارة شؤون الحرب والتنسيق بين القوى المسيحيّة[283]. وقام الخطّ السياسيّ للجبهة على الدفاع عن الصيغة اللبنانيّة ومواجهة تحالف «الحركة الوطنيّة» مع المقاومة الفلسطينيّة[284]. واعتبرت «الجبهة» أنّ «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» هي السبب الرئيسيّ للمحنة اللبنانيّة[285]. وفي كانون الثاني 1977،

اجتمعت «الجبهة اللبنانيّة» في دير سيدة البير بحضور كلّ القيادات المسيحيّة ووضعت ميثاقاً حول ما يريده الموارنة سياسيّاً من لبنان. فرفضت أن يُمتصّ لبنان في كيانيّة سياسيّة أكبر منه، في إشارة إلى الوصاية السوريّة عليه وما قد يسفر عنه إلحاقه بسورية. كما رفضت أن يُنتقص من «خصوصيّته المميّزة» ونظامه وتعدديّته، التي كان معناها فصل لبنان عن محيطه العربيّ. وطالبت للمرّة الأولى بتعديل صيغة الميثاق ليصار الانتقال إلى فيدراليّة طوائفيّة ضمن لبنان موحّد[286]. وكرّرت الجبهة ثوابتها هذه في اجتماعها بتاريخ 23 كانون الأوّل 1980[287].

ومنذ أيّار 1978، توقّف سليمان فرنجيّة عن حضور جلسات «الجبهة» بسبب معارضته خطّها السياسيّ واتصالاتها بإسرائيل ضدّ حليفته سورية[288]. وعندما قُتل نجله طوني في الشهر التالي، أعلن عن عدائه للجبهة اللبنانيّة[289]. وأدّى هذا «الطلاق» إلى اقترابه من «الحركة الوطنيّة». وبعد تصفية «نمور الأحرار» في تموز 1980 على يد «حزب الكتائب»، أصبح الحزب الأخير الجناح العسكريّ الوحيد لدى «الجبهة اللبنانيّة» برئاسة بشير الجميّل، وحمل إسم «القوّات اللبنانيّة»، وما لبث ميليشيا «حزب الكتائب» أن انضمّت إلى «القوّات اللبنانيّة» بقرار من المكتب السياسي للحزب. كما حدث «طلاق» آخر بين «الجبهة اللبنانيّة» وسورية منذ عام 1978، وانتهى بذلك «شهر عسل» بينهما منذ حزيران 1976، وهو تاريخ إنقاذ دمشق «الجبهة اللبنانيّة»، التي كانت مواقعها في أعالي كسروان قد سقطت أمام القوّات المشتركة الفلسطينيّة واليساريّة[290]. وكانت حادثة الفياضيّة وما تلاها من أحداث[291]، مقدّمة للاجتياح الإسرائيليّ للبنان في آذار 1978، الذي جعل حرب الميليشيات المسيحيّة على سورية وكأنّها استباق لهذا العدوان[292].

## 2 – المرجعيّات الروحيّة الإسلاميّة والمسيحيّة

إنّ عدم الفصل بين السياسة والدين في لبنان، أبرز علاقة جدليّة بين السياسيّين ورجال الدّين: فالأوّلون يحتاجون إلى رجال الدين في خطابهم الطائفيّ السياسيّ (= المواقف والمطالب السياسيّة للطائفة) لتسويق أفكارهم وسياساتهم في الكنيسة أو في المسجد أو في المدرسة، فيما يحتاج رجال الدين إلى السياسيّين للحصول على دعم الدولة لهم ولمؤسّساتهم التعليميّة واستقلاليّتها والوقوف في وجه التيّارات الساعية إلى علمنة الدولة[293]. إنّ ترؤس مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة «اللقاء الإسلاميّ» في «دار



الفتوى» بصفته رئيس طائفته السُّنّيّة، والبطريرك المارونيّ ومثيليه الكاثوليكيّ والأرثوذكسيّ، اللقاءات السياسيّة في مؤسّساتهم الدينيّة، وكون الإمام موسى الصدر، مؤسس «حركة أمل»، رجل دين أيضاً، عكس الدور السياسيّ لرجل الدّين في المجتمع الطائفيّ اللبنانيّ[294]. بناءً على ذلك، لعبت المرجعيّات الروحيّة الإسلاميّة والمسيحيّة قبل حرب لبنان عام 1975 دوراً رئيسيّاً في الحياة السياسيّة اللبنانيّة، وتمثّلت بـ «دار الفتوى» و«المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» و«مشيخة عقل الطائفة الدرزيّة» و«البطريركيّة المارونيّة» و«الرهبانيّات اللبنانيّة» و«مجلس الروم الأرثوذكس» و«البطريركيّة الكاثوليكيّة». وكان لكلّ منها مؤسّساتها وأجهزتها الإعلاميّة ومدارسها وجامعاتها. ولمّا كان الحُكم في لبنان تهيمن عليه الطائفة المارونيّة، فقد برز الدور السياسيّ للبطريرك المارونيّ، وظهر بوضوح في وقت الأزمات. فعملت المرجعيّات الروحيّة أثناء الحرب على عقد المؤتمرات واللقاءات لإيجاد قواسم مشتركة حول حلّ الأزمة اللبنانيّة. وفي الوقت نفسه، كانت تُصدر بيانات منفردة تعكس تصوّراتها من الأزمة، وظلّت، بشكلٍ أو بآخر، تمارس تأثيراً كبيراً على الزعامات المدنيّة[295].

### – المرجعيّات الإسلاميّة

لم تشكّل الطوائف الإسلاميّة خلال الحرب جبهة موحّدة، على الرغم من اتّفاقها على القضايا الأساسيّة، كمعارضة تقسيم لبنان، والتشديد على هويّته العربيّة، وتأمين المشاركة الصحيحة للمسلمين في الحُكم. إنّ ما جمعها معاً هو قناعاتها بالانتماء إلى المحيط العربيّ، والتضامن مع الشعب الفلسطينيّ، وإنهاء كلّ تعاون لأطراف لبنانيّة مع إسرائيل، وحلّ الميليشيات المسلّحة، وإعطاء دور أساسيّ لرئيس مجلس الوزراء، وتحقيق تنمية متوازنة وتوزيع عادل للثروة[296].

قدّم «اللقاء الإسلاميّ» نفسه من خلال «دار الفتوى» ممثّلاً للمسلمين ومدافعاً عن حقوقهم ومطالباً بإصلاحات سياسيّة باسمهم. وضمّ اللقاء زعماء سُنّة، يمثّلون تجمّع عائلات سياسيّة تقليديّة نافذة تهدّد نفوذها ومصالحها بفعل سيطرة المنظّمات الفلسطينيّة واليساريّة اللبنانيّة على بيروت الغربيّة، ومن بعدها الميليشيات الدرزيّة والشيعيّة، وتغييب الأحزاب السياسيّة دورها وعلاقاتها الزبانيّة بأبناء طائفتها. ولهذا السبب، كان «اللقاء الإسلاميّ» يستنكر وجود الميليشيات وتنازعها على الزعامة في بيروت الغربيّة، وفرضها «الخوّات» على المؤسّسات والمحال التجاريّة. ومن هنا، نفهم الاعتدال في

مواقف «دار الفتوى» السياسيّة من أجل التسوية مع الموارنة حول استمرار حصّة السُنّة في السلطة خوفاً عليها من تصاعد نفوذ الأحزاب والميليشيات من جهة، ولإعادة العلاقة الزبانيّة السابقة للزعيم السُنّي البيروتيّ بطائفته من جهة أخرى والتي وقعت بأيدي الميليشيات[297]. وشكّلت «دار الفتوى» في حدّ ذاتها مركزاً إعلاميّاً وأصدرت مجلتها «الفكر الإسلاميّ».

وعلى الرغم من خطاب «الحصص»، أي الإبقاء على صيغة 1943 مع تجميلها لصالح حصّة أكبر للسُنّة في السلطة السياسيّة، رأى «اللقاء الإسلاميّ» في المقابل، أنّه في حال الإبقاء على الطائفيّة السياسيّة، أن تسلك الدولة سياسة عادلة تقوم على التوازن بين المسلمين والمسيحيّين[298]. ولجهة عروبة لبنان وما لحظه «الميثاق الوطني»، قال مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة الشيخ حسن خالد: إنّ هذا الاتّفاق كان مرحليّاً وجرى بسرعة في ظلّ الانتداب الفرنسيّ على لبنان، وأضاف: إنّ لبنان هو جزء من الأمّة العربيّة، واتّهم المسيحيّين برفضهم تسجيل عروبة لبنان في الدستور اللبنانيّ. وتساءل المفتي غامزاً من قناة الميثاق بالقول: **«كيف يمكن للبنان أن يكون ذا وجه عربيّ وروح غير عربيّة؟»**[299]. في المقابل، رفضت «دار الفتوى» أن تتحقّق العروبة بالإكراه، أو أن يتمّ الخلط بينها وبين الإسلام. ومن هذا المنطلق، وقفت ضدّ إقامة دولة إسلاميّة في لبنان، كي لا تضاف مشكلة أخرى إلى المشكلات التي يعاني منها البلد[300].

أيّدت «دار الفتوى» قيام نظام لبنانيّ مقاوم لإسرائيل، ودافعت عن علاقات مميّزة بسورية والتزام لبنان بالقضايا العربيّة، وفي مقدمها القضية الفلسطينيّة. واعتبر المفتي أنّ العامل الفلسطينيّ ليس هو السبب في اندلاع الحرب، وإنّما سياسة إسرائيل في تهجير الفلسطينيّين ودفعهم بالتالي إلى حمل السلاح للدفاع عن قضيتهم[301].

وفي المقابل، يتجلّى الفكر السياسيّ الشيعيّ تجاه القضية اللبنانيّة في «النقاط العشر» التي أعلنها الإمام موسى الصدر في نيسان 1976، وجاء فيها رفضه الدويلات الطائفيّة وتأكيده عروبة لبنان، والدعوة إلى إقامة لبنان جديد غير طائفيّ على أسس العدالة والمساواة للجميع، ونزع سلاح الميليشيات[302].

وبالنسبة إلى «الهيئة العليا للطائفة الدرزيّة»، انطلقت في رؤيتها للأزمة اللبنانيّة من كون الطائفة الدرزيّة من الطوائف القليلة العدد، التي يشكّل نظام لبنان الطائفيّ عقبة أمام قياداتها للوصول إلى المراكز السياسيّة العليا في البلاد. من هنا، اعتبرت الهيئة أنّ الأزمة اللبنانيّة هي أزمة التفاوت في الحقوق والسلطة بين الطوائف اللبنانيّة، وأنّ الحلّ



يتطلّب إقامة الدولة العادلة. وقد وضعت الهيئة تصوراً للإصلاح يقوم على تساوي الطوائف الكبرى الست في مجلس للشيوخ تكون رئاسته لدرزيّ، طالما أنّ توزيع الرئاسات الثلاث هو على أساس طائفيّ، فضلاً عن اعتماد اللامركزيّة الإداريّة، وحلّ الميليشيات، وعودة سلطة الدولة على مؤسّساتها[303].

### – المرجعيّات المسيحيّة

كان لكلّ طائفة مسيحيّة في لبنان مرجعيّتها الكنسيّة. وأشهر تلك المرجعيّات الكنيسة المارونيّة وكنيسة الروم الأرثوذكس وكنيسة الروم الكاثوليك، وقد اعتُبرت هذه الكنائس مع مرجعيّات الطائفة الإسلاميّة الثلاث، الطوائف الدينيّة الست الرئيسيّة التي يتكوّن منها لبنان وتشكّل قاعدته الاجتماعيّة والسياسيّة.

أسوة بالمرجعيّات الروحيّة الأخرى، اتّخذت «البطريركيّة المارونيّة» أثناء رئاسة مار أنطانيوس بطرس خريش موقفاً متحفّظاً من الحرب وشاركتها في ذلك الكنيسة الكاثوليكيّة، كي لا تُعطي الصراع طابعاً دينياً. وقد اعتبر البطريرك خريش أنّ أسباب الحرب المتعدّدة الأوجه، سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، أيقظت التعصب الدينيّ عند المسيحيّين والمسلمين، كما كان الحال عليه أثناء حروب الفرنجة (الحروب الصليبيّة)[304]. من هنا، شاركت «البطريركيّة المارونيّة» و«بطريركيّة الروم الكاثوليك» في اللقاءات الروحيّة لرؤساء الطوائف الداعية إلى التهدئة والحوار[305]. ومع تصاعد التدخّلات الخارجيّة في الأزمة اللبنانيّة، صعّدت البطريركيّة المارونيّة من لهجتها ضدّ الوجود «الغريب» (الفلسطينيّ والسّوري أساساً). وبينما كانت بياناتها تتجاهل الأسباب الداخليّة الأخرى للأزمة اللبنانيّة، اعتبرت بكركي أنّ طوائف لبنان كانت تعيش في وئام وسلام حتّى الدخول الفلسطينيّ المسلّح إلى البلاد عام 1967، الذي قضى على وحدة اللبنانيّين في ما بينهم وسبّب تدخّل كلّ من سورية وإسرائيل فطالبت بخروج كلّ القوّات الأجنبيّة من البلاد كحلّ للأزمة اللبنانيّة[306].

كما ذكرنا سالفاً، كانت «الرهبانيّات اللبنانيّة» (المارونيّة) ممثّلة في «الجبهة اللبنانيّة» من خلال الأباتي شربل قسّيس. وقد دافع قسّيس عن الخطّ العسكريّ لرهبان الكسليك في مناهضة التحالف الفلسطينيّ – اليساريّ في لبنان، لأنّهم، أي الرهبان، **«مرتبطون بالشعب أصلاً ووجوداً... ولكي يدافع المسيحيّون عن أنفسهم، فمن حقّ كلّ واحد منهم أن يتدرّب على حمل السلاح»**[307]. ووفق المقولة القائلة إنّ «لبنان من صنع

المارونيّة»، اعتبرت الرهبانيّات **«أنّ لبنان أمانة تاريخيّة وحضاريّة في عنق الموارنة، نافية ذلك عن المسلمين، لأنّهم لا يتحلّون بالشعور الوطنيّ تجاه لبنان»**، على حدّ قولها[308]. ورأت الرهبانيّات أنّ الحرب شكّلت تهديداً للوجود المسيحيّ في لبنان، ما جعلها ملزمة سياسيّاً واجتماعيّاً في الدفاع عنه. وبرّرت سبب اختفاء مشاعر «العروبة» عند الموارنة إلى ما يتعرّضون له من ممارسات في الدول العربيّة[309]، ولأنّ العروبة «الإسلاميّة» التي يفهمها المسلمون **«لا يمكن أن تستوعب داخل كيانها غير المسلمين»**[310]. من هنا، رأت الرهبانيّة أنّ التزام لبنان بالخطّ العربيّ **«مخالف للإرادة اللبنانيّة ومخالف للمصلحة الوطنيّة اللبنانيّة العليا»**. وخلصت إلى أنّ لبنان يتحوّل بفضل الفلسطينيّين، إلى دولة فلسطينيّة، وأنّ ردّ إسرائيل على **«الاعتداءات الفلسطينيّة»** هو عمل مشروع[311]. وعندما وقع الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، اعتبرته الرهبانيّات عملاً مبرّراً لطرد الفلسطينيّين والسوريّين من البلاد[312].

إنّ تبنّي «الجبهة اللبنانيّة» المشروع الإسرائيليّ في لبنان، ونظرة الفاتيكان الواقعيّة إلى الأزمة اللبنانيّة من خلال رؤية شموليّة للوجود المسيحيّ في الشرق[313] ومطالبته الموارنة بالاعتدال، وانسحاب سليمان فرنجيّة من «الجبهة اللبنانيّة» عام 1978، شقّ الصف المارونيّ وجعل البطريركيّة المارونيّة في مجال الصراعات داخل الطائفة، عاجزة عن ضبط العداوة داخل المعسكر المارونيّ. على كلّ حال، لم يتوافق الخطّ العسكريّ للرهبانيّة المارونيّة – الكسليك مع النهج التوفيقيّ للبطريركيّة المارونيّة والفاتيكان. وفي وقت لاحق، بُعيد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، اتهم خريش «القوّات اللبنانيّة» بأنّها المسؤولة عمّا لحق من «مذابح» بحقّ المسيحيّين وتهجيرهم من الشوف[314].

وفي المقابل، اتخذت كنيسة الروم الأرثوذكس موقفاً رافضاً للعنف والتقاتل، ودعت اللبنانيّين إلى الحوار للوصول إلى تسوية تحقّق مصالح الجميع والوطن، منطلقة من عروبة لبنان وتساوي اللبنانيّين في الحقوق والواجبات والعدالة الاجتماعيّة وعدم استئثار طائفة معنية بامتيازات على حساب بقيّة الطوائف الأخرى.

### 3 – النظام الطائفيّ السياسيّ في لبنان

متى بدأت الطائفيّة تتمأسس وتصبح ركناً أساسيّاً في كلّ من الحياتين السياسيّة والاجتماعيّة في لبنان؟ ولماذا يستمرّ إرثنا الطائفيّ السياسيّ في تكبيلنا واقتحام حاضرنا



والاستحواذ عليه؟ للاجابة عن السؤال، لا بد من العودة إلى القرن التاسع عشر وتبيان تحوّل الطائفيّة السياسيّة إلى ركن أساسيّ في الحياة السياسيّة اللبنانيّة.

#### – الطائفيّة: الماسسة والنزاعات

لم يشهد جبل لبنان حتّى الثلاثينات من القرن التاسع عشر عنصر تفجيرٍ طائفيّ يذكر، إذ ظلّت النزاعات الحزبيّة والتحالفات الإقطاعيّة والسياسيّة، حتّى ذلك الحين، أقوى من الطائفيّة، من دون أن يعني هذا غياب الطائفيّة من الحياة الاجتماعيّة. كان بإمكان تقاطع المصالح السياسيّة والاقتصاديّة أن يوحّد ما بين أقطاب الثنائيّة الدينيّة بعيداً عن الاعتبارات الطائفيّة، وأن يكون مرتكزاً للتعايش. إلاّ أنّ تأثر لبنان بالتحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي شهدتها الدولة العثمانيّة بفعل «الامتيازات» الأجنبيّة (عهود الأمان)، وبفعل التنظيمات العثمانيّة خلال القرن التاسع عشر، وتدخّل أوروبا في الشأن الداخليّ العثمانيّ لصالح الملل غير الإسلاميّة[315]، غيّر العلاقات الوظيفيّة وأخرج النزاعات بين الطوائف اللبنانيّة من إطارها الحزبيّ – الإقطاعيّ السابق، وحوّلها إلى تناقضات اجتماعيّة – سياسيّة وصراعات طائفيّة دمويّة، ما لبثت أن أفرزت «نظام القائمقاميّتين» عام 1842[316]، الذي ابتدعته الدول الكبرى عهد ذاك.

منذ اعتماد النظام الجديد، أصبح ما يميّز تاريخ لبنان هو الانتماءات والاعتبارات الطائفيّة، التي تقوم على الممارسة السياسيّة المستندة إلى الرابط الدينيّ[317]. وجاء التعبير عن مساوئ النظام الجديد وانعكاساته على التطوّر الاجتماعيّ – السياسيّ بالوصف الذي أطلقه عليه أحد المراقبين الأجانب بأنّه «فوضويّ»، بسبب إدخاله البلاد في نفق الطائفيّة[318].

وبعد أقلّ من عقدين من الزمن على اعتماد «نظام القائمقاميّتين»، عاد جبل لبنان موحّداً من جديد بعد الحرب الأهليّة عام 1860، من خلال النظام الأساسيّ للمتصرفيّة عام 1861 وتعديلاته في عام 1864[319]. إلاّ أنّ إعادة توحيد الجبل ارتكزت على الطائفيّة السياسيّة، فجرى الاعتراف بستّ طوائف دينيّة (الموارنة والأرثوذكس والكاثوليك والدروز والسُنّة والشيعة)، ولكلّ منها ممثّلان إثنان[320]. لكن الموارنة اعترضوا على تلك «المساواة»، وطالبوا باعتماد «الأكثريّة العدديّة» باعتبار أنّهم يمثلون ثلثيّ السكّان في الجبل. فتمّ لهم ذلك عام 1864، وحصلوا على أربعة أعضاء[321]، واختير رئيس مجلس الإدارة من بينهم. وسوف ترتبط قاعدة التمثيل الطائفيّ وتوزيع

السلطات والمناصب والصراعات عليها، منذ ذلك الحين، بـ «الديموغرافيا المشاغبة»[322]. ففي عام 1912 طالبت الطائفة المارونيّة بمقعد خامس لها استناداً إلى «الأكثريّة العدديّة»، وحصلت عليه[323]. غير أنّ تنامي الديموغرافيا الإسلاميّة منذ تأسيس «دولة لبنان الكبير»، جعل الموارنة في عهد الاستقلال الأوّل يتراجعون عن قاعدة النسبيّة على أساس «الأكثريّة العدديّة»، وراحوا يصرّون على «التعدّدية الحضاريّة» و«الديمقراطيّة التعدديّة» [324] و«الديمقراطيّة الطائفيّة» خوفاً من أن يتحوّل لبنان إلى دولة يسيطر عليها المسلمون. وبذلك، تحوّلت الديموغرافيا، زيادة أو نقصاناً[325]، إلى عامل مزعزع للاستقرار بين الطوائف مع إنشاء «دولة لبنان الكبير»، واستمرّت على هذا الحال إلى ما بعد «اتّفاق الطائف» عام 1989.

منذ خضوع لبنان للانتداب الفرنسيّ عقب الحرب العالميّة الأولى، سار الموارنة[326] في خطّة رباعيّة الأهداف، حصلت على تأييد سلطات الانتداب الفرنسيّ ودعمها من أجل الحفاظ على مصالحهم وشخصيّتهم، وهي:

1 - الإبقاء على النظام الطائفيّ السياسيّ في لبنان والدفاع عنه.

2 - الاستحواذ على امتيازات تضمن لهم الإمساك بالبلاد والدفاع عن مصالحهم السياسيّة وريادتهم الاقتصاديّة بما أوتوا من قوّة.

3 - زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيّين اللبنانيّين المغتربين والمسيحيّين العرب والأرمن.

4 - إيجاد «هويّة لبنانيّة» تقوم على ميراث ثقافيّ وتاريخ خاصّ (= التعدّدية الثقافيّة).

وفيما كان المسلمون في مطلع الجمهوريّة اللبنانيّة مشدودين بشغف إلى الوحدة مع سورية، غير مبالين ببلورة دور لهم في الحياة السياسيّة اللبنانيّة والإدارة الجديدة، كان المسيحيّون، والموارنة بخاصّة، يوطّدون نفوذهم في الإدارة اللبنانيّة برعاية فرنسيّة، وبالتالي الحفاظ على تفوّقهم السياسيّ والاقتصاديّ[327]. ففي المجلس النيابيّ، من الانتداب إلى الاستقلال، حصل المسيحيّون على 17 مقعداً، مقابل 14 مقعداً للمسلمين. وتقلّص هذا الفارق تدريجيّاً ليستقرّ على قاعدة 6/ 5[328]. وبالنسبة إلى المناصب الرئاسيّة الثلاثة، خصّت سلطات الانتداب مسيحيّين بها، معظمهم من الموارنة، بالرغم من عدم تطرّق الدستور اللبنانيّ عام 1926 إلى الانتماء الطائفيّ لمن يتولّون هذه المناصب، ولا إلى أنّ الدولة اللبنانيّة لها دين معين.



ويُعتبر عام 1932، مرحلة مفصليّة في تحديد طائفة رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة. ففي ذلك العامّ، وفي إطار التنافس الفرنسيّ - البريطانيّ على لبنان والصراع داخل المعسكر المارونيّ على السلطة بين إميل إدّه وبشارة الخوري، تجاذبت الساحة اللبنانيّة ثلاثة تيّارات: أصرّ التيّار الأوّل على مارونيّة المرشّح لرئاسة الجمهوريّة، فيما وافق أصحاب التيّار الثاني على تولّي مسلم رئاسة الجمهوريّة (= دعم إميل إدّه وموارنة آخرون ترشيح الشيخ محمد الجسر للانتخابات الرئاسيّة عام 1932)، وهو ما جعل سلطات الانتداب تعارض هذا الترشيح لأنّها «**لا تقبل إلاّ أن يكون رئيس الجمهوريّة مسيحيّاً**»[329]. إنّ قبول إدّه بترشيح الجسر لرئاسة الجمهوريّة يجب أن يُنظر إليه على أنّه «تكتيك» حتّمته التجاذبات داخل المعسكر المارونيّ. فكان إدّه أكثر الموارنة ريبة من «الخطر الإسلاميّ»، ديموغرافيا وسياسة، على الوجود المسيحيّ في لبنان. أمّا التيّار الثالث، فمثّله الشيخ محمد الجسر، الذي تمسّك بترشّحه لرئاسة الجمهوريّة، وطالب في الوقت نفسه بإحصاء سكانيّ لإظهار تفوّق المسلمين العدديّ على المسيحيّين. لكنّ المفوض السامي الفرنسيّ أعلن وقف العمل بالدستور، وحلّ المجلس النيابيّ وأجّل الانتخابات الرئاسيّة[330].

أدّت الأحداث السياسيّة عام 1932، فيما أدّت إليه، إلى نتائج عدّة، منها: إدراك المسلمين أنّ سلطات الانتداب وقوى مارونيّة دينيّة وسياسيّة ترفض وصول مسلم إلى منصب رئاسة الجمهوريّة وتخشاه[331]، وهو ما اعتبروه تشكيكاً بولائهم للوطن؛ ورفض المسلمين الإحصاء السكّانيّ عام 1932 الذي أظهر تفوقاً عدديّاً مسيحيّاً طفيفاً عليهم، والإدعاء أنّهم متساوون مع المسيحيّين، والمطالبة تالياً بالمناصفة في مناصب الدولة[332]. لكن أهمّ ما نتج عن تلك الأحداث هو مأسسة الطائفيّة السياسيّة عمليّاً في مناصب الدولة الأولى: رئاسة الجمهوريّة للموارنة[333]، ورئاسة الوزراء للسُنّة منذ عام 1934[334]، ورئاسة المجلس النيابيّ للشيعة منذ عام 1943[335]. وفي عام 1943، جرى التوافق على هذا التوزيع وفق ميثاق وطنيّ غير مدوّن، وهو ما سنعالجه في ثنايا هذا الفصل.

وبصدور مرسوم رقم 60 ل. ر. عن المفوّض السامي الفرنسيّ في تاريخ 13 آذار 1936، تكون فرنسا قد كرّست «الطائفيّة العادلة» التي لحظها دستور عام 1926، عبر اعترافها بالطوائف الدينيّة «التاريخيّة» في لبنان وتحديد عددها بسبع عشرة طائفة، بعدما كانت ستّ طوائف خلال عهد المتصرفيّة[336]. كما أضفى المرسوم المذكور صفة

الشخص المعنويّ على كلّ من الطوائف، وتخويلها حقّ التدخّل تشريعيّاً[337]. وفي أيلول 1936، لحظ ملحق المعاهدة الفرنسيّة – اللبنانيّة تمثيل جميع الطوائف في الحكومة، وفي وظائف الدولة.

وسواء تمّ التوافق بالفعل على توزيع الرئاسات الثلاث في عام 1943[338]، أو أنّه كان «أكذوبة كبيرة»، كما يقول المؤرّخ حسّان حلاّق[339]، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا هذا التهافت على منصب رئاسة الجمهوريّة في لبنان؟ هل لأنّ ذلك يعود إلى الصلاحيّات المعطاة لرئيس الجمهوريّة، وإلى إمكانية تسخيرها لصالحه وصالح طائفته ومنطقته؟

بموجب الدستور، حصل رئيس الجمهوريّة على مكانة رفيعة في رأس هرم السلطة، مقارنة بسائر المؤسّسات الدستوريّة ورؤسائها، من ناحية اختصاصاته وسلطاته وارتباط أجهزة الدولة به، من إدارة وجيش وقضاء. فنصّت المادّة السابعة عشرة على أن يتولّى رئيس الجمهوريّة السلطة الإجرائيّة ويعاونه الوزراء. كما حصل على صلاحيّة حلّ المجلس النيابيّ، وتأجيل عقد جلساته لمدّة محدودة (المادّتان 55 و59)، والدعوة إلى جلسات استثنائيّة، وعقد المعاهدات الدوليّة وإبرامها[340]، وطلب تعديل الدستور (المادّة 76 من الدستور اللبنانيّ عام 1968)، فيما حصل المجلس النيابيّ على الحقّ نفسه، شرط تأمين موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس[341]، وهو أمر لم يكن في الإمكان تحقيقه بسبب التركيبة الطائفيّة للمجلس.

وبطبيعة الحال، فإنّ تمتّع رئيس الجمهوريّة، بكلّ هذه الصلاحيّات والسلطات، جعله المؤثّر الأوّل في الحياة السياسيّة اللبنانيّة، من خلال فرض نفوذه على الإدارات والمؤسّسات. ومع أنّ المادّة 54 من الدستور أعادت بعض التوازن إلى صلاحيّات رئيس الوزراء والوزراء المختصّين، في ما يتعلّق بتوقيعهم على **«مقرّرات رئيس الجمهوريّة، باستثناء تولية الوزراء وإقالتهم قانوناً»**[342]، غير أنّ حصر تعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم برئيس الجمهوريّة، جعل هؤلاء أكثر خضوعاً لسلطته ومشيئته. وكانت تبعيّة رئيس الحكومة لرئيس الجمهوريّة، هي أحد أسباب التذمّر الإسلاميّ، الذي استمرّ طوال عهد الاستقلال حتّى عام 1975. لكن العلاقة المتوازنة التي حافظ عليها رؤساء الجمهوريّة مع رؤساء حكوماتهم حدّت كثيراً من هذا التذمّر. فسادت علاقة متوازنة، على سبيل المثال، بين بشارة الخوري ورياض الصلح بين عامي 1943 و1951، وبين فؤاد شهاب ورشيد كرامي بين عامي 1958 و1960، وبين



عامي 1961 و1964. كذلك، أقام سليمان فرنجيّة علاقات متوازنة مع صائب سلام حتّى خلافهما في نيسان 1973 بسبب الغارة الإسرائيليّة على بيروت. وعندما حاول فرنجيّة في مناسبتين تعيين شخصيّة سُنّية لرئاسة الحكومة تنقصها الشعبيّة أو الشرعيّة، غرق لبنان في أزمة سياسيّة. مثال على ذلك: تكليف أمين الحافظ ترؤس الحكومة اللبنانيّة خلفاً لصائب سلام عام 1973، والجنرال نور الدين الرفاعيّ خلفاً لرشيد الصلح عام 1975.

إنّ أهمّ ما جاء في الدستور على الصعيد الطائفيّ هو الاعتراف بشخصيّة رسميّة للطوائف الدينيّة وتمايزها ودورها في مؤسّسات الدولة، فضلاً عن حرّيتها في إدارة أحوالها الشخصيّة ومصالحها الدينيّة[343]. فتحدّثت المادّة 95 من الدستور اللبنانيّ عن تمثّل الطوائف **«بصورة مؤقّتة وبصورة عادلة»**، في الوظائف العامّة، وفي تشكيل الوزارة، وتوزيع المناصب في مجلس الشيوخ على أساس 9 للمسيحيّين و6 للمسلمين، وبصورة مؤقّتة أيضاً، وأن يُمثّل عضو البرلمان اللبنانيّ **«الأمّة جمعاء»** (= المادّة 27)[344]. وفي السنوات التالية، تناسى السياسيّون المسيحيّون الحالة المؤقّتة للطائفيّة السياسيّة، بعدما عملوا على تثبيتها وجعلها **«حقّاً تاريخيّاً»** لهم يدافعون عنه. كما أصبح المسّ بالطائفيّة السياسيّة من المحرّمات[345]. وسوف تكون للدعوة إلى **«الطائفيّة العادلة»** انعكاسات سلبيّة على تطوّر لبنان المعاصر، فجرى تسييس الطائفيّة لتصبح قاعدة السلطة والمغانم، وتعبيراً عن الحالة المجتمعيّة الطائفيّة. كما أنّ النائب الذي يُفترض أن يمثّل **«الأمّة جمعاء»**، لن يكون أكثر من ممثل لطائفته، وحلقة الاتّصال الزبانيّة بين قاعدته الانتخابيّة (= الطائفة) والدولة[346].

منذ إدّعاء المسلمين بتفوّقهم العدديّ على المسيحيّين، وتمسّك المسيحيّين بنتائج إحصاء 1932، وبسبب عدم وضوح الأكثريّة المطلقة لكلّ طائفة، أخذ كلّ فريق يسعى إلى تعزيز عدد أفراد طائفته بطرق غير مباشرة. فطالب المسلمون بتجنيس الأكراد وأهالي وادي خالد، والمسيحيّون بمنح الجنسية اللبنانيّة إلى الأرمن والأقلّيات المسيحيّة الفارّة من البلدان العربيّة. وفي الوقت نفسه، بدأ تشديد مارونيّ أكثر في ما مضى على هويّة خاصّة للبنان، تقوم على ميراث ثقافيّ وتطوّر تاريخيّ منفصل عن شركائهم في الوطن وعن محيطهم العربيّ أيضاً. من هنا، شهدت الثلاثينات من القرن العشرين مؤتمرات ومظاهرات للتعبير عن المصالح الطائفيّة[347].

بنمو الديموغرافيا الإسلاميّة، نشأ عند المسيحيّين ما سمّي بـ «عقدة الخوف»، بعدما تكرّرت مطالب المسلمين، نتيجة مقاطعتهم الإدارة في «دولة لبنان الكبير» استمرّت حوالى العقد من الزمن، بمشاركة أكبر في السلطة السياسيّة، ورفع الغبن اللاحق بهم وبمناطقهم وطائفتهم. فرفعوا شعارات العروبة والإسلام معاً وخلطوا في ما بينها، مستثيرين بذلك مخاوف المسيحيّين من أن يتحوّلوا إلى أقليّة في محيط عربيّ – إسلاميّ، وحرمانهم بالتالي من امتيازاتهم وسيادتهم في لبنان. وفي مقابل عروبة مشبّعة بالإسلام، طرح القوميّون المسيحيّون هويّة للبنان (= نظريّة الأمّة اللبنانيّة) مشبّعة بخصوصيّتهم الثقافيّة الطائفيّة.

وفي غياب مفهوم واضح للوطن، فكراً وثقافة وممارسة، أضحت الطوائف الدينيّة تحتاج إلى قاعدة لتنظيم علاقاتها السياسيّة والاجتماعيّة بغية التعايش في ما بينها. من هنا، جاءت التسوية «الشفهيّة» عام 1943 (الميثاق والصيغة)، لتنظيم التعايش بين الطائفتين الرئيسيّتين، المسيحيّة والإسلاميّة، ممثّلتين بالموارنة والسُنّة.

**– الميثاق الوطنيّ عام 1943: تسوية لا ولادة وطن**

قامت تسوية عام 1943 على أربعة مبادئ أساسيّة:

1 – أن تكون رئاسة الجمهوريّة للمسيحيّين الموارنة، ورئاسة مجلس الوزراء للسُنّة ورئاسة المجلس النيابيّ للشيعة.

2 – توزيع السلطة والوظائف على أساس قاعدة النسبيّة العدديّة بين الطوائف (ستّة للمسيحيّين وخمسة للمسلمين).

3 – التوافق على صيغة لهويّة للبنان (= لبنان ذو وجه عربيّ).

4 – اعتماد الحياديّة في سياسة لبنان الخارجيّة.

وفي العودة إلى فلسفة «الميثاق»، فقد جسّد اتّفاق الجانبين المسيحيّ والمسلم على إرادة التعايش في وطن واحد (= لبنان)، فيما عملت «الصيغة» على تقاسم الحصص في الدولة على أساس قاعدة النسبيّة بين الطوائف. ومن دون أن يدري مهندسو «الصيغة»، حمل هذا النظام أخطاراً أربعة على مستقبل لبنان: 1 – تصنيف المواطنين على أساس طائفيّ. 2 – انتهاك مبدأ تساوي الفرص بين المواطنين. 3 – إغراق الإدارة بفائض من الموظّفين غير الأكفاء لاعتبار التوازن الطائفيّ. 4 – شلّ عمليّة صناعة القرار لعدم مشاركة الطوائف الصغيرة فيه. ويظهر عدم التكافؤ في المناصب الثلاثة



الأولى، رئاسة الجمهوريّة، ورئاسة المجلس النيابيّ ورئاسة الحكومة من ناحية طبيعة المنصب والسلطة التي يتمتّع بها صاحب العلاقة وما يقوم به من مهام. وفي ضوء عدم المداورة بين الطوائف في المناصب الثلاثة تلك، نشأ مع الوقت شعور بعدم التساوي بين الطوائف اللبنانيّة[348].

وفي الشأن الخارجيّ، تعهّدت كل طائفة بالتخلّي عن أي ارتباط خارجيّ. فتمّ الإبقاء على الخصوصيّة اللبنانيّة مع الامتناع عن طلب الحماية من الغرب، وبقيت العروبة هويّة مع الامتناع عن الوحدة العربيّة. فأصبحت مهمّة المسيحيّين بعد وضع «الميثاق» هي «لبننة» المسلمين، فيما انصبّ همّ المسلمين على «تعريب» مسيحيّ لبنان، على حدّ قول باحث معاصر[349]. وانطلاقاً من هذا الاتجاه الحياديّ للميثاق، استوحى رياض الصلح شعار **«لا شرق ولا غرب»**، وكان على قناعة بأنّ إعطاء المسيحيّين الاطمئنان يصبّ في مصلحة الإسلام والعروبة[350]، فيما حدّد بشارة الخوري استقلال لبنان التامّ والحقيقيّ عن كلّ الدول العربيّة والغربيّة بوضع أربعة لاءات: **«لا وصاية، لا حماية، لا امتياز، ولا مركز ممتاز لأيّة دولة من الدول»**[351]. كما كان للميثاق بُعد إقتصاديّ – طبقيّ عكس التوافق بين مصالح البرجوازيّتين المارونيّة والسُنّية كأساس ضروريّ لعمل النظام اللبنانيّ والانفتاح على السوق العربيّة.

كان أكبر عيب في «الميثاق» هو أنّه شكّل عائقاً في وجه بناء هويّة وطنيّة لبنانيّة متماسكة، جاعلاً من لبنان أرضاً ارتضت أن تتعايش عليها طوائف دينيّة، تمجّد كلّ واحدة منها تاريخها الخاصّ وثقافتها وتراثها وقيمها، ولها تطلّعاتها المستقبليّة المختلفة. فانتماء الفرد إلى طائفته ومذهبه، كان يبدأ من المهد ويستمرّ حتّى اللحد. فهو يرضع الطائفيّة في طفولته، ويتغذّى عليها في مدرسته وجامعته، ويحصل على أساسها على الوظيفة، ويتدرّج فيها من خلال حصّة طائفته وعبر زعيمه الطائفيّ. من هنا، أصبحت الطائفيّة السياسيّة هي التي تؤمّن للمواطن مصالحه وليس الدولة، كما هو الحال في الدول الحديثة.

وطوال عهد الاستقلال، ساد توافق وتوازن على مستوى القيادة السياسيّة العليا في البلاد. فتقاسمت الطوائف المناصب في الحُكم بشكلٍ نسبيّ، مع هيمنة واضحة للمسيحيّين (=الموارنة) على المراكز الحسّاسة في الإدارة[352] ونهائية القرار واحتكارهم له. واستند الموارنة في ذلك إلى التطوّر التاريخيّ لطائفتهم لقرون عدة، مبرّرين ظهور نظريّة الأمّة المارونيّة[353]، وخصوصيّة وضعها كأقلّية في المحيط العربيّ

– الإسلاميّ (= عقدة الخوف)، والخشية على سياسة لبنان الخارجيّة (= تحمّس المسلمين لدعوات الوحدة العربيّة)، في ما لو عُهد إلى مسلمين بتولّي المراكز القياديّة في البلاد. فحصل الموارنة بناءً على ذلك، على رئاسة الجمهوريّة، التي اعتبروها خطّاً دفاعيّاً عن مصالح الطائفة، واستأثروا بالمناصب العليا في الدولة، وجعلوا التمثيل في المجلس النيابيّ بعد عام 1960 بنسبة ستّة إلى خمسة لصالحهم، وفق ما يبيّنه الجدول (3)، فيما كانت رئاسة المجلس النيابيّ من نصيب الشيعة[354]، ورئاسة مجلس الوزراء من حصّة السُنّة. ومع تكريس رئاسة المجلس النيابيّ للشيعة، ظلّ الشيعة خارج الثنائيّة السياسيّة والاقتصاديّة المارونيّة – السُنّيّة. فلم يعكس تمثيلهم العدديّ وزنهم الديموغرافيّ الحقيقيّ، ممّا قوّى عندهم شعور الحرمان السياسيّ إلى جانب الحرمان الاجتماعيّ[355].

**جدول (3) توزيع مقاعد المجلس النيابيّ على الطوائف الدينيّة منذ عام 1960 [356]**

| الطائفة | عدد المقاعد في المجلس النيابيّ | الطائفة | عدد المقاعد في المجلس النيابيّ |
|---|---|---|---|
| الموارنة | 30 | السُنّة | 20 |
| الروم الأرثوذكس | 11 | الشيعة | 19 |
| الروم الكاثوليك | 6 | الدروز | 6 |
| الأرمن | 5 | | |
| البروتستانت | 1 | | |
| أقلّيات مسيحيّة | 1 | | |
| **المجموع** | 54 | | 45 |

وعلى الرغم من شوائبها، ثمّن بعض المؤرخين هذه التسوية التي توصّل إليها اللبنانيّون في عام 1943، ووصف توزيع الوظائف والمراكز بين الطوائف بشكلٍ نسبيّ بـ«الديمقراطيّة النسبيّة»[357]، حيث يكون التنافس على المراكز والمناصب داخل كلّ طائفة، وليس بين الطوائف. كما جرى الحديث عن «ديمقراطيّة التراضي» و«ديمقراطيّة التوافق»، اللتين تجعلان سياسات الحُكم وقراراته توافقيّة – تسوويّة بين الطوائف. غير أنّ أهمّ ما في التجربة الميثاقيّة، هو أنّها كانت اتّفاقاً على التعايش، مع الإبقاء على



الفروقات والاختلافات بين الطوائف. ورغم الوعود التي أطلقتها حكومات الاستقلال بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، إلاّ أنّ شيئاً لم يحصل من هذا القبيل، بل جرى على العكس من ذلك تعزيز النظام الطائفيّ والحفاظ على المادّة 95 من الدستور لعام 1926 وفي الدساتير المعدّلة لاحقاً[358]. وفي «اتّفاق الطائف» عام 1989، جرى الحفاظ على الطائفيّة السياسيّة، مع وعد بتشكيل لجنة لدراسة إلغائها، وهو أمر لم يحصل أبداً.

منذ اعتماد تسوية عام 1943، تمسّك المسيحيّون، وخصوصاً الموارنة منهم، بالميثاق والصيغة وفلسفوهما وتغنّوا بهما، باعتبار أنّ طائفتهم كانت المستفيد الأكبر منهما، وكانوا على قناعة تامّة، بأنّ هذه التسوية الطائفيّة أمّنت أُسس الحياة السياسيّة والمشاركة في البلد من خلال توفيرها التمثيل النسبيّ الطائفيّ في الحُكم، وبالتالي فهي مقدّسة، لا يجوز المساس بها أو تغييرها، كما جاء في تصريح للبطريرك المارونيّ بطرس خريش في تموز عام 1975[359]. من هنا، وصف بيار الجميّل المجتمع اللبنانيّ بأنّه فسيفسائيّ فريد، يتكوّن من جماعات وطوائف مختلفة تتعايش بكامل التسامح والتعاون في ما بينها. وأكّد تكراراً، أنّ «الميثاق الوطنيّ» هو وفاق أبديّ[360]، و«الصيغة» أفضل ما توصّل إليه اللبنانيّون بعد 400 سنة من العيش في ظلّ الحُكم العثمانيّ[361]. لقد رأى الجميّل في الصيغة ضمانة للمارونيّة السياسيّة، كي لا ينحدر مركزها في السلطة وداخل البنية السياسيّة.

وفي حين أجمعت غالبيّة المسيحيّين على أنّ «الميثاق» جعل من لبنان وطناً نهائيّاً، وأنّه كان وراء ولادة القوميّة اللبنانيّة أو الأمّة اللبنانيّة، اعتبرها البعض الآخر أنّها وسيلة لطمأنة المسيحيّين على شخصيّتهم وخصوصيّتهم[362]. ومن ممتدحي «الميثاق»، من رأى فيه انعكاساً لحالة الاندماج المجتمعيّ اللبنانيّ، أو فيدراليّة طوائفيّة كالتي كانت عليه في جبل لبنان، ذلك أنّ لبنان، في رأي هؤلاء، تعدّدي مؤلّف من وحدات اجتماعيّة أساسيّة، هي الطوائف المتمايزة داخل الثنائيّة الحضاريّة الدينيّة الإسلاميّة – المسيحيّة، وأنّها تشكّل طمأنة لكلّ المجموعات الدينيّة إلى وجودها ومصيرها[363].

وفي المقابل، اعتبر المعترضون على «الميثاق» أنّه حلّ مؤقّت ومسكّن للطائفيّة، إذ يكرّسها ويستخدمها بدلاً من أن يتجاوزها. ويضيف هؤلاء، إنّ الميثاق قسّم اللبنانيّين إلى فريقين طائفيّين متنازعين، يحاول الأوّل التمسّك بامتيازاته ومغانمه (المسيحيّون)، بينما يسعى الفريق الآخر إلى زيادة مشاركته في السلطة، وانتزاع ما يمكن انتزاعه من الفريق الأوّل[364]. إنّ أفضل مثال على ذلك، هو المرسوم 49 (تحديد عدد مقاعد

المجلس النيابيّ بـ 54 مقعداً: 32 للمسيحيّين، و22 للمسلمين)، والمرسوم 50 (توزيع عدد المناطق وتمثيل المغتربين)، اللذان صدرا في 17 حزيران 1943 وتسبّبا في معارضة إسلاميّة واسعة، وكادا أن يفجّرا تعايش اللبنانيّين. وتمّت تسوية المسألة عبر رفع عدد مقاعد المسلمين في المجلس النيابيّ إلى 25 مقابل 30 مقعداً للمسيحيّين، من دون أن تخسر الطائفة المارونيّة أيًّا من مقاعدها، لأنّ التسوية كانت على حساب مقاعد الأقليّات المسيحيّة. ومنذ ذلك الحين، جرى اعتماد قاعدة تثبيت التمثيل النيابيّ والوظائف العامّة على أساس 6 للمسيحيّين و5 للمسلمين، أي ما سُمّي بقاعدة 6/ 5. ومع ذلك، لم تؤدِ هذه التسوية إلى استقرار التعايش بين الطوائف اللبنانيّة، وهي لم تُرضِ المسلمين بشكلٍ خاصّ. فأين كَمِنَتْ الشكوى الإسلاميّة؟

بعد عقد من القبول الإسلاميّ بالميثاق والصيغة، نشأ عند المسلمين ما سمي بـ «عقدة الغبن» نتيجة اعتقادهم ببدء تحوّل الديموغرافيا لصالحهم واستئثار المسيحيّين بالمفاتيح الرئيسيّة للسلطة والإدارة والأمن والجيش[365]، وتقليص المارونيّة السياسيّة من دور رئيس الحكومة، وبقاء الأطراف ذات الأكثريّة الإسلاميّة خارج دائرة اهتمامات الدولة (= الإنماء غير المتوازن)[366]. كان تثبيت التمثيل النيابيّ والوظائف العامّة على قاعدة 6/ 5 إقتراحاً مؤقّتاً، لكن الموارنة أبقوا عليه خلال عهد الاستقلال، ولم تتضمّن إصلاحات الرئيس فؤاد شهاب في ما بعد سوى التساوي في عدد موظفي الفئة الأولى، مع بقاء المراكز الحسّاسة في أيدي أبنائهم[367]. ولهذا السبب، سعت الزعامات الإسلاميّة التقليديّة، بادئ الأمر، وبخاصّة السُنّية منها، إلى إصلاح مركزها السياسيّ في تسوية 1943 من دون الانقلاب عليها. وفي 13 آذار 1953، اجتمعت الهيئات والجمعيّات والشخصيّات الإسلاميّة في مؤتمر إسلاميّ في بيروت للمطالبة برفع الغبن عن المسلمين[368].

وبالنسبة إلى المسلمين والقوى اليساريّة، استخدم الأوّلون إستراتيجيّة الحرمان والغبن للحصول على نصيب أكبر في نسبة مشاركتهم في السلطة السياسيّة، بعدما اتّهموا الدولة اللبنانيّة باستبعاد مناطقهم من برامج الإنماء. فنادوا بإلغاء الطائفيّة السياسيّة واعتماد نظام يؤمّن العدالة والمساواة للجميع. أمّا القوى اليساريّة، فطرحت إلغاء النظام الطائفيّ اللبنانيّ، واستبداله بنظام علمانيّ. وعلى كلّ حال، كان ما يجمع بين المسلمين والأحزاب اليساريّة هو تفكيك السيطرة السياسيّة المارونيّة عن الدولة والحصول على مشاركة أكبر في السلطة. وفي استطلاع أُجري في عام 1973، أيّدت



نسبة 14% من اللبنانيّين قيام حُكم عسكريّ أو تغيير ثوريّ في لبنان، ومن ضمن هؤلاء نسبة 45% من المسلمين السُنّة والشيعة. كما رفضت نسبة مرتفعة من الطلاّب النظام اللبنانيّ القائم، وأيّد 60% منهم الأحزاب اليساريّة[369].

ردّت القيادات المارونيّة على المطالبة الإسلاميّة - اليساريّة بالعلمنة السياسيّة بإصرارها التكتيكيّ على تطبيق العلمنة على المستويين السياسيّ والإجتماعيّ معاً، وهو ما كان يُرهب المسلمين ويجعلهم يفكّون تحالفهم مع الدروز الموافقين على علمنة المجتمع، ويعودون إلى التمسّك بصيغة 1943. إضافة إلى ذلك، كانت العلمنة تضعف المؤسّسة الدينيّة الإسلاميّة وتهمّش دورها. كذلك الحال، لم تكن الكنائس المسيحيّة تؤيّد طرح العلمنة الاجتماعيّة، لأنها، كما المؤسّسة الدينيّة الإسلاميّة، تخشى اضمحلال نفوذها.

وفي أجواء الاحتقان الطائفيّ، أخذ المنحى التوافقيّ يتلاشى تدريجيّاً مع اشتداد الانقسام الحكوميّ والسياسيّ، وما أكثره منذ نهاية الستينات، وبشكلٍ خاصّ حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ وصلاحيّات رئيس الحكومة السُنّي. ففي أعقاب الاعتداء الإسرائيليّ على «مطار بيروت الدوليّ» في 28 كانون الأوّل عام 1968، قدّم رئيس الحكومة عبد الله اليافي استقالة حكومته، بعدما أعلن عن دعمه غير المشروط للمقاومة الفلسطينيّة، واصفاً نفسه بـ«أوّل الفدائيّين»[370]. وبعد الاشتباكات بين الجيش اللبنانيّ والفدائيّين الفلسطينيّين في الجنوب في نيسان 1969، استقالت حكومة رشيد كرامي. ولمّ يشكّل كرامي حكومته التالية إلاّ بعد أن توصّل لبنان إلى «اتّفاق القاهرة» مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في تشرين الأوّل عام 1969. وفي 24 نيسان 1973، استقالت حكومة صائب سلام عقب الغارة الإسرائيليّة على بيروت ومقتل ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينيّة، بعدما رفض رئيس الجمهوريّة سليمان فرنجيّة طلب سلام بتحميل قائد الجيش العماد إسكندر غانم مسؤوليّة ما حدث وبالتالي إقالته من منصبه[371]. وقد تسبّبت الغارة الإسرائيليّة بانقسام حاد على المستويين السياسيّ والشعبيّ، ودلّت على انشطار مجتمعيّ وعلى غياب التعاون بين الطائفتين الحاكمتين، المسيحيّة والإسلاميّة - هذا التعاون (= المشاركة)، أُعتبر أوّل مبدأ أساسيّ في «الميثاق الوطنيّ» وفي «الديمقراطيّة التوافقيّة». وظهر هذا بوضوح في عدم القدرة على استخدام الجيش للردّ على خطف المقاومة الفلسطينيّة عسكريّين لبنانيّين في شهر أيّار من العام نفسه. وبسبب التجاذبات الطائفيّة وتراجع ديمقراطيّة التوافق، لم يستطع تقيّ الدّين الصلح الحفاظ

على تماسك حكومته، فسقطت بعد حوالى عام من تشكيلها. أمّا حكومة نور الدّين الرفاعي العسكريّة، فلم تستمرّ سوى لأسبوع واحد.

كان من الطبيعيّ في أجواء الانقسام الداخليّ، أن ينعكس ضعف الدولة اللبنانيّة على قوّتها وتأثيرها في عمليّة صناعة قرارها بنفسها أو مشاركتها في صنع القرار العربيّ، حتّى في مناهضة القرارات العربيّة التي تضرّ بنظام لبنان وبالدولة اللبنانيّة والتماسك الداخليّ في البلاد، أو التصدّي لها. فبقدر ما تسيطر الدولة على مجتمعها المدنيّ عبر مؤسّساتها الشرعيّة، تطلّ على الخارج بقوّة وثبات. إنّ أكبر دليل على ذلك، هو «اتّفاق القاهرة» الذي فُرض على لبنان ومجلسه النيابيّ في مرحلة انقسام داخليّ، وقبِل به لبنان «منعاً لوقوع أزمة داخليّة خطيرة»[372]. يُضاف إلى ذلك أنّ لبنان لم يكن بمقدوره، كأضعف حلقة في النظام السياسيّ العربيّ، أن يجابه الضغوط العربيّة عليه في الشأن الفلسطينيّ، بعدما تحوّل إلى ساحة للمزايدات وتصفية الخلافات العربيّة – العربيّة[373].

وعندما فكّر سليمان فرنجيّة في تعديل «اتّفاق القاهرة» وجَعْل وضع المقاومة الفلسطينيّة مشابهاً لما هو عليه في بقيّة البلدان العربيّة، وفرض الدولة اللبنانيّة سلطتها على المخيّمات الفلسطينيّة[374]، لم ينجح في ذلك لثلاثة أسباب: أوّلاً، لأنّ المسلمين واليسار قدّموا الدعم إلى الفلسطينيّين وإلى «اتّفاق القاهرة»، معتبرين أنّ المقاومة الفلسطينيّة قوّة سياسيّة وعسكريّة لهم. وثانياً، إنّ «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» كانت ترفض التخلّي عمّا حقّقته من مكاسب وامتيازات جرّاء هذا الاتّفاق. ثالثاً: لأنّ الدول العربيّة كانت تتنافس في ما بينها حول إظهار التأييد للثورة الفلسطينيّة، وبشكلٍ خاصّ سورية. وكان أحد أشكال الردّ السوريّ على سياسة الحكومة اللبنانيّة تجاه المقاومة هو إقفال الحدود مع لبنان لإلحاق الضرر باقتصاده وإجباره على الرضوخ سياسيّاً، كما حدث في أيّار 1973. كما فشلت محاولة أخرى لإعادة تفسير «اتّفاق القاهرة» بين بيار الجميّل وياسر عرفات في حزيران من العام نفسه، ومن أهمّ بنودها احترام الفلسطينيّين القوانين اللبنانيّة وسلطة القضاء اللبنانيّ، والتزام المقاومة بعدم التدخّل في شؤون لبنان الداخليّة. لكن تدخّل الولايات المتّحدة وأطراف أخرى، عطّل توقيع الاتّفاق الجديد، فيما بدأ المجتمع اللبنانيّ يتّجه نحو الحرب[375].

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل إنّ غياب فكرة الدولة – الوطن عن «الميثاق»، وبقاء الدّين المحدّد لهويّة الجماعات الرئيسيّة وثقافاتها، ولمعظم اللبنانيّين،



واقتصار لبنان على كونه «**جمهوريّة قوامها القبائل والقرى**»، على حدّ تعبير ألبرت حوراني[376]، هو الذي جعل وحدة اللبنانيّين مصطنعة وتعايشهم تكاذباً، واجتماعهم السياسيّ قائماً على قاعدة الوفاق – النزاع؟ لقد شبّه ادوار حنين، عضو «الجبهة اللبنانيّة»، ما توصّلت إليه الطوائف اللبنانيّة في عام 1943 بـ «مقايضة»[377]، فيما رآها مراقب معاصر «مساكنة» طوائفيّة. وفي رأينا، حملت التجربة الميثاقيّة عوامل تدميرها بفعل الآتي:

1 – غياب فكرة الوطن عن «الميثاق»، وعند كثير من اللبنانيّين، فبقي لبنان وطناً غير مندمج تتعايش فيه طوائف دينيّة متنوّعة الثقافة والتجربة التاريخيّة، تسعى كلّ واحدة إلى تأكيد هويّة مغايرة للأخرى وانتماء مختلف.

2 – ارتهان مبدأ النسبيّة المعتمد في الصيغة بمتغيّرات الديموغرافيا، ولم يتمّ تدارك ذلك عبر وضع آليّة تراعي تبدّل حجم الطوائف.

3 – ارتباط البُعد الخارجيّ للميثاق (تسوية علاقة لبنان بمحيطه العربيّ والعالم الغربيّ) بالتناقضات الطائفيّة السياسيّة الداخليّة والصراع على السلطة من جهة، وبسياسات القوى الخارجيّة ومصالحها في لبنان من جهة أخرى.

4 – حريّة كلّ طائفة دينيّة بممارسة سياستها التربويّة والإشراف على أحوالها الشخصيّة بموجب الدستور، وبالتالي إفرازها تعدديّة ثقافيّة.

ومع كلّ تناقضات الحياة السياسيّة اللبنانيّة، تمكّن «الميثاق الوطنيّ»، حتّى نشوب حرب لبنان عام 1975، وبفضل الازدهار الاقتصاديّ الذي عاشته البلاد خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتقاطع مصالح البرجوازيّة المسيحيّة والبرجوازيّة الإسلاميّة السُنّية مع بعضها بعضاً، وإصلاحات فؤاد شهاب الاجتماعيّة، من ضبط التناقضات الطائفيّة، وتوفير قواعد مقبولة للتعايش الطائفيّ السياسيّ بين اللبنانيّين ومقوّمات وقنوات العلاقات الاجتماعيّة بين الطوائف. ومع ذلك، لم يستطع «الميثاق» أن يؤمّن انطلاقة لاندماج مجتمعيّ قويّ وبالتالي تشكيل أمّة. فظلت الهويّة الدينيّة مصدراً مهمّاً للأمن الشخصيّ ومنطلقاً للأفكار والممارسة السياسيّة والاجتماعيّة. كما لم يستطع «الميثاق» أن يحسم الخلاف حول السياسة الخارجيّة والعلاقة بالفلسطينيّين، والمشاركة في السلطة، وصلاحيّات رئيس الجمهوريّة، والتوازن في الوظائف الرئيسيّة وفي برامج التنمية (= الشكوى الإسلاميّة المزمنة)،

وتحديث النظام (= الإصلاحات السياسيّة)، والتعداد السكّانيّ. فأدّت هذه العوامل مجتمعة إلى إعطاء النزاع الداخليّ شكل صراع بين فريق طائفيّ يريد الاستئثار وحده بمعظم المغانم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة (= الامتيازات المارونيّة)، ويعمل للحفاظ على النظام «القديم» ومنع لبنان من الانجرار وراء مشاريع قوميّة عربيّة استناداً إلى «الخصوصيّة اللبنانيّة»، وبين فريق طائفيّ آخر غالبيته من المسلمين ومن اليسار، يسعى إلى انتزاع ما يمكن انتزاعه من الفريق الأوّل أو الانقلاب على النظام اللبنانيّ.

ولأسباب بنيويّة وإيديولوجيّة وسياسيّة واجتماعيّة وفئويّة، كانت القوى التقليديّة التي أنتجت «الميثاق الوطنيّ» غير راغبة أو قادرة على تحقيق التغيير المنشود. فتسوية عام 1943 التي وضعتها، لم تشكّل مرحلة انتقاليّة من الطائفيّة السياسيّة إلى المشروع الوطنيّ، ولم تتمكّن من أن تمنع التعارض داخل البُنى السياسيّة القديمة نفسها، وبين هذه البُنى (Structure) [378] وبين التحوّلات الاجتماعيّة – الاقتصاديّة التي بلغت ذروتها عشيّة حرب لبنان عام 1975. كانت البُنى السياسيّة التقليديّة متأخرة عن التوازنات الاجتماعيّة – السياسيّة التي وضعت القوى السياسيّة الناشئة (الأحزاب أساساً) في موقع تصادم معها، وذلك عبر جذب عناصر إلى صفوفها من أفراد الطوائف الأخرى. لكنّ الأحزاب التي تأسّست منذ العشرينات من القرن العشرين، على الرغم من الشعارات البرّاقة التي رفعتها (القوميّة العربيّة، القوميّة السوريّة، القوميّة اللبنانيّة، الاشتراكيّة، مشكلة فلسطين، الإصلاحات الاجتماعيّة، الاقتصاد الموجّه، الاقتصاد الحرّ)، لمّ تتحوّل إلى أحزاب تغييريّة حقيقيّة. فرغم حصولها على تمثيل بنسبة الثلث في المجلس النيابيّ لدورة عام 1972، لم تشكّل خطراً على الزعامات التقليديّة في مجالس السلطة. فبقيت هذه الأخيرة تمثّل ولاءات تقليديّة بدائيّة وعشائريّة وعائليّة وطائفيّة، خصوصاً أنّ قياداتها الفرديّة لم تكن في معظم الأحيان أكثر من قوى طائفيّة، استندت أيضاً إلى مشاعر الطائفيّة والعصبيّة والولاء العشائريّ السائد بين أفراد جماعتها لفرض نفوذها. إنّ الحرب في لبنان بين عامي 1975 و1990 ومجرياتها هي أفضل مثال على فشل الأحزاب اللبنانيّة في أن تتحوّل إلى قوى تغييريّة.



### – الديموغرافيا المشاغبة والديمقراطيّة النسبيّة

حتّى تأسيس «دولة لبنان الكبير»، لم يشعر المسيحيّون أنّهم مهدّدون سياسيًا أو اجتماعيّاً أو ثقافيّاً بخطر التهميش أو الذوبان في ثقافة المسلمين وقيمهم، لأنّ النظام العثمانيّ قام على أساس إعطاء كلّ طائفة دينيّة غير إسلاميّة، نوعاً من الاستقلال الذاتيّ في إدارة شؤونها الداخليّة، فضلاً عن تشكيل المسيحيّين الأكثريّة العدديّة في جبل لبنان (80%)[379]. هذا الوضع سرعان ما تغيّرت ملامحه بعد إنشاء «دولة لبنان الكبير»، حين خسر المسيحيّون تفوّقهم الديموغرافيّ الساحق الذي عرفوه في جبل لبنان. واستناداً إلى الإحصاء السكّاني الرسميّ الوحيد عام 1932، حقّق المسيحيّون تفوّقاً طفيفاً على المسلمين. فأظهر الإحصاء أنّ عدد سكّان لبنان هو 785,543 نسمة (402,363 مسيحيّين، مقابل 383,180 مسلمين)، أي أن المسيحيّين يتفوّقون على المسلمين بنسبة 6 إلى 5، باعتبار أنّهم يشكّلون نسبة 51.7% من مجموع السكّان مقابل 48.3% للمسلمين[380]. وبازدياد أعداد المسلمين في السنوات التالية، نتيجة ارتفاع معدّلات الخصوبة عندهم، بدأت الديموغرافيا تميل لغير صالح المسيحيّين، وظهر توتّر مستمرّ بين الطائفتين، بعدما أجّجت زيادة الديموغرافيا الإسلاميّة مخاوف المسيحيّين السياسيّة والثقافيّة، نتيجة مطالب المسلمين بتحسين نسبة مشاركتهم في السلطة وتطلّعهم نحو محيطهم العربيّ.

كان للديموغرافيا الطائفيّة، من الناحية السياسيّة، بُعد آخر يتعلّق بنصيب كلّ طائفة من مغانم النظام السياسيّ وارتباط ذلك بحجمها. إنّ الخوف من الزيادة في الديموغرافيا الإسلاميّة، جعل إميل إدّه يُطالب أثناء الانتداب الفرنسيّ على البلاد بالعودة إلى «لبنان صغير» ضمن حدود جغرافيّة تضمن للمسيحيّين بمختلف طوائفهم أكثريّة ساحقة حتّى نسبة 80%. كما حذّر إدّه البطريرك المارونيّ إلياس الحويّك آنذاك، بأنّه سوف يندم «في أقلّ من خمسين سنة»، لأنّ الزيادة في الديموغرافيا المضطردة للمسلمين ستحوّل «لبنان الكبير» إلى دولة إسلاميّة، تسود فيها ثقافة المسلمين[381]. إنّ إنشاء لبنان مسيحيّ هو وحده الذي يمكنه أن يضمن للمسيحيّين توازناً إستراتيجيّاً مع محيطهم العربيّ – الإسلاميّ، وبخاصّة مع سورية، كما جاء في رسالة لجورج سمنة إلى رئيس الوزارة الفرنسيّة[382].

إضافة إلى ما ذكرناه أعلاه، دخلت مسألة التوازن الديموغرافيّ، الذي اعتبر ركيزة النظام الطائفيّ السياسيّ اللبنانيّ، في أساس النزاع بين الطوائف والمناطق حول المصالح والمشاركة في الحُكم والمساواة، وتوزيع الوظائف العليا الحسّاسة. فعلى أساس إحصاء عام 1932، قامت الصيغة السياسيّة لتوزيع المناصب السياسيّة والإداريّة في لبنان خلال العقود الأربعة التالية[383]. لكن أهمّ ضعف فيها، هو تعرّضها لتأثير المتغيّرات في الديموغرافيا، أي عدم وجود آلية تسمح لمبدأ النسبيّة بمراعاة تبدّل حجم الطوائف في المستقبل. وهذا ما أفسح في المجال أمام ظهور تكهّنات خاصّة لدى الطوائف حول تعداد أتباعها، من أجل تحسين نسبة مشاركتها في السلطة وحصّتها من المغانم، أو في الدفاع «امتيازاتها»، وهو ما يبيّنه الجدول (4).

**جدول (4) إحصاءات خاصّة بالسكّان من ناحية الطوائف[384]**

| الطائفة | 1943 | % | 1973 | % | 1975 أ | % | 1975 ب | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مسيحيّون | 551,418 | 52.7 | 1,260,340 | 54.0 | 1,199,000 | 37.4 | 995,000 | 40 |
| مسلمون | 495,003 | 47.3 | 1,070,100 | 46.0 | 2,008,000 | 62.6 | 1,491,000 | 60 |
| المجموع | 1,046,421 | 100 | 2,330,440 | 100 | 3,207,000 | 100 | 2,486,000 | 100 |

لقد تخوف المسيحيّون على الدوام من أن تؤدّي الزيادة الديموغرافيّة للمسلمين إلى تحوّل المسيحيّين إلى أقليّة في محيط عربيّ – إسلاميّ، وأدركوا عن حقّ أنّ مطالبة المسلمين بإحصاء سكانيّ رسميّ جديد ليس غايته التخطيط الإنمائيّ، وإنّما إثبات أنّهم الأكثريّة العدديّة في البلاد، والمطالبة تالياً بمشاركة أكبر في السلطة وسحب الامتيازات منهم. ولهذا السبب، لم يُجر في لبنان أي إحصاء سكّاني بعد عام 1932، ولم يتولّ أي مسلم دائرة الإحصاء في البلاد[385]. وبعيداً عن السياسة، كانت الزيادة السكّانية الإسلاميّة تعني للمسيحيّين، في ما تعني، أنّ عليهم أن يدفعوا المزيد من الضرائب من أجل إنماء المناطق الإسلاميّة المرتبط بالتكاثر السكّانيّ الإسلاميّ، [386] إضافة إلى ما تشكّله الثقافة الإسلاميّة من أخطار على الثقافة اللبنانيّة ( = ثقافة المسيحيّين).

بعد أعوام من الجدل العقيم حول حجم الديموغرافيا الطوائفيّة، ذكرت الإحصاءات



المتوافرة لعام 1970، أنّ حجم الأسرة المسلمة فاق مثيلتها المسيحيّة، حيث بلغ معدّل عدد الأولاد في الأسرة المسيحيّة غير المارونيّة 3.57 أولاد، في ما كان عدد الأولاد عند السُنّة 3.83 لكلّ أسرة، وعند الشيعة 5.1 ولد لكلّ أسرة[387].

وفي ضوء غياب إحصاء رسميّ، حاول كلّ من المسيحيّين والمسلمين إثبات أنّهم الطائفة الأكثر عدداً، كما يظهر من الجدولين (4) و(5). فأدخل المسيحيّون لبنانيّي المهجر في حساباتهم، فيما طالب المسلمون بتجنيس الأكراد وعرب وادي خالد من السُنّة.

**جدول (5) إحصاء الطوائف الدينيّة في لبنان بين عامي 1965 و1974[388]**
**(تبعاً لتقديرات الموارنة والشيعة)**

| الطائفة | إحصاء الموارنة (1965) | إحصاء الشيعة (1974) |
|---|---|---|
| الموارنة | 698,000 | 496,000 |
| السُنّة | 479,000 | 690,000 |
| الشيعة | 458,000 | 970,000 |
| الأرثوذكس | 265,000 | 230,000 |
| الكاثوليك | 156,000 | 213,000 |
| الدروز | 130,000 | 342,000 |
| أرمن أرثوذكس | 110,000 | |
| أقلّيات مسيحيّة | 60,000 | |

حتّى اندلاع الحرب عام 1975، عكست الديموغرافيا في لبنان ارتباط الطائفة أو قسم منها بمكان استقرارها، وعلى تجاوز الطائفيّة حدود البُنى السياسيّة إلى حدود المجتمع. فكانت هناك مناطق ( = محافظات) تتميّز بأكثريّة طائفيّة محدّدة، مع حضور لطوائف دينيّة أخرى، من دون أن يعني ذلك اندماجاً مجتمعيّاً بين طائفة الأكثريّة وبين طوائف الأقليّة، باستثناء العلاقات الوظيفيّة والبروتوكوليّة[389].

في البقاع، شكّل الشيعة أكثريّة كبيرة في شماله، مع وجود قرى صغيرة يقطنها الروم الكاثوليك. وفي البقاع الأوسط، برز الشيعة كأقلّية يعيش معظمهم في الكرك وجزء في

المعلّقة، وكذلك في قرية حزّرتا الواقعة على الطريق بين زحلة وجبل لبنان. وقد شكّل المسيحيّون في هذه المنطقة غالبية السكّان. كما وُجدت نسبة كبيرة من السُنّة في هذا القضاء. أمّا في البقاع الغربيّ، فكادت أعداد المسلمين والمسيحيّين أن تتساوى، إذ توزّعت القرى المسيحيّة على السفوح الغربيّة، فيما انتشرت القرى الإسلاميّة على السفوح الشرقيّة[390]. وفي قضائيّ الشوف وعاليه وعكّار، تساوت أعداد المسيحيّين والمسلمين تقريباً. وفي أقضية جزّين ومرجعيون وجبيل والمتن الجنوبيّ، كانت الغلبة مسيحيّة، مقابل غالبيّة إسلاميّة في قضائيّ الزهراني ومرجعيون. وعشيّة اندلاع الحرب، كان أكثر من ثلثيّ اللبنانيّين يعيشون في مناطق متجانسة طائفياً[391].

يبيّن الجدول (6)، أنّ كلّ منطقة لبنانيّة تميّزت بأكثريّة طائفيّة، وشكّلت الطائفة السُنّية الأكثريّة ضمن الخليط الطوائفيّ في بيروت والشمال، والطائفة الشيعيّة أكثريّة في الضواحي وفي الجنوب والبقاع، فيما سادت الطائفة المارونيّة في جبل لبنان، وشكّلت الطائفة الثانية، لناحية العدد، في بيروت والشمال والجنوب.

**جدول (6) النسب المئويّة للتشكيلة الطوائفيّة الرئيسيّة للمناطق اللبنانيّة عشيّة حرب لبنان[392]**

| الطائفة/المنطقة | بيروت | الضواحي | مدن أخرى | جبل لبنان | الشمال | الجنوب | البقاع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السُنّة | 23.5 | 8.7 | 36.7 | 1.3 | 42.8 | 0.4 | 16.9 |
| الشيعة | 16.1 | 32.9 | 16.6 | 0.3 | 0.0 | 50.9 | 40.4 |
| الدروز | 5.2 | 1.4 | 5.1 | 16.8 | 0.0 | 0.0 | 1.0 |
| الموارنة | 22.6 | 26.2 | 20.4 | 66.5 | 32.0 | 31.4 | 27.3 |
| الأرثوذكس | 17.2 | 8.9 | 10.6 | 5.2 | 24.1 | 0.0 | 1.0 |

وحدها بيروت شذّت عن قاعدة الأكثريّة الطائفيّة، وشكّلت خليطاً طوائفياً واثنيّاً وقوميّاً، ممّا عطّل عمليّة حصول اندماج اجتماعيّ تلقائيّ. فبلغ عدد سكّانها في عام 1974 نحو 1,176,000 نسمة، أي حوالى 45% من مجموع سكّان لبنان، بكثافة سكّانيّة وصلت إلى 26,200 نسمة في الكلم المربّع الواحد. وبتحليل الوضع السكّانيّ لبيروت الكبرى، يتبيّن أنّ نسبة 30% من سكّانها من أصول بيروتيّة، فيما كانت أصول



النسب المتبقّية من خارج العاصمة[393]. وسنعرض في ما يلي إلى التركيبة السكّانيّة لبيروت وضواحيها.

انقسمت بيروت الكبرى طائفيّاً إلى جماعتين: السكّان الأصليّون من سُنّة وأرثوذكس، والمهاجرون ذوي الأصول الريفيّة من الشيعة والموارنة. وفي ما يتعلّق بالسُنّة، فقد سكنوا أحياء المزرعة والباشورة وعين المريسة ورأس بيروت. أمّا الأرثوذكس، فكانوا من سكّان المصيطبة والمزرعة ورأس بيروت ووسط الأشرفيّة. وبالنسبة إلى الجماعات الريفيّة الأصل، فقد حدث نزوح مارونيّ إلى بيروت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حيّ الأشرفيّة، وبعد ذلك إلى الضاحية الشرقيّة من بيروت، فيما نزح الشيعة بعد إنشاء «دولة لبنان الكبير» نحو الضاحية الجنوبيّة. فبلغت نسبة الشيعة التي قطنت أحياء برج البراجنة والغبيري وبرج حمّود حوالى 93% من أصل 200 ألف شيعيّ سكنوا في الضواحي، في حين شكّل الموارنة أكثر من نصف القاطنين في أحياء الحدث وحارة حريك، والشيّاح وفرن الشبّاك وسنّ الفيل[394]. وكما بيّن الجدول (6)، بلغت نسبة جميع المسلمين في بيروت عشيّة حرب لبنان 44.8% من مجموع الطوائف، مقابل نسبة 39.8% للموارنة والأرثوذكس، فيما بلغت نسبة المسلمين في ضواحي بيروت 43% مقابل 35.2% للطائفتين المسيحيّتين المذكورتين.

وفي حدود عام 1973، وُجد في بيروت الكبرى حوالى 175 ألفاً من الفلسطينيّين، شكّلوا نصف عدد مواطنيهم في لبنان، أي سدس عدد سكّان بيروت الكبرى. وقد تجمّع حوالى 40% منهم في بيروت، في مخيّمات تلّ الزعتر وجسر الباشا (= بيروت الشرقيّة)، وشاتيلا وصبرا وبرج البراجنة (= الضاحية الجنوبيّة)، فيما توزّعت البرجوازيّة الصغيرة المسلمة منهم على أحياء الطريق الجديدة وحول «جامعة بيروت العربيّة»، وسكنت مثيلتها المسيحيّة في أحياء عين الرمّانة وفرن الشبّاك. أمّا البرجوازيّة والطبقات الوسطى الميسورة من الفلسطينيّين، فسكنت في حيّ رأس بيروت، وحصل البعض منهم على الجنسيّة اللبنانيّة. وعندما وصل عدد الفلسطينيّين في لبنان في منتصف السبعينات إلى حوالى 400 ألف نسمة، غالبيتهم من السُنّة، اعتبر المسيحيّون ذلك تهديداً ديموغرافيّاً قد يؤدّي إلى ذوبانهم في بحر إسلاميّ، في ما لو حصل هؤلاء على الجنسية اللبنانيّة أو جرى توطينهم في لبنان[395]. ولا تزال مسألة توطين الفلسطينيّين في لبنان، من المسائل التي تدخل في التجاذبات السياسيّة والطائفيّة والمذهبيّة حتّى اليوم.

وفي المقابل، بلغ عدد السوريّين القاطنين في بيروت نحو ربع مليون نسمة، وشكّلوا بذلك نسبة 23% من سكّان بيروت الكبرى. فتوزّع أثرياؤهم من المسلمين في حيّ رأس بيروت، والمسيحيّون منهم في حيّ فرن الشبّاك وعين الرمّانة، في حين سكنت اليد العاملة السوريّة في أحياء الصفيح (التنك) حول المخيّمات الفلسطينيّة والضواحي الجنوبيّة والشرقيّة لبيروت[396].

كما كان الأرمن من أبرز الجماعات الإثنيّة، ووصل عددهم في بيروت الكبرى مطلع السبعينات إلى حوالى 130 ألفاً، وشكّلوا بذلك نسبة 80% من مجموع الأرمن في لبنان، وحوالي 12% من سكّان بيروت الكبرى. وتمركز هؤلاء على ضفتيّ نهر بيروت، في برج حمّود شرقيّ النهر، وفي الأشرفيّة والرميل والمدوّر. كما سكن عدد منهم في زقاق البلاط، في حين تمدّدت برجوازيّتهم الوسطى بعد ذلك إلى أحياء البوشرية وأنطلياس، والميسورون منهم إلى رأس بيروت وحيّ الوتوات في غرب بيروت.

أمّا الجماعة الإثنيّة الأخرى، فكان الأكراد، الذين عُدّوا زهاء 60 ألف نسمة في عام 1972، أي 5.5% من سكّان بيروت الكبرى. فسكن حوالى 45% منهم في حيّ الكرنتينا، وآلاف آخرون حول مخيّم برج البراجنة. لكن غالبيتهم الساحقة، سكنت في وسط بيروت، في زقاق البلاط ووادي أبو جميل، وفي القطاع الشماليّ من محلّة المصيطبة. وعلى الصعيدين الثقافيّ والطبقيّ، كانت نسبة 85% من الأكراد من الأميّين[397]، وثُلثاهم لا يحمل الجنسيّة اللبنانيّة، ومعظمهم من البروليتاريا الرثّة، إلى جانب برجوازيّة صغيرة من تجّار في سوق الخضار وقطاع السمانة[398].

باختصار، كانت أكثريّة سكّان بيروت الكبرى عشيّة اندلاع حرب لبنان من الوافدين إليها: 30% منهم وفدوا من مناطق في لبنان، 16% من الفلسطينيّين، و23% من السوريّين. وبمعنى آخر، كان حوالى ثلاثة أرباع سكّان بيروت في عام 1975 من غير أهلها الأصليّين[399]. من هنا، نفهم لماذا لم يكن باستطاعة أي فريق أن يحسم الحرب على الأرض لصالحه، ولماذا تورّط معظم السكّان الموجودين في بيروت الكبرى، بطريقة أو بأخرى، في الصراع الدمويّ الذي حصل منذ عام 1975. وترتّب على ذلك، تراجع أعداد السكّان في بيروت الكبرى بحلول عام 1990 إلى نصف ما كان عليه في عام 1975[400].



كانت مسألة تقاسم السلطة السياسيّة والإداريّة وتوزيع الوظائف العامّة بين الطوائف، أكثر المسائل التي أثارت جدلاً بين الطائفتين الإسلاميّة والمسيحيّة في تلك المرحلة وحتّى اندلاع الحرب في عام 1975 وارتبطت بالمتغيّرات الديموغرافيّة. لقد أفسح عزوف المسلمين أثناء الانتداب الفرنسيّ عن تولّي الوظائف العامّة، بسبب موقفهم السلبيّ من «دولة لبنان الكبير»، المجال أمام المسيحيّين لملء تلك المراكز. وفي عام 1943، كانت نسبة المسيحيّين إلى المسلمين في وزارات الدولة ودوائرها العامّة هي 58.70% مقابل 41.30%، أي بشكل مناقض لقواعد النسبيّة المستندة إلى إحصاء عام 1932. كانت هناك سيادة واضحة للمسيحيّين في وظائف رئاسة مجلس الوزراء، ودوائر المراقبة العامّة، والمساحة، والداخليّة، والدفاع، والخارجيّة، والصّحة والإسعاف العامّ، وفي مديريّات الموظّفين والأشغال والصناعة والتجارة والبريد والقضاء. وفي عام 1978، لم يكن المسلمون قد سبقوا المسيحيّين سوى في وزارة الماليّة، حيث بلغت نسبتهم حوالى 54.51% مقابل 45.49% للمسيحيّين[401].

أمّا بالنسبة إلى وظائف الفئة الأولى (مديرون عامّون، ورؤساء أقسام ومحافظون ودبلوماسيّون)، أظهر المسيحيّون من خريجي «جامعة القديس يوسف» تفوّقاً علمياً على المسلمين[402]. وبين عامي 1946 و1958 توزّع موظّفو الفئة الأولى على التوالي على الطائفتين المسيحيّة والإسلاميّة بنسبة 61% إلى 38% [403]. كما سبقت الطائفة المسيحيّة الطائفة الإسلاميّة في نسبة عدد الموظّفين الإجماليّ[404]. ونتيجة إصلاحات فؤاد شهاب وتطبيق مبدأ ستّة بستّة مكرّرة، أي تعيين مقابل كلّ موظّف مسيحيّ موظّف مسلم، تعادل عدد الموظّفين الإجماليّ بين الطائفتين قبيل الحرب في عام 1975[405]. مع ذلك، بقيت الشكوى الإسلاميّة حول الغبن مرفوعة في وجه المسيحيّين عشيّة نشوب الحرب، وخصوصاً ما يتعلّق بوظائف الفئة الأولى والمناصب الحسّاسة في الدولة.

مع استمرار التحوّل الديموغرافيّ لمصلحة المسلمين، ظلّ الجدل على حاله بالنسبة إلى وظائف الفئة الأولى. فإذا كان مرسوم شهاب قد أدّى قبل الحرب إلى تقارب شديد بين المسيحيّين والمسلمين على صعيد وظائف هذه الفئة، وإلى تعادل في ما بينهم (70 إلى 70) في عام 1974، إلاّ أنّ هذا التوزيع شهد قبل ذلك التاريخ تفاوتاً واضحاً لصالح المسيحيّين، ولصالح السُنّة داخل الطائفة

الإسلاميّة، كما يبيّنه الجدول (7). وكانت الطائفة الشيعيّة هي الأكثر غبناً على صعيد هذه الفئة من الموظّفين، ولم تتحسّن مواقعها فيها إلا منذ عام 1972. فهل يعود هذا إلى مستويات التعليم المتدنّية في هذه الطائفة، أم إلى استئثار الطوائف الكبيرة بحصّة الأسد على حساب الطوائف «المستضعَفة»؟ وعلى كلّ حال، لا يمكن فصل تحسّن مواقع الشيعة على الصعيد الوظيفيّ بعيداً عن النهوض الذي حقّقته هذه الطائفة على يد الإمام موسى الصدر وإنشاء «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى».

**جدول (7) التوزيع الطائفيّ لوظائف الفئة الأولى بين عامي 1946 و1974 [406]**

| السنة | سُنّة | شيعة | دروز | موارنة | كاثوليك | أرثوذكس | أقلّيات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1946 | 9 | 1 | 2 | 12 | 1 | 6 | – |
| 1962 | 24 | 2 | 6 | 18 | 7 | 11 | 2 |
| 1972 | 23 | 15 | 7 | 28 | 9 | 10 | 2 |
| 1974 | 31 | 29 | 10 | 39 | 8 | 14 | 9 |

ومع ذلك، لم تكن المسألة بالنسبة إلى المسلمين مجرد تعادل في عدد الوظائف لكلّ من الطائفتين الكبيرتين، بل في نوعيّة الوظيفة وطبيعة المركز. فظلّ المسلمون، وخصوصاً السُنّة منهم، يتّهمون المسيحيّين الموارنة بأنّهم يحتكرون لأنفسهم المفاتيح الأساسيّة في الإدارة والسلطة. ومع أنّ الجدول (8) يشير إلى تفوّق عدد المسلمين من موظّفيّ الفئة الأولى على زملائهم المسيحيّين في الفئة نفسها، باستثناء السلك القضائيّ والسلك العسكريّ والسلك الخارجيّ التي كانت ممسوكة من قبل المسيحيّين ومن جانب الموارنة تحديداً، إلاّ أنّ المسلمين ظلّوا يوجّهون أصابع الاتّهام إلى المسيحيّين بأنّهم لا يراعون العدالة العدديّة في توزيع المراكز من جهة، ويتحكّمون في اختيار نوعيّة الموظّف المسلم لهذا المركز أو ذاك من جهة أخرى[407]. إشارة هنا، إلى أنّ الموارنة والكاثوليك كانوا الأكثر تمثيلاً في الوظائف العليا، ويليهم السُنّة على حساب الشيعة[408].



**جدول (8) توزّع موظّفي الفئة الأولى في لبنان عام 1980 على الإدارات والمؤسّسات[409]**

| موظفو الفئة الأولى | ع. م. | مسلمون | | | مسيحيّون | | | | م.ش. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | سُنّة | شيعة | دروز | موارنة | روم | كاثوليك | ط. أ | |
| إدارات عامّة | 71 | 17 | 12 | 6 | 19 | 6 | 6 | 2 | 3 |
| مؤسّسات عامّة | 24 | 5 | | 4 | | 8 | 1 | 1 | 5 |
| إدارة مشاريع عامة | 12 | 3 | | 2 | 2 | 2 | 1 | 1 | 1 |
| مؤسّسات مختلطة | 6 | 3 | | | 1 | 1 | | | 1 |
| موظّفون آخرون | 15 | 2 | 5 | 2 | 4 | | 1 | | 1 |
| المجموع | 128 | 30 | 23 | 8 | 34 | 9 | 9 | 4 | 11 |
| النسبة المئويّة | 100 | 23.4 | 18 | 6.3 | 26.6 | 7 | 7 | 3.1 | 8.6 |
| المجموع | %100 | 47.7 | | | 43.7 | | | | %8.6 |

ع.م. = عدد المراكز؛ ط. أ. = طوائف أخرى؛ م.ش. = مراكز شاغرة

وللدفاع عن امتيازاتها، استخدمت الزعامات المارونيّة «عقدة الخوف» في سبيل الاستئثار بالمراكز الحسّاسة العليا في الدولة، كقيادة الجيش والدرك والمحاكم العسكريّة ورئاسة محكمة الاستئناف، ومديريّات الاستخبارات والأمن العامّ والخارجيّة والتربية وحاكميّة مصرف لبنان ورئاسة الجامعة اللبنانيّة الخ[410]. ومنذ اعتماد صيغة 1943، كانت هناك ثلاث مؤسّسات مارونية مهمّتها الدفاع عن امتيازات الطائفة، تمثّلت بالبطريركيّة المارونيّة ورئاسة الجمهوريّة وقيادة الجيش اللبنانيّ. وطالما أنّ هذه المؤسّسات تعمل في تناغم وانسجام مع بعضها بعضاً برعاية بكركي، ظلّت المصالح المارونيّة العليا مصانة ومحفوظة، وكان أي خلل في العلاقة بين المؤسّسات الثلاث يصيب المصالح المارونيّة والمجتمع المارونيّ بأفدح الأضرار.

وفي مقابل «عقدة الخوف»، وللحصول على مشاركة أكبر في السلطة، رفعت القيادات الإسلاميّة شعار «الغبن» اللاحق بطائفتها في المؤسّسات العامّة، وعيونها على المؤسّسات التي كانت شبه محصورة بالمسيحيّين، وخصوصاً تلك التي تمثّلت فيها الطائفة المارونيّة. إنّ وضع المؤسّسة العسكريّة عشيّة اندلاع حرب لبنان عام 1975،

هو أفضل مثال على الصراع الطائفيّ حول المناصب والمشاركة والمرتبط بالديموغرافيا. لقد أكتسبت المؤسّسة العسكريّة أهميّة خاصّة لدى المسيحيّين، نظراً إلى دورها في الدفاع عن النظام وعن المصالح المارونيّة (الرؤية المسيحيّة)، وهو ما أثبته تسلسل الأحداث عشيّة حرب لبنان وخلالها. لقد طالب المسلمون بأن يتمثّلوا بعدالة في هذه المؤسّسة، أو أن يتمّ تحييدها عن الصراع الداخليّ على الأقلّ. وكما سنرى لاحقاً، كان لكلّ من الموقفين عواقب وخيمة على استقرار لبنان وسيادته.

تاريخيّاً، أسفر موقف المسلمين السلبيّ من «لبنان الكبير» وعزوفهم عن دخول الإدارة عن تفوّق عدد الجنود المسيحيّين على زملائهم المسلمين بنسبة 53% إلى 47% خلال عهد الاستقلال[411]. وكان هناك تفوّق مسيحيّ واضح على المسلمين في ما يتعلّق بعدد الضبّاط في الفترة ما بين عامي 1945 و1958، ( 65% مقابل 35%)، وهو عائد إلى عدم انتساب السُنّة بكثرة إلى المدرسة الحربيّة، وعدم رغبة الشيعة أو تمكّنهم من النجاح في امتحانات الدخول لأسباب تتعلّق بتفشّي الأميّة بينهم[412]، وتأثير الوساطة والمرتبة الاجتماعيّة في الدخول إلى المدرسة الحربيّة. وشكّل الضبّاط الموارنة، ومعظمهم من جبل لبنان، نسبة 43% من مجموع الضبّاط، في حين بلغت نسبة المسلمين على التوالي: الشيعة 14.7% والسُنّة 9.3%، والدروز 10%. أمّا الفترة ما بين عامي 1958 و1975، وهي الفترة الخطرة في تاريخ لبنان، بسبب توجيه الاتّهامات إلى الجيش من قبل المسلمين بأنّه يخدم مصالح المسيحيّين ويدافع عنها، فانخفض عدد الضبّاط المسيحيّين في الجيش إلى 55%، مقابل 45% للطوائف الإسلاميّة مجتمعة[413]. وعلى الرغم من ذلك، وخصوصاً بالنسبة إلى فترة ما قبل حرب عام 1975، كان معظم الضبّاط القياديّين للكتائب العسكريّة من المسيحيّين[414].

بعد وصول الرئيس سليمان فرنجيّة إلى السلطة عام 1970، سُمح بالتجنيد النسبيّ. فانخرط الشيعة أكثر في المؤسّسة العسكريّة، ممّا رفع عدد الجنود المسلمين في عام 1976 إلى 49.05% مقابل 50.95% للمسيحيّين[415]. وبسبب إحجام المسيحيّين عن الدخول إلى الجيش كأفراد ورتباء، جعلت قيادة الجيش «المارونيّة» دخول المسلم إلى هذه المؤسّسة مرهوناً بانخراط المسيحيّ فيها، وذلك للحفاظ على التوازن الطائفيّ. فاضعف هذا الإجراء الجيش اللبنانيّ وجعله، في حدّه الأدنى من ناحية العديد، في مواجهة الأخطار الداخليّة وتلك الآتية من الخارج، بسبب إحجام



المسيحيّين عن الدخول في هذه المؤسّسة كأفراد ورتباء، وعدم قبول قيادة الجيش الدفق الكبير من المسلمين في المؤسّسة خشية حدوث خلل في التوازن الطائفيّ[416]، وما قد يترتّب عليه من تداعيات سياسيّة ثبتت صحّتها في السنوات التالية.

وخلال عام 1976، أثناء الخلاف الطائفيّ الحادّ حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ، أقدم قائد الجيش إسكندر غانم على إجراء تشكيلات في قيادة الوحدات العسكريّة جاعلاً نسبة الضبّاط المسيحيّين 85% مقابل 15% للمسلمين. فتسبّب هذا الإجراء بردود فعل ساخطة في صفوف القادة العسكريّين المسلمين. واعتبر النائب فؤاد لحّود أنّ التشكيلات التي أقدمت عليها قيادة الجيش، كانت أحد أسباب حركات التمرّد في الجيش اللبنانيّ[417].

يبيّن الجدول (9)، أنّ التوازن الطائفيّ كان متوافراً في مستوى الجنود والرتباء في الجيش اللبنانيّ عام 1976، مقابل غياب هذا التوازن بين الضبّاط المسيحيّين والضباط المسلمين لصالح الأوّلين، وبشكلٍ خاصّ من رتبة عميد وما فوق. وكان هذا وراء شكوى المسلمين بالغبن اللاحق بهم في تلك المؤسّسة على مستوى القيادة. وعشيّة الحرب وبُعيد اندلاعها، استخدم المسلمون هذه الذريعة للتدليل على أنّ قيادة الجيش غير وطنيّة وفئويّة وتعمل لصالح المسيحيّين، وخصوصاً الموارنة منهم. فرفضوا زجّ الجيش لضبط الأوضاع الداخليّة المضطربة خشية انحيازه إلى المسيحيّين، فتسبّب هذا الرفض بكارثة وطنيّة استمرّت خمس عشرة سنة.

**جدول (9) النسب المئويّة للتركيب الطائفيّ في الجيش اللبنانيّ عام 1976**[418]

| المنطقة | المحافظة/ جنود ورتباء | | الرتبة/ ضابط | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | مسيحيّ | مسلم | الضبّاط | مسيحيّ | مسلم |
| بيروت | 63.57 | 36.43 | ملازم أوّل/ ثان | 57 | 43 |
| جبل لبنان | 44.44 | 55.56 | نقيب ورائد | 67 | 33 |
| الشمال | 58.79 | 41.21 | مقدّم وعقيد | 64 | 36 |
| الجنوب | 52.51 | 47.49 | عميد وما فوق | 72 | 28 |
| البقاع | 43.70 | 56.30 | | | |
| المجموع | 50.95 | 49.05 | | 65 | 35 |

لقد طالب المسلمون على الدوام بتحييد المؤسّسة العسكريّة عن التجاذبات الداخليّة، وأن يتمّ ذلك عبر توازن طائفيّ في قيادتها. لكن الموارنة خشوا من وضع هذه المؤسّسة الحسّاسة في أيدٍ إسلاميّة، لأنّها شكّلت الدرع الحاميّ لأمن مجتمعهم ومصالحهم العليا. وهناك سبب آخر للموقف المارونيّ هذا، وهو أنّ إمساك المسلمين بقيادة الجيش من جهة، وميولهم العروبيّة والفلسطينيّة من جهة أخرى، من شأنه أن يورّط لبنان في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ وينعكس سلباً عليه. فهل كان رفض القيادات العسكريّة المارونيّة انضمام لبنان إلى الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام 1967، على عكس الرغبة الإسلاميّة، يعود إلى حكمة، أمّ إلى رغبة في الابتعاد عن الصراع ضدّ إسرائيل؟ لقد طالب رئيس الوزراء رشيد كرامي بدخول الجيش اللبنانيّ في الحرب، لكن قيادة الجيش كما قيل، إدراكاً منها حقيقة موازين القوى في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، لم تستجب للأمر. فتسبّبت «الحكمة المارونيّة» في الابتعاد عن الصراع العربيّ – الإسرائيليّ بتوتّر طائفيّ حول عدم قدرة رئيس الحكومة في المشاركة بصناعة القرار. وأمكن تدارك الأزمة بانتهاء الحرب سريعاً بعد ستّة أيّام من اندلاعها[419].

إنّ إصرار كلّ طائفة على إثبات وجودها العدديّ والقياديّ في الجيش، عرّض هذه المؤسّسة للانقسام الطائفيّ وانعدام فعاليّتها، وبشكلٍ خاصّ عندما كان النزاع الداخليّ يرتبط بالعامل الخارجيّ، وتظهر هناك ضرورة لاستخدام الجيش في حسم الأمور. لقد أدرك قائد الجيش فؤاد شهاب باكراً أنّ تركيبة الجيش اللبنانيّ الطائفيّة والمذهبيّة لا تسمح له بالقيام بدور سياسيّ. فرفض في عام 1958 زجّ المؤسّسة العسكريّة في الصراعات الداخليّة لصالح الرئيس كميل شمعون[420]. إنّ عدم تدخّل الجيش اللبنانيّ في السياسة، على عكس ما كان يحصل في البلدان العربيّة، لقي ترحيباً على الدوام في الأوساط اللبنانيّة والدوليّة[421]. لكن الجيش اللبنانيّ، عاد وتدخّل بين الأعوام 1968 و1973 في النزاع مع المقاومة الفلسطينيّة، وفي أحداث صيدا عام 1975، ثمّ انقسم على نفسه خلال حرب لبنان، متسبّباً بشرخٍ طائفيٍّ خطير.

## 4 – الطوائف – الطبقات: الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمناطقيّة

### – جذور الفوارق والتفاوت

لعبت الفوارق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة بين الطوائف وبين المناطق، إلى جانب المسألة الطائفيّة السياسيّة والديموغرافيا الطائفيّة، أي بين محافظتي بيروت



وجبل لبنان من جهة وباقي المحافظات اللبنانيّة من جهة أخرى، دوراً رئيسيّاً في ازدياد التوتّر بين اللبنانيّين. فحقّقت المحافظتان المذكورتان قفزات كبيرة على حساب بقيّة المحافظات في المستوى المعيشيّ، وفي المواصلات البريّة والجويّة والبحريّة، والاتصالات والكهرباء والصناعة، والمستشفيات والمدارس والجامعات[422]. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت خلال عهد الرئيس شهاب، ظلّ الفقر أكثر انتشاراً في المناطق النائية (عكّار والبقاع، والهرمل والجنوب) منه في بيروت وجبل لبنان. وبما أنّ معظم سكّان هذه المناطق من المسلمين، فقد أخذت مسألة عدم المساواة بُعداً طائفيّاً ومناطقيّاً. وكان إمساك المسيحيّين بمفاتيح السلطة في البلاد، وتفوّقهم الاقتصاديّ – الاجتماعيّ والثقافيّ، وثقلهم في أوساط الطبقتين الوسطى والعليا، يثير حسد أبناء الطوائف الإسلاميّة ويجعلهم يستنتجون أنّ النظام اللبنانيّ منحاز إلى المسيحيّين وتقتصر مشاريع التنمية والخدمات على محافظتيّ بيروت وجبل لبنان وحدهما. فهل يعود عدم المساواة بين اللبنانيّين إلى غياب تدخّل الدولة لمصلحة كلّ رعاياها، أمّ يعود ذلك إلى ديناميّة الطائفة بالمعنى الإيجابيّ؟

نحن نتفق في هذا المجال، مع فريد الخازن في أنّ الطائفة وليست الدولة هي المعيار الرئيسيّ لعمليّة التغيير والتطوّر الاجتماعيّ – الاقتصاديّ في لبنان قبل عام 1920، وخصوصاً ما يتعلّق بالمسيحيّين[423]. وعلى عكس ما خلص إليه الباحث المذكور، فلا نعتبر أنّ دولة الانتداب الفرنسيّ كان لها دور جزئيّ فقط في عمليّة النهوض الاقتصاديّ – الاجتماعيّ للمسيحيّين، وسوف يأتي الحديث عن ذلك بعد قليل. ويمكن للمرء أن يتقصّى أسباب التفوّق الاقتصاديّ للمسيحيّين بالعودة إلى المرحلة العثمانيّة وسياسات الحكومات العثمانيّة في تهميش غير المسلمين إداريّاً وسياسيّاً وعسكريّاً وعدم الاهتمام بتنمية اقتصاد إسلاميّ[424]، ما جعل المسيحيّين يتّجهون إلى تنمية اقتصادهم الخاصّ.

تعود جذور التحوّلات الاجتماعيّة – الاقتصاديّة الإيجابيّة للمسيحيّين إلى فترة الحُكم العثمانيّ، حين تمكّن هؤلاء، بفضل نظام الملّة وإقصائهم عن الحياة السياسيّة والإداريّة والعسكريّة، ودورهم الفاعل في التغلغل الأوروبيّ في السلطنة (تجارة وثقافة)، وانفتاحهم على الثقافة والتعليم الأجنبيّين، من تنمية اقتصاد «طائفيّ» تبعيّ خاصّ بهم (تجّار، حرفيّون، صيارفة، مرابون، أصحاب بنوك، ملتزمون، إقطاعيّون)،

نتج عنهما تراكم الثروة في أيديهم، وبالتالي نشوء عدم التكافؤ بينهم وبين المسلمين، الذين ظلّوا يعملون كموظفين في الإدارات الرسميّة العثمانيّة وفي القضاء، ويؤدّون وحدهم الخدمة العسكريّة لفترات طويلة، ويُضطرون بسبب ذلك إلى هجر أراضيهم وتجارتهم وحرفهم، ويتعرّضون بالتالي إلى الضائقة الماليّة ومن ثمّ يُضطرّون إلى بيع أراضيهم وموارد رزقهم[425]. يُضاف إلى ذلك، أنّ الأوضاع في الدولة العثمانيّة، شجّعت المسيحيّين على الهجرة إلى الأميركيّتين، ممّا أسهم في تراكم الثروات في أيديهم، وبالتالي استثمارها في ما بعد في مشاريع وأعمال ماليّة وتجاريّة في لبنان[426].

وبفضل التغلغل الأوروبيّ الاقتصاديّ والحماية الأوروبيّة وأنشطة الإرساليّات الأجنبيّة والتطوّر الرأسماليّ، وبالتالي تصدّع النظام الإقطاعيّ في المقاطعات اللبنانيّة، حققت البرجوازيّة المسيحيّة قفزات كبيرة على حساب البرجوازيّة الإسلاميّة، وجعلت الثروة تتراكم في أيديها. وما لبثت هذه الفروقات الاقتصاديّة أن تثبّتت وتراتبت وتسيّست وتطوّرت في الإطارين الاجتماعيّ والثقافيّ، وتشابكت مع المضمون الطائفيّ، ممّا نتج عنه ظهور «الطبقة – الطائفة»[427]، ما أدّى إلى تعميق الانقسام الاجتماعيّ والسياسيّ: المسيحيّون والغرب من جهة والمسلمون والعرب (= الإسلام) من جهة أخرى – هذا الاستقطاب والتعزيز للطائفة – الطبقة في لبنان تدعّم أثناء فترة الانتداب والمرحلة النفطيّة في أعقاب الحرب العالميّة الثانية. فكان لا بدّ لهذه القوّة الاقتصاديّة للمسيحيّين من أن تتبلور في مشروع سياسيّ مختلف عن المحيط، وهو «القوميّة اللبنانيّة»، بعدما شعر المسيحيّون عقب الحرب العالميّة الأولى أنّهم مهدّدون في ضوء تحوّل القوميّة العربيّة إلى مشروع بيد المسلمين.

### – الطبقات الاجتماعيّة في لبنان المستقلّ

في بلد ينكشف اقتصاده على الخارج وبتبعيّة كاملة له، ويضعف فيه دور الدولة الاقتصاديّ أو يُغيّب، وتطغى عليه الملكيّة الخاصّة والمبادرة الفرديّة، ويسوء فيه توزيع الدخل والثروة بين أبنائه وطوائفه ومناطقه، ويغيب تكافؤ الفرص، ويبتلع اقتصاد المدينة (= بيروت وضواحيها وجبل لبنان) الاقتصاد الوطنيّ، كان لا بدّ أن تصاحب ما سُمّي بـ«المعجزة» الاقتصاديّة اللبنانيّة اختلالات بنيويّة في الاقتصاد ذات تأثيرات



اجتماعيّة، على الرغم من إيجابياتها على معدّلات النمو الاقتصاديّ[428]، وعلى ارتفاع ميزان المدفوعات، وعلى دخل الفرد ومستوى معيشته، وعلى احتياط «مصرف لبنان» من العملات الأجنبيّة، وثبات سعر صرف الليرة اللبنانيّة في السوق الخارجيّة[429]، وتدفّق الرساميل إلى البلاد[430].

لقد نما اقتصاد القطاع الثالث بشكل طفيليّ على حساب قطاعات الإنتاج الأخرى متمركزاً في محافظتي بيروت وجبل لبنان، وسجّل أعلى إسهام له في الناتج المحلّي الإجماليّ عشيّة الحرب بنسبة 74%، كما يبيّن ذلك الجدول (10). لكنّ نموّ هذا القطاع، أفرز من ناحية أخرى برجوازيّة تبعيّة هشّة عزفت عن بناء اقتصاد وطنيّ متكامل يهدف إلى توظيف إمكانات البلاد وطاقاتها ومواردها البشريّة والطبيعيّة، وإحداث إنماء متوازن بين مختلف مناطق البلاد. فتقلّصت تبعاً لذلك، المساحات المزروعة في البلد، وجرى التحوّل إلى الإنتاج الزراعيّ المربح (فواكه، تبغ، دواجن)، وحدث نزوح من الريف باتجاه الضواحي الفقيرة من المدن، وخصوصاً إلى بيروت وضواحيها. فتسبّب ذلك بنقص في الإنتاج الزراعيّ، تمّ تعويضه بالاستيراد من الخارج وفق أسعار السوق العالميّة. وترتّب على نموّ قطاعيّ الصناعة والخدمات، تراجع في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلّي الإجماليّ من حوالى 20% في عام 1950 إلى أقلّ من 9 % في عام 1974، وفي اليد العاملة من 55% من مجموع القوى العاملة إلى 20% في الفترة نفسها. وهذا المنحى، أدّى إلى هجرة متنامية من الريف إلى مدينة بيروت، جرى الاستفادة منها في قطاعيّ الصناعة والبناء.

وفي مقابل القطاع الثالث، سجّل قطاع الصناعة نمواً بطيئاً، ولم يلبِّ تطلّعات المؤسّسات الصناعيّة الصغيرة والمتوسّطة الحجم، فهيمنت المؤسّسات الصناعيّة الكبيرة. وعلى العموم، فقد سجّلت الصادرات الصناعيّة ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة استجابتها لمتطلبات السوق المحلّية والأسواق الإقليميّة، إذ راوحت إسهاماتها في الناتج المحلّي الإجماليّ عام 1974 ما يقرب من 17%، وفق الجدول رقم (10)، الذي يُظهر نموّ قطاع الخدمات وإسهامه في الناتج المحلّي الإجماليّ على حساب القطاعات الإنتاجيّة الأخرى بين عامي 1950 و1974.

**جدول (10) نموّ اقتصاد الخدمات عشيّة حرب لبنان[431]**

| العامّ | حصّة الخدمات في الناتج المحلّي الإجماليّ % | حصّة الصناعة في الناتج المحلّي الإجماليّ % | حصّة الزراعة في الناتج المحلّي الإجماليّ % |
|---|---|---|---|
| 1950 | 63.0 | 13.5 | 19.8 |
| 1957 | 63.5 | 12.6 | 15.8 |
| 1970 | 61.7 | 13.6 | 9.2 |
| 1971 | 73.0 | 13.9 | 8.6 |
| 1972 | | 13.8 | 9.9 |
| 1973 | 70.0 | 15.0 | 9.3 |
| 1974 | 74.0 | 16.7 | أقلّ من 9 |

هذا النمو في قطاع الخدمات، ما كان سوى مظاهر خادعة جعلت من لبنان عملاقاً كرتونيّاً أخفى في داخله الكثير من التناقضات بين طوائف البلاد ومناطقها، وبين الطبقات والفئات الاجتماعيّة، فضلاً عن خلل كبير في التوازنات السياسيّة. ونتيجة ذلك، وجدت النظريّة، التي تربط بين التعايش الطائفيّ والتحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي مرّ بها لبنان منذ الخمسينات، من يدافع عنها[432]. وهناك من لا يستبعد العاملين الطائفيّ والطبقيّ معاً كمسبّبين لتفاقم الأوضاع التي وصلت إلى ذروتها في لبنان عام 1975، واعتبار الترتيب الطائفيّ في لبنان هو ترتيب طبقيّ أيضاً، بمعنى أنّ بعض الطبقات في داخل الطوائف كانت تتمتع بالثروة والنفوذ على حساب غيرها[433].

ونتيجة الترتيب الطائفيّ – الطبقيّ، أي تمتّع بعض الطوائف والطبقات بالثروة والمداخيل على حساب غيرها، نشأت ازدواجيّة متناقضة في قلب المجتمع اللبنانيّ: بُنى سياسيّة – طائفيّة، وبُنى اجتماعيّة – طبقيّة. وعلى الرغم من وجود الفوارق الاجتماعيّة بين المناطق، وبين الريف والمدينة، وضمن الطائفة الواحدة أيضاً، وانتشار البروليتاريا، وإن بتفاوت نسبيّ بين الطوائف، واستغلال البرجوازيّة الطوائفيّة لكلّ الكادحين من جميع الطوائف من دون استثناء، كانت البُنى الطائفيّة أشدّ فعالية من البُنى الطبقيّة، إذ جعلت الانتماء الطبقيّ للفئات الفقيرة والمتوسّطة تعبّر عن نفسها من خلال المصافي الطائفيّة والعلاقات الزبانيّة التي جمعتها مع الزعامات الطائفيّة الريفيّة



والمدينيّة الممثّلة في مجلسي النوّاب والوزراء وفي مراكز السلطة والإقتصاد[434].

عندما اندلعت الحرب عام 1975، كان الهرم الاجتماعيّ في لبنان على حاله ويتألّف من خمس طبقات: البرجوازيّة العليا، التي ضمّت شرائح قديمة وجديدة من كبار التجّار والملاكين والإقطاعيّين ورجال الأعمال؛ طبقة الميسورين؛ الطبقة المتوسّطة، التي تكوّنت من الموظّفين في القطاعين العامّ والخاصّ ومن أساتذة الجامعات والمعلّمين وضباط الجيش والدرك، ومن المزارعين المستقلّين والباعة؛ البروليتاريا (= الفقراء)، التي تكوّنت من العمّال في المدن والأرياف، وأخيراً البروليتاريا الرثّة (= البؤساء) من العاطلين عن العمل والمتسوّلين في أسفل الهرم الاجتماعيّ. وكان بإمكان المرء أن يشاهد شرائح اجتماعيّة من كلّ الطوائف اللبنانيّة في داخل هذا البناء الطبقيّ[435].

يُوضح الجدول (11) النسب المئويّة لحجم الطبقات الاجتماعيّة اللبنانيّة في بيروت وضواحيها في عام 1970، من دون الفلسطينيّين وغيرهم. ويبيّن تساوي حجم البرجوازيّة التجاريّة والماليّة في كلّ من بيروت والضواحي، ما يدّل على امتداد أنشطة هذه الطبقة إلى ضواحي بيروت. ويُلاحظ كذلك ارتفاع في نسبة البرجوازيّة المستقلّة في بيروت عنها في الضواحي، وفي المقابل، ارتفاع نسبة البروليتاريا والبروليتاريا الرثّة في ضواحي بيروت عنها في العاصمة. وهذا الانقسام الطبقيّ، حصر المداخيل في أيدي الطبقة البرجوازيّة العليا، وهو ما سبق وأشارت إليه دراسة بعثة إرفد عام 1959/ 1960.

**جدول (11) التركيب الطبقيّ لبيروت وضواحيها عام 1970**
**(التقديرات المئويّة لحجم الطبقات الاجتماعيّة)[436]**

| الطبقة الاجتماعيّة | بيروت | الضواحي |
|---|---|---|
| البرجوازيّة التجاريّة والماليّة | 4 | 4 |
| البرجوازيّة الصناعيّة | (1) | (1) |
| البرجوازيّة المستقلّة | 30 | 25 |
| البرجوازيّة الصغيرة ذات الأجور | 35 | 20 |
| البروليتاريا | 10 | 15 |
| البروليتاريا الرثّة | 20 | 35 |
| صغار المزارعين وآخرون | (1) | (1) |
| المجموع | 100 | 100 |

لقد تربعت البرجوازيّة العليا، ممثّلة بـ 100 أُسرة من التجّار ورجال المال والسياسيّين التقليديّين والإقطاعيّين، ومن خليط طوائفيّ جمعته مصالح متقاطعة ومتداخلة بقيادة مسيحيّة على قمّة الهرم الاجتماعيّ. ففي عام 1956، كانت نسبة 14% من العاملين في قطاعيّ التجارة والمال (= البرجوازيّة الكبيرة) تحصل على دخل مرتفع بنسبة 46% من الناتج المحلّي الإجماليّ، فيما كانت نسبة 50% من اللبنانيّين العاملين في قطاع الزراعة تحصل على نسبة 15% فقط من هذا الناتج(437). ويبيّن الجدول (12) ارتفاعاً في حجم البرجوازيّة العليا مع الطبقة الميسورة من 18% في عام 1959، إلى 21% في عام 1973/ 1974، طبقاً لـ «خارطة أحوال المعيشة في لبنان»، وعن تكوّن نواة طبقة وسطى أصبحت تشكّل شريحة مهمّة من المجتمع اللبنانيّ (57% في عام 1973/ 1974 مقابل 32% في عام 1959)، وعن تراجع حادّ في نسب أصحاب الدخول المتدنّية (= الفقراء) من أكثر من 50% من السكّان عام 1959 إلى 22% عام 1973/ 1974(438).

**جدول (12) الطبقات الاجتماعيّة في الأعوام 1959 و1973/1974 ونسبها المئويّة إلى مجموع السكّان وحصصها من الدخل الوطنيّ(439).**

| الطبقة الاجتماعيّة | التوزيع المئويّ لفئات الدخل 1959 (إرفد) | الحصّة المئويّة من الدخل الوطنيّ لعام 1959 (إرفد) | التوزيع المئويّ لفئات الدخل 1973/ 74 (أحوال المعيشة) |
|---|---|---|---|
| البرجوازيّة العليا | 4.5 | 32 | 21 |
| الميسورة | 14 | 28 | |
| المتوسّطة | 32.5 | 22.2 | 57 |
| البروليتاريا (الفقيرة) | 41.2 | 16.3 | 22 |
| البروليتاريا (البؤساء) | 8.8 | 1.5 | |

وعلى الرغم من إيجابيّة هذا التطوّر، وخصوصاً اتّساع حجم الطبقة الوسطى وتراجع نسب أصحاب فئات الأجور المتدنّية، كما بيّن الجدول السابق، بقيت الفروق الكبيرة في المداخيل بين الطبقتين الوسطى والبروليتاريا (الفقراء والبؤساء) من جهة، وبين الطبقتين الغنيّة والميسورة من جهة أخرى. فلم تتجاوز حصّة الثلث الأفقر من السكّان



نسبة 10% من الدخل الوطنيّ، فيما استحوذ السُدس الأغنى من السكّان على أكثر من نصف الدخل. ولا تتوقّف هذه الفوارق عن حدود الطبقات، بل لمست المناطق. فنسبة 60% من مجموع الفقراء انتموا في عام 1974 إلى سكّان الأرياف(440).

وفي دراستهما الميدانية على عيّنات لأربع فئات اقتصاديّة عام 1974، توصّل نصر/ دويار إلى نتائج متقاربة نسبياً مع دراسة «أحوال المعيشة». فـ 10% من أُسر العيّنة التي صرّحت بدخلها (صناعيّون وتجّار كبار ورجال مال وموظّفون كبار وأصحاب مهن حرّة)، تقاسمت نسبة 45% من مجموع المداخيل المُعلنة، فيما كانت نسبة 17.5% من الأسر (تجّار متوسّطون وحرفيّون ومستخدمون وموظّفون برواتب مرتفعة) تستأثر وحدها بـ 26% من الدخل الإجماليّ. بمعنى آخر، إنّ الفئتين اللتين شكّلتا ما يزيد بقليل عن ربع العيّنة التي خضعت للدراسة، استأثرتا بسبعة أعشار المداخيل المُعلنة، أي ثلاثة أرباع هذه المداخيل تقريباً. أمّا الفئة الثالثة التي كانت تضمّ نصف أُسر العيّنة (أجراء ومستخدمون وحرفيّون)، فلم تكن تتلقّى سوى 25% من الدخل الإجماليّ المُعلن، في حين أنّ الفئة الأخيرة (البروليتاريا الرثّة المدينيّة والريفيّة) التي كانت تُمثّل نسبة 22.5% من عائلات العيّنة، كانت تحصل على نسبة 4% فقط من مجموع المداخيل(441).

وعلى الرغم ممّا طرأ من تحسّن نسبيّ في أوضاع الأطراف نتيجة إصلاحات فؤاد شهاب في مجالات التنمية والخدمات(442)، وسير حكومة الرئيسين حلو وفرنجيّة في خطط تنمويّة اقتصاديّة واجتماعيّة(443)، إلاّ أنّ التفاوت الاقتصاديّ بين الطبقات الاجتماعيّة وإن تقلّص منذ دراسة إرفد عام 1959/ 1960، إلاّ أنّه بقي سمة التشكيلة الاجتماعيّة اللبنانيّة عشيّة حرب لبنان. يقول الباحث فريد الخازن في هذا الصدد: «كان التفاوت بين المناطق اللبنانيّة ظاهراً للعيان، وإذا كان هذا الواقع عائداً في بعض نواحيه إلى النمو غير المتوازن تاريخيّاً بين الطوائف اللبنانيّة، فإنّه من ناحية ثانية عائد إلى أنّ الدولة قد أهملت الحاجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمناطق النائية. وعلى الرغم من محاولة التصحيح في عهد شهاب، فقد قصّرت كلّ المحاولات التي هدفت إلى تطوير تلك المناطق عن ردم الهوّة بين المدينة والريف، حيث كانت الفوارق كبيرة في مستوى المعيشة وفي الخدمات التي يقدّمها قطاعا الصحّة والتعليم»(444).

أدّى الانقسام الطبقيّ وعلاقات الإنتاج بين القوى الاجتماعيّة إلى منحيين اثنين: الأوّل، وهو التضامن على صعيد العائلة – الطائفة. ففي مجتمع فسيفسائيّ طائفيّ

كلبنان، يقوم على العلاقات الطائفيّة والعائليّة والعشائريّة، لعب التضامن ضمن هذه الأطر دوراً مهمّاً في تماسك الطائفة – العائلة داخليّاً وتجاه الخارج. فكثيرٌ من الجمعيّات العائليّة زادت من التماسك بين أعضائها، وتُرجم بدعم ماديّ ومعنويّ للمحتاجين من أفرادها[445]. ولم ينحصر هذا التضامن في الإطار العائليّ فحسب، بل شمل علاقة أبناء الطائفة الزبانيّة الفريدة بمؤسّساتهم الدينيّة. واتخذت هذه العلاقة منحىً اجتماعيّاً – سياسيّاً أكثر منه دينيّاً. أمّا المنحى الثاني، فهو نموّ الحركة النقابيّة ونضالها المطلبيّ.

بناءً على علاقات الإنتاج التي ذكرناها، شهد لبنان منذ الخمسينات من القرن الماضي نضالاً مطلبياً لزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، والحدّ من ارتفاع الأسعار، وتحسين النظام الضريبيّ. كانت فئات واسعة من العمّال وأصحاب الأجور تعيش تحت ضغط عدم مواكبة تطوّر الأجور مع ارتفاع الأسعار الاستهلاكيّة. وفي عام 1970، كان العديد من العمّال يعانون من ساعات العمل الأسبوعيّة التي تصل إلى 50 ساعة في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والنقل والاتصال والكهرباء والمياه. وإذا علمنا أنّ عدد السكّان العاملين في لبنان مطلع السبعينات بلغ 410,538 نسمة، أو 755,671 نسمة بعد إضافة العمّال العرب والأجانب إليهم، أدركنا على الفور حجم ما كان يتعرّض له العمّال وأصحاب الأجور جرّاء ارتفاع الأسعار[446].

إنّ ارتفاع الأسعار ومؤشّرات التضخّم، لم تكن أسبابها محض اقتصاديّة، بل ارتبطت بالوضع السياسيّ الداخليّ، ووضع لبنان الجغرافيّ السياسيّ. ففي أعقاب اندلاع المواجهات بين الجيش اللبنانيّ والفلسطينيّين عام 1973، سجّل مؤشر الأسعار ارتفاعاً نتيجة إقفال سورية حدودها وأجواءها مع لبنان، ما أدّى إلى إلحاق الضرر بحركة الصادرات اللبنانيّة وتجارة الترانزيت قُدرت بـ 600 مليون ليرة لبنانيّة[447]. وبسبب الغارات الإسرائيليّة على جنوب لبنان ضدّ قواعد الفدائيّين بين عامي 1968 و1975، حدث نزوح سكّاني جماعيّ من الجنوب باتجاه العاصمة بيروت وضواحيها، ما أدّى إلى تداخل المشكلة الاجتماعيّة (التهجير من الجنوب) بالمشكلة الفلسطينيّة (وجود قواعد الفدائيّين في الجنوب الذي يتعرّض لغارات إسرائيليّة مكثّفة). كما أثّر تبدّل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 1967 وارتفاع أسعار النفط بين عامي 1973 و1974 على الأوضاع في لبنان، فتضاعفت أسعار النفط الخامّ أربع مرّات خلال أشهر معدودة، بين نهاية تشرين الأوّل 1973 وكانون الثاني 1974[448].



كما تعرّضت الحركة العمّالية ومعها فئات الموظّفين إلى سيّئات النظام الضريبيّ اللبنانيّ. ففي عام 1975، كان معظم ضريبة الدخل الذي تجبيه الحكومة يأتي من الموظّفين والعمّال من دون أي اعتبار للدين، ولم يشكّل هذا سوى 12% من موازنة الدولة. إنّ تدنّي واردات الدولة من ضريبة الدخل، يعود إلى تهرّب البرجوازيّة بمختلف شرائحها من دفع هذه الضريبة على وجهها الصحيح. يضاف إلى ذلك، أنّ قسماً من الشركات الأجنبيّة كان لا يتوانى عن نقل أرباحه إلى بلده الأم[449]. وكان من البديهيّ أن ينعكس تحسين جباية ضرائب الدخل لتشمل البرجوازيّة بفئاتها كافة، إن حصل، إيجاباً على برامج الحكومة الإنمائيّة.

وتحت تأثير تفاقم الأوضاع الاجتماعيّة، انتشر عدم الاستقرار وشعور الحرمان والتهميش، ممّا أدّى إلى حركات اجتماعيّة عبّرت عن نفسها من خلال الإضرابات والتظاهرات. فجعل هذا الحكومات اللبنانيّة تصدر خمسة قوانين تلحظ زيادة الأجور بين الأعوام 1971 و1975[450]. لكن هذه الإجراءات، لم تخفّف من النقمة الاجتماعيّة، إذ تمكّنت القوى المهيمنة على الاقتصاد اللبنانيّ من إفشال المرسوم 1943 الشهير، وكذلك محاولة فرض ضريبة دخل تصاعديّة. وأُجهضت كذلك محاولات التصدّي لاحتكار الدواء[451]. وفي عام 1974، كانت جحافل «المحرومين» تستعدّ للزحف إلى بيروت احتجاجاً على تردّي الأوضاع الاقتصاديّة، لكن تدخل السوريّين مع الإمام موسى الصدر، حال دون ذلك[452]. وبالتزامن مع حركة الصدر، ارتفعت الأصوات مطالبة بتأمين الضمان الصحيّ والإسكان، وتحسين الحدّ الأدنى للأجور، وإنشاء المدارس في الجنوب[453].

خلال النصف الأوّل من السبعينات، أُعلن الإضراب العامّ ثلاث مرّات[454]. وبين تشرين الثاني 1970 وكانون الأوّل 1971، أعلن الإضراب 14 مرّة من قبل الطلاب، ومن المواطنين في عكّار والهرمل بسبب نقص في الخدمات، ومن قبل سائقي التاكسيّات، وموظّفي الدولة والمصارف، ومشغّلي الهاتف، حتّى التجّار بسبب ارتفاع الضريبة على الاستيراد[455]. وبين أيلول 1972 ونيسان 1975، بلغ عدد الإضرابات العمّالية ذات الطابع الاجتماعيّ – الاقتصاديّ 58 إضراباً. وشهدت فترة لا تتجاوز 30 يوماً من عام 1974 ما لا يقل عن 50 إضراباً[456]. كان أهمّ هذه الإضرابات إضراب عمّال «شركة غندور» ومستخدمي «شركة الكهرباء» ومصلحة «النقل المشترك»[457]. وقام عمّال «شركة غندور» من الشيعة باحتلال المعمل، ما جعل أصحاب الشركة

يستنجدون برئيس الحكومة صائب سلام. فحدثت اشتباكات مع الشرطة وسقط قتلى[458]. كما انتفض الشركاء والعمّال المزارعون السُنّة في عكّار ضدّ الإقطاعيّين السُنّة الممثلين آنذاك بالنائب الدائم سليمان العليّ. ومن أسباب هذا النزاع ارتفاع أسعار الأراضي، وقيام كبار الملاّكين بطرد المحاصّين من أراضيهم، لبيع هذه الأراضي بأسعار مرتفعة أو استغلالها في الزراعة الآلية الحديثة. وحصلت الاشتباكات بين الفريقين بين عامي 1970 و1974[459]. كذلك الحال، انتفض مزارعو التبغ الشيعة في الجنوب ضدّ ملاّكي الأراضي من طائفتهم، وضدّ التجّار والوسطاء وسياسة «شركة الريجي»، التي كانت تحتكر لنفسها تصنيع التبغ. وعندما رفضت الريجي تسلّم التبغ الخام من المزارعين في 2 كانون الأوّل 1972، حصلت احتجاجات وتظاهرات في النبطية في 22 كانون الثاني 1973، وتمّ احتلال مباني الريجي في المدينة. وشهدت بيروت كذلك تظاهرة عماليّة. وسقط في التظاهرتين قتلى وجرحى نتيجة الصدام مع الشرطة اللبنانيّة[460].

وقام صراع آخر عنيف بين اتّحاد التجّار والمستوردين من جهة، وهم خليط طوائفيّ، وبين جمعيّة الصناعيّين من جهة أخرى حول مسائل الحماية الجمركيّة[461]. أمّا إضرابات الطلاّب والمعلمين، فضمّت مجموعات من كلّ الطوائف الدينيّة التي تكوّنت منها الفسيفساء الاجتماعيّة الطائفيّة[462]. فهل تعني هذه الإضرابات التي شهدها لبنان عشيّة الحرب أنّ هناك تحرّكات مطلبيّة فوق الطائفيّة والمذهبيّة، ممّا قد يقلب المعادلات في لبنان بتحوّل الصراع فيه عن إطاره الطائفيّ إلى الإطار الطبقيّ؟

كان بإمكان هذه التحرّكات المطلبيّة بالفعل أن تحوّل الصراع في البلاد عشيّة الحرب إلى صراع اجتماعيّ طبقيّ، لولا المصافي الطائفيّة التي جعلت العمّال، قطاعات وأفراداً، وقوداً للصراع الطائفيّ. فبدلاً من أن يقوم العمّال ذوو المصلحة المشتركة، ونتيجة وعي موضوعيّ ذاتيّ بمكانتهم الاجتماعيّة كطبقة عاملة بالانقلاب على النظام الطائفيّ، تمكّنت القوى السياسيّة الطائفيّة من أن تحمي مواقعها عبر استقطاب طبقة العمّال ضمن إيديولوجيّتها. فالعمّال والموظّفون والطلاّب الذين وحّدهم النضال المطلبيّ، سرعان ما اختلفوا على نشاط المقاومة الفلسطينيّة في لبنان، وعلى كيفيّة إدارة الحكومة اللبنانيّة الأزمة الداخليّة، وعلى استخدام الجيش في الأزمات الداخليّة. فكانت السياسة وبالاً على المصالح المشتركة للعمّال والموظّفين.

وفي ما يلي، نستعرض تطوّر الأوضاع الاقتصاديّة للطوائف الدينيّة داخل البناء



الطبقيّ اللبنانيّ منذ الحرب العالميّة الأولى لمعرفة الفوارق والتفاوتات بينها، وبالتالي حجم عدم المساواة، الذي كان يؤجج الصراع الطائفيّ حول استئثار فريق لوحده بالمغانم السياسيّة والاقتصاديّة.

### – الفوارق الاقتصاديّة بين الطوائف داخل البناء الطبقيّ

بعد إنشاء «دولة لبنان الكبير»، هيمنت فرنسا، بصفتها دولة منتدَبة، على الاقتصاد اللبنانيّ وجعلته تابعاً لها[463]. فأنعش هذا التمركز البرجوازيّة المسيحيّة المحلّية التي استعادت دورها التجاريّ الوسيطيّ المتعدّد الجوانب العائد إلى القرن التاسع عشر، وأمسكت بالاقتصاد اللبنانيّ بالتحالف مع أقليّة برجوازيّة إسلاميّة معظمها من السُنّة. فبلغت نسبة التجّار المستوردين المسيحيّين 63.7% مقابل 36.2% للمسلمين. كانت هناك هيمنة شبه كاملة للمسيحيّين في قطاعات تجارة مواد البناء والألبسة والمجوهرات والصياغة وبيع السيارات والأدوات المنزليّة الكهربائيّة والاستحواذ على الوكالات وتعاطي التجارة المنوّعة[464]. وبينما كانت البرجوازيّة المسيحيّة أكثر اتجاهاً نحو التجارة الثلاثيّة الخارجيّة والعمليّات الماليّة والصناعة النسيجيّة والصياغة والبناء والسياحة، حافظت البرجوازيّة السُنّية المدينيّة القديمة والجديدة على انفتاحها على الأسواق العربيّة، وسيطرت على قسم كبير من تجارة الصناعات الغذائيّة واللحوم والتصدير الزراعيّ والمفروشات والحلويّات. أمّا البرجوازيّة الشيعيّة الناشئة، فكانت بحُكم حداثتها متّجهة نحو قطاعات ثانويّة: مفروشات، وصناعة الرغيف والألبسة، وتجارة الحمضيات والكتب، والتجارة مع إفريقيا[465]. وعلى ما يبدو، وقفت اللغة الأجنبيّة عائقاً أمام المسلمين للانفتاح على السوق الأجنبيّة، وجعلتهم بالتالي يتوجّهون نحو السوق العربيّة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان التجّار الأجانب يفضّلون منذ القرن التاسع عشر التعامل مع الطوائف المسيحيّة لأسباب دينيّة ونفسيّة[466]. ومن المفترض أنّ هذا الموقف كان لا يزال على حاله خلال الانتداب الفرنسيّ على لبنان.

وتحت مظلّة الانتداب الفرنسيّ ورعايته، تعزّزت مكانة البرجوازيّة المسيحيّة، نتيجة ارتباطها بالشركات الفرنسيّة وبالسياسة الفرنسيّة، حيث لا فصل بين الاقتصاد والسياسة. يقول أحد المؤرخين في هذا الصدد: إنّ التمركز الفرنسيّ، الذي تحقّق لمصلحة الفرنسيّين في لبنان، أنعش على جنباته برجوازيّة لبنانيّة محلّيّة، سرعان ما تعزّزت مكانتها في الفترة الانتدابيّة اللاحقة. وحدّد الباحث أكثر من عشر مؤسّسات

ماليّة مسيحيّة وُجدت على الساحة اللبنانيّة مقابل مؤسّسة إسلاميّة واحدة، وخلص إلى أنّ البرجوازيّة المسيحيّة بدأت تبرز كقوّة اقتصاديّة مهمّة موالية للانتداب[467].

وفي المقابل، حافظت البرجوازيّة التجاريّة الإسلاميّة على مكانتها السابقة التي تمتّعت بها أثناء الحُكم العثمانيّ، وحصرت أنشطتها في التجارة الداخليّة، التي نُوفست عليها أيضاً من قبل التجّار المسيحيّين[468]. عدا ذلك، وخارج جبل لبنان والشريط الساحلي (طرابلس – بيروت)، حافظت مناطق الشمال والجنوب والبقاع، بسكّانها المسلمين والمسيحيّين، على طابعها الريفيّ وعلاقات الإنتاج الزراعيّ القرن أوسطيّ تحت إشراف كبار الإقطاعيّين المحلّيين. إشارة إلى أنّ نسبة 60% من المحال في قرية إسلاميّة في البقاع، كانت تعتمد في هذه الفترة على قاعدة مقايضة السلع[469].

ومنذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، مروراً بالخمسينات، تعزّز الارتباط بين الطائفة والطبقة، واتّسعت بالتالي الفوارق الاجتماعيّة بين الطوائف وبين الطبقات الاجتماعيّة والمناطق. فواصلت البرجوازيّة المسيحيّة[470] تثبيت مواقعها الاقتصاديّة خلال عهد الاستقلال، مستفيدة من التوسّع الاقتصاديّ الغربيّ في المشرق العربيّ، والاستحواذ على دور فلسطين فضلاً عن نمو الاقتصاد النفطيّ العربيّ، واستقطاب لبنان البرجوازيّة العربيّة الفارّة بأموالها بعد قيام الأنظمة الراديكاليّة في البلدان العربيّة. فتحوّل لبنان بذلك إلى اقتصاد خدماتيّ – ماليّ بسيطرة مسيحيّة على حوالى 70% من قطاعات التجارة والصناعة والمال. وأشار أحد الباحثين إلى أنّ 24 أُسرة مسيحيّة (9 مارونيّة و7 كاثوليكيّة و4 أرثوذكسيّة وواحدة لاتينيّة وواحدة بروتستانتيّة وواحدة أرمنيّة) مقابل 6 أُسر إسلاميّة (4 سُنّية وواحدة شيعيّة وواحدة درزيّة)، سيطرت ما بين عامي 1943 و1975 على الاقتصاد اللبنانيّ في قطاعات المصارف والتأمين والتجارة والصناعة والسياحة والنقل والمواصلات والمقاولات، واحتكرت لنفسها الوكالات لدى شركات أجنبيّة كبيرة في لبنان[471]. وقُدّرت ثروات 15 أسرة منها بما يُعادل تسعة أضعاف خزينة الدولة عام 1949.

كذلك، اتّجهت سياسة الدولة في مجاليّ السياحة والاصطياف إلى إنعاش دور بيروت وجبل لبنان. وقد امتلكت البرجوازيّة المسيحيّة شركات الطيران اللبنانيّة. وفي عام 1962، كانت 34 شركة طيران عالميّة تستخدم «مطار بيروت الدولي» بمعدّل 99 رحلة يوميّاً. كما كان 65 ألف سيّارة أجرة من أصل 76 ألف سيّارة مسجّلة في لبنان تُستعمل من قبل السيّاح الأجانب[472]. وفي مقابل إيلاء بيروت وجبل لبنان الاهتمام الرسميّ، لم تنل محافظات لبنان الأخرى ذات الأكثريّة الإسلاميّة عناية مماثلة[473]،



حيث جرى تهميشها عن خدمات الدولة اللبنانيّة[474]. وعندما حاولت حكومة صائب سلام عام 1972 التصدّي للمشكلات الاجتماعيّة – الاقتصاديّة عبر خططٍ إنمائيّة وإصلاح إداريّ، جاءت جهودها محدودة النتائج[475].

تشير دراسة ميدانيّة وضعت في أوائل الستينات إلى أنّ وضع البرجوازيّة الإسلاميّة كان لا يزال على حاله[476]. فمن أصل 207 رجال أعمال، كان سُدسهم من المسلمين والباقون من المسيحيّين. لكن دراسة إحصائيّة أخرى أجريت في عام 1970، أكّدت تحسّناً نسبيّاً في وضع البرجوازيّة الإسلاميّة تجاه مثيلتها المسيحيّة، وذلك بعدما استثمرت هذه عقاراتها، أو وظّفت مبيع جزء منها، في قطاعات التجارة والصناعة، ما جعلها تحقّق أرباحاً طائلة في فترة ازدهار لبنان اقتصاديّاً خلال الستينات[477]. وقد تداخلت مصالح البرجوازيّة الإسلاميّة وتقاطعت جزئيّاً مع مصالح البرجوازيّة المسيحيّة العليا، ممّا نشأ عنه ظهور رأسمال طائفيّ مختلط بشكلٍ محدود.

عشيّة الحرب في لبنان عام 1975، كان أقلّ من 10% فقط من المؤسّسات الكبرى هي في حوزة رأسمال طائفيّ مختلط تمركز في الضاحية الشرقيّة من بيروت[478]، فيما نال الرأسمال الطائفيّ الصرف النسبة المتبقّية. فشكّلت البرجوازيّة الصناعيّة والتجاريّة المسيحيّة ضعفي مثيلتها الإسلاميّة، أي نسبة 4% إلى 2%[479]. وكانت خمس بيوتات مسيحيّة تسيطر على أكثر من نصف التجارة الخارجيّة لبيروت[480]. ومن أصل 13 من كبريات الشركات الصناعيّة المغفلة[481]، امتلك المسلمون السُنّة والدروز أربعاً منها مناصفة، فيما كانت واحدة من مجموع الشركات مختلطة، سُنّية – مسيحيّة (= مطاحن جبّور – سنّو)، والثماني الباقية كلّها مسيحيّة[482]. وكشفت دراسة أخرى في الفترة نفسها، أنّه من أصل 21 مؤسّسة صناعيّة كبيرة، امتلك المسيحيّون 17 منها، فيما امتلك المسلمون من مختلف الطوائف النسبة المتبقّية[483]. وكما ذكرنا، بلغت نسبة رجال الأعمال السُنّة السُدس في قطاعات الصناعة والمصارف والخدمات، مقابل غالبية مسيحيّة[484]. ووفق هانف، شكّل المسلمون، أثناء تلك الفترة، نسبة ثُلث أصحاب المصارف وربع أصحاب شركات التأمين[485]. ويُستدل على تصاعد أهمية قطاع المصارف من خلال تطوّره السريع وارتباطه بنموّ دور لبنان الخدماتيّ في الشرق الأوسط: من 5 مصارف في بيروت في عام 1951 إلى 93 مصرفاً في عام 1966[486].

وبعد عام على اندلاع الحرب، ذكرت دراسة إحصائيّة أنّ البرجوازيّة المسيحيّة تفوّقت على مثيلتها الإسلاميّة بنسبة 105 إلى 21 في قطاع الصناعة، و11 إلى 2 في

قطاع المصارف، و40 إلى 5 في قطاع الخدمات. وذكرت الدراسة عينها، أنّ العمّال المؤهّلين كان بالإمكان الحصول عليهم من ضمن الفئات المسيحيّة العاملة، في حين كانت غالبية زملائهم غير المؤهّلين من المسلمين، ومن الشيعة بشكلٍ خاصّ[487].

وعلى الرغم من تمثّل المسيحيّين والمسلمين في الطبقة الوسطى في عام 1974 على التوالي بنسبة 67% إلى 56%، وفي البروليتاريا بنسبة 21% من مجموع السكّان في الجانب المسيحيّ، و23% في الجانب الإسلاميّ، إلاّ أن نسبة المسلمين في البروليتاريا (البؤساء) شكّلت ضعفيّ نسبة المسيحيّين (19% مقابل 8%)[488]. وبالنسبة إلى المداخيل، بلغ متوسّط الدخل السنويّ لـ 76.6% من المسلمين عشيّة الحرب في لبنان تحت 6,000 ليرة لبنانيّة، وحصلت النسبة المتبقّية منهم (= 23.3%) على متوسّط دخل بلغ ما بين 6,000 ليرة لبنانيّة و25 ألف ليرة لبنانيّة. وفي المقابل، بلغت نسبة مواطنيهم المسيحيّين في الحالة الأولى (= دخل تحت 6,000 ليرة) 61%، و40% في الحالة الثانية (= دخل ما بين 6,000 ليرة و25,000 ليرة)[489]. وفي كلّ الأحوال، احتلّت الطائفة الشيعيّة المرتبة الأعلى ما بين الطوائف الإسلاميّة في الدخول التي قلّت عن 6 آلاف ليرة لبنانيّة بنسبة 82%، والمرتبة الأدنى في الدخول ما بين 6 آلاف و25 ألف ليرة بنسبة 16%. في المقابل، بلغ نصيب السُنّة في الحالة الأولى 79% والدروز 69%، وفي الحالة الثانية بالنسبة إلى الطائفتين المذكورتين على التوالي 17% و27%[490].

وبدوره أكّد كمال حمدان هذا التفاوت في تحقيق أجراه في العامّ نفسه، فذكر أنّ دخل الأُسرة المسيحيّة كان يفوق دخل كلّ من الأُسرة الدرزيّة والسُنّية والشيعيّة بنسب هي على التوالي 16% و28% و58%. ولفت إلى أنّ من بين العائلات الأشدّ فقراً، كان هناك نسبة 6% أسر مسيحيّة، و11% درزيّة، و15% سُنّية، و22% شيعيّة[491].

وبنظرة أكثر تفحّصاً، يتبيّن أنّ الدروز كانوا في أعلى سلم معدّلات دخل الأُسر بالنسبة إلى الطوائف الإسلاميّة، ويليهم السُنّة، ثمّ الشيعة في أدنى السلم[492]. وفي عام 1971، بلغ متوسّط دخل الأُسرة الشيعيّة 4,532 ليرة لبنانيّة، في حين كان المتوسّط العامّ هو 6,247 ليرة[493].

وعلى صعيد المهن داخل الشرائح الاجتماعيّة للطبقة الوسطى، كان هناك تفوّق مسيحيّ واضح، شكّل كُلاً متكاملاً مع تفوّق البرجوازيّة المسيحيّة العليا. وهذا يعود



من دون شكّ إلى أنّ المسيحيّين، على عكس المسلمين، استخدموا تفوّقهم السياسيّ والثقافيّ ومبادراتهم الفرديّة ليصبحوا موظّفين ومدراء وأصحاب مهن وحرفيّين ورجال أعمال ومزارعين صغاراً، ممّا عزز من تشابك مصالح الطبقة مع الطائفة[494]. في المقابل، لم يتمكّن المسلمون من إغلاق الفجوة بينهم وبين المسيحيّين، على الرغم من تحسّن مركزهم داخل الطبقة الوسطى. ويظهر هذا بوضوح في مجال مهنة المحاماة والهندسة والطبّ البشريّ وطبّ الأسنان والصيدلة والقابلات القانونيّات والمهن اليدويّة. كما يظهر كذلك في المنشآت الحرفيّة والتجارتين الصغيرة والمتوسّطة. إلى ذلك، تفوّقت البرجوازيّة المتوسّطة المسيحيّة، وبشكلٍ خاصّ الأرمنيّة منها، في تجارة المجوهرات والسجاد والساعات وأجهزة التصوير والصيرفة وقطاع الأدوات الكهربائيّة المنزليّة[495].

تعود سيطرة المسيحيّين على القطاعات التي ذكرناها للتوّ إلى دور الدولة اللبنانيّة في الدرجة الأولى، التي رعت هذه العمليّة وساندتها وواكبتها، وإلى التحصيل العلميّ الذي أمّنه التراكم الثقافيّ للمسيحيّين أكثر من قرن مضى على المسلمين. فحتّى الستينات من القرن العشرين، لم تتوافر إمكانيّة لدخول المسلمين العاديّين إلى الجامعات الخاصّة، نظراً إلى أوضاعهم الاقتصاديّة المترديّة. فدراسة الحقوق، على سبيل المثال، انحصرت، حتّى إنشاء كلية الحقوق في «الجامعة اللبنانيّة» عام 1959، بجامعة القديس يوسف، ولم يكن بإمكان سوى قلّة من أبناء البرجوازيّة الإسلاميّة الالتحاق بهذه المؤسّسة التعليميّة العالية، أو السفر إلى الخارج لتلقّي العلم. وبعيداً عن العاصمة بيروت وطرابلس، كاد المرء ألاّ يجد في عام 1950 أكثر من عشرة من المحامين المسلمين. لكن عدد هؤلاء ما لبث أن سجّل ازدياداً ملحوظاً بين عامي 1966 و1974، من حوالى 21% إلى 29% من المجموع العامّ للمحامين. وهذا يعود من دون شكّ إلى الدور الذي لعبته كلّ من «الجامعة اللبنانيّة» و«جامعة بيروت العربيّة» في تخريج حملة إجازات في الحقوق، عمل العديد منهم في مجال المحاماة. لكن دخول «جامعة بيروت العربيّة» منافساً لجامعة القديس يوسف في مجال منح الإجازة في الحقوق، أدّى إلى احتجاجات عديدة للمحامين المسيحيّين، وإعلان نقابة المحامين ذات الغالبيّة المسيحيّة الإضراب في نيسان 1961. وفي مناخ تجاذب طائفيّ حول الموضوع، جاءت التسوية تشترط حصول

طلّاب الحقوق في «جامعة بيروت العربيّة» على البكالوريا اللبنانيّة، وليس على أيّة معادلة لها لدراسة هذا الاختصاص، وأن يُمتحن هؤلاء من قبل لجنة خاصّة تابعة للجامعة اللبنانيّة[496].

كذلك الحال، حقّق المسلمون بُعيد اندلاع الحرب قفزة كبيرة في مجال اختصاص الهندسة، وقلّصوا الفارق بينهم وبين المسيحيّين إلى حدّ التساوي تقريباً. ويعود هذا أيضاً إلى تراجع عامل اللغة كعقبة أمام المسلمين لولوج الاختصاصات العلميّة، وإلى دور «الأكاديميّة اللبنانيّة» و«الجامعة اللبنانيّة» و«جامعة بيروت العربيّة» وغيرها في مجال توفير هذا النوع من الاختصاص. وكما يُبيّن الجدول (13)، ازدادت نسبة دراسة الطبّ البشريّ لدى المسلمين تدريجيّاً ما بين عامي 1936 و1974، من 9.5% إلى حوالى 32%. ويُفترض أن ينطبق هذا التحسّن على مهن طبّ الأسنان والصيدلة والتوليد، وإن كانت الإحصاءات المتوافرة لا تغطي سوى الفترة حتّى عام 1950. وعلى صعيد المهن اليدويّة، التي لا تتطلّب تعليماً مدرسيّاً، ويزاولها أصحابها بعد اكتساب خبرة لدى «معلّم الصنعة»، كان هناك حتّى نهاية الأربعينات تفوّق مسيحيّ بنسبة 70% مقابل 30% للمسلمين.

وبالنسبة إلى البروليتاريا (= الفقراء)، فقد أكّد دوبار/نصر أنّ نسبة 55% من العمّال اللبنانيّين في قطاع الصناعة في المنطقة الشرقيّة كانوا من المسلمين، فيما كانت نسبة الـ 45% المتبقّية من المسيحيّين. فاستنتج الباحثان بذلك غياب ثنائيّة اجتماعيّة طائفيّة مميّزة في هذا القطاع، ودَحْضا بالتالي المقولات التي تزعم أنّ المسلمين كانوا يشكّلون عشيّة الحرب الأكثريّة الساحقة للطبقات الشعبيّة في لبنان. فالبروليتاريا، على الأقلّ الصناعيّة منها في ضاحية بيروت الشرقيّة، كانت تتكوّن، تبعاً لما خلص الباحثان إليه، من خليط طوائفيّ وإن شكّل العمّال المسيحيّون المهرة، الذين ازداد الطلب عليهم مع النهوض الاقتصاديّ في لبنان بدءاً من عام 1968، غالبية هذه الطبقة[498].

ورغم ذلك، عاد سليم نصر وبيّن في دراسة منفردة له بالأرقام، الفوارق الاجتماعيّة والثقافيّة والمداخيل بين العمّال المسيحيّين والعمّال المسلمين، وأكّد أنّ الأميّة ومستوى التعليم لعبا دوراً مهمّاً في تحديد «كادر» المهنة وفرع العمل والأجر[499]. وكما يظهر من الجدول (14)، كان حوالى 30% من الطبقة العاملة عام 1970 من الأمّيّين، وأكثر من 50% من أفرادها من مستوى تعليم ابتدائيّ،



جدول (13) النسب المئويّة للتركيب الطائفيّ في القطاعات المهنيّة في لبنان بين عامي 1936 و1983[497]

| المهنة | 1936 - 1937 | | 1948 - 1950 | | 1966 | | 1974 | | 1983 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مسيحيّون | مسلمون | مسيحيّون | مسلمون | مسيحيّون | مسلمون | مسيحيّون | مسلمون | مسيحيّون | مسلمون |
| محاماة | 89 | 11 | 86.5 | 13.5 | *78.7 | *21.3 | 71 | *29 | 75 | 25 |
| هندسة | 92.5 | 7.5 | 88 | 12 | **77 | **23 | ***70 | ***30 | 59 | 41 |
| طبّ | 90.5 | 9.5 | @86.6 | @13.4 | | | 68.15 | 31.84 | 63 | 37 |
| طبّ الأسنان | 87 | 12.5 | 82.80 | 17.19 | | | | | | |
| صيادلة | 91 | 9 | 84 | 16 | | | | | | |
| قابلات | 91 | 9 | 82.6 | 17.4 | | | | | | |
| المهن اليدويّة الحرّة + | 62.68 | 37.32 | = 72 | = 28 | | | | | | |

* في بيروت ** عام 1965 *** عام 1972 @ بيروت وطرابلس = بيروت وزحلة وطرابلس

+ جزّار، طرّاز، حلّاق، خيّاط نسائيّ، نقّاش، صائغ، مصوّر، خطّاط، صرّاف، وإصلاح السيّارات، صانع جلود، نجّار.

وهؤلاء الآخرون همّ أرباب التجارة والبائعون والمشتغلون في قطاع الخدمات. وهذا يعني أنّ حوالى 80% من العمّال كانوا تحت مستوى التعليم الابتدائيّ أو أمّيّين. أمّا نسبة ذويّ التعليم المتوسّط حتّى الجامعيّ، فانحصرت أساساً في فئتيّ المديرين وموظّفي المِلاك العالي من ناحية، والمِلاك الإداري من ناحية أخرى، وبلغت حوالى 20% (500).

لقد ربط أحد الباحثين، وفق الجدول (14) ما بين مستوى التعليم ونوع العمل أو المهنة، وبيّن في دراسة له حول مدينة صيدا، أنّ نسبة 83% من الذين تركوا المدرسة قبل الصف المتوسّط مارسوا مهناً شعبيّة. أمّا الذين تركوا المدرسة بين بداية المرحلة المتوسّطة وبداية المرحلة الثانويّة، فمارست نسبة 48% منهم مهناً شعبيّة، والتحقت نسبة 29% منهم بوظائف متوسّطة، فيما توزّع الباقون بين وظائف صغيرة ومهن حرّة تجاريّة متوسّطة وأصحاب أعمال أو أملاك أو مؤسّسات كبيرة(501). وبما أنّ الأمّيّة كانت متفشّية بين المسلمين أكثر منها بين المسيحيّين، فيُفترض أن تكون نسبة الأمّيّة بين العمّال المسلمين أعلى منها لدى المسيحيّين، وبالتالي مداخيلهم أقلّ(502).

**جدول (14) مستوى التعليم لدى العمّال اللبنانيّين عام 1970 (503)**

| العدد | أمّيين | دون الابتدائيّ | ابتدائيّ | متوسّط | ثانويّ | جامعيّ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 158,780 | 189,780 | 81,990 | 50,880 | 33,975 | 23,070 | 538,410 |
| % | 29.4 | 35.3 | 15.2 | 9.5 | 6.3 | 4.3 | 100 |

بناءً على ما سبق، وكما يظهر من الجدول (15)، كان أقلّ من نصف الأجراء المسيحيّين في مؤسّسات الضاحية الشرقيّة عام 1974 عمّالاً غير مؤهّلين، فيما كان ثلاثة أرباع العمّال المسلمين، ومعظمهم من الشيعة، ينتمون إلى هذه الفئة. وفي المقابل، كان ما يزيد بقليل عن ثُلث الأجراء المسيحيّين هم من العمّال المؤهّلين في مستويات مختلفة، بينما انتمى إلى هذه الفئة أقلّ من 20% من العمّال المسلمين. أخيراً شكّل الموظّفون المسيحيّون وأمثالهم حوالى 20%، فيما لم تصل نسبة المسلمين إلى 5%.



**جدول (15) توزّع أجراء مؤسّسات الضاحية الشرقيّة من بيروت عام 1974 تبعاً للطوائف والمؤهلات(504)**

| التصنيف | مسيحيّون % | مسلمون % |
|---|---|---|
| عمّال غير مؤهّلين | 46.2 | 75.7 |
| عمّال متخصّصون أو مؤهّلون | 21 | 11.8 |
| عمّال محترفون وتقنيّون | 13.1 | 7.8 |
| مستخدمون، موظّفون وأمثالهم | 19.7 | 4.7 |
| المجموع | %100 | %100 |

تدلّ الأرقام والجداول الآنفة الذكر على أنّ الفروق في المداخيل بين القطاعات المهنيّة من المسيحيّين والمسلمين، وداخل الطوائف الإسلاميّة نفسها، وإن تقلّصت في بعض المهن والحرف، إلاّ أنّها ظلت قائمة نتيجة تراكمات تاريخيّة وسياسيّة واقتصاديّة، وإنّ إصلاحات شهاب الإنمائيّة (شبكات الكهرباء والطرق والريّ في مناطق الأطراف، واستحداث مؤسّسات جديدة وتحسين أوضاع القديم منها، ونظام التعليم الرسميّ، وإقرار مبدأ التمثيل المتوازن بين المسلمين والمسيحيّين في الإدارات العامّة)، على الرغم من إيجابيّاتها، لم تستطع أن تردم الهوّة بين طبقات لبنان وطوائفه في المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وخلال عهد فرنجيّة، فشلت الحكومات اللبنانيّة في التقليل من الفروقات في الدخول بين المواطنين(505). ثمّ أدّى انقلاب الطبقة السياسيّة التقليديّة على منجزات شهاب في مطلع العهد المذكور، إلى تعطّل عدد من الإصلاحات المخطّط لها، التي كان بإمكانها أن تزيد من الضمانات الاجتماعيّة والتنمية في الأطراف، وتخفّف بالتالي من شكوى المسلمين(506) وقد تزامنت المسألة الاجتماعيّة وتداخلت مع الخلافات بين اللبنانيّين حول نصيب كلّ طائفة من برامج التنمية والخدمات، وخصوصاً في الأطراف.

**– خدمات الصحّة والتعليم: مكامن الخلل**

عشيّة الحرب في لبنان (1974)، كانت محافظة الجنوب التي يعيش فيها حوالى 20% من سكّان لبنان، تتلقّى 7% من موازنة الدولة(507). وكانت نسبة الخدمات في

هذه المحافظة ومعها محافظتا البقاع والشمال ذات الكثافة الإسلاميّة في مجالات الصحّة، متدنّية كثيراً عن محافظتيّ بيروت وجبل لبنان. ففي بيروت وحدها، وُجد 48 مستشفى عام 1971، واحد منها حكوميّ والباقية خاصّة، فيما بلغ عدد المستشفيات الحكوميّة في أنحاء لبنان كلّه 20 مستشفى مقابل 123 مستشفى خاصّاً[508]. وكما يظهر من الجدول (16)، كانت نسبة 77% من أسرّة المستشفيات و82% من الأطبّاء موجودين في محافظتي بيروت وجبل لبنان، ممّا شكّل خللا إنمائيّاً وخدماتيّاً واضحاً بين هاتين المحافظتين وبقيّة المحافظات اللبنانيّة.

**جدول (16) التفاوت بين المحافظات في مجالات تلقّي الخدمات الصحيّة[509]**

| المحافظة | النسبة % للسكان | النسبة % لمجموع الأسرّة في المستشفيات | النسبة % للأطبّاء |
|---|---|---|---|
| بيروت وضواحيها | 41.5 | 32.3 | 66 |
| جبل لبنان | 18.3 | 44.7 | 16 |
| لبنان الشماليّ | 17.8 | 12.5 | 10 |
| لبنان الجنوبيّ | 12.4 | 7.3 | 5 |
| البقاع | 10.3 | 3.2 | 3 |
| المجموع | *100.3 | 100 | 100 |

* هكذا ترد النسبة المئويّة لدى شقير

وعلاوة على قلّتها، لم تكن المستشفيات الحكوميّة تعمل بكامل طاقاتها، وتنعدم فيها الرقابة على الأطبّاء المتعاقدين. وكان كثير من القرى النائية تبعد مسافات شاسعة عن المستوصفات، في حال وجدت. وفي عام 1972، كان هناك 13 قضاءً يزيد مجموع سكّانها على المليون نسمة، لا يوجد فيها سوى مستشفى واحد ضمّ 20 سريراً. أمّا بقيّة المناطق التي توافرت فيها مستشفيات حكوميّة، فراوحت نسبة الأسرّة لكلّ 1,000 شخص ما بين 0.12، كما هو الحال في عكّار – حلبا، و1.3 في بعبدا، فيما كان معدّل هذه النسبة على مستوى البلاد كلها 0.55. أمّا بالنسبة إلى توزيع الأطبّاء على المناطق، فكان ثلاثة أرباعهم تقريباً يقيمون في محافظتيّ بيروت وجبل لبنان ويعملون فيهما.



وكانت هاتان المحافظتان تضمّان نحو 50% من مجموع اللبنانيّين[510].

استناداً إلى هذه المعطيات، لم يكن مفاجئاً أن تبلغ معدّلات الوفيات بين الشيعة في جنوب لبنان عام 1971 من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف المعدّل العامّ في لبنان[511]. وقد لا تكون الأوضاع في مناطق الأطراف الأخرى، عكّار والبقاع، على سبيل المثال، أفضل بكثير عمّا كانت عليه في جنوب لبنان.

وبالانتقال إلى التعليم، سجّلت محافظات لبنان الشماليّ والبقاع ولبنان الجنوبيّ على التوالي أقلّ النسب في انخراط أبنائها في التعليم. فعلى الرغم من إصلاحات شهاب في مجالات التعليم وبناء المدارس في البقاع والجنوب وارتفاع عدد التلاميذ في المحافظتين من 62 ألفاً في عام 1959 إلى 225 ألفاً في عام 1973، ظلّت نسب الانخراط في التعليم متدنّية عن محافظتيّ بيروت وجبل لبنان[512]. فسجّلت محافظة بيروت وضواحيها أعلى نسبة في التعليم وتلتها محافظة جبل لبنان. ومن الطبيعيّ، في أجواء الإنماء غير المتوازن، أن ترتفع معدّلات الأميّة خارج محافظتيّ بيروت وجبل لبنان. ففي عام 1970، بلغ معدّل الأمّيّة 31.8% (21.5% عند الرجال و42.1% عند النساء)[513]. وكانت الأمّيّة عند الطوائف الإسلاميّة، كما يبيّن الجدول (17)، أعلى بكثير من تلك لدى الطوائف المسيحيّة. وعلى العموم، لا يعود ارتفاع معدّلات الأمّية عند المرأة اللبنانيّة إلى تقصير الدولة في برامج التوعية الاجتماعيّة فحسب، بل إلى خضوع الوضع الاجتماعيّ للمرأة اللبنانيّة لصيغة الأولاد – المطبخ[514].

**جدول (17) تطوّر النسب المئويّة للأميّة لدى المسيحيّين والمسلمين في الأعوام 1943 و1962 و1975[515]**

| الطائفة | عام | رجال | نساء | أولاد | بنات |
|---|---|---|---|---|---|
| مسيحيّون | 1943 | 31.5 | | | |
| مسلمون | 1943 | سُنّة 47% | شيعة، 68.9% | دروز، 35.6% | |
| مسيحيّون | 1962 | | | | |
| مسلمون | 1962 | 39 | 69 | 28 | 33 |
| مسيحيّون | 1975 | 13 | 20 | | |
| شيعة | 1975 | 31 | 70 | | |

إنّ ارتفاع معدّلات الأميّة عند المسلمين يعود بالتأكيد إلى الإرث العثمانيّ، وسياسة الانتداب الفرنسيّ، وانعدام المبادرة الخاصّة لدى هذه الطائفة. وكما يظهر من الجدول (17)، فإنّ أعلى معدّلات الأميّة كانت لدى الشيعة من النساء (= 70%) والرجال (= 30%). وفي عام 1971، كانت نسبة 6.6% من الشيعة لديها تعليم ثانويّ، مقابل 15% عند السُنّة و17% عند المسيحيّين.

لقد تركّز التعليم التبشيريّ والتعليم الخاصّ في محافظتيّ بيروت وجبل لبنان. أمّا في بقيّة المحافظات اللبنانيّة، فارتبط التلاميذ المسلمون والمسيحيّون بالمدارس الرسميّة. فخلال الانتداب الفرنسيّ على لبنان، بلغ عدد المدارس في المناطق الإسلاميّة 13 مدرسة فقط، من أصل 650 مدرسة[516]. وفي أواخر الخمسينات، كانت معدّلات التعليم متفاوتة تبعاً للمناطق، فبلغت نسبة التلاميذ من مجموع السكّان في محافظتيّ بيروت وجبل لبنان على التوالي 18.8% و17.4%، فيما سجّلت محافظات الشمال والبقاع والجنوب على التوالي أرقاماً متدنّية تحت المعدّلات الدوليّة (= 16.4%): 16.3% و13.5% و13.2% [517]. وفي عام 1968، كان ثُلثا التلاميذ الذين يتعلّمون في المدارس الرسميّة في مختلف المراحل من المسلمين[518]. وعشيّة الحرب في لبنان عام 1975، بلغت نسبة الطلاّب لكلّ 1,000 نسمة في محافظات البقاع ولبنان الجنوبيّ ولبنان الشماليّ على التوالي 176 و172 و200، في ما كانت النسبة في بيروت وضواحيها 383 تلميذاً، وجبل لبنان 344 تلميذاً[519].

علاوة على ذلك، ازدادت نسبة التلاميذ الذين يزورون المدارس الخاصّة في المرحلتين الابتدائيّة والثانويّة في محافظة بيروت من 58% في عام 1954/ 1955 إلى 66% في عام 1967/ 1968، ومن 58% إلى 78% في محافظة جبل لبنان في الفترة نفسها، فيما حافظ زملاؤهم الذين يزورون المدارس الابتدائيّة الخاصّة في كلّ المحافظات الأخرى على نسبة 40% [520]. وفي العامّ الدراسي 1972/ 1973، كانت نسبة 45% من تلامذة لبنان في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعيّ يتلقّون العلم في المدارس الرسميّة، فيما التحق الباقون ونسبتهم 55% (366,987 تلميذاً) بالمدارس الخاصّة والأجنبيّة بكلّ أنواعها[521]. وتبيّن الإحصاءات، أنّ نسبة التلاميذ الذين كانوا يزورون المدارس الرسميّة في محافظتيّ بيروت وجبل لبنان في مطلع السبعينات، واصلت تراجعها لحساب



القطاع الخاصّ، مقابل ازدياد نسبة أمثالهم الذين يزورون المدارس الرسميّة في المحافظات الثلاث الأخرى.

يعود الإقبال على التعليم الخاصّ في محافظتيّ بيروت وجبل لبنان، وعلى التعليم الرسميّ في بقيّة المحافظات اللبنانيّة، إلى تفضيل الفئات المتوسّطة والميسورة والغنيّة في المحافظتين الأوّليين التعليم الخاصّ بسبب تفوّق جودته على التعليم الرسميّ. وكان قسم من المدارس الخاصّة شبه المجانيّة، تلبّي حاجات المواطنين ذويّ المداخيل المحدودة، رغم أنّ جودة التعليم فيها لم تكن أفضل من المدارس المجانيّة. وفي بيروت، لم تشكّل المدارس الرسميّة سوى خُمس المدارس فقط، في حين استقطبت المدارس الخاصّة الطائفيّة نصف تلاميذ العاصمة، من دون أن يؤدّي ذلك إلى اندماج مجتمعيّ وتذويب الهويات الطائفيّة[522].

ومن ناحية أخرى، ظلّ المسيحيّون يسبقون المسلمين بأشواط في مجال التعليم الخاصّ المجانيّ وغير المجانيّ[523]. ولا يعود هذا إلى جهود الطائفة المسيحيّة ووعيها فحسب، بل إلى تقصير الجمعيّات الإسلاميّة والقطاع التعليميّ الإسلاميّ الخاصّ. ففي عام 1974، بلغ عدد الجمعيّات الإسلاميّة 1,331 جمعيّة، غالبيّتها ميتة أو وهميّة، ولم يتجاوز عدد من تنطبق عليه الشروط الصحيحة لرعاية شؤون المسلمين سوى 80 مؤسّسة وجمعيّة ورابطة[524]. بناءً على ذلك، توجّه التلاميذ المسلمون، وخصوصاً أبناء الطبقتين الغنيّة والوسطى، إلى المدارس الخاصّة المسيحيّة والتبشيريّة، وشكّلوا نسبة 35% من تلامذة المدارس الكاثوليكيّة، ونسبة 45% من تلامذة المدارس الإنجيليّة، وحوالي 50% في المدارس العلمانيّة الفرنسيّة والأنجلوسكسونيّة[525].

يشير الجدول (18) إلى أنّ المدارس الرسميّة شكّلت نسبة 47% من مجموع المدارس في لبنان، في حين بلغت نسبة المدارس الطائفيّة حوالى 34%، والمدارس المجانيّة غير الدينيّة أقلّ من 10%. في المقابل، بلغت نسبة المدارس العلمانيّة غير اللبنانيّة حوالى 6%. ويظهر من الجدول نفسه بوضوح مدى تقصير المسلمين في مجال إنشاء مدارس خاصّة بهم (5.8%)، مقابل سيطرة قطاع التعليم الدينيّ المسيحيّ على أكثر من ربع المدارس في لبنان. من هنا، نفهم

لماذا توجّه فقراء المسلمين إلى المدارس الرسميّة، وأغنياؤهم إلى المدارس الخاصّة، تبشيريّة كانت أو علمانيّة. وتتقارب هذه النسب من الأرقام التي أوردها منير بشّور، إذ أشار إلى أنّ تلامذة المدارس التبشيريّة شكّلوا في العامّ الدراسيّ 1967/ 1968 نسبة 36.5% من مجموع التلاميذ، مقابل 39.6% لزملائهم في المدارس الرسميّة، في حين التحقت نسبة 23.9% من التلاميذ المدارس الخاصّة غير الدينيّة. أمّا المدارس الرسميّة والخاصة المجانيّة، فاستقبلت أبناء الفئات الشعبيّة الذين شكّلوا 90% من مجمل التلاميذ، ومن ضمنهم نسبة 94% من المسلمين. في المقابل، التحق أبناء الطبقة الميسورة من المسلمين بالمدارس الخاصّة المرموقة غير المجانيّة. وبالنسبة إلى المدارس الكاثوليكيّة، فقد استقبلت مسيحيّين بصورة خاصّة، ومسلمين من أبناء الطبقة الميسورة[526].

**جدول (18) توزّع المدارس في لبنان**
**عشيّة الحرب[527]**

| نوع المدرسة | النسبة المئويّة | نوع المدرسة | النسبة المئويّة |
|---|---|---|---|
| رسميّة | 47 | علمانيّة إنكليزيّة | 2.5 |
| كاثوليكيّة | 23.4 | أرثوذكسيّة | 2.2 |
| مجانيّة غير دينيّة | 9.7 | شيعيّة | 0.5 |
| سُنّيّة | 4.8 | درزيّة | 0.5 |
| علمانيّة فرنسيّة | 3.6 | مختلف | 3 |
| إنجيليّة | 2.5 | | |

يُلخّص الجدول (19) بالأرقام مدى تقصير المسلمين تاريخيّاً في مجال التعليم الخاصّ المجانيّ والخاصّ غير المجانيّ. فلم تتجاوز نسبة المدارس الإسلاميّة المجانيّة الخاصّة والخاصّة غير المجانيّة على التوالي عام 1972/ 1973 نسبة 20% و4% من إجمالي هذين النوعين من المدارس، فيما كانت النسبة لدى المدارس المسيحيّة هي على التوالي 53% و55%. وإن دلّ هذا على شيء، فإنّما يدلّ على غياب الوعي الإستراتيجيّ لدى المسلمين في مجال التعليم في



المرحلة التي سبقت حرب لبنان. فمقابل إهمال الدولة اللبنانيّة لشؤون التعليم خارج محافظتَي بيروت وجبل لبنان، فإنّ المسلمين، بكلّ طوائفهم، لم يولوا أهميّة لتنمية قطاع تعليم إسلاميّ خاصّ بهم، وظلّوا مرتبطين بالمدارس الرسميّة والمدارس المسيحيّة والعلمانيّة.

**جدول (19) حصص الطوائف والمناطق**
**في التعليم الخاصّ المجانيّ والخاصّ غير المجانيّ (عام 1972/ 1973)[528]**

| المحافظة | عدد المدارس المجانيّة الخاصّة | | | | عدد المدارس الخاصّة غير المجانيّة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المدارس المحصاة | مدارس إسلاميّة | مدارس مسيحيّة | مدارس أخرى | المدارس المحصاة | مدارس إسلاميّة | مدارس مسيحيّة | مدارس أخرى |
| بيروت | 73 | 15 | 30 | 28 | 101 | 11 | 57 | 33 |
| جبل لبنان | 257 | 29 | 140 | 88 | 241 | 3 | 113 | 125 |
| الشمال | 129 | 37 | 75 | 17 | 40 | 2 | 32 | 6 |
| الجنوب | 52 | 17 | 20 | 15 | 36 | 1 | 20 | 15 |
| البقاع | 77 | 19 | 44 | 14 | 31 | 1 | 25 | 5 |
| % | 100 | 20 | 53 | 27 | 100 | 4 | 55 | 41 |

بيد أنّ المسألة لم تكن ارتباط المسلمين بالمدارس الرسميّة وتدنّي مستوياتها مقارنة بالمدارس الخاصّة، أو تقصير المسلمين في هذا المجال فحسب، إذ تدلّ الإحصاءات كذلك على تدنٍّ كبير في عدد التلاميذ الذين كانوا يصلون إلى المرحلة الثانويّة في المدارس الرسميّة في محافظات البقاع والجنوب والشمال. ويظهر من الجدول (20) أنّ نسبة 2.3% من التلاميذ كانت تصل إلى المرحلة الثانويّة في محافظة البقاع، ونسبة 2.2% منهم في محافظة الجنوب، ونسبة 3.3% في محافظة الشمال[529]. وهذا يطرح مسألتين: أوّلاً، ضعف التعليم الرسميّ في المرحلة الثانويّة في الريف اللبنانيّ، واستيعاب المدارس الخاصّة العدد الأكبر من طلّاب تلك المرحلة. وثانياً، التسرّب المدرسيّ في مرحلة مبكرة للالتحاق بسوق العمل بسبب أوضاع الأُسر الاقتصاديّة.

**جدول (20) أعداد التلاميذ ونسبهم المئويّة في التعليم الرسميّ في محافظات البقاع والجنوب والشمال 1970 – 1971[530]**

| المرحلة | البقاع | % | الجنوب | % | الشمال | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائيّ | 27,921 | 76.1 | 51,430 | 79.6 | 55,044 | 73.3 |
| متوسّط | 7,927 | 21.6 | 11,756 | 18.2 | 17,516 | 23.3 |
| ثانويّ | 834 | 2.3 | 1,431 | 2.2 | 2,540 | 3.4 |
| المجموع | 36,682 | 100% | 64,618 | 100% | 75,100 | 100% |

وفي التعليم الجامعيّ، لم يكن حال المسلمين أفضل عمّا هو عليه في مراحل التعليم الأدنى. فلم يتجاوز عدد الطلاّب المسلمين في «جامعة القديس يوسف» عام 1970/ 1971 نسبة 16%، انتمى معظمهم إلى الطبقة البرجوازيّة الإسلاميّة. وفي «الجامعة الأميركيّة في بيروت»، بلغت نسبة الطلاّب المسيحيّين عام 1973 (56%)، مقابل 42% للمسلمين. ولا يدلّ ارتفاع نسبة المسلمين في المؤسّسة الأخيرة على انخراط المسلمين المحلّيين فيها أو أنّ أوضاعهم الاجتماعيّة قد تحسّنت، بل إلى ارتفاع نسبة الطلاّب العرب المسلمين المسجّلين في الجامعة المذكورة في ذلك العامّ (= 38% من مجموع الطلاّب)[531]. أمّا في «الجامعة اللبنانيّة»، فبلغت نسبة الطلاّب المسيحيّين إلى المسلمين عام 1971 حوالى 53% إلى 47% (27% من السُنّة و15% من الشيعة و5% من الدروز)[532]. وكانت المساندة الطائفيّة والحزبيّة تتيح للطلاّب المسيحيّين في «الجامعة اللبنانيّة» إمكان الحصول على منح دراسيّة للتعليم العاليّ في الخارج تُقدم إلى إدارة تلك المؤسّسة من قبل السفارات الأجنبيّة[533].

وفي عام 1974 – 1975، بلغ عدد الجامعات الخاصّة في لبنان ثماني مؤسّسات، واحدة للمسلمين وسبعاً للإرساليّات والكنائس المسيحيّة والقطاع المسيحيّ الخاصّ. أمّا الدولة اللبنانيّة، فامتلكت مؤسّسة واحدة للتعليم العالي، هي «الجامعة اللبنانيّة»، التي استقبلت أبناء الفقراء والطبقة المتوسّطة من المسلمين والمسيحيّين على السواء. وفي العامّ الجامعيّ 1974 – 1975، بلغ مجموع الطلاّب الجامعيّين في كلّ مؤسّسات التعليم الخاصّ والرسميّ حوالى 56 ألفاً، من ضمنهم 15,722 طالباً في «الجامعة اللبنانيّة»[534].



وبسبب هويّتها العربيّة، وربّما بسبب تفوّق التعليم باللغة العربيّة على اللغات الأجنبيّة، فضّل المسلمون الالتحاق بجامعة بيروت العربيّة[535]، فبلغت نسبتهم مع الطلاّب المسلمين من جنسيّات أخرى ما بين 90% – 93%[536]. ومع ذلك، لم تتجاوز نسبة الطلاّب المسلمين اللبنانيّين في تلك المؤسّسة 6% من مجموع الطلاّب لعام 1974/ 1975 (1,566 طالباً مقابل 26,144 طالباً)[537]، أي أقلّ بكثير في أيّة مؤسّسة تعليم عالٍ أخرى في لبنان. وعلى الرغم من تفوّق عدد الطلاّب المسلمين في «الجامعة اللبنانيّة» على الطلاّب المسيحيّين بدءاً من عام 1972/ 1973 (53% مقابل 47%)[538]، لم تتمكّن هذه المؤسّسة الرسميّة، ومعها «جامعة بيروت العربيّة»، من أن تحقّقا توازناً على صعيد الطوائف في مجال التعليم العالي. فلبنان كان أقلّ الدول العربيّة المحيطة به (مصر، سورية، الأردن) إنفاقاً على التعليم بين عاميّ 1954 – 1966، مع العلم أنّ نسبة طلاّب هذه المرحلة لعدد سكّان لبنان كانت تفوق تلك في مصر وسوريا والعراق والأردن[539]. وفي عام 1970، بلغ عدد حملة الشهادات الجامعيّة في لبنان 28,500 شخص[540]. أمّا حملة هذه الشهادات تبعاً للطوائف فبلغت نسبتهم 2% عند المسلمين، مقابل 8% عند المسيحيّين في عام 1974[541].

### 5 – استنتاج

لا شكّ أنّ التجارب التاريخيّة للطوائف اللبنانيّة، والنظام الطائفيّ السياسيّ، ومسألة هويّة لبنان وانتمائه، والمشاركة في الحُكم، والفروق الاجتماعيّة – الاقتصاديّة طائفياً وطبقياً، فضلاً عن الخصوصيّات الثقافيّة الخ. . . كانت عوامل مسبّبة للتوتّر والنزاع في لبنان على الصعيدين السياسيّ والاجتماعيّ، من دون أن تؤدّي مع ذلك إلى تقاتل اللبنانيّين في ما بينهم. إنّ بلداناً عديدة في «العالم الثالث» واجهت أزمات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة كالتي واجهها لبنان قبل الحرب ولم تؤدِّ إلى حروب أهليّة. لكن تداخل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصاديّة بالطائفيّة السياسيّة، جعل الوضع اللبنانيّ أكثر تفجراً، وبشكلٍ خاصّ بعد دخول العامل الفلسطينيّ والصراع العربيّ – الإسرائيليّ إلى الأزمة اللبنانيّة.

دلّ تاريخ لبنان المعاصر على أنّ اللبنانيّين امتلكوا القدرة على إدارة خلافاتهم بطرق سياسيّة سلميّة من خلال ما أسموه «الديمقراطيّة التوافقيّة». في عام 1943، أوجدوا تسوية حول هويّة لبنان ارتضوا بها، وأنهت بنصّ شفهيّ غير واضح الجدل المزمن حول هويّة لبنان وعلاقات طوائفه بالخارج، وتقاسموا على أساس «الصيغة» مراكز السلطة

والقرار وفق النسبيّة الديموغرافيّة. وفي عام 1958، اخترعوا نظريّة «لا غالب ولا مغلوب» للخروج من حالة الحرب الأهليّة وبدء مرحلة جديدة من تعايشهم، ساعدهم على ذلك، إلى حين، المناخ الإقليميّ الذي احترم خصوصيّة لبنان في محيطه العربيّ. بيد أنّ أزمة عام 1958 بيّنت أنّ احتكام اللبنانيّين إلى السلاح جاء بعدما شرّعوا بلدهم أمام الخارج خلال «الحرب الباردة» ومشاريع الوحدة العربيّة التي كانت تدقّ أبوابه. فتحوّل هذا الخارج، بفضل هشاشة تماسك المجتمع اللبنانيّ وضعف حكومته، إلى فتيل تفجير للتناقضات الداخليّة. وهذا يندرج بدوره على المرحلة التي سبقت اندلاع حرب لبنان عام 1975، عندما تحوّل الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان، والصراع العربيّ – الإسرائيليّ، والنزاع أو الوفاق السوريّ – الإسرائيليّ على لبنان، و«الحرب الباردة» وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، إلى عوامل تفجير للأوضاع الداخليّة. فانقسم اللبنانيّون واحتكموا مرّة أخرى إلى السلاح. فتضافرت العوامل الداخليّة إذاً مع تلك الخارجيّة، لتجعل لبنان مجتمعاً و«دولة حاجز»، في مهبّ الجغرافيا السياسيّة والصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

وعلى الرغم من ثقل العامل الخارجيّ في اضطراب الأوضاع في لبنان عشيّة الحرب وأثناءها، وهو موضوع الفصل الثاني من المجلّد، إلاّ أنّ الرؤية الموضوعيّة تستوجب أيضاً مقاربة مسبّبات الحرب من زوايا الخلافات اللبنانيّة الداخلية، التي سمحت للبنانيّين أن يكونوا أدوات في أيدي الخارج، أو يستقووا به ضدّ بعضهم بعضاً.

إنّ عوامل التفجير الداخليّة لحرب لبنان، تكمن أوّلاً في عدم بناء اللبنانيّين دولة قويّة عادلة تمسك بشعبها ومؤسّساتها، بعدما جعل نظام لبنان طوائفه وكأنّها تتعايش في «مزرعة» طوائفيّة لا في وطن. كان ضعف الدولة اللبنانيّة يظهر بوضوح عند أوّل تعطيل يصيب ديمقراطيّتها التوافقيّة. فعندما اختلف اللبنانيّون في ما بينهم على سياسة الرئيس كميل شمعون الداخليّة (الانتخابات والتجديد أساساً)، وعلى سياسته الخارجيّة (الانضمام إلى مبدأ أيزنهاور)، تعطّلت الديمقراطيّة التوافقيّة بين الرئاستين الأولى والثالثة، ووقفت المعارضة ذات الغالبيّة الإسلاميّة ضدّ الدولة اللبنانيّة. كذلك الحال، عندما اختلفوا مرّة أخرى بين عامي 1967 و1975، وتحديداً منذ «اتّفاق القاهرة» عام 1969 على الوجود العسكريّ الفلسطينيّ، ظهر الشجار وغاب التوافق بين رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة، ممّا تسبب في شللٍ على صعيد صناعة القرار اللبنانيّ.



لقد أدّت الشجارات بين القوى السياسيّة اللبنانيّة المتصارعة إلى لعب كلّ فريق طائفيّ إستراتيجيّة حافة الهاوية. ومع وصول الأحزاب إلى الندوة البرلمانيّة عام 1972 بثلث أعضاء المجلس والدعوات التي أطلقوها للتّغيير والإصلاح وتحقيق العدالة الاجتماعيّة والمساواة، فتح الجميع، تقليديّون وطائفيّون وأحزاب، ملفاتهم الخلافيّة الداخليّة دفعة واحدة في وجه بعضهم بعضاً: إلغاء النظام الطائفيّ السياسيّ أو الإبقاء عليه؛ تعديل «الميثاق الوطنيّ» أو الإطاحة به؛ تمسّك طائفة من اللبنانيّين بامتيازاتها التاريخيّة ومساعي طوائف أخرى إلى نزع تلك الامتيازات عنها؛ المطالبة بالإنماء المتوازن مقابل تركيز الدولة خدماتها على محافظتي بيروت وجبل لبنان؛ التفوّق الاجتماعيّ – الاقتصاديّ للمسيحيّين وما يقابله من حسد اجتماعيّ من قبل الطوائف الأخرى. لقد عزت الطوائف المسيحيّة تفوّقها الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ إلى تراكم تاريخيّ منذ العهد العثمانيّ. قابل ذلك شكوى إسلاميّة – يساريّة بتعمّد المارونيّة السياسيّة إهمال شؤون المسلمين وتهميش مناطق الأطراف. وهناك دلائل كثيرة تؤكّد أنّ القيادات السياسيّة الإسلاميّة، سواء في السلطة أو في خارجها، أهملت بدورها قضايا التنمية في مناطقها، واقتصرت خدماتها على حاشيتها ومحاسيبها والمقرّبين منها، ممّا طرح شكوكاً حول جدّية الطروحات الإسلاميّة واليساريّة في الإنماء المتوازن والمسائل الاجتماعيّة، وإنّ الغاية منها كانت سياسيّة محضة.

كان هاجس السُنّة الرئيسيّ قبل الحرب، هو تحسين نسبة مشاركتهم السياسيّة في السلطة عبر تفعيل موقع رئيس الحكومة مقابل رئيس الجمهوريّة. فتقدّم بذلك الشأن السياسيّ عندهم على الشأن الاجتماعيّ، من دون أن يعني ذلك غياب شكواهم في المجال الاجتماعيّ. أمّا بالنسبة إلى الشيعة، فاتّجهت مطالبهم أساساً نحو إنماء مناطقهم المحرومة، وخصوصاً بعد تزايد الاعتداءات الإسرائيليّة على الجنوب، في الوقت الذي كانت فيه بيروت وملاهيها ونواديها الليليّة تضجّ بصخبها وموسيقاها صامّة أذانها عن دوي القنابل التي تفتك بالجنوبيّين وممتلكاتهم. وإنّ تأسيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، ومن بعده «حركة المحرومين»، وبدء طرح الشيعة من الجيل الجديد مسألة مشاركتهم في السلطة، إلى جانب القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة، كان موجّهاً ضدّ القيادات الشيعيّة التقليديّة والأحزاب اليساريّة، لتقليص نفوذ الأوّلين، ومنع الآخرين من «التهام» الشباب الشيعيّ إيديولوجيّاً وحزبيّاً. كما كان في الوقت نفسه، قراراً بخروج الشيعة من تحت عباءة السُنّة، وفي ما يتعلّق

بالدروز، فكانوا أكثر الطوائف تضرّراً على الصعيد السياسيّ جرّاء النظام الطائفيّ، الذي شكّل عقبة أمام مشاركة فعليّة لهم في السلطة على المستويات كلّها على خلفيّة حجمهم الديموغرافيّ. من هنا، عمل الدروز، ومعهم الأحزاب اليساريّة، على الإطاحة بالنظام الطائفيّ اللبنانيّ وإقامة نظام علمانيّ على أنقاضه. وفي كلّ الأحوال، كانت المطالبة الإسلاميّة – اليساريّة بإيجاد الحلول في ما يتعلّق بكلّ هذه الملفّات التي ذكرناها تعني تقليص امتيازات المسيحيّين وبخاصّة الموارنة.

كانت ردّة فعل المسيحيّين، وخصوصاً الموارنة منهم، قصيرة النظر. فهم لم يعرفوا، في ظلّ هيمنتهم السياسيّة على لبنان، كيف يحافظون على تعايشهم مع المسلمين. فرفضوا أي انتقاص لنفوذهم على البلاد، منطلقين من أنّ ما ارتضت به طائفتان كبيرتان عام 1943 (الموارنة والسُنّة) بمعزل عن بقيّة الطوائف الأخرى هو أزلي ومقدّس ولا عودة عنه. لقد تمسّك الجميع بتسوية لم تراعِ المتغيّرات الديموغرافيّة التي تلاعبت بالطوائف بين عامي 1943 و1975. ووقف الموارنة قبل الحرب وخلالها ضدّ أيّة محاولة لوصول مسلم إلى سُدّة الرئاسة الأولى أو تبوء منصب رفيع في الدولة. وفي إحدى المرّات، قال بشير الجميّل «**إنّ من الأفضل أن يشغل المناصب العليا مارونيّ سيّء بدل مسلم كفوء، لأنّ الأوّل بجانبنا حتماً**»[542]. لقد أدرك الرئيس فؤاد شهاب أهميّة القيام بإصلاحات والاهتمام بمسائل الإنماء في مناطق الأطراف الإسلاميّة لتأثيرها في النظام السياسيّ والعلاقات الاجتماعيّة، والحدّ بالتالي من الشكوى الإسلاميّة. لكنّ الموارنة والزعامات التقليديّة عملوا بقصر نظر على إجهاض هذه المحاولة. ففشلت بذلك أوّل محاولة في تاريخ لبنان المعاصر للانتقال بالبلاد إلى مفهوم الدولة الحديثة.

إنّ ادعاء الموارنة أنّهم بناة لبنان ونفي أي دور للطوائف الأخرى في ذلك، يمكن أن يجد المرء تبريرات له. لكن بعد تسوية عام 1943، كانت كلُّ الطوائف اللبنانيّة منخرطة في عمليّة «بناء الدولة»، بالتزامن مع تغيّر دور لبنان الوظيفيّ إلى دولة خدمات منذ الخمسينات. فلم يعد هناك مجال لقبول المقولة المارونيّة حول انفراد الموارنة وحدهم ببناء لبنان. فالفلاّح والعامل والطالب والمعلّم والأجير والموظّف والتاجر ورجل الصناعة من الطوائف والمناطق والاتجاهات الحزبيّة والإيديولوجيّة كلّها، عمل كلٌّ منهم وعَرِقَ وأدّى دوره في بناء لبنان على طريقته وبقدراته المعروفة. لذلك، فإنّ اقتصار مقولة «صنع لبنان» على الموارنة، لم تعد



عشيّة الحرب تنسجم مع العصر أو مع الواقع. فاستعمال هذه المقولة في الصراعات الداخليّة، كان من جهة لتبرير الامتيازات، ومن جهة ثانية للتشكيك في لبنانيّة الطوائف الأخرى. ولا يستطيع الإنسان المنصف أن يُنكر دور المسيحيّين اللافت في بناء لبنان، وتحقيقهم قفزات على المسلمين في المخزون الثقافيّ ومستويات التعليم وفي القدرات الاقتصاديّة. وهذا أمر صحيح، لكن الفجوة هذه لم تعد عشيّة الحرب عام 1975 على ما كانت عليه بُعيد تأسيس «دولة لبنان الكبير». لقد اتّهم المسلمون المارونيّة السياسيّة بمسؤوليتها عمّا لحق بهم من غُبنٍ اجتماعيّ – سياسيّ، وأنّهم المسؤولون عمّا آلت إليه الأوضاع السياسيّة عشيّة الحرب. وفي كلِّ الأحوال، كان التفوّق المسيحيّ له أسبابه التاريخيّة.

بفضل مبادرتهم الفرديّة خلال العهد العثمانيّ، وتدخّل الدول الأجنبيّة لصالحهم، ودعم الإرساليّات التبشيريّة وسلطة الانتداب الفرنسيّ لهم، وانفتاحهم على الغرب وإمساكهم بمفاتيح السلطة في لبنان المستقلّ، حقّق المسيحيّون بالفعل تقدّمهم الثقافيّ والاقتصاديّ على المسلمين. فتحوّلوا، إلى جانب إمساكهم بالمفاتيح السياسيّة الحسّاسة في البلاد، إلى طائفة وطبقة تهيمن على الاقتصاد في البلاد. وفي المقابل، تخلّف المسلمون عن اللحاق بشركائهم في الوطن بفعل تخلّفهم العلميّ وحالهم الاقتصاديّ المتردّي في الدولة العثمانيّة وارتباطهم بها كبيروقراطيّة وعسكر، وغياب المبادرة الفرديّة لديهم. لذلك، يمكن القول: إنّ مقولة الطائفة – الطبقة المهيمنة لها جذورها في القرن التاسع عشر، واستمرّت متواصلة حتّى بعد اندلاع حرب لبنان.

إن امتناع المسلمين عن الدخول في الإدارة اللبنانيّة في العقد الأوّل من الانتداب، أسهم في مجتمع طائفيّ، في ابتعادهم عن شؤون البلاد وخباياها، وبالتالي عدم تمكّنهم من تقديم الدعم والمساندة إلى أفراد طائفتهم. كما لم تلعب «دار الفتوى» ولا الجمعيّات الإسلاميّة الدور الذي لعبته البطريركيّات والكنائس والجمعيّات المسيحيّة في مسائل التعليم والخدمات الاجتماعيّة تجاه أتباعها. إنّ كون مفتي الجمهوريّة موظفاً يتقاضى راتبه من الدولة، وفي ضوء غياب شبكة مؤسّساتيّة إسلاميّة ومجتمع مدنيّ إسلاميّ داعم له، لم يستطيع أن يلعب الدور السياسيّ الذي مارسه البطريرك المارونيّ. وأوضح دليل على ذلك، ما أسفر تدخّله في انتخابات «مجلس أمناء جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة» في آذار عام 1970.

إلى ذلك، فإنّ إيمان المسيحيّ بلبنان الملجأ والوطن، جعله يتمسّك بالكيان اللبنانيّ ويحاول أن يجذّر وجوده فيه (= نهائية الوطن اللبنانيّ) في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. على عكس ذلك، فإنّ أوضاع المسلمين الاجتماعيّة والاقتصاديّة مقارنة بتلك للمسيحيّين، وإمساك هؤلاء الآخرين بمفاتيح السلطة وصناعة القرار في البلاد بذريعة «عقدة الخوف»، جعل المسلمين يتطلّعون إلى خارج لبنان (= المحيط العربيّ – الإسلاميّ) بذريعة مضادّة، وهي «عقدة الغبن»، ويكونون نتيجة ذلك أقلّ تمسّكاً بالتراب اللبنانيّ[543]، ينظرون بحسد إلى الازدهار الذي حقّقه المسيحيّون في المجالات كافة، وينتظرون الفرصة المناسبة لتصحيح الخلل لصالحهم.

بناءً على ما سبق، نشأت «عقدة الخوف»، عند المسيحيّين تغذيها قياداتهم بحنكة وخبرة[544]، حول ما تتعرّض له إنجازاتهم التاريخيّة وامتيازاتهم من قبل عروبة (إسلاميّة) تريد أن تبتلعهم وتقضي عليهم[545]. فجعلهم هذا يخترعون خصوصيّة لهم جسّدوها في وطن اعتبروه ملكاً خاصّاً بهم من دون غيرهم، متخلّين عن دورهم الرياديّ في القوميّة العربيّة، في ظلّ غربة عن محيطهم العربيّ – الإسلاميّ تقوقعوا في داخلها. وفي المقابل، استمرّت عند المسلمين «عقدة الغبن» تستغلها قياداتهم لغايات شخصيّة في معظم الأحيان. وبالنسبة إلى لبنان كوطن نهائيّ يعيش فيه المسلمون ويتفاعلون مع هويّته، ظلّت هذه إشكاليّة غير محسومة، في ظلّ «الغبن» السياسيّ والتفاوت الاجتماعيّ – الاقتصاديّ – الثقافيّ، ما جعل رياح الوحدة السوريّة أولاً، ثمّ رياح الناصريّة، وأخيراً المقاومة الفلسطينيّة، تجرفهم خارج حدود وطنهم لبنان. ولم يتبلور موقف إسلاميّ رسميّ نهائيّ من الكيان اللبنانيّ إلاّ في عام 1983 (الثوابت الإسلاميّة لدار الفتوى)[546]. ورغم هذا الموقف المتقدّم، بدأت الأصوليّة الإسلاميّة، الشيعيّة والسُنّية، تطلّ برأسها منذ عام 1982 ناسفة كلّ مفاعيل «الثوابت الإسلاميّة» لعام 1983[547].

وعلى كلّ حال، أخفت «المعجزة اللبنانيّة»، التي تغنّى بها اللبنانيّون على الدوام، وراءها نواقص عديدة في خدمات التعليم والصحّة والمواصلات والاتصالات والمياه الخ... في المناطق البعيدة عن محافظتيّ بيروت وجبل لبنان. كما كان هناك خلل في نظام جباية الضرائب، فضلاً عن ارتفاع معدّلات التضخّم والأسعار في السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الحرب. ويذكر كليوت، أنّ الطوائف المسيحيّة وقفت ضدّ أيّة



سياسة إنمائيّة للأطراف ذات الغالبيّة الإسلاميّة، لارتباط ذلك بزيادة مساهمتهم في ضريبة الدخل[548]. وكانت هناك معادلة تقول: إنّ زيادة النسل عند المسلمين تعني مزيداً من الضرائب على التعليم وبرامج الصحة، فضلاً عن تأمين الوظائف.

هكذا، تضافرت عوامل سياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة واقتصاديّة قسّمت اللبنانيّين إلى فريقين: فريق يدّعي الغبن السياسيّ والحرمان الاجتماعيّ ويريد تحسين مواقعه في السلطة عبر نزع امتيازات الفريق الآخر، أو الانقلاب على النظام الطائفيّ اللبنانيّ ويتمسّك بهويّة ممتدّة إلى خارج حدود «الوطن»؛ وفريق يدّعي أنّ الدولة دولته ويخشى على إنجازاته ويتمسّك بامتيازاته وخصوصيّته من دون إدراك المتغيّرات التي أصابت لبنان بين عاميّ 1943 و1975. كان لبنان عشيّة الحرب عبارة عن فقراء وعمّال ومزارعين وموظفين يريدون دولة لا تحرمهم العيش الكريم، وأحزاب تطرح التغيير والإصلاح من منطلقات إيديولوجيّة وسياسيّة متناقضة، فضلاً عن دولة ضعيفة هشّة مشلولة القرار، تسيطر عليها قوى تقليديّة ترفض التغيير وغير قادرة على الإمساك بمجتمعها وقواه السياسيّة، يتربّص بها خارجٌ إقليميّ ودوليّ يعمل على تحقيق مصالحه، جاعلاً من لبنان ساحة صراع ونفوذ، وهو ما سنعالجه في الفصل الثاني من المجلّد.

يوضح الجدول (21) مجالات النزاع بين اللبنانيّين والتي تمحورت حول نظام لبنان السياسيّ وكيفيّة إصلاحه، وما يرتبط به من «صيغة» لتوزيع السلطة عن الطوائف والمشاركة في الحُكم على أساس النسبيّة، استناداً إلى الديموغرافيا. ويبرز الجدول بوضوح النزاع حول التجنيس والإحصاء لعلاقة ذلك بتوزيع السلطة والإمساك بمفاصلها. ويُبيّن كذلك النزاع على هويّة لبنان ودوره في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ وفي «جامعة الدول العربيّة»، وموقفه من القضيّة الفلسطينيّة ومن إسرائيل، فضلاً عن علاقته بسورية.

## جدول (21) مجالات النزاع بين القوى السياسيّة اللبنانيّة

| مطالب/ مواقف الحركة الوطنيّة/ القوى الإسلاميّة | الموضوع | مطالب/ مواقف الجبهة اللبنانيّة / اليمين المسيحيّ |
| --- | --- | --- |
| إلغاء الطائفيّة السياسيّة/ علمنة/ اعتماد الديمقراطيّة العدديّة/ نظام يقرّره الشعب انتخاب رئيس الجمهوريّة من قبل الشعب/ مداورة الرئاسة/ مجلس رئاسة/ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ | النظام السياسيّ | إلغاء الطائفيّة السياسيّة مع علمنة الأحوال الشخصيّة/ رفض ديمقراطيّة الأكثريّة/ رئاسة الجمهوريّة هي للموارنة/ رئيس الجمهوريّة يكلّف رئيس الوزراء/ قبول |
| تعديلها/ رفضها | الصيغة | التمسّك بها/ رفضها/ الفيدراليّة |
| المشاركة في الصلاحيّات | الصلاحيّات | رئيس الجمهوريّة هو الحاكم الفعليّ |
| قبول | المناصفة في المجلس النيابيّ | تخلق وضعاً لمصلحة الآخرين/ القبول بالمناصفة |
| لبنان محافظة انتخابيّة واحدة/ محافظتان انتخابيّتان | قانون الانتخاب | الإبقاء على الدائرة الانتخابيّة الصغيرة وإشراك المغتربين في الانتخاب |
| قبول/ إعطاؤه للدروز | مجلس للشيوخ | رفض/ يجعل المسلمين يسيطرون على 3 مجالس |
| إحصاء جديد للسكّان | إحصاء السكّان | التمسّك بإحصاء 1932 / ضمّ المغتربين |
| قبول | قانون جنسية | رفض/ الخشية من تجنيس مسلمين |
| اعتماد النسبيّة في الجهاز الإداريّ | إلغاء الحصص | إبقاء طائفيّة الوظيفة في الفئة الأولى |
| المجتمع الاندماجيّ | التعايش | التعدديّة الحضارية وخصوصيّة الطوائف |
| أساس التعايش والتفاهم | حوار الطوائف | القوّة العسكرية تسبقه |
| القيادة في مجلس أعلى/ وزير الدفاع | الجيش | القيادة بيد قائد الجيش |
| سياسة الجبهة اللبنانية | مسؤولية الحرب | الوجود الفلسطينيّ/ السوريّ |
| ضروريّة لأجل حلّ الأزمة | الإصلاحات | إنهاء الوجود الأجنبيّ ثمّ الإصلاحات |
| وطنيّ/ طائفيّ | طبيعة الصراع | طائفيّ/ قوميّ لبنانيّ |
| العروبة | الهويّة والإنتماء | القوميّة اللبنانيّة/ عروبة اللغة والمصلحة الاقتصادية/ العروبة مخالفة للدستور |
| عدم فصل لبنان عن محيطه العربيّ | عروبة لبنان | تحييد لبنان عن الصراعات العربيّة |
| لبنان عضو مؤسّس يلتزم بميثاقها | الجامعة العربيّة | التعاون معها في ضوء خصوصيّة لبنان |
| علاقات تتجسّد في الجغرافيا والتاريخ | سورية | رفض الوجود السوريّ: رفض التقارب معها |
| تضامن لا حدود/ تضامن | الفلسطينيّون | خطر على الامتيازات/ يجب تصفيتهم |
| خطر على لبنان والأمّة العربيّة | إسرائيل | لا خطر منها/ تعاون وتحالف أقليّات |



## حواشي الفصل الأول

(1) سامي بارودي، «الأبعاد الاقتصاديّة للحرب اللبنانيّة. الاقتصاد السياسيّ للحرب والتسوية والمصالحة»، في: الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان، ترجمة باسم سرحان، منشورات الجامعة الأميركيّة اللبنانيّة 1996، ص 22–24.

(2) حول مشروع الخمسينات لإقامة دويلة مسيحيّة، وضربات الثأر الإسرائيليّة وتأثيراتها في التوازن الداخليّ، انظر الفصل الثاني، ص202 - 203، 205 - 206.

(3) انجذاب المسلمين إلى المشروع القوميّ لعبد الناصر والوحدة المصريّة - السوريّة عام 1958 - 1961، وتعاطف شمعون مع «حلف بغداد «وانضمامه إلى مبدأ أيزنهاور» في آذار 1957، واستعانته بالقوّات الأميركيّة عام 1958.

(4) «حزب الكتائب اللبنانيّة»، على سبيل المثال.

(5) باسم الجسر، ميثاق 1943، لماذا كان؟ وهل سقط؟، بيروت 1978، ص 180 - 186، 191–192. يرى عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانيّة عام 1958 في ضوء وثائق يُكشف عنها لأوّل مرّة، بيروت 1998، ص 77 –80، أنّ تظاهرات الابتهاج التي عمّت المناطق الإسلاميّة في لبنان تأييداً للوحدة، وخطاب رشيد كرامي في دمشق أثناء الاحتفالات بالوحدة، وقوله إنّ مسلمي لبنان «سيحملون راية العروبة حين تدقّ الساعة»، أثارت مخاوف المسيحيّين وجعلت شمعون يستغلّها جماهيريّاً لمصلحته ضدّ المعارضة.

(6) محسن دلّول، حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد يوسف مرتضى، دار رياض الريّس، بيروت 2007، ص 189–190.

(7) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة. الطوائف الدينيّة، الطبقات الاجتماعيّة والهويّة الوطنيّة، ترجمة رياض صوما، بيروت 1998، ص 129 - 131.

(8) Claude Dubar/Salim Nasr, Les classes sociales au Liban, presses de la foundation nationale des sciences politiques 1976, pp. 25-26.

(9) يعالج سمير خلف موضوع ظهور الجمعيّات العائليّة في الفصل الثامن من كتابه:
Lebanon's Predicament, New York, 1987, pp. 184.

(10) هذه المغانم هي «قطعة الحلّوى أو الجبنة التي يجري التنازع عليها أو التوافق في شأنها». انظر: كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 145. وجورج قرم، لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع، نقله إلى العربيّة حسّان قبيسي، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2004، ص 100، 110.

(11) Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon. Confrontation in the Middle East, 3rd. Print, Harvard 1983, pp. 98-99.

(12) Andreas. Rieck, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. Politische Chronik 1958-1988 Hamburg 1989, pp. 50-51.

برناديت شينك، كمال جنبلاط. التراث العربيّ الإسلاميّ ودور الدروز في مفهومه لتاريخ لبنان، ترجمة كامل إسماعيل، دار النهار للنشر، بيروت 1999، ص 77–78.

(13) كنبك شيحا - فرعون على سبيل المثال، الذي كان يموّل الحملات الانتخابيّة للكتلة الدستوريّة، ويحصل في المقابل، على الامتيازات والإعفاءات الاقتصاديّة وتنفيعات الدولة.

(14) Stephan Rosiny, Islamismus bei den Schiiten im Libanon. Studien zum modernen islamischen Orient, Das Arabische Buch, Band 8, Berlin 1996, p. 72.

(15) Samir Khalaf/Guilan Denoeux, «Urban Networks and Political Conflict in Lebanon», in: Nadim Shehadi/Dana Haffar Mills (Eds.), ***Lebanon: A History of Conflict and Consensus,*** London 1992, pp184-186.

(16) رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في إيديولوجيّات القوى السياسيّة اللبنانيّة)، بيروت 1992، ص 221. وقارن بـ:

Michael C. Hudson, The Precarious Republic. Modernization in Lebanon, New York 1968, p. 131.

وحول الزعامات الشيعيّة، راجع: Rieck, pp. 52-55.

(17) غسّان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربيّ، بيروت 1987، ص 137–138.

(18) Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, pp. 134-135.

(19) Dietrich Jung, Der Krieg im Libanon. Exemplarischer Versuch einer gesellschaftstheoretisch fundierten Kriegsursachenanalyse. Arbeitspapier, Institut für politische Wissenschaft, Hamburg 1992., pp 87, 89.

(20) باستثناء رئاسة الأرثوذكسيّ شارل دبّاس بين عامي 1926 و1934.

(21) باستثناء رئاسة الشيخ محمد الجسر في عام 1926.

(22) كان كميل شمعون (1952– 1958) وشارل حلو (1964–1970) من خارج العائلات التقليديّة.

(23) Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, pp. 106-107.

(24) يظهر هذا بوضوح في وقوف الزعامات السُنّية التقليديّة ضدّ تكليف أمين الحافظ برئاسة الحكومة اللبنانيّة في أيّار 1973 عقب استقالة صائب سلام. وكذلك في وقوف الزعامات السُنّية ضدّ حكومة نور الدّين الرفاعي العسكريّة. حول هذا الموضوع، راجع:

Meir Zamir, "The Lebanese Presidential Elections of 1970 and their Impact on the Civil War of 1975-1976", in: ***Middle Eastern Studies*** 16, 1(1980) pp. 64-65.

(25) راجع: مجموعة البيانات الوزاريّة اللبنانيّة، جمعها وقدّم لها جان ملحه، بيروت 1965.

(26) أحمد زين الدّين، تطوّر قانون الانتخابات في لبنان (1840 – 2000)، بيروت 1999، ص 101، 136–138.

(27) Samir Khalaf, "On Roots and Routes: The Reassertion of Primordial Loyalities", in: Theodor Hanf/Nawaf Salam (Eds.), ***Lebanon in Limbo. Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment***, Baden-Baden 2003, pp. 122-123.

(28) كما كان فيليب تقلا وزيراً للاقتصاد والبريد والهاتف في حكومة رياض الصلح (1948 –



1949)، ووزيراً للماليّة والاقتصاد في حكومة عبد الله اليافي (1951 –1952). انظر: مجموعة البيانات الوزاريّة اللبنانيّة.

(29) مجموعة البيانات الوزاريّة، مرجع سبق ذكره، أكثر من مكان.

(30) إدمون ربّاط، التكوين التاريخيّ للبنان السياسيّ والدستوريّ، ترجمة حسن قبيسي، ج2، بيروت 2002، ص 845 –847.

(31) Meir Zamir, The Lebanese Presidential Elections of 1970, p. 49.

(32) Khalaf, Lebanon's Predicament, p. 142.

(33) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، حاشية 5، ص 53.

(34) قرم، لبنان المعاصر، ص 101. ووفق روجر أوين، ارتفع عدد الموظّفين الرسميّين بين عامي 1947 و1953 من 6,000 موظّف إلى 14,800 موظّف، وذلك كي يُرضي الخوري أتباعه. انظر:

Roger Owen, "The Political Economy of Grand Liban 1920-1970", in: Roger Owen (Ed.) ***Essays on the Crisis in Lebanon,*** London 1976, p. 27.

(35) Nicola A. Ziadeh, "The Lebanese Elections, 1960", in: ***The Middle East Journal***, 14, 4(1960), pp. 379-381.

(36) أثناء قمّة عرمون في 30 كانون الثاني 1976، ألقى عبد الحلّيم خدّام باللوم على القيادات الإسلاميّة بأنّها قصّرت في تطبيق المشاركة، واتّهم صائب سلام بـ«المورنة» قائلا له: «**كنتم موارنة يا صائب سلام في الحُكم أكثر من الموارنة**». وكان خدّام يقصد بذلك أنّ الخلل الحاصل في لبنان والذي أدّى إلى تقاتل اللبنانيّين، ليس في النظام أو في النصوص وإنّما في الممارسة. نقلاً عن: عارف العبد، لبنان والطائف، تقاطع تاريخيّ ومسار غير مكتمل، بيروت 2001، ص 122.

(37) حول هذا الموضوع، انظر ص 50 – 52، من هذا الفصل.

(38) فوّاز طرابلسيّ، صلات بلا وصل. ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانيّة، بيروت 1999، ص 28.

(39) Hudson, The Precarious Republic, op. cit., p. 149.

(40) طرابلسيّ، «التكوين الطبقي للسلطة السياسيّة بعد الحرب»، في: أبعاد (بيروت)، 6(1997)، ص 79–85.

(41) طرابلسيّ، التكوين الطبقي، ص 84.

(42) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 141.

(43) طرابلسيّ، التكوين الطبقي، ص 85.

(44) Jung, pp. 88-89; Hudson, The Precarious Republic, p. 126.

(45) Kahlaf, Lebanon's Predicament, op. cit., p. 129.

(46) من مظاهر هذا التحوّل، خسارة حميد فرنجيّة في الانتخابات الرئاسيّة في أيلول 1952 لمصلحة كميل شمعون، الذي لم يكن ينتمي إلى أيّة واحدة من كبريات العائلات التقليديّة.

(47) Khalaf, Lebanon's Predicament, pp. 128-130. وعلى كلّ حال، هناك اختلافات بسيطة في النسب المئويّة التي يوردها Hudson. انظر: ص 242.

(48) N. Kliot, "The Collapse of the Lebanese State", in: ***Middle East Studies,*** 23, 1(1987), p. 65. وفريد الخازن، «تجربة الأحزاب السياسيّة في لبنان»، في: أنطوان مسرّة (إشراف)، الأحزاب والقوى السياسيّة في لبنان. التزام وستراتيجيّة سلام وديمقراطيّة للمستقبل، منشورات المؤسّسة اللبنانيّة للسلم الأهليّ الدائم، 1996، ص 369.

(49) شقير، مفاهيم الدولة، ص 218–223.

(50) مجموعة البيانات الوزاريّة اللبنانيّة، ص 14.

(51) Salim Nasr, "L'Islam politique et l'Etat libanais" (1975-1920) in: Olivier Carre ed. ***L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui,*** Paris 1982, p. 37.

(52) هنري لورنس، اللعبة الكبرى. الشرق العربيّ المعاصر والصراعات الدوليّة، ترجمة محمد مخلوف، قبرص 1992، ص 182.

(53) سلامة، المجتمع والدولة، ص 141؛ سمير خلف، لبنان في مدار العنف. قراءة في تدويل النزاعات الفئويّة، ترجمة شكري رحيّم، بيروت 2002، ص 156. ويذكر مالكولم كير، أنّ التلاعب في الانتخابات كان يقوم على إعطاء المنتخبين المرتشين، قبل دخولهم إلى غرف الاقتراع لائحة جاهزة بأسماء المرشّحين ليضعوها في صندوق الاقتراع. Kerr, p. 269؛ راندل، حرب الألف سنة، ص 134–135.

(54) تيودور هانف، لبنان، تعايش زمن الحرب، ص 151–152، 153–154.

(55) ألبير منصور، موت جمهوريّة، بيروت 1994، ص 159 – 160. ولمعلومات مفصّلة عن الثورة، راجع: عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانيّة عام 1958.

(56) كانت معارضة البطريرك بولس المعوشي لسياسة الرئيس كميل شمعون، أحد الأسباب الرئيسيّة في عدم تحوّل الحرب الأهليّة عام 1958 إلى صراع طائفيّ مفتوح بين المسيحيّين والمسلمين.
Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 72.

(57) هانف، ص 154.

(58) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 144–145. وقارن بـ:
Roger Owen, 'The Political Economy of Grand Liban, pp. 25-26.

(59) Owen, op. cit., p. 29.

(60) الفضل شلق، الطائفيّة والحرب الأهليّة في لبنان، بيروت 1978، ص 43.

(61) Rosiny, Islamismus, p. 73.

(62) هو جهاز الاستخبارات العسكريّة التابع للجيش اللبنانيّ.

(63) ريمون إدّه ضمير لن يموت، تنسيق سمعان عيد سمعان، بيروت 2000، ص 259–260.

(64) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2006، ص 57.



(65) «النهج» هم الجماعة التي تأثّرت بالرئيس فؤاد شهاب ونهجت نهجه، ثمّ تحوّلت إلى كتلة في المجلس النيابيّ.

(66) حول الشهابيّة من وجهة نظر أنصار النهج، انظر: توفيق كفوري، الشهابيّة وسياسة الموقف، لام، 1980.

(67) عارف العبد، لبنان والطائف، ص 99–101.

(68) Nicola A. Ziadeh. 'The Lebanese Elections, 1960', p. 378.

(69) هانف، ص 114. وZiadeh, The Lebanese Elections, p. 377

(70) لحد خاطر، الانتخابات النيابيّة في تاريخ لبنان، قدّم له وحقّقه عبد الله الملاّح، بيروت 1996، ص 189، 206–207، 226.

(71) طرابلسيّ، التكوين الطبقيّ، ص 83–84، 87.

(72) Owen, The Political Economy, op. cit., p. 28.

(73) باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، بيروت 1988، ص128–132.

(74) نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظلّ، ط2، دار مختارات، الزلقا 2005، ص 245–265.

(75) Charles Winslow, Lebanon. War and Politics in a Fragmented Society, London/New York 1996, pp. 167-168.

(76) عارف العبد، لبنان والطائف، ص 105–106.

(77) Winslow, Lebanon, op. cit., pp. 168.

(78) عارف العبد، لبنان والطائف، ص 115.

(79) من أبرز هؤلاء: غسّان تويني نائب رئيس الحكومة لشؤون التربية؛ هنري إدّه وزير الإشغال؛ إميل بيطار وزير الصحة العامّة؛ إلياس سابا وزير الماليّة.

(80) Qouted from Winslow, Lebanon, op. cit., p. 170.

(81) Winslow, Lebanon, op. cit., p. 170-171.

(82) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 42.

(83) Zamir, p. 66.

(84) شلق، الطائفيّة والحرب الأهليّة، ص 57.

(85) Charles Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 172.

(86) كميل منسّى، إلياس الهراوي. عودة الجمهوريّة. من الدويلات إلى الدولة، دار النهار 2002، ص 59.

(87) فيصل السمّاك، الحرب الأهليّة في لبنان، 1976، ص 55.

(88) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 161.

(89) Winslow, Lebanon. War, p. 175.

(90) جريدة النهار، 7 تموز 1974.

(91) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان 1967–1976، ترجمة شكري رحيّم، ط2، بيروت 2002، ص 276، 327، 392.

(92) ريمون إدّه ضمير لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 262–263.

(93) قارن بـ: Winslow, Lebanon p. 206 حول جلسة انتخاب إلياس سركيس لرئاسة الجمهوريّة في 8 أيّار 1976، واحتجاج النوّاب المؤيّدين لإده ضدّ التدخل السوريّ – الأميركيّ.

(94) تبوّأ كرامي منصب وزير الدفاع في هذه الحكومة.

(95) حول «وثيقة الوفاق الوطنيّ»، انظر الفصل الثامن.

(96) فريد الخازن، الأحزاب السياسيّة في لبنان: حدود الديمقراطيّة في التجربة الحزبيّة، بيروت 2002، ص 27–28.

(97) يقسّم الباحث نهاد حشيشو هذه المرحلة إلى ثلاث فترات: ظهور «الحزب التقدمي الاشتراكيّ» و«حزب الوطنيّين الأحرار» بين 1943 و1958، وهمود الحركة الحزبيّة بين عامي 1958 و1967، وأخيراً، فترة دخول الأحزاب القوميّة والماركسيّة إلى الواجهة بين عامي 1967 و1975. انظر: نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، بيروت 1998، ص 7–8. لن يأتي البحث على ذكر «حزب النجّادة»، ذلك أنهّ ضَعُف، ولم يلعب دوراً في الحرب التي اندلعت عام 1975. على كلّ حال، رفع هذا الحزب شعار «بلاد العرب للعرب». انظر: توفيق المقدسي/ لوسيان جورج، الأحزاب السياسيّة في لبنان عام 1959، بيروت لام، لات.، ص 20.

(98) لن يأتي الحديث عن «حركة القوميّين العرب»، ذلك أنّها انتهت كمنظّمة بعد الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام 1967، وظهرت على أنقاضها منظّمات التزمت بالماركسيّة – اللينينيّة، كـ: «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الشعبيّة لتحرير الخليج المحتلّ»، و«منظّمة الاشتراكيين اللبنانيّين»، و«حزب العمل الاشتراكيّ العربيّ». راجع كتاب: باسل الكبيسي، حركة القوميّين العرب، تعريب نادرة الخضري الكبيسي، بيروت 1985، ص 154–157.

(99) تعود بدايات الحزب الشيوعيّ إلى العشرينيات من القرن الماضي حين كان جزءاً من الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ – السوريّ بزعامة خالد بكداش.

(100) على سبيل المثال، كمال جنبلاط (الحزب التقدميّ الاشتراكيّ)، كميل شمعون (حزب الوطنيّين الأحرار)، بيار الجميّل (حزب الكتائب اللبنانيّة)، ريمون إدّه (حزب الكتلة الوطنيّة).

(101) هانف، ص 682.

(102) الخازن، الأحزاب السياسيّة في لبنان، ص 79.

(103) شوقي الدويهي، «الصراع على المدينة. مدخل إلى دراسة روابط الأحياء في بيروت»، في:

(104) "La vie publique au Liban. Expressions et recompositions du politique", ***Les cahiers du cermoc***, No 18 (1997), pp. 303-304.

Theodor Hanf, "Le comportement politique des etudians Libanais", in: ***Travaux Jours***, 46 (1973), pp. 5-52.



(105) أثناء الحرب الأهليّة عام 1958، اصطدم الخصمان دمويّاً. وحول تاريخيّة هذا التنافس وتطوّره بعد الاستقلال، انظر: شينك، كمال جنبلاط، ص 81– 84.

(106) هانف، ص 15.

(107) شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، ص 227–228.

(108) هاتان التّسميتان الإيديولوجيّتان أطلقتهما القوى المتحاربة على بعضها بعضاً. إنّ إطلاق صفة «اليمين المسيحيّ» على المعسكر المسيحيّ هو لنعته بالرجعيّة والتأخّر وعدم مواكبة التقدّم والحداثة. وفي المقابل، أطلقت القوى اليساريّة والإسلاميّة على نفسها تسمية «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» للدلالة على «وطنيّتها» ولبنانيّتها. أمّا القوى المسيحيّة، فوصفت القوى المعارضة لها بـ «اليسار الإسلاميّ» الخ...، وذلك لاتهام المسلمين بالشيوعيّة واستهداف علاقاتهم بالدول العربيّة. وعندما نستعمل في الكتاب مصطلحي «اليمين المسيحيّ» و«الحركة الوطنيّة»، فهذا لا يعني أنّنا نتبنّى التسميتين، وإنّما بغرض استعمال مصطلحات شاعت خلال الحرب وهي معروفة من قبل القرّاء.

(109) حول «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، انظر: فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسيّة في لبنان 1930–1980، بيروت 1981، ص 24–62؛ هانف، ص 105–106، 238؛ **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت 1979، ص 364–365؛

Michael W. Suleiman, Political Parties in Lebanon. The Challenge of a Fragmented Political Culture, Ithaca/New York 1967. 91-119.

(110) نقلاً عن: Suleiman, p. 92.

(111) المقدسي/ جورج، الأحزاب السياسيّة في لبنان، ص 68.

(112) Suleiman, pp. 96-98.

(113) في الواقع، تعرّض الصلح إلى محاولة اغتيال فاشلة على يد «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، في 9 آذار 1950. راجع: هلال الصلح. رجل وقضية. رياض الصلح 1894–1951، لام، 1996، ص 143.

(114) حشيشو، ص 11– 12؛ أبو صالح، الأزمة اللبنانيّة عام 1958، ص65–66.

(115) المقدسي/ جورج، الأحزاب السياسيّة في لبنان، ص 70.

(116) شقير، مفاهيم الدولة، ص 28–50؛ شرورو، ص 77–84؛ هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، ص 163، 168–169، 239–240.

(117) برناديت شينك، كمال جنبلاط، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(118) هؤلاء هم: الشيخ عبد الله العلايلي، وفؤاد رزق، وفريد جبران، وألبير أديب، وجورج حنّا. شينك، كمال جنبلاط، ص 86.

(119) Suleiman, Political Parties in Lebanon, p. 220.

(120) شينك، كمال جنبلاط، ص 178–180.

(121) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, pp. 78f.

(122) Suleiman, p. 220.

(123) من هذه الأحزاب: «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، و«حركة القوميّين العرب»، و«حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ»، و«الحزب الشيوعيّ»، وحزبا «الطاشناق» و«والهنشاق» الأرمنيّان. انظر: Winslow, Lebanon, op. cit., p. 163

(124) راجع ما يقوله ألبير منصور، أحد أركان الحركة الوطنيّة اللبنانيّة، حول تطلّعات كمال جنبلاط للوصول إلى الرئاسة الأولى أو إلى الرئاسة الثالثة. ألبير منصور، موت جمهورية، بيروت 1994، ص 143.

(125) تيودور هانف، لبنان تعايش في زمن الحرب، ص 391.

(126) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ترجمة خيري الضامن، ط6، بيروت 2001، ص 107–108، 112–114.

(127) نقلاً عن: توفيق المقدسي/لوسيان جورج، الأحزاب السياسيّة في لبنان، ص 12–14.

(128) هذا ما أبلغه جنبلاط إلى عبد الناصر في دمشق أثناء احتفالات قيام الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. انظر: تيموفييف، مرجع سبق ذكره، ص 264–265.

(129) شينك، كمال جنبلاط، ص 92–93.

(130) بتوقيع أكثر من60 نائباً على عريضة تطالب فرنجيّة بالاستقالة عام 1976. كاظم الخليل، الديار، حلقة 35، 26 نيسان 1999؛ حلقة 36، 28 نيسان 1999.

(131) شرورو، ص 99–115؛ هانف، ص104–106.

(132) المقدسي/جورج، الأحزاب السياسيّة، ص 92.

(133) بتاريخ 23 تموز 1944، قرّرت اللجنة المشتركة للحزب الشيوعيّ في سورية ولبنان أن يكون لكلّ حزب لجنته المركزيّة الخاصّة به، على أن يستمرّ التعاون التنظيميّ والسياسيّ بينهما عبر اجتماعات دوريّة. فظهر فرج الله الحلو رئيساً للحزب في لبنان وخالد بكداش، رئيساً للحزب في سورية. راجع: Suleiman, Political Parties in Lebanon., p. 68.

(134) Suleiman, op. cit., p. 79.

(135) أسمه الحقيقيّ محمد عبد الرؤوف الحسينيّ، ولد في القدس عام 1929.

(136) المقدسي/جورج، الأحزاب السياسيّة، ص 94–95.

(137) Suleiman, pp. 81-85.

(138) حشيشو، ص 87 – 88.

(139) شرورو، ص 116–120؛ هانف، ص 104–105. وحول الانشقاقات داخل «حركة القوميّين العرب»، وصولاً إلى تأسيس المنظّمة، انظر: حشيشو، ص 91–92، وقارن بـ: باسل الكبيسيّ، حركة القوميّين العرب، تعريب نادرة الخضري الكبيسيّ، ط4، بيروت 1985، ص 114–115.

(140) هانف، ص 106، 238؛ Suleiman, Political Parties, pp. 213-232



(141) Suleiman, p. 121.

(142) المقدسي/جورج، الأحزاب السياسيّة في لبنان، ص 31.

(143) حشيشو، ص 19.

(144) من التنظيمات الناصريّة الأخرى المنضمّة إلى «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»: «الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ» بزعامة عبد الرحيم مراد؛ «الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ – التنظيم الناصريّ» المسؤول عنه منير الصياد «الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ – الأفواج العربيّة» بأمينه العامّ خليل شهاب؛ «اتّحاد قوى الشعب العامل – قوّات ناصر» بقيادة عصام العرب.

(145) من التنظيمات الناصريّة الأخرى غير المنضوية تحت جناح «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، ولكنّها تتبنّى طروحاتها: «التنظيم الثوريّ الناصريّ» بزعامة حسن قبيسي؛ «حركة لبنان العربيّ»، بزعامة صلاح بكري؛ «الحركة العربيّة الثائرة» بقيادة علي الحاج؛ «حركة أنصار الثورة» بأمينها العامّ مصطفى الترك؛ «الاتحاد الاشتراكيّ» بزعامة فاروق ضنّاوي؛ «حزب الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ» بقيادة سمير كبريت؛ «طلائع العمل الشعبي» بأمينه العامّ يوسف صفوان؛ «منظّمة الشباب العربيّ» بقيادة محمد توفيق صادق؛ «فصائل النداء العربيّ» بقيادة حسن عبد الساتر؛ «حركة الثورة العربيّة» بزعامة حسين الأحمر و«الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ – قوّات الثورة» بزعامة أحمد حمّود. انظر: فضل شرورو، ص 90– 91.

(146) شرورو، ص 92–94؛ هانف، 239، 264؛ موسوعة السياسة، ج1، ص 19.

(147) شرورو، ص 158.

(148) حشيشو، ص 29–30.

(149) شرورو، ص97–98.

(150) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 357–365.

(151) تعود هذه التسمية إلى حادثة الهجوم الذي تعرّضت له مجموعة من الفدائيّين على يد الجيش اللبنانيّ في 24 تشرين الأوّل 1969.

(152) Winslow, Lebanon, p. 198.

(153) Latif Abul-Husn, The Lebanese Conflict. Looking Inward, Boulder/London 1998, pp. 3f.

(154) الخازن، الأحزاب السياسيّة، ص 40.

(155) شرورو، ص 22–23.

(156) نقلاً عن: شينك، كمال جنبلاط، ص 94.

(157) هانف، ص 684.

(158) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 484–485.

(159) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 485.

(160) Zamir, The Lebanese Presidential Elections of 1970, op. cit., p. 56.

(161) Winslow, Lebanon, op. cit., pp. 178f., 190.

(162) منصور، موت جمهورية، ص 143.

(163) دلّول، حوارات ساخنة، ص 60.

(164) سيأتي الحديث عن المقاومة الفلسطينيّة في الفصل الثاني من المجلّد، ص184 – 194.

(165) حول مشروع «الحركة الوطنيّة» الإصلاحيّ لعام 1975، راجع الفصل السادس من المجلّد، ص 572 – 574.

(166) شينك، كمال جنبلاط، ص 96.

(167) حول «الوثيقة الدستوريّة»، انظر الفصل السابع من المجلّد، ص 646 – 650.

(168) عماد يونس، (إعداد)، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانيّة . . . 1973، خمسة أجزاء تغطي خلفيّات الحرب في لبنان وتطوّرها بين عامي 1973 و1984، ج2، لا دار نشر، لا م، عام 1985، ص 256.

(169) نقلاً عن: يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج2، ص 257.

(170) وُلِد في قمّ عام 1928 من عائلة لها فروع في إيران والعراق ولبنان، وأنهى علومه الدينيّة في النجف عام 1957. انتقل إلى لبنان في الحادية والثلاثين من عمره واستقرّ في مدينة صور، حيث نشط دينيّاً وسياسيّاً واجتماعيّاً بين الشيعة، وحاز على شعبيّة واسعة بين الجيل الجديد من الطائفة.

(171) حسن صبرا، «عن الصحوة الإسلاميّة في لبنان»، في: **الحركات الإسلاميّة المعاصرة في الوطن العربيّ**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط2، بيروت 1989، ص 169.

(172) Rieck, Die Schiiten, p. 151.

(173) Helena Cobban, "The Growth of Shi'i Power in Lebanon and Its Implications for the Future", in: Juan R.I. Cole/Nikki R. Keddie (Eds.), ***Shi'ism and Social Protest***, New Haven/London 1986, p. 143.

(174) هانف، ص 304–305.

(175) Rieck, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon, op. cit., pp. 100-103.

(176) شقير، مفاهيم الدولة، ص 51.

(177) Rieck, Die Schiiten, op. cit., p. 101.

(178) شمس الدّين، الوصايا، ص 38–40.

(179) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 67 – 69؛ بارودي، الأبعاد الاقتصاديّة للحرب اللبنانيّة، ص 28–29.

(180) Rieck, Die Schiiten, p. 138.

(181) بارودي، الأبعاد الاقتصاديّة، ص 30.

(182) Rieck, Die Schiiten, p. 32.

(183) Rieck, Die Schiiten, p. 119.

(184) كريم بقرادوني، لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج، غدراس 1991، ص 97.

(185) Winslow, Lebanon, op. cit., p. 179.



(186) يذكر الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدّين، أنّ بعض الشيعة انخرط أيضاً في أحزاب مسيحيّة طائفيّة كالكتائب والأحرار، وأحزاب قوميّة. شمس الدّين، الوصايا، ص 35؛ «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حركة أمل في الجنوب: جهاز متردّد. . . تأكله الفوضى»، في: جريدة **الحياة**، 2، 1 شباط 1990.

(187) Rosiny, p. 102.

(188) Cobban, "The Growth of Shi'i Power in Lebanon, op. cit., p. 142.

(189) حشيشو، ص 43. وحول «حركة أمل»، انظر الفصول الرابع والخامس والسادس والخامس عشر من المجلّدين الأوّل والثاني.

(190) منصور، موت جمهورية، ص 75.

(191) شرورو، ص 165.

(192) غسّان سلامة، المجتمع والدولة، ص 97–98.

(193) الخازن، الأحزاب السياسيّة في لبنان، ص 39.

(194) حشيشو، ص 45.

(195) هذه القوى الحزبيّة هي: «اتّحاد قوى الشعب العامل»، «منظّمة حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ»، «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» (جناح قنيزح)، «الاتحاد الوطنيّ للإنماء»، «الطلائع التقدميّة». انظر: شرورو، ص 148–149.

(196) Rieck, Die Schiiten, pp. 316-319.

(197) Rieck, Die Schiiten, p. 337.

(198) اشتهرت هذه المنظّمة في الخارج من خلال خطف دايفيد دودج، رئيس «الجامعة الأميركيّة في بيروت» بالوكالة.

Christopher Dickey, "Assad and His Allies: Irreconcilable Differences", in: ***Foreign Affairs***, vol. 66 (1987 - 1988), p. 68.

(199) هو إبراهيم أمين السيّد، وقد حمل اسم إبراهيم الأمين تيمّناً بآل الأمين العائلة الدينيّة الشهيرة التي تعود بنسبها إلى آل البيت.

(200) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها، حزب الله والخليّة – الأمّة في ضاحية بيروت الجنوبيّة»، في: جريدة **الحياة**، 3، 2 شباط 1990؛ نبيل خليفة، «من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائديّة والتحدّيات الجيو – سياسيّة»، في: **ملحق النهار**، عدد 431، 10 حزيران 2000، ص 4.

(201) Rieck, Die Schiiten, p. 411.

(202) حول اتصالات بشير الجميّل بالإسرائيليّين والتعاون معهم أثناء الاجتياح، انظر الفصل الثالث من المجلّد ص299 – 305.

(203) Rieck, Die Schiiten, p. 415.

(204) خليفة، «من هو حزب الله؟ مرجع سبق ذكره.

(205) Axel Havemann, "Libanon", in: Werner Ende/ Udo Steinbach (Eds.), ***Der Islam in Gegenwart***, München 1996, p. 527.

(206) منصور، موت جمهورية، ص 75.

(207) الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حركة أمل في الجنوب، مرجع سبق ذكره.

(208) الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حركة أمل في الجنوب.

(209) شرورو، ص 167–168.

(210) Augustus Richard Norton, "Harakat Amal", in: ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*** (Ed.), New York 1984, op. cit., p. 171.

(211) صبرا، «عن الصحوة الإسلاميّة في لبنان»، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(212) «القوّات المشتركة» هي القوّة العسكريّة للمنظّمات الفلسطينيّة وميليشيات «الحركة الوطنيّة».

(213) Norton, Harakat Amal, pp. 172, 178, 179-180, 185-186, 188-189, 192.

(214) خليفة، «من هو حزب الله؟ ص 4.

(215) رأينا أن نتناول جانباً من «حزب الله» ونشأته هنا، على الرغم من أنّه لا علاقة له باندلاع الحرب. وعلى كلّ حال، سنتطرّق إلى علاقة الحزب بحركة أمل وبباقي القوى السياسيّة والحزبيّة ومواقفه الدينيّة السياسيّة في الفصول الرابع والسادس والسابع من المجلّد الأوّل، وفي الفصلين الخامس عشر والسادس عشر من المجلّد الثاني.

(216) يتمثّل البُعد الدينيّ – الفقهيّ للاسم في أنّ «حزب الله هم الغالبون» من خلال جهادهم. أمّا البُعد الإيديولوجيّ – السياسيّ، فيتجسّد في «الجماعة من الناس المجتمعين على مذهب سياسيّ عقائديّ واحد». انظر: نبيل خليفة، «من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائديّة والتحدّيات الجيو – سياسيّة»، في: ملحق النهار، عدد 431، 10 حزيران 2000، ص 5.

(217) حسن فضل الله، الخيار الآخر. حزب الله السيرة الذاتيّة والموقف، دار الهادي 1994، ص195–196.

(218) حسن فضل الله، الخيار الآخر، ص 187–188.

(219) هانف، ص 386–387.

(220) حسن صبرا، «عن الصحوة الإسلاميّة في لبنان»، مرجع سبق ذكره، ص171–172، 179–181.

(221) صبرا، «عن الصحوة الإسلاميّة في لبنان»، مرجع سبق ذكره، ص171–172، 179–180.

(222) شقير، مفاهيم الدولة، 180–184.

(223) المقدسي/جورج، الأحزاب السياسيّة في لبنان، ص 47–48.

(224) John P. Entelis, "Structural Change and Organizational Development" in: ***The Middle East Journal (= MIJ)*** 27, (1973)1, p. 21; Michael C. Hudson, "The Palestinan Factor in the Lebanese Civil War", in: ***MEJ*** 32, 2(1978) 265.

(225) شقير، مفاهيم الدولة، ص 245.



(226) المقدسي/ جورج، الأحزاب السياسيّة في لبنان، ص 52.

(227) Suleiman, p. 246.

(228) الصيغة البديلة، وثائق كتائبيّة حول «لبنان الحضاري»، في: العمل 1(1977)، ص 63.

(229) انظر الفصل الخامس من المجلّد.

(230) شقير، مفاهيم الدولة، ص 155.

(231) Suleiman, Political Parties, p. 233 and. no. 88.

(232) جورج إميل عيراني، البابويّة والشرق الأوسط. دور الكرسيّ الرسوليّ (الفاتيكان) في النزاع العربيّ – الإسرائيليّ 1962–1994، ترجمة بولس سرّوع، فغال/ جبيل 1997، ص 130.

(233) بيار الجميّل، لبنان: واقع ومرتجى، بيروت 1970، ص 38.

(234) مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، بيروت 1977، الفصل الثالث، ص 297–329.

(235) بيار الجميّل، لبنان، ص 97–98، 100، 105–106.

(236) بيار الجميّل، لبنان، مرجع سابق، ص 97–98.

(237) بيار الجميّل، لبنان ص 126–127؛ شقير، مفاهيم الدولة، ص 92–93. وقارن بـ: خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 759–760، حين طالب الجميّل المسلمين بأن يثبتوا أنّ لبنان لن يتحوّل إلى دولة إسلاميّة، حتّى يعود السلام إليه.

(238) هانف، ص 680، 684.

(239) الصيغة البديلة، وثائق كتائبيّة، مرجع سبق ذكره، ص 32–33.

(240) الصيغة البديلة، وثائق كتائبيّة، ص 6.

(241) ضاهر، لبنان الاستقلال، ص 335–336؛ جورج قرم، لبنان المعاصر، ص 100.

(242) الجميّل، مواقف وآراء، ص 21.

(243) نقلاً عن: Abul-Husn, The Lebanese Conflict, p. 60.

(244) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 317–318.

(245) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 41.

(246) عيراني، ص 167–168.

(247) Lewis W. Snider, "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics", in: ***The Middle East Journal***, 38, 1(1984) pp 8-10.

(248) شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، ص 232–233.

(249) Snider, p. 17.

(250) إيلي سالم، الخيارات الصعبة 1982 – 1988، دبلوماسيّة البحث عن مخرج، ط2، بيروت 1993، ص 14.

(251) شقير، ص 96.

(252) هانف، ص 308.

(253) حازم صاغية، موارنة من لبنان، المركز العربيّ للمعلومات، بيروت لات، ص 314.

(254) نقلاً عن: شرورو، ص 231–232.

(255) صاغية، موارنة من لبنان، ص 312.

(256) سالم، الخيارات الصعبة، ص 468.

(257) المقدسي/ جورج، الأحزاب السياسيّة، ص 84.

(258) حول «اتّفاق القاهرة»، راجع الفصل الثاني من المجلّد، ص 195 - 194.

(259) ريمون إدّه ضمير لن يموت، ص 48.

(260) منصور، موت جمهورية، ص 89.

(261) ريمون إدّه ضمير لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 353–354.

(262) منسّى، إلياس الهراوي، ص 71.

(263) ريمون إدّه ضمير لن يموت، ص 426 - 427.

(264) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1979، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1980، ص 25.

(265) ريمون إدّه ضمير لن يموت، ص 46.

(266) ريمون إدّه ضمير لن يموت، ص 430–431.

(267) حول «الاتّفاق الثلاثيّ»، انظر ص 650 - 669 من الفصل السابع.

(268) نقلاً عن: شرورو، ص 249.

(269) نقلاً عن: شرورو، ص 249–250.

(270) نقلاً عن: يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج2، ص 398.

(271) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 537–538.

(272) شرورو، ص 249.

(273) هاديا لحاّم بركات، حزب حرّاس الأرز. الرؤية والهدف والموقف، لام، 1987، ص 13، 15، 18 - 19.

(274) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 537.

(275) بركات، حرّاس الأرز، ص 123.

(276) شرورو، ص 250–251.

(277) شرورو، ص 183.

(278) سنعرض إلى آراء الرابطة تجاه المسألة اللبنانيّة والعروبة والعلاقة بإسرائيل في الفصل السادس من الكتاب، ص577 - 579.

(279) http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85_%28%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%29

(280) شرورو، ص 179- 180.

(281) الاستثناء الوحيد هو شارل مالك.



(282) شرورو، ص 175–176.

(283) «القوّات اللبنانيّة: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظاميّ وأجهزة للخدمات»، في جريدة الحياة، رقم 1، 31 كانون الثاني 1990.

(284) Snider, p. 13f.

(285) عيراني، ص 162.

(286) Snider, pp. 14-15.

(287) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 258–262.

(288) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحُكم ما بين 1976 و1980، ط2، بيروت 1996، ص 171–172.

(289) Snider, p. 13f.

(290) حول تهديد «القوّات المشتركة» القوى العسكريّة المسيحيّة منذ نهاية عام 1975، انظر الفصل الثالث من المجلّد، ص 274 - 276.

(291) حول حادثة الفياضيّة وما تلاها من أحداث في الأشرفيّة وزحلة، راجع الفصل الثالث من المجلّد، ص 286 - 287، 290 - 291.

(292) منصور، موت جمهورية، ص 183–184.

(293) شقير، مفاهيم الدولة، ص 248–249.

(294) شقير، مفاهيم الدولة، ص 248.

(295) هانف، ص 114.

(296) عيراني، ص 137.

(297) شقير، مفاهيم الدولة، ص 246–247.

(298) شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، ص 69، 177.

(299) نقلاً عن: خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 509–510.

(300) شقير، ص 74، 144، 145–146.

(301) أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 511–512.

(302) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 605–606.

(303) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج4، ص 126–128.

(304) أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 560–561.

(305) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج1، ص 126–128.

(306) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج1، ص 274–275.

(307) نقلاً عن: عيراني، حاشية 15، ص 231.

(308) «لبنان أمانة تاريخيّة وحضاريّة في عنق الموارنة»، سلسلة القضية اللبنانيّة، 18 (1976)، منشورات اللجنة السياسيّة للبحوث والدراسات - الكسليك، وص 34.

(309) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج2، ص 136–137.

(310) نقلاً عن: لبنان والهويّة العربيّة – لبنان والعلمانيّة، سلسلة القضية اللبنانيّة، 13 (1976)، ص 18–19.

(311) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج2، ص 357–358.

(312) «بيان لجنة البحوث – الكسليك حول العمليّة الإسرائيليّة ودعوة إسرائيل إلى توقيع الصلح بتاريخ 14 آب 1982»، في: يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج2، ص 359.

(313) حول موقف الفاتيكان من الأزمة اللبنانيّة، انظر الفصلين الثاني والسابع من المجلّد.

(314) عيراني، ص 171–172.

(315) حول علاقة مسيحيّي السلطنة العثمانيّة بأوروبا، راجع: عبد الرؤوف سنّو، «تطوّر الاتجاهات الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة: من التنظيمات حتّى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني، الحلقة الأولى»، في: المنهاج (بيروت)، 4(1996)، ص 108–135.

(316) هو النظام الذي قسّم لبنان إلى قائمقاميّتين مسيحيّة ودرزيّة تفصل بينهما طريق بيروت – دمشق، وعلى رأس كلّ منهما قائمقام، ومجلس تتمثّل فيه جميع الطوائف.

(317) كمال الصليبيّ، تاريخ لبنان الحديث، ط3، بيوت 1972، ص 98.

(318) نقلاً عن: عادل إسماعيل، «عهد الفوضى والاضطرابات 1840 – 1861 التقسيم والفتن الطائفيّة» في: عادل إسماعيل (مشرف)، لبنان في تاريخه وتراثه، 1، بيروت 1993، ص 356.

(319) انظر نصّ نظامات لبنان لعاميّ 1861 و1864، في: أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية الانتداب 1861 – 1920، جامعة الدول العربيّة، معهد البحوث والدراسات العربيّة، القاهرة 1968، ص 373 – 388.

(320) طربين، ص 373.

(321) أصبح تمثيل باقي الطوائف على الشكل التالي: 3 للدروز، و2 للروم الأرثوذكس، وكاثوليكيّ واحد، وسنّي واحد، وشيعيّ واحد، بالإضافة إلى الموارنة الأربعة.

(322) نعني بهذا المصطلح الحراك الديموغرافيّ صعوداً أو هبوطاً لصالح طائفة على أخرى، ممّا يجعل الطوائف، في المجتمعات الطوائفيّة غير الديمقراطيّة، تشعر بالخطر على نفسها وتحذر بعضها بعضاً.

(323) منير إسماعيل، «جبل لبنان في عهد المتصرفيّة 1861–1915»، في: عادل إسماعيل (مشرف)، لبنان في تاريخه وتراثه، ج1، بيروت 1993، حاشية، ص 387. سوف يرفض الموارنة بعد الاستقلال وخلال الحرب في لبنان بين عامي 1975 – 1990 وبعدها فكرة «الأكثريّة العدديّة»، لأنّها كانت تضع، وفق رأيهم، الأقلّية المسيحيّة تحت سيطرة الأكثريّة الإسلاميّة.

(324) جو سركيس، الانقلاب الأبيض ورهان التغيير، لام، 1999ص 133.

(325) بلغ عدد سكّان الجبل في نهاية القرن التاسع عشر حوالى 400 ألف نسمة، يعيشون على مساحة 6,500 كيلو متر مربّعاً. في المقابل، بلغ عدد سكّان ولاية بيروت حوالى 563 ألف نسمة، عاشوا على رقعة أرض بلغت مساحتها 30,500 كلم2. انظر: رفيق التميمي ومحمد



بهجت، ولاية بيروت، ط2، بيروت 1979، القسم الجنوبيّ، ص 7–8.

(326) تُعتبر الطائفة المارونيّة الأكبر والأكثر تأثيراً في النواحي السياسيّة والاقتصاديّة في لبنان، ولذلك، سيتمّ التركيز عليها في هذه الدراسة والاستناد إلى آراء ممثّليها ومرجعيّاتها.

(327) حول التفوّق المسيحيّين اقتصادياً في عهد الانتداب، انظر: مسعود ضاهر، مرجع سبق ذكره، ص 138– 139.

(328) بول الأشقر، «رحلات في عربة الترويكا»، في: المرقب (البلمند)، 2(1998)، ص 18. وقارن بالمرسومين 49 و50، ص؟؟؟ من هذا الفصل.

(329) هذا ما قاله هنري بونسو، (Henri Ponsot) المفوض السامي الفرنسيّ، إلى الشيخ محمد الجسر، في محاولة لثنيه عن الترشيح. نقلاً عن: وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء الجمهوريّة، بيروت 1977، ص 190.

(330) عوض، أصحاب الفخامة، ص 184 – 195.

(331) وليد عوض، أصحاب الفخامة، ص 184–195. كان البطريرك المارونيّ أنطون عريضة يعارض بشدّة رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة من طائفة الروم الأرثوذكس، ويصرّ على حقّ طائفته في تولّي هذا المنصب. كما كان يعارض ترشيح الجسر لرئاسة الجمهوريّة. عوض، أصحاب الفخامة، ص 188؛ علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918 – 1946، بيروت 1990، ص 50.

(332) محمد لآغا، الاتجاهات السياسيّة في لبنان (1920–1982)، بيروت 1991، ص 82 – 83.

(333) في عام 1943، كان البروتستانتيّ أيوب ثابت خامس رئيس للجمهوريّة اللبنانيّة. لكن رئاسته استمرّت بضعة أشهر.

(334) كان عبد الله بيهم (سنّي) أميناً لسرّ الدولة بين عامي 1934 و1936، وفي موقع رئيس الوزراء. وعلى كلّ حال، كان هناك على الدوام امتعاض ورفض أرثوذكسيّ لاحتكار الموارنة منصب رئيس الجمهوريّة، والمناداة بأحقيّة أبناء الطوائف الأخرى المسيحيّة والإسلاميّة في المنصب. انظر تصريح إلياس الرابع، بطريرك الروم الأرثوذكس، في: جريدة السفير 16 آب 1975.

(335) على عكس «الميثاق الوطنيّ»، انتخب حبيب أبو شهلا عام 1943 رئيساً للمجلس النيابيّ. انظر: حلاّق، التيّارات السياسيّة، ص 182.

(336) منير إسماعيل، «الطائفيّة ومقومات الدولة الحديثة»، في: المرقب (البلمند) 2(1998)، ص 160.

(337) ربّاط، التكوين التاريخي، ج1، ص 166–168.

(338) انظر كتاب مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، بيروت 1977، ص 246–247.

(339) يدحض المؤرّخ حسان حلاق مقولة توزيع الرئاسات الثلاث على أساس طائفيّ، ويستند إلى

بشارة الخوري بأنّه لم يشر إلى الموضوع في مذكراته. وفي مقابلة للمؤرّخ المذكور مع محمد جميل بيهم، ذكر الأخير أنّ رياض الصلح قبِل أن تكون رئاسة الجمهوريّة للموارنة بصورة مؤقّتة على أن تُلغى الطائفيّة السياسيّة في ما بعد. انظر: حسّان حلاق، التيّارات السياسيّة في لبنان 1943–1952، مع دراسة للعلاقات اللبنانيّة – العربيّة والعلاقات اللبنانيّة – الدوليّة، معهد الإنماء العربيّ، بيروت، لات، ص 184–185.

(340) مجموعة الوثائق الأساسيّة المتعلقة بالنظام السياسيّ في لبنان، بيروت 1968، ص 21–22.

(341) مجموعة الوثائق الأساسيّة، ص 52.

(342) مجموعة الوثائق الأساسيّة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(343) المادتان 9 و10 من الدستور لعام 1926.

(344) مجموعة الوثائق الأساسيّة، مرجع سبق ذكره، ص 18، 26–27.

(345) إيلي سميّا، «اتّفاق الطائف. المضامين الدستوريّة لحلّ النزاع اللبنانيّ»، في: الاعتراف بالآخر، مرجع سبق ذكره، ص 89–92.

(346) Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, pp. 139-142.

(347) ضاهر، لبنان الاستقلال، ص 232–233.

(348) Antoine N. Messerra, "Partage du pouvoir. Dilemme et perspectives d'evolution: le cas du Liban", in: Nadim Shehadi/Dana Haffar Mills (Eds.), ***Lebanon: A History of Conflict and Consensus***, London 1992, pp. 240-257.

(349) الخازن، تفكّك الدولة، ص 63.

(350) بيار الجميّل، مواقف وآراء، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(351) نقلاً عن: جو سركيس، الانقلاب الأبيض ورهان التغيير، ص 21 – 29.

(352) حول المراكز التي تولّتها كلّ طائفة من الطوائف الرئيسيّة الست، انظر: شفيق الريّس، التحديّ اللبنانيّ 1975 – 1976، بيروت 1978، ص 70–73. لكنّه لا يذكر الطائفة السُنّية من بين الطوائف الإسلاميّة التي لحق بها الغبن، ص 73.

(353) Joseph Mouawad/Antoine Kawwal, Notice historique sur l'origine de la Nation Maronite, Paris 1988. والنقطة المحوريّة في الكتاب، هي أنّ الموارنة، بتحوّلهم إلى «أمّة»، عبر قرون طويلة، مروراً بزمن المتصرفيّة، تمكّنوا من أن يؤسّسوا الدولة اللبنانيّة.

(354) بعد عام 1947، أصبحت رئاسة المجلس النيابيّ من نصيب الشيعة.

(355) غسّان سلامة، المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 93 – 95.

(356) نقلاً عن: Andreas Rieck, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon, p. 42.

(357) Volker Perthes, Der Libanon nach dem Bürgerkrieg. Vom Ta'if zum gesellschaftlichen Konsens. Baden - Baden 1994, p. 23.

(358) ربّاط، التكوين التاريخي، ج1، 174–177.

(359) تصريح البطريرك المارونيّ في 6 تموز 1975، نقلاً عن: الجسر، ميثاق 1943، ص 411.



(360) Halim Barakat, "A Secular Vision of Lebanon: Transformation from a Mosaic to an Integrated Society", in: Halim Barakat (Ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** Washington 1988, p. 362.

(361) جورج ضو، حرب لبنان من عين الرمّانة إلى قوّة الردع، لا ت، لا م.، ص 49.

(362) حول آراء مؤيّدي الميثاق، انظر: باسم الجسر، ميثاق 1943، ص 332– 338.

(363) بسام الهاشم، «إلغاء الطوائفيّة السياسيّة دمج مجتمعيّ أمّ تجزئة؟ مناقشة في ضوء التعثّر النظريّ والتطبيقيّ للأحوال الشخصيّة في لبنان»، في: حاليات 39 (1985)، ص14.

(364) حول المعترضين على الميثاق، راجع: الجسر، ميثاق 1943، ص 383–389.

(365) Deirdre Collings, "Introduction of the book", ***Peace for Lebanon? From War to Reconstruction***, ed. By Deirdre Collings, Boulder/London 1994, p. 3.

(366) اجتماع الهيئات والجمعيّات والشخصيّات الإسلاميّة في المؤتمر الإسلاميّ في بيروت بتاريخ 13 آذار 1953 للمطالبة برفع الغبن عنهم. انظر: محمد لاغا، الاتجاهات السياسيّة في لبنان (1920–1982). دراسة علميّة موثّقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبنانيّ والمواقف الدوليّة منه، بيروت 1991، ص 127 – 130، وقارن بصفحة 146 – 148 من الكتاب نفسه. وحول إشكاليّة عقدتي «الخوف والغبن» على التوالي عند المسيحيّين والمسلمين، انظر: فضل شلق، «بعض إشكاليات العلمانيّة في وعي اللبنانيّين»، في: الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان، أعمال المؤتمر العالمي 1985، تنظيم الحركة الثقافيّة في أنطلياس، ص 189 – 191.

(367) Gilmour, p. 28; Kliot, The Collapse of the Lebanese State, op. cit., p. 62. وأنظر ص 111–113 من هذا الفصل.

(368) محمد لاغا، الاتجاهات السياسيّة في لبنان (1920–1982)، مرجع سبق ذكره، ص 127–130.

(369) هانف، ص 165–166.

(370) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 194.

(371) بقرادوني، لعبة وطن، ص 128–129.

(372) فؤاد لحود، مأساة جيش لبنان، لام 1976، ص 36.

(373) حول النزاعات العربيّة – العربيّة على الساحة اللبنانيّة، وكذلك الصراعات الإقليميّة والدوليّة على أرضه، انظر الفصل الثاني من المجلّد.

(374) بقرادوني، لعنة وطن، ص 131.

(375) بقرادوني، لعنة وطن، ص 133–135.

(376) Albert Hourani, 'Visions of Lebanon', in: Halim Barakar (Ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** London 1988, p. 6.

(377) بعد» حرب السنتين «1975–1976، رأى حنين أنّ «الميثاق» كان مقايضة بنُيت على الكذب بين زعيم مارونيّ وزعيم سُنّي من أجل تعاونهما معاً وتطمين المسيحيّين على وضعهم في

البلاد، وأنّ إعطاء المسيحيّين رئاسة الجمهوريّة وأكثريّة مقاعد المجلس النيابيّ كان لتطمين للمسيحيّين، لكن هاتين الضمانتين ارتبطتا بنمو السكّان، الذي لم يراعه «الميثاق». انظر: الجسر، ميثاق 1943، ص 430.

(378) يُقصد بـ«البُنى» أو البناء، الكلُّ المؤلّف من ظواهر متضامنة، فتتبع كلُّ ظاهرة فيها الظاهرة الأخرى، وتكون متعلّقة بها. ويُقال البناء الطبقيّ، والبناء الاجتماعيّ. انظر: أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيّة، مرجع سبق ذكره، ص 412.

(379) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعيّ، ص 55.

(380) *Internationales Handbuch*, hrsgg. von Ludwig Munzinger, Munzinger - Archiv, Libanon 19/81, Soziales und Kultur, Ravensburg/Württemberg 1983, p. 3/3.

(381) أنّي لوران وأنطوان بصبوص، الحروب السرية في لبنان، بيروت 1988، ص 192 – 194.

(382) لآغا، ص 83 – 84.

(383) Joseph Chamie, "Religious Groups in Lebanon: A Descriptive Investigation:, in: *International Journal Middle East Studies*, II (1980), p. 175.

(384) نقلاً عن: *Internationales Handbuch*, 1963, p. 3/3.

(385) الصليبيّ، بيت بمنازل كثيرة، ص 246.

(386) N. Kliot, The Collapse of the Lebanese State, p. 70.

(387) Library of Congress/Memory Library, Lebanon. Impact of War on the Family

وسوف يُشار بعد الآن إلى هذا المرجع على الشكل التالي:

Library of Congress/Memeory Library, Lebanon, subject's title, http: web2loc.gov/frd/cslb toc html.

(388) نقلاً عن الريّس، ص 184.

(389) انظر في هذا الخصوص دراسة المؤلّف: «لبنان، المجتمع والدولة. قراءة في مقوّمات التعايش الطائفيّ وتطوّره وممارساته»، في: حوليّات (جامعة القديس يوسف)، 9 (2007)، ص 69–78.

(390) طوني جورج عطا الله، منظومة الحرب الداخليّة. إستراتيجيّة نزاعيّة معاصرة في مجتمع متنوّع: الحالة اللبنانيّة 1975 – 1991، أطروحة دكتوراه لبنانيّة في العلوم السياسيّة والإداريّة – الجامعة اللبنانيّة/ كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة – الفرع الأوّل، آذار 2001، ص 274.

(391) Salim Nasr, 'The New Social Map', in, Theodor Hanf/Nawaf Salam (Eds.), ***Lebanon in Limbo. Postwar Society and State in an Uncertain Regional Environment,*** Baden-Baden 2003, pp. 148-149.

(392) رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، ص 199.

(393) جوزيف ساسين (مخطوط)، «دور التخطيط الشامل للمدن والقرى»، في: أرشيف «الجبهة



الموحّدة لرأس بيروت: الجبهة الموحّدة لرأس بيروت»، ندوة حول «التخطيط الإنمائي للوفاق الوطنيّ»، 27 آذار 1980.

(394) سليم نصر، بيروت الكبرى 1975، حدود الاندماج المجتمعي، في: الواقع، 3(1981)، ص 75 – 78.

(395) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان ص 482.

(396) سليم نصر، بيروت الكبرى 1975، ص 70 – 73.

(397) المرجع السابق، ص 75.

(398) سليم نصر، بيروت الكبرى 1975، ص 73 – 75. وحول الأكراد وتمركزهم في بيروت الغربيّة، يمكن استشارة كتاب:

History, Space and Social Conflict in Beirut. The Quarter of Zokak el-Blat. Edition Orient-Institut Beirut, vol. 97, Beirut 2005.

(399) غسّان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربيّ، بيروت 1987، ص 243.

(400) Charif, Regional Development and Integration, op. cit., p. 154.

(401) دعد سعد، التعدّد الطائفيّ والنشاط الاقتصاديّ في لبنان، جدارة الجامعة اللبنانيّة / معهد العلوم الاجتماعيّة – الفرع الثاني 1981 – 1982، ص 89 – 95.

(402) Maroun Kisirwani/William M. Parle, "Assessing the Impact of the Post Civil War Period on the Lebanese Bureaucracy: A View from Inside", in: ***Journal of Asian and African Studies*** 22, 1/2 (1987) p. 19.

(403) هانف، ص 124–125.

(404) غضبان، ص 3.

(405) غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(406) Andreas Rieck, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. p. 45.

(407) التقرير الإسلاميّ، (المركز الإسلاميّ للتربية)، بيروت رقم 10، 30 أيّار 1980، ص 8.

(408) هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، ص 125.

(409) التقرير الإسلاميّ، 10(1980)، ص 4–8.

(410) هانف، ص 127، وحاشية رقم 144 من الصفحة نفسها. وقارن بـ:

Malcolm H. Kerr, "The 1960 Lebanese Parliamentary Elections", in: ***Middle Eastern Affairs*** 11, (1960) pp 267-268.

(411) N. Kliot, The Territorial Disintegration of a State: The Case of Lebanon, University of Durham/Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Occasional Papers Series, No. 30 (1986) p. 11.

(412) R.D. McLaurin, "Lebanon and Its Army: Past, Present, and Future", in: ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality***? (Ed.), New York 1984, p. 83, وقارن بـ: Oren Barak, "Towards a Representative Military? The Transformation of the Lebanese Officer Corps since 1945", in: ***"Middle East Journal,*** 60, 1(2006), p. 80.

(413) Barak, op. cit., pp. 83-87, 91.

(414) N. Kliot, The Territorial Disintegration of a State, p. 11; McLaurin, op. cit., p. 88.

(415) McLaurin, op. cit., p. 90. وقارن بـ: دعد سعد، التعدّد الطائفيّ والنشاط الاقتصاديّ في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 96، التي ترى النسبة 61% مقابل 39%.

(416) Raghid el-Solh, "Religious Identity and Citizenship: An Overview of Perspectives", in: Deirdre Collings (Ed.), ***Peace for Lebanon***?, op. cit., pp. 235-236.

(417) لآغا، ص 328–329.

(418) نقلاً عن: دعد سعد، مرجع سبق ذكره، ص 96. جرى تصحيح النسب المئويّة للضبّاط من رتبة عميد وما فوق من قبل المؤلّف.

(419) لورنس، اللعبة الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص 250.

(420) McLaurin, Lebanon and Its Army, op. cit., pp. 84-85.

(421) طوني جورج عطا الله، منظومة الحرب الداخليّة، ص 155.

(422) Hassan Charif, "Regional Development and Integration", op. cit., p. 152.

(423) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 89- 90.

(424) حول هذا الموضوع، راجع مقالتيّ في مجلة «**المنهاج**» «تطوّر الاتجاهات الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة (من التنظيمات حتّى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني)»، **الحلقة الأولى** 4(1996)، ص 108–149، الحلقة الثانية، 5(1997) ص 85– 131. وقارن بـ: عصام كمال خليفة، في مقرك القضيّة اللبنانيّة، لام منطقة، 1985، ص20.

(425) انظر في هذا الخصوص، مقالتيّ المؤلّف في: **المنهاج**، مرجع سبق ذكره. وقارن بعصام كمال خليفة، في معترك القضيّة اللبنانيّة، ص19– 25.

(426) قرم، لبنان المعاصر، ص 180 وما بعد.

(427) حول التفوّق الاقتصاديّ المسيحيّ وأسبابه وردود الفعل الإسلاميّة عليه، انظر: عبد الرؤوف سنّو، «تطوّر الاتجاهات الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة»، في **المنهاج** (بيروت)، 4 (1996) (الحلقة الأولى)، ص 116– 125. لقد نظر السُنّة إلى أنفسهم على أنّهم: «**شعب الدولة العثمانيّة**»، فبلغت نسبة الذين كانوا يعملون منهم في دوائر الدولة والجيش 90%. انظر: Jung, op. cit., p. 74. وحول نظريّة «الطبقة – الطائفة» انظر: عصام كمال خليفة، في معترك القضيّة اللبنانيّة، ص 11–18.

(428) 7% خلال الخمسينات، و6 % خلال الستينات ومطلع السبعينات. انظر: حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 91.

(429) بلغ السعر الوسطي لقيمة العملة اللبنانيّة مقابل الدولار 3.1 ليرة في عام 1972، و2.61 ليرة في عام 1973، و2.32 ليرة في عام 1974، وأخيراً 2.24 ليرة في آذار 1975. انظر: الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 336–337.

(430) 3.2 مليار دولار أميركيّ بين عامي 1950 و1965.



(431) تمّ تجميع معلومات هذا الجدول من: علي شامي، تطوّر الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانيّة المعاصرة، بيروت 1981، ص 77، 88، 99–100، 132–133، 142–143؛ رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات ص 192؛ توفيق جابر، القطاع الزراعيّ في لبنان. تحليل وآفاق، بيروت 1997، ص 20. ووفق جابر، بلغت نسبة إسهام الصناعة في الناتج المحلّي الإجماليّ عام 1974 (20%) و23%. انظر الجدول في: جابر، ص 18.
Johnson, Class & Client in Beirut, p. 31; Besoins et Possibilities I, p. 81; Internationales Handbuch, op. cit., 19/81, p. 4/3.

(432) هذا ما ينقله باسم الجسر، الصراعات اللبنانيّة والوفاق (1920 – 1975)، بيروت 1981، ص 76 – 77 عن حسن عواضه ونسيب نمر وجورج حاوي.

(433) بركات، المجتمع العربيّ المعاصر، ص 165. ومن المروّجين لهذه المقولة، مهدي عامل، نقد الإيديولوجيا الموروثة، بيروت 1979، الذي رأى الحرب اللبنانيّة صراعاً طائفيّاً طبقيّاً، فتحوّلت الطائفة المارونيّة بصورة خاصّة والطوائف الكاثوليكيّة بصورة عامّة إلى طبقة برجوازيّة حاكمة مستغِلّة، فيما شكّلت الطوائف الإسلاميّة الطبقة الكادحة المستغَلّة.

(434) راجع في هذا الخصوص: Dubar/Nasr, Les classes sociales, op. cit., pp. 276-286.و
Samih K. Farsoun, "E Pluribus Plura or E Pluribus Unum? Cultural Pluralism and Social Class in Lebanon", in: Halim Barakat (Ed.), ***Toward a Viable Lebanon***, Washington 1988, p. 113.

(435) توجد نظريّات عدّة حول «البناء الطبقيّ»، منها: النظريّة الماركسيّة التي تقسّم طبقات المجتمع على أساس الأوضاع الاقتصاديّة، والنظريّة التي تجعل من الاتجاهات الاجتماعيّة أساساً لهذا التقسيم.

(436) Michael Johnson, Class & Client in Beirut p. 34.

(437) Jung, Der Krieg im Libanon, p. 102.

(438) الجمهوريّة اللبنانيّة – وزارة الشؤون الاجتماعيّة / برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، خارطة أحوال المعيشة في لبنان. دراسة تحليليّة لنتائج مسح المعطيات الإحصائيّة للسكّان والمساكن، بيروت 1998، لا ت، ص 40.

(439) المعلومات بالنسبة إلى عام 1959، في: Besoins et possibilites, P. 93. بالنسبة إلى عيّنة عام 1973/ 1974: الجمهوريّة اللبنانيّة – وزارة الشؤون الاجتماعيّة/برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ص 45؛ جريدة **السفير** 31 تشرين الثاني 1998 (1)، المجتمع اللبنانيّ حقّق عشيّة الحرب توزيعاً أفضل للمداخيل.

(440) خارطة أحوال المعيشة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(441) Nasr\Dubar. les classes sociales, pp. 287 - 291.

(442) في مجالات مدّ شبكات الكهرباء والريّ والطرقات في المناطق المتخلّفة وتحسين أوضاع المؤسّسات الصحيّة ونظام التعليم المدرسيّ والجامعيّ الرسميّين، وإقرار مبدأ التمثيل

المتوازن بين المسلمين والمسيحيّين في الإدارات العامّة. بالإضافة إلى ذلك، شُكّلت هيئات إداريّة جديدة، ك: «مجلس الخدمة المدنيّة»، و«هيئة التفتيش المركزيّ»، و«المشروع الأخضر»، و«مكتب الفاكهة»، و«مكتب الإنتاج الحيوانيّ»، و«المجلس الوطنيّ للبحوث العلميّة»، و«مديرية التنظيم المُدنيّ»، و«مديرية الإحصاء المركزيّ» التابعة لوزارة لتخطيط، و«مصلحة الصناعة» في وزارة الاقتصاد، و«مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائيّة»، و«مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت»، و«مصرف لبنان». وجرى أيضاً تطوير «مصلحة الليطاني»، و «مصلحة الانعاش الاجتماعيّ» وتحضير قانون «الضمان الاجتماعيّ». انظر في هذا الخصوص: بطرس لبكي، «السياسة الإنمائية في لبنان. إنجازات الماضي وإخفاقه. المشكلات الحاضرة والتطلّعات المستقبليّة»، في: دراسات لبنانيّة، 1(1996)، ص 104.

(443) لم تطبّق الخطّة السداسيّة (1972–1977) بشكلٍ كاملٍ بسبب اندلاع الحرب في لبنان.

(444) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 345.

(445) حول دور الجمعيّات العائليّة، انظر: Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, op. cit. chapter 8. ولمعرفة وجهاً من أوجه التضامن العائليّ، راجع: عبد الرؤوف سنّو، جامعة آل سنّو في سطور، العيد الثمانون 1920–2000، بيروت 2000.

(446) علي شامي ص 177.

(447) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 341.

(448) إلياس سابا، «تحليل الأزمة الاقتصاديّة وأسبابها في ضوء تداعيات الحرب وسياسات إعادة الإعمار»، في: الأزمة الاقتصاديّة - الاجتماعيّة في لبنان. نحو إستراتيجيّة متكاملة لسياسات بديلة. بحوث ومناقشات المؤتمر الاقتصاديّ، بيروت 12/ 13 شباط 1999، بيروت 1999، ص 34 -35.

(449) نقولا إيلي شمّاس، مستقبل لبنان الاجتماعيّ - الاقتصادي أمام التساؤلات. عناصر أجوبة، تعريب دار الترجمة، لا دار نشر، 1996، ص 19.

(450) علي شامي، ص 280، 385؛ بواري، ج2، ص 343–345. وتبعاً لحمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 162، بلغ معدّل التضخّم عام 1974 (18%).

(451) إلياس سابا، تحليل الأزمة الاقتصاديّة، ص 34–35.

(452) نقولا إيلي شمّاس، مستقبل لبنان الاجتماعيّ - الاقتصاديّ، ص 23.

(453) El-Khalil, The Role of the South in Lebanese Politics, op. cit., p. 306.

(454) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 163.

(455) Winslow, Lebanon, op. cit., p. 170.

(456) نقولا إيلي شمّاس، مستقبل لبنان الاجتماعيّ - الاقتصاديّ، ص 23.

(457) شامي، ص 307، 370، 373، 385، 390–392، 431–434. وقارن بـ: Stephan Rosiny, Islamismus bei den Schiiten im Libanon, p. 53.

(458) Rosiny, Islamismus bei den Schiiten im Libanon., p. 53.



(459) بارودي، الأبعاد الاقتصاديّة للحرب اللبنانيّة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(460) El-Khalil, p. 306. مجيد مطر، «البدايات الأولى لظهور الحركة العماليّة في لبنان»، في: جسور، مجلة ثقافيّة جامعة، عدد 4 (2005)، http://www.josor.net/article_details.php?thesid=457&catid=1

(461) هانف، ص 145.

(462) عماد الزغبي، الحركة الطلّابية في لبنان. 50 عاماً من النضال 1951- 2001، بيروت 2002، ص173–174.

(463) ربط العملة اللبنانيّة بالفرنك الفرنسيّ، وجعل السوق اللبنانيّة باباً مفتوحاً لتجارتها، وتمكين شركاتها ومؤسّساتها الماليّة والمصرفيّة من السيطرة على السوق المحلّيّة والتحكّم بمرافق البلاد الاقتصاديّة (مرافىء، ترام، كهرباء سكة حديد، تبغ الخ...)

(464) دعد سعد، التعدّد الطائفيّ والنشاط الاقتصاديّ في لبنان، ص 106 - 108.

(465) هانف، ص 251–252.

(466) Robert Mantran, "Foreign Merchants and the Minorities in Istanbul during the Sixteenth and Seventeenth Centuries", in: Benjamin Braude/Bernard Lewis (Eds.) ***Christians and Jews in the Ottoman Empire, vol. I. The Central Lands***, New York/London 1982, pp. 130f.

(467) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعيّ 1914 - 1926، بيروت 1974، ص 138–139.

(468) راجع دراسة عبد الرؤوف سنّو، «تطوّر الاتجاهات الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة»، الحلقة الأولى، مرجع سبق ذكره.

(469) Jung, Der Krieg im Libanon, pp. 71-72.

(470) طرابلسيّ، التكوين الطبقي، ص 81.

(471) طرابلسيّ، التكوين الطبقي، ص 81–83. لقد ذكر طرابلسي 24 أسرة، فيما أورد 23 أسرة.

(472) Fisk, Pity the Nation, op. cit., p. 71.

(473) محمد خير حسين حجّار، المدلول الطائفيّ لنظام الحُكم في لبنان (1943 - 1952). أطروجة دكتوراه (الجامعة اللبنانيّة)، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة - الفرع الأوّل، 1995، ص 308، 311–314، 516 - 527.

(474) Memory Library, Lebanon. Lebanese Confessional "Societies", op. cit.

(475) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 273.

(476) الجسر، الصراعات اللبنانيّة والوغاق، ص 78.

(477) هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، ص 141.

(478) من أصل 24 مؤسّسة صناعيّة في المنطقة الشرقيّة، كان 20 منها في يدّ الرأسمال المسيحيّ، و2 للمسلمين، فيما كانت المؤسّستان المتبقيتان شراكة بين المسلمين والمسيحيّين. انظر: Nasr\Dubar. pp. 84 - 85.

(479) هانف، ص 140؛ Nasr/Dubar pp. 83 - 85.

(480) سليم نصر، بيروت الكبرى 1975، مرجع سبق ذكره، ص 99 – 102.

(481) تعود ملكيّة هذه الشركات إلى: جلاّد، جبر، كتّانة، سنّو وجبور، توفيق عسّاف، حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 116–117.

(482) Nasr\Dubar, pp 83 - 85. وقارن بـ: حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 117.

(483) Abul-Husn, The Lebanese Conflict, op. cit., p. 55.

(484) Johnson, Class Client, op. cit., p. 33.

(485) هانف، ص 139.

(486) Jung, p. 102.

(487) N. Kliot, The Collapse of the Lebanese State, op. cit., p. 69.

(488) هانف، ص 140.

(489) الجسر، مرجع سبق ذكره، ص 79، وقارن بالحاشية، الصفحة نفسها.

(490) Latif Abul-Husn, The Lebanese Conflict. Looking Inward, Boulder/London 1998, p. 55.

(491) حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 122.

(492) Farnous, E Pluribus Plura or E Pluribus Unum?, op. cit., p. 122-123.

(493) Augustus Richard Norton, Harakat Amal, p. 163.

(494) Farnous, op. cit., pp. 124-125.

(495) سليم نصر، بيروت الكبرى 1975، مرجع سبق ذكره، ص 99 – 102.

(496) Theodor Hanf, "Die Hochschulen in den Gesellschaftlichen Konflikten des Libanons", in: ***Die Welt des Islams***, 1980, pp. 241-245.

(497) دعد سعد، التعدّد الطائفيّ والنشاط الاقتصاديّ في لبنان، مرجع سبق ذكره. تمّ وضع الجدول من قبلنا استناداً إلى الصفحات التالية من رسالة سعد: 133 – 156. أمّا المعلومات المتعلّقة بعام 1983، فمصدرها: الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 91.

(498) Nasr\Dubar p.90. وقارن بـ: علي شامي، 218.

(499) تحقيق قام به سليم نصر حول عمّال الصناعة الكبيرة في الضاحية الشرقيّة عام 1974، نقلاً عن: حمدان، الأزمة اللبنانيّة، ص 122–123.

(500) انظر الجدول حول مستوى التعليم للعمّال، وقارن بـ: عدنان الأمين، التعليم في لبنان، ص 89.

(501) الأمين، التعليم في لبنان، ص 90.

(502) نجيب عيسى، سياسة العمالة، مرجع سابق، ص 127، وحاشية 6 من الصفحة ذاتها.

(503) نقلاً عن شامي، ص 165.

(504) نقلاً عن: Nasr\Dubar, les classes sociales, p. 90.

(505) Gilmour, Lebanon, p. 83.

(506) أعلنت حكومة فرنجيّة – سلام في مطلع عام 1972 عن خطّة إنمائية لمدة ست سنوات لتطوير قطاعات الصحّة والتعليم والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات تُموّل من تحسين الجباية،



ومن موازنة الدولة وتعديل الرسوم الجمركيّة ومن قروض داخليّة وخارجيّة. إلاّ أنّها لم تُطبّق إلاّ جزئيّاً، بسبب اندلاع الحرب في لبنان. انظر: الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 339–340.

(507) Barbara C. Aswad, "The Lebanese Muslim Community in Dearborn, Michigan", in: Albert Hournai/Nadim Shehadi (Eds.), ***The Lebanese in the World. A Century of Emigration,*** London 1992. p. 168.

(508) David Gilmour, Lebanon. The Fractured Country, New York 1983, pp. 11, 18.

(509) شقير، مفاهيم الدولة، ص 197.

(510) مؤسّسة الحريري، لبنان الواقع وحاجات التأهيل والتنمية، ص 96.

(511) N. Kliot, The Collapse of the Lebanese State, p. 70.

(512) Helena Cobban, The Growth of Shi'i Power in Lebanon, op. cit. p. 141.

(513) Libanon. Wirtschaftliche Entwicklung 1974, Bundesstelle für Aussenhandelsinformation, Mai 1975, p. 4.

(514) شمّاس، ص 43.

(515) Hudson, The Precarious Republic, p. 76. باسم الجسر، الصراعات اللبنانيّة والوفاق (1920–1975)، بيروت 1981، ص 79؛ مسعود ضاهر، «مدخل لدراسة تطوّر التعليم الجامعيّ في لبنان»، حلقة 1، في: السفير 10 شباط 1978؛ حلقة 2، السفير 11 شباط 1978.

(516) Anja Peleikis, "Lebanese in Motion. The Making of a Gendered 'Globalized Village'", Ph.D. Diss. Faculty of Soziology, Bielefeld University 1998, p. 59.

(517) Republique Libanaise, Ministère du Plan, Besoins et possibilites de Developpement du Liban, T. I, Situation économique et social, Mission Irfed - Liban 1960-1961, p. 65.

(518) Halim Barakat, Lebanon in Strife. Student Preludes to the Civil War, Austin/London 1977, p. 42.

(519) شقير، مفاهيم الدولة، جدول رقم 25، ص 197.

(520) Barakat, pp. 42-44.

(521) Internationales Handbuch, op. cit., p. 6/3.

(522) سليم نصر، بيروت الكبرى 1975، حدود الاندماج المجتمعيّ، ص 90. حول المسألة الثقافيّة والهويّة في لبنان ودور المدارس الخاصّة في تلقين التعليم الطوائفيّ، انظر الفصل الخامس من المجلّد، ص 528 – 544.

(523) حصّة المسلمين في القطاع الخاصّ من التعليم، في: التقرير الإسلاميّ 3 (1979)، ص 6–7؛ ومن أصل 126,482 تلميذاً في المدارس الخاصّة عام 1967/ 1968، كانت نسبة 76% منهم تتلقّى العلم في المدارس الكاثوليكيّة. انظر: Barakat, P. 42.

(524) «الجمعيّات الإسلاميّة في لبنان – نظرة تقيميّة»، في: **التقرير الإسلاميّ**، 5 (1979)، ص 6–7.

(525) تعقيب الدكتور عدنان الأمين على مداخلة منير بشور، «تردّي النظام التربويّ في لبنان»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة.** بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظّمها منتدى الفكر العربيّ في عمّان، عمّان 1988، ص 155.

(526) Munir Bashshur, "The Role of Education: A Mirrot of a Fractured National Image", in: Halim Barakat (Ed.), ***Toward a Viable Lebanon***, Washington 1988, p. 52.

(527) عدنان الأمين، التعليم في لبنان، ص 77.

(528) «حصّة المسلمين في القطاع الخاصّ من التعليم»، في: **التقرير الإسلاميّ**، 3(1979)، ص 6–7.

(529) القضية الزراعيّة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 168. جرى احتساب النسب المئويّة من قبل المؤلّف.

(530) القضية الزراعيّة في لبنان، ص 168. جرى احتساب النسب المئويّة من قبل المؤلّف.

(531) Barakat, pp. 44-45.

(532) Barakat, p. 44.

(533) مقابلة مع المرحومة الدكتورة زاهية قدّورة، عميدة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانيّة بين عامي 1972 و1977 في منزلها تاريخ 19 آذار 1999. وأبلغتني الدكتورة أنّها كانت تتدخّل شخصيّاً لرفع الغبن عن الطلاب المسلمين، وتأمين المنح لهم.

(534) «ملف الجامعة اللبنانيّة (2)، تراكم في العدد وأزمة في المستقبل»، في: حريات (2000)، ص 32.

(535) اعتُبر إنشاء «جامعة بيروت العربيّة» بأنّه محاولة من عبد الناصر لتقوية المسلمين وتيّار العروبة في لبنان لمواجهة قوى اليمين التي كانت تشدّد على القوميّة اللبنانيّة. ويتجلّى الصراع حول تأسيس «جامعة بيروت العربيّة» بوقوف قوى اليمين ضدّ منح الجامعة المذكورة الإجازة في الحقوق (= ممارسة المحاماة)، وإلى اعتبارها مؤسّسة سياسيّة وليست تعليميّة. وبناءً عليه، أعلن المحامون الإضراب العامّ. وحُلّت المسألة بوضع شرط يقضي بحصول حملة الإجازة في الحقوق على البكالوريا اللبنانيّة، وليس على أيّة معادلة لها، وأن يُمتحن هؤلاء من قبل لجنة خاصّة تابعة للجامعة اللبنانيّة. حول هذه المسألة، انظر: Theodor Hanf, Die Hochschulen pp. 241-245.

(536) Barakat, p. 44.

(537) الجمهوريّة اللبنانيّة. وزارة التربية الوطنيّة والفنون الجميلة – المركز التربويّ للبحوث والإنماء، إحصاءات التعليم العالي في لبنان لسنة 1974–1975، إعداد مكتب البحوث التربويّة، لات، لام، ص 10، 14.

(538) هانف، ص 127–128؛ يناقض مسعود ضاهر الأرقام التي تزعم أنّ عدد الطلاّب المسيحيّين في «الجامعة اللبنانيّة» قد فاق عدد زملائهم المسلمين. فيشير إلى أنّ المسلمين تفوّقوا بأكثر



من 10% على المسيحيّين في تلك المؤسّسة ما بين عاميّ 1964 و1966. انظر: مسعود ضاهر، «مدخل لدراسة تطوّر التعليم الجامعيّ في لبنان: الجامعة اللبنانيّة ودورها في التوحيد الوطنيّ»، في: السفير، 17شباط 1978.

(539) عبد الوهاب البرلسي، بعض الاتجاهات العالميّة في التعليم الجامعيّ والعاليّ، محاضرة ألقيت بمناسبة العيد العشري لإنشاء «جامعة بيروت العربيّة»، 29 نيسان (إبريل) 1970، ص 13–14.

(540) شامي، حاشية رقم 63، ص 163.

(541) الجسر، الصراعات اللبنانيّة والوفاق، ص 79.

(542) نقلاً عن: جوناثان راندل، حرب الألف سنة حتّى آخر مسيحيّ. أمراء الحرب المسيحيّون والمغامرة الإسرائيليّة في لبنان، لام، لات، ص 115–116.

(543) قارن بـ: Johnson, Class & Client, p. 30. الذي يرى أنّ حديث المسلمين عن الغبن يعود إلى شعورهم أنّهم لا يستفيدون من الازدهار الاقتصاديّ اللبنانيّ بعد الحرب العالميّة الثانية أسوة بالطوائف المسيحيّة الأخرى.

(544) خلف، لبنان في مدار العنف، ص 164، 170؛ N. Kliot, The Collapse of the Lebanese State, p. 70.

(545) خلف، لبنان في مدار العنف، ص 164.

(546) حول «الثوابت الإسلاميّة» لعام 1983، انظر الفصل السادس من المجلّد، ص 604 – 608.

(547) حول هذا الموضوع، انظر الفصل السادس من المجلّد، ص 616 – 623.

(548) N. Kliot, The Collapse of the Lebanese State, op. cit., p. 70.

# الفصل الثاني

# عوامل التفجير الخارجيّة والسياسات الإقليميّة والدوليّة

قبل حرب لبنان عام 1975، كانت سلطة الدولة اللبنانيّة على مجتمعها محدودة بفضل نظام لبنان الطائفيّ السياسيّ، الذي قام على ديمقراطيّة فريدة في المنطقة، قضت بتقاسم السلطة بين الطوائف وفق حجمها الديموغرافيّ، وحصول هذه الطوائف على استقلال ذاتيّ في إدارة شؤونها الخاصّة (أحوال شخصيّة وتعليم). وقد تسبّب الخلاف بين الطوائف على المسائل السياسيّة والاجتماعيّة، كما رأينا في الفصل الأوّل من المجلّد، بصراع أُضيفت إليه خلافات اللبنانيّين حول هويّة بلدهم وانتمائه. وللحدّ من انعكاس المسائل الداخليّة هذه على سياسة لبنان الخارجيّة، ومنع خضوع المعادلة الإسلاميّة - المسيحيّة لتوازن القوى الخارجيّة، وخصوصاً ما يتعلّق منها بالقضيّة الفلسطينيّة والصراع العربيّ - الإسرائيليّ، والصراعات العربيّة - العربيّة و«الحرب الباردة» بين المعسكريْن الغربيّ والشرقيّ، عمدت الحكومات اللبنانيّة إلى اتّباع سياسة مزدوجة: 1 - الاستفادة من مقولة «**قوّة لبنان في ضعفه**» للحصول على ضمان الدول الكبرى لتأمين سلامة لبنان وسيادته. 2 - ممارسة الحياد في سياساتها الخارجيّة. فكان هذا «الضعف» وبالاً على الدولة اللبنانيّة، التي لم تعمل على خلق الوسائل التي تجعل لبنان يستجيب إلى التحدّيات جرّاء وقوعه في مهبّ الجغرافيّة السياسيّة، كالعامل الفلسطينيّ والنزاع العربيّ - الإسرائيليّ، والصراع بين سورية وإسرائيل بشكل خاصّ. كما انعكست إدارة الحياد في السياسة الخارجيّة من قبل الحكومات اللبنانيّة سلباً على أوضاع لبنان الداخليّة وعلى طوائفه الدينيّة، وخصوصاً عندما كانت هذه الطوائف تعمد إلى خرق هذا الحياد للإستقواء بالخارج على بعضها بعضاً تحقيقاً لمصالحها الخاصّة، من دون أي اعتبار للتوازنات السياسيّة الداخليّة. وفي تاريخ لبنان من الاستقلال حتّى الحرب عام 1975، شواهد كثيرة على هذه الخروق من قبل الطوائف اللبنانيّة.

أثناء الخمسينات، كان هناك انجذاب لبنانيّ (علمانيّ) نحو الوحدة السوريّة على يد «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ». وكان هناك انجذاب إسلاميّ نحو العروبة (الوحدة المصريّة – السوريّة)، وانجذاب مسيحيّ مارونيّ من نوع آخر نحو الغرب خلال رئاسة كميل شمعون.[1] وفيما بقيت التطلّعات نحو الوحدة العربيّة للقيادات البرجوازيّة الإسلاميّة صاحبة المنفعة في «الميثاق الوطنيّ» ضمن الطموحات والأماني، ولم تتبلور في صيغة برنامج إجتماعيّ – سياسيّ يؤدّي إلى تحقيق هذا الهدف، شكّل تعاطف لبنان الرسميّ مع «حلف بغداد»، ثمّ قبول شمعون «مبدأ أيزنهاور» عام 1957، من دون أن يكون لبنان معرّضاً بالفعل لخطر الشيوعيّة، واستنجاد الرئيس اللبنانيّ بالأسطول الأميركيّ في العام التالي لإنقاذه من المعارضة إثر الخلافات الداخليّة حول نتائج انتخابات عام 1957، وتطلّع المسلمين إلى الجمهوريّة العربيّة المتّحدة للتدخّل في الشأن اللبنانيّ عبر إقليمها الشماليّ (سورية)، شكّلت كلّ هذه السياسات الطوائفيّة انتهاكاً صارخاً للحياد الذي عبّرت عنه تسوية عام 1943.

وبين عامي 1967 و1975، انجذب لبنان بقوّة أكبر إلى دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ عبر تحوّله إلى قاعدة للعمليّات الفدائيّة الفلسطينيّة ضدّ إسرائيل. فترتّب على ذلك، وفي ضوء التجاذبات السياسيّة والاجتماعيّة التي أتينا على ذكرها في الفصل الأوّل، إلى تدخّل المقاومة الفلسطينيّة في لعبة التوازنات الطائفيّة الداخليّة في لبنان. فاستقوى المسلمون واليسار اللبنانيّ بها من أجل تحقيق مشاركة أفضل لهم في السلطة، أو فرض نظام يساريّ يطيح بالنظام القديم، فيما استنجد المسيحيّون بسورية وإسرائيل. وبفعل التجاذبات العربيّة – العربيّة والدوليّة و«الحرب الباردة»، تحوّل لبنان إلى ميدان صراع إيديولوجيّ وسياسيّ إقليميّ ودوليّ، وإلى وقود وأداة للصراعات كافة، ممّا أفقده بالتالي القدرة على مواجهة ما يدور على أرضه. وممّا عقّد الأمور أكثر، هو تحوّل لبنان إلى منبر إعلاميّ وسياسيّ للأنظمة العربيّة المتنافسة وللسياسات العربيّة المتناقضة. فشبّه الباحث ميشال هدسون وضع لبنان بـ «زاوية من هايد بارك» وساحة للسياسات العربيّة المتضاربة، وقال: «إنّ هذا لم يلق ترحيباً من نظم عربيّة رأت أنّ حركات معارضة تستخدم لبنان من أجل تقويض سلطتها. ومع ذلك، فقد استخدمت الأنظمة نفسها لبنان كمسرح إيديولوجيّ واستخباراتيّ لممارسة نفوذها في نطاق منافسة مناوئيها. لقد كان لبنان مسرحاً رئيسيّاً لمعركة الكلمة في الحرب العربيّة الباردة بين القوميّين التقدميّين والمُطيعين للغرب»[2].



## 1 – التناقضات الطائفيّة ونمو العامل الفلسطينيّ

بتلقّي المشروع القوميّ العربيّ للرئيس جمال عبد الناصر ضربة قاسية على يدّ إسرائيل عام 1967، وبالتالي نموّ المقاومة الفلسطينيّة في لبنان منذ ذلك التاريخ، وسعيها إلى استخدام هذا البلد موقعاً لإثبات وجودها السياسيّ والعسكريّ، وجعله حيّزاً جغرافياً ومنطلقاً لتحرير فلسطين، أُعيد خلط الأوراق في لبنان. وعلى خطٍ موازٍ، انشغلت الأنظمة العربيّة بمسائل استعادة أراضيها التي احتلّتها إسرائيل، فأفسح ذلك في المجال أمام «منظمة التحرير الفلسطينيّة»، التي خضعت للمنظّمات الفدائيّة الفلسطينيّة من جيل النكسة بعد سقوط أحمد الشقيري عام 1968، للظهور كلاعب أساسيّ على الساحة اللبنانيّة وجعلها قاعدة لها، وخصوصاً بعد انتقالها إلى لبنان عقب أحداث الأردن في أيلول عام 1970.

ونتيجة التطوّرات المتسارعة التي عصفت بالمنطقة العربيّة بين عامي 1965 و1967 وانعكاساتها على لبنان، تكتّلت المارونيّة السياسيّة تحت قيادة «الحلف الثلاثيّ» (كميل شمعون، بيار الجميّل، ريمون إدّه) عام 1968 للدفاع عن «امتيازات» طائفتها في وجه تحالف اليسار اللبنانيّ والمسلمين مع المقاومة الفلسطينيّة، الهادف إلى ضرب «الصيغة» التي أمّنت للموارنة ما حقّقوه من «امتيازات» ومصالح، وبالتالي الاستئثار بالسلطة. إنّ ما سمح للمقاومة الفلسطينيّة بالتدخّل في المسائل الداخليّة اللبنانيّة، هو عدم وجود مجتمع مدنيّ موحّد غير مخترق، ودولة لبنانيّة قادرة ومتماسكة تصنع قرارها بنفسها. وفي ظلّ الانقسام المجتمعيّ حول المقاومة الفلسطينيّة والسياسة الخارجيّة وحول النظام السياسيّ والإنماء المتوازن، ونسبة مشاركة الطوائف في السلطة، كان من المتوقّع أن تشكّل هذه المسائل عائقاً أمام الدولة اللبنانيّة في التصدّي للمقاومة الفلسطينيّة ومسعاها لجعل لبنان قاعدة لها.

بين عامي 1969و1975، شُلّت قدرات الدولة اللبنانيّة، وحدث اضطراب وتشويش في عمليّة صناعة قرارها. وأصبحت خلافات اللبنانيّين قنوات تستغلّها المقاومة الفلسطينيّة لتسريب نفوذها عبرها على اليسار اللبنانيّ والمسلمين، والحصول بالتالي على التنازلات من قبل الدولة اللبنانيّة، فضلاً عن تأمين أرضيّة صلبة لمشاريعها في التدخّل أو في الهيمنة على البلاد[3]. إنّ عدم وجود دولة قويّة في لبنان، كان ينسجم مع تطلّعات الفلسطينيّين للهيمنة على البلاد.

كانت نتيجة التناقضات الداخليّة في لبنان حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ، هو وقوع صدامات بين الجيش اللبنانيّ المدافع آنذاك عن الامتيازات المارونيّة، تبعاً لرأي اليسار والمسلمين، وبين الفلسطينيّين الساعين لتثبيت نفوذهم في البلاد عبر تحالفاتهم مع هذه القوى الإسلاميّة واليساريّة، بعدما تأكدت قناعة لدى الفلسطينيّين أنّهم سيُتركون وحدهم، فيما الدول العربيّة تسير في طريق الحلّ السلميّ مع إسرائيل، الواحدة تلو الأخرى، عقب توقيع «اتّفاق سيناء 2» بين مصر وإسرائيل. وقد فهم الموارنة سياسة المقاومة الفلسطينيّة لتثبيت نفوذها في لبنان، على أنّها محاولة للتوطين في البلاد[4]، ممّا قد يخلّ بالتوازن الديموغرافيّ، خصوصاً أنّ غالبية الفلسطينيّين كانوا من المسلمين.

وما لبثت حادثة عين الرمّانة في 13 نيسان 1975، التي اندلعت الحرب بسببها[5]، وتورّط فيها «حزب الكتائب اللبنانيّة» و«حزب الوطنيّين الأحرار»، أن ثبّتت من قناعات الفلسطينيّين أنّ هناك محاولة لتصفية قضيتهم. وفي أجواء الصراع بين سورية وإسرائيل وأهمية لبنان الإستراتيجيّة والجغرافية السياسيّة ضمن هذا الصراع لكلٍ من الدولتين، اختلطت العوامل الداخليّة للأزمة اللبنانيّة بالعوامل الخارجيّة. فتدخّلت سورية في الأحداث بين الجيش اللبنانيّ والمقاومة الفلسطينيّة عامي 1969 و1973، وأقفلت حدودها وأجواءها مع لبنان، ودعمت منظّمة «الصاعقة» الفلسطينيّة التابعة لها في فرض وجودها في القرى والبلدات اللبنانيّة[6]، ثمّ أرسلت جيشها بموافقة أميركيّة – إسرائيليّة إلى هذا البلد عام 1976 لتأمين مصالحها في لبنان بذريعة إنقاذ المسيحيّين من الانهيار أمام الحلف اليساريّ – الفلسطينيّ. وفي الوقت نفسه، كان حزبا «الكتائب» و«الأحرار» يستنجدان بإسرائيل. فتزعزع بذلك التعايش المجتمعيّ والسياسيّ بين اللبنانيّين، والمفترض أن يقوم على سياسة خارجيّة حياديّة. فدخلت الأزمة اللبنانيّة منذ ذلك الحين منعطفاً خطيراً بتداخل العوامل الداخليّة مع العوامل الخارجيّة.

### – تداخل المسألة الفلسطينيّة بالمسالة اللبنانيّة

حتّى عام 1967، تاريخ انهزام الأنظمة العربيّة على يد إسرائيل، ظلّ الفلسطينيّون في لبنان يعيشون كلاجئين في المخيّمات التي كانت قد أُعدت لهم في عام 1948 بانتظار «العودة». وفي عام 1964، ولأسباب تتعلّق بالنزاعات العربيّة بين مصر وسورية والأردن ومساعي إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن، أقدمت القمّتان العربيّتان في



القاهرة في كانون الثاني وأيلول 1964 على إنشاء «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، التي تولّى أحمد الشقيري رئاستها لتكون ممثّلاً عن الشعب الفلسطينيّ في جميع الميادين العسكريّة والسياسيّة والماليّة واسترداد الوطن السليب[7].

وفي العام نفسه، قامت «العاصفة»، الجناح العسكريّ لـ «حركة فتح»، التي كانت قد تأسّست سرّاً من قبل ياسر عرفات وخليل الوزير عام 1959، بأولى عمليّاتها الفدائيّة ضدّ إسرائيل عبر نهر الأردن (31/ 12/ 1964)، ثمّ صعّدتها بعد حرب عام 1967، عقب احتلال إسرائيل الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وما لبث أن توالد عدد المنظّمات الفلسطينيّة وبالتالي عمليّاتها ضدّ إسرائيل. فظهرت منظّمات عديدة أهمّها «الصاعقة»، و«جبهة التحرير العربيّة»، و«الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين». فمارست هذه المنظّمات عمليّاتها انطلاقاً من الأردن، وجزئيّاً من لبنان، الذي جعلته قاعدة لها بعد عام 1968، رغم قرار الزعماء العرب في «مؤتمر القمّة العربيّة» في القاهرة عام 1964 حول امتناع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» و«جيش التحرير الفلسطينيّ» عن إنشاء قواعد لهما في لبنان.

كانت حساسيّة الوضع اللبنانيّ الداخليّ وراء قرار القمّة العربيّة عدم جعل لبنان دولة مواجهة ضدّ إسرائيل، وعدم دخول جيوش عربيّة إلى الأراضي اللبنانيّة من دون موافقة الحكومة اللبنانيّة[8]. إلاّ أنّ «حركة فتح»، تمكّنت بعد عام 1965 من إنشاء بنيتها الفدائيّة التحتيّة في المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان، وتعبئة «كوادر» وتدريبهم للعمل انطلاقاً من الحدود الأردنيّة مع إسرائيل أولاً، ثمّ بعد ذلك عبر الأراضي اللبنانيّة.

لم تقتصر العسكرة المجتمعيّة في لبنان على الفلسطينيّين وحدهم، بل شملت أيضاً لبنانيّين مسلمين ومسيحيّين ويساريّين، بعدما حصل العمل الفدائيّ على إعجاب جميع اللبنانيّين، كبديل من الأنظمة العربيّة الفاشلة وجيوشها العاجزة عن التصدّي لإسرائيل[9]. لقد رأت كثرة من المسيحيّين خارج الطائفة المارونيّة، ومن ضمنهم رجال دين وتنظيمات[10] في الكفاح المسلّح الفلسطينيّ قضية تستحقّ الدعم والتأييد. لكنّ هذا الرصيد الذي استحقته المقاومة الفلسطينيّة عن جدارة في نضالها ضدّ إسرائيل في أوساط المسيحيّين، سرعان ما أخذ يتلاشى بعد المواجهات العسكريّة بين المقاومة الفلسطينيّة وبين الجيش اللبنانيّ. فاعتبرت القيادات المسيحيّة أنّ ما يحصل لا يمتّ بصلة إلى تحرير فلسطين[11]. وردّ الموارنة على العسكرة في الجانب الإسلاميّ وفي

وسط اليسار بدعم فلسطينيّ، بعسكرة مضادّة بدافع الخوف، بعدما اعتبروا أنّ الوجود العسكريّ الفلسطينيّ والتحالف اليساريّ – الإسلاميّ – الفلسطينيّ يشكّل تهديداً للدولة اللبنانيّة ولوجودهم ومصالحهم[12].

وعلى خطٍ موازٍ مع تلك التطوّرات، بدأ فدائيّون فلسطينيّون يشنّون عمليّات فدائيّة ضدّ المناطق الحدوديّة الإسرائيليّة المتاخمة للبنان، رغم ملاحقة «المكتب الثاني» في الجيش اللبنانيّ لهؤلاء وقمع عمليّات التسلّل من الأراضي اللبنانيّة إلى إسرائيل. لكنّ إسرائيل، اتّهمت الحكومة اللبنانيّة بتسهيل هذه العمليّات وحمّلتها مسؤوليّة ذلك[13]. وما لبثت الدولة العبريّة أن وسّعت نطاق اعتداءاتها على الأراضي اللبنانيّة، وأبرزها تدمير الأسطول الجويّ اللبنانيّ لشركة «طيران الشرق الأوسط» في 28 كانون الأوّل عام 1968. كما وقعت مواجهات عسكريّة بين الفدائيّين ووحدات من الجيش اللبنانيّ في جنوب البلاد وشمالها، كان أبرزها بين نيسان وتشرين الأوّل من عام 1969.

أدّت الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان، إلى حدوث جدل طائفيّ سياسيّ وشعبيّ وإعلاميّ حادّ في البلاد. فبدأت بوادر أزمة بين الحكومة اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيّة، وصدامات بين الجيش اللبنانيّ والفدائيّين نتج عنها حدوث انقسام طائفيّ خطير، بين مسلمين رافعين شعار العروبة مؤيّدين للعمل الفدائيّ ومدافعين عن القضيّة الفلسطينيّة مدفوعين بيسار لبنانيّ يسعى لضرب النظام اللبنانيّ القائم، وبين مسيحيّين قلقين لتداعيات نشاط المقاومة على النظام اللبنانيّ وعلى سيادة لبنان وبالتالي على مصالحهم. وفيما كان المسلمون (القمّة الإسلاميّة في دار الفتوى في 22 تشرين الأوّل 1969) يعربون عن تأييدهم المطلق لحريّة عمل المقاومة الفلسطينيّة، ويعتبرونها «جيش المسلمين»[14]، ويطالبون الدولة أن تسمح بالعمل الفدائيّ، كان الموارنة يعتبرون في المقابل الجيش اللبنانيّ «جيش المسيحيّين»[15]. وفي مؤتمر برمّانا للحلف الثلاثيّ، طالبت القيادات المارونيّة بالاستعانة بقوات دوليّة لحماية حدود لبنان[16]. وما لبثت الأزمة مع المقاومة أن انعكست على علاقات لبنان بسورية، بسبب دعم الدولة الأخيرة العمل الفدائيّ ضدّ إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانيّة.

وفي خضمّ التناقضات الإسلاميّة – المسيحيّة والجدل حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ، وقفت الدولة اللبنانيّة عاجزة وحائرة نتيجة تبنّي قياداتها وجهات نظر طوائفها. فأيّد رئيس الجمهوريّة شارل حلو الموقف المارونيّ القاضي برفض أي تنسيق بين لبنان والمقاومة، باعتبار أنّه يمسّ بالسيادة الوطنيّة. أمّا رئيس الحكومة رشيد



كرامي، فعكس موقفه وجهة النظر الإسلاميّة بأنّ التنسيق مع المقاومة هو تأكيد على التزام لبنان بخطّه العربيّ ولا يضرّ بهذه السيادة. وفي خضمّ هذه التجاذبات في مركز صناعة القرار اللبنانيّ، وجد الجيش اللبناني نفسه، بتركيبته الطائفيّة، في موقف حرج جعله يطرح تساؤلاً خطيراً: كيف يمكنه أن يحافظ على سيادة البلاد ويصون أمنها، فيما ترمي الإستراتيجيّة الثوريّة للمقاومة الفلسطينيّة إلى سلب لبنان هذه السيادة وإخراجه عن حياده تجاه الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، عبر فتح جبهة الجنوب مع إسرائيل، مع كلّ ما تحمله هذه من ردود فعل انتقاميّة من جانب إسرائيل؟ وكيف يمكنه التصدّي بقوّة لتوسّع النفوذ الفلسطينيّ من دون أن تتأثّر وحدة المؤسّسة العسكريّة، أو يحدث انقسام داخليّ فيها على أسس طائفيّة ويتسبّب بعزلة لبنان عربيّاً؟

بداية، حاول لبنان الرسميّ، لأسباب تتعلّق بالتوازن الطائفيّ الداخليّ، ألاّ يتدخّل في المسألة الفلسطينيّة، مكتفياً بتقديم دعمه السياسيّ لها. إلاّ أن نموّ المقاومة الفلسطينيّة في لبنان بفعل التأييد الإسلاميّ – اليساريّ، سرعان ما تداخل مع الخلافات الداخليّة الدائرة بين الطوائف اللبنانيّة، والاعتداءات الإسرائيليّة على جنوب لبنان وعلى المرافق الاقتصاديّة اللبنانيّة، والضغوط التي كانت تمارسها الدول العربيّة على الحكومة اللبنانيّة لتقديم التنازلات للفلسطينيّين، وخصوصاً أنّ المنظّمات الفلسطينيّة كانت مرتبطة بعلاقات تبعيّة لأنظمة عربيّة[17]. إنّ أكثر ما كان يقلق المسيحيّين هو أنّ المخيّمات الفلسطينيّة في بيروت وحولها، صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وجسر الباشا وتلّ الزعتر وضبيّه، لم تعد مجرد مناطق ذات كثافة فلسطينيّة مرتفعة فحسب، بل تحوّلت إلى قلاع عسكريّة تخضع لزعماء الفدائيّين وتجاوزات عناصرهم[18]. فبعدما تخلّوا عن القضية واستبدلوها بلبنان، مارس الفلسطينيّون نفوذاً واسعاً في بيروت الغربيّة وجنوب لبنان، فأذلّوا السكّان واستباحوا كراماتهم وحقوقهم وممتلكاتهم[19]. فتقبّل الكثير من المسلمين «تجاوزاتهم» على مضض لأسباب قوميّة وإسلاميّة – مذهبيّة.

فكيف تضاربت مواقف الطوائف من الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان؟

اعتبر المسلمون السُنّة عموماً أنّ المقاومة الفلسطينيّة هي حركة قوميّة عربيّة، ولم ينظروا إلى أنّ وجودها ونشاطها العسكريّ يمسّ بسيادة بلدهم، معتبرين إياها رأس حربة عربيّة ضدّ إسرائيل[20]. أمّا زعاماتهم التقليديّة، فرأت في المقاومة الفلسطينيّة ورقة للتخويف يمكن استخدامها في اللعبة السياسيّة الداخليّة لتحقيق مكاسب على

حساب الموارنة، خصوصاً في ما يتعلّق بمشاركة أكبر في السلطة والمنافع الاقتصاديّة[21]. فعملت هذه القوى التقليديّة على ركوب موجة المقاومة الفلسطينيّة للدفاع عمّا خسرته من مواقع، أو إعادة تجديد نفسها في زعامة الشارع الإسلاميّ السُنّي، عبر خطاب قوميّ عربيّ وتحالف مرحليّ مع المقاومة. كان تقرّب القيادات السُنّية من المقاومة الفلسطينيّة نوعاً من الإستقواء بها لمواجهة كمال جنبلاط الساعي إلى اختزالها والإمساك بالورقة السُنّية وجعل نفسه المتحدّث باسم تلك الطائفة[22].

وبدورهم، احتضن الشيعة في جنوب لبنان المقاومة الفلسطينيّة وانخرطوا في صفوفها معرّضين أنفسهم وممتلكاتهم للاعتداءات الإسرائيليّة[23]. لكنهم سعوا مع ذلك إلى الاستفادة من الخبرة القتاليّة للفدائيّين وتأسيس منظّمة عسكريّة (حركة المحرومين) تحوّلت في ما بعد إلى «حركة أمل»[24]. وفي ضوء تنامي الغارات الإسرائيليّة على الجنوب، تبيّن لهؤلاء أنّ ثمن تأييدهم غير المحدود للمقاومة الفلسطينيّة سيكون مكلفاً عليهم اقتصاديّاً واجتماعيّاً (= تخريب الاقتصاد في الجنوب وتعطيل الحياة العامّة والتهجير)، وكذلك سياسيّاً وعسكريّاً، بعد الاشتباكات بين الفدائيّين والجيش اللبنانيّ، وتحوّل المنظّمات الفلسطينيّة إلى قوّة عسكريّة وسياسيّة تملك قرارها المستقلّ وتفرض سيطرتها على المخيّمات الفلسطينيّة وحولها. المهمّ في الأمر، أنّ توقيت تنفيذ المقاومة الفلسطينيّة عمليّاتها الفدائيّة ضدّ إسرائيل، جرى من دون أي اعتبار للأمن القوميّ اللبنانيّ أو مراعاة لمصالح سكّان الجنوب. أمّا إسرائيل، فهدفت من وراء تكثيف اعتداءاتها على لبنان إلى زيادة التناقضات بين اللبنانيّين بعامّة، وبين البرجوازيّة اللبنانيّة المسيحيّة وبين المقاومة بخاصّة[25]. وهذه التناقضات، ولّدت فرزاً طائفيّاً وسياسيّاً وإيديولوجيّاً على مساحة الوطن.

رأت قوى اليسار اللبنانيّ في التطوّرات الجارية على الأرض اللبنانيّة، وفي نشاط المقاومة الفلسطينيّة ضدّ إسرائيل من لبنان، جزءاً من الصراع ضدّ الإمبرياليّة الدوليّة والصهيونيّة العالميّة المتمثّلة بالولايات المتّحدة الأميركيّة وإسرائيل. هذا التلاقي الإيديولوجيّ بين الأحزاب اليساريّة والشيوعيّة في لبنان وبين المنظّمات الفلسطينيّة، ترجم في ظهور تحالف ثوريّ لبنانيّ – فلسطينيّ راديكاليّ اعتبر نفسه طليعة التغيير في العالم العربيّ. وقد عملت الأحزاب اليساريّة اللبنانيّة على استثمار هذا التحالف الإيديولوجيّ، سياسيّاً وعسكريّاً، في سبيل تغيير النظام اللبنانيّ أو إسقاطه وتحقيق



العلمنة بشقّيها السياسيّ والإجتماعيّ. فحصلت على الدعم الماديّ والتدريب والأسلحة من المنظّمات الفلسطينيّة. ووجد كمال جنبلاط في هذا التحالف فرصة مناسبة لقلب النظام الطائفيّ واستبداله بنظام علمانيّ جديد يضمن للمسلمين وقوى اليسار مشاركة صحيحة في السلطة السياسيّة.

دقّت مخطّطات اليسار اللبنانيّ المتحالف مع الفلسطينيّين ناقوس الخطر بالنسبة إلى الدولة اللبنانيّة. فوضعت مخابرات الجيش اللبنانيّ عشيّة اندلاع الحرب تقريرين بالغي الخطورة بتصرّف الرئيس فرنجيّة. توقّع التقرير الأوّل أن تسفر أيّة انتخابات نيابيّة عام 1976 عن فوز اليسار بحصّة كبيرة في المجلس النيابيّ. أمّا التقرير الثاني، فاعتبر أن ما تدعو إليه الحركة المطلبيّة ما هو سوى «**مطالب سُنّية بصوت درزيّ ومقاتلين شيعة**»[26].

بناءً على ذلك، نظر المسيحيّون، وخصوصاً الموارنة منهم، الذين كانت لهم مواقف سلبيّة أساسيّة تجاه المدّ العربيّ والشيوعيّة واليسار الدوليّ، إلى التحالف بين كلٍّ من المقاومة واليسار والمسلمين بقلق شديد، واعتبروه استقواءً مزدوجاً موجّهاً ضدّهم من أجل:

1 – الإخلال بالتوازن الداخليّ الذي ترسّخ لصالح الموارنة عبر الدستور و«الميثاق الوطنيّ»، واعتباره يصبّ في مصلحة القوى الإسلاميّة – اليساريّة المتّجهة نحو تغيير النظام أو تحسين نسبة مشاركتها فيه. كان هناك تخوّف مسيحيّ حقيقيّ من أن تؤدّي مطالبة المسلمين بإصلاحات إلى المسّ بصلاحيّات رئيس الجمهوريّة المارونيّ، خصوصاً أنّ هذه المطالب تزامنت مع تصاعد الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان وتدخله لصالح المسلمين واليسار اللبنانيّ. من هنا، رفض المسيحيّون أي حديث عن توازن مع المسلمين طالما أنّهم يدخلون الفلسطينيّين في معادلتهم الداخليّة.

2 – تثبيت المقاومة الفلسطينيّة نفوذها في لبنان عبر تحالفاتها مع اليسار والمسلمين، مستغِلّة التناقضات الطائفيّة المعروفة. فجعل هذا المسيحيّين ينظرون إلى الوجود العسكريّ الفلسطينيّ على الأراضي اللبنانيّة من زاوية مصالحهم والسيادة الوطنيّة، ورأوا فيه تناقضاً واضحاً ما بين منطق الثورة ومنطق الدولة، وبين منطق الدولة ومنطق الدويلة داخل الدولة. إضافة إلى ما شكّله تعدّد فصائل المقاومة وإيديولوجيّاتها وتشرذمها بالولاء للأنظمة العربيّة من خطر على لبنان. من هنا، تمسّك المسيحيّون بعامّة، والموارنة بخاصّة، بالدستور و«الميثاق الوطنيّ»، معتبرين إيّاهما خطّاً أحمر

إستراتيجياً للدفاع عن حقوق الطائفة[27]. ولهذا السبب، جاء إنشاء «الحلف الثلاثيّ» عام 1968، مستغلاً هزيمة العرب على يد إسرائيل عام 1967 وضعف مصر، ليس للانقلاب على النهج الشهابيّ والعودة إلى ما قبل الشهابيّة فحسب، بل لمجابهة التحالف بين المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة وبين القوى الوطنيّة والإسلاميّة، عبر تفعيل الدور الأمنيّ للجيش اللبنانيّ[28]. وعندما فشل الجيش في مهمّته هذه، نزل الموارنة بأنفسهم إلى المعركة.

وفيما نظر المسلمون إلى تضامنهم مع المقاومة على أنّه تضامن مع العرب، ولا يشكّل أي عائق أمام «لبنانيّتهم»، اعتبر المسيحيّون موقف المسلمين هذا «ولاءً مزدوجاً» وانجراراً من جديد وراء «عروبة» هي على نقيض لـ«القوميّة اللبنانيّة» وشكلاً آخر من أشكال الإسلام[29]. ويعلّق الباحث هانف على استغلال شعاري «القوميّة العربيّة» و«القوميّة اللبنانيّة» في الصراع الإيديولوجيّ - السياسيّ في لبنان حول المقاومة الفلسطينيّة بالقول: «**انّ التيّار الرئيسيّ للقوميّة العربيّة في لبنان، وكذلك التيّار الرئيسيّ للقوميّة اللبنانيّة، هما أقلّ عروبة ولبنانيّة وليسا سوى شعارات كلاميّة تميّز بالتالي الشعور الطائفيّ السُنّي والمارونيّ**»[30].

### - اتّفاق القاهرة 1969 وتداعياته

سمحت الخلافات بين اللبنانيّين أمام المقاومة الفلسطينيّة للتسلّل إلى قلب الأزمة اللبنانيّة واستغلالها لمصالحها الخاصّة القاضية بالهيمنة على القرار اللبنانيّ وتوسيع قاعدة زبانيتها الإسلاميّة واليساريّة. فاستخدمت أساليب التخويف (ضغط نفسيّ وجسديّ، خطف، إغتيالات الخ...) والترغيب (دعم نفوذ قبضايات الأزقّة والشوارع وزعمائها، وتسليح المسلمين واليساريّين ومدّهم بالأموال الشهريّة والمساعدات العينيّة). كان جزء من الأموال التي تتسلمها «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في لبنان يُصرف على استقطاب الموالين والمناصرين لاستخدامهم كأدوات لها والاختباء وراءهم[31]. وبإيعاز من عرفات، جرى إنشاء أو تفعيل تنظيمات ناصريّة في بيروت وطرابلس وصيدا تدور في فلك فصائل المقاومة الفلسطينيّة، وخصوصاً حركة «فتح».

وبتصعيد الفدائيّين الفلسطينيّين عمليّاتهم من لبنان ضدّ الدولة العبريّة، وبالتالي تصاعد ضربات الثأر الإسرائيليّة الموجعة ضدّ هذا البلد وسكّانه، والتي فاقت ما لحق بالمقاومة الفلسطينيّة من خسائر، ازدادت التناقضات بين السلطة اللبنانيّة والفلسطينيّين،



وبين ركائز السلطة اللبنانيّة نفسها. وجاء التعبير عن ذلك بالاشتباكات الدامية بين الجيش اللبنانيّ وبين المقاومة في مطلع عام 1969، وبتناقض المواقف بين الرئاستين الأولى والثالثة. وفي أيّار 1969، ألقى الرئيس شارل حلو خطاباً أكّد فيه أنّ لبنان يؤيّد المقاومة طالما أنّ سيادته آمنة ومصانة ومحترمة. وبما أنّ المقاومة الفلسطينيّة لم تحترم هذه السيادة، كان كلام حلو يعني أنّه ضدّ أنشطتها ووجودها العسكريّ في البلاد. وفي المقابل، قدّم رئيس الوزراء رشيد كرامي استقالته في أيّار 1969، بعدما وجد أن زعامته السياسيّة مرتبطة بتوجّهات الشارع الإسلاميّ المؤيّد للمقاومة. هكذا، بدأ الانقسام في الشارع يطال هرم السلطة، التي عجزت عن اتّخاذ القرار السياسيّ باستخدام الجيش لمعالجة الأمور، تاركة لقيادة الجيش حرّية القرار من دون إعطائه التغطية السياسيّة[32].

كان الرئيس حلو يعارض أي اتّفاق يمنح الشرعيّة للوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان. إلاّ أنّ الصدامات بين الجيش اللبنانيّ وبين المقاومة الفلسطينيّة ودعم سورية[33] ودول عربيّة أخرى للفلسطينيّين، وضع لبنان في موضع الاتّهام عربيّاً ومن قبل المقاومة الفلسطينيّة والمسلمين، بأنّ سياسته ما هي سوى مؤامرة أميركيّة للقضاء على المقاومة. من هنا، أذعن الرئيس اللبنانيّ لضغوط مصر وسورية عليه لتوقيع «اتّفاق القاهرة» مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» (3 تشرين الثاني 1969)[34]. وبدلاً من أن تقود الحكومة اللبنانيّة المفاوضات مع الفلسطينيّين في القاهرة عبر رئيس وزرائها، عُهد بذلك إلى قائد الجيش إميل البستاني. وكان هذا أوّل خطأ في سلسلة من الأخطاء السياسيّة الإستراتيجيّة التي وقع فيها لبنان عبر تكليف المؤسّسة العسكريّة عقد اتّفاق سياسيّ. أمّا الخطأ الثاني، فكانت موافقة القيادات السياسيّة المارونيّة على الاتّفاق كأحد أهون الشرّين لمنع انجرار البلاد إلى حرب أهليّة[35]. لكن الاتّفاق، تسبّب مع ذلك بتداعيات خطيرة على الوضع الداخليّ اللبنانيّ والتعايش بين الطوائف، وكان أوّل اعتراف رسميّ وخطّي من قبل دولة عربيّة ببسط «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» سلطتها على المخيّمات الفلسطينيّة، وبانطلاق الكفاح المسلّح من الأراضي اللبنانيّة ضدّ إسرائيل.

وفيما اعتقدت الحكومة اللبنانيّة أنّ باستطاعتها، بموجب الاتّفاق، ضبط النشاط الفدائيّ الفلسطينيّ خارج المخيّمات لقاء تخلّيها عن مسؤولياتها في داخلها، وكذلك ضبط هذا النشاط ومنع العمليّات الفدائيّة ضدّ إسرائيل من دون إذن من الجيش اللبنانيّ، ترتّب على «اتّفاق القاهرة» قيام المقاومة بعمليّات ضدّ إسرائيل من

منطقة العُرقوب في جنوب لبنان، ممّا شكل خرقاً لاتفاق الهدنة عام 1949 بين لبنان وإسرائيل[36].

وفي وقت لاحق، برّر قائد الجيش الأسبق العماد إميل البستانيّ سبب موافقته على «اتّفاق القاهرة» المجحف بحقّ لبنان، بأنّ الرئيس فؤاد شهاب، الذي كان له تأثير كبير في مجريات الحُكم وهو في خارج السلطة، نصحه بعقد اتّفاق مع الفلسطينيّين، لأنّ لبنان لم يعد بمقدوره أن يبقى منعزلاً عن الوضع العربيّ والتملّص كلّياً من واجباته حيال القضيّة الفلسطينيّة. وفي الوقت نفسه، نصح الرئيس شهاب البستانيّ اعتماد الدبلوماسيّة والحكمة والاعتدال لتفادي أيّة رد فعل إسرائيليّة جرّاء ذلك[37]. إشارة هنا، إلى أنّ الخلافات داخل المعسكر المارونيّ حول رئاسة الجمهوريّة لعبت دوراً في قبول لبنان هذا الاتّفاق. فهل كان «تساهل» قائد الجيش إميل البستاني في الأمن القوميّ اللبنانيّ والرضوخ إلى ضغوط الأنظمة العربيّة في ما يتعلّق بنشاط المقاومة الفلسطينيّة في لبنان، لهما علاقة بطموحات هذا القائد العسكريّ لعبور الطريق من اليرزة إلى بعبدا؟

انتقص «اتّفاق القاهرة» من دون شكّ من سيادة لبنان لمصلحة الفلسطينيّين، من خلال إطلاق حريّة المقاومة المسلّحة ضدّ إسرائيل من منطقة العُرقوب في الجنوب، وجعل الفلسطينيّين أسياد أنفسهم في المخيّمات، وبعد ذلك خارجها[38]. ومع ذلك، أُجبر لبنان، حكومة ومجلساً نيابيّاً، على القبول به[39]. فكان لبنان الضعيف داخليّاً لا يستطيع أن يقف بالمرصاد أمام شبه إجماع عربيّ على إطلاق العمل الفدائيّ الفلسطينيّ من أراضيه. لكنّ موافقته على الاتّفاق، أفسحت في المجال أمام حدوث شرخ خطير في التوازن بين الطوائف، وفتحت الطريق أمام صراع عسكريّ لم تشهده البلاد في تاريخها الحديث. واعتقد الرئيس حلو أنّ الرئيس عبد الناصر يمكن أن يكون ضمانة لتنفيذ الاتّفاق. لكن هذه الضمانة سرعان ما تلاشت بوفاة الرئيس المصريّ.

باختصار، أضحى وضع الفلسطينيّين في لبنان بعد «اتّفاق القاهرة»، على عكس ما هو في بقية الدول العربيّة، أشبه بدويلة ثوريّة داخل دولة مفكّكة لا سيادة لها. ومع أنّ بيار الجميّل كان من الموافقين على الاتّفاق عام 1969، إلا أنّه برّر في ما بعد سبب موافقته عليه، بأنّه كان بمثابة **«خشبة يتكمّش بها إنسان يغرق ويختنق، فلا نحن وافقنا عليه، ولا الدولة كانت في حال القادر على القبول أو الرفض، فقد وضعوها بين شرّين... شرّ الحرب الأهليّة المدمّرة، وشرّ هذا الاتّفاق الذي ما قبلت به إلا**



**مرغمة»**[40]. وقال الجميّل في المكتب السياسيّ لحزب «الكتائب»: **«أنا لا أريد هذه الاتفاقيّة، ولكنني أريد تأجيل الحرب»**[41].

أدّى «اتّفاق القاهرة» إلى أربع نتائج مهمّة:

1 - جعل المقاومة الفلسطينيّة تستقوي به لتوطيد نفوذها العسكريّ في المخيّمات ومحيطها، وتوسيع مساحة انتشارها العسكريّ على كلّ الأراضي اللبنانيّة، واستيراد الأسلحة والهيمنة على القوى الوطنيّة - الإسلاميّة مستغلّة حاجتها إليها في التوازن الداخليّ. وقد عملت المقاومة في هذا السياق على الاستفادة من «درس» الأردن، عبر توسيع قاعدة الدعم الشعبيّ لها، وإقامة شبكة من التحالفات السياسيّة وعلاقات التبعيّة بها من سياسيّين وتنظيمات و«قبضايات» الأحياء[42].

2 - انفراط «الحلف الثلاثيّ»، بسبب معارضة ريمون إدّه الاتّفاق واعتباره بداية كارثة في لبنان، وتأييد بيار الجميّل وكميل شمعون له. وشنّ إدّه حملة شرسة وعنيفة على الرئيس حلو، واتّهامه بالافتقار إلى الشجاعة والإخلال بقسمه الدستوريّ في حماية الأرض والسيادة[43].

3 - تسبّب الاتّفاق بجرح للديمقراطيّة التي ميّزت لبنان عن محيطه العربيّ، وهو موافقة المجلس النيابيّ على «اتّفاق القاهرة» في 4 كانون الأوّل 1969 من دون أن يطّلع عليه.

4 - أزاح الاتّفاق الستار عن مشكلة الانقسام الطائفيّ حول الهويّة والسياسة الخارجيّة في لبنان[44]، وأعاد الوضع إلى ما كان عليه عقب إنشاء «دولة لبنان الكبير».

إن إستراتيجيّة «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» إزاء لبنان واعتباره دولة مواجهة ضدّ إسرائيل، وتجاوزات فصائلها وممارساتهم واستعراضاتهم العسكريّة على الأرض، وتحدّي الدولة اللبنانيّة، مواطنين وأجهزة أمنيّة[45]، سرعان ما جعلت من «اتّفاق القاهرة» وثيقة جوفاء. كان يكفي أن يندلع حادث بسيط كي تعود أجواء الصدام بين الجيش اللبنانيّ والمقاومة الفلسطينيّة. وهذا ما حصل بالفعل بعد أحداث «أيلول الأسود» في الأردن عام 1970/ 1971 ولجوء آلاف الفدائيّين والمدنيّين الفلسطينيّين إلى لبنان، بعدما أصبح هذا البلد المعقل العسكريّ والسياسيّ الوحيد والأخير المتبقي

أمام المقاومة الفلسطينيّة، والساحة العربيّة الوحيدة لحسم الدول العربيّة خلافاتها في ما بينها، حول المقاومة وغيرها من الأمور[46].

يمكن قراءة تأثير أحداث الأردن في لبنان من خلال ارتفاع أعداد الفلسطينيّين المدنيّين والفدائيّين في هذا البلد بشكلٍ كبيرٍ. فقبل «أيلول الأسود»، بلغ عدد الفلسطينيّين في المخيّمات الفلسطينيّة ومحيطها ما بين 163 ألفاً إلى 190 ألف نسمة. وفي حدود عام 1975، وصل عدد هؤلاء إلى 350 ألفاً. وقبل تموز 1976، بلغ عدد الفلسطينيّين من سكّان مخيّم تلّ الزعتر وحده أكثر من 15 ألف نسمة[47]. أمّا عدد الفدائيّين في جنوب لبنان، فبلغ في حينه حوالى 4 آلاف مقاتل[48]. وبسبب الطائفيّة السياسيّة والاجتماعيّة وكون نسبة 95% من الفلسطينيّين من السُنّة، كان من الطبيعيّ أن يشعر الموارنة أنّ التوازن بدأ يتحوّل لصالح المسلمين[49]. وعشيّة اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، وصل عدد غير اللبنانيّين في بيروت الكبرى إلى 45% من مجمل السكّان، فلم تعد بيروت بذلك عاصمة لأهلها، كما ذكرنا في الفصل الأوّل.

### – حادثة نيسان 1973 وانعكاسها على الديمقراطيّة التوافقيّة

ترافق مع مجيء سليمان فرنجيّة إلى سدّة الرئاسة عام 1970، حدوث تطوّرات مهمّة على الساحة العربيّة، منها انتقال المقاومة من الأردن إلى لبنان، ووفاة الرئيس عبد الناصر. إنّ شخصيّة الرئيس فرنجيّة التوليتاريّة وانفراده في اتّخاذ القرارات من جهة، وتطوّر الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، جعلت فرنجيّة عاجزاً عن أن يمارس سياسة عربيّة نشطة وإقناع الدول العربيّة المجاورة باحترام خصوصيّة لبنان في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، أو أن يُعلن التزامه بالقضايا العربيّة من دون الانجرار إلى التسوية على حساب مصالح لبنان[50]. وبدلاً من أن يعمل مع رئيس وزراء سُنّي قويّ يحصل من خلاله على دعم الطائفة الإسلاميّة، فإنّ الرئيس فرنجيّة سرعان ما اختلف مع صائب سلام، وأخذ يجمع السلطات في يده، ولا يقدّم الدعم الكافي لسياسات رئيس الحكومة.

وما لبث الشقاق أن وقع بين فرنجيّة وسلام بعد الغارة الإسرائيليّة على شارع فردان في بيروت في 10 نيسان 1973، التي أدّت إلى إغتيال ثلاثة من قادة المقاومة[51]. لم يكن إغتيال القادة الفلسطينيّين هو الهدف الوحيد الذي حقّقه الإسرائيليّون، إذ سرعان



ما تبيّن أنّ العمليّة زادت من الانقسام والشرخ بين اللبنانيّين، وهو ما حصل على الفور على الصعيدين الشعبيّ والحكوميّ.

عبّر المسلمون واليسار اللبنانيّ عن استيائهم تجاه حادثة 10 نيسان بتظاهرات تشييع عارمة للقادة الفلسطينيّين الثلاثة شارك فيها ربع مليون شخص. وجرى اتّهام السلطة اللبنانيّة بالتواطؤ مع الإسرائيليّين[52]، وتقديم الجيش اللبنانيّ على أنّه معادٍ للقوى التقدّمية والإسلاميّة وللعرب والفلسطينيّين، وليس أداة لمهاجمة إسرائيل أو الدفاع عن حدود لبنان، بل للتدخّل في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة، وأنّ قائد الجيش اللبنانيّ حليف لرئيس الجمهوريّة وأداة بيده[53]. ولم تنفع مشاركة بيار الجميّل في تشييع القادة الفلسطينيّين من تخفيف حدّة الاحتقان في الشارع اللبنانيّ[54]. كان التشكيك بالجيش اللبنانيّ أحد أهداف المقاومة الفلسطينيّة واليسار من أجل إضعاف هذه المؤسّسة، بعدما اعتبروها رمزاً للهيمنة المارونيّة على البلاد، وطالبوا برفع هيمنة الموارنة عنها. من هنا، دعا جنبلاط إلى إصلاح المؤسّسة العسكريّة عبر الحدّ من صلاحيّات قائد الجيش، والحدّ أيضاً من سلطة رئيس الجمهوريّة على الجيش بوصفه قائداً أعلى له. ووصل الأمر ببعض المنتقدين إلى اتّهام الدولة اللبنانيّة بأنّها استقالت من دورها في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وأنّها قلّصت طواعيّة من هامش حركتها على الساحتين الداخليّة والخارجيّة، وفشلت في قيادة المجتمع اللبنانيّ وإدارة الأزمة.

ردّ المسيحيّون على المواقف الإسلاميّة – اليساريّة المؤيّدة للفلسطينيّين والمعادية للجيش اللبنانيّ بتظاهرات مضادّة في المنطقة الشرقيّة من بيروت، للدفاع عن المؤسّسة العسكريّة وعن إنزال الجيش لضبط المقاومة. فمسؤولية الجيش، كما سوّغ هؤلاء، تنحصر في الدفاع عن سيادة لبنان وأمنه تجاه الداخل (= ضبط النشاط الفلسطينيّ) وليس الإنجرار وراء حرب ضدّ إسرائيل[55].

وفي بلد لا ينوء تحت ثقل الطائفيّة السياسيّة، ولا يختلف بنوه على السياسة الخارجيّة، فإنّ تدخل الجيش في الشأن الداخليّ عند الضرورة للحفاظ على الأمن الوطنيّ، يُعتبر من المسلّمات. لكن، في ضوء الخلافات الداخليّة والتجاذبات الطائفيّة وانفتاح الداخل اللبنانيّ على ما يجري في الخارج (= الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان، ونشاط المقاومة الفلسطينيّة، والدبلوماسيّة السوريّة والعربيّة الضاغطة لمصلحة المقاومة)، فسّر المسلمون «إنزال» الجيش لضبط الأمور على أنّه لضرب المقاومة الفلسطينيّة وحماية الامتيازات المارونيّة. لقد حال الخلاف الطائفيّ حول هويّة لبنان

وعلى وضع أُسس واضحة وثابتة للوفاق اللبنانيّ، دون اعتماد سياسة دفاعيّة تحدّد مهام الجيش. من هنا، كان لا بدّ من حدوث خلاف حول دور الجيش على الصعيدين الداخليّ والخارجيّ، ما جعل قوى المجتمع اللبنانيّ تستغلّ هذا الضعف من أجل بناء قواها العسكريّة الذاتيّة (= الميليشيات)[56].

هكذا، تحوّلت المواقف الناقمة على الجيش اللبنانيّ وتلك المؤيّدة له، والخلاف حول المقاومة، إلى نزاع طائفيّ[57]. فأضحت شرعيّة الجيش كقوّة لحفظ الأمن القوميّ، وكذلك شرعيّة الدولة التي تُشرف عليه، موضع خلاف وتجاذب بين الطوائف اللبنانيّة. وما لبث الخلاف أن لامس أركان السلطة نفسها والتوافق المسيحيّ – الإسلاميّ، سمة التعايش في لبنان.

كانت النتيجة الأولى للغارة الإسرائيليّة في نيسان 1973 هو اندلاع اشتباكات بين الجيش اللبنانيّ والمقاومة في الثاني من أيّار، وتعرّض ثُكن الجيش اللبنانيّ قرب «مطار بيروت الدوليّ» إلى قصف الفلسطينيّين، وإعلان الحكومة اللبنانيّة حالة الطوارئ في السابع منه، وتدخّل الطيران الحربيّ اللبنانيّ في المعارك. فردّت سورية بإقفال حدودها البريّة والجويّة مع لبنان تأييداً للمقاومة وحرّية نشاطها لما يكسبها ذلك من نفوذ في احتواء الفلسطينيّين، ممّا اضطر فرنجيّة إلى رفع حالة الطوارئ بعد أسبوعين[58]. كما نشب خلاف علنيّ بين سلام وفرنجيّة، بعدما اتّهم رئيس الحكومة الجيش اللبنانيّ بالتقصير في حادثة فردان، وطالب بعزل قائده العماد اسكندر غانم. وعندما رفض فرنجيّة تلبية هذا الطلب، قدّم سلام استقالة حكومته.

كشفت استقالة سلام بوضوح أنّ المسلمين قرّروا نقل ضغطهم إلى الشارع المعبأ ضدّ المارونيّة السياسيّة وضدّ ما سُمّي «بجيش المسيحيّين». لكن الأهمّ من ذلك، هو انهيار التوافق بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهوريّة، الركيزة الأولى للتعايش بين اللبنانيّين. فـ «**إذا كان فرنجيّة وسلام، الصديقان القديمان لا يستطيعان التوافق في ما بينهما، فمن يستطيع ذلك؟**»، تساءل الباحث وليد خالدي[59]. وظهر بوضوح عجز رئيس الجمهوريّة عن ضبط التوازنات السياسيّة بين الطوائف، وفي استخدام الجيش اللبنانيّ لحسم الأمور. ومن سياق التطوّرات، بدا واضحاً أنّ المسلمين قدّموا عروبتهم على لبنانيّتهم، وأنّ المسائل الخلافيّة حول المشاركة في الحكم تراجعت في دائرة اهتماماتهم المباشرة، بعدما تقدّمتها مسألتان: إنزال الجيش ودور رئيس الحكومة في



السلطة، وكلٌّ منهما مرتبط بالعامل الفلسطينيّ. أمّا الموارنة، فرأوا في عدم إنزال الجيش دليلاً على فقدان الدولة إرادتها وشرعيتها وسيادتها.

هكذا، جرى تغييب دور الجيش اللبنانيّ عن قصد كمؤسّسة مهمّتها حماية الأمن القوميّ اللبنانيّ، وهو ما كان يريده الفلسطينيّون واليساريّون والمسلمون. ففُتحت بذلك الطريق أمام دخول البلاد في نفق الحرب الداخليّة.

وفي حينه، أوضح فرنجيّة أنّ لبنان مستعد للتعاون مع الفلسطينيّين على قدم المساواة في المعاملة التي يلقونها في الدول العربيّة، أي أنّ لبنان غير مستعد للقبول بتجاوزات الفلسطينيّين على أرضه، فيما تمنع الأنظمة العربيّة عنهم حتّى حقّ التمتع بوجودٍ سياسيّ[60]. لكنّ الضغوط العربيّة عليه، وخصوصاً من جانب سورية (إقفال حدودها البريّة والجويّة مع لبنان)، جعلت لبنان يراجع علاقاته بالفلسطينيّين، ممّا أسفر عن عقد «اتّفاق ملكارت».

بموجب «اتّفاق ملكارت» في 17 أيّار 1973، أُعيد تثبيت العلاقة بين المقاومة والسلطة اللبنانيّة في ضوء «اتّفاق القاهرة»[61]، ولكن على الورق فقط. ففي نهاية كانون الثاني 1975، قصفت «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين» ثُكن الجيش اللبنانيّ في صور بسبب تشدّده إزاء تحرّكات الفدائيّين. إنّ استقواء الفلسطينيّين على الدولة اللبنانيّة وجيشها زاد من مخاوف الموارنة، وجعلهم يخشون من حصول تغيير راديكاليّ في البلاد يؤدّي إلى توطين الفلسطينيّين، ما قد يطيح بهيمنتهم على الدولة[62]. ولم يكن «اتّفاق ملكارت» المذكور يفي بالحدّ الأدنى من إستراتيجيّة الموارنة للتخلّص من الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان. ففي أيلول 1973، قال بيار الجميّل في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب، إنّ لبنان هو الدولة العربيّة الوحيدة التي لا تشرف على عمل المقاومة. فدافع عن توسيع الجناح العسكريّ لحزبه، مطالباً بدعم «**الشخصيّة اللبنانيّة**» للبنان والحفاظ عليها[63].

بعد تقديم سلام استقالته، عُين أمين الحافظ رئيساً للحكومة، فلم يكن رجل المرحلة واعتبر «**رجلاً سُنّياً من الدرجة الثانية**»[64]، ذلك أنّه كان من خارج «الطاقم» السياسيّ التقليديّ ولا يحظى بدعمه، وليست لديه تجربة سياسيّة قويّة. أمّا سبب هذا الاختيار، فيعود إلى تخوّف فرنجيّة والقوى المسيحيّة من رئيس وزراء سُنّي قويّ يمكن أن يعمل للتسوية مع الفلسطينيّين واليسار. كان فرنجيّة يحتاج في هذه المرحلة إلى

رئيس حكومة قويّ إذا ما أراد تجاوز الأزمة، لكنّ الإتيان برئيس وزراء لا يحظى بدعم شعبيّ كبير، وفوق كلّ شيء دعم القيادات الإسلاميّة، كان خطأً كبيراً ارتكبه فرنجيّة، لاعتقاده أنّ رئيس وزراء طيّع هو أفضل من رئيس وزراء مشاكس[65]. وبعد فشل حكومة الحافظ أو إفشالها من قبل الزعامات الإسلاميّة، عمل فرنجيّة على التوالي على تعيين الصلحين: تقيّ الدّين في 8 تموز 1973، ورشيد في 31 تشرين الأوّل 1974 حتّى 23 أيّار 1975. وفي بيان استقالته، حمّل رشيد الصلح «حزب الكتائب» المسؤوليّة عن الأحداث التي تعصف بلبنان، وعزا الأزمة إلى الامتيازات والمشاركة والتجنّس والخطّة الدفاعيّة والنظام الضريبيّ وقانون الانتخابات. فرد «حزب الكتائب» متّهماً الصلح بأنّه «دجّال» ويذبح لبنان. فاستقال وزراء «الحزب» ومعهم آخرون تضامناً[66]. فعيّن فرنجيّة الجنرال نور الدّين الرفاعيّ رئيساً لحكومة عسكريّة بعد استقالة رشيد الصلح. إنّ كلّ هذه الوزارات فشلت في مهامها، ولم تستمر الوزارة الأخيرة سوى أيّاماً معدودة، بسبب رفضها من قبل القيادات السُنّية واليساريّة[67].

هكذا، تحوّلت الخلافات الإسلاميّة – المسيحيّة حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ إلى نزاع حول مسألة صلاحيّات رئيس الحكومة المسلم ومركزه في الحُكم، في إطار سياسة لبنان تجاه المقاومة. وفي أيّار 1975، اضطرّ فرنجيّة إلى تعيين رشيد كرامي لرئاسة الحكومة، لكنّ من دون أن يقدّم دعمه له أو يتعاون معه[68]. من هنا، استغل اليسار اللبنانيّ تأزّم الوفاق بين الرئاستين الأولى والثالثة لتوطيد مواقعه السياسيّة في النظام، أو قلبه عبر التحالف مع المنظّمات الفلسطينيّة الراديكاليّة، التي طرحت نظريات تحرير فلسطين عبر إسقاط الأنظمة الرجعيّة العربيّة، وإقامة نظام تقدميّ في لبنان، كخطوة أولى على طريق التغيير الجذريّ في العالم العربيّ[69]. ألم يقل أبو أياد، الرجل الثاني في «حركة فتح»، في خطاب له في «جامعة بيروت العربيّة» في 23 أيّار 1976: **«إنّ طريق فلسطين لا يمكن إلاّ أن تمرّ في عينطورة وعيون السيمان، وحتّى لا بد وأن تصل إلى جونيه نفسها»**[70]. هذا الكلام الخطير تكرّر في مناسبة أخرى (22 آب 1976)، حين قال ناطق باسم «الجبهة الشعبيّة – القيادة العامّة» في صيدا: **«فطريق فلسطين لا يمكن تحريرها إلاّ من خلال عمّان ودمشق والقاهرة، وأيضاً إلاّ إذا فتحنا الطريق إلى جونيه وزغرتا وزحلة»**[71].

يدّل هذان الخطابان والممارسات الفلسطينيّة على أنّ الشأن اللبنانيّ أصبح همّ الفلسطينيّين ويتقدّم على تحرير فلسطين. وبالنسبة إلى كلّ الخليط الفلسطينيّ –



اليساريّ، لم يكن لبنان أقلّ من نظام إمبرياليّ وطائفيّ يجب أن يزول، ليصبح طليعياً ثورياً في العالم العربيّ. وفي هذا المعنى، رأى جورج حبش، رئيس «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين»، ضرورة تغيير التركيبة الطائفيّة اللبنانيّة عبر حكومة ديمقراطيّة تقدّمية وطنيّة لبنانيّة[72]، وبالتأكيد تحت الإشراف الفلسطينيّ. وبلسان الصحافي روبرت فيسك: **«لقد لاحظ صحافيّون في بيروت أنّ الفلسطينيّين اعتبروا قضيتهم وبلدهم فلسطين، أكثر قدسيّة وإجلالاً من الوطن (لبنان) الذي حصلوا فيه على اللجوء... كان الفلسطينيّون يقاتلون قُدماً، كما فعلوا في ما بعد، في الاتجاه المعاكس... فجونيه، قبل كلّ شيء، تقع شماليّ بيروت وليس في الجنوب في الطريق نحو إسرائيل»**[73].

وتعقيباً على تغيّر الأهداف الوطنيّة للمقاومة الفلسطينيّة، ربط الصحافي والمفكّر اللبنانيّ غسّان تويني بين التورّط الفلسطينيّ في الحرب في لبنان و«حرب التعويض» عن فلسطين، معتبراً أنّ لبنان أصبح بالنسبة إلى المنظّمات الفلسطينيّة البديل عن فلسطين، **«وإنّ اللبنانيّ يحارب الفلسطينيّ لأنّه لا يحارب إسرائيل، والفلسطينيّ يحارب اللبنانيّ كمجسّم للإسرائيليّ»**[74].

وفي كانون الثاني 1975، أذاع «حزب الكتائب اللبنانيّة» بياناً دعا فيه إلى إجراء استفتاء حول طبيعة الوجود الفلسطينيّ المسلّح، وذلك بعدما وصلت التناقضات بين المقاومة الفلسطينيّة وأولويّاتها، وأهداف الجيش اللبنانيّ وأولويّاته، إلى طريق مسدود[75]. وما لبث بيار الجميّل أن طرح بُعيد اندلاع الحرب، في اجتماع له مع شمعون وإده، خطّة للقضاء على المقاومة خلال أسبوعين تكون تكملة لما حصل في الأردن[76]. وكانت هذه الخطّة تفترض دخول الجيش المعركة ضدّ المقاومة الفلسطينيّة، كما حصل قبل بضعة أعوام في الأردن. لكن عدم «إنزال» الجيش اللبنانيّ أو استخدامه في الأمن الداخليّ ثمّ انقسامه طائفياً ومذهبياً، أطال أمد الحرب من أسبوعين (توقّعات بيار الجميّل) إلى 15 سنة. وعلى الأرض، انتشرت العسكرة المجتمعيّة استعداداً لجولة الحرب القادمة.

## 2 – أهداف إسرائيل في لبنان واستقطاب الموارنة

كان لبنان، منذ الحرب العالميّة الأولى، هدفاً للمشروع الصهيونيّ لإقامة وطن قومي يهوديّ في فلسطين. فخلال مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، طالب القادة الصهاينة بجعل حدود فلسطين الشماليّة تمرّ من ساحل المتوسّط جنوب صيدا وإلى

الشمال الشرقيّ عبر نهر الليطاني إلى جبل صنّين في سورية. وكان التبرير الرئيسيّ لذلك، هو ضمّ نهر الليطاني ومصادره المائيّة إلى فلسطين، من أجل تطوير الاستيطان اليهوديّ في البلد الأخير، وخصوصاً منطقة الجليل الأعلى. لكن، ما عطّل هذا المشروع، هو رفض فرنسا ذلك، واعتبار نهر الليطاني ضمن الأراضي اللبنانيّة. ولهذا السبب، عقدت فرنسا وبريطانيا عام 1923 اتفاقاً على ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين[77]. وما لبث اتّفاق الهدنة عام 1949 أن ثبّت الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلّة، وحدّد حجم القوى العسكريّة للجانبين اللبنانيّ والإسرائيليّ على طرفي الحدود. منذ ذلك الحين، بدأ القادة الصهاينة يتطلّعون عبر حدودهم الشماليّة لتحقيق أطماعهم في لبنان، ولإيجاد حلفاء لهم في هذا البلد.

## - لبنان والموارنة في مخطّطات الحركة الصهيونيّة وإسرائيل

منذ أن بدأت «الحركة الصهيونيّة» تستهدف فلسطين، بدأت قياداتها تعمل على تطوير العلاقات بينها وبين موارنة لبنان. فجرت اتصالات بين الطرفين ما بين عامي 1919 و1951 قادها عن الجانب اللبنانيّ رجال دين موارنة، أمثال البطريرك حويّك والبطريرك عريضة ومطران بيروت للموارنة أغناطيوس مبارك، وسياسيّين كإميل إدّه، و«حزب الكتائب اللبنانيّة»، وعن الجانب الصهيونيّ «الوكالة اليهوديّة» ثمّ الدولة العبريّة. وفي عام 1936، أيّد البطريرك عريضة أمام «لجنة بيل» (Peel Commission) البريطانيّة قيام دولة يهوديّة في فلسطين[78]. كان هدف هذه الاتصالات التنسيق والتعاون بين «القوميّة اليهوديّة» و«القوميّة اللبنانيّة» (=المارونيّة) في وجه المحيط العربيّ - الإسلاميّ. وعلى ما يبدو، استغلّت «الحركة الصهيونيّة» الذاكرة المسيحيّة كأقليّة «مضطهدة» خلال الحكم العثمانيّ، وما تتعرّض له الأقليّات الدينيّة والإثنيّة في العالم العربيّ، وفوق كلّ ذلك خشية الموارنة من حركة القوميّة العربيّة، وسيلة لتنفذ منها لاستقطاب الموارنة. فما الذي يمنع اليهود من التعاون والتنسيق مع أقليّة أخرى تشعر بدورها أنّها مهدّدة من قبل محيطها؟ وبرأي «الحركة الصهيونيّة»، إنّ قيام دويلة مسيحيّة في لبنان قد يكون بداية تفكيك العالم العربيّ وتجزئته، عبر إنشاء دويلات على أُسس طائفيّة وإثنيّة، ما يمنح الكيان الصهيونيّ الأمن والاستقرار اللذين يحتاج إليهما، وتصبح بالتالي دولة إسرائيل المنشودة هي الأقوى في الشرق الأوسط.

كان زعماء الحركة الصهيونيّة يعتبرون لبنان «**نقطة الضعف في البنيان العربيّ**»، وإنّ



هناك إمكانيّة لتأسيس دولة مسيحيّة في هذا البلد، حيث الوجود الإسلاميّ مصطنع فيه ومن السهل تصفيته[79]. وصرّح الزعيم الصهيونيّ ديفيد بن غوريون (David Ben Gurion) عام 1937، الذي أصبح في ما بعد أوّل رئيس وزراء لإسرائيل بعد تأسيس الكيان الصهيونيّ، إنّ «**لبنان هو الحليف الطبيعيّ لليهود في أرض إسرائيل...**» و«**اعتقد بأنّ القرب بين فلسطين ولبنان سوف يعطي اليهود إمكانيّة التمدّد بموافقة وابتهال جيراننا الذين يحتاجون إلينا**». وأضاف: «**إنّ اللبنانيّين لديهم تراث وثقافة مختلفان عن بقيّة [الجامعة] العربيّة**»، وخلص إلى ضرورة إقامة كيان مسيحيّ في لبنان كخطوة طبيعيّة، «**لأنّ (هذه الدولة المسيحيّة) لها جذور تاريخيّة وسوف تحصل على التأييد من قوى واسعة في العالم المسيحيّ، كاثوليك وبروتستانت على السواء**»[80]. واعتبر بن غوريون أنّ تقسيم لبنان سيكون مدخلاً لإسقاط النظام العربيّ. فكتب في مذكراته بتاريخ 21 أيّار 1947 يقول: «**إنّ لبنان هو كعب أكيل (نقطة الضعف) في التحالف العربيّ، والغلبة الإسلاميّة في هذا البلد غلبة مصطنعة، ومن اليسير الإطاحة بها، ويتعيّن في هذا المكان إقامة دولة مسيحيّة يتاخم حدودها الجنوبيّة نهر الليطاني، وسوف توقّع إسرائيل معاهدة تحالف مع هذه الدولة، وبعد كسر قوّة الفيلق العربيّ (الأردنيّ)، ستتّجه لاكتساح شرق الأردن، وبعدئذ ستسقط سوريا، وإذا ظلّت مصر تتجاسر على إعلان الحرب علينا، فسوف نقصف بور سعيد والإسكندريّة والقاهرة، وبهذا الشكل نُنهي الحرب ونكون قد ثأرنا لأسلافنا من مصر والآشوريّين والكلدانيّين**»[81].

لقد تقاطعت هذه المخطّطات الصهيونيّة مع تطلّعات قيادات مارونيّة لجعل لبنان دولة مسيحيّة. ففي 5 آب 1947، طالب مطران بيروت المارونيّ أغناطيوس مبارك اللجنة الدوليّة المختصّة بفلسطين، إقامة وطن قوميّ يهوديّ في فلسطين، وجعل لبنان دولة مسيحيّة، [82] غير آبه بمصالح المسلمين في هذا البلد. وفي ضوء تمسّكه بصيغة التعايش المسيحيّ - الإسلاميّ في الشرق، أعلن الفاتيكان بطلان ما دعا إليه المطران مبارك. وعلى عكس ذلك، رأت قيادات مسيحيّة ضرورة قيام تعايش إسلاميّ - مسيحيّ في لبنان في سبيل انفتاحه على العالم العربيّ وعدم الانعزال عنه. وكان بشارة الخوري وبيار الجميّل من أصحاب هذا الرأي، ولا يجدان أيّة مقارنة بين وضع المسيحيّين في لبنان والمنطقة، وبين المستوطنين اليهود غير العرب القادمين إلى فلسطين من أوروبا وأميركا[83].

وعلى ذمّة الأرشيف الإسرائيليّ، كان هناك مشروع مارونيّ بين عامي 1948 و1951 بزعامة إميل إدّه وبيار الجميّل للقيام بانقلاب في لبنان، يحظى على دعم إسرائيل ويؤدّي إلى إنشاء دولة مارونيّة. ومع ذلك، لم تسفر هذه الاتصالات والمشاريع حينذاك عن نتائج ملموسة. كما لا يوجد دليل على سياسة مارونيّة ثابتة آنذاك لإنشاء وطن قوميّ مارونيّ. كانت إسرائيل تدرك أنّ اتصالات الموارنة بها حتّمها التجاذب الطائفيّ حول الكيان اللبنانيّ بين المسيحيّين والمسلمين، والصراع السياسيّ الداخليّ على المناصب. أخيراً، لم تكن إسرائيل تعتقد بقدرة «حزب الكتائب» حينذاك على تنفيذ مشروع الدولة المارونيّة[84]. ففي عام 1951، قدّمت إسرائيل «مساعدة» ماليّة متواضعة إلى «حزب الكتائب» لدعم حملته الانتخابيّة والوصول إلى المجلس النيابيّ، وهي تدرك ضعفه السياسيّ[85].

وبعد إنشائها بسنوات (1954)، فكّرت إسرائيل مرّة أخرى، في ضوء التصعيد العربيّ ضدّها (= المقاطعة ومعاهدة الدفاع العربيّ المشترك)، ولأسباب تتعلّق بمجالها الحيويّ (Lebensraum)، بدعم الموارنة في إنشاء دولة مارونيّة لقاء ضمّها مناطق لبنانيّة واقعة جنوبيّ نهر الليطاني، والاستفادة من مياه هذا النهر لريّ سهول الجليل[86]، أو تفريغ الجنوب من الشيعة وتوطين موارنة محلّهم[87]. لكنّها عدلت عن الفكرة وأسقطتها مرحليّاً، بعدما تبيّن لها أنّ الموارنة تخلّوا عن مشروع «لبنان الصغير»، في ضوء التسوية المسيحيّة – الإسلاميّة عام 1943، وانضمام لبنان إلى «جامعة الدول العربيّة»، وأنّ «لبنان كبير» يحقّق لهم فوائد اقتصاديّة بانفتاحه على العالم العربيّ أكثر من «الانعزال». وأخيراً، إنّ الموارنة بصفتهم أقليّة في لبنان لا يستطيعون تحقيق المشروع، ومن يؤيّد منهم مشروع الدويلة المارونيّة ضعيف ولا يجرؤ على ذلك في العلن. وفي المقابل، كان من المتوقّع ألا يقبل الأرثوذكس، رغم قلّة أعدادهم، بدويلة مسيحيّة يسيطر عليها الموارنة. كما خشي الإسرائيليّون من أن يؤدّي قيام دويلة مارونيّة في لبنان إلى إعادة إحياء مسلمي لبنان مشاريعهم التاريخيّة في الوحدة السوريّة[88]. باختصار، أدرك الإسرائيليّون في هذه المرحلة، أنّه لا يمكن التحريض على تقسيم لبنان من الخارج، بل أنّ الأفضل هو خلق التناقضات في الداخل اللبنانيّ التي تجعل المشروع قابل للحياة. ولهذا السبب، كان عليهم الانتظار كي تختمر التناقضات في لبنان في ظلّ نظام طائفيّ سياسيّ وتصبح الفرصة مؤاتية.

وبعد عامين على ذلك (22 تشرين الأوّل 1956)، وأثناء التحضيرات الفرنسيّة –



البريطانيّة – الإسرائيليّة في سيفر في ضواحي باريس، لإبرام الاتّفاق النهائيّ حول «العدوان الثلاثيّ» على مصر، أحضر بن غوريون معه خطّة لإعادة تركيب الشرق الأوسط من جديد. ومن ضمن بنود المشروع الإسرائيليّ إعادة تركيب «لبنان الصغير» إلى ما كان عليه أثناء عهد «المتصرفيّة» لتكون غلبة الديموغرافيا فيه للمسيحيّين. لكنّ فرنسا وبريطانيا رأتا تأجيل البتّ في الموضوع لاعتبارات جيو سياسيّة[89]. وعشيّة حرب السويس بأسابيع، أسرّ بن غوريون إلى شخصيّة فرنسيّة رفيعة، أنّ إسرائيل **«ستفكّك لبنان، وتخضعه، وسيكون دولة يمكن أن نوقّع معها بعض المعاهدات»**[90]. إنّ فشل هذا مشروع، لم يمنع إسرائيل من الإبقاء على اتصالاتها بموارنة لبنان.

### – الموارنة في سياسة إسرائيل ضدّ المقاومة الفلسطينيّة

على الرغم من هذا الإخفاق، لم توصد إسرائيل الباب كلّياً أمام مخطّطاتها تجاه لبنان، حيث رأت أنّ الظروف الموضوعيّة ستكون متوافرة على الدوام في لبنان للإثارة الطائفيّة (الخلافات بين الطوائف اللبنانيّة حول نظام الحكم وهويّة لبنان وثقافته)، وأنّه ليس من الصعب مستقبلاً **«خلق... الغليان المطلوب»**، عندما تتوافر قيادة مارونيّة قادرة على حمل لواء مشروع التقسيم[91]. وبعد حوالى العقدين على الخطط الصهيونيّة هذه، توافر «الغليان» المطلوب في لبنان كظرف موضوعيّ تَنفذُ منه إسرائيل لتفتيت هذا البلد، ونعني به احتكام اللبنانيّين إلى السلاح عام 1975.

إنّ تطلّع إسرائيل على الدوام عبر حدودها الشماليّة لضمان «أمنها»، كان يدخل ضمن إستراتيجيّتها لتحقيق أهدافها المتشعّبة على حساب لبنان. وانحصرت هذه الأهداف برغبتها في الاستحواذ على المياه اللبنانيّة في الجنوب لتطوير استيطانها الزراعيّ في سهول الجليل، وجعل نفسها حامية للأقليّات، وتدمير لبنان ككيان وصيغة للتعايش الطوائفيّ وتقسيمه إلى كيانات طائفيّة تخضع لنفوذها وتطبيع علاقاتها بها. كما كانت إسرائيل تسعى للاستفادة العسكريّة من سلسلة جبال لبنان ومن مواقعه الداخليّة لتهديد خاصرة سورية الجنوبيّة الغربيّة. كان وادي البقاع بالنسبة إلى إسرائيل ممرّاً إستراتيجيّاً ملتفّاً حول العائق الإستراتيجيّ لهضبة الجولان، ويمكن أن تتحرّك فيه الوحدات الإسرائيليّة المدرّعة بسهولة للانقضاض على الأراضي السوريّة. إضافة إلى ذلك، رمت إسرائيل إلى تدمير دور لبنان الخدماتيّ والإعلاميّ والثقافيّ في الشرق الأوسط ومركزه السياحيّ[92]، واستغلاله **«كحلقة ضعيفة جدّاً»** في الوطن العربيّ

لزعزعة الاستقرار في المنطقة[93].

مع نموّ المقاومة الفلسطينيّة في لبنان بعد عام 1967 واستقواء اليسار اللبنانيّ والمسلمين بها، مروراً باتّفاق القاهرة عام 1969، وتصاعد التناقضات الداخليّة بين القوى السياسيّة الطائفيّة والاجتماعيّة اللبنانيّة، ودخول لبنان بعد الحرب العربيّة - الإسرائيليّة عام 1973 بقوّة في خطّة سورية الإستراتيجيّة لمواجهة إسرائيل واحتواء المقاومة الفلسطينيّة، وبالتالي منع حدوث خلل في التوازنات اللبنانيّة يؤثّر في أمنها القوميّ، أصبح لبنان داخل في الصراع الجيو السياسيّ والجيو الإستراتيجيّ بين إسرائيل وسورية وأمنهما القوميّ[94]. فلم يعد «الجار» الهادئ الضعيف على حدود الكيان الصهيونيّ، ما جعل إسرائيل تستعيد مشروع الخمسينات، بعدما توافرت عناصره (الغليان) (= الحرب في لبنان)، والقيادة المارونيّة (= الجبهة اللبنانيّة ) المستعدّة لركوب المشروع الإسرائيليّ. وعلى لسان أحد الأكاديميّين الإسرائيليّين، فإنّ حالة حرب في لبنان (= الغليان) كانت تلائم إسرائيل وتبعد الفلسطينيّين عن صدرها وتنهك قوى أعدائها العرب[95].

ومنذ مطلع السبعينات، تحكّمت في سياسة إسرائيل تجاه لبنان ثلاث مسائل:

1 - كيفيّة مواجهة «الإرهاب» الفلسطينيّ المنبعث من لبنان وضمان أمن مستوطناتها الشماليّة.

2 - موقفها من المسيحيّين وكيفيّة الاستفادة منهم.

3 - كيفيّة مواجهة التدخّل السوريّ في لبنان.

**في الحالة الأولى**، قرّر مجلس الوزراء الإسرائيليّ في شباط 1975 إحياء مشروع قديم يقضي بإقامة حزام أمنيّ داخل الأراضي اللبنانيّة بعمق عشرة أميال، تُشرف عليه «قوّات مسيحيّة»، يكون مقدّمة لاستيلاء إسرائيل على الأراضي اللبنانيّة جنوبيّ نهر الليطاني، وإقامة حُكم مارونيّ في لبنان بعد فصل المناطق الإسلاميّة عنه. فكانت إسرائيل تفتّش منذ الخمسينات عن ضابط لبنانيّ تشتريه بالمال كي يتبنّى مشروعها وإعلان نفسه منقذاً للموارنة، وبعدها يدخل الجيش الإسرائيليّ إلى لبنان ويحتل الأراضي الضروريّة، وتتمّ إقامة حُكم مارونيّ حليف لها. يعقب ذلك، ضمّ إسرائيل الأراضي اللبنانيّة جنوبيّ الليطاني[96]. وفي 18 حزيران من العام الثاني لحرب لبنان، بدأت إسرائيل تنفّذ هذه الخطّة عبر وضع «الجدار الطيب» بإشراف الضابطين اللبنانيّين



المنشقّين سعد حدّاد وسامي شدياق. كما استخدمت أسلوب «العصا الغليظة»، أي القيام بعمليات عسكريّة تكتيّة لإجلاء الفلسطينيّين عن قواعدهم في الجنوب، وتدعيم الدفاع والحماية العسكريّة والمدنيّة لمستوطناتها الشماليّة، واستخدام جيش سعد حدّاد وسامي شدياق في جنوب لبنان ضدّ الفلسطينيّين وكحزام أمنيّ لحماية مستوطناتها.

ويُسجل العام 1975 علامة فارقة على السياسة العدوانيّة الإسرائيليّة تجاه لبنان بعامّة وتجاه جنوبه بخاصّة. فبين عامي 1968 و1974، بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان اعتداءً واحداً أو اعتداءين يوميّاً. وخلال الشهور الثمانية الأولى من عام 1975، بلغ عدد هذه الاعتداءات 1,101 انتهاك جوّي، و215 انتهاكاً بحريّاً للمياه اللبنانيّة، فضلاً عن القصف المدفعيّ وإطلاق الرشاشات والغارات البحريّة والجويّة، أي بمعدّل 17 انتهاكاً أو اعتداءً يوميّاً[97]. وفي الوقت نفسه، وجدت إسرائيل أنّ توريط المقاومة الفلسطينيّة في المستنقع اللبنانيّ يخدم مصالحها في إشغال المقاومة عن مهاجمتها[98]. وما لبثت أن قبلت خلال شهريّ آذار ونيسان 1976 مشروعاً أميركيّاً يقضي بدخول سورية إلى لبنان لردع المقاومة الفلسطينيّة[99]، وهو ما انسجم مع مصالحها، وعُرف بـ «اتّفاق الخطوط الحمر»[100].

وفي **الحالة الثانية** (= استقطاب الموارنة)، سارت إسرائيل في سياسة الانفتاح على هذه الطائفة، وعقدت اللقاءات مع قياداتها[101] ودعمت مقاتليهم بمساعدات عسكريّة[102]. وكان تعامل إسرائيل مع الأقليّات في العالم العربيّ مسألة حرصت عليه الدولة العبريّة. فكانت تغذّي انتفاضات هذه الأقليّات وثوراتها، كحركة متمردي السودان والأكراد الثائرين على النظام العراقيّ، وقدّمت إلى الأكراد المساعدات الطبّية والضبّاط والجنود لمحاربة الجيش العراقيّ[103]. كما استغلّت مخاوف الموارنة من تنامي نفوذ المقاومة الفلسطينيّة على امتيازاتهم وعلى دورهم التاريخيّ في لبنان، لأجل إقامة كيان مارونيّ على الطراز الصهيونيّ[104]، أو على الأقلّ، تحقيق نقلة نوعيّة في العلاقات بينها وبين لبنان، تؤدّي إلى مسالمته لها وعدم انحيازه إلى العالم العربيّ (= سورية)، أو تحييده في أسوأ الأحوال[105]. ولهذا السبب، استغلّت إسرائيل الوضع الصعب للموارنة بين نهاية عام 1975 وربيع عام 1976، وأظهرت تعاطفاً معهم، على الرغم من إعلان رئيس وزرائها أنّ بلاده لن تتدخّل في لبنان، إلاّ في حالة تعرّض أمنه أو أمنها للخطر. لكنّ تلّ أبيب غمزت من قناة الفاتيكان والعالم المسيحيّ، معتبرة أنّهما يصمتان إزاء قتل المسيحيّين على أيدي **«مجموعة من المسلمين المتعصّبين»**[106].

إن تخلي الموارنة في السنة الثانية لحرب لبنان عن «لبنان الكبير»، وطرح التقسيم خياراً بديلاً للعودة إلى «لبنان الصغير» (= المتصرفيّة)[107]، وتعاملهم مع إسرائيل، برّره بيار الجميّل بالظرفيّ، بسبب العذاب والخوف اللذين لحقا بالمسيحيّين و «**جعلهم يلجأون إلى إسرائيل من أجل حماية أنفسهم وكراماتهم وأطفالهم ونسائهم**». وتساءل الجميّل «**فكيف يجب أن تكون حال هؤلاء المساكين** (الموارنة) **محزنة لكي يمدّوا أيديهم - لا للشيطان - بل إلى إسرائيل**»[108]. هذا التوجّه نحو إسرائيل المبنيّ على الخوف أو الاستقواء، انسجم مع مخطّطات إسرائيل في لبنان، وخصوصاً مع وصول تكتّل «الليكود» إلى السلطة في إسرائيل عام 1977. ووفق منير الحاج، الرئيس الأسبق لحزب الكتائب، فقد كانت هناك ثلاثة تيّارات داخل الحزب: أحدها يرى التعامل مع إسرائيل خياراً، والثاني يريد التعامل مع إسرائيل تكتيكاً، والتيّار الأخير يرفض التعامل مع الكيان الصهيونيّ[109].

وفي هذا السياق، تحدّث رئيس الأركان الإسرائيليّ بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978، بأنّ هدف بلاده من تلك العمليّة، هو ربط الجيوب المسيحيّة الممتدّة بين البحر المتوسّط وجبل الشيخ لتشكّل حزام أمان على الحدود اللبنانيّة - الإسرائيليّة[110]. وفي 7 أيّار 1979، دعا مناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل، الرئيس اللبنانيّ إلياس سركيس إلى توقيع معاهدة سلام مع بلاده، وصرّح أنّ تلّ أبيب لن تتخلّى عن المسيحيّين[111]. أمّا الحالة الثالثة، فكانت العلاقات مع سورية، وسوف نعالجها تحت عنوان: «اتّفاق الخطوط الحمر».

### - اتّفاق الخطوط الحمر عام 1976: تقاطع المصالح الإسرائيليّة - السوريّة

في ما يتعلّق **بالحالة الثالثة** (= الوجود السوريّ في لبنان منذ عام 1976)، تقلّبت السياسة الإسرائيليّة تجاهه مع تغيّر الحكومات في تلّ أبيب. لكن منذ نيسان 1976، بدأت محاولتان أردنيّة وأميركيّة لعقد اتّفاق سرّي بين سورية وإسرائيل حول تقاسم النفوذ بين الدولتين في لبنان. ففي 11 نيسان، التقى الملك حسين في لندن سرّاً سفير إسرائيل في العاصمة البريطانيّة، وأبلغه عن نيّة الرئيس حافظ الأسد الدخول عسكريّاً إلى لبنان. ووعد الملك الإسرائيليّين باسم الرئيس الأسد، بأنّ العمليّة السوريّة موجّهة برمتها ضدّ «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» وحدها، وأنّ جيشه لن ينتشر في جنوب لبنان أو يقترب من الحدود الإسرائيليّة، وسوف ينسحب من لبنان فور عودة الهدوء إلى البلاد.



وفي 28 من الشهر نفسه، وافق رئيس الوزراء الإسرائيليّ إسحق رابين (Yitzhak Rabin) على العرض السوريّ في رسالة سلّمها سفيره في لندن إلى الملك حسين[112]. وهذه الرواية تتقاطع مع ما رواه كميل شمعون في كتابه، بأنّه تلقّى عرضاً مماثلاً من الملك حسين، يحثّ فيه الموارنة على قبول الدخول السوريّ إلى لبنان، وأنّ سورية ليست لديها نوايا لاحتلال هذا البلد بصورة دائمة[113].

فما هو السبب الذي جعل الملك حسين يلعب دور «الوسيط» بين دمشق وتلّ أبيب حول تقاسم النفوذ في لبنان؟

من المعروف، أنّ علاقات الأردن بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة ساءت جدّاً منذ أواخر الستينات، وتكلّلت بأحداث «أيلول الأسود» عام 1970. بعد ذلك التاريخ، حدث تنافس بين الأردن و«منظّمة التحرير» بسبب مشروع الملك حسين لعام 1972 القاضي بإقامة مملكة عربيّة متّحدة تجمع الضفتين الشرقيّة والغربيّة، ممّا يقلّص من قدرة الفلسطينيّين على تقويض الاستقرار الداخليّ في المملكة. فاعتبر الفلسطينيّون ذلك محاولة لتصفية قضيتهم، فرفضوا المشروع، وتأزمت العلاقات بين الجانبين، بعد قيام فدائيّين فلسطينيّين بغارات على الجيش الأردنيّ عبر الحدود السوريّة. واستمرّت المجابهة بينهما بعد سقوط مشروع المملكة المتّحدة حول مسألة تمثيل الشعب الفلسطينيّ في الأردن، بعدما حصرت عمّان ذلك بها. وجاءت الضربة النهائيّة لموقع الأردن في مسألة التمثيل الفلسطينيّ على يد «مؤتمر القمة العربيّة في الرباط» في تشرين الأوّل 1974، حين صدر عن القمّة اعتراف شبه شامل بتمثيل «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» الشعب الفلسطينيّ أينما وُجد. وما لبث مؤيّدو «منظّمة التحرير» أن فازوا عام 1976 بجميع مقاعد الانتخابات البلديّة في الضفّة الغربيّة في الدورة الثانية (ما عدا واحداً)، ما جعل الملك حسين يحلّ المجلس النيابيّ ويلغي حصة الضفّة الغربيّة من مقاعده. وفي ذلك العام، كانت حرب لبنان في عامها الثاني، فوجد الملك حسين أنّ من مصلحته استغلال مأزق «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» هناك، وتقديم دعمه الماديّ إلى قوى اليمين المارونيّ، وفي الوقت نفسه الانفتاح على سورية وتأييد سياستها في لبنان لضرب المقاومة الفلسطينيّة[114]. كما أيّد الأردن «الوثيقة الدستوريّة» التي أخرجتها سورية مع الرئيس فرنجيّة عام 1976. من هنا، كان توسّط عمّان بين دمشق وتلّ أبيب لتقاسم النفوذ، أي دخول الجيش السوريّ إلى لبنان من دون المسّ بالمصالح الإسرائيليّة في جنوب لبنان، يهدف من وجهة النظر الأردنيّة، إلى أضعاف «منظّمة

التحرير الفلسطينيّة» في لبنان ممّا يؤثّر سلباً في مركزها في العالم العربيّ، وفي الأردن تحديداً.

كما كان هناك تنسيق بين عمّان وواشنطن حول دخول القوّات السوريّة رسمياً إلى لبنان في حزيران 1976، ذلك أنّ دخول الجيش السوريّ إليه، وبالتالي تقاسم النفوذ مع الإسرائيليّين في هذا البلد، لم يكن مسألة محليّة بل إقليميّة ودوليّة، خصوصاً منذ رعاية هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، وزير الخارجيّة الأميركيّة، اليهوديّ المعروف بولائه لإسرائيل[115]، سياسة حلّ أزمة الشرق الأوسط وفق دبلوماسيّة «الخطوة خطوة»، واستبعاد السوفيات عن التدخّل والحسم في حلّها.

وأثناء الوساطة الأردنيّة بين دمشق وتلّ أبيب، كان كيسنجر يضع في نيسان من العام نفسه اللمسات الأخيرة (المراسلات بين واشنطن وتلّ أبيب) والآليّة حول اتّفاق سرّي بين سورية وإسرائيل (الخطوط الحمر) يقضي بتقاسم مناطق النفوذ في لبنان بينهما. ونُسب إلى كسينجر قوله إلى الإسرائيليّين: «**إذا أردتم السلم فأعطوا لبنان لسوريا**»[116]. وعلى ما يبدو، قرّر كيسنجر إعطاء لبنان إلى سورية وإسرائيل، معتبراً لبنان «**جسد (أ) لا تبدو عليه دلائل الحياة**»، في ظلّ عدم «**وجود للدولة اللبنانيّة**» وما تسبّبه ديمقراطيّته من إزعاج لسورية، وحرّيته من عبء على الغرب. وهذا ما شجّعه على التلاقي مع المشروع الصهيونيّ القاضي بتقسيم لبنان إلى دولتين طائفيّتين، الأولى تحت نفوذ سورية، والثانية تدور في فلك إسرائيل[117].

وقد تمكّن كيسنجر من إقناع إسرائيل بضرورة الموافقة على الدخول السوريّ إلى لبنان. فمن الناحية العسكريّة، فإنّه يخفّف ميدانيّاً من قدرات الجيش السوريّ في الجولان. وعلى الصعيد السياسيّ، فهو يورّط دمشق في الأزمة اللبنانيّة المعقّدة ويلهيها عن شؤون المنطقة، ويجعلها تصطدم بالفلسطينيّين وتضبط التحالف اليساريّ - الإسلاميّ المؤيد للمقاومة الفلسطينيّة[118].

أدّى اتّفاق «الخطوط الحمر» إلى حصول إسرائيل على عمق في جنوب لبنان يصل إلى مسافة أربعين كيلومتر شمالاً. أمّا سورية، فسمح الاتّفاق لها بإدخال قوّاتها إلى لبنان شرط ألاّ تتجاوز الخطّ الأحمر لإسرائيل عند نهر الأولي. وكشف الاتّفاق عن وفاق بين سورية وإسرائيل على تقاسم لبنان في الباطن يغلّفه عداؤهما الظاهر، كما جاء في حديث للبطريرك صفير مع البابا يوحنا بولس الثاني عام 1989[119]. وبموجب الاتّفاق، تمكّن كيسنجر من تأمين المجال الحيويّ لسورية في البقاع، ولإسرائيل في



الجنوب، عبر تقاسم الدولتين النفوذ، وجعل أمن لبنان مرتبطاً بأمن كلٍّ من الدولتين على انفراد[120]. وتمّ تحديد «الخطوط الحمر» في رسالة سرّية من وزير الخارجيّة الإسرائيليّ إيغال آلون (Yigael Alon) إلى كيسنجر في آذار 1976، ثمّ جرى تنقيحها في الأسابيع التالية[121].

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا وافقت إسرائيل على وجود قوّات سوريّة في لبنان، وما هي الاعتبارات الخاصّة التي جعلتها ترضخ للضغوط الأميركيّة في هذا الشأن؟ ما الذي جعل سورية توافق على الدخول إلى لبنان بالشروط الأميركيّة والإسرائيليّة؟

إنّ دخول القوّات السوريّة إلى لبنان عام 1976، توافق مع سياسة «حزب العمل» آنذاك بزعامة اسحق رابين، الذي رأى أنّ ذلك يشتّت الجيش السوريّ على جبهتيّ لبنان والجولان ويضعفه[122]، ولا يؤثّر بالتالي في ميزان القوى ومصالح إسرائيل الحيويّة في جنوب لبنان، طالما أنّ «اتّفاق الخطوط الحمر»، الذي رعاه كيسنجر بين بلاده وسورية، يحافظ على «الوضع الراهن» ويقسّم لبنان إلى منطقتيّ نفوذ إسرائيليّة وأخرى سوريّة[123]. لقد أدرك الإسرائيليّون شهوة سورية في الدخول إلى لبنان، أي إلى تلك المناطق التي كان السوريّون يعتقدون أنّها سُلبت منهم بموجب «اتّفاق سايكس - بيكو» وأدّت إلى قيام «دولة لبنان الكبير». ففرضوا قواعد اللعبة التي يريدون وفق شروط قبلت بها سورية[124]. فمن الناحية العسكريّة، جرى تقييد حريّة سورية في التصرّف في لبنان، كعدم تجاوز قوّاتها العسكريّة خطّ نهر الأولي، وعدم إدخال طيرانها وسفنها الحربيّة إلى الأجواء والمياه اللبنانيّة واستخدامها، أو وضع منصّات صواريخ أرض - جو في لبنان، والامتناع عن توجيه ضربات جويّة لأهداف أرضيّة مسيحيّة[125].

وعلى الصعيد السياسيّ، فإنّ الدخول السوريّ إلى لبنان كان يقضي، من وجهتي النظر الإسرائيليّة والأميركيّة، على مخطّط المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبنانيّ في قلب الحكم في لبنان وإقامة نظام ثوريّ هناك، أو على الأقلّ تشكيل نظام تابع لهما يشكّل تهديداً لأمن إسرائيل ومصالحها الإستراتيجيّة[126]. وفي وقت لاحق (عام 1983)، قال موريس درايبر (Morris Draper)، مساعد كيسنجر لشؤون الشرق الأوسط: إنّ الدخول السوريّ إلى لبنان إنّما جاء بناءً على «دعوة» أميركيّة، وإنّه لولا الولايات المتّحدة لما تمكّن السوريّون من دخول لبنان[127].

وعلى خطّ موازٍ، كان هناك تخوّف إسرائيليّ من أن يتمكّن راديكاليّون إسلاميّون من

إقامة نظام إسلاميّ في لبنان[128]. وإذا كان الاحتمال الأوّل (قيام نظام ثوريّ) قد سقط نتيجة إمساك سورية بالملفّين الفلسطينيّ واللبنانيّ عقب دخولها إلى لبنان، وكذلك نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ له عام 1982 وخروج المقاومة الفلسطينيّة منه، فإنّ الاحتمال الثاني أصبح وارداً منذ ظهور «حزب الله» ومشروعه لإقامة دولة إسلاميّة في لبنان مدعومة من قِبل إيران، ومناهضة إسرائيل في مناطق احتلالها في جنوب البلاد.

أمّا سبب موافقة سورية على «اتّفاق الخطوط الحمر»، فيعود إلى إستراتيجيّتها الطويلة النفس المعلنة وغير المعلنة تجاه لبنان. صحيح أنّه كانت هناك رغبة سوريّة جامحة منذ الحرب العالميّة الأولى لتصحيح خطأ تاريخيّ لما سُلخ عنها في عام 1920 (الأقضية التي ضُمت إلى لبنان الكبير) والعودة مجدّداً إلى سورية الطبيعيّة، «بلاد الشام»، لكن الصحيح أيضاً أنّه لا توجد دلائل على سياسة سوريّة رسميّة لتنفيذ هذا المشروع. كلُّ ما أراده النظام السوريّ هو ممارسة الهيمنة والوصاية على لبنان، والاستفادة إلى أقصى حدّ من وجوده في هذا البلد. من هنا، جاء دخول جيشه إلى لبنان والإمساك بالملفّين اللبنانيّ والفلسطينيّ بموافقة إسرائيليّة – أميركيّة. كان حافظ الأسد واقعيّاً ليدرك استحالة تنفيذ مشروع «سورية الكبرى» في ضوء الأوضاع في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، شكّل الرئيس السوريّ في مطلع عام 1976 لجنة مصغّرة من كبار القادة العسكريّين والحزبيّين من أجل وضع إستراتيجيّة سوريّة تجاه الأزمة اللبنانيّة[129]. ويعتقد الباحث الإسرائيليّ أفرون، باحتمال أن تكون اللجنة المذكورة قد درست الوضع المضطرب في لبنان من أجل إعادة ضمّه إلى سورية[130]. وعشيّة الدخول السوريّ إلى لبنان، تحدّث ريمون إدّه عن مؤامرة ثلاثيّة، أميركيّة – إسرائيليّة – سورية لتقسيم لبنان بين سورية وإسرائيل، يسبقها وصول لبنان إلى حالة قصوى من «الغليان». وعندما حدث الدخول السوريّ إلى لبنان، قال إدّه: إنّ سورية استولت على لبنان بموافقة أميركيّة للتعويض عن خسارتها الجولان[131].

## 3 – لبنان في الإستراتيجيّة السوريّة

تحكّمت في العلاقات بين سورية ولبنان على الدوام مسائل التجاور واختلاف الأنظمة الاجتماعيّة وأنظمة الحُكم والسياسة الخارجيّة والبنى الاقتصاديّة، لكنّ الجغرافيا والتاريخ والتواصل البشريّ، لعبت كلّها أدواراً مهمّة في التقارب بين الشعبين اللبنانيّ والسوريّ.



### – سورية ولبنان: الجغرافيا والتاريخ وسياسة «القوميّة التدخليّة»

منذ عام 1920، كانت سورية تشعر، ويشاركها في ذلك فريق من اللبنانيّين المسلمين، بالغبن والمرارة نتيجة الاعتقاد أنّ بعض أراضيها الطبيعيّة قد أُلحقت بدولة لبنان الكبير، التي حجزت بينها وبين معظم ساحل البحر المتوسّط. لكن، بالعودة إلى التاريخ، لم تعرف سورية الطبيعيّة هذه (= بلاد الشام)، الكيانيّة السياسيّة خلال العهد العثمانيّ، فكانت مقسّمة إلى ولايات على أُسس إداريّة، وتمتدّ من أقصى خليج الإسكندرون في الشمال عند الحدود التركيّة حتّى حدود مصر في الجنوب، بطول ما يقرب من 700 كيلومتر، وعرض نحو 150 كيلومتراً بين البحر المتوسّط في الغرب وبين الصحراء السوريّة في الشرق المتاخمة لحدود العراق.

ونتيجة سلسلة من التطوّرات السياسيّة في المنطقة بعد عام 1920، خسرت سورية الكثير من أراضيها ومعظم واجهتها البحريّة على البحر المتوسّط. لقد ترتّب على قيام «دولة لبنان الكبير»، أن أُلحقت بالدولة الناشئة، بالإضافة إلى أقضية البقاع وبعلبك وحاصبيّا وراشيّا، أجزاء من ولاية بيروت، وهي مدن بيروت وصيدا وصور ومرجعيون. فضلاً عن ذلك، ضُمّت طرابلس وملحقاتها، الميناء والمنية والقلمون والضنيّة وقضاء عكّار إلى «دولة لبنان الكبير»[132]، وأصبحت منابع نهريّ العاصي والكبير واقعة داخل الدولة اللبنانيّة. وفي السابق، كانت بيروت وطرابلس منافذ بحريّة على التوالي لمدن دمشق وحمص وحماه وحلب على البحر المتوسط. من هنا، وبعد اقتطاع المناطق المذكورة من سورية، أصبح «لبنان الكبير»، الذي شكّل واجهة سورية على البحر المتوسّط بطول 217 كلم[133]، حاجزاً طبيعياً أمامها للوصول إلى الساحل[134]. من هنا، رأى السوريّون أنّ هذه «البلاد» كانت وحدة واحدة ودمشق قلبها النابض، وأنّ اتّفاق سايكس – بيكو عام 1916 كان انتهاكاً تاريخيّاً صارخاً لهذه الحقيقة[135]. وبسلخ لواء الإسكندرون عنها في عام 1939 وتسليمه إلى تركيا من قبل فرنسا، خسرت سورية نحو 100 كلم من واجهتها البحريّة على البحر المتوسّط[136]. وبإنشاء دولة إسرائيل، خسرت مزيداً من واجهتها البحريّة وتحوّلت إلى دولة بريّة بواجهة بحريّة لا تزيد عن 177 كلم واقعة ما بين الحدود التركيّة في الشمال وبين الحدود اللبنانيّة جنوباً عند النهر الكبير.

بناءً على ما سبق، أصبح همّ سورية في السنوات التالية، هو إعادة «بلاد الشام» إلى وحدتها الجغرافية التاريخيّة. لكنّ مساعيها خلال الانتداب الفرنسيّ لضمّ منافذ بحريّة

واقعة على الساحل اللبنانيّ، كطرابلس على سبيل المثال، فشلت أمام إصرار الجار اللبنانيّ على حدود دولته الجديدة. وبعد التغلّب بسهولة على المعارضة الإسلاميّة الوحدويّة في لبنان، سارع دعاة «لبنان الكبير» إلى إصدار الدستور اللبنانيّ عام 1926، الذي نصّ في مادّتيه الأولى والثانية على الحدود الرسميّة للبنان، هذه الحدود التي اعتبرها رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة شارل دباس «**مقدسة لا تُمس**»[137]. وبعبارات قاسية وواضحة، قالها الرئيس اللبنانيّ المنتخب: «**لن نتنازل (لسورية) عن أي جزء من أرض لبنان ولن نتخلّى عن أي شبر منها**»[138]. كانت هذه الحدود ضروريّة لتحديد هويّة الكيان اللبنانيّ المنفصل عن سورية وخصوصيّته.

هكذا، شكّل «لبنان الكبير» المستقلّ بخصوصيّة «هويّته» حاجزاً سياسيّاً – عسكريّاً على مقربة من العاصمة السوريّة، بعدما شكّل حاجزاً طبيعيّاً أمامها. من هنا، أصبح هذا الكيان المستقلّ بالنسبة إلى سورية، كالكويت المستقلّة بالنسبة إلى العراق، عبارة عن حقّ تاريخيّ مغتصب على يد الاستعمار أو الانتداب الأجنبيّ، بدءاً باتّفاق «سايكس – بيكو» عام 1916 وانتهاءً بقيام «دولة لبنان الكبير» عام 1920. وخلال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، توحّدت جهود القوى الإسلاميّة في «لبنان الكبير» مع الجهود السوريّة في الدعوة إلى الوحدة السوريّة. لكن هذه الدعوات ما لبثت أن خمدت بعد المعاهدة الفرنسيّة – السوريّة عام 1936، حين بدأ المسلمون بعدها ينخرطون في السياسة والإدارة اللبنانيّتين.

وعلى بالرغم من اعتراف سورية باستقلال لبنان عام 1943 بحدوده التي ضمّت الأقضية الأربعة وأجزاء ولاية بيروت، مقابل تعهّد رئيس الحكومة اللبنانيّ رياض الصلح أثناء اجتماعات الإسكندريّة عام 1943 لتأسيس «جامعة الدول العربيّة» بألا يكون لبنان مقرّاً للاستعمار وممرّاً له لتهديد سورية، فإنّ لبنان المستقلّ ظلّ مرفوضاً في وعي الرسميّين السوريّين والشعب السوريّ والأدبيات السوريّة، من دون أن تتجسّد هذا الرفض في مشروع حقيقي «لإعادة الجزء إلى الكلّ». وفي مقابل قناعة راسخة لدى السوريّين بوحدة الشعبين في سورية ولبنان وعروبتهما وانتمائهما بشريّاً وجغرافيّاً وتاريخيّاً إلى «سورية الكبرى» والأمّة السوريّة، كان السوريّون، وفي مقدّمهم الرئيس حافظ الأسد، واقعيّين في إدراك أنّ «إعادة الفرع إلى الأصل» تبقى مشروعاً خياليّاً بوجود دول مُعترف بها نشأت على حساب «بلاد الشام» ولا يمكن أزالتها بقرار سوريّ، ومنها دولة لبنان ودولة إسرائيل.



بعد القطيعة الاقتصاديّة بين سورية ولبنان عام 1950، واختيار كلٍّ منهما نهجاً اقتصاديّاً – اجتماعيّاً مغايراً للآخر، ازداد التباعد بين الدولتين. ومنذ ذلك الحين، اتّخذت سورية إجراءات أمنيّة وسياسيّة واقتصاديّة ضدّ لبنان جرى التعبير عنها بإقفال الحدود معه، كوسيلة ضغط عليه احتجاجاً على مواقف الصحافة اللبنانيّة من النظام السوريّ ونشاط بعض اللاجئين السياسيّين السوريّين في لبنان ضدّ النظام في دمشق[139]. وبين عامي 1948 و1954، أقفلت سورية حدودها البريّة مع لبنان في خمس مناسبات[140]. وفي المقابل، شكّلت سورية ملجأً للبنانيّين الفارين من وجه العدالة أو مختلفين مع النظام اللبنانيّ. فسليمان فرنجيّة، رئيس جمهوريّة لبنان بين عامي 1970 و1976، لجأ إلى سورية عام 1957 بعدما اتّهم بالمجزرة ضدّ آل الدويهي[141]. كما فرّ عدد من كبار الضبّاط في «المكتب الثاني» إلى دمشق بعد إنهاء دور هذا الجهاز في لبنان عام 1970.

وفي السنوات التالية، تعدّت نظرة سورية القوميّة المجال اللبنانيّ لتشمل الأقطار العربيّة «المصطنعة»، التي نشأت على أنقاض الدولة العثمانيّة، وبضرورة إزالتها وإعادة دمجها في وحدة عربيّة مركزها سورية[142]. ترافق هذا الطرح مع «الحرب الباردة» وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، وقيام مصر وسورية بمناهضة مشاريع الوحدة للهاشميّين (الأردن والعراق) ومشروع «حلف بغداد» و«مبدأ أيزنهاور»، فضلاً عن توتّر العلاقات بين سورية وإسرائيل. وقد تكلّل التقارب بين سورية ومصر بالوحدة بينهما عام 1958. فوجد لبنان، المنقسم على نفسه بسبب الخلافات بين الحكومة اللبنانيّة والمعارضة على انتخابات عام 1957 وعلى الموقف الرسميّ من الوحدة المصريّة – السوريّة، أنّ «الجمهوريّة العربيّة المتّحدة» أصبحت تدقّ أبوابه من ناحية الشرق. فزاد هذا من الشرخ الداخليّ نتيجة دعم سورية (الإقليم الشماليّ للجمهوريّة العربيّة المتّحدة) المعارضين لنظام الرئيس كميل شمعون، وتنامي مخاوف المسيحيّين من أن يُلحق لبنان بدولة الوحدة.

لم تستمر الوحدة المصريّة – السوريّة طويلاً لأسباب لا مجال لذكرها هنا. لكنّ بعد الانفصال عام 1961، وتحديداً منذ وصول «حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ» إلى السلطة في سورية عام 1963، بدأ هذا الحزب يروّج مقولة وحدة كلّ العرب من أجل «بعث» شامل للأمّة العربيّة. وبدأت مقولة «سورية ولبنان شعب واحد في دولتين»، تتصدّر الخطاب الإيديولوجيّ السوريّ[143]. فزاد هذا من التناقض بين سورية ولبنان،

ولمس مفاصل أساسيّة لكلٍّ من النظامين المتباينين في البلدين. فسارت سورية في سياسة الحزب الواحد الحاكم ونظام العسكر، بينما اتّسم النظام اللبنانيّ بديمقراطيّة فريدة من نوعها في العالم العربيّ وبتعدديّة سياسيّة واجتماعيّة[144].

بعد احتلال إسرائيل الجولان عام 1967، ازدادت أهمية لبنان بالنسبة إلى سورية وصراعها المقبل مع الدولة العبريّة. فمن منظور عسكريّ – إستراتيجيّ، كان بمقدرة لبنان مقاوم لا ينفصل مصيره عن مصير الأمّة العربيّة، أن يشكّل دعماً لسورية وعبئاً على إسرائيل[145]. إلاّ أنّ الدعوات إلى تحييد لبنان ووضع بوليس دوليّ على حدوده مع إسرائيل، وبالتالي تخفيف العبء عن الدولة العبرية[146]، كانت تزعج السوريّين، خصوصاً في حال اندلع القتال بينهم وبين إسرائيل[147]. ولهذا السبب، وفي غياب نظام حليف لها في لبنان، دعمت سورية نموّ المقاومة الفلسطينيّة في لبنان وشجّعتها على شنّ عمليّاتها الفدائيّة ضدّ إسرائيل من الأراضي اللبنانيّة، لأنّ ذلك، كما اعتقد السوريّون، يحوّل لبنان إلى مُقاوم «غير رسميّ» لإسرائيل ويستنزفها، ويجعل من سورية لاعباً رئيسيّاً على الساحة اللبنانيّة. ومن هنا، جاءت الضغوط السوريّة الاقتصاديّة المؤثّرة على الحكومة اللبنانيّة (= إقفال الحدود البريّة والجويّة مع لبنان) من أجل تشريع العمل الفدائيّ في كل مرّة كانت تتعرّض فيه المقاومة الفلسطينيّة لمحاولات التحجيم.

إنّ تبني سورية العمل الفدائيّ الفلسطينيّ ضدّ إسرائيل عبر الأراضي اللبنانيّة وليس عبر أراضيها، ما لبث أن انعكس تدهوراً لافتاً على علاقات دمشق ببيروت، وذلك إثر الأزمة الحكوميّة في لبنان خلال عامي 1969 و1973 الناتجة عن الاشتباكات بين الجيش اللبنانيّ والمقاومة الفلسطينيّة، والتي أسفرت في التاريخ الأوّل عن توقيع لبنان على «اتّفاق القاهرة»، وعن توقيع «اتّفاق ملكارت» في التاريخ الثاني. وبينما كانت سورية تناصر النشاط الفلسطينيّ المسلّح عبر الأراضي الأردنيّة واللبنانيّة وتمنح دعمها إلى المنظّمات الفدائيّة (فتح والصاعقة) وأحزاب اليسار، وتقفل حدودها مع لبنان للضغط عليه لتقديم التنازلات إلى الفلسطينيّين، كانت تفرض سياسة صارمة على النشاط الفدائيّ الفلسطينيّ عبر حدودها مع إسرائيل، وتمنع على الفلسطينيّين حمل الأسلحة في العلن داخل سورية، أو إقامة معسكرات التدريب وفق مشيئتهم، وتُقيّد في الوقت نفسه تحرّكاتهم السياسيّة والإعلاميّة[148].



### – لبنان في سياسة الأسد: من النظريّة إلى التطبيق

بوصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة في سورية في تشرين الثاني عام 1970، دخلت سورية مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر ظلّت مستمرّة من دون انقطاع حتّى نيسان عام 2000. وقد تميّز حكم الأسد بقدرة عالية على وضع تصوّر لدور بلاده كلاعب أساسيّ، أولاً في إطار سورية الطبيعيّة، وثانياً في الشرق الأوسط، من دون أن تتخلّى دمشق في الوقت نفسه عن خطابها القوميّ العربيّ كإطار للشرعيّة الإيديولوجيّة، التي جسّدها «حزب البعث» وعمل على تسويقها في الخارج[149]، وتصوير التدخل في لبنان وفي القضيّة الفلسطينيّة على أنّه مهمّة قوميّة (القوميّة التدخليّة) وربط الوطنيّ بالقوميّ.

بناءً على ما سبق، وضع الأسد ثلاثة مبادئ رئيسيّة لسياسة بلاده الخارجيّة نشأت عن تصوره لدورها الإقليميّ والدوليّ، وهي:

1 – مناهضة إسرائيل وسياستها التوسعيّة في العالم العربيّ.

2 – تحقيق التوازن الإستراتيجيّ مع إسرائيل كمقدّمة لتسوية شاملة للصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

3 – الحصول على اعتراف بمركز بلاده في منطقة الشرق الأوسط، كمقدّمة لبسط نفوذه على لبنان وعلى الفلسطينيّين. وفي هذا السياق، عمل على الاستفادة من التنافس السوفياتيّ – الأميركيّ لمصلحته.

كانت مناهضة إسرائيل وتحقيق التوازن الإستراتيجيّ معها جزءاً مكمّلاً للإستراتيجيّة السوريّة العامّة، التي كانت تعمل لأنّ تكون لها كلمتها المسموعة في أزمة الشرق الأوسط والصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وعدم استبعادها عن أي حلّ لهذه الأزمة، وأن تكون لها القدرة على عرقلة أي حلّ لتلك الأزمة من دونها[150]، خصوصاً بعد ولوج مصر طريق السلام مع الدولة العبريّة واستمرار إسرائيل في احتلال هضبة الجولان. وتضمّنت إستراتيجيّة الأسد، في ما تضمّنت، التدخّل بشكلٍ خاصّ في الأردن وفي الشؤون الفلسطينيّة وفي لبنان، بهدف خلق «جبهة شرقيّة» ضدّ إسرائيل، تمتدّ من رأس الناقورة في لبنان إلى العقبة في الأردن[151].

بالنسبة إلى تدخّلها في الأردن، كانت هناك نظرة جديدة للرئيس السوريّ تجاه هذا البلد مشابهة لتلك تجاه لبنان. فاعتبر أنّ قيام «إمارة شرق الأردن» عام 1921 و«المملكة الأردنيّة الهاشميّة» عام 1946، كان هدفه اقتطاع أجزاء من سورية. لكن الرئيس السوريّ، اكتفى بالأمل في أن يأتي الوقت الذي يتوحّد فيه البلدان[152].

لذلك، دعمت سورية المنظّمات الفدائيّة الفلسطينيّة في الأردن ودرّبت عناصرها، وآوت قياداتها، ومارست ضغوطاً على النظام الأردنيّ في سبيل القضيّة الفلسطينيّة[153]. واعتبرت سورية أنّ الثورة الفلسطينيّة تشكّل جزءاً من الثورة العربيّة الشاملة، وأنّ مصير فلسطين يتقرّر ضمن إطار سورية الطبيعيّة، أي وفق برنامج «حزب البعث»[154]. وقد عمل السوريّون على ترجمة تأييدهم للمقاومة الفلسطينيّة في الأردن في تدخّلهم العسكريّ بينها وبين الأردن في أيلول 1970، وإرسال قواتهم لاحتلال مدينة أربد. لكن، ما أن قرّرت إسرائيل التدخّل لإنقاذ الملك حسين، بناءً على تنسيق مع الولايات المتّحدة، من فكيّ كماشية سوريّة – فلسطينيّة، حتّى رفض الأسد، بصفته وزيراً للدفاع، زجّ طيرانه في المعركة وتأمين غطاء للوحدات السوريّة التي دخلت المعركة وصُدّت من قبل فيلق البدو الأردنيّ[155]. كان وزير الدفاع السوريّ حافظ الأسد يخشى التورّط في معركة غير متكافئة مع إسرائيل، ويريد الاكتفاء بممارسة الضغط على الأردنيّين، لا الدخول في حرب شاملة يعرف سلفاً أنّه خاسرها[156]. وسواء أطلب الملك حسين الدعم الإسرائيليّ ضدّ سورية لحماية عرشه أم لم يطلب، كانت إسرائيل ستتدخّل في الأزمة الأردنيّة – الفلسطينيّة. إنّ وضع الأردن تحت نفوذ سوريّ – فلسطينيّ، كان يشكّل تهديداً إستراتيجيّاً لإسرائيل ويدخل في نطاق أمنها القوميّ. ومن جهة الولايات المتّحدة الأميركيّة، رأى كيسنجر أنّه عبر قمع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، تمّ الحفاظ على أحد الأنظمة المعتدلة في الشرق الأوسط[157].

وبعد طرد المقاومة الفلسطينيّة من الأردن عام 1970/ 1971، عمل النظام السوريّ على فرض وصايته على الفلسطينيّين، وشجّعهم على جعل لبنان قاعدة لعمليّاتهم ضدّ إسرائيل، معتبراً أنّ جغرافية جنوبه المتاخم للدولة الصهيونيّة، ملائمة لحرب العصابات. وفي 8 آذار 1975، دعا الأسد الفلسطينيّين رسميّاً إلى توحيد القيادتين السياسيّة والعسكريّة مع سورية[158]. كان الهدف من ذلك، هو الإمساك بالقرار الفلسطينيّ عربيّاً وإسرائيليّاً. فمن خلال المقاومة الفلسطينيّة في لبنان، تستطيع سورية أن تُمسك بخيوط اللعبة في أزمة الشرق الأوسط، أي في حالتي السلم والحرب. وبفضل سياستها هذه، أصبحت دمشق أهمّ منافس لإسرائيل، تدير الصراع ضدّها من لبنان عبر المقاومة الفلسطينيّة وفق مصالحها. وقد طرح أحد الباحثين المسألة معكوسة. فرأى أنّ الوجود العسكريّ والسياسيّ الفلسطينيّ في لبنان، كان يشكّل عقبة رئيسيّة أمام سورية في تعزيز نفوذها فيه. من هنا، سعت سورية إلى القضاء على القوّة



العسكريّة للمقاومة الفلسطينيّة عام 1976 ومن ثمّ الإمساك بها[159].

أمّا بالنسبة إلى لبنان، قد أعلنت سورية أنّ أمنها وأمنه مرتبطان معاً في أوسع المعاني، وأنّ طبوغرافيّة لبنان، جبلاً وسهلاً، تشكّل خطاً دفاعيّاً لوقف أي هجوم إسرائيليّ عليها، أو منع الالتفاف على دمشق أو على وسط سورية[160]. كما رأت أنّ أمنها القوميّ يحتّم عليها التدخّل في لبنان، لأنّه يشكّل خاصرتها الضعيفة في أيّة مواجهة محتملة مع إسرائيل، وفق ما جاء في المقولة السوريّة[161]. فضلاً عن ذلك، روّجت دمشق خطاباً قوميّاً وحدويّاً تجاه لبنان والفلسطينيّين. وخلف هذه الإدعاءات الإستراتيجيّة والقوميّة، كانت تكمن كلّ مصالح النظام السوريّ والطائفة العلويّة الحاكمة في الإمساك بلبنان سياسيّاً واقتصاديّاً وإستراتيجيّاً.

وجد التدخّل السوريّ في لبنان تبريراً على الدوام من القيادة السوريّة، على الأقلّ في مناسبتين رئيسيّتين: 1 – منع المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبنانيّ من السيطرة على الدولة في لبنان وما قد تجرّه من تداعيات، وبالتالي تبرير تدخّلها العسكريّ فيه 1976. و2 – منع لبنان من توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وبالتالي تطبيع علاقاته مع الدولة العبريّة، لما يشكّله هذا الأمر من تهديد لمجالها الحيويّ وأمنها القوميّ ومصالحها ( = اتّفاق أيّار 1983 ).

وفي الوقت نفسه، كانت سورية تريد أن تُلحق بها سياسة لبنان الخارجيّة، وبخاصّة ما يتعلّق منها بالصراع العربيّ – الإسرائيليّ. وأن يوافق لبنان على توسيع مجالات التنسيق الأمنيّ معها، وبشكلٍ خاصّ في شأن الجرائم السياسيّة وملاحقة أجهزتها الاستخباراتيّة المطلوبين في لبنان ممّن يتآمرون على أمنها، إضافة إلى قيام لبنان بإجراءات قانونيّة وإجرائيّة للجم الصحافة اللبنانيّة المناهضة لها. وفي المجال الاقتصاديّ، سعت سورية إلى جعل لبنان سوقاً رئيسيّاً لعمل مواطنيها واستفادتهم من التقديمات الاجتماعيّة نفسها التي يحصل عليها العمّال اللبنانيّون بموجب القانون اللبنانيّ، وعلى وجوب ضمّ العمّال السوريّين إلى الضمان الصحيّ[162]. وعشيّة الحرب في لبنان، بلغ عدد العمّال السوريّين في لبنان حوالى 400 ألف عامل[163]. وطوال إمساكه بلبنان بين عامي 1976 و2005، جعل النظام السوريّ لبنان «متنفّساً» للبرجوازيّة المدنيّة والعسكريّة من الطائفة العلويّة.

وفيما كانت قدرة سورية على التأثير في لبنان أو معاقبته قبل عام 1975 تتمّ عبر إقفال الحدود البريّة والجويّة معه، اتّبعت دمشق بعد ذلك التاريخ سياسة تدخّل عسكريّ –

سياسيّ مباشر يصب في إستراتيجيتها العامّة، وجاء التعبير عنها عام 1976 في مشروع ثلاثيّ الأهداف:

1 – ربط أمن سورية بأمن لبنان في أوسع المعاني عن طريق معاهدات واتّفاقات بذريعة ألاّ يكون لبنان «خاصرتها الضعيفة» في أيّة مواجهة لها مع إسرائيل[164]. ففي صيف 1975، قال الرئيس الأسد: إنّه من الصعب فصل أمن لبنان عن أمن سورية[165]. وكانت طبيعة لبنان الجغرافية في الجنوب وسهل البقاع، في رأي المسؤولين السوريّين، تشكّل خطاً دفاعياً لوقف أي هجوم إسرائيليّ على بلادهم، أو الإلتفاف على دمشق أو على وسط سورية[166]. ولإيجاد عمق إستراتيجيّ وتأمين الحماية لدمشق، رأى السوريّون ضرورة أن يكون سهل البقاع تحت إشرافهم[167]. وفي المقابل، اعتبرت إسرائيل أنّ أمنها من أمن لبنان، ومن يسيطر على جبل صنّين وسماء لبنان، يستطيع أن يسيطر على لبنان كلّه حتّى الحدود اللبنانيّة – الإسرائيليّة ويشكّل بذلك تهديداً لوجودها[168].

2 – منع أي فريق من فرقاء النزاع في لبنان من تحقيق نصر حاسم على الآخر[169]. ففي حال حقّق تحالف المقاومة الفلسطينيّة – اليسار اللبنانيّ نصراً على المسيحيّين، فإنّ ذلك يؤدّي إلى احتمالين:

أ – دفع المسيحيّين إلى تقسيم لبنان وإنشاء دويلة لهم، لا يكون أمامها سوى التحالف مع إسرائيل. ولهذا السبب، قامت سورية منذ نيسان 1976 بتقديم الدعم العسكريّ إلى المسيحيّين لمقاومة الهجمات الفلسطينيّة – اليساريّة على معاقلهم وبالتالي إبعادهم عن فكرة التقسيم، وأشرفت على وحدات عسكريّة حاربت إلى جانب الميليشيات المسيحيّة[170].

ب – سيطرة التحالف الفلسطينيّ – اليساريّ على النظام اللبنانيّ، مع كلّ ما قد يجرّه من تداعيات، وفي مقدّمها تدخّل إسرائيل المباشر في لبنان[171]. وفي حال نجح اليسار والفلسطينيّون في السيطرة على لبنان، فإنّ ذلك يضع النظام السوريّ بين فكيّ كمّاشة عراقيّة – فلسطينيّة – إسرائيليّة. وعلى كلّ حال، أعلنت سورية أنّ مصالحها ستتعرّض للخطر جرّاء قيام دويلة مسيحيّة متحالفة مع إسرائيل (= الجغرافيا السياسيّة)، أو وقوع لبنان تحت الهيمنة الفلسطينيّة – اليساريّة، فيخرج بذلك الملفان الفلسطينيّ واللبناني من يدها، وتتعرّض بالتالي لأشدّ المخاطر.



3 – أن يرعى النظام السوريّ بنفسه تسوية سلميّة لإنهاء الأزمة اللبنانيّة عن طريق الحوار بين اللبنانيّين، بعيداً عن تدخّل الدول العربيّة وغيرها، على أن تأخذ هذه التسوية في عين الاعتبار مصالحه في لبنان، من إستراتيجيّة وسياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة وثقافيّة. ولحماية هذه المصالح، سوف يستعمل النظام السوريّ في ما بعد في لبنان سياسة «العصا والجزرة» القصيرة النظر في كلّ الاتجاهات، والتي تجعل من أمن مصالحه فوق كلّ اعتبار، من دون أي مراعاة لمصالح الطوائف اللبنانيّة والتوازن في ما بينها[172]، الذريعة الرئيسيّة الرسميّة لدخوله إلى لبنان.

### – التبريرات السوريّة للدخول إلى لبنان عام 1976

بتدهور الوضع في لبنان عام 1975، وحديث «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» عن الحسم العسكريّ ضدّ اليمين المسيحيّ، رفعت «الجبهة اللبنانيّة» شعار التقسيم. ففي 6 كانون الثاني 1976، عقد أركان «الجبهة اللبنانيّة» اجتماعاً طرحوا فيه مسألة تقسيم لبنان لحماية الموارنة ومقاومة ضغط الفلسطينيّين وحلفائهم اليساريّين والمسلمين[173]. وفي اليوم التالي، جاء الردّ على لسان وزير الخارجيّة السوريّة عبد الحليم خدام، الذي أعلن عن حقّ بلاده التاريخيّ في حدودها الغربيّة، وأنّ لبنان «**كان جزءاً من سورية ولسوف نعيده لدى أيّة محاولة فعليّة للتقسيم... فلبنان إمّا أن يكون موحّداً وإمّا أن يعود إلى سورية**»[174]. منذ ذلك التاريخ، بدأت سورية تدخل إلى لبنان تحت غطاء «لواء اليرموك» التابع لـ «جيش التحرير الفلسطينيّ»، فضلاً عن جنود سوريّين مموهين بلباس «الصاعقة» (السوريّة). وفي حزيران من العام نفسه، أخذت القوّات السوريّة تتدفّق رسميّاً في لبنان لتصحيح «خطأ تاريخيّ». وفي حديث له مع إذاعة القاهرة عقب الدخول السوريّ إلى لبنان، برّر حافظ الأسد في خطاب له في جامعة دمشق بتاريخ 12 نيسان 1976 الدخول إلى لبنان بالقول: «**ليس لسورية مصلحة ذاتيّة بمعزل عن المصلحة القوميّة من تدخّلها في لبنان**»[175]، و«**إنّ هذا التدخّل هو للدفاع عن المقهورين (في لبنان) من دون تمييز بين الطوائف**»[176]. ومنذ ذلك الحين، أصبح السوريّون يتعاملون مع لبنان كإقليم سوريّ، ولم يعودوا يفكرون في العودة إلى بلادهم. وأخذوا كذلك، يتلاعبون بالحُكم والحكومات اللبنانيّة ويؤجّجون الخلافات بين الفرقاء اللبنانيّين وحتى المعارك بين الميليشيات اللبنانيّة[177].

لقد أفادت تصريحات أركان «الجبهة اللبنانيّة» حول تقسيم لبنان المخطّطات السوريّة للاستحواذ عليه. فبرّرت سورية سياستها في التدخّل في لبنان برغبتها في الحفاظ على «الوضع الراهن» بين الأطراف اللبنانيّة المتحاربة، أي التوازن في ما بينها، وأن يُترك لها وحدها أمر معالجة أوضاع لبنان الداخليّة وفق ما تقتضيه مصالحها[178]، وألا تُجرّ من جرّاء الصراع الداخليّ اللبنانيّ إلى مجابهة غير محسوبة مع إسرائيل[179]. وصرّح السوريّون أنّ تقسيم لبنان وقيام دولة مارونيّة، قد يؤدّيان إلى قيام إسرائيل باحتلال جنوب لبنان، ممّا يؤثّر في وضع بلدهم الإستراتيجيّ ضمن الصراع العربيّ – الإسرائيليّ[180]. وخشي السوريّون كذلك من أن يؤدّي تقسيم لبنان على أسس إثنيّة، إلى قيام حركات إنفصاليّة في سورية على الخلفيّة نفسها[181]. إلى ذلك، استوجبت الإستراتيجيّة السوريّة في لبنان منع محاولة ضمّه إلى مثلّث السلام الإسرائيليّ – المصريّ. وسوف تتكلّل السياسة السوريّة هذه بالنجاح عبر منع لبنان من إبرام «اتّفاق 17 أيّار 1983»[182].

إنّ سياسة «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في أن تكون سيدة قرارها، اصطدمت بالأهداف السوريّة في لبنان. ولهذا السبب، نظرت سورية إلى التحالف بين المقاومة الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» وعدم رضوخه إلى «مساعيها الحميدة» لحلّ المسألة اللبنانيّة، على أنّه موجّه ضدّ سياستها ومصالحها في لبنان. وحمّلت دمشق عرفات مسؤوليّة اندلاع حرب لبنان منذ مجيئه إلى هذا البلد من الأردن[183]. إنّ خشية السوريّين من أن تقوم على جزء من لبنان دولة مسيحيّة حليفة لإسرائيل، أو أن يتحوّل جزء آخر من لبنان إلى دويلة «ثوريّة» يسيطر عليها الفلسطينيّون واليسار اللبنانيّ تضرّ بمصالحهم القوميّة قد تجرّهم إلى مواجهة مع إسرائيل[184]، هو ما جعلهم يعملون على رعاية حوار وطنيّ بين الطوائف اللبنانيّة في تشرين الأوّل 1975، سرعان ما فشل لاختلاف الفرقاء حول العلمنة والهويّة وكيفية إصلاح نظامهم السياسيّ. وهناك سبب آخر لهذا الفشل، وهو كثرة المبادرات الغربيّة والعربيّة في تلك المرحلة، واجتماع وزراء الخارجيّة العرب في القاهرة في 15 تشرين الأوّل وقراره تشكيل لجنة لوضع مشروع حلّ للمسألة اللبنانيّة واستبعاد سورية عنها، ومطالبة وزير الخارجيّة المصريّة والرئيس أنور السادات سورية ودولاً أخرى خارج المنطقة، برفع أياديهم عن لبنان. إضافة إلى ذلك، جعلت اتصالات القيادات الحكوميّة اللبنانيّة بالدول العربيّة للتوسّط في حلّ الأزمة اللبنانيّة، سورية لا تأخذ مبادرتها على محمل الجدّ[185]. كانت سورية



تريد في الواقع أن يقتصر حلّ الأزمة اللبنانيّة عليها وحدها. وهناك سبب افتراضي للفشل، وهو أنّ نجاح أيّة مبادرة سلميّة غير سوريّة في لبنان، كان يعني أنّ لا حاجة إلى التدخّل السوريّ العسكريّ – السياسيّ في لبنان، على عكس ما كانت تحضّر له دمشق منذ اندلاع أحداث لبنان.

على الرغم من المقولة الرسميّة السوريّة بأنّ الدخول إلى لبنان جاء بطلب من الفعاليّات الإسلاميّة والمسيحيّة والسلطة اللبنانيّة، فقد حدث هذا «الدخول» بضوء أخضر أميركيّ، من خلال الاتّفاق بين سورية وإسرائيل برعاية الوزير كيسنجر. صحيح أنّ خدّام نفى هذا بشدّة خلال اجتماع وزراء الخارجيّة العرب في كولومبو (13/ 8/ 1976)، وصرّح بالقول: «**لم نطلب من أحد تصريحاً بدخول لبنان، ولن نطلب من أحد تصريحاً للخروج منه**»[186]، إلاّ أنّ الرئيس الأسد ألمح لاحقاً في مقابلة له مع المبعوث الأميركيّ روبرت ماكفرلين (Robert McFarlane) في آب 1983 إلى أنّ واشنطن شجّعت سورية على دخول لبنان عام 1976 لضبط الأوضاع هناك[187]. وحصل التدخّل السوريّ في لبنان بعد قليل من حدوثه، على مباركة «جامعة الدول العربيّة».

جاءت رعاية الولايات المتّحدة «الدخول السوريّ» إلى لبنان عقب تحسّن العلاقات بين واشنطن ودمشق نتيجة دبلوماسيّة كيسنجر، وزير خارجيتها، في عقد اتّفاق فصل القوّات بين سورية وإسرائيل عام 1974. كانت واشنطن تريد أن يحدّ الوجود السوريّ في لبنان من نشاط المقاومة الفلسطينيّة المنطلقة من لبنان ضدّ إسرائيل، وألاّ ينهار النظام اللبنانيّ نتيجة التحالف الفلسطينيّ – الإسلاميّ – اليساريّ. وعندما وقع الصدام الدمويّ بين القوّات السوريّة من جهة، و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» من جهة أخرى في صيف 1976، وسط ترحيب مارونيّ بالدخول السوريّ إلى لبنان[188]، لم تجد إسرائيل في ذلك ما يهدّد أمنها القوميّ. وصرّح رئيس وزرائها رابين بالقول: «**أنا لا أنتقد السوريّين إذا أرادوا متابعة مجزرتهم ضدّ الفلسطينيّين، فيما (كذا) يختصّ بنا، فإنّهم يمكنهم متابعتها**»[189]. واعتبر رابين أنّ لا سبب يدعو إلى نشوب حرب بين بلاده وسورية، «**ذلك أنّ القوّات السوريّة في لبنان تقاتل منظّمة التحرير الفلسطينيّة واليساريّين والمسلمين المتطرّفين... لست أرى**»، أضاف رابين، «**أيّ سبب لحدوث تغيير في سياسة إسرائيل ما دامت السياسة السوريّة والقوّات السوريّة في لبنان تهدفان إلى تحقيق هذه الغاية**»[190].

بعد الصدامات بين سورية من جهة، و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من جهة أخرى في صيف 1976[191]، حصل تباعد بين الجانبين. وفي المقابل بدأ تقارب بين دمشق و«الجبهة اللبنانيّة» دام زهاء سنتين. لكنّ علاقات «الودّ» بين سورية، و«الجبهة اللبنانيّة»، التي لم تكن في الأساس تحالفاً إستراتيجيّاً، أكثر منه تقاطع مصالح آنيّة[192]، قطعتها زيارة السادات إلى القدس في خريف عام 1977، وخروج مصر من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وعودة «الجبهة اللبنانيّة» إلى المشروع الإسرائيليّ للهيمنة على كلّ لبنان. هذه التطوّرات، جعلت سورية تعود للانفتاح مجدداً على الفلسطينيّين و«الحركة الوطنيّة». وبدورهم، رأى الفلسطينيّون أنّ التقارب المصريّ – الإسرائيليّ سيجعل قضيتهم منسيّة، وكان من مصلحتهم تطبيع علاقاتهم مع دمشق.

هكذا، عاد من جديد التحالف السوريّ – الفلسطينيّ من جهة، والتحالف المارونيّ – الإسرائيليّ من جهة أخرى، وعادت المقاومة الفلسطينيّة، على عكس اتّفاق سركيس – عرفات (تموز 1977)، الذي نصّ على تراجع المقاومة عشرة كيلومترات عن الحدود الإسرائيليّة والتوقّف عن إطلاق النار عبر الحدود الجنوبيّة، إلى شنّ «الحروب الصغيرة» ضدّ إسرائيل، المضبوطة سوريّاً.

وبعد حادثة الفياضيّة (شباط 1978) بين وحدات من الجيش السوريّ وعناصر من الجيش اللبنانيّ بزعامة العقيد أنطوان بركات[193]، وحادثة خطف الحافلة الإسرائيليّة على طريق حيفا (14 آذار 1978)، شنّت إسرائيل «عمليّة الليطانيّ» في 17 آذار. وقد مهّدت التطوّرات اللاحقة، كأحداث زحلة، ونشر سورية شبكة صواريخ في البقاع بشكلٍ مخالفٍ لاتفاق الخطوط الحمر، إلى وضع إسرائيل خطّة لضرب «اتّفاقها» مع سورية وقلب الوضع في لبنان جذريًّا لصالحها، عبر تهجير الفلسطينيّين ومنظّماتهم من لبنان، والقضاء على الوجود السوريّ فيه، وإقامة حُكم حليف لها في بيروت، وهو ما ظهر بوضوح من خلال اجتياحها لبنان عام 1982[194].

## 4 – لبنان ساحة مواجهة عربيّة – عربيّة

في مجتمع منقسم على نفسه طائفيّاً وسياسيّاً، يشعر جزء من أبنائه بعقدة الغُبن والحرمان، وجزء آخر منهم بعقدة الخوف، وجزء ثالث (الفلسطينيّون) بعقدة التصفية، وفي دولة لا تسيطر على مجتمعها وقواه المتنافسة، أصبح من السهل على الخارج



العربيّ والإقليميّ والدوليّ أن يخترق لبنان ويتدخّل في شؤونه، أو أن تصبح الأرض اللبنانيّة ساحة للنزاعات بين هذه القوى. ألم تكن هذه سمة تاريخ لبنان منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر؟

لقد عالجنا في الوريقات السابقة أهداف كلّ من المقاومة الفلسطينيّة وإسرائيل وسورية في لبنان، وسوف تنصبّ معالجتنا هنا على تحوّل لبنان إلى ساحة مواجهة بين الأنظمة العربيّة أثناء أعقد فصول أزمة الشرق الأوسط المتمثّلة في سلوك مصر طريق السلام مع إسرائيل، وصولاً إلى زيارة السادات إلى القدس عام 1977 وتوقيعه اتّفاقيتيّ كمب ديفيد، ثمّ معاهدة السلام مع إسرائيل في 26 آذار 1979 وما نتج عن ذلك من انقسامات بين الدول العربيّة، انعكست على الساحة اللبنانيّة نتيجة اختلاف الرؤى بين اللبنانيّين تجاه الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. فكان على لبنان أن يدفع «فاتورة» الدمّ للخلافات العربيّة – العربيّة، وفاتورة تحوّله إلى ساحة إعلاميّة – سياسيّة للأنظمة العربيّة المتخاصمة.

وعلى الرغم من قوّة سورية ونفوذها في لبنان وسعيها للتفرّد في شؤونه، تحوّل لبنان منذ رعاية الولايات المتّحدة سياسة إحلال السلام بين إسرائيل والعرب (= خطّة كيسنجر للسلام في المنطقة على مراحل) إلى ساحة مواجهة عربيّة – عربيّة، بين مؤيّدي المفاوضات مع إسرائيل وبين أولئك المعارضين لها[195]. وقد مهّدت وفاة عبد الناصر عام 1970 وانسحاب مصر في عصر السادات من سياستها القوميّة، أمام القوى العربيّة المتنافسة إلى توسيع ميادين نزاعاتها لتشمل الساحة اللبنانيّة. فبرز النظامان البعثيّان في العراق وسورية كخصمين لدودين على الساحة اللبنانيّة، ولحقت بهما ليبيا، التي كانت تطمح إلى الحصول على موطئ قدم في لبنان من خلال قوى لبنانيّة وفلسطينيّة.

إنّ ارتباط أزمة لبنان بالصراع العربيّ – الإسرائيليّ وبالقضية الفلسطينيّة والوجود العسكريّ – السياسيّ الفلسطينيّ على الأراضي اللبنانيّة، هو الذي جعل الدول العربيّة المتنافسة تتدخّل في لبنان تحت ستار المنحنى القوميّ للقضية الفلسطينيّة. فنشطت مخابراتها وأجهزتها على الساحة اللبنانيّة تتّصل بالمقاومة وبالطوائف والقوى اللبنانيّة، تمارس نفوذها وتغدق الأموال عليها تحقيقاً لمصالحها الخاصّة أو لمجابهة نفوذ دول عربيّة منافسة[196]. كما أنّ قيام الثورة الإسلاميّة في إيران، أدخل إلى لبنان لاعباً جديداً إلى الساحة الداخليّة منذ مطلع الثمانينات.

بعد قليل من اندلاع القتال في لبنان، اتّهم كمال جنبلاط في 2 تشرين الأوّل 1975

دولاً عربيّة بأنّها تُغدق الأموال على «حزب الكتائب اللبنانيّة»، وأنّ شيكاً بقيمة 75 ألف دولار أُرسل من دولة عربيّة إلى الحزب المذكور[197]. وبدوره، أنحى سليمان فرنجيّة عقب حادثة عين الرمّانة عام 1975 باللائمة على بعض الدول الخارجيّة متّهماً إياها بتمويل بعض القيادات اللبنانيّة لتفجير الوضع في لبنان. وكشف الرئيس اللبنانيّ أنّ بعض الجهّات الخارجيّة ضالعة في مشروع لتدمير لبنان، وأنّ رئيس إحدى الدول العربيّة أجرى مكالمة هاتفيّة مع شخصيّة لبنانيّة طلب إليها تحويل لبنان إلى «**حمام دمّ**». واتّهم فرنجيّة دولاً عربيّة أخرى بأنّها قصّرت تجاه القضيّة اللبنانيّة، وأنّ لبنان قد ضحّى كثيراً من أجل القضيّة الفلسطينيّة[198]. وفي المعنى نفسه، اتّهم الرئيس اللبنانيّ إلياس سركيس الدول العربيّة بالتقاعس تجاه التجاوزات الفلسطينيّة على أرضه، وأعلن أنّ الدول العربيّة «**تريد للبنان غير الذي تريده لنفسها...**»[199]. كما اتّهم سركيس الدول العربيّة بتأييد سورية على حساب المسيحيّين[200].

### – الصراع السوريّ – العراقيّ على الساحة اللبنانيّة

كانت سورية والعراق أبرز المتخاصمين العرب على الساحة اللبنانيّة[201]. بدأ الخلاف بين الدولتين بعد وصول البعثيّين إلى الحكم في العراق وحدوث خلافات بينهم وبين «حزب البعث» الحاكم في سورية، حول مسائل حزبيّة وحول تقاسم مياه الفرات. فقام كلُّ حزب بدعاية مضادّة لشرعيّة الحزب الآخر، وعمل على استقطاب أعضاء من البعثيّين في الجانب الآخر. كما جعل النظام العراقيّ مطلع الستينات من القرن العشرين من بغداد مقرّاً لحزب البعث – جناح ميشال عفلق المنافس للبعث في دمشق، ممّا تسبّب بمزيد من التوتّر بين النظامين في البلدين[202]، ما لبث أن تفاقم الخلاف بين النظامين بعد «اتّفاق الجزائر» بين العراق وإيران عام 1975، وسعي النظام العراقيّ إلى تفعيل دوره الإقليميّ. فاعتبر السوريّون ذلك تحدّياً لهم، خصوصاً أنّهم كانوا يسعون بدورهم إلى لعب دور رئيسيّ في المنطقة، عبر إمساكهم بالملفّين اللبنانيّ والفلسطينيّ، والإشراف على علاقات «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» بكلٍّ من مصر والأردن[203]. وفي آذار 1975، اتّهمت دمشق بغداد بمحاولة قلب نظامها بالتواطؤ مع بعض البعثيّين السوريّين. كما تأجّجت الخلافات بين البلدين بسبب فرار عناصر من «حزب البعث» من الطرفين إلى الجانب الآخر. وفي المقابل، عمل العراق من جانبه على وضع العراقيل في وجه طموحات سورية في المنطقة وشنّ عليها حملات إعلاميّة[204].



وإلى جانب خلافاتهما الحزبيّة، تدهورت العلاقات بينهما بين عامي 1975 و1976، بسبب نظرة كلٍّ منهما المختلفة إلى حلّ القضيّة الفلسطينيّة. فسورية كانت تؤيّد حلّ أزمة الشرق الأوسط عن طريق مفاوضات دوليّة تجري في مدينة جنيف، فيما رفض العراق حلاً سلميّاً ودعا إلى مجابهة العدو الصهيونيّ[205]، متسبّباً بإحراج النظام السوريّ عبر دعواته المتكرّرة له لتنسيق الجهد العسكريّ بينهما ضدّ إسرائيل. من هنا، تحوّل هذا الخلاف حول تسوية أزمة الشرق الأوسط، إلى اتّهامات متبادلة ونزاع محتدم بين الفريقين، قام خلاله النظام السوريّ بحملة اعتقالات واسعة للموالين للعراق، من بعثيّين وعسكريّين، فيما أقدم العراق على إعدام عدد من الموالين لسورية[206].

لقد تسبّبت خلافات البعثين بتحوّل لبنان إلى ساحة صراع بينهما. فعمل العراق على استقطاب فلسطينيّين ودعمهم بالمال والأسلحة، وبالتالي خلق قوى فلسطينيّة مؤيّدة له (جبهة التحرير العربيّة). وأعلن صدّام حسين (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقيّة) صراحة أثناء زيارة له إلى لبنان في أواخر عام 1975، عن تأييد العراق للفلسطينيّين والقوى اللبنانيّة المعارضة لسورية[207]. كما أرسل العراق إلى لبنان بحراً عبر مصر لواء القادسيّة ومتطوّعين قُدّر عددهم بثلاثة آلاف جنديّ. وبدورها، أرسلت سورية إلى لبنان لواء اليرموك التابع لجيش التحرير الفلسطينيّ[208]. وقام العراق عشيّة الدخول السوريّ إلى لبنان بحشد قوّاته على الحدود السوريّة[209]. ومن الرياض، أعلن صدّام حسين في 16 نيسان 1976 أنّ «**أحداث لبنان تشكّل خطراً كبيراً على المصلحة القوميّة العليا**» للعراق، قاصداً بذلك التدخّل السوريّ في لبنان[210]. وأقدم العراق في الشهر نفسه على وقف ضخّ النفط إلى سورية، وانضمّ إلى مصر في جهودها الدبلوماسيّة لوقف التدخّل السوريّ في لبنان[211].

عندما حصلت المواجهة بين سورية والمقاومة الفلسطينيّة في صيف عام 1976، دعم العراق ومن خلفه «جبهة الرفض العربيّة»[212]، الفلسطينيّين واليسار اللبنانيّ في تصديهم للدخول السوريّ إلى لبنان. واتّهمت بغداد دمشق بـ«**خنق الفلسطينيّين والقوى التقدّمية**» اللبنانيّة، وحثّت الفلسطينيّين واليسار اللبنانيّ على إعلان دويلة لهم في مناطق سيطرتهم، وأن يجعلوا من صيدا عاصمتهم. وأبلغ العراقيّون عرفات أنّهم سوف يعترفون بالواقع التقسيميّ الجديد ويتبعهم في ذلك الاتحاد السوفياتيّ. لكنّ عرفات وجنبلاط رفضا العرض العراقيّ بشدّة[213]. وبعد الدخول السوريّ إلى لبنان، أصبح العراق هو مصدر التسليح للحركة الوطنيّة والمموّل الرئيسيّ لها[214]. ويروي محسن

دلّول، أنّ العراق أغدق الأموال على «الحركة الوطنيّة» لإفسادها كي لا تستطيع أن تقول لا لما يطلبه منها. وأضاف: إنّ جنبلاط نُصح بفتح معركة الجبل والوصول إلى بعبدا عام 1976، وقيل له إن الجيش العراقيّ يقف على أهبة الاستعداد على الحدود مع سورية[215]. وفي مؤتمر القاهرة (تشرين الأوّل 1976)، عارض العراقيّون الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان[216].

بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، شهد الصراع السوريّ – العراقيّ موجة جديدة من التأزّم عقب اتفاقيتيّ كمب ديفيد، بسبب مساعي العراق للبروز كقوّة إقليميّة كبيرة يسير العرب في ركابها، وبالتالي إضعاف دور سورية العربيّ والإقليميّ. وما لبثت سورية أن وقفت إلى جانب إيران وأمدتها بالسلاح في الحرب التي شنّها صدّام حسين على تلك الدولة بين عامي 1980 و1988[217]. ولم تسلم الساحة اللبنانيّة من انعكاسات الخلافات بين النظامين. فدَعمَ العراق «الجبهة اللبنانيّة» عام 1978 لإخراج السوريّين من المناطق الشرقيّة لبيروت والجبل، وزار وفد كتائبيّ طارق عزيز في بغداد في مطلع كانون الأوّل 1981[218]. فردّ السوريّون بتفجير السفارة العراقيّة في بيروت في منتصف كانون الثاني 1981، فقتل السفير العراقيّ وعشرات الدبلوماسيّين العراقيين[219]. وكان نسف السفارة العراقيّة رسالة سوريّة بأنّ لا حصانة لأحد في لبنان. وفي وقت لاحق، دعم العراق «القوّات اللبنانيّة» بقيادة سمير جعجع، والجنرال ميشال عون في حربه ضدّ سورية[220].

**– سورية ومصر: نزاع حول التسوية مع إسرائيل**

حافظت مصر حتّى حرب تشرين الأوّل 1973 على علاقات جيدة بالسوريّين، وزار رئيسها أنور السادات دمشق في كانون الثاني عام 1974. وعملت القاهرة ودمشق والرياض أثناء قمّة الرباط على الاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة ممثلاً شرعيّاً وحيداً للشعب الفلسطينيّ. لكنّ أثناء المفاوضات بين مصر وإسرائيل حول انسحاب الدولة الأخيرة من سيناء، شعرت سورية أنّ مصر قد تخلّت عنها، واختارت طريق السلام مع إسرائيل. فبدأت تعارضها، وبدا واضحاً أنّ السادات والأسد اللذين اتفقا على الحرب ضدّ إسرائيل، مختلفان على السلام، فأدّى ذلك إلى توتّر بين الدولتين، سرعان ما انعكس على علاقاتهما بلبنان[221]. ومنذ أيلول 1977، كان السادات يجري اتصالات بالإسرائيليّين من خلف ظهر سورية مستعجلاً تسوية سلميّة معهم، تحت



ضغط تدهور الأوضاع الاقتصاديّة في بلده، ونموّ التيارات الإسلاميّة المعارضة لسياسته. ثمّ تكلّل العداء بين مصر وسورية بزيارة السادات إلى القدس وبالتالي توقيع اتفاقيتيّ كمب ديفيد مع إسرائيل عام 1978، ومعاهدة السلام في آذار 1979[222].

ردّت مصر على معارضة سورية مفاوضاتها مع إسرائيل، بالإعلان عن رفضها تدخّلاً عربيّاً أو أجنبيّاً في لبنان، أو تدويل الأزمة اللبنانيّة. وتوقّع رئيسها محمد أنور السادات عشيّة الحرب في لبنان بأن يسيل الدم غزيراً في هذا البلد[223]. وأثناء تقدّم الوحدات السوريّة في البقاع في حزيران 1976، صرّح إسماعيل فهمي، وزير الخارجيّة المصريّة، بأنّ **«الغزو السوريّ للبنان قد يتسبّب بمجزرة وإبادة في لبنان»**[224]. كانت مصر، أسوة بدول عربيّة وأجنبيّة أخرى، ترى أنّ للأزمة اللبنانيّة ثلاثة جوانب: الصدام السوريّ – الفلسطينيّ، والعلاقات الفلسطينيّة – اللبنانيّة، والمشكلة اللبنانيّة. من هنا، رأت أنّ حلّ الأزمة اللبنانيّة لا يتمّ إلاّ بالاتّفاق أوّلاً بين اللبنانيّين أنفسهم، وبين اللبنانيّين والفلسطينيّين ثانياً، أي إبعاد سورية عن الإمساك بالملفّين اللبنانيّ والفلسطينيّ. واعتبرت القاهرة أنّ اللبنانيّين قادرون على إخراج تسوية من دون تدخّل خارجيّ، وأنّ التسوية مع الفلسطينيّين يجب أنّ تقوم على وقف تدخّل المنظّمات الفلسطينيّة في الوضع السياسيّ الداخليّ اللبنانيّ وتأجيج الفتن. وبالنسبة إلى التدخّل السوريّ في لبنان، اتّهمت القاهرة دمشق بأنّها تريد الانفراد بالملفّ اللبنانيّ وتقوم بتوريد الأسلحة إلى المتقاتلين[225]. فطالبت بوقف التورّط الخارجيّ في الشأن اللبنانيّ، وعدم استغلال أي طرف، الوجود الفلسطينيّ لتحقيق مكاسب شخصيّة[226]. ودعت القاهرة «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» إلى عدم استفزاز الإسرائيليّين بعمليّاتهم من جنوب لبنان[227]. لذلك، رفع السادات مطلع الحرب في لبنان شعار «ارفعوا أيديكم عن لبنان»[228].

وفي إطار الخلافات بينها وبين سورية حول الصراع العربيّ – الإسرائيليّ بُعيد اندلاع القتال في لبنان، ومساعي سورية لاحتكار حقّ الإمساك بخيوط اللعبة وحدها في هذا البلد، عمدت مصر إلى تقديم دعمها إلى الميليشيات المسيحيّة. ففي أيّار 1976، صرّح شمعون أنّ الميليشيات المسيحيّة في لبنان تحارب بأسلحة وذخائر مصريّة. لكنّ القاهرة، نفت ذلك، واتّهمت «الجبهة اللبنانيّة» بالاتّفاق مع سورية وإسرائيل على تقسيم لبنان[229]. كما أعلنت مصر عن دعمها «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» أثناء

صراعها و«الحركة الوطنيّة» مع سورية عام 1976. وصرّح السادات أنّ بلاده هي مع الحفاظ على المقاومة الفلسطينيّة، وسمح لإذاعة «صوت فلسطين» باستئناف البثّ من العاصمة المصريّة[230].

وما لبثت مصر في أعقاب الدخول السوريّ إلى لبنان، أن استدعت موظّفي سفارتها في دمشق، وأمرت بإغلاق السفارة السوريّة في القاهرة. كان موقف مصر المتباين من فرقاء الصراع في لبنان يهدف إلى إلهاء سورية بالمسألة اللبنانيّة عن المفاوضات التي كانت تجريها مع الدولة العبريّة. وعلى العموم، رأت مصر أن يحلّ اللبنانيّون خلافاتهم الداخليّة بأنفسهم ويرتّبوا أمورهم من دون أيّة وصاية أو تدخّل خارجيّ[231]. وبكلام واضح، أعلن السادات في 23 تموز 1976 أنّ بلاده لا تؤيّد غزو لبنان بقوّات عربيّة، سوريّة كانت أو غير سوريّة. فطالب السوريّين بالخروج من لبنان وترك مهمّة الأمن في هذا البلد إلى قوّات شكّلتها «جامعة الدول العربيّة»[232].

بعد قمّة الرياض في تشرين الأوّل 1976، التي أنهت «حرب السنتين» في لبنان[233]، انعقدت القمّة العربيّة الثامنة في القاهرة في 25 تشرين الأوّل 1976، وتمّت المصالحة السوريّة – المصريّة، وجرى تشكيل لجنة رباعيّة عن قمّتي الرياض والقاهرة (= مصر، سورية، السعوديّة، الكويت) لمتابعة الملفّ اللبنانيّ وإعادة الهدوء والسلام إلى لبنان. فنشأ عن ذلك محور سوريّ – مصريّ – سعوديّ، وقيادة سياسيّة سوريّة – مصريّة مشتركة، وعُين وزير الحربيّة المصريّ قائداً للجبهة المصريّة – السوريّة. لكنّ التحالف المصريّ – السوريّ كان مرحليّاً ولم يُوضع موضع التنفيذ.

وفي حزيران 1977، اتّهم إلياس سركيس، رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة، كلاًّ من مصر والسعوديّة والكويت بمناوأة السياسة السوريّة في لبنان، وأنّ شيئاً لم يتحقّق في موضوع لبنان من بنود قمّتي الرياض والقاهرة. ولاحظ الرئيس اللبنانيّ أنّ هذا المحور يدعم «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» على حساب لبنان، ويقف نداً للسياسة السوريّة في هذا البلد[234]. ومنذ أيلول عام 1977، عادت الخلافات المصريّة – السوريّة بسبب المفاوضات المنفردة بين مصر وإسرائيل وتباين مواقف البلدين من المسألة الفلسطينيّة[235].

### – ليبيا في لبنان: البحث عن دور

سعت ليبيا لإثبات نفسها على الساحة اللبنانيّة وتحقيق مكاسب شخصيّة في وجه



دول عربيّة سبقتها إلى ذلك. فكانت المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبنانيّ أفضل «حصان طروادة» تتسرّب عبره هذه الدولة إلى لبنان. فبرزت كمساعد رئيسيّ للمنظّمات الفلسطينيّة المشاركة في «جبهة الرفض»، ودعمت أيضاً بعض التنظيمات الناصريّة نكاية بمصر السادات، الذي اعتبرت ليبيا أنّه انحرف عن الخطّ الناصريّ ومال إلى واشنطن[236]. كما كانت ليبيا، بعد قليل على اندلاع القتال في لبنان، أكثر الدول العربيّة نشاطاً من الناحيتين العسكريّة والسياسيّة. فعلى صعيد تمويل الحرب، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» في 13 أيلول 1975 «**أنّ الحكومة الليبيّة أرسلت عشرات الملايين من الدولارات إلى لبنان خلال الأشهر الأخيرة لدعم قوى اليسار التي تحارب ضدّ قوى اليمين في البلد**». وأضافت تقول: «**ليس هناك من شكّ بأنّ ليبيا أنفقت 40 مليون دولار وربما أكثر منذ الربيع الماضي**»[237] (ربيع عام 1975). واعترف رئيسها معمّر القذّافي في ما بعد بأنّه، أرسل الأموال والأسلحة إلى المقاومة الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» للدفاع عن عروبة لبنان وإسلامه، وأنّ ليبيّين سقطوا في معارك لبنان[238]. ونقلت صحيفة «القبس» الكويتيّة عن القذّافي قوله، إنّه طرف مستفيد من الحرب في لبنان. واتّهمت الصحيفة المذكورة الليبيّين بأنّهم عبّدوا طريق النزاع في لبنان، عبر التسلّل إلى الصحف واستئجار الزعماء المؤيّدين لهم[239].

سياسيّاً، كان لليبيا موقف علنيّ واضح يتمثّل في التأكيد على عروبة لبنان وانتمائه، وأنّ يكون جيشه في خدمة القضايا العربيّة، لا في خدمة الطائفة المسيحيّة[240]. ولم يتوان القذّافي عن طرح مشروع قرن أوسطيّ غريب لحلّ الأزمة اللبنانيّة، يقضي باعتناق المسيحيّين الإسلام، كي لا يشعروا أنّهم مهدّدون من محيطهم الإسلاميّ[241]. وفي هذا المعنى، قال القذّافي في إحدى المرّات إلى وفد من «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» مؤلّف من أعضاء مسيحيّين زاره في طرابلس الغرب: «**يجب أن تصحّحوا وضعكم. ليس هناك من غير المسلمين في العرب. لا وجود لمسيحيّين في العرب، ولا وجود لمسلمين خارج العرب**»[242]. وفي تصريح له إلى صحيفة «لوموند» الفرنسيّة في شباط 1976، على إثر مقرّرات مجلس الوزراء اللبنانيّ الداعية إلى وقف الحرب، رفض القذّافي تسوية شباط (= الوثيقة الدستوريّة)، معتبراً أنّها «... **لن تحلّ شيئاً**». وتساءل: «**كيف يمكن إعادة الأمن نهائيّاً؟ يجب هدم النظام القبليّ والطائفيّ الذي هو أساس مشاكل لبنان**»[243]. وقطع القذّافي «**عهد شرف بدعم جيش لبنان العربيّ والحركة الوطنيّة اللبنانيّة** (وأعلن أنّ) **كلّ محاولة لوقف إطلاق النار** (في لبنان) **مصيرها**

الفشل، (معتبراً أنّ) منطق التاريخ (يقتضي) تصفية اليمين الرجعيّ»[244].

كان يهمّ ليبيا في تلك المرحلة أن يحقّق اليسار اللبنانيّ هزيمة ساحقة على المسيحيّين كي يتمكّن ومعه المقاومة الفلسطينيّة، من إثبات وجودهما على الساحة اللبنانيّة. واعتبر القذّافي في مطلع أيّار 1976، أنّ ما يحصل في لبنان هو تكملة لأيلول الأسود في الأردن عام 1970، لأنّ المطلوب هو «رأس المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة»من أجل تصفية القضيّة الفلسطينيّة وتمرير الحلول الاستسلاميّة[245]. ولهذا السبب، عملت ليبيا في عام 1976 على عدم حدوث مواجهة بين سورية من جهة وبين المقاومة الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة» من جهة أخرى، وأعلنت سفارتها في بيروت بأنّ الحكومة الليبيّة تقف بكلّ قوّة مع «الحركة الوطنيّة» و«جيش لبنان العربيّ» التابع للملازم المنشقّ أحمد الخطيب، ومع المقاومة الفلسطينيّة[246]. كما دعمت ليبيا «التنظيم الناصريّ» التابع لعصام العرب و«المرابطون» التابعين لإبراهيم قليلات[247]. وحاولت في أيّار 1976، من دون نجاح، تقريب وجهات النظر بين سورية من جهة، و«الحركة الوطنية اللبنانيّة» والمقاومة الفلسطينيّة من جهة أخرى[248]. وعندما زار عبد السلام جلود لبنان بعد أسبوع من انتخاب إلياس سركيس رئيساً للبلاد، نصح رئيس الوزراء الليبيّ[249] القيادات اليساريّة والإسلاميّة القبول بالوثيقة الدستوريّة «السوريّة» في حال لم تتمكّن من تحقيق نصر حاسم على المسيحيّين[250]. وأفهم جلود المسيحيّين في لبنان أنّ حماية المقاومة الفلسطينيّة هو، بالنسبة إلى بلاده، أهمّ من إلغاء الطائفيّة السياسيّة في لبنان. وما لبث القذّافي أن رحّب بالدخول السوريّ إلى لبنان إذا كان الهدف منه، وفق رأيه، ضمّ هذا البلد إلى سورية لتوحيد الأمّة العربيّة[251]. وبلغت ذروة التدخل الليبيّ في الأزمة اللبنانيّة خلال النصف الثاني من السبعينات باختفاء الإمام موسى الصدر أثناء زيارة له إلى طرابلس الغرب. فهل كان هذا أحد أوجه التدخّل الليبيّ في لبنان؟

حتّى ذلك الحين، اقتصرت السياسة الليبيّة على دعم الفلسطينيّين وقوى في «الحركة الوطنيّة» بالمال. وفي 23 أيّار 1981، زعمت إسرائيل أنّ عدّة مئات من الجنود الليبيّين، مزودين بالصواريخ وبأسلحة مضادّة للطائرات، دخلوا إلى لبنان، وأنّ الطائرات الحربيّة الإسرائيليّة دمّرت أسلحتهم التي نُشرت جنوبيّ بيروت من أجل الدفاع عن المواقع الفلسطينيّة. وأكّدت المخابرات الأميركيّة، وكذلك ياسر عرفات صدقيّة الرواية الإسرائيليّة. لكن عرفات كشف أنّ 300 من الليبيّين كانوا يعملون مع



«المرابطون»[252]. واللافت في العلاقات الليبيّة - اللبنانيّة في أواخر الثمانينات، هو موقفها من انشطار الحكومة اللبنانيّة بعد عام 1988، الذي تباينت المواقف الإقليميّة والدوليّة تجاهه. فأيّد القذّافي ميشال عون بالقول: «ميشال عون ليس إسرائيلياً ولا أميركيّاً ولا فرنسيّاً، إنّه عربيّ لبنانيّ حلّ محلّ رئيس الجمهوريّة بمرسوم. ولو افترضنا «أضاف القذّافي «أنّ لديه القوّة وقام بانقلاب، فمن الذي احتجّ على قائد عربيّ قام بانقلاب عسكريّ؟»[253].

**– الأردن والسعوديّة والكويت: تدعيم دور تقليديّ**

اتّسم موقف الدول العربيّة المحافظة بالحيرة تجاه سياسة كلٍّ من مصر وسورية والعراق في لبنان وتضارب مصالحها حول حلّ أزمة الشرق الأوسط. وكان هناك بشكلٍ عامٍّ موقفان لهذه الدول: موقف رأى في موارنة لبنان متراساً في وجه اليسار وقوى التطرّف؛ وموقف شعبيّ وقطاعات في الطبقة الحاكمة أيّدت مسلمي لبنان والفلسطينيّين، لكنّها خشيت من أن تؤثّر أحداث لبنان في المنطقة برمّتها[254].

كان الأردن على رأس الدول المحافظة التي اعتبرت نفسها معنيّة بما يدور في لبنان. وكرّرت في مناسبات تأييدها لوحدة لبنان واستقلاله، وعن أملها في أن يسود الهدوء والاستقرار فيه[255]. لكن الأردن، في الوقت نفسه، دعم الميليشيات المسيحيّة بمساعدات عسكريّة محدودة منذ اندلاع القتال[256]، وربّما على خلفيّة «أيلول الأسود» وعلاقاته بالفلسطينيّين[257]. وقد اتّهم الملك حسين «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» بأنّ تدخّلها في الشأن الداخليّ اللبنانيّ هو أحد أسباب الحرب في لبنان، وأعلن أنّ آلاف الفلسطينيّين يشتركون في نزاع مسلّح على أرض ليست فلسطينيّة، وفي قضية ليست فلسطينيّة، وفي غير مصلحة الفلسطينيّين[258]. وفي مطلع عام 1976، حثّ الملك الأردنيّ الموارنة في لبنان على قبول الدخول السوريّ إلى بلادهم لضبط الأوضاع[259]، ونسّق ذلك مع الإسرائيليّين. وفي صيف ذلك العام، زار دمشق، وأعلن عن تأييده المطلق للتدخّل السوريّ في لبنان، [260] وصرّح أنّه لو كان مكان الرئيس الأسد لما أقدم على غير ما أقدم عليه في لبنان، فاعتبر الملك أنّ سورية قد تصرّفت بحُكم موقعها الجغرافي ومسؤوليتها القوميّة لمنع إسرائيل من التدخّل في الأزمة اللبنانيّة[261].

وبالنسبة إلى المملكة العربيّة السعوديّة، فقد وضعت ثوابت ستّة لسياستها تجاه

لبنان، وهي: رفض تقسيمه والحفاظ على وحدته الوطنيّة كأساس مسبق لسلامته واستقراره وسيادته؛ ضرورة القيام بإصلاحات؛ ترابط الأزمة اللبنانيّة بالصراع العربيّ – الإسرائيليّ؛ تشابك الوضع اللبنانيّ الداخليّ مع القضيّة الفلسطينيّة؛ ضرورة الإبقاء على المقاومة الفلسطينيّة وإزالة التناقضات بينها وبين لبنان؛ رفض تدويل الأزمة اللبنانيّة واعتبارها قضيّة عربيّة[262].

وخلال عملها على الساحة اللبنانيّة، نسّقت الرياض دبلوماسيّتها مع الكويت وتعاملت مع السياسيّين التقليديّين المسلمين، وبعض الزعامات المارونيّة من أجل إيجاد حلّ توفيقيّ للأزمة. فحازت مبادراتها على قبول من الأطراف، وكانت وراء عقد مؤتمر بيت الدين في تشرين الأوّل 1978، ومؤتمرات عديدة وقمم عربيّة لبحث إنهاء الحرب في لبنان.

وعلى الرغم من بياناتها التي كانت تؤكّد رفضها أي تدخّل خارجيّ لحلّ الأزمة اللبنانيّة، إلاّ أنّ تفاقم هذه الأزمة، جعل الرياض ومعها الكويت أكثر اقتناعاً بقدرة سورية على الإمساك بالأمور في لبنان ووقف دورات العنف فيه. وإدراكاً منها لحساسيّة السوريّين تجاه مبادرات عربيّة أو دوليّة، وشدّة التناقضات العربيّة – العربيّة على الساحة اللبنانيّة، على الأقلّ بين سورية ومصر، وبين سورية والعراق، لم تناوئ السعوديّة السوريّين في لبنان، آخذة مصالحهم في عين الاعتبار. وأسفرت جهودها عن تعريب الأزمة اللبنانيّة من خلال عقد اجتماع الرياض، وقمّة القاهرة في تشرين الأوّل 1976. فنتج عنهما مصالحة مؤقّتة بين مصر وسورية، والأهمّ من ذلك حصول القوّات السوريّة الموجودة في لبنان على غطاء عربيّ للعمل ضمن قوّات ردع عربيّة، شكّل السوريّون معظم عديدها[263].

## 5 – السياسات الدوليّة تجاه لبنان

شغلت الأوضاع في لبنان القوى الدوليّة، حكومات ودبلوماسيّين ومخابرات ورأي عامّ بدرجات متفاوتة، تبعاً لمصالح كلّ دولة والتطوّر السياسيّ – الأمنيّ للأزمة اللبنانيّة. وكانت فرنسا والاتحاد السوفياتيّ والفاتيكان دولاً فاعلة على الساحة اللبنانيّة، لكنّ الولايات المتّحدة، كانت أكثرهم نفوذاً وتأثيراً.

### – فرنسا ولبنان: تعزيز دور تاريخيّ!

بسبب روابطها التقليديّة بلبنان، شعرت فرنسا أنّها معنيّة بالوضع اللبنانيّ أكثر من



غيرها من الدول. فهي أرسلت جنودها إلى لبنان عام 1860 لحماية المسيحيّين إثر الحرب الأهليّة التي اندلعت في «جبل لبنان»، وهي التي كانت وراء تأسيس «دولة لبنان الكبير»، واعتراف سورية بالكيان اللبنانيّ وبحدوده في مفاوضاتها مع الكتلة الوطنيّة عام 1936. وكان الفرنسيّون يعتبرون لبنان الامتداد الثقافيّ للفرنكوفونيّة والقلب النابض للوجود الفرنسيّ في الشرق الأدنى، الذي كان يتعرّض بشدّة لتأثير الأنكلو – سكسونيّة[264]. وعلى الرغم من تراجع نفوذها في لبنان لمصلحة بريطانيا أثناء عهديّ بشارة الخوري وكميل شمعون[265]، ولصالح الولايات المتّحدة الأميركيّة بعد حرب السويس عام 1956[266]، إلاّ أنّ فرنسا حافظت في عهد الرئيس شارل ديغول (Charles de Gaulle) على علاقاتها التاريخيّة المميّزة بلبنان، واعتبر الرئيس الفرنسيّ أنّ دور بلاده في الشرق الأوسط مرتبط إلى حدّ بعيد بحضورها في لبنان. وبعد خروجها من الجزائر عام 1962، استطاعت فرنسا أن تعيد النظر في سياستها العربيّة. فانفتحت على مصر الناصريّة وعلى الدول العربيّة في الخليج. وإثر الحرب العربيّة – الإسرائيليّة في حزيران 1967، أوقف الرئيس شارل ديغول مبيعات الأسلحة الفرنسيّة إلى إسرائيل، بعدما حمّل الدولة العبريّة المسؤوليّة عن إطلاق الرصاصة الأولى في تلك الحرب. كما اتّخذ الموقف نفسه عقب الغارة الإسرائيليّة على «مطار بيروت الدوليّ» في 28 كانون الأوّل عام 1968. فنفّذ حظراً شاملاً على مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل[267]. وتكرّر الموقف الفرنسيّ هذا في أيّار عام 1970، إثر الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان، عندما أعلن المندوب الفرنسيّ في الأمم المتّحدة جاك موريز (Jacques Morize) أنّ بلاده «**لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين تجاه ما يمسّ لبنان واستقلاله وسيادته ووحدة ترابه**»[268].

لقد انعكس تطبيع فرنسا علاقاتها بالبلدان العربيّة وسعيها إلى الحصول على موقع متميّز فيه[269]، على عودة علاقاتها التقليديّة بلبنان. فزار الرئيس اللبنانيّ شارل حلو باريس في أيّار 1965، فيما اتّخذت فرنسا موقفاً شاجباً للاعتداءات الإسرائيليّة التي تضاعفت على لبنان بين عامي 1968 و1975. مع ذلك، بقي دور فرنسا في لبنان محدوداً في تلك الفترة، بسبب انفراد الولايات المتّحدة بحلّ أزمة الشرق الأوسط، على الرغم من استعداد فرنسا تقديم المساعدة إلى لبنان على أساس أنّها «الأمّ الحنون» للمسيحيّين. وعندما بدأت الحرب في لبنان عام 1975، تفاعلت فرنسا بقوّة مع الوضع المستجدّ، معتبرة أنّ للأزمة اللبنانيّة أبعاداً فلسطينيّة وعربيّة وخارجيّة، وأنّ لبنان،

بسبب تركيبته الطوائفيّة وإنقسامات أبنائه، لا يستطيع على الإطلاق التأثير في مجرى الأحداث من خلال عمل داخليّ قد تبادر إليه السلطة اللبنانيّة[270]. كان هناك تخوّف فرنسيّ من أن يُقدم الموارنة على تقسيم لبنان، وأن يتسبّب الوجود الفلسطينيّ في مزيد من التدهور الداخليّ، فيما تتدخّل سورية في الأزمة، ممّا يُخلّ بالتوازن في الشرق الأوسط ويؤدّي بالتالي إلى أزمة تصيب الجميع[271].

بعد قليل من اندلاع القتال في لبنان، قال فاليري جيسكار ديستان (Valery Giscard d'Estaing)، رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة: **«إنّ لبنان، في وحدته وتنوّعه، يشكّل عنصراً ثميناً للاستقرار والسلام في منطقة يمزّقها نزاع آخر»** (النزاع العربيّ - الإسرائيليّ)[272]. وأشار إلى ضرورة أن يُعيد اللبنانيّون بأنفسهم التوازن العادل إلى تعايشهم[273]. لكن فرنسا، لم تشأ في الأسابيع الأولى من اندلاع أحداث لبنان التدخّل الأُحاديّ أو استعجال حلّ للأزمة، بل رأت الانضمام إلى الدول الصديقة للبنان من أجل إعادة السلام والاستقرار إليه[274]. وأتاح لها موقفها هذا، أن تبقى على مسافة واحدة من فرقاء النزاع اللبنانيّين والإقليميّين.

وانطلاقاً من وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وعلاقاتها الوثيقة به، قلّبت فرنسا ثلاثة خيارات لحلّ الأزمة اللبنانيّة: مساعدة اللبنانيّين للوصول إلى صيغة وفاق وطنيّ؛ تدويل الأزمة اللبنانيّة وإعلان حياد لبنان بموافقة جميع اللبنانيّين، أي على غرار ما كان ينادي به العميد ريمون إدّه؛ إرسال جنودها إلى لبنان لحفظ السلام[275]. لذلك، شهدت الساحة اللبنانيّة منذ تشرين الثاني 1975 وفود بعثات فرنسيّة إلى لبنان بهدف تحقيق أحد الأهداف الثلاثة[276]. ولأنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة كانت تحتكر لنفسها منذ عام 1975 حلّ أزمة الشرق الأوسط، جعلت فرنسا مبادراتها الدبلوماسيّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة تمرّ عبر واشنطن ومصالحها في الشرق الأوسط. وقد عبّر الرئيس ديستان عن ذلك في تشرين الأوّل 1976 بالقول: **«إنّه لم يكن ولن يكون هناك مجال لتدخّل فرنسيّ في لبنان»**[277].

### – موقع لبنان في سياسة الولايات المتّحدة الشرق أوسطيّة

بالنسبة إلى دور الولايات المتّحدة الأميركيّة في لبنان، فلا يمكن أن يُفهم إلاّ في إطار سياستها ومصالحها الشرق أوسطيّة، وهي[278]:

1 – حماية مصادر الطاقة في الشرق الأوسط ووصول النفط إلى المستهلكين وإليها



من دون عائق وبأسعار معقولة.

2 – حماية إسرائيل وأمنها ودورها الإستراتيجيّ المفيد لها.

3 – دعم الأنظمة الموالية لها في المنطقة وتأمين مصالحها، وقد أُدرجت مصر ضمن هذه الأنظمة بعد تحرّرها من النفوذ السوفياتيّ.

4 – الحفاظ على نفوذها السياسيّ والتجاريّ في المنطقة.

أمّا نظرة الولايات المتّحدة إلى لبنان، وإن كانت ترحّب بديمقراطيّته واقتصاده الليبراليّ وكونه منبراً إعلاميّاً حرّاً للعالم العربيّ[279]، فهي لم تكن أُحاديّة، وإنّما من خلال المنظور الإستراتيجيّ الشامل لسياستها الشرق أوسطيّة.

بعد حرب السويس، بدأ نفوذ الولايات المتّحدة الأميركيّة في لبنان يتصاعد بعد دخول لبنان في «مبدأ أيزنهاور» عام 1957 بهدف حماية نفسه من تيّارات الوحدة العربيّة في المنطقة (هاشميّة أو ناصريّة)[280]. وفي تموز عام 1958، تدخّلت الولايات المتّحدة عسكريّاً في لبنان بعدما تعرّض مركز الغرب في الشرق الأوسط للخطر نتيجة قيام الثورة في العراق (14 تموز 1958) وسقوط «حلف بغداد» وتضعضع «مبدأ أيزنهاور». وهناك من المؤرّخين من يعتقد أنّ الإنزال البحريّ الأميركيّ في لبنان تقرّر قبل أشهر من وقوع الانقلاب في العراق بالتنسيق مع بريطانيا، وذلك لحماية نظام الرئيس شمعون من السقوط أمام المعارضة اللبنانيّة، لكنْ من دون أن يتمّ التجديد للرئيس اللبنانيّ[281]. ويُضيف البعض، أنّ تدخّل الأميركيّين في لبنان كان مدفوعاً بأبعاد الأزمة اللبنانية إقليمياً ودوليّاً، والخشية من اتّساع النفوذين القوميّ العربيّ والسوفياتيّ في الشرق الأوسط[282]. وعلى كلّ حال، حدث التدخّل الأميركيّ في لبنان من دون إراقة الدماء، وكان على عكس التدخّل الذي سيحصل لاحقاً بين عامي 1983 و1984[283].

وأثناء الثورة في لبنان عام 1958، وجهت الولايات المتّحدة اتّهامات إلى مصر وسورية بأنّهما تنفقان الأموال على مسلمي لبنان وتدعمانهما بالأسلحة ضدّ نظام الرئيس كميل شمعون[284]. لهذا السبب، قدّمت الولايات المتّحدة عبر «وكالة المخابرات المركزيّة» (CIA) أسلحة وأموالاً إلى حزبيّ «الكتائب» و«الطاشناق» الأرمنيّ[285]. وأدّى الوجود العسكريّ الأميركيّ في لبنان والدبلوماسيّة الأميركيّة (بعثة روبرت مورفي (Robert Murphy) إلى انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة،

بالتوافق مع الرئيس المصريّ عبد الناصر[286].

وبين هزيمة العرب على يد إسرائيل عام 1967 واندلاع الحرب في لبنان عام 1975، تأثّر لبنان أكثر بالحرب الباردة بين القطبين وبالنزاعات العربيّة - العربيّة. فتحوّل إلى ساحة صراع رئيسيّة ساخنة، بسبب تواجد المنظّمات الفلسطينيّة بكلّ ثقلها على أرضه، وتدخّلها في شؤونه الداخليّة، واستهداف المقاومة الفلسطينيّة بالتصفية من قبل الولايات المتّحدة وإسرائيل بعد «أيلول الأسود» في الأردن عام 1970، ومساعي سورية للإمساك بالملفّين اللبنانيّ والفلسطينيّ. وصرّح كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتّحدة ومستشار أمنها القوميّ، بأنّه سيحوّل الصراع العربيّ - الإسرائيليّ إلى صراع عربيّ - عربيّ[287].

ولمّا كان لبنان هو الحلقة الأضعف بين الأنظمة العربيّة من ناحية نظامه الطائفيّ وتماسكه المجتمعيّ وقواه المسلّحة، أصبح من الطبيعيّ أن يكون مستهدفاً من قبل السياستين الأميركيّة والإسرائيليّة لتصفية القضيّة الفلسطينيّة، حتّى لو كان ذلك على حساب سيادته. وقبل اندلاع الحرب في لبنان بقليل، عبّر كيسنجر عن انزعاجه من قرارات مؤتمر القمّة العربيّة في الرباط (تشرين الأوّل 1974)، الذي أعلن عن الاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة «ممثّلاً وحيداً للشعب الفلسطينيّ». فكان يريد حلاً لمشكلة الشرق الأوسط على طريقته الخاصّة، ويسعى إلى القضاء على «منظّمة التحرير» في لبنان[288]. وقد اتّهم كمال جنبلاط الولايات المتّحدة الأميركيّة بُعيد اندلاع الحرب بأنّها قدّمت إلى إسرائيل 250 مليون دولار من أجل تفجير الوضع في لبنان ودعم الميليشيات المسيحيّة بالأسلحة، وكان الهدف الرئيسيّ هو سحق المقاومة الفلسطينيّة. وقد وجدت اتّهامات جنبلاط من يؤكّدها في «مجلس الشيوخ» الأميركيّ[289]. من أجل ذلك، بدت الولايات المتّحدة مؤيّدة لمبادرة سورية لحلّ الأزمة اللبنانيّة (اتّفاق دمشق والوثيقة الدستوريّة)، وانتخاب إلياس سركيس للرئاسة الأولى[290]، وللدخول السوريّ إلى لبنان في حزيران عام 1976 للإمساك بالفلسطينيّين واليسار اللبنانيّ، وبالتالي إعادة الاستقرار إلى هذا البلد. وتمكّن كيسنجر بعبقريته الإستراتيجيّة من التعامل بواقعيّة مع إسرائيل وسورية، والجمع فيما بينهما في «اتّفاق الخطوط الحمر» لتقاسم النفوذ في لبنان، من دون أن يتأثر أمن أي من الدولتين.



### - لبنان والمقاومة الفلسطينيّة في السياسة السوفياتيّة بعد عام 1973

على عكس الإستراتيجيّة الأميركيّة الشرق أوسطيّة، اتّجه الاتحاد السوفياتيّ خلال الخمسينات نحو التغلغل البطيء في البلدان العربيّة، عن طريق تقديم مساعداته الاقتصاديّة والفنيّة والعسكريّة لها. وما لبث أن سار بعد سقوط رئيس وزرائه نيكيتا خروتشيف (Nikita Khruschchev) في خريف عام 1964 في سياسة تشكيل جبهة عربيّة معادية للإمبرياليّة، تضمّ الأحزاب اليساريّة في لبنان و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة». وبخروج مصر من دائرة النفوذ السوفياتيّ بعد عام 1973 وانفراد واشنطن وحدها بحلّ أزمة الشرق الأوسط بعيداً عن مؤتمر جنيف، بدأ السوفيات يعملون على تدعيم مركزهم لدى القوى الراديكاليّة في المنطقة العربيّة، ومنها سورية والمنظّمات الفلسطينيّة. فرفضوا السياسة الأميركيّة القاضية بحلول جزئيّة للصراع العربيّ - الإسرائيليّ أو سياسة الخطوة - خطوة، ورأوا أنّ حلاً شاملاً لأزمة المنطقة من شأنه أن يهدّئ الوضع المتفجّر في لبنان. ومع ذلك، لم يشكّل لبنان عند القيادة السوفياتيّة أهمّية خاصّة، بقدر ما كان يخدم حلفاؤها السوريّين والفلسطينيّين.

بعد طرد السادات الخبراء السوفيات من بلاده عام 1972، وحصول تدهور في العلاقات بين القاهرة وموسكو، وتوجّه السادات نحو الغرب بعد حرب عام 1973، أصبحت سورية باب الاتحاد السوفياتيّ الوحيد إلى الشرق الأوسط. فعمدت موسكو إلى توطيد علاقاتها بدمشق، وفي الوقت نفسه بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة والأحزاب اليساريّة في لبنان. فاستقبلت عرفات رسميّاً عام 1974، وسمحت لحركة «فتح» بإقامة مكتب تمثيليّ لها في العاصمة السوفياتيّة[291]. وكان يهمّها في الدرجة الأولى بعد عام 1978 منع انضمام لبنان إلى اتفاقيتيّ كمب ديفيد، أو جعله قاعدة للقوّات الأميركيّة، أو أن يصبح ألعوبة بيد واشنطن وتلّ أبيب. فانصبّت دبلوماسيّتها على ألاّ يتحقّق أي من هذه الأهداف الثلاثة[292]. كما استخدمت موسكو نفوذها لدى السوريّين والفلسطينيّين لمناوئة الغرب والولايات المتّحدة وفرض شروطها الخاصّة على التسوية في المنطقة[293].

إنّ اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، وتورّط المقاومة الفلسطينيّة فيها، وتوقيع مصر اتّفاق «فك الارتباط» مع إسرائيل (4 أيلول 1975) برعاية واشنطن، جعل الاتحاد السوفياتيّ يخشى على نفوذه في الشرق الأوسط. فأخذ يدعم سورية لتكون محور سياسته في المنطقة. كما أبدى اهتماماً بأن يُحرز اليسار اللبنانيّ المدعوم

فلسطينيّاً، نصراً سريعاً كاملاً في حرب لبنان، ويقيم نظاما «تقدّمياً»، ممّا يعطيه ورقة رابحة في تعامله مع الأميركيّين، ويحبط بالتالي النجاح الأخير الذي حقّقته واشنطن على الجبهة المصريّة، أي سياسة كيسنجر[294].

كانت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» تخطّط بالفعل منذ مطلع الحرب لإقامة دولة يساريّة يسبقها إنشاء هيئة تأسيسيّة[295]. ووصفت صحيفة «البرافدا» التحالف الإسلاميّ – اليساريّ بأنّه نصير الإصلاح والتغيير و«**قوّة تعارض النظام الطائفيّ القائم على أُسس متناقضة مع مبادئ الديمقراطيّة والتقدّم... والذي هو عائق جديّ أمام التحوّل الاجتماعيّ – الاقتصاديّ**»[296]. واعتبرت «**أنّ ما يجري في لبنان هو نتيجة مؤامرات الرجعيّة اللبنانيّة ويخدم قضية إسرائيل**». ورأت «**أنّ الرجعيّة اللبنانيّة تقدّم مساعداتها عمداً لأعداء الوحدة العربيّة وتسهّل للمتطرّفين الإسرائيليّين نجاح مخطّطاتهم التوسعيّة المعادية للعرب**». وتحدّثت عن مخطّط كتائبيّ لتمزيق أوصال لبنان بما يتّفق مع مصالح إسرائيل[297].

وعلى الرغم من ترحيب السوفيات بادئ الأمر بتدخّل سورية في لبنان لوقف القتال عبر «جيش التحرير الفلسطينيّ» ورفع الحصار عن المخيّمات الفلسطينيّة[298]، إلاّ أنّ الصدام بين سورية من جهة واليسار اللبنانيّ والمقاومة الفلسطينيّة من جهة أخرى، ثمّ مشاركة السوريّين القوى المسيحيّة في نهاية حزيران 1976 في حصار المخيّمات في المناطق الشرقيّة[299]، واتّهام وليد جنبلاط ضبّاطاً سوريّين بالعمل في غرفة عمليّات «حزب الكتائب» لإسقاط مخيّم تلّ الزعتر[300]، فضلاً عن «اتّفاق الخطوط الحمر» غير المعلن بين سورية وإسرائيل برعاية أميركيّة، والتقارب الأميركيّ – السوريّ في مطلع حُكم جيمي كارتر (Jimmy Carter) بغية ضمّ دمشق إلى عمليّة السلام، [301] زاد من حالة التوتّر بين موسكو ودمشق[302]. فحاولت موسكو عبثاً التوفيق بين سورية من جهة و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» والمقاومة الفلسطينيّة من جهة أخرى، على أساس «الوثيقة الدستوريّة» التي رعتها دمشق[303]. لقد كان همّ القادة السوفيات في هذه المرحلة هو رعاية السلام بين سورية والمنظّمات الفلسطينيّة كي لا يضطرّوا إلى الاختيار بين الاثنين[304].

وبعد الدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان والصدام الذي وقع بين سورية من جهة، وبين «الحركة الوطنيّة» و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من جهة أخرى، رفض الأسد طلباً من ليونيد برجنيف (Leonid Brejnev)، أمين عامّ الحزب الشيوعي السوفياتيّ، في 11



أيلول 1976 سحب قوّاته من لبنان[305] ووقف كلّ العمليّات الحربيّة[306]. فاعتبر السوفيات أنّ التحرّكات السوريّة تهدف إلى إضعاف اليسار اللبنانيّ والمقاومة الفلسطينيّة وتحطيم «**قلعة النضال**» ضدّ الإمبرياليّة في الشرق الأوسط[307]. وأعلن برجنيف أنّ الاتحاد السوفياتيّ يأسف «**لكون سورية انجرّت إلى أعمال عسكريّة**» مطالباً بتسوية سلميّة للأزمة[308]. واتّهمت صحيفة «البرافدا» سورية بإفشال الجهود الهادفة إلى السلام في لبنان، معتبرة أنّ هدف دمشق من تدخّلها في هذا البلد هو القضاء على المقاومة الفلسطينيّة[309].

أدّت الانتقادات الفلسطينيّة لموقف السوفيات المهادن للسياسة السوريّة في لبنان، وخصوصاً بعد سقوط المخيّمات الفلسطينيّة بأيدي ميليشيات «الجبهة اللبنانيّة»، والهجوم السوريّ على آخر مواقع المقاومة و«الحركة الوطنيّة» في «جبل لبنان»، وكذلك التقارب بين عرفات والسادات، إلى استعجال السوفيات تقديم مبادرة للسلام في الشرق الأوسط في الأوّل من تشرين الأوّل 1976 من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دوليّ حول الشرق الأوسط. ولم تكن الأزمة اللبنانيّة ولا الوجود السوريّ مطروحين على جدول الأعمال، كي لا يُسبّبا ارتياب دمشق. ومع ذلك، لم ينعقد المؤتمر.

#### – الفاتيكان ولبنان: شموليّة الرؤية إلى المسيحيّة في الشرق

بالنسبة إلى سياسة الفاتيكان تجاه لبنان، فقد اهتمّ الكرسيّ الرسوليّ على الدوام بهذا البلد، باعتباره معقل المسيحيّة الكاثوليكيّة في الشرق وملجأ الجماعات الإثنية الدينيّة، وبلداً نموذجيّاً يتعايش فيه المسيحيّون والمسلمون اجتماعيّاً وليس سياسيّاً فقط، وذلك من ناحية حرّية المعتقد والتربية والتعليم وممارسة الشعائر[310]. وقامت سياسة الفاتيكان على دعم وحدة أراضي لبنان وإجراء إصلاحات فيه. وفي الوقت نفسه، عارض الفاتيكان تقسيم لبنان ومشاريع الفيدراليّة والكانتونات. كما عمل مع الولايات المتّحدة وفرنسا من أجل إخراج القوى العسكريّة غير اللبنانيّة من لبنان[311].

منذ اندلاع الحرب عام 1975، عبّر الفاتيكان عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع في لبنان، ورأى أنّ ما يحدث من اقتتال ستكون له آثار وخيمة جدّاً على العلاقات الإسلاميّة – المسيحيّة في المنطقة كلّها[312]. فاعتبر «**أنّ المسيحيّة في لبنان هي شرط لوجود الأقليات المسيحيّة في الشرق الأوسط**»، وما يقوم به المسيحيّون في لبنان يؤثّر في أوضاع المسيحيّين في الشرق عامّة[313]. فاصطدمت هذه الرؤية الإستراتيجيّة

الشموليّة للمسيحيّة في الشرق الأوسط بموقف «الجبهة اللبنانيّة»، بعدما رفض البابا أيّ تخريب لمعادلة التعايش الطوائفي استناداً إلى صيغة عام 1943 وطالب بتطويرها كي تتلاءم مع العصر[314]. ورأى الفاتيكان أنّ المسيحيّين يُغالون في التعبير عن خصوصيّتهم المميّزة عن محيطهم، ويخطئون في التعامل مع المسلمين اللبنانيّين من ناحيتين: 1 – عدم إشراك المسلمين في السلطة وإدارة شؤون البلاد والتنمية الشاملة. 2 – موقفهم السلبيّ من الصراع العربيّ – الإسرائيليّ[315]. وبصفته رأس الكنيسة الكاثوليكيّة، رأى البابا أنّ من واجبه ومهامه حماية المسيحيّين الشرقيّين اللبنانيّين وغير اللبنانيّين من سياسات اليمين المسيحيّ الذي يرفض الاندماج بمحيطه العربيّ الإسلاميّ. من هنا، لم يكن الكرسيّ الرسوليّ مرتاحاً إلى طروحات «الجبهة اللبنانيّة» ومشاريعها، ولا إلى علاقاتها بإسرائيل، التي أسهمت في تأزيم العلاقات بينه وبين المارونيّة السياسيّة. لقد كانت للبابا مخاوفه من رهان بعض المسيحيّين على إسرائيل كقوّة وحيدة قادرة على تثبيت وضعهم الداخليّ. وبين عامي 1975 و1980، أرسل الفاتيكان بعثات أربع إلى لبنان لاستقصاء الحقائق والحؤول دون تخريب المعادلة اللبنانيّة، ولإعادة اللبنانيّين، مسيحيّين ومسلمين، إلى لغة الحوار وإيجاد صيغة تعايش في ما بينهم[316].

كما تعاطفت البابوية مع حقوق الفلسطينيّين للحصول على وطن، وأظهرت اهتماماً بألاّ يصبحوا ضحية «**الظلم الجديد في لبنان**»[317]. لقد رأى البابا استحالة فكّ الارتباط بين المسألة اللبنانيّة والمسألة الفلسطينيّة، وبالتالي ضرورة حلّ القضيّة الفلسطينيّة كمقدّمة أساسيّة لإحلال السلام في لبنان[318]. ومن جهة أخرى، خشي من عمليّة تهجير للمسيحيّين من لبنان وإحلال فلسطينيّين محلّهم[319].

## 6 – استنتاج

تستمد الدولة قوّتها في سياستها الخارجيّة من عنصرين مترابطين معاً: الأوّل، وهو متانة علاقاتها بمجتمعها ومدى إمساكها به، وتعبئة موارده البشريّة وتسخير الإمكانات والمصادر الماديّة والمعنويّة في سبيل الوصول إلى تلاحم أو وحدة متناسقة داخليّاً؛ والثاني، هو ما تقدّمه الجغرافيا السياسيّة للدولة من عناصر القوّة والوزن السياسيّ في علاقاتها بمحيطها الإقليميّ تاريخيّاً ووظيفيّاً. وعندما تكون الجغرافيا السياسيّة عبئاً على الدولة وذات تأثير سلبيّ فيها، ويكون هناك في المقابل مجتمع متماسك وموحّد



في الداخل، في ظلّ قوّة إيديولوجيّة مجتمعيّة، ونظام سياسيّ توحيديّ، ودولة مستقرّة قادرة على أن تصنع قرارها بنفسها، عندها تستطيع هذه الدولة، بفضل وحدة مجتمعها في الداخل واستعداده للدفاع عن الدولة والنظام، أن تصوغ إستراتيجيّة لحماية سيادتها واستقلالها، ولا تستجيب إلى التحدّيات الخارجيّة فحسب، بل يمكنها أن تتحوّل أيضاً إلى قوّة تهدّد جيرانها وتمارس الضغوط عليهم، وهذا هو حال إسرائيل في المنطقة.

على عكس ذلك، عندما يكون المجتمع منقسماً على نفسه في الداخل ويتعرّض للهزّات تارة بعد أخرى، في ظلّ نظام سياسيّ يفرّق ولا يجمع، وإيديولوجيّات متنافرة، ودولة ضعيفة أو مشوّشة في صنع قرارها، فإنّ الجغرافيا السياسيّة والحالة المجتمعيّة الداخليّة تكونان عندئذ ذات تأثيرات كارثيّة في مصير الكيان والسيادة، وهذا هو حال لبنان.

لقد ظلّت الأوضاع السياسيّة الداخليّة في لبنان عبئاً على السياسة الخارجيّة وعلى الجغرافيا السياسيّة. وفي الوقت نفسه، كانت الجغرافيا السياسيّة عبئاً على الداخل اللبنانيّ، بعدما تحوّل هذا الوطن الصغير إلى ساحة كبيرة لخلافات الخارج وتضارب مصالحه. وما من مرّة اختلف فيها اللبنانيّون على قضية داخليّة، إلاّ وفُتح المجال أمام الخارج للتدخّل في ما يتنازعون عليه، أو أن يستنجد بعضهم بالخارج لتحقيق مصالحه والاستقواء على من في الداخل. وعلى ما يبدو، أدركت القوى السياسيّة والأحزاب اللبنانيّة «حسنات» الاستفادة من دعم الخارج في صراعاتها الداخليّة. وعلى قدم المساواة، أدركت القوى الخارجيّة من إقليميّة ودوليّة أهمّية أن يكون لها أتباع في لبنان ينفذون سياستها وتوجيهاتها. ويظهر هذا بوضوح خلال القرن التاسع عشر، عندما كانت الدول الكبرى تتدخّل في لبنان وتقدم حمايتها للطوائف اللبنانيّة، مسيحيّة ودرزيّة، وتوّج ذلك بالتدخّل الدوليّ عام 1860، عبر إرسال فرنسا قوّاتها إلى لبنان وجعل «جبل لبنان» متصرّفية مستقلّة ذاتيّاً. كما لم يشكّل «الميثاق الوطنيّ» عام 1943 أي رادع للطوائف اللبنانيّة من التطلّع نحو الخارج والحصول على دعمه لتحقيق مصالح ذاتيّة تحت شعارات برّاقة لا علاقة لها بلبنان كوطن ودولة ذات سيادة. من هنا، يمكن القول، بكلّ المقاييس العلميّة: إنّ عدم استقرار لبنان كان مسألة إقليمية وصراعاً سياسيّاً أكثر منه مسألة نزاع دينيّ.

كان تضافر الخلافات الداخليّة بين اللبنانيّين مع مأساويّة الجغرافيا السياسيّة

مُدمِّرين لسيادة لبنان وتعايش أبنائه. ومن سوء حظّ لبنان، أنّ ضعفه هذا ترافق مع أعقد فصول أزمة الشرق الأوسط: نموّ المقاومة الفلسطينيّة على أرضه، والصراع العربيّ – الإسرائيليّ، ووصول حافظ الأسد إلى السلطة في سورية، وولوج مصر طريق السلام مع إسرائيل، وأخيراً «الحرب الباردة» وانعكاساتها على المنطقة. فكانت العوامل الداخليّة اللبنانيّة تربة خصبة للتدخّل الخارجيّ، من الفلسطينيّ إلى السوريّ فالإسرائيليّ والعربيّ والدوليّ. ولو كانت الأوضاع الداخليّة اللبنانيّة مستقرّة، ووُجد لدى المجتمع اللبنانيّ فهم لذاته ولمشكلاته ولهويّته وهدفه، ووعي إستراتيجيّ في الجغرافيا السياسيّة، لما أمكن لهذا الخارج أن يتدخّل في الشأن اللبنانيّ.

فقبل عام 1967، عندما لم يكن هناك وجود عسكريّ فلسطينيّ في لبنان، ولا صراع عربيّ – إسرائيليّ بالمنحى الذي أصبح عليه بعد الحرب العربيّة – الإسرائيليّة واحتلال أراضٍ عربيّة، كانت السياسة الدوليّة وعلاقة لبنان بالغرب تحدّان من الآثار السلبيّة للجغرافيا السياسيّة عليه. من هنا، لم يشعر لبنان بخطرها عليه، معتبراً أنّ قوته في ضعفه، على حدّ قول الزعيم الراحل المؤسّس لحزب الكتائب بيار الجميّل. وسوف يدفع لبنان ثمن هذه «الإستراتيجيّة» غالياً، إذ جعل «ضعفُه» أبوابه مشرّعة على الخارج، في ظلّ نظام سياسيّ طائفيّ يفرّق ولا يجمع. وإنّ أسطع دليل على هذا الضعف، هو عدم تجرؤ الحكومة اللبنانيّة على السماح لطائرة وزير الخارجيّة الأميركي هنري كسينجر بالهبوط في «مطار بيروت الدوليّ» في أواخر عام 1973، خشية أن تتعرّض لها المنظّمات الفلسطينيّة الموجودة في المنطقة[320].

وبعد الحرب المذكورة، أصبح لبنان مقرّاً للمنظّمات الفلسطينيّة، فشكّلت هذه خطراً على إسرائيل والغرب (= قصف مناطق شمال إسرائيل وخطف الطائرات والاغتيالات)، ولم يعد همّ الولايات المتّحدة هو الحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله وتخفيف وطأة الجغرافيا السياسيّة عليه، بل كيف يمكن حماية إسرائيل والعالم الغربيّ من ضربات الفدائيّين، والحدّ من إمكان هيمنتهم على الدولة اللبنانيّة، أو مناهضتهم السياسة الأميركيّة في المنطقة، وخصوصاً بعد ولوج مصر طريق السلام مع إسرائيل بعد عام 1973، وانفراد واشنطن بسياسة حلّ أزمة الشرق الأوسط وفق إستراتيجيّتها في المنطقة وتنافسها مع الاتحاد السوفياتيّ.



وفي ضوء الصراع بين سورية وإسرائيل منذ مجيء الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، وقيام إسرائيل بالتصدّي للوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان المدعوم سوريّاً، خضع لبنان، أكثر من ذي قبل، لعمليّة التجاذب الإقليميّ: بين المنظّمات الفلسطينيّة وإسرائيل؛ وبين سورية وإسرائيل؛ فضلاً عن الخلافات العربيّة – العربيّة؛ والاستقطاب الدوليّ. فتبيّن أنّ ضعفه وتدخّل المنظّمات الفلسطينيّة في شؤونه الداخليّة، وغياب إستراتيجيّة له تجاه الدولتين القويّتين اللتين أحاطتا به (سورية وإسرائيل)، أو تجاه الخارج، تسببا بتداعيات خطيرة على مصيره وسيادته.

لقد عمل الفلسطينيّون وحلفاؤهم اليساريّون على الاستفادة من ضعف الدولة اللبنانيّة وانقسام المجتمع اللبنانيّ. وكان غرض الأوّلين هو تحويل لبنان إلى قاعدة عسكريّة وسياسيّة مسلوب الإرادة، يستخدمونه في صراعهم مع إسرائيل أو في علاقاتهم بالدول العربيّة. ولم يهتمّوا بحساسيّة الوضع اللبنانيّ ولا بالتوازنات الطائفيّة، وهاجسهم «التصفية» التي تعرّضوا لها في الأردن. فأزاح تدخّلهم المباشر وغير المباشر في الأزمة اللبنانيّة الستار بقوّة عن التناقضات بين اللبنانيّين، وعجّل في انخراطهم في حرب لبنان. أمّا اليساريّون، فإنّ مشروعهم لقلب النظام اللبنانيّ وإقامة نظام علمانيّ بديل يُطيح بالامتيازات المسيحيّة، جعلهم يتحالفون مع المقاومة الفلسطينيّة، وبالتالي استحضار عامل خارجيّ إلى داخل الأزمة اللبنانيّة[321]. ومن غير المعروف، كيف كان اليساريّون سيحقّقون هدفهم هذا ويتولّون الحُكم في لبنان «العلمانيّ» في ظلّ هيمنة فلسطينيّة على البلاد، وتحوّل لبنان إلى دويلة للفلسطينيّين؟ وهل سيقبل الفلسطينيّون بذلك؟ كان الفلسطينيّون همّ أسياد القرار في مناطق هيمنة «الحركة الوطنيّة». وقد اعترف عرفات أنّه كان الحاكم الفعليّ في المناطق التي خضعت لسلطة «منظّمة التحرير الفلسطينيّة». وكان يطرح في مجالسه السؤال التالي: «**ماذا سيكون عليه وضعنا لو حكمت الحركة الوطنيّة**»؟[322] من هنا، كانت مصلحته تقتضي إطالة الأزمة اللبنانيّة، ولم يكن يهمّه أن تحصل تسوية وتقوم دولة في لبنان، أو يُهيمن اليسار على الحُكم.

وفي ظلّ الانقسام الداخليّ، كانت المؤسّسات التنفيذيّة والتمثيليّة اللبنانيّة عاجزة عن التصدّي للهيمنة الفلسطينيّة في لبنان. فعقب الاجتياح الإسرائيليّ الأوّل للبنان عام 1978، قرّر المجلس النيابيّ اللبنانيّ إنهاء الأنشطة العسكريّة الفلسطينيّة

على الأراضي اللبنانيّة، وإعادة تثبيت سلطة الدولة اللبنانيّة في المخيّمات الفلسطينيّة[323]. وكان معنى هذا إلغاء «اتّفاق القاهرة»، وهو مسألة كانت تتجاوز قدرات لبنان السياسيّة وعلاقاته بالدول العربيّة. ولم يتمكّن لبنان من إلغاء هذا الاتّفاق إلاّ في أيّار عام 1987.

وبالنسبة إلى إسرائيل وسورية، فقد استغلت كلٌّ منهما وضع لبنان كدولة حاجز لتحقيق مصالحها، بعدما رفضتا مقولة حياده أو تحييده. كان همّ إسرائيل على الدوام هو أن تبقى حدودها الشماليّة مع لبنان مستقرّة، من دون أن تتخلّى عن أطماعها في مياهه وأراضيه أو في تطبيع علاقاتها معه. لكنّ نموّ النشاط الفدائيّ الفلسطينيّ في لبنان، وتحوّل هذا البلد إلى قاعدة للعمليّات الفدائيّة ضدّ إسرائيل، وتحديداً بعد انتقال المقاومة الفلسطينيّة من الأردن إلى لبنان عام 1970/ 1971، تسبّب في تصعيد التوتّر بين إسرائيل ولبنان. فكان قصف إسرائيل مناطق في جنوب البلاد، والمرافق الاقتصاديّة اللبنانيّة، واغتيال قيادات فلسطينيّة بين عامي 1968 و1974 رسائل تحذير إلى لبنان ولزعزعة استقراره الداخليّ.

ومع اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، قامت إسرائيل بنقلة نوعيّة في علاقاتها مع لبنان: دعم الموارنة المناهضين للوجود العسكريّ الفلسطينيّ، والعمل على تفتيت لبنان إلى دويلات طائفيّة (= دويلة مارونيّة)، وإقامة حزام أمنيّ في جنوب لبنان من وحدات عسكريّة لبنانيّة منشقّة عن الجيش اللبنانيّ لحماية مستوطناتها الشماليّة. وعندما لم تتحقّق أهدافها كاملة، قامت إسرائيل باجتياح للبنان عامي 1978 و1982 لتحقيق ثلاثة أهداف: تهجير الفلسطينيّين إلى الأردن (= الحلّ الأردنيّ)؛ طرد السوريّين من لبنان؛ إقامة نظام مارونيّ حليف لها في هذا البلد. ثمّ فرضت على لبنان «اتّفاق 17 أيار1983»، الذي كان ذروة نفوذها على هذا البلد. لقد شكّل لبنان متصالح مع إسرائيل أو متحالف معها على الدوام، تهديداً استراتيجيّاً لسورية ومصالحها وأمنها القوميّ.

أمّا سورية، فاختلفت علاقاتها بلبنان عن علاقاتها بإسرائيل. فإسرائيل دولة عدوّة للبنان، في حين تجمع العروبة والجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة ما بين الشعبين السوريّ واللبنانيّ. حتّى مجيء الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، كانت سورية ذات تأثير ضعيف في السياسة اللبنانيّة. فخلال الخمسينات والستينات من القرن



الماضي، كانت هناك شكوى سوريّة مزمنة بأنّ لبنان يأوي متآمرين على نظامها، من دون أن تتمكّن دمشق من التأثير جديّاً في سياسات الحكومات اللبنانيّة. وتحت حُكم الأسد، بلورت سورية إستراتيجيّة شرق أوسطيّة تقوم على الإمساك بالملفّين الفلسطينيّ واللبنانيّ معاً بخلفيّة «سورية الكبرى»، وفرض نفسها على المستوى الإقليميّ. كان ما ينادي به عرفات حول «القرار الفلسطينيّ المستقلّ»، في نظر السوريّين «**هرطقة قوميّة**»، لأنّ الفلسطينيّين ليسوا أحراراً في معالجة قضيتهم التي تعني العرب وفي طليعتهم سورية. أمّا «لبنان الكبير»، فهو، في رأيهم، وليد الاستعمار الغربيّ، الذي جزّأ بلاد الشام، ويتناقض وجوده مع حلم كلّ سوريّ بـ «سورية الكبرى»[324]. من هنا، أضحى لبنان و«فلسطين» في صُلب التجاذب بين سورية وإسرائيل، والذي عملت الدبلوماسيّة الأميركيّة على احتوائه (= الخطوط الحمر). لكن ذلك لم يمنع استمرار التناقضات بين الدولتين العدوّتين، وجعل «خطوط كيسنجر الحمر» واهية، كما حدث في الاجتياحين الإسرائيليّين للبنان عامي 1978، و1982.

إنّ أكبر ذريعة استخدمتها القيادة السوريّة هي أن يتحوّل لبنان أو جزء منه إلى دولة تهدّد أمن سورية ومصالحها، وظلّت هذه القيادة تطرح باستمرار مسألة التهديد الذي يتعرّض له أمنها القوميّ من قبل إسرائيل عبر لبنان. وأكثر ما كان السوريّون يخشونه هو مسألتين: قيام دويلة أو نظام حليف لإسرائيل في لبنان، أو قيام نظام لبنانيّ خارج عن سيطرتهم خاضع للفلسطينيّين. وفي كلتا الحالتين، وفي ضوء خلافاتها المستحكمة مع النظام البعثيّ في العراق وتوتّر علاقاتها بتركيا، وجدت سورية نفسها تحت عبء الجغرافيا السياسيّة لجهّة الشرق والشمال، وكذلك في خاصرتها الجنوبيّة الغربيّة (لبنان). كان قيام دويلة موالية لإسرائيل في لبنان، يجعل سورية بين فكيّ كماشة إسرائيليّة - لبنانيّة، أو عرضة لنظام راديكاليّ لبنانيّ مناهض لها تحت الهيمنة الفلسطينيّة. من هنا، نفهم لماذا كانت سورية ضدّ تقسيم لبنان وتصرّ على التمسّك به وعدم الخروج منه؟ ولماذا استخدمت شعار «القوميّة التدخليّة»، لتحقيق مصالحها كلّها؟ ولماذا رفضت نداءات عربيّة ودوليّة للخروج من لبنان، ووقفت ضدّ مساعي الولايات المتّحدة لإحلال السلام بين إسرائيل ولبنان عام 1983 (اتّفاق 17 أيّار 1983)؟

وإذا كانت سورية لم تجد منافسين حقيقيّين لها على الساحة اللبنانيّة، في ضوء اتّفاقها غير المعلن مع إسرائيل بمباركة الولايات المتّحدة الأميركيّة، فإنّ أيّا من الدول العربيّة لم يشكّل منافساً لها. صحيح أنّها تعرّضت إلى المضايقات من بعض الدول

العربيّة تجاه استفرادها بالمسألة اللبنانيّة، إلاّ أنّها تمكّنت من الحصول على تغطية عربيّة لوجودها في لبنان، وأجهضت تعريب الأزمة اللبنانيّة (= قوّات الردع العربيّة)، ثمّ انفردت بالملفّ اللبنانيّ بعد عام 1978، وأمسكت بكلّ القوى السياسيّة والحزبيّة والميليشياويّة اللبنانيّة مباشرة، أو من خلال اللعب على التناقضات في ما بينها، مستخدمة شعار «لا غالب ولا مغلوب»، لأنّ المنتصر، على حدّ قول محسن دلّول، **«يهرب منهم، والمهزوم يرتمي في أحضانهم»**. وهذا ينطبق على «الحركة الوطنيّة» وعلى «الجبهة اللبنانيّة»(325).

وبالنسبة إلى الدول العربية، نجد أنّها رفضت تحييد لبنان عن صراعاتها وعدم جعله ساحة لتصفية حساباتها. وكان الخلاف أو التوافق في ما بينها ينعكس سلباً في كلّ الأحوال على لبنان المنقسم على نفسه. وفي خلافاتها حول السلام أو الحرب مع العدو الإسرائيليّ، أضحى لبنان ساحة لصراعاتها. كذلك، تحوّل لبنان إلى ساحة – ضحيّة صراعات البعثين العراقيّ والسوريّ. حتّى ليبيا، التي كانت تبحث لها عن دور في الشرق الأوسط، لم تجد أفضل من البوابة اللبنانيّة للدخول إلى المنطقة.

لقد تركت الدول العربيّة لبنان ينزف ويدفع ثمن الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، بعدما هدأت الجبهات العربيّة مع العدو عن طريق معاهدات السلام أو عن طريق العجز والاستسلام. وعندما انتفض الفلسطينيّون يحملون السلاح من أجل قضيتهم، ويتسبّبون بما تسبّبوا به في الأردن وفي لبنان، وعندما كانت إسرائيل تنفذ مخطّطاتها على حساب لبنان: اقتطاع أجزاء من أراضيه لمتطلبات أمنها، أو اجتياحه مرّتين لتحقيق أغراض سياسيّة وعسكريّة، كان العرب متفرّجين أو مصفّقين. وفي عام 1969، كان العرب وراء «اتّفاق القاهرة» وهمّ يعلمون أنّه يقضي على سيادة الدولة اللبنانيّة. وخلال العامين 1978 و1982، تعرّض لبنان إلى اجتياحين إسرائيليّين، ولم تحرّك الأنظمة العربيّة ساكناً، وكأنّها كانت تعمل وفق المثل الشعبيّ القائل: «بعُود عن الشرّ وغنيلو».

وعلى الصعيد الدوليّ، لم تمنع علاقات دمشق بموسكو النظام السوريّ من تأمين مصالحه في لبنان، بعيداً عن الإستراتيجيّة السوفياتيّة الشرق أوسطيّة و«الحرب الباردة». فاتّفاق «الخطوط الحمر» برعاية واشنطن، ثمّ ضرب تحالف المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبنانيّ عام 1976، دلاّ على أنّ ما كان يحرّك سورية هو مصالحها قبل أي شيء آخر، وليس الاعتبارات القوميّة والإيديولوجيّة أو علاقاتها بالاتحاد السوفياتيّ، بدليل أنّها لم تمتثل لدعوات الكرملين لسحب قوّاتها من لبنان والحفاظ



على المقاومة الفلسطينيّة. لكنّ، عودة العلاقات بين موسكو ودمشق بعد تجاوز تلك الأزمة، دلّ أيضاً على أنّ السوفيات اضطرّوا إلى التعامل بواقعيّة مع المصالح السوريّة في لبنان، في ضوء حاجتهم إلى دمشق بعد خروج مصر من دائرة نفوذهم. وعندما كانت الدول الأوروبيّة، ومن ضمنها الفاتيكان، ترسل الموفدين والبعثات للمساعدة على حلّ الأزمة اللبنانيّة، كان بإمكان سورية تعطيل تلك المبادرات مباشرة أو عبر حلفائها في لبنان. وإنّ أسطع دليل على ذلك، هو تفشيلها مع حلفائها اللبنانيّين، البعثة البابويّة الثالثة إلى لبنان عام 1978، إثر تصريحات باولو برتولي (Paulo Bertoli) بأنّ الوفاق اللبنانيّ يتعرّض لضغوط خارجيّة، قاصداً بذلك دمشق(326).

وعلى الرغم من صغر حجم لبنان، إلاّ أنّ إستراتيجيّتي الدولتين العظميين، الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتيّ، كانتا تمرّان عبره. صحيح أنّ لبنان لمّ يكن ذا أهمّية قصوى في تلك الإستراتيجيّات، إلاّ أنّ موقعه الجغرافيّ السياسيّ في قلب الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، جعل منه ساحة لتنافس الجبارين. وكانت الولايات المتّحدة بعد حرب عام 1973 تريد أن توفّر كلّ الظروف لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، ويهمّها أن تقضي على الفلسطينيّين في لبنان أو أن تضبطهم، سواء من قبل إسرائيل أو من خلال سورية. وفي الفترة نفسها، وجد السوفيات أنفسهم مستبعدين عن حلّ أزمة المنطقة، فحاولوا أن يلعبوا دوراً من خلال مساندة الفلسطينيّين والسوريّين. من هنا، أصبح الفلسطينيّون محطّ أنظار الأميركيّين والسوفيات والسوريّين والإسرائيليّين، ولكلٍّ منهم حساباته الخاصّة والمختلفة. وكان السوفيات يريدون تحالفاً بين سورية و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» لجعلهما سدّاً في وجه انفراد الولايات المتّحدة في حلّ أزمة الشرق الأوسط التي بدأت في الجانب المصريّ. وفي المقابل، أدرك الأميركيّون والإسرائيليّون أطماع السوريّين «الشخصيّة» في لبنان، وكيفيّة الاستفادة منهم في ضبط الأمور في لبنان وفق ما ينسجم مع مصالحهم وخطوطهم الحمر. من هنا، فضّلت سورية طموحاتها ومصالحها في لبنان والإمساك بالملفّين الفلسطينيّ واللبنانيّ على علاقاتها الإستراتيجيّة بالاتحاد السوفياتيّ. فكان «اتّفاق الخطوط الحمر» برعاية واشنطن. وعبر هذا الاتّفاق، احتلّ السوريّون لبنان بذريعة أنّهم يؤدّون خدمة لهذا البلد. وكان الموارنة هم من طلب التدخّل العسكريّ السوريّ في لبنان عام 1976، وبعد عام 1978، كانوا أوّل الرافضين لهذا الوجود. في المقابل، كان المسلمون واليسار أوّل الرافضين للتدخّل السوري في لبنان في ذلك العام

المذكور، لكنهم أصبحوا بعد ذلك التاريخ من يريد بقاء الجيش السوريّ في لبنان.

**جدول رقم (22) أهداف كلٍّ من سورية وإسرائيل في لبنان**

| سورية | إسرائيل |
|---|---|
| تجسيد الجغرافيا والتاريخ المشترك/ شعب واحد في دولتين | فصل لبنان عن سورية |
| القوميّة التدخليّة/ منع تقسيم لبنان/ احتواء المقاومة الفلسطينيّة/ الإمساك بالملفّ اللبنانيّ | تفتيت لبنان إلى دويلات طائفيّة/ ضرب المقاومة |
| عدم الإخلال بالتوازن بين الطوائف | تدمير صيغة التعايش الطوائفيّ |
| منع قيام نظام لبنانيّ معادٍ لها | جرّ لبنان إلى معاهدة سلام وتحالف |
| الإشراف على سياسة لبنان الخارجيّة | جعل سياسة لبنان الخارجيّة تتوافق مع مصالحها |
| منع انضمام لبنان إلى مثلّث السلام المصريّ - الإسرائيليّ | ضمّ لبنان إلى مثلّث السلام لتعميمه على الدول العربيّة |
| منع إسرائيل من تحقيق نفوذ لها في لبنان | حزام أمني في جنوب لبنان لحماية المستوطنات الشماليّة |
| تكامل إستراتيجيّ مع لبنان ضدّ إسرائيل على كلّ الصّعُد | إدخال لبنان في إستراتيجيّتها ضدّ سورية |
| جعل أمن البلدين مشتركاً | تهديد خاصرة سورية الجنوبيّة - الغربيّة |
| إقامة علاقات مميّزة بموجب نصوص | التشديد على الخصوصيّة اللبنانيّة ضمن المحيط العربيّ |
| استقرار لبنان عامل مؤثّر في النظام العربيّ | زعزعة استقرار لبنان للتأثير في العالم العربيّ |
| التكامل الاقتصاديّ والثقافيّ | ضرب دور لبنان الخدماتيّ والتجاريّ والثقافيّ |
| تنسيق الثروة المائيّة | الاستيلاء على مياه الأنهار في جنوب لبنان |



## حواشي الفصل الثاني

(1) ندى إيليّا، «حروب الهويّة: أي لبنان نريد؟»، في: حرّيات 22 (2000)، ص 8.

(2) Michael C. Hudson, "Lebanon's U.S. Connection in the New World Order", in: Deirdre Collings (Ed.), ***Peace for Lebanon? From War to Reconstruction***, Boulder/London 1994, pp. 138-139.

(3) قارن بـ: نوّاف سلام، اتّفاق الطائف. استعادة نقديّة، بيروت 2003، ص 8.

(4) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان 1967–1976، ترجمة شكري رحيّم، دار النهار للنشر، ط2، بيروت 2002. ص 422–423.

(5) حول حادثة عين الرمّانة، انظر الفصل الثالث من المجلّد، ص 268 - 270.

(6) Charles Winslow, Lebanon. War and Politics in a Fragmented Society, London/New York 1996, op. cit., p. 162.

(7) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، الشرق العربيّ المعاصر والصراعات الدوليّة، ترجمة محمد مخلوف، قبرص 1992، ص 214–216؛ يزيد صايغ، الأردن والفلسطينيّون، لندن 1987، ص 22–23.

(8) فؤاد لحود، مأساة جيش لبنان، بعبدات 1976، ص 35–36.

(9) جورج قرم، لبنان المعاصر. تاريخ ومجتمع، نقله إلى العربيّة حسّان قبيسي، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2004. ص 154.

(10) أمثال: مطران الكاثوليك غريغوار حدّاد، والمطران جورج خضر، والكاهنان المارونيّان ميشال حايك وواكيم مبارك، و«الشبيبة الطالبيّة المسيحيّة»، و«تجمّع المسيحيّين الملتزمين».

(11) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 112–117.

(12) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 188، 487–491.

(13) وضّاح شرارة، السلم الأهليّ البارد. لبنان المجتمع والدولة 1964–1967، ج1، بيروت 1980، ص 226–227.

(14) هذا ما قاله المفتي حسن خالد في خطاب شهير له. راجع: شوقي الدويهي، «الصراع على المدينة، مدخل إلى دراسة روابط الأحياء في بيروت»، No. 18 La vie publique au Liban. ***Les cahiers du cermoc,*** Expressions et recompositions du politique (1997) ص 297–298، حاشية 37. وقارن بـ: محسن دلّول، حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، بيروت 2007، ص 193، 196.

(15) تلفزيون أل بي سي، برنامج بيار الجميّل، الاثنين 25 حزيران 2007.

(16) عارف العبد، لبنان والطائف. تقاطع تاريخيّ ومسار غير متكامل، بيروت 2001، ص 103.

(17) ألبير منصور، موت جمهوريّة، بيروت 1994، ص 68–69.

(18) حول العسكرة الفلسطينيّة، انظر الفصل الخامس عشر من المجلّد الثاني. وخلال العامين 1971 و1972، سجّل الجيش اللبنانيّ 767 انتهاكاً للمنظّمات الفلسطينيّة على الأراضي اللبنانيّة، راوحت ما بين العروض المسلّحة في شوارع بيروت وإطلاق النار في المناسبات واحتجاز لبنانيّين وخطفهم أو تدريبهم على الأسلحة، ومهاجمة مراكز عسكريّة لبنانيّة، وقتل لبنانيّين، وإقامة حواجز التفتيش، والسطو المسلّح، وجمع التبرعات بالقوّة، وإنشاء أبنية من دون ترخيص. نقلاً عن: الخازن، ص 263–264.

(19) دلّول، حوارات ساخنة، ص 252 - 255.

(20) باسم سرحان، «العامل الفلسطينيّ في الحرب الأهليّة»، في: حرّيات، 22 (2000)، ص7.

(21) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 220.

(22) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 365–366. وهناك تصريح لعدنان الحكيم، رئيس حزب النجّادة أثناء النزاع السُّنّي – الجنبلاطيّ عقب حادثة صياديّ الأسماك في صيدا ومقتل معروف سعد ودعوة القيادات السُّنية إلى استقالة رشيد الصلح المدعوم من جنبلاط من رئاسة الوزارة. قال الحكيم: **إنّ جنبلاط يريد أن يحقّق حلمه بأن يتولّى هو قيادة المسلمين، ولكننا لن نسمح له بذلك، وعليه أن يدرك أنّ لا مكان له بيننا... فلا جنبلاط ولا سواه مخوّل التحدّث باسمنا (القيادات السُّنية)... وعليه أن يفهم أنّ الذي يسمّي رئيس الحكومة هو نحن، ونحن اللذين نقرّر متى يستقيل. نحن نصرّ على أنّ المسلمين هم الذين يجب أن يحكموا وإنّ إرادتهم السياسيّة تخرج من المنارة (رأس بيروت) وليس من المختارة.** نقلاً عن: الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 366.

(23) باسم سرحان، العامل الفلسطينيّ في الحرب الأهليّة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(24) حول حركة أمل، انظر: Norton, Augustus Richard, Amal and the Shi'a. Struggle for the Soul of Lebanon, Austin 1988.

(25) قارن بحاشية رقم 3 في: الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 231.

(26) محسن دلّول، حوارات ساخنة، ص 58–59.

(27) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 330.

(28) الفضل شلق، الطائفيّة والحرب الأهليّة في لبنان، بيروت 197، ص 57–58. وقارن بـ: قرم، لبنان المعاصر، ص 183.

(29) هانف، ص 173.

(30) هانف، ص 173–174.

(31) بلغت قيمة الأموال التي تلقتها «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من دول عربيّة ما بين 12 نيسان 1976 إلى 20 تموز 1976، 40 مليون دولار. انظر: طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة. إستراتيجيّة نزاعية معاصرة في اللبنانيّة 1975 - 1991، أطروحة دكتوراه لبنانيّة في العلوم السياسيّة والإدارية، الجامعة اللبنانيّة، كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة –



القرع الأوّل، 2001، ص 47 - 48.

(32) Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East, 3rd. Print, Harvard 1983, p. 41.; Winslow, Lebanon, op. cit., pp. 162-163.

(33) أقفلت سورية حدودها مع لبنان خلال أزمة عام 1969 لزيادة الضغط عليه.

(34) Rex Brynen, "Palestinian-Lebanese Political Relations. A political Analysis" in: Deirdre Collines (Ed), ***Peace for Lebanon? From War to Reconstruction,*** Boulder\London 1994, p. 90. Winslow, Lebanon, p. 162.

وحول بنود» اتّفاق القاهرة»، انظر: شفيق شفيق الريّس، التحدّي اللبنانيّ 1975–1976، بيروت 197، ص 51–53.

(35) الخازن، تفكّك الدولة، ص 224–225.

(36) Winslow, Lebanon, op. cit., p. 163.

(37) من مذكّرات العماد إميل بستاني التي نشرتها جريدة «السفير» مطلع عام 1997، في: ناصر مسعود، «لبنان التسوية»، مجلة المستقبل، عدد 28 آذار 1997، ص 14.

(38) منصور، موت جمهوريّة، ص 164–165.

(39) Adel Freiha, Armee et l'Etat au Liban (1945 -1980), Paris 1980, p. 173. وفي 20 نيسان 1970، نشرت صحيفة «النهار» البيروتيّة تفاصيل الاتّفاق.

(40) بيار الجميّل، مواقف وآراء 1975–1980، دار العمل للنشر، بيروت 1982، ص 18.

(41) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن. من حرب لبنان إلى حرب الخليج، غدراس 1991، ص127.

(42) هانف، ص 216؛ بقرادوني، لعنة وطن، ص 135–136.

(43) Winslow, Lebanon, op. cit., p.163. ريمون إدّه، ضمير لن يموت، إعداد سمعان عيد سمعان، بيروت 2000، ص 261، 270.

(44) الفضل شلق، ص 59–62.

(45) أحصى الجيش اللبنانيّ 703 انتهاكات للسيادة اللبنانيّة قامت بها المقاومة الفلسطينيّة خلال عامي 1971 و1972. انظر: الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 263–264.

(46) انظر: الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 265–267.

(47) Freiha, p. 175.

(48) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 193–200، 202، 204–207 أ211.

(49) P. 61. Latif Abul-Husn,. The Lebanese Conflict. Looking Inward, Boulder/ London 1998.

(50) Meir Zamir, "The Lebanese Presidential Elections of 1970 and their Impact on the Civil War of 1975 - 1976", in: ***Middle Eastern Studies 16***, 1 (1980) pp61 - 62.

(51) هؤلاء القادة هم: محمد يوسف النجّار (أبو يوسف) وكمال ناصر وكمال عدوان. وحول حادثة فردان واتّهام صائب سلام قائد الجيش بالتقصير في الدفاع عن العاصمة والمطالبة

بعزله، انظر: .Freiha, pp 198 - 199

(52) Michael C. Hudson. "The Palestinian Factor in the Lebanese Civil War", in: ***Middle East Journal*** 32, 3 (1978) p. 265.

(53) هانف، ص 218؛ .McLaurin, pp. 92 - 93

(54) تلفزيون LBC، برنامج بيار الجميّل، الإثنين 25 حزيران 2007.

(55) هذا ما عبّر عنه فؤاد لحود، ضابط في الجيش ونائب في البرلمان اللبنانيّ، بالقول: «إنّ قسماً من اللبنانيّين (= المسلمين) لا يريد تعزيز الجيش خوفاً من أن يضرب المقاومة وبنفس الوقت يريد تعزيز هذا الجيش ليؤدّي دوره في القضيّة الفلسطينيّة. والقسم الآخر (المسيحيّون) يريد تعزيز الجيش لضبط العمل الفدائيّ ولا يريد تعزيز الجيش كي لا ينجرف لبنان في الحرب ضدّ إسرائيل». فؤاد لحود مأساة جيش لبنان، بعبدات 1976، ص 210–211.

(56) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، أوّل آب 1988، ص 31–32.

(57) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 368 - 369.

(58) بقرادوني، لعنة وطن، ص 131–132.

(59) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, P43.

(60) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 278.

(61) حول اتّفاق ملكارت، انظر: الريّس ص 58 - 69.

(62) هانف، ص 222–223.

(63) Hudson, The Palestinian Factor, op. cit., p. 266.

(64) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 43.

(65) Zamir, pp. 64 - 65.

(66) فرحان صالح، الثورة الفلسطينيّة وتطوّر المسألة الوطنيّة في لبنان» حول أحداث لبنان»، لام، كانون الأوّل 1985، ص 43، 75.

(67) Mair Zamir, "The Lebanese Presidential Elections of 1970 and their Impact on the Civil War of 1975 - 1976", in: ***Middle Eastern Studies*** 16, 1 (1980) pp. 64 - 65.

(68) Zamir, p. 65.

(69) هانف، ص 235–236.

(70) نقلاً عن: أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 195؛ وقارن بـ:
Robert Fisk, Pity the Nation. Lebanon at War, 3rd. ed. Oxford 2001, p. 80.

(71) نقلاً عن: أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (4)، ج3، منشورات دار الأبجديّة، لام، 1977، ص 183.

(72) Hudson, The Palestinian Factor, op. cit., pp. 274 - 275.

(73) Fisk, Pity the Nation, p. 80.



(74) نقلاً عن: .Hudson, The Palestinian Factor, p. 261

(75) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 357–358.

(76) منصور، موت جمهوريّة، ص 73–74.

(77) Don Peretz, "Israel's Foreign Policy Objectives in Lebanon: A Historical Overview", in: Collings, ***Peace for Lebanon?***, op. cit., p. 110.

(78) Peretz, Israel's Historical Foreign Policy Objectives in Lebanon, no. 10, p. 120.

(79) Peretz, op. cit., p. 112.

(80) نقلاً عن: .Peretz, op. cit., pp. 112 - 113

(81) نقلاً عن: ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 460.

(82) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ترجمة خيري الضامن، ط6، بيروت 2001، ص 135. وقارن بـ: قرم، لبنان المعاصر، ص 158–159.

(83) لوران/ بصبوص، الحروب السريّة في لبنان، بيروت 1988، ص 197–198.

(84) انظر حول هذه الاتصالات مقال: Eyal Zisser, "The Maronites, Lebanon and the State of Israel: Early Contacts", in: ***Middle Eastern Studies*** 31, 4(1995), pp. 889 - 918.

(85) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان. من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات الفلسطينيّة، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2006، ص 68.

(86) خليفة، الستراتيجيات السوريّة والإسرائيليّة والأوروبيّة حيال لبنان، دار بيبلوس، جبيل 1993، ص 77، 85.

(87) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، سنوات في ظلّ الاحتلال، بيروت 1985، ص 5.

(88) حول المشروع الإسرائيليّ، راجع الرسائل الثلاث المتبادلة بين بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل السابق، وموشى شاريت (Moshe Sharett)، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، وإلياهو ساسون، سفير إسرائيل في روما، في: يحيى أحمد الكعكي، الصراع الدوليّ والحلّ الفيدراليّ في لبنان، لام، 1978، ص 195–207؛ وقارن بـ: جوناثان راندل، حرب الألف سنة حتّى آخر مسيحيّ. أمراء الحرب المسيحيّون والمغامرة الإسرائيليّة في لبنان، ترجمة بشار رضا، لات، لا دار نشر، ص 157، 159–160.

(89) هنري لورنس، اللعبة الكبرى. ص 162.

(90) نقلاً عن: مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 68.

(91) من رسالة الياهو ساسون إلى شايت، في: الكعكي، ص 205–206.

(92) خليفة، الستراتيجيات، ص 77–79.

(93) خليفة، الستراتيجيّات، ص 77–79؛ El-Khalil, "The Role of the South in Lebanese Politics", in: Shehadi, Nadim/Dana Haffar Mills, (Eds.) ***Lebanon: A History of Conflict***

***and Consensus***, London 1992, p. 308. وحول مراسلة بن غوريون إلى شاريت، انظر: الكعكي، الصراع الدوليّ والحلّ الفيدراليّ في لبنان، ص، 196.

(94) خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، ص 171–174.

(95) لوران/ بصبوص، الحروب السرية في لبنان، ص 177.

(96) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 460–461.

(97) Abul-Husn, The Lebanese Conflict, p. 61.

(98) Volker Perthes Der Libanon nach dem Bürgerkrieg. Von Ta'if zum gesellschaftlichen Konsenz, Baden-Baden 1994, p. 95.

(99) ومن ضمن الأهداف الأميركيّة الأخرى، أن تكون القوّات السوريّة عنصر تثبيت للاستقرار وحماية المسيحيّين والحُكم اللبنانيّ. Yair Evron, War and Intervention in Lebanon. The Isreali - Syrian Deterrence Dialogue, London\Sydney 1987, , p. 4

(100) سيأتي الحديث عن هذا الاتّفاق في هذا الفصل ص 206 – 210.

(101) أولى هذه اللقاءات تلك التي عُقدت في أيلول 1975 بين ديفيد كمحي، أحد أفراد البعثة الإسرائيليّة في باريس، والمقدّم بنيامين بن أليعازر من جهة، وبين بيار الجميّل ونجليه أمين وبشير، وكميل شمعون ونجله داني من جهة أخرى. وفي منتصف أيلول من العام نفسه، التقى اسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بكلٍّ من كميل شمعون وبيار الجميّل على متن زورق قبالة الشاطئ اللبنانيّ. وتمّ الاتّفاق على أن تقوم إسرائيل بتزويد الميليشيات المسيحيّة بالأسلحة وتدرّب عناصرها، من دون أن تتدخّل مباشرة في النزاع. وبعد معركة الدامور، زار وفد كتائبيّ إسرائيل في آذار 1976 والتقى شيمون بيريز طالباً أسلحة من الدولة العبريّة، وتمّ له ذلك. جوزيف أبو خليل في: قصة الموارنة في الحرب، بيروت ط2، 1990، ص 41–55؛ وثائق الحرب اللبنانيّة (1982– 1983–1984)، ص 26–27. ومنذ ذلك التاريخ، زار بشير الجميّل إسرائيل مرّات عدّة، كان آخرها مطلع أيلول 1982. على كلٍّ حال، يختلف توقيت لقاء آل الجميّل وآل شمعون بكمحي وأليعازر. فمينارغ (ص 68–70) يؤرّخ اللقاء في أواسط أيلول 1975، في حين أنّ وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 26–27، تجعل هذا اللقاء في عام 1976. ويبدو للمؤلّف أنّ التوقيت الذي أشار إليه ميناراغ هو الأصحّ، ذلك أنه يستند بمعلوماته إلى مراسلة مع ديفيد كمحي، ميناراغ، حاشية 1، ص 69. وهذا يتطابق مع تقرير للمخابرات السوريّة إلى الرئيس الأسد في خريف عام 1975 عن اتصالات الموساد الإسرائيليّة بموارنة لبنان. وإذا صحّ أنّ بداية الاتصالات المارونيّة – الإسرائيليّة تعود إلى أيلول عام 1975، فمعنى ذلك، أنّ خطّة الموارنة للتعاون مع إسرائيل وتلقّي الدعم منها، ليست بسبب ما كانوا يتعرّضون له من ضغط عسكريّ من قِبل «القوّات المشتركة»، وإنما كان قراراً سياسيّاً اتّخذ منذ اندلاع حرب لبنان. على كلٍّ حال، حصل لقاء في 12 آذار 1976 بين وفد كتائبيّ ومن «الوطنيّين الأحرار» والمسؤولين الإسرائيليّين.

(102) بلغت قيمة هذه المساعدات خلال حكومة العمّال ما بين 100 مليون – 150 مليون دولار، انظر: عيراني، ص 140؛ وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 26–27. وعن نوعيّة هذه المساعدات، فقد شملت دبابات «سوبر شيرمن» ومدفعيّة ثقيلة وآلات إلكترونيّة متطوّرة. وعلى كلٍّ حال، لم تكن هذه المساعدات العسكريّة هي الأولى التي تقدّمها إسرائيل إل لبنان. فخلال الحرب الأهليّة في لبنان عام 1958، قدّمت إسرائيل أسلحة إلى الرئيس شمعون شملت 500 رشّاش من نوع طومسون، وبريتا، وبرن. انظر: راندل، ص 164.



(103) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان ص 386.

(104) بالإضافة إلى مشروع «الدولة المارونيّة» في لبنان، فكّرت إسرائيل في مشروع لتفتيت سورية إلى ثلاث دول إثنيّة للدروز والعلويّين والسُنّة. انظر: Yair Evron, War and Intervention in Lebanon, p. 211 and no. 211.

(105) خليفة، الستراتيجيات، ص 94–96؛ Ze'ev Schiff, "Lebanon: Motivations and Interests in Israel's Policy", in: ***The Middle East Journal*** 38, 2(1984) pp. 221-223.

(106) نقلاً عن: أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 93–94.

(107) انظر الفصل الخامس من المجلّد.

(108) الجميّل، مواقف وآراء، ص 135.

(109) الشيخ بيار (الجميّل)، سلسلة حلقات عُرضت على شاشة تلفزيون: LBC، تاريخ 2 تموز 2007.

(110) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 5.

(111) عماد يونس (إعداد)، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة ...1973، خمسة أجزاء تغطي خلفيّات الحرب في لبنان وتطوّرها بين عامي 1973 و1984، لا دار نشر، لام، عام 1985، ج2، ص 357–358.

(112) ميناريغ، أسرار حرب لبنان، ص 35.

(113) Camille Chamoun, Crise au Liban, Beyrouth 1977, pp. 23-24.

(114) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيّون، ص 64–69.

(115) في رسالة له إلى العميد ريمون إدّه بتاريخ 14 حزيران 1976، قال كيسنجر: «... **أريدك أن تثق بأنّ إخلاصي لإسرائيل (وأنا يهوديّ ألمانيّ عرف الاضطهاد النازيّ) لا يعادله إلا إخلاصي لزوجتي، وبلادي تخدم مصالح إسرائيل**». نقلاً عن: ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 498.

(116) نقلاً عن: ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 490.

(117) من رسالة كسنجر إلى العميد ريمون إدّه بتاريخ 14 حزيران 1976. نقلاً عن: ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 493–498.

(118) بقرادوني، لعنة وطن، ص 118.

(119) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج1 (1986–1992)، ط2، لا دار نشر، لات، ص 250.

(120) حول «اتّفاق الخطوط الحمر» وسياسة كيسنجر تجاه لبنان، راجع، خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، مرجع سبق ذكره، ص 175–189.

(121) Edward Azar/Kate Shnayerson, "United States - Lebanese Relations. A Pocketful of Paradoxes", in: ***The Emergence of a New Lebanon. Fanatasy or Reality?*** (ed.), New York 1984, op. cit., pp. 248-249.

(122) Schiff, p. 222.

(123) خليفة، الستراتيجيات، ص 183–189. وحول تفاصيل «اتّفاق الخطوط الحمر» وأهداف إسرائيل من ورائه، انظر بشكل عام كتاب: Yair Evron, War and Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue London/Sydney 1987.

(124) سوف يُخرق «اتّفاق الخطوط الحمر» على يد سورية عام 1980 و1981، وعلى يد إسرائيل في عام 1982. انظر ص 270 – 291، 305 – 309.

(125) Evron, War and Intervention, pp. 46-47.

(126) جريدة **العمل** 28/ 2/ 1979؛ تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، ص 235 – 236.

(127) بيار عطا الله، لبنان... تحت الاحتلال. صفحات من تاريخ المقاومة اللبنانيّة، لام، 2005، ص 17.

(128) Raymond Hinnebusch, "Pax-Syriana: The Origins, Causes and Consequences of Syria's Role in Lebanon", ***Mediterranean Politics***, vol. 3, no. 1 (Summer 1998) pp. 139-140.

(129) Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, London/Basingstoke 1980, pp. 70-74.

(130) Evron, op. cit., pp. 23-24.

(131) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 240، 308–309.

(132) حول هذه التطوّرات راجع: حسن الأمين، سراب الاستقلال في بلاد الشام 1918 – 1920، بيروت 1998، ص 273 – 278.

(133) Encarta 99, Lebanon.

(134) خليفة، الستراتيجيات، ص 27–28.

(135) إيلي سالم، الخيارات الصعبة. دبلوماسيّة البحث عن مخرج 1982–1988، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1993، ص 495–496.

(136) انظر: أنطون سعادة، لواء الإسكندرون، بيروت 1996.

(137) أنطوان حكيّم، «العلاقات اللبنانيّة – السوريّة: 1918–1950»، في: **العلاقات اللبنانيّة السوريّة**، أعمال المؤتمر الوطنيّ في 14–15 تشرين الثاني 2000. نصوص الاتفاقيّات والبروتوكولات الموقّعة بين لبنان وسورية، أنطلياس 2001،، ص 40 – 41. وفي 31 آب 1920، أصدر الجنرال هنري أوجين غورو (Henri Eugéne Gourug) قراراً عيّن بموجبه حدود «دولة لبنان الكبير» على الشكل التالي: شمالاً: من مصبّ النهر الكبير على خطّ يرافق مجرى



النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر؛ شرقاً: خط القمّة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورونت) مارّاً بقرى مصرعة مربعانة – حيط أبيح – فيصان (؟) على علو قريتي بريفا ومترية. (؟). وهذا الخطّ تابع حدود قضاء بعلبك الشماليّة من الجهة الشماليّة الشرقيّة والجهة الجنوبيّة الشرقيّة، ثمّ حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيّا وراشيا الشرقيّة؛ جنوباً: حدود فلسطين، كما هي معينة في الاتّفاقات الدوليّة؛ غرباً: البحر المتوسّط.. راجع: بشارة الخوري، حقائق لبنانيّة، ج1، من 10 آب سنة 1890 إلى 20 أيلول 1943، بيروت 1983، ص 310 – 311.

(138) نقلاً عن: حكيّم، العلاقات اللبنانيّة – السوريّة، ص 41.

(139) خليفة، الستراتيجيات، ص 43 –44.

(140) خليفة، الستراتيجيات، ص 43 – 44، وحاشية 37 ص 44.

(141) Fisk, op. cit., p. 67.

(142) فريد الخازن، «العلاقات اللبنانيّة – السوريّة 1950 – 1976، صلة بلا وصل»، في: **العلاقات اللبنانيّة – السوريّة، محاولة تقويميّة**، مرجع سبق ذكره، ص 74 – 75.

(143) لورنس، اللعبة الكبرى، الشرق العربيّ، ص 179؛ وقارن بـ: Evron, War and Intervention, p. 20.

(144) الخازن، العلاقات اللبنانيّة – السوريّة 1950 –1976، ص 76 – 77.

(145) خليفة، الستراتيجيات، ص 67.

(146) راجع الفصل الأوّل من المجلد ص 83 حول مطالبة السياسيّ المارونيّ ريمون إدّه بوليس دوليّ على حدود لبنان مع إسرائيل.

(147) Ilana Kass, "Moscow and the Lebanese Triangle", in: ***The Middle East Journal*** 33, (1979), 2p. 165.

(148) لورنس، اللعبة الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص 250. وقارن بـ: Fisk, Pity the Nation, p. 75. Serah Kekec, "Lebanon: From Turbulence to Stability", 2 Nov. 2004, in: http://www.weltpolitik.net/Regionen/Naher%20u.%20Mittlerer%20Osten/Libanon/Grundlagen/Libanon:%201970-2004html

(149) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربيّ، بيروت 1987، ص 64–65.

(150) هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، ص 286.

(151) Freiha, p. 200.

(152) محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربيّ. مقاربة سوسيوتاريخيّة وقانونيّة لمسألة الحدود العربيّة، بيروت 1998، حاشية 6 ص 105.

(153) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون، ص 26؛ هنري لورنس، اللعبة الكبرى، ص 250.

(154) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، ص 244.

(155) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 24-25.

(156) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، لام، لات، 258- 262.

(157) شيلا راين، «الاجتياح الإسرائيليّ للبنان: خلفيّات الأزمة»، في: **الاجتياح الإسرائيليّ للبنان - 1982، دراسات سياسيّة وعسكريّة**، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، سلسلة الدراسات رقم 68، بيروت 1984، ص4.

(158) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 24، 30.

(159) Brynen, Palestinian-Lebanese Political Relations, op. cit., p.90.

(160) خليفة، الستراتيجيات، ص 62-63؛ Adeed Dawisha, "The Motives of Syria's Involvement in Lebanon", in: ***The Middle Eastern Journal***, 38,2(1984) p.228..,pp.229f. Ervon, War and Intervention, p97.

(161) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، ص 690؛ منصور، موت جمهوريّة، ص92.

(162) فريد الخازن، تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967-1976، ص 285-287.

(163) Evron, p.20.

(164) هانف، ص 690؛ منصور، موت جمهوريّة، ص 92.

(165) David Gilmour, Lebanon. The Fractured Country, New York 1993, pp. 129-130.

(166) خليفة، الستراتيجيات، ص 62-63؛ Dawisha, The Motives of Syrias, op. cit., pp. 229f.; Ervon, War and Intervention, p.97.

(167) Kirsten Schulze, Israel's Convert Diplomacy in Lebanon, London 1988, p. 83.

(168) خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، ص 175-176.

(169) Abukhalil, "Syrian Policy in Lebanon of Syrian Policy in Lebanon", in Deirdre' Collings (ed.) Peace for Lebanon?, op. cit op. cit., pp. 131-132.

(170) Evron, War and Intervention, pp. 48-49.

(171) Abul-Husn, The Lebanese Conflict, p.66.

(172) As'ad Abukhalil, "Syrian Policy in Lebanon", pp.128-130، حيث يعالج أبو خليل تعاطي النظام السوريّ مع حلفائه وخصومه في لبنان، وكيف أنّ هذه السياسة كانت تتغير باستمرار وفق المصالح.

(173) مينارغ، أسرار حرب لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(174) نقلاً عن: يونس، مرجع سبق ذكره، ج2، ص 7. وقارن بـ: Kass, p.170. كان عبد الحليم خدّام أحد أعمدة النظام السوريّ في لبنان والمسؤول عن الملفّ اللبنانيّ وإقامة البُنية للنفوذ السوريّ. وظلّ يُمسك بالملفّ اللبنانيّ حتّى عام 1998. وبعد ذلك التاريخ، جرى تهميشه،



فانقلب على النظام السوريّ إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005.

(175) تاريخ الحديث 12 كانون الأوّل 1976. نقلاً عن: خليفة، الستراتيجيات، ص 57.

(176) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 35.

(177) Abukhalil, "Syrian Policy in Lebanon", op. cit., p132.

(178) عيراني، ص 138.

(179) سالم، ص 108-109.

(180) Dawisha, Syria amd the Lebanese Crisis, op. cit., pp. 73-74.

(181) Perthes, p.103.

(182) حول «اتّفاق 17 أيّار»، انظر الفصل الثالث من المجلّد.

(183) بقرادوني، لعنة وطن، ص 97.

(184) هانف، ص 262، وقارن بـ: باسم سرحان، العامل الفلسطينيّ في الحرب اللبنانيّة، ص 7؛ وقارن بـ: بقرادوني، لعنة وطن، ص114-115؛ Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p.83.

(185) حول المبادرة السوريّة وتطوّرات الوضع الداخليّ اللبنانيّ ومساعي الدول العربيّة لحلّ الأزمة، انظر: خويري، حوادث لبنان، ج1، حوادث شهر تشرين الأوّل 1975، ص 271-360.

(186) نقلاً عن: خليفة، الستراتيجيات، ص 59.

(187) يونس، ج2، ص 84-85.

(188) قارن ببيار الجميل، مواقف وآراء، ص 149-160، حيث يمتدح الدخول السوريّ إلى لبنان ويعتبره منزّهاً عن الأغراض الخاصّة.

(189) نقلاً عن: عيراني، ص 139.

(190) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 736-737.

(191) انتقد صائب سلام في حينه الدخول السوريّ إلى لبنان، معتبراً إيّاه خرقاً لسيادة لبنان وسابقة خطيرة. راجع: خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 296-297. وكان موقف سلام من السوريّين وراء اختياره المنفى في أوروبا.

(192) منصور، موت جمهوريّة، ص 170-171.

(193) حول هذه الحادثة، راجع: أنطوان خويري، حوادث لبنان، ج 6، 1977-178، جونيه 1978، ص 196- 217.

(194) حول الاجتياح الإسرائيليّ وخلفيّاته ونتائجه، انظر الفصل الثالث من المجلّد.

(195) عيراني، ص 125.

(196) الريّس، ص 133.

(197) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 274.

(198) لقاء الرئيس اللبنانيّ مع السفراء العرب في 22 أيّار 1975. خويري، حوادث لبنان 1975،

ج1، لام، 1976، ص 82–84.

(199) نقلاً عن: راجي عشقوتي، حقائق في خدمة وطني. إلياس سركيس، لام، 1985، ص 92.

(200) عشقوتي، ص 106–107.

(201) لعلّ أفضل دراسة حول صراع حزبيّ البعث في سورية والعراق هي كتاب: Eberhard Kienle, Ba'th v. Ba'th. The Conflict between Syria and Iraq 1968-1989, I.B.Tauris Co. Ltd, London/New York 1990.

(202) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 85.

(203) Galia Golan, "The Soviet Union and the PLO since the War in Lebanon", in: ***The Middle East Journal***, 40,2 (1986) p.297.

(204) راجع الفصول الثلاثة من كتاب Kienle، ص 31–134، حيث يتناول المؤلّف تنافس الحزبين بين عامي 1972 و1978.

(205) Freiha, p. 203.

(206) Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, p. 36.

(207) Kiienle, op. cit., p. 95

(208) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 82.; Freiha, p. 203.

(209) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 59..

(210) جريدة **العهد**، عدد 253، 28 نيسان 1989.

(211) Evron, War and Intervention, p. 15.

(212) تألفت «جبهة الرفض» من «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الشعبيّة - القيادة العامّة»، و«الجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين»، و«منظّمة الصاعقة»، و«جبهة النضال الشعبيّ».

(213) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 459، 470؛ دلّول، حوارات ساخنة، ص 66–67.

(214) وليد مبارك، «السباق الدوليّ في الأزمة اللبنانيّة»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(215) دلّول، حوارات ساخنة، ص 81، 145.

(216) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحكم ما بين 1976 و1980، ط2، بيروت 1996، ص 42.

(217) Kienle, p. 165.

(218) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 193.

(219) جريدة **العهد**، عدد 226، 11 ربيع الأوّل 1409 هـ.

(220) منصور، موت جمهوريّة، ص 24. وما أن انتهت بغداد من حربها ضدّ إيران، حتّى التفتت إلى سورية في لبنان. فأقدم صدّام حسين أثناء ما سمي بـ«حرب التحرير» عام 1989، على دعم الجنرال ميشال عون ضدّ سورية وتزويده بالأسلحة، ممّا جرّ على لبنان بعامّة،



والمسيحيّين بخاصّة، ويلات كثيرة. فبسبب حروبه ضدّ السوريّين وضدّ «القوّات اللبنانيّة»، تهجّر نحو 200 ألف مسيحيّ. ونتيجة للسياستين المتضاربتين، العراقيّة والسّورية، بدت الحرب في لبنان في بعض جوانبها وكأنّها حرب بين البعثيّن في بغداد ودمشق على أرض لبنان بوساطة اللبنانيّين والفلسطينيّين. Ernst Melle, Die israelische Libanonspolitik seit 1985, in: asien, afrika, lateinamerika 18 (1990) p. 468.

(221) Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, p. 36, 111.

(222) جورج قرم، انفجار المشرق العربيّ. من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، بيروت 1987، ص 167–169.

(223) باسم سرحان، العامل الفلسطينيّ في الحرب الأهليّة، ص 7.

(224) نقلاً عن: Fisk, Pity the Nation, p. 82.

(225) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 134–135.

(226) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 471–472؛ خويري، الحرب في لبنان 1976 (حوادث لبنان (3)، ص 743–744.

(227) Winslow, Lebanon, op. cit., p. 183.

(228) نقلاً عن: خويري، حوادث لبنان 1976، ج1، ص 46.

(229) خويري، الحرب في لبنان 1976 (حوادث لبنان 1976، ج2، ص 194 – 195، 211.

(230) الريّس، ص 259، 264.

(231) خطاب السادات أمام القمّة العربيّة في القاهرة في تشرين الأوّل 1976، في: يونس: ج2، ص 126–128.

(232) خويري، الحرب في لبنان 1976، (حوادث لبنان 3)، ج2، ص 743– 744.

(233) حول قمّة الرياض ونتائجها، راجع: الفصل السابع من المجلّد، ص 679.

(234) عارف العبد، لبنان والطائف، ص 129–130.

(235) Itamar Rabinovich, "The Challenge of Diversity: American Policy and the System of Inner-Arab Relations 1973-1977", in: Haim Shahed/Itamar Rabinovich (Eds), ***The Middle East and the United States. Perceptions and Politics***, New Jersey 1980, pp. 191 - 193.

(236) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 86.

(237) نقلاً عن الريّس، ص 124.

(238) يونس، ج2، ص 330.

(239) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 32.

(240) خويري، حوادث لبنان، ج1، ص 145.

(241) يونس، ج2، ص 330.

(242) نقلاً عن: دلّول، حوارات ساخنة، ص 86.

(243) نقلاً عن: الريّس، ص 203. وحول« الوثيقة الدستوريّة»، راجع الفصل السابع من المجلّد، ص 646 - 650.

(244) نقلاً عن: الريّس، ص 245.

(245) أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، ج2، (حوادث لبنان) 1977، ص 48.

(246) أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، ج2، (حوادث لبنان3)، ص 161.

(247) Edgar O'Balance, Civil War in Lebanon, p. 36.

(248) خويري، الحرب في لبنان 1976،حوادث لبنان (3)، ج2، ص 142–144.

(249) من عام 1972 إلى عام 1977.

(250) الريّس، ص 255–256.

(251) خويري، الحرب في لبنان 1976،حوادث لبنان (3)، ج2، ص 401.

(252) Edgar O'Balance, Civil War in Lebanon 1975 - 92, London 1998, pp. 108 - 109.

(253) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 191–192.

(254) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, pp. 86 - 87.

(255) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 94.

(256) هانف، ص 226.

(257) Evron, War and Intervention, p. 50.

(258) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 661–662.

(259) Chamoun, Crise au Liban, pp. 23 - 24.

(260) Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, p. 111.

(261) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (4)، ج3، ص 833.

(262) عبد الرؤوف سنو، «المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان: دبلوماسيّة ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانيّة»، في: **أعمال ندوة العلاقات السعوديّة - اللبنانيّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز**، بيروت 29 و30 أيّار 2002، الرياض 1423هـ، ص 41–42.

(263) سنتطرّق بالتفصيل إلى المبادرات السعودية في الفصل السابع من المجلّد.

(264) بوقنطار، الحسان، السياسة الخارجيّة الفرنسيّة إزاء الوطن العربيّ منذ عام 1967، بيروت 1987، ص 88.

(265) حول التنافس الفرنسيّ - البريطانيّ، راجع كتاب علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918–1946، بيروت 1990، وخصوصاً الصفحات 161–193.

(266) Georges Sadaka, La diplomatie assassinée. La France dans la Guerre du Liban 1975 - (267) 1985, Beyrouth 1986, pp. 55 - 56.

(267) لورنس، اللعبة الكبرى، ص 251.

(268) نقلاً عن: *Le Monde*, 20 Sept. 1970.



(269) من معالم السياسة الفرنسيّة الجديدة تجاه البلدان العربيّة، إعطاء الحكومة الفرنسيّة الإذن لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة بفتح مكتب لها في باريس، ورحلة الرئيس الفرنسيّ ديستان إلى دول الخليج العربيّة والأردن خلال شهر آذار 1980، وإطلاقه التصريحات من هناك حول حق الفلسطينيّين في تقرير مصيرهم، وضرورة إشراك «منظّمة التحرير» في أيّة مفاوضات للحلّ السلميّ. وبمبادرة فرنسيّة، تبنّت قمّة «السوق الأوروبيّة المشتركة» في البندقيّة في نيسان 1980 مقترحات لحلّ مشكلة الشرق الأوسط مغايرة لاتفاقيتي كمب ديفيد. انظر: فريمو، فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح، ليماسول 1991، ص 265.

(270) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة ص 284–285.

(271) حول سياسة فرنسا ودبلوماسيتها تجاه لبنان بين عامي 1975 و1985، راجع كتاب: Georges Sadaka, La diplomatie assassinee. op. cit.

(272) نقلاً عن: خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1976، ص 382.

(273) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 383.

(274) جريدة **النهار**، 3 تموز 1975.

(275) خليفة، الستراتيجيّات السوريّة والإسرائيليّة والأوربيّة، ص 137.

(276) انظر الفصل السابع من المجلّد، حيث يتمّ الحديث عن المبادرات الفرنسيّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة.

(277) ***"Il n'ya pas eu, il n'y aura pas, il n'y a pas lieu d'y avoir une intervention française au Liban"***, citè par Sadaka, p. 106.

(278) Graham E. Fuller, "The Middle East in US-Soviet Relations", in: ***Middle East Journal*** 44, 3 (1990) p. 419.

(279) تقريران أميركيّان، «لبنان والخطر الإسرائيليّ وروسيا والنفط العربيّ»، في: **النهار العربيّ والدوليّ**، 25 شباط 1978.

(280) عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانيّة عام 1958 في ضوء وثائق يُكشف عنها لأول مرّة، بيروت 1998، ص 135.

(281) أبو صالح، الأزمة اللبنانيّة، ص 133، 136.

(282) Erika G. Alin, The United States and the 1958 Lebanon Crisis. American Intervention in the Middle East, Lanham/New York/London 1994, pp. 65-66.

(283) حول التدخّل الأميركيّ العسكريّ بين عامي 1982 و1984، انظر الفصلين الثالث والرابع.

(284) سمير خلف، لبنان في مدار العنف. قراءة في تدويل النزاعات الفئويّة، ترجمة شكري رحيّم، بيروت 2002، ص 165–166.

(285) راندل، حرب الألف سنة، ص 15.

(286) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، ص 183؛ أبو صالح، ص 161–170.

(287) باسم سرحان، «العامل الفلسطينيّ في الحرب الأهليّة»، في: حوليات 22 (2000)، ص 7.

(288) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 88.

(289) راندل، حرب الألف سنة، ص 146.

(290) خويري، الحرب في لبنان 1975 (حوادث لبنان 2)، ص 624.

(291) ريتا حمدان، «تطور الموقف السوفياتيّ من التسوية السياسيّة للصراع في الشرق الأوسط»، في: الفكر الإستراتيجيّ العربيّ 30 (1989)، ص 139، 146، 150–151.

(292) Freedman, op. cit., p. 266.

(293) Kass, op. cit., p. 166.

(294) Kass, pp. 167 - 169. وقارن بـ: عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة. الأزمة اللبنانيّة 1973: ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحليّ، بيروت 1985، ص 148، حيث يجري الحديث عن خطّة فلسطينيّة للاستيلاء على الحُكم في لبنان في تشرين الثاني 1975. كما تحدّث جورج قرم في: انفجار المشرق العربيّ. من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان، بيروت 1987، ص 139 عن مشروع الثوريّين للاستيلاء على السلطة في لبنان.

(295) الريّس، ص 251–252.

(296) Kass, p. 168.

(297) نقلاً عن: شفيق الريّس، ص 129.

(298) في 17 شباط 1976، تلقّى عرفات رسالة من القيادة السوفياتيّة تطلب إليه إنجاح المبادرة السوريّة لإنقاذ الوضع في لبنان. انظر: خويري، الحرب في لبنان 1975 (حوادث لبنان 2)، ج1، ص 624.

(299) Kass, p. 174.

(300) جاء هذا الاتّهام من قبل وليد جنبلاط في ما بعد، أثناء مقابلة تلفزيونيّة أجراها معه تلفزيون المستقبل بتاريخ 20/ 1/ 2006.

(301) الواقع إنّ محاولات الولايات المتّحدة ضمّ سورية إلى عمليّة السلام في الشرق الأوسط جاءت على لسان كيسنجر في 29 أيلول 1975 (بعد فكّ الارتباط الأوّل بين مصر وإسرائيل)، حيث أبدى استعداده للقيام بهذه الخطوة إذا ما أرادت الأطراف ذلك. وتُرجم التقارب الأميركيّ – السوريّ بدعم واشنطن طلباً سوريّاً في «مجلس الأمن الدوليّ» لدرس المسألة الفلسطينيّة في تشرين الأوّل 1975. ثمّ بعد ذلك، قول ساندرز، مساعد زير الخارجيّة الأميركيّة، في 12 تشرين الثاني 1975 أنّ بلاده تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيّين في أيّة مفاوضات عربيّة – إسرائيليّة. انظر: Rabinovich, op. cit. P. 189.

(302) Rabinovich, op. cit., pp. 190 - 191.

(303) حول «الوثيقة الدستوريّة»، راجع الفصل السابع من المجلّد، ص 646 – 650.



(304) Kass, p. 178.

(305) Heinemann-Gruder, Sowjetische Politik im arabisch-israelischen Konflikt, Hamburg 1991, p. 202.

(306) Kass, p. 176. جاء في كتاب برجنيف إلى الأسد: «إنّنا نحثّ القيادة السوريّة على اتّخاذ كلّ الترتيبات من أجل إنهاء العمليّات العسكريّة ضدّ المقاومة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة اللبنانيّة... إنّ أوّل خطوة في هذا الاتجاه يجب أن تكون وقف القتال فوراً... ويمكنكم (أي الأسد) المساهمة في ذلك عن طريق سحب قوّاتكم من لبنان... وهناك فرصة طيّبة متاحة لكم تكمن في التمركز الموقت للقوّات العربيّة في لبنان..» واتّهم الزعيم السوفياتيّ القوّات السوريّة بأنّها ترفض وقف إطلاق النار، وخلص إلى القول: «إذا أصرّت سورية على الخطّ الذي اتخذته، فإنّها توفر للإمبرياليّين والمتعاونين معهم فرصة لوضع الشعوب العربيّة والحركات التقدّمية في هذه المنطقة كذلك الدول العربيّة ذات الأنظمة التقدميّة تحت سيطرتهم». نقلاً عن: خويري، الحرب في لبنان 1976) حوادث لبنان 1976 (3)، ص 706–707.

(307) نقلاً عن: Heinemann-Gruder, Sowjetische Politik, p. 198.

(308) خويري، الحرب في لبنان 1976، ج3، ص 741–742.

(309) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (4)، ج3، ص 697–698.

(310) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 26.

(311) عيراني، ص 142–144.

(312) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 541.

(313) نقلاً عن: عيراني، ص 173–174.

(314) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، منشورات دار الأبجديّة للصحافة والطباعة والنشر، لام، 1976، ص 321؛ عيراني، ص 160.

(315) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج1، ص 13.

(316) حول سياسة الفاتيكان تجاه لبنان ودبلوماسيته في حلّ الأزمة اللبنانيّة، انظر الفصل السابع من المجلّد.

(317) نقلاً عن: عيراني، ص 126، 159–160.

(318) عيراني، ص 164–166.

(319) الريّس، ص 128.

(320) تلفزيون LBC، برنامج بيار الجميّل، الاثنين 25 حزيران 2007.

(321) راجي عشقوتي، حقائق في خدمة وطني. إلياس سركيس، لام، 1985، ص. 47. وقارن بـ: كميل منسّى، إلياس الهراوي، عودة الجمهورية. من الدويلات إلى الدولة، دار النهار، بيروت 2002، ص 65–66.

(322) دلّول، حوارات ساخنة، ص 78.

(323) Rex Brynen, "Palestinian-Lebanese Relations: A Political Analysis", in: Deirdre Collings (Ed.) *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, Boulder/London 1994, pp. 85f.

(324) بقرادوني، لعنة وطن، ص 116–117.

(325) دلّول، حوارات ساخنة، ص 92.

(326) عيراني، ص 161–162. وحول البعثات الفاتيكانيّة إلى لبنان، انظر الفصل السابع من المجلّد.



# الفصل الثالث

## محطّات الانتحار
## من اندلاع الحرب إلى إلغاء اتّفاق 17 أيّار 1983

عندما اندلعت حرب لبنان في نيسان عام 1975، لم تكن شرارتها مسألة إطلاق النار على كنيسة في عين الرمّانة، ولا مقتل فلسطينيّين على أيدي عناصر كتائبيّة، بل نتيجة الاحتقان الإيديولوجيّ والخلل في التوازنات السياسيّة والتناقضات بين اللبنانيّين والفوارق الاجتماعيّة الطائفيّة. وقد تغذّت هذه التناقضات من وضع لبنان الجغرافيّ السياسيّ بين سورية وإسرائيل والصراعات العربيّة – العربيّة والدوليّة على الساحة اللبنانيّة، فضلاً عن نموّ المقاومة الفلسطينيّة بعد عام 1967 وترسيخ دورها السياسيّ والعسكريّ في لبنان، وتدخّلها في الأزمة اللبنانيّة، لصالح القوى اليساريّة الساعية إلى إقامة نظام يساريّ متحالف معها.

سبّبت التطوّرات الداخليّة آنفة الذكر وتقاطعها مع العوامل الخارجيّة، اندلاع الحرب في لبنان التي تميّزت بمحطّاتها الانتحاريّة القاتلة. فمنذ إنشاء «دولة لبنان الكبير»، وباستثناء أزمة عام 1958 التي استمرّت بضعة أشهر، لم تصل الخلافات بين اللبنانيّين إلى درجة التفجير العسكريّ، ولم تأخذ بعداً طائفيّاً خطيراً، واقتصرت على النزاع السياسيّ، فكانت ديمقراطيّة لبنان التوافقيّة وتداخل مصالح الطوائف والقوى السياسيّة بعضها مع البعض الآخر صمّام أمان قادر على ضبطها[1].

على عكس ذلك، تداعت في الفترة ما بين عامي 1975 و1990 صيغة «التعايش الطوائفيّ» التي كانت أساس تسوية عام 1943، وحدث انشطار مجتمعيّ على أساس طائفيّ – مذهبيّ – مناطقيّ ناتج عن مشاريع التقسيم والتهجير والنزوح داخل البلاد. وعندما انتهت الحرب في عام 1990، بلغ عدد كلٍّ من المهاجرين والمهجّرين حوالى 900 ألف نسمة، فيما فاقت الخسائر البشريّة والماديّة كلّ تصوّر[2]. وكان لهذه الحرب

أكثر من محطّة قاتلة جعلت لبنان في حالة انتحار متواصل، بدءاً بحرب السنتين، مروراً بالاجتياح الإسرائيليّ للبنان عامي 1978 و1982، وتداعيات «إنتفاضة 6 شباط 1984»، وانتهاءً بحروب الجنرال ميشال عون عامي 1989 و1990. واتّسمت هذه المرحلة بتأزّم سياسيّ – طائفيّ أسقط كلَّ أُسس التعايش بين اللبنانيّين. وسوف نتناول في هذا الفصل محطّات الانتحار حتّى نهاية عام 1983، تاركين أمر معالجة ما تبقى منها حتّى نهاية عام 1990، إلى الفصل الرابع.

## 1 – «حرب السنتين» والدخول السوريّ إلى لبنان

تميّزت هذه المرحلة باندلاع القتال في 13 نيسان عام 1975 إثر حادثة عين الرمّانة الشهيرة، وقيام خطوط التّماس الطائفيّة والإيديولوجيّة بين المناطق، وتكتّل «اليمين المسيحيّ» تحت قيادة «الجبهة اللبنانيّة»، والقوى اليساريّة والإسلاميّة خلف ما سُمّي بـ «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» المتحالفة مع الفلسطينيّين. وحول أسباب هذه الحرب، تباينت مواقف فرقاء الصراع: اعتبر اليمين المسيحيّ أنّ العامل الفلسطينيّ كان المسبّب الرئيسيّ لاندلاع القتال، فيما عزت قوى اليسار والمسلمين أسباب الحرب إلى التناقضات الاجتماعيّة والاقتصاديّة واستئثار الموارنة بالسلطة السياسيّة ورفضهم إصلاح نظام البلاد السياسيّ[3]. وفي رأينا، كانت كلُّ هذه الأسباب وراء التفجير الذي حصل، يُضاف إليها تناقضات المجتمع اللبنانيّ، من اندماج مجتمعيّ وهويّة ورؤى ثقافيّة، وتحوّل لبنان إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليميّة والدوليّة.

### - حادثتا صيدا وعين الرمّانة 1975 وتداعياتهما

يستعيد العديد من المؤلّفات التي تؤرّخ لحرب لبنان انتفاضة صيّادي الأسماك في صيدا في 26 شباط 1975 ضدّ «شركة بروتين» ومقتل نائب صيدا معروف سعد، كمقدّمتين للحرب التي اندلعت في 13 نيسان 1975، باعتبار أنّهما كانتا عود الكبريت الذي فجّر تناقضات المجتمع اللبنانيّ وخلافات بنيه حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان. أمّا حادثة عين الرمّانة في 13 نيسان، فتأسّست على حالة الاحتقان نتيجة أحداث صيدا، والانقسام حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في البلاد، ومسألة استخدام الجيش اللبنانيّ في الصراع الداخليّ. وما يجمع بين الحادثتين هو تغييب دور الجيش اللبنانيّ كقوّة تفرض النظام والقانون على الجميع. في حادثة صيدا، اضطرت قيادة الجيش إلى سحب عناصرها منها، بعدما وُجّهت إليها الاتّهامات بأنّها تمثّل



مصالح المارونيّة السياسيّة. فاتصل رئيس الحكومة رشيد الصلح بمحافظ الجنوب هنري لحود وأمره بسحب الجيش من المدينة خلال ربع ساعة. وأتبعت السلطة السياسيّة هذا الإجراء بإعطاء المحافظ إجازة إداريّة، ونقل قادة عسكريّين من المخابرات وقوى الأمن الداخليّ إلى مراكز جديدة بعيداً عن صيدا. وكان معنى هذا أن السلطة السياسيّة تُحمّل الجيش مسؤوليّة أحداث صيدا، في حين أن الرصاصة التي قتلت معروف سعد أصابته من الوراء، ما يعني أنّ الرصاصة القاتلة لم تُطلق على سعد من قبل عناصر الجيش اللبنانيّ الذين كانوا يواجهون التظاهرة في مقدّمتها وعلى رأسها معروف سعد[4]. وبعد حادثة عين الرمّانة في نيسان 1975، أُقصي الجيش عن دوره في حفظ الأمن بسبب الاتّهامات الإسلاميّة واليساريّة التي وُجّهت إليه بأنّه يخدم مصالح مارونيّة ويعمل من أجل القضاء على المقاومة الفلسطينيّة.

وهناك روايتان متناقضتان حول حادثة عين الرمّانة. تقول الأولى: إنّ عناصر كتائبيّة أطلقت النار في عين الرمّانة على حافلة تنقل فلسطينيّين من سكّان مخيّم تلّ الزعتر في طريقهم من الجديدة إلى عين الرمّانة، فنتج عنها مقتل 26 فلسطينيّاً وجرح آخرين. أمّا الرواية الثانية، فتحدّثت عن سيّارة تنقل مسلّحين فلسطينيّين قامت بإطلاق النار قبل ساعات من حادثة عين الرمّانة على عناصر كتائبيّة كانوا يشاركون بيار الجميّل، رئيس «حزب الكتائب اللبنانيّة»، في تدشين كنيسة للروم الكاثوليك في شارع مار مارون في تلك المحلّة، ممّا أدّى إلى مقتل جوزيف أبو عاصي وجرح آخرين[5]. وقيل إنّ الفلسطينيّين الذين افتعلوا حادثة الكنيسة كانوا من «الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين»[6]. وخلال أسبوع، اندلعت اشتباكات متكرّرة في عين الرمّانة والدكوانة وتلّ الزعتر أسفرت عن سقوط نحو 100 قتيل. وفي وقت لاحق، اتّهم أبو أياد، الرجل الثاني في منظّمة «فتح» «المكتب الثاني» في الجيش اللبنانيّ بأنّه كان المخطّط لحادثة عين الرمّانة، بينما تحدّث عرفات عن **«عصابات الكتائب»** التي تعمل لصالح إسرائيل وأنظمة عربيّة بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينيّة، بعدما جرت تصفيتها في أحداث الأردن الدامية عام 1970. ومن جهته، حمّل بيار الجميّل الفلسطينيّين مسؤوليّة حادثة عين الرمّانة.

بغض النظر عمّن تسبّب في حادثة عين الرمّانة ومن كان يقف وراءها، فقد دخل اللبنانيّون والفلسطينيّون منذ ذلك الحين في آتون التقاتل، وكانت هذه لحظة افتراق في ما بينهم: القوى اليساريّة والفلسطينيّة ومعها قيادات إسلاميّة ورئيس الحكومة رشيد

الصلح، الذين حمّلوا «حزب الكتائب» المسؤوليّة عن حادثة عين الرمّانة ونادوا بعزله، وقوى اليمين المارونيّ والشارع المسيحيّ الذين تكتّلوا خلف «حزب الكتائب» رافضين دعوات «عزله» التي طالب بها اليسار والمسلمون، خشية من أن يؤدّي ذلك إلى انهيار آخر خطوط الدفاع المسيحيّة ضدّ الهيمنة الفلسطينيّة(7). أمّا السلطة اللبنانيّة، فكانت في ذلك الحين قد فقدت قدرتها على صنع قرارها، وخصوصاً في شأن استخدام الجيش اللبنانيّ (= إنزال الجيش) لحسم الأمور ومن يُصدر الأوامر إلى المؤسّسة العسكريّة: رئيس الجمهوريّة أو رئيس الحكومة؟(8) وكانت مسألة إنزال الجيش لضبط الأمور (المطلب المارونيّ) وراء استقالة رشيد الصلح المقرّب من كمال جنبلاط في أيّار 1975.

هكذا، أدخلت حادثة اجتماعيّة وأخرى أمنيّة لبنان في آتون حرب داخليّة لا هوادة فيها، سرعان ما تشابكت معها كلُّ تناقضات المجتمع اللبنانيّ والمواقف من الوجود العسكريّ الفلسطينيّ وعلاقة لبنان بالصراع العربيّ – الإسرائيليّ. ومن اللافت، أنّ تقاتل اللبنانيّين حدث تحت شعارات العدالة والمساواة، والقضية العادلة، والفيدراليّة، وطرد الغرباء، وإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وإصلاح المؤسّسات اللبنانيّة والتحوّل الديمقراطيّ في هيكليّات الدولة. على أنّ أخطر ما في الأمر، كان العنف الأعمى غير المبرّر، والخطف والتهجير الذي صاحب جولات التقاتل، وطرح مشاريع لتقسيم لبنان على أُسس طائفيّة مناطقيّة.

### - المقدّمات السياسيّة والأمنيّة للدخول السوريّ إلى لبنان

تميّزت المرحلة التي سبقت الدخول السوريّ إلى لبنان بالتأزّم الحكوميّ. فسقطت في نهاية أيّار 1975 حكومة نور الدين الرفاعي العسكريّة(9)، التي خلفت حكومة رشيد الصلح، بعد أيّام قليلة على تشكيلها بفعل المعارضة الإسلاميّة واليساريّة الواسعة لحكومة من هذا النوع(10). وكان تشكيل حكومة عسكريّة حدثاً غير مسبوق في الحياة السياسيّة اللبنانيّة، ودلّ على المأزق الذي وصل إليه الحُكم في إدارة الأزمة. كما لم تلبِّ حكومة الإنقاذ السداسيّة(11) لرشيد كرامي، التي تشكّلت في أوّل تموز 1975 بدعم سوريّ وفلسطينيّ واستُبعد عنها عمداً كمال جنبلاط وبيار الجميّل، الآمال بإعادة الاستقرار إلى البلاد. صحيح أنّ برنامجها تحدّث عن «مصالحة وطنيّة»، وعن إعادة الأمن وإصلاح الجيش، وجرى تعيين قائد جديد لهذه المؤسّسة هو العماد حنا سعيد



خلفاً لإسكندر غانم بسبب حادثة فردان في 10 نيسان 1973، إلاّ أنّ الاشتباكات المتنقّلة انتشرت في أنحاء البلاد بعد هدوء نسبيّ بين شهري تموز وآب 1975، ممّا تسبّب في توتير الوضع السياسيّ. فعمل السوريّون على تشكيل «لجنة الحوار الوطنيّ» قبل نهاية أيلول بهدف وقف التوتّر المتصاعد وردم الهوّة المتّسعة بين اللبنانيّين، بسبب أجواء المطالبة الإسلاميّة واليساريّة بعزل «حزب الكتائب اللبنانيّة» وحلّه(12)، والتجاذب حول الصلاحيّات بين رئيس الجمهوريّة وبين رئيس الحكومة، وبين رئيس الحكومة بصفته وزيراً للدفاع وبين وزير الداخليّة كميل شمعون حول كيفيّة معالجة الأزمة، وخصوصاً مسألة إنزال الجيش لإعادة الاستقرار إلى البلاد(13). كان قرار القوى الوطنيّة عزل «حزب الكتائب» خاطئاً، إذ أدّى إلى تقوية هذا الحزب وليس إضعافه(14). فشعر المسيحيّون أنّ «إضعاف الكتائب»، وهو أقوى الأحزاب المسيحيّة آنذاك، سوف ينعكس سلباً على المجتمع المسيحيّ، وأنّ عليهم التضامن معه.

وعلى عكس القوى المسيحيّة، رأى المسلمون أنّ إعادة الاستقرار إلى البلاد لا تكون بإنزال الجيش وفرض الأمن بالقوّة، وإنّما من خلال سلسلة من القرارات يتمّ التوافق عليها(15). وعلى كلِّ حال، كانت القوى المارونيّة في هذه المرحلة قد بدأت تتجاوز مسألة الاعتماد على الجيش اللبنانيّ، بعدما درّبت ميليشياتها مقاتلين جدد، من ضمنهم عدد كبيرٌ منهم في إسرائيل، ودخلت المعركة ضدّ الفلسطينيّين أولاً، وبعد ذلك ضدّ المسلمين واليساريّين(16).

وفي أجواء غياب الوفاق بين أركان الحُكم، استعدّت الأطراف المتنازعة لجولات جديدة من القتال بعد هدوء نسبي خلال شهري تموز وآب. وهذا لم يمنع «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» من تقديم برنامجها للإصلاح في آب 1975، وجاء فيه: إنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة واعتماد العلمنة، وتحديث النظام السياسيّ ودفعه نحو الديمقراطيّة، وإصلاح النظام الانتخابيّ، وقانون الجنسيّة، والتوازن بين السلطات الثلاث، وعدم عزل لبنان عن محيطه العربيّ، ودوره في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، هي الكفيلة بإخراج لبنان من دوامة العنف والتأزّم السياسيّ(17). لكنّ برنامجاً يساريّاً يطالب بالعلمنة، قابله المسلمون بصمت، فيما وجد إلغاء النظام الطائفيّ السياسيّ رفضاً واسعاً من قبل أكثريّة المسيحيّين الذين أصرّوا على وقف التدخّل الفلسطينيّ في الأزمة اللبنانيّة قبل بحث أي إصلاح. وأمام إصرار كمال جنبلاط على مطالبه في الإصلاح والتحدّث كزعيم للمسلمين، أعلن صائب سلام أنّ جنبلاط غير مخوّل التحدّث باسم

الطائفة الإسلاميّة. وكان هذا بداية الانفصال التدريجيّ للزعامات الإسلاميّة التقليديّة عن اليسار اللبنانيّ. لقد وجدت الزعامات الإسلاميّة أنّ برنامج الإصلاح للقوى اليساريّة غير مقبول إسلامياً، بسبب اتجاهات العلمنة الاجتماعيّة، التي كانت تتناقض مع الشريعة الإسلاميّة. كما أنّ تنصيب جنبلاط نفسه متحدّثاً باسم كلّ القوى المناهضة للمارونيّة السياسيّة، وجد رفضاً من قبل هذه الزعامات.

إلى ذلك، لم تحقق «لجنة الحوار الوطنيّ» التي تشكّلت في 24 أيلول 1975 برعاية سورية، وضمّت إليها كلاً من جنبلاط وبيار الجميّل وكميل شمعون وصائب سلام ورشيد كرامي، الآمال التي عُقدت عليها[18]. كانت الأحزاب المسيحيّة تفضّل وساطة «جامعة الدول العربيّة» على الإشراف السوريّ على اللجنة، خشية انفراد سورية بالملفّ اللبنانيّ. على كلّ حال، كانت الخلافات بين الدول العربيّة حول هذا «الملفّ» وراء فشل لجنة الحوار. وفي الوقت نفسه، عادت الاشتباكات إلى العاصمة، بعدما هدأت نسبياً في الشمال، بعد إنزال الجيش هناك للفصل بين المتقاتلين الموارنة والمسلمين في المحور الممتدّ على مسافة 50 كيلومتراً من أطراف الضنيّة والمار بتخوم مدينة طرابلس وصولاً إلى أطراف الكورة[19].

عاد الوضع إلى الانفجار مجدّداً في بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة في أيلول 1975، وكذلك في منطقة الأسواق التجاريّة من العاصمة. فقامت الميليشيات الكتائبيّة بقصف الأسواق التجاريّة في 17 أيلول كإنذار إلى المسلمين بأنّهم يفضّلون تدمير البلد حتّى التقسيم، على الرضوخ لمطالب اليساريّين والفلسطينيّين، وبأنّ المصير السياسيّ للمسيحيّين يتقدّم على مصالحهم الاقتصاديّة وعلى التعايش مع المسلمين. فردّ «المرابطون» مدعومين من الفلسطينيّين في وسط المدينة وفي منطقة الفنادق (معركة الفنادق)، حيث دارت أعنف المعارك. فكان قصف الأسواق التجاريّة من قِبل «حزب الكتائب» لوضع كرامي أمام خيار لا ثاني له، وهو إنزال الجيش، أو الاستعانة بقوّة خارجيّة تتدخّل لحلّ الأزمة، ما يؤدّي إلى قلب الأوضاع لصالح الموارنة. كان كرامي يعلم أنّ وزير الداخليّة كميل شمعون لا يريد استخدام الجيش لضبط الفلسطينيّين فحسب، وإنّما ضدّ كلّ القوى السياسيّة والشعبيّة المعارضة لتوزيع السلطات والمناصب وفق «الميثاق الوطنيّ»[20]. لكنّ كرامي بقي على قراره بمنع تدخّل الجيش في الأزمة الداخليّة[21].

إنّ تدمير الميليشيات الكتائبيّة وسط بيروت التجاريّ وفرض السيطرة على مرفئها،



وضرب الحصار على المخيّمات الفلسطينيّة في شرقيّ العاصمة من جهة، وقيام المقاومة الفلسطينيّة بتهجير المسيحيّين من قرى في البقاع والشمال، ومن بلدات على الساحل بين خلدة والجيّة من جهة أخرى، كانت كلّها رسائل اللاتعايش التي بعث بها كلُّ فريق إلى الآخر. وفي هذه الأجواء، بدأ الجيش اللبنانيّ ينقسم طائفياً[22]، تبعه إعلان من دمشق عن «الوثيقة الدستوريّة» في 14 شباط 1976، بعد لقاء جمع الأسد بفرنجيّة وكرامي. لكنّ الوثيقة لم ترضِ الأطراف المتقاتلة أو توقف حمّامات الدمّ، لأسباب ستتحدّث عنها لاحقاً[23].

وفي هذه الأجواء، قاد العميد عزيز الأحدب انقلاباً عسكرياً في 11 آذار 1976 منصّباً نفسه «حاكماً على لبنان». وكان من المتوقّع أن تحصل حركة الأحدب على تأييد سياسيّ وعسكريّ واسعين، ومن قبل الموارنة. فقد رأى قسم من «حزب الكتائب» أنّ إدارة الأزمة من قبل الرئيس فرنجيّة هي التي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه وأنّ عليه أن يرحل. وخلال يومي 12 و14 آذار، أصدرت قيادة الجيش في اليرزة بيانين تعلن فيهما ضرورة تشكيل حكومة قادرة على إيقاف النزف وتوطيد الأمن، من دون أن تتطرّق إلى انقلاب الأحدب أو تعلن عن عدائها له. وكان من مصلحة الموارنة أن يتصدّر مسلم حركة عسكريّة تؤدّي إلى فرض الجيش اللبنانيّ الأمن والاستقرار في البلاد[24]. لكنّهم، وفي مقدّمهم كميل شمعون وبيار الجميّل، سرعان ما رفضوا انقلاب الأحدب: أوّلاً، لأنّ المستهدف هو رئيس جمهوريّة مارونيّ ركيزة البلد وما قد يجرّه الانقلاب من تداعيات خطيرة على مركز الموارنة في لبنان؛[25] وثانياً، الخشية من أن يتحوّل الانقلاب إلى ظاهرة عاديّة في الحياة السياسيّة اللبنانيّة، أي كما يحصل في البلدان العربيّة. كما كانت سورية بدورها ضدّ الانقلاب، وقامت بدعم فرنجيّة للبقاء في سُدّة الرئاسة، وأوعزت إلى سياسيّين لبنانيّين تحضّهم على مؤازرته. لقد وضعت دمشق علامة استفهام كبيرة على حركة الأحدب، وخشيت أن يحصل تنسيق بينها وبين جنبلاط، كما حصل مع «جيش لبنان العربيّ» الذي أُعلن عنه في 21 كانون الثاني 1976[26]. وهناك سبب آخر لرفضها حركة الأحدب، وهو أنّ نجاحها كان يعني أنّ الجيش اللبنانيّ يمكنه أن يتسلّم زمام الأمور السياسيّة والعسكريّة في البلاد، وهو ما كان يتعارض مع المصالح السوريّة في لبنان في رؤية حكومة لبنانيّة ضعيفة تتلاعب بها. على كلّ حال، عجزت قيادة الجيش عن اتّخاذ موقف واضح من حركة الأحدب، ولم تحاول استغلال المناسبة لإذاعة البلاغ رقم واحد وتسلُّم السلطة، على حدّ قول العميد

فؤاد عون[27].

وعلى ما يبدو، حاول الأحدب التقرّب من جنبلاط، كما فعل أحمد الخطيب، قائد «جيش لبنان العربيّ»[28]. لكن جنبلاط المعروف عنه حساسيّته تجاه اضطلاع الجيش بمهام سياسيّة، اعتبر أنّ تولّي الجيش السلطة السياسيّة يُضرّ بمصالح «الحركة الوطنيّة» ومشاريعها. من هنا، رأى إجهاض الانقلاب من الداخل عبر حثّ الأحدب على إلغاء حالة الطوارئ التي أعلنها، وكان هذا أحد أسباب سقوطه. من هنا، بدأ بريق الانقلاب يخفت بسرعة، وتحوّل إلى انقلاب تلفزيونيّ.

أطلق فشل انقلاب الأحدب تحرّكاً سياسيّاً من قبل المجلس النيابيّ، قام على تنحّي رئيس الجمهوريّة فرنجيّة عن الحُكم. لكنّ المجلس، سرعان ما أثبت عجزه عن التعاطي بفاعلية مع الأحداث. فعلى الرغم من توقيع 66 من أعضائه على عريضة تطالب الرئيس بالاستقالة بعد يومين على وقوع انقلاب الأحدب، أصرّ فرنجيّة على البقاء في منصبه مدعوماً من القوى السياسيّة المارونيّة ومن سورية[29]. فلم يبق أمام الأحدب لحفظ ماء الوجه، سوى قصف قصر بعبدا وإجبار فرنجيّة على الفرار إلى مقرّ جديد له في ذوق مكايل.

على عكس توقّعات «الجبهة اللبنانيّة»، تمكّن التحالف الفلسطينيّ – اليساريّ بين آذار ونيسان 1976 من تسجيل انتصارات عبر الاستيلاء على مواقع للميلشيات المسيحيّة حول مرجعيون والخيام، وقصف زحلة وضرب الحصار عليها، وتقدّم وحدات من جيش أحمد المعماري، أحد قياديي «جيش لبنان العربيّ»، نحو عكّار. كما فتحت «القوّات المشتركة»[30] جبهة أخرى في المنطقة الجبليّة جنوب شرقيّ بيروت بهدف الاستيلاء على طريق دمشق بيروت والبلدات الإستراتيجيّة في المتن[31]. فتمّ احتلال المناطق المسيحيّة التي تسيطر عليها الميليشيات المارونيّة في جرود المتن وكسروان وجوار بكفيا، بعدما كانت الميليشيات المسيحيّة قد تمكّنت بدورها منذ خريف 1975 من إحكام الحصار على المخيّمات الفلسطينيّة الواقعة في مناطقها وإسقاط بعضها.

إنّ اجتياح قوّات التحالف اليساريّ – الفلسطينيّ منطقة الفنادق ووسط بيروت التجاريّ ودحر الميليشيات المسيحيّة هناك إلى شرقيّ العاصمة، وإسقاط البلدات المسيحيّة الساحليّة جنوبيّ بيروت، ثمّ وصول المعارك إلى معاقل المسيحيّين في أعالي



المتن كضرورة أساسيّة لحسم الحرب، وفي الوقت نفسه الهجوم الذي تعرّضت له البلدتان المسيحيتان القبيّات وعندقت ومحاصرتهما منذ مطلع عام 1976، فُهم على أنّه محاولة يساريّة – إسلاميّة – فلسطينيّة لقلب نظام الحُكم في لبنان. وهناك من رأى أنّ القصف العنيف على البلدتين المذكورتين في 29 أيّار من قبل العقيد معماري، كان لإعطاء السوريّين الذريعة للتدخّل في شمال لبنان[32]. لقد كان وضع المسيحيّين في الثلث الأوّل من عام 1976 شديد الخطورة ويهدّد بانهيار كامل للمقاومة المارونيّة. فقُرعت أجراس الكنائس كنوع من التعبئة العامّة، وناشد بيار الجميّل الجيش اللبنانيّ بكلمات مؤثّرة الإسراع إلى نجدة الوطن المهدّد بالسقوط[33]، وطالب **«كلّ القادرين من الرجال والنساء المسيحيّين»** بالدفاع عن المجتمع المسيحيّ[34]. كما استغاث البطريرك خريش بالرئيس الأسد للعمل على وقف حمّام الدم[35]، في حين استنجد نائب عكّار المسيحيّ مخايل الضاهر، الذي سيكون بعد حوالى 12 سنة من ذلك التاريخ مرشّح سورية لانتخابات رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة، ومعه أهالي القبيّات بالرئيس السوريّ للإسراع إلى إنقاذ المسيحيّين[36].

لقد كشف كمال جنبلاط صراحة أمام السوريّين عن هدفه في مطلع عام 1976، عندما تحدّث عن ضرورة ضرب **«القوى الانعزالية عسكريّاً ضربتين، ثلاثاً، أربعاً»** كي تبدأ بالتفكير السليم[37]، أي تحطيم المارونيّة السياسيّة، وهو ما كان يتعارض مع مسألتين: السياسة السوريّة تجاه لبنان التي كانت تدّعي العمل على حفظ التوازن بين أطراف النزاع وطرح نفسها «سمساراً شريفاً» للتسوية بينهم، والتوازن الإقليميّ في ما لو حقّق تحالف اليسار والفلسطينيّين السيطرة على لبنان[38]. كان جنبلاط يرى أنّ الحرب قذرة ويجب أن تتوقّف. لكنّه اعتقد، مع تكاثر الضغوط عليه، بإمكان وقف الحرب بعمل عسكريّ حاسم[39]. ولجنبلاط في هذا الصدد عبارة شهيرة هي أنّ الحرب ستؤدّي إلى موت ثلث الموارنة وتهجير ثُلثهم الثاني، وأسلمة الثلث الأخير[40]. كان الانتصار على المسيحيّين سيسفر، برأي السوريّين، عن تدخّل إسرائيليّ، أو عن سقوط لبنان تحت حُكم فلسطينيّ – يساريّ معارض لهم، ممّا يوقع سورية بين فكي كمّاشة بعثيّة في العراق ويساريّة – فلسطينيّة في لبنان[41]، بالإضافة إلى إسرائيل.

لم يكتفِ جنبلاط بإبلاغ دمشق نواياه تجاه المارونيّة السياسيّة، بل أسرّ بذلك إلى ممثّلي الدبلوماسيّة الأميركيّة والفرنسيّة، مشبّهاً الحرب التي تخوضها القوى اليساريّة ضدّ اليمين المسيحيّ كالحرب الأهليّة الأميركيّة لمنع الإنفصال، والثورة الفرنسيّة عام

1789 للقضاء على الرجعية المتمثّلة بالملكيّة (= المارونيّة السياسيّة)[42]. لكنّ صائب سلام اتّهم جنبلاط بعبارته الشهيرة أنّه **«سيحارب حتّى آخر فلسطينيّ في لبنان»** من أجل مصالحه الخاصّة. كما عبّر سلام عن سخطه لخضوع عرفات لرغبات جنبلاط في الحلّ العسكريّ في لبنان وعدم التسوية مع السوريّين[43]. وعطفاً على تصريحات أدلى بها جنبلاط أثناء زيارته إلى مصر وفرنسا، قال سلام: **«المسلمون يرفضون أن ينطق كمال جنبلاط باسمهم لا في لبنان ولا في خارجه خصوصاً في مصر وفرنسا»**[44]. كان سلام، كباقي الزعامات التقليديّة، يخشى نفوذ اليسار على القاعدة الجماهيريّة السُنّية، وخصوصاً أنّ طروحات اليسار في القضايا الاجتماعيّة كانت تجذب فئات شعبيّة وعماليّة وطلابيّة واسعة.

إنّ إصرار كمال جنبلاط على عدم الانصياع إلى مشيئة سورية في حلّ الأزمة اللبنانيّة، وضعه في موقع معارض لها. وفي 31 آذار 1976، أي بعد أربعة أيّام على لقائه الفاشل بحافظ الأسد (27 آذار) ورفضه قبول تسوية سلميّة للأزمة ترعاها دمشق (= الوثيقة الدستوريّة)، طالب جنبلاط باستبدال النظام الطائفيّ بنظام ديمقراطيّ علمانيّ يلغي التصنيف السياسيّ للمواطنين على أساس الأديان والمذاهب[45]. ولم يكن تغيير النظام اللبنانيّ يثير مخاوف المسيحيّين ويجعلهم يتطلّعون نحو سورية ومطالبتها بالتدخّل لحماية وجودهم فحسب، بل كان يثير أيضاً مخاوف المسلمين. وفي خطابه الشهير في 20 تموز 1976، أعلن الرئيس الأسد أنّه أبلغ جنبلاط أنّ المسيحيّين ليسوا وحدهم من يرفض برنامجه الإصلاحيّ، وإنّما المسلمون الذين لا يرتضون العلمنة[46]. وبعد هذا الاجتماع، أصبح جنبلاط أكثر إدراكاً أنّ انتصار اليسار والفلسطينيّين على «الجبهة اللبنانيّة» خطّ أحمر سوريّ[47]. كما أدرك أنّ ما يحدث في لبنان يتجاوز قدرات «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، وأنّ سورية ستتدخّل عسكريّاً في الأزمة اللبنانيّة، بعدما تضاربت حسابات الأسد مع حساباته وتقاطعت حسابات سورية مع حسابات «الجبهة اللبنانيّة».

### - الدخول السوريّ إلى لبنان

إن سقوط بلدة الدامور في 21 كانون الثاني 1976 ومعها بلدات مسيحيّة بين بيروت وصيدا ومقتل حوالى 500 مسيحيّ وتهجير 7 آلاف آخرين، وتهديد «الجبهة اللبنانيّة» بإنشاء كيان مارونيّ، أرعب سورية وحظي في الوقت نفسه على مباركة إسرائيل، التي



كانت من خلال اتصالاتها بالأقلّيات في العالم العربيّ (المتمرّدين في جنوب السودان والأكراد في العراق) المعارضة للعروبة أو للإسلام، تسعى إلى تمزيق العالمين العربيّ والإسلاميّ[48]. عند هذا الحدّ، أدركت سورية أنّها أمام احتمالين خطيرين يهدّدان مصالحها: إمّا هزيمة الموارنة وبالتالي إعلان دويلة لهم، وإمّا انتصار التحالف اليساريّ – الفلسطينيّ وسيطرته على كامل لبنان وإقامة نظام تحت الهيمنة الفلسطينيّة. وفي الحالة الأولى، توقّعت دمشق أن تكون الدويلة المارونيّة حليفة لإسرائيل، فيما يؤدّي الاحتمال الثاني إلى تدخّل الولايات المتّحدة، وإسرائيل عسكريّاً في المسألة اللبنانيّة، ممّا قد يسفر عن حدوث مجابهة بين سورية وبين الدولة العبريّة. وفي صيف 1975، قال الرئيس الأسد: إنّه من الصعب فصل أمن لبنان عن أمن سورية[49]. ولهذا السبب، أخرجت سورية مع الرئيس سليمان فرنجيّة في 14 شباط 1976 مشروعاً (= الوثيقة الدستوريّة) لحلّ الأزمة اللبنانيّة، لقيت معارضة من قبل اليمين واليسار على السواء، وقبلت بها المرجعيّات الدينيّة والسياسيّة الإسلاميّة[50].

لقد سمح «اتّفاق الخطوط الحمر»[51] السرّي المعقود بين دمشق وإسرائيل برعاية أميركيّة، لسورية بإدخال جيشها إلى منطقة المصنع داخل لبنان في التاسع من نيسان عام 1976 وتنفيذ مخطّطاتها تجاه هذا البلد، وفي مقدّمها القضاء على نفوذ المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبنانيّ وفرض وصايتها على لبنان. وكان الشقّ الأوّل من هذا المخطّط، أي القضاء على التحالف الفلسطينيّ – اليساريّ، يتوافق مع مصالح إسرائيل في ضرب المقاومة الفلسطينيّة وحلفائها اليساريّين. من هنا، نشأ هذا التعاون السوريّ – الإسرائيليّ على إجهاض المشروع الفلسطينيّ – اليساريّ في لبنان. فسورية تحتل لبنان وتدعم الموارنة للتصدّي للمخطّطات الفلسطينيّة، وإسرائيل تزود الموارنة بالأسلحة للهدف نفسه.

لقد عبّر «اتّفاق الخطوط الحمر» عن طموحات سورية تجاه لبنان، وإن كانت هذه الطموحات لا تتجاوز جنوبيّ نهر الليطاني، حيث المصالح الحيويّة الإسرائيليّة. منذ سنوات طويلة، كانت دمشق تحلم باحتكار دور أساسيّ لها في لبنان، انطلاقاً من مقولة حافظ الأسد، إنّ **«اللبنانيّين والسوريّين شعب واحد في دولتين»**. بناءً على ذلك، بدأت سورية تدعم الميليشيات المسيحيّة عشيّة انتخاب إلياس سركيس. وقامت منظّمة «الصاعقة» بمساعدة ميليشيا «حزب الكتائب» في شنّ هجوم مضادّ لزحزحة «القوّات المشتركة» عن مواقعها في المنطقة الجبليّة المشرفة على كسروان[52]. لكن الهجوم

صُدّ، وتمكنت «القوّات المشتركة» من التقدّم نحو فاريّا في كسروان[53]. وأعلن كمال جنبلاط في حينه أن «القوّات المشتركة» باتت تسيطر على 82% من لبنان[54]. من هنا، كان انتخاب إلياس سركيس في 8 أيّار والتدخّل «السوريّ» في المعركة لصالح الموارنة، إشارتين واضحتين للحركة الوطنيّة لما سيكون عليه الوضع مستقبلاً.

وفي حزيران، بدأت الوحدات السوريّة تدخل لبنان بشكلٍ علنيٍّ باسم العروبة والقوميّة[55]. فاستقبلهم الموارنة برميهم بالأرزّ وماء الورد. وسوف يقوم الموارنة بالشيء نفسه عام 1982، عندما أتى الإسرائيليّون «لتحريرهم» من السوريّين والفلسطينيّين[56]. وعلّق روبرت فيسك على تلك المفارقة العجيبة بالقول: « جاء **الإسرائيليّون (عام 1982) كالسوريّين بانطباعات البراءة والوعود بأنّهم أتوا إلى لبنان لإعادة السيادة إلى هذا البلد. وأسوة بكلّ الجيوش، قدّموا الوعود بأنّهم لن يبقوا ساعة ولا دقيقة أطول ممّا هو ضروريّ. ومن ثمّ بقوا... سنين، حتّى تمّ دحرهم بعذاب وإذلال»**[57]. وكان الدخول السوريّ إلى لبنان في الشكل استجابة لنداءات القيادات المارونيّة ورئيس الجمهوريّة المنتخب إلياس سركيس، الذي أوصلته دمشق إلى موقع الرئاسة، وشكّل ضربة إلى التحالف الذي يقوده جنبلاط[58]. فكان جنبلاط يؤيّد ترشيح إدّه لرئاسة الجمهوريّة كمنافس لسركيس، وهذا يعود إلى مواقف إدّه الرافضة للتدخّل السوريّ في لبنان، واعتبار سركيس رجل دمشق في لبنان.

تزامن الدخول السوريّ إلى لبنان، مع مفاوضات كان يجريها الرئيس سركيس مع قيادات «الحركة الوطنيّة». وقد حقّقت هذه الاتصالات تقدّماً باعتراف بشير الجميّل. ويعتقد أحد الباحثين أنّ تجاوب اليمين المسيحيّ مع حركة المفاوضات، كان من أجل كسب الوقت إلى حين دخول الجيش السوريّ إلى لبنان وقلب الموقف لصالحه. وقد برّر السوريّون دخول جيشهم إلى لبنان لمنع سحق المعسكر المسيحيّ على يد التحالف اليساريّ – الفلسطينيّ وما قد يجرّه من تداعيات خطيرة. لكنّه، سبّب مفاجأة للحركة الوطنيّة اللبنانيّة وللفلسطينيّين، فكانوا يجهلون «اتّفاق الخطوط الحمر»، واعتقدوا خطأً أنّ الولايات المتّحدة والدول الأوروبيّة والعربيّة سوف تمنع الرئيس الأسد من تنفيذ مآربه في لبنان[59]. وما لبث جنبلاط أن أدرك نوايا دمشق وعزمها على نزع سلاح «الحركة الوطنيّة» وتثبيت إلياس سركيس في الحُكم والإمساك بالورقة الفلسطينيّة في لبنان عبر الحسم العسكريّ، إذا استدعى الأمر. ومن هنا، سارع إلى عقد لقاء مع بشير الجميّل وآخر مع الرئيس سركيس من أجل عقد مؤتمر وطنيّ لحلّ الخلافات اللبنانيّة.



وكان نجم بشير قد أخذ يسطع كقياديّ كتائبيّ صلب وعنيد في معارك الأسواق التجاريّة، ما جعله محطّ أنظار العناصر الشابة في الحزب الساعية إلى تغيير جذريّ في سياسة الحزب وفي النظام السياسيّ. لكنّ الدخول السوريّ إلى لبنان لم يفسح في المجال أمام وصول مبادرة جنبلاط إلى غايتها[60]، أو ربّما كان الهدف منه إفشال أيّ تقارب بين اللبنانيّين.

وفي الأوّل من حزيران 1976، يوم وصول رئيس الوزراء السوفياتيّ ألكسي كوسيغن (Alexei Kossygin) إلى دمشق للتوسّط بين حلفائه السوريّين والفلسطينيّين المتخاصمين، دخلت وحدات عسكريّة سوريّة إلى لبنان تؤازرها الدبّابات، وعبرت إلى الشمال نحو طرابلس وإلى الجنوب نحو صيدا. وفي بيروت، استبق التحالف الفلسطينيّ – اليساريّ الدخول السوريّ إلى العاصمة وقام بتصفية منظّمة «الصاعقة» الموالية لسورية واقتحام مراكز «حزب البعث» في المدينة. وفي السابع من حزيران، وصلت الوحدات السوريّة إلى طريق بيروت – دمشق الدوليّ عند بلدة صوفر، وما لبثت أن استولت على حمّانا في 13 آب. وفي 28 أيلول، سيطر السوريّون على ضهور الشوير، مجبرين «القوّات المشتركة» على الانكفاء جنوباً إلى الطريق الدوليّة دمشق – بيروت، ومنها إلى بحمدون وعاليه. وفي 13 تشرين الأوّل، اقتحم السوريّون مصيف بحمدون. وفي صيدا، تعرّضت القوّات السوريّة إلى خسائر جرّاء تعرّضها لهجوم مباغت من قبل الفلسطينيّين جعلها تنكفئ نحو منطقة جزين. أثناء ذلك كانت الميليشيات المسيحيّة قد أسقطت كلّ المخيّمات الفلسطينيّة في مناطقها الشرقيّة (الكرنتينا، ضبيّه، تلّ الزعتر). وكان مخيّم تلّ الزعتر الحصين قد سقط بعد 53 يوماً من الحصار وقُتل فيه ألفان من الفلسطينيّين واللبنانيّين، على الرغم من محاولات فلسطينيّة يائسة لإيصال المقاتلين والمساعدات إليه عبر محلّة غاليري سمعان[61]. إشارة إلى أنّه كان يعيش في المخيّم المذكور في العام الأوّل للحرب 30 ألف شخص، من بينهم 13 ألف شيعيّ بعضهم من القرى السبع[62].

تسبّب طرد «القوّات المشتركة» من أعالي المتن على أيدي السوريّين، وتقدّم السوريّين على طريق بيروت – دمشق، وسقوط مخيّم تلّ الزعتر، بصدمة كبيرة للحلف الفلسطينيّ – «الحركة الوطنيّة»، الذي ندّد بمؤامرة «**التحالف السوريّ الإسرائيليّ المسيحيّ**»[63]. وكما كان متوقّعاً، لقي الدخول السوريّ ترحيباً من قبل «الجبهة اللبنانيّة». ومن جهته، رفض بيان لحرّاس الأرز أيّة تسوية ما بين المقاتلين اللبنانيّين

(الميليشيات المسيحيّة) وبين الفلسطينيّين و«الحركة الوطنيّة»، معتبراً أنّ «**سياسة اللاغالب واللامغلوب مرفوضة، لأنّنا (حرّاس الأرز) نحن الغالبون وهم المغلوبون (كذا)...**»[64].

تحت مظلّة الدخول السوريّ، لم تكتفِ «الجبهة اللبنانيّة» بإزالة حزام المخيّمات حول بيروت الشرقيّة، بل طوّرت هجماتها في الشمال والجنوب من البلاد، ومارست عمليّات انتقاميّة ضدّ المسلمين والدروز، ممّا أقلق القيادة السوريّة. كان السوريّون يوافقون على تحجيم المقاومة الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة» وقدّموا المساعدة للكتائبيّين وحلفائهم لإسقاط مخيّم تلّ الزعتر، ولكن من دون الوصول إلى التصفية، التي أرادتها الميليشيات المسيحيّة. كان هدف السوريّين هو تطويع الفلسطينيّين و«الحركة الوطنيّة» لجعلها تسير في فلكهم، إدراكاً منهم لحاجتهم إليها في المستقبل، كما حصل منذ عام 1978. أمّا أن يختلّ ميزان القوى في لبنان لصالح المسيحيّين، فكان غير مسموح به سوريّاً.

### - الترحيب المارونيّ بالدخول السوريّ إلى لبنان

كيف عبّر المسيحيّون عن قبولهم بالدخول السوريّ إلى لبنان؟

قبل ستّة أشهر من الدخول السوريّ إلى لبنان، طالب بيار الجميّل الأسد في لقاء عُقد بينهما في دمشق في 6 كانون الأوّل 1975 بالتدخّل لإنقاذ لبنان[65]. وحصل الجميّل على تأكيدات من الرئيس الأسد بأنّه لن يسمح لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة وحلفائها باخضاع الموارنة[66]. وعلى المنوال نفسه، حثّ رئيس الجمهوريّة سليمان فرنجيّة السوريّين على الدخول إلى لبنان لضبط الأوضاع[67]. وكما كان الوجود المارونيّ مهدّداً بالإبادة أو الزوال في عام 1860، واجه هذا الوجود المصير نفسه في عام 1976. في عام 1860، ناشد الموارنة فرنسا التدخّل لإنقاذهم كأقلّية في بحر إسلاميّ من «سكّين» الدروز باسم الحماية الفرنسيّة على كاثوليك الشرق. وفي عام 1976، استنجد الموارنة بسورية باسم العروبة والأخوّة، لانّ الرئيس السوريّ، بصفته من الأقلّية العلويّة في سورية، يتفهّم مخاوف الأقلّيات. لكن المصيبة، أنّ الموارنة لم يدركوا في كلتا الحالتين أنّهم كرة تتقاذفها مصالح دوليّة باسم «المسيحيّة» وإقليميّة باسم العروبة، من دون أن ننسى مصالح إسرائيل في العزف على وتر الأقلّيات.

وفي أعقاب الدخول السوريّ إلى لبنان خاطب الجميّل الرئيس الأسد بالقول: لقد



«**انتهجتم يا سيادة الرئيس نهجاً رسوليّاً في نصرة الحقّ والحرّية وحماية الأبرياء في لبنان... إنّ لبنان الجريح يقدّر لسوريا الشقيقة بقيادتكم الحكيمة والبطلة المبادرات والمواقف الرائدة والحاسمة من أجل استعادة حقوقه كاملة في السيادة والأمن والحرّية والكرامة والاستقلال**»[68]. أمّا شمعون، المعارض للسوريّين على الدوام والمشكّك بدورهم في لبنان، والذي تلقّى تطمينات من العاهل الأردنيّ حول نوايا سورية الطيّبة تجاه لبنان، وأنّ دخولها سيكون فقط من أجل إعادة الهدوء والاستقرار إليه[69]، فصرّح بأنّ «**التعاون مع سوريا الشقيقة هو ضرورة في كلّ الأوقات، وخصوصاً في الظروف الآنيّة**»[70].

كان الموارنة يدركون حساسيّة سورية تجاه دويلة مارونيّة على حدودها الغربيّة، أو تجاه تدخّل إسرائيليّ لمصلحة المسيحيّين في لبنان. من هنا، استخدموا على ما يبدو، مسألة الدويلة المارونيّة أو الفيدراليّة التي روّجوا لها، وتدخّل إسرائيل في لبنان، فزّاعة ضدّ «الحركة الوطنيّة» ومشروعها لإلغاء الطائفيّة السياسيّة وإقامة العلمنة الكاملة من جهة، ولحثّ سورية من جهة أخرى على التدخّل العسكريّ لصالحهم، خصوصاً بعدما سقطت معاقلهم في أعالي المتن في أيدي «القوّات المشتركة». وحده ريمون إدّه، من المعسكر المارونيّ، حذّر من مؤامرة على لبنان تؤدّي إلى تقاسمه بين سورية وإسرائيل[71]. كان إدّه من أوائل الشخصيّات اللبنانيّة التي حذّرت من مؤامرة خارجيّة على لبنان تُفضي إلى تقسيمه، واتّهم «الجبهة اللبنانيّة» بتأمين «**الغطاء الرسميّ**» للدخول السوريّ إلى لبنان، وأنّ سورية تسعى من خلال وجود جيشها في لبنان إلى تقسيم هذا البلد. فطالب ببوليس دوليّ للانتشار على الحدود اللبنانيّة – الإسرائيليّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة[72].

وعلى كلّ حال، لم يكن أمام القوى المارونيّة، في ضوء عدم استعداد أوروبا «المسيحيّة»، وخصوصاً فرنسا كـ«أمّ حنون» إلى نجدتها، كما فعلت عام 1860، سوى طلب المساعدة من سورية، بعدما تبيّن لها أنّ إسرائيل لم تكن في تلك المرحلة مستعدّة لإنقاذها عبر تدخّلها العسكريّ المباشر في الأزمة اللبنانيّة. لذلك، كان طلب المساعدة من سورية أهون الشرّين بالنسبة إلى المارونيّة السياسيّة، وهو ما أثبتته التطوّرات اللاحقة. وفي وقت لاحق، وصف جنبلاط سياسة «الجبهة اللبنانيّة» بالانفتاح على سورية وإسرائيل معاً بأنّها «**... لعبة ماكرة وماهرة، ولكنّها لا تخفى إلّا على الأغبياء بحيث أنّهم أمسكوا بعصا واحدة إسرائيل وسوريا، ويناورون من إحداهما لكي**

يحتفظوا بعلاقاتهم مع الأخرى...»[73].

### - العرب ولبنان: تثبيت الدور السوريّ

في الوقت الذي حسمت فيه سورية الوضع في لبنان، استجابت تحت ضغط سعوديّ (وقف الرياض مساعداتها الماليّة عن دمشق)[74] لحلّ سلميّ مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في لبنان. من هنا، رعت السعوديّة قمّة مصغّرة في الرياض بتاريخ 15 تشرين الأوّل 1976، ضمّت إلى جانب الملك خالد أنور السادات وحافظ الأسد والياس سركيس وياسر عرفات. وفي 18 منه، صدر عن القمّة بيان أعلن عن وقف إطلاق النار في لبنان، والتأكيد على تنفيذ «اتّفاق القاهرة» عام 1969، وإرسال «قوّات ردع عربيّة» للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار. وانبثق عن القمّة ما سُمّي بـ «اللجنة الرباعيّة»، التي ضمّت السعوديّة وكلاًّ من سورية ومصر والكويت[75]. وجرى التأكيد على قرارات قمّة الرياض في قمّة القاهرة (25–26 تشرين الأوّل 1976)[76].

وفيما رحبت الأوساط الإسلاميّة بقرارات قمّة الرياض، تحفّظت القيادات المارونيّة تجاهها، وخصوصاً حول كيفيّة تنفيذ «اتّفاق القاهرة» والدول التي ستشارك في «قوّات الردع العربيّة». فاستغرب ريمون إدّه عدم إشارة بيانات القمّة إلى انسحاب القوّات السوريّة من لبنان. وقال: إنّ سورية بموجب اتفاقها السرّي مع إسرائيل لن تخرج من لبنان، وهي تعتبره تعويضاً لها عن الجولان[77]. أمّا «الحركة الوطنيّة»، فوافقت على مضض على وقف إطلاق النار، معتبرة أنّها قامت بذلك بسبب تدخّل الدول العربيّة في الأزمة اللبنانيّة وقرارها إرسال «قوّات ردع عربيّة». لكنّها، طالبت بأن تنتشر هذه القوّات في المناطق المسيحيّة، وأن تتوقّف عمليّات التنسيق بين الميليشيات المسيحيّة وإسرائيل[78]. إشارة إلى أنّ إسرائيل قامت أثناء ذلك بإنشاء حزام أمنيّ في جنوب لبنان ملاصقاً لحدودها بعد قيام الملازم أوّل أحمد الخطيب (= جيش لبنان العربيّ)، الذي انشقّ بدعم فلسطينيّ عن الجيش اللبنانيّ في كانون الثاني 1976، وقام باحتلال ثكنة مرجعيون القريبة من حدودها[79]. وعهدت إسرائيل الإشراف على الشريط الحدوديّ إلى قوّات لبنانيّة تحت قيادة الرائد المنشقّ سعد حدّاد.

هكذا، انتهت «حرب السنتين»، بعدما انتشرت «قوّات الردع العربيّة» (= قوّات الأمن العربيّة الرادعة) في أنحاء لبنان. فتألّفت من 1,500 جنديّ سعوديّ، و 2,000 جنديّ سودانيّ، و500 عنصر جنديّ جنوبيّ، و500 جنديّ إماراتيّ، و800 جنديّ



ليبيّ، ووحدات سوريّة قوامها 25 ألف جنديّ[80]. فانتشرت في بيروت الغربيّة وفي بيروت الشرقيّة، باستثناء منطقة النفوذ الإسرائيليّة في الجنوب وفق «اتّفاق الخطوط الحمر». وقد اتّسمت «حرب السنتين» بتصدّع التعايش بين اللبنانيّين، وبين اللبنانيّين والفلسطينيّين، وبانهيار الصيغة التي ضمنت ثنائيّة الحُكم بين المسلمين والمسيحيّين، فضلاً عن تفكّك مؤسّسة الجيش، التي لم تعد قادرة على حفظ الأمن، الذي عُهد به إلى «قوّات الردع العربيّة»، وكانت غالبيتها من السوريّين. وبانسحاب القوّات السودانيّة والإماراتيّة، ثمّ السعوديّة من لبنان في 28 آذار 1979[81]، أضحت «قوّات الردع العربيّة» قوّات سورية خالصة، يتمّ تمويلها من قبل «جامعة الدول العربيّة» وتنفّذ الأوامر السوريّة. فاعتبرت المرحلة التالية مرحلة «نصف سيادة لبنانيّة» و«مرحلة سورية بامتياز،»[82] ذلك أنّ دمشق لم تعد ترى سبباً لعودة قوّاتها إلى ما وراء الحدود اللبنانيّة، وفوق كلّ ذلك، جعلت القرار السياسيّ اللبنانيّ مرتبطاً بها، بعدما سيطرت أوّلاً على الأرض. فاستمرّ الوضع على هذا الحال حتّى خروجها العسكريّ من لبنان في نيسان 2005.

## 2 – لبنان ما بين إجتياحين إسرائيليّين: 1978 و1982

كان للاجتياحين الإسرائيليّين للبنان عامي 1978 و1982 آثار بعيدة المدى في تاريخ لبنان المعاصر، فلأوّل مرّة بعد اتّفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل عام 1949، تجتاح الدولة الصهيونيّة الأراضي اللبنانيّة وتصل إلى عاصمته بيروت في اجتياحها الثاني عام 1982. وفي اجتياحها الثاني احتلت إسرائيل للمرّة الأولى أراضٍ لبنانيّة وبقيت فيها حوالى عقدين ونصف العقد من الزمن. وقد ترتّب على غزوها الأوّل للبنان، إقامة شريط حدوديّ يديره عملاؤها اللبنانيّون في المنطقة، فيما أدّى اجتياحها الثاني إلى طرد «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» والقوّات السوريّة من بيروت، فضلاً عن دعم انتخاب بشير الجميّل لرئاسة الجمهوريّة. وتوجتْ إسرائيل سياستها تجاه لبنان بمفاوضاتها معه وتوقيع «اتّفاق 17 أيّار 1983». وبينما شكّل الاجتياح الإسرائيليّ الأوّل للبنان عام 1978 محطّة فاصلة لتقوية الحركة الشيعيّة في جنوب لبنان، نتيجة ما ألحقه من خسائر بشريّة وخراب في الممتلكات والبنى التحتيّة وتهجير للسكّان، وتسبّب بالتالي في تقوية مشاعر الاضطهاد لدى الشيعة، أدّى الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبنان عام 1982 واحتلال أقسام من الجنوب إلى ميلاد الحركة الإسلاميّة[83].

## - عودة التحالف بين الموارنة وتلّ أبيب و«الطلاق» بين الجبهة اللبنانيّة وسورية

مهّدت سلسلة من التطوّرات الداخليّة والإقليميّة في لبنان والمنطقة للاجتياح الإسرائيليّ الأوّل للبنان عام 1978. فبعد قليل من دخولها إلى لبنان وحصولها على تغطية من «جامعة الدول العربيّة» عبر إنشاء «قوّات الردع العربيّة»، بدأت القوّات السوريّة تصل إلى العاصمة بيروت في مطلع تشرين الثاني 1976 وتنتشر في المناطق الساخنة وعلى خطوط التّماس، وعُيّن العقيد أحمد الحاج قائداً لها تحت إمرة رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة بصفته قائداً أعلى لهذه القوّات، ممّا مكّن من تشكيل حكومة مؤلّفة من «تكنوقراطيّين» برئاسة سليم الحصّ. وقد سمح الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان لدمشق أن تدير السياسة اللبنانيّة الداخليّة والتحالفات وفق مقتضيات مصالحها والصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

وبعدما استتب الأمر لسورية على الأرض، بدأ يظهر بوضوح سعيها إلى الإمساك بأوراق الأزمة اللبنانيّة والقرار اللبنانيّ وتعاملها مع لبنان وفق مقتضيات مصالحها. فبرعايتها، توصّلت الحكومة اللبنانيّة في 21 تموز 1977 إلى «اتّفاق شتورا» مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، الذي نصّ على وقف المقاومة الفلسطينيّة عمليّاتها ضدّ إسرائيل عبر الحدود اللبنانيّة، وسحب قوّاتها من المنطقة إلى مسافة 10 كيلومترات شمالاً بعيداً عن الحدود الإسرائيليّة، واستبدالها بوحدات من الجيش اللبنانيّ، وعدم القيام بعمليّات عسكريّة من جنوب لبنان[84]. وبوصول «حزب الليكود» إلى الحُكم في إسرائيل، عطّلت سورية في خريف عام 1977 تنفيذ هذا الاتّفاق، بعد تغيّر موازين القوى في المنطقة جراء زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس. فلم يعد من مصلحتها نزع سلاح المقاومة أو إبعادها عن الجنوب ومنعها من القيام بعمليّات من جنوب لبنان، بل التحالف معها. ومن ناحية أخرى، تقاطعت مصالح المقاومة الفلسطينيّة وحلفائها اللبنانيّين وعملاء إسرائيل على منع تمركز الجيش اللبنانيّ على الحدود مع إسرائيل، كي تبقى جبهة الجنوب مشتعلة (= حادثة كوكبا)[85]. فعندما وصلت وحدة من الجيش اللبنانيّ إلى كوكبا لمؤازرة «اليونيفيل»، قام «جيش لبنان الجنوبيّ» بإجبارها على الانكفاء عن البلدة المذكورة[86].

كان الحدث الأبرز قبل الاجتياح الإسرائيليّ الأوّل للبنان، هو اغتيال الزعيم الدرزيّ ورئيس «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» كمال جنبلاط في 16 آذار 1977. وقيل أنّ



العقيد السوريّ إبراهيم حويجي، المسؤول العسكريّ في جبل لبنان، هو من وقف وراء إغتيال جنبلاط[87]. تبع ذلك مجازر بين المسيحيّين على أيدي الدروز في قرى الشوف. وكشف ميناراغ النقاب عن اجتماع عُقد بين وليد جنبلاط وجوزيف أبو خليل في اليرزة بوساطة جوني عبدو[88]. وقد سبق ذلك بقليل لقاء بين جنبلاط وبشير الجميّل، فهل كان للاغتيال علاقة بمحاولة اللبنانيّين وأد الحرب في مهدها؟ وبعد صَمتٍ دام دهراً (حوالى ثلاثة عقود)، اتّهم وليد جنبلاط علناً النظام السوريّ بإغتيال والده، لأنّه شكّل عقبة أمام استيلائه على لبنان[89]. كما اتّهم النظام السوريّ كذلك باغتيال صحفيّين وشخصيّات سياسيّة بارزة، منها الرئيس رينيه معوّض والمفتي الشيخ حسن خالد[90].

وفي ضوء المستجدّات الإقليميّة، حدث بعد وصول «حزب الليكود» إلى السلطة في إسرائيل عام 1977 تغيير في سياسة تلّ أبيب تجاه لبنان، بعد قراره استئصال المقاومة الفلسطينيّة من المنطقة الواقعة جنوبيّ نهر الليطاني بعمليّة عسكريّة سريعة، وبالتالي رسم حدود جديدة بين الدولة العبريّة ولبنان. فكانت إدارة الصراع مع المقاومة الفلسطينيّة، حتّى مع سورية في ضوء تحالفها الجديد مع المقاومة في أعقاب زيارة السادات إلى القدس، تتطلّب من تلّ أبيب خطاباً أكثر دفاعاً عن مصالح الموارنة في لبنان، وبالتالي استخدامهم كذريعة في الصراع المقبل. وفي ضوء تحالف «الجبهة اللبنانيّة» الظرفيّ مع سورية، الذي حتّمته أوضاع المسيحيّين عام 1976، انقلب الوئام بين «الجبهة اللبنانيّة» وسورية إلى خصومة عنيدة بين الطرفين، ظاهرها ما شهدته المناطق الشرقيّة عام 1978 من صدامات بين الميليشيات المسيحيّة والوحدات السوريّة هناك، وباطنها إخراج سورية من المناطق الشرقيّة ومن لبنان.

إنّ أسباب انقلاب الموارنة على سورية تعود إلى تغيّر أوضاعهم في عام 1978 عمّا كانت عليه عام 1976. ففي الفترة الممتدّة بين التاريخين، وفي ضوء ما طرأ من متغيّرات وتحالفات على صعيد الوضع الإقليميّ، أصبحت «الجبهة اللبنانيّة» أكثر ثباتاً وتماسكاً على الصعيدين العسكريّ والسياسيّ، لديها ميلشيا قويّة من ناحية العديد والتسليح، وتمتلك خيارين راوحا ما بين إعلان فيدراليّة من جانب واحد، أو الهيمنة الكاملة على لبنان بدعم إسرائيلي بعد طرد السوريّين والفلسطينيّين منه. واعتقدت «الجبهة اللبنانيّة» أنّ الخطاب الإسرائيليّ الجديد وما قد يحمله من تدخّل مباشر في الأزمة اللبنانيّة، سوف يقلب الأوضاع لصالحها في لبنان، ويجعل خيارها الثاني (= السيطرة على لبنان) أقرب من الواقع. بناءً على ذلك، تغيّر خطابها تجاه سورية من

خطاب تحالفيّ إلى خطاب عدائيّ صدامي، وكذلك ممارسات ميليشياتها تجاه الوحدات العسكريّة السوريّة. لكنّ مخطّطاتها اصطدمت بسياسة سورية القائمة على التوازن بين القوى اللبنانيّة ومنع تقسيم لبنان لما قد يؤثّر على مصالحها الإستراتيجيّة.

تزامنت المواقف السياسيّة الجديدة لـ «الجبهة اللبنانيّة» تجاه سورية مع تحرّكات ميليشياتها ضدّ الوحدات السوريّة في المناطق الشرقيّة. في عام 1976، ناشد شمعون سورية باسم «الأخوّة» نجدة مسيحيّي لبنان. وبعد عامين من ذلك التاريخ، دعا إلى محاربتها «حتّى خروج آخر جنديّ سوريّ من لبنان». وممّا قاله شمعون أيضاً: **«ليخرجوا (السوريّون) من البلاد لأنّ هذه هي الوسيلة للإبقاء على بعض مشاعر الصداقة بين الشعبين اللبنانيّ والسوريّ. إذا ما انسحب السوريّون من لبنان»**، أضاف شمعون، **«فسوف يحلّ السلام، لأنّ كلّ المشكلات هي من صنع سياستهم»**[91]. وفي آب 1979، صرّح بيار الجميّل بالقول: **«إنّ السوريّين إنّما دخلوا إلى لبنان تحت ستار مبطّن، ذلك إنّهم حين رأوا مصلحة لبنان تتعارض مع مصلحة النفوذ الشخصيّ، إنحرفوا إلى العمل على تأمين مصالح ذاتيّة، لا تخدم أحداً بقدر ما تخدم أغراضاً زائفة وزائلة لا محالة... ولأنّنا رفضنا ونرفض دائماً أن تكون هنالك مصلحة فوق مصلحة لبنان، إنقلب السوريّون ضدّنا، فاحتموا معنوياً بالمسلمين وتستّروا زوراً بالشرعيّة، وحموا مادياً اليساريّين...»**[92] كما اتّهم بيار الجميّل سورية بتفكيك حُكم الرئيس سركيس، وقال موجّهاً كلامه إلى السوريّين: **«قد يستطيع المرء ابتلاع لبنان، لكنّه لن يستطيع هضمه»**[93].

ترجمت «الجبهة اللبنانيّة» مواقفها السياسيّة المعارضة للوجود السوريّ بالصدامات بين ميليشياتها والجيش السوريّ في قرية بلاّ شمال لبنان في أيّار 1977، ثمّ معارك الفياضيّة في 17 شباط 1978، بين وحدات من الجيش اللبنانيّ بقيادة العقيد المنشقّ أنطون بركات وقوات سوريّة، إثر قيام عناصر سوريّة بوضع حاجز أمام مدخل الثُكنة، ما أدّى إلى حدوث إطلاق نار بينهم وبين العسكريّين اللبنانيّين. وقام السوريّون بمحاصرة الثكنة وقطع الإمدادات عنها وقصفها بجميع أنواع الأسلحة[94]. ولم تنفع محاولة السعوديّين بالحلول محلّ السوريّين في بعض المواقع في الحدّ من القتال المسيحيّ – السوريّ[95]. فكان هذا إيذاناً بانتهاء «شهر العسل» بين «الجبهة» وسورية. واعتبرت دمشق أنّ ما يحصل هو إهانة لدورها وسمعة جيشها. ولأنّها أرادت أن تلقّن اللبنانيّين درساً في معنى القوّة العسكريّة لإخضاعهم، طالب الرئيس الأسد بإعدام



الضبّاط اللبنانيّين المتورّطين في الصدامات ضدّ جيشه[96]. وروى الرئيس سركيس لكريم بقرادوني فحوى مكالمة أجراها مع الرئيس السوريّ لتسوية حادثة الفياضيّة، بأنّ الأسد هدّده بسحب جيشه من لبنان، إذا لم يُعاقِب «المذنبين»[97]. وكان معنى ذلك، ترك الحُكم اللبنانيّ تحت سيطرة الميليشيات. وممّا قاله سركيس لبقرادوني: **«يريد العسكريّون السوريّون تطبيق أسلوبهم في لبنان ويفكّرون باحتلال الفياضيّة. المشكلة صعبة، والموقف يهدّد بالانفجار. كنت أعلم أنّ الرئيس السوريّ رجل عنيد، ولكني لم أعرفه شرساً إلى هذا الحدّ»**[98]. وأخيراً، جرى تسوية الأزمة بموافقة رئيس الجمهوريّة سركيس والمجلس النيابيّ اللبنانيّ، على إنشاء محكمة استثنائيّة لمحاكمة الضبّاط اللبنانيّين المسؤولين عن صدامات الفياضيّة. كما صدر بيان شكليّ عن «الجبهة اللبنانيّة» تجدّد فيه ثقتها بالسياسة السوريّة تجاه لبنان[99]. لكن التسوية القائمة على محاكمة الضبّاط اللبنانيّين، سرعان ما فاقمت الوضع ومهّدت إلى اشتباكات الأشرفيّة في صيف 1978.

خلال صيف 1978 (معارك المئة يوم)، إثر توقيف بشير الجميّل على حاجز سوريّ بضع ساعات، انفجر الوضع في الأشرفيّة بين «الجبهة اللبنانيّة» والوحدات السوريّة. فاستخدم السوريّون مدفعيّتهم الثقيلة لدكّ الأحياء السكنيّة. وبلغت الأمور نقطة اللاعودة بين الجانبين، بعد إعلان «الجبهة اللبنانيّة» التعبئة العامّة ومهاجمة ميليشياتها جميع المراكز السوريّة في المنطقة الشرقيّة، وقرار الرئيس سركيس الاستقالة احتجاجاً على قسوة الردّ السوريّ على «الجبهة اللبنانيّة». وبينما توقّع الموارنة أن تدخل إسرائيل الحرب إلى جانبهم ضدّ سورية بعد التصريحات العلنيّة لرئيس وزرائها مناحيم بيغن (Menachem Begin) عن حماية المسيحيّين، اكتفت الدولة العبريّة بطلعات منخفضة لطيرانها الحربيّ فوق بيروت الغربيّة كتحذير إلى السوريّين، من دون أن تحارب إلى جانبهم[100]. ويعتقد البعض، أن أحداث الأشرفيّة كانت ردّاً سوريّاً على المفاوضات بين مصر وإسرائيل في كمب ديفيد[101].

ترتّب على الصدامات بين الميليشيات المسيحيّة والسوريّين نتيجتين اثنتين: خروج الوحدات السوريّة جزئيّاً من المناطق الشرقيّة لبيروت، المكلّس وسنّ الفيل والحازميّة، وقد برّر الرئيس الأسد ذلك بأنّ السياسة الدفاعيّة السوريّة فرضته بسبب التطوّرات التي كانت تحدث في المنطقة، وهي السلام المصريّ – الإسرائيليّ[102]. أمّا النتيجة الثانية، فكانت خروج بشير الجميّل من معركة الأشرفيّة بطلاً للمقاومة المسيحيّة. فقام

على الفور بتثبيت زعامته المارونيّة عبر ما سُمّي «توحيد البندقيّة» المسيحيّة، ليس من أجل إقامة فيدراليّة مسيحيّة، بل السيطرة على كلّ لبنان تحت شعار «10,452» كيلو متراً مربّعاً. وكان بشير لا يؤمن بتحقيق مشروعه عن طريق الحوار والترغيب، وإنّما عن طريق القوّة التي تتجسّد في «القوّات اللبنانيّة». فكان عليه إذاً أن ينتظر الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبنان عام 1982 لتنفيذ أهدافه[103].

### - الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978: تامين حزام أمنيّ

بعد خطف حافلة إسرائيليّة على طريق حيفا (عمليّة الشهيد كمال عدوان 11 آذار 1978) من قبل إحدى المنظّمات الفلسطينيّة وقتل 35 من ركّابها، جاء الردّ الإسرائيليّ المحضّر سابقاً بعد ثلاثة أيّام فيما سُمّي بـ «عمليّة الليطاني»[104]. فكانت الأهداف السياسيّة والعسكريّة للاجتياح، هي القضاء على المقاومة الفلسطينيّة في جنوب لبنان، والاحتفاظ بحزام أمنيّ يُوضع بإشراف ضابط مسيحيّ في الجيش اللبنانيّ، وجعل سورية تعقد تسوية مع إسرائيل في مسألة الوجود الفدائيّ الفلسطينيّ في جنوب لبنان[105].

بدأ الاجتياح الإسرائيليّ بقصف تمهيديّ على طول الحدود وفي عمق الجنوب على مواقع «القوّات المشتركة» وعلى أهداف مدنيّة وعسكريّة، رافقه قصف صاروخيّ جوّي. وفي 15 آذار، اخترقت القوّات الإسرائيليّة الحدود اللبنانيّة من خمسة محاور، وهي: [106].

1 - الناقورة - البيّاضة باتجاه صور.

2 - رميش - عين إبل - عيناتا - بيت ياحون.

3 - مسكاف عام - عديسة - صدّيقين - قانا - عين بعال - باتوليه - دير قانون - مشارف مخيم الرشيديّة.

4 - المطلّة - القليعة - مرجعيون - الخيام - إبل السقي باتجاه بلاط.

5 - كفرشوبا - كفر حمام - راشيّا الفخّار.

وخلال أيّام قليلة، تمكّن الجيش الإسرائيليّ من احتلال جنوب لبنان حتّى نهر الليطاني، والاحتفاظ بالتالي بحزام أمنيّ لعملائه في جنوب لبنان مساحته ما بين 500 إلى 600 كيلومتر مربّع[107]. لكنّ إسرائيل أُجبرت على سحب قوّاتها من لبنان تحت ضغط أميركيّ مبنيّ على قرار «مجلس الأمن» رقم 425 الذي طالبها بالانسحاب



الكامل من لبنان بلا قيد أو شرط، وهو قرار لم تنفّذه إسرائيل إلاّ بشكلٍ محدود[108]. أمّا قوّات «اليونيفيل (UNIFIL)»، التي أرسلها «مجلس الأمن الدوليّ» على عجل إلى جنوب لبنان، فتمركزت بين قوّات سعد حدّاد والفلسطينيّين، بموافقة الآخرين[109]. وبذلك حقّقت إسرائيل إنشاء منطقتين عازلتين: التي تسيطر عليها قوّات سعد حدّاد، والتي تنتشر فيها قوّات الـ «اليونيفيل».

هلْ كان الاجتياح عام 1978 للقضاء على الفلسطينيّين أمّ لتحقيق أهداف أخرى؟

من سياق التصريحات الإعلاميّة المضللة للقادة الإسرائيليّين خلال الاجتياح، جاء أنّ إسرائيل كانت تهدف إلى التوقّف في عمليّاتها العسكريّة عند حدود 10 كيلومترات شمالي حدودها الدوليّة. لكن تبيّن من العمليّات الحربيّة أنّها كانت لا تهدف إلى سحق المقاومة الفلسطينيّة فحسب، بل طردها إلى خارج نطاق الـ 40 كلم شماليّ حدودها الدوليّة مع لبنان، أي إبعاد خطر الكاتيوشا عنها. فلم يسع الجيش الإسرائيليّ إلى محاصرة الفلسطينيّين، ولم يقم بعمليّات إنزال وراء خطوطهم[110]. كان تحرّكه في جنوب لبنان ضدّ الفلسطينيّين يندرج ضمن إستراتيجيّة سياسيّة - عسكريّة لرسم خطّ حدوديّ جديد بين إسرائيل ولبنان. والدليل على ذلك، ما أشار إليه أحد الباحثين، من أنّ إسرائيل طرحت أثناء اجتماعات لجنة الهدنة اللبنانيّة - الإسرائيليّة عام 1977 خطّة على الجانب اللبنانيّ تقضي بإيجاد منطقة خالية من الفدائيّين الفلسطينيّين في الجنوب وتكون متاخمة لحدودها، والسماح بوجود محدود للجيش اللبنانيّ، وأن تقوم القوّات الإسرائيليّة واللبنانيّة بدوريّات مشتركة للتأكّد من عدم وجود «إرهابيّين» في المنطقة. لكنّ الجانب اللبنانيّ رفض المقترحات الإسرائيليّة في حينه[111]. وبعد حوالى خمس سنوات على اجتياح عام 1978، عقدت إسرائيل مع لبنان اتّفاق 17 أيّار 1983، الذي لم يُبرم وكانت بنوده الأمنيّة تشبه إلى حدّ بعيد خطّتها عام 1977[112].

وعلى الرغم من النجاحات التي حققها الجيش الإسرائيليّ، إلاّ أنّه فشل في القضاء على الفدائيّين الفلسطينيّين، أو في تغيير الوضع في الجنوب، أو دفع السوريّين إلى التفاوض مع الحكومة الإسرائيليّة على تسوية لمسألة المقاومة الفلسطينيّة في جنوب لبنان. لكنّه نجح في إعداد الظروف الملائمة لإقامة «الجدار الطيّب» واختراق الاقتصاد اللبنانيّ، فضلاً عن الاستيلاء على المياه اللبنانيّة في المنطقة، وتأمين حزام أمنيّ داخل الأراضي اللبنانيّة لحماية مستوطناتها الشماليّة، وتركيز «اليونيفيل» ضمن الأراضي اللبنانيّة على تخوم «الحزام الأمنيّ»[113].

### - الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982

#### - مقدّماته وأهدافه

بعد خروج وايزمن ودايان من وزارتي الدفاع والخارجيّة على التوالى عام 1980، وتعيين آرييل شارون مكان الأوّل في الأوّل من آب 1981[114]، شهد لبنان سلسلة من التطوّرات كانت انعكاساً للأوضاع الإقليميّة. فحاول بشير الجميّل مرّة أخرى استغلال التناقضات بين سورية وإسرائيل لدفع الدولتين إلى حرب لا تريدانها، بعدما ازداد قلق تلّ أبيب من «معاهدة الصداقة والتعاون» السوريّة – السوفياتيّة في 13 تشرين الأوّل 1980. وكانت هذه المعاهدة سبباً وراء تعزيز إسرائيل علاقاتها المباشرة بالجبهة اللبنانيّة، على الرغم من إدراكها أنّ المعاهدة المذكورة لا تشمل سوى الأراضي السوريّة. كان شارون يعتقد أنّه بضمّ لبنان إلى معاهدة صلح مع بلاده، يكتمل مثلّث السلام بيروت – تلّ أبيب – القاهرة[115].

وعقب المعاهدة السوفياتيّة – السوريّة مباشرة، نظّم الموساد زيارة لوفد قوّاتي إلى تلّ أبيب للتنسيق السياسيّ. وفي هذه الأجواء، حصل الصدام بين «القوّات اللبنانيّة» وسورية في زحلة عام 1981 بسبب تمركز الميليشيات المسيحيّة حول مدينة زحلة الإستراتيجيّة ومحاولة ربطها بالجبل المارونيّ. وكان بشير الجميّل يستكمل بذلك محاولة استعادة السيطرة على لبنان المسيحيّ التي بدأها منذ عام 1978 في الفياضيّة والأشرفيّة وإهدن والصفرا. وكانت هناك فرضيّة سورية في أن تتحوّل زحلة، التي لا تبعد سوى 14 كيلومتراً عن الحدود السوريّة و50 كيلومتراً عن دمشق، إلى رأس جسر للجيب المسيحيّ، تستفيد منه القوّات الإسرائيليّة لتهديد الأمن القوميّ السوريّ. كما رأت دمشق في ذلك، محاولة لإضعاف نفوذها في لبنان لصالح إسرائيل. من هنا، كان على السوريّين التحرّك بسرعة. في المقابل، عملت «القوّات» على أساس فرضيّة أنّ إسرائيل لن تتخلّى عن المسيحيّين، وسوف تتحرّك عسكريّاً ضدّ سورية[116]. كان الإسرائيليّون يعتقدون أنّ بشير الجميّل يستدرجهم إلى حرب مفتوحة ضدّ سورية عبر تضخيم المآسي التي يتعرّض لها المسيحيّون في زحلة، فأفهموه أنّهم لا يرون الوضع ملائماً للتدخّل. لكنّ بيغن، الذي بدأ مع فريق عمله يبلور مخطّطات لقلب الأوضاع في المنطقة انطلاقاً من لبنان، أصبح منذ شهر نيسان 1981 أكثر استعداد للتدخّل العسكريّ في لبنان. فأبلغ بشير الجميّل بالقول: **«لاتقلقوا، لن ندعكم تتساقطون»**[117].



ردّ السوريّون على التحرّشات القوّاتيّة (مقتل خمسة من جنودهم في زحلة يوم 22 كانون الأوّل 1980) بضرب الحصار على عاصمة البقاع وقصفها بعنف، وسط تدخّلات عربيّة ودوليّة لوقف القتال. وفي 24 نيسان 1981، قصفت مروحيّات سوريّة مواقع «القوّات اللبنانيّة» على قمم جبل صنّين واحتلّتها. بعد هذه العمليّة، بدأت الأمور تتطوّر بصورة «دراماتيكيّة». ترجم بيغن تعهداته لمسيحيّ لبنان بقرار لحكومته يجيز قيام سلاح الجو الإسرائيليّ بشنّ هجوم محدود على المروحيّات السوريّة. فتمّ إسقاط مروحيتين اثنتين في سهل البقاع بتاريخ 28 نيسان، بحجّة أنّ «اتّفاق الخطوط الحمر» لا يجيز لدمشق استعمال طيرانها فوق لبنان أو ضدّ المسيحيّين[118]. وفي اليوم التالي، أمر الرئيس حافظ الأسد بنشر شبكة صواريخ سام في البقاع وتعزيز الوحدات السوريّة في المنطقة، ممّا أسفر عن توتّر خطير بين دمشق وتلّ أبيب، فاقمه إسقاط سورية عدداً من طائرات الاستطلاع الإسرائيليّة فوق البقاع[119]. وقد انتظر «القوّاتيّون» أن تندلع الحرب بين الدولتين، فتنقلب الأوضاع في لبنان لصالحهم. لكن حسابات الولايات المتّحدة الأميركيّة اختلفت عن حسابات «القوّات».

سارع الأميركيّون إلى إحتواء الوضع المتوتّر عبر دبلوماسيّة فيليب حبيب (Philip Habib) اللبنانيّ الأصل والمعروف بميله إلى الحلول الوسط. كان الأميركيّون لا يريدون تعكير المعاهدة المصريّة – الإسرائيليّة لعام 1979 وإتمام إسرائيل انسحاب قوّاتها من سيناء في 25 نيسان 1982. تنقّل حبيب بين القدس وعمّان ودمشق وبيروت محاولاً الحدّ من التوتّر بين دمشق وتلّ أبيب. فتمكّن من عقد توافق غير مباشر بين الجانبين، قضى بأنْ تُبقي سورية على شبكات صواريخها في البقاع ساكنة وعدم استخدامها، مقابل أن يستمرّ الإسرائيليّون في تحليق طيرانهم في أجواء لبنان وعدم تدمير الصواريخ السوريّة[120]. بذلك، تأخّرت الحرب التي كانت «القوّات اللبنانيّة» تريدها بين إسرائيل من جهة وبين سورية و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من جهة أخرى، لا نيّة إسرائيل في سحق عدويّها. ومنذ ذلك الحين، عملت إسرائيل على تسخين الجبهة مع لبنان، وهذه المرّة ضدّ «منظّمة التحرير الفلسطينيّة». ومن إشارات التحوّل في الإستراتيجيّة الإسرائيليّة الشرق أوسطيّة، تدمير الطيران الإسرائيليّ المفاعل النوويّ العراقيّ في 7 حزيران 1981.

حصلت المواجهات العسكريّة الاستفزازيّة الإسرائيليّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في النصف الأوّل من تموز 1981، عندما قام سلاح الجوّ الإسرائيليّ بقصف قواعد

للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين في جنوب لبنان، وأتبعها بغارات وحشيّة على مبانٍ لمنظّمة التحرير في محلّة الفاكهاني في قلب بيروت الغربيّة في السابع عشر منه. فردّ الفلسطينيّون بقصف شمال إسرائيل بمئات الصواريخ. كانت هذه هي المرّة الأولى التي يتعرّض فيها حيّ في بيروت للقصف الإسرائيليّ. وستكون المرّة الثانية الأشدّ عنفاً وتدميراً بعد أقل من عام على ذلك التاريخ. مرّة أخرى، قام فيليب حبيب، بطلب من الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan) برحلات مكوكيّة بين دمشق وتلّ أبيب وبيروت، وتوصّل إلى «اتّفاق جنتلمان» بين كلٍّ من إسرائيل و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» حول وقف إطلاق النار[121]. كانت دبلوماسيّته تقضي بوقف التوتّر أو خفضه، وترك حلّ الأزمة إلى ظروف أخرى، وهو ما حصل، بدءاً بأزمة الصواريخ وانتهاءً بأحداث جنوب لبنان في تموز 1981 والغارات الإسرائيليّة على قلب بيروت الغربيّة، عبر تحقيق وقف لإطلاق النار، لا حلّ لأزمات المنطقة. فما حقّقه كان لحفظ ماء الوجه لكلٍّ فريق من القوى المتصارعة. فتُركت الصواريخ السوريّة ومنصّات الكاتيوشا الفلسطينيّة في مواقعها، فيما استمر الطيران الحربيّ الإسرائيليّ في تحليقه المستمرّ فوق لبنان.

دلّت كلُّ هذه التطوّرات، أنّ حكومة الليكود قرّرت التخلّي عن سياسة «حزب العمل» السابقة القاضية بعدم التدخّل المباشر في الأزمة اللبنانيّة. وبدأ الثالوث الحاكم المتصلّب مناحيم بيغن – آرييل شارون – ورفائيل إيتان (Menachem Begin - Ariel Sharon - Rafael Etan) يحضّر نفسه لمواجهة جديدة مع سورية تؤدّي إلى الإطاحة بـ «اتّفاق الخطوط الحمر». ومن جانب الفلسطينيّين، أدركت إسرائيل أنّ «اتّفاق الجنتلمان» الذي رعاه حبيب بينها وبين منظّمة التحرير الفلسطينيّة، كان غلطة «الشاطر»، ذلك أنّ امتناع «منظّمة التحرير» لمدّة عام تقريباً عن توتير الوضع على الحدود اللبنانيّة – الإسرائيليّة، جعل من المنظّمة قوّة سياسيّة قادرة على الالتزام بتسوية سياسيّة واحترامها والحفاظ عليها، وهو ما أزعج قادة إسرائيل[122]. وأحسّ شارون، الذي أصبح وزيراً للدفاع عام 1981 ويؤمن بالقوّة العسكريّة فقط، أنّ بلاده قد أخطأت بعقد صفقة مع المنظّمة، حتّى ولو كانت برعاية الولايات المتّحدة الأميركيّة. وكانت القيادة الإسرائيليّة تتعرّض في حينه إلى ضغوط خارجيّة لبدء مفاوضات مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» بعدما تثبّت التزامها باتّفاقها مع إسرائيل (الامتناع عن مهاجمة الدولة العبريّة)[123]. وفي الوقت نفسه، كانت القيادة المذكورة تخشى من أنّ يؤدّي



التزام «المنظّمة» باتفاقها لعام 1981 إلى بدء مفاوضات بينها وبين واشنطن حول الحُكم الذاتيّ الفلسطينيّ الملحوظ في اتفاقيتي كمب ديفيد. وكانت القيادة الإسرائيليّة تصرّ على رفض السلام مع العرب وتفضّل استعمال نهج القوّة معهم. فرفضت «خطّة الأمير فهد للسلام» (8 آب 1981) التي كان من ضمن بنودها اعتراف العرب بإسرائيل. كما انزعجت كثيراً من قبول الرئيس الأميركيّ ريغان بعضاً من بنود الخطّة السعوديّة. وازدادت مخاوف إسرائيل من السلام في المنطقة عقب التصريحات التي أطلقها الرئيسين الأميركيّين جيرالد فورد (Gerald Ford) وجيمي كارتر في تشرين الأوّل 1981 حول اعتراف متبادل بين إسرائيل و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة». سبق ذلك في 7 حزيران قصف إسرائيل المفاعل النوويّ العراقيّ، تبعه ضمّ تل أبيب هضبة الجولان في 12 كانون الأوّل من العام نفسه[124]. لذا، رأى الثالوث الحاكم في تلّ ابيب أنّ من مصلحته دفن الاتّفاق مع «منظّمة التحرير» ومقاومة أيّة عمليّة للسلام مع العرب[125].

بناءً على ما تقدّم، انصبّ اهتمام إسرائيل حتّى اجتياحها لبنان عام 1982 على المقاومة الفلسطينيّة، عدوّها الرئيسيّ، والابتعاد عن النزاع مع سورية[126]. فأعطى مشروع بشير الجميّل لفرض نظام مارونيّ في لبنان وما قد يسفر عنه من عقد معاهدة سلام مع تلّ أبيب، إسرائيل الهدف السياسيّ الذي تسعى إليه. فكان على القيادة الإسرائيليّة أن تستعجل تغيير الأوضاع في لبنان قبل الانتخابات الرئاسيّة فيه. ولم تعد نظريّة الأمن الإسرائيليّة هي: «**ادعم الموارنة ليدعموا أنفسهم، بل ادعم الموارنة لدعم إسرائيل في مواجهة الخطر الفلسطينيّ**»[127]، بعدما تعهّد بيغن بألاّ يترك «أصدقاءه» المسيحيّين في لبنان يُهزمون على يد سورية[128].

على الرغم من كلٍّ مسبّبات الأزمة اللبنانيّة وتراكماتها التاريخيّة مقرونة بالعوامل الإقليميّة والخارجيّة التي كانت وراء الانفجار الكبير عام 1975، يعتبر عام 1982 مفصلاً مهمّاً في تاريخ الأمّة العربيّة بعامّة ولبنان بخاصّة. فللمرّة الأولى في تاريخ الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، تستفرد الدولة العبريّة قطراً عربيّاً وتصل جيوشها إلى عاصمته من دون حدّ أدنى من التضامن العربيّ. كان هذا يعود من دون شكّ إلى ما أحدثته اتفاقيتيّ كمب ديفيد ومعاهدة السلام المصريّة – الإسرائيليّة من انقسامات بين الأنظمة العربيّة، وخروج مصر من دائرة الصراع العربيّ ضدّ إسرائيل. فضلاً عن ذلك، انشغلت الدول العربيّة خلال مؤتمر القمّة العربيّة في عمّان (تشرين الثاني 1980) بسياسة المحاور إثر شنّ العراق الحرب على إيران في أيلول 1980. ثمّ ظهر انعدام

التضامن العربيّ بوضوح خلال قمّة فاس (كانون الثاني 1982)، عندما تمكّنت «جبهة الصمود والتصدّي» (سورية وليبيا واليمن الجنوبيّة والجزائر) من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، من نسف مشروع الأمير فهد للسلام (7 آب 1981)[129]. هذه العوامل مجتمعة، إلى جانب الأوضاع الداخليّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في الدول العربيّة، ودرجة الإحباط لدى الجماهير العربيّة من قياداتها، أغرت كلّها إسرائيل كي تُسدّد ضربتها ضدّ لبنان وسورية و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة».

لم يكن اجتياح إسرائيل للبنان في حزيران 1982 احتلالاً عسكريّاً فحسب، بل مشروعاً سياسيّاً لفرض معاهدة سلام عليه بالقوّة وإخراجه بالتالي من دائرة الصراع العربيّ – الصهيونيّ، أسوة بمصر، وإحكام «الكمّاشة» على سورية. وعلى الصعيد الداخليّ اللبنانيّ، عمّق الاجتياح الإسرائيليّ من حالة الاحتقان والانقسام بين طوائف لبنان وقياداته المتصارعة، ووضعها أمام خيارين لا يتقاطعان: الخيار الإسرائيليّ أو الخيار العربيّ، أي بين «الخصوصيّة – اللبنانيّة» المدعومة من قبل إسرائيل وتؤدّي إلى قيام دويلة مسيحيّة أو هيمنة «الجبهة اللبنانيّة» على كامل لبنان (نظريّة الأمة اللبنانيّة)، وبين خيار «لبنان – العروبة» المدفوع سوريّاً، والذي كان يعني، وفق السوريّين، وضع لبنان تحت وصايتهم. ومن نتائج الاجتياح، خروج المقاومة الفلسطينيّة من لبنان وانتفاء العامل الفلسطينيّ كمسبّب للأزمة اللبنانيّة، والذي كان أولى ذرائع «الجبهة اللبنانيّة» لإشعال الحرب في لبنان.

سعت إسرائيل من خلال اجتياحها للبنان إلى القضاء على «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، وطرد الفلسطينيّين منه إلى الأردن لتشكيل دولة فلسطينيّة شرقيّ نهر الأردن، على أن تضمّ الدولة العبريّة الضفّة الغربيّة. فكان إخراج سورية من لبنان وإنشاء حُكم مركزيّ مارونيّ قوي فيه يوقّع معها معاهدة سلام، من بين أهداف الاجتياح الرئيسيّة. وشكّل موعد انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة اللبنانيّة في آب 1982، نقطة حاسمة بالنسبة إلى الإسرائيليّين. فإذا لم يُطرد السوريّون و«منظّمة التحرير» من لبنان قبل الاستحقاق الرئاسيّ، فمعنى ذلك أنّه من المستحيل الإتيان بحكومة «حرّة» في لبنان[130]. وتبعاً لمقال نشره أحد أساتذة الجامعة العبريّة في صحيفة «الجيروزالم بوست» (Jerusalem Post) بتاريخ 27 حزيران 1982، فإنّ شارون وضع قبل الاجتياح بفترة، خطّة خماسيّة الأهداف، وهي:[131].

1 – تنظيف لبنان من القوى الخارجيّة (سوريّين وفلسطينيّين) وإعادة تشكيله سياسيّاً



ليكون دولة تدور في فلك إسرائيل.

2 – تدمير «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» عسكريّاً وسياسيّاً في جنوب لبنان وفي بيروت.

3 – استحداث حزام أمنيّ بعمق 40 كيلو متراً داخل الأراضي اللبنانيّة.

4 – إلحاق الضفّة الغربيّة وغزّة بإسرائيل، وإعطاء السكّان هناك نوعاً من الإدارة الذاتيّة المحدودة وتوسيع المستوطنات.

5 – تشجيع الفلسطينيّين على قلب النظام الأردنيّ وتحويله إلى دولة خاصّة بهم تحت شعار **«الأردن هو فلسطين»**.

إضافة إلى ذلك، أعلنت إسرائيل مراراً، بشكلٍ مباشر وغير مباشر، عن أطماعها في مياه نهر الليطاني، وحاولت عقب اجتياحها للبنان الدخول في مفاوضات مع الحكومة اللبنانيّة بشأن تقاسم مياه هذا النهر[132]. وعلى هذا الأساس، كان شارون وبيغن يعرفان أهداف الاجتياح. ففي 27 تموز 1982، نقلت الصحيفة نفسها عن بيغن قوله: **«لم يحدث شيء في هذه الحرب من دون تخطيط مسبق»**. وأضافت الصحيفة نقلاً عن أحد الوزراء الإسرائيليّين قوله: **«شعر بعضنا أنّ شارون يحتفظ لنفسه ولأهدافه الخاصّة بالتقديرات، في الوقت الذي كان يُطلب منا فيه الموافقة على حركة شطرنجيّة واحدة...»**[133]. أمّا شارون، فصرّح خلال شهر آب أمام موريس درايبر (Morris Draper)، مساعد فيليب حبيب، ما يثبت أنّ إسرائيل كانت تحضّر شيئاً ما ضدّ لبنان، وأنّها كانت في عجلة لتنفيذ ذلك قبل الانتخابات الرئاسيّة اللبنانيّة. كان شارون على حقّ عندما اعتقد أنّ سلاماً مع لبنان يبقى مستحيلاً في ظلّ الوجود السوريّ والفلسطينيّ في هذا البلد. وكان واضحاً لفيليب حبيب ومساعده، أنّ شارون كان يسعى إلى غزو لبنان والقضاء على «منظّمة التحرير» والوصول إلى بيروت، على الرغم من التزام سورية والمنظّمة بوقف إطلاق النار[134].

### – المباركة الأميركيّة

عندما قامت إسرائيل باجتياح لبنان يوم 6 حزيران، كانت هناك مؤشّرات عديدة تدلّ على أنّ سياستها العدوانيّة تجاه لبنان تلقّى تأييد واشنطن ودعمها. وجاء الاجتياح في أعقاب وضع الولايات المتّحدة «مبدأ كارتر»[135] موضع التنفيذ إثر الغزو السوفياتيّ لأفغانستان واندلاع الثورة الإيرانيّة ومطالبة الحلفاء الأوروبيّين الإدارة الأميركيّة بسياسة أكثر حزمٍ في الشرق الأوسط. بناءً على ذلك، عملت واشنطن على تحقيق ثلاثة

أهداف منذ مطلع عام 1981: أولا: إيجاد قواعد لـ «قوّات الانتشار السريع» (Rapid Deployment Force)، وثانياً: إقامة تحالف إستراتيجيّ جديد في الشرق الأوسط في وجه «التهديد السوفياتيّ»، وثالثاً: تعزيز الوجود العسكريّ الأميركيّ في المحيط الهنديّ والخليج العربيّ، والحصول على قواعد عسكريّة وتسهيلات بحريّة وجويّة في منطقة شمال إفريقيا والقرن الإفريقيّ والخليج العربيّ[136]. من هنا، جاءت زيارة ألكسندر هيغ (Alexander Haig)، وزير الخارجيّة الأميركيّة، إلى الشرق الأوسط في نيسان عام 1981 من أجل وضع الترتيبات حول قيام تعاون عربيّ – إسرائيليّ موجّه ضدّ السوفيات في المنطقة، وذلك عبر إقامة تحالف عسكريّ غير معلن يذكّر بمبدأ أيزنهاور لعام 1957[137]، وضمّ إسرائيل ومصر والأردن والسعوديّة إليه. وعلى ما يبدو، كان هيغ على خطأ لاعتقاده أنّ خوف الدول العربيّة من الشيوعيّة سيجعلها تتعامل مع إسرائيل. كان الضعف في مشروع هيغ، هو أنّ الدول العربيّة لم تكن تشعر بالخطر السوفياتيّ عليها، بقدر ما كانت تخشى من اختلال الميزان العسكريّ لصالح إسرائيل. إلى ذلك، كان تمسّك الدولة العبريّة بالأراضي العربيّة المحتلّة، وتجاهل حقوق الشعب الفلسطينيّ، هي عوامل نفور بين العرب وإسرائيل. ولهذا السبب، تخلّى وزير الخارجيّة الأميركيّ عن مبادرته تجاه الدول العربيّة، وركّز على الدولة العبريّة. فعقد معها اتّفاقاً أوّلياً للتعاون الإستراتيجيّ في 30 تشرين الثاني 1981[138].

وبالنسبة إلى لبنان والصراع العربيّ – الإسرائيليّ، رأت الإدارة الأميركيّة أن يتمّ احتواء «عدم الاستقرار» في الشرق الأوسط في سبيل الحفاظ على الأمن في المنطقة، وحماية تدفّق النفط والتصدّي للاختراق السوفياتيّ[139]. فكان الاختراق السوفياتيّ في المنطقة هو ما شدّدت عليه القيادة الإسرائيليّة لإيجاد قواسم مشتركة بين أهدافها وأهداف الأميركيّين. وكانت «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» بالنسبة إلى الأميركيّين والإسرائيليّين أداة إرهاب سوفياتيّة[140]. لكنّ الأميركيّين، كانوا يريدون أوّلاً إيصال اتّفاق كمب ديفيد الثاني بين مصر وإسرائيل إلى نهايته المنشودة من دون عقبات، قبل أن تشنّ إسرائيل حربها ضدّ لبنان وإخراج السوريّين والفلسطينيّين منه، وبالتالي إقامة نظام مارونيّ في هذا البلد[141] يخضع للقوّات اللبنانيّة ويكون حليفاً لها. من هنا، نفهم لماذا عملت الولايات المتّحدة على احتواء «أزمة الصواريخ» بين سورية وإسرائيل عام 1981، ورعت «اتّفاق الجنتلمان» بين تلّ أبيب و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في العام نفسه.



على كلّ حال، حمل عام 1982 معه تغيّراً في سياسة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، بعدما اعتقدت الإدارة الأميركيّة أنّ إخراج الفلسطينيّين من لبنان على يد الإسرائيليّين، ثمّ انسحاب الجيشين الإسرائيليّ والسّوري منه، سوف يمهدان إلى تشكيل حكومة قويّة في لبنان تضمن مصالح الدولة العبريّة في جنوب البلاد. ورأت أن يوظّف حلّ المسألة اللبنانيّة كمقدّمة لحلّ أزمة الشرق الأوسط بعامّة والقضية الفلسطينيّة بخاصّة[142].

عندما أبلغ الأميركيّون بخطّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في صيف 1981 عبر صموئيل لويس (Samuel Lewis)، سفيرهم في إسرائيل[143]، رأى هيغ أنّه يجب انتظار انتهاء المرحلة الأخيرة من انسحاب إسرائيل من سيناء، خشية أن يؤدّي هذا الغزو إلى ردّة فعل مصريّة وتتعرّض بالتالي عمليّة السلام إلى الخطر[144]. فطلب إلى الإسرائيليّين أن يؤخّروا اجتياحهم للبنان إلى ما بعد انسحابهم من سيناء. وما أن نُفّذت معاهدة السلام الإسرائيليّة – المصريّة كاملة في نيسان 1981، حتّى قامت إسرائيل بسحب قوّاتها العسكريّة من سيناء إلى الحدود مع لبنان، فتأكّدت الولايات المتّحدة عندها، أنّ تلّ أبيب تُعدّ لعمليّة عسكريّة كبيرة ضدّ «منظّمة التحرير» في لبنان.

هناك نظريتان متباينتان حول معرفة الولايات المتّحدة بحجم عمليّة الاجتياح الإسرائيليّ. تقول النظريّة الأولى: إنّ اتّفاقاً إسرائيليّاً – أميركيّاً حصل تضمّن ثلاثة مبادئ بخصوص لبنان: إقامة حزام أمنيّ بعمق يتراوح ما بين 40–48 كلم شمال إسرائيل داخل الأراضي اللبنانيّة؛ وإخراج القوّات الأجنبيّة من لبنان، بما فيها القوّات الإسرائيليّة؛ وأخيراً إقامة حكومة قويّة تبسط سلطتها وسيادتها الشرعيّة على أنحاء لبنان. أمّا النظرية الثانية: فتوردها صحيفة «الجيروزالم بوست»، ومفادها أنّ هيغ التقى شارون قبل أسبوعين من موعد الغزو (25 أيّار) واطّلع منه على أهداف إسرائيل من الاجتياح، وكان على علم بأنّها ستذهب إلى بيروت و«تنظّفها» من الفلسطينيّين. فوافق على تخليص بيروت من «منظّمة التحرير» وقال لشارون: «**إنّنا نفهم أهدافكم ولا نستطيع أن نقول لكم لا تدافعوا عن مصالحكم**»، وأبلغه بوجوب تغطية الغزو بـ «**استفزاز واضح يعترف به العالم**»[145]. كما اشترط هيغ استحداث الشروط التي تؤدّي إلى قيام حكومة لبنانيّة قويّة صديقة لإسرائيل. لكنّ الأميركيّين كانوا مع ذلك، ضدّ اتّساع القتال ليشمل السوريّين.

يذكر مينارغ، أنّ الإدارة الأميركيّة وضعت السفير السوريّ في واشنطن في إجواء

عمليّة إسرائيليّة محدودة تقتصر على جنوب لبنان ولا تطال قوّات بلاده[146]. وفي ما بعد (11 حزيران 1982)، اتّهم الرئيس الأسد فيليب حبيب بخداعه، عندما أكّد له أنّ الإسرائيليّين سيتوقّفون عند نهر الليطاني[147]. بناءً على ذلك، أكّد ياسر عرفات أنّه يملك أدلّة حاسمة بأنّ دمشق كانت على علم مسبق بالاجتياح الإسرائيليّ، وأنّها كانت تعتقد أنّ الجيش الإسرائيليّ لن يتعدّى نهر الليطاني. فاتّهم السوريّين بأنّهم كانوا متناغمين بشكل عميق مع الإسرائيليّين والأميركيّين. وفي ما بعد، برّر الأسد في قمّة فاس في المغرب، سبب تخلّيه عن الفلسطينيّين ليواجهوا بمفردهم الإسرائيليّين، بأنّ سلاحه «السوفياتيّ» غير فعّال في مواجهة السلاح الأميركيّ[148]. وفي اليوم التالي على بدء الاجتياح، أكّد هيغ لدمشق أنّ إسرائيل لا تعتزم مهاجمة القوّات السورية في لبنان ما لم يتعرّض جيشها لهجوم سوريّ[149]. فهل كان وزير الخارجيّة الأميركيّة يقوم بتضليل السوريّين، أم أنّه لم يكن يعرف أهداف الاجتياح؟

في اليوم الثاني للغزو، كانت وحدة مدرّعة إسرائيليّة تشقّ طريقها إلى الطريق الدوليّة دمشق – بيروت، وتبيّن أنّ غاية الإسرائيليّين من السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجيّة لا تعود إلى أسباب عسكريّة فحسب، بل إلى أهداف سياسيّة. فبقطع تواصل دمشق مع بيروت، لا يعود بإمكان النظام السوريّ السيطرة على بيروت، ومن دون بيروت، قال شارون في مجلس الوزراء الإسرائيليّ: «**ليس بإمكان السوريّين أن ينصّبوا حكومة العوبة في لبنان على رأسها رئيس جمهورية يكون بتصرّفهم**»[150]. من هنا، نفهم أيضاً لماذا أراد شارون دخول بيروت الغربيّة والقضاء على الوجودين السوريّ والفلسطينيّ.

أثناء المراحل الأولى من اجتياح لبنان، كانت السياسة الأميركيّة هي بالضبط سياسة وزير الخارجيّة ألكسندر هيغ، التي توافقت مع أهداف الغزو الإسرائيليّ، وذلك بناءً على تصريحات له وللناطق الرسميّ باسم البيت الأبيض، وكذلك هيئات رسميّة أميركيّة أخرى[151]. وأعطى هيغ الإسرائيليّين الانطباع أنّ واشنطن سوف تحمي جبهتهم السياسيّة، وتمنع أي انتقاد يوجّه إليهم من قبل حاشية الرئيس ريغان، ما جعل رئيس الوزراء الإسرائيليّ بيغن يعتقد أنّ حربه على لبنان تقف على أسس صُلبة[152]. وممّا يدلّ على ذلك، هو عدم قيام حكومة ريغان بأيّة خطوات لمنع العمليّة الإسرائيليّة في مرحلتها الأولى[153]. واعتقد وزير الخارجيّة الأميركيّ، أنّ اجتياح إسرائيل للأراضي اللبنانيّة يقدّم لبلاده «**فرصة إستراتيجيّة عظمى**» تسمح لها بـ «**إعادة رسم الخريطة السياسيّة للمنطقة**»[154] في وجه تنامي النفوذ السوفياتيّ. ففي ضوء الغزو السوفياتيّ



لأفغانستان وتحوّل سورية إلى حليف قويّ لموسكو، رأى وزير الخارجيّة الأميركيّ ضرورة احتواء النظام السوريّ وإضعافه. واعتبر أنّ المشكلة اللبنانيّة ما هي سوى مكيدة سوفياتيّة – سوريّة. كان هيغ وأعوانه مقتنعين بالنظريّة الكتائبيّة، بأنّ تدمير إسرائيل «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» سيمكّن من إقامة نظام لبنانيّ تحت هيمنة «حزب الكتائب اللبنانيّة» يُعيد للدولة اللبنانيّة سلطتها المسلوبة ويطبّع العلاقات بين لبنان والدولة العبريّة[155]. وفي اليوم التالي على الغزو الإسرائيليّ، صرّح هيغ بالقول: «**نريد أن يتوقّف القتال وأن تُطبق الهدنة مجدّداً وأن يتمّ تدعيم الحكومة المركزيّة للبنان وفرض الأمن على الحدود... يجب أنّ يحدث ما هو أكثر من هدنة، يجب إعادة ترتيب الأوضاع الداخليّة في لبنان وتدعيم الحكومة المركزيّة**»[156]. والذي كان هيغ يعنيه، هو تسليم السلطة في لبنان إلى فريق موالٍ للولايات المتّحدة، أي إلى «الجبهة اللبنانيّة» بقيادة بشير الجميّل.

وكما ذكرنا، حصلت مخطّطات إسرائيل تجاه لبنان على ضوء أخضر من قبل وزير الخارجيّة الأميركيّ. وتوافق المشروع الإسرائيليّ هذا مع أهداف «القوّات اللبنانيّة» بإعادة توحيد لبنان تحت قيادتها[157]، في الوقت الذي كان فيه جنرالات إسرائيليّون يحذّرون حكومتهم من أنّ الموارنة يستغلّونهم لأجل مصالحهم، وأنّهم لن يعزلوا أنفسهم عن العالم العربيّ وينفردوا بتطبيع العلاقات مع تلّ أبيب، أو يقدموا لها الدعم أثناء اجتياحها المقبل لبلادهم[158].

بعد الاتصالات التي أجراها شارون في 12 كانون الثاني 1982 مع أركان «الجبهة اللبنانيّة»، وفي مقدّمهم بشير الجميّل، وضعت إسرائيل خطّة الاجتياح. ففي دارة بشير في بيت مري، تقرّر أن يكون اجتياح لبنان شراكة بين الإسرائيليّين والميليشيات المسيحيّة، وأن تقوم «القوّات اللبنانيّة» باجتياح بيروت الغربيّة والمخيّمات الفلسطينيّة و«تنظيفها» من «الإرهابيّين»[159]. وأبلغ شارون بشير الجميّل أنّ القوّات الإسرائيليّة ستقتحم جنوب لبنان وتواصل اندفاعها شمالاً على طول الساحل اللبنانيّ وصولاً إلى بيروت، ولن تدخل إلى بيروت الغربيّة، بل ستترك أمر اجتياحها إلى «حزب الكتائب»[160]. وصرّح بيغن أنّ حكومته «**مصمّمة على إقامة مثلّث سلام بينها وبين مصر ولبنان وعلى إنهاء وجود منظّمة التحرير في لبنان**»[161].

وفي الاجتماع المذكور في بيت مري بين شارون وقيادات «الجبهة اللبنانيّة» (12 كانون الثاني 1982)، للتحضير للاجتياح الإسرائيليّ للبنان، اجتمع شارون ببشير

الجميّل واستكشف مسرح العمليّات للحرب المقبلة، ونسّق الإثنان خطط الاجتياح[162]. بعدها بيوم واحد، التقى شارون بيار الجميّل وكميل شمعون في منزل الأوّل في الأشرفيّة، وناقشا مسألة الغزو الإسرائيليّ للبنان وطرد السوريّين والفلسطينيّين منه[163]. وكشف شارون النقاب عن خطّتين عسكريّتين إسرائيليّتين: تصل الأولى إلى نهر الليطاني وهدفها القضاء على الآلة العسكريّة الفلسطينيّة؛ وتهدف الثانية إلى الوصول إلى بيروت واستئصال الوجود الفلسطينيّ هناك. ورأى شارون، أنّ تحقيق الخطّة الثانية سيؤدّي إلى توقيع لبنان معاهدة سلام مع إسرائيل[164]. وظهر في الاجتماع بوضوح، أنّ آل الجميّل يريدون أن يستخدموا الإسرائيليّين لمصالحهم «الوطنيّة»، وفي الوقت نفسه، ألا يصبح المسيحيّون على نسق «سعد حدّاد». ثمّ تحدّث الجميّل الأب بحنين عن أهميّة «الميثاق الوطنيّ» كوفاق بين اللبنانيّين، وعن رغبة المسيحيّين بعلاقات جيدة بالبلدان العربيّة، وأن يكونوا وسطاء بين العرب وإسرائيل. ومن جهته، أشار بشير إلى ضرورة حلّ أزمة الشرق الأوسط عبر تأسيس دولة فلسطينيّة بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلّة أو من بعضها[165]. وكرّر بشير الجميّل هذا الكلام أمام «البرلمان الأوروبيّ» في اجتماعه مطلع عام 1982، حين طالب بالاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيّين بأن تكون لهم دولة في فلسطين التاريخيّة[166].

إنّ ربط الأزمة اللبنانيّة بمشكلة الشرق الأوسط والصراع العربيّ – الإسرائيليّ هو من أكثر التعقيدات التي واجهها لبنان. وقد فشلت حتّى حينه، كلّ جهود «الجبهة اللبنانيّة» لفصل أزمة لبنان عن مشكلة الشرق الأوسط. وعلى ما يبدو، توقّع آل الجميّل أن يؤدّي تخليص لبنان من الفلسطينيّين والسوريّين معاً إلى استتباب الأمور في البلد، فيما يؤدّي إنشاء دولة فلسطينيّة إلى وضع لبنان في حيّز سلام أشمل. وفي ما يتعلّق بالفلسطينيّين في لبنان، كان بشير الجميّل ومن بعده شقيقه أمين، مصمّمان على إنهاء وجودهم العسكريّ واستعادة الدولة اللبنانيّة سيطرتها مجدّداً على المخيّمات الفلسطينيّة، وتقليص حجم الكتلة الفلسطينيّة المدنيّة في لبنان بطرد كلّ فلسطينيّ ما بعد عام 1948[167]. وفي الشهور الفاصلة بين قدوم شارون إلى لبنان والاجتياح الإسرائيليّ لهذا البلد، ازدادت اللقاءات بين هيئة الأركان الإسرائيليّة والموساد و«القوّات اللبنانيّة» لوضع اللمسات الأخيرة على الأهداف السياسيّة والعسكريّة للاجتياح، والتنسيق المشترك بينهما.

وأثناء اجتماع بيت مري، كشف شارون عمّا تسعى إليه إسرائيل منذ عقود، وهو قيام حُكم مارونيّ قوّي في لبنان. فقال للمجتمعين: «**بإمكانكم أن تستفيدوا من الوضع**



(الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في صيف 1982) **لتدخلوا إلى بيروت وتحضّروا بالتالي الأجواء لتنظيم انتخابات حرّة**»[168]. كان شارون الخبيث يعلم أنّه لا يمكن إجراء انتخابات حرّة في بيروت بوجود سورية و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» فيها. وكان معنى هذا الكلام، أنّ على «القوّات اللبنانيّة» أن تنظّف بيروت من السوريّين الفلسطينيّين. ففي الليلة التي سبقت ذلك الاجتماع، عندما كان شارون وبشير ينظران إلى الشطر الإسلاميّ لبيروت من على شرفة منزل الجميّل في بيت مري، قال شارون لبشير: «**لن تدخل إسرائيل إلى بيروت الغربيّة... فوجودنا هناك سوف يتسبّب لنا بمشاكل سياسيّة معقّدة. بيروت الغربيّة هي شأنكم...**»[169] وعندما التقى بشير الجميّل شارون مرّة أخرى في تلّ ابيب في مطلع نيسان 1982، أبلغه أنّ العميد ميشال عون وبإمرته 2,500 جنديّ، وجوني عبدو وبإمرته 500 عنصر من المكافحة، سيدخلون إلى بيروت الغربيّة للسيطرة عليها، بعد أن يتمّ التمهيد إلى ذلك بقصف مدفعيّ على المخيّمات والضاحية الجنوبيّة[170].

بدأت استعدادات إسرائيل لاجتياح لبنان منذ شباط 1982، وذلك من خلال تحرّشات عسكريّة بمنظّمة التحرير لجرّها إلى الردّ[171]، حيث كان اتّفاق تموز 1981 بينها وبين «منظّمة التحرير» يعيق مخطّطاتها. وأكّد إيتان، رئيس الأركان الإسرائيليّ، أنّ التحضيرات بدأت منذ آب 1981[172]. وفي نهاية شهر تشرين الأوّل 1981، تسلّم شارون من الجنرال أمير دروري (Amir Drori)، قائد الجبهة الشماليّة، ثلاث صيغ عملانيّة للاجتياح الإسرائيليّ للبنان: 1 – صيغة «أشجار الصنوبر الصغيرة» للسيطرة على جنوب لبنان حتّى صيدا؛ 2 – و«صيغة الصنوبر المتوسّطة»، التي تلحظ مواجهة مع القوّات السوريّة في سهل البقاع والعبور منه نحو بيروت؛ 3 – صيغة تقوم على مواجهة عامّة مع القوّات السوريّة في الأراضي اللبنانيّة كلّها، تتضمّن حملة لتطهير بيروت من «الإرهابيّين»[173]. لكنّ بيغن رأى فيما بعد، تغيير اسم العمليّة ليكون «سلام الجليل» للإيحاء أنّ الجيش الإسرائيليّ يدافع عن الدولة العبريّة ويبغي السلام.

ويذكر عبد الله بو حبيب، سفير لبنان في واشنطن آنذاك، أنّ قرار الاجتياح اتُّخذ في آذار 1982[174]، وأنّ إسرائيل بدأت منذ أيّار تعمل على استفزاز «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» وسورية لجرّهما إلى الحرب. كانت تلّ أبيب قد أبلغت الرئيس الأميركيّ أنّها لن تشّن الحرب على «منظّمة التحرير» من دون استفزاز. من هنا، كان عليها خلق هذه الفرصة. ففي 9 أيّار 1982، هاجم الجيش الإسرئيليّ مواقع للمنظّمة، ما جعل

الفلسطينيّين يردّون بالقصف المدفعيّ على كريات شمونة. وفي 25 من الشهر نفسه، أسقط الطيران الإسرائيليّ طائرتيّ ميغ سوريّتين فوق لبنان[175]. وفي 3 حزيران جاءتها الذريعة المنتظرة لتنفيذ حربها ضدّ لبنان، عندما قامت جماعة أبو نضال (فتح – المجلس الثوريّ) المحكوم عليه بالإعدام من قبل «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» بتهمة الخيانة، بمحاولة اغتيال فاشلة لسفير إسرائيل في لندن شلومو أرغوف (Shlomo Argov). وبعد اعتقال الشرطة البريطانيّة منفذي العمليّة، وتأكّد لها أنّ لا علاقة لمنظّمة التحرير بتلك المحاولة، بمعنى آخر أنّ المنظّمة لم تَخُلَّ باتّفاقها «السياسيّ» مع إسرائيل عبر الولايات المتّحدة، صرّحت مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher)، رئيسة الوزارة البريطانيّة، بالقول: «**إنّ الهجوم الإسرائيليّ على لبنان ليس انتقاماً لمحاولة اغتيال السفير**»[176]. لكنّ بيغن وشارون سبق وأبلغا الإدارة الأميركيّة، إنّ أي هجوم يُشنّ على أي يهوديّ في أي مكان في العالم هو انتهاك لوقف إطلاق النار من قبل «منظّمة التحرير» مع إسرائيل، وعلى إسرائيل أن تردّ عليه[177].

### – أهداف التحالف الإسرائيليّ – المارونيّ والموقف الأميركيّ

لتحقيق مشروعها العدوانيّ، احتاجت إسرائيل إلى فريق متعاون معها داخل لبنان. وكانت اتصالاتها بالجبهة اللبنانيّة عبر السنوات الماضية قد مكّنتها من بلورة أهداف مشتركة معها. وتجسّد الفريق المتعاون هذا بشخص بشير الجميّل، الذي أعجبت إسرائيل بصلابته وقسوته، وبدا لها بعد مجزرتي إهدن والصفرا، على أنّه «موحّد المسيحيّين اللبنانيّين»[178]. ورأى الإسرائيليّون في الزعيم المارونيّ الشاب، كلَّ الصفات التي تفتقدها الزعامة المارونيّة التقليديّة، وبشكلٍ خاصّ كميل شمعون ووالده بيار. من هنا التقى مشروع إسرائيل (= القضاء على المقاومة الفلسطينيّة والوجود السوريّ وتركيز حُكم حليف لها في لبنان) مع مشروع بشير الجميّل الهادف إلى إنشاء لبنان موحّد تحكمه «القوّات اللبنانيّة». ولم يكن ينقص بشير سوى قاعدة شرعيّة، وهي رئاسة الجمهوريّة. وقد رأينا أنّ بشير الجميّل اعتمد في تحضير رئاسته على معرفته بالاجتياح، وربّما إسهامه في اقتراح توقيته. ففي آذار 1982، أبلغ مديري بعض الصحف اللبنانيّة، بألاّ يندهشوا إذا ما رأوا الدبّابات الإسرائيليّة في شوارع بيروت[179]. فهلّ كانت هناك علاقة بين زيارة بشير الجميّل إلى واشنطن في آب 1981 والتحادث مع المسؤولين في وزارتي الخارجيّة والدفاع والأمن القوميّ و«وكالة الاستخبارات الأميركيّة» (CIA)[180] وبين الاجتياح الإسرائيليّ للبنان؟



أثناء وجوده في واشنطن، رفض بشير الجميّل أمام الرجلين الأوّل الثاني في «وكالة المخابرات المركزية» مناقشة فكرة وفاق وطنيّ في لبنان، وأصرّ على خروج السوريّين من بيروت و«جبل لبنان»، وتفعيل واشنطن والرياض دورهما في هذا الصدد. ولمس الجميّل من بقية الاجتماعات مع مسؤولي المخابرات الأميركيّة، أنّ هناك نظرة جديدة تجاه «القوّات اللبنانيّة» واعتبارها جزءاً من الشرعيّة اللبنانيّة. من هنا، تلقّى بشير وعوداً بالحصول على مساعدات عسكريّة من الولايات المتّحدة وعلى تدريب عناصره. وفي اجتماع له مع وليم كلارك (William Clark) مساعد وزير الخارجيّة الأميركيّ، أكّد الجميّل أنّ المسيحيّين لا يريدون دولة مسيحيّة، بل دولة يتعايش فيها المسيحيّون والمسلمون معاً، وأبلغ المسؤول الأميركيّ أنّ الولايات المتّحدة يمكنها أن تعتمد على المسيحيّين في مقاومة النفوذ السوفياتيّ في المنطقة. وعلى ما يبدو، كان الجميّل يعزف على الوتر الحسّاس بالنسبة إلى الأمريكيّين، عندما أبلغهم عن رفضه تقسيم لبنان، لأنّه كان يعلم أنّهم يرفضون ذلك. كما كان يدرك أبعاد «الحرب الباردة» بين الجبارين في أعقاب الاحتلال السوفياتيّ لأفغانستان، عندما عرض مساعدة الولايات المتّحدة في محاربة النفوذ السوفياتيّ في الشرق الأوسط[181].

ويذكر راندل أنّ واشنطن كانت عشيّة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، مقتنعة أنّ بشير الجميّل كان أفضل المرشحين لرئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة، فأيّدت ترشيحه. وازداد اقتناعها به، عندما امتنع عن الاشتراك في القتال إلى جانب الإسرائيليّين، مكتفيّاً بتقديم الدعمين السياسيّ واللوجستيّ لهم. فأدركت أنّ طموحات الجميّل للوصول إلى رئاسة الجمهوريّة، تجعله يتلمّس أبعاد اشتراك ميليشياته في القتال على وحدة لبنان وعلاقاته العربيّة، وفوق كلّ شيء، في أن يكون رئيساً لكلِّ اللبنانيّين[182]. خلاصة القول: عاد الجميّل إلى لبنان بوعد أميركيّ بالحصول على مساعدة ماليّة. وفي أواخر أيّار 1982، وصلت شحنة من الأسلحة إلى «الحوض الخامس» بقيمة 10 ملايين دولار، معظمها ذخائر[183]، وذلك تأكيداً على التحوّل في سياسة واشنطن تجاهه.

ما هو دور «الجبهة اللبنانيّة» وتحديداً بشير الجميّل في العدوان الإسرائيليّ؟ كيف نفّذت إسرائيل عمليّة اجتياح لبنان؟ وكيف كان عليه الموقف الأميركيّ أثناء الاجتياح؟

منذ البداية، أراد الجميّل ركوب الحصان الإسرائيليّ لقلب المعادلات في لبنان لصالح المسيحيّين ولصالحه بالذات في تبوء سُدّة الرئاسة الأولى. لكنّه رأى أنّ اشتراكه بشكلٍ سافرٍ في القتال إلى جانب الإسرائيليّين، سيؤثّر سلباً في أيّة مصالحة مستقبليّة

للمسيحيّين مع المسلمين في لبنان. وفي الوقت نفسه، سيضعف موقفه لدى الدول العربيّة كرئيس مقبل للبلاد. وعلى عكس ما كان يتمناه الإسرائيليّون، كان بشير قد أبلغ شارون في 13 كانون الثاني 1982، أنّ لبنان في حاجة إلى علاقات جيدة مع العرب، على الصعيدين السياسيّ والاقتصاديّ. من هنا، اكتفى القائد القوّاتيّ بتوفير الدعم «اللوجستيّ» للإسرائيليّين.

عندما حانت اللحظة لاشتراك قوّاته في الحرب إلى جانب الإسرائيليّين، تلكأ بشير، وكان اتّفاقه مع القيادة العسكريّة الإسرائيليّة يقضي بأن تدخل «القوّات اللبنانيّة» إلى بيروت الغربيّة. لكنّه نكث بوعده رغم إلحاح شارون على ذلك، حتى أنّ الإسرائيليّين أطلقوا على حلفائهم ميليشيا «القوّات» تسمية: «جنود الشوكولا»، واتّهموهم بعدم الوفاء بوعدهم والاشتراك في القتال. وفي وقت لاحق أثناء الحرب، خاطب أحد ضبّاط الموساد زميلاً له منتقداً صورة المقاتلين المسيحيّين بالقول: **«أصدقاؤك يتنزّهون حليقي الذقون وثيابهم مكويّة جدّاً، انظر كيف هي حالة جنودنا. كنت أظنّ أنّنا جئنا لكي ننقذهم، لكنهم لا يفعلون شيئاً لاستعادة حرّيتهم.»**[184] وقد نفى بشير الجميّل في أكثر من مناسبة، أن يكون قد قدّم التزامات عسكريّة إلى الإسرائيليّين، معتبراً أنّهم يقومون بحربهم في لبنان ضدّ الفلسطينيّين والسوريّين[185]. علاوة على ذلك، كان توقيع معاهدة سلام بين لبنان والدولة العبريّة من أهداف الاجتياح الإسرائيليّ للبنان. فعارض بشير الجميّل مثل هذه المعاهدة لأسباب لبنانيّة وعربيّة، ورفض أن يكون لبنان الدولة الثالثة التي توقّع معاهدة سلام مع إسرائيل، وهذا ما رشح عن لقائه بيغن في نهاريا عشيّة اغتياله[186]. وتردّد أنّ بشيراً كان يعتزم زيارة دمشق ومقابلة الرئيس الأسد في 27 أيلول[187].

سبق لقاء نهاريا ببضعة أسابيع (28 حزيران) تحذير من شارون إلى بشير الجميّل في لقاء عُقد بينهما في مزرعة الأوّل، بأنّ إسرائيل ستحتفظ بجنوب لبنان إذا لم يوقّع لبنان معها معاهدة صلح[188]. وكان الدخول إلى بيروت الغربيّة معناه خسارة بشير الجميّل أصوات النوّاب السُنّة كي يكون انتخابه دستوريّاً[189]. فحاول التملّص من دخول بيروت الغربيّة (= عمليّة الشرارة)، بعدما أدرك أنّ أمامه فرصة لأن يُنتخب رئيساً للجمهوريّة. وهذا الانتخاب، لا الانقلاب، يتطلّب محو صورته كمتعامل مع إسرائيل، وبالتالي الحصول على أصوات المسلمين. فأبلغ شارون في اجتماع بينهما في القدس في 24 حزيران بالقول: **«أنا، بشير الجميّل، لا أحوز اليوم الكفاءة**



**السياسيّة لتغطية هذه العمليّة العسكريّة (= عمليّة الشرارة) لأنّني لست أمثّل المسلمين بعد. ومن جهة أخرى»** أضاف بشير **«نحن ندخل الآن في الشرعيّة ويمكن لهذا الأمر أن يقضي على كلّ شيء»**.[190]

### - غزو للبنان: أبعد من سلام الجليل!

عشيّة الاجتياح، دفعت إسرائيل إلى ساحة القتال 90 ألف جنديّ و1,300 دبّابة، و12 ألف شاحنة نقل جند، و1,300 ناقلة جند مدرّعة، وقوّة جويّة قوامها 634 طائرة مقاتلة، وقوّة بحريّة للإنزال المائيّ والقصف البحريّ وحصار الساحل اللبنانيّ[191]. في المقابل، كان لدى «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، التي كانت تدرك نوايا إسرائيل في اجتياح لبنان: 30 دبّابة من طراز T 54 و120 سيّارة مصفحة، و150 مدفعاً مضاداً للطائرات، و90 مدفعاً من عيار 90 ملم إلى 155 ملم، و300 قطعة مدفعيّة من نوع أخفّ، وزورقان مسلّحان موجودان في مرفأ اللاذقية في سورية. كما قامت «المنظّمة» باستحضار ثلاثة ألوية فلسطينيّة هي اليرموك والقسطل والكرامة، وبعض وحدات الدّعم مزودين بدبّابات T 54 انتشروا في جنوب لبنان، وشكّلوا نحو 9 آلاف مقاتل. أمّا السوريّون، الذي بلغ عديدهم في لبنان أكثر من 30 ألف جنديّ، فقاموا بدورهم بتحضيرات عسكريّة، كتركيب أجهزة إنذار في قلعة الشقيف تغطي جنوب لبنان وعمق الجليل[192]. ورغم تلك الاستعدادات، كانت «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» لا تريد إعطاء إسرائيل الذريعة بشنّ الحرب عليها. ففي نيسان 1982، أنذر أبو أياد، الرجل الثاني في «منظّمة التحرير»، كلّ المنظّمات الفلسطينيّة بما فيها منظّمة «الصاعقة» بالامتناع عن أي هجوم على الإسرائيليّين وخصوصاً ضدّ الدبلوماسيّين في الخارج. كانت القيادة الفلسطينيّة لا تريد إعطاء تلّ أبيب الذريعة القاتلة لشنّ الحرب عليها، فمارست ضبط النفس. لكنّ إسرائيل استغلت مقتل ضابط استخبارات إسرائيليّ في الشريط الحدوديّ، وأمرت طيرانها الحربيّ بقصف المواقع الفلسطينيّة في الدامور والجيّة مخلفاً وراءه أكثر من 80 قتيلاً. وبذلك، انتهى وقف إطلاق النار الذي رعاه فيليب حبيب في 24 تموز 1981[193].

بدأ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في 4 و5 حزيران بعمليّات قصف جوي وبرّي لجنوب لبنان وللمركز الرئيسيّ لمنظمة التحرير في بيروت، فضلاً عن مواقع أخرى يستخدمها الفلسطينيّون. فردّت المقاومة الفلسطينيّة بقصف شمال إسرائيل. وفي 6

منه، أعلنت الحكومة الإسرائيليّة أنّ وحداتها تنفذ عمليّة «سلام الجليل» لإقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق 40 كلم. وعندما قرّر الإسرائيليّون في ما بعد اجتياح بيروت الغربيّة، ادّعوا أنّهم يقدّمون خدمة للعالم عبر القضاء على «مركز الإرهاب الدوليّ» في بيروت الغربيّة، وتحرير لبنان من النّير الفلسطينيّ – السوريّ[194].

تركّز الاجتياح الإسرائيليّ على ثلاثة محاور: المحور الشرقيّ في اتجاه شبعا، والمحور الأوسط نحو الطيبة ونهر الليطاني، والمحور الغربيّ على الخطّ الساحليّ وصولاً إلى صور وصيدا[195]. وخلال ثلاثة أيّام من بدء الاجتياح، وصل الجيش الإسرائيليّ إلى الدامور تاركاً خلفه المخيّمات الفلسطينيّة، مستخدماً جزئيّاً نظريّة «التقرّب غير المباشر» (The Indirect Approach)[196]. وفي الوقت نفسه، تقدّم الإسرائيليّون على خطّين: عبر جزين، بوابة العبور إلى جبال الشوف، وإلى وادي البقاع عبر حاصبيا. وتوقّع الفلسطينيّون أن تهرع سورية إلى نجدتهم في جنوب لبنان بالطيران وقوّات بريّة، وفق اتّفاق سابق بينهما. لكنّ ذلك لم يحصل[197]. وفي التاسع من حزيران، قرّر مجلس الوزراء الإسرائيليّ تطوير الاجتياح المقرّر لعمق 40 كلم إلى حرب شاملة، تتضمّن ضرب منصّات الصواريخ السوريّة في البقاع والفرق السوريّة المدرّعة. وكان هذا يتناقض مع التأكيدات الإسرائيليّة التي أبلغها فيليب حبيب إلى السوريّين يوم 9 حزيران، بأنّ تلّ أبيب تريد أن تتجنّب القتال مع دمشق، وهو ما جعل الأسد يتّهم حبيب بخداعه[198].

وفي اليومين التاليين، دمّر الطيران الإسرائيليّ، بفضل تكنولوجيا حربيّة متطوّرة وأداء قتاليّ رفيع، ورصد مبكّر وتشويش على نظام الصواريخ السوريّة في البقاع، ما مجموعه 30 منصّة سوريّة لإطلاق الصواريخ[199]. كما ألحق خلال أربعة أيّام هزيمة بالسوريّين في الجو، في معركة شاركت فيها مائتا طائرة من الجانبين[200]. ووفق الإحصاءات الأميركيّة، خسر السوريّون 92 طائرة مقاتلة إضافة إلى 4 مروحيّات[201]، فيما لم يسقط للإسرائيليّين طائرة واحدة، لا في الجو ولا بوساطة صواريخ سام السوريّة[202]. وفي الفترة نفسها، خسر السوريّون في البرّ 345 دبّابة. ومع ذلك، بقيت بعض المقاومة السوريّة في الجبل والبقاع[203]. دفعت الخسائر السوريّة الجسيمة، الرئيس الأسد لأن يُرسل وزير دفاعه مصطفى طلاس في مهمّة عاجلة إلى موسكو، طالباً مظلّة جويّة سوفياتيّة فوق الأراضي السوريّة. كان السوفيات على استعداد لتزويد سورية بالأسلحة والمعدّات، لكنهم رفضوا التورّط المباشر في النزاع وما قد يؤدّي إليه



من تصعيد للموقف وحدوث مجابهة بينهم وبين الولايات المتّحدة الأميركيّة[204].

وبضغط من الدول الكبرى، وخصوصاً من جانب الاتحاد السوفياتيّ، لقلقه على وضع السوريّين، وعدم رغبة الأميركيّين في توسيع دائرة القتال في الشرق الأوسط، توقّف القتال يوم 11 حزيران من جانب سورية بناءً على قرار «مجلس الأمن الدوليّ» رقم 509، من دون أن تصل القوّات الإسرائيليّة مع ذلك إلى طريق بيروت – دمشق. فبقيت الوحدات السوريّة متمركزة في شرق بيروت وجنوبها الشرقيّ. لكنّ إسرائيل، كعادتها، لم تحترم وقف إطلاق النار وواصلت عمليّاتها العسكريّة. وفي 13 حزيران، عندما دعا «مجلس الأمن الدوليّ» إلى وقف ثانٍ لإطلاق النار، كانت الوحدات الإسرائيليّة قد وصلت إلى مقربة من بعبدا واليرزة والى طريق بيروت – دمشق، وتمكّنت من الاتصال بالقوّات اللبنانيّة هناك[205]. ثمّ تقدّم الإسرائيليّون إلى ناحية الشرق بمؤازرة «القوّات اللبنانيّة» وأجبروا السوريّين على الانسحاب من عاليه وبحمدون في 24 من حزيران، وما لبث الإسرائيليّون أن أجبروا السوريّين على الانسحاب إلى البقاع، قاطعين بذلك كلّ اتصال بين الجيش السوريّ وبين حلفائه الفلسطينيّين والدروز. كما فرضوا الحصار على لواء سوريّ، وعلى المقاومة الفلسطينيّة في بيروت الغربيّة من جهة شرق بيروت ومن البحر. وقُدّر عدد هذه الوحدات ما بين 6 آلاف إلى 7 آلاف مقاتل فلسطينيّ، وألف عنصر من الميليشيات اليساريّة الحليفة للفلسطينيّين، و1,500 جنديّ سوريّ[206]. وخلال أيّام قليلة، اتّضحت معالم الغزو الإسرائيليّ والتحالف الصهيونيّ – المارونيّ، بعدما انتشرت «القوّات اللبنانيّة» في جبال الشوف وعاليه، وتوغّلت في المدن والبلدات والقرى، وأسّست الثكن العسكريّة وجهّزتها بالمعدّات والعناصر[207].

كان الإسرائيليّون عازمين على مواصلة القتال حتّى شتورا لطرد السوريّين منها، لكنّ واشنطن عارضت ذلك[208]، خشية اتساع دائرة القتال، وانفتاح المنطقة بالتالي على احتمالات عديدة، منها تدخّل السوفيات في النزاع[209]. وفي ما بعد (آذار 1984)، اتّهم شارون الولايات المتّحدة بأنّها عرقلت جهود بلاده لإلحاق هزيمة كبيرة بالسوريّين في البقاع ومنطقة شتورا، نتيجة الضغط عليها لوقف إطلاق النار[210]. ومن الواضح، أنّ الإسرائيليّين كانوا يريدون القضاء على «اتّفاق الخطوط الحمر»، وبالتالي الحصول على حرّية التحرّك لترتيب أوضاع لبنان كما يشاؤون. أمّا «الجبهة اللبنانيّة»، فانحصر مشروعها في رؤية السوريّين خارج لبنان نهائيّاً، أي تحقيق حلم بشير في تحرير الـ

10,452 كيلو متراً مربعاً وفرض حُكمه عليها. لكن السوريّين، بقُوا في البقاع وفي شمال لبنان، فيما احتل الإسرائيليّون مناطق شاسعة من البلاد.

وبسبب خشيتهم من اقتحام بيروت الغربيّة، عمد الإسرائيليّون والميليشيات المسيحيّة إلى حصارها وقصفها عشوائيّاً، مسبّبين بذلك استياءً دوليّاً ونقمة في أوساط «حركة السلام» الإسرائيليّة داخل البلاد[211]. كانت هذه هي المرّة الأولى التي تصل فيها جيوش إسرائيل إلى عاصمة عربيّة وتضرب الحصار عليها وتقصف مدنيّيها ومنشآتها بوحشيّة، من دون عمل عربيّ مشترك أو ردّة فعل جماهيريّة عربيّة، وذلك بالتزامن مع انطلاق مباريات كأس العالم لكرة القدم في إسبانيا. وبسخرية لاذعة، انتقد المرحوم جورج حاوي التخاذل الشعبيّ العربيّ تجاه ما يحصل مع عاصمة عربيّة، فقال: **«عندما يزداد القصف (على بيروت) يزداد التحدّي، ويُخيّل إليّ الآن أنّ العالم سيهتزّ: إنّ بيروت تحترق، إنّ قذيفة قد دخلت ملجأً في برج البراجنة فقتلت 75 بريئاً أو أكثر. الآن العالم سيهتزّ، شوارع الجزائر ستنزل فيها المظاهرات، فإذا بنا نفاجأ أنّ المظاهرة كانت تعمل لفريق الجزائر الذي انتصر على ألمانيا في كرة القدم»**[212].

لقد ذكرت الكاتبة جانسن أنّ نسبة الضحايا المدنيّين نتيجة القصف الجويّ والبريّ والبحريّ على ضواحي خلدة الجنوبيّة والأوزاعيّ وحيّ السلم وبرج البراجنة وجنوب «مطار بيروت الدوليّ» وصبرا وشاتيلا وكورنيش المزرعة والحمراء ورأس بيروت، بلغت حوالى 70 % ما بين 4 حزيران و31 تموز. وتضيف، إنّ إسرائيل لم تكتفِ بالقصف والقتل الجماعيّ للمدنيّين، بل عمدت إلى إعاقة أعمال الإغاثة، ولجأت إلى الحرب النفسيّة لدفع أكبر عدد من سكّان بيروت إلى مغادرتها وإذلالهم عند المعابر القواتيّة والإسرائيليّة، وإبقاء السكّان اللبنانيّين والفلسطينيّين رهائن داخل بيروت المحاصرة[213]. وعندما توقّف القصف الجوّي على بيروت الغربيّة في 19 حزيران، تنفيذاً لوعد قطعه بيغن للرئيس الأميركيّ، بدأت عمليّة نزوح مزدوجة من بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة في اتجاهين: عبر بوابة المتحف إلى المنطقة الشرقيّة، وبالتالي الخضوع لتفتيش دقيق ومذّل على أيدي الإسرائيليّين ثمّ الكتائبيّين، أو نزوح فلسطينيّين وشيعة من الضاحية نحو الشمال[214]. أمّا عن عدد القتلى، فبلغ حوالى 18 ألفاً والجرحى زهاء 30 ألف نسمة. وفي صيدا وحدها، أُحصي تدمير 1,000 منزل بشكل كامل وتضرّر 1,500 آخرين. ومن بين الأبنية المدمّرة أو المتضرّرة في صور وصيدا، كان هناك 27 مدرسة و13 مستشفى[215].



وبالنسبة إلى سورية، فبالإضافة إلى هزيمتها أمام الجيش الإسرائيليّ، وما سيشكّله خروجها العسكريّ من لبنان في تموز من العام نفسه من خسارة سياسيّة لها، فقد منيت بخسائر عسكريّة جسيمة: 405 دبّابات، و112 طائرة، و30 منصّة صواريخ سام 6 وسام 8. واعتقد الإسرائيليّون بعد هذه الهزيمة أنّ سورية لن تحاربهم بعد الآن[216]. وثبت في ما بعد خطأ تقديراتهم، إذ تمكّنت سورية بُعيد انتهاء الحرب من إعادة تماسكها العسكريّ والسياسيّ، وظهر هذا بوضوح في تصديها لاتّفاق 17 أيّار 1983.

إلى جانب ذلك، صادر الإسرائيليّون من بيروت 25 طناً من الأسلحة. وذكر شهود عيان، أنّ مكبّات النفايات امتلأت بكلّ أنواع الألبسة العسكريّة والأسلحة التي تخلّى عنها البيروتيّون، من المسدس إلى المدفع الرشاش. كما تخلّى «المرابطون» عن دبّاباتهم وقاموا بتفجير بعضها. إضافة إلى ذلك، قام الإسرائيليّون بسرقة السيّارات وأجهزة الهاتف والتلكس وآلات التصوير التلفزيونيّة، وحتّى مقاعد مدرسيّة خشبيّة. وحملوا معهم عند مغادرتهم لبنان الحشيشة (اللبنانيّة) والسجائر الأميركيّة[217] وسيّارات لبنانيّة عملوا على سرقتها من لبنان في أعقاب الغزو، وجرى توزيعها على الضبّاط الإسرائيليّين على مقربة من مدينة صفد[218]. كما أغرق الإسرائيليّون لبنان بعملتهم (= الشيكل) وبمنتجاتهم الزراعيّة والأجهزة الكهربائيّة والإلكترونيّة بأسعار لا تنافس.

### - استغاثة عربيّة وانقسام أميركيّ

وضع اجتياح إسرائيل للبنان ومحاصرة عاصمته وقصفها جواً وبرّاً بشكلٍ وحشيّ ومنع الكهرباء والماء والمواد الغذائيّة عنها، الأنظمة العربيّة في مأزق خطير وإحراج. لقد اتّهم فيليب حبيب الإسرائيليّين صراحة أنّهم منعوا وصول الفيول أويل والطحين إلى بيروت الغربيّة لتعطيل عمل المخابز وبالتالي تجويع سكّانها، فضلاً عن قطع الماء والكهرباء عنها[219]. وبسبب الخلافات في ما بينها وسياسة المحاور التي نشأت منذ نشوب الحرب العراقيّة -الإيرانيّة، وفوق كلّ شيء، بسبب خروج مصر من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ وقيامها بتطبيع علاقاتها بالكيان الصهيونيّ، وقفت الدول العربيّة، منفردة أو مجتمعة، عاجزة عن وقف العدوان الإسرائيليّ على لبنان[220]. إنّ خروج مصر من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ تسبب في نكسة لجهود سورية في استرجاع هضبة الجولان. فكانت أي حرب تقوم بها سورية ضدّ إسرائيل من دون مصر يُعتبر عملاً انتحارياً. إضافة إلى ذلك، كانت علاقات سورية بالعراق في غاية السوء،

نتيجة انحياز دمشق إلى جانب إيران في الحرب المندلعة بين طهران وبغداد. من هنا، اكتفت الدول العربيّة بالاستغاثة بواشنطن[221]. فأحرجت هذه «الاستغاثة» صدقيّة الولايات المتّحدة لدى الدول العربيّة «الصديقة»، وخصوصاً مصر والمملكة العربيّة السعوديّة، حيث كانت هناك أدلّة كافية لدى الدولتين لاتّهام واشنطن بالإذعان لإسرائيل في اجتياحها للبنان وتدمير عاصمته، أو على الأقلّ التواطؤ معها[222].

وعلى الصعيد الدوليّ، كان الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 أوّل اختبار لسياسة الاشتراكيّين الفرنسيّين تجاه أزمة الشرق الأوسط. فرئيس الجمهوريّة فرنسوا ميتران (Francois Mitterrand)، الذي تبوأ سُدّة الحُكم في أيّار 1981، أراد أن يوازن بين إحياء صداقة بلاده التقليديّة مع إسرائيل، وبين علاقاتها ومصالحها مع العرب. ولهذا السبب، تحرّكت فرنسا بنشاط في كلّ مجالات الوساطة أثناء الاجتياح. وفي 9 و24 حزيران 1982، أدان ميتران « **بلا تحفّظ العدوان الإسرائيليّ**» على لبنان، لكنّه أشار في الوقت نفسه إلى أنّ أراضي لبنان كانت قبل دخول القوّات الإسرائيليّة «**محتلّة بالفعل**» من قبل «**جيشين آخرين**»، قاصداً بذلك السوريّين والفلسطينيّين، وأصبحت بعد الاجتياح الإسرائيليّ محتلّة من قبل ثلاثة جيوش[223]. كما دان ميتران الهجوم الإسرائيليّ على بيروت وتدميرها، وطالب بضرورة احترام سيادة لبنان وتطبيق قرارات «مجلس الأمن الدوليّ» لتحقيق وقف لإطلاق النار، وانسحاب القوّات الإسرائيليّة وكلّ جيش أجنبيّ[224]. وفي 24 حزيران، تقدّمت فرنسا إلى «مجلس الأمن» بمشروع قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب فوراً من مواقعها حول بيروت، وأن يتموضع الفلسطينيّون في مواقع محدّدة. لكنّ الفيتو الأميركيّ عطّل هذا القرار[225]. ومع ذلك، شاركت فرنسا وإيطاليا الأميركيّين في عمليّة إجلاء قوّات «منظّمة التحرير» عن بيروت في نهاية شهر آب من خلال «القوّات المتعدّدة الجنسيّات» التي أُرسلت إلى لبنان على عجل، وقوامها 800 جنديّ أميركيّ، و800 جنديّ فرنسيّ، و400 جنديّ إيطاليّ[226]. لكن، ما أن عادت هذه الوحدات إلى بلادها بعد إنهاء مهمّتها بين 10 و13 أيلول، حتّى اقتحم الإسرائيليّون بيروت الغربيّة، بما فيها المخيّمات الفلسطينيّة، وحدثت أفظع مذبحة إنسانيّة فيها، وسوف نتطرّق إلى ذلك بعد قليل.

تسبّبت ردود الفعل العربيّة والدوليّة على العدوان الإسرائيليّ[227]، بحدوث خلافات داخل الإدارة الأميركيّة، حول المدى الذي يمكن لها أن تبقى فيه صامتة عمّا يجري في الشرق الأوسط. ففي مجلس الأمن، استخدمت الولايات المتّحدة حق



النقض مرّتين (8 و26 حزيران) ضدّ مشروعين: أيرلنديّ يدعو إسرائيل إلى سحب قوّاتها من لبنان بصورة فوريّة من دون شروط[228]. وآخر فرنسيّ يدعو إلى انسحاب فوريّ للقوّات الإسرائيليّة المحاصِرة لبيروت الغربيّة، ثمّ الانسحاب بشكلٍ متزامن لقوّات المقاومة الفلسطينيّة إلى مواقع يتمّ تحديدها، وعدم تعريض مدينة بيروت للخطر[229]. وفي 26 حزيران، وقفت واشنطن لوحدها مع إسرائيل في مواجهة طلب «الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة» بسحب إسرائيل قوّاتها فوراً من لبنان وبلا شروط[230].

كانت حكومة الرئيس رونالد ريغان توافق على ضربة سريعة ضدّ الفلسطينيّين، لكنّ ليس قيام إسرائيل بتوسيع دائرة الحرب لتشمل سورية واحتمال تدخّل الاتحاد السوفياتيّ في النزاع في الشرق الأوسط[231]. كما كانت الإدارة الأميركيّة، وباستثناء هيغ، ترفض محاصرة بيروت وقتل المدنيين عشوائيّاً. لقد قام هيغ بالفعل بتغطية الإرهاب الإسرائيليّ والقتل الوحشيّ للمدنيّين، ولم يحاول أبداً أن يُوقف عجلة الآلة الحربيّة الإسرائيليّة قبل أن تحقّق أهدافها العسكريّة والسياسيّة. واعتبر أنّ التصرّف عكس ذلك سيكون حماقة إسرائيليّة[232]. وكشف فيليب حبيب، أنّ هيغ كان ينقل أخباراً ملفّقة حول الوضع في بيروت، بأنّ عمليّات القصف الإسرائيليّ للشطر الغربيّ من بيروت هي «**رمزيّة أكثر منها حقيقيّة**»[233]. وفي ضوء هذه التطوّرات وخلافات وزير الدفاع الأميركيّ مع وزير الخارجيّة الأميركيّ،[234] أُقيل هيغ في 25 حزيران وعُين محله جورج شولتز (George Schultz)، بعدما تعرّض هيغ إلى النقد الشديد في شأن سياسته الخارجيّة بعامّة، ودفاعه الشديد عن المصالح الإسرائيليّة على حساب مصالح بلاده بخاصّة[235].

### - حصار بيروت: إجلاء المقاومة والوحدات السوريّة

ضرب الإسرائيليّون حصارهم على بيروت الغربيّة بحوالى 3,500 جنديّ وأكثر من 300 دبّابة و100 مدفع. وكان في بيروت الغربيّة لواءان فلسطينيّان (حِطّين والقادسيّة) يخضعان للقيادة السوريّة، فضلاً عن بقايا لواء سوريّ. وأدّى تشديد الإسرائيليّين الحصار على الشطر الغربيّ من العاصمة وقصفها المتواصل، إلى خسائر بشريّة وماديّة فادحة في صفوف المدنيّين وإلى معاناة إنسانية لا توصف، وردود فعل مختلفة للقوى السياسيّة اللبنانيّة. فاحتجت الحكومة اللبنانيّة على الاجتياح الإسرائيليّ وتقدّمت

بشكوى إلى «مجلس الأمن الدوليّ». لكنّها، أعطت في المقابل الأوامر لجيشها بعدم مقاومة الغزاة الإسرائيليّين. «حركة أمل» ألقت السلاح، بعدما تصدّت للإسرائيليّين بالقرب من صور إلى جانب الفلسطينيّين، واتخذت جانب الحياد في قرى أخرى من الجنوب تجنباً لتدمير الأحياء الشيعيّة على يد العدو. أمّا وليد جنبلاط، فطلب إلى ميليشياته عدم مقاومة الإسرائيليّين. وعلى العموم، لم يحارب الدروز مع حلفائهم الفلسطينيّين خشية تدمير الشوف. كما رفض جنبلاط بداية الدخول إلى «هيئة الإنقاذ الوطنيّ» التي شكّلها الرئيسين إلياس سركيس وشفيق الوزّان للاضطلاع بمسؤوليّة الوضع المتدهور. لكنّه قبِل بذلك في ما بعد، وانضمّ نبيه برّي إلى الهيئة المذكورة[236]. ورغم فشلها الذريع، كان أهمّ إنجاز للهيئة هو وضع تصوّر لكيفيّة وقف إطلاق النار، عبر تراجع الجيش الإسرائيليّ خمسة كيلومترات عن بيروت، ودخول الحكومة اللبنانيّة في مفاوضات مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» حول مغادرتها لبنان[237]. لكنّ الإسرائيليّين عطّلوا هذه الخطّة.

وبالنسبة إلى سكّان بيروت الغربيّة، فقد أظهروا تضامناً رائعاً ضدّ الاجتياح الإسرائيليّ وضدّ حصار مدينتهم وقصفها بصورة بربريّة. وعندما وصلت معاناتهم إلى درجة لا تُوصف، وتحدّث الفلسطينيّون عن «ستالينغراد» ثانية، طالب صائب سلام «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» بالرحيل عن بيروت، معتبراً أنّ زمن المقاومة الفلسطينيّة قد ولّى، وأنّ تضامن البيروتيّين معهم له حدود. أمّا وليد جنبلاط، فاعتبر أنّ «منظّمة التحرير» قد «انتهت» في لبنان، موجّهاً النصيحة لها بالسعي إلى حلّ سياسيّ لإنقاذ بيروت وإنقاذ نفسها[238]. كما انتقد نبيه برّي «منظّمة التحرير» لعدم تحلّيها بالواقعيّة لتدرك أنّها خسرت الحرب[239]. ومن جهتها، رحبت «القوّات اللبنانيّة» في بيروت الشرقيّة بالغزاة الإسرائيليّين، بعدما نسّقت معهم وتحوّلت إلى ذراع عسكريّ لهم.

تحت ضغط الإدارة الأميركيّة، و«حركة السلام» الإسرائيليّة ومظاهراتها الضخمة في تلّ أبيب[240]، قبلت حكومة الليكود التفاوض مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» عبر الوسيط الأميركيّ فيليب حبيب. أمّا الفلسطينيّون، الذين كانوا بانتظار حلّ مشرّف لوضعهم، فوافقوا على الوساطة الأميركيّة. وبعد مناورات عرفات المعروفة ومراهناته للحصول على أفضل الشروط، وانتهاكات إسرائيل وغاراتها وقطع الكهرباء والمياه عن العاصمة اللبنانيّة، تمكّن حبيب من وضع حلّ أسهم فيه كلٌّ من شفيق الوزّان وصائب سلام. فقبل الفلسطينيّون عرض فيليب حبيب للانسحاب من بيروت بإشراف «قوّة



متعدّدة الجنسيّات» من الولايات المتّحدة وفرنسا وإيطاليا. وتضمّنت «خطّة حبيب» ترحيل الفلسطينيّين والسوريّين عن بيروت، وتعهداً أميركيّاً صريحاً بعدم دخول القوّات الإسرائيليّة إلى بيروت الغربيّة[241]. ولولا ضمانة حبيب هذه للمدنيّين، لما أقدم المقاتلون الفلسطينيّون على مغادرة الشطر المحاصر[242].

بين 21 آب و30 منه، تمّ إجلاء حوالى 15 ألفاً من المقاتلين والمدنيّين الفلسطينيّين بحراً إلى تونس، بعدما تحفّظت الدول العربيّة على استقبالهم، ورفضت سورية مرورهم عبر مرفأ اللاذقيّة، مبدية ترحيبها باستقبال قياداتهم فقط[243]. فغادر 6,500 جنديّ من الجيش السوريّ و«جيش التحرير الفلسطينيّ» برّاً إلى سورية[244]. وقام ياسر عرفات بجولة وداعيّة على القيادات اللبنانيّة في المنطقة الغربيّة برفقة شفيق الوزّان، وسط دموع البيروتيّين في جوّ شعبيّ مؤثّر. لقد تناسى سُنّة بيروت الغربيّة في تلك اللحظة كلّ تجاوزات المقاومة الفلسطينيّة خلال السنوات الماضية، بعدما شعروا أنّهم فقدوا سنداً قوميّاً ومذهبيّاً عزيزاً عليهم في ظلّ حُكم قوّاتيّ يمقتونه. فمنذ ذلك الحين، سوف يتعرضون إمّا لضغط «جيش» أمين الجميّل، أو لهيمنة ميليشيات «حركة أمل» أو «الحزب التقدميّ الاشتراكي». وبين 10 و13 أيلول، غادرت بيروت على التوالي القوّات الأميركيّة والإيطاليّة والفرنسيّة التابعة للقوّات المتعدّدة الجنسيّات. واعتبر جلاء الفلسطينيّين عن العاصمة اللبنانيّة نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى بالنسبة إلى اللبنانيّين والفلسطينيّين على السواء[245]. كان هناك أمل في أن تنتهي حرب لبنان، التي اعتبر فريق من اللبنانيّين أنّ العامل الفلسطينيّ هو سببها الأوّل والأخير. لكنّ هذه التوقّعات أثبتت فشلها، حين تصاعدت وتيرة القتال في المرحلة التالية نتيجة تضارب المصالح الإسرائيليّة – السوريّة والخلافات بين فرقاء النزاع اللبنانيّين، وداخل كلّ فريق.

لم تراعِ إسرائيل تعهّداتها في شأن سلامة المدنيّين الفلسطينيّين، فتركت الميليشيات المسيحيّة تجتاح مخيّمات صبرا وشاتيلا عقب اغتيال بشير الجميّل في منتصف أيلول. ولم يتضمّن مشروع حبيب، على عكس المساعي الفرنسيّة، أيّة إشارة إلى انسحاب إسرائيليّ من لبنان، حتّى من مشارف بيروت وانصبّ همّ المبعوث الأميركيّ على إجلاء الفلسطينيّين المسلّحين والقوّات السوريّة عن بيروت، وتوفير كلّ العناصر التي تمكّن بشير الجميّل من الوصول إلى رئاسة الجمهوريّة، عبر إجراء مصالحة بين الطوائف اللبنانيّة المتنازعة. أمّا الحكومة اللبنانيّة والدول العربيّة، فبقيت صامتة (= موافقة) تجاه التحرّك الدبلوماسيّ الأميركيّ[246].

### - مقاومة اللبنانيّين للاحتلال الإسرائيليّ

شكّل اجتياح لبنان ووصول العدو الإسرائيليّ بسهولة إلى عاصمته بيروت، وتخاذل الحكّام العرب عن الاضطلاع بمسؤوليّاتهم القوميّة، وصمة عار بحقّ الأمة العربيّة. في المقابل، شكّل تضافر اللبنانيّين بعامّة والبيروتيّين بخاصّة للدفاع عن قدسيّة ترابهم الوطنيّ صفحة بيضاء في تاريخ العرب المعاصر. كان «المرابطون» الميليشيا الوحيدة التي قاومت الجيش الغازي في اجتياحه لبيروت، وسجّلت صفحات نضال حازت على اعتراف الجميع. فأدرك الإسرائيليّون عندها، أنّ لبنان ليس لقمة سائغة كما اعتقدوا. وقبل انسحاب جيشه من بيروت، بدأ العدو يدفع ثمن احتلاله لهذا البلد ومجازره بحقّ اللبنانيّين، عبر عمليّات فدائيّة فرديّة لمقاومين لبنانيّين في بيروت وفي مناطق الجنوب. كان أوّل المقاومين هو خالد علوان من «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، الذي صرع بسلاحه الفرديّ ضابطاً واثنين من الجنود الإسرائيليّين في مطعم الومبي في شارع الحمرا[247]. وفي شارعي الحمراء وبرج أبي حيدر، وعند مكتب «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في كورنيش المزرعة، تعرّض ضبّاط وجنود إسرائيليّون إلى عمليّات اغتيال جريئة[248]. ويروي محسن دلّول، أنّه بين الساعة الثالثة والسادسة بعد ظهر أحد أيّام احتلال بيروت، حصلت خمس أو ست عمليّات ضدّ الإسرائيليّين: أحدهم يرمي بقنبلة عليهم من شرفة منزله، وآخر يقذف جنود العدو بمتفجرات من على دراجته ويفرّ إلى الأزقّة الداخليّة. وقد حوصر العشرات من جنود العدو في ملجأ إحدى البنايات، ولم يغادوره إلاّ بعد تهديد الدبّابات الإسرائيليّة بتدمير المنطقة. وكان مقاتلو «الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ» قد دمّروا مدخل نفق سليم سلام في محلّة برج أبي حيدر فوق دبّابة إسرائيليّة، فقُتل جميع أفرادها. فاضطر الإسرائيليّون إلى تسيير دوريّات في شوارع بيروت الغربيّة ينادون بمكبرات الصوت قائلين: **«يا أبناء بيروت الكرام: لا تتعرّضوا لجيش الدفاع الإسرائيليّ، نحن سنخرج من بيروت ونترك الأمن للجيش اللبنانيّ»**[249].

وبين احتلال بيروت من قبل الجيش الإسرائيليّ (16 إلى 26 أيلول 1982)، وحتّى مطلع شباط 1983، بلغ عدد العمليّات ضدّ الجيش الإسرائيليّ في مختلف المناطق اللبنانيّة 150 عمليّة، سقط فيها 100 قتيل إسرائيليّ و170 جريحاً. وكان أعنف أعمال المقاومة تلك التي استهدفت مقرّ القيادة العسكريّة الإسرائيليّة في صور في 11 تشرين الثاني 1982، وسقط فيها وفق المصادر الإسرائيليّة حوالى 100 جنديّ. والملاحظ أنّ غالبيّة عمليّات المقاومة بين خريف 1982 ومطلع عام 1983، وقعت خارج مناطق



سكن الشيعة، في مناطق الشوف وعلى الساحل الممتدّ من بيروت إلى صيدا، وقام بها أعضاء في الأحزاب اليساريّة (الشيوعيّ والعمل الشيوعيّ، والسّوري القوميّ الاجتماعيّ والتقدّمي الاشتراكيّ). ومنذ مطلع عام 1983، بدأت علميّات المقاومة تتركّز في المناطق الشيعيّة حيث قوّات الاحتلال الإسرائيليّ[250]. فبلغ عددها في الجنوب خلال عام 1984 أكثر من 900 عمليّة[251]. وفي السنوات التالية، بين عامي 1982 و1990، تميّزت المرحلة بنمو المقاومة ضدّ الاحتلال واعتمادها وسائل متعدّدة، كالهجمات المباشرة الإفراديّة والجماعيّة، ونظام الكمائن، وزرع الألغام والتفخيخ، والتفجير لاسلكيّاً، وخطف جنود العدو وعملائه وقتلهم. وكانت أنشطة المقاومة ضدّ العدو ومنشآته وعناصره على الشكل الذي يبرزه الجدول (23).

**جدول (23) عمليّات المقاومة اللبنانيّة**
**ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ بين عامي 1982 و1990[252]**

| اسم المقاوم الشهيد/ العمليّة | التاريخ | الوسيلة | الهدف | إصابات العدو |
|---|---|---|---|---|
| ??? | 15/ 9/ 82 | سيّارة مفخّخة | ساحة بحمدون | 3 قتلى و11 جريحاً |
| خالد علوان | 24/ 9/ 82 | رشّاش حربيّ | مقهى الومبي في بيروت | قتل ضابط وجرح جنديّين |
| مجهول | 26/ 9/ 82 | رشّاش حربيّ | جيب إسرائيليّ في الملا | جرح جنديّين |
| مجهول | 26/ 9/ 82 | صواريخ | الرملة | إصابة دبّابة وجرح 3 |
| أحمد قصير | 11/ 11/ 82 | سيّارة مفخّخة | مقرّ الحاكم العسكريّ/ صور | 141 قتيلاً و10 مفقودين |
| نزيه القبرصلي | 18/ 4/ 84 | بندقيّة آليّة | دوريّة للعدو/ الطريق البحري – صيدا | لا خسائر إسرائيليّة |
| علي صفي الدين | 13/ 4/ 84 | سيّارة مفخّخة | قافلة إسرائيليّة قرب دير قانون | 12 قتيلاً و14 جريحاً |
| بلال فحص | 16/ 6/ 84 | سيّارة مفخّخة | دوريّة للعدو مؤللة – التابلاين | 7 جرحى |
| حسن قصير | 5/ 2/ 85 | سيّارة مفخّخة | البرج الشماليّ | 10 جرحى |
| أبو زينب | 10/ 3/ 85 | بيك آب مفخّخ | قرب المطلّة | 12 قتيلاً |

| وجدي الصائغ | 12/ 3/ 85 | سيارة مفخخة | تجمّع للجنوبيّ: جزين - كفرحونة | غير محدد |
|---|---|---|---|---|
| سناء محيدلي | 9/ 4/ 85 | سيارة مفخّخة | تجمّع للعدو: طريق باتر - جزين | قتيلان وجريحان |
| مالك وهبي | 20/ 4/ 85 | بيك آب مفخخ | قافلة للعدو قرب جسر القاسميّة | 120 قتيلاً وجريحاً |
| لولا عبود | 21/ 4/ 85 | تفخيخ جسديّ | مدخل القرعون | إصابات متفرّقة |
| محمد عبّادي | 30/ 4/ 85 | سيّارة مفخّخة | تجمّع للعدو قرب الجنية | 12 قتيلاً وجريحاً |
| وفاء نور الدين | 9/ 5/ 85 | حقيبة مفخخة | دوريّة للجنوبيّ بجوار حاصبيّا | 3 قتلى |
| خالد الأزرق | 9/ 7/ 85 | بيك آب مفخخ | حاجز الزهراني | 50 قتيلاً وجريحاً |
| ابتسام حرب | 10/ 7/ 85 | سيّارة مفخّخة | حاجز للعدو والجنوبيّ في البيّاضة | 30 قتيلاً وجريحاً |
| هشام عباس | 15/ 7/ 85 | سيّارة مفخّخة | في كفرتبنيت | 5 - 8 قتلى |
| غازي طالب | 31/ 7/ 85 | سيارة مفخّخة | أرنون | 4 قتلى و20 جريحاً |
| جمال ساطي | 6/ 8/ 85 | بغل مفخّخ | مقرّ الحاكم الإسرائيليّ في تلّة زغلة | غير محدّد |
| عبد الله بن القادر | 15/ 8/ 85 | سيّارة مفخّخة | معبر بيت ياحون | 15 قتيلاً وجريحاً |
| مناع قطايا | 28/ 8/ 85 | سيّارة مفخّخة | موقع الجنوبيّ عند مزرعة ريمات | 15 قتيلاً وجريحاً |
| عصام عبد الساتر | 3/ 9/ 85 | سيّارة مفخّخة | حاجز الجنوبيّ قرب كفرحونة | 37 قتيلاً وجريحاً للجنوبيّ والعدو |
| مريم خير الدين | 11/ 9/ 85 | سيّارة مفخّخة | بوابة زغلة | 18 قتيلاً للجنوبي وضابطاً إسرائيلياً |
| أحمد جمعة | 11/ 10/ 85 | سيّارة مفخّخة | موقع الجنوبي عند حاجز بيت ياحون | 12 قتيلاً وأكثر من 20 جريحاً |
| مجهول | 17/ 10/ 85 | تسلّل | إذاعة للجنوبيّ قرب المطلّة | 5 قتلى |
| عمّار الأعسر | 4/ 11/ 85 | سيّارة مفخّخة | حاجز في أرنون | 15 إصابة |
| حميدة الطاهر | 26/ 11/ 85 | سيّارة مفخّخة | مزرعة ريمات | 50 إصابة |



| حيدر قيس | 8/ 4/ 86 | سيّارة مفخّخة | قيادة الجنوبيّ في حاصبيا | 15 قتيلاً وجريحاً |
|---|---|---|---|---|
| نورما أبو حسّان | 17/ 7/ 86 | سيّارة مفخّخة | مركز للعدو في جزين | 4 قتلى و3 جرحى |
| علي طلبة حسن | 18/ 9/ 86 | سيّارة مفخّخة | موقع للعدو قرب صور | 40 إصابة |
| عمليّة الأسيرين | 26/ 9/ 86 | تسلّل | دوريّة إسرائيليّة | اسر جنديّين |
| علي الطاهر | 6/ 2/ 87 | اقتحام | موقع اللحديّين في تلّة علي الطاهر | 7 قتلى باعتراف العدو |
| علمان - الشومريّة | 18/ 4/ 87 | مجابهة | مركز العدو في علمان والشومريّة | قتل عدد كبير من العدو واللحديّين |
| عمليّة الدلافة | 5/ 7/ 87 | اقتحام | دوريّة للعدو قرب الدلافة | تدمير آليّة وقتل وجرح 15 |
| عمليّة ريمات | 30/ 8/ 87 | اقتحام | تدمير موقع ريمات وتحريره | قتل جميع عناصر الموقع |
| عمليّة برعشيت | 10/ 10/ 87 | اقتحام | تحصينات العدو في برعشيت | تدمير منشآته وقتل 30 |
| عمليّة بيت ياحون | 2/ 11/ 87 | مجابهة ثلاثيّة | مراكز العدو في حدّاثا وبيت ياحون والطيّبة | تدمير دبّابة وناقلة جند وخسائر بشريّة |
| عمليّة بدر الكبرى | 8/ 11/ 87 | مواجهة | مواقع العدو في بنت جبيل وجزين | اعتراف العدو بالعمليّة |
| عمليّة تومات نيحا | 5/ 12/ 87 | تسلّل | موقع اللحديّين في تومات نيحا | تحرير الموقع قتل حوالى 20 عميلاً، واستشهاد 4 مجاهدين |
| عمليّة لوسي | 12/ 12/ 87 | اقتحام | موقع «الوسي السريرة» | أسر ثلاثة عملاء من اللحديّين |
| عمليّة السويدا | 22/ 12/ 87 | اقتحام | السيطرة على موقع السويداء وتدميره | 25 قتيلاً من العدو وتدمير دبّابة وملالتان |
| عمليّة بحريّة | 11/ 1/ 88 | كمين بحريّ | دوريّة بحرية للعدو قبالة ساحل عدلون - القاسمية | إغراق زورق حربيّ من نوع سار 3 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عمليّة شهداء الثورة الإسلاميّة | 17/ 1/ 88 | اقتحام | مواقع اللحديّين في صيدون وحاجز ريمات | ؟؟؟ |
| هيثم دبوق | 19/ 8/ 88 | سيّارة مفخّخة | قافلة للعدو على طريق الخردلي – دير ميماس | 30 قتيلاً من العدو |
| الحرّ العامليّ | 19/ 10/ 88 | سيّارة مفخّخة | قافلة للعدو بين المطلّة وكفركلا | 7 قتلى و9 جرحى |
| سهى بشارة | 7/ 11/ 88 | اغتيال | محاولة اغتيال أنطوان لحد | إصابة طفيفة |
| عمليّة الدلافة | 19/ 3/ 89 | مجابهة | تقدّم قوّة مشتركة للعدو واللحديّين إلى الدلافة | انسحاب العدو وخسائر بشريّة |
| عمليّة ميس الجبل | 22/ 3/ 89 | مواجهة | دوريّة إسرائيليّة جنوب ميس الجبل | تدمير دبّابة وإبادة طاقمها واستشهاد 3 مجاهدين |
| عمليّة حولا | 30/ 5/ 89 | مواجهة | كمين للعدو لمجموعة من المقاومين | انسحاب المقاومين من دون خسائر |
| عمليّة كفر حونة | 6/ 6/ 89 | اشتباك | مهاجمة دوريّة للعدو عند محور كفر حونة – عرمتى – جزين | ؟؟؟ |
| عمليّة تومات نيحا | 19/ 7/ 89 | مواجهة | مواقع العدو عند تومات نيحا | اشتباكات ومواجهات |
| عمليّة بيت ياحون | 7/ 8/ 89 | مواجهة | مواقع عند تومات نيحا | اشتباكات ومواجهات |
| أسعد برّو | 9/ 8/ 89 | سيّارة مفخّخة | قرب القليعة | 25 قتيلاً وجريحاً |
| عمليّة تلّة خازم | 5/ 9/ 89 | اشتباك | دوريّة في تلّة خازم | 15 إصابة للعدو |
| عمليّة كفرحونة | 9/ 10/ 89 | اقتحام | بلدة كفر حونة | استهداف مقرّات وبيوت اللحديّين وإعدام بعضهم |
| محمود الأزور | 31/ 10/ 89 | زورق مفخّخ | زورق عند الناقورة | إغراق الزورق |
| عمليّة مزدوجة | 3/ 2/ 90 | اقتحام | مواقع في جسر الحمرا والبيّاضة | تدمير ملالة للعدو وقتل عناصرها |
| فدوى غانم | 25/ 11/ 90 | حقيبة مفخّخة | دوريّة في أنتون | جريحان |



## 3 – بشير الجميّل: «رئاسة» في ظلّ الدبّابة الإسرائيليّة

أثناء حصارها لبيروت الغربيّة الذي استمرّ سبعين يوماً، بدأت إسرائيل تكمل مخطّطاتها في إقامة حكومة لبنانيّة تهيمن عليها «الجبهة اللبنانيّة»، وذلك عبر انتخاب بشير الجميّل رئيساً للبلاد. وخلال الحرب، ضاعفت إسرائيل من اتصالاتها بالزعماء الموارنة، وخصوصاً الشبّان منهم من أجل استخدام اندفاعهم ضدّ «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» وضدّ سورية. ومن أجل هذا الأمر، زار شارون لبنان والتقى بشير الجميّل في 12 كانون الثاني 1982 لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع غزو لبنان بالتحالف مع «حزب الكتائب اللبنانيّة»، والذي سيؤدّي، في رأي الإسرائيليّين، إلى القضاء على «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» وإلى خروج سورية من لبنان، وإجراء انتخابات حرّة في البلاد تؤدّي إلى وصول بشير الجميّل إلى رئاسة الجمهوريّة[253]. ووصل إفراط الإسرائيليّين بالتفاؤل، أن وقع الاختيار على ريحافيا فاردي ليكون سفيرهم الجديد في لبنان، والذي استقبله بشير الجميّل في 29 حزيران.

### – رئاسة الجمهوريّة: مخطّطات الكتائب ومكاسب إسرائيل والتحالفات الجديدة

إنّ سعي بشير إلى التقدّم في المواقع السياسيّة والعسكريّة في «حزب الكتائب اللبنانيّة» يعود إلى عام 1976. وقد ذكرنا سابقاً كيف صعد نجمه، سواء داخل الحزب أو في الساحة المارونيّة. وما أن أنهى بشير الجميّل مشروع توحيد البندقيّة المسيحيّة، وأمّن بالتالي قاعدته السياسيّة والعسكريّة، حتّى بدأ يتطلّع نحو الإمساك بالسلطة. ورغم خلافاته مع الرئيس سركيس، قدّم بشير الجميّل قبل الاستحقاق الرئاسيّ إلى سركيس في تشرين الثاني 1980، مشروع تعاون وتكامل بين الشرعيّة، ممثّلة بسركيس والجيش اللبنانيّ، وبين «المقاومة المسيحيّة» ممثّلة بالقوّات اللبنانيّة. وتضمّن المشروع ضمّ أطراف غير مسيحيّين إلى «المقاومة المسيحيّة»، كالاشتراكيّ و«حركة أمل» و«المرابطون» إلى جانب ضبّاط مسلمين مستعدين للتعاون، ما يؤدّي إلى إخراج لبنان من أزمته على أساس نظام فيدراليّ. وتضمّنت خطّة الجميّل كذلك، تصفية المنظّمات الفلسطينيّة ومن ثمّ استئصال الوجود الفلسطينيّ بكامله من لبنان. وبالفعل، وُضعت الاتصالات غير المباشرة بين جنبلاط وبشير الجميّل على نار حامية إلى أن علم بها السوريّون وأحبطوها[254].

وفي مذكرته التي تضمّنت مشروعه، حذّر الجميّل سركيس من أنّ «المقاومة المسيحيّة» سوف تنفّذ مشروعها بمفردها في حال تلكأت الشرعيّة عن التعاون معها. سبق ذلك في 27 أيلول 1980، وضع دراسة حول إستراتيجيّة سياسيّة – عسكريّة متكاملة، أعدّها المقدّم ميشال عون وأنطوان نجم من أجل «وصول صديق إلى الرئاسة» الأولى. وكان من الواضح، أنّ بشير الجميّل كان يخطّط لانقلاب وتسلّم السلطة، وأنّه هو المعنيّ بموضوع الرئاسة الأولى. وكان تسلّم السلطة بالطرق الشرعيّة يعني وضع لبنان كلّه تحت الهيمنة الكتائبيّة، فيما كان الانقلاب على هذه السلطة في حال لم تتعاون، يعني إنشاء كانتون مارونيّ. لكنّ بشير كان واقعيّاً ليدرك أنّه في حاجة إلى دعم خارجيّ لتحقيق مآربه، وكانت إسرائيل أفضل حليف لتنفيذ هذا المشروع.

تطلّب الانقلاب الذي كان يعدّه بشير الجميّل التنسيق مع إسرائيل والحصول على موافقتها ودعمها. ولهذه الغاية، وعقب المعاهدة السوفياتيّة – السوريّة في تشرين الأوّل 1980 التي أقلقت إسرائيل، زار وفد كتائبيّ كبير تلّ أبيب واجتمع بالقيادات هناك، وجرت مناقشة خطّة الجميّل للاستيلاء على الحُكم بالطرق السياسيّة بالتعاون مع الشرعيّة اللبنانيّة، أو على شكل انقلاب مسيحيّ يمهّد إلى قيام كانتون مارونيّ. وبنتيجة الاجتماع، وافقت إسرائيل على دعم الجميّل في مشروعه، مشترطة إقناع الأميركيّين بجدوى طموحاته، ولتغيير صورتهم عنه وعن «القوّات اللبنانيّة» بأنّهم ليسوا «عصابة وإرهابيّين». ولهذه الغاية، كلّف الجميّل شارل مالك المعروف لدى دوائر وزارتيّ الخارجيّة والدفاع الأميركيّتين بتبييض وجه «القوّات اللبنانيّة» وقائدها، فتكلّلت المساعي تلك بزيارة بشير الجميّل إلى واشنطن في 13 آذار 1981، فاعتبر الجميّل أنّ واشنطن لم تعد تعتبره إرهابيّاً، وأنّه يمكنه منذ الآن فتح حوار مباشر معها.

وفي مناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس «حزب الكتائب اللبنانيّة» في 29 تشرين الثاني 1981، ألقى بشير الجميّل خطاباً حدّد فيه مواصفات رئيس الجمهوريّة العتيد المقبل، بأن يتمتّع بالقوّة والصلابة، ويكون رجل الإنقاذ، فيخرج لبنان من حالة الحرب إلى حالة التعايش والوفاق، وأن يكون كذلك أميناً على منجزات المقاومة اللبنانيّة (الجبهة اللبنانيّة)، ومن الذين ضحّوا من أجل لبنان وقدّموا الشهداء في سبيله. بإختصار، كانت كلُّ المواصفات التي حدّدها بشير الجميّل تنطبق عليه. فهو القياديّ الشاب الصُّلب والظاهرة الفذّة، كما وصف نفسه، الذي يسعى لإنقاذ لبنان من الهيمنة السوريّة والفلسطينيّة وإرساء تعايش مسيحيّ – إسلاميّ على قاعدة جديدة، وهو الأمين



على ما أنجزه الموارنة في لبنان حتّى حينه. والجدير بالذكر، أنّه جرى إعداد أكثر من خطّة لتحقيق هذا الهدف من قبل زاهي البستانيّ، فيما تكفّل جوزيف أبو خليل بتبييض صفحة الجميّل في البلدان الأوروبيّة والعربيّة[255].

وخلال شهري حزيران وتموز 1981، بدأت تبرز بوضوح المواقف الإقليميّة والدوليّة المؤيّدة لترشّح بشير إلى الرئاسة الأولى. كانت الدولة العبريّة تؤيّد منذ فترة هذا الترشيح، وتأمل في أن يؤدّي انتخاب بشير إلى عقد معاهدة سلام بينها وبين لبنان، وتطبيع العلاقات بينهما. وفي 17 تموز، صرّح بيغن في تلّ أبيب أمام حشد إسرائيليّ ضمّ 250 ألف نسمة، أنّ بلاده ستوقّع على معاهدة سلام مع لبنان قبل نهاية عام 1982[256]. كما كان الأميركيّون يؤيّدون سرّاً وصول بشير إلى الرئاسة، لاعتقادهم أنّ لبنان تحت حكمه، سيكون ثاني دولة عربيّة توقّع على معاهدة سلام مع إسرائيل[257]. لكنهم كانوا في الوقت نفسه، ضدّ أن يتحوّل لبنان إلى ألعوبة بيد إسرائيل ويصبح الرئيس المُنتخب مطواعاً لها، يوقّع على معاهدة سلام معها وفق شروطها، ما يؤدّي إلى إخراج لبنان من العالم العربيّ[258]. وأبلغ فيليب حبيب بشير الجميّل في 16 حزيران، أنّ الولايات المتّحدة ستدعم ترشيحه لانتخابات الرئاسة بصورة ديمقراطيّة وليس عن طريق انقلاب، وأنّها ستتكفّل له بالحصول على دعم المملكة العربيّة السعوديّة والمسلمين في لبنان[259]. ولهذه الغاية، زار بشير الجميّل الطائف في 30 حزيران بترتيب من فيليب حبيب واجتمع إلى «اللجنة الوزاريّة العربيّة»، وقدّم لها ثوابته في شأن حلّ الأزمة اللبنانيّة. قامت تلك الثوابت على احترام سيادة لبنان على كامل أراضيه وتطبيق القانون اللبنانيّ عليها، وعدم عودة لبنان إلى ما كان عليه قبل عام 1975 من فوضى وتفكّك، وأن يُناط بقوّات الشرعيّة اللبنانيّة وحدها حفظ الأمن في البلاد. وفي اللقاء المذكور، رفض بشير الجميّل أي وجود عسكريّ أجنبيّ على الأراضي اللبنانيّة[260].

وفي 20 حزيران و16 آب، زار بقرادوني دمشق مرّتين لاستكشاف موقفها من مسألة ترشّح الجميّل لانتخابات الرئاسة. وأبلغ بقرادوني خدّام عن احتمال ترشيح بشير الجميّل نفسه لرئاسة الجمهوريّة، وقال: «**سيعلن بشير ترشيحه قريباً. أريد إعلامكم ولكن أريد أن تعرفوا أنّ ترشيحه ليس موجهاً ضدّكم ولا تعتبروا نجاحه تحدّياً لكم**»[261]. كانت عادة السوريّين ألا يعطوا سائلهم إجابات صريحة، فطلبوا من بقرادوني ما يشبه صيغة برنامج حول رؤية الجميّل للبنان، وكيف سيتمكّن من جمع كلّ

الأطراف حوله، ونوع العلاقات التي يريد أن يقيمها مع العالم العربيّ، بما فيه سورية، وكيف سيتعامل مع الزعامات الإسلاميّة السُنّية، ويقوم بحلّ الميليشيات[262].

خلال الأسبوع الأخير من تموز 1982، حدثت سلسلة من التطوّرات المهمّة، فأعلن بشير الجميّل في 24 منه عبر إذاعة «صوت لبنان» ترشيحه رسمياً لرئاسة الجمهوريّة. فسارع وليد جنبلاط إلى اعتبار هذا الترشيح تحدّياً، ووصفه بترشيح **«الدبّابات والمدافع الإسرائيليّة»**. وقال إنّه كان من الأفضل لو عيّنته إسرائيل حاكماً عسكرياً في بعبدا، بدلاً من إيصاله إلى بعبدا كرئيس للجمهوريّة. وحاول جنبلاط اقناع حبيب بممارسة نفوذه لضمان أن يكون الرئيس المُقبل أي شخص غير بشير[263]. كما رفض نبيه برّي ترشيح بشير الجميّل، وطالب بتأجيل الاستحقاق الرئاسيّ إلى حين انسحاب الجيش الإسرائيليّ من بيروت الكبرى[264]. أمّا رشيد كرامي، رئيس الحكومة الأسبق، فتساءل عمّا إذا كان العنف أصبح ضرورياً للوصول إلى رئاسة الجمهوريّة. وعلى عكس مواقف الشارع الإسلاميّ الرافض بشكل قاطع لبشير الجميّل كمرشح الإسرائيليّين، وافق الوجهاء السُنّة في «التجمّع الإسلاميّ» في 24 تموز بالإجماع على إجراء انتخابات في إطار دستوري[265]. كان معنى ذلك، موافقة ضمنيّة من القيادات السُنّيّة التقليديّة على الاشتراك في جلسة الانتخاب. لكنّ سورية، تمكّنت من إيقاف الاندفاع السُنّي. ففي يوم الاستحقاق (19 آب)، عمل السوريّون على تهديد النوّاب في بيروت الغربيّة لإرغامهم على البقاء في منازلهم ومقاطعة جلسة الانتخاب[266]. كما اتّهمت سورية الجميّل بالخيانة. واعتبر الرئيس الأسد أنّ سنوات حُكم الجميّل ستكون سنوات قطيعة مع بلاده[267].

وعلى الرغم من محاولات بشير الجميّل تبديد مخاوف التيّار الوطنيّ – الإسلاميّ تجاه انتخابه، وتبديل فلسفته السياسيّة لمحو صورته الدمويّة القديمة عند المسلمين، إلاّ أنّ تلقّيه دعم إسرائيل وآلتها العسكريّة للوصول إلى منصب رئاسة الجمهوريّة، وصفته رئيس «القوّات اللبنانيّة»، كانا كافيين لجعل اللبنانيّين يختلفون على صيغة توافقيّة لاختيار رئيسهم. فمن بين الأحداث المؤلمة التي ظلّت عالقة في أذهان البيروتيّين، هو «السبت الأسود» عام 1975 الذي راح ضحيته بضعة مئات من المسلمين، ومجازر تلّ الزعتر وغيرها. وفي 28 تموز 1982، أعلنت «الحركة الوطنيّة» عن رفضها مبدأ إجراء انتخابات رئاسيّة في ظلّ الاحتلال الإسرائيليّ، معتبرة بشير الجميّل مرشّح الاحتلال، وأنّ ترشّحه هو خطر أكيد على وحدة البلاد ومؤامرة غايتها التقسيم[268]. وبدوره،



أصدر «التجمع الإسلاميّ» بضغط سوريّ بياناً جديداً في 18 آب أعلن فيه الامتناع عن المشاركة في انتخاب بشير الجميّل، وناشد البيان اللبنانيّين **«مسيحيّين ومسلمين، أن يدركوا خطورة المسؤوليّة الوطنيّة الملقاة على عاتقهم، فيسترشدوا في اختيارهم بهُدى المصلحة الوطنيّة العليا فلا يكون الرئيس الجديد لفريق... بل وفاقيّاً تلتفّ حوله كلّ العائلات الروحيّة التي يتكوّن منها شعب لبنان وتمنحه ولاءها»**[269]. ومعنى هذا الكلام، أنّ «التجمّع الإسلاميّ» عاد عن موقفه السابق تجاه ترشّح بشير الجميّل. وأثناء ذلك، كان أمين الجميّل، شقيق بشير، يتواصل مع قيادات بيروتيّة وفلسطينيّة من أجل أن يكون هو المرشّح الوفاقيّ البديل.

وكما هو معروف، حافظ أمين الجميّل على علاقات بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة وبقيادات إسلاميّة في لبنان، وكان منفتحاً على البلدان العربيّة من خلال علاقاته التجاريّة معها. وكان قبل الاجتياح الإسرائيليّ للبنان يبعث بتحذيرات إلى الفلسطينيّين والقوى اللبنانيّة في المنطقة الغربيّة، ويزوّدهم بالمعلومات، ويضع معهم أوراق عمل مشتركة لحلّ الأزمة اللبنانيّة ليتمّ تسويقها في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة[270]. وقبل أسابيع قليلة على انتخابه رئيساً للجمهوريّة، عبر أمين الجميّل من المنطقة الشرقيّة إلى بيروت الغربيّة والتقى أبو أياد، الرجل الثاني في حركة «فتح»[271]. لكن ما هو قليل التداول هو «الحسد» و«الجفاء» بين الأخوين الجميّل، نتيجة التنافس حول الأدوار القياديّة واختلاف الطبائع بينهما. وقد أشار أكثر المقربين من الأخوين بشير وأمين الجميّل، إلى التنافس الذي حصل بينهما بُعيد تسلُّم الأوّل «المجلس الحربيّ» والإمساك بالقرار السياسيّ لحزب الكتائب إثر مقتل وليم حاوي[272]. وقد عمل بشير على تقليص صلاحيّات شقيقه أمين في الحزب وتهميشه منذ عام 1976، وكان محبوباً وأكثر شعبيّة منه. كما كان أمين أكثر تحفّظاً من أخيه تجاه العلاقة بإسرائيل. وقد انعكست علاقات الجفاء بين الأخوين على الاستحقاق الرئاسيّ. وخلال الاجتياح الإسرائيليّ، رفض بشير أيّة محاولة من قبل أمين للتواصل مع الفلسطينيّين. وعلى ما يبدو، تدخّل أمين لتأليب النوّاب المسلمين ضدّ ترشيح شقيقه، ودعاهم إلى مقاطعة جلسة الاستحقاق. أكثر من ذلك، طرح نفسه «مرشح تسوية» يقبل به المسلمون. لكنّه لم يستطع، على ما يبدو، أن يقنع بيروت الشرقيّة ولا والده بترشيحه[273]. أمّا «الجبهة اللبنانيّة»، الذي كان بشير يجسّد طموحاتها السياسيّة، فاعتبرت في اجتماع لها في عوكر يوم 18 آب، أنّ بشيراً هو مرشّحها كي يبني **«الدولة التي ينتظرها كلّنا»** (=

الجبهة اللبنانيّة»[274]. ومع كلِّ الجهود، تعطّلت الجلسة في قصر منصور عند المتحف يوم 19 آب لنقص في النصاب القانونيّ بسبب قصف مدفعيّ في الليلة التي سبقت.

وعلى خطٍ موازٍ، تحرّك كامل الأسعد، رئيس المجلس النيابيّ، لتأمين جلسة انتخاب جديدة في 23 آب، أي كسر قرار الشخصيّات السُنّية المقاطعة والمتضامنة مع «الحركة الوطنيّة»[275]. ولم يستجب الأسعد، على ما يبدو، إلى طلب من الرئيس الأسد يقضي بالتمديد للرئيس سركيس أو تأجيل جلسة الاستحقاق ريثما تستعيد سورية زمام المبادرة في لبنان[276]. وعلى الرغم من أنّ بشير الجميّل قرّر الوصول إلى رئاسة الجمهوريّة بالطرق الدستوريّة، فقد انعقدت الجلسة المذكورة تحت حماية الإسرائيليّين وتهديد «القوّات اللبنانيّة» للنوّاب المقيمين في المنطقة الشرقيّة واحتجاز بعضهم، ومحاولة اغتيال آخرين في الغربيّة بهدف تأمين النصاب[277]. وقامت مجموعات خاصّة من مغاوير «القوّات اللبنانيّة» بالاتصال بكلِّ نائب على حدة لتأمين «مشاركته» في الجلسة. وأُحضر بعض النوّاب من الخارج في التوقيت المناسب. وأبلغ فيليب حبيب واشنطن، أنّ معظم النوّاب الشيعة وبعض النوّاب السُنّة تلقّوا رشاوى من بشير الجميّل[278]. ومن جهته، ذكر موريس درايبر، أنّ السفير الأميركيّ في بيروت تمكّن من تحويل اثنين أو ثلاثة من النوّاب في اللحظة الأخيرة إلى معسكر بشير[279].

إنّ الضغط على النوّاب، لم يكن وسيلة اعتمدتها «القوّات اللبنانيّة» وحدها، بل إنّ الفلسطينيّين والسوريّين مارسوا الوسائل نفسها. فتعرّض النائب مجيد أرسلان لمحاولة رشوة ماليّة لدفعه إلى عدم الاشتراك في جلسة الانتخاب وبالتالي تعطيل النصاب. وقام السوريّون باحتجاز أقرباء للنائب طارق حبشي للضغط عليه كي لا يذهب إلى الجلسة المذكورة. ولحق التفجير على أيدي السوريّين منزل نائب الكورة فؤاد غصن، ومخزن يخصّ النائب موريس فاضل[280]. ووفق زاهي البستانيّ، الذي كان يرأس مكتب التنسيق لأجل الانتخاب، كانت التوقّعات أن يتأمّن النصاب القانونيّ للجلسة وهو 62 نائباً، ويتمّ انتخاب بشير[281]. واللافت هما مسألتان: حضور الجلسة 12 نائباً شيعيّاً، مقابل 4 من السُنّة و2 من الدروز، وقد تظاهر بعض النوّاب الذين حضروا الجلسة بأنّهم أُجبروا على الاشتراك فيها[282]. إنّ إدراك بعض النوّاب أنّ الأمور تسير لصالح انتخاب بشير الجميّل، جعل هؤلاء يعودون عن مقاطعة الجلسة بأساليب ملتوية.

نقل راندل عن خصوم الرئيس كامل الأسعد، أنّه تلقّى مبلغ 10 ملايين دولار من



أجل عقد جلسة الانتخاب، وأنّ نواباً معارضين باع كلٌّ منهم صوته بمليون دولار[283]. وفي 23 آب، انتخب بشير الجميّل رئيساً للبلاد في «المدرسة الحربيّة» في الفياضيّة من قبل 57 نائباً من أصل 62 حضروها. فشارك في الجلسة كلّ النوّاب الموارنة والروم الكاثوليك، وحضرها نصف النوّاب الأرثوذكس وربع السُنّة وثلثا النوّاب الشيعة. وانضم إلى الجلسة من الدروز مجيد أرسلان، الذي كان بشير قد زاره قبل الانتخاب، ونوّاب من زغرتا على رأسهم رينيه معوّض. كانت ردود الفعل الشعبيّة الإسلاميّة على مشاركة النوّاب المسلمين في انتخاب بشير الجميّل صاخبة، وهي حرق منازل القاطنين منهم في بيروت الغربيّة[284]. فدُمّرت منازل 17 نائباً خلال 48 ساعة في بيروت الغربيّة وطرابلس وأميون وكوسبا[285].

فور انتخابه، هرع بشير الجميّل إلى «المدرسة الحربيّة» ليشكر المجلس على «ثقته». ولفت نظر الجميع إلى ما ينوي أن يفعله، قائلاً: «**يجب الآن أن ننكبّ على العمل. البلد بحاجة ملحّة إلى عمليّة نهوض. سوف أفي بجميع الوعود التي قطعتها! أتعهّد بتحقيقها وخصوصاً بتأمين الحرّية والأمن لجميع اللبنانيّين في ال 10,452 كيلومتراً مربعاً. ستواجهنا صعوبات، وسنذلّلها!**». وعلى الفور، أُعيد التيّار الكهربائيّ إلى بيروت الغربيّة، وعادت الخضار والفواكه واللحوم إلى الظهور فجأة في هذه المنطقة – لقد رُفع الحصار المذلّ عن الشطر الغربيّ من بيروت، عاش بشير الجميّل، صاح الناس المبتهجون![286].

لم ينتظر بيغن إنتهاء الجميّل من خطابه، فبعث على الفور يهنّئه بالقول: «**تهاني القلبيّة الحارة لانتخابك. ليحميك الله يا صديقي لتحقيق مهمّتك التاريخيّة الكبيرة لأجل تحرير لبنان واستقلاله. صديقك مناحيم بيغن**»[287]. أمّا الرئيس سركيس، الذي كان معجباً ببشير الجميّل ويرحّب بأن يكون خليفته في رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة، فاعتبر فوز الأخير «**معجزة**»، وعلّق بالقول: «**لقد نجا لبنان**»[288]. وعلى المقلب الآخر في إسرائيل، تحدّثت أوساط الناقمين على بشير الجميّل بالقول: «**لم يُطلق الكتائبيّون رصاصة واحدة، ولكنّهم فازوا**»[289]. وعلّق شيمون بيريز، زعيم المعارضة الإسرائيليّة، على برقية بيغن إلى بشير الجميّل بالقول: «**لو عاد الأمر إليّ شخصيّاً لامتنعت عن توجيه برقيّة تهاني إلى بشير الجميّل**». كانت الخلافات الداخليّة في إسرائيل بين «حزب الليكود» و«حزب العمل» حول نتائج اجتياح لبنان، تجعل من هذا البلد في دائرة الصراعات الحزبيّة في الدولة العبريّة. كما كانت هناك وجهات نظر

مختلفة داخل القيادة الإسرائيليّة: فريق عسكريّ بقيادة أمير دروري يرى أنّه من الخطأ جعل كلّ مصالح إسرائيل تعتمد على تقلّب بشير الجميّل، وفريق آخر يضمّ شارون وإيتان وضبّاط من الموساد كانوا مقتنعين بأنّ الاعتماد على بشير الجميّل هو افضل وسيلة فعّالة لحلّ مسألة أمن إسرائيل مع لبنان(290). كانت هناك شكوك حقيقيّة في إسرائيل بأن يلتزم الرئيس المُنتخب بتعهّداته إلى الدولة العبريّة. فهل استغفل بشير القيادة الإسرائيليّة بوعود كاذبة؟ أم أنّ انتخابه جعل منه رجل دولة يفكر في توحيد جميع اللبنانيّين بعدما وحّد «البندقيّة المسيحيّة»، وعمل في الوقت نفسه على الانفتاح على العرب؟ ومعنى هذا أنّ لا صلح مع إسرائيل؟

يجيب على هذه التساؤلات الاجتماع الذي عُقد بين بشير الجميّل ومناحيم بيغن في بلدة نهاريا مساء الأوّل من أيلول 1982. كان الاجتماع عاصفاً بين الجانبين، تكلّم خلاله كلٌّ واحد منهما بلغة تختلف عن الآخر: شكر بشير بيغن على خدماته «للبنان»، فطالب رئيس الوزراء الإسرائيليّ بتصريح علنيّ بذلك؛ تكلّم بيغن عن معاهدة صلح بين إسرائيل ولبنان، فردّ بشير بأنّه يُهيّئ الجو لذلك، وإنّ نصف المسيحيّين لا يزالون تحت الاحتلال السوريّ والفلسطينيّ؛ كرّر بيغن ما قاله حول معاهدة الصلح، فشدّد بشير على مخاوفه من تفكّك لبنان؛ عاد بيغن إلى طرح السؤال مجدّداً على بشير بلهجة خشنة: هل تريد معاهدة صلح أم لا؟ أجاب بشير: إنّ لبنان ديمقراطيّ والقرار النهائيّ يعود إلى الحكومة؛ طالب بيغن بتكريم سعد حدّاد وترفيعه وتعيينه وزيراً للدفاع أو قائداً للجيش اللبنانيّ، فطالب الجميّل بمثول حدّاد أمام النائب العام العسكريّ بسبب تعامله مع الإسرائيليّين(291). ووفق رواية بقرادوني، عبّر الرئيس المُنتخب عن سخطه على إسرائيل لمحاولتها إجباره على توقيع معاهدة سلام فوريّة معها، بقوله إلى بيغن: **«بإمكانك أن تعتقلني ولكن ليس بإمكانك أن تحملني على توقيع معاهدة لست مقتنعاً بها»**(292). عندها، كشف بشير عن معصميه بحدّة وصرخ بشارون قائلاً: **«ضع القيد في يديّ! أنا لست تابعاً لإقطاعكم»**(293). وروى زيف شيف وإيهود يعاري أنّ بيغن عامل في هذا الاجتماع بشير الجميّل كتابع خانع وليس كرئيس دولة حليفة وذات سيادة. كان هذا الاجتماع، في رأي بشير، أسوأ لقاء بينه وبين بيغن. فأبلغ بشير والده بيار بأنّ بيغن عامله كطفل(294). فهل كان بشير يعمل وفق تعليمات أميركيّة بوجوب الإبقاء على مسافة بينه وبين الإسرائيليّين، بانتظار أن يطرح الرئيس ريغان مبادرته لحلّ أزمة الشرق الأوسط بدءاً من لبنان؟ أم كانت الاعتبارات الداخليّة اللبنانيّة وراء سياسة



بشير الجديدة، وهي أن يكون رئيساً لكلّ اللبنانيّين؟ سوف تكشف الوريقات التالية أنّ بشير الجميّل كان يعمل وفق نصيحة أميركيّة بالانفتاح على كلّ اللبنانيّين وخصوصاً على المسلمين، إذا ما أراد أن ينجح في مهمّته.

غادر بشير نهاريا بمروحيّة إلى لبنان، يملؤه العجب من أنّ إسرائيل لم تسقط طائرته فوق البحر(295). في المقابل، أحسّ بيغن عقب الاجتماع أنّه تعرّض لـ«خيانة» و«إهانة» من قبل هؤلاء اللبنانيّين، مرّة بتصريح كميل شمعون حول عدم رغبة لبنان في عقد معاهدة صلح مع إسرائيل بسبب علاقاته العربيّة، ومرّة ثانية بسبب صمت الرئيس بشير الجميّل حول حدود التحالف الإسرائيليّ – القوّاتيّ. ردّ الإسرائيليّون على الجميّل بكشف النقاب عن اجتماع نهاريا عبر نبأ أوردته «وكالة رويترز» في 3 أيلول، بأنّ الجانبين اتفقا على عقد معاهدة صلح على نسق تلك المعقودة بين إسرائيل ومصر. أمّا صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فكتبت تقول: إنّ **«الرئيس اللبنانيّ لم يكن في نيّته التنكّر لإسرائيل التي حرّرت لبنان من الوجود الفلسطينيّ»**. كان مثل هذا التصريح «يحرق» بشيراً في الداخل اللبنانيّ وفي العالم العربيّ. فهو زار إسرائيل كرئيس مُنتخب لجمهوريّة لبنان، وليس كالسابق زعيماً لميليشيا «القوّات اللبنانيّة». وكان هذا يسبّب المزيد من نفور المسلمين منه في لبنان. فقبل قليل، شرب المسيحيّون الأنخاب في شوارع الشرقيّة احتفالاً بانتخاب زعيمهم، بينما «شرب» المسلمون في بيروت الغربيّة لشهور ثلاثة خلت، كؤوس الذلّ على أيدي الإسرائيليّين و«القوّات اللبنانيّة». فكيف سيتمكّن الرئيس المُنتخب بعد كشف علاقاته الرسميّة بإسرائيل من تبييض صفحته كقوّاتيّ ورئيس جمهوريّة متعامل مع إسرائيل؟

وعلى الصعيد العربيّ، كان الإعلان عن زيارة الجميّل إلى إسرائيل يحرج الدول العربيّة في تعاملها مع رئيس لبنانيّ يطبّع علاقاته علناً بالعدو الصهيونيّ، وخصوصاً المملكة العربيّة السعوديّة. كان التطبيع مع إسرائيل في نظر الجميّل مسألة لها مضارها الاقتصاديّة البحتة أكثر منها السياسيّة، وتتعلّق بالوضع اللبنانيّ الداخليّ، وهو وجود آلاف اللبنانيّين العاملين في العالم العربيّ. وبالنسبة إلى الأردن، لم تكن هناك مشكلة، إذ رحّب الملك حسين بوصول الجميّل إلى سُدّة الرئاسة، لكنّه كان حذراً من أن يتمّ طرد الفلسطينيّين من لبنان إلى بلاده(296). كما كان الإعلان عن لقاء الجميّل بيغن يدعم وجهة نظر السوريّين والفلسطينيّين أمام مؤتمر القمّة العربيّة المقبل في فاس، حول تآمر «الجبهة اللبنانيّة» والرئيس المُنتخب مع إسرائيل ضدّهم، ممّا يضرّ بسمعة الجميّل. كان

بشير يخشى ردود فعل انتقاميّة من الجيش السوريّ الذي كان لا يزال يحتلّ لبنان. وفي ما بعد، رفض السوريّون في مؤتمر فاس الانسحاب من لبنان قبل جلاء الجيش الإسرائيليّ[297].

ومن جهة ثانية، بدأ انتخاب الجميّل يحصل على التأييد من جهات دوليّة وعربيّة ومحلّية لبنانيّة. وكما ذكرنا آنفاً، ألقت الولايات المتّحدة على الفور بثقلها خلف بشير، وطلبت إلى السعوديّة أن تتدخّل لدى الزعامات الإسلاميّة اللبنانيّة في سبيل دعم الرئيس الجديد. وكان بشير قد زار المملكة سرّاً وحصل على دعمها للتدخّل لصالحه مع المعارضة الإسلاميّة، شرط ابتعاده عن الإسرائيليّين[298]. كما تلقّى دعوة من ملك المغرب الحسن الثاني للاشتراك في مؤتمر القمّة العربيّة الذي كان مقرّراً أن يُعقد في فاس. وكان جدول أعمال القمّة هذه، يتضمّن طلباً من الرئيس سركيس لإنهاء مهمة «قوّات الردع العربيّة» في لبنان. وكانت هذه المشاركة تتيح للجميّل توطيد شرعيته لبنانيّاً وعربيّاً. لكنّ بشير، بسبب تداعيات الإعلان عن لقائه ببيغن، اعتذر عن المشاركة في القمّة، مبرّراً ذلك بأنّه حتّى تاريخ انعقاد المؤتمر، لا يكون قد تسلّم صلاحيّاته الدستوريّة.

وبغرض تأمين الدعم الداخليّ لبشير، اتصل فيليب حبيب بصائب سلام. وكانت واشنطن، على عكس إسرائيل، تريد من بشير الجميّل أن يكون رئيساً للبنان كلّه، وليس لنصفه المسيحيّ، وأن يمدّ يد التعاون إلى المسلمين في لبنان[299]. فأثمرت تلك الاتصالات عن صدور بيان عن المعارضة الإسلاميّة، التي اجتمعت في دارة صائب سلام، يؤيّد النظام الجديد.

بالإضافة إلى ذلك، شكّل انتخاب الجميّل هزيمة للموقع المسمّى وطنيّ، واعتُبر بمثابة إعادة الوضع اللبنانيّ إلى ما كان عليه في عام 1975 من هيمنة مارونيّة[300]. فغادر وليد جنبلاط لبنان إلى دمشق، فيما رفض «المرابطون» وفرنجيّة انتخاب بشير معتبرين إيّاه «حاكماً عسكريّاً» إسرائيليّاً على لبنان[301]. وأصدر «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» بياناً اعتبر فيه أنّ انتخاب بشير الجميّل سبّب صدمة للمسلمين، الذين أرادوا التوصّل مع سائر مواطنيهم المسيحيّين إلى صيغة توافقيّة في اختيار شخص الرئيس الجديد. واعتبر البيان، أنّ ما حصل زاد من حدّة الانقسام الوطنيّ، وجعل هناك **«مخاوف كبيرة تتعلّق بمستقبل المسلمين خصوصاً في لبنان... تتجاوز شؤون العيش المشترك والأمن إلى شؤون عمق الكينونة وعمق الهويّة وعمق الدور والمهمّات**



**الوطنيّة التي يجب أن يقوموا بها في وطنهم لبنان باعتبار أنّهم شركاء حقيقيّون»**. وحدّد البيان هذه المخاوف على الشكل التالي: تطبيع العلاقات بين لبنان وإسرائيل وعقد معاهدة سلام بينهما؛ صيغة لبنان وهويّته، بما يمثّله المسلمون من حضور إنسانيّ وثقافيّ وحضاريّ، ومن عمق عربيّ وإسلاميّ كجزءٍ أساسيّ من هذه الصيغة؛ الغبن والحرمان اللاحقان بالمسلمين واستئثار قسم من اللبنانيّين بقيادات الدولة العليا؛ هيمنة الحزب الواحد على الدولة[302].

بعد انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة، أخذ السياسيّون من مختلف الطوائف والمذاهب يزحفون اليه زرافات زرافات. لقد بدأت حقبة جديدة في تاريخ لبنان بوصول الجميّل إلى سُدّة الرئاسة، وعلى الجميع الاستفادة من المرحلة الجديدة على طريقته، وخصوصاً الزعامات التقليديّة. واللافت، أنّ الرئيس المنتخب استطاع أن يكسب عطف المسلمين، وبشكلٍ خاصّ السُنّة منهم، حين أعلن عن عزمه أن يكون رئيساً لكلّ اللبنانيّين وأن يحاربَ الفساد الإداريّ. فبدأ قبل أربعة أيّام على اغتياله بإجراء حوار مع القيادات الإسلاميّة حول التعاون معه بدلاً من أن يفرضه عليهم فرضاً. كما رفض بشير توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، على عكس توقّعات قيادات دولة العدو، وتحديداً بيغن وشارون. وكانت قاعدة هذا التوافق الذي يسعى إليه، هو إخراج كلّ الجيوش الأجنبيّة من لبنان، وبناء دولة مركزيّة قويّة وجيش وطنيّ فعّال وحلّ الميليشيات[303].

بدت علامات التغيّر السياسيّ على بشير في الواقع منذ إعلان ترشيحه لمنصب الرئاسة في تموز 1982. وعندما قام الفلسطينيّون المحاصَرون في بيروت الغربيّة بقصف مفاجئ على الأشرفيّة في أواخر الشهر المذكور، قال بشير: **«لن نطلق رصاصة واحدة على إخواننا (في بيروت الغربيّة) الذين أصبحوا كالرهائن فيها»**[304]. كما أقدم على إعادة التيّار الكهربائيّ والمياه إلى بيروت الغربيّة. وسمح بفتح المعابر إلى بيروت الشرقيّة لحوالى 100 ألف بيروتيّ هرباً من الحصار الإسرائيليّ المفروض على بيروت الغربيّة. وقام كذلك بإعادة فتح مكاتب «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» التي أقفلها رجاله، وضاعف من زياراته إلى المشايخ الدروز. إنّ رفض بشير الإذعان للمطالب الإسرائيليّة، هو الذي جعل شعبيّته تتصاعد في أوساط المسلمين السُنّة[305]، وتمحو عنه صورة الميليشياويّ المتعطّش للدماء، و«الصليبيّ الحديث» الذي يقاتل «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، ويسفك دماء اللبنانيّين والفلسطينيّين في «مرفأ بيروت» والكرنتينا

وتلّ الزعتر، وفي إهدن والصفرا[306]، حتّى أنّ صوره رُفعت في المناطق الإسلاميّة[307]. وأكّد السفير الفرنسيّ في لبنان بول مارك – هنري (Paul Marc - Henri)، أنّ الجميّل أراد ترميم الجسور بينه وبين الزعماء المسلمين والدروز[308].

ومن أجل سياسته الإسلاميّة والعربيّة، اتبع بشير دبلوماسيّة حذرة تجاه مطالب إسرائيل، التي كانت في جملة ما تريد منه، أن تشركه في عمليّة اقتحام بيروت الغربيّة للقضاء على ما تبقى من مقاومة فلسطينيّة[309]. أدرك بشير أنّ ركوبه هذا المشروع سوف يتسبّب في عزله عربيّاً، بخاصّة أنّ غالبية الدول العربيّة، كما ذكرنا، نظرت إلى انتخابه بوساطة الدعم الإسرائيليّ بحذر شديد[310]. لقد انصب همّه على أن تؤدّي طائفته المارونيّة دوراً مهيمناً في حُكم لبنان، من دون الانفصال عن العالم العربيّ أو قطع العلاقات الاقتصاديّة معه. وكان يرى أنّ سورية هي ضرورة حتميّة كبوابة عبور للبنان غير متصالح مع إسرائيل إلى العالم العربيّ من أجل التجارة معه[311]. ومن هنا، أعلن أمام أنصاره بأنّ الحرب الإسرائيليّة ليست هي حرب المسيحيّين، وأنّ الجيش الإسرائيليّ الذي غزا لبنان لم يأت لإنقاذهم بل لتحقيق أهدافه الخاصّة. وقال أيضاً: إنّ اللبنانيّين لا يمكنهم إلاّ أن يطالبوا بانسحاب سريع للإسرائيليّين. فلبنان بحاجة إلى خروج كلّ القوّات الأجنبيّة من أراضيه واستعادة سيادته[312]. لقد أغضب هذا التصريح الغزاة الإسرائيليّين، لأنّ بشيراً وضع جيشهم الذي «حرّر» لبنان على قدم المساواة مع الجيش السوريّ من ناحية الانسحاب من لبنان.

يصف جورج قرم «المعجزة» التي حوّلت بشير الجميّل من بطل «قواتيّ – مارونيّ» وصل إلى رئاسة الجمهوريّة على ظهر الدبّابة الإسرائيليّة على حدّ قول ريمون إدّه[313]، إلى «بطل» لبنانيّ يلتفّ حوله اللبنانيّون، فقال: «**استطاع بشير الجميّل خلال عشرين يوماً، وبعد انتخابه رئيساً للجمهوريّة في 23 آب 1982 في ثكنة عسكريّة وفي ظلّ الدبّابات الإسرائيليّة بعد إجلاء الفلسطينيّين عن بيروت، أن يستميل قلوب غالبيّة الناس من جميع الطوائف اللبنانيّة. وكان ظهوره اليوميّ على شاشة التلفزيون يتحدّث بلغة بسيطة ومباشرة، وبعيدة كلّ البُعد عن الصيغ البليغة والمفخّمة للغة العربيّة الفصحى، عن حلمه بشعب قويّ وموحّد، وبإدارة ينتفي فيها الفساد، وبمجتمع يتمّ فيه الترقّي على أساس الكفاءة لا على أساس الثروة والولاء العائليّ أو الطائفيّ، وبوطن يحظى باحترام العالم الخارجيّ لتمتّعه بعد طول افتقاد بجيش قويّ وبدبلوماسيّة حازمة. . . لقد اكتشف**



**أخيراً سكّان بيروت الغربيّة بذهول، وهم الذين حيّوا بالأمس بالدموع رحيل ثورة مفقودة، رجلاً لبنانيّاً فتيّاً وأبيّاً ومندفعاً. وللحال التمعت في الأفق بارقة أمل في إمكانيّة محو جميع الإهانات التي أنزلتها باللبنانيّين سلطة سياسيّة عاجزة. . . وأمّحت في الوقت نفسه الصورة الفئويّة والعنيفة التي كان رئيس الدولة الشاب أعطاها عن نفسه خلال سنوات الاقتتال الممتدّة**[314]. . . ومع ذلك، لم يستمر «الحلم اللبنانيّ» طويلاً، إذ قُتل الرئيس المُنتخب في ذروة التناقضات بينه وبين الإسرائيليّين من جهة، وبينه وبين السوريّين والفلسطينيّين من جهة أخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا هذا التبدّل في مواقف المسلمين السُنّة من بشير الجميّل؟

من خلال استطلاع المؤلّف أراء العديد من المسلمين السُنّة في المنطقة الغربيّة من بيروت، تبيّن له صحّة ما خلص إليه الباحث قرم حول تبدّل مواقف السُنّة من زعيم «القوّات اللبنانيّة». قبل الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، أحسّ سنّة بيروت وزعاماتهم بوضوح بهيمنة المقاومة الفلسطينيّة على منطقتهم وسلبها قرارهم. كما ملّوا تجاوزات أفرادها اليوميّة وحالة الفوضى التي كانت تعيشها بيروت الغربيّة، والصراعات بين المنظّمات الفلسطينيّة نفسها وبين القوى المحليّة المتنافسة، فضلاً عن تحوّل المنطقة إلى ساحة صراع واغتيالات بين القوى الإقليميّة. وتحت الوصاية السوريّة، تلاشت كليّاً صورة الزعيم التقليديّ السُنّي، بفعل عوامل ميليشياويّة وفلسطينيّة وسوريّة. كما ذاق البيروتيّون السُنّة هول الاجتياح الإسرائيليّ وضربه الحصار على شطر عاصمتهم إلى درجة التعطيش والتجويع، ناهيك عن إذلال المدنيّين وقتلهم. وعندما بدأ بشير الجميّل يخاطب اللبنانيّين بمنطق الدولة والشرعيّة، وتملّص من توقيع معاهدة سلام مع الكيان الصهيونيّ، لأنّ عكس ذلك يقطع كلّ علاقة لدولته المنشودة بهم وبالعالم العربيّ، شعر سنّة بيروت أنّ الجميّل ما كان خائناً ولا عميلاً، وإنّما كان يعمل تحت شعار «الضرورات تبيح المحظورات». كان الوضع مأساويّاً في بيروت الغربيّة، فجاء الجميّل يعرض عليهم ما هم متشوّقون إليه، من أمن واستقرار، وإعادة الخدمات الحياتيّة إليهم. لهذا السبب، فضّل سُنّة بيروت الرهان على شخصيّة القائد القوّاتيّ وحزمه، فنقلوا إليه تأييدهم، بعدما ملّوا الفوضى التي ضربت مناطقهم نتيجة هيمنة الفلسطينيّين و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» على مقدّرات بيروت الغربيّة.

**- الأخوان الجميّل: مات الرئيس – عاش الرئيس ومذابح صبرا وشاتيلا**

كما ذكرنا، ظهرت التناقضات بين بشير الجميّل والقادة الإسرائيليّين، بيغن وشارون ووزير الخارجيّة إسحق شامير (Yitzhak Shamir) منذ أن حقّقت إسرائيل أهدافها العسكريّة في لبنان. ففي اجتماع نهاريا ليلة الأوّل من أيلول 1982، رفض بشير الجميّل توقيع معاهدة سلام مع الدولة العبريّة، وأبلغ القادة الإسرائيليّين أنّه إذا «**وقّع اليوم معاهدة سلام مع إسرائيل، فإنّ ذلك سيُدخل متفجرة ديناميت إلى قلب الشرق الأدنى**». وطلب إلى القيادة الإسرائيليّة التحلّي بالصبر وأبلغها «**أنّه لا بأس بسلام فعليّ** (de facto)، **أمّا سلام قانونيّ موقّع، فهو ليس شيئاً مستعجلاً**»[315]. وما لبث الجميّل أن كرّر في مناسبة أخرى موقفه هذا، موضحاً أنّ معاهدة سلام مع إسرائيل «**ستأتي في الوقت المناسب**»، مؤكّداً أنّ اهتمام حكومته سينصبّ على استعادة سلطة الدولة ومسؤوليتها عن الأمن على كلّ لبنان[316]. وكان بشير الجميّل يعني فرض سلطة الدولة على كلّ الأراضي اللبنانيّة، ومن ضمنها المناطق المسيحيّة الخاضعة لسيطرة سعد حدّاد[317]، وهو ما سبّب استياء إسرائيل.

أدركت تلّ أبيب عندها، أنّ الجميّل انقلب عليها وقفز من «القطار الإسرائيليّ» إلى «القطار اللبنانيّ – العربيّ» كي يؤمّن لنفسه الدعمين اللبنانيّ والعربيّ[318]. وبعد لقاء آخر فاشل بينه وبين شارون في بكفيا يوم 12 أيلول، التقى بشير الجميّل صائب سلام وأسرّ إليه حول الضغوط الإسرائيليّة التي يتعرّض لها لتوقيع معاهدة سلام مع الدولة العبريّة[319]. وفي الاجتماع المذكور مع شارون، رفض بشير الجميّل التوقيع الفوريّ على معاهدة صلح مع الدولة العبريّة، وترك المسألة إلى ما بعد تسلمّه منصبه. وكشف وزير الدفاع الإسرائيليّ عن نيّة بلاده في اقتحام بيروت الغربيّة والقضاء على 2,000 مقاتل فلسطينيّ تركهم عرفات في بيروت. لكنّ الجميّل رفض ذلك وقال لشارون: «**لا تدخلوا الآن... سنستعمل جيشنا (= الجيش اللبناني)**»، وأضاف: إنّ إعادة بناء الجيش يستغرق بعض الوقت بسبب حاجته إلى التجهيزات. وعلى ما يبدو، استغّل بشير مسألة إعادة بناء الجيش اللبنانيّ للتملّص من اقتحام المخيّمات الفلسطينيّة. هكذا، تقرّر أن تجتمع لجنتان لبنانيّة وإسرائيليّة يوم 15 أيلول للتفاوض حول تنسيق العلاقات الإسرائيليّة – اللبنانيّة، من دون أن يدري بشير الجميّل أنّه لن يشهد هذا اليوم.

في 14 أيلول، قُتل بشير الجميّل مع 25 شخصاً من حزبه في متفجرة زُرعت في بيت الكتائب في الأشرفيّة، وذلك قبل تسعة أيّام من تسلّمه مهامه الرسميّة كرئيس



للجمهوريّة. فوُجهت الاتّهامات إلى ثلاث جهات: إسرائيل وسورية والفلسطينيّين بأنّها كانت وراء عمليّة الاغتيال. بالنسبة إلى إسرائيل، راجت شائعات بأنّها تقف وراء الاغتيال، لأنّ بشيراً «**خرج عن طاعتها**»[320]، بعدما راهن عليها عسكريّاً للوصول إلى سُدّة الرئاسة ثمّ تملّص من مشروع شارون وراهن على الولايات المتّحدة سياسيّاً[321].
وبالنسبة إلى سورية، فأوّل ردّة فعل جاءت على لسان الرئيس حافظ الأسد، الذي قال: «**هذا مصير كلّ خائن**»[322]. وقد اعتبرت المصادر الصحفيّة الإسرائيليّة أنّ الاغتيال كان يصبّ في مصلحة سورية و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» والمعارضة اللبنانيّة «المتطرّفة»[323]. ويعتقد راندل أنّ تنصّل بشير من تعهّداته للإسرائيليّين، وتودّده إلى الأميركيّين للتخلّص من المأزق الإسرائيليّ، ومحاولته الظهور بمظهر وطنيّ، جعل إسرائيل تُقدم على اغتياله[324].

في المقابل، فإنّ تنفيذ محاولة الاغتيال بوساطة عضو في «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» هو حبيب طانيوس الشرتوني، الذي كان على علاقة حميمة بنبيل المعلّم، الشخصيّة البارزة في الحزب المذكور، والذي يُحتمل أنّه كان يقيم في روما، طرح احتمال أن تكون سورية وراء العمليّة، على حدّ قول أحد الباحثين[325]. كان بشير الجميّل قد ألغى في السابق زيارة له إلى واشنطن في 16 أيّار 1981، نتيجة تلقيه معلومات استخباراتيّة لبنانيّة وأميركيّة عن نيّة السوريّين اغتياله عبر إسقاط طائرته. وللسبب نفسه، تعطّلت زيارته الثانية إلى واشنطن في التاسع من تموز من العام نفسه. كما مارست سورية ومنظّمات فلسطينيّة ضغوطاً على السلطات القبرصيّة لتعطيل الزيارة الثالثة للجميّل إلى واشنطن عبر لارنكا في 16 تموز[326]. وفي التحقيق مع الشرتوني، اعترف بتنفيذ الاغتيال لحساب المعلّم لقاء نصف مليون ليرة لبنانيّة. وتحدّثت مصادر «القوّات اللبنانيّة» حول علاقة ضابطين سوريّين في الإغتيال، وهما العقيد علي حسن، والعقيد محمد الخولي. وعندما دخل السوريّون إلى بيروت الشرقيّة عام 1990، أطلقوا سراح الشرتوني من سجن وزارة الدفاع اللبنانيّة. وهناك فرضيّة ثالثة، وهي وقوف جماعات فلسطينيّة وراء الاغتيال. فالشرتوني، رغم انتمائه الحزبيّ، كان يعمل لدى منظّمة إرهابيّة (المندوبين) التي كان يقودها أبو الهول (هايل عبد الحميد)، عضو جهاز استخبارات «فتح». وقامت هذه «المنظّمة» بمحاولة اغتيال بشير الجميّل بسيارة مفخّخة في شباط 1980، والتي لقيت فيها ابنته مايا حتفها[327]. فهل تقاطعت المصالح السوريّة بالمصالح الفلسطينيّة على إغتيال بشير، بعدما لعب هذا الأخير دوراً في

طردهما من بيروت؟ وهل إنّ كون حبيب الشرتوني عضواً في الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ ينفي عن إسرائيل تهمة المسؤوليّة عن اغتيال الجميّل؟

وفي اليوم السابق على الاغتيال، كانت آخر «القوّات المتعدّدة الجنسيّات» (الوحدات الفرنسيّة) قد غادرت لبنان، بعدما قامت بتفكيك الألغام المزروعة عند مداخل بيروت الغربيّة. كما قامت شركة «أوجيه لبنان» بإزالة كلّ العوائق والسواتر عند المعابر. فسّهل هذا على الجيش الإسرائيليّ اقتحام بيروت الغربيّة بذريعة **«حماية السكّان والحفاظ على النظام في المدينة»**. والحقيقة أنّه كان يريد تنفيذ ما خطّط له، وهو تصفية «بقايا» الفلسطينيّين في المخيّمات بواسطة «القوّات اللبنانيّة» (= عمليّة [العقل الحديديّ] (Cerveau de Fer)[328]. كان شارون يعتزم اقتحام بيروت الغربيّة مع بشير الجميّل أو من دونه. أمّا الآن، فلاحت الفرصة له لتنفيذ مخطّطاته، بعدما كانت قوّاته قد ضيّقت الخناق على هذا الشطر عبر التمدّد إلى مواقع جديدة. إشارة، إلى أنّ اللواء الثامن في الجيش اللبنانيّ بقيادة العقيد ميشال عون، كان قد انتشر في بيروت الغربيّة قبل نهاية آب، وتسلّم مواقع الفلسطينيّين وتنظيم «المرابطون».

عندما حصل شارون على إذن بيغن في شأن اقتحام بيروت الغربيّة، اشترط رئيس الوزراء الإسرائيليّ عدم دخول الجيش الإسرائيليّ إلى المخيّمات الفلسطينيّة. فحضر شارون وإيتان إلى بيروت وعقدا اجتماعاً مع قيادة «القوّات اللبنانيّة» (فادي أفرام، وزاهي البستانيّ، وأنطوان بريدي، وجوزيف سعادة) حول تنفيذ العمليّة المنشودة بوساطة «القوّات اللبنانيّة» بقيادة إيلي حبيقة[329]، وتقرّر أن يكون الهدف صبرا وشاتيلا، والموعد هو تحديداً في 17 و18 أيلول[330]. وقد قام طبيبان نروجي وبريطانيّ يعملان في مستشفى غزّة الفلسطينيّ على مقربة من مخيم شاتيلا، بتسجيل وقائع المذبحة التي حصلت في المخيّمين[331].

انطلاقاً من المقولة القوّاتيّة بأنّ **«الحوامل سوف تلد إرهابيّين، والأطفال سوف يكونون إرهابيّين عندما يكبرون»**[332]، أصبح هدر دم الفلسطينيّين مباحاً، سواء أكانوا «إرهابيّين» أو مدنيّين. وصرّح أحد القادة العسكريّين القوّاتيّين بالقول: **«كنّا ننتظر هذه اللحظة منذ سنوات»**[333]. وقال الجنرال إيتان: رأيت في أعين الكتائبيّين أنّ مذبحة لا هوادة فيها سوف تحدث[334]. وتشير كلّ الدلائل على أنّ إسرائيل خطّطت لاجتياح المخيّمات الخاوية من الوجود الفلسطينيّ المسلّح، بدليل التنسيق الذي حصل في بيروت بعد ساعات قليلة من اغتيال بشير الجميّل، بين رئيس الأركان الإسرائيليّ



الجنرال إيتان وفادي أفرام وإيلي حبيقة على التوالي عن «حزب الكتائب» و«القوّات اللبنانيّة» حول دخول هؤلاء الآخرين إلى مخيّمي صبرا وشاتيلا، والقيام بالمذبحة على أضواء الشُعل الناريّة التي أطلقها الجيش الإسرائيليّ[335]. إنّ عدم حدوث مقاومة فلسطينيّة مسلّحة داخل المخيّمين، هو دليل آخر يدحض الادعاءات الإسرائيليّة حول وجود فدائيّين في داخلهما[336].

قام الإسرائيليّون بتطويق المخيّمين والتضييق عليهما بعد دخولهم إلى الغبيري وبئر حسن والفاكهاني وكورنيش المزرعة والبسطة، وذلك لاتاحة المجال أمام الميليشيات في العمل بحرّية. وفي أكبر عمليّة تضليل للرأي العامّ الدوليّ، ولفيليب حبيب ذاته، إدّعى ناطق عسكريّ أنّ إسرائيل **«تتّخذ إجراءات عسكريّة لتحاشي سفك الدماء بين الطوائف اللبنانيّة على إثر اغتيال بشير الجميّل»**[337]. وادّعوا أنّ استخباراتهم رصدت ما بين 1,500 و5,000 «إرهابيّ» فلسطينيّ في المخيّمين. وقبل أن تقوم الميليشيات المسيحيّة بعملها القذر، سبقتها وحدة «الاستكشاف» في الجيش الإسرائيليّ بدخول مخيّمي صبرا وشاتيلا قبل ظهر يوم الأربعاء 15 أيلول ونفّذت المرحلة الأولى من المذبحة، وبلغ عدد ضحاياها 63 فرداً[338]. ووفق شاهد كتائبيّ عيان، قام 300 عنصر من بيروت الشرقيّة ومن جنوب لبنان ومن عكّار تابعين لحزب الكتائب، مع «نمور الأحرار» و«جيش لبنان الجنوبيّ» بعمليّة اكتساح المخيّمين بقيادة إيلي حبيقة. ووضع الإسرائيليّون شاحنات في تصرّف الكتائبيّين للانتقال إلى المخيّمين، وكان معهم بعض الجنود الإسرائيليّين بلباس «الكتائب». واستخدم هؤلاء أوّلاً الحراب والسكاكين للإجهاز على سكّان المخيّمين، ثمّ بعد ذلك الرصاص[339]. وفي تقرير لضابط من الموساد بعد 4 ساعات على دخول الميليشيات المسيحيّة إلى المخيّمين، قال: **«من الجليّ قطعاً عدم وجود إرهابيّين في المخيّم»**[340].

حاول الإسرائيليّون التنصّل من المذبحة وتحميل الميليشيات الكتائبيّة المسؤوليّة عنها. وتعتقد روزماري صايغ **«أنّ تقاسماً واضحاً في الأدوار بين القوّات الإسرائيليّة خارج المخيّمات، وبين «القوّات اللبنانيّة» داخل المخيّمات»**[341]. ففي اليوم التالي على حصول المجزرة (19 أيلول)، صرّح الجنرال إيتان بالقول: **«إنّنا لا نعطي الأوامر للكتائبيّين ولسنا مسؤولين عن تصرّفاتهم. الكتائبيّون لبنانيّون ولبنان بلدهم؛ أنّهم يتصرّفون كما يحلو لهم»**[342]. ومن جهتها، اتّهمت مليشيا «القوّات اللبنانيّة» قوّات سعد حدّاد بافتعال المجزرة[343]. أمّا المصادر الأميركيّة الرسميّة، فاتّهمت شارون

بالوقوف وراء المجازر منذ اليوم الأوّل لحصولها. فصباح يوم 18 أيلول، بعث درابير برسالة عاجلة إلى شارون، قال فيها: **«عليكم أن توقفوا المذبحة... إنّهم يرتكبون الفظائع. لديّ موفد في المخيّم يقوم بإحصاء الجثث. يجب أن يخجل (شارون) من فعلته. إنّ الوضع مريع تماماً. إنّهم يقتلون الأطفال! إنّ المنطقة كلّها تحت سيطرتكم وأنتم مسؤولون عنها»**(344).

قُدّر عدد قتلى المخيّمين ما بين 2,000 إلى 3,500 شخص(345)، وما بين 700 إلى 800 شخص وفق المصادر الأميركيّة(346). ووفق الإحصاءات، كانت نسبة اللبنانيّين من بين القتلى ما بين 70 % إلى 90%، كلّهم من المدنيّين وليسوا «إرهابيّين»(347). وحول كثرة عدد القتلى اللبنانيّين بين ضحايا المجزرة، كتبت جريدة «العهد» الناطقة باسم «حزب الله» تقول: **«الإسرائيليّون خطّطوا، الكتائبيّون نفّذوا... والمسلمون ذُبحوا ولم تنفع الهويّة اللبنانيّة في إنقاذ الناس. مات شخص وقتل وهو يحمل الهويّة اللبنانيّة»**(348). ونقلت الكاتبة جانسن عن صحيفة «هآرتس» الإسرائيليّة في 28 أيلول قولها: إنّ المذبحة التي أُعدت سلفاً بعناية، كان هدفها خلق الرعب بين الفلسطينيّين من سكّان المخيّمين. وقد بلغ عددهم وفق المصادر الإسرائيليّة نحو 20 ألفاً(349)، وبالتالي دفعهم إلى مغادرة لبنان إلى سورية(350).

عقب مجازر مخيّمي صبرا وشاتيلا، عادت الوحدات الأميركيّة والفرنسيّة مرّة أخرى على عجل إلى لبنان. في عام 1860، نزل الفرنسيّون في لبنان لحماية المسيحيّين جرّاء الحرب الأهليّة التي اندلعت في الجبل، أمّا في عام 1982، فكانت أهدافهم مختلفة بعيدة عن الطائفيّة، من أجل إجلاء المقاتلين الفلسطينيّين عن بيروت في المرّة الأولى، وفي المرّة الثانية من أجل حفظ ماء الوجه أمام المجتمع الدوليّ، ومن أجل حماية ما تبقّى من فلسطيّنيين عُزّل في المخيّمات، قُتل ذووهم وأقرباؤهم على أيدي الميليشيات المسيحيّة، أي حماية جماعات إسلاميّة في وضع إنسانيّ صعب. ومن جهة أخرى، لم يكن التدخّل العسكريّ الأميركيّ في لبنان عام 1982 هو الأوّل من نوعه. في عام 1958، تدخّل الأميركيّون في لبنان لمساعدة الرئيس شمعون في إطار «الحرب الباردة» بين الشرق والغرب وسقوط النظام الملكيّ في العراق. أمّا في عام 1982، فاختلفت الظروف والأوضاع: اجتياح إسرائيليّ للبنان، ومحاصرة المقاتلين الفلسطينيّين في غرب بيروت، ووجود قوّات سورية على الأراضي اللبنانيّة، وميليشيات متصارعة تتقاسم الساحات اللبنانيّة(351). من هنا، قدّم الأميركيّون المساعدة إلى الجيش اللبنانيّ



للعمل على إخلاء المقاتلين الفلسطينيّين وحماية سكّان بيروت الغربيّة المحاصرين. ثمّ قدموا مجدّداً إلى بيروت بعد مجازر صبرا وشاتيلا من أجل مساعدة الحكومة اللبنانيّة على فرض سيطرتها على عاصمتها وسحب الوحدات الإسرائيليّة من بيروت(352).

استمرّ احتلال إسرائيل لبيروت الغربيّة من 15 أيلول حتّى 29 منه، وسط تلاشي كلّي للكرامة العربيّة باستجداء إسرائيل عبر الولايات المتّحدة من أجل إعادة ضخّ المياه إلى بيروت العطشى(353). وباستثناء طرد المقاومة والسوريّين من بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا، كان احتلال بيروت ناجحاً، وفق الاستخبارات الإسرائيليّة، باستيلاء الجيش الإسرائيليّ على كميات كبيرة من الملفّات والوثائق من مكاتب «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» والحصول على معلومات حول ماليتها. وقد تعرّض «مركز الأبحاث الفلسطينيّة» إلى تفريغ محتواه من آلاف الوثائق والمخطوطات والكتب. كما تحوّل عناصر الجيش الإسرائيليّ إلى مرتزقة يجمعون الغنائم والأسلاب.

هل حقّقت إسرائيل أهدافها من خلال الاجتياح؟

يجيب عن هذا التساؤل الصحافيّ الإسرائيليّ شيف بالقول: إنّ نجاح إسرائيل كان جزئيّاً على عكس ما توقّعه شارون. فبالنسبة إلى «منظّمة التحرير»، لم تحقّق إسرائيل هدفها كاملاً. فتمّ إخراجها من بيروت ولكن ليس من كلّ لبنان. كما لم يحلّ الاجتياح كلّ مشكلات إسرائيل مع لبنان، بل خلق مشكلات أخرى جديدة. صحيح أنّ عمليّة الاجتياح ضمنت لإسرائيل منطقة عازلة في جنوب البلاد لحماية مستوطناتها الشماليّة، لكنّها لم توفّر الأمن لها، كما بيّنا قبل قليل، بسبب عمليّات المقاومة اللبنانيّة. كما جعلت الاشتباكات بين الدروز والكتائبيّين في «جبل لبنان»، الدروز في إسرائيل يضغطون على حكومتهم من أجل الخيار بين «حزب الكتائب» وبين أبناء مذهبهم في لبنان. ولهذا السبب، أعلن موشي أرينز (Moshe Arens)، وزير الليكود، الذي حلّ محل شارون في وزارة الدفاع، أنّ بلاده ستحصر هدفها بما هو أكثر أهمّية، وهو الدفاع عن حدودها الشماليّة (= المنطقة الأمنيّة)(354).

أعقب مقتل بشير الجميّل ومجزرتيّ صبرا وشاتيلا، صدور قرار بالإجماع عن المكتب السياسيّ لحزب الكتائب اللبنانيّة بترشيح أمين الجميّل لرئاسة الجمهوريّة. وفي 16 أيلول، اجتمع شارون بأمين الجميّل وحصل منه على ضمانات بأنّه سيلتزم بما تضمّنه آخر اجتماع بينه وبين بشير(355). أمّا «التجمع الإسلاميّ»، فقرّر نوّابه، ومعهم كتلة كامل الأسعد، تأييد أمين الجميّل لاعتقادهم بقدرته على أن يكون وفاقيّاً. واعتقد

هؤلاء أنّ انتخاب أمين هو الثمن الأقلّ المطلوب دفعه لانسحاب الإسرائيليّين من بيروت الغربيّة، وإحلال الجيش اللبنانيّ و«القوّات المتعدّدة الجنسيّات» محلّهم. أمّا «حركة أمل»، فأيّدت أمين الجميّل لاعتقادها أنّه سوف يفي بوعود أخيه بشير في منح الشيعة حصّة أكبر في السلطة. من هنا، حصل الجميّل في خريف عام 1982 على دعم غالبيّة المسلمين. واللافت أنّ سورية كانت تفضّل التعامل مع أمين الجميّل بدلاً من كميل شمعون. وفيما فضّلت باريس تمديد رئاسة سركيس ثلاث سنوات أخرى، رفض سركيس ذلك، فيما دعمت واشنطن ترشيح أمين الجميّل[356].

## 4 – سياسة أمين الجميّل: تصدّع في الداخل ورهان على الخارج

لم يؤدِّ مصرع بشير الجميّل إلى حدوث فراغ دستوريّ في لبنان. وكانت ردّة فعل اللبنانيّين، وخصوصاً المسلمين منهم، هي انتخاب سريع لشقيقه أمين في 21 أيلول بأكثريّة نيابيّة لم يعرفها لبنان في السابق (77 صوتاً من أصل 80)، وذلك بعد انسحاب كميل شمعون له[357]. وتتّسم فترة السنتين الأوليين من حكمه بتحرّك داخليّ لتقوية الجيش ونشره وتوحيد بيروت الكبرى، واستخدام مشروع الإمساك ببيروت الكبرى لإظهار القوّة، والحصول بالتالي على الدعم الأميركيّ لتأمين انسحاب جميع القوى غير اللبنانيّة عن البلاد، فضلاً عن تشكيل هيئة مشتركة لبنانيّة – أميركيّة في كانون الأوّل 1982 للإشراف على خطّة لإعادة بناء الجيش اللبنانيّ[358].

وفي المرحلة بعد أيلول 1982، أجّل المعسكر المارونيّ مؤقّتاً مشروع إقامة كانتونه، بعدما أصبح يسيطر من خلال «القوّات اللبنانيّة» و«حزب الكتائب» على كلّ لبنان تقريباً. فوضع أمين الجميّل جانباً المعادلة اللبنانيّة التقليدية « لا غالب ولا مغلوب»، ونَهَجَ سياسة تقوم على السيطرة الحزبيّة المارونيّة على البلاد كلّها، واستيعاب المسلمين باسم الشرعيّة، واستعمال القوّة العسكريّة ضدّ الدروز، والمناورة مع السوريّين، والظهور كقائد ميليشاويّ، لا كرئيس جمهوريّة[359]. فوصفه ريمون إدّه بالرئيس الذي «خرّب البلد ونسف العملة» لشدّة الفساد في عهده والمضاربة على الليرة اللبنانيّة[360].

**- أمين الجميّل «المنقذ» : توحيد بيروت الكبرى... ولكن!**

بعد انتخابه، رأى اللبنانيّون في أمين الجميّل منقذاً للبلاد، حتّى أنّ منطقة الطريق الجديدة ذات الغالبيّة الإسلاميّة رفعت صوره[361]. وبعد ثلاثة أيّام على انتخابه، بدأت



طلائع «القوّات المتعدّدة الجنسيّات» (الأميركيّة والإيطاليّة والفرنسيّة) بالوصول إلى بيروت بناءً على طلب الجميّل، فيما أخذت القوّات الإسرائيليّة تُخلي مواقعها في المنطقة الغربيّة من بيروت. وقام رفيق الحريري، صاحب شركة «أوجيه لبنان» بتنظيف المدينة من الأنقاض، محوّلاً أفراد الميليشيات إلى عمّال يحملون الرفوش لتنظيف عاصمتهم بدلاً من حمل الأسلحة[362].

وفي 23 أيلول 1982، ألقى أمين الجميّل كلمة في جلسة القسم الدستوريّة، تعهّد فيها بإعادة اللُحمة بين أبناء العائلة الواحدة، وإنهاء حالة الحرب في لبنان، وجلاء كلّ الجيوش الأجنبيّة عن البلاد، وإعادة سلطة القضاء. وقال: إنّ انتماء لبنان إلى محيطه العربيّ ليس شرطاً علينا، بل خياراً يحدّده واقعه ومصالحه ودوره الطبيعيّ وعضويّته في «جامعة الدول العربيّة»[363]. وفي 30 منه، أعلن الجميّل توحيد بيروت الكبرى[364]. وفي 17 تشرين الأوّل، شكّل شفيق الوزّان وزارته من عشرة أعضاء من التكنوقراط[365]. وقد استبعد الجميّل عنها سليمان فرنجيّة ووليد جنبلاط ونبيه برّي، مفضّلاً التعامل مع فريق من آل أرسلان وشيعة من خارج «حركة أمل»[366].

وفي بيانه الوزاريّ (12 تشرين الثاني 1982)، قال الوزّان: إنّ حكومته بصدد وضع خطّة خمسيّة إنمائيّة إعماريّة إسكانيّة عصريّة، تنهض بلبنان وتنقله إلى مشارف القرن الحادي والعشرين. وأعلن أنّها ستعمل على تقوية الجيش، وتضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتعزّز القضاء، وتتصدّى للتضخّم، وتشجّع القطاعات الإنتاجيّة، وتنعش المناطق والقطاعين التربويّ والصحّي. ومن جهته، طلب الوزّان من المجلس النيابيّ الإجازة لحكومته بعض الصلاحيّات الاستثنائيّة لمدّة تنتهي في 30 حزيران 1983، وحصل عليها.

إضافة إلى ذلك، نفّذ الجميّل سلسلة من الإجراءات لتقوية سلطة الدولة بموجب الصلاحيّات الاستثنائيّة. فأصدر «قانون خدمة العلم»، ورفع الحصانة عن الموظفين في القطاع العامّ، وعُيّن إبراهيم طنوس قائداً جديداً للجيش، وزاهي البستانيّ مديراً عاماً للأمن العامّ، وهشام الشعار مديراً عاماً لقوى الأمن الداخليّ، وأحال ضبّاطاً على التقاعد وقبِل استقالة آخرين. كما قرّرت الحكومة إنشاء «المجلس الوطنيّ للعلاقات الاقتصاديّة الخارجيّة». وقد هاجمت «الحركة الوطنيّة» التعيينات الجديدة في الإدارات والجيش، مؤكّدة بأنّها تهدف إلى ضمان السيطرة الحزبيّة الكتائبيّة على مؤسّسات الدولة[367].

وانسجاماً مع سياسة الحكومة في إعادة توحيد البلاد وفرض سلطتها على المناطق، أُعيد توحيد الجيش اللبنانيّ. وخلال عامي 1982 و1983، قام الجميّل بصرف أموالٍ ضخمة على شراء الأسلحة الأميركيّة، وحصل الجيش اللبنانيّ على تدريب أكثر من قبل الأميركيّين، إضافة إلى معدات حربيّة من فرنسا. فارتفع عدد أفراده من حوالى عشرين ألفاً إلى حوالى 33 ألفاً ما بين كانون الثاني وأيلول 1983.

وفي 14 شباط 1983، كُلّف الجيش بمهام استثنائيّة في بيروت الكبرى في إطار ما سمي بـ«الخطّة الأمنيّة». فلحظت الخطّة توحيد بيروت الكبرى وإعادة فتح المطار والمعابر، عبر انتشار الجيش في بيروت الغربيّة أولاً، وفي بيروت الشرقيّة ثانياً، وأخيراً في الشوف. لكنّ عيبها أنّها قامت على التمييز بين المناطق، معتبرة أنّ المنطقة الواقعة تحت سيطرة «القوّات اللبنانيّة» هي منطقة شرعيّة محميّة، وتلك التي تهيمن عليها القوى الوطنيّة هي منطقة خارجة عن سلطة الدولة. وبذلك، عمل أمين الجميّل على تطبيق القانون في بيروت الغربيّة وحدها والتي سكنها حوالى 850 ألف مسلم من ناحية التعرّض للميليشيات هناك وشنّ حملات الدهم والاعتقال ضدّهم، وترك «القوّات اللبنانيّة» تسرح في المنطقة الشرقيّة كما تشاء. وطالت المداهمات والمضايقات والإهانات والاستفزازات شخصيّات بارزة في المنطقة الغربيّة، حيث كان يُمنع التجوّل فيها ليلاً[368]. وبين الخامس من تشرين الأوّل 1982 ومطلع عام 1984، بلغ عدد المعتقلين من القيادات وزعماء الأحياء في بيروت الغربيّة ما بين 1,500 و2,000، فيما أبقت الميليشيات في المنطقة الشرقيّة على قانونها وأسلحتها[369]، حيث لا سلطة للجيش ولا للحكومة إلاّ على بيروت الغربيّة، كما وصف أحد المراقبين المعاصرين الوضع آنذاك[370]. وذكرت صحيفة «العمل» الكتائبيّة في حينه، أنّ المقصود بانتشار الجيش، ليس دخول المناطق الشرقيّة حيث للجيش وجود لا ينقطع. وبدورها، أعلنت «القوّات اللبنانيّة» أنّ وجود الجيش اللبنانيّ في الشرقيّة لا يلغيها[371]. وتحدّث تقرير للكونغرس الأميركيّ في حينه عن أنّ الجيش اللبنانيّ التابع لأمين الجميّل، قام إثر انسحاب «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من بيروت الغربيّة، بتفتيش المناطق الإسلاميّة ومصادرة الأسلحة من دون أي إجراء في المقابل تجاه الميليشيات المسيحيّة في بيروت الشرقيّة[372].

لكلّ هذه الأسباب، لم يُكتب النجاح للمرحلة الأخيرة من نشر الجيش اللبنانيّ[373]. فرفض وليد جنبلاط دخول وحدات من هذا الجيش إلى الشوف، بسبب



عدم وجود معايير للتفريق بين الجيش اللبنانيّ والميليشيات الكتائبيّة. كما وقعت اشتباكات بين الشيعة ووحدات من الجيش اللبنانيّ، عندما أعطى الرئيس الجميّل في تشرين الأوّل 1982 أوامره إلى المؤسّسة العسكريّة بتدمير المنازل غير الشرعيّة في منطقتي برج البراجنة والأوزاعيّ بحجّة تشويهها لمدخل العاصمة، فضلاً عن إزالة كلّ أنواع «البسطات» غير الشرعيّة من شوارع بيروت الغربيّة[374]. فتظاهر ردّاً على ذلك 5 آلاف شيعيّ مطالبين بإجراءات مماثلة ضدّ انتهاك القانون في المنطقة الشرقيّة المسيحيّة[375]. كما وقعت صدامات بين الشيعة والجيش في محلّة وادي أبو جميل على خلفيّة إخلاء مدرسة. فسقط ستّة قتلى وجُرح 21 وأعتقل 70 شخصاً[376]. وأعلن برّي أنّ الشيعة يرفضون أن يُعاملوا «**كالسود في جنوب إفريقيا**»، وطالب بمشاركة أكبر في اتّخاذ القرارات السياسيّة[377]. كذلك، رفض «حزب الله» «الخطّة الأمنيّة» لبيروت الغربيّة باعتبارها أُحاديّة، وتحظى بمباركة الولايات المتّحدة وسكوت إسرائيل عنها[378].

هكذا، لم يسعَ الجميّل للاستفادة من دعم القوى الوطنيّة له، بل رضخ لشروط «حزب الكتائب» الداعية إلى فرض رئيس الجمهوريّة هيمنته على النظام الجديد وعدم التعرّض لميليشيات الحزب[379]. فعيّن الجميّل كتائبيّين في مراكز الدولة العليا وفي البعثات الدبلوماسيّة الرئيسيّة، إضافة إلى إعطاء مؤيّديه مهام أمنيّة سرّية[380]. ونتيجة دخول زعماء الميليشيات إلى حكومة رشيد كرامي عام 1984، صدرت في 12 كانون الثاني 1985 مراسيم التعينات الإدارية للمحازبين والمحاسيب على قاعدة 6 و6 مكرّر ميليشياويّة، وأصبحت وزارات الدولة وإداراتها تُدار من قبل الميليشيات وزعمائها[381]. وقد اتّهمت القيادات في المناطق الوطنيّة – الإسلاميّة الجميّل بالانحياز إلى «حزب الكتائب» بفئويّة، وبأنّ سياسته هي جزء من سياسة أميركيّة واسعة لتثبيت الهيمنة المارونيّة على النظام اللبنانيّ، تمهيداً لعقد تسوية سلام إسرائيليّة – لبنانيّة برعاية واشنطن[382]. وبينما أُطلق على رئاسة الجميّل صفة «**النظام الكتائبيّ**» وجرى الحديث عن «**سيطرة فاشيّة كتائبيّة على الدولة البنانيّة**»[383]، وُصفت حكومة الوزّان وهيمنة الجميّل عليها بـ «**حكومة كورنيش المزرعة**»[384].

### - سياسة الجميّل الفئويّة وانعكاساتها على الداخل

أدّى خروج الجميّل من رحم «الكتائب» والإصرار على الحفاظ على صلاته بهذا الحزب، رغم ما تتطلّبه صفته كرئيس للبلاد من حياديّة بين الطوائف والقوى السياسيّة،

فضلاً عن عدم تصدّيه لطروحات «القوّات اللبنانيّة» ونهجها، ومحاولته الاستفادة منها في سياسته الداخليّة[385]، إلى تحوّله إلى حاكم فئويّ. فتلاشت تدريجيّاً صورته الوطنيّة في الجانب الإسلاميّ، ممّا أفقده نظرة شريحة كبيرة من المواطنين إليه كرئيس لكلّ اللبنانيّين. وكان لهذا في ما بعد نتائج وخيمة على البلاد باندلاع «انتفاضة 6 شباط 1984».

وفي أجواء الاحتلال الإسرائيليّ للبنان واستقواء اليمين المسيحيّ به، تغلغلت الميليشيات المسيحيّة في الشوف وجنوب لبنان (حول صيدا والشوف)، وعملت على اضطهاد السكّان المحلّيين تحت حماية الإسرائيليّين وسمع السلطات اللبنانيّة وبصرها. وعندما انسحب الإسرائيليّون من المنطقة في 3 أيلول 1983 ردّاً على تلكؤ أمين الجميّل في إبرام «اتّفاق 17 أيّار»[386]، اندلعت المعارك بين الدروز والميليشيات المسيحيّة، وتمكن الأوّلون من طردها مع وحدات الجيش اللبنانيّ الداعمة لها من بلدة بحمدون ثمّ محاصرتها في دير القمر. في 6 أيلول خسرت «القوّات اللبنانيّة» في بحمدون وحدها أكثر من 150 مقاتلاً، وكانت كارثة فعليّة للميليشيا المسيحيّة[387]. وما لبثت «القوّات اللبنانيّة» أن أخلت بلدة دير القمر في 15 كانون الأوّل 1983 تحت حماية القوّات الإسرائيليّة[388]. أمّا سبب عدم تدخّل القوّات الإسرائيليّة في القتال الدائر، فيعود إلى الضغوط على الحكومة الإسرائيليّة من قبل دروز إسرائيل، وتعهُّد وليد جنبلاط للإسرائيليّين بعدم تمكين المنظّمات الفلسطينيّة من احتلال المواقع التي يُشرف عليها[389].

كما ضرب الدروز الحصار على سوق الغرب الإستراتيجيّة. وكان سقوط هذه البلدة في أيدي الدروز، يجعل الطريق إلى قصر بعبدا مفتوحة، ويؤدّي بالتالي إلى سقوط نظام أمين الجميّل. ومن هنا، سارعت الولايات المتّحدة إلى نجدة النظام اللبنانيّ عبر قصف سفنها الراسية قبالة الشاطئ اللبنانيّ المواقع الدرزيّة والسوريّة في المنطقة، جاعلة من سوق الغرب «خطّاً أحمر» يمسّ حياة النظام اللبنانيّ وسلامة قوّاتها المرابطة حول «مطار بيروت الدوليّ». وأدّى تدخّل الولايات المتّحدة على هذا الشكل السافر، إلى الكشف عن قناعها بأنّها ليست «سمساراً شريفاً» في الأزمة اللبنانيّة[390].

### - مشروع الجميّل للسلام مع إسرائيل: طريق واشنطن – تلّ أبيب

عمل أمين الجميّل في مطلع رئاسته على الاستفادة من الدعمين العربيّ والدوليّ للقضية اللبنانيّة، فأصاب إلى حين نجاحاً في هذا المضمار. لكنّه وجد نفسه بعد قليل



في طريق مسدود وأمام خيارين: ضغوطات إسرائيل و«الجبهة اللبنانيّة» عليه من جهة لتوقيع معاهدة سلام مع الدولة العبريّة، وإصرار سورية وحلفاؤها من جهة أخرى على عروبة لبنان وعدم خروج هذا البلد من دائرة الصراع العربيّ – الصهيونيّ، أي من دائرة النفوذ السوريّ. من هنا، كان الجميّل يحتاج إلى حليف لسلوك أي من المسارين. فسار في الخيار الأوّل، معتقداً، ومعه الكثير من اللبنانيّين، أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة بصفتها أقوى دولة في العالم يمكنها تحقيق ما تريده وتنجزه[391]. وكان هناك اعتقاد لدى فئات واسعة من اللبنانيّين، أنّ الإدارة الأميركيّة أصبحت خلال رئاسة ريغان تعي أهمّية لبنان بالنسبة إلى مصالحها الإقليميّة والعالميّة[392]، وسوف تمارس نفوذاً على إسرائيل لدفعها إلى الانسحاب من لبنان. ورأى هؤلاء في قيام الولايات المتّحدة بإعادة بناء الجيش اللبنانيّ وتسليحه ما يؤكّد سياستها الجديدة تجاه لبنان في ما يتعلّق بوحدته الداخليّة وسيادته. وهناك من اعتقد أنّ واشنطن سوف تتدخّل في لبنان عسكريّاً آخر الأمر لإنقاذ لبنان. وعلى عكس تلك التوقّعات، كانت الإدارة الأميركيّة تسعى خلال تلك المرحلة لمنع حدوث أزمة إقليميّة[393]. فنظرت إلى لبنان بُعيد الاجتياح الإسرائيليّ كمفتاح لحلّ أزمة الشرق الأوسط[394].

تركّزت سياسة ريغان تجاه لبنان على ما يلي[395]:

1 – تخفيف معاناة اللبنانيّين.

2 – دعم حكومة الجميّل تجاه الميليشيات اللبنانيّة.

3 – دعم الجميّل تجاه القيادات السياسيّة والعسكريّة الأخرى في البلاد.

4 – التوصّل إلى تسوية مع القوى الكبرى حول لبنان.

5 – دعوة القوى اللبنانيّة إلى مؤتمر.

6 – وضع ميثاق جديد للبنان يلمس التغيّرات الديموغرافيّة في التوازن الطائفيّ.

وعلى ما يبدو، فإنّ خروج الفلسطينيّين والسوريّين من بيروت، كان وراء تقدّم الرئيس ريغان بمبادرته لحلّ أزمة الشرق الأوسط في أوّل أيلول 1982 (= خطّة ريغان)، انطلاقاً من رفض الإدارة الأميركيّة اعتبار تلّ أبيب أنّ الأردن «دولة فلسطينيّة»[396]. فقامت الخطّة على ربط أزمة الشرق الأوسط بالوضع في لبنان، وشكّلت بالتالي انقلاباً في إستراتيجيّة الولايات المتّحدة تجاه حلّ تلك الأزمة[397]. وكانت الولايات المتّحدة تعتمد حتّى حينه، دبلوماسيّة هنري كيسنجر القاضية بحلّ أزمة الشرق الأوسط بما عرف بدبلوماسيّة «الخطوة خطوة»، أي عقد السلام بين إسرائيل

وكلّ دولة عربيّة على انفراد، وتوّجت هذه الدبلوماسيّة بمعاهدة السلام المصريّة – الإسرائيليّة عام 1979. أمّا الآن، فخرج ريغان عن هذه السياسة ليقدّم حلاً لكلّ مشكلة الشرق الأوسط، يقوم على حلّ المسألة اللبنانيّة كمقدّمة لمفاوضات حول الضفّة الغربيّة وغزّة[398].

قامت آلية «خطّة ريغان» على تصوّر بأنّ إحلال السلام في لبنان وانسحاب الجيوش الأجنبيّة منه، سوف يقدّمان فرصة لسلام شامل في منطقة الشرق الأوسط[399]، عبر ضمّ الفلسطينيّين (بعد حلّ الأزمة اللبنانيّة وعقد معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل) إلى عمليّة سلام ترعاها الولايات المتّحدة. وقضى تنفيذ الخطّة في شقّها الفلسطينيّ، بربط الأردن والضفة الغربيّة وغزّة بشكلٍ من الفيدراليّة[400]، على أن يُعطى الفلسطينيّون استقلالاً ذاتيّاً بعد خمس سنوات من التوقيع على اتّفاق مع إسرائيل، وأن يُسمح لهم باختيار حكومتهم في انتخابات حرّة، من دون أن يعني هذا قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة[401].

وما أن تسلم جورج شولتز، الذي ارتبط بعلاقات أعمال مع السعوديّة[402]، منصبه كوزير لخارجيّة الولايات المتّحدة، حتّى بادر إلى وضع «خطّة ريغان» موضع التنفيذ. وصرّح في العاشر من أيلول بأنّ الرئيس ريغان: **«ينوي شخصيّاً أن يظلّ منغمساً بشكلٍ كلّي في المساعي الآيلة إلى قيام لبنان قويّ وحرّ وموحّد وسليم البنية صحيح العافية ويتمتّع بالسيادة على جميع أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دوليّاً»**[403]. واعتبر الوزير شولتز أنّ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، أدّى إلى نتيجتين: خسارة «منظمة التحرير الفلسطينيّة» عسكريّاً في لبنان، وتطلّع الشعب الفلسطينيّ إلى الحصول على حقوقه المشروعة، وتأكيد إسرائيل بعد اجتياحها للبنان قوّتها العسكريّة المتفوّقة من جهة أخرى. ورأى أنّ هذين التطوّرين سوف يجعلان عمليّة السلام في المستقبل بين إسرائيل وجيرانها العرب بعيدة المنال، ولا يحقّق للدولة العبريّة أهدافها في العيش في المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها من قبل جيرانها. من هنا، اعتقد شولتز أنّ على بلاده أن ترعى عمليّة سلام في المنطقة بحلّ يضمن اعتراف الدول العربيّة بوجود إسرائيل ومصالحها في المنطقة، مقابل تخلّي الدولة العبريّة عن الاستيطان وموافقتها على حلّ المسألة الفلسطينيّة.

ولمّا كان حلّ الأزمة اللبنانيّة، تبعاً لتصوّر حكومة ريغان، هو مدخل لحلّ شاملٍ في المنطقة، اعتقدت الإدارة الأميركيّة أنّ علاقاتها الجيدة بكلٍّ من لبنان وإسرائيل، سوف



تمكّنها من سحب القوّات الإسرائيليّة من لبنان، وأن يكون لبنان الدولة العربيّة الثانية التي تعقد معاهدة سلام مع الدولة العبريّة[404]. وإذا ما تحقّق ذلك، فإنّ اللبنانيّين والدول العربيّة، وخصوصاً المملكة العربيّة السعوديّة التي لها تأثيرها «المالي» في سورية، سوف تعمل على أن تنسحب القوّات السوريّة بدورها من لبنان. وإذا ما تمّت عمليّة سحب الجيشين الإسرائيليّ والسّوري من لبنان بنجاح، فإنّ تقوية الجيش اللبنانيّ بوساطة الولايات المتّحدة، ستتيح للجميّل أن يدخل بقوّة في محادثات لتسوية الأزمة مع مختلف الميليشيات اللبنانيّة[405].

بعد أقلّ من ثلاثة أشهر على إعلان «خطّة ريغان»، تبيّن أنّ الفريقين الإقليميّين الأساسيّين في المنطقة، إسرائيل وسورية، يرفضانها. وفور الإعلان عن الخطّة، رفضتها إسرائيل جملة وتفصيلاً، معتبرة أنّها متناقضة مع اتفاقيتيّ كمب ديفيد. وكان هاجس مناحيم بيغن، بعد تعرّضه للنقد الشديد بسبب الحرب في لبنان ومذابح صبرا وشاتيلا، هو استكمال «مثلث السلام» الإسرائيليّ بضمّ لبنان إلى معاهدة سلام مع بلاده، تتيح لها ممارسة نفوذ عليه ومحاصرة سورية. أمّا الاتّفاق مع الفلسطينيّين حول «الاستقلال الذاتيّ»، فكان يؤدّي، وفق رأيه، إلى تقسيم القدس مجدّداً ويجعل الأمن في المناطق الفلسطينيّة خارج السيطرة الإسرائيليّة، ويعيد المنطقة إلى حالة «الإرهاب»، على حدّ قوله. أخيراً، رفضت إسرائيل مشروع ريغان، حتّى التفاوض على أساسه، لأنّه لحظ وقف الاستيطان اليهوديّ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة[406]. كانت إسرائيل تريد ضمّ الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إليها نهائيّاً وليس التخلّي عنهما. وجلّ ما أرادته من خطّة ريغان، ما يتعلّق بشقّها اللبنانيّ بعد تعديله تبعاً لمصالحها، وليس ما يتعلّق منها بالمسألة الفلسطينيّة.

أمّا سورية، فرفضت بدورها خطّة ريغان بشدّة، وسار حافظ الأسد في سياسة النفس الطويل المعهودة. كان السوريّون بارعين جدّاً في استحضار الذرائع القوميّة وغير القوميّة لإفشال سياسات الغير وتمرير سياساتهم ومصالحهم. فاتّهموا الولايات المتّحدة بالتصرّف كوسيط غير نزيه متناقض الأدوار تجاهلهم في التسوية لحلّ أزمة الشرق الأوسط. وبرّرت دمشق رفضها المبادرة الأميركيّة باستبعاد السوفيات عن عمليّة السلام (مؤتمر جنيف) ودعم واشنطن النظام اللبنانيّ، وتشجيع وزير خارجيتها هيغ تلّ أبيب في سياستها العدوانيّة تجاه لبنان. إضافة إلى ذلك، اعتبرت سورية أنّ الحكومة الأميركيّة لم تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربيّة المحتلّة كلّها في عام 1967، ومنها الجولان، ولم تعمل على تشكيل دولة فلسطينيّة مستقلّة. لقد اعتقد

الأميركيّون أنّ هزيمة سورية أمام إسرائيل، وما لحق بها من ضعف داخليّ، واعتمادها على الدعم الماليّ السعوديّ، سوف يجعلها عاجزة عن مقاومة ضغوط عربيّة لسحب قوّاتها من لبنان. لقد أعلن السوريّون بالفعل في حزيران 1982 عن نيّتهم الانسحاب من لبنان إذا ما سبقهم الإسرائيليّون إلى ذلك. لكنّ سورية في نهاية عام 1982 كانت غير سورية بُعيد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان وخروج قوّاتها بإذلال من بيروت[407]، إذ تمكّن السوفيات، الذين ساءهم استبعادهم من قبل الأميركيّين عن حلّ أزمة الشرق الأوسط، من تعويض سورية عمّا خسرته من أسلحة في حرب حزيران 1982[408]. وقامت القيادة العسكريّة السوفياتيّة بمدّ سورية بـ 7,000 خبير سوفياتيّ، ونشر شبكة صواريخ دفاعيّة حديثة مضادّة للطائرات حول دمشق، متّصلة مباشرة بمجلسها في موسكو[409]. وعلى الصعيد اللبنانيّ الداخليّ، بدأت سورية تسهّل دخول «الحرس الثوري» الإيرانيّ إلى البقاع. ففي 17 آذار 1983، دخلت مجموعات من الإيرانيّين إلى المنطقة المذكورة عبر الحدود السوريّة – اللبنانيّة قُدّرت بـ 500 عنصر، وبدأت على الفور في توزيع منشورات ذات طابع طائفيّ، تدعو فيها الجنود الشيعة في الجيش اللبنانيّ إلى التمرّد على قياداتهم والانضمام إلى الدولة الإسلاميّة التي ستُعلن في البقاع[410]. كما أعادت سورية تسليح ميليشيات «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حركة أمل». وبدأت تخطّط لعودة جيشها إلى كلّ المناطق اللبنانيّة التي أخلاها.

هكذا، قوي مركز سورية في لبنان والمنطقة بفعل الدعم السوفياتيّ، ما جعلها تتصدّى للسياسة الأميركيّة المتّجهة نحو إخراجها من لبنان، أو قيام تسوية في المنطقة تُستبعد عنها[411]. ولهذا السبب، ركّزت الإدارة الأميركيّة دبلوماسيّتها على عقد معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل بمعزل عن سورية تُنهي حالة الحرب بينهما، معتقدة في الوقت نفسه، أنّ دمشق سترضخ آخر الأمر للاتفاق الإسرائيليّ – اللبنانيّ[412]. لكنّ سوء تقدير واشنطن لقوّة سورية في لبنان ودفاعها عن مصالحها الحيويّة، وسياسة الأسد في لعب أوراقه حتّى الورقة الأخيرة، والدعم السوفياتيّ له، سوف تؤدّي جميعها بالولايات المتّحدة وإسرائيل إلى دفعهما الثمن غالياً، بقضاء سورية وحلفائها اللبنانيّين على «اتّفاق 17 أيّار 1983» وإذلال سمعة واشنطن في المنطقة.

### 5 – «اتّفاق 17 أيّار 1983» : محطّة انتحار جديدة

منذ اجتياحها لبنان في حزيران 1982، أعلنت إسرائيل أنّ عمليّة «سلام الجليل» تقتضي إقامة اتّفاق سلام مع لبنان يعكس ميزان القوى الجديد في المنطقة، ويكون



شرطاً لانسحاب قوّاتها من هذا البلد. وعشيّة انتخابه خلفاً لشقيقه المغدور، استقبل أمين الجميّل شامير وشارون في «بيت المستقبل»، وتحدّث الأخيران معه عن إمكانيّة تطوير العلاقات بين لبنان وإسرائيل حتّى إقامة سلام حقيقيّ بين الدولتين. لكنّ الجميّل، رأى ضرورة أن يحصل ذلك في ضوء جغرافيّة لبنان وتركيبته السكّانيّة الطائفيّة وعوامل كثيرة أخرى[413]. وبعد أقلّ من شهر، في 11 تشرين الأوّل 1982، طرحت تلّ أبيب مشروعاً لمفاوضات شاملة مع لبنان مكوّناً من خمسة فصول، تحت عنوان **«معاهدة أمنيّة مع لبنان»**، على أن تكون الولايات المتّحدة شاهداً أو موقّعاً عليها كفريق ثالث. وتضمّنت المعاهدة إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، وأن تكون في إطار اتّفاق سياسيّ وترتيبات أمنيّة في الجنوب، وبقاء قوّاتها متواجدة في لبنان أو انسحابها بالتزامن مع القوّات السوريّة[414].

### - سياسة شارون: طريق بعبدا – تلّ أبيب لا يمرّ بواشنطن

أثناء زيارة الجميّل إلى واشنطن في 17 تشرين الأوّل 1982، طُرحت عليه الخطّة الإسرائيليّة، وصدرت عليها ردود فعل عديدة، رحّب بعضها بمشروع يؤمّن الانسحابات عبر التفاوض، ورفضها البعض الآخر بالنصّ الوارد كمعاهدة. وهذا ما حدا بإسرائيل لأن تعرض على الجميّل مشروعاً آخر في 14 كانون الأوّل 1982 بعنوان **«العناصر الأساسيّة الممهّدة لورقة عمل»** (= وثيقة شارون) جرى تسليمه إلى الرئيس عبر سامي مارون، رئيس «المجلس الوطنيّ للعلاقات الاقتصاديّة الخارجيّة». فتضمّن المشروع الجديد تطبيع العلاقات بين إسرائيل ولبنان، ووضع ترتيبات أمنيّة، وإنهاء حالة الحرب. أمّا شروط إسرائيل لانسحاب قوّاتها، فكانت مغادرة «منظّمة التحرير» لبنان، وإعادة الأسرى والمفقودين الإسرائيليّين في لبنان إلى بلادهم، وانسحاب سوريّ – إسرائيليّ متزامن من البلاد. ونصّ مشروع شارون كذلك، على عقد اجتماعات متواصلة لوفدين من البلدين حتّى توقيع معاهدة سلام، وأن تكون الحدود مفتوحة بين البلدين أمام حركة المواطنين والسلع حتّى تحقيق السلام الشامل[415].

بين طرح مشروعيّ 17 تشرين الأوّل و14 كانون الأوّل، مارست إسرائيل ضغوطاً نفسيّة – سياسيّة على الجميّل لحمله على الإذعان لشروطها. ففي 8 كانون الأوّل 1982، صرّح شارون في نيويورك، أنّه إذا لم يوقّع الجميّل على معاهدة سلام مع بلاده، فـ **«سيبقى رئيساً لقصره فقط، كما كانت حال سلفه إلياس سركيس»**[416]، أو

**«مختاراً لبعبدا»**[417]. وهدّد الإسرائيليّون الجميّل بالانسحاب من الشوف وتركه مع طائفته **«فريسة للسوريّين والفلسطينيّين»**، والعمل على تفتيت لبنان[418]. ويذكر إيلي سالم، أنّ إسرائيل هدّدت بدفع الدروز إلى مهاجمة بلدة الجمهور، وتحريك الشيعة لمهاجمة قرى مسيحيّة في جنوب لبنان، ودفع قوّات سعد حدّاد إلى مهاجمة صيدا[419]. وأبلغ شارون أمين الجميّل أنّ عليه ألاّ يتّبع نصيحة الأميركيّين أو انتظار المساعدة من أحد[420]. وسبق لشارون أنّ حذّر بشير الجميّل قبل أيّام من اغتياله، من أن تمرّ العلاقات بين إسرائيل ولبنان عبر واشنطن[421]. لقد اغتاظ شارون من سياسة المراوحة التي اتّبعها الرئيس الجميّل، وكان غاضباً كثيراً عندما زار الرئيس اللبنانيّ في منزله في آخر كانون الثاني 1983[422].

كان أمين الجميّل يعتقد أنّ الولايات المتّحدة هي القوّة العظمى التي يمكنها إخراج القوى الأجنبيّة من لبنان واستعادة استقلاله وسيادته. فاستبعد «الخيار السوريّ» بناءً على نصيحة الأميركيّين، لأنّه كان يدفع إسرائيل للاحتفاظ بما تحتلّه من أراضٍ لبنانيّة. ولهذا السبب، زار الجميّل نيويورك في 18 تشرين الأوّل 1982 ودعا من على منبر المنظّمة الدوليّة **«إلى الانسحاب الفوريّ، ومن دون شروط، لكلّ القوّات الأجنبيّة من لبنان»**، وطالب الجميّل الأسرة الدوليّة بمساعدة لبنان لاستعادة استقلاله وإعادة بنائه[423]. وفي اليوم التالي، اجتمع الجميّل بالرئيس الأميركيّ في واشنطن وحصل منه على وعد ببقاء القوّات الأميركيّة في لبنان إلى حين خروج الجيوش الأجنبيّة منه، واستعادة الحكومة اللبنانيّة سلطتها على كلٍّ أراضيها. كان الرئيس الجميّل يعتقد أنّ بقاء القوّات الأميركيّة في لبنان وزيادتها ومرابطة حاملة طائرات تابعة للأسطول السادس أمام الساحل اللبنانيّ، سوف يُعطي حكومته دعماً تجاه سورية ويحميها منها في ما لو سار لبنان في طريق السلام مع إسرائيل[424]. وأوضحت هذه الزيارة، أنّ الجميّل راهن على حلّ الأزمة اللبنانيّة برعاية أميركيّة، متجاهلاً القوى الإقليميّة الأخرى في لبنان[425]. وممّا قاله في إحدى تصريحاته: **«إنّ التزام الولايات المتّحدة بسيادة وسلامة أراضي لبنان الديمقراطيّ الحرّ كان أساسيّاً لبقائنا. إنّ الصداقة التاريخيّة بين الولايات المتّحدة ولبنان هي حجر الزاوية لبناء لبنان الجديد. فصداقة أميركا ودعمها في حفظ السلام وصنعه لا غنى عنها، ليس في حفظ السلام وصنعه فحسب، بل في إعادة البناء»**[426].

ومن ناحية أخرى، تحرّك الجميّل عربيّاً لتأمين الدعم لسياسته، فحصل من السعوديّة



على وعد بدعم جهوده لدى الولايات المتّحدة من أجل السلام في لبنان وسحب القوّات الإسرائيليّة، عندما زارها في 20 تشرين الثاني 1982[427]. لكنّه تلقّى تحذيراً مصريّاً من توقيع معاهدة سلام مع الدولة العبريّة، قد تقلب الوضع الداخليّ في لبنان، بسبب تربّص بعض الدول العربيّة به[428]. وكان المقصود بذلك سورية. وذكر كريم بقرادوني أنّه اقترح على الرئيس أمين الجميّل بدء مفاوضات مع إسرائيل بالتزامن مع مفاوضات مع سورية، لأنّ دمشق لن تقبل بالمطالب الإسرائيليّة[429]. لكن أمين الجميّل رفض ذلك. أمّا الأردن والكويت وعُمان واليمن الشماليّة وتونس، فرحّبت بسياسته، في حين امتنعت «جامعة الدول العربيّة» عن تقديم دعمها العلنيّ للمفاوضات مع إسرائيل. كما أيّدت الجزائر جهوده بحذر، وأعلن الفلسطينيّون في مؤتمر عدم الانحياز بنيودلهي في آذار 1983 عن دعمهم المفاوضات بين لبنان إسرائيل، واستعدادهم لسحب قوّاتهم المرابطة في البقاع وطرابلس (ما بين 7,000 إلى 9,000 مقاتل)، إذا ما ترافق ذلك مع جدول زمنيّ لانسحاب سوريّ من لبنان[430]. أمّا دمشق، فلم تُبدِ في تلك المرحلة معارضة علنيّة للمفاوضات[431].

وعلى الصعيد الداخليّ، حصلت تحرّكات الجميّل على تأييد الحكومة اللبنانيّة. وجاء في البيان الوزاريّ الذي ألقاه رئيس مجلس الوزراء شفيق الوزّان في المجلس النيابيّ بتاريخ 2 تشرين الثاني 1982 قوله: **«. . .هاجسنا الأوّل وهدفنا المركز يظلّ إكمال تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيليّ وإخراج كلّ القوى غير اللبنانيّة من أرضه»**[432]. وصدرت تصريحات عن الوزّان ووزير الخارجيّة إيلي سالم أثناء المفاوضات بين لبنان وإسرائيل حول انسحاب الأخيرة من لبنان، بأنّ هدف لبنان هو التفاوض المباشر مع سورية والمقاومة الفلسطينيّة من أجل انسحاب مبرمج لقوّاتهما من لبنان. وفي 27 نيسان 1983، أصدر المجلس النيابيّ توصية بالتضامن مع رئيس الجمهورية ورئيس حكومته في مواقفهما من أجل إنسحاب كلّ الجيوش الأجنبيّة من لبنان، وفرض الدولة اللبنانية سلطتها على جميع الأراضي اللبنانيّة وبسط سلطة القانون الواحد[433].

وفيما كانت الولايات المتّحدة تتحرّك دبلوماسيّاً في تلّ أبيب عبر فيليب حبيب، كان أمين الجميّل يتفاوض سرّاً مع الإسرائيليّين عبر «صديق» حول المشروع الإسرائيليّ الأخير (= العناصر الأساسيّة)، من وراء ظهر واشنطن والمسؤولين اللبنانيّين، حتّى وزير خارجيته إيلي سالم. وعلى ما يبدو، اعتقد الرئيس اللبنانيّ أنّ التفاوض هو أفضل

وسيلة لإخراج الإسرائيليّين من بلاده. وبعد اجتماع عاصف في قصر بعبدا بينه وبين فيليب حبيب يوم الجمعة 17 كانون الأوّل 1982 بحضور موريس درايبر وغسان تويني وإيلي سالم ووديع حدّاد، اتّهم حبيب الجميّل بـ «اللعب على الحبلين» وأنّه يتفاوض مع الإسرائيليّين حول مشروع شارون الأخير من خلف ظهر الولايات المتّحدة. وفي ما بعد اعترف سالم بأنّ موافقة الجميّل على تطبيع العلاقات مع إسرائيل والتفاوض على عقد معاهدة سلام معها كان خطأً جسيماً، وأنّه كان من الضروريّ العمل ضمن الخطوط العامّة التي تمّت مناقشتها مع الإدارة الأميركيّة[434].

ما الذي حدا بالرئيس الجميّل للتفاوض المباشر مع إسرائيل، وهل شكّل هذا تناقضاً مع الأهداف التي كانت تسعى إليها الولايات المتّحدة من وراء المفاوضات؟

لم يكن الجميّل، على ما يبدو، مقتنعاً بدبلوماسيّة فيليب حبيب وقدرته على التنفيذ[435]. وعندما علم عن طريق مصادر مغربيّة رسميّة، أنّ الولايات المتّحدة قد أعطت نفسها فترة ستّة أشهر فقط لتسوية المشكلة اللبنانيّة قبل أن تُسقِط هذه المشكلة من أولويّات سياستها الخارجيّة الملحّة، أصبح الجميّل في عجلة لسحب الإسرائيليّين من البلاد، ولو بالتفاوض المباشر معهم[436]. فكانت المفاوضات التي بدأت في 28 كانون الأوّل 1982 وتوّجت باتّفاق أيّار 1983، الذي كان على حساب الوفاق الوطنيّ الداخليّ وضدّ المصالح السوريّة.

ومن ناحية أخرى، اختلفت أهداف الولايات المتّحدة عن أهداف إسرائيل. فكانت واشنطن تخطّط بالفعل كي يتخلّص لبنان من القوّات غير اللبنانيّة المرابطة على أراضيه، وخصوصاً تلك السوريّة. ففي التاسع من آذار 1983، حدّد نيكولاس فليوتس (Nicholas Veliotes)، مساعد وزير الخارجيّة الأميركيّة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، الهدف من وجود «القوّات المتعدّدة الجنسيّات» في لبنان، وهو تأمين انسحاب الجيوش السوريّة والإسرائيليّة والمقاتلين الفلسطينيّين من هذا البلد وحلول الجيش اللبنانيّ محلّهم[437]. كانت واشنطن تدرك بواقعيّة أنّ لبنان لا يزال جزءاً من العالم العربيّ ولا يستطيع الانفصال عنه، وأنّ «توازناً طائفيّاً» يجب أن يصبغ أيّة تشكيلة حكوميّة مقبلة. ورأت أنّ حكومة لبنانيّة متوازنة لن ترى النور إذا ما فرضت إسرائيل على لبنان سلام الأمر الواقع.

على عكس ذلك، كانت إسرائيل تعتقد أنّ بإمكانها فصل لبنان عن محيطه العربيّ من



دون مراعاة وضعه الجيو سياسيّ بينها وبين سورية، أو الاعتبارات الاقتصاديّة اللبنانيّة، وذلك من خلال العودة إلى ما يشبه مشروع الخمسينات، عبر إقامة تحالف إستراتيجيّ «يهوديّ – مارونيّ» لأقلّيات محاطة بأعداء، يسمح بانبثاق نظام جديد في لبنان يعقد السلام معها[438]. كانت منطلقاتها أن «اتّفاق الهدنة» بينها وبين ولبنان عام 1949 أصبح لاغياً، ممّا يتطلّب تطبيع العلاقات معه من خلال معاهدة سلام[439]. ولهذا السبب، عملت الحكومة الإسرائيليّة على إبعاد الأميركيّين عن طاولة مفاوضاتها مع لبنان. لكنّ إصرار لبنان على رعاية واشنطن «الاتّفاق» وأن تكون شريكاً كاملاً في المفاوضات، جعل الولايات المتّحدة تتدخّل في المفاوضات على أمل أن ترى النور «خطّة ريغان» بشقّيها اللبنانيّ والفلسطينيّ.

### - المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة: معارضة دمشق وتقديرات واشنطن الخاطئة

بين 28 كانون الأوّل 1982 و13 أيّار 1983، عُقدت 35 جلسة مفاوضات متنقّلة ما بين خلدة وناتانيا وكريات شمونا، لعب المفاوضون الأميركيّون خلالها، ومن ضمنهم وزير الخارجيّة شولتز، دوراً مكوكيّاً بين تلّ أبيب وبعبدا، وصولاً إلى الرياض، وذلك بهدف تذليل الخلافات بين لبنان وإسرائيل وتقريب المواقف بينهما. وقد ترأس الوفد اللبنانيّ السفير أنطوان فتّال وضمّ القاضي أنطوان بارود والسفير إبراهيم خرما والعميد عبّاس حمدان والعقيد سعيد القعقور والعقيد منير رحيّم، فيما مثّل ديفيد كمحي (David Kimche) الجانب الإسرائيليّ، الذي ضمّ المدعي العامّ إيلياكيم روبنشتاين (Elyakim Rubenstein) والسفير شمويل ديفون والجنرال أبراهام تامير (Avraham Tamir) والعميد مناحيم إينان (Menachem Einan) والعقيد حمام آلون. أمّا الولايات المتّحدة، فكلّفت سفيرها موريس درايبر بتمثيلها في المفاوضات[440]. وكان على جدول الأعمال ثلاثة موضوعات رئيسيّة: انسحاب القوّات الأجنبيّة من لبنان، والترتيبات الأمنيّة، ومستقبل علاقات البلدين بعد تطوير «اتّفاق الهدنة» لعام 1949[441]. وضمن هذه العناوين الرئيسيّة، كانت هناك ملفّات تناولت التطبيع ودور سعد حدّاد في التسوية، وشبكات الإنذار، وإنهاء الوجود الفلسطينيّ في لبنان، والانسحابات الإسرائيليّة والسوريّة، والضمانات الأميركيّة لكلٍّ من البلدين، والتبادل الاقتصاديّ والسياحيّ.

كان أبرز ما تخلّل المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة على الصعيد الإقليميّ، إعلان الملك حسين في 10 نيسان 1983 فشل مفاوضاته مع عرفات حول مستقبل الضفّة الغربيّة (= الشراكة مع الفلسطينيّين)، ممّا قضى على الشقّ الفلسطينيّ من مبادرة ريغان للسلام[442]، وجعل الأميركيّين يركّزون اهتمامهم على لبنان، مستفيدين من استبدال شارون بأرينز ومساعي بيغن للتقرّب من واشنطن بعد تخلّيه عن إصراره على عقد معاهدة سلام مع لبنان والقبول باتّفاق معه[443]. أمّا على الصعيد اللبنانيّ، فاشتعلت حرب الجبل منذ شباط 1983[444] وجرى تفجير مبنى السفارة الأميركيّة في بيروت في 18 نيسان، وهو الذي حصد 17 أميركيّاً و46 آخرين أثناء اجتماع عدد من عملاء المخابرات الأميركيّة. وبينما فهم لبنان أنّ حرب الجبل حيكت من قبل إسرائيل للضغط عليه وتنفيذ شروطها[445]، فهم الأميركيّون أنّ انفجار سفارتهم ومقرّاتهم العسكريّة كان مدعوماً من قِبل سورية لإفشال جهودهم في لبنان[446]. وما لم يفهمه الأميركيّون في ذلك الحين، وأقرّوا به بعد سنوات، هو أنّ حكومة الجميّل كانت أضعف من أن تفرض «اتّفاق 17 أيّار». ففي كتابه الصادر عام 1994، قال روبرت ماكفرلين (Robert McFarlane)، مستشار الأمن القوميّ السابق: «**لقد تجاهلت الولايات المتّحدة عدم قدرة حكومة الجميّل على فرض هذا الاتّفاق**» (17 أيّار)[447].

كانت إعادة مدّ الجسور بين بعبدا ودمشق أكبر تحدٍ واجهه أمين الجميّل. فسوريّة لم تكن قد نسيت بعد أحداث الفياضيّة وزحلة وهزيمتها في بيروت وركوب الموارنة الحصان الإسرائيليّ. ويذكر سالم، أنّ الجميّل أرسل جان عبيد، المقرّب من السوريّين، مرّات عدّة إلى دمشق خلال شهر كانون الأوّل 1982 لاستجلاء موقفهم من المفاوضات مع إسرائيل، من دون أن يعود بأجوبة محدّدة. وعلى العموم، لم يشعر الجانب اللبنانيّ حينذاك أنّ القيادة السوريّة كانت تعارض الدور الأميركيّ ولا المفاوضات مع إسرائيل[448]. لكنّ هذا الموقف سرعان ما تبدّل مع تصاعد وتيرة المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة ومتابعة السوريّين لها.

وعلى هامش مؤتمر عدم الانحياز في 7 آذار 1983 في نيودلهي ولقاء الرئيسين الجميّل والأسد، أكّد الرئيس اللبنانيّ أنّه أطلع الرئيس السوريّ على سير المفاوضات بين لبنان وإسرائيل ولم يشعر بأيّ اعتراض من جانبه على توقيع اتّفاق بين لبنان والدولة العبريّة[449]. وعلى ما يبدو، ترك الأسد لنائبه عبد الحليم خدّام ليعبّر خلال لقائه مع إيلي سالم عن استياء سورية من سياسة لبنان في شأن المفاوضات مع الإسرائيليّين.



فطالب خدّام لبنان بأن يرفض الشروط الإسرائيليّة وألا يتفاوض مع الإسرائيليّين مباشرة، وأن يستخدم سورية عذراً لعدم قبوله تقديم أيّة تنازلات لهم[450]. وأبلغ خدّام سالم، أنّ سورية تنظر إلى القضية اللبنانيّة من منظور الصراع العربيّ – الإسرائيليّ[451]. ويوم وصول شولتز إلى بيروت (28 نيسان 1983) لتذليل العقبات في المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، بعث الأسد برسالة إلى الجميّل اعتبر فيها أنّ حصول إسرائيل على مكاسب من لبنان جرّاء المفاوضات، يشكّل خطراً وطنيّاً وقوميّاً على سورية، ممّا يحتّم عليها عدم الانسحاب من لبنان[452]. كان توقيت رسالة الأسد إلى الجميّل مع وصول شولتز إلى بيروت، يدلّ على أنّها كانت موجّهة إلى الأميركيّين أكثر منها إلى اللبنانيّين. كان الجميّل يدرك أنّ سورية لديها كلّ الإمكانات لإفشال الاتّفاق. ولذلك قال لشولتز: «**نريد التوصّل إلى اتّفاق مع إسرائيل. لكننا نريد اتّفاقاً ينتج عنه انسحابات. بكلام آخر، إنّ أي اتّفاق مع إسرائيل يجب أن يكون مقبولاً من سورية، وإن لم يكن ذلك فإنّ سورية لن تنسحب من لبنان، ممّا يعني أنّ الجيش الإسرائيليّ أيضاً لن ينسحب، وسيكون لدينا اتّفاق واحتلال معاً. سندفع الثمن السياسيّ لاتّفاق مع إسرائيل، ممّا يهدّد وحدتنا الداخليّة وروابطنا العربيّة من دون أن نسترجع أرضنا. لا نستطيع أن نوقّع على اتّفاق يكلّفنا غالياً من الناحية السياسيّة ولا يساعدنا على استعادة سيادتنا**»[453].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا وقفت سورية ضدّ المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة، على الرغم من أنّ مشروع الاتّفاق الذي يؤدّي إلى انسحاب إسرائيل من لبنان، كان قد عُرض عليها مسبقاً قبل التوقيع عليه؟

من الواضح أنّ الإدارة الأميركيّة قد تجاهلت دور سورية ومصالحها التاريخيّة في لبنان وأبقتها خارج مشروعها للسلام في المنطقة وعزلتها. كانت لسورية مصالح وهواجس ومخاوف، على الأقلّ منذ اتفاقيتي كمب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، حول دور إسرائيل والولايات المتّحدة في لبنان والمنطقة[454]. وكان يهمّها، وفق مقولتها، ألاّ يكون لبنان رأس جسر أو ممراً لإسرائيل إلى مناطقها الداخليّة. فتوقيع اتّفاق بين لبنان وإسرائيل يجعل من الدولة الأولى محميّة عند الدولة الثانية، فضلاً عن ما توفره «الترتيبات الأمنيّة» للعدو الإسرائيليّ من تهديد للداخل السوريّ عبر لبنان، وكان يتناقض، برأي السوريّين، مع التعهّدات اللبنانيّة منذ الاستقلال بألاّ يكون لبنان رأس جسر أو ممراً للإمبرياليّة ضدّ الداخل العربيّ (=

سورية[455]. إضافة إلى ذلك، أعلنت سورية أنّ مقتضيات الصراع مع إسرائيل تستلزم تأمين خاصرتها الجنوبيّة – الغربيّة من جهة لبنان، وأن يكون هناك تضامن وتكامل مصيريّ بين الجبهتين السوريّة واللبنانيّة، ممّا يستلزم وجود نظام سياسيّ عروبيّ مؤيّد لها في هذا البلد وجيش مقاتل يمنع أو يؤخّر أي تقدّم عسكريّ إسرائيليّ عبر أراضيه، أو أي التفاف للعدو حول دمشق وحمص عبر البقاع. وشكّلت جبال لبنان العالية في الجنوب في نظر السوريّين، خطاً دفاعياً لوقف أي هجوم إسرائيليّ على بلادهم[456].
كان من الطبيعيّ أنّ اتّفاقاً بين إسرائيل ولبنان يُنهي حالة الحرب بينهما، وتعترف بموجبه كلُّ دولة بالدولة الأخرى وتحترم سيادتها وحدودها، كان سيُخرج لبنان، أسوة بمصر، من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، ويمنعه حتّى من حقّ التصرّف في مناطقه الجنوبيّة، فضلاً عن إعطائه الدولة العبريّة حقوقاً في الطيران والدوريّة والمطاردة في جنوب لبنان على الحدود السوريّة، ويكون لإسرائيل ضبّاط ارتباط في جميع وحدات الجيش اللبنانيّ[457].

لم تستطع الحكومة اللبنانيّة ولا الجهود الدبلوماسيّة الأميركيّة تبديد مخاوف سورية تجاه مشروع الاتّفاق اللبنانيّ – الإسرائيليّ[458]، إذ كان السوريّون يخشون أن يتحوّل لبنان كلّياً في نهاية الأمر إلى «محميّة إسرائيليّة»، ممّا يضرّ بمصالحهم. وعلى الرغم من أنّ لبنان رفض خلال المفاوضات مع إسرائيل المساواة بين الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان والوجود السوريّ فيه، وكذلك عدم الربط بين الانسحابين، ورفض أيّة إشارة إلى ذلك في الاتّفاق[459]، فلم يكن السوريّون مرتاحين إلى الدور الأميركيّ[460]. ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتّحدة تتحدّث عن مشروع سلام في المنطقة، كانت توقّع على مذكّرة سرّية للتفاهم الإستراتيجيّ مع إسرائيل[461]، وترفع من حجم مساعداتها الماليّة لها لعام 1983 بمقدار 475 مليون دولار، وتزودها بالأسلحة التكنولوجيّة[462]. وعندما تحدّث الرئيس ريغان عن الانسحاب الإسرائيليّ من لبنان، اعتبر أنّ ذلك يجب أن يتمّ «في ضوء ضرورات إسرائيل الأمنيّة»[463]. كما تراجع ريغان عن مطلبه في وقف الاستيطان الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة، معتبراً إيّاه غير عمليّ وغير واقعيّ، ويتعارض مع الحقائق على الأرض[464]. باختصار، تخلّت واشنطن عن عشر سنوات من جهودها لإعادة أراضٍ إلى العرب احتلتها إسرائيل، مقابل ضمان حدود الدولة العبريّة وسلامتها. إنّ أسباب هذا التحوّل في السياسة الأميركيّة تجاه أزمة الشرق الأوسط، ليست مجال البحث هنا.



بناءً على ما سبق، فإنّ توقعات الوزير شولتز بأن توافق دمشق على «الاتّفاق» بين لبنان وإسرائيل من دون أي اعتبار للضغوط السوفياتيّة عليها، كانت في غير محلّها. لقد أساء شولتز تقدير حجم سورية العسكريّ والسياسيّ في لبنان، حتّى بعد ما لحق بها من خسائر سياسيّة وعسكريّة نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان. كما لم يقدّر جيداً القدرات العسكريّة لحزب الله، الذي كان يتلقّى الدعم من سورية وإيران[465]. وفي المقابل، كانت شكوك سورية لما يحدث حولها، تغذّيها سياسة الاتحاد السوفياتيّ في الشرق الأوسط و«الحرب الباردة» بين الجبارين بعد الاحتلال السوفياتيّ لأفغانستان. وكان التحالف بين الاتحاد السوفياتيّ وسورية حينذاك في أوْجِه، إذ أعاد السوفيات في عهد يوري أندروبوف (Yuri Andropov) بناء القوّة العسكريّة السوريّة بإشراف خبرائهم ومستشاريهم، وحصلوا في المقابل على تسهيلات بحريّة وجويّة في الأراضي السوريّة[466]. فزودوا السوريّين بأسلحة SA - 5 وTU - 124 ورادارات متطوّرة بقيمة 2.5 مليار دولار[467]. وكما ذكرنا سابقاً، كان السوفيات يستفيدون من تقوية سورية، كي يمكّنها ذلك من مناهضة المبادرات الدبلوماسيّة الأميركيّة وضمان عدم انضمام لبنان أو أيّة دولة عربيّة إلى عمليّة السلام الأميركيّة. وعلى كلّ حال، كان الرئيس الأسد يدرك أنّه لا يستطيع مواجهة إسرائيل رغم إمدادات السلاح السوفياتيّ. لذلك، رأى أن احتواء الإسرائيليّين يستلزم إبعاد اللبنانيّين والحكومة اللبنانيّة عن فلك تلّ أبيب.

ولما كانت الحكومة اللبنانيّة تعمل من أجل صفقة كاملة مع إسرائيل تؤمّن انسحاب قوّاتها من أراضيها وبالتالي خروج كلّ القوى الأجنبيّة من البلاد، وبسبب خشية الجانب اللبنانيّ من عدم التزام إسرائيل بالانسحاب، قَبِلَ شولتز برسالة جانبيّة من لبنان يعتبر فيها الأخير الاتّفاق في حُكم الملغى في حال لم تسحب إسرائيل قوّاتها من البلاد[468]. كما تعهّد شولتز للجميّل بالحصول على موافقة الرئيس الأسد على الاتّفاق. وعندما ناقش سالم مشروع الاتّفاق مع خدّام والأسد في 2 و12 و13 أيّار، رفضه الأخير معتبراً إيّاه أسوأ من كمب ديفيد، لأنّه يُنهي حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، ويُعطي الدولة الثانية، بفضل ما حصلت عليه من «الترتيبات الأمنيّة»، تفوّقاً استراتيجيّاً على بلاده. كان الأسد يوافق على انسحاب إسرائيل من لبنان من دون حصولها في المقابل على مكاسب، أو أن تقابلها سورية بسحب وحداتها من لبنان. ورأى أنّ قرار مجلس الأمن 425 يؤمّن هذا الانسحاب من لبنان من دون شروط[469]. بناء عليه، رفض الأسد مجدّداً في 13 أيّار مشروع الاتّفاق «لأنّه ينتهك استقلال لبنان

ويحوّله إلى محميّة إسرائيليّة ويشكّل خطراً داهماً على أمن سورية»[470]، وأبلغ سالم أنّ سورية ستقاوم الاتّفاق، وأنّ الحكومة اللبنانيّة إذا أرادت «العلاقات الطيبة معنا، فإنّ هذه العلاقات ينبغي أن تُحدّد في اتفاقيّات مكتوبة، لا بكلمات حلوة متبادلة بين حافظ الأسد وأمين الجميّل، أو بين الأخ وإخوانه في سورية. الأشخاص يأتون ويذهبون»، أضاف الأسد، «أمّا النصوص المكتوبة فتبقى»[471]. وفي عام 1991، نظّمت سورية علاقاتها بلبنان من خلال «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق».

وفي 6 أيّار، زار شولتز سورية من دون أن يفهم على ما يبدو «رسالة» الأسد إلى الجميّل في 28 نيسان، معتقداً مع مساعديه حبيب ودرايبر، أنّ «الاتّفاق» قد عزل سورية والعرب الراديكاليّين، وأنّ هؤلاء سوف يُجبرون في نهاية الأمر على الموافقة عليه، وأنّ كلّ الدول العربيّة ستدعم الاتّفاق[472]. وفي دمشق، سمع شولتز من الأسد كلاماً واضحاً بأنّ سورية ترفض «اتّفاق الإذعان»[473]، وأن توضع قوّاتها في لبنان على مستوى القوّات الإسرائيليّة المحتلّة من ناحية الانسحاب من هذا البلد. وأعلن السوريّون أنّ وجودهم العسكري في لبنان مشروع وجاء بناءً على دعوة الحكومة اللبنانيّة وموافقة «جامعة الدول العربيّة» ورؤساء الدول العربيّة عام 1976[474]. كما رفض السوريّون ما يُقال عن تعدّيهم على سيادة لبنان. باختصار، رفض الأسد سحب قوّاته من لبنان، على الرغم من أنّ عبد الحليم خدّام سبق وأبلغ وفداً كتائبيّاً زاره برئاسة كريم بقرادوني في حزيران، أنّ حكومة إنقاذ وطنيّ تُشكّل في لبنان، يمكنها وحدها أن تطلب انسحاب الجيش السوريّ من البلاد، وأنّ دمشق تتمنى ألاّ تجري مناقشة هذا الموضوع في ظلّ الاحتلال الإسرائيليّ[475]. وكان كلام خدّام نوعاً من التكتيك الذي درجت عليه دمشق عندما تجري الرياح عكس مصالحها. هكذا، أدرك شولتز أنّ سوريّة قادرة على تعطيل أيّة مبادرة لا توافق عليها، بل على نقض كلّ السياسة الأميركيّة في لبنان[476].

وعندما التقى شولتز لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس الشيوخ الأميركيّ لتقويم جولته على منطقة الشرق الأوسط، أتّهم سورية بأنّها وضعت العراقيل أمام اتّفاق لبنانيّ – إسرائيليّ ومصالحة وطنيّة في لبنان، وأنّها تراجعت عن تعهّداتها بسحب قوّاتها من لبنان حالما يفعل الإسرائيليّون ذلك[477]. واتّهم الرئيس ريغان سورية بأنّها ترفض الانسحاب من لبنان بتأثير من الاتحاد السوفياتيّ، وتشارك مع قوّات فلسطينيّة في القتال الدائر في لبنان[478]. وكما ذكرنا سابقاً، فإنّ الأميركيّين لم يفهموا، على ما يبدو، أنّ



سورية في عام 1983 كانت غير سورية في صيف 1982. لقد تمكّنت دمشق من تجاوز هزيمتها على يد إسرائيل عام 1982، وتقوّى مركزها بفعل الدعم السوفياتيّ العسكريّ والسياسيّ لها، وإعادة تجميع القوى اللبنانيّة والفلسطينيّة الحليفة لها خلفها لمناهضة السياستين الأميركيّة والإسرائيليّة في لبنان.

ولدفع لبنان إلى التوقيع على الاتّفاق، اتصل ريغان بالجميّل وأعلن عن دعمه له وحثّه على قبول الاتّفاق، والعمل على مصادقة المجلس النيابيّ اللبنانيّ عليه، فأصدر المجلس في جلسة سرّية بتاريخ 27 نيسان توصية أيّد فيها السياسة التي تنتهجها الحكومة اللبنانيّة[479]. وحصلت المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة على دعم «الجبهة اللبنانيّة» و«حرّاس الأرز»[480]، ولقيت ترحيباً من صائب سلام[481]، وتحفّظاً من جانب حسين الحسيني، طالما أنّ سورية غير مستعدّة لسحب قوّاتها[482]. ومن جهته، أبلغ شولتز الجميّل أنّ الدول العربيّة كلّها تؤيّد الاتّفاق باستثناء سورية، هذا على الرغم من أنّ السعوديّة تجنّبت تقديم دعم علنيّ له واعتبرته مسؤوليّة لبنانيّة[483].

وفي 13 أيّار، انتهت في ناتانيا الجولة الختاميّة للمفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة بإقرار نصّ الاتّفاق. وفي اليوم التالي، وافقت الحكومة اللبنانيّة عليه، وفوّضت أنطوان فتّال مسألة التوقيع[484]. وفيما وافق الكنيست الإسرائيليّ على الاتّفاق في 16 منه بأغلبيّة 57 ضدّ 6 وامتناع 45 نائباً عن التصويت، وافق لبنان متأخراً عليه في 14 حزيران بأغلبيّة 65 صوتاً ومعارضة زاهر الخطيب ونجاح واكيم، وامتناع رشيد الصلح وحسين الحسينيّ وألبير منصور عن التصويت وتحفّظ عبد المجيد الرافعي[485]. واللافت أنّ كامل الأسعد، رئيس المجلس النيابيّ وكتلته أيّدوا الاتّفاق. وبرّر الأسعد موقفه هذا، بأنّ لبنان ليس لديه خيار آخر سوى الموافقة عليه، لأنّه وسيلة دبلوماسيّة مناسبة لإخراج الجيوش الأجنبيّة من البلاد بدعم دوليّ، وكي لا يخسر لبنان الجنوب فيُضمّ إلى إسرائيل ويتفسّخ إلى كانتونات[486]. وعلى ما يبدو، فإن خروج الجيوش الأجنبيّة من لبنان وعودة سلطة الدولة المركزيّة إلى الجنوب، كانا يصبّان في مصلحة الأسعد لاستعادة نفوذه الذي تداعى مع نموّ «حركة أمل» و«حزب الله». وفي الوقت نفسه، كرّرت الحكومة اللبنانيّة موقفها السابق بإبلاغ فيليب حبيب يوم التوقيع على الاتّفاق، أنّها ستحلّ نفسها منه وتعتبره ملغى، إذا لم ينسحب الإسرائيليّون وفق ما نصّ عليه الاتّفاق[487].

وفي 17 أيّار، تمّ توقيع الاتّفاق بشهادة الولايات المتّحدة في اجتماعين بالتناوب بين خلدة وكريات شمونة. فتألّف من مقدّمة و12 بنداً وملحق تناول «الترتيبات الأمنيّة»، وذيل ومحاضر تفسيريّة حول بعض النقاط وخارطة ملحقة بها.[488].

### - اتّفاق 17 أيّار مضموناً وتداعيات: مشروع التطبيع مع العدو والحرب الداخليّة

يتبيّن من تفاصيل الاتّفاق، أنّ لبنان قدّم تنازلات كثيرة وخطيرة إلى إسرائيل، أهمّها في المادّة الأولى حين تعهّد **«باحترام سيادة الفريق الآخر (إسرائيل) واستقلاله السياسيّ وسلامة أراضيه... وأن (تكون) الحدود الدوليّة القائمة... (بينهما) غير قابلة للانتهاك»**[489]. كما ألزم لبنان نفسه بالامتناع عن الحملات العدائيّة ضدّ إسرائيل (المادّة 5)، وإنشاء مكاتب اتصال على مستوى دبلوماسيّ (المادّة 8)، وإلغاء كلّ الاتّفاقات التي تتنافى مع الاتّفاق الإسرائيليّ – اللبنانيّ خلال عام واحد (المادّة 9)، ومن ضمنها «معاهدة الدفاع العربيّ المشترك» عام 1950، الذي كان لبنان قد وافق عليه[490]. أمّا في شأن «الترتيبات الأمنيّة»، فتقرّر إنشاء «منطقة أمنيّة»[491]، وفقاً لخطّ يمتدّ من جنوب صيدا إلى راشيا، ويشرف على الجزء الشماليّ منها لواء من الجيش اللبنانيّ، وعلى جزئها الجنوبيّ لواء من «جيش لبنان الحرّ» (ملحق الترتيبات الأمنيّة). كما تقرّر تجريد جبل الباروك من الأسلحة (الملحق: فقرة 1 – ب)، وأن يحصل استكشاف دوريّ للمنطقة الأمنيّة من قبل «لجنة الترتيبات الأمنيّة»[492].

يبقى أهمّ ما في الاتّفاق، على الأقلّ في نظر الحكومة اللبنانيّة، هو انسحاب القوّات الإسرائيليّة. وجاء في «ملحق الترتيبات الأمنيّة» تحت رقم 6 – أ ما يلي: **«في خلال مهلة تتراوح بين ثمانية أسابيع واثني عشر أسبوعاً من سريان مفعول الاتّفاق، تكون جميع القوّات الإسرائيليّة قد انسحبت من لبنان، انسجاماً مع هدف لبنان الرامي إلى انسحاب جميع القوّات الخارجيّة من لبنان»**[493]. وكان هذا يعني بوضوح أنّ انسحاب القوّات الإسرائيليّة كان يسبق انسحاب القوّات السوريّة أو الفلسطينيّة. وفي ضوء قرار سورية رفض الانسحاب من لبنان، واشتراط لبنان سريان مفعول الاتّفاق بالانسحاب الإسرائيليّ من أراضيه، ولد «اتّفاق 17 أيّار» ميتاً.

باختصار، رفضت سورية «اتّفاق 17 أيّار»، إذ لم يكن في نظرها أقلّ من انفراد لبنانيّ في شأن قضيّة قوميّة، واعتراف قانونيّ بالدولة العبريّة. فأصرّت على إلغائه،



معتبرة أنّ نجاحه سوف يشجّع دولاً عربيّة أخرى على الانجرار وراء مشاريع السلام مع الكيان الصهيونيّ، ممّا يتسبّب في عزلها عربيّاً[494]. لذا، اعتبرت أنّ وجود جيشها في لبنان شرعيّ بناءً على طلب الحكومة اللبنانيّة عام 1976[495]، وهو مبرّر قومياً، على عكس الاحتلال الإسرائيليّ، وإنّ أي نوع من الانسحاب لقوّاتها من لبنان، قبل القوّات الإسرائيليّة أو بعدها أو بالتزامن معها، يحمل معه مخاطر أن يصبح لبنان، من دون إصلاح نظامه السياسيّ وتحديد هويّته وبوجود اتجاهات «أقلويّة» مارونيّة تسعى لاقتباس نموذج الكيان الإسرائيليّ، خطراً على أمنها القوميّ.

### - الممانعة السوريّة وإلغاء الاتّفاق

بعد 17 أيّار، أعادت سورية تعبئة القوى اللبنانيّة الداخليّة ضدّ نظام الجميّل، معتبرة أنّ إسقاط الاتّفاق سيكون له نتائجه البعيدة المدى في هزيمة المخطّطات الأميركيّة والإسرائيليّة الموضوعة للمنطقة العربيّة، وقطع الطريق على اللاهثين وراء الحلول الاستسلاميّة[496]. وفي مقابلة صحفيّة معه، عبّر الأسد عن الصراع الإستراتيجيّ بين بلاده وإسرائيل حول لبنان، وعن دور سورية القوميّ تجاه ذلك البلد بالقول: **«يُخطئ كلّ من يعتقد أو يفكر بأنّنا ستترك لبنان لقمة سائغة للإسرائيليّين يبتلعونها، لأنّ لبنان بلد عربيّ يربطنا به تاريخ مشترك ومصير واحد»**[497]. كما اعتبر وزير الخارجيّة السوريّ أنّ «اتّفاق 17 أيّار» يُخلّ بالتوازن في لبنان، لأنّه يقوّي الفريق المسيحيّ على حساب الفريق الإسلاميّ. وإذا عدنا إلى يوم الدخول السوريّ إلى لبنان عام 1976، كان الخطاب السياسيّ للنظام في دمشق يتحدّث عن منع استقواء المسلمين و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» على المسيحيّين. أمّا الآن، فجرى التلاعب بالعبارات، واعتبار أنّ المسلمين همّ المهدّدون جرّاء الاتّفاق. وفي هذا المعنى، قال وزير الخارجيّة السوريّة: إنّ بلاده **«أتت إلى (لبنان) عام 1976 بناءً على طلب المسيحيّين لمنع هيمنة المسلمين. نحن لن نسمح»**، أضاف الوزير، **«الآن بهيمنة مسيحيّة على المسلمين»**[498]. وذكر تقرير لخبراء أميركيّين زاروا لبنان في نهاية عام 1983، أنّ سورية وضعت خطّة لإسقاط نظام الجميّل[499].

هكذا، وجدت سورية أعذاراً قوميّة وإستراتيجيّة لعدم سحب قوّاتها من لبنان. وكما كان دخولها إلى لبنان عام 1976 بذريعة حماية المسيحيّين، فهي قرّرت الآن الإبقاء على قوّاتها بحجّة حماية المسلمين.

أدّى توقيع لبنان على «اتّفاق 17 أيّار» إلى سلسلة من التطوّرات السياسيّة والعسكريّة المهمّة داخل البلاد:

1 – رعاية سورية اجتماعاً للقوى اللبنانيّة الحليفة لها في زغرتا بتاريخ 23 تموز نجم عنه قيام «جبهة الخلاص الوطنيّ» من فرنجيّة وكرامي وجنبلاط، لهدف رئيسيّ هو اسقاط «اتّفاق 17 أيّار»[500].

2 – مطالبة رشيد كرامي اللبنانيّين بالتضامن لإسقاط «**اتّفاق الإذعان مع الدولة العدوّة إسرائيل**»[501].

3 – «حركة أمل» تتخذ موقفاً رسميّاً معارضاً للاتّفاق.

4 – قيام مدفعيّة «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» في الشوف ومدفعيّة السوريّين في المتن الأعلى بقصف المنطقة الشرقيّة وجونيه بالصواريخ، وبعد ذلك قصر بعبدا والمطار، كترجمة عمليّة للتحالف بين معارضي الاتّفاق وسورية[502].

5 – تمكّن ميليشيات «أمل» و«الاشتراكيّ» و«المرابطون» من السيطرة على بيروت الغربيّة فترة قصيرة قبل أن يستعيدها الجيش[503].

6 – دعوة الجميّل في الأوّل والثاني من أيلول على التوالي، سورية و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» إلى سحب قواتهما العاملة في لبنان، والطلب إلى «جامعة الدول العربيّة» مساعدة لبنان حتّى يتمكّن من استعادة سيادته الكاملة «**أيّاً كانت مواقف الأطراف وذرائعهم**»[504].

7 – مطالبة إيلي سالم إسرائيل بالكفّ عن وضع العراقيل في وجه «اتّفاق 17 أيّار» والانسحاب من لبنان، بعدما أمّن الاتّفاق الأمن للشعب اليهوديّ في مناطقه الشماليّة[505].

8 – انسحاب القوّات الإسرائيليّة في الثالث من أيلول 1983 من جانب واحد من منطقتيّ الشوف وعاليه من دون تنسيق مع الجيش اللبنانيّ، ردّاً على عدم إبرام الجميّل «اتّفاق 17 أيّار». وكان وزير الدفاع الإسرائيليّ موشي أرينز (Moshe Arens) قد صرّح في مطلع آب: «**إنّ إسرائيل لن تكون مسؤولة عمّا يجري في منطقة الشوف بعد انسحاب قوّاتها منها**»[506]. فكانت هذه دعوة صريحة لانفجار «حرب الجبل»، إذ تلا هذا الانسحاب حرب دمويّة بين الدروز و«القوّات اللبنانيّة»، وتحوّل سوق الغرب إلى جبهة قتال بعد دخول الجيش



اللبنانيّ إليها[507].

9 – تفجير مركز المارينز الأميركيّين والمظلّيين الفرنسيّين قرب «مطار بيروت الدوليّ» في 23 تشرين الأوّل 1983 على يد «الجهاد الإسلاميّ»، الذي اشتبه أنّ إيران والأصوليّة الشيعيّة في لبنان تقف وراءه، وسقوط 299 قتيلاً من الجنود، على الرغم من نفي «حزب الله» علاقته بالعمليّة. وقد هدفت العمليّة المزدوجة إلى وقف تورّط واشنطن وباريس في لبنان. وردّ الفرنسيّون في 17 تشرين الثاني على ذلك، بقصف جوّي لمواقع «الحرس الثوريّ الإيرانيّ» في البقاع[508]. وسبق اعتداء تشرين الأوّل، هجوم في نيسان على السفارة الأميركيّة في بيروت. وفي أيلول 1984، تعرّضت السفارة الأميركيّة في المنطقة الشرقيّة إلى هجوم جديد، فقتل عدد من الأميركيّين[509]. أتت هذه الهجمات ضدّ الولايات المتّحدة والغرب في سياق الصراع الإميركيّ – الإيرانيّ في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، وتدخّل المارينز لصالح قوى السلطة في لبنان.

10 – صدور أوامر جديدة إلى الوحدات الأميركيّة في لبنان بالتدخّل بالنيران لدعم الجيش اللبناني[510]، ودخول الولايات المتّحدة الأميركيّة على الخطّ العسكريّ للضغط على سورية وحلفائها، وذلك عبر قصف السفينة الحربيّة الأميركيّة «فرجينيا» الراسية قبالة البحر مواقع الاشتراكيّين والفلسطينيّين في سوق الغرب[511]، ثمّ المواقع السوريّة نفسها في الرابع من كانون الأوّل 1983. واعتبر هذا تحوّلاً في إستراتيجيّة الولايات المتّحدة نحو التورّط في حرب لبنان لصالح المسيحيّين؛[512] على كلٍّ حال، كان القصف الفرنسيّ والأميركيّ على مواقع لحزب الله وسورية إعلاميّاً من دون نتائج عسكريّة حاسمة.

11 – ازدياد التوتّر والتصادم بين الشيعة والجيش اللبنانيّ، بدءاً بحادثة مدرسة وادي أبو جميل في منتصف تموز 1983، مروراً بالاشتباكات في أواخر آب في حيّ السلّم والشويفات وبرج البراجنة واحتلال «حركة أمل» مؤسّسات حكوميّة في غرب بيروت بصورة مؤقّتة، وأخيراً الاشتباكات الدامية بين «أمل» والجيش اللبنانيّ مطلع شباط 1984، والتي جعلت نبيه برّي يدعو «الجنود الوطنيّين» في الجيش اللبنانيّ إلى ترك وحداتهم والتجمّع في ثكنة هنري شهاب – فكانت «انتفاضة 6 شباط 1984» وسيطرة «حركة أمل» على بيروت الغربيّة، وانقسام الجيش اللبنانيّ للمرّة الثانية على أُسس طائفيّة – مذهبيّة[513].

12 – سحب واشنطن وحداتها البحريّة إلى السفن قبالة الشاطئ اللبنانيّ في 7 شباط 1984 بعد يوم واحد على «انتفاضة 6 شباط 1984»، وذلك بذريعة «إعادة الانتشار». فاعتُبرت هذه الخطوة نقطة تحوّل في السياسة الأميركيّة تجاه لبنان، على الرغم من تقديم المدمرة الأميركيّة «نيو جيرسي (New Jersey)» الراسية في البحر دعمها لفكّ الحصار عن وحدات الجيش اللبنانيّ في سوق الغرب[514]. وفي 26 شباط 1984، غادر آخر الجنود الأميركيّين لبنان، وتبعهم المظلّيّون الفرنسيّون في نسيان. واعتبرت المصادر الدبلوماسيّة الأميركيّة الانسحاب الأميركيّ من لبنان هزيمة كبرى للولايات المتّحدة وتراجع سمعتها في نظر العرب و«الإرهابيّين»، وأنّه بالإمكان إلحاق الهزيمة بأقوى قوّة عسكريّة في العالم[515].

13 – انقسام الجيش اللبنانيّ مرّة أخرى بعد شباط 1984 على أساس طائفيّ بانضمام حوالى 40% من عناصره الإسلاميّة إلى المعارضة.

14 – وقوف «وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة» وراء التفجير الذي حصل قرب مقرّ السيد محمد حسين فضل الله في بئر العبد في 8 آذار 1985 انتقاماً للعمليّات ضدّ الأميركيّين والفرنسيّين عام 1983، وخطف طائرة TWA الأميركيّة على يد عماد مغنيّة، أحد الحرّاس الشخصيّين لفضل الله، فضلاً عن خطف أميركيّين وأجانب في بيروت. من هنا، اعتُبر الهجوم على المارينز والمظلّيين الفرنسيّين بداية المواجهة بين الولايات المتّحدة و«حزب الله»، والتي لا تزال فصولها تتوالى حتّى اليوم تحت شعار «مكافحة الإرهاب»[516].

إنّ تفجير مقرّ المارينز عام 1983 على يد منظّمة «الجهاد الإسلاميّ»، وجّه الأنظار إلى سورية وإيران باحتمال وقوفهما وراء ذلك التفجير عبر تجنيد جماعات أصوليّة لتنفيذ هذه العمليّات[517]. وقد شعر الأميركيّون أنّ سورية وإيران تقفان وراء الاعتداءات على مصالحها في لبنان[518]. فاتّهم وزير الدفاع الأميركيّ كسبار واينبرغر (Caspar Weinberger) سورية في 23 تشرين الأوّل بأن **«منفذي عمليّة تفجير مقرّ قيادة المارينز في بيروت كانوا في معظمهم إيرانيّين يحظون برعاية، ومعرفة، وموافقة الحكومة السوريّة»**، واصفاً العمليّة **«بأنّها عمل من أعمال الحرب من جانب سوريا»**[519].

وعلى الرغم من تنديد سورية بالسياسة الأميركيّة تجاه لبنان وتجميع حلفائها



اللبنانيّين ضدّ الولايات المتّحدة، لم تصل العلاقات بين دمشق وواشنطن إلى درجة القطيعة. فبينما كان حلفاء سورية يصطدمون بالجيش اللبنانيّ ويدمّرون المصالح الأميركيّة والغربيّة في لبنان (سفارات، مقرّات المارينز والمظلّيّين الفرنسيّين)، ظلّت العاصمة السوريّة تستقبل المبعوثين الأميركيّين أمثال فيليب حبيب ودونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) وريتشارد مورفي (Richard Murphy)، وذلك لمتابعة الحوار مع واشنطن. لقد أدركت الولايات المتّحدة، على ما يبدو، أنّه لا يمكن استبعاد سورية عن حلّ المسألة اللبنانيّة. فأبلغت واشنطن الجميّل عبر مبعوثها الخاصّ رامسفيلد بأنّها تعتبر «اتّفاق 17 أيّار» مجمّداً إلى حين ظهور أجواء إقليميّة ودوليّة ملائمة[520]. كما وجهت النصح إلى الجميّل بالحوار مع حلفاء سورية في لبنان، وحثّته في الوقت نفسه على فتح الحوار مع دمشق، بعدما أخذت هي نفسها تفسح في المجال أمام سورية للعب دور أكبر في الأزمة اللبنانيّة[521].

عندما رأى الجميّل استحالة تنفيذ اتفاقه مع إسرائيل، في ضوء عجز الولايات المتّحدة عن تقديم دعم عسكريّ له، وتضافر القوى السياسيّة اللبنانيّة المعارضة له خلف سورية، وتنسيق الجهود السوفياتيّة – السوريّة – الإيرانيّة لمناهضة سياسة واشنطن في المنطقة[522]، قرّر الانفتاح مجدّداً على سورية. وبوساطة الدبلوماسيّة السعوديّة، عُقد مؤتمر للحوار الوطنيّ في جنيف (31 تشرين الأوّل 1983). وفي 29 شباط 1984، عُقدت قمّة لبنانيّة – سوريّة في دمشق، تُرجمت بإلغاء لبنان «اتّفاق 17 أيّار» في الخامس من آذار 1984، أي قبل أسبوعين من بدء مؤتمر الحوار الوطنيّ الثاني في لوزان (12 آذار 1984)[523]. فجعل ذلك سورية أقوى لاعب على الساحة اللبنانيّة. ومع ذلك لم يتوقّف التصعيد العسكريّ في لبنان.

### 6 – استنتاج

لم تكن حادثة عين الرمّانة في نيسان 1975 هي المسبّب الحقيقيّ لحرب لبنان، ولم تكن هذه الحرب لتندلع لولا الاحتقان الداخليّ اللبنانيّ، والإيديولوجيّ والسياسيّ والفوارق الإجتماعيّة والاقتصاديّة بين الطوائف والطبقات والمناطق، فضلاً عن العوامل الخارجيّة المعروفة. من هنا، شهد لبنان محطّات انتحار لبنانيّة – لبنانيّة، ولبنانيّة – فلسطينيّة، ولبنانيّة – سوريّة، ولبنانيّة – إسرائيليّة، وإسرائيليّة – سوريّة، وفلسطينيّة – سوريّة، ما أثبت نظريّة «لبنان – الساحة».

وفي محطّاتها بين عامي 1975 و1984، شهدت حرب لبنان عدم ثبات التحالفات المحلّية والإقليميّة على الساحة اللبنانيّة. فحتّى الدخول السوريّ إلى لبنان عام 1976، حافظت سورية على علاقات حسنة بكلّ الفرقاء اللبنانيّين، وظهرت كـ «سمسار شريف» يطرح مقولة السلام للبنان على أساس التوازن بين الطوائف من جهة، ويعمل في الحقيقة بمقتضى توجّهات ومصالح خاصّة من جهة أخرى. وبعد حزيران 1976، اصطدمت سورية بالحركة الوطنيّة اللبنانيّة وفرضت سيطرتها على مناطق شاسعة من لبنان، وظهر أنّ الكلمات البرّاقة التي وردت في الخطاب السوريّ تجاه لبنان: العروبة، والقوميّة العربيّة، والصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وعروبة فلسطين، وخاصرة سورية الضعيفة، واستعادة الجولان، وشعب واحد في دولتين، ما كانت سوى من مستلزمات عمليّة فرض الوصاية على لبنان وتحقيق المصالح الشخصيّة التي سمح بها «اتّفاق الخطوط الحمر». لقد قبل السوريّون بـ «الجبهة اللبنانيّة» حليفاً لهم، على الرغم من معرفتهم بعلاقاتها بإسرائيل، وهو ما كان يتناقض مع ما رفعوه من شعارات برّاقة. وبعد عام 1977، انقلب التحالف السوريّ – المارونيّ إلى عداء مستحكم، بعد عودة التحالف بين «الجبهة اللبنانيّة» وإسرائيل، فعاد التحالف السوريّ – الفلسطينيّ من جديد بعد انقطاع، واستمرّ حتّى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. وما لبث أن تصارع الجانبان السوريّ والفلسطينيّ بعد ذلك التاريخ، بسبب رفض ياسر عرفات الهيمنة السوريّة على القرار الفلسطينيّ.

إنّ تأرجح التحالفات المارونيّة مع سورية تارة ومع إسرائيل تارة أخرى، جعل ريمون إدّه يتّهم الزعامات المارونيّة بأنّها خرّبت البلد. فشارل حلو، وافق على «اتّفاق القاهرة» عام 1969، وبيار الجميّل ذهب إلى دمشق في كانون الأوّل 1975 يرجو حافظ الأسد إرسال جيشه إلى لبنان، وكميل شمعون تواصل مع الإسرائيليّين عامي 1981 و1982 من أجل إدخال الجيش الإسرائيليّ إلى لبنان لإخراج الفلسطينيّين والسوريّين من البلاد. أمّا بشير الجميّل، فوصل إلى الرئاسة الأولى في ظلّ الدبّابات الإسرائيليّة، في حين تسلّل سمير جعجع وجماعته إلى الشوف ودمّروا ونهبوا وقتلوا الدروز، ودخلوا إلى زحلة لتحريرها من الجيش السوريّ، فتسببوا بتدميرها، ودخلوا إلى كفرفالوس في شرق صيدا ودمروا مستشفاها وصرحها العلميّ. وعن الجنرال عون، قال إدّه: إنّه **«خرّب البلد وتسبّب بسقوط أكثر من ألفي قتيل وأربعة آلاف جريح، وهجّر أكثر من 60 ألف لبنانيّ، وكان هدفه أن يصبح رئيساً للجمهوريّة»**. وختم إدّه



بالقول: **«إنّي وضعت مسؤوليّة الحرب المدنيّة في لبنان... على المسيحيّين أنفسهم»**[524].

كان الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 نهاية مرحلة من العمل السياسيّ في لبنان اتّسم بتوحيد البندقيّة اللبنانيّة اليساريّة – الإسلاميّة بالبندقيّة الفلسطينيّة. ومع خروج «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من بيروت والجنوب، وكذلك خروج الجيش السوريّ من العاصمة نتيجة للاحتلال، اختفت عن الساحة تنظيمات سياسيّة وعسكريّة كانت تدور في فلك المقاومة، وأضحت بيروت الغربيّة في حضن الإسرائيليّين والكتائبيّين. كان بشير الجميّل صادقاً في خطابه بأنّه يريد إقامة الدولة القويّة في لبنان وحلّ الميليشيات والانفتاح على المسلمين. لكنّه، أراد ذلك من منطلق الهيمنة الكتائبيّة أو القوّاتيّة على القرار في البلاد. فقبل اغتياله بأيام قليلة، قرّر دمج «القوّات اللبنانية» في مؤسّسات الدولة وإضفاء الشرعيّة عليها، وأن يصبح فادي أفرام رئيساً لـ «القوّات اللبنانية» خلفاً له، وفي الوقت نفسه، مستشاراً عسكريّاً لرئيس الجمهورية[525]. كما خطّط أن يُعهد بمفاتيح الدولة والمناصب الرئيسيّة إلى المقرّبين منه. وكان من المشكوك فيه، أن يقبل المسلمون بهيمنة كتائبيّة وفئويّة طائفيّة، على الرغم من الخطاب التوحيدي الذي أطلقه بشير الجميّل. فعندما سار شقيقه أمين في طريق الفئويّة، انقلبت عليه قوى المعارضة بدعم من سورية. فعمّت الفوضى مرحلة حكمه، من «حرب الجبل»، إلى انتفاضة الضاحية الجنوبيّة، إلى ذيول الانسحابات الإسرائيليّة بين عامي 1983 و1985، فحرب المخيّمات، وأخيراً الصراع على كرسي الرئاسة في بعبدا. صحيح أن المقاومة الفلسطينيّة خرجت من لبنان خلال عامي 1982 و1983، إلا أنّ رواسب المشكلة الفلسطينيّة لم تنته، على الرغم من تحوّل الصراع لبنانيّاً بين الفرقاء المتنازعين.

ومن نتائج الاجتياح الإسرائيليّ وتداعياته، تسليم إسرائيل السلطة في لبنان إلى «حزب الكتائب اللبنانيّة» بشخص قائد «القوّات اللبنانيّة» بشير الجميّل، هذه السلطة التي تسلّمها شقيقه أمين بعد أسابيع قليلة من مقتل الرئيس المنتخب، وعمل على استخدامها لفرض سلطة حزبه على كلّ الأراضي التي انسحب منها الإسرائيليّون من لبنان. من هنا، هيأ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان وهزيمة القوى اليساريّة والوطنيّة اللبنانيّة، وقيام الحُكم الفئويّ الكتائبيّ في البلاد، عمليّة نضوج الظروف لخروج «حزب الدعوة» من «حركة أمل» وتشكيل «حزب الله».

ومع تغيّر موازين القوى بعد حزيران عام 1982، لم تتأثّر «الخطوط الحمر»، إذ

ظلّت تضبط التوافق السرّي بين سورية وإسرائيل حول لبنان. لقد اعتُبر تركيز سورية صواريخ أرض – جو في البقاع عام 1981 وقيام طيرانها الحربيّ بقصف مواقع للقوّات اللبنانيّة في ضواحي زحلة، وعلى خطّ موازٍ، قيام إسرائيل باجتياحها للبنان عام 1982 والوصول إلى عاصمته بيروت، إنتهاكاً من الجانبين للخطوط الحمر التي أرساها اتّفاق عام 1976. وعلى ما يبدو، كان الإسرائيليّون يريدون الإطاحة نهائيّاً باتّفاق عام 1976، وطرد السوريّين إلى خارج لبنان. لكنّ حسابات الإدارة الأميركيّة اختلفت عن حساباتهم. كان الأميركيّون يعتقدون أنّ طرد السوريّين من البقاع أو حدوث مواجهة شاملة بين إسرائيل وسورية، سوف يزيد الأمور تعقيداً في الشرق الأوسط بعامّة وفي لبنان بخاصّة، وإنّه من الأفضل الحفاظ على التوازن بينهما. وهناك سبب آخر للموقف الأميركيّ، هو أنّ الإدارة الأميركيّة كانت تعتقد أنّ لبنان، بسبّب كثرة التناقضات بين أبنائه وطوائفه وميليشياته واستمرار وجود المنظّمات الفلسطينيّة على أرضه، لا يزال يحتاج إلى قوّة كبيرة تمسك بزمام الأمور. ولهذا السبّب، رحّبت الولايات المتّحدة والدول الأوروبيّة عام 1987 بعودة الوجود السوريّ إلى بيروت الغربيّة بعد «الفلتان» الميليشياويّ الذي ضربها بين عامي 1984 و1986. كما تعرّضت الإدارة الأميركيّة، بسبّب الغزو الإسرائيليّ واجتياح عاصمة عربيّة بشكلٍ وحشيّ منهجيّ، إلى انتقادات عنيفة من قبل المجتمع الدوليّ جرّاء دعمها إسرائيل. من هنا، كان استمرار الحرب لتشمل سورية وفق ما خطّط له شارون، يحمل معه احتمال اتساع نطاق المجابهة في الشرق الأوسط، وربّما تدخّل الاتحاد السوفياتيّ. لذلك، عملت الإدارة الأميركيّة على وقف إطلاق النار، بعدما حقّقت إسرائيل عدداً من أهدافها، وفي مقدّمها ضرب المقاومة الفلسطينيّة وإجبارها على مغادرة بيروت، وإقامة نظام حليف لها في هذا البلد.

وعلى الرغم من بقاء السوريّين في البقاع بعد عام 1982، إلاّ أنّ إسرائيل حافظت على سيطرتها العسكريّة على مناطق واسعة من لبنان: في جبل لبنان والشوف، وفي شرقيّ صيدا وبقية الجنوب. ولم تنكفئ إلى الشريط الحدودي المحتلّ، إلاّ بعد عام 1985. وعلى الصعيد السياسيّ، كانت إقامة نظام حليف لإسرائيل في لبنان وتطبيع العلاقات معه، من أهداف إسرائيل الرئيسيّة لحربها عام 1982. فأرادت تحقيق ذلك من خلال الأخوين بشير وأمين الجميّل. كان بشير أكثر وعياً من شقيقه أمين لما قد تجرّه معاهدة سلام مع الدولة الصهيونيّة على لبنان، من تدمير صيغة التعايش الطائفيّ



وعلاقات لبنان بمحيطه العربيّ، فرفض الوقوع في شباكها. أمّا أمين الجميّل، فراهن منذ وصوله إلى سُدّة الرئاسة على الدبلوماسيّة الأميركيّة، وإمكان عقد اتّفاق سلام مع الدولة العبريّة يؤدّي إلى خروج قوّاتها من لبنان، وجميع القوّات الأجنبيّة الموجودة على أراضيه. كان الرئيس الجميّل يريد بالفعل إخراج جميع القوى الأجنبيّة من لبنان وفرض سلطة الحكومة المركزيّة على البلاد. لكنّ خطأه أنّه تجاهل أو تناسى قوّة سورية في لبنان وتضرّرها مع حلفائها جرّاء «اتّفاق 17 أيّار 1983». فاعتقد أنّ ضغوطات الدبلوماسيّة الأميركيّة والعربيّة، وخصوصاً السعوديّة، كفيلة بإرغام سورية على القبول بالأوضاع الجديدة. ما لم تدركه الإدارة الأميركيّة أنّ سورية كانت تعتبر وجودها في لبنان بصفة دائمة.

منذ وصوله إلى السلطة عام 1970، عمل الأسد على تحقيق طموحات نظامه وأهدافه تجاه جارته الضعيفة لبنان، وذلك عبر الإمساك بالملفّ اللبنانيّ وفرض وصايته على لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسّسات وقراراً. ولم يكن من السهولة أن تتخلّى سورية عن لبنان بعد كلّ هذه الجهود و«التضحيات»، تاركة إيّاه فريسة بيد إسرائيل. من هنا، كان «اتّفاق 17 أيّار» صعب التحقيق ووُلِد ميتاً، لأنّه أخلّ بالتوازن داخل البلاد لصالح فريق متحالف مع إسرائيل، وتجاهل مصالح سورية وحلفائها. لكنّ إفشال «اتّفاق 17 أيّار» لم يكن مصلحة سورية أو لبنانيّة (يساريّة – إسلاميّة) فحسب، بل مصلحة سوفياتيّة. ففي إطار حربها الباردة مع الأميركيّين، عملت موسكو على إعادة بناء القوّة العسكريّة السوريّة، ومدّها بالمستشارين والخبراء من أجل تمكين دمشق من التصدّي للمشاريع الأميركيّة والإسرائيليّة في المنطقة[526]، فكان لبنان ساحة لتنفيذ ذلك.

إنّ تحالف بشير الجميّل مع إسرائيل للوصول إلى سُدّة الرئاسة، وعقد شقيقه أمين «اتّفاق 17 أيّار» مع الإسرائيليّين لتأمين انسحابها من لبنان مع بقية الجيوش الأجنبيّة، يقودنا إلى العلاقات بين «الجبهة اللبنانيّة» وإسرائيل منذ عام 1975. تحت ضغط زحف «القوّات المشتركة» الفلسطينيّة – اليساريّة على معاقل الموارنة في المتن الأعلى بين نهاية عام 1975 وآذار 1976، شعر الموارنة أنّهم مهدّدون في وجودهم الجسديّ قبل وجودهم السياسيّ، بعدما أعلن كمال جنبلاط عن نيّته إلحاق هزيمة قاصمة بهم ودعوة الرئيس حافظ الأسد إلى طعام الغذاء في بكفيّا. وفي ضوء الجيوبوليتيك، لم يكن أمام الموارنة سوى خيار واحد من اثنين: سكّين «القوّات المشتركة» أو التعامل مع الشيطان، أي طلب المساعدة من الإسرائيليّين، الذين كانت لهم مخطّطاتهم التاريخيّة

تجاه لبنان. فمنذ وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل عام 1977، بدأ الإسرائيليّون يعملون على استعادة مشروع الخمسينات ( إقامة دولة مارونيّة) معدّلاً. فبدلاً من دويلة مارونيّة تنشقّ عن لبنان وعن العالم العربيّ، لحظ مشروعهم بعد اجتياح لبنان عام 1982، جعل هذا البلد كلّه دولة يسيطر عليها «الموارنة» وتكون في الوقت نفسه مقبولة من الدول العربيّة، التي كانت تنظر إلى اليسار اللبنانيّ وتحالفه مع الفلسطينيّين بشيء من الريبة. حتّى انتخاب بشير الجميّل رئيساً للبلاد، ظهر وكأنّ كلّ شيء على ما يرام في موضوع العلاقات ما بين الموارنة وإسرائيل. فكان العكس هو الصحيح.

منذ أواخر عام 1975 وخلال العام التالي، عمل الموارنة على الانفتاح على كلٍّ من سورية وإسرائيل للاستفادة منهما في صراعهم مع «الحركة الوطنيّة». ولمّا وجدوا أن إسرائيل ليست في وارد التدخّل المباشر في الأزمة اللبنانيّة في تلك المرحلة، تحوّلوا إلى سوريّة ودعوا جيشها للدخول إلى لبنان. ومع تدهور الأجواء السياسيّة في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية عام 1977 وتغيّر التحالفات، وقع الصدام بين «الجبهة اللبنانيّة» وسوريّة، ما جعل الموارنة أكثر ميلاً للتحالف مع الإسرائيليّين. من هنا، جاء التنسيق بينهما عشية الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، وبلغ ذروته بانتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة. لكنْ، عندما طالبت تلّ أبيب بشير الجميّل بتسديد «فاتورة» دعمه وعقد معاهدة سلام معها، ظهر بوضوح أنّ الموارنة لم يكونوا يخطّطون لعلاقات إستراتيجيّة مع إسرائيل، وإنّما استخدام هذه الدولة والاستفادة منها تكتيكاً في صراعاتهم الداخليّة، سواء من أجل التصدّي للقوى الإسلاميّة واليساريّة، أو من أجل الهيمنة في لبنان. ففي آب 1982، صدرت عن الجميّل الأب وعن كميل شمعون تصريحات أزعجت القيادة الإسرائيليّة. فرفض الأوّل أي نوع من الاحتلال، قاصداً بذلك الاحتلال الإسرائيليّ، فيما صرّح الثاني أنّ لبنان لا يستطيع عقد معاهدة صلح مع إسرائيل، لأنّ البلدان العربيّة ستقاطع لبنان، وإنّ على لبنان أن يبقى على علاقة جيدة مع العرب[527].

كان تطبيع العلاقات بين لبنان وإسرائيل يضرّ بالموارنة على الصعيد الاقتصاديّ، بسبّب قدرة الاقتصاد الإسرائيليّ على منافسة مثيله اللبنانيّ الذي يشرف عليه المسيحيّون. كما كان التطبيع مع الدولة العبريّة يخلق مشكلات سياسيّة داخليّة في لبنان، وبين لبنان ومحيطه العربيّ، وخصوصاً مع سورية. وكما أدركت البرجوازيّة المارونيّة في عهد بشارة الخوري، أنّ مصالح لبنان الاقتصاديّة تزدهر طالما أنّه يحافظ



على انفتاحه على العالم العربيّ، كذلك أدرك بشير الجميّل هذه الحقيقة في عام 1982، وهو ما جعله يرفض توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. لقد أدرك الرئيس المنتخب أنّ أوّل خطوة لكسب المسلمين إلى جانبه هي إستعادة الدولة اللبنانية القويّة ورفض التعامل مع إسرائيل.

ومع وصول أمين الجميّل إلى سُدّة الرئاسة، عاودت إسرائيل من جديد محاولاتها تطبيع علاقاتها بلبنان وفرض ترتيبات أمنيّة في الجنوب. وما لم تفهمه إسرائيل ولا الولايات المتّحدة أنّ حكومة الجميّل لم تكن في عام 1983 في وضع يمكّنها من عقد اتّفاق سلام مع الدولة العبريّة. صحيح أنّ «الجبهة اللبنانيّة» وحكومة الوزّان أيّدتا الاتّفاق، إلاّ أنّ القوّة الحقيقيّة على الأرض لم تكن في يد الحكومة اللبنانيّة، ولا في يد الجيش اللبنانيّ، رغم انتشاره في بيروت الغربيّة في إطار «خطّة بيروت الكبرى»، وإنّما بأيدي الميليشيات والأحزاب اليساريّة والإسلاميّة، وفوق كلّ شيء بيد سورية. وقد تضرّرت مصالح هذه الميليشيات جرّاء سياسة الجميّل الفئويّة وتسليط الجيش اللبنانيّ عليها وانحيازه إلى جانب «حزب الكتائب». وعندما رفعت سورية لواء إجهاض الاتّفاق، كانت كلُّ هذه القوى على استعداد للسير وراءها ضدّ حكومة الجميّل. واعتقد الأميركيّون خطأً أنّ قنابل المدمِّرة «نيو جيرسي» وغارات طيرانهم الحربيّ ضدّ الميليشيات «الوطنيّة»، أو ضدّ مواقع سوريّة، سوف يقلب الوضع على الأرض لصالح حكومة أمين الجميّل. وفي وقت لاحق، خلص ماكفرلين إلى أنّ بلاده أخطأت في التقدير وفي صنع قراراتها. فلام أمين الجميّل بأنّه لم يسع للإصلاح أو للسلام مع الفرقاء الآخرين، معتقداً أنّه يستطيع بدعم المارينز، فرض سياسته على الآخرين. كما لام ماكفرلين وزير الدفاع الأميركي كاسبر فاينبرغر وفيليب حبيب بأنّهما لم يكونا مفاوضين جيّدين. وانتقد ماكفرلين «دائرة شؤون الشرق الأدنى» في الخارجيّة الأميركيّة بأنّها لم تحتط إلى ما يمكن أن تفعله كلٌّ من سورية وإسرائيل في لبنان في ما لو تعارضت السياسة الأميركيّة مع مصالحهما[528]. إنّ التورّط العسكريّ الأميركيّ في لبنان باسم «المصالح الحيويّة» وما آل إليه من كوارث، ووقوع عدد من الأميركيّين رهائن منظّمات لبنانيّة، جعل العديد من الأميركيّين يطرحون السؤال، عمّا إذا كان لبنان يستحق هذا الثمن الكبير؟[529].

## حواشي الفصل الثالث

(1) باستثناء أزمة عام 1958، التي اقتصر الصراع فيها على بضعة أشهر، ولا تُقارن أبداً بدموية الحرب وعنفها بين عامي 1975 و1990.

(2) حول الأضرار الماديّة للحرب، انظر الفصل العاشر من المجلّد، ص 994 - 998.

(3) حول برنامج «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» لإصلاح النظام اللبنانيّ، راجع البرنامج المرحليّ للحركة الوطنيّة اللبنانيّة، بيروت 1977، وقارن بالفصل السادس، ص 572 - 574.

(4) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، أوّل آب 1988، لام، لات، ص 35.

(5) «13 نيسان دام أكثر من 15 عاماً»، في: حريات، 22 أيّار 2000، ص 4. وقارن بـ: شفيق الريّس، التحدّي اللبنانيّ 1975–1976، بيروت 1978ص 79 - 82.

(6) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من إنهيار الدولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 257.

(7) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان 1967–1976، ترجمة شكري رحيّم، ط2، بيروت 2002، ص 384.

(8) إنّ أخطر ما حصل للجيش اللبنانيّ في هذه المرحلة، هو تحييده عن ضبط الوضع الداخليّ، وتعرّضه لحملة من اليسار والمسلمين بأنّه فئويّ يعمل لصالح المسيحيّين. وكان قرار سحبه من صيدا واستبداله بعناصر من قوى الأمن الداخليّ ضربة لمعنويّاته وانتصاراً لمقولة اليسار: إنّ هذا الجيش غير محارب وأداة تنفيذ بيد رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة. كما طالب اليسار والمسلمون بإقالة قائد الجيش وإعادة تنظيم هذه المؤسّسة. في المقابل، رفضت القيادات المسيحيّة أي مسّ بقيادة الجيش، وتظاهر المسيحيّون في المناطق الشرقيّة تأييداً له ورفضاً للمقولة اليساريّة - الإسلاميّة. انظر: فؤاد لحود، مأساة جيش لبنان، بعبدات، لات، ص 165- 172.

(9) تألّفت الحكومة العسكريّة من الضبّاط: إسكندر غانم وموسى كنعان وسعيد نصر الله وفوزي الخطيب وفرانسوا جينادري وزين مكيّ، ومدنيّ واحد هو لوسيان دحداح.

(10) شفيق الريّس، ص 89. إنّ تكليف الرئيس فرنجيّة حكومة عسكريّة بإدارة البلاد، اعتُبر أمراً فريداً في تاريخ لبنان، إذ لم يسبق أن حكمت لبنان حكومة عسكريّة.

(11) تألّفت هذه الحكومة، إلى جانب كرامي من: كميل شمعون، عادل عسيران، مجيد أرسلان، فيليب تقلا وغسّان تويني، الريّس، ص108. وحول التجاذبات السياسيّة في شأن الصلاحيّات انظر: فؤاد لحود، مأساة جيش لبنان، ص 179–180، 182.

(12) راجع «بيان الأحزاب والقوى الوطنيّة والتقدميّة في لبنان»، في: فرحان صالح، الثورة



الفلسطينيّة وتطوّر المسألة الوطنيّة في لبنان «حول أحداث لبنان»، لام، كانون الأوّل 1985، ص 137–139.

(13) Adel Freiha, L'Armee et l'Etat au Liban (1945-1980), Paris 1980, pp.211-212.

(14) فرحان صالح، الثورة الفلسطينيّة وتطوّر المسألة الوطنيّة في لبنان، ص 75.

(15) محمد لاغا، الاتجاهات السياسيّة في لبنان (1920–1982). دراسة علميّة موثّقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبنانيّ والمواقف الدوليّة منه، دار النهضة العربيّة، بيروت 1991، ص 300.

(16) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 260.

(17) راجع في هذا الخصوص: البرنامج المرحليّ للحركة الوطنيّة، بيروت 1977، وقارن بالفصل السادس.

(18) إلى جانب هؤلاء، ضمّت اللجنة: اليافي، معوّض، إدّه، الأسعد، أرسلان، إدمون ربّاط، نجيب قرانوح، غسّان تويني، حسن عواضة، عبّاس خلف، رضا وحيد، إلياس سابا، عاصم قانصوه، خاتشيك بابكيان. انظر: شفيق الريّس، ص 126–128.

(19) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. لواء المردة: دويلة شماليّة رُسمت حدودها بالدم»، في: جريدة الحياة، 6، 6 شباط 1990.

(20) Charles Winslow, Lebanon War and Politics in Fragmented Society, London/New York 1996, PP.190, 194-195.

(21) فؤاد لحود، مأساة جيش لبنان، لام، لا، ص 182–183.

(22) منذ شهر كانون الثاني 1976، بدأت حركة تمرّد في صفوف وحدات الجيش اللبنانيّ بقيادة الملازم أحمد الخطيب مدعوماً من «المرابطون» و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» والعراق. فقام الخطيب ومساعدوه باحتلال الثكن في الجنوب والبقاع والشمال وبيروت. وفي 15 آذار 1976، احتلّت» حركة 11 آذار بقيادة الأحدب الثكن العسكريّة في بيروت الغربيّة، وهي: الأمير بشير، والأمير فخر الدين، وهنري شهاب. وفي 13 آذار، احتلّ العقيد أنطوان بركات ثكنة شكري غانم في الفياضيّة وسيطر على وزارة الدفاع وعلى ثكنة صربا وعلى مستودعات الذخيرة في اليرزة، مسبباً بذلك الانقسام الثاني في الجيش اللبنانيّ، فيما أسّس الرائد سعد حدّاد جيشاً في الجنوب من 700 عنصر من أفراد الجيش اللبنانيّ. وفي البقاع، سيطرت وحدات عسكريّة مؤلّفة من 400 عنصر على مطار ريّاق العسكريّ. حول انقسام الجيش خلال حرب السنتين، راجع: Freiha, p.220.

(23) حول «الوثيقة الدستوريّة»، راجع الفصل السابع من المجلّد، ص 646 - 650.

(24) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973 . . . ، ج1، ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحلّي، إعداد عماد يونس، بيروت 1985، ص 199.

(25) الشيخ بيار (الجميّل)، سلسلة حلقات عُرضت على شاشة تلفزيون LBC، تاريخ 2 تموز 2007.

(26) Winslow, Lebanon, pp. 203 - 204 . وحول «جيش لبنان العربيّ» وبقيّة الوحدات العسكريّة التي انشقّت عن المؤسّسة العسكريّة، أنظر الفصل التاسع، ص 950 – 956.

(27) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 42.

(28) حول تمرّد الملازم أوّل الخطيب، والانقسام في المؤسّسة العسكريّة على أُسس طائفيّة، راجع الفصل التاسع من المجلّد الثاني.

(29) David Gilmour, Lebanon: The Fractured Country, New York, St. Martin's Press, 1983, pp. 131-136.

منظّمة التحرير الفلسطينيّة، يوميّات الحرب اللبنانيّة، ج2، ص 134. اعتبر فرنجيّة عريضة النوّاب غير دستوريّة، ونُقل عنه قوله: «**أنا لم أخرج على الشرعيّة وإذا كانوا يذكرونني بالشيخ بشارة الخوري، فهو استقال في السنة التاسعة لولايته وليس في السنة السادسة، وأنا سأكمل السنة السادسة ولن أقبل بأن يدوسوا الدستور بسبب أهواء ركبت بعض الرؤوس وأنا مستمرّ في ولايتي حتّى آخر يوم ولن أتخلّى عنها، ولن أغادر قصر بعبدا، وما بيقدروا يعملوا معي شيء إلاّ اتهامي بالخيانة العظمى، فليتفضلوا ويحاكمونني، وإذا أرادوا إخراجي، فلن يكون ذلك إلاّ جثة**». نقلاً عن: الريّس، ص 233–234.

(30) على الرغم من التعاون العسكريّ بين ميليشيات «الحركة الوطنيّة» والمقاومة الفلسطينيّة، فلم يصبح لـ «القوّات المشتركة» إطار تنظيميّ إلاّ في 12 أيّار 1976. وكان الهدف منه، هو الدفاع عن المكاسب العسكريّة التي تحقّقت في ربيع عام 1976 ومقاومة السوريّين.

(31) Winslow, Lebanon, pp. 204-205.

(32) Winslow, Lebanon, p.14.

(33) بيار الجميّل، مواقف وآراء 1975–1980، بيروت 1982، ص 46–48.

(34) Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East, 3rd.print, Harvard 1983., p.55.

(35) محسن دلّول، حوارات ساخنة، من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، دار رياض الريّس، بيروت 2007، ص 70.

(36) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات الفلسطينيّة، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2006، ص 36.

(37) لقاء مع الأستاذ كمال جنبلاط، في: **فلسطين الثورة**، عدد خاصّ، ص 152.

(38) الشيخ بيار (الجميّل)، سلسلة حلقات عُرضت على شاشة تلفزيون LBC، تاريخ 2 تموز 2007.

(39) دلّول، حوارات ساخنة، ص 60.

(40) دلّول، حوارات ساخنة، ص 61.



(41) هانف، ص 272–273.

(42) هذا ما قاله جنبلاط إلى المبعوث الأميركيّ دين براون أثناء لقائه به في 2 نيسان 1976. انظر: أنطوان خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، منشورات دار الأبجديّة 1977، ص 502–503.

(43) Gilmour, pp.137-138.

(44) نقلاً عن: الريّس، ص 320، 322.

(45) أنطوان خويري، حوادث لبنان. الحرب في لبنان 1976، ج1، ص 480 – 481.

(46) خويري، الحرب في لبنان 1976، ج2، ص 713–728.

(47) دلّول، حوارات ساخنة، ص 71.

(48) حليم بركات، المجتمع العربيّ المعاصر. بحث استطلاعيّ اجتماعيّ، بيروت ط4، 1991، ص 115 – 116.

(49) Gilmour, op. cit., pp. 129-130.

(50) حول «الوثيقة الدستوريّة»، انظر الفصل السابع من المجلّد، ص 646 – 650.

(51) حول «اتّفاق الخطوط الحمر»، راجع الفصل الثاني من المجلّد. ص 208 – 210.

(52) Winslow, Lebanon, pp.205, 206.

(53) Winslow, Lebanon, p.207.

(54) الشيخ بيار (الجميّل)، سلسلة حلقات عُرضت على شاشة تلفزيون LBC، تاريخ 2 تموز 2007.

(55) اتّهم وليد جنبلاط في ما بعد السوريّين بأنّهم استخدموا شعارات العروبة من أجل الاستيلاء على لبنان. مقابلة مع جنبلاط، تلفزيون المستقبل 20/ 1/ 2006.

(56) Robert Fisk, Pity the Nation. Lebanon at War, 3rd ed., Oxford 2001, op. cit,, p.53.

(57) Fisk, Pity the Nation, op. cit., p.53.

(58) الجسر، ميثاق 1943. لماذا كان؟ وهل سقط؟ دار النهار بيروت 1978، ص 419؛ انتخب سركيس في 8 أيّار، وتولّى الرئاسة رسميّاً في 23 أيلول 1976.

(59) الجسر، ميثاق 1943، ص 419.

(60) الريّس، ص 262–263.

(61) كان مخيّم «تلّ الزعتر» آخر معقل للفلسطينيّين يسقط في المنطقة الشرقيّة بتاريخ 12 آب 1976، هانف، ص 279 – 280. وقد بلغ عدد قتلاه بعد اقتحامه 1,600 وفق شرارة، دولة حزب الله، لبنان مجتمعاً إسلاميّاً، ط3، دار النهار للنشر، بيروت 1998، حاشية 1، ص 123.

(62) Stephan Rosiny, Islamismus bei den Schiiten im Libanon. Religion im Übergang von Tradition zur Moderne, Verlag Das Arabische Buch, Berlin 1996., op. cit., p.56, and no. 11.

(63) نقلاً عن: الجسر، ميثاق 1943، ص 423.

(64) نقلاً عن: خويري، الحرب في لبنان 1976، ج3، ص 761-762.

(65) بيار الجميّل، مواقف وآراء 1975، ص 149-162.

(66) Ze'ev Schiff/Ehud Ya'ari, Isreal's Lebanon War, edited and translated by Ina Friedman, London/ Sydney 1984, p.13.

(67) Fisk, Pity the Nation. op. cit.,pp.81, 82.

(68) وفي هذا المعنى، جاءت تصريحات كميل شمعون وإلياس الهراوي وجورج سعادة وغيرهم من الزعامات المارونيّة اللبنانيّة. انظر: «سوريا تلوّح بنشر «محاضر لقاءات» سبقت دخولها إلى لبنان»، في: **النشرة** 29 تشرين الثاني 2000.

(69) Camille Chamoun, Crise au Liban, Beyrouth 1977, pp. 23-24.

(70) نقلاً عن: Gilmour, op. cit., p.137.

(71) حول هذا التصريح، انظر الفصل الثاني من المجلّد، ص 210.

(72) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، إعداد وتنسيق سمعان عيد سمعان، دار الجيل 2000، ص 426-427.

(73) نقلاً عن: خويري، الحرب في لبنان 1976، جث، ص 761.

(74) هانف، حاشية 84، ص 281-282.

(75) من نتائج قمّة الرياض عقد المصالحة بين عرفات والأسد، وبين مصر وسورية وقيام تحالف بينهما بفضل مساعي وليّ العهد السعوديّ الأمير فهد بن عبد العزيز. إلاّ أنّ هذا التحالف كان مرحليّاً، بسبب سلوك السادات طريق سلام مع إسرائيل. حول مجمل السياسة السعوديّة تجاه لبنان ومبادراتها لإحلال السلام فيه، انظر: عبد الرؤوف سنّو، «المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان. دبلوماسيّة ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانيّة»، في: **العلاقات السعوديّة اللبنانيّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود**. بحوث ودراسات ألقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانيّة، بيروت 17-18 ربيع الأوّل 1423هـ الموافق 29-30 أيّار (مايو) 2002، الرياض 1423 هـ، ص 37-98. لتفاصيل أكثر عن مقررات قمّة الرياض، راجع: خويري،الحرب في لبنان 1976، ج3، ص 698-702.

(76) خويري، الحرب في لبنان 1976، ج3، ص 742-757.

(77) خويري، الحرب في لبنان 1976، ج3، ص 627.

(78) خويري، الحرب في لبنان 1976، ج3، ص 774-775.

(79) حول انشقاق الضابط أحمد الخطيب عن الجيش البنانيّ، راجع الفصل التاسع من المجلّد الثاني، ص 950 - 951.

(80) عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 55، حاشية 1. بقيت الوحدات العسكريّة العربيّة تعمل في لبنان حتّى 28 نيسان 1979، وبعد ذلك التاريخ أصبحت سوريّة خالصة.

(81) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1979، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1980، ص 25.



(82) ألبير منصور، موت جمهوريّة، بيروت 1994، ص 176-180.

(83) Rosiny, Islamismus bei den Schiiten im Libanon, pp.61, 111-112..

(84) أنطوان خويري، حوادث لبنان 1977 - 1978، ج6، جونيه 1978، ص 89-90.

(85) خويري، حوادث لبنان 1977-1978، ص 380-383، 393-395، 397-398، 400-402، 415.

(86) Winslow, Lebanon War and Politics, p.222.

(87) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 48.

(88) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 83.

(89) مقابلة مع وليد جنبلاط: تلفزيون الصفوة/أوربت 18 كانون الأوّل 2005، ونقلها تلفزيون المستقبل؛ مقابلة: مع وليد جنبلاط، تلفزيون المستقبل 20/ 1/ 2006.

(90) جريدة **النهار**، 14 كانون الأوّل 2005.

(91) Gilmour, pp.154-155.

(92) الجميّل، آراء ومواقف، ص 175-176.

(93) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1978، ص 155.

(94) عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 59.

(95) Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 222.

(96) إنّ موافقة رئيس الجمهوريّة سركيس على إنشاء محكمة استثنائيّة لمحاكمة الضبّاط اللبنانيّين المسؤولين عن صدامات الفياضيّة، فاقم الوضع ومهّد إلى اشتباكات الأشرفيّة في صيف 1978.

(97) كريم بقرادوني، السلام المفقود. عهد إلياس سركيس 1982 1986، بيروت 1983، ص 147-148.

(98) نقلاً عن: بقرادوني، السلام المفقود، ص 148.

(99) بقرادوني، السلام المفقود، ص 148-151.

(100) راجي عشقوتي، حقائق في خدمة وطني. إلياس سركيس، لام، 1985، ص 78-85؛ يذكر جوناثان راندل، حرب الألف سنة حتّى آخر مسيحيّ. أمراء الحرب المسيحيّون والمغامرة الإسرائيليّة في لبنان، ترجمة بشّار رضا، لات، لا دار نشر، ص 172، أنّ كميل شمعون بعث أثناء المعارك بين «الجبهة اللبنانيّة» والجيش السوريّ عام 1978 إلى الإسرائيليّين يطلب نجدتهم. لكنّ بيغن أجابه في برقيّة غير موقّعة بالآتي: «**نأسف لعدم استطاعتنا القتال إلى جانبكم**». وعلى ما يبدو، لم تكن تلّ أبيب في تلك المرحلة تريد انتهاك «الخطوط الحمر» مع السوريّين.

(101) الشيخ بيار (الجميّل)، سلسلة حلقات عُرضت على شاشات تلفزيون LBC، تاريخ 2 تموز 2007.

(102) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحُكم ما بين 1976 و1980، ط2، بيروت 1996، ص 385.

(103) حول هذا الموضوع، أنظر ص 299 - 300. من هذا الفصل.

(104) Winslow, Lebanon. War and Politics, pp.220f.

(105) ياسين سويد، عمليّة الليطاني 1978. نظرة إستراتيجيّة، ط2، بيروت 1993، ص 64–65.

(106) سويد، عمليّة الليطاني 1978، ص 50–63.

(107) بعد ذلك عملت إسرائيل على توسيع الحزام الأمنيّ. انظر الفصل الخامس عشر.

(108) لم تنفّذ إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم 425 الصادر في 19 آذار 1978 بالانسحاب الكامل من جنوب لبنان. وما انسحابها منه عام 2000، إلا نتيجة ضربات المقاومة اللبنانيّة.

(109) Gilmour, pp. 149 - 15; Rex Brynen, "Palestinian Lebanese Political Relations. A Political Analysis" in: Deirdre Collings (Ed.) *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, Boulder/London 1944, op. cit., p. 88

(110) هانف، ص 287.

(111) ياسين سويد، عمليّة الليطاني 1978، ص 7–8.

(112) انظر بنود «اتّفاق 17 أيّار 1983»، ص 358 - 359 من هذا الفصل.

(113) سويد، عمليّة الليطاني، ص 66–67.

(114) Schiff, Lebanon, op. cit., pp. 223 - 225.

(115) أنّي لوران/ أنطوان بصبوص، الحروب السرّيّة في لبنان، بيروت 1988، ص 216.

(116) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 74–77، 98–99، 103، 109.

(117) نقلاً عن مينارغ، ص 107–108.

(118) راجع الفصل الثاني، ص 209.

(119) جون بُويكن، ملعون هو صانع السلام. فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون، بيروت 1982، ترجمة غسّان غصن، ط2، دار النهار 2002، ص 84–85.

(120) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، مرجع سبق ذكره، ص 85– 86.

(121) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 86–87.

(122) Gilmour, p. 163.

(123) Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 229.

(124) Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 229.

(125) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، مرجع سبق ذكره، ص 87–88؛ مينارغ، ص 189، 190–191.

(126) Volker Perthes, Der Libanon nach dem Bürgerkrieg. Vom Ta'if zum gesellschaftlichen Konsens? Nomos Verlagsgesellschaft, Baden Baden 1994, p. 95.

(127) Kirsten E. Schulze,Israel's Convert Diplomacy in Lebanon, St. Antony's Series, London 1998, p. 93; Ze'ev Schiff, The Political Background of the War in Lebanon, in: Halim Barakat (Ed.), Toward a Viable Lebanon, op. cit., p. 161.



(128) Azar/Shnayerson, op. cit., p. 251.

(129) قام مشروع الأمير فهد (أصبح ملكاً في حزيران 1982) على اعتراف الدول العربيّة ضمناً بإسرائيل، مقابل انسحابها من المناطق المحتلّة في عام 1967، بما فيها القدس الشرقيّة، وإزالة المستوطنات من الأراضي العربيّة المحتلّة، وإقامة دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وغزّة عاصمتها القدس الشرقيّة، واعتراف الدولة العبريّة بالحقوق المشروعة للفلسطينيّين طبقاً لقرارات «مجلس الأمن الدوليّ». حول هذا الموضوع راجع: Seth P. Tillman, The United States in the Middle East. Interests and Obstacles, Bloomington 1982, p. 93. وقارن بستّو، المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان، ص 54–58.

(130) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 90–91.

(131) «معركة بيروت. لماذا غزت إسرائيل لبنان؟» عرض هناء قاسم لكتاب: Michael Jansen, The Battle of Beirut. Why Israel Invaded Beirut, London 1982 في: الفكر الإستراتيجي العربيّ، 6–7 (1983)، ص 317؛ وقارن بُويكن، ملعون صانع السلام، ص 92؛ مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 192؛ Don Peretz, "Israel's Foreign Policy Objectives in Lebanon. A Historical Overview", in: Collings, Peace for Lebanon, op. cit. pp. 116,117.

(132) Perthes, p. 97.

(133) نقلاً عن: جانسن/ قاسم، ص 305.

(134) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 90 - 93.

(135) قام «مبدأ كارتر» على مجابهة الولايات المتّحدة أيّة محاولة لقوّة خارجيّة لفرض هيمنتها على منطقة الخليج العربيّ، واعتبار ذلك هجوماً ضدّ المصالح الحيويّةالأميركيّة، ممّا يفرض عليها الردّ بكلّ الوسائل الضروريّة، بما فيها استخدام القوّة المسلّحة. انظر: زهير شكر، السياسة الأميركيّة في الخليج العربيّ «مبدأ كارتر» ، معهد الإنماء العربيّ (بيروت)، لات، ص 6.

(136) شكر، السياسة الأميركيّة، ص 7.

(137) فرضت أزمة السويس عام 1956 على الولايات المتّحدة الأميركيّة إعادة تحديد سياستها في الشرق الأوسط بعد اندثار نفوذ حليفتيها بريطانيا وفرنسا في المنطقة. وفي الخامس من كانون الثاني 1957 تقدّم الرئيس الأميركيّ دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower) بمشروع قرار إلى الكونغرس يفوّضه فيه حقّ استخدام القوّة المسلّحة لمواجهة عدوان شيوعيّ محتمل في الشرق الأوسط. وتضمّن الاقتراح الذي وافق عليه الكونغرس في التاسع من آذار 1957، التعاون مع بلدان الشرق الأوسط ومساعدتها في تنميتها الاقتصاديّة وفي الحفاظ على استقلالها الوطنيّ. ونصّ مشروع القرار على البدء ببرامج إقليميّة للدعم والتعاون العسكريّ، وأن تستخدم الولايات المتّحدة القوّة المسلّحة لتأمين أراضي بلدان الشرق الأوسط وسلامتها واستقلالها السياسيّ. انظر في هذا الخصوص علي الدين هلال، أميركا والوحدة العربيّة 1945–1982، بيروت 1989، ص 138–145.

(138) آن لش، «إدارة ريغان وسياستها نحو فلسطين»، في: «فلسطين والسياسة الأمريكيّة من

ويلسون إلى كلنتون»، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1996، ص 246 و253.

(139) Azar/Shnayerson, op. cit., pp. 250 - 251.

(140) شيلا راين، «الاجتياح الإسرائيليّ للبنان: خلفيّات الأزمة»، في: **الاجتياح الإسرائيليّ للبنان – 1982 دراسات سياسيّة وعسكريّة**، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، سلسلة الدراسات رقم 68، بيروت 1984، ص 11، 18–19.

(141) راين، مرجع سبق ذكره، ص 20–21.

(142) Seth Tillman, The United States in the Middle East. Interests and Obstacles, Bloomington 1982, p. 37.

(143) Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 228.

(144) انظر: بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 92 –93.

(145) نقلاً عن: غزو لبنان 1982، في: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA% D8%B2%D9 %88_%D9%84 %D8%A8-1%D9 %86%D8%A7%D 9%86_1982#_ref

(146) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 228.

(147) بُويكن، ص 26. وقارن بـ: دلّول، حوارات ساخنة، ص 270. وبسبب ذلك، رفض الأسد الاجتماع بحبيب.

(148) بقرادوني، لعنة وطن، ص 158–159.

(149) Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, p. 152.

(150) نقلاً عن: Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, p. 170

(151) جانس/قاسم، ص 304؛ مينارغ، ص 243.

(152) Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, p. 151.

(153) راندل، حرب الألف سنة، ص 192.

(154) نقلاً عن: جانسن/قاسم، ص 319؛ وقارن بـ: راندل، ص 194، الذي ينقل عن دبلوماسيّين أميركيّين مطّلعين أنّ هيغ حدّد مع شارون في 20 أيّار أثناء زيارة الأخير لواشنطن أهداف الاجتياح الإسرائيليّ للبنان.

(155) Michael C. Hudson, "The United States' Involvement in Lebanon" , in: Halim Barakat (Ed.), *Toward a Viable Lebanon*, op. cit., pp. 214 224 225, 229. وما لبث هيغ أن استقال من منصبه في 25 حزيران، وذلك في أعقاب خلافات حادّة داخل الإدارة الأميركيّة حول السياسة الخارجيّة الأميركيّة عموماً والاجتياح الإسرائيليّ للبنان. فحلّ محلّه جورج شولتز.

(156) نقلاً عن: Archiv der Gegenwart vom 27. Juni 1982, Folge 28, S. 25741.

(157) انظر على سبيل المثال تصاريح شارون بين شهري أيّار وتموز 1982، جانسن/قاسم، ص 303 - 304.



(158) Schulze, p. 125.

(159) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 93–94.

(160) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 198– 202.

(161) نقلاً عن: نبيل خليفة، الستراتيجيّات السوريّة والإسرائيلية والأوربيّة حيال لبنان، جبيل 1993، ص 99.

(162) في الواقع، عمل الإسرائيليّون طوال لقاءاتهم مع بشير الجميّل وفريقه على عدم الكشف عن نواياهم بوضوح، وتركوا «القوّات اللبنانيّة» في إرباك. ولم تعرف «القوّات» المدى الذي سيصل إليه الاجتياح. فكان الإسرائيليّون يتناقضون في المعلومات التي يقدمونها إليها، وهذا يعود إلى الصراع والتنافس السياسيّين ومراكز القوى في إسرائيل.

(163) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 93–94.

(164) بقرادوني، لعنة وطن، ص 40.

(165) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 201.

(166) A.J. Abraham, The Lebanon War, Westport, Connecticut/ London 1996, p. 139.

(167) Brynen, Palestinian-Lebanese Political Relations, op. cit., p. 86

(168) نقلاً عن: مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 200.

(169) بُويكن، ملعون هو صانع اسلام، ص 93–94.

(170) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 221.

(171) جانسن/قاسم، ص 306.

(172) *MEI*, No. 181. 20.8.1982, p. 13.

(173) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 192.

(174) عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر. السياسة الأميركيّة في لبنان، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1991، ص 16.

(175) Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 230.

(176) نقلاً عن: غادة كنفاني، «المعارضة الإسرائيليّة لغزو لبنان» ، في: **الفكر الإستراتيجيّ العربي**، 8–9 (1983)، ص 48–49.

(177) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 91، 95.

(178) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 282.

(179) كانت قيادات فلسطينيّة ولبنانيّة، كعرفات ووليد جنبلاط على علم بتوقيت الاجتياح الإسرائيليّ في النصف الأوّل من عام 1982. وكانت هناك شائعات تروّج في بيروت عن قرب قيام إسرائيل باعتداء كبير على لبنان. انظر: راندل، حرب الألف سنة، ص 190–191.

(180) بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 15.

(181) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 166–175.

(182) جونثان راندل، حرب الألف سنة، ص 18، 21، 22.
(183) مينارغ، ص 176.
(184) نقلاً عن مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 323.
(185) راندل، حرب الألف سنة، ص 21.
(186) راندل، ص 23–25.
(187) كميل منسّى، إلياس الهراوي. عودة الجمهوريّة، من الدويلات إلى الدولة، دار النهار للنشر، بيروت 2002، ص 85.
(188) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 286–287.
(189) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 257.
(190) نقلاً عن: مينارغ، ص 269–271.
(191) كليفورد أ. رايت، «آلة الحرب الإسرائيليّة في لبنان» ، في: **الاجتياح الإسرائيليّ للبنان – 1982. دراسات سياسيّة وعسكريّة**، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة سلسلة الدراسات رقم 68، بيروت 1984، ص 60.
(192) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 219.
(193) مينارغ، ص 219، 224.
(194) راندل، ص 193.
(195) رايت، آلة الحرب الإسرائيليّة، مرجع سبق ذكره، ص 60.
(196) جانسن/ قاسم، ص 306.
(197) Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, op. cit., p. 118.
(198) بوُيكن، ملعون هو صانع السلام، ص 26.
(199) قاسم جعفر، «المواجهة الجويّة السوريّة – الإسرائيليّة 1982» ، في: **الفكر الاستراتيجيّ العربيّ**، 6–7(1983)، ص 89–91.
(200) خليفة، كيسنجر، ص 265؛ وقارن بـ: جعفر، ص 97.
(201) جعفر، ص 90–91.
(202) Yair Evron, War and Intervention in Lebanon, The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue, Croom Helm, London/Sydney, 1987, pp. 136 - 137
(203) هانف، ص 321–322.
(204) Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, p. 168 ; Galia Golan, "The Soviet Union and the PLO since the War in Lebanon", in: ***The Middle East Journal,*** 40, 2 (1986), p. 288.
(205) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 245–247؛ ولتفاصيل عسكريّة وافية حول اتصال الوحدات الإسرائيليّة بالقوّات اللبنانيّة في بعبدا، راجع الفصل العاشر من كتاب Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, pp. 181 - 194.
(206) Abraham, The Lebanon War, p. 147.



(207) عشقوتي، حقائق في خدمة وطني، مرجع سبق ذكره، ص 115.
(208) هانف، ص 324–325.
(209) William B.Quandt, "Reagan's Lebanon Policy:Trial and Error", in: ***The Middle East Journal'*** 38, 2 (1984)., p. 239.
(210) هانف، حاشية 137، ص 325.
(211) كان أوّل المنتقدين للاجتياح شلومو أرغوف، سفير إسرائيل في لندن، الذي تعرّض لمحاولة الاغتيال. ووصف السفير المذكور حرب لبنان بأنّها **«مغامرة عسكريّة لا أفق لها»**. كما كانت هناك معارضة إسرائيليّة للعمليّة العسكريّة في البرلمان. واحتجّت عليها أيضاً حركة السلام الإسرائيليّة بالتظاهر. أمّا البروفسور يشعياهو ليبوفيتس (Yeshayahu Leibowitz)، فقال: **«إنّ سياسة إسرائيل اليوم هي يهوديّة – نازية»**، في حين اتّهم الأديب الإسرائيليّ دان ميرون (Dan Miron) حكومته بالكذب **«خاصّة في الاسم الذي أعطي للحرب(سلام الجليل)»**. وفي 3 تموز، أقامت «حركة السلام» في تلّ أبيب أكبر تظاهرة معارضة للحرب ضمّت 100 ألف إسرائيليّ، ومن ضمنهم جنود في الاحتياط. حول مختلف هذه الآراء، انظر غادة كنفاني، ص 75–76، 103.
(212) http//:ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8% B2%D9%88_%D9%84 %D8%A8%D9% 86%D8%A7%D9%86-1982.
(213) جانسن/ قاسم، ص 310–314. يعتقد Gilmour، ص 164، أنّ نسبة المدنيّين من ضحايا العدوان على بيروت الغربيّة وصلت إلى 90%.
(214) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 254.
(215) Gilmour, 166. ووفق مصادر «اليونيسف» التي ترد في كتاب ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 464، بلغ عدد القتلى والجرحى في بيروت وضواحيها 29,505، منهم 6,775 في بيروت وحدها.
(216) مينارغ، ص 370؛ وقارن بـ: رايت، آلة الحرب الإسرائيليّة، ص 57–86.
(217) راندل، حرب الألف سنة، ص 197.
(218) مقابلة مع ع. خ. من بلدة جنوبية سُرقت سيّارات من قبل الإسرائيلين تاريخ المقابلة: 16 شباط 2003.
(219) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 332–333، 336.
(220) Abraham, The Lebanon War, op. cit., pp. 142 - 143.
(221) على سبيل المثال، رسالة الرئيس المصريّ حسني مبارك الشديدة اللهجة إلى ريغان في 7 حزيران، والتي طالب فيها واشنطن بالعمل على وقف إطلاق النار وسحب الجيوش الإسرائيليّة، انظر: Archiv der Gegenwart vom 27. Juni, Folge 28, S. 25740.
(222) Quandt, op. cit., p. 239.
(223) PEF , Avril- Mai- Juin 1982, pp. 137 - 138.
(224) نادية مصطفى، «الدبلوماسيّة الفرنسيّة والصراع العربيّ – الإسرائيليّ 1967–1977» ، في: **الفكر الإستراتيجيّ العربيّ** (بيروت)، 13/ 14 (1985)، مرجع سابق، ص 18، 20، 22.

(225) مصطفى، الدبلوماسيّة الفرنسيّة، ص 23-25.

(226) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 100-101.

(227) من ردود الفعل الدوليّة على العدوان الإسرائيليّ، تصريح ميتران في 8 حزيران بأنّ بلاده تدين الاجتياح الإسرائيليّ وكلَّ الهجمات العسكريّة من الأراضي اللبنانيّة، انظر: Arvhiv der Gegenwart vom 27. Juni 1982, Folge 28.S.25741.

(228) بشّار الجعفري، السياسة الخارجيّة السوريّة 1946-1982، دار طلاس، دمشق 1987، ص 422.

(229) نادية مصطفى، الدبلوماسيّة الفرنسيّة والغزو الإسرائيليّ للبنان، ص 23-25.

(230) الجعفري، ص 423.

(231) Quandt, p. 239.

(232) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 138.

(233) نقلاً عن: بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 127.

(234) هنري لورنس، اللعبة الكبرى. الشرق العربيّ المعاصر والصراعات الدوليّة، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص 1992، ص 350.

(235) بشار الجعفري، السياسة الخارجيّة السوريّة، ص 424.

(236) مينارغ، ص 248، 245-255. تألّفت اللجنة أيضاً من إلياس سركيس رئيساً، وعضويّة شفيق الوزّان، وبشير الجميّل، ونصري المعلوف، ووزير الخارجيّة فؤاد بطرس. وقارن بـ: دلّول، حوارات ساخنة، ص 266، الذي يقول إنّ أعضاء من «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» أقنعوا وليد جنبلاط بضرورة حضور اجتماع الهيئة للبقاء على مقربة من الأمور، وخصوصاً انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة.

(237) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 148-149.

(238) Abraham, The Lebanon War, p. 149.

(239) Andreas Rieck, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. Politische Chronik 1958-1988, Hamburg 1989, p. 411.

(240) هانف، ص 325-326.

(241) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، مرجع سابق، ج2، ص 359، 368؛ ج3، ص 32-33؛ بُويكن، ص 323 324.

(242) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 361-362.

(243) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 302-303.

(244) هانف، ص 327.

(245) MEI, No. 182, 3.9.1982, p. 182.

(246) جورج قرم، انفجار المشرق العربيّ. من تأميم قناة السويس إلى اجتياح بيروت، دار الطليعة، بيروت 1987ص 184-185؛ خليفة، لبنان في استراتجيّة كيسنجر، ص 270- 271.



(247) ما لبثت المخابرات الإسرائيليّة أن أقدمت على تصفية علوان في ما بعد.

(248) قارن بـ: جانسن/قاسم، ص 315-316. وحول مقاومة احتلال بيروت وجنوب لبنان انظر ص 314 - 318 من هذا الفصل.

(249) دلّول، حوارات ساخنة، ص 324-325.

(250) Rieck, Die Schiiten, pp. 441 - 442.

(251) Ali El - Khalil, "The Role of the South in Lebanese Politics" , in: Shehadi, Nadim/Haffar Mills (Eds.), ***Lebanon: a History of Conflict and Consensus***, I.B. Tauris & Co., London 1992 pp. 307 308.

(252) ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب. محطات من مراحل المؤامرة ومقاومتها، بيروت 1992؛ المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة 1982 1985، العمليّات الاستشهادية، وثائق وصور، بيروت 1985؛ «المقاومة الإسلاميّة في أهمّ محطاتها الجهادية»، في: جريدة العهد، 21 رجب 1410هـ، ص د - هـ.

(253) الآن مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 196- 204.

(254) بقرادوني، السلام المفقود، ص 230-233؛ علم الرئيس السوريّ حافظ الأسد، على ما يبدو، بالاتصالات المارونيّة - الدرزيّة الجارية في كانون الأوّل 1980، فاستدعى وليد جنبلاط إلى دمشق وأبلغه رفضه التقارب مع «القوّات اللبنانيّة» وحذّره غامزاً من قناة إغتيال والده بالقول: «يا للعجب كم أنت تشبه والدك (كمال). أراه جالساً مثلك أنت وفي المقعد الذي تشغله، كان هذا أربعة أيّام قبل وفاته. لماذا لم يُصغ لنصحي، يا لشؤم ما حصل». انظر: مينارغ، ص 88. وعلى الرغم من عدم إشارة مينارغ إلى أي اجتماع بين «القوّات» و«حركة أمل» في شأن هذا الموضوع، فيُفترض أنّ سورية حذّرت بدورها «حركة أمل» جراء أيّة اتصالات بالقوّات.

(255) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 234-235.

(256) Amnon Kapeliouk, Sabra et Chatila. Enquete sur un massacre, Paris 1982, p. 11.

(257) William B. Quandt, "Reagan's Lebanon Policy. Trial and Error", in: ***The Middle East Journal***, 38, 2 (1984), pp. 237 - 254

(258) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 126.

(259) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 321-323.

(260) سنّو، المملكة العربيّة ولبنان، مرجع سبق ذكره، ص 63-66.

(261) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 44.

(262) بقرادوني، لعنة وطن، ص 45.

(263) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 338.

(264) Rieck, Die Schiiten, p. 411.

(265) مينارغ، ص 336.

(266) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 339.

(267) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 335، 337.

(268) وثائق الحرب اللبنانيّة (82–83–84)، ص 204–205.

(269) يونس، ج1، ص 237–239.

(270) دلّول، حوارات ساخنة، ص 277.

(271) "Amin Gemayel's Potential", in: ***Middle East International***, no. 184, 1.10.1982, p. 7.

(272) الشيخ بيار (الجميّل)، سلسلة حلقات عُرضت على شاشة تلفزيون LBC، تاريخ 2 تموز 2007.

(273) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 354، 358، 363.

(274) يونس، ج1، ص 236.

(275) عشقوتي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

(276) دلّول، حوارات ساخنة، ص 269–270.

(277) منصور، موت جمهوريّة، ص 189–190.

(278) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 339.

(279) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 339.

(280) لوران/ بصبوص، ص 220، 223–224

(281) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 334

(282) مينارغ، ص 357–358.

(283) راندل، حرب الألف سنة، ص 118. وقارن بـ: بُويكن، ص 339–340.

(284) هانف، ص 330–331.

(285) مينارغ، حاشية 3، ص 359.

(286) مقابلة مع عدد من أهالي بيروت الغربيّة .

(287) نقلاً عن: Kapeliouk, Sabra et Chatila, p. 13.

(288) نقلاً عن: عشقوتي، حقائق في خدمة وطني، مرجع سبق ذكره، ص 118–120.

(289) نقلاً عن: مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 364.

(290) Ze'ev Schiff/Ehud Ya'ari, Israel's Lebanon War. Edited and Translated by Ina Friedman, London/ Sydney 1984, p.236

(291) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 369–377؛ بُويكن، ملعون هو صانع السلام، حاشية 4، ص 384.

(292) بقرادوني، لعنة وطن، ص 46.

(293) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 374.

(294) Schiff/ Ya'ari, Israel's Lebanon War., pp. 235 - 236.

(295) لوران/ بصبوص، الحروب السرّية، ص 222.



(296) مينارغ، ص 394–395.

(297) مينارغ، اسرار حرب لبنان، ص 390.

(298) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 338؛ بقرادوني، لعنة وطن، ص 42–43.

(299) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 125.

(300) ***MEI,*** No. 182, 3.9.1982, p. 9.

(301) ***MEI,*** No. 182, 3.9.1982, p. 3.

(302) نقلاً عن: يونس، ج1، ص 239–241.

(303) "Amin Gemayel's Potential" , in: ***Middle East International,*** no. 184, 1.10.1982, p.6.

(304) نقلاً عن: لوران/ بصبوص، الحروب السرّية، ص 217.

(305) Kapeliouk, p. 15.

(306) راندل، حرب الألف سنة، ص 115.

(307) دلّول، حوارات ساخنة، ص 275.

(308) لوران/ بصبوص، الحروب السرّية، ص 217، 218.

(309) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 125–126؛ Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, op. cit., p. 236.

(310) Kapeliouk, p.15.

(311) هانف، 320 - 312.

(312) هانف، ص 328–329.

(313) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 275.

(314) جورج قرم، انفجار المشرق العربيّ، ص 181.

(315) Cite par Kapeliouk, p. 14.

(316) Kapeliouk, p. 16.

(317) لورنس، اللعبة الكبرى، ص 351.

(318) سالم، ص 20.

(319) Kapeliouk, p. 15.

(320) قرم، ص 181–182.

(321) خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، ص 269–271؛ قارن بمقال: Faris Glubb, "Who Killed Bashir?" , in: ***Middle East International,*** no. 184, 1.10.1982, p. 7. الذي يرى أنّ إسرائيل هي التي قتلت بشير الجميّل باعتبارها أوّل من استفاد من اغتياله عبر القيام بمذابح صبرا وشاتيلا .

(322) نقلاً عن: دلّول، حوارات ساخنة، ص 284.

(323) Kapeliouk, Sabra et Chatila, p. 11.

(324) راندل، حرب الألف سنة، ص 33.

(325) راندل ص 121–124. ويشارك هدسون راندل في احتمال أن تكون سورية وراء الاغتيال. Husdon, Lebanon's U.S. Connection, p. 143.

(326) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 141–142، 162.

(327) مينارغ، ص 399–400.

(328) Kapeliouk, p, 23 ff, 29.

(329) كان حبيقة هو قائد الهجوم على المخيّمات. وقد عاونه في «المجزرة» كلٌّ من الضابطين إميل عيد وميشال زوين، وقائد الشرطة العسكريّة ديب أناستاسي، وقائد بيروت الشرقيّة مارون مشعلاني، وجوزيف إدّه، قائد المغاوير وضابط التنسيق مع الجيش الإسرائيليّ (جيسي). كما شاركت في المذبحة قوّات تابعة لسعد حدّاد. انظر: Kapeliouk, pp. 43, 45 - 46, 61

(330) MEI, No. 208, 16.9.1983, pp. 13 - 14.

(331) حول يوميّات المذبحة، ساعة بساعة، راجع: "The Sabra-Chatila Massacre", in: ***Middle East International,*** no. 185, 15.10.1982, pp. 14 - 15.

(332) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 365–366.

(333) نقلاً عن: Kapeliouk, p. 24.

(334) بُويكن، ص 366.

(335) لتفاصيل إضافيّة حول المجزرة في مخيّمي صبرا وشاتيلا والتعاون الذي تمّ بين الإسرائيليّين و« حزب الكتائب» ، انظر الفصل الثالث عشر من كتاب: Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, op. cit., pp. 250 - 285.. وقارن بـ: Rosemary Sayigh, The Massacre in West Beirut, op. cit., p. 2.

(336) Gilmour, pp. 173 174, 176.

(337) نقلاً عن: مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 4040 –405.

(338) مينارغ، ص 410–411.

(339) جريدة العهد، عدد 65، 5 محرم 1406 هـ.

(340) نقلاً عن: بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 367.

(341) Rosemary Sayigh, "The Massacre in West Beirut And its Aftermath", in: ***Middle East International,*** no. 184, 1. 10. 1982, p.2.

(342) نقلاً عن راندل، ص 32.

(343) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 430–431.

(344) نقلاً عن: Schiff/Ya'ari, Israel's Lebanon War, p. 276.

(345) Kapeliouk, pp. 93 - 94.

(346) John Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", in: http://www.rand.org/pubs/conf-proceedings/CF 129/CF-129 chapter 6.htm, p. 7.1.

(347) جانسن/قاسم، ص 315؛ وثائق الحرب اللبنانيّة (82–83–84)، ص 35–47.



(348) جريدة العهد، عدد 12، 11 ذو الحجة 1404 هـ.

(349) Kapeliouk, p. 94.

(350) جانسن/قاسم، ص 315.

(351) John Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", pp. 1-2, 4.

(352) John Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", p. 7

(353) قرم، انفجار المشرق العربيّ، ص 182.

(354) Ze'ev Schiff, Lebanon: Motivations and Interests in Israel's Policy, in: ***The Middle East Journal,*** 38, 2(1984) pp. 225 - 226.

(355) كريم بقرادوني، لعنة وطن، ص 9–10.

(356) كريم بقرادوني، لعنة وطن، ص 10.

(357) منصور، موت جمهوريّة، ص 195.

(358) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 112.

(359) Helmick, op. cit.,pp. 317 - 318, 320; Winslow, Lebanon. War and Politics, pp. 236 - 237

(360) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 272.

(361) من هذه الصور، تلك التي علّقت في ساحة الملعب البلديّ في الطريق الجديدة.

(362) هانف، ص 332–333.

(363) يونس، ج1، ص 248–249.

(364) وثائق الحرب اللبنانيّة (82–83–84)، ص 52.

(365) تولّى الوزّان، إضافة إلى رئاسة الوزارة، مهام وزير الداخليّة، وعُيّن إيلي سالم لوزارة الخارجيّة والمغتربين، وروجيه شيخاني للعدل والإعلام، وبيار خوري للأشغال العامّة والنقل والزراعة، وإبراهيم حلاوي للاقتصاد والتجارة والسياحة، وبهاء الدين البساط للموارد المائيّة والإسكان والتعاونيّات، عدنان مروة للصحّة والعمل والشؤون الاجتماعيّة، وعصام خوري للدفاع والتربية، وجورج أفرام للبرق والبريد والصناعة والنفط، وعادل حميّة للماليّة. Archiv der Gegenwart vom 7 Oktober 1982 Folge 42, S. 26024.

(366) Norton, pp. 198 - 199.

(367) يونس، ج1، ص 251–254.

(368) دلّول، حوارات ساخنة، ص 299–304.

(369) Rosiny, Islamismus, p. 62 and no, 42.

(370) منصور، موت جمهوريّة، ص 202.

(371) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982 – 1983 – 1984)، ص 62، 100–120.

(372) يونس، ج3، ص 44.

(373) R.D.McLaurin, "Lebanon and Its Army: Past, Present, and Future", in: ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*** (ed.), New York 1984, pp. 102 - 103, 104 - 105.

(374) Rieck, Die Schiiten, pp. 433 - 434.

(375) Cobban, The Growth of Shi'I Power in Lebanon, p. 148.

(376) Rosiny, Islamismus, pp. 63 - 64.

(377) Rieck, Die Schiiten, p. 481.

(378) جريدة العهد، عدد 8، 21 ذو القعدة 1404 هـ.

(379) Gilmour, p. 188.

(380) Najib E. Saliba, "Syrian - Lebanese Relations", in: Halim Barakat (Ed.) ***Toward a Viable Lebanon***, op. cit., pp. 154..

(381) «الدولة تحت رحمة الميليشيات» ، في: جريدة الحياة، رقم 9، 9 شباط 1990؛ وقارن بـ: Rieck, Die Schiiten, pp. 431 - 432.

(382) Barbara M. Gregory, "U.S. Relations With Lebanon: A Troubled Course", in: ***American-Arab Affairs***, 1911, p. 66.

(383) Rieck, Die Schiiten, pp. 433, 435.

(384) نقلاً عن: منصور، موت جمهوريّة، ص 202؛ Rieck, p. 433.

(385) استبدال فادي أفرام بأبي ناضر في 9 تشرين الأوّل 1984، والانقلاب على «الاتّفاق الثلاثيّ» الذي عُقد بين جنبلاط وبرّي وحبيقة 28/ 12/ 1985، وإفشال محاولة الاختراق لحبيقة إلى المناطق الشرقيّة في 27 أيلول 1986.

(386) سيأتي الحديث بعد قليل عن «اتّفاق 17 أيّار 1983» .

(387) راندل، حرب الألف سنة، ص 226.

(388) وقد اتّهم وزير الدفاع الإسرائيليّ موشي أرينز «القوّات اللبنانيّة» بأنّها أبدت عدم ثبات في المقاومة أمام الميليشيات الدرزيّة. انظر: وثائق الحرب اللبنانيّة (1982– 1983– 1984)، ص 177، 188.

(389) Freedman, op. cit., p. 254.

(390) Michael C. Hudson, The United States' Involvement in Lebanon, p. 220, 226.

(391) Azar/Shnayerson, p. 262.

(392) تعود الاهتمامات الأميركيّة بلبنان إلى مطلع القرن التاسع عشر، عندما أصبح مركزاً للنشاط الثقافيّ الإرساليّ – السياسيّ الأميركيّ. وبين عامي 1880 و1930، هاجر من لبنان إلى الولايات المتّحدة حوالى 200 ألف لبنانيّ. وبعد الحرب العالميّة الثانية، تدعّمت العلاقات بين البلدين، فشهدت مرحلة الخمسينات توسّعاً للمصالح الأميركيّة فيه. وبين عامي 1961 و1976، تضاعف حجم الشركات الأميركيّة العاملة في ذلك البلد. وفي 1964، كانت هناك 500 شركة أميركيّة في لبنان. وعلى الصعيد السياسيّ، قَبِلَ لبنان عام 1957 «مبدأ أيزنهاور» الذي كان يجسّد نظريّة الأميركيّين في محاربة المدّ الشيوعيّ في الشرق الأوسط. كما موّل الأميركيّون في ذلك العام الانتخابات النيابيّة للرئيس شمعون. وفي تموز من العام التالي،



نزلت البحريّة الأميركيّة في لبنان إثر قيام الثورة العراقيّة واستنجاد كميل شمعون بواشنطن لدعمه ضدّ المعارضة الإسلاميّة والوطنيّة. كما كانت الولايات المتّحدة الأولى بين الدول المصدّرة إلى لبنان بين عامي 1973 و1975. انظر: Azar/Shnayerson, United States - Lebanese Relations, pp. 223 244 وقارن براندل، ص 15 – 16.

(393) Azar/Shnayerson. United States - Lebanese Relations, pp. 247f.

(394) Paul A Jureidini, "Lebanon's Regional Policy", in: ***The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*** (Ed.), New York 1984, pp. 210 211.

(395) John Kelly, "Lebanon:1982 - 1984", pp. 3 - 4.

(396) Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 234

(397) Larry L. Fabian, "The Middle East: War Dangers and Receding Peace Prospects", in: ***Foreign Affairs***, 62, 3(1083), p. 638.

(398) Quandt, p. 241.

(399) سالم، ص 49. كما سيتبيّن بعد قليل، فإنّ ربط الولايات المتّحدة عمليّة السلام في الشرق الأوسط بانسحاب القوّات الإسرائيليّة والسوريّة من لبنان تسبّب بكارثة لدبلوماسيّتها لحلّ الأزمة اللبنانيّة. انظر: Paul A. Jureidini, Lebanon's Regional , Policy, op. cit., pp. 212f.

(400) Barry Rubin, "Middle East: Search for Peace", p. 585; Quandt, p. 239.

(401) Archiv der Gegenwart vom 9. Sept. 1982, Folge 38, S. 25927 - 25928; Barry Rubin, Middle East Search for Peace, p.585; Quandt, op. cit., p. 239. لورنس، اللعبة الكبرى، ص 351– 353.

(402) كان شولتز رجل أعمال من كاليفورنيا على رأس شركة بناء قامت بأنشطة كثيرة في السعوديّة.

(403) نقلاً عن: يونس، ج 3، ص 34–35.

(404) Schiff,.Lebanon. Motivations, p 220; Quandt, p. 240.

(405) Quandt, p. 241.

(406) Archiv der Gegenwart vom 9. Sept. 1982, Folge 38, s. 25928-25929.

(407) Gilmour, pp. 184f.

(408) Quandt, p. 242.

(409) باتريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة المؤسّسة العامّة للدراسات والنشر والتوزيع، لام، لات، ص 647 – 651 . Najib Saliba, op. cit, p. 154.؛ ووفق المصادر الصحفيّة الإسرائيليّة، زوّد السوفيات سورية بعشرة آلاف مستشار وخبير. انظر: شيلا راين، الاجتياح الإسرائيليّ للبنان: ص 12.

(410) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 117.

(411) Quandt, p. 241 بعد وفاة برجنيف في 15 تشرين الثاني 1982، حلّ أندربوف محلّه. فانصبّ اهتمام الزعيم السوفياتيّ الجديد على تقوية مركز سورية في المنطقة. انظر: سيل، الأسد،

ص 671.

(412) Hudson, United States Involvement in Lebanon, p. 255.

(413) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 434.

(414) يونس، ج2، ص 363-365.

(415) يونس، ج2، ص 365-367.

(416) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، ص 66.

(417) نقلاً عن: هانف، ص 336.

(418) بو حبيب، ص 28.

(419) سالم، ص 85.

(420) هانف، حاشية 151، ص 336.

(421) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 389.

(422) بقرادوني، لعنة وطن، ص 50- 51.

(423) عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 117.

(424) John H.Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", pp. 9 - 10.

(425) أشار الرئيس أمين الجميّل في إحدى المرّات إلى صورة ريغان، وقال إنّ الرئيس الأميركيّ هو ضمانته في المفاوضات مع إسرائيل وسورية. انظر: بقرادوني، لعنة وطن، ص 48.

(426) نقلاً عن: Azar/Shnayerson, op. cit., p. 258.

(427) سالم، ص 102-108.

(428) سالم، ص 125.

(429) بقرادوني، لعنة وطن، ص 48.

(430) سالم، ص 122-124، 133-134.

(431) سالم، ص 109-110.

(432) نقلاً عن: عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 118.

(433) عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 118.

(434) سالم، ص 82-85.

(435) جريدة الحياة، 8 كانون الأوّل 1990.

(436) سالم، ص 110- 111.

(437) John H. Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", p.10.

(438) نبيل خليفة، الستراتيجيّات السوريّة والإسرائيلية والأوربيّة حيال لبنان، جبيل 1993، ص 104-106.

(439) بقرادوني، لعنة وطن، ص 48.

(440) بقرادوني، لعنة وطن، ص 48-49.

(441) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، ص 66.



(442) حصلت هذه المفاوضات بمبادرة من الملك حسين لحلّ المشكلة الفلسطينيّة وبالتالي الالتفاف على مشروع شارون، الذي اعتبر أنّ الأردن هو الوطن الفلسطينيّ البديل. حول هذا الموضوع، راجع: يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيّون، دار الريّس، لندن 1987، ص 72-73.

(443) Quandt, p. 244.

(444) حول «حرب الجبل»، انظر الفصل الرابع من المجلّد.

(445) رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في إيديولوجيّات القوى السياسيّة اللبنانيّة)، بيروت 1992، 2 260-261.

(446) Quandt, p. 244.

(447) نقلاً عن: John Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", p.11.

(448) سالم، ص 109-110.

(449) منسّى، إلياس الهراوي، ص 89.

(450) سالم، ص 126-129.

(451) سالم، ص 144.

(452) سالم، ص 154-155.

(453) نقلاً عن: بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 28-29.

(454) Adeed Dawisha, "The Motives of Syria's Involvement in Lebanon", in: ***The Middle East Journal*** 38, 2 (1984), pp. 228f.

(455) كانت «المنطقة الأمنيّة» التي حدّدها الاتّفاق تمتدّ في بعض مواقعها إلى مسافة لا تبعد أكثر من 23 أو 24 كيلومتراً عن دمشق، في حين تبعد تلّ أبيب أكثر من 200 كلم. حديث الرئيس السوريّ في 23 حزيران 1983 حول أسباب معارضته «اتّفاق 17 أيّار 1983». انظر: يونس، ج2، ص 433 - 436. وفي خطابه لنيل ثقة المجلس النيابيّ في أيلول 1943 قال رياض الصلح: «...نحن لا نريده (لبنان) للاستعمار ممراً...»، انظر: مجموعة البيانات الوزارية اللبنانيّة، جمعها وقدّم لها جان ملحه، بيروت 1965، ص 23-24.

(456) Dawisha, op. cit., pp229f.

(457) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)ن ص 71- 72.

(458) سالم، ص 129، 144.

(459) جورج بشير/فيليب أبي عقل/فوزي مبارك، أمراء الطوائف من جنيف إلى لوزان، وكالة الأنباء المركزية، شركة الفجر للصحافة، بيروت، لا ت، ص 392-393.

(460) سالم، ص 145.

(461) لورنس، اللعبة الكبرى، ص 343.

(462) الجعفري، مرجع سابق، ص 428؛ راندل، ص 220.

(463) نقلاً عن: سالم، ص 51- 52.

(464) راندل، حرب الألف سنة، ص 220.

(465) Hudson, Lebanons' U.S. Connection, op. cit., p. 143.

(466) هانف، ص 338؛ و.Freedman, op. cit., p. 247, 252, 256

(467) راندل، حرب الألف سنة، ص 219–220.

(468) بو حبيب، ص 29.

(469) سالم، ص 163–169.

(470) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 72.

(471) نقلاً عن: سالم، ص 178.

(472) Adeed Dawisha, The Motives of Syria's Involvement in Lebanon, p. 228.

(473) بقرادوني، لعنة وطن، ص 55.

(474) وليد مبارك، «السباق الدوليّ في الأزمة اللبنانيّة»، في: **الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان**، ترجمة باسم سرحان، منشورات الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة، 1996، ص 55.

(475) Quandt, p. 244؛ مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 254.

(476) عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر. ص 118؛ بقرادوني، لعنة وطن، ص 56.

(477) يونس، ج3، ص 68–70.

(478) عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 136.

(479) يونس، ج2، ص 405.

(480) يونس، ج2، ص 397–398.

(481) يونس، ج2، ص 417–418.

(482) هانف، ص 348.

(483) سالم، ص 172–173.

(484) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 72.

(485) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 72، 74.

(486) Rieck, Die Schiiten, p. 464.

(487) سالم، ص 191.

(488) سالم، ص 180، 192.

(489) سالم، ص 519–520.

(490) نصّت المادّة الثانية من «معاهدة الدفاع العربيّ المشترك» على ما يلي: «**تعتبر الدول المتعاقدة كلُّ اعتداء مسلّح يقع على أيّة دولة أو أكثر منها أو على قوّاتها، اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك، فإنّها عملاً بحق الدفاع الشرعيّ الفرديّ والجماعيّ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتّخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، ما في ذلك استخدام القوّة المسلّحة لردّ الاعتداء...**»



نقلاً عن: أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربيّة 1945–1985، دراسة تاريخيّة سياسيّة، بيروت 1986، ص 33– 35.

(491) حُدِّدت «المنطقة الأمنيّة» على الخارطة الملحقة بأنّه يحدّها «**من الشمال خط يشكّل [الخطّ A على الخريطة المرفقة ومن الجنوب والشرق الحدود اللبنانيّة الدوليّة**». انظر: سالم، ص 525.

(492) سالم، ص 535؛ وقارن بـ: هانف، حاشية 152، ص 337.

(493) نقلاً عن: سالم، ص 530.

(494) Freedman, Soviet Union and the Crisis in Lebanon, p. 250.

(495) Dawisha, pp. 230 - 231.

(496) حديث لزهير مشاقة نيابة عن الرئيس السوريّ، انظر: يونس، ج2، ص 470 – 471.

(497) نقلاً عن: سيل، الأسد، 670.

(498) نقلاً عن: .Gilmour, p. 182

(499) يونس، ج2، ص 82–83.

(500) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–983–1984)، ص 170؛ سالم، ص 233.

(501) نقلاً عن: يونس، ج2، ص 399، 463.

(502) يذكر بقرادوني أنّ مدفعيّة الجيش السوريّ هي التي قامت بقصف الشرقيّة. لعنة وطن، ص 57.

(503) هانف، 347–350.

(504) سالم، ص 236–237. استنجد الجميّل بجامعة الدول العربيّة والأمم المتّحدة لسحب القوّات الأجنبيّة من البلاد، يونس، ج1، 255–256، 261؛ عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 134.

(505) يونس، ج1، ص 261.

(506) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 58.

(507) انظر حول هذه التطوّرات ص 398 – 399.

(508) على ثكنة الشيخ عبد الله، وفندق خوّام، وعلى مركز تدريب في بوداي. وسقوط 31 قتيلاً على الأقلّ. .Rieck, pp. 490 - 491, 493 (حاشية 12). وفي 20 أيلول 1984، جرت محاولة أخرى لنسف السفارة الأميركيّة في مقرّها الجديد في عوكر. كما جرى اختطاف طائرة TWA إلى مطار بيروت في حزيران 1985، أثبتت مرّة أخرى عجز الإدارة الأميركيّة في لبنان. وقارن بـ:

Magnus Ranstorp, Hizb'allah in Lebanon, The Politics of the Western Hostage Crisis Houndmills ect./London 1997, pp. 143f.

(509) John Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", p.13.

(510) John Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984". p.11f.

(511) Quandt, pp. 247 - 250.

(512) Judith Palmer Harik, Hezollah. The Changing Face of Terrorism, I.B. Tauris, London/ New York 2004, p. 36.

(513) Rieck, Die Schiiten, pp. 508 - 510.

(514) Harik, Hezollah, p. 37. (بلغ قُطر مدافع نيو جيرسي 16 إنشاً) Hudson, Lebanon's U.S. Connection, p. 144.

(515) Robert Oakley: (Interview) "The 1983 Embassy Bombing in Beirut", in: http:// www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/target/interviews/oakley.html.

(516) Harik, Hezbollah, p.37.

(517) Harik, Hezollah., p. 36.

(518) Rober Oakley: (Inerview): "The 1983 Embassy Bombing in Beirut". in: http:// www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/target/interviews/oakley.html.

(519) نقلاً عن: عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 138.

(520) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 93.

(521) Gregory, pp. 67 - 68.؛ وقارن بـ: عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 137، الذي يذكر تبدّل الموقف الأميركيّ تجاه سورية.

(522) منصور، موت جمهوريّة، ص 199–200.

(523) حول مؤتمري جنيف ولوزان عامي 1983 و1984، راجع الفصل السابع من المجلّد.

(524) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 322–324.

(525) مينارغ، ص 394.

(526) John Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", p. 11.

(527) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 341، 346.

(528) John Kelly, "Lebanon: 1982 - 1984", pp. 14 - 15.

(529) Michael C. Hudson, "Lebanon's U.S. Connection in the New World Order", in: Deirdre Collings (Ed.) ***Peace for Lebanon"***, op. cit., p. 138.



# الفصل الرابع

## حروب الميليشيات والصراع على القرار

تُعتبر حروب الميليشيات اللبنانيّة والفلسطينيّة وتورّط القوّات السوريّة فيها محطّات مهمّة لانتحار لبنان بين عامي 1975 و1990. فكانت حروباً مدمّرة بشراً وحجراً بألوان سياسيّة وطائفيّة ومذهبيّة وداخل الطوائف والمذاهب: بين السُّنّة والشيعة (المرابطون وحركة أمل)، وبين الشيعة والدروز (حركة أمل والحزب التقدميّ الاشتراكيّ)، وبين السُّنّة والدروز (المرابطون والحزب التقدميّ الاشتراكيّ)، وبين الشيعة والشيعة (حركة أمل وحزب الله)، وبين سُنّة طرابلس من جهة والجيش السوريّ وسُنّة الأحزاب اليساريّة في تلك المدينة من جهة أخرى، وبين الشيعة والفلسطينيّين (حركة أمل والمخيّمات الفلسطينيّة)، وبين السُّنّة والفلسطينيّين في صيدا، وبين قوى الصفّ الواحد (جماعة ياسر عرفات والفلسطينيّين الموالين لسورية).

ولم تقتصر صراعات الميليشيات على المناطق الإسلاميّة فحسب، بل وجدت طريقها إلى المناطق الشرقيّة: بين ميليشيات «حزب الكتائب» والميليشيات المسيحيّة الأخرى (= توحيد البندقيّة)، وبين الجيش السوريّ والميليشيات المسيحيّة (الفياضيّة، الأشرفيّة، زحلة)، وبين «القوّات اللبنانيّة» و«القوّات اللبنانيّة»، وبين «الكتائب» و«القوّات»، وبين الجيش اللبنانيّ والجيش اللبنانيّ (جيش ميشال عون وجيش سليم الحصّ)، وبين الجيش اللبنانيّ و«القوّات اللبنانيّة»، وبين الجيش اللبنانيّ التابع لعون والجيش السوريّ. وقد تداخلت محطّات الانتحار العسكريّة بمحطّات انتحار سياسيّة، كان أبرزها «الاتّفاق الثلاثيّ» وتداعياته السياسيّة والعسكريّة، والاستحقاق الرئاسيّ عام 1988 وما تسبّب به من انشطار الدولة وصراعات بين المناطق الغربيّة والشرقيّة، وبين القوى السياسيّة والحزبيّة و«الشرعيّة» في المناطق الأخيرة.

وعلى الرغم من دخول قادة الميليشيات والأحزاب إلى الحكم في حكومة رشيد كرامي في عام 1984، فقد حدث صراع بين قادة الميليشيات المستوزرين للسيطرة على

الأرض وعلى السكّان وعلى المواقع الإستراتيجيّة والاقتصاديّة (المعابر والمرافئ) وبالتالي حول الإمساك بالقرار السياسيّ. فتمّ تفكيك الدولة واستباحة مواردها وتصديع مجتمعها وتدمير ممتلكات المواطنين وإزهاق أرواحهم وقتل الأمل لديهم. فكان من الطبيعيّ أن تطرح هذه الصراعات علامات استفهام كبيرة حول ما كانت تروّج له هذه القوى المتصارعة من شعارات الديمقراطيّة والحريّة، و«لبنان الجديد» و«اللاطائفيّة والعلمنة» و«دولة المؤسّسات» و«التعدديّة»، و«اللامركزيّة الموسّعة» و«الأمن المجتمعيّ»، و«الدولة الإسلاميّة»، و«العروبة»، و«الفيدراليّة»، وبين ما تطبّقه على الأرض من ممارسات منتهكة بها أبسط حقوق المواطنين السياسيّة والاجتماعيّة. ومع تطوّر الحرب، تبيّن أنّ هذه الأهداف المرفوعة من قبل الميليشيات ما كانت سوى قناع لإخفاء أهداف لا تتعدّى السيطرة على الحيّز الطائفيّ الجغرافيّ في حدوده الضيقة ومجموعاته البشريّة وقدراته الاقتصاديّة. حتّى هذا الحيّز، كان عرضة لانقسامات من داخله على أسس طائفيّة ومذهبيّة وسياسيّة.

## 1 – صراعات الميليشيات وحروبها في المناطق الوطنيّة – الإسلاميّة

بعد دخول القوّات الإسرائيليّة إلى منطقة الجبل في حزيران عام 1982، تتبعها ميليشيا «حزب الكتائب» و«القوّات اللبنانيّة»، باشرت هذه الميليشيات على الفور بتسلّم الحواجز الإسرائيليّة وفرض التجنيد الإجباريّ على المسيحيّين، وممارسة «تصفية الحسابات» وأعمال الثأر في البلدات الدرزيّة. فشعر الدروز أنّهم مستهدفون في معاقلهم، تشحنهم ذكريات عام 1860 ضدّ الموارنة، ممّا أدّى إلى اشتباكات مسلّحة مستمرّة بين هذه القوى من جهة، وأهالي المنطقة وميليشيا «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» من جهة أخرى، غذّتها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ.

### – حروب الجبل والشحّار الغربيّ وشرقيّ صيدا وإقليم الخرّوب 1982 –1985[1]

حدثت أولى هذه الاشتباكات في كفرمتّى وعبيه وبحمدون وبعلشميه وعاليه وعين الجديدة ومحور كيفون – عيتات – سوق الغرب – بسوس، وتخلّلتها محاولات اقتحام متبادلة. وما لبثت الميليشيات المسيحيّة أن نقلت معاركها إلى إقليم الخرّوب، واندلعت اشتباكات متواصلة عند مثلّث خلدة – عرمون وفي محوريّ الشويفات – كفرشيما وبسابا – المعروفيّة. وبنتيجة ذلك، انقسم الجبل إلى جبلين، مسيحيّ



ودرزيّ، بفضل الجيش الإسرائيليّ الذي عمل على ترسيخ خطوط التّماس بين الجانبين وتغذية الخلافات بينهما، وضرب التعايش بين أبنائهما. وقد اعترف سمير جعجع في ما بعد أنّ دخول الميليشيات المسيحيّة إلى الجبل كان عاملاً من عوامل التفجير التي حصلت. لكنّه اعتبر من جهة أخرى أنّ مسعى «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» لحصر السلطتين السياسيّة والعسكريّة في الجبل بنفسه، كان بدوره عاملاً ليس أقلّ تفجيراً. وتساءل جعجع: «**ببساطة كاملة، إذا كان لا يَحقّ لِنصف أبناء الجبل (المسيحيّون) إملاء إرادتهم على الجبل بأسره، فلماذا يُعطي النّصف الآخر لِنفسه (الدروز) هذا الحقّ؟ كان هناك في الجبل مَن لا ينتمي إلى الحزب الاشتراكيّ، ومَن لا يَعتبر هذا الحزب مُمثّلاً له. وهؤلاء كانوا يُريدون مثلاً حزب الكتائب، وحزب الأحرار، أو غيرهما**»[2].

وفي 18 تشرين الأوّل 1982، وتنفيذاً لقرار حكومة الجميّل – الوزّان، دخلت وحدات من الجيش اللبنانيّ الشحّار الغربيّ وسط عرقلة إسرائيليّة. وبدورها، مارست وحدات الجيش اللبنانيّ الموجودة هناك سياسة قمعيّة ضدّ الأهالي في المنطقة، وظهر التنسيق واضحاً بينها وبين «القوّات اللبنانيّة» بعد «اتّفاق 17 أيّار 1983»، وخصوصاً في كفرمتّى، وفي القصف العنيف على قرى منطقة عاليه في آب 1983. وقد أدّى «اتّفاق 17 أيّار 1983» وانحياز الجيش اللبنانيّ إلى الميليشيات المسيحيّة، إلى قيام سورية برعاية قيام «جبهة الخلاص الوطنيّ» من سليمان فرنجيّة وكرامي وجنبلاط لمواجهة «**هيمنة حزب الكتائب وتسلّطه على مقدّرات الحُكم ومؤسّساته**» وإسقاط «الاتّفاق»[3]. كما أعلن وليد جنبلاط عن رفضه قرار أمين الجميّل دخول الجيش إلى الشوف قبل الوفاق السياسيّ.

بعد توقيع «اتّفاق 17 أيّار»، زادت القوى الوطنيّة – الإسلاميّة وبدعم سوريّ من ضغطها العسكريّ – السياسيّ على الحُكم اللبنانيّ، الذي تعرّض بدوره لضغوط إسرائيليّة لإجباره على إبرام الاتّفاق. كان الضغط العسكريّ من جانب سورية وحلفائها وتحقيق انتصارات على ميليشيات «الجبهة اللبنانيّة» وعلى وحدات الجيش اللبنانيّ المتحالفة معها، ضروريّ لإسقاط هذا الاتّفاق. وفي أعقاب مشاورات أميركيّة – إسرائيليّة وتهديدات إسرائيليّة لأمين الجميّل بتركه تحت رحمة الميليشيات المتحالفة مع سورية، ردّاً على عدم إبرامه «اتّفاق 17 أيّار»، انسحبت إسرائيل من الجبل باتجاه نهر الأولي في 3 أيلول 1983، وهي تدرك أنّ «القوّات اللبنانيّة» لن تستطيع أن تواجه القوى الفلسطينيّة وميليشيا «الحزب التقدميّ

الاشتراكيّ». وأكد جعجع أنّ الإسرائيليّين تركوا «القوّات اللبنانيّة» لقمة سائغة للفلسطينيّين والاشتراكيّين، وهم يعرفون طبيعة الأرض والمعركة وموازين القوى[4]. أمّا الدروز، فكانوا ينتظرون هذه الفرصة للانتقام من «القوّات اللبنانيّة» بسبب ممارساتها ضدّهم منذ دخولها إلى مناطقهم خلف الدبّابات الإسرائيليّة عام 1982. وفي الوقت نفسه، استعدّ أمين الجميّل لنشر وحدات الجيش اللبنانيّ في المنطقة للتأكيد على قوّة نظامه في عيون الأميركيّين. وترافقت هذه التطوّرات مع المبادرة السعوديّة التي سعت إلى تحقيق وقف لإطلاق النار وتأليف حكومة اتحاد وطنيّ، وأن يكون دخول الجيش إلى الجبل مع القوى المتعدّدة الجنسيّات سياسيّاً لا عسكريّاً.

وفي اليوم التالي على إتمام الوحدات الإسرائيليّة انسحابها من عاليه ومناطق الشوف، احتلّ الجيش اللبنانيّ مثلّث خلدة، وتقدّمت وحداته إلى الناعمة باتجاه قرى الشحّار الغربيّ، ودخلت بلدة كفر متّى وعبيه بعد مواجهات عنيفة مع الأهالي وقوّات «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»، تتبعها «القوّات اللبنانيّة» التي قامت بمذابح وحشيّة. كما سلّمت إسرائيل مواقعها في بحمدون إلى «القوّات اللبنانيّة». فوضعت هذه الأحداث الجميّل و«القوّات اللبنانيّة» والجيش اللبنانيّ في سلّة واحدة في أنّهم يستهدفون الدروز، ممّا قوّى من ردود فعل الآخرين، وجعلهم يقرّرون «تنظيف» الجبل. وفي هذه المرحلة، كان وليد جنبلاط يحثّ أمين الجميّل على انسحاب «الغرباء» ونشر الجيش في الجبل، والرئيس يتذرّع بأنّ «القوّات» هي حزب يحقّ له الانتشار في أي مكان في لبنان. وما لبث الجميّل أن سمح بانتشار خجول لوحدات من الجيش اللبناني في بعض محاور الجبل[5]، ما جعل جنبلاط يرفض هذه الخطوة.

وأثناء الاشتباكات في الشحّار الغربيّ، دارت اشتباكات عنيفة في بحمدون وسوق الغرب وعيتات، بعدما حاولت «القوّات اللبنانيّة» التمدّد من بتاتر باتجاه بعلشميه لملاقاة الجيش اللبنانيّ في عاليه. كما شنّ «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» هجوماً عنيفاً على مواقع الجيش اللبنانيّ في سوق الغرب – كيفون بدعم فلسطينيّ وتغطية المدفعيّة السوريّة، ما حدا بواشنطن إلى الإعلان في 19 أيلول 1983 بأنّ سوق الغرب هي خطّ أحمر و«لن تسمح بسقوطها في أيدي قوّات معادية للحكومة اللبنانيّة»[6]. فعمدت مدمّرات الأسطول الأميركيّ الراسية قبالة الساحل اللبنانيّ منذ ذلك الحين إلى قصف الاشتراكيّين والفلسطينيّين في الجبل، وشارك الطيران الحربيّ اللبنانيّ في القتال للمرّة



الأولى. لكنّ قوّات «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» تمكّنت في المقابل من السيطرة على بحمدون وإلحاق هزيمة كبيرة بالقوّات اللبنانيّة، وربط مواقعها الممتدّة من المتن الأعلى إلى قبر شمون مروراً ببحمدون وعاليه وبيصور. وبعد سيطرته على بيت الدين في 9 أيلول، أحكم «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» الطَوْق على دير القمر وفي داخلها «القوّات اللبنانيّة». وما لبثت «القوّات اللبنانيّة» أن أخلت دير القمر في 15 كانون الأوّل 1983 تحت حماية الجيش الإسرائيليّ. واعتبر «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» أنّ معركة الجبل كانت «معركة وجود»، لأنّ دخول القوى الميليشياويّة الكتائبيّة والقوّاتيّة إلى الجبل خلف الدبّابات الإسرائيليّة، شكّل «تهديداً مباشراً للوجود الوطنيّ في هذه المنطقة»[7].

وعلى الرغم من الإعلان عن وقف لإطلاق النار وإنهاء حالة الحرب في 25 أيلول 1983، والدعوة إلى مؤتمر للحوار الوطنيّ في جنيف[8]، زادت ميليشيا «الاشتراكيّ» من هجماتها ضدّ مواقع الجيش اللبنانيّ في محاور عاليه – ظهر الوحش – الكحّالة – سوق الغرب، وعيتات – سوق الغرب، وكيفون سوق الغرب، وشويت – عاريّا، فيما عادت البوارج الأميركيّة (نيو جرسي ابتداء من 14 كانون الأوّل 1983) إلى قصف مواقع «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ». وفي الوقت نفسه، استمرّت «القوّات اللبنانيّة» في ممارساتها الاستفزازيّة في قرى إقليم الخرّوب. أمّا إسرائيل، فأخذت تستخدم طيرانها ضدّ المواقع الوطنيّة في الجبل. وفي تطوّر لاحق، شنّ الطيران الأميركيّ في 4 كانون الأوّل 1983 غارات على المواقع السوريّة في المتن، وتمكّن السوريّون من إسقاط طائرتين[9]. وكانت الغارات الأميركيّة ردّاً على الهجوم الذي تعرّضت له وحدات المارينز قرب «مطار بيروت الدوليّ».

ومع اندلاع «انتفاضة 6 شباط 1984»، اتّسع نطاق المعارك في مختلف محاور الجبل وخصوصاً في سوق الغرب، وعاليه، والشحّار الغربيّ، والشويفات، خلدة، ومحاور الجيّة – برجا، سبلين – وادي الزينة، الوردانيّة – الرميلة، والمغيريّة – علمان – مجدلونا في إقليم الخرّوب. وفيما استعدّت وحدات من الجيش اللبنانيّ بتوجيه أميركيّ للقيام بهجوم على تلّة الرادار في بيصور لوصل قبر شمون بسوق الغرب، كان وليد جنبلاط يستبق هذه العمليّة بالتحضير لتحرير الشحّار، من خلال التنسيق مع بعض الضبّاط في الجيش اللبنانيّ الموالين له. وبين 13 شباط و14 منه، تمكّنت قوّات «الاشتراكيّ» وقوّات «جيش التحرير الشعبيّ» من تحرير الشحّار الغربيّ من الوحدات اللبنانيّة في عمليّة عسكريّة مفاجئة[10]، فيما تراجعت «القوّات اللبنانيّة» إلى الدامور والناعمة وفرّت من هناك بحراً.

بعد حوادث الاغتيالات والعنف في معظم المناطق التي كانت تحتلّها إسرائيل، وهجمات المقاومة اللبنانيّة على الجنود الإسرائيليّين وتكبدهم خسائر فادحة، وردّ الدولة العبريّة على ذلك بعمليّات انتقاميّة، وفي المقابل رفض دمشق في تموز 1984 أيّة مباحثات مع تلّ أبيب حول لبنان، قرّرت إسرائيل سحب جنودها من لبنان على مراحل ودعم قوّات أنطوان لحد (خَلَفَ سعد حدّاد في مطلع عام 1984) في منطقة «الحزام الأمنيّ». ولوّحت إسرائيل قبل انسحابها بحدوث مجازر في صيدا وجوارها على غرار ما حصل في الجبل عام 1983، خصوصاً أنّ منطقة صيدا كانت تحوي خليطاً طوائفيّاً ومذهبيّاً[11]. وفي 9 كانون الثاني 1985، بدأت إسرائيل الانسحاب من صيدا.

كانت «القوّات اللبنانيّة» بعد «حرب الجبل» قد تمركزت في مناطق شرقيّ صيدا وإقليم الخرّوب، بعدما وصلتها تعزيزات من الشمال والجنوب. وتداركاً لحرب طائفيّة جديدة وحدوث «بحر من الدماء» يؤدّي إلى تهجير المسيحيّين إلى الجنوب والشيعة نحو الشمال وسُنّة صيدا نحو بيروت، أي إنشاء كانتون شيعيّ وآخر درزيّ في الشوف تستفيد منهما إسرائيل[12]، أمر أمين الجميّل وحدات من الجيش اللبنانيّ وقوى الأمن الداخليّ في 5 شباط بالانتشار على الخطّ الساحليّ وصولاً إلى صيدا وجوارها. وفي 16 شباط 1985، دخل اللواء الثاني عشر في الجيش اللبنانيّ مدينة صيدا بعد تنفيذ إسرائيل المرحلة الأولى من خطّة انسحابها من المدينة. وزار الجميّل وكرامي والرؤساء الحصّ وعسيران وسلام المدينة المحرّرة في اليوم التالي وسط ترحيب شعبيّ[13]. وبسبب التجاذبات السياسيّة والمصالح الفئوية للقوى الميليشياويّة وتركيبة اللواء الثاني عشر الطائفيّة الخاطئة، فضلاً عن عجز «المجلس العسكريّ» والسلطة السياسيّة عن اتّخاذ القرار وإعطاء الأوامر الواضحة الحاسمة إلى الجيش، واعتماد سياسة التراضي واللين ومحاولات الإقناع، انهار اللواء الثاني عشر. فالتحق العسكريّون المسيحيّون بجزّين ومرجعيون، والجنود السُنّة بالكتيبة 98، والشيعة بالكتيبتين 32 و37، وما تبقى من جنود اللواء التحقوا بقراهم ومنازلهم[14]. وأثناء ذلك، كانت التناقضات تزداد بين «القوّات اللبنانيّة» وأمين الجميّل، وتوّجت بانتفاضة القوّات ضدّه في 12 آذار 1985. وكان لهذه الانتفاضة انعكاس مباشر على أوضاع الجنوب[15].

بعد انتفاضتها على أمين الجميّل، بدأت «القوّات اللبنانيّة» تكثر من أنشطتها في



شرقيّ صيدا وإقليم الخرّوب، وتنقل التعزيزات إلى وحداتها في المنطقة عبر «مرفأ الجيّة». ومن مراكزها في عبرا والهلاليّة، كانت تقوم بقصف مواقع الجيش اللبنانيّ في القيّاعة والقناية وحارة صيدا والأحياء السكنيّة في صيدا ومخيّمي الفلسطينيّين في عين الحلوة والميّة وميّة.

ورداً على ممارسات «القوّات اللبنانيّة»، تحالفت القوى الناصريّة في صيدا مع الفلسطينيّين، الذين أعادوا تسلّحهم بعد الانسحاب الإسرائيليّ، وشكّلوا جبهة عسكريّة ضدّ «القوّات اللبنانيّة» وهاجموا وحداتها. وأدّى الهجوم إلى انسحاب «القوّات اللبنانيّة» من شرقيّ صيدا تاركة القرى المسيحيّة تسقط الواحدة تلو الأخرى بيد التحالف الناصريّ – الفلسطينيّ. فسقطت حوالى 50 قرية مسيحيّة وهُجّر حوالى 17 ألف أسرة (58 ألف نسمة) لجأوا إلى جزّين والمناطق المسيحيّة في الشريط الحدوديّ، أو إلى بيروت[16]. كما انقسمت قوّات الجيش اللبنانيّ المنتشرة في الجنوب إلى وحدات إسلاميّة ومسيحيّة.[17] أمّا جعجع ومعاونوه، فأعلنوا تنصّلهم ممّا قامت به «القوّات اللبنانيّة» في الجنوب وما حصل في صيدا[18].

وفي 28 نيسان 1985، تمكّنت ميليشيا الدروز من دحر «القوّات اللبنانيّة» واحتلال إقليم الخرّوب. وأدّى تحرير الإقليم إلى نتائج ثلاث على الصعيدين السياسيّ والعسكريّ: جعل الطريق الساحلي من خلدة إلى الأولي سالكة أمام القوى الوطنيّة والإسلاميّة؛ رفع الحصار والتهديد عن مدينة صيدا[19]. أمّا النتيجة الثالثة، فكانت قيام الدروز، وبسبب قلّة عددهم وعدم قدرتهم ديموغرافيّاً على تحمّل سكّان جُدد في مناطقهم، بتدمير كلّ بيوت المسيحيّين أصلاً في ساحل إقليم الخرّوب، بعدما حاول شيعة مُعدمون من ضاحية بيروت الجنوبيّة الاستيطان في المنطقة. لقد خشي الدروز من عمليّة توطين شيعيّة في المنطقة أسوة بما حصل في بيروت الغربيّة[20]. فأدّى ذلك إلى حدوث اشتباكات بين «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حركة أمل».

### – صراعات الميليشيات للسيطرة على قرار بيروت الغربيّة

بعد خروج المقاومة الفلسطينيّة من بيروت إثر الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، كانت العاصمة اللبنانيّة مسرحاً لاشتباكات فرديّة بين التنظيمات المسلّحة. لكن يبقى أبرزها ما حدث في الرابع من كانون الأوّل 1981 بين ميليشيا «حركة أمل» وأعضاء من «حزب البعث» العراقيّ في محلّة المصيطبة في بيروت الغربيّة على خلفيّة

الصراع الدائر بين دمشق وبغداد. فاستُعملت في الاشتباكات الأسلحة الثقيلة. تبع ذلك في 16 كانون الأوّل تفجير مجموعة شيعيّة (مجموعة الشهيد حسين) بسيارة مفخّخة مبنى السفارة العراقيّة في بيروت موقعة 20 قتيلاً[21].

حتّى «انتفاضة 6 شباط 1984»، ظلّت «حركة الناصريّين المستقلّين» (المرابطون) السُنّية أقوى ميليشيا في بيروت الغربيّة. وكانت هذه الميليشيا كغيرها من التنظيمات السُنّيّة تعتمد عسكريّاً على «منظّمة التحرير الفلسطينيّة». وعندما أُجبرت «المنظّمة» ومعها الجيش السوريّ على مغادرة بيروت عام 1982، كانت التنظيمات السُنّيّة هي أكبر الخاسرين من زوال الحماية الفلسطينيّة والسوريّة لها واستبدالها بهيمنة الميليشيات الشيعيّة. من هنا، نفهم لماذا رحّب سكّان بيروت الغربيّة بالخطة الأمنيّة للحكومة اللبنانيّة ودخول الجيش اللبنانيّ إلى منطقتهم. لكن هذا الوضع تغيّر بعد 6 شباط 1984. فدخول الميليشيات اليساريّة و«حركة أمل» الشيعيّة إلى هذا الجزء من العاصمة عقب انتفاضة 6 شباط، تسبّب بتناقضات بين «المرابطون» و«أمل» والأحزاب اليساريّة وصراع على قرار بيروت الغربيّة، الذي كانت تفوح منه رائحة العصبيّة المذهبيّة، في الوقت الذي كان فيه «المرابطون» يناصرون سرّاً سياسة عرفات المناوئة لسورية.

بدأت الصراعات الميليشياويّة أوّلاً بين «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«المرابطون»، عندما حدثت أولى الاشتباكات بينهما في شهر آذار 1984. وخلال شهريّ تموز وآب من العام نفسه، قام «الاشتراكيّ» مدعوماً من «أمل» بمهاجمة مراكز «المرابطون» في المزرعة والبربير والطريق الجديدة. وكانت حجّته أنّ إبراهيم قليلات، زعيم «المرابطون»، مسؤول عن الاختلالات الأمنيّة في بيروت الغربيّة، ويعمل على عودة عرفات إلى المنطقة الغربيّة، وأنّه يتلقّى الأموال من أجل ذلك[22]. وعلى الرغم من أنّ تحالف قليلات غير المعلن مع عرفات قد يكون السبب وراء الاشتباكات بين «الاشتراكيّ» و«المرابطون»، وهو ما أزعج سورية وحلفاءها، إلا أنّ قليلات اعتبرها موجّهة ضدّ السُنّة لتحجيم موقعهم ودورهم[23]. وبتدخّل من «اللقاء الإسلاميّ»، وهو تجمّع للزعامات الدينيّة والسياسيّة السُنّيّة، أمكن احتواء الوضع وفرض وقف لإطلاق النار.

وفي كانون الثاني 1985، عقد «الحزب الاشتراكيّ» و«حركة أمل» تحالفاً عسكريّاً جديداً لتصفية «المرابطون» بمباركة سوريّة. وخلال يومي 16 و17 نيسان 1985، شنّ التنظيمان هجوماً ساحقاً على مراكز «المرابطون» وسيطرا عليها، ودمّرا مقرّ قيادة



«المرابطون» خلف مسجد عبد الناصر في كورنيش المزرعة، وترافقت عمليّات «أمل» مع نهب وسلب لأحياء بيروت السُنّيّة. كانت تصفية «المرابطون» إيذاناً بانحدار نفوذ السُنّة السياسيّ.

قوبلت تصفية «المرابطون» من قبل السكّان السُنّة بغضب شديد. فمنذ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 و«انتفاضة 6 شباط 1984»، قدّم «المرابطون» كلّ الدعم الميدانيّ والإعلاميّ إلى «حركة أمل» في الضاحية الجنوبيّة، وحاربوا إلى جانبها ضدّ وحدات الجيش اللبنانيّ، وكانوا يعوّلون على استمرار هذا التحالف. لكنّ ارتماء «حركة أمل» في أحضان سورية، و«المرابطون» في أحضان عرفات، جعل التناقضات بين الأسد وعرفات تنعكس على علاقة «المرابطون» بحركة أمل، وتأخذ تفسيرات وأبعاد مذهبيّة. ولعلّ ما كُتب على جدار على مقربة من سينما سارولا في شارع الحمراء في بيروت الغربيّة **«لا للأركيلة بعد اليوم»**، عكس هذه الحقيقة، فقد كان سُنّة بيروت من المدمنين على هذه العادة[24].

حملت أحداث بيروت الغربيّة رئيس الحكومة رشيد كرامي ووزير التربية سليم الحصّ على الاعتكاف والتلويح بالاستقالة من الحكومة، ولم يعودا عنها إلاّ بعد وساطة سورية[25]. وقد سخر كلٌّ من وليد جنبلاط ونبيه برّي من استقالة كرامي والحصّ[26]، إذ كانا يعرفان أنّها للتهديد وليست للتنفيذ. أمّا إبراهيم قليلات زعيم «المرابطون»، فغادر البلاد[27]. واعتُبر ضرب «المرابطون» بمثابة ضربة غير مباشرة لعرفات. منذ ذلك الحين، أدركت الزعامات السُنّيّة في بيروت أنّ نفوذها قد قُضي عليه أمام المدّ الشيعيّ – الدرزيّ، وأنّ ما جرى كان لزعزعة سلطة كرامي أسوة بما فعلته «القوّات اللبنانيّة» بسلطة الجميّل في آذار من العام نفسه[28]. فاتّهم مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة حسن خالد **«ما يُسمّى بالمحرومين»** بالاعتداء على أمن المواطنين السُنّة وممتلكاتهم، وتحدّث المفتي في مناسبة عيد الفطر عن **«انتفاضة الضيوف ضدّ أصحاب البيت»**[29].

بعد تصفية «المرابطون»، أدّت الأحداث في بيروت الغربيّة إلى ازدياد التناقضات بين «الاشتراكيّ» و«أمل» حول الإمساك بقرار بيروت، خصوصاً أنّها ترافقت مع «حرب المخيّمات» بين «الحركة» والفلسطينيّين وقيام «الاشتراكيّ» بتأمين الإمدادات العسكريّة لمنظمة التحرير، وسماحه للمدفعيّة الفلسطينيّة المرابطة في الجبل بدكّ مواقع «الحركة» التي تحاصر المخيّمات. كانت أبرز الخلافات بين التنظيمين هو نظرة كلٍّ منهما إلى

النظام الذي يجب أن يُستبدل به النظام الطائفيّ. وكانت «حركة أمل» تمثّل منذ أيّام موسى الصدر فكرة الدولة الموحّدة، من دون أي شكل من أشكال الكيانيّة الطائفيّة. ومن خلال ذلك، يمكن للشيعة كأكثريّة طائفيّة أن يلعبوا دوراً رئيسيّاً في قيادة البلاد[30].

وفي المقابل، كان الدروز، كأقليّة عدديّة، يفضّلون خصوصيّة درزيّة في مناطق سيطرتهم، وظهر هذا بوضوح بعد «حرب الجبل» عام 1983 وتهجير حوالى 75 ألفاً من المسيحيّين وإنشاء «الإدارة المدنيّة في الجبل» على شكل «كانتون درزيّ». وكان «الكانتون» الدرزيّ بعد الانسحاب الإسرائيليّ من صيدا عام 1985 وسيطرة «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» على أعالي جبال الباروك وعلى إقليم الخروب، مع «الكانتون المارونيّ» بقيادة «القوّات اللبنانيّة»، يفصلان بين مناطق الشيعة في البقاع وجنوب لبنان عن بعضها بعضاً. ففي مطلع عام 1985، عمد «جيش لبنان الجنوبيّ» في أعقاب الانسحاب الإسرائيليّ إلى إنشاء ممرّ يربط الشريط الحدوديّ بجزين ويصل إلى حدود المناطق الدرزيّة، فاصلاً بذلك بين المناطق الشيعيّة في البقاع والجنوب[31]. فضلاً عن ذلك، كان الدروز وحلفاؤهم يسيطرون على الطريق الساحليّة بين بيروت وصيدا. من هنا، أصبح الشيعة (حركة أمل وحزب الله) يشعرون أنّ أوصالهم أضحت مقطّعة. لذلك، تولّت «الحركة» عمليّة التصدّي للتحالف الفلسطينيّ – الدرزيّ. وكان هذا ذروة الصراع بين الشيعة والدروز، والذي تُرجم في بيروت الغربيّة.

استغل جنبلاط الخلاف السوفياتيّ – السوريّ إزاء حرب المخيّمات للانقضاض على «حركة أمل» والسيطرة على بيروت الغربيّة. فتمكّن من استقطاب كلّ العناصر الكارهة لحركة أمل في بيروت الغربيّة: «بقايا المرابطون» وأكراد و«حركة 6 شباط» بزعامة شاكر برجاوي المدعومة فلسطينيّاً والمشكوك بأمرها سوريّاً. وقد تألّفت هذه المنظّمة من السُنّة الذين هجّروا من إقليم الخرّوب ومن سكّان منطقة الطريق الجديدة، الذين أُذلوا على يد ميليشيا «أمل». لقد تعاطت «حركة أمل» بعنف شديد مع «حركة 6 شباط» بسبب وجودها في منطقة الطريق الجديدة الإستراتيجيّة بالنسبة إلى المخيّمات وقربها من الضاحية الجنوبيّة[32]. وفي حزيران وتموز 1985، تواصلت الاشتباكات بين «الاشتراكيّ» و«أمل»[33]، ثمّ تطوّرت إلى اشتباكات بين «الاشتراكيّ» واللواء السادس في الجيش اللبنانيّ بأغلبيته الشيعيّة، ولم يبق أمام سكّان بيروت الغربيّة سوى إعلان الإضراب العامّ استنكاراً. وفي آب، توسّطت سورية بين المتقاتلين وأرسلت



مراقبين للإشراف على وقف إطلاق النار. كما أمدّت اللواء السادس بدبّابات سوفياتيّة الصنع. كانت هذه إشارات على أن القوّات السوريّة في صدد العودة إلى بيروت الغربيّة، بعدما غادرتها قسراً عام 1982.

وفي تشرين الثاني 1985، تحرّكت ميليشيا «أمل» ضدّ عمليّة نهوض سُنّية في وجه سيطرتها على بيروت الغربيّة. فشنّت في 12 تشرين الثاني الحرب ضدّ «حركة 6 شباط» وهزمتها. ومرّة أخرى، مارست هذه الميليشيا أعمال الانتقام والثأر ضدّ السكّان الأبرياء في منطقة الطريق الجديدة. وما أن انتهت «أمل» من حربها «المذهبيّة» في الطريق الجديدة، حتّى بدأت حرباً «وطنيّة» ضدّ «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» تحت شعار ما عُرف بـ: «حرب العَلَم»[34]، وذلك في 20 تشرين الثاني 1985[35]. كانت خلفيّة هذا الصراع، ليس امتناع «الاشتراكي» عن مدّ يد العون إلى «أمل» في «حرب المخيّمات»، وإنّما سماحه لمدفعيّة الفلسطينيّين بقصف الضاحية الجنوبيّة من مواقعهم في الجبل. كان الفلسطينيّون حلفاء وليد جنبلاط وحاربوا مع والده خلال «حرب السنتين»، ولم يكن متوقّعاً منه أن يتخلّى عن هذه «الورقة» المهمّة في التوازنات الداخليّة. يُضاف إلى ذلك، أنّ جنبلاط أمر، كما ذكرنا، بتدمير كلّ الممتلكات المسيحيّة الموازية لإقليم الخرّوب لمنع المهجرين الشيعة الجنوبيّين من الاستقرار فيها. كما كان أحد جوانب هذا الصراع سياسيّاً، وهو اختلاف رؤية كلّ من جنبلاط وبرّي إلى المشكلة الفلسطينيّة، فكان الأوّل يرفض رؤية الثاني التي تنادي بفصل القضيّة الفلسطينيّة عن الأزمة اللبنانيّة[36].

كانت «حرب العلم» بداية مرحلة من الصراع بين «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» والأحزاب اليساريّة والناصريّين من جهة، وبين كلٍّ من «حركة أمل» و«حزب الله» من جهة أخرى، وذلك لحسم السيطرة على قرار بيروت الغربيّة. وبعد تقاتل دمويّ في شوارعها لمدة أسبوع بين «أمل» و«الاشتراكيّ» في تشرين الثاني 1985، لم يحقّق جنبلاط هدفه في القضاء على الميليشيا الشيعيّة. فأعلن في دمشق عن وقف لإطلاق النار وإقفال المكاتب الحزبيّة وسحب المسلّحين وإناطة الأمن في بيروت الغربيّة بقوى الأمن الداخليّ اللبنانيّ[37]. أمّا نبيه برّي، فطالب بدخول القوّات السوريّة إلى بيروت الغربيّة. وبعد قليل، استكملت سورية «وساطتها» بين «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حركة أمل» برعاية المفاوضات بين التنظيمين وبين «القوّات اللبنانيّة» بزعامة إيلي حبيقة، تمهيداً لعقد «الاتّفاق الثلاثيّ» بين الميليشيات الثلاث. لكنّ الخلاف سيعود

إلى التفاقم ما أن تنتهي المصلحة المشتركة لأمل و«الاشتراكيّ» في «الاتّفاق الثلاثيّ» الفاشل[38].

بعد عامين على حربها الاستنزافيّة ضدّ المخيّمات الفلسطينيّة، تحولت «أمل» نحو بيروت الغربيّة مطلع عام 1987 مستهلّة نشاطها باغتيال عدد من المفكرين الشيوعيّين، ومن ضمنهم حسن حمدان[39]. فكان لها بالمرصاد هذا «الخليط» الحزبيّ المنضوي تحت لواء جنبلاط. أمّا «حزب الله»، فدخل خلال شهر شباط عام 1986 في حرب ضدّ «الحزب الشيوعي اللبنانيّ» في بيروت والجنوب، وفي قتال مع «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» في مشغرة (حزيران 1986). وفي شباط 1987، رفض «حزب الله» الخطّة الأمنيّة لبيروت الغربيّة، وتحدّى السلطة اللبنانيّة باعتقال 14 عسكريّاً لبنانيّاً.

بدأت «الحرب» بين القوى اليساريّة والناصريّة «وبقايا المرابطون» من جهة وبين «أمل» من جهة أخرى في 15 شباط 1987، على خلفية خلاف على «افتتاح مكتب» في شارع البستاني قرب مستشفى الأطباء. وما لبث الخلاف أن تطوّر إلى اشتباكات بين عناصر «أمل» من جهة، والحزبين «الاشتراكيّ» و«الشيوعيّ» من جهة أخرى، امتدّت في اليومين التاليين إلى جميع أنحاء الشطر الغربيّ من العاصمة، وخصوصاً في محيط الطريق الجديدة و«جامعة بيروت العربيّة». فتميّزت المعارك بعمليّات الكرّ والفرّ وعدم التزام المتقاتلين بقرارات وقف إطلاق النار التي كان يُعلن عنها، وبقوّة التدمير الهائلة للطرفين من دون أيّة مراعاة لأرواح المواطنين وممتلكاتهم[40]. وبعد أيّام عدّة من القتال المرير، توصّلت الميليشيات اليساريّة المتحالفة إلى فرض وجودها. ففقدت «حركة أمل» مركزها الرئيسيّ في برج المرّ، فيما سيطر «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» على منطقة الحمرا. كما حُوصر مقاتلو «أمل» في موقعين بالقرب من فندق الكومودور ومستشفى الجامعة الأميركيّة[41].

ومنذ اليوم الثالث لاندلاع القتال، دخلت دمشق على خطّ «المصالحة» بين الفرقاء المتنازعين، بعدما وعت مخاطر «حرب يساريّة – ناصريّة – سُنيّة – درزيّة» على حليفها برّي. فاتّهم غازي كنعان، رئيس الاستخبارات السوريّة في لبنان، ياسر عرفات بـ: **«تدبير المؤامرة وتحريكها»**، ووجه إنذاراً إلى وليد جنبلاط يوم 19 شباط بالقول: **«إنّ سورية تعتبر الصراع الدائر في بيروت الغربيّة موجّهاً ضدّها، وإذا لم يتوقّف إطلاق النار على الفور، فإن القوّات السوريّة ستتدخّل»**[42]. فهم جنبلاط «الرسالة» على الفور،



وصرّح أنّ اندلاع «الحرب» كان للإساءة إلى العلاقات بين الأحزاب اليساريّة وسورية[43]. ومن جهته، دعا جورج حاوي «حركة أمل» إلى التخلّي عن **«وجهها المذهبيّ الطائفيّ»**، أمّا العقيد القذافي، فاعتبر أنّ المعارك الدائرة حصلت من أجل فكّ الحصار عن المخيّمات الفلسطينيّة.

بعد حصول سورية على ضوء أخضر أميركيّ من أجل «العودة» إلى بيروت الغربيّة، أشرف غازي كنعان في 18 شباط 1987 على نشر قوّات من اللواء السادس وقوى الأمن الداخليّ ووضع مراقبين من قبله في مناطق التوتّر. وما لبثت الوحدات السوريّة أن انتشرت في بيروت الغربيّة وأزقّتها ابتداءً من 20 منه في أعقاب طلب تقدّم به المفتي حسن خالد والشيخ محمد مهدي شمس الدين ورشيد كرامي وحسين الحسيني وسليم الحصّ ووليد جنبلاط ونبيه برّي إلى الأسد[44]. فتمكّنت الوحدات السوريّة المؤلّفة من 12 ألف جنديّ و100 دبّابة و90 قطعة مدفعيّة[45]، من وقف القتال وطرد زعماء الأزقّة والمتقاتلين من الشوارع[46]. وفي البسطة، اشتبك السوريّون مع مقاتلين من «حزب الله» في «ثكنة فتح الله» وقتلوا منهم 23، ليكون ذلك درساً لكلّ الميليشيات[47]، بأنّه يمكن تحدّي السلطة اللبنانيّة ومؤسّساتها، أمّا الجيش السوريّ، فهو خطّ أحمر[48]. مع ذلك، لا يمكن فهم العمليّة السوريّة ضدّ «حزب الله» بعيداً عن تعاظم قوّة «الحزب» في الضاحيّة الجنوبيّة وفي جنوب لبنان وتنافسه مع «حركة أمل»، حليف دمشق. منذ الاجتياح الإسرائيليّ الثاني للبلاد عام 1982، ورفض «الحزب» الخطّة الأمنيّة التي كان السوريّون عازمون على تنفيذها في بيروت الغربيّة وضاحيتها الجنوبيّة[49]. وربّما جاءت العمليّة ضدّ «حزب الله» كرسالة من دمشق إلى طهران بأنّ تحالفها معها لا يعني موافقتها على منحها دوراً مطلقاً وغير محدود في لبنان[50]. لكن النفوذ الإيرانيّ نما مع ذلك في لبنان بتسهيل سوريّ. فكان على النظام السوريّ أن يوازن بين تحالفه مع إيران وبين إصراره على منع أي حزب في لبنان من أن تكون له الغلبة[51]. كما لا تُفهم عمليّة «ثكنة فتح الله» بعيداً عن الرسائل المتبادلة بين دمشق وواشنطن. فالإدارة الأميركيّة، وكذلك عواصم القرار في أوروبا الغربيّة، رحّبت بالدخول السوريّ إلى بيروت الغربيّة لإعادة الأمن، والقضاء على الإرهاب، وإطلاق سراح المختطفين الأجانب. من هنا، كان على سورية أنّ تثبت للمجتمع الدوليّ أنّها الوحيدة القادرة على فرض الأمن في الشطر الغربيّ المضطرب من العاصمة، ولجم التطرّف والأصوليّة الممثّلة بحزب الله.

علّق شولتز، وزير الخارجيّة الأميركيّة، على عودة السوريّين إلى بيروت الغربيّة

بالقول: «**إنّ تمكّن القوّات السوريّة من إعادة الأمن إلى بيروت هو تطوّر إيجابي**». كما أعرب جان برنار – ريمون (Jean Bernard-Raimond)، وزير خارجيّة فرنسا، عن أمله في أن تؤدّي تلك الخطوة إلى حلّ سياسيّ دائم[52]. وعلى ما يبدو، استغلت دمشق ضعف «حزب الله» ووجهت في نيسان 1988 تحذيراً إلى «الجهاد الإسلاميّ» لإطلاق سراح الأسرى الفرنسيّين، وتمّ إطلاق ثلاثة منهم في الرابع من الشهر التالي. وقام السوريّون في بعض الأحيان باستعراض إعلاميّ أثناء إطلاقهم سراح رهائن أجانب[53]. وفي آب 1987، كافأت واشنطن دمشق على «مساعيها الحميدة» في شأن الرهائن الأجانب بإعادة العلاقات الدبلوماسيّة المقطوعة معها. وما لبثت أن بدأت حواراً مع الرئيس الأسد حول الانتخابات الرئاسيّة في لبنان.

وفي خضمّ الصراع الشيعيّ – الشيعيّ والتناقضات بين دمشق و«حزب الله»، سارعت طهران إلى تسوية الوضع بين «الحزب» ودمشق، بعدما حملت «الحزب» على ضبط النفس وعدم الردّ، ودمشق على عدم تجاوز «الخطوط الحمر» في ما يتعلّق بحزب الله[54]. بعد ذلك التّاريخ، أصبحت إيران لاعباً علنيّاً في لبنان لصالح الأصوليّة الشيعيّة، ولم تعد سفارتها في دمشق هي التي تتولّى إدارة السياسة في لبنان، بل سفارتها في البلد الأخير.

بعودة السوريّين إلى بيروت الغربيّة، حصل تدهور جديد في العلاقات بين بعبدا ودمشق. فبعد التوقيع على «الاتّفاق الثلاثيّ» بين ميليشيات «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكي» و«القوّات اللبنانيّة»، وقف الرئيس الجميّل ضدّ دمشق جرّاء استبعاده عن المفاوضات. وقد انتقد بشدّة «أسلوب» السوريّين في عودتهم إلى الشطر الغربيّ من العاصمة بيروت من دون إذنه[55]، واعتبرت «الجبهة اللبنانيّة» عودة السوريّين إلى الغربيّة «**توسيعاً لرقعة الاحتلال السوريّ في لبنان**»[56].

كان جنبلاط هو الخاسر الأكبر من عودة السوريّين إلى بيروت الغربيّة. فسقطت مواقع إستراتيجيّة له بأيديهم، وهي الطريق الممتدّة من صوفر إلى خلدة، ومن ضمنها «مرفأ خلدة». أمّا «حركة أمل»، التي أنقذها السوريّون، فخسرت أيضاً مواقع لها في بيروت الغربيّة، لكنّها حافظت أكثر على ارتباطها بدمشق[57].

### – حرب المخيّمات 1985–1987

لا تعود التناقضات بين «حركة أمل» والمقاومة الفلسطينيّة إلى عام 1985. فقبل ذلك التّاريخ، حدثت مناوشات بين الفريقين على خلفيّة مخاوف «منظمة التحرير



الفلسطينيّة» من تنامي نفوذ «الحركة» في بيروت وجنوب لبنان وتأثيرها في نشاط المقاومة الفلسطينيّة. في المقابل، كانت «الحركة» تنتقد بشدّة العمليّات الفدائيّة للفلسطينيّين ضدّ إسرائيل وانعكاساتها الخطرة على المواطنين والممتلكات في الجنوب. وأولى الصدامات بين الجانبين، حدثت في منطقة الشيّاح مطلع شهر تشرين الثاني 1979. وفي آذار 1980، وقعت اشتباكات أخرى عنيفة بين «أمل» وحركة «فتح» في منطقة الأوزاعيّ. ثم انتقل الصراع بينهما إلى البقاع والجنوب في صيف ذلك العام. وفي مطلع عام 1982، تكرّرت الاشتباكات بين «أمل» والفلسطينيّين في بيروت وجنوب لبنان[58]. وفي ضوء محاولات عناصر لعرفات العودة إلى الجنوب بعد انسحاب إسرائيل من صيدا وصور والنبطيّة عام 1985، عملت «الحركة» على ملء الفراغ سياسيّاً وأمنيّاً في المنطقة الممتدّة من جنوبيّ صيدا إلى صور والنبطيّة والزهراني، ورفعت شعار عدم السماح للفلسطينيّين بالاستقرار هناك من جديد، وفرض ما يشبه الحصار على مخيميّ الرشيدية والبصّ. وبرّرت «الحركة» ذلك بأنّه من غير المسموح للفلسطينيّين التلاعب بما تمّ انجازه من تحرير للجنوب، عبر دفع إسرائيل إلى أعمال انتقاميّة تضرّ بالسكّان والممتلكات[59]. وفي ضوء التناقضات بين «أمل» و«الاشتراكيّ»، وبين «أمل» والمقاومة الفلسطينيّة، والتناقضات السوريّة – الفلسطينيّة، بدأت عمليّة إحياء للصراع بين التنظيم الشيعيّ والفلسطينيّين عام 1985.

تُعتبر حرب المخيّمات استمراراً لصراعات الميليشيات على القرار في بيروت الغربيّة، واستكمالاً للنزاع بين دمشق وياسر عرفات. فبعد انتفاضة شباط 1984 وسقوط حاجز الجيش اللبنانيّ الذي يقطع الطريق بين بيروت والشوف، أصبح بإمكان المقاتلين الفلسطينيّين العودة إلى بيروت وجنوب لبنان. كما وجد مقاتلو عرفات طريقهم إلى مخيّمات بيروت عبر «مرفأ خلدة» الواقع تحت السيطرة الدرزيّة، وبعد ذلك عبر «مرفأ صيدا»، ممّا أدّى إلى وقوع صدامات بين «التنظيم الشعبيّ الناصريّ» والفلسطينيّين. ومن خلال تمويل سخيّ من عرفات، تمكّنت «منظمة التحرير» من تجنيد المقاتلين في المخيّمات[60].

نظرت سورية و«حركة أمل» إلى هذا التطوّر بقلق شديد، فخشي السوريّون من أن يمهّد هذا إلى عودة عرفات إلى بيروت، أو على الأقلّ إلى ممارسة نفوذ قويّ، خصوصاً أنّ دمشق لم تكن قد نسيت بعد أحداث طرابلس ودعم الزعيم الفلسطينيّ لـ «حركة التوحيد الإسلاميّ»[61]. أمّا برّي، فاتّهم الفلسطينيّين «**بتفضيل العودة إلى لبنان على**

**العودة إلى فلسطين**»[62]، وأعلن أنّه لن يسمح بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام 1982، وأن تكون «منظّمة التحرير» «دولة داخل دولة». من هنا تلاقت المصلحة السوريّة مع مصلحة «حركة أمل» في منع عودة عرفات ثانية إلى بيروت. وعلى الرغم من أنّ السوريّين كانوا يخطّطون لوضع المخيّمات بيد القائد الفلسطينيّ سعيد أبو موسى الموالي لهم بعد إخراج أنصار عرفات منها، إلاّ أنّ برّي لم يفرّق عن حقّ بين الجماعة وتلك، معتبراً أنّ أنصار أبو موسى[63] في دمشق هم «عرفاتيّون» في بيروت[64]. كان خصوم عرفات من الفلسطينيّين، كأحمد جبريل[65] وأبو موسى يوافقون على القضاء على نفوذ عرفات في المخيّمات، لكنهم لا يقبلون بأيّ شكلٍ من الأشكال نزع سلاح المخيّمات ووضعها تحت «حماية» اللواء السادس في الجيش اللبنانيّ الموالي لحركة أمل[66].

حصلت أُولى الاشتباكات بين «حركة أمل» والفلسطينيّين في حزيران وتموز 1984. وفي 20 أيّار 1985، قامت «حركة أمل» بمحاصرة منطقة صبرا ومخيّمي شاتيلا وبرج البراجنة مدعومة من اللواء السادس. فدارت معارك عنيفة بالأسلحة كافة وسقط قتلى عديدون[67]: 76 قتيل و630 جريح في مخيّمي برج البراجنة وشاتيلا في أيّار 1985[68]. وحتّى مطلع حزيران 1985، تمكّنت أمل من تدمير أجزاء من مخيّم صبرا، وقامت بمجازر فيه وفي مخيّم شاتيلا. لكن المعارك أدّت من جهة أخرى إلى توحيد جماعة أبو موسى وعرفات ضدّ «أمل»، وأخذت مدفعيّة الفلسطينيّين في تلال الشوف تقصف الضاحية الجنوبيّة للتخفيف من الضغط على المخيّمات. أمّا اللواء السادس، فتلقّى تعزيزات من المصفحات والدبّابات من الجيش اللبنانيّ في الشرقيّة[69].

أدّى عنف المعارك إلى تدخّل سورية و«جامعة الدول العربيّة» لوقف حصار المخيّمات. وعلى الرغم من صدور قرارين عن «أمل» و«جبهة الإنقاذ الوطنيّ الفلسطينيّ» و«الجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة» في 17 حزيران و6 أيلول 1985 حظيا على موافقة سوريّة ويدعوان إلى وقف إطلاق النار وانسحاب «حركة أمل» واللواء السادس من حول المخيّمات والعودة إلى مواقعهما وإطلاق سراح المعتقلين، وربط أمن المخيّمات بأمن بيروت، وجمع الأسلحة الثقيلة والمتوسّطة خارج المخيّمات[70]، فإنّ وقف إطلاق النار لم يستمرّ طويلاً بين الجانبين، بسبب إصرار «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» على الأمن الذاتيّ للمخيّمات. وفيما حصلت «حركة أمل» من سورية على



دبّابات سوفياتيّة من طراز ت 54، تمكّن الفلسطينيّون من إدخال إمدادات من الأسلحة والذخائر إلى المخيّمات. فبواسطة الأموال التي كان يغدقها عرفات على المتقاتلين، كان بإمكانه كسب الحلفاء، وخصوصاً الدروز، وتشكيل جبهة صمود.

تُرجمت الوساطات السوريّة والعربيّة بحصول استراحة في حرب المخيّمات في أواخر شهر حزيران، عندما رابطت قوّات سُنيّة في الجيش اللبنانيّ حول مخيّمي شاتيلا وبرج البراجنة تدعمها فصائل من الجنود السوريّين. لكن فترة الهدوء هذه تلاشت، حين عادت الاشتباكات في النصف الثاني من 1986، نتيجة تقاطع المصالح بين القيادات المسيحيّة وعرفات. كانت العداوة بين «منظّمة التحرير» والقوى السياسيّة المسيحيّة في الشرقيّة شديدة ومعروفة منذ عام 1983، لكنّ تقاطع مصالح الفريقين ضدّ سورية، حوّل هذه العداوة إلى «تحالف» عام 1986، فكانت سورية هي خصم المسيحيّين وفلسطينيّي عرفات معاً. وقد سمح أمين الجميّل بتجديد جوازات السفر لأكثر من 70 ألف فلسطينيّ، وسهّلت «القوّات اللبنانيّة» لمنظّمة التحرير نقل المقاتلين والأسلحة إلى المخيّمات حول بيروت وفي الجنوب[71].

كانت عودة الفلسطينيّين إلى الجنوب واستخدامهم ضدّ إسرائيل تتناقض مع سياسة «أمل» المعلنة. ولهذا السبب، تجدّدت الاشتباكات بين الفريقين في آب 1986. وفي تشرين الأوّل 1986، ضربت «حركة أمل» الحصار على مخيّم الرشيديّة، واستمرّ القتال حوله شهوراً عدّة من دون أن يسقط. وتسبّب القتال بفرار 7 آلاف فلسطينيّ إلى مدينة صيدا، وألف آخرين إلى مبانٍ تابعة للأنروا[72]. وفي اليوم التالي على بدء «حرب المخيّمات» في الرشيديّة، تمكّن الفدائيّون الفلسطينيّون بعمليّة خاطفة من إلحاق الهزيمة بميليشيا «حركة أمل»، استولوا على إثرها على قرى درب السيم وعين الدلب وجنسنايا. وفي 24 تشرين الثاني، خرج مقاتلو «منظّمة التحرير» من إحدى المخيّمات المجاورة لصيدا واحتلوا مغدوشة ذات الموقع الإستراتيجيّ، ملحقين هزيمة ساحقة بحركة أمل. فترتّب على هذا الهجوم فرار 6 آلاف من سكّان القرية المسيحيّين. وفي اليوم التالي شنّت «أمل» هجوماً مضادّاً، وقام الطيران الإسرائيليّ بقصف المواقع الفلسطينيّة، ممّا أعطى الانطباع بأنّ أملّ كانت تنسّق مع الإسرائيليّين، وفق تفسير هانف[73].

وفي بيروت، تعرّضت المخيّمات الفلسطينيّة إلى خسائر جسيمة وتراجع عدد سكّانها من 12 ألفاً عشيّة اندلاع القتال إلى 3 آلاف نسمة. إنّ حجم الضحايا الفلسطينيّين والدمار الذي لحق بالمخيّمات الفلسطينيّة في بيروت وصيدا وصور، سلّط الشكوك حول قرار «أمل» طرد الفلسطينيّين من الجنوب من أجل وضع اللمسات الأخيرة على «الكانتون الشيعيّ» هناك، ونزع سلاح السُنّة (لبنانيّين وفلسطينيّين) نهائيّاً من بيروت(74). لكنّ عرفات، استطاع أن يستغل «المذبحة» ضدّ الفلسطينيّين في كلّ لبنان للحصول على تأييد السُنّة في بيروت، وكذلك تضامن البلدان العربيّة مع الفلسطينيين والتسبّب بحالة سخط عارمة على سياسة «أمل»(75).

عندما لم تؤدِ «حرب أمل» في نهاية عام 1986 إلى أيّة نتائج، رعى الرئيس السوريّ اتفاقاً بين «الحركة» و«جبهة الإنقاذ الوطنيّ الفلسطينيّ» قام على وقف إطلاق النار ورفع الحصار التموينيّ عن المخيّمات وتسهيل الأعمال الإنسانيّة(76). لكنْ ما أن سنحت الفرصة للجيش السوريّ للعودة إلى بيروت الغربيّة في شباط 1987، حتّى ضرب الحصار على المخيّمات تمهيداً لإسقاطها(77). كانت دمشق منزعجة جدّاً من تطوّر العلاقات بين أمين الجميّل وياسر عرفات، ومن التسهيلات التي منحتها رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة لدخول عناصر مؤيّدة لعرفات مجدّداً إلى المخيّمات. وفي آذار، أُجبر أنصار عرفات على الخروج من المخيّمات.

وعندما أعلن المجلس النيابيّ اللبنانيّ في أيّار 1987 إلغاء «اتّفاق القاهرة» المعقود بين لبنان و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» العائد لعام 1969(78)، مدشّناً بذلك سياسة رمزيّة لوضع حدّ للخلافات بين اللبنانيّين حول السياسة الرسميّة تجاه المسألة الفلسطينيّة، أعلنت «حركة أمل» في 8 كانون الثاني 1988 عن إنهاء حصار المخيّمات، آخذة بعين الاعتبار، انتفاضة الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة التي وضعتها والحُكم السوريّ في وضع حرج. كان حصار المخيّمات أثناء الانتفاضة، يشكّل تناقضاً مع الطروحات القوميّة السوريّة، ويضع «حركة أمل» في موضع المتآمر مع إسرائيل على الفلسطينيّين. واعتبرت جريدة «العهد» الناطقة باسم «حزب الله» أنّ إقفال ملفّ المخيّمات كان قراراً سوريّاً من أجل التفرّغ لمعركة رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة(79). إضافة إلى ذلك، كان الصراع على القرار الشيعيّ في ضاحية بيروت الجنوبيّة، يفرض على «حركة أمل» الاستعداد لمواجهة «حزب الله»(80). إلاّ أنّ انشغال «أمل» بصراعها مع «حزب الله»، أعاد الفلسطينيّين إلى أجواء الانقسام والتقاتل في ما بينهم.



### – التنافس والمواجهات بين حركة أمل وحزب الله

ظلّت «حركة أمل» حتّى منتصف الثمانينات من القرن العشرين أقوى التنظيمات السياسيّة – العسكريّة في الطائفة الشيعيّة. ومنذ عام 1980، بدأت «الحركة» تشهد صراعاً داخليّاً ذا بُعدين إيديولوجيّ وسياسيّ، الأوّل حول تحديد الخيارات بين الهوية اللبنانيّة ببعدها الشيعيّ، والهوية الإسلاميّة ببعدها الأُممي ومنطلقاتها الإيرانيّة، والتي ستتبلور في ما بعد بتأسيس «حزب الله» عام 1982، ورسميّاً بعد عامين على ذلك التّاريخ. أمّا البُعد السياسيّ للصراع داخل «الحركة»، فكان بين رئيسها الساعي إلى احتكار السلطة على غرار ما كان عليه الوضع في الأحزاب والميليشيات الأخرى، وبين جماعة طامحة إلى الرئاسة بالطرق الديمقراطيّة(81). وعندما نجح «حزب الله» بين عامي 1984 و1988 بتثبيت نفوذه في بعلبك، ومن ثم التمدّد نحو الضاحية الجنوبيّة وتشكيل منافس حقيقيّ لحركة أمل، وجدت «الحركة» نفسها في منافسة خطيرة في معقلها.

وهناك أسباب عديدة لتراجع شعبيّة «حركة أمل» تدريجيّاً لصالح «حزب الله»، ومنها:(82)

1 – اشتراك نبيه برّي في «هيئة الإنقاذ الوطنيّ» (تشكّلت في خضمّ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982) مع بشير الجميّل المتّهم بالعمالة لإسرائيل من قبل «حزب الله».

2 – تعاون بعض من مسؤولي «الحركة» مع قوّات الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982.

3 – انخراط «حركة أمل» في المؤسّسة السياسيّة اللبنانيّة عبر توزير نبيه برّي منذ عام 1984، وبالتالي اتّهامه من قبل جماعات من الحركة الإسلاميّة الشيعيّة بالتخلّي عن حماسه «الثوريّ»، بعدما جعله منصبه الجديد يتكيّف ما بين العمل مع نظام الجميّل أو معارضته.

4 – أعمال السلب والنهب والاعتداء على الناس التي تورّط بها عدد من مقاتلي «الحركة» في بيروت الغربيّة.

5 – فشل «الحركة» في تحقيق أهدافها من خلال «حرب المخيّمات».

6 – رفض الحركة الإسلاميّة الشيعيّة «حرب المخيّمات» التي أعلنتها «حركة أمل»

على الفلسطينيّين عام 1985 واعتبار أنّ القاتل والمقتول يذهبان إلى النار.

7 – «الاتّفاق الثلاثيّ» الذي وقعه نبيه برّي وجنبلاط مع «رموز إسرائيل» في لبنان (القوّات اللبنانيّة).

8 – التناقض بين «حزب الله» و«حركة أمل» حول أساليب مقاومة إسرائيل.

9 – الخلاف الإيديولوجيّ – السياسيّ – الإستراتيجيّ بين «الحزب» و«الحركة» حول مفهوم لبنان المستقبل.

10 – ضعف الانضباط بين كوادر «الحركة» ووهن السلطة المركزيّة للحركة باعتماد بعض قياداتها استقلاليّة في اتّخاذ القرار السياسيّ، وبروز تنافس تنظيميّ حول عمليّة التعبئة بين الشيعة[83].

لقد اعتبر أحد الباحثين أنّ مواقف «حركة أمل» المعتدلة من نظاميّ بشير وأمين الجميّل وتخفظها تجاه التطرّف في الصراع مع إسرائيل، جعل عدداً من قياداتها وأعضائها ينتقلون إلى «حزب الله»، ممّا تسبّب في إضعاف «الحركة» أكثر[84].

ومن خلال النقد الذاتيّ (مؤتمر الحركة في نيسان 1986 كردّ على دستور الدولة الإسلاميّة في لبنان لحزب الله مطلع عام 1986)[85]، حاولت «أمل» أن تتأقلم مع راديكاليّة الحركة الإسلاميّة في مقاومة إسرائيل في المناطق المحتلّة، وأن تحصل من جديد على موطئ قدم في الجنوب. فتمّ طرد المتعاونين مع إسرائيل من «الحركة»، واتّباع إستراتيجيّة تقضي بتحرير جنوب لبنان من إسرائيل، وليس تحرير فلسطين كما تريد الحركة الإسلاميّة. وقامت سياسة «أمل» على عدم تصعيد الموقف مع إسرائيل كي لا تعطي الدولة العبريّة الذريعة في شنّ غارات انتقاميّة. من هنا، بقيت إستراتيجيّة «أمل» دفاعيّة ضدّ إسرائيل، وانصبّت على الحفاظ على مواقعها في المنطقة[86]. فتمكّنت من إبعاد «حزب الله» عن الجنوب حتّى منتصف الثمانينات. لكن «الحزب» استطاع بعد ذلك التاريخ توطيد مواقعه هناك لمحاربة إسرائيل. فاتّبع سياسة الاستفزاز تجاهها، وتصعيد الموقف العسكريّ من أجل استقطاب الناس. فشنّ منذ عام 1985 سلسلة من العمليّات الهجوميّة الكبيرة ضدّ «جيش لبنان الجنوبيّ» في «الشريط اللبنانيّ المحتلّ». وبعد الانسحاب الإسرائيليّ من المنطقة الجنوبيّة الغربيّة من البقاع في نيسان 1985، التي وُضعت في عهدة اللواء الأوّل للجيش اللبنانيّ، أخذ مقاتلو «حزب الله» يهاجمون القوّات اللحديّة في منطقة جزّين وعلى طول الممرّ بين جزّين



ومرجعيون الذي يفصل ما بين المناطق الشيعيّة في الجنوب والبقاع[87].

هكذا، بدأت «حركة أمل» تخسر نفوذها تدريجيّاً في الجنوب منذ مطلع عام 1985، وبشكلٍ خاصّ في الأقسام الشرقيّة المحيطة بالنبطيّة. إنّ طرح «حزب الله» مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ قولاً وعملاً، مقابل تحفّظ «حركة أمل» عمليّاً تجاه المقاومة المسلّحة المفتوحة، جعل «الحزب» يوطّد أقدامه في الجنوب. فردّت «الحركة» بالدعوة إلى إحياء مناسبة تغييب الإمام موسى الصدر في 31 آب 1987، التي حضرها حوالى 200 ألف شخص، وسجّلت «الحركة» بذلك علامة فارقة على أنّها لا تزال تحتفظ بقواعد جماهيريّة واسعة في الجنوب[88]. وهذا، برأينا، ما عجّل بوقوع الصدام بين التنظيمين الشيعيّين.

حصلت أُولى المناوشات بين «أمل» و«حزب الله» في جنوب لبنان والضاحية الجنوبيّة في شهر آب 1986. ثم تصاعد التوتّر بينهما في شباط 1988 على خلفيّة خطف أحد الضبّاط الأميركيّين في جنوب لبنان، من العاملين مع وحدة مراقبة الهدنة بين لبنان وإسرائيل. إنّ رفض «حركة أمل» هذا الخطف في مناطق سيطرتها، جعلها تقوم بعمليّات مداهمة في قرى ومناطق تابعة لحزب الله. وعلى الرغم من ذلك، تمكّن عقلاء الشيعة من رجال الدين من تخفيف حدّة التوتّر بين التنظيمين. لكنّ الحرب الفعليّة بينهما عادت واندلعت في جولتين خلال شهريّ نيسان وأيّار من عام 1988. ففي نيسان هاجمت مجموعات من «حزب الله» مراكز «أمل» في النبطيّة والغازيّة ومناطق أخرى في الجنوب. فردّت «الحركة» باحتلال مناطق خاضعة لسيطرة «الحزب». وجاء الشوط الأوّل من القتال لصالح «أمل» التي سحقت «حزب الله» تماماً في الجنوب. عقب ذلك، تحدّث برّي عن انتصار **«ضدّ الراديكاليّة والخطف والإرهاب»**[89]. أمّا الشوط الثاني، الذي بدأه «حزب الله» في 5 أيّار مدعوماً من قبل «الحرس الثوريّ» الإيرانيّ، فاستهدف كلّ مراكز «حركة أمل» في الضاحية الجنوبيّة، وتمّ طردها من مواقعها في جنوبيّ الشيّاح وشرقيّ «مطار بيروت الدوليّ»، باستثناء أجزاء من برج البراجنة وحيّ السلّم والليلكي[90]. وانتهى القتال بسيطرة «حزب الله» على نسبة 80% من ضاحية بيروت الشيعيّة. ولم تتمكّن «حركة أمل» من الصمود إلاّ في محلّة الشيّاح[91].

بخسارة «أمل» أمام «حزب الله» في الضاحية، أدركت القيادة السوريّة مدى الخطر الذي تواجهه «الحركة»، وخشيت من إمكان طردها تماماً من العاصمة ما يخلّ بالتوازن لصالح «حزب الله». وكان أي تدخّل مباشر من جانبها في الصراع لصالح «أمل»

سيحرجها أمام إيران ويؤثّر سلباً في تسليمات إيران لها من النفط المجانيّ أو الزهيد الثمن (حوالى مليون طنّ سنويّاً)[92]. كانت دمشق لا تريد أن تأخذ أي موقف عدائيّ ضدّ طهران، فكانت متحالفة معها إستراتيجيّاً و«اقتصاديّاً»، رغم غياب قواسم إيديولوجيّة مشتركة بينهما. فمنذ حرب الخليج الأولى، وقفت دمشق مع طهران ضدّ «الشقيق» البعثيّ الآخر القابع في بغداد. ولهذا السبب، قرّرت دمشق إنقاذ «أمل» من دون الاصطدام مباشرة بحزب الله، وذلك عبر إقامة توازن بين التنظيمين في الضاحية، وافقت عليه طهران. فقام الجيش السوريّ بالسيطرة على الضواحي الجنوبيّة الغربيّة لبيروت، وطلب إلى كلا التنظيمين الانسحاب إلى ثُكن معينة. وبعد تحذيرات متكرّرة، دخلت القوّات السوريّة إلى الضواحي الجنوبيّة في 17 أيّار 1988 من دون قتال أو مقاومة[93]، استناداً إلى القول الشهير للقائد السوريّ غازي كنعان «**إمّا أن يُفتح لنا باب الضاحية وإمّا أن نقتحمه**»[94]. وحتّى ذلك الحين، بلغ عدد القتلى من المقاتلين في الجانبين الشيعيّين 300 شخص[95].

هكذا، جرى تجميد الحرب الأهليّة الشيعيّة – الشيعيّة بضعة أشهر فقط. فسيطرت «حركة أمل» على قسم صغير من الضاحية قوامه أطراف الضاحية الشماليّة والجنوبيّة والغربيّة، فيما بقي القسم الأكبر، وهو قلب الضاحية، تحت سيطرة «حزب الله». ومن ضمن الاتّفاق بين دمشق وطهران في 26 أيّار، أن يتواجد الجيش السوريّ بصورة رمزيّة في الضاحية، وأن يُبقي «حزب الله» على سلاحه ضمن بيئته و«أمّته»[96].

وفي أيلول وكانون الأوّل 1988 حتّى ربيع عام 1989، تجدّدت الاشتباكات مرّة ثالثة بين «حركة أمل» و«حزب الله» في البقاع والجنوب وضاحية بيروت الجنوبيّة من دون حسم لأيّ منهما. وفي خضمّ الصراع، قُتل داود داود ومحمود الفقيه وحسن سبيتي من قياديي «أمل» في منطقة الأوزاعيّ. أعقب ذلك بعد أيّام قليلة، محاولة فاشلة لإغتيال قيادات من «حزب الله» كصبحي الطفيلي وإبراهيم الأمين قرب بعلبك[97]. وظهر بوضوح أنّ تقاتل التنظيمين ليس على فرض الوصاية على الطائفة الشيعيّة فحسب، بل على من يمسك بقرار الجنوب. وكان الإمساك بهذا القرار يستند إلى وجهتي نظر متعارضتين: الأولى لحزب الله، وتقوم على مجابهة إسرائيل من الجنوب بغضّ النظر عن النتائج التي قد تُصيب المنطقة. والثانية لحركة أمل وتدعو إلى تحرير الجنوب من دون إلحاق الأذى باللبنانيّين هناك.

وفي الوقت نفسه، فشلت الوساطات السوريّة والإيرانيّة في لجم المتقاتلين. وعلى



ما يبدو، فإنّ حصول «حركة أمل» على دعم سورية، و«حزب الله» على دعم إيران، جعل من غير المسموح لأيّ منهما أن يحسم المعركة لصالحه[98]. لقد دارت أعنف هذه المعارك في إقليم التفّاح، وهو منطقة شبه جبليّة بين جزّين والنبطيّة، سقط فيها 140 شخصاً، قبل أن تتدخّل دمشق وطهران. وبموجب اتّفاق بين العاصمتين، سُمح لحزب الله القيام بعمليّات عسكريّة في الجنوب. وفي أيّار 1990، شنّ «حزب الله» هجوماً على «حركة أمل» في وسط بيروت الغربيّة. لكن الجيش السوريّ منع أيّاً منهما من تحقيق نصر على الآخر. وبعد توحيد بيروت في كانون الأوّل 1990، تمكّنت إيران وسورية، بعد وساطات حثيثة، من وقف القتال بين الخصمين وسحب ميليشياتهما من إقليم التفّاح[99]. وقد اتّهم الدكتور محمد بيضون، عضو المكتب السياسيّ لحركة أمل الحكومة الإيرانيّة بالمسؤوليّة عن كلّ المجازر التي ارتكبها، كما قال، «حزب العدوان» (= حزب الله) **في الجنوب والضاحية والبقاع الغربيّ وبيروت والأوزاعي**». ووصف بيضون «الحزب» بأنّه «**حزب إيران، حزب الطاغوت على امتداد عالمنا العربيّ والإسلاميّ**». واعتبر بيضون في حفل تأبين شهداء لأمل أنّ «**المقصود من كلّ معركة أقليم التفّاح أن تضع إيران رِجلاً لها على المتوسّط وأن تفشّل مشروع الدولة اللبنانيّة وهي ستستفيد إذا فشل مشروع الدولة. . .**»[100] وحتّى عام 1990، كلّفت «حرب أمل – حزب الله» نحو 3 آلاف قتيل من الجانبين[101].

### – المواجهات في طرابلس: حركة التوحيد الإسلاميّ والصراع السوريّ – العرفاتيّ

أثناء المواجهات في بيروت والمناطق المحيطة بها نتيجة «اتّفاق 17 أيّار» مع إسرائيل، كانت بوادر نزاع آخر يتخمّر في الشمال بين سورية و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، مترافقاً مع حركة انشقاق داخل «المنظّمة» وفي صفوف «حركة فتح» لصالح سورية.

بعد خروج عرفات من بيروت عام 1982، شعر الزعيم الفلسطينيّ بحرّية أكبر في ممارسة سياسة مستقلّة عن سورية، وخصوصاً بعد تقرّبه من مصر والإعلان أنّه لا يرفض كلّياً مبادرة ريغان للسلام عام 1982[102]. فسبّبت سياسته الساعية إلى حلّ سلميّ للمشكلة الفلسطينيّة، وتفاوضه في شباط 1983 مع الملك حسين للتنسيق حول هذا الموضوع، امتعاض سورية وقوى داخل «منظّمة التحرير» و«حركة فتح»، تُوّجت

بعمليّات اغتيال في صفوف الفلسطينيّين في لبنان والخارج. وبعد فشل التفاهم بين الأسد وعرفات حول تنسيق مشترك بينهما تُجاه أزمة الشرق الأوسط في لقائهما بدمشق في 3 أيّار 1983، حصل تمرّد ضدّ عرفات في صفوف «فتح» في البقاع بقيادة أبو موسى وبدعم سوريّ، على خلفيّة حرب عام 1982 وفرار قوّات «منظّمة التحرير» من المعركة شمالاً بدلاً من مجابهة الإسرائيليّين[103]. فطالب أبو موسى عرفات بوقف التفاوض مع الولايات المتّحدة ومصر والأردن. وما لبثت جماعته أن أرغمت المناصرين لعرفات على الانسحاب من البقاع إلى مخيّم البدّاوي في طرابلس. وقد اتّهم عرفات الرئيس الأسد بأنّه اتّفق مع جورج شولتز (George Schultz) على إخراج الفلسطينيّين من البقاع[104].

ومع انتقال جماعة عرفات إلى مخيّم البدّاوي القريب من عاصمة الشمال، وإلى طرابلس في أيلول ووصول عرفات بنفسه إلى المدينة في 16 منه، انتقل الصراع السوريّ – العرفاتيّ إلى شمال لبنان، بعدما جعل عرفات من المخيّم المذكور قاعدة له، ومن «حركة التوحيد الإسلاميّ» بزعامة الشيخ سعيد شعبان، حليفاً قويّاً له. فدعمه بالمال والأسلحة والرجال. وما لبث نفوذ التيّارات والحركات الإسلاميّة أن تقوّى على الساحة في عاصمة الشمال عبر الاشتباكات التي كانت تحدث بينها وبين الأحزاب اليساريّة الموالية لسورية منذ عام 1980. وفي عام 1983 تمكّنت القوى الإسلاميّة الطرابلسيّة من التجمّع تحت أسم «حركة التوحيد الإسلاميّ»، وعملت، كحزب الله، على تطبيق نظام إجتماعيّ إسلاميّ في عاصمة الشمال. وقد حدث تقارب بين التنظيمين السُنيّ والشيعيّ على أُسس إسلاميّة ورفض العروبة والهويّة اللبنانيّة. ومال شعبان كثيراً إلى إيران[105]، ومع ذلك حصل الصدام بينه وبين دمشق.

بعد الانسحاب السوريّ الجزئيّ من طرابلس في تموز 1983، بدأت الأحزاب اليساريّة والقوميّة تحاول أن تملأ الفراغ في المدينة وتتصارع عليها مع «حركة التوحيد الإسلاميّ». لكن «حركة التوحيد»، تمكّنت بين آب وتشرين الأوّل 1983 من حسم النفوذ عسكريّاً لصالحها ضدّ الأحزاب اليساريّة في طرابلس[106]. واستغل الأصوليّون الإسلاميّون الأحداث هناك، وقاموا بملاحقة قوى اليسار في المدينة. وبدخول ألف مقاتل فلسطينيّ تابعين لعرفات إلى طرابلس في أيلول 1983، ووصول عرفات بنفسه إلى المدينة في 16 منه وتسلّمه قيادة القوى الفلسطينيّة الموالية له، انتقلت الخلافات المسلّحة بين «فتح» و«الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين – القيادة العامّة» (جماعة أحمد



جبريل) إلى طرابلس والبدّاوي ومخيّم نهر البارد. فتغيّرت بذلك كلّ المعادلات والحسابات.

اعتبر السوريّون وجود عرفات في شمال لبنان تحدّياً لهم، فردّوا بضرب الحصار البحريّ على مرفأي طرابلس وشكا لمنع وصول الإمدادات إليهما وإلى مخيّم البدّاوي. وقامت مدفعيّتهم في التلال المجاورة لطرابلس بقصف مخيّمات اللاجئين الفلسطينيّين في ضواحي المدينة ووسطها. وخلال شهر تشرين الأوّل، تواصلت الاشتباكات لتتحوّل في الشهر التالي، بعد تدخّل سورية مباشرة في القتال عبر جيشها و«جيش التحرير الفلسطينيّ»، إلى حرب حقيقيّة «فلسطينيّة – فلسطينيّة»، وصراع بين الأكثريّة السُنيّة الطرابلسيّة والأقلّية العلويّة. وأسفرت «الحرب» عن دخول «المنشقّين» عن عرفات إلى مخيّم نهر البارد في أواخر تشرين الثاني 1983، تبعه سقوط مخيّم البدّاوي.

وبفضل مبادرة سعوديّة – سوريّة أُعلن عنها في 25 تشرين الثاني 1983، توقّف القتال وصدر عن «مجلس الأمن الدوليّ» قرار قضى بمغادرة قوّات عرفات طرابلس بحراً على متن سفن ترفع علم «الأمم المتّحدة»، وسط استنكار إسرائيليّ شديد وقيام البحريّة الإسرائيليّة منذ 9 كانون الأوّل بهجمات مفاجئة على مراكز فتح في ميناء طرابلس بهدف عرقلة الانسحاب الفلسطينيّ، ما جعل أحد الباحثين يتحدّث عن تلاقي المصالح الإسرائيليّة والسوريّة معاً في التخلّص من عرفات[107]. وفي 20 كانون الأوّل 1983، خرج عرفات وخمسة آلاف مقاتل فلسطينيّ من طرابلس على متن سفن يونانيّة بحماية قطع من الأسطول الفرنسيّ[108]. فكان على الفلسطينيّين أن يخرجوا من لبنان مرّتين بإذلال، مرّة على أيدي الإسرائيليّين عام 1982، ومرّة أخرى على أيدي السوريّين وحلفائهم الفلسطينيّين عام 1983.

لم يؤدِّ خروج عرفات من طرابلس وانتشار قوى الأمن الداخليّ في المدينة في نهاية عام 1983 إلى توقّف الصراع والتقاتل في طرابلس. فقد تمكّن الأصوليّون السُنّة (حركة التوحيد الإسلاميّ) من تثبيت وجودهم في معظم أحياء مدينتهم بفضل ترسانة الأسلحة التي تركها عرفات قبل انسحابه، ولم يبق سوى حيّ بعل محسن العلويّ تحت سيطرة «الفرسان الحمر» التابع لسورية. وقامت «حركة التوحيد»، التي شهدت صراعاً داخليّاً بين قياداتها[109]، بفرض نظام إجتماعيّ إسلاميّ على المدينة، وبتصفية من تبقى من القوى اليساريّة. وشجّع نموّ «حركة التوحيد» أعضاء سوريّين في «الإخوان المسلمين»

فرّوا إلى طرابلس بعد أحداث حماه عامي 1981 و1982 بالانضمام إلى «حركة التوحيد»، وهو ما سبب قلق القيادة السوريّة[110].

لم تكن ميول شعبان الإسلاميّة أو «الإيرانيّة» هي التي عجّلت بالصدام بينه وبين الجيش السوريّ، وإنّما تحالفاته السابقة مع ياسر عرفات، ما جعل سورية المعادية لعرفات تقرّر استئصال كلّ أدوات النفوذ العرفاتيّ في طرابلس. وبالإضافة إلى «الإخوان المسلمين» الفارين من سورية، كان شعبان قد آوى عدّة مئات من أعضاء «حزب الله» في طرابلس، الذين سبق واشتبكوا مع الجيش السوريّ في بعلبك في أيّار 1984. ولم يكتفِ شعبان بذلك، بل زار بيروت الغربيّة في تشرين الثاني 1984، وأطلق مع العلاّمة محمد حسين فضل الله تصريحات مدوّية ضدّ الموارنة وإسرائيل. فسبّب ذلك استياء القيادة السوريّة، التي خشيت من أن يعود نفوذ عرفات إلى بيروت الغربيّة، وهذا ما حصل بالفعل.

عقب الانسحاب الإسرائيليّ من صيدا في شباط 1985، عادت جماعات من أنصار عرفات إلى المخيّمات الفلسطينيّة في الجنوب، وبدأت عمليّة تغلغل نحو مخيّمات بيروت[111]. من هنا، عمل السوريّون على تعبئة حلفائهم من البعثيّين و«الحزب العربيّ الديمقراطيّ» (= الفرسان الحمر) و«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعي»، و«منظّمة العمل الشيوعيّ»، و«حركة 24 تشرين» (فاروق المقدّم). كان الهدف من كلّ هذا الخليط الحزبيّ الشيوعيّ – القوميّ – البعثيّ هو القضاء على تحالف شعبان – عرفات ومنع تمدّد نفوذه إلى بيروت الغربيّة وبالتالي السيطرة على عاصمة الشمال.

وفي أيلول 1985، قام تحالف من العلويّين والشيوعيّين والبعثيّين وأنصار «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» بهجوم على طرابلس من ثلاثة محاور(المدخلان الجنوبيّ والشماليّ والجهّة الشرقيّة)، استخدمت خلاله راجمات صواريخ «الغراد» لأوّل مرّة في القتال الدائر في عاصمة الشمال منذ عام 1983. ودفعت ضراوة القتال أكثر من ربع مليون شخص إلى النزوح عن مدينتهم. ومنذ 28 أيلول 1985، دخلت العمليّات مرحلة الحسم العسكريّ، وتمكّن تحالف الأحزاب من اختراق دفاعات «حركة التوحيد» في أكثر من موقع. وفي بيروت الغربيّة، ردّت منظّمتان إسلاميّتان على هجوم «الأحزاب المُلحدة» على طرابلس بخطف ثلاثة دبلوماسيّين وطبيب تابعين للسفارة السوفياتيّة، وقامتا بإعدام أحدهم[112].

أدّى الضغط العسكريّ للأحزاب اليساريّة على «حركة التوحيد» إلى إعلان الشيخ



سعيد شعبان عن قبوله بوقف إطلاق النار، بعد وساطة إيرانيّة لدى دمشق لصالح الأصوليّين السُنّة وقيام الشيخ شعبان بزيارة الرئيس حافظ الأسد في 3 تشرين الأوّل 1985. فأنيطت على إثره المهام الأمنيّة في المدينة بالقوّات السوريّة والدرك والجيش اللبنانيّين[113]. وفي 7 تشرين الأوّل، دخل حوالى عشرين ألف جنديّ سوريّ إلى طرابلس. وعلى الفور، باشرت هذه القوّات تثبيت نقاط ومواقع لها وتسيير الدوريّات ومداهمة مخابئ الأسلحة. منذ ذلك الحين، ساد في عاصمة لبنان الشماليّ «السلام السوريّ»، على حد قول هانف[114]، بعدما سقط أكثر من 500 قتيل و1,320 جريحاً منذ اندلاع القتال[115]. ومن بعض فلول التوحيد المنهزمين، تشكّلت «منظّمة 16 كانون الثاني لتحرير طرابلس». فخاضت هذه المنظّمة معارك ضدّ «الحزب العربيّ الديمقراطيّ» (العلويّ) التابع لسورية[116].

لم تكتفِ سورية بخروج عرفات من لبنان ولا بالقضاء على «حركة التوحيد»، فهي كانت تدرك أنّ أنصار عرفات ومؤيّديه لا يزالون يحتفظون بمواقع لهم في المخيّمات الفلسطينيّة المنتشرة في لبنان، وأنّ الزعيم الفلسطينيّ، كعادته، لن يتوانى عن استغلال أيّة مناسبة لممارسة نفوذه في لبنان والإضرار بمصالحها[117]. من هنا، استغلّت دمشق الخلافات بين الفلسطينيّين أنفسهم داخل المخيّمات وقدّمت الدعم اللوجستيّ إلى جماعة أبو موسى من أجل سحق أنصار عرفات والاستيلاء على مخيّم شاتيلا في حزيران 1988 وبرج البراجنة في الشهر التالي. وهكذا، فقدَ عرفات مرّة أخرى قاعدته في بيروت، وأصبح الفلسطينيّون في لبنان، باستثناء جنوبه[118]، في قبضة السوريّين.

وبالإضافة إلى معارك طرابلس، شهد شمال لبنان في صيف عام 1984، اشتباكات بين تنظيم «المردة» وميليشيا «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» بهدف السيطرة على منطقة الكورة. واضطرّت سورية إلى التدخل لفضّ النزاع بين حليفيها[119].

## 2 – صراعات الميليشيات وحروبها في المناطق الشرقيّة

أسوة بما حصل في المناطق الوطنيّة – الإسلاميّة، أصيب المعسكر المسيحيّ بدوره بالانشقاق جرّاء صراعات دمويّة على السلطة والقرار السياسيّ. فهزّته سبعة أحداث عسكريّة داخليّة بين عامي 1978 و1990، وهي: اغتيال طوني فرنجيّة عام 1978، وتصفية «نمور الأحرار» عام 1980، وانتفاضة «القوّات اللبنانيّة» في 12 آذار 1985 ضدّ مصادرة الرئيس أمين الجميّل قرارها، والانقسام بين جعجع وحبيقة مطلع عام

1986، ومحاولة حبيقة دخول الشرقيّة في أيلول 1986، وأخيراً «حرب التحرير» ضدّ سورية عام 1989، و«حرب الإلغاء» عام 1990[120].

### – بشير الجميّل: توحيد البندقيّة... بالبندقيّة

منذ مطلع حرب لبنان، مارس «حزب الكتائب اللبنانيّة» سياسة هيمنة عسكريّة تحت شعار «توحيد البندقية» المسيحيّة، أي توحيد المعسكر المسيحيّ تحت قيادة واحدة برئاسة بشير الجميّل. لقد كره بشير خلال «حرب السنتين» تعدّد مراكز القيادة العسكريّة للموارنة، والمنافسة بين المجموعات الميليشياويّة، والنكسات العسكريّة التي أصيب بها المعسكر المسيحيّ. وشكّل حصار مخيّم تلّ الزعتر علامة فارقة على ذلك الصعيد، حيث كانت هناك ثلاث ميليشيات رئيسيّة تقود المعركة ضدّ المخيّم الفلسطينيّ من دون تنسيق، يُضاف إليها تنظيمات صغيرة من «حرّاس الأرز» و«التنظيم»[121]. من هنا، قرّر بشير الجميّل توحيد الميليشيات والتنظيمات العسكريّة تحت قيادة واحدة، وجعل ذلك وسيلة لإمساكه بالقرارين العسكريّ والسياسيّ في المناطق الشرقيّة، وبالتالي تحقيق طموحاته في إعادة توحيد لبنان تحت شعار الـ 10,452 كيلو متر مربّعاً واستلام الحُكم. وكانت باكورة ذلك تأسيس «القوّات اللبنانيّة» في 31 آب 1976. إلا أنّ سياسة توحيد البندقيّة المسيحيّة لم تتوقّف عند هذا الحدّ، وستصل إلى ذروتها عام 1982.

استهلّ بشير الجميّل سياسة توحيد البندقيّة المسيحيّة بتصفية طوني فرنجيّة، زعيم «المردة»، وأفراد من أسرته وأكثر من 30 من أنصاره، في عقر داره في إهدن على يد سمير جعجع في 13 حزيران عام 1978. وكانت السيطرة على عائدات «شركة الترابة» في شكا، ومقتل أحد الكتائبيّين البارزين في إحدى قرى قضاء زغرتا على يد «المردة» (جود البايع)، أحد جوانب هذا الصراع. لكن السبب الحقيقيّ لتأزّم العلاقات بين القائد الميليشياويّ في بيروت والقائد الميليشياويّ في الشمال هو رفض الثاني صعود قوّة «حزب الكتائب» في منطقته، حيث كان للكتائب ثلاثة مراكز حزبيّة في عقر دار طوني فرنجيّة[122]. وروى جعجع في ما بعد أنّ مجزرة إهدن لم تكن تستهدف طوني فرنجيّة شخصياً، وحدثت بسبب رفضه وجود «حزب الكتائب» وتمدّده في الشمال وحصوله على دعم عائلات من زغرتا[123]. وفي أواخر حزيران، ردّ تنظيم «المردة» بالهجوم على بلدة القاع في البقاع وإعدام 36 كتائبيّاً. وبدا أن ذلك كان انتقاماً لضحايا



إهدن بتغطية سورية[124]. وتكملة للمجزرة، قام تيّار «المردة» بمجزرة أشدّ فظاعة، فقتل من الكتائبيّين وأفراد أُسرهم 342 شخصاً. وأدّت عمليّة إهدن إلى انفصال موارنة الشمال عن موارنة جبل لبنان.

كذلك، قام بشير الجميّل بتصفية «نمور» الأحرار في الصفرا في السابع من تموز 1980، بعدما ازداد التوتّر بينه وبين قائد «نمور الأحرار» داني شمعون، وحصلت صدامات بين ميليشيا الفريقين في عين الرمّانة. وكان صعود نجم بشير بعد أحداث الأشرفيّة، وراء هذا الخصام الذي لم تلجمه وساطات الأبوين كميل وبيار. وبعد العمليّة، أبلغ بشير الجميّل والده بيار وكميل شمعون بقراره توحيد البندقيّة المسيحيّة ودمج ميليشيا «الكتائب» و«الأحرار» بالقوّات اللبنانيّة. فقبل كميل شمعون بذلك من أجل تماسك الصفّ المسيحيّ، ورضخ الأب بيار، فيما اختار داني شمعون المنفى، وأصبح بشير الجميّل سيّد المقاومة المسيحيّة[125]، بعدما قلب معادلة والده بيار حول «قوّة لبنان في ضعفه» إلى «قوّة الكتائب» في فرض سلطتها بالدم على المجتمع المسيحيّ.

أسفرت هذه الأحداث عن بروز «القوّات اللبنانيّة»، التي ما لبثت أن اعتمدت سياسة مستقلّة عن الحزب الأمّ، وسعت من خلال احتكارها «التمثيل العسكريّ» إلى الإمساك وحدها بالقرار السياسيّ المسيحيّ. وما لبثت صراعات المنطقة الشرقيّة أن انتقلت إلى زحلة خلال شهري تشرين الأوّل وتشرين الثاني عام 1980. وقامت القوّات السوريّة بدعم ميليشيا «الوطنيّين الأحرار» في وجه «القوّات اللبنانيّة»، التي وطّدت نفوذها في المدينة البقاعيّة. نتج عن هذه التوتّرات حدوث اشتباكات بين القوّات اللبنانيّة والجيش السوريّ وانسحاب الأخير من زحلة إلى مواقع جبليّة وقيامه بضرب الحصار على المدينة وقصفها لمدة أسبوع كامل. لكنّ قيام تيّار زحليّ معارض للقوّات اللبنانيّة عام 1985، مكّن السوريّين من العودة مجدداً إلى المدينة لفرض الأمن[126].

### – انتفاضة القوّات اللبنانيّة في 12 آذار 1985: مقدّماتها وتداعياتها

منذ «حرب الجبل» عام 1983، بدأت تظهر بوادر صراع داخليّ على السلطة والقرار السياسيّ في «حزب الكتائب»، بلغت ذروتها بإلغاء أمين الجميّل «اتّفاق 17 أيّار» في نيسان 1984 وإعلان التزامه بالإصلاحات السياسيّة والخيار السوريّ. يُضاف إلى ذلك، محاولة الجميّل فرض سيطرته على قيادة «القوّات اللبنانيّة»، مروراً بانتفاضة «القوّات» عليه في 12 آذار 1985، وإجهاضها «الاتّفاق الثلاثيّ»، ومحاولة حبيقة

اختراق الشرقيّة في أواخر أيلول 1986. كما تدخل «حرب التحرير» التي خاضها الجنرال عون ضدّ الجيش السوريّ والصدامات الدامية بين عون وجعجع ومحاولة الأوّل إلغاء الثاني، ضمن ملفّ الصراع على القرار المسيحيّ في المناطق الشرقيّة. ومن تداعيات الصراع على القرار انقسام «الكانتون المارونيّ» إلى ثلاث مناطق رئيسيّة تسيطر عليها القوى الميليشياويّة: آل فرنجيّة في الشمال حيث ينافسهم الكتائبيّون وآل الدويهي خصومهم التقليديّين؛ «حزب الكتائب اللبنانيّة» و«القوّات اللبنانيّة» في المناطق الوسطى للكانتون المارونيّ، حيث عمل أمين الجميّل على ربط «الحزب» الأمّ به وكذلك الجيش اللبنانيّ، وفي جنوب الكانتون، برز «حزب الوطنيّين الأحرار» بزعامة كميل شمعون، وابنه داني منذ آب 1985.

أدّت سياسة أمين الجميّل بالعودة عن «الخيار الإسرائيليّ» والسير في «الخيار السوريّ» وعدم إبرامه «اتّفاق 17 أيّار»، إلى حدوث انشقاقات داخل المعسكر المارونيّ. فرفضت قيادات في «القوّات اللبنانيّة» بشدّة إلغاء الاتّفاق، واصفة سياسة أمين الجميّل المنفتحة على سورية والهادفة إلى التقارب الوطنيّ بـ «الهرطقة»، في ما طالبت جماعة الرهبانيّة المارونيّة – الكسليك بالعودة إلى «الخيار الإسرائيليّ»[127].

كان على أمين الجميّل أن يستوعب المعارضة المسيحيّة ويستخدمها لصالحه. لذلك، سار في سياسة ذات اتجاهين: 1 – تقوية نفوذه السياسيّ في «حزب الكتائب»، مستفيداً من النقمة السائدة في داخله على سياسة «القوّات اللبنانيّة» في «حرب الجبل» وما سبّبته من كوارث على المسيحيّين. ومن خلال ذلك، حاول صياغة معادلة جديدة داخل «حزب الكتائب» تضمن له الانتقال من رئاسة الجمهوريّة إلى رئاسة الحزب وبالتالي تأمين مستقبله السياسيّ في الحزب باعتباره الأحقّ في وراثة أبيه وأخيه[128]. وغداة وفاة بيار الجميّل في آب 1984، تمكّن الرئيس الجميّل من إيصال مرشّحه الدكتور إيلي كرامه إلى رئاسة الحزب؛ 2 – محاولة الإمساك بقيادة «القوّات». ففي تشرين الأوّل 1984، انتخب ابن شقيقته فؤاد أبي ناضر قائداً لها. فبدا وكأن الجميّل يحصل على دعم «الكتائب» «والقوّات» معاً، خصوصاً بعد تسليم «القوّات اللبنانيّة» «الحوض الخامس» في «مرفأ بيروت» إلى السلطات الشرعيّة في إطار توسيع الخطّة الأمنيّة لبيروت الكبرى التي أعلن عنها الرئيس الجميّل[129].

إنّ مسعى أمين الجميّل للإمساك بحزب الكتائب و«القوّات» عبر إيلي كرامه وفؤاد أبي ناضر، قُوبل برفض شديد من تيار سمير جعجع داخل هذه الميليشيا. وكانت إعادة



توحيد البندقيّة المسيحيّة والقرار السياسيّ المسيحيّ تحت إشراف أمين الجميّل تقضيان على طموحات جعجع في أن يكون هو صاحب القرار في المناطق الشرقيّة. من هنا، بدأت العلاقات تسوء بين جعجع والجميّل منذ إلغاء الأخير «اتّفاق 17 أيّار» مدشّناً بذلك سياسة «الخيار السوريّ»، فسادت أجواء متشنّجة بينهما. لقد وقف جعجع بالمرصاد ضدّ أيّة محاولة للجميّل تؤدّي إلى «وحدة المسارين السوريّ – اللبنانيّ»، أو السير في إصلاحات سياسيّة تضعها سورية. وكانت «القوّات» تدين في الوقت نفسه للإسرائيليّين في سحب عناصرها من الشوف تحت حمايتهم، وقد افتتحت في أيّار 1984 مكتب اتصال لها في مدينة القدس[130].

وما لبث الوضع أن انفجر بين الخصوم المتربصين ببعضهم بعضاً، عندما طالب الجميّل ومعه القيادة في «حزب الكتائب» جعجع تسليم حاجز البربارة، ورفض الأخير الانصياع لهذا القرار. وكان هدف الجميّل من وراء ذلك تقليص الموارد الماليّة للقوّات، وبالتالي إضعافها. كان حاجز البربارة شرارة الصراع المؤجل بين جعجع وأمين الجميّل، أي بين جيل من الشباب في «القوّات» يريد الخروج عن النهج «الأرثوذكسيّ» للحزب والقيام بحركة «بيريسترويكا» ويضمّ كريْم بقرادوني، وإبراهيم نجّار، وخليل نادر، وجورج كسّاب، وميشال سماحة، ومجموعة أُخرى من الشباب. كما كان للصراع جانب ماليّ، وهو محاولة «القوّات» استعادة السيطرة على الصندوق الماليّ (الصندوق الوطنيّ) الذي أصبح تحت سلطة «الحزب»[131].

وفي 10 آذار 1985، تمّ طرد جعجع من «القوّات اللبنانيّة»، وفي اليوم التالي عقد جعجع وحبيقة حلفاً على الرغم من التناقضات وانعدام الثقة بينهما، فقد جمعهما عداؤهما لسياسة الجميّل باستعادة القرار في «حزب الكتائب». فأعلنا في 12 آذار عن «انتفاضة القوّات اللبنانيّة – حركة القرار المسيحيّ» ضدّ الجميّل و«حزب الكتائب»[132]. وذكرت صحيفة «السفير»، أنّ انتفاضة جعجع – حبيقة كان هدفها الاستيلاء على القصر الجمهوريّ في بعبدا، والإعلان من هناك عن قيام دولة مسيحيّة[133]. لكنّ بقرادوني نفى في ما بعد نيّة المنتفضين المساس برئاسة الجمهوريّة[134]. وكان اختيار يوم 12 آذار موعداً للانتفاضة، هو توقيت مغادرة أمين الجميّل إلى الاتحاد السوفياتيّ.

فيما كان الجميّل يستعد لزيارة موسكو في 12 آذار، استفاقت المناطق الشرقيّة على «كوكتيل» حواجز لوحدات تابعة لجعجع وحبيقة، وأخرى مضادّة لفؤاد أبي ناضر في

نهر إبراهيم والعُقيبة وساحل المتن الشماليّ. كما أنزل رئيس الجمهورية فرقة الـ 75 التابعة له إلى صربا. وما لبثت المراكز المؤيدة لأبي ناضر في جبيل وكسروان أن سقطت في يد تحالف جعجع - حبيقة. وفي بيروت الشرقيّة، استولى حبيقة على كلّ مواقع «حزب الكتائب»، فارضاً الحصار على أبي ناضر في المجلس الحربيّ بالكرنتينا[135].

هكذا، وجد الجميّل نفسه في مواجهة كلّ «القوّات اللبنانيّة». وبين 12 آذار و14 منه، تداخلت مساعي التهدئة مع محاولات «القوّات» السيطرة على الوضع العسكريّ في المناطق الشرقيّة. لكنّ «مؤتمر بعبدا»[136] و«اجتماع بكركي»[137] يوم 13 آذار، فشلا في إيجاد تسوية سياسيّة للصراع، فيما أعلنت «القوّات» عن تشكيل «هيئة الطوارئ» وسيطرت على إذاعة «صوت لبنان» الكتائبيّة وعلى معظم المناطق الشرقيّة، فضلاً عن وضع يدها على أهمّ الثُكن التابعة لها شماليّ بيروت (من جبيل إلى نهر الكلب)، وعلى المقرّ الرئيسيّ في الأشرفيّة[138]. وفي 15 و16 آذار، احتدم القتال بين «القوّات» و«حزب الكتائب»، وشهدت المنطقة الشرقيّة معارك شوارع وقيام خطوط تماس بين المتقاتلين. فسقطت كلّ المؤسّسات التي أنشأها الجميّل، ومنها «بيت المستقبل» في يد «القوّات اللبنانيّة». ولم يتوقّف القتال بين المتنازعين إلاّ بعد تدخّل الجيش اللبنانيّ للفصل بينهما. حتّى هذا الجيش الوطنيّ، كان قد تحوّل خلال عهد الجميّل إلى جيش فئويّ وأداة له في سياسته الهادفة إلى الإمساك بالأمور، والوقوف في وجه تعاظم نفوذ «القوّات اللبنانيّة». من هنا، شبّه أحدهم الجيش بـ «ميليشيا مسيحيّة»[139]، وخصوصاً أثناء «حرب الإلغاء» التي سيأتي الحديث عنها في ثنايا الكتاب.

توّجت «القوّات اللبنانيّة» انتفاضتها بالإعلان عن التحضير لإنشاء «**مؤتمر مسيحيّ دائم يشكّل البرلمان المسيحيّ المولج بوضع المواثيق الأساسيّة للوجود المسيحيّ المجتمعيّ**»[140]. فدلّت هذه الخطوة على نيّة «القوّات اللبنانيّة» إنشاء كانتون مسيحيّ. وصرّح جعجع بعد أسبوعين على الانتفاضة بالقول «. . .**نحن متأكّدون أنّه من المدفون حتّى كفرشيما يمكن أن نبني المؤسّسات والأجهزة والأدوات اللازمة للبدء بحلّ المشكلة اللبنانيّة في الشكل اللازم**»[141]. ولكي يكون القرار العسكريّ لها وحدها (= القرار السياسيّ)، أعلنت «الانتفاضة» عن إقصاء فؤاد أبي ناضر عن رئاسة الهيئة التنفيذيّة للقوّات، وجرى تشكيل هيئة جديدة من سمير جعجع، وإيلي حبيقة، وفادي



أفرام، وكريم بقرادوني، وأنطوان بريدي، وشارل غسطين، وإيلي أسود، وإتيان صقر (أبو أرز)، وفوزي محفوظ (أبو روي)، وجورج عدوان[142]. وسط ذلك، كان اللقاء المسيحيّ الذي انعقد في بعبدا في 13 آذار وأتينا على ذكره آنفاً، قد أعلن عن دعمه سياسة الجميّل، رافضاً جرّ البلاد إلى الاقتتال. هذه التطوّرات، سمحت لأطراف من خارج المناطق الشرقيّة بالتدخّل وتصفية حساباتها مع «القوّات اللبنانيّة» وخيارها الإسرائيليّ.

فور حصول الانتفاضة، اتصل برّي بالجميّل وقدّم دعمه ودعم جنبلاط له. كما اتصل الرئيس الأسد بالجميّل وعرض عليه إرسال مساعدة عسكريّة إليه للدخول إلى الشرقيّة[143]. وأعطى العرض الأخير الانطباع أنّ سورية تؤيّد الجميّل ضدّ ما أسماهم عبد الحليم خدّام «**الرموز الإسرائيليّة**»[144]. لكنّ الجميّل رفض العرض السوريّ، ممّا زاد في شكوك دمشق بصدقيّة «خياره» العربيّ - السوريّ، خصوصاً أنّها كانت تعتبر انتفاضة جعجع «ظاهرة إسرائيليّة». وعلى ما يبدو، فإنّ قيام إسرائيل بالاستعدادات للانسحاب من محيط صيدا، والخشية من تهجير المسيحيّين من المنطقة، والمخاوف من أن تقتحم سورية المناطق الشرقيّة، هي التي جعلت الجميّل يُحجم عن قبول المساعدة السوريّة. إنّ دخولاً عسكريّاً سوريّاً إلى المناطق الشرقيّة، كان سيؤدّي بلا شكّ إلى إضعاف نفوذ الجميّل كمارونيّ[145]. فذكرى الصّدامات بالسوريّين في الأعوام 1978 - 1981، من الفياضيّة إلى الأشرفيّة إلى زحلة، كانت لا تزال حيّة في نفوس المسيحيّين.

كما كان لأحداث الشرقيّة صدى في الجنوب، عندما أعلنت «القوّات اللبنانيّة» هناك برئاسة نزار نجاريان انضمامها إلى الانتفاضة. وقام نجاريان بتوتير الوضع الأمنيّ في المنطقة، ممّا أدّى إلى أحداث صيدا التي عالجناها قبل قليل.

وفي إطار إعادة «ترتيب» أوضاع المعسكر المسيحيّ، حدثت سلسلة من الاجتماعات الكتائبيّة - القوّاتيّة بين 9 أيّار و9 أيلول 1985. وأُعلن في 17 تموز 1985 عن «اتّفاق المتن» بين الفريقين، قضى بدمج الوحدات العسكريّة التابعة لهما في إطار «القوّات» مع انكفاء النفوذ العسكريّ لحزب الكتائب. فربحت «القوّات» من الاتّفاق بوضع اليد على المؤسّسات العسكريّة والماليّة لحزب الكتائب، ما عدا «المجلس الحربيّ الكتائبيّ» الذي حافظ على استقلاليّة نسبيّة، وتحوّلت مهمته إلى حماية «بيت الكتائب المركزيّ». أمّا «حزب الكتائب»، فربح من الاتّفاق عبر مشاركته

التمثيليّة في الهيئة التنفيذيّة للقوّات، التي ارتفع عدد أعضائها إلى 13 بدخول المفوّض العامّ للقوى النظاميّة في الحزب سامي خويري والمفتش العامّ لهذه القوى جورج قسّيس ممثّلين له. ويوم الأربعاء 11 أيلول، أعلنت «القوّات» عن سلسلة من التشكيلات والتعيينات طاولت إذاعة «صوت لبنان» الكتائبيّة. فأبعدت الموالين للحزب عن مواقع التوجيه في الإذاعة، فيما انصرف «حزب الكتائب» إلى تعزيز إذاعة خاصّة به أسماها «إذاعة الحقّ – صوت الكرامة»[146].

## – حرب الخيارات: القوّات اللبنانيّة ضدّ القوّات اللبنانيّة

بدأ منذ منتصف أيّار 1985 اتجاه جديد مفاجئ داخل اللجنة التنفيذيّة للقوّات اللبنانيّة، عندما أخذ إيلي حبيقة يُصدر تصريحات داعمة لسورية[147]، توّجها بزيارة إلى دمشق في 9 أيلول. وقد أخفى تحوّل حبيقة عن «الخيار الإسرائيلي» إلى «الخيار السوريّ» وراءه نزاعاً داخل قيادة «القوّات» حول مسائل عدّة. فكان حبيقة يُمسك باللجنة التنفيذيّة ويسيطر على منطقة الأشرفيّة، ويستفيد إلى حدٍّ معيّن من شبكة العلاقات المدنيّة التي أنشأتها «القوّات»، فضلاً عن إمساكه بالصندوق الوطنيّ وبالتالي بالعسكر ماليّاً، في حين كان جعجع يسيطر على شماليّ بيروت حتّى المدفون. كما أنّ توقيع جعجع، بعد التقارب الذي حصل بينه وبين أمين الجميّل (اجتماع بكفيّا 29 نيسان 1985)[148]، على تعهّد بتسليم الدولة اللبنانيّة المرافئ وحواجز المراقبة التي تسيطر عليها «القوّات والاعتراف بمؤسّسات الدولة الشرعيّة»[149]، جعل حبيقة يقوم بـ «انتفاضة ثانية» في «القوّات» يوم 9 أيّار، عندما انتقد في مجلسها انفراد جعجع بالقرارات السياسيّة. فتمّت إزاحة جعجع عن الشؤون السياسيّة للقوّات، وحُصرت مهامه في القضايا العسكريّة (= رئيس أركان). وعندما بدأ التقارب بين حبيقة ودمشق يأخذ طريقه إلى التنفيذ من خلال ما سميّ بـ «الاتّفاق الثلاثيّ»[150]، وفي الوقت نفسه بينه وبين فرنجية بتوجيه سوريّ، بدأ جعجع يخطّط للإطاحة بحبيقة، وقام بـ «الانتفاضة الثالثة» للقوّات يوم 15 كانون الثاني 1986 أثناء زيارة أمين الجميّل لسورية، مستغلاً نقمة الموارنة على حبيقة لانفتاحه على دمشق والتوقيع على «الاتّفاق الثلاثيّ». وفي الوقت نفسه، بدأ «حزب الكتائب» يدرس بدوره إمكان التحضير لعمليّة عسكريّة ضدّ حبيقة[151]، فيما ظلّت الأوضاع في المنطقة الشرقيّة مفتوحة على كلّ الاحتمالات، بعد محاولات اغتيال قيادات مارونيّة، كشمعون وكرامة وحبيقة والجميّل[152].



حاول حبيقة قبيل التوقيع على «الاتّفاق الثلاثيّ»[153] أن يمارس ضغطاً على الجميّل، بتحريك وحدات قوّاتيّة لمهاجمة «الكتائب» والوحدات العسكريّة الموالية لرئيس الجمهوريّة. مع ذلك، كان جعجع هو المعارض الحقيقيّ للاتّفاق. فاندلعت الحرب بينه وبين حبيقة يوم 15 كانون الثاني 1986، عندما حرّك الأوّل دبّاباته من جبيل إلى بيروت عبر نفق نهر الكلب، فيما تحرّكت وحدات كتائبيّة في أحياء الشرقيّة ودخلت وحدات من الجيش اللبنانيّ بإمرة قائد الجيش ميشال عون القتال ضدّ حبيقة[154]. فدلّ تشكيل هذا «الحلف» العسكريّ على الهدف السياسيّ لجعجع – الجميّل – عون وهو إجهاض «الاتّفاق الثلاثيّ». أمّا سبب انضمام الجميّل وعون إلى «الحلف»، فيعود، في رأينا، إلى أنّ نجاح «الاتّفاق الثلاثيّ» بجناحه المارونيّ، كان يضع مستقبل كلٍّ من الجميّل وعون السياسيّ في خطر. كذلك، كانت قيادة الجيش اللبنانيّ غير مرتاحة للاتّفاق الثلاثيّ، لأنّه يضع «**إعادة تأهيل الجيش اللبنانيّ**» تحت الإشراف السوريّ[155]. إضافة إلى ذلك، فإنّ دخول عون في «الحلف» الثلاثيّ، جعل منه قوّة سياسيّة على قدم المساواة مع القوى المارونيّة، جعجع والجميّل، خصوصاً أنّ عون أخذت تدغدغه منذ ذلك التّاريخ، فكرة الوصول إلى رئاسة الجمهوريّة.

لم تستغرق عمليّة جعجع – الجميّل – عون ضدّ حبيقة وقتاً طويلاً. فتمّت السيطرة على أدونيس والمتنين الشماليّ والجنوبيّ، وعلى الأشرفيّة، والضاحية الشرقيّة وعين الرمانة، وعلى خطوط التّماس. وسقط نتيجة المعركة 600 عنصر من الأطراف جميعاً[156]. وكانت أعنف المعارك تلك التي دارت في الكرنتينا للسيطرة على المجلس الحربيّ ومقرّ الأمن المركزيّ ومحيطه. وعندما حُوصر حبيقة في مقرّه في الكرنتينا، وتجنباً لمذبحة دمويّة، تدخّل البطريرك صفير لدى قيادة الجيش، التي عملت على إنقاذه بوساطة طوافة عسكريّة. كما تدخّل العماد حكمت الشهابيّ، رئيس الأركان السوريّ مع الجنرال ميشال عون لتأمين سلامة حبيقة. وبرّر عون ذلك بالقول: إنّه أفضل من دخول الجيش السوري إلى المنطقة الشرقيّة لإنقاذ حليفه حبيقة[157]. سبق ذلك استقالة حبيقة من قيادة «القوّات» ومغادرته البلاد إلى فرنسا ومنها إلى دمشق فزحلة مع 200 من عناصره، في إطار خطّة إعادة تنظيم صفوفه للعودة إلى الشرقيّة[158]. وقد قابل أهالي زحلة قدوم حبيقة إلى مدينتهم بفتورٍ وتحفظٍ. أمّا جعجع، فتسلّم قيادة «القوّات اللبنانيّة» وعيّن كريم بقرادوني نائباً له. هكذا، أدّت «انتفاضة 15 كانون الثاني» إلى سقوط «الاتّفاق الثلاثيّ»، فنعاه جعجع بالقول إنّه «**مات ودفن والعوض بسلامتكن**»[159].

بعد مغادرة حبيقة الشرقيّة، قام جعجع بتصفية أنصار حبيقة أو إبعادهم عن مناطق سيطرته. وفي الوقت نفسه، عمل على تقوية نفوذه في «القوّات»، ممّا اقتضى إعادة تنظيمها وتدريب وحداتها من جديد، وطرد من يُشكّ في ولائه له. لكنّ تعاظم نفوذ جعجع في «القوّات اللبنانيّة»، جعل أمين الجميّل أكثر شكوكاً بنوايا قائدها. في المقابل، اتّخذ «حزب الكتائب» بقيادة جورج سعادة موقفاً تسوويّاً. فرحّب بتطبيع العلاقات مع سورية، وبتولّي الجيش اللبنانيّ مهام الأمن في المناطق المسيحيّة، و«القوّات اللبنانيّة» مهمّة الدفاع عن حدود الكانتون المسيحيّ[160]. لكن وجود سلطتين عسكريّتين على الأرض، سرّع في حدوث خلافات داخل «القوّات» وتزايد التناقضات بينها وبين الجيش اللبنانيّ. وفي 10 آب 1986، انشقّت وحدات قوّاتيّة في الأشرفيّة بقيادة مارون مشعلاني، قائد كتيبة الشحروري، وحدثت اشتباكات عنيفة بينها وبين قوّات جعجع في الأشرفيّة وعين الرمانة والكرنتينا[161]. لكن جعجع تمكّن من الإمساك بالوضع.

وبالنسبة إلى الصدامات بين «القوّات اللبنانيّة» والجيش اللبنانيّ، فقد بدأت في نيسان 1986 وتواصلت خلال شهريّ تموز وآب في مناطق الدكوانة والمتن وأطراف كسروان[162]. لكن الحدث الأبرز في مسلسل الصراع على القرار في الشرقيّة، كان محاولة حبيقة دخول تلك المنطقة وإقصاء جعجع عنها.

في 27 أيلول 1986 وبدعم سياسيّ ولوجستيّ من دمشق وحلفائها، هاجم حبيقة المناطق الشرقيّة انطلاقاً من منطقة السوديكو في بيروت الغربيّة، بمجموعات أتت من زحلة والبقاع بهدف احتلالها، بالتنسيق مع مجموعات قوّاتيّة في داخل المنطقة. وقد عجز جعجع عن التصدّي لهذا الهجوم المفاجئ، الذي نُظر إليه على أنّه اختراق للخطوط الحمر التي أرستها الظروف الدوليّة والإقليميّة منذ عام 1975، وقفزة نوعيّة نحو إعادة رسم الخارطة السياسيّة للمناطق الشرقيّة وللتحالفات السياسيّة في المناطق الوطنيّة والإسلاميّة[163]. لكن الجيش اللبنانيّ، وتحديدا اللواء العاشر وبأمر مباشر من أمين الجميّل، تصدّى للمحاولة وأطبق على خطوط التّماس المُقتحَمة داخل المناطق الشرقيّة، مقفلاً بذلك على وحدات حبيقة سبل الانسحاب أو الدعم[164]. كما وسّع الجيش رقعة انتشاره في الدورة وسنّ الفيل باتجاه المتن، في محاولة لإحكام سيطرته على القسم الأكبر من المناطق الشرقيّة على حساب الرقعة التي كانت تشغلها «القوّات اللبنانيّة»، مبرّراً ذلك بـ«**إصلاح الخلل**» و«**إعادة الأمور إلى نصابها**»[165]. فدفع ذلك



«القوّات اللبنانيّة» إلى اغتيال العقيد خليل كنعان، قائد اللواء الخامس[166]. وقد اتّهمت «القوّات اللبنانيّة» «حركة أمل» وحزبيّ «البعث» و«الشيوعيّ» بالاشتراك في عمليّة الاختراق[167].

بعد فشل محاولة الاختراق، أصدر حبيقة في اليوم التالي بياناً كشف فيه النقاب عن الأسباب التي دعته إلى التدخّل المباشر في المناطق الشرقيّة يوم السبت 27 منه، فاتّهم جعجع بأنّه حوّل «القوّات اللبنانيّة» إلى حرس خاصّ به ومارس بقوّاته المضايقات والتعدّيات على السكّان، وبأنّه وراء حال التشرذم والتفتّت التي أصيبت بها «القوّات». ووصف حبيقة محاولة الانقلاب التي قام بها، بأنّها لإعادة «**الحرّيات والحياة الديمقراطيّة إلى كلّ قطاعات المجتمع**». واعتبر أنّ حركته ليست موجّهة ضدّ الشرقيّة، بل لإنقاذها، وزعم أنّ عناصره دحرت قوّات جعجع، لكن اللواء العاشر ومغاوير الجيش اللبنانيّ تدخّلوا لمصلحة جعجع وقاموا بقصف تلك العناصر. كما نفى حبيقة اشتراك عناصر غريبة في المعركة إلى جانبه[168].

وفي بيان لاحق من زحلة بتاريخ الأوّل من تشرين الأوّل 1986، اتّهم حبيقة جعجع وجماعاته بأنّهم قاتلوا ضدّ برنامجه للسلام الوطنيّ لإخراج الوطن والمواطنين من حلقة الحرب الجهنميّة، وأنّهم أوقفوا الحوار وعطّلوه منذ الخامس عشر من كانون الثاني، وفضّلوا عليه لغة السلاح، حتّى العلاقات الجيدة مع سورية. كما اتّهم حبيقة الجميّل بأنّه أساء استخدام الجيش وشوّه صورته وجعله ميليشيا. وأضاف، إنّ عمليّته أثبتت أنّ الكانتونات، أسوة بالكيانات الطائفيّة ومشاريع التقسيم، ليست أكثر من خرافات تنهار مع أوّل طلقة، لأنّ مصالح الناس وعواطفهم مع وحدة البلاد، وخطوط التّماس لا تحمي أيّة منطقة، وأيّة طائفة لا يمكنها أن تقوم بنفسها. ونفى حبيقة وجود شيء اسمه أمن ذاتيّ. فتعهّد بتكرار العمليّة حتّى إسقاط الحواجز المصطنعة بين أبناء الشعب اللبنانيّ[169]. لكنّ بياناً لمجلس المطارنة الموارنة بتاريخ 30/ 9/ 1986، اعتبر اقتحام الشرقيّة دليلاً على «**تفسّخ خطير في هذه القوّات، وهو بالتالي دليل على ما يتهدّد المجتمع المسيحيّ خصوصاً واللبنانيّ عموماً في مجمله، من أخطار تفكّك وزوال ناشئة عنه وعن سواه، وعلى انتفاء روح المواطنيّة السليمة لدى بعضهم**»[170].

صحيح أنّ القضاء على حبيقة أعاد تقاسم السلطة في المجتمع المسيحيّ بين جعجع والجميّل وبروز ميشال عون بطموحاته السياسيّة، إلاّ أنّ أتباع حبيقة ظلّوا إلى حدٍّ معيّن قادرين على منافسة جعجع. فشهدت المرحلة اللاحقة حتّى نهاية عام 1986

سلسلة من الاغتيالات والسيارات المفخّخة في المنطقة الشرقيّة. كما أدّى تمدّد الجيش اللبنانيّ، إثر القضاء على عمليّة حبيقة، في مناطق خاضعة لنفوذ «القوّات اللبنانيّة»، إلى توتّر واشتباكات بين «القوّات اللبنانيّة» والجيش اللبنانيّ. وسوف تتصاعد هذه الاشتباكات مروراً بتعيين عون رئيساً لحكومة انتقاليّة. بعد ذلك التاريخ، تجدّدت الصراعات بين «القوّات اللبنانيّة»، ووحدات الجيش اللبنانيّ في الشرقيّة، التي حوّلها عون إلى «ميليشيا» خاصّة به.

### 3 – عون في قصر بعبدا: انشطار الدولة وحربا التحرير والإلغاء

بعد إسقاط «الاتّفاق الثلاثيّ» بتحالف القوّات اللبنانيّة والرئيس أمين الجميّل وقائد الجيش ميشال عون، حدثت تطوّرات خطيرة في المناطق الشرقيّة، شكّلت آخر محطّة من محطّات الحرب الأكثر انقساماً على الصعيدين السياسيّ والمؤسّساتيّ، فضلاً عن عنفها ودمويّتها، فأدّت إلى نتائج سلبيّة على صعيد المؤسّسات الدستوريّة وإدارة الشأن العامّ طوال السنوات الثلاث المتبقّية من حكم أمين الجميّل. وقد حمّلت الزعامات الإسلاميّة واليساريّة رئيس الجمهوريّة المسؤوليّة عن إفشال «الاتّفاق الثلاثيّ» وقرّرت مقاطعته وعدم التعاون معه بتحريض سوريّ. وفي هذه الأجواء، قدّم الرئيس رشيد كرامي استقالة حكومته، وتعذّر تشكيل حكومة أخرى في ظلّ الانقسامات السياسيّة المستجدّة، ممّا جعل الحكومة المستقيلة تصرّف الأعمال زهاء سنوات ثلاث بموجب «المراسيم والمحاضر الجوّالة» من دون عقد جلسات لمجلس الوزراء. كما فشلت مبادرات الجميّل للمصالحة مع سورية بين عامي 1986 و1988، واغتيل رئيس الحكومة رشيد كرامي في الأوّل من حزيران 1987، ممّا زاد الوضع تأزماً بين دمشق وبين كلٍّ من الجميّل وجعجع. وقيل أنّ سبب اغتيال كرامي هو رفضه التوقيع على إلغاء «اتّفاق القاهرة»[171]. وفي هذه الأجواء، لم تتمكّن المملكة العربيّة السعوديّة عبر وسيطها رفيق الحريري، ولا المبادرات الفاتيكانيّة والفرنسيّة والألمانيّة والأميركيّة، حتّى اللقاءات الشخصيّة بين الأسد والجميّل[172]، من وضع لبنان على طريق السلام.

باستقالة كرامي ثمّ اغتياله[173]، واقتراب معركة رئاسة الجمهوريّة، دخل لبنان مرحلة جديدة من التأزم والانقسام السياسيّ ترافق مع ضغط الأزمة الاقتصاديّة عليه[174]. وفي ما كان حلفاء سورية (جنبلاط وفرنجيّة وبرّي والحصّ وحبيقة) يواصلون سياسة مقاطعة الجميّل أو المطالبة باستقالته، كان الاستحقاق الرئاسيّ يُشغل



الساحات المارونيّة والإقليميّة والدوليّة: أمين الجميّل، الذي كان يسعى إلى تأزيم الوضع السياسيّ وعدم إنجاز الاستحقاق الدستوريّ بهدف الوصول من خلال ذلك إلى إعادة الحوار مع دمشق وبالتالي تمديد رئاسته بوفاق دوليّ[175]؛ وسمير جعجع، الذي رأى أنّ «القوّات اللبنانيّة» هي التي تحدّد الرئيس العتيد ضمن شروطها[176]؛ وسليمان فرنجيّة الذي كان يتطلّع إلى رئاسة جديدة معتمداً على رصيده والدعم السوريّ. وأخيراً قائد الجيش اللبنانيّ العماد ميشال عون، الذي أعتبر نفسه أفضل المرشّحين، مدعوماً من قبل قطاعات الجيش في المنطقة الشرقيّة.

وعلى الصعيد الإقليميّ، كانت سورية تريد أن تكون هي اللاعب الأوّل في الاستحقاق الرئاسيّ، مستفيدة من دعم القوى الوطنيّة – الإسلاميّة لها ومن تجربتها السلبيّة مع الجميّل. وكانت تصرّ على رئيس للبلاد يشرّع وجود جيشها في لبنان، ويتعهّد بإجراء إصلاحات في البلاد وتنظيم العلاقات المميّزة معها. أمّا الولايات المتّحدة، التي كانت لا تتجاهل قوّة سورية على الأرض في لبنان، فكانت تريد أن تصل مع الرئيس الأسد إلى تفاهم حول رئيس جمهوريّة لبنانيّ «توافقيّ»[177]. إلاّ أنّها كانت على استعداد لأن تضع العراقيل أمام أي مرشّح لا يحظى بمباركتها. وأكّدت مصادر أميركيّة أنّ الرئيس اللبنانيّ القادم يجب أن يتمتّع بموافقة سورية والولايات المتّحدة[178].

وبين صراع القوى المحليّة، والتنافس والتناغم السوريّ – الأميركيّ، كانت تتقاطع مواقف الدول الأوروبيّة التي كان لها رهائن في لبنان[179] وتريد «التساهل» مع سورية لضمان إطلاق سراح رعاياها المحتجزين. كما انعكست المتغيّرات الإقليميّة بقوّة على الوضع الداخليّ اللبنانيّ، أهمّها الانتفاضة الفلسطينيّة في كانون الأوّل 1987، وإعلان الأردن عن فكّ ارتباطه بالضفّة الغربيّة (تموز 1988)، وعرفات عن اعترافه بإسرائيل واستعداده لمفاوضتها على السلام، وخروج العراق منتصراً من حرب الخليج الأولى وعودته مع «منظّمة التحرير» إلى مناوئة سورية في لبنان. فصدّام حسين لم ينس أبداً وقوف النظام السوريّ إلى جانب إيران خلال حربها ضدّ بلاده. فأراد الثأر منها، ولم يجد أفضل من لبنان ساحة لمنازلتها. فعاد بقوّة يدعم تارة أمين الجميّل، وتارة أخرى «القوّات اللبنانيّة» والجنرال عون، والهدف من ذلك تشكيل جبهة قوية تناهض سورية[180].

**– نهاية عهد الجميّل: معركة رئاسة الجمهوريّة وتداعياتها**

أطلق الرئيس كرامي قبيل اغتياله في أوّل حزيران 1987 تصريحات اعتُبرت افتتاحاً لحملة الانتخابات الرئاسيّة المقبلة عام 1988. فدعا إلى عدم احتكار الموارنة منصب رئاسة الجمهوريّة، وأن يكون المنصب مفتوحاً لكلّ لبنانيّ، إلى أيّة طائفة انتمى. فجعلت هذه التصريحات الموارنة يتذكّرون بقلق ترشيح كرامي نفسه لرئاسة الجمهوريّة عام 1970، باعتبار أنّ المسلمين، وفق رأيه، هم الأكثريّة في لبنان[181]. ومع ذلك، لم تكن معركة رئاسة الجمهوريّة أولاً وأخيراً بين المسلمين والمسيحيّين، أو حتّى معركة «وطنيّة»، وإنّما صراعاً داخل البيت المارونيّ.

مع اقتراب صيف عام 1988، بدأت الخلافات المارونيّة – المارونيّة و«الصراع على الخلافة» يتفاقمان، على حد قول كارول داغر[182]. فوصل عدد المرشّحين الموارنة للمنصب إلى تسعة وخمسين، أبرزهم: رينيه معوّض، وسليمان فرنجيّة، وفؤاد نقّاع، وميشال إدّه، وريمون إدّه، وميشال خوري، وميشال عون، ومانويل يونس، وبطرس حرب، وإلياس الهراوي، ومخائيل الضاهر، وإدمون رزق، وجان عبيد[183]، وداني شمعون، وفاروق أبي اللمع، حتّى أنّ وليد جنبلاط رشّح عضواً مارونيّاً من حزبه هو أنطوان الأشقر[184]. على أنّ أبرز هؤلاء المرشّحين كان فرنجيّة وإدّه وعون. أمّا أمين الجميّل، فكان يتسلّط عليه هاجس قرب انتهاء ولايته ويريد تمديدها سنتين بأيّ ثمن، بحجّة عدم وجود شخص ملائم لخلافته[185]. وقد تكوّن انطباع لدى البطريرك صفير، بأنّ الجميّل يريد تمديد رئاسته أو تجديدها، ويريد أن يجعل من ولايته «الجديدة» أو «الممدّدة» منطلقاً لتعويم نفسه، بعدما خسر معاركه بدءاً من إعادة توحيد لبنان، إلى «اتّفاق 17 أيّار 1983»، مروراً بفقدانه السيطرة على «الجبهة اللبنانيّة»، وانتهاءً بانتفاضة «القوّات» و«الكتائب» عليه وتهميشه عن «الاتّفاق الثلاثيّ»[186]. كانت كراهيّة كلّ واحد من المرشحين الثلاثة للآخر (الجميّل، عون، جعجع) هو ما يجمع بينهم، وفق مراقب معاصر. فما كان يجمع أمين الجميّل بعون، هو كراهيتهما المشتركة لجعجع ومساعيه لإحكام السيطرة، سياسيّاً وعسكريّاً، على المناطق المسيحيّة[187]، وما يجمع الجميّل وجعجع هو عداؤهما لعون. كما كان سمير جعجع يكره سليمان فرنجيّة، بينما يعادي الجميّل ريمون إدّه[188].

يذكر سليم الحصّ، رئيس حكومة لبنان بالوكالة آنذاك، مساعي الجميّل الحثيثة لتمديد ولايته، فيقول: **«عندما أخذت فكرة الاستحقاق الدستوريّ تقترب من نهايتها في**



**23 أيلول 1988، بدأت تلوح في الأفق بوادر تصميم لدى رئيس الجمهوريّة أمين الجميّل، على دفع تطوّرات الواقع السياسيّ إلى عدم إنجاز عمليّة انتخاب خليفة له، وإيصال البلاد تالياً إلى خيارين بنهاية عهده: إمّا التمديد له رئيساً للجمهوريّة فترة أخرى، أو تسمية حكومة انتقاليّة في آخر لحظة من عهده، تشكّل في الواقع امتداداً لعهده، ريثما يتمّ انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة يخلفه»**[189].

ويعتقد الباحثون، أنّ هاجساً تملّك كلاًّ من أمين الجميّل وميشال عون، الأوّل من أجل تمديد فترة رئاسته، والثاني من أجل الحلول محلّ الجميّل في سدّة الرئاسة. يُضاف إلى ذلك، أنّ الرئيس أمين الجميّل كان يخشى أن ينتهز سمير جعجع نهاية عهده للانقضاض على «حزب الكتائب» والسيطرة عليه. من هنا، راوحت مصلحة الجميّل ما بين وصوله بنفسه إلى رئاسة الجمهوريّة، أو دعم وصول رئيس جمهوريّة إلى بعبدا لا يتمتّع بمركز قوي في «حزب الكتائب»، ممّا يسمح للحزب باحتوائه[190].

بدأ هاجس التمديد يتملّك أمين الجميّل منذ حزيران 1988، عندما قابل في باريس أثناء عودته إلى بيروت من القمّة العربيّة في الجزائر، فرنسوا دو غروسوفور (Francois de Grosoveur)، مستشار الرئيس الفرنسيّ فرنسوا ميتران (Francois Mitterrand)، واقترح عليه تمديد رئاسته لسنتين إضافيتين، والعمل على إقناع الرئيس ميتران بإجراء اتصالات مع واشنطن والفاتيكان لإقناعهما بضرورة ذلك. وكان المسؤول الفرنسيّ يعتقد أنّ المرشّحين الموارنة لرئاسة الجمهوريّة هم من دون الصفّ الثالث أو الثاني، وأنّ التمديد للجميّل سيتيح للرئيس اللبنانيّ حلّ الأزمة اللبنانيّة[191]. منذ ذلك الحين، أخذ الجميّل يناور على القيادات اللبنانيّة وعلى القيادة السوريّة مطمئناً إلى الوعد الفرنسيّ الذي قُطع له في باريس. فعطّل بناءً على ذلك وساطة الوزير جوزيف الهاشم (حزيران 1988) مع السوريّين، فكان على الأخير أن ينقل إلى الرئيس الأسد، وفق اتّفاق حصل بين الجميّل والأسد في قمّة الجزائر، ثلاثة أسماء مرشّحين لرئاسة الجمهوريّة يتوافق عليهم الجميّل مع البطريرك المارونيّ. وعندما أرسل الجميّل قائمة الأسماء عشيّة الاستحقاق الدستوريّ، اعتبر السوريّون أنّ خطوته جاءت متأخّرة جدّاً[192]. إن تأخّر الجميّل في إرسال اللائحة إلى دمشق، يعود إلى أنّه كان يريد من الإدارة الأميركيّة أن تتفاوض بنفسها مع السوريّين حول رئاسة الجمهوريّة. وعلى الرغم من تحفّظ تلك الإدارة في البداية، إلا أنّها عادت وطلبت إلى الموارنة وضع لائحة بأسماء ثلاثة إلى أربعة مرشّحين، شرط أن يتوافق عليها الجميّل وجعجع. وبالفعل،

توافق الاثنان على أسماء رينيه معوّض، وميشال إدّه، وبيار حلو، ومانويل يونس[193].

ومن جهة أخرى، كان الجميّل يأمل في حال عدم تمكّنه من تمديد رئاسته أنّ يعقد اتفاقاً مع الأسد في شأن خلفه، وأن يكون بالتالي عرّاب هذا الأخير، مع ما قد يحفظ له ذلك من نفوذ في العهد المقبل. وفي ضوء الفيتو السوريّ عليه ووجود مرشّحين أقوياء (فرنجيّة وريمون إدّه وعون)، كانت فرصة الجميّل في التمديد ضئيلة، وممارسته نفوذاً على الرئيس الجديد مستبعدة. وفي ضوء هذه العوامل، أصبح هامش المناورة الدبلوماسيّة عنده ضيّق للغاية.

وبالنسبة إلى جعجع، فهو لم يعلن صراحة عن ترشّحه للرئاسة، لكنه أرسل وفداً سريّاً إلى دمشق في 30 تموز 1988 برئاسة زاهي البستانيّ، حيث أكّد السوريّون له ثلاثة ثوابت: قطع «القوّات» علاقاتها بإسرائيل، وتعهّدها بالإصلاح السياسيّ، والقبول بالعلاقات المميّزة بين لبنان وسورية. وبينما كانت «القوّات» تريد الاتّفاق مع دمشق على مرشّح للرئاسة بمعزل عن الثوابت الثلاثة، كان السوريّون يضعون المسائل السياسيّة هذه في أولويّات المفاوضات، أي قبل موضوع الرئاسة. من هنا، لم يتمّ التوصّل إلى اتّفاق. وبعد اجتماعات عدّة، توقّفت المفاوضات بين الجانبين، فيما رشّحت دمشق سليمان فرنجيّة للرئاسة[194].

أمّا عون، فبدأ يتملّكه هاجس رئاسة الجمهوريّة منذ عام 1985، وقام بفتح خطوطه مع دمشق من أجل ذلك. فقصدها في 2 و27 نيسان من ذلك العام، والتقى في الزيارة الأولى عبد الحليم خدّام وحكمت الشهابيّ لبحث مسائل عسكريّة حول انتشار الجيش اللبنانيّ في إقليم الخرّوب. وقبل شهرين من موعد الاستحقاق الرئاسيّ، بدأ عون محادثات سرّية مع سورية عبر ألبير منصور وميشال المرّ[195]، قدّم خلالها تصوّراً شفهيّاً مستوحى من «الاتّفاق الثلاثيّ» حول برنامجه للإصلاح السياسيّ في لبنان وكيفيّة إنهاء الحرب. وقد ذكر روبير حاتم (كوبرا)، أنّ ميشال عون هو الذي أعدّ الجانب العسكريّ من «الاتّفاق الثلاثيّ» عام 1985[196]. كما زار عون سورية للمرّة الثالثة عام 1988، أي قبل أسابيع قليلة من الاستحقاق الرئاسيّ والهدف تسويق نفسه لرئاسة الجمهوريّة. فقدّم تنازلات لسورية في شأن العلاقات المميّزة معها، وتعهّد بتأمين عقد جلسة الانتخابات الرئاسيّة. وما لبث أن كرّر تعهّداته هذه إلى دمشق في أواخر شباط 1989، وقدّم إليها ضمانات بالوقوف إلى جانبها في أي صدام يحصل بينها وبين أي طرف عربيّ. بيد أنّ دمشق اعتبرت تحرّكاته نحوها مراوغة وغير جديّة[197]، ما جعل



عون يشنّ في ما بعد حربه عليها (حرب التحرير)، لعلّه ينجح من خلال العمل العسكريّ ما عجز عنه بالطرق الدبلوماسيّة والتنازلات[198].

وكما كانت سورية ترفض التمديد للجميّل، فقد كانت لها مبرّراتها لعدم وصول عون إلى رئاسة الجمهوريّة، وذلك بسبب تردّده الظاهر، وفشله في القضاء على قوّة حبيقة يوم اخترقت الأشرفيّة، أو الحفاظ على معنويات وحداته بالتصدّي للقوّات اللبنانيّة التي اغتالت أقرب مساعديه العقيد خليل كنعان، قائد اللواء الخامس. إنّ عدم استغلال عون مناسبة اغتيال كرامي في طوافة للجيش اللبنانيّ وتحديد المسؤولين عن هذا الاعتداء وبالتالي تحسين سمعته، كان سبباً جوهريّاً آخر للقيادة السوريّة كي تضع الفيتو على ترشيحه. وعلى الرغم من أنّ كرامي اغتيل على متن طوافة عسكريّة للجيش اللبنانيّ، إلاّ أنّ عون رفض محاكمة أي ضابط، معتبراً أنّ الجريمة سياسيّة ومنفّذوها يريدون التشهير بالجيش والانتقاص منه[199]. ودلّ إغتيال العقيد كنعان والرئيس كرامي على أنّ «القوّات اللبنانيّة» تمكّنت من اختراق أمن الجيش اللبنانيّ، وفق مصادر «حزب الله»[200]. يُضاف إلى ذلك، أنّ عون اتّخذ موقفاً لا مبالياً تجاه قيام الجميّل بالتنديد بمطامعه، أي مطامع عون، لرئاسة الجمهوريّة أمام ضبّاطه. وتساءل خدّام بسخرية: «**... كيف يتوقّع المرء أن يؤيّد مثل هذا المرشّح**»[201]. وفي أيّار 1988، فشل عون في اختبار الإمساك بقرار المنطقة الشرقيّة عبر إنزال قوّاته لضبط الأمن، فتحدّاه جعجع بنشر وحدات «الدفاع الشعبي» في المنطقة، وكاد الصدام أن يقع بين الجانبين لولا تدخّل العقلاء[202]. إنّ تقلّب عون ومزاجه وبالتالي عدم اقتراح علاقات إستراتيجيّة مع دمشق ترضى عنها القيادة السوريّة، كان سبباً رئيسيّاً وراء رفض سورية له. أمّا ريمون إدّه، الذي كانت مواقفه تجاه سورية معروفة منذ عام 1975 ويطالبها بسحب قوّاتها من لبنان ووقف هيمنتها السياسيّة عليه، فلم تكن سورية توافق عليه، في ما كانت الولايات المتّحدة تعتبره «قديماً»[203].

هكذا، لم يبق من المرشّحين البارزين لرئاسة الجمهوريّة ترضى عنه سورية سوى سليمان فرنجيّة. وكانت تجربة سورية مع فرنجيّة قبيل رئاسته للجمهوريّة وأثناءها، مروراً بالوثيقة الدستوريّة عام 1976 ووقوفه ضدّ سياسة «الجبهة اللبنانيّة» الموالية لإسرائيل، سبباً يجعلها تدعم ترشيحه. وبلغت ثقة المسؤولين السوريّين بفرنجية أنّه كان الوحيد ممّن كانوا «يحجّون» إلى عاصمتهم ولم يقدّم برنامجاً خطيّاً لعمله الإصلاحيّ -

السياسيّ أثناء فترة حكمه المقبلة[204].

وما أن أعلنت دمشق عن دعمها ترشيح فرنجيّة، حتّى برزت معارضة أميركيّة وأخرى مارونيّة. اعتبرت الولايات المتّحدة أنّ ترشيح فرنجيّة هو مشروع فتنة في لبنان، وأنّ عهده سوف يكون فصلاً جديداً من الانتقامات[205]. أمّا المعارضة في المناطق الشرقيّة، وبشكل أساسيّ الجميّل وجعجع وعون، فعلى الرغم من تناقض مصالح كلّ واحد منهم مع الآخر، فقد وحّدهم عداؤهم المشترك لفرنجيّة على هدف واحد، وهو الحيلولة دون حصول جلسة انتخاب الرئيس الجديد، وبالتالي منع وصول فرنجيّة إلى بعبدا[206]. وكان هذا يعني احتمال وقوع صدام مفتوح مع سورية.

كان لكلّ واحد من الثالوث، الجميّل – عون – جعجع، مصالحه الخاصّة وحساباته في رفض فرنجيّة: الجميّل، الذي كان يسعى للتمديد في آخر لحظة، ولو سنتين اثنتين[207]، أو إيصال «صديق» له إلى الرئاسة، وتجمعه مع آل فرنجيّة كراهية مزمنة؛ عون المتعطّش بشغف إلى السلطة، ويريد الحؤول دون عقد جلسة الانتخاب، رغم الضمانات التي أعطاها لفرنجيّة ولسوريّة، وذلك خشية أن يكتمل النصاب ويُنتخب فرنجيّة. وكان عون يريد تأجيل عمليّة الاستحقاق ريثما يشعر أنّ الفرصة مؤاتية لترشيح نفسه. أمّا جعجع، الذي رفض الوجود السوريّ في لبنان وأي دور أمنيّ – سياسيّ لدمشق في البلاد، فاعتبر أنّ مشروعه المجتمعيّ الخاصّ هو المنقذ للبلاد. وفي الوقت نفسه، كان جعجع يخشى انتقام فرنجيّة منه بعد وصوله إلى سدّة الرئاسة، وذلك بسبب حادثة إهدن عام 1978 وما تلاها من تهجير للقوّات اللبنانيّة ومؤيّديها من منطقة شمال لبنان[208].

بعد تلكؤ الجميّل في تنفيذ الاتّفاق الذي عقده مع الرئيس الأسد على هامش قمّة الجزائر في حزيران 1988 باقتراح قائمة من ثلاثة إلى أربعة مرشّحين موارنة يحظون على ثقة مختلف الفئات السياسيّة اللبنانيّة (= زيارة جوزيف الهاشم إلى دمشق) ليصار بعدها إلى انتقاء واحد منهم لرئاسة الجمهوريّة[209]، ألقت سورية بثقلها وراء فرنجيّة، طالبة من حلفائها تأييد ترشيحه.

وفي 18 آب 1988، دعا رئيس المجلس النيابيّ حسين الحسيني أعضاء البرلمان لعقد جلسة نيابيّة، فحضرها 28 نائباً من أصل 35 نائباً مسلماً، و10 نواب مسيحيّين من أصل 41. ومن بين 21 نائباً مارونيّاً، حضر اثنان فقط. وعلى الرغم من كلّ التحضيرات السوريّة، تمكّن تحالف الجميّل و«القوّات اللبنانيّة» وعون من منع اكتمال



النصاب عنوة. فتراجع عون عن الوعد الذي قطعه لفرنجيّة بتسهيل عقد الجلسة وحماية النوّاب[210]. وكان لقصة امتناع النوّاب أو منعهم من المشاركة في جلسة الانتخاب شقّيها الداخليّ والدوليّ.

وحول الشقّ الداخليّ لمنع وصول النوّاب إلى قصر منصور، روى جعجع أنّ عون اتّصل به عشيّة الاستحقاق في 17 آب، عبر ضابطين في الجيش طالباً إليه تعطيل جلسة الغد بأيّ ثمن، لأنّ السوريّين سيجيئون بسليمان فرنجيّه رئيساً بعدما ضمنوا النصاب، وأنّ فرنجيّة **«خرّب البلد، وليس معقولا أن يرجع إلى الرئاسة»**. ويضيف جعجع، أنّ عون وافق على أن تُركّز «القوّات» حاجزاً قرب المتحف لمنع وصول النوّاب إلى قصر منصور، وكان يرفض ذلك في السابق. وكشف جعجع أنّه كان سيمنع الجلسة المذكورة من الانعقاد، سواء طلب إليه عون ذلك أم لم يطلب[211].

وعلى الصعيد الدوليّ، لعبت الولايات المتّحدة عبر ممثّلها دانيال سمبسون (Daniel Simpson) دوراً رئيسيّاً في منع انتخاب فرنجيّة، فأقنع هذا الدبلوماسيّ عدداً من النوّاب بأنّ انتخاب فرنجيّة هو «مشروع حرب أهليّة» جديدة، وأنّ بلاده تقف ضدّ انتخابه[212]. وكان تعطيل جلسة الاستحقاق الدستوريّ، هو سابقة خطيرة منذ تأسيس لبنان، نظراً إلى أنّ جلسة كهذه كانت تؤدّي في السابق إلى انتخاب رئيس مارونيّ للجمهوريّة يقع على عاتقه حماية الامتيازات المارونيّة.

أدّى موقف «التحالف الثلاثيّ» (= الجميّل، عون، جعجع) إلى سخط سورية، التي سارعت إلى الإيعاز للحصّ، بصفته رئيساً للحكومة بالوكالة، بسحب استقالة الحكومة (= حكومة كرامي)، كي يتسنّى له تسلّم مهام رئاسة الجمهوريّة إذا ما أصبح المنصب شاغراً، وهو ما حصل بالفعل في رسالة خطيّة للحصّ إلى الجميّل في 2 أيلول 1988[213]. كان هدف سورية هو الإبقاء على الحصّ رئيساً للحكومة وتسلّمه مهام رئاسة الجمهوريّة في حال عدم إجراء انتخابات[214]. لكن هذه الخطوة أدخلت البلاد في مأزق جديد حول شرعيّتها. ومن وجهة نظر دستوريّة، اعتبر الجميّل أنّ استقالة كرامي كانت نهائيّة، وأنّ الحصّ بصفته رئيساً بالوكالة لا يحقّ له العودة عن هذه الاستقالة. وسبق ذلك تصريح للجميّل أمام حاشيته، بأنّه سيعمد إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة مارونيّ إذا ما تعذّر انتخاب رئيس للبلاد[215]، لأنّ **«مصير الطائفة**

**(المارونيّة) ومصير الرئاسة المارونيّة مصير واحد لا ينفصم»**، على حدّ قوله[216]. كذلك ظهرت معارضة لخطوة الحصّ من قبل البطريرك صفير، الذي طالب السفراء الأجانب بحكومة انتقاليّة برئاسة مارونيّ[217].

### – اتّفاق مورفي – الأسد: مخايل الضاهر أو الفوضى

أدركت سورية بعد إجهاض محاولتها إيصال فرنجيّة إلى قصر بعبدا جرّاء معارضة واشنطن والقوى المارونيّة المتحالفة معها، أنّ عمليّة انتخاب رئيس للجمهوريّة اللبنانيّة مسألة تتعدّى النطاق الإقليميّ وتحتاج إلى وفاق مع الولايات المتّحدة، اللاعب الدوليّ الأقوى على الساحة اللبنانيّة. كذلك الحال، أدركت واشنطن أنّها لا تستطيع من دون موافقة سورية إيصال أي مرشّح لها إلى رئاسة الجمهوريّة. وهذه القناعة لدى الجانبين، سوف تسهّل اتّفاق الفريقين على مرشّح واحد. وفي اعتقادنا، إنّ كثرة عدد المرشّحين الموارنة لهذا المنصب من جهة، واستعداد كلٍّ واحد منهم لتقديم برنامج سياسيّ يتضمّن علاقات مميّزة مع سورية ترضى عنه القيادة في دمشق، جعل مجال المناورة أمام القيادة السوريّة أوسع لاستبدال فرنجيّة بمرشح آخر، في حين كانت إدارة بوش، التي ترفض عون وتصفه بـ«**نابوليون الصغير**»، تخشى من أن تقود «مغامراته» البلاد إلى حرب أهليّة جديدة[218].

لخصّ روبرت أوكلي (Robert Oakley)، أحد معاوني الرئيس الأميركيّ، سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة حيال لبنان، بالتأكيد أنّ لبنان لم يعد محطّ اهتمام الإدارة الأميركيّة ومحدّداً لنجاح سياستها الشرق أوسطيّة أو فشلها، وأنّها تعترف بوجود سورية ونفوذها في لبنان، وتريد التوصّل إلى تفاهم معها حول الانتخابات الرئاسيّة اللبنانيّة[219]. من هنا، كانت واشنطن على استعداد للتسوية مع دمشق، إدراكاً منها أن وصول لبنان إلى مرحلة فراغ دستوريّ سوف يُدخل البلاد في نفق مظلم قد يؤدّي إلى تقسيمه[220]. ولهذا السبب، زار ريتشارد مورفي (Richard Murphy)، مساعد وزير الخارجية الأميركيّة لشؤون الشرق الأوسط، دمشق في 13 أيلول، وطالب من هناك الجميّل والمعسكر المارونيّ بتقديم لائحة بأسماء مرشّحين للرئاسة يتوافقون عليهم من أجل نقلها إلى الحكومة السوريّة ليجري اختيار واحد منهم، وهو ما تمّ بالفعل. فوضعت القيادات المارونيّة لائحة الأسماء الأربعة التي ذكرناه.

بعد مشاورات سوريّة – أميركيّة استمرّت ثلاثة أيّام، جاءت المفاجئة حين أُعلن عن



سحب سورية ترشيح فرنجيّة واستبداله بمخايل الضاهر. وقد وافق السوريّون على الضاهر واشترطوا على مورفي عدم النقاش في أسماء أخرى، على عكس ما كان متّفقاً عليه[221]. واعتبر الأميركيّون أنّ تخلي دمشق عن فرنجيّة هو تنازل من جانبها[222]. ويُعتقد أنّ الأسد استخدم ترشيح فرنجيّة لإظهار القبول بضاهر كتنازل[223]. أمّا استبعاد الأميركيّين عون، فيعود إلى نظرة إدارة بوش السلبيّة إليه منذ بداية عهدها. وأكّد كاظم الخليل أنّ فرنجيّة زار الأسد لمعرفة رأيه بترشيحه، لكنه «**لم يلق تجاوباً وتشجيعاً من الجانب السوريّ، فضلاً عن أنّ أميركا والدول المعنيّة بالقضية اللبنانيّة لم تكن مؤيّدة له**»[224]. وفي المقابل، تعهّدت واشنطن لدمشق بأن تدفع المسيحيّين إلى القبول بالضاهر[225]. كما بعث الكاردينال جون أوكونور (John O'Conor)، رئيس أساقفة نيويورك الكاثوليكيّ، رسالة إلى البطريرك صفير دعا فيها المسيحيّين إلى القبول بالضاهر لإنقاذ الجمهوريّة على الأقل"[226].

فما هي الأسباب التي جعلت دمشق توافق على الضاهر؟

تعود أسباب قبول سورية بالضاهر إلى أنّه قدّم «ورقة» (= تعهّد) إلى خدّام بخصوص الإصلاحات التي سينفّذها. كما كان يستوفي شروطها التي تراها في الرئيس من ناحية خضوعه لها. وكان الضاهر ينتمي إلى منطقة متاخمة لسورية ويمثّل قضاء عكّار الذي يقدّم معظم المتطوّعين في الجيش، حيث له بالتالي اتصالاته وعلاقاته، ممّا يرضي القيادة السوريّة. أخيراً، كان الضاهر أحد الذين حضروا توقيع «الاتّفاق الثلاثيّ»، مّا جعل «القوّات اللبنانيّة» تتّهمه بأنّه كان له دور في هذا الاتّفاق. فهل كان الضاهر رجل سورية؟

في الواقع، لا توضح سيرة مخايل الضاهر حتّى عام 1984 أنّه كان من بين المُحَبَّذين لدى القيادة السوريّة. فهو انتقد في عام 1976 الدخول السوريّ إلى لبنان واعتبره من «**دون غطاء شرعيّ**»[227]، ووقف ضدّ «**الوثيقة الدستورية**»[228]، وكان الوحيد الذي وقّع، إلى جانب ريمون إدّه، على عريضة تطالب القوّات السوريّة بالخروج من لبنان[229]، وعارض إنشاء محكمة مختلطة سوريّة – لبنانيّة لمحاكمة الضبّاط اللبنانيّين في حادثة الفياضيّة الشهيرة عام 1978، وترافع عنهم كمحام. كما كان من بين الذين صوّتوا لبشير الجميّل عام 1982. ولكن، منذ عام 1984، بدأ الضاهر يعترف بشرعيّة الوجود السوريّ في لبنان، متحدّثاً عن الخيار المسيحيّ كخيار عربيّ – سوريّ، مسوّغاً سياسته هذه بأنّ الأمر الواقع يبقى في غياب القوى الشرعيّة

اللبنانيّة أفضل من الفوضى[230]. يُضاف إلى ذلك، أنّ الضاهر كمرشّح مارونيّ لرئاسة الجمهوريّة يجب عليه أن يحوز على موافقة سورية، ويكون غير الضاهر النائب المارونيّ الذي عليه أن ينتبه كي تنسجم مواقفه السياسيّة مع الاتجاه المارونيّ العام. أمّا لماذا وافقت الدول الكبرى الأخرى على الضاهر، فهذا يعود إلى قبول واشنطن به كونه على لائحة المرشّحين المسيحيّين للرئاسة، وإلى أنّ تلك الدول كانت تأمل في الحصول على مساعدة سورية لتحرير رهائنها المحتجزين في لبنان[231].

فور الإعلان عن الاتّفاق السوريّ – الأميركيّ، تعالت الأصوات المعارضة في الشرقيّة. لقد اعتقدت القيادات السياسيّة هناك أنّ مورفي سيعود من دمشق حاملاً معه اسمين أو أكثر، ممّا يسمح لهم باختيار واحد منهم. أمّا سورية، فاعتبرت أنّ لا سبب لمعارضة الضاهر سوى **«غيظ المرشّحين الآخرين»** الذين كانوا يلهثون وراء الرئاسة[232]. وبعد مقابلته الجميّل والبطريرك صفير، تبيّن لمورفي أنّ مهمّته آيلة إلى الفشل، إذ رفض الجميّل وتجمّع النوّاب الموارنة في بكركي أن يُفرض عليهم مرشّح فرضاً. واعتبر الجميّل أنّ ترشيح الضاهر كان **«إملاءً سوريّاً – أميركيّاً»**[233]، وأنّ موافقته على الضاهر سوف تثير سخط جعجع وعون[234]. وأطلق الجميّل تحذيراً بأنّ على المسيحيّين تحمّل نتائج رفض الضاهر. ومن جهة أخرى، أطلق تجمّع النوّاب الموارنة على اتّفاق مورفي – الأسد تسمية **«اتّفاق الإذعان»**، وطالب بانتخابات حرّة تجرى في قصر منصور[235]. أمّا البطريرك صفير، فقال بغضب: **«إنّهم لا يتركون لنا أي خيار؛ هذا (= الضاهر) فُرض علينا»**[236]. ومن جهتها، أصدرت «القوّات اللبنانيّة» بياناً أعلنت فيه معارضتها ترشيح الضاهر بحجّة أنّه عرض على السوريّين سلسلة اقتراحات خطيّة من وحي **«الاتّفاق الثلاثيّ»**[237]، من هنا، جعلت المواقف المارونيّة المعارضة للضاهر، مورفي يحذّر المعسكر المارونيّ من موقف متشنّج غير مسؤول، مطلقاً عبارته الشهيرة **«هناك خيار واحد فقط، الضاهر أو الفوضى** (Mikhael Daher or the chaos)»[238]. ونقل غسّان تويني عن مورفي قوله: **«دبّروا حالكم. نحن سنركب الطائرة ونمشي. ولا تعيشوا في الوهم»**[239].

كان ميشال عون، **«الذي لم يستطع ضبط انفعاله»**، كما وصفه ألبير منصور[240]، قد بدأ ينزلق من موقف إلى آخر، وكان أكثر المنتقدين لاتفاق مورفي – الأسد، الذي يقضي على طموحاته السياسيّة ويقطع عليه الطريق إلى قصر بعبدا. فأصدر على الفور بياناً وصف فيه الاتّفاق المذكور بـ **«التعيين»** من الخارج[241]، وأبلغ ديفيد نيوتن



(David Newton) مساعد مورفي، رفضه الاتّفاق، معتبراً أنّ لبنان **«ليس محميّة أميركيّة»**، وعلى الأميركيّين استدعاء أسطولهم السادس إذا ما أرادوا فرض مرشّحهم الضاهر[242]. منذ ذلك الحين، أدرك الجنرال، الذي أمل كثيراً بدعم أميركيّ أو سوريّ لترشيحه في اللحظةالأخيرة، أنّ عليه أن يسعى إلى السلطة بقدراته الذاتيّة، وأنّ «جيشه» ملزم بالحفاظ على الديمقراطيّة البرلمانيّة[243].

بعد ساعات على مغادرة مورفي بيروت، زار كلٌّ من إلياس الهراوي وإلياس الخازن وفؤاد طحيني وبيار حلو أمين الجميّل وأبلغوه رفضهم **«الأمر المفروض»** أميركيّاً وسوريّاً. لكن الجميّل مال في الظاهر إلى قبول الأمر الواقع[244].

وبالفعل، كان الجميّل منذ وصول مورفي إلى بيروت حاملاً معه مشروع انتخاب الضاهر، يسعى بكلّ جهد لتأمين لقاء أخير مع الرئيس الأسد. وكان تأزيم الأمور (= التصلّب المارونيّ ضدّ الضاهر) يصبّ في مصلحته ويجعله يأمل بأنّ توافق دمشق عليه في اللحظة الأخيرة **«تجنباً لقفزة في المجهول»**[245]. وقد تمكّن غسان التويني[246] من صياغة «ورقة» من أربعة مبادئ اتّفق عليها مع حسين الحسيني قبلتها دمشق كأساس للتفاوض مع الجميّل، وهي:[247]

1 – موافقة القيادات المسيحيّة على الضاهر كرئيس للجمهوريّة، شرط ألاّ يُعتبر التعهّد الذي قدّمه إلى السوريّين ورقة ملزمة لأحد.

2 – أن تتمثّل «القوّات اللبنانيّة» التابعة لجعجع في أوّل حكومة يشكّلها رئيس الجمهوريّة الجديد.

3 – ألاّ يعود حبيقة إلى المنطقة الشرقيّة.

4 – أن يتحاور الضاهر فور عودته من دمشق مع القيادات والفعاليات المسيحيّة لتأمين إجماع عليه.

كانت هذه الشروط تؤمّن وصول الضاهر إلى منصب رئاسة الجمهوريّة[248]. وعلى الرغم من معارضة جعجع ترشيح الضاهر، إلاّ أنّ الجميّل سار قدماً للقاء الأسد، رغم معارضة جعجع، الذي كان مقتنعاً بأنّ أمين الجميّل يذهب إلى دمشق لضمان مستقبله الشخصيّ وليس مستقبل الجمهوريّة. فهل كان جعجع يعني بذلك أن الجميّل يراهن حتّى الساعة الأخيرة من ولايته على حدوث تبدّل في موقف دمشق منه، وتضطرّ في اللحظة الأخيرة إلى الموافقة على تمديد ولايته؟ ففي الليلة الأخيرة قبل انتهاء ولايته،

كان أمين الجميّل يشعر بالضيق من أنّها ليلته الأخيرة في القصر، وظهرت على وجهه معالم **«خيبة الأمل»**، ووقعت كأس المشروب من يده[249]. وعندما غادر الجميّل قصر بعبدا في منتصف الليلة التالية مودّعاً موظّفي القصر وضباطه، وصف مستشاره إيلي سالم هذه اللحظة التّاريخية بشكل دراميّ مختزلاً عهد الجميّل من صعوده إلى أفوله على الشكل التالي:

**«وداعٌ كئيب حقاً. عينا الرئيس دامعتان. ليست هذه النهاية التي توقّعها. ويوم تسلّم المنصب، كان واثقاً مصمّماً! كانت لديه مخطّطات كبيرة. رأى بنفسه الفارس الذي يمتطي الجواد الأبيض وينقذ الحسناء. غير أن الأمور لم تجرِ كما توقّع. الأحداث كانت معقّدة. العوامل التي تقرر وتحسم تجاوز لبنان. كان يستطيع أن يسيطر على جزء من اللعبة. كان في وسعه أحياناً أن يدخلها، أن يكون في قلبها، لكنها سرعان ما تفلت منه. كان لبنانيّاً صميماً، لكنه لم يكن وفاقيّاً ناجحاً. لقد خلق له أعداء حيث كان يمكن أن يخلق أصدقاء. ترك الأشياء تحدث وتشوّه صورته، ثم تهزمه في النهاية»**[250].

وفي يوم الأربعاء في 21 أيلول، أي قبل ساعات قليلة على انتهاء ولايته، زار الجميّل دمشق متظاهراً بالموافقة على الضاهر. وأطلق الجميّل على زيارته إلى دمشق بـ **«الفرصة الأخيرة»** لتمديد رئاسته[251]. وقد كشفت الباحثة كارول داغر عن خطّة الجميّل الخبيثة التي سعى إليها في دمشق، فتقول: إنّه بعدما أدرك أنّ المعارضة المارونيّة (= جعجع، عون، النوّاب الموارنة، البطريرك) ترفض بشدّة ترشيح الضاهر **«استحوذ عليه (أمين الجميّل) من جديد أمل كاذب: الأمل بأن يكون وحده القادر... على استعادة السيطرة على زمام الأمور. إنّه لا يعرف بعدُ ماذا سيقترح على الأسد، ولا كيف؛ كلُّ شيء متوقّف على الاستعدادات السوريّة. إذا استطاع الحصول على تمديد لولايته، فهذا أفضل؛ أمّا إذا كان اختيار الضاهر نهائيّاً»**، تضيف داغر، **«فلن يُعدم وسيلة لجني أكبر فائدة من ذلك»**[252].

يتّضح الدليل على مساعي الجميّل إلى تمديد ولايته من خلال عدم وضعه تصوّراً حول تشكيلة الحكومة التي ستخلفه، على عكس ما كان يدّعي. فحتّى ساعة متأخرة من مساء 22 أيلول، تعمّد الجميّل عدم صدور مرسوم تشكيل حكومة جديدة، وأمل حتّى اللحظة الأخيرة أن يرضخ الأميركيّون والسوريّون لتمديد ولايته خشية الوقوع في فراغ دستوريّ[253]. ويروي دلّول في ذكرياته عن تلك المرحلة، أنّ الرئيس الجميّل **«ظلّ يماطل حتّى الدقيقة الأخيرة (من ولايته) على أمل أن تطلب منه (كذا) أميركا وسورية البقاء»**[254]. لكنّ الرياح كانت تجري عكس ما تشتهيه «سفن» الجميّل. ولا شكّ أنّ جعجع وعون كانا يعرفان نوايا الجميّل الخفيّة. واتّهم جعجع أمين الجميّل بأنّه بذهابه إلى دمشق **«لم يكن يَبحث عن مستقبل الْجمهوريّة. كان أمين يَبحث عن مستقبل أمين»**[255].



أثناء لقاء الجميّل بالأسد يوم الأربعاء 21 أيلول 1988، كان عون وجعجع وكبار معاونيهما يعقدون «ميثاق شرف» في وزارة الدفاع عرّابه داني شمعون، وذلك من أجل رفض أيّة تسوية يعقدها الجميّل مع القيادية السوريّة تسفر عن ترشيح الضاهر، ومواجهة الموقف معاً كقوّة سياسيّة وعسكريّة، والتصدّي لأيّة محاولة قد يُقدم عليها الجميّل لإقالة عون أو عدم إشراكه في حكومة انتقاليّة ينوي الجميّل تأليفها. أخيراً، عدم دخول أي منهما إلى أيّة وزارة من دون الآخر[256]. وفي الاجتماع المذكور، تعاهد عون وجعجع أن يكونا معاً **«في السرّاء والضرّاء»**[257]. وعندما أبلغ الرئيس السوريّ أنّ «انقلاباً» قد نفّذه عون وجعجع وداني شمعون ضدّ الجميّل، تبيّن له أنّ الرئيس اللبنانيّ لم يعد قادراً على الإمساك بالأمور في اليوم الأخير لولايته[258].

عند عودة الجميّل إلى بيروت واجتماعه بالنوّاب الموارنة في بكركي، كانت طموحاته الشخصيّة، وتلك للزعامات السياسيّة المارونيّة، فضلاً عن المعارضة المتمثّلة بجعجع وعون، تقف عقبة أمام قبول المجتمعين بالضاهر. ولمزيد من البلبلة، وتحقيقاً لهدفه في تمديد ولايته، أبلغ الجميّل المجتمعين أنّ الطائفة المارونيّة في ورطة حقيقيّة، قد تسقط بنتيجتها رئاسة الجمهوريّة من يدها بسبب التوافق السوريّ – الأميركيّ[259]. وعلى الرغم من أنّ لا شيء كان يشير إلى أنّ السوريّين والأميركيّين قد يصلون إلى حدّ إقصاء المسيحيّين عن الرئاسة، فإنّ الرئيس الجميّل استخدم سقوط الرئاسة من أيدي الموارنة كفزّاعة لإخافة المجتمعين، وجعلهم يقرّرون جميعاً أنّ بقاءه في سدّة الرئاسة هو ضمانة لتواصليّة الرئاسة المارونيّة في لبنان. كان طرح الجميّل هذا كافياً لإرباك المجتمعين في بكركي، وفي مقدّمهم البطريرك، الذي تهيّب ضياع الرئاسة من الموارنة. فقبل حوالى عام على اجتماع بكركي (16 تشرين الثاني 1987)، أبلغ صفير رفيق الحريريّ أثناء تحضير الأخير ورقة حلّ للأزمة اللبنانيّة يقدّمها إلى دمشق، أنّه يريد رئيساً مارونيّاً للبنان. وها هو المنصب على وشك الضياع! علاوة على ذلك، تخوّف المجتمعون من البرنامج المجهول الذي تعهّد الضاهر بتنفيذه أمام السوريّين. وقال النائب ألبير مخيبر: **«هل نتحمّل مسؤوليّة انتخاب إنسان نجهل برنامجه وهو**

**يتناول البنية اللبنانيّة وتوطين الفلسطينيّين؟ إذا ذهبنا وانتخبنا**»، أضاف مخيبر، «**نكون قد ارتكبنا جريمة**»[260]. وفي رأينا، لم تكن المسألة في البرنامج الذي قدّمه الضاهر إلى القيادة السوريّة، فكلُّ مرشّح مارونيّ من دون استثناء، حاول التقرّب من دمشق ببرنامج ترضى عنه. كانت المسألة في اعتقاد الموارنة عن حقّ، أن سورية قد استولت على الرئاستين الثانية والثالثة، وتسعى من خلال وضع اليد على الرئاسة الأولى، الحصن الحصين للمارونيّة – السياسيّة وصمّام الأمان للطائفة، إلى الإمساك بكلّ لبنان[261].

إلى ذلك، طرح الجميّل صيغاً لحكومات انتقاليّة برئاسة شخصيّات مارونيّة، بعدما قرّر ومعه جعجع، استبعاد أي مسلم عن رئاسة تلك الحكومة. وكان عيب هذه الحكومة المقترحة، برأي جعجع، أنّها استبعدت قصداً قطبين مارونيّين، هما ميشال عون وجورج سعادة. لكن الجميّل اعترض على توزير عون بكلمات نابية بالقول: «**ميشال عون بدّي حطّو بالوزارة؟ هيدا ما بحطّو بوّاب عندي**»، كما يروي جعجع[262]. كما رفض شارل حلو حكومة انتقاليّة برئاسته، وعجز بيار حلو عن تشكيل حكومة بلون غير مارونيّ، وذلك بعدما نشط الأميركيّون في حثّ النوّاب على مقاطعة الحكومة الانتقاليّة التي ينوي الجميّل تشكيلها[263]. وسط هذا وذاك، سرت شائعات بأنّ «دار الفتوى» ستصدر بياناً تحظّر فيه على أي مسلم الاشتراك في تلك الحكومة[264]. وما لبثت ردود فعل «الغربيّة» على رفض الضاهر وإصرار القوى المارونيّة على حكومة انتقاليّة برئاسة مارونيّ أن توالت على ألسنة قياداتها الإسلاميّة والوطنيّة. فتعرّض البطريرك صفير إلى حملة عنيفة لم يشهدها منذ توليه كرسيّ البطريركيّة، فوزّعت منشورات وقصاصات ورقيّة في عكّار وفي المنطقة الغربيّة تندّد بمواقف البطريرك. وشنّ وليد جنبلاط هجوماً قاسياً على البطريرك واصفاً إيّاه بـ «**الحويّك الصغير**». أمّا نبيه برّي، رئيس «حركة أمل»، فاتّهم البطريرك بأنّه يخشى الإصلاح، و «**... غشّ الجميع بوطنيّته في حين أنّ مارونيّته تتقدّم على لبنانيّته**»[265].

وأثناء محاولات بيار حلو تأليف الحكومة الانتقاليّة، ورفض أي سياسيّ مسلم الاشتراك فيها، دعا المفتي حسن خالد الطوائف الإسلاميّة الثلاث إلى اجتماع بعد ظهر يوم 22 أيلول. وصدر بيان عن المجتمعين اعتبر حكومة الحصّ هي الوحيدة الشرعيّة، ورفض أي مشروع حكومة انتقاليّة، مطالباً الجميع بعدم الدخول فيها[266]. واعتبرت مصادر وطنيّة – إسلاميّة أنّ مساعي النظام اللبنانيّ تكليف شخصيّة مارونيّة برئاسة



الحكومة الانتقاليّة، يعني «**ارتياباً تاماً من جانب النظام في شأن رئيس الوزراء المسلم**»، وهو ما نظر إليه المسلمون على أنّه تشكيك بوطنيّتهم، خصوصاً منذ إعلانهم «الثوابت الإسلاميّة» عام 1983 حول إيمانهم بلبنان وطناً نهائيّاً[267]. لذلك، انتقد الحصّ المقولة المارونيّة القائلة بأنّ رئاسة الحكومة يُؤتمن عليها أبناء طائفة معيّنة ولا يُؤتمن عليها أبناء طائفة أخرى، وبشكلٍ خاصّ الطائفة الإسلاميّة[268]. من هنا، لم تتجرّأ أيّة شخصيّة إسلاميّة على دخول حكومة يرأسها مسيحيّ. فتحفّظ عثمان الدنا المعروف بميوله «الشرقيّة»، ورفض كاظم الخليل الصعود إلى بعبدا إلا باستدعاء شخصيّ من الرئيس، وامتنع النائب عبدو عويدات عن إعطاء إجابة، فيما اعتذر النائب حميد دكروب عن الاشتراك في الحكومة الانتقاليّة بضغط من كامل الأسعد. وحده فاروق المقدّم، الشخصيّة الإسلاميّة الشماليّة، وافق على الاشتراك بالحكومة الانتقاليّة من دون تردّد[269].

يذكر ألبير منصور، أحد أركان «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» آنذاك، أنّه اقترح على اجتماع عُقد في بكركي تشكيل «حكومة اتحاد وطنيّ» برلمانيّة برئاسة صائب سلام، أحد أركان صيغة 1943، وذلك لطمأنة المسيحيّين، وأنّه كان هناك إجماع على هذا الاقتراح لتحاشي هيمنة جعجع وعون. لكن الجميع خشوا في النهاية أن تُعتبر هذه الخطوة خروجاً عن العُرف (= توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف). وتساءل منصور «**أهي المزايدة في الحرص على رئاسة الموارنة للجمهوريّة وعدم ائتمان سواهم (المسلمين) ولو لفترة انتقاليّة**»[270]. ومن جهته، اعتبر الحصّ أنّ أيّة حكومة يشكّلها الجميّل هي غير شرعيّة وأنّه باقٍ في منصبه[271].

عشيّة 22 أيلول، باءت بالفشل محاولة لداني شمعون تقضي بتعيين الحصّ رئيساً لحكومة موسّعة من 24 وزيراً يدخلها جعجع وعون ويغلب عليها لون «الجبهة اللبنانيّة» وشخصيّات إسلاميّة «صديقة للشرقية»[272]، إذ أصرّ الحصّ على «ترميم» حكومته القائمة ورفع عدد أعضائها إلى 14 وزيراً. وانتقد الحصّ فكرة الجميّل تشكيل حكومة انتقاليّة، معتبراً إيّاها مولوداً ميتاً وغير شرعيّة ومخالفة للمادة 62 من الدستور[273].

وفي ساعة متأخّرة من مساء 22 أيلول، عندما تأكّد جميع المرشّحين الموارنة أنّ البلاد مقبلة على حكومة انتقاليّة، كان جعجع وعون وداني شمعون يضعون معاً اللمسات الأخيرة للانقلاب على الجميّل، عندما وجّه الأوّلان إنذاراً إليه طالباه فيه بإقالة حكومة الحصّ، وأبلغاه بالقول: «**يا فخامة الرئيس، إنّ الدستور يخوّلكم تأليف**

**حكومة، فإذا فضّلتم عدم تأليف حكومة، فإننا سنعتبركم ابتداءً من منتصف الليل خائناً»**. واستجابة لهذا الإنذار، وقّع الجميّل في الساعة الحادية عشر والدقيقة الأربعين مرسومين، الأوّل يُقيل فيه حكومة الحصّ، ويُعيّن في الثاني (رقم 5387) الجنرال عون رئيساً لمجلس الوزراء مع احتفاظه برتبته العسكريّة في الجيش اللبنانيّ. وسبق الإعلان عن الحكومة الانتقاليّة بربع ساعة، قيام الجميّل بالاتصال بالبطريرك صفير وإطلاعه على مضمون المرسوم الجمهوريّ الذي سيوقّعه[274]. وكان الجميّل قد صرّح في الليلة السابقة، أنّه مقابل تولّي عون الحكومة المنتظرة يجب تعيين قائد جديد للجيش، إذ لا يجوز أن يتولّى المنصبين شخص واحد[275].

كان الجميّل يدرك أنّ وصول عون إلى رئاسة الحكومة لن يكون مشروع فتنة وانقسام بين المنطقتين الشرقيّة والغربيّة فحسب، بل بين الشرقيّة والشرقيّة، أي بين عون وجعجع. وكان طموح عون للرئاسة، قد جعله يرفض في ليلة 22 أيلول صيغة حكومة برئاسة داني شمعون يدخلها عون كوزير. وبرّر عون ذلك بالقول: «**لا أستطيع أن أكون وزيراً في حكومة حزبيّة أو يرئسها (كذا) حزبيّ، حفاظاً على تماسك المؤسّسة العسكريّة**». فأصرّ على حكومة عسكريّة لقطع الطريق على كلّ القوى الحزبيّة والسياسيّة في دخول الحكومة، والانفراد بحكومة عسكريّة يكون أعضاؤها من القيادات العسكريّة العاملة معه والخاضعة له. إنّ رفض جعجع حكومة عسكريّة برئاسة عون، كان معناه الصدام الحتمي بين الجيش اللبنانيّ و«القوّات اللبنانيّة»[276]. من هنا، حاول جعجع التعايش مع عون ومنع الاصطدام به، وأعطى تصريحات إيجابيّة لحظة ولادة الحكومة الانتقاليّة[277]. هكذا، مهّدت كلُّ الظروف لولادة حكومة عون العسكريّة.

وحول موضوع تكليف عون، تساءل الباحث سركيس نعّوم عن سبب اختيار الجميّل عون لرئاسة الحكومة الانتقاليّة، بعدما وضع عليه الفيتو حتّى اللحظات الأخيرة؟

بغض النظر عن أجواء «الانقلاب الليليّ» الذي خيّم على قصر بعبدا، رأى نعّوم أنّ الجميّل كان يراهن على الخلافات الحادّة بين جعجع وعون، والتي يمكن أن يستفيد منها لمنع وصول عون إلى سدّة الرئاسة. لكن تبيّن له عشيّة الاستحقاق، وفي ضوء رفض كلٍّ من شارل حلو وبيار حلو وداني شمعون رئاسة الحكومة الانتقاليّة، أنّ تحالفاً ظرفيّاً قد نشأ بين «القوّات اللبنانيّة» وعون، ترفض بموجبه «القوّات» إقصاء الجنرال عن الحكومة الانتقاليّة. وتبيّن للجميّل أنّ عون سوف يُقدم على أي عمل لمنع إقصائه عن رئاسة الحكومة الانتقاليّة. ويضيف نعّوم، إنّ الجميّل، الذي كان يحقد على كلٍّ من



عون وجعجع، اعتقد أنّ تعيين الأوّل رئيساً للحكومة الانتقاليّة سوف يعجّل في الصدام بين الرجلين[278]. وهناك سبب آخر يورده جورج بكاسيني، وهو تصريح الجميّل لجوزيف الهاشم بأنّه عيّن عون رئيساً للحكومة ليحول دون تسلّم «القوّات اللبنانيّة» الأرض وقصر بعبدا في آن[279]. وفي رأينا، كان الجميّل يعمل، منذ أن تلاشت أحلامه في تمديد رئاسته، وفق المثل الشعبيّ القائل «**من بعدي الطوفان، أو من بعد حماري (= من بعد رئاستي) ما ينبت حشيش**». وكان يريد أن يضرب الجميع بالجميع، ويضع سورية والولايات المتّحدة أمام مأزق خطير، وهو انفجار الصراع العنيف في لبنان. فترك «... **في تلك الليلة الجمهوريّة سفينة بلا ربّان تتقاذفها الرياح الخارجيّة والداخليّة والتيّارات وعواصف الشهوات والمغامرات، فتحطّم ما تحطّم منها**»، على حدِّ قول أنطوان سعد[280]. وعن خطة إحراق الشرقيّة، أكّد سمير جعجع أنّ الجميّل «**زرع لُغمًا كبيرًا قبل ذهابه، وأنّه... راهن على انفجار هذا اللُّغم لإغراق الشّرقيّة في الدّم**». ويضيف جعجع أنّ الجميّل «**تصرّف فعلاً كي لا يبقى شيء اسمه لبنان**»[281].

هكذا، انقسم لبنان إلى لبنانين، وظهرت إلى الوجود بفضل أمين الجميّل حكومتان متعاديتان تدّعي كلٌّ واحدة لنفسها الشرعيّة، وتسعى للحصول على الاعتراف الدوليّ بها. فبدأت منذ ذلك الحين مرحلة «اللاعهد» أو عهد «انشطار الدولة اللبنانيّة»، على حد قول رشيد شقير، حكومة في الشرقيّة متحالفة مع العراق[282] و«منظّمة التحرير»، وحكومة أخرى في الغربيّة برئاسة الحصّ متحالفة مع سورية. وترتّب على هذه الازدواجيّة في السلطة، انقسام الجيش وإدارات الدولة ومؤسّساتها وتعطيل دور المجلس النيابيّ.

وحول حكومة عون، رأى الباحث تيودور هانف، أنّها كانت شرعيّة وفقاً للدستور، الذي يخوّل رئيس الجمهوريّة في المادّة 53 تعيين الوزراء و«**اختيار أحدهم رئيساً للحكومة**»[283]. حتّى وإن لم يستقل رئيس الحكومة، يضيف هانف، كان يحقّ لرئيس الجمهوريّة إقالته وتعيين آخر مكانه. وعندما رصد هانف شرعيّة حكومة عون لناحية العُرف الذي لازم النظام السياسيّ اللبنانيّ منذ «تسوية» عام 1943، وجد أنّها كانت تخالف «الميثاق الوطنيّ»، الذي نصّ على أنّ منصب رئيس مجلس الوزراء هو من حقّ المسلمين السُنّة. ويعتقد هانف، أنّ الجميّل استند في تكليف عون برئاسة الحكومة الانتقاليّة إلى حادثة سابقة حصلت في عام 1952، عندما عيّن الرئيس بشارة الخوري

قائد الجيش اللبنانيّ فؤاد شهاب رئيساً لحكومة انتقاليّة. لكن هانف، يعود ويستدرك بأنّ ظروف عام 1952 كانت تختلف عن تلك في عام 1988[284].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كان بالإمكان تلافي انشطار الحكومة اللبنانيّة بقيام حكومة موحّدة، في ضوء شغف عون بالسلطة وبلوغه نقطة اللاعودة، وفي ضوء التناقضات وتضارب المصالح والتوجّهات بين القوى المحليّة والتداخلات الإقليميّة والدوليّة في المسألة اللبنانيّة؟

كانت التناقضات في الواقع عميقة بين «الشرعيّتين» وتضارب مشاريعهما السياسيّة ونظرة كلُّ واحدة منهما إلى الأمور. وكان هذا يمنع أي تلاقٍ بينهما، أو تشكيل حكومة موحّدة. فعون، الذي سعى إلى السلطة بشغف، كان لديه مشروع عسكريّ لفرض هيمنة الدولة وجيشها على الأرض تحت شعار «**الجيش هو الحلّ**»، بدءاً بالقضاء على الميليشيات وانتهاءً بإخراج السوريّين من البلاد[285]، لكن من دون أيّة خططٍ لإصلاح سياسيّ واضح. وبصفته رئيساً لحكومة عسكريّة ومرشّحاً للرئاسة في آن، فإنّ تعطّشه إلى السلطة، جعله يسير في طريق اغتصابها والتحوّل إلى طاغية، على حد قول مروان حمادة[286]. ووفق جعجع، فعون جاءته اللّحظة لترجمة طموحاته، وأنّ تعيينه رئيساً للحكومة الانتقاليّة أعطاه تفويضاً كاملاً ونهائيّاً لترجمة ما سعى إليه سرّا من قبل. فبدأ بتشكيل قوّة عسكريّة – سياسيّة ليَضمن لنفسه الدّور الأوّل وبلا شريك. واعتبر جعجع أنّ «**التعامل مع الجنرال يشبه الجلوس على برميل البارود لا تعرف متى سينفجر بك**»[287]. وفي المقابل، كانت القوى الوطنيّة والإسلاميّة تريد إصلاحات سياسيّة وإداريّة واضحة، تقوم على المشاركة في السلطة والقرار وإبعاد الجيش عن السياسة. أمّا الحصّ، فكان يريد بالفعل إيصال البلاد في أقصر مهلة إلى مرحلة وضع الاستحقاق الدستوريّ موضع التنفيذ.

وفي ما راهن عون على العراق و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة»[288]، وبعد ذلك على إسرائيل[289] وعلى تطوّرات داخليّة وخارجيّة، رمت القوى الوطنيّة والإسلاميّة بثقلها خلف دمشق لإفشال أي تدخل خارجيّ في الأزمة اللبنانيّة، لا يعترف بضرورة إصلاح النظام السياسيّ اللبنانيّ ويضمن العلاقات المميّزة معها. كان عون يعتقد، ويشاركه «الكتائب» و«الأحرار»، أنّه في الإمكان إخراج القوّات السوريّة من لبنان وبالتالي قلب الموازين لصالحه، وإضعاف القوى الوطنيّة والإسلاميّة، كما حدث خلال السنتين الأولى والثانية من حكم أمين الجميّل عقب خروج الوحدات السوريّة والمنظّمات



الفلسطينيّة من بيروت. وإذا ما سارت الأمور على ما يرام، اعتقد عون بإمكان السيطرة على الدولة وإداراتها[290]. وخلف عون، وقفت كلُّ القوى المعادية لسورية بمختلف اتّجاهاتها: المراهنة على لبنان المستقلّ عن الوصاية السوريّة، والساعية إلى حكومة مركزيّة لبنانيّة تفرض سياستها على أراضيها، أو تلك التي تريد العودة إلى «لبنان الصغير» عبر تقسيم لبنان وإنشاء «الوطن القوميّ المسيحيّ»[291].

### – حكومة عون الانتقاليّة: انقلاب عسكريّ؟

تشكّلت حكومة عون العسكريّة ليلاً، وضمّت، إضافة إليه، خمسة عسكريّين، كاثوليكيّاً (ادغار معلوف)، أرثوذكسيّاً (عصام أبو جمرة)، شيعيّاً (لطفي جابر)، سُنّياً (نبيل قريطم)، درزيّاً (محمود طي أبو ضرغم)[292].

وكما ذكرنا، كانت كلُّ الدلائل تشير إلى أنّ الحكومة ستكون مولوداً ميتاً. ففجر يوم ولادتها، رفض الضبّاط المسلمون في الوزارة تسلّم حقائبهم، ممّا أعطى الحكومة الانتقاليّة لوناً مسيحيّاً. وفي المقابل، توقّف اثنان من الوزراء المسيحيّين عن ممارسة نشاطهما في حكومة الحصّ، بحجّة أن هذه الحكومة أصبحت منحلّة[293]، ممّا زاد من الانقسام الطائفيّ في البلاد. وعلى صعيد المجلس النيابيّ، حاول عون تقسيم هذه المؤسّسة بتعيين كاظم الخليل رئيساً لها بفتوى قانونيّة، لكن الخليل رفض أن يكون رئيساً لمجلس نيابيّ في الشرقيّة، فيما حسين الحسيني رئيساً للمجلس في الغربيّة[294].
أمّا القوى الوطنيّة – الإسلاميّة، فوقفت مع سورية ضدّ الحكومة الانتقاليّة. ونعى مؤتمر في المختارة حضره جنبلاط وبرّي «الميثاق الوطنيّ». واستخدم الاثنان الفزّاعة المعهودة وهي الديمقراطيّة العدديّة لإخافة المسيحيّين، وربّما لدفعهم إلى التكتّل والتماسك من دون قصد، كما حدث يوم رفع جنبلاط واليسار وبعض القادة المسلمين شعار «عزل الكتائب»، ما جعل الموارنة يلتفّون حول هذا الحزب. فهدّد جنبلاط بضمّ المناطق الوطنيّة في لبنان إلى سورية على إعادة الاتحاد مع منطقة (= الشرقيّة) «**تخضع لسيطرة الغرب ولأصدقاء إسرائيل**»[295].

وفي المنطقة الشرقيّة، دعا جورج سعادة، رئيس «الجبهة اللبنانيّة»، اللبنانيّين في 26 أيلول إلى الالتفاف حول حكومة عون «**الشرعيّة الوحيدة**». أمّا داني شمعون، رئيس «حزب الوطنيّين الأحرار» و«عرّاب» تحالف جعجع – عون، فاعتبر رئيس الحكومة الجديد بـ: «**الممتاز تماماً**»[296]، في حين شدّد البطريرك صفير على رفضه تقسيم

البلاد، مؤكّداً تمسّكه بالنظام الديمقراطيّ وبانتخابات رئاسيّة حرّة. وأعلن نوّاب مسيحيّون عن استعدادهم للتعاون مع حكومة عون في سبيل تصريف أعمال الوزارات، ومن ضمنهم إلياس الهراوي ورينيه معوّض. كما أتّخذ عثمان الدنا الموقف ذاته. أمّا واشنطن، فكانت قد حذّرت نوّاباً مسيحيّين بأنّ حرباً أهليّة جديدة ستقع إذا ما أبصرت حكومة انتقاليّة النور[297].

كانت مهمّة عون في أعقاب تعيينه رئيساً للحكومة «الانتقاليّة» أن يشرف على إجراء الاستحقاق الرئاسيّ في أسرع وقت ممكن، ويسلّم الحُكم إلى رئيس الجمهوريّة الجديد. على عكس ذلك، فعل عون كلّ شيء كي لا تحصل الانتخابات، على حدّ قول ريمون إدّه[298]. ودلّ تطوّر الأحداث في ما بعد، على أنّه لم يكن مستعجلاً أو مهتمّاً لإجراء الاستحقاق الرئاسيّ[299]. فهو نكث بوعده لسورية بالإشراف على سير العمليّة الانتخابيّة، ولجعجع في ضمّه إلى الحكومة الانتقاليّة، ورفض انتخاب «الرئيس - **الرهينة**»، معطياً الأولويّة لـ «**التحرير بدل الانتخاب**»[300]. لقد وصف آلن جون رامسي (Allan John Ramsey)، سفير بريطانيا في لبنان، ميشال عون الذي عرفه عن كثب، بأنّه رجل «**قد ينصت، لكنه لا يسمع... إنّ طبعه معقّد حقاً**»[301]. فمن هو هذا الرجل الذي كان يسعى للاستحواذ على السلطة؟ ومن هي هذه الشخصيّة «الفريدة» التي استطاعت أن تُشغل اللبنانيّين والقوى الإقليميّة والدوليّة طوال عامين؟

كانت شخصيّة عون مؤهّلة لاستقطاب الجماهير والحركات الشعبيّة. وبسبب جذوره الاجتماعيّة الزراعيّة المتواضعة[302]، كان يطمح إلى تحسين وضعه الاجتماعيّ بقوّته الذاتيّة. فعندما تخرّج من المدرسة الحربيّة كضابط في سلاح المدفعيّة، كان أفضل ضابط بين أفراد دورته، وبدأ نجمه يسطع أثناء المناوشات بين الجيش اللبنانيّ والمقاومة الفلسطينيّة بين عامي 1969 و1973. وفي الستينات والسبعينات، أتمّ عون دورات تدريبيّة في فرنسا والولايات المتّحدة الأميركيّة[303]. عُرف بميوله السياسيّة وانتقاداته للسلطة. واتُّهم في أواخر عهد فرنجيّة بالتحضير لانقلاب عسكريّ. وفي عام 1976، كان المخطّط الرئيسيّ للهجوم على مخيّم تلّ الزعتر الفلسطينيّ. عارض الدخول السوريّ إلى لبنان، معتقداً أنّ حلّ الأزمة اللبنانيّة لا يكون إلاّ بإنشاء جيش قويّ والإتيان بسياسيّين أقوياء لا فاسدين، رافضاً تقسيم لبنان ومراهناً على الشرعيّة بأنّها الوحيدة القادرة على إنقاذ البلاد[304].

وفي عهد سركيس، أعطيت لعون الفرصة لبناء وحدة جديدة في الجيش تضمّ خليطاً



طوائفيّاً (= أفواج الدفاع). وفي مطلع الثمانينات، عُيّن قائداً للواء الثامن، وكان قريباً من بشير الجميّل، الذي كان يستشيره حول علاقة «القوّات اللبنانيّة» بإسرائيل[305]. وقد قاد عون وحداته في معارك سوق الغرب ومنطقة قلعة الحصن وتلّة 888 شرقيّ سوق الغرب عامي 1983 و1984، واستطاع أن يصمد في وجه الهجمات الشرسة والمتكرّرة على مواقعه، وينقذ بالتالي قصر بعبدا (= أمين الجميّل) من السقوط[306]. ومنذ ذلك الحين، رفض عون نظريّة «الأمن بالتراضي»، ووضع منذ ذلك الحين نُصب عينيه توحيد الجيش، لأنّ جيشاً موحّداً، في رأيه، هو القادر على توحيد السياسيّين والبلاد[307]. ونُقل عنه قوله قبل عام 1988: «**وحده (الجيش) والقوى الحيّة من شعبنا هي القادرة على تحطيم القضبان وتحرير بلدنا الأسير من سجن المصالح الأجنبيّة**»[308].

أرتبط عون بعلاقات مع جورج عدوان، رئيس «حزب التنظيم»، ومع أنطوان نجم، رئيس لجنة الدراسات الإستراتيجيّة في «القوّات اللبنانيّة». وبفضل هذه الروابط، عُيّن قائداً للجيش في حزيران 1984، خلفاً لإبراهيم طنوس. وكان بذلك أصغر ضابط في الجيش اللبنانيّ يتولّى قيادة الجيش (= 49 عاماً)[309]. وما لبث أن حصل على شعبيّة كبيرة أثناء «حرب التحرير» ضدّ سورية و«حرب الإلغاء» ضدّ «القوّات اللبنانيّة»، ليس في وسط المسيحيّين فحسب، بل أيضاً عند المسلمين. وقد استطاع أن يحظى على ثقة عدد كبير من الأفراد وصغار الضبّاط وأن يتجاوز العلاقات المؤسّساتيّة المحضة، بانياً لنفسه شبكة من الولاء الشخصيّ للقائد في صفوف هؤلاء. أمّا على الصعيد الخارجيّ، فكان على عون أن يحصل على دعم دمشق وواشنطن لترشيحه، وهو ما سنبحثه بعد قليل.

منذ تعيينه قائداً للجيش، تولّد لدى عون طموح كبير، ما خلق لديه قناعة بأنّ الغاية تبرّر الوسيلة. من هنا، كَبُرَ ميشال عون وكبرت معه طموحاته وتناقضاته كذلك، بين عسكريّ تقف همومه عند حدود الوطن الذي يحتاج إلى من يخدمه من دون مقابل، وبين مارونيّ استحوذت عليه رئاسة الجمهوريّة.

وفي سبيل تحقيق طموحه الأكبر (= رئاسة الجمهوريّة)، وقفت عقبتان في طريقه: «القوّات اللبنانيّة» و«أمين الجميّل». من هنا، نفهم تردّي علاقاته بالقوّات اللبنانيّة، والتُهم التي وجهت إليه أكثر من مرّة، بأنّه كان يخطّط لتصفيتها وحصر الوجود العسكريّ في المناطق الشرقيّة بالجيش اللبنانيّ. وبدءاً من عام 1986، بدأت علاقاته

تسوء أيضاً بأمين الجميّل. وكان هذا الأخير يريد من الجيش اللبنانيّ أن يقوم بتصفية «القوّات اللبنانيّة»، وهو ما رفضه عون. وذكر سمير جعجع أنّ أمين الجميّل طلب إلى عون مرّات عدّة إنزال الجيش والقضاء على «القوّات». لكن عون رفض ذلك، ليس لعدم اقتناعه بهذه الخطوة، بل لأنّه كان يريد تأجيلها وتنفيذها لاحقًا لحسابه الشّخصيّ[310]. كما رفض عون مشروعاً قواتيّاً في تموز عام 1987، للانقلاب على الجميّل[311]. وبعد حادثة المونتفردي وتداعياتها، واغتيال العميد خليل كنعان على أيدي «القوّات اللبنانيّة» عام 1987[312]، توسّع نطاق التوتّر والمناوشات والتحرّشات المتحرّكة والحملات الدعائيّة بين عون و«القوّات اللبنانيّة»[313].

وقد ظهرت نتائج العلاقة غير المؤسّساتيّة بين عون والضباط العملانيّين من قادة الكتائب والسرايا، أثناء خروجه على الشرعيّة بعد انتخاب رينيه معوّض ثمّ إلياس الهراوي لرئاسة الجمهوريّة، وتحويله الجيش اللبنانيّ من جيش نظاميّ مؤسّساتيّ إلى جيش «ميليشياويّ»[314]، وإقحام ضبّاطه في الشؤون السياسيّة من دون دراية فيها، وتحويل الوزارات والإدارات إلى ما يشبه «ثكناً عسكريّة»، فضلاً عن غرور هؤلاء الضبّاط وجهلهم بالأشياء وهَوَسهم بالسلطة. ورأى الحصّ أنّ عون جعل من الجيش تنظيماً مسلّحاً له، فأصبح «وكأنّه ميليشيا أخرى دخلت المعركة القذرة»، وأنّ هذا كان سبباً لتعميق الانشقاق بين شطريّ المؤسّسة العسكريّة[315].

وذكر سركيس نعّوم، أنّ عون امتنع، رغم صفته الأمنيّة العليا في البلاد، عن تقديم حمايته للنوّاب المتوجّهين إلى المجلس النيابيّ وفق ما تقتضيه الأصول، عندما حدّد الرئيس حسين الحسيني يوم 18 آب موعداً لإجراء الاستحقاق الرئاسيّ. فتركهم تحت رحمة «حلفائه» «القوّات اللبنانيّة»[316]، مع العلم أنّ صفته العسكريّة ما كانت تسمح له بالتعاطي في الشأن السياسيّ. فضلاً عن ذلك، أصدر عون بياناً ضدّ اتّفاق مورفي – الأسد[317].

وفي الأوّل من آب 1988، وبمناسبة عيد الجيش، نشر العميد فؤاد عون كتاباً بعنوان «ويبقى الجيش هو الحلّ» تبنّته قيادة الجيش على الفور وروّجت له. وتضمّن الكتاب ما كان عون يخطّط له، وهو القيام بانقلاب عسكريّ والاستيلاء على السلطة، وتعليق الدستور وإعلان حالة الطوارئ، وإخراج الجيوش الأجنبيّة من لبنان، وإلغاء الميليشيات واستيعاب عناصرها في الجيش اللبنانيّ، الذي يصبح «القوّة الوحيدة على أرض الوطن». واعتبر فؤاد عون «أنّ دور الجيش هذا ينتهي مع انتهاء المسوّغ والسبب



الذي من أجله كان التدخّل، أي بعد إعادة الحياة الطبيعية إلى كلّ الوطن وتأمين تمثيل حقيقيّ للشعب، والتأكد من أنّ ممثّلي الشعب الجدد قد اتّفقوا على حلّ أو على ميثاق جديد، وأنّ الشعب قد انتخب واختار سلطة سياسيّة جديدة تحكم البلاد وتدير أمور الوطن»[318]. وجرى تحديد تاريخ 23 أيلول موعداً لتنفيذ الخطّة الانقلابيّة. وفي جو المناخ العامّ السائد في «العالم الثالث» لناحية استيلاء العسكر على السلطة بذريعة نقل الحُكم بعد مرحلة انتقالية إلى سلطة مدنية جديدة، ثمّ تشبّث العسكر بالسلطة، بسبب شغفهم بها وإغراءاتها، لم يكن متوقّعاً أن ينقل الجيش اللبنانيّ الحُكم إلى السلطة المدنيّة. وممّا زاد من شغف ميشال عون بالسلطة أو برئاسة الجمهوريّة، هو طرح نفسه أمام عدد من السياسيّين والمفكرين وكبار الضبّاط بأنّه المنقذ المنتظر لمشكلات لبنان، وأنّه يحظى بقبول مسيحيّ وإسلاميّ وأميركيّ، فضلاً عن أنّ دمشق لا تعارضه، بسبب أدائه العسكريّ كقائد للجيش وتشدّده تجاه «القوّات اللبنانيّة»[319].

تمحورت خطّة الانقلاب وفق كتاب «ويبقى الجيش هو الحلّ» على ما يلي:

**«لا يمكن فرض الأمن الداخليّ قبل إلغاء الميليشيات اللبنانيّة وإخراج القوّات والجيوش الغريبة، وهذا أمر صعب ومعقّد، وحلّه يكون باتباع طريقة بقعة الزيت (Faire tâche d'huile) التي اعتمدتها كلُّ الخطّط الأمنيّة التي سبق ووضعت في لبنان، ابتداء بما اتّفق على تسميته بيروت الكبرى (. . .) أمّا اليوم فلا بد من اتّباع مراحل ثلاث:**

**أ – بيروت الكبرى محدّدة كما يلي: الدامور ومجرى نهر الدامور شرقاً حتّى جسر القاضي ثمّ صعوداً حتّى بحمدون – حمّانا – فالوغا – المروج وادي نهر الكلب حتّى النفق. وتُلغى معها خطوط التّماس في بيروت والجبل، ويُمنع وجود الميليشيات والقوّات والجيوش الغريبة في هذه المنطقة.**

**ب – توسيع المنطقة الأمنيّة لتشمل صيدا وجزين جنوباً – مشغرة وزحلة ودير الأحمر شرقاً – بشرّي وإهدن وزغرتا وطرابلس شمالاً. ويمنع وجود الميليشيات والقوّات والجيوش الغريبة في هذه المنطقة.**

**ج – توسيع المنطقة الأمنيّة لتشمل كامل الأراضي اللبنانيّة. وتلغى نهائيّاً الميليشيات، وتخرج كلُّ القوّات والجيوش الغريبة من الأراضي اللبنانيّة»[320].**

ولتنفيذ ذلك، وضعت قيادة الجيش خطّة لجعل الاستحقاق الرئاسيّ في 23 أيلول

بداية الحلّ، من خلال عدم إجراء انتخابات رئاسيّة خشية وصول رئيس تسوية، والاستعاضة عن ذلك، إمّا عن طريق حكومة عسكريّة يشكّلها رئيس الجمهوريّة ويسلّمها السلطة قبل انتهاء ولايته، أو أن يشكّل الجيش قيادة عسكريّة – سياسيّة تتسلّم السلطة في البلاد عند انتهاء ولاية الجميّل[321]. وفي كلتا الحالتين: منع حصول الاستحقاق الرئاسيّ، أو تسلّم الجيش السلطة، كان هذا انقلاباً عسكريّاً صريحاً ضدّ الدولة اللبنانيّة ومؤسّساتها.

وعلى المستوى السياسيّ، جاء في كتاب «ويبقى الجيش هو الحلّ» ما يلي: **«23 أيلول هو الاستحقاق الكبير الحاسم. الكلّ ينتظر هذا الموعد ويستعجل الزمان. الشعب اللبنانيّ، كالسجين الموعود بالعفو، يعدّ الأيام والساعات وربما الدقائق، ليُفتح له باب الحرّية فينبلج 23 فجر الخلاص وينتهي العذاب وتذهب الأحداث إلى غير رجعة. أيلول 1988 أصبح هدفاً بحدّ ذاته، فهل سيتمّ ويجري فيه انتخاب رئيس للجمهوريّة؟... إذا سلمنا بأنّ الاستحقاق الدستوريّ سيتمّ في موعده المحدّد فبأيّ جديد سيطالعنا؟ هل الرئيس الآتي في هذا الموعد سيكون مختلفاً عن الذين جاؤا قبله؟ ماذا سيتغيّر في هذا التّاريخ لكي يكون الآتي فيه مخلّصاً ومنقذاً ومصحّحاً ما ارتُكِب من أخطاء، ومقتصّاً من المخالفين، وغافراً الخطايا، ومعيداً الحقّ لنصابه، ومبلسماً الجراح ومجترحاً الأعاجيب؟... إذا سلّمنا جدلاً أنّ الآتي سيكون أفضل من الذين جاءوا قبله، فهل إنّ الحلّ هو في يده لكي نحكم على الذين سبقوه بالفشل وبعدم معرفة طريق الحلّ ومصلحة لبنان؟ وإذا كان أفضل، فمع مَن مِن الزعماء اللبنانيّين سيتعاون خلال حكمه؟ أليس مع نفس الذين تعاون معهم من سبقوه؟ أتُراه وهو الآتي بنفس الطريقة التقليديّة سيتمكّن من الخروج عن التقليد السياسيّ! والزعاميّ في لبنان؟ بعد هذا، كيف ننتظر أن يكون الآتي وفريقه هما الحلّ؟ كيف سيكون الآتون هم الحلّ وهم لا يتبادلون إلا الشتائم والاتّهامات، ولا يتصلون ببعضهم، ولا يتخاطبون إلا عن طريق المدفع وراجمات الصواريخ؟ كيف سيكون الاستحقاق القادم هو الحلّ وقسم كبير من اللبنانيّين يعترف بعدم ملاءمة الدستور الحالي والميثاق الوطنيّ، وبضرورة إدخال تعديلات أو إصلاحات على الدستور والنظام؟ هل سيكون الرئيس القادم مارونيّاً؟ لماذا لا تُلغى الطائفيّة السياسيّة وتتعدّل معها الميثاق الوطني؟ ويكون الرئيس القادم من أتباع الطائفة الأكثر عدداً»؟**[322].

وفي تصرّف سورية والولايات المتّحدة الأميركيّة في موضوع الاستحقاق الرئاسيّ،



أضاف فؤاد عون يقول: **«لا يزال الجو العام يبشّر بأنّ هناك وفاقاً سيحصل، ولمن؟ بين الأميركيّين والسوريّين وعلى حساب جميع اللبنانيّين. سيتفقون على مرشّح تسوية للرئاسة يتابع إدارة الأزمة اللبنانيّة، ويؤمّن الحد الأدنى من مصالح الأميركيّين ومصالح السوريّين، بانتظار الفرصة الفُضلى لكلٍّ فريق منهم، أمّا اللبنانيّون فسيُقال لهم أو سيقولون لأنفسهم وبمرارة: إلى المرّة القادمة»**[323].

ويتّضح من كتاب فؤاد عون، أنّ الجنرال كان مستعجلاً للوصول إلى الرئاسة الأولى التي أصبحت هدفه، بعدما اعتبر أنّ أحداً من القيادات المارونيّة غير مؤهّل لهذه المسؤوليّة، أو أنّ الظروف والأوضاع ستكون أقوى منه. وبما أنّه كان على رأس المؤسّسة العسكريّة، اعتقد ميشال عون أنّه من خلال الجيش يستطيع الوصول إلى السلطة وتحقيق أماني الشعب، وأنّ الدستور اللبنانيّ المعمول به و«الميثاق الوطنيّ» لم يعودا ملائمين. وأكّد الوزير الأسبق جوزيف الهاشم، أنّ عون كان يخطّط قبل انتهاء ولاية الجميّل بعام لتسلّم الجيش السلطة والوصول إلى رئاسة الجمهوريّة، سواء عن طريق الانتخاب أو الانقلاب[324]. وأثناء الصراع على «خلافة» الجميّل، قال إيلي سالم: إنّ عون أبلغه أنّه سيقوم بانقلاب عسكريّ ويستولي على القصر الجمهوريّ ويتسلّم السلطة في المناطق الشرقيّة في حال عدم إجراء الاستحقاق الدستوريّ[325].

ولا يتوقّف اختزال عون العلاقة بينه وبين الآخرين على المؤسّسة العسكريّة فحسب، بل أظهر ميزة فريدة في إلغاء كلّ وساطة بينه وبين الشعب، وخصوصاً بجيل الشباب. فاستطاع بذكاء أن يهمّش المؤسّسات والطبقة السياسيّة القديمة والمرجعيّات الدينيّة، وأن يلغي مراتب الحُكم ويختصر الجميع في شخص القائد ويتعاطى مع الناس مباشرة. وإنّ تمادي الميليشيات في استباحة الدولة وسيادتها ومؤسّساتها ومواردها، والفلتان الأمنيّ هنا وهناك، جعل اللبنانيّين «شرقاً وغرباً» يتعطّشون إلى عودة الشرعيّة، الدولة التي تستطيع أن تحمي مواطنيها. وبإعلان عون عزمه على إلغاء الميليشيات وإعادة بناء الدولة، أصبح بذلك «قبلة» لجميع اللبنانيّين يعبّر عن ما يختلج في داخلهم[326].

كانت خطب عون السياسيّة عبارة عن «كرنفال شعبيّ» يدغدغ من خلاله مشاعر الجماهير في الشرقيّة وغرائزها باللغة الشعبويّة الثوريّة التي ترغب الجماهير في أن تسمعها، ويشبع توقّعاتها، كجعل السلطة في يد القائد الفذّ الذي يمثّل الجماهير، والتواصل المباشر بين القائد والشعب، ومحاربة السياسات التقليديّة والميليشياويّة التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه، واستعادة الدولة سلطتها على مؤسّساتها ومرافقها،

والوقوف ضدّ سياسات الدول الكبرى المتآمرة على لبنان. أخيراً والأهمّ من ذلك، تحرير لبنان من السوريّين، الذي يؤدّي إلى الاستقلال حسب زعمه. وقدّر عون أنّ تحقيق الهدف الأخير هو الذي سوف يثبّت زعامته وليس الانتخاب.

بناءً على ما سبق، قلب عون كلّ التوازنات الداخليّة والإقليميّة – الدوليّة، مرّة عندما عمل على قلب التوازن داخل المعسكر المارونيّ لغير صالح «القوّات اللبنانيّة» – «حزب الكتائب» – البطريركيّة المارونيّة، ومرّة أخرى عندما تصدّى من خلال «حرب التحرير» للهيمنة السوريّة على لبنان، وقاوم سياسة «الخطوط الحمر» الأميركيّة الموضوعة للبنان منذ عام 1976.

وأثناء تلك «الأعراس الشعبيّة»، ألقى عون خطاباً في 23 تشرين الأوّل 1988، بعد شهر على تسلّمه رئاسة الحكومة الانتقاليّة، قال فيه: **«قبل أن أصبح رئيس حكومة، قلت إنّ لبنان لن ينتهي يوم 23 أيلول. لبنان شعب قبل كلّ شيء. فالشعب هو الذي يصنع الجمهوريّات ورؤساء الدول والأنظمة (...) إذا كانت بعض المؤسّسات لم تستطع الحفاظ على حيويّتها ودورها، فليس هذا نهاية العالم (...). نحن لسنا مقيّدين بتفاصيل. إنّ الشعب والقوى الحيّة هي التي تضمن للبنان ديمومته، وليس بعض المناصب الرسميّة، خصوصاً عندما تفقد هذه الأخيرة صفتها الرسميّة»**[327].

مرّت «انتفاضة» عون على «الشرعيّة» بمرحلتين اثنتين: الأولى، مرحلة الصعود، التي استمرّت من أيلول عام 1988 حتّى أيّار من العام التالي. وفي هذه المرحلة، لعب عون ورقة «وحدة اللبنانيّين» كمُعطى ينطلق منه، ولكنه سرعان ما أدرك طابعها الوهميّ، فراهن على إمكان تحقيق هذا المعطى بواسطة العنصر الخارجيّ، وهو ما سُمّي «حرب التحرير» ضدّ سورية. وشهدت هذه المرحلة تعبئة شعبيّة وراء هذا الشعار لم يشهد لبنان مثيلاً لها. واستغلت فرنسا والولايات المتّحدة، كلّ على انفراد، حركة عون وفق مصالحها: الدولة الأولى للتأكيد على نفوذها التقليديّ في لبنان، والدولة الثانية لدفع سورية إلى تقديم تنازلات في موضوع الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، مقابل السماح لها بتثبيت وصايتها على لبنان. وعندما فشل عون في تأمين «الوحدة المسيحيّة» بوساطة العامل الخارجيّ، سعى إلى تحقيق ذلك من خلال التصدّي للميليشيات (= القوّات اللبنانيّة)، مستغلاً حقد اللبنانيّين عليها، جاعلاً منها «حصان طروادة» لبلوغ أهدافه[328]. أمّا المرحلة الثانية، فكانت مرحلة تراجع حركته، وانحسار التأييد الداخليّ لها، وتقلّص الدور الفرنسيّ في لبنان. واستمرّت هذه المرحلة حتّى تشرين



الأوّل 1990، تاريخ الإطاحة به. ومن مميّزاتها، أنّها انعكست إيجاباً على لبنان، حين صدر أول بيان رسميّ عن الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتيّ حول الأزمة اللبنانيّة، وبرز تفاهم أميركيّ – سوفياتيّ بلقاء مساعد وزير الخارجيّة الأميركيّة دنيس روس (Dennis Ross) مع نائب وزير الخارجيّة السوفياتيّ[329]، وفوق كلّ ذلك، عقد «اتّفاق الطائف» في تشرين الأوّل 1989.

ومنذ أن أصبح منصب رئاسة الجمهوريّة شاغراً، بدأت الحكومتان اللبنانيّتان المتنافستان تتّخذان سلسلة من الإجراءات في الإدارة والجيش زادت من الانشقاق والتباعد بين اللبنانيّين. فقام عون بإزاحة خصمه وحليف الجميّل العقيد سيمون قسّيس عن إدارة «المكتب الثاني» وعيّن فيه مديرين جدداً من أعوانه. تلت ذلك سلسلة من التغيّرات وإبدال المواقع في الحرس الجمهوريّ والأمن العامّ. كما استبدلت حكومة عون كلّ ضبّاط الجيش والأمن الداخليّ الذين لم يلتحقوا بمراكز عملهم، وغالبيتهم من المسلمين، بضباط مسيحيّين معظمهم من المناطق الشرقيّة. فردّ الحصّ على خطوات عون بتعيينات معاكسة.

هكذا، التحقت الإدارات والمؤسّسات بالحكومة التي تسيطر على الحيّز الجغرافيّ الذي تقع فيها مراكزها ومكاتبها، باستثناء «مصرف لبنان»، الذي بقي يموّل الحكومتين بحاجاتهما من الأموال. وفي تطوّر لاحق، قرّرت حكومة الحصّ قطع الأموال عن حكومة عون، فردّ الأخير بقطع مياه الشرب عن بيروت الغربيّة، ممّا استلزم مساعدة سوريّة لإمداد العاصمة بالمياه بوساطة الصهاريج، ثمّ جرّ المياه في ما بعد من بلدة الدامور إلى بيروت[330].

وفي مطلع تشرين الثاني 1988، طلب ألبير منصور، وزير الدفاع في حكومة الحصّ، من عون **«الكفّ عن نشاطاته السياسيّة»**، التي لا تتّفق مع وظيفته كقائد للجيش. وما لبث الحصّ أن عيّن في 9 تشرين الثاني سامي الخطيب قائداً للجيش بالتكليف، بعد ترفيعه إلى رتبة لواء[331]. كان هذا مؤشراً على أنّ حكومة الغربيّة قد نزعت كلّ غطاء شرعيّ عن إدعاءات عون بأنّه قائد للجيش أو رئيس للحكومة الانتقاليّة.

لكن تعيين الخطيب قائداً للجيش بالتكليف، وبقاء عون في منصبه كقائد للجيش، جعل الجيش اللبنانيّ منقسماً إلى نصفين، حتّى في أعلى المستويات: الجنرال عون ومعه حوالى 60% من أفراد الجيش، ثلثهم من المسلمين، مقابل حوالى 40% من

وحدات الجيش العاملة تحت إمرة اللواء الخطيب، ومن ضمنها 10% إلى 15% من المسيحيّين[332].

هكذا، قطعت عمليّة انهيار الدولة اللبنانيّة شوطاً كبيراً بعد ثلاثة أشهر على قيام حكومة عون، وتُوّجت هذه العمليّة بشغور منصب رئيس المجلس النيابيّ حسين الحسيني بعد 21 تشرين الثاني 1988 وتوقّف المجلس عن الانعقاد[333].

مرّة أخرى، سارعت الدبلوماسيّة العربيّة لاحتواء انشطار الدولة اللبنانيّة، فتشكّلت لجنة سداسيّة عربيّة من الكويت والسعوديّة وتونس والسودان والأردن والإمارات العربيّة برئاسة وزير خارجيّة الكويت صباح أحمد الصباح، وبرعاية أمين عامّ «جامعة الدول العربيّة» الشاذلي القليبي، مهمّتها تنظيم الانتخابات الرئاسيّة. فدُعي عون والحصّ والحسيني إلى تونس في أواخر كانون الثاني 1989 في إطار مهمّة توفيقيّة[334].

في تونس، دافع عون عن «قضيته»، وطالب بالعلمنة الكاملة في الأحوال المدنيّة والسياسيّة على السواء، وضرورة إنهاء «الاحتلالات» وبرمجة انسحابات الجيوش الأجنبيّة من لبنان. وأشار إلى وجود حالة إسرائيليّة في لبنان، وحالة فلسطينيّة، وحالة ليبيّة – إيرانيّة، وحالة سوريّة، معتبراً أنّ الحالة السوريّة هي الأكثر استعصاءً على الحلّ[335]. واستعان عون بخارطة ملوّنة تحدّد مساحة انتشار القوى العسكريّة الأجنبيّة على الأراضي اللبنانيّة ومواقعها، مقابل غياب واضح لوجود فاعل للجيش اللبنانيّ. فطالب وفق خطة «ويبقى الجيش اللبنانيّ هو الحلّ» التي أشرنا إليها آنفاً، بإقامة بيروت الكبرى خالية من الوجود العسكريّ السوريّ[336]. وعلى ما يبدو، تمكّن عون من إعطاء انطباع أفضل من منافسَيْه، الحصّ والحسيني، اللذين سافرا بدورهما إلى تونس لعرض وجهة نظر «حكومة الغربيّة». فحصل على اعتراف من «اللجنة السداسيّة»، وسجّل أمامها إصراره على انسحاب الجيش السوريّ من لبنان «**من أجل تحرير القرار اللبنانيّ**»[337].

وخلال وجوده في تونس، التقى عون بياسر عرفات، رئيس «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، الذي تعهّد «**بوضع البندقيّة الفلسطينيّة تحت تصرّف عون كممثّل للشرعيّة**» في لبنان. وكان من الواضح، أنّ الزعيم الفلسطينيّ والرئيس العراقيّ صدّام حسين، كانا يسعيان إلى إخراج سورية من لبنان، أو على الأقلّ جعل وجودها العسكريّ في هذا البلد صعباً[338]. إنّ تعهّد عرفات هذا يندرج ضمن ألاعيبه العديدة التي اشتهر بها الزعيم الفلسطينيّ. فكان التعهّد محاولة منه للإيحاء إلى سورية بأنّه يملك أوراقاً مهمّة



على الساحة اللبنانيّة ويمكنه العودة إليها من بوّابتها «الشرقيّة». لكن خصوم عرفات من «منظّمة الصاعقة» الموالية لسورية، انتقدوا سلوكه بالقول: « **إنّ البندقية هي ملك الثورة الفلسطينيّة والشعب الفلسطينيّ والأمة العربيّة، وليست ملكاً لأيّ فرد حتّى يضعها تحت تصرّف هذا أو ذاك**»[339].

عاد عون من تونس معتقداً أنّه أصبح بإمكانه تحريك الرأي العامّ العربيّ والدوليّ ضدّ سورية، التي كانت وحداتها العسكريّة تقصف مناطق المسيحيّين. وقد تشجّع بخروج العراق منتصراً من حربه ضدّ إيران، وتلقّيه منه الدعم السياسيّ والماليّ والعسكريّ، وبإعادة عرفات فرض سيطرته على «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» ووضعه «بندقيّة الثورة» بتصرّفه ومدّه بالأموال.[340] فاعتقد أنّه أصبح سيّد الموقف في لبنان و«مقبولاً» من العرب، وأنّهم «**سيجعلون منه رئيساً**». كما لمس عون تأييد الدول العربيّة له، التي تؤيّد العراق و«منظّمة التحرير» وتناهض سورية[341]. وتحدّثت أوساط مطّلعة عن أنّ المال العراقيّ والفلسطينيّ هو الذي جعل عون ينقلب على السوريّين، وأنّ صدّام حسين وعرفات كانا يعتبران «حرب التحرير» التي يخوضها عون ضدّ سورية هي معركتهما. وعندما فرّ الجنرال من لبنان تاركاً جيشه في ساحة المعركة، كان لديه كميات طائلة من هذه الأموال، حوّل معظمهما إلى الخارج عن طريق مصرفين معروفين[342].

بناءً على ما سبق، راهن عون، ومن دون أيّة دراية بالسياستين الإقليميّة والدوليّة، على عدم محاباة بعض الدول العربيّة والغرب لسورية في عمليّة إخراج الجيش السوريّ من لبنان[343]. وما لم يدركه عون، هو أنّ الغرب كان في حاجة إلى سورية، التي كانت تُمسك بملفّ الإفراج عن الرهائن الأجانب، وفي الوقت نفسه إمكانيّة الحدّ من توسيع إيران نفوذها في لبنان[344]. ففي نيسان 1986، اجتمع حافظ الأسد في يوغسلافيا بهاينريش غينشر (Heinrich Genscher)، وزير خارجيّة ألمانيا الإتحاديّة، الذي نقل إليه رسالة من «المجموعة الأوروبيّة (The European Community) » في شأن إطلاق سراح الرهائن الأجانب المحتجزين لدى «حزب الله» وإيران. فتجاوب الرئيس السوريّ مع الطلب الأوروبيّ مشترطاً إطلاق يده في لبنان[345]. وعلى ما يبدو، لم يستطع عون أن يستشرف المدى الذي يمكن أن يصل إليه الدعمان العراقيّ والفلسطينيّ ضدّ سورية. وكانت هذه إحدى أهم أخطائه الإستراتيجيّة، كما سنرى بعد قليل. وعلى عكس تطلّعات عون إلى جعل وجوده في بعبدا شرعيّاً، كان الحصّ والحسيني يدعوان في

تونس إلى الإصلاحات وضرورة تزامنها مع الانتخابات الرئاسيّة وتعديل الدستور.

وبعد عودته إلى بيروت، عاد عون من جديد إلى «مغازلة» سورية والانفتاح عليها من خلال الكشف عن نواياه للإجهاز على «القوّات اللبنانيّة»، فراجت شائعات في بيروت عن صفقة بين عون وغازي كنعان، رئيس جهاز الاستخبارات السوريّة في لبنان(346)، على حساب «القوّات»، وأنّ اجتماعاً عُقد بين ضبّاط عن عون وعن العميد السوريّ لوضع اللمسات على انقلاب الأوّل على حلفائه «القوّات اللبنانيّة»(347). ألم يكن مطلب سورية من أمين الجميّل إنهاء «الظاهرة الإسرائيليّة في الشرقيّة» (= القوّات اللبنانيّة)؟ فلماذا لا تكون تصفية القوّات إذاً على يد عون بداية حوار مع دمشق، يفتح أمام الجنرال طريق بعبدا شرعيّاً؟ وهذا ما حصل بالفعل. فما أن بدأ عون بشنّ حربه على «القوّات» في شباط 1989، حتّى فتح خطوطه مجدّداً مع دمشق، عارضاً عليها في مطلع آذار «برنامجه الانتخابيّ» (= خطّة النقاط السبع) كمرشّح للرئاسة، وينصّ على تشكيل حكومة وفاق وطنيّ وخطّة إصلاحيّة.

### – عون وجعجع و«الغربيّة»: حرب المرافئ والمرافق (شباط – آذار 1989)

منذ رعاية داني شمعون «ميثاق الشرف» بين عون وجعجع في الدقائق الأخيرة من حُكم أمين الجميّل، كانت كلُّ الدلائل تشير إلى أنّ هذا «التحالف» سيكون هشّاً، ولن يمرّ الوقت الطويل عليه إلاّ وتبرز التناقضات من جديد بين الاثنين ويقع الصدام بينهما. فعون، كان يسير في خطّة «الجيش حامي الوطن»(348)، التي تقضي بإنهاء الثنائيّة العسكريّة – السياسيّة في المناطق المسيحيّة والإمساك ببيروت الشرقيّة، والتحوّل بعدها إلى بيروت الغربيّة، بهدف تحقيق «بيروت الكبرى»، من دون أي وجود ميليشياويّ. وكان هذا الأمر يقتضي من عون أن يكون هو صاحب السلطة المطلقة في المناطق الشرقيّة والمسيطر الوحيد على مرافقها ومواردها، أي بمعنى آخر، إزالة كلّ وجود لقوى أمنيّة – سياسيّة غير شرعيّة في مناطق سيطرته، وفي مقدّمها «القوّات اللبنانيّة»، التي يمكن أن تشكّل عقبة أمام وصوله إلى رئاسة الجمهوريّة. كما كان عون يخشى في حال بقيت «القوّات اللبنانيّة» بقوّتها العسكريّة – السياسيّة من أن تتكرّر تجربة أمين الجميّل مع «القوّات» وتقوم هذه بالسيطرة على المؤسّسات وملء الفراغ. واعتقد الجنرال أنّ ضرب «القوّات اللبنانيّة» ستكون رسالة منه إلى سورية تقرّب بينه وبينها، وتجعل قيادتها توافق على وصوله إلى سدّة الرئاسة(349). وقد تحدّثت أنباء صحفيّة عن



أنّ انقلاب عون ضدّ «القوّات» جاء بناءً على نصيحة كويتيّة بأنّ سورية تريد دليلاً على حسن نواياه تجاهها(350).

ومن جهتها، ما كانت «القوّات اللبنانيّة»، التي تغتصب أملاك الدولة ومؤسّساتها وتستبيحها، لترضى بأن تُهمّش على الساحة المسيحيّة، ولا أن يطيح «جنرال» طموح بمشروعها المجتمعيّ الخاصّ ومصالحها الاقتصاديّة. من هنا، فإنّ الحديث عن استمرار التحالف بين الجنرال و«الحكيم» وإمكان تطويره بتوسيع الحكومة الانتقاليّة لتضمّ إليها سمير جعجع، كان مجرّد وهم، ولا يمكن لتوسيع الحكومة، على الأقلّ من وجهة نظر عون، سوى أنّ يعيد الحياة إلى الاستحقاق الدستوريّ وانتخاب غيره لرئاسة الجمهوريّة وبالتالي إقصاؤه عن السلطة(351).

بدأ عون في شباط 1989 أُولى محاولاته لتثبيت سلطته في المناطق الشرقيّة بالتصدّي للقوّات اللبنانيّة. ولم تكن هذه المسألة محض سياسيّة فحسب، بل اقتصاديّة كذلك. فبعد استحواذه على السلطة والتنافس الذي حصل بينه وبين حكومة الحصّ، بدأت حكومته تواجه أزمات ماليّة صعبة وقلّة في المداخيل، وذلك بفعل هيمنة «القوّات اللبنانيّة» على المرافئ البحريّة واستمرارها في جباية الضرائب لتغطية نفقاتها ومصاريفها، فكانت تدفع مرتّبات إلى عناصرها أكثر ممّا كان يدفعه الجيش اللبنانيّ إلى أفراده.

وطبقاً لمصادر عون، كانت «القوّات» تفرض رسوماً بقيمة 2% على مبيعات العقارات والأراضي، و1% على الأبنية الجديدة ومعاملات الإرث، و4% على مداخيل المطاعم، وبين 40 دولاراً و125 دولاراً على بطاقة السفر من جونيه إلى لارنكا، و20 ليرة لبنانيّة عن كلِّ ليتر بنزين، هذا إضافة إلى ضرائب على مداخيل الجمارك في مرفأي جونيه وبيروت. ووصلت قيمة جبايات «القوّات» إلى 400 مليون ليرة يوميّاً(352). وعندما قام عون بسبب حاجته إلى المال، بعد قطع حكومة الحصّ الأموال عنه، بفضح «القوّات» وعمليات الابتزاز التي تقوم بها والضرائب الإضافيّة التي كانت تجبيها، قال: **«ليس بإمكان القوّات اللبنانيّة، أن تحلّ محلّ الدولة بأن تخلق ضمنها دويلة تستأثر بالخدمات الأمنيّة، وتضع يدها على المؤسّسات العامّة وتجبي ضرائب غير شرعيّة»**(353).

حاول عون بداية أن يتقاسم مع «القوّات» مداخيلها، لكن جعجع رفض ذلك، وعلّق بالقول: **«نحن لا نستطيع أن نعطيكم المال. لأنّ جبايتنا مدروسة على قياس مصاريفنا.**

**وإذا كنتم (موجّهاً كلامه إلى الوزير عصام أبو جمره) في حاجة إلى مال، فيمكن أن نفكّر وإياكم في موارد جديدة كي ندعم المؤسّستين (= الجيش والقوّات) إذ أنّه لا يمكن أن نخرب مكاناً لنرمّم مكاناً آخر»**[354]. كان اقتراح جعجع الخبيث يرمي إلى قيام «تحالف ماليّ» بين القوّات والجيش والاستيلاء معاً على ما بقي من موارد في المناطق الشرقيّة خارج نطاق نفوذ «القوّات اللبنانيّة»، أي جعل الجيش اللبنانيّ في الشرقيّة على قدم المساواة مع ميليشيا «القوّات» من ناحية تحصيل «الخوّات» والأتاوات. كان إقدام عون على هذه الخطوة معناه فقدان صدقيّته أمام الجماهير التي كان يعدها بتوحيد الدولة وإستعادة شرعيّتها. ووقف التعدّيات على المواطنين. والدليل على ذلك، أنّ مبادرته لاستعادة موارد الدولة وأموالها، التي كانت تغتصبها «القوّات»، لقيت ترحيباً في أوساط السكّان في المناطق اللبنانيّة. كما راح خصوم «القوّات اللبنانيّة» في المنطقة الغربيّة، يشجّعون عون في سياسته هذه، حتّى أنّ سورية فعلت ذلك، بهدف شقّ الصف المسيحيّ[355].

بعد اشتباكات متفرّقة بين الجيش و«القوّات» كان أعنفها في فاريّا[356] والجديدة، اندلعت معارك طاحنة بينهما في 10 شباط بسبب التجييش والشحن، وما قدمه العراق إلى الفريقين من أسلحة[357]. فقد كان النظام العراقيّ يعتقد أنّ تسليح الفريقين المسيحيّين المعاديين لسورية، سوف يجعل منهما حليفين طبيعيّين ضدّ السوريّين. لكنه، لم يدرك أنّ حدّة التناقضات بينهما سوف تجعل السلاح العراقيّ يواجه السلاح العراقيّ في لبنان. وقد اتّهم عون «القوّات» بأنّها كانت تحضّر لانقلاب، وأنّ ميليشياتها كانت تتصرّف كالمافيا. وبعد انتشار واسع لقوى الفريقين على الأرض، حصلت معارك في ضواحي بيروت الشرقيّة وفي بعض القرى الجبليّة وعلى طول الشريط الساحليّ في المنطقة المسيحيّة، بلغت ذروتها يوم 14 منه[358]. هذا التقاتل الدمويّ، جعل مرجعيّات سياسيّة ودينيّة مارونيّة تضع الجيش على قدم المساواة مع «القوّات اللبنانيّة» كمليشيا.

ولما كان من مصلحة سورية وحلفائها دعم عون للإجهاز على «القوّات اللبنانيّة»، فقد وضع ميشال عون وسامي الخطيب خطّة مشتركة لإنهاء «القوّات» بين 15 شباط و16 منه. ونصّت هذه الخطّة على أن تهاجم قوّات تابعة للّواء الخطيب «القوّات اللبنانيّة» في محور جبيل – عمشيت، انطلاقاً من المدينة الكشفيّة شمال المدفون، في ما تُطبق عليها وحدات عون من جهات جونيه جنوباً. إضافة إلى ذلك، عمد الخطيب



إلى فتح محاور المنطقة الغربيّة على المنطقة الشرقيّة وقام بتموين قوّات عون[359]. لكن تدخّل البطريرك صفير في اللحظة الأخيرة ونداؤه المؤثّر وتهديده بقرع أجراس الكنائس، عطّل هذه الخطّة وأمكن وقف القتال، بعد سقوط أكثر من 75 قتيلاً. فرضخت «القوّات» لمطالب عون الرئيسيّة، وهي تسليم «الحوض الخامس» في «مرفأ بيروت»، وإقفال صندوق عائداتها الماليّة، وتسليم حاجز البربارة، وعودة ميليشياتها إلى ثُكنها[360]. وجعل هذا الاتّفاق «القوّات اللبنانية» تخسر نسبة 55% من عائداتها الشهريّة بدءاً من شباط 1989[361]، أي حوالي 1.5 مليون دولار من عائدات الدوائر العقاريّة و«الحوض الخامس» و«مرفأ جونيه»، ومن الضرائب على المحروقات والمطاعم والمقاهي وكازينو لبنان، والرسوم على المعابر وعلى أصحاب المهن الحرّة والمؤسّسات التجاريّة والمحال[362]. ونتيجة ذلك، استعادت «الدولة» بعضاً من مصادر دخلها، ممّا حسّن وارداتها بصورة ملحوظة وانعكس إيجاباً على سعر صرف الليرة اللبنانيّة. فتراجع سعر صرف الدولار الأميركيّ الواحد من 502 ليرة إلى 400 ليرة[363]. فهلّل الناس في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة لما أحرزه عون من انتصار على «القوّات» كميليشيا، وخصوصاً استعادة مرافق الدولة، وفوق كلّ شيء ارتفاع سعر صرف العملة الوطنيّة.

شكّل الحلّ المؤقّت بين الجيش و«القوّات» نصف انتصار للمؤسّسة العسكريّة، ونصف خسارة لميليشيا «القوّات اللبنانيّة». وكان معنى هذا احتمال تجدّد «الحرب» بينهما في أي وقت. لقد وصف كريم بقرادوني الواقع على الأرض في المناطق الشرقيّة واحتمالات المستقبل على الشكل التالي: **«أصبحت الشرقيّة شرقيّتين... وقامت خطوط تماس داخليّة، وحصل الانشطار الإكراهيّ. فالمواطن قلق إلى درجة اليأس والتعاسة، ويحمّل القوّات والجيش معاً مسؤوليّة الدمار والدماء ولا يبرئ أحداً... من الصعوبة بمكان تصحيح العلاقة الشخصيّة بين ميشال عون وسمير جعجع وكأنّ تحالفهما قد سقط نهائيّاً وعلاقاتهما وصلت إلى نقطة اللارجوع. كلٌّ واحد يشكّك بالآخر ويتّهمه بالباطنيّة... إنّهما سيندفعان في معركة عسكريّة عاجلاً أم آجلاً، مع ما تعنيه من نتائج مدمّرة وطابع انتحاريّ»**[364].

نصّ الاتّفاق الخطيّ بين عون والقوّات[365] على تشكيل لجنة أمنيّة – سياسيّة مشتركة، وأن تبقى جباية مداخيل المطاعم ومحال التسلية بيد «القوّات اللبنانيّة». واتّهم داني شمعون «القوّات اللبنانيّة» بأنّها تحصّل مداخيل إضافيّة من ما بقي لها من محال

الدعارة وتجارة المخدّرات[366]. لكن جريدة «العهد» الناطقة بلسان «حزب الله»، اتّهمت عون بفرض «خوّات» على رجال الأعمال والمتموّلين في المناطق الشرقيّة، وحجم هذه الأموال ما بين 1 إلى 1.5 مليون دولار[367].

بعد استعادة «الدولة» سيطرتها على بعض المرافق والمرافئ من «دويلة القوّات» في المناطق الشرقيّة، اعتقد عون بإمكان توحيد «بيروت الكبرى» وفق الخطّة التي جاءت في كتاب «ويبقى الجيش هو الحلّ»، وذلك من خلال فرض نفوذه على الميليشيات في المناطق الغربيّة أسوة بما فعله في الشرقيّة، وخصوصاً بعدما أظهر سكّان تلك المنطقة، المحبطون جرّاء ممارسات الميليشيات الوطنيّة - الإسلاميّة وتعدياتها على الدولة ومؤسّساتها، ترحيباً بخطوته. وكان هذا المشروع يستلزم إقفال المرافئ غير الشرعيّة في منطقة سيطرة القوّات السوريّة والميليشيات المتحالفة معها، وإحياء غرفة الملاحة البحريّة، أي إقفال المرافئ غير الشرعيّة في المناطق الغربيّة، وعودة «الشرعيّة» إليها[368]. وبالتزامن مع إقفال المرافئ غير الشرعيّة، قرّرت حكومة عون إعادة فتح «مرفأ بيروت» الشرعيّ.

فور إعلان عون عن قراره بإقفال المرافئ غير الشرعيّة في 24 شباط 1989، جاءه الردّ سريعاً من قبل برّي وجنبلاط اللذين رفضا تسليم عون المرافئ التي يسيطران عليها. فكان هذا فاتحة لما سمي بـ: «حرب التحرير». كان مرفأ الاشتراكيّ في خلدة والجيّة ومرفأ «حركة أمل» في الأوزاعي ضمن أهداف عون، ممّا جعل هذان التنظيمان يهدّدان بمنع دخول السفن إلى «مرفأ بيروت» الشرعيّ، وتفجير الوضع برمّته عبر قصف المناطق الشرقيّة في ما لو نفّذ عون قراره. وقد اتّهم عون سورية بعرقلة إقفال المرافئ غير الشرعيّة، وبأنّها تريد الإبقاء عليها **«لتصدير الإرهاب وتهريب المخدّرات والسلاح إلى العالم»**[369]. وعندما أعلنت ميليشيا «المردة» التابعة لروبير فرنجيّة أنّها ستسلّم «مرفأ سلعاتا» إلى الجيش اللبنانيّ في المنطقة، أحبط الجيش السوريّ تنفيذ هذا القرار بفرض سيطرته على المرفأ المذكور[370].

وفي الوقت نفسه، حذّرت قيادات مارونيّة عون من مغبّة الإقدام على إقفال المرافئ غير الشرعيّة لما قد يجرّه من أضرار على المناطق الشرقيّة المحاصرة برّاً من قبل السوريّين وحلفائهم[371]. أمّا الرئيس الحصّ، فقام بخطوة خجولة لاستعادة المرافئ، عبر تعيين عناصر من الجمارك في المرافئ غير الشرعيّة الخاضعة للميليشيات مهمّتها استيفاء الرسوم[372].



وفق حسابات عون، فإنّ نجاح خطوة إقفال المرافئ غير الشرعيّة سوف يرفع من رصيده والتأييد الشعبيّ له ويضمن بالتالي انتخابه رئيساً شرعيّاً للبلاد. وعلى ما يبدو، اعتقد أنّ إقفال المرافئ غير الشرعيّة، التي كانت بؤراً لتهريب المخدّرات ومختلف أنواع السلع، وطرد السوريّين من لبنان وإعادة توحيد البلاد تحت قيادته، سوف يجعل الأميركيّين يوافقون على وصوله رسميّاً إلى رئاسة الجمهوريّة. وقد تنامى إليه عبر رفيق الحريري (قبل أسبوع على بدء حرب التحرير) أنّ الرئيس السوريّ لا يضع «فيتو» عليه، بل يشترط تشكيل حكومة وفاق وطنيّ ووضع برنامج إصلاحات[373]. ويروي محسن دلّول أنّ الحريري استوضح الرئيس حافظ الأسد حول موقف سورية من وصول عون إلى رئاسة الجمهورية، وأنّ الرئيس السوريّ لم يمانع في ذلك[374]. وقام الحريري بنقل فحوى حديثه مع الأسد إلى الجنرال عبر فايز القزّي، أحد موفدي عون إلى دمشق[375]. من هنا، جاء مشروع «النقاط السبع»، الذي قدمه عون إلى القيادة السوريّة عبر المرحوم نصري معلوف وميشال المرّ في الخامس من آذار 1989 وتضمّن تشكيل حكومة وفاق وطنيّ وإجراء إصلاحات. وقد وافقت واشنطن على المشروع وفق رواية تنقلها كارول داغر، ما جعل الجنرال يعتقد أنّ رئاسة الجمهوريّة أصبحت في متناول يده، وأنّ عليه إزالة كلّ العقبات التي تعترضه داخل المعسكر المسيحيّ[376]. بناءً على ذلك، أخذ يتحضّر لجولة جديدة ونهائية مع «القوّات اللبنانيّة».

### – حرب عون ضدّ سورية (14 آذار 1989): تدمير لا تحرير

يرى وليم هاريس، أنّ عون تشجّع بفتح المعركة ضدّ سورية بطلب من العراق و«منظّمة التحرير» وبتدنّي شعبيّة سورية في المناطق الوطنيّة والإسلاميّة. واعتقد أنّ إقفال المرافئ غير الشرعيّة، كبؤر تهريب المخدّرات وتصدير الإرهاب والقرصنة، سوف يؤدّي إلى حصوله على دعم الغرب[377]. ووفق تصوّر عون، كان عدم الدخول في الصراع ضدّ سورية، يرجّح كفة «القوّات اللبنانيّة» عليه في المناطق المسيحيّة. على عكس ذلك، فإنّ التصدّي العسكريّ والكلاميّ للسوريّين، يقوّي وضعه، ليس في بيروت الشرقيّة فحسب، بل لدى المسلمين في بيروت الغربيّة الناقمين على الوجود السوريّ، فتظهر الحرب بينه وبين دمشق وكأنّها حرب بين لبنان وسورية، ممّا يكسبه تعاطفاً عربيّاً ودوليّاً[378].

وقد رأت مصادر «حزب الله» أنّ حرب عون ضدّ سورية وضدّ «القوّات اللبنانيّة»

كانت رسالة منه إلى الداخل والخارج: إمّا أن يكون رئيساً للجمهوريّة، وإما أن يستمرّ التصعيد. من هنا، وصفت صحيفة «العهد» الناطقة بلسان الحزب، الجنرال بالقول: **«لن يقنعنا الجنرال بأنّه وحيد، فهو منفوخ ومثقل حتّى الثمالة. فأموال القادسيّة ترد تباعاً وقذائف صدّام وصواريخه والوعود لا تتوقّف، والزيارات الاقتصاديّة غطاء للمؤامرات السياسيّة الكبيرة، هذا عدا عن دعم الكبار له...»**[379].

إنّ اختيار عون شهر آذار 1989 لشنّ الحرب على سورية، يعود إلى معلومات تلقّاها حول إمكان حدوث مواجهة بين تلّ أبيب ودمشق بعد التوتّر بينهما. وتحدّثت مصادر «حزب الله» عن أنّ عون حافظ على شيء من الاعتدال تجاه إسرائيل واحتلالها أجزاء من جنوب لبنان، عبر ضبّاط محيطين به أبرزهم المقدّم بول أشقر ومدير المخابرات العميد عامر شهاب، فكان الاثنان على علاقة بلحد[380].

وعشيّة يوم 13 آذار، كانت كلُّ الدلائل تشير، بما فيها الاستنفار العسكريّ، إلى أنّ عون سوف يشنّ هجومه ضدّ «القوّات اللبنانيّة» صباح اليوم التالي. لكن ما حصل، كان العكس تماماً. فبدلاً من أن يهاجم «القوّات»، أمر عون وحداته بقصف بيروت الغربيّة ومرافقها بشكلٍ عنيفٍ، فاتحاً بذلك الطريق أمام مجابهة مفتوحة مع سورية وحلفائها.

فما الذي حصل عشيّة قصف عون بيروت الغربيّة، وما الذي جعله يستبدل في اللحظة الأخيرة الهجوم على «القوّات اللبنانيّة» بميليشيات الغربيّة وسورية؟ ما هي أهدافه من وراء «حرب التحرير»، ومن يقف وراءها، وهل اختار التوقيت المناسب لها، وهل كانت تتوافر له الوسائل لتحقيق هذا الهدف؟

ليلة 13 آذار، كان عون يتأرجح بين منطقين متضادّين: عدم مهاجمة «القوّات» وإبقاء الوضع على ما هو عليه في المناطق المسيحيّة، وضغوطات «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» والعراق عليه المصحوبة بالدعم العسكريّ له لفتح النار على سورية. وكان أمامه خيارين اثنين: مجابهة «القوّات اللبنانيّة» لترضى عنه سورية ويصبح بالتالي رئيساً للجمهوريّة، إذا ما صدقت الروايات المنقولة عن الحريري ومعلوف والمرّ حول موقف دمشق منه، أو شنّ الحرب ضدّ السوريّين ليصبح بطلاً شعبيّاً يدخل التاريخ دون الحاجة إلى إجراء الانتخابات. وعلى ما يبدو، تأكّد عون في اللحظة الأخيرة، وفق رواية أخرى لمحسن دلول، أنّ سورية كانت غير مستعدة للقبول به رئيساً للجمهوريّة. من هنا، فضلّ الحرب ضدّها ليصبح بطلاً شعبيّاً، بدلاً من الإجهاز على «القوّات» والتعرّض إلى نقمة بكركي والمعسكر المسيحيّ. ويذكر سركيس نعّوم، أنّ السفير



الأميركي في لبنان حذّر عون من شنّ الحرب ضدّ «القوّات اللبنانيّة» وتعريض المناطق المسيحيّة للخطر. فهل قلّب هذا التحذير الأولويّات لدى عون، وجعله يعتقد أنّ الأميركيّين يريدون منه توجيه سلاحه ضدّ السوريّين، ويقرر بالتالي شنّ هجومه ضدّهم أوّلاً، ثم الالتفات بعد ذلك إلى «القوّات اللبنانيّة»، أم كانت هناك حسابات أخرى لعون جعلته يقرّر مهاجمة السوريّين؟

قبل شهر على «حرب التحرير» كان عون قد أبلغ دبلوماسيّين فرنسيّين في بيروت عن بدء مسيرة التحرير وأنّه سيربح الجولة، معتبراً أنّ المقاومة التي تطالب بالاستقلال لن تخسر قضيتها[381]. ومن المحتمل أنّ تدخّل القائم بالأعمال العراقيّ وممثل «منظّمة التحرير» لدى عون ليلة إعلان «حرب التحرير» لشنّ الحرب على سورية، وما أُوحي إليه في تونس عن قرب انهيار النظام السوريّ، وتشجيع فرنسا له على تصعيد الوضع الأمنيّ في لبنان وبالتالي إعادة طرح القضية اللبنانيّة على الساحة الدوليّة، كانت كلّها وراء إعلانه «حرب التحرير»[382]. فاعتقد أنّ دفع الأمور إلى درجة التطرّف، حتّى التهوّر بالإعلان عن استعداده لرؤية **«بيروت تتهدّم للمرّة التاسعة»**، والتهجّم الشخصيّ على الرئيس السوريّ بكلمات نابية، وإظهار الصراع في لبنان بأنّه بين الجيش اللبنانيّ والجيش السوريّ، قد يسفر عن تدخّل دوليّ وإجراء استفتاء في لبنان حول الوجود السوريّ. وتصوّر أنّه ما أن يفتح النار على السوريّين حتّى يسقط النظام السوريّ ويستعيد لبنان استقلاله ويصبح هو رئيس البلاد[383].

وممّا لا شكّ فيه، أنّ عون أساء فهم الموقف الأميركيّ من الوجود السوريّ في لبنان. فاعتقد أنّ تشجيع واشنطن «اللجنة السداسيّة العربيّة» على تحجيم الوجود السوريّ في لبنان وبرمجة انسحاب القوّات السوريّة من البلاد، هما مؤشّران على رغبة الولايات المتّحدة في أن يستعيد لبنان سيادته. كانت واشنطن مع تحجيم النفوذ العسكريّ السوريّ في لبنان، ولكن بالطرق الدبلوماسيّة، ومن دون أن يتسبّب ذلك في إحداث خلل في الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط. ففي عام 1983، كانت الولايات المتّحدة مع خروج سورية وجميع الجيوش الأجنبيّة من لبنان، ولم يكن هذا موجّهاً ضدّ سورية، وإنما من أجل تثبيت حُكم أمين الجميّل. وبعد فشل «اتّفاق 17 أيّار 1983»، أصبحت الولايات المتّحدة أكثر اقتناعاً بدور سورية في لبنان، وإمكان ضبط الأوضاع هناك من خلال جيشها[384]. وتُرجم الموقف الأميركيّ هذا بترحيب واشنطن بالدخول السوريّ إلى بيروت الغربيّة في شباط 1987[385]. وفي آذار 1989،

أبلغت الخارجيّة الأميركيّة «لجنة الشؤون الخارجيّة» في مجلس الشيوخ» الأميركيّ: **«بأنّها تتوقع أن يسوء الوضع في لبنان أكثر ممّا يتحسّن إذا ما انسحب السوريّون من البلاد»**[386].

كان الأميركيّون يعتقدون أنّ دمشق تؤدّي دوراً حيويّاً في حلّ الأزمة اللبنانيّة. وقال لورنس إيغلبورغر (Lawrence Eagelburger)، مساعد وزير الخارجيّة الأميركيّة: **«إنّ خروج سوريا من لبنان يزيد الأوضاع سوءاً، وإنّ الجنرال عون هو أشبه بقائد ميليشيا»**[387]. كانت المصادر الأميركيّة تنتقد عون وتصفه بـ**«المغامر المتهوّر المشكوك في حكمته وحنكته السياسيّة»**[388]. وكانت تحثّه عبر سفيرها في بيروت، جون مكارثي (John McCarthy)، على تبنّي الطرح العربيّ لحلّ الأزمة اللبنانيّة ووقف القتال، باعتبار أنّ الحلّ يجب أن يكون سياسيّاً[389]. كانت مغامرة عون في نظر الولايات المتّحدة تهدّد «الستاتيكو» في لبنان، والتحضيرات التي كانت تقوم بها واشنطن لعمليّة السلام في الشرق الأوسط[390]. وأمام لجنة الشؤون الخارجيّة في الكونغرس، صرّح وزير الخارجيّة جون بيكر (John Baker) في نيسان 1989 أنّ لبنان **«هو مشكلة صعبة لا يؤمل له بحلّ سهل»**. وقال إنّ بلاده تعطي المسألة اللبنانيّة اهتماماً أكبر، سواء منفردة أو بالتعاون مع فرنسا[391].

وفي ما بعد، اعتبر إلياس الهراوي، الذي أصبح رئيساً للبنان[392]، أنّ «حرب التحرير» دلّت على أنّ عون لا يملك الحدّ الأدنى من الرؤية السياسيّة ويتصرّف وفق ما يمليه عليه فكره السياسيّ. وذكر الهراوي، أنّه بُعَيْد إعلان «حرب التحرير»، حذّر عون من أنّه يقود البلاد إلى أزمة خطيرة، وبأنّ هذه الحرب والقصف العشوائيّ للمناطق، ليست الطريقة السليمة لاستعادة السيادة[393].

لم تؤتِ مراهنة عون على الولايات المتّحدة ثمارها؛ كذلك الحال، لم تؤدِّ التحرّكات الدبلوماسيّة الفرنسيّة الغاضبة من سياسة حصار سورية للمناطق الشرقيّة وقصفها بعنفٍ والمطالبة بسحب قوّاتها من لبنان؛ ولا توجيه الرئيس ميتران في 4 نيسان دعوة إلى الضمير العالميّ لإنقاذ لبنان؛ ولا إرسال فرنسا وزيرها للشؤون الإنسانية برنار كوشنير (Bernard Kouchner) مع سفينتيّ نفط ومستشفى إلى لبنان؛ ولا حتّى عرضها المسألة اللبنانيّة على «مجلس الأمن الدوليّ» بدعم سوفياتيّ، إلى تهدئة الوضع في لبنان وفكّ الحصار السوريّ عن المناطق الشرقيّة. على عكس ذلك، سبّب تشدّد فرنسا تجاه سورية واتّهامها من قبل المبعوث الفرنسيّ الخاصّ إلى لبنان فرانسوا



دينيو(Francois Deniau) بأنّها معتدية على هذا البلد، وحوّلته إلى قاعدة للإرهاب وتجارة المخدّرات، ردود فعل سوريّة قاسية لم يلجمها سوى تراجع الخارجيّة الفرنسيّة عنها[394]. كانت فرنسا تعتقد أنّ بإمكانها استعادة نفوذها في لبنان عبر عون. لكن سياسة عون قلبت الأوضاع في لبنان رأساً على عقب وفجّرتها. من هنا، جاء الخلاف الأميركيّ – الفرنسيّ حول لبنان: واشنطن التي تريد إبقاء الأزمة اللبنانيّة في الثلاجة إلى حين إيجاد الحلّ المناسب لها، وفرنسا، التي كانت تعتقد أنّ التغييرات في المعسكر الشرقيّ تقدّم لها فرصة لتفعيل دورها في لبنان[395].

كانت القوى الوطنيّة والإسلاميّة على دراية بالتأييد الفرنسيّ الخفيّ لعون. وجعل ارتيابها بفرنسا في تلك المرحلة، وخصوصاً برّي وجنبلاط، إلى رفض الأخيرين اقتراحاً فرنسيّاً مدعوماً من دول غربيّة لإجراء انتخابات رئاسيّة في لبنان تحت حماية «الأمم المتّحدة» وإشرافها[396]. أمّا الفاتيكان، فدعا في أيلول 1989 إلى الحفاظ على لبنان كمثال للتعايش، مشدّداً على أنّ القانون الدوليّ يجب أن يحمي الضعيف، ولا يطغى منطق القوّة على غيره. كما دعا الفاتيكان القوى اللبنانيّة إلى نبذ العنف كوسيلة لحلّ النزاعات[397].

إذا كان الموقف الأميركيّ تجاه لبنان قد اتّسم خلال هذه المرحلة باللامبالاة، فقد تأكّد عون أنّ فرنسا والفاتيكان عاجزتان عن التدخّل في الأزمة اللبنانيّة من وراء ظهر الولايات المتّحدة. من هنا، عاد الجنرال إلى لعب أوراقه العربيّة بما يصبّ في مصلحة سياسته الهادفة إلى إخراج السوريّين من لبنان (= الاستقلال)، خصوصاً أنّ دولاً عربيّة كانت تعارض الوجود السوريّ في لبنان. وفي هذا الإطار، اعتقد أنّ دعم العراق و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» له ماديّاً وعسكريّاً، سوف يغيّر ميزان القوى في لبنان ويمكّنه من طرد السوريّين[398]، من دون أن يدري أنّه سيخوض ضدّ السوريين حرب وكالة عن صدّام حسين وياسر عرفات. كان عون، بتشجيع من العراق، يسيطر عليه وهم قرب سقوط الرئيس حافظ الأسد والنظام السوريّ[399]. وربما يعود ذلك إلى زيادة العراق من شحنات الأسلحة إليه (دبّابات ت 55) في أعقاب زيارة الوزير عصام أبو جمرة إلى بغداد في 22 آذار 1989، أي بعد حوالى أسبوع على بدء «حرب التحرير». ومن ضمن ما وعد به النظام العراقيّ حكومة عون، صواريخ فروغ 7 (Frog missiles) التي يمكنها أن تطال العاصمة السوريّة. وراجت شائعات بأنّ العراق زوّد «القوّات اللبنانيّة» بصواريخ من نوع سكود. لكن هذه الصواريخ لن تصل أبداً إلى عون

أو إلى «القوّات». وقد راوغ عون حول امتلاكه مثل الصواريخ بالقول: « **أنا أحارب السوريّين في لبنان وليس في سورية. نحن نتصرّف بحكمة ورباطة جأش**»[400]. فإلى جانب اعتبار الولايات المتّحدة أنّ هذه الصفقات تؤثّر سلباً في الاستقرار في المنطقة، استغلت سورية مسألة الصواريخ، وهي تعلم أنّها «فزّاعة» وليست بحوزة عون ولا «القوّات» من أجل زيادة الضغط على المناطق المسيحيّة. فعمدت إلى فرض حصار بحريّ شديد على المرافئ العونيّة، جونيه وطبرجه وجبيل[401]. وفي طرابلس، خصّص السوريّون 6 زوارق حربيّة لقصف السفن التي تقترب من الموانئ العونيّة واحتجازها[402].

وفي ظلّ الضغط السوريّ العسكريّ المضاعف على عون، الذي يمكن قراءته بالقصف العنيف على المناطق الشرقيّة (20 ألف قذيفة بين 9 و11 آب 1989)[403]، كثُرت الأسئلة حول اختيار عون التوقيت المناسب لحرب التحرير، وهل كانت تتوافر له الإمكانات لتحقيق هذا الهدف؟

ردّ عون بنفسه على تلك التساؤلات، حين قال: «**من الأجدر أن يحصل ذلك متأخّراً (= التحرير)، بدلاً من أن لا يحصل إطلاقاً. لقد تأخّرنا على ذلك أكثر من أربعة عشر عاماً، وكنّا سائرين على طريق الانهيار التامّ في البلد**». وحول الشقّ الثاني من السؤال، قال عون: إنّ «حرب التحرير» تتطلّب تضحيات قاسية، ولبنان لا يستطيع تحرير نفسه بقواه الذاتيّة. لكنّ اتكاله على الدعمين العراقيّ والفلسطينيّ، وخوض حرب مدمّرة ضدّ سورية، كان وهماً، ودلّ إلى أي مدى كان الجنرال ومساعدوه يفتقرون إلى الحكمة والحنكة السياسيّة. وفي ردّة فعل يائسة إزاء مواقف الدول الكبرى من «حرب التحرير»، قال عون: «**لقد شبعنا من تقديمكم لنا المساعدات الغذائيّة. إنّ ما نريده هو احترام حقوقنا السياسيّة**»[404].

بدأت «حرب التحرير» صباح يوم 14 آذار 1989، عندما قصفت الميليشيات المتحالفة مع سورية مرفأي بيروت وجونيه ردّاً على حصار عون مرافئها غير الشرعيّة في الجيّة والأوزاعي منذ 6 آذار[405]. سبق ذلك إشعال ميليشيات الغربيّة جبهة سوق الغرب. فردّ عون، وشاركته «القوّات اللبنانيّة»، بقصف منطقة الأونيسكو والملاّ وتلّة الخيّاط في بيروت الغربيّة بعنف[406]. وظهر ذلك اليوم، قصف السوريّون والميليشيات المتحالفة معهم وزارة الدفاع في اليرزة. فقام عون بقصف «مطار بيروت الدوليّ». وفي المساء أعلن عون رسمياً «حرب التحرير»، وتمّ تعويم «ميثاق الشرف» من جديد بينه



وبين جعجع لمواجهة السوريّين هذه المرّة. وفي 20 آذار، وجّه الجنرال رسالة خطيّة إلى الرئيس الأسد يطلب إليه سحب جيشه فوراً من لبنان. وقام بتحريض المناطق الإسلاميّة على الانتفاض ضدّ السوريّين على غرار «انتفاضة الحجارة» في فلسطين[407].

استقطبت «حرب التحرير» جماهير شعبيّة واسعة منذ يومها الأوّل[408]، حتّى في بيروت الغربيّة[409]. فوجدت دعوات عون إلى إقامة الدولة اللبنانيّة القويّة وحلّ الميليشيات وإخراج الجيوش الأجنبيّة من البلاد، وشنّه «حرب التحرير» ضدّ دمشق، تأييداً صامتاً في المناطق الإسلاميّة، وخصوصاً من قبل السُنّة. وبرّر عون حربه بإذاعة بيان عشيّة يوم 14 آذار، جاء فيه: «**من المؤكّد أنّ سورية هي أقوى من لبنان، وإلا لما استطاعت احتلاله. ولكن لم يبق للبنانيّين خيار آخر، إلاّ الانتفاضة ضدّ هذا الاحتلال. فالدول العربيّة، وغير العربيّة، ومن بينها سورية، طالبت دائماً بأنّ على الدولة اللبنانيّة أن تستعيد سلطتها، وأنا لا افعل شيئاً آخر**»[410].

وانسجاماً مع خطّته لاستعادة الدولة اللبنانيّة سلطتها وإزالة الهيمنة السوريّة، أطلق عون على حكومته اسم «حكومة الاستقلال»، متسائلاً: «**هل نحن بلد مستقلّ أو ولاية سوريّة؟... السوريّون يحكمون بلدنا، يتدخّلون من أعلى إلى أسفل في كلّ شؤوننا. في النهاية سورية تريد ضمّ لبنان إليها. وهذه الفكرة نريد محاربتها**»[411]. وعلى الرغم من أنّ القيادات المارونيّة دعت بعناد في أكثر من مناسبة إلى إنهاء الوجود السوريّ في لبنان، إلاّ أنّها تخوّفت من هذه الحرب المفاجئة وعارضتها. فلماذا؟

في اجتماعين طارئين في بكركي بتاريخ 17 آذار و18 نيسان 1989، حضرته الفعاليّات الروحيّة و«القوّات اللبنانيّة» وثلاثة وعشرون نائباً، إضافة إلى سياسيّين مسيحيّين مقيمين في منطقة سيطرة عون، جرى بحث ما آل إليه المعسكر المسيحيّ، على وقع تظاهرات صاخبة خارج الصرح مؤيّدة لعون، تناولت المرجعيّات الدينيّة والنوّاب المسيحيّين بأقذع النعوت[412]. وفي الاجتماع، تنصّل الحاضرون من حرب عون، واعتبر بعضهم أنّها كانت قراراً منفرداً وانفعاليّاً يُعرّض لبنان للخطر، وأنّ ما يستعمله عون من وسائل لهذا التحرير (= قصف المدنيّين عشوائيّاً) هو أسوأ وسائل التحرير ونتيجته تهجير المواطنين. وتساءل بعض الحاضرين عمّا إذا كان القبول بانتخاب فرنجيّة أو الضاهر كموالين لسورية، والحفاظ بالتالي على وحدة الدولة تحت الحماية السوريّة هو أفضل للبنان، مع عقد الآمال على غدٍ أفضل. ورأى البعض الآخر

المسألة من منظار تقسيميّ للبلاد، بأنّ حرب عون عبثيّة، لأنّه يريد تحرير المسلمين اللبنانيّين على حساب المسيحيّين يدغدغه حلم «بيروت الكبرى»، وكان الأجدر به التخلّي عن هذا المشروع والانعزال في المناطق المسيحيّة[413].

صدر عن اجتماع بكركي بيان ناشد «جامعة الدول العربيّة» و«مجلس الأمن الدوليّ» التدخّل العاجل لوقف المجازر الجماعيّة. ودعا إلى لغة الحوار ووقف شامل لإطلاق النار وأن يكون الجيش اللبنانيّ مسؤولاً عن تنفيذ الأمن في مناطق سيطرته، والجيش السوريّ في أماكن وجوده[414]. إنّ إناطة الأمن في المنطقة الغربيّة بالجيش السوريّ هو اعتراف ضمنيّ من المجتمعين بالوجود السوريّ، وهو ما جعل عون يصبّ غضبه على بكركي وعلى النوّاب المسيحيّين. ومن جهته، ومن دون أن يسمي عون، انتقد جورج سعادة حمام الدمّ الجاري وما يلحقه من قتل للمدنيّين وتدمير للمنشآت الاقتصاديّة والخدماتية، واتّهم عون بأنّه يسعى إلى حصر المرجعيّة المسيحيّة بشخصه وحده. وألمح سعادة إلى أنّ التظاهرات الصاخبة أمام الصرح البطريركيّ والتصريحات التي صدرت ضدّ اجتماع النوّاب المسيحيّين، كانت موجّهة ضدّ المجتمعين وعلى رأسهم البطريرك صفير[415]. وناشد سعادة «اللجنة السداسيّة العربيّة» العمل على وقف إطلاق النار[416]. ومن ناحيته، انتقد البطريرك صفير عون بطريقة غير مباشرة بالقول: إنّ تحرير لبنان ينبغي أن يتمّ بالتعقّل والحوار.

توافق المجتمعون في بكركي على ضرورة وقف عون حربه، خصوصاً أنّها لا تحصل على دعم إقليميّ أو دوليّ أو محلّي، واصفين إياها بـ«الحرب المجنونة»، وأنّها تشكّل المسار الانحداريّ للسياسة اللبنانيّة وبداية نهاية الوجود المسيحيّ في الشرق. وحاول المجتمعون التوفيق بين ما تطالب به القيادات في الغربيّة والمسيحيّون المعتدلون في الشرقيّة، أي إجراء انتخابات رئاسيّة (= إزاحة عون وعودة الشرعيّة)، و«انسحاب قوى الاحتلال»، (= مطلب عون الموجّه ضدّ السوريّين)[417]. كما شكّلوا لجنة لمتابعة الاتصال بالجنرال عون، لكن من دون نتيجة[418].

تسبّبت انتقادات بكركي والنوّاب الموارنة لعون وتحميله مع دمشق مسؤوليّة تدهور الأوضاع، إلى استثارة غضب الجنرال. فنزلت جماهيره «العونيّة» إلى الشوارع تندّد بـ«**الخونة**» (نوّاب المنطقة الشرقيّة الذين اجتمعوا في بكركي). فخاطبهم عون بالقول: «**أنتم جيل التحرير، أنتم الأمّة والإرادة الوطنيّة... خاطبوا وقولوا لهم بأنّكم لن تشاركوا في خيارهم** (= النوّاب المسيحيّون الذين اجتمعوا في بكركي)، **وليس لهم**



**بعد أي حق في تمثيلكم... قولوا للكنيسة بأنّ مبرّر وجودها يكمن في قولها الحقيقة... الشعب هو الذي يصنع الدولة وليس العكس**»[419]. وممّا قاله عون: إنّ لبنان يعيش مرحلة انتقاليّة «**بين أولئك** (= الخونة) **والقوى الصاعدة**» (= الشباب)، مضيفاً إنّه «**إذا لم يكن هناك رئيس للجمهوريّة – نعم لقد نسينا أمر هذا المركز... فهناك، بالمقابل، قائد يفرضه الشعب**»[420].

هكذا، استمرّت دورة العنف في لبنان، وسط نداءات اللبنانيّين إلى الدول العربيّة والقوى الدوليّة للتدخّل وإيجاد حلّ للمسألة اللبنانيّة، أو أي مخرج للأزمة التي شطرت البلاد أرضاً وشعباً ومؤسّسات. وفي أيّار 1989، عادت الدبلوماسيّة العربيّة من جديد إلى العمل على الساحة اللبنانيّة، وسط توافق دوليّ على أنّ الوقت قد حان للمصالحة والإصلاح في لبنان. فتمكّنت «جامعة الدول العربيّة» من خلال «اللجنة العربيّة السداسيّة» و«اللجنة العربيّة العليا» من تعريب الأزمة اللبنانيّة وتقريب وجهات النظر بين اللبنانيّين، وبين لبنان وسورية، والتوصّل إلى صيغة حلّ في تشرين الأوّل 1989 عرف بـ «اتّفاق الطائف» ظهرت بشائره بانتخاب رينيه معوّض رئيساً للجمهوريّة[421].

وبينما ركب معظم السياسيّين اللبنانيّين «قطار» الطائف، بقي عون معارضاً وحيداً، بعدما خاب أمله في قبوله لمنصب رئاسة الجمهوريّة، سوريّاً وعربيّاً ودوليّاً. وفي ضوء هذه الظروف، وانتخاب إلياس الهراوي خلفاً لمعوّض الذي أُغتيل، تمّ تشكيل حكومة الهراوي – الحصّ التي قطعت الأموال عن عون كضابط متمرّد مغتصب للسلطة الشرعيّة. فعادت التناقضات بين عون وجعجع، وهذه المرّة ليس على المداخيل التي كانت تأتي إلى خزينة «القوّات» فحسب، بل بسبب محاولات عون الخروج من مأزقه في مجال المواقف المحلّية والإقليميّة والدوليّة. فشنّ حربه في اتجاه البطريرك والنوّاب الموارنة في منطقة سيطرته، وضدّ «القوّات اللبنانيّة» في ما عُرف بـ«حرب الإلغاء». كما ساءت علاقاته بمعظم الدول العربيّة وبالولايات المتّحدة كذلك.

### – البطريرك صفير ونوّاب الشرقيّة يدفعون أثمان حروب عون

على الرغم من انتخاب معوّض والتأييد الدوليّ له[422]، بقي عون على موقفه مؤازَراً من قبل الجماهير المسيحيّة، وسط عزلة عربيّة ودوليّة. فأصبح في نظر معظم الحكومات العربيّة مجرّد ضابط متمرّد[423]. فخلال قمّة تونس في كانون الثاني 1989، تعاطفت الدول العربيّة معه كصاحب قضية يسعى إلى استقلال بلاده وتحريرها

من القوى الأجنبيّة. أمّا بعد موافقة الدول العربيّة على «اتّفاق الطائف» ورفض عون هذا الاتّفاق ودعوات «اللجنة الثلاثيّة العربيّة» له إلى الاعتدال والتعقّل، لم يعد عون يحظى بتأييد سوى العراق و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة». وصرّح في ذروة تعنّته ضدّ «اتّفاق الطائف» بالقول: «**يمكن أن يسحقني العالم لكنه لا يمكنه أن يحملني على توقيع اتّفاق الطائف**»[424]. كان هذا القول تحدّياً لكلِّ القوى الإقليميّة والدوليّة التي رأت في الطائف مخرجاً للأزمة اللبنانيّة. وبتدهور رصيده العربيّ والدوليّ إلى هذا الحدّ، كان على الجنرال أن يرفع من رصيده الشعبيّ في وجه القوى التي اعتبرها مسؤولة عن تمرير «اتّفاق الطائف»، وفي مقدّمها البطريرك المارونيّ والنوّاب المسيحيّين الذين شاركوا في صنع الطائف، منزلقاً بذلك كلاماً وأفعالاً. فاتّهم أهل الطائف من النوّاب المسيحيّين بأنّهم ارتكبوا «**جريمة لا تغتفر**»، وبأنّهم «**فاقدو الهوية يجب أن يعودوا إلى جادة الصواب**»[425].

قبل أيّام قليلة على موعد الاستحقاق الرئاسيّ (انتخاب رينيه معوّض)، تبلّغ صفير من مصادر قوّاتيّة وأمنيّة عن نيّة أنصار عون مهاجمة الصرح البطريركيّ بحجّة أنّه باع المسيحيّين وأيّد «اتّفاق الطائف». ومن خلال تحريك الجماهير الشبابيّة، كان عون يراهن على حدث إعلاميّ يُظهر الانفصام بين الشعب والكنيسة. وهذا ما حصل عشيّة يوم الخامس من تشرين الثاني يوم انتخاب معوّض، حين هاجم متظاهرون وعددهم نحو 1,500 شخص الصرح البطريركيّ في بكركي وهم يردّدون «**لقد باعنا البطريرك للسعوديّين والأميركيّين**». فاعتدوا على البطريرك إهانة وتجريحاً، وأجبروه على تقبيل صورة الجنرال عون وشتم النوّاب المسيحيّين. وقاموا بتصوير البطريرك على شريط فيديو وهو يُقذف في الهواء كلاعب كرة قدم سجّل هدفاً[426]. إضافة إلى ذلك، قامت الجماهير الغاضبة بتدمير محتويات الصرح وإنزال صور البطريرك وتعليق صور عون مكانها[427]. فاضطرّ البطريرك إلى مغادرة بكركي إلى الديمان، حيث استقبل نوّاباً وقيادات سياسيّة وشعبيّة مستنكرة سلوك عون[428]. وكاد المتظاهرون أن يهاجموا إذاعة «صوت لبنان» لولا قيام «القوّات اللبنانيّة» بحمايتها بـ 200 مسلّح[429]. وعلى ما يبدو، لم تكن «القوّات اللبنانيّة» بعيدة عن حادثة بكركي «المنظّمة»، إذ قال البطريرك إنّ عناصر من «القوّات» شاركت في الاعتداء على الصرح لتشويه سمعة الجنرال عون. لكن صفير كان متأكداً أنّ معظم المتظاهرين في تلك الليلة كانوا من عائلات عسكريّين وأمنيّين حضروا في ثياب مدنيّة مع نسائهم[430]. كانت هذه هي المرّة الأولى في تاريخ



لبنان يقوم فيها أفراد موارنة بمهاجمة زعيمهم الروحيّ والاعتداء عليه[431]. وقد شبّه الصحافيّ راجح خوري الجنرال عون، الذي أحاطت به الجماهير المحتشدة في باحة قصر بعبدا، (= الكرنفال الجماهيريّ)، بأنّه «**آية الله عون المارونيّ**»[432]. فهل تحوّل هذا الشخص الذي كان يطلّ على الجماهير من شرفة قصر بعبدا إلى خمينيّ آخر يمنَح الجماهير بركته؟

على كلِّ حال، لم يتصّل عون بالبطريرك للاعتذار، حتّى أنّه لم يخفِ تأييده لما حدث في بكركي، إذ صرّح في اليوم التالي مستنكراً الاعتداء على سيد بكركي وانتقاله إلى الديمان بالقول: «**أتمنّى للبطريرك العودة والمصالحة مع رعيّته والمؤمنين. فمصير البطريرك هو مصير الشعب وعليه الاختيار بين المصالحة مع مؤمنيه وبين قناعاته المضادّة لقناعة رعيّته**»[433]. كان هذا تهديداً مبطّناً لسيّد بكركي بأنّ عودته إلى مقرّه تتطلّب منه الانقلاب على «اتّفاق الطائف» وتغيير سياسته وفق ما يريده الشعب، أي ما يريده عون نفسه. وفي مناسبة أخرى (كانون الأوّل 1989)، تمادى عون في هجومه على البطريرك صفير، حين أبلغ زوّاره، عطفاً على مظاهرات التأييد له، بالقول: «**ما تسمعونه هناك ليس مجرّد ثورة سياسيّة، إنّه ثورة دينيّة قيد التحضير. فالجدران التي تفصل القاعدة عن القمّة سوف تسقط. لماذا ينبغي أن تمرّ علاقة الإنسان بالله عبر وسطاء؟ ولماذا الحواجز بين الطوائف؟... أريد تحرير الشعب من الأغلال الاجتماعيّة، والسياسيّة والدينيّة، بحيث يُولد مجتمع جديد متحرّر من كلِّ هذه التصوّرات... يجب الانتهاء من الهرميّة، من المؤسّسة الدينيّة**»[434].

لم يكتفِ عون بهذا القدر من الهجوم على سيد بكركي، وإنّما سوّغ سلوك أنصاره في حقّ أعلى مرجعيّة روحيّة مارونيّة عندما قال: «**كانت ليلة رهيبة. كان الشعب غاضباً إلى حدٍّ كبير، لا بل كان مهتاجاً. كان يرى أنّ حلمه بتحرير أرضه من الجيش السوريّ يتلاشى أمام ناظريه من غير أن يتمكّن من فعل شيء. فسخط على النوّاب والبطريرك صفير معتبراً أنّ مواقفهم هي التي أدّت إلى تبدّد الحلم**»[435].

وحول ما وصل إليه الحال نتيجة تصرّفات عون، دعا البطريرك صفير في عظة الأحد (= 12 تشرين الثاني 1989) اللبنانيّين إلى الوحدة، وأكّد لهم « **أنّ سَوْق التُهم دون برهان، وإطلاق التشكيك من دون إثبات، وإثارة الغرائز من دون النظر إلى العواقب، وغسل الأدمغة لأغراض هدّامة، واحتكار الإخلاص للوطن، والاستمتاع بالحرّية**

**وحبسها عن الغير، ومحاربة الموقف بالتفجير، هذه كلُّها انحرافات تطعن الديمقراطيّة في الصميم»**[436].

كما لم تُستثنَ، من ردّات الفعل العونيّة، منازل النوّاب المسيحيّين. فالقيت عليها المتفجرات، وعُلّقت مطبوعات على مقربة من حواجز الجيش اللبنانيّ في المنطقة الشرقيّة تحمل عنواناً: «**إعرفوا الخونة**»، في إشارة إلى النوّاب الذين خانوا العماد عون.

وعلى الرغم من استنكار عون هذه الأعمال ونفيه تورّطه فيها[437]، إلاّ أنّه أبدى تفهّماً لغضب الشعب. ومن جهة أخرى، صعّد من حملته ضدّ رئيس الجمهوريّة الجديد، وقال في إحدى المناسبات: «**أنا رئيس لبنان الحرّ والسيّد. فقط المتواطئون مع العدو هم في الجانب الآخر. أنا أشكّل بالتعاون مع الحكومة صلاحيّات رئيس الدولة، كما أستند على (كذا) شرعيّة الشعب. رينيه معوّض ليس إلاّ نائباً سابقاً. وهذا كلُّ ما في الأمر**»[438].

قابل معوّض تمرّد عون على الشرعيّة بالدعوة إلى مصالحة وطنيّة وانضمام الجميع إلى عمليّة السلام، ومن ضمنهم عون. قال الرئيس الجديد الذي اشتهر بهدوئه: «**إنّي اعتبر رسالتي في الحياة (كذا) العمل على تحقيق المصالحة بين اللبنانيّين من مختلف الميول والاتجاهات**»، وأضاف: «**وهذه المصالحة لا تستهدف استبعاد أحد، حتّى الذين يُصرّون على إبعاد أنفسهم**»[439]. وفي 8 تشرين الثاني، تحدّث معوّض عن موضوع السيادة، الذي كان شغل المعسكر المسيحيّ قيادة وجماهير. فقال: إنّنا لن نفرط بذرّة من أرض لبنان ونريدها كلّها، وتكون قوّاتنا هي الحاكمة على كلّ أراضيها ويكون لبنان واحداً في العيش مع بعضنا، موحّدين في دولة واحدة مستقلّة حرّة. وكان هذا الكلام، على ما يبدو، موجهاً إلى الشقيق قبل العدو. وتأكّد موقف معوّض هذا من سورية، عندما نفى المكتب الإعلاميّ لرئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة في مناسبتين إدلاء الرئيس معوّض بتصريح حول العلاقات المميّزة مع سورية[440]. ويذكر بقرادوني، أنّ معوّض طلب إلى عبد الحليم خدّام، عندما أتى إلى بيروت مهنئاً، أن تقوم دمشق بسحب جيشها من منطقة البترون لتثبت بالدليل الحسّي أنّ «اتّفاق الطائف» لا يشرّع وجود جيشها في لبنان إلى الأبد. في المقابل، طرح خدّام في الاجتماع المذكور موضوع تأليف الحكومة اللبنانيّة الجديدة وصيغة الأسماء، ممّا سبّب انزعاج الرئيس الجديد[441].



لقد ترجم معوّض «رسالته» حول المصالحة الوطنيّة قولاً وعملاً، عندما سعى عبر الرئيس شارل حلو وبعض الشخصيّات المارونيّة إلى إقامة حوار بينه وبين وعون، آملاً بإمكان ضمّه إلى حكومته المقبلة. إلاّ أنّ الأخير رفض ذلك، وطالب النوّاب بالتراجع عن قرارات الطائف كشرط لإبطال مفعول قرار أصدره بحلّ المجلس النيابيّ في الخامس من تشرين الثاني 1989[442]. وتساءل عون عن مدى استطاعة معوّض سحب الجيش السوريّ من لبنان[443].

### – عون وجعجع: «حرب الإلغاء» والتهجير 1990

فور تشكيل الهراوي – الحصّ حكومتهما عقب اغتيال معوّض[444]، أخذا يضيّقان الخناق على عون. فتقدّم الحصّ بـ «مشروع خطّة عمل لمواجهة الحالة التقسيميّة»، وحصل على موافقة مجلس الوزراء عليه. وجاء فيه قطع أيّة علاقة لحكومة عون بالسياستين الخارجيّة والإعلاميّة، وتحجيم قوّته العسكريّة، وإنشاء غرفة عمليّات بحريّة لبسط سيطرة الشرعيّة على طول الساحل اللبنانيّ وجباية الرسوم الجمركيّة، ومنع دخول الأسلحة، وتبديل جوازات السفر وحصر إصدارها بالسلطة الشرعيّة. أمّا بالنسبة إلى الماليّة، فحُصر القرار الماليّ بالشرعيّة وقُطعت أيّة علاقة لعون بالإنفاق العامّ وجرت ملاحقته مع غيره. كما قامت حكومة الحصّ بإجراء تشكيلات إدارية لتوطيد ارتباط الإدارة بالشرعيّة[445]. إنّ الطلب إلى الموظفين مغادرة إداراتهم الرسميّة الواقعة تحت سيطرة عون، وإصدار الحكومة أمراً إلى «مصرف لبنان» بقطع الرواتب عن الجيش والموظّفين في المنطقة الشرقيّة الواقعة تحت هيمنة عون، جعلا المداخيل في المنطقة الشرقيّة لا تغطي المصاريف الضروريّة، وأحدثا فوضى إداريّة. واعتباراً من 28 تشرين الثاني 1989، أعفي عون من مهام وظيفته كقائد للجيش، ووُضع بتصرّف وزير الدفاع الوطنيّ، ثمّ صُرف من الخدمة العسكريّة في 20 أيّار 1990.

نتج عن الإجراءات الماليّة والإداريّة لحكومة الهراوي – الحصّ تضييق الخناق على عون وحدوث أزمة ماليّة – اقتصاديّة في المنطقة الشرقيّة جعلت الجنرال يتطلّع من جديد إلى مداخيل «القوّات اللبنانيّة». ففي عام 1989، اكتفى عون بجزء من هذه «المداخيل» وأوقف حربه ضدّ «القوّات» تحت ضغط القيادات المسيحيّة السياسيّة والمرجعيّات الروحيّة. أمّا بعد إجراءات حكومة الحصّ الأخيرة ضدّه، أصبح في حاجة ماسة للاستحواذ على ما تبقى من مداخيل «القوّات»، وهي كبيرة الحجم بسبب ما كانت تسيطر عليه «القوّات» من مرافق حيويّة.

وعلى الرغم من ذلك، لم تكن أسباب الصدام الجديد بين عون وجعجع محض ماليّة، بل سياسيّة أيضاً، وبين منطقين مختلفين: منطق عون في السيطرة على كلّ «لبنان الكبير»، ومنطق «الدويلة – الكانتون» لجعجع. وفي ضوء عزلته السياسيّة الداخليّة والعربيّة والدوليّة، كان عون في حاجة إلى عدو داخليّ يُشغل به الرأي العامّ المسيحيّ، ويستعيد من خلال المجابهة معه جزءاً من شعبيّته ومن رصيده السياسيّ المتداعي. كان نفوذ عون داخل المعسكر المسيحيّ يتوقّف على مدى قدرته على تحجيم «القوّات اللبنانيّة» وقائدها سمير جعجع واستعادة سلطة الدولة من الميليشيات و«توحيد البندقيّة». كان «توحيد البندقيّة» على يد بشير الجميّل بالعنف العسكريّ الدمويّ قد أدّى في السابق إلى تحوّل القرارين العسكريّ والسياسيّ إلى «القوّات اللبنانيّة». وها هو عون يسير في الطريق نفسه للإمساك بالقرار المسيحيّ. إنّ موافقة جعجع على «اتّفاق الطائف» مستخدماً في البداية أسلوب «التقيّة»، وعلى انتخاب معوّض، جعلت عون يعتبر «القوّات اللبنانيّة» «حصان طروادة أمريكيّ» لتمرير «اتّفاق الطائف»[446].

وعن تلك التقيّة، تحدث المرحوم جورج سعادة في مذكراته، فأشار إلى أنّ جعجع كان متردّداً، ولم يصدر عنه موقف علنيّ من «الطائف» خشية الاصطدام بعون[447]. فهل المسألة هي «اتفاق الطائف» نفسه، أم أنّها تتعدّاه إلى ما كان يسعى إليه جعجع منذ اندلاع الحرب في لبنان، وهو إنشاء الكانتون المارونيّ؟

مقابل فلسفة عون حول مسؤوليّته في تمثيل الدولة، كان جعجع يرى أنّ مسوّغ وجود «القوّات اللبنانيّة» هو الدفاع عن «أمن المجتمع المسيحيّ» أو عن المناطق الشرقيّة، على حدّ قوله. وقد أراد عون تحرير لبنان من السوريّين وإقامة دولة موحّدة تحت سلطته، في حين أراد جعجع دولة فيدراليّة يستطيع جزؤها المسيحيّ التمتّع بحكم ذاتيّ كبير، في ما يُحرّر المسلمون أنفسَهم بأنفسِهم عندما يشاؤون[448]. من هنا، كان «كانتون جعجع» يشكّل خنجراً في قلب الدولة الموحّدة التي كان عون يسعى بشغف إلى ترؤّسها.

وفيما أظهر جعجع واقعيّة تجاه نفوذ سورية وقوّتها العسكريّة في لبنان وشارك في «حرب التحرير» التي خاضها عون ضدّها، بسبب تعرّض المناطق الشرقيّة للقصف السوريّ، إلاّ أنّه لم يرَ بعد انتهاء التهديد السوريّ لهذه المناطق أي مسوّغ للتضامن غير المشروط مع عون. وكان يتمنّى التخلّص من عون كي تخلو له الساحة المسيحيّة،



ووجد أنّ أفضل وسيلة هي التقرّب من «الشرعيّة»، والتعاون معها في سبيل القضاء على عون[449].

بعد مشاركة «حزب الكتائب» في اجتماعات الطائف ممثّلاً بجورج سعادة، خرج جعجع عن صمته الطويل في 19 كانون الأوّل 1989 بالإعلان عن ضرورة «**إعطاء فرصة للطائف**». وفي 6 شباط 1990، بعث جعجع إلى الهراوي برسالة واضحة جدّاً اعترف فيها بشرعيّة حُكمه وباتّفاق الطائف[450]. وتعهّد جعجع في هذه المناسبة بوقف حملاته الإعلاميّة ضدّ سورية[451]. إنّ تقرّب جعجع من «الشرعيّة» كان سبباً كافياً لأن يتّهمه الجنرال عون بالخيانة. ويعتقد الرئيس الراحل إلياس الهراوي، أنّ عون شنّ «حرب الإلغاء» على «القوّات اللبنانيّة» لأنّه خشي من التقارب السريع بين جعجع و«الشرعيّة»[452]. وزاد في تفاقم الوضع بين عون وجعجع، تنافسهما حول كسب تأييد المسيحيّين. فالتفّ حول عون الشبّان من عمر 15 سنة إلى 30 سنة، وعمد بعضهم إلى جمع الأموال في جرار أحضروها إليه لدعم «مسيرته»، بينما قدّمت النسوة حليها هديّة له[453]. أمّا جعجع، فظلّ معزولاً ولم يستطع كسب تعاطف الناس معه، كما كان الحال مع بشير الجميّل، بسبب سياسة الخوّات وجباية الضرائب التي مارسها[454].

إثر قرار حكومة عون إعادة مدرسة في فرن الشبّاك (مدرسة قمر) التي احتُلّت من قبل «القوّات اللبنانيّة» إلى «وزارة التربية»، اندلع القتال بين عون وجعجع في 27 كانون الثاني 1990 بفضل ما أمدّهما به العراقيّون من أسلحة. كان لدى عون 15 ألف جنديّ مقابل 12 ألف عنصر قوّاتيّ. وفيما امتلك عون من الأسلحة 250 دبّابة و100 مجنزرة، و200 مدفع، و200 مدفع هاون ثقيل، امتلكت «القوّات اللبنانيّة» في المقابل نصف كمية هذه الأسلحة[455]. فقد كان العراقيّون يريدون أن تُستخدم هذه الترسانة من الأسلحة ضدّ السوريّين، لا أن يتقاتل بها الطرفان المارونيّان. ونظراً إلى تمركز قوّات كبيرة لعون على حدود المنطقة المسيحيّة في وجه القوّات السوريّة، استفاد جعجع من ذلك وكان أكثر تأهباً للمعركة، وفاجأ الجميع بسيطرته السريعة على ثُكن الجيش اللبنانيّ في عمشيت وصربا وعلى «مطار حالات»، وعلى القاعدة البحريّة في جونيه، وعلى معاقل المغاوير في أدما[456]. وبدا الجيش اللبنانيّ كأنّه ميليشيا، والميليشيا (= القوّات اللبنانيّة) كما لو أنّها جيش، على حد تعبير دبلوماسيّين غربيّين[457]. وتدخّل الوسطاء الفلسطينيّون من دون نجاح لوقف الحرب، التي رأوا أنّها ستؤدّي إلى تدخّل السوريّين. أمّا الفاتيكان، فاعتبر أنّ المسيحيّين لا يجازفون في هذه الحرب العبثيّة

بمصيرهم فحسب، بل بمصير لبنان[458]. ووجّه البابا يوحنا بولس الثاني رسالة سمعيّة – بصريّة شديدة اللهجة إلى القيادات المارونيّة مطلقاً صرخة مدويّة: «كفى قتالاً. كفى عنفاً. كفى آلاماً»[459].

وعلى صعيد الجهود المبذولة في المنطقة الشرقيّة لوأد الصراع داخل البيت المارونيّ، تمّ التوصّل إلى سلسلة من القرارات لوقفِ إطلاق النار بين «القوّات» وعون لم تُحترم. ومن جهته، نصب البطريرك صفير خيمة بين المتقاتلين في القليعات، وهدّد بالحرم الكنسيّ. ومن الطروحات لحلِّ الأزمة توسيع حكومة عون لتشمل الفعاليّات والأحزاب في المنطقة الشرقيّة[460]. لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل. كان عون، وفق ما يرويه بقرادوني، مصمّماً على رفض أيّة تسوية لا تؤدّي إلى القضاء على «القوّات اللبنانيّة»، ولم يرَ أي مجال للتحاور مع خصمه[461].

بعد شهر من المعارك، لم يستطع أي فريق حسم الحرب لصالحه. فانقسمت المنطقة الشرقيّة على بعضها بعضاً. فانسحب داني شمعون من قيادة «القوّات اللبنانيّة»، ودعا في العاشر من نيسان إلى إنشاء «جبهة لبنانيّة جديدة». كما انقسم «حزب الكتائب» بدوره بين جناح مؤيّد لعون وآخر مؤيّد لجعجع[462]. وفي 11 شباط 1990، قام الجيش الموالي لعون بهجوم على ضواحي بيروت الشرقيّة، وتمكّن من تحرير عين الرمّانة مرغماً «القوّات اللبنانيّة» هناك على الانكفاء إلى الأشرفيّة عبر بيروت الغربيّة. لكن تقدّم وحداته نحو مقرّ جعجع في الكرنتينا، أُوقف في النبعة. فردّت «القوّات» بهجوم في القليعات بهدف الإشراف على طريق بكفيا – القليعات والسيطرة على كسروان والمرتفعات المواجهة للمتن، معقل عون. كما تمكّنت بوساطة قصفها المدفعيّ من ضرب الحصار على مناطق عون وسدّ الطريق أمام السفن التي تتردّد على «مرفأ أنطلياس». وهذا ما حدا بميليشيات حبيقة و«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» إلى تزويد عون بالمحروقات والذخيرة. أمّا السبب في سماح سورية بتقديم هذه المساعدة المحدودة لعون عبر حلفائها اللبنانيّين، فهو أنّ انتصار جعجع على عون كان يعني إعادة توحيد المنطقة المسيحيّة تحت مظلّة «القوّات اللبنانيّة»، وما كان هذا في صالحها. كذلك، رأت القيادة السوريّة أنّ الصدام بين القوّتين المسيحيتين يستنزف طاقاتهما ويؤدّي بالتالي إلى إضعافهما وتمرير مخطّطاتها[463].

وعلى ما يبدو، كان لوليد جنبلاط موقفاً مغايراً لمواقف الأحزاب الموالية لسورية. فبعث برسالة إلى الهراوي أثناء «حرب الإلغاء» يطالب فيها بمنع تحقيق عون انتصاراً



على جعجع، لأنّ خلو الساحة المسيحيّة من جعجع، وفق جنبلاط، كان يجعل عون **«ينصّب نفسه ملكاً على المسيحيّين أو حاكماً أوحداً»**[464]. وكان هذا في غير صالح جنبلاط. صحيح أنّ خصومة سياسيّة وإيديولوجيّة كانت تجمع ما بين جنبلاط وجعجع، إلا أنّهما كانا من المدرسة الميليشياويّة نفسها التي ترفض منطق الدولة. على عكس ذلك، كان عون مع الدولة القويّة القادرة التي تخضع لسلطته، ولا مكان فيها للميليشيات وقوى الأمر الواقع. من هنا، كان جنبلاط يفضّل عدم انقلاب الموازين لصالح عون. وأعلن عن استعداده لمساعدة قوّات «الشرعيّة» والقوّات السوريّة لمنع سقوط المنطقة الشرقيّة في يد عون[465].

وبنتيجة المعارك، سيطر جعجع على ثلثي المناطق الشرقيّة، من ضمنها المرافئ الممتدّة على الساحل شمالاً حتّى جبيل. أمّا العماد عون، فبقي في حوزته قضاء المتن والشريط الساحليّ الممتدّ من بيروت إلى نهر الكلب، إضافة إلى ضواحي بيروت الشرقيّة والمنطقة المحيطة ببعبدا وجزء صغير من كسروان. وعلى الرغم من انتهاء القتال المباشر بين عون وجعجع، إلاّ أنّ مواقعهما المتقابلة شهدت قصفاً عنيفاً في كسروان وبيروت الشرقيّة. ولم يتوقّف القتال بينهما تماماً إلاّ في شهر أيّار بعد وساطة فاتيكانيّة[466]، وبعدما غادر لبنان نحو 200 ألف مسيحيّ، وفق تقديرات الكرسيّ الرسوليّ[467]. وفي ما بعد، أطلق الرئيس الهراوي على عون لقب «سمسار حروب»[468]. تبع هذه «الحرب»، انتقال عدد من ضبّاط عون إلى جيش إميل لحود، بعدما رفض عون زيادة مرتّباتهم.

قُدّرت الخسائر البشريّة في «حرب التحرير» و«حرب الإلغاء» بأكثر من 4,300 قتيل و7,000 جريح من المدنيّين، بينما فقد الجيش اللبنانيّ 600 من ضبّاطه وجنوده. أمّا الخسائر الماديّة لتلك المرحلة، فقدّرت بحوالى 630 مليون دولار أميركيّ[469]، و1,385 مليون دولار في «حرب التحرير» وحدها طبقاً لمصادر أخرى[470]. فقد تهدّم 5 آلاف منزل وتضرّر 2,200 منزل آخر. ولحق الدمار الكامل بـ 10 مستشفيات، و120 مؤسّسة تعليميّة واجتماعيّة وإنسانيّة، و620 مصنعاً، فيما أُصيب 150 مصنع آخر بأضرار جسيمة. إضافة إلى ذلك، أصيبت البنية التحتيّة، من شبكات طرق وهاتف وكهرباء ومياه، بخسائر فادحة. ففي «حرب الإلغاء» وحدها، بلغت أضرار «مؤسّسة كهرباء لبنان» حوالى 89 مليون دولار، ودمّرت خمسة آلاف سيارة أو تضرّرت، وهاجر نحو 6 آلاف من أصحاب المؤهّلات المتخصّصة وحوالي 12 ألف طالب جامعيّ.

بالإضافة إلى ذلك، لحقت أضرار بالغة بمطار بيروت الدوليّ ومرفئها والمدارس والمستشفيات والملكيّات الخاصّة والمواد الأوليّة والمصنّعة[471].

## 4 – استنتاج

دخل لبنان بعد الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 مرحلة حاسمة في تاريخه المعاصر حول توّجهاته الوطنيّة والقوميّة وتطلّعات القوى السياسيّة والحزبيّة ومشاريعها. فانقلبت الأوضاع والتوازنات والتحالفات في البلاد، وسادت الفوضى والنزاعات والتقاتل الدمويّ، التي دُفعت إليها أو شاركت في صنعها قوى عديدة، في مقدّمها الميليشيات والقوى المتواجدة على الأرض، والسلطة اللبنانيّة نفسها والجيش اللبنانيّ، والقوى الخارجيّة من سوريّة، وفلسطينيّة، وعراقيّة، وإسرائيليّة، وأميركيّة وفرنسيّة. وكان لكلٍّ من القوى المحليّة والإقليميّة والدوليّة مصالحها في هذا الصراع، فيما دفع المواطن اللبنانيّ، إلى أي مذهب أو طائفة أو جهة انتمى، فاتورة نزاع لم يكن على الجبهة مع العدو أو في ساحة الشرف، وإنّما في أزقّة بيروت وشوارعها.

حاربت ميليشيات المنطقة الغربيّة بعضها بعضاً للهيمنة على القرار في بيروت الغربيّة، وحاربت كذلك للسيطرة على الحيّز الجغرافيّ والاستيلاء على الموارد الاقتصاديّة. وأخذ هذا الصراع أوجهاً عدّة: مذهبيّة – سياسيّة بين السُنّة من «المرابطون» والشيعة من «حركة أمل» بين عامي 1984 و1985، وأسفر عن عدّة نتائج: إقصاء السُنّة عن القرار السياسيّ في غربيّ بيروت، وبدء «تشييع» هذا الشطر من العاصمة من خلال «حركة أمل» و«حزب الله»، وسلب المواطن قراره وموقفه، وتغييب كلّي لدور الزعامات السُنيّة التقليديّة. كما ظهر الصراع بلون سياسيّ بين الشيعة والدروز، بين «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» منذ عام 1985. فتصفية «المرابطون»، استتبعها تنافس حول الهيمنة على قرار بيروت الغربيّة، بعدما طرح وليد جنبلاط نفسه حامياً للسُنّة من «التهديد» الشيعيّ. فكانت «حرب العلم» مقدّمة التنافس بين «الاشتراكي» و«أمل» وواجهته. واستمر التطاحن اليوميّ بين التنظيمين حتّى مطلع عام 1987، عندما حسمه السوريّون بالدخول إلى الشطر الغربيّ من العاصمة بيروت.

هل كان الهدف من كلُّ هذه الصراعات هو خلق حالة فوضى عارمة في بيروت الغربيّة (معارك حربيّة يوميّة في الشوارع، اغتيالات، تصفيات، خطف أجانب، اعتداء على الناس الآمنين، نهب وسرقات الخ...) ممّا يستدعي عودة السوريّين إليها «لضبط



الأوضاع». إنّ كلّ المؤشرات تدلّ على ذلك. ما بين اجتياح مناطقهم عام 1985 من قبل ميليشيات «حركة أمل» ونهاية عام 1986 ومطلع العام التالي، أظهر سكّان بيروت الغربيّة رغبتهم في عودة الجيش السوريّ إلى أحيائهم لوقف التقاتل الذي طال كلّ بيت ومتجر، فيما تراكضت قياداتهم إلى دمشق تتوسّل الرئيس الأسد إنقاذ بيروت الغربيّة. ولم يقتصر الأمر على النطاق المحليّ. فعودة السوريّين إلى بيروت الغربيّة بعد خروجهم المذلّ منها على أيدي الإسرائيليّين عام 1982، كان محلّ إجماع دوليّ للتخلّص من حالة الفوضى والفلتان الأمنيّ الذي أقلق الجميع. فرحبت الدول الكبرى، وفي مقدّمها الولايات المتّحدة وفرنسا بهذه «العودة». وكان هناك أمل في أن تضبط القوّات السوريّة الأوضاع هناك وتجد حلاً لمسألة المخطوفين الأجانب. ولم يكن الاستحقاق الرئاسيّ بعيداً عن مخطّطات السوريّين للعودة إلى بيروت الغربيّة. كما لا يمكن استبعاد التقارب الذي حصل بين مفتي الجمهوريّة والبطريرك المارونيّ، وبين «القوّات اللبنانيّة» وبعض القيادات السُنّيّة في بيروت الغربيّة، أن يكون وراء عودة السوريّين إلى هذا الشطر من العاصمة.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن فصل عودة السوريّين عسكريّاً إلى بيروت الغربيّة في شباط عام 1987 وسط ترحيب شعبيّ وسخط على الميليشيات، عن سياسة دمشق لإحكام السيطرة على أكثر من منطقة في لبنان. فبعد الاشتباكات الواسعة بين «حركة أمل» و«حزب الله» في الجنوب منذ أيلول 1987، وانتقال المعارك بينهما إلى البقاع وبيروت الغربيّة وضواحيها الجنوبيّة في العام التالي، انتشرت وحدات سوريّة في الضاحية الجنوبيّة في أيّار 1988 بهدف تجميد «الحرب الشيعيّة – الشيعيّة»، لأنّ حسماً لأيّ من الفريقين، في ظلّ العلاقات الجيّدة بين سورية وإيران، كان ممنوعاً. ومنذ ذلك الحين، أصبحت «حركة أمل» تحت حماية الجيش السوريّ في بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة.

وفي شمال لبنان، وهي منطقة ذات أهمية قصوى لسورية، ليس بسبب قربها من حدودها وعلاقاتها التقليديّة بها فحسب، بل بسبب تمركز خصمها عرفات ومجموعاته في طرابلس ونمو التيارات الأصوليّة الإسلاميّة المؤيدة للزعيم الفلسطينيّ. وقد وقفت سورية وراء كلّ الاشتباكات التي دارت في المنطقة واتخذت ألواناً مختلفة: سوريّة – فلسطينيّة (ضرب الحصار على طرابلس بحراً وقصف مخيمات اللاجئين في ضواحيها)، وفلسطينيّة – فلسطينيّة (استيلاء المنشقّين من جماعة أبو موسى على مخيّم

البدّاوي)، وبين أكثريّة سنيّة طرابلسيّة ضدّ أقليّة علويّة. وبطرد عرفات من مدينة طرابلس عام 1983، تكون هذه هي المرّة الثانية التي تُطرد فيها المقاومة الفلسطينيّة بإذلال من أرضٍ لبنانيّة، وهذه المرّة على أيدي السوريّين، فيما كانت المرّة الأولى على أيدي الإسرائيليّين عام 1982. أعقب ذلك سيطرة «حركة التوحيد الإسلاميّ» بزعامة الشيخ سعيد شعبان على عاصمة الشمال. فرعى السوريّون التحالف اليساريّ – العلويّ ضدّ الإسلاميّين، ثمَّ دخلوا مدينة طرابلس وفرضوا «السلم السوريّ» عليها.

وعلى الجانب الآخر في بيروت الشرقيّة، لم يكن الوضع أفضل منه في بيروت الغربيّة وتجلّى ذلك في صراع سياسيّ لا علاقة له بالمذهبيّة والطائفيّة بسبب التركيبة السكّانية هناك. وقد أدّى توحيد البندقيّة إلى تقليص عدد التنظيمات العسكريّة الموجودة على الأرض، واقتصر على «القوّات اللبنانيّة» و«حزب الكتائب اللبنانيّة» والجيش اللبناني. فحصل صراع بين منطقين، منطق «الدولة – الحزب» (الكتائب) لرئيس الجمهوريّة أمين الجميّل، و«منطق الميليشيا – الكانتون» لـ «القوّات اللبنانيّة» تحت شعار «أمن المجتمع المسيحيّ» بعيداً عن وصاية الجميّل. فعمل الجميّل على فرض سلطته داخل «حزب الكتائب»، فيما سعى جعجع إلى إنشاء «كانتون مسيحيّ». ومن المفترض، أنّ مشروع جعجع لم يكن بإمكانه أنْ يستوعب الجميّل وحزبه معاً. كما كان مشروع الجميّل للإمساك بالقرار السياسيّ في المنطقة الشرقيّة يستلزم تطويع «القوّات» أو القضاء عليها. من هنا، نفهم التوتّرات السياسيّة والعسكريّة بين الفريقين وخصوصاً بعد الانتفاضة على أمين الجميّل في 12 آذار 1985، مروراً بـ «الاتّفاق الثلاثيّ» والصراع على المنطقة الشرقيّة بين الخيار السوريّ والخيار الإسرائيليّ (= حبيقة وجعجع). وبرحيل أمين الجميّل عن قصر بعبدا، ظهر صراع جديد بين منطق «الميليشيا – الكانتون» لجعجع، ومنطق «الدولة – الجيش» للجنرال ميشال عون، الذي رمى إلى استخدام الجيش اللبنانيّ لفرض سلطته الأُحاديّة على أنحاء لبنان كلّه. من هنا، نفهم الحرب التي اندلعت بين عون وجعجع، وبين عون والجيش السوريّ. فكانت السنتان 1989 و1990 الأكثر وبالاً وعنفاً وتدميراً وتهجيراً بالنسبة إلى المسيحيّين تحديداً.

يعود جانب هامّ من الصراعات بين الميليشيات في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة إلى مسألة التوجّه الذي كان على لبنان أن يسلكه عقب الاجتياح الإسرائيليّ له عام 1982. فقد كان لهذا الاجتياح تداعيات خطيرة على القوى السياسيّة والمحلّية والدوليّة. ففي



ظلّ الدبّابة الإسرائيليّة، جرى انتخاب بشير الجميّل، وفي ظلّ انتصار «الجبهة اللبنانية» المتحالفة مع إسرائيل، وصل أمين الجميّل إلى سدّة الرئاسة بشبه إجماع «وطنيّ». لكن تمدّد «القوّات اللبنانيّة» إلى خارج مناطق سيطرتها المعروفة بهدف الهيمنة على مناطق محسوبة على القوى الحليفة لسورية (الشوف وشرقي صيدا)، دلّ أنّ هناك مشروعاً لفرض السيطرة على كلّ لبنان، بدلاً من التركيز على «لبنان الصغير». كان مشروع «لبنان الصغير» يعود إلى المرحلة السابقة على الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، عندما لم يكن بإمكان «الجبهة اللبنانيّة» فرض هيمنتها على كلِّ البلاد، فاكتفت بمشروع الكانتون. لكن في ظلّ الدبّابة الإسرائيليّة، وسّعت القوى المارونيّة من مخطّطاتها للهيمنة على «لبنان الكبير» بوسائل عسكريّة خارجيّة (= إسرائيل).

بناءً على ما سبق، كان لا بدَّ من أن يتصادم خياران: إسرائيليّ وسوريّ، خصوصاً أنّ سورية كانت المتضرّر الأكبر جرّاء «اتّفاق 17 أيّار». فمنذ وصوله إلى السلطة عام 1970، والأسد يعمل على جعل لبنان تابعاً لبلاده في قراراته وسياسته الداخليّة والخارجيّة. ومن خلال «اتّفاق 17 أيّار»، أصبح لبنان تابعاً لإسرائيل، في وقت لم تكن دمشق قد نسيت ما تسبّبت به معاهدة السلام المصريّة – الإسرائيليّة من تركها وحيدة في ساحة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. فضلاً عن ذلك، كان لبنان يدخل في المجال الحيويّ لسورية ويرتبط مباشرة بمصالحها الاقتصاديّة والسياسيّة والإستراتيجيّة. كما أن خروج لبنان من دائرة نفوذها ومصالحها، يفقدها ورقة مهمّة في لعب دور إقليميّ. فكان أحد أهداف القيادة السوريّة من الدخول إلى لبنان، هو الإمساك بالملفّين اللبنانيّ والفلسطينيّ، وعن طريقهما إدارة الصراع مع الدولة العبريّة. كان لبنان متصالحاً أو مطبّعاً لعلاقاته مع إسرائيل، يُفقد سورية هذه الورقة المهمّة، من دون أن ننسى أنّ دمشق خسرت جزءاً من نفوذها على «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» نتيجة صراعها مع ياسر عرفات.

إنّ شدّة التناقضات على الساحة اللبنانيّة، وإمساك سورية بما كان يسمّى «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، جعلها قادرة على أن تقلب الأوضاع ضدّ إسرائيل المدعومة من قبل الولايات المتّحدة في سعيها لإخراج لبنان من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ وعقد اتّفاق ينهي حالة الحرب بين الدولة العبريّة ولبنان. فتلاقت مصالح سورية الرافضة للاتّفاق مع تلك للقوى الوطنيّة والإسلاميّة، التي رأت أن الاتّفاق يزيد من تهميشها. فليس التطبيع مع إسرائيل فحسب هو ما أثار هذه القوى، بل سياسة أمين الجميّل

الفئويّة، فهو الذي سمح بالأمن الكتائبيّ والقوّاتيّ في المناطق الشرقيّة، وسلّط الجيش اللبنانيّ على المناطق «الوطنيّة». فكانت «انتفاضة 6 شباط 1984» ردّاً على سياسة أمين الجميّل، ثم بعد ذلك انتفاضة «القوّات اللبنانيّة» ضدّه في 12 آذار 1985. وممّا يثير الدهشة، أنّ الجميّل استطاع خلال فترة قصيرة جدّاً من تجميع كل هذا الخليط المعادي له. إضافة إلى ذلك، استقوى الجميّل بالولايات المتّحدة. ففي عام 1983، كان يطالبها، ليس بالإبقاء على قوّاتها في لبنان لتحقيق أهدافه تلك فحسب، بل زيادة عددها. وخلال عامي 1983 و1984، كانت القوّات الأميركيّة أكثر تورّطاً في الحرب الداخليّة لصالح الحكم اللبناني.

إنّ قوّة سورية على الساحة اللبنانيّة تجلّت في تراجع الجميّل عن «اتّفاق 17 أيّار»، وفي عقد مؤتمري جنيف ولوزان بإشرافها المباشر[472]، وفي اعتراف واشنطن بالمصالح السوريّة في لبنان. من هنا، سار الجميّل بالنصيحة الأميركيّة القاضية بإعادة الانفتاح على سورية، من دون أن يعني هذا أنّ العلاقات بين دمشق وبعبدا سارت على ما يرام، وخصوصاً بعد رفض الجميّل و«الجبهة اللبنانيّة» القبول بـ «الاتّفاق الثلاثيّ» الذي رعته دمشق. كان معنى هذا الاتّفاق القضاء على الحكم اللبنانيّ الشرعيّ وتنصيب قوى ميليشياويّة في السلطة تدور في فلك سورية[473].

وترجمت سورية مكانتها الإقليميّة ودورها في لبنان بالتوافق الذي حصل بينها وبين الولايات المتّحدة الأميركيّة حول ترشيح مخايل الضاهر كرئيس مقبل للجمهوريّة اللبنانيّة. وعلى الرغم من رفض المعسكر المارونيّ هذا الترشيح، بحجّة التدخّل الخارجيّ في الاستحقاق الرئاسيّ، كانت هناك زعامات مارونيّة تستجدي دمشق للحصول على دعمها في الوصول إلى قصر بعبدا، كميشال عون، وأخرى تناور لتمديد ولايتها، كالرئيس أمين الجميّل. كان هاجس السلطة يتسلّط على جميع المرشحين الموارنة لرئاسة الجمهوريّة: أمين الجميّل لتمديد رئاسته، وسليمان فرنجيّة للعودة مجدّداً إلى قصر بعبدا، وقائد الجيش ميشال عون، الذي سعى بشغف للحلول محلّ الجميّل على أن يحكم لبنان موحّداً لا ككانتون مسيحيّ. أمّا سمير جعجع، فكان يريد أن يضع اللمسات الأخيرة على الكانتون المارونيّ تحت قيادته. وعلى الرغم من تحقيق عون هدفه جزئياً (= الحكومة الانتقاليّة)، إلا أنّه ظلّ يسعى للحصول على موافقة سورية والولايات المتّحدة للاعتراف به رئيساً شرعيّاً للبلاد. وعندما لم ينجح في ذلك، شنّ حربه المدمّرة على الجميع: ضدّ سورية والعرب والولايات المتّحدة، وضدّ



جعجع، وأخيراً وليس آخراً، ولأول مرّة في تاريخ الموارنة، ضدّ البطريرك صفير، فشكّل هذا كارثة على الجميع. كان أفضل تعبير عمّا حصل في المناطق الشرقيّة، هو حديث البطريرك صفير عن «**الانتحار الجماعيّ للطائفة المارونيّة**»[474].

## حواشي الفصل الرابع

(1) جميع المعلومات حول «حرب الجبل» مستقاة بشكل أساسيّ من كتاب «وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)» ، إعداد المركز العربيّ للمعلومات والتوثيق، بيروت 1985، ص 152–201.

(2) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 5، في: http://www.lebanese-forces.org/hakim/sgremembers/part5.htm.

(3) وثائق الحرب اللبنانيّة ( 1982–1983–1984)، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1985، ص 170.

(4) سمير جعجع يتذكّر، حلقة، http://www.lebanese-forces.org/hakim/sgremembers/part 5, htm,5

(5) محسن دلّول، حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، دار رياض الريّس، بيروت ص 280.

(6) نقلاً عن وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983–1984)، ص 184.

(7) «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»: في خدمة الجبل - الإمارة، في: جريدة الحياة، 9 شباط 1990.

(8) حول مؤتمر الحوار في جنيف، راجع الفصل السابع من المجلّد.

(9) Charles Winslow, War and Politics in a Fragmented Society, London/New York 1996, p. 244.

(10) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، آب 1988، لام، ص 150–151.

(11) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 56.

(12) إيلي سالم، الخيارات الصعبة. دبلوماسيّة البحث عن مخرج، ط2، بيروت 1993، ص 376.

(13) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 56–59؛ عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 175.

(14) عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 175–176.

(15) حول أحداث صيدا وعلاقة «انتفاضة» جعجع بها، انظر: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 100.

(16) Winslow, Lebanon. War and Politics, op. cit, p. 260.

(17) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993 ص 366–368، 370–371.

(18) هانف، ص 370–371.

(19) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 200.

(20) هانف، ص 370؛ Winslow, Lebanon, pp. 260-261.



(21) مينارغ، أسرار حرب لبنان. من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات الفلسطينيّة، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2006، ص 193.

(22) «إبراهيم قليلات للشراع: يصعب على كلّ القوى اقتلاع المرابطون» ، في: الشراع 9 نيسان 1984، عدد 108 (1984)، ص 9.

(23) «إبراهيم قليلات للشراع: يصعب على كلّ القوى اقتلاع المرابطون» ، مجرع سبق ذكره، ص 9.

(24) نقلاً عن شاهد عيان. وقارن بـ: Andreas Rieck, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. Politische Chronik 1958-1988, Hamburg 1989, pp. 622-625.

(25) Rieck, Die Schiiten, pp. 625-626.

(26) عارف العبد، لبنان والطائف. تقاطع تاريخيّ ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 2001، ص 159.

(27) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 12، 220؛ هانف، ص 364.

(28) سالم، مرجع سابق، ص 377–378.

(29) نقلاً عن: Rieck, Die Schiiten, p. 626. وحاشية 38، ص 629–630.

(30) Rieck, Die Schiiten, p.538.

(31) Rieck, Die Schiiten, pp. 538-539, 586-587.

(32) Rieck, p.719.

(33) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 17 - 18؛ دايفيد هيرست، جمهوريّة الميليشيات، القبس (الكويت) الحلقة الأولى، 26 آب 1985.

(34) اندلعت هذه المواجهات بين «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حركة أمل» في محيط مبنى «تلفزيون لبنان» في تلّة الخيّاط بسبب محاولة الحزب إنزال العلم اللبنانيّ ورفع علمه على المبنى. كذلك، كرّر «الاشتراكيّ» المحاولة نفسها في مؤسّسات رسميّة أخرى. راجع حول هذا الموضوع: «وثائق الحرب اللبنانيّة» لعام 1985، ص 34 –35.

(35) رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات. دراسة في إيديولوجيّة القوى السياسيّة اللبنانيّة، بيروت 1992، ص 266.

(36) Rieck, Die Schiiten, p 641-639.

(37) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 33، 34–36؛ هانف، ص 382–383.

(38) حول هذا الاتّفاق، راجع الفصل السابع من الكتاب، ص 650 - 669.

(39) هانف، حاشية 214، ص 384.

(40) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 44–49.

(41) هانف، ص 384–385.

(42) نقلاً عن: Rieck, Die Schiiten, pp. 724 - 725.

(43) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 47 .

(44) حول ردود الفعل لدى أمين الجميّل على الدخول السوريّ إلى الغربيّة، انظر ص 408 .

(45) سالم، ص 445 .

(46) ألبير منصور، موت جمهوريّة، بيروت 1994، ص 204–205 .

(47) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 58 .

(48) نبيل خليفة، «من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائديّة والتحدّيات الجيو - سياسيّة» ، في: **ملحق النهار**، عدد 431، 10 حزيران 2000، ص 6 .

(49) Rieck, Die Schiiten, pp. 736-737.

(50) As'ad Abukhalil, "Determinants and Characteristics of Syrian Policy in Lebanon" , in: Deirdre Collings (Ed), ***Peace for Lebanon? From War to reconstruction,*** Boulder London, 1994, p. 132.

(51) Abukahlil, Syrian Policy in Lebanon, p. 132f.

(52) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 9 .

(53) Winslow, Lebanon, p. 265.

(54) Rieck, Die Schiiten, p. 737.

(55) سوف يتسبّب الدخول السوريّ بتدهور جديد لعلاقات الجميّل بدمشق.

(56) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 9 .

(57) هانف، ص 386 .

(58) Rieck, Die Schiiten, pp. 363-367.

(59) Rieck, pp. 649-650, 654-655.

(60) هانف، ص 371 .

(61) تأسست «حركة التوحيد الإسلاميّ» في النصف الثاني من عام 1982، وهي تجمّع لعدد من التيّارات والقوى السياسيّة الإسلاميّة. وبعد أربعة أشهر على تأسيسها، انضمّ إليها خليل عكّاوي، عضو حركة «الغضب» الماركسيّة سابقاً، والمقاومة الشعبيّة قبل الاجتياح الإسرائيليّ، ورئيس حركة لجان الأحياء والمساجد لاحقاً. انظر: محمد زهر، مرجع سبق ذكره، ص 31–32. وحول الصراع بين سورية وحلفائها وبين «حركة التوحيد» ، انظر ص 417 – 421 من هذا الفصل.

(62) نقلاً عن هانف، ص 383 .

(63) قاد أبو موسى التمرّد داخل «فتح» ضدّ عرفات في صيف عام 1983 .

(64) هانف، ص .Rieck, Die Schiiten, p. 632; 383

(65) ضابط سوريّ سابق ورئيس التنظيم المنشقّ عن «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين» بزعامة جورج حبش.

(66) Andreas Rieck, Die Schiiten, op. cit., p.633.



(67) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 65–66 .

(68) MECC/ERR Report, August 1986, p.6.

(69) هانف، ص 371–372 .

(70) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 224–225 .

(71) هانف، ص 382–383 .

(72) MECC/ERR Report, August 1986, p.6.

(73) هانف، ص 383–384 .

(74) Rieck, pp. 653-658, 722.

(75) Rieck, pp. 634, 636.

(76) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 360–361 .

(77) بقرادوني، لعنة وطن. من حرب لبنان إلى حرب الخليج، غدراس 1991ص 161 .

(78) حول «اتّفاق القاهرة» ، راجع الفصل الثاني من المجلّد، ص 190 - 194 .

(79) جريدة **العهد**، عدد 169، 25 محرم 1408 هـ.

(80) هانف، ص 386، 392–393 .

(81) يدخل في هذا السياق تمرّد حسن هاشم وحسين الموسوي وإبراهيم الأمين، وحميّة وطليس ذوي الأصول البعلبكيّة. راجع: رشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، ص 278–279 .

(82) Rieck, Die Schiiten, pp.716-727. Stephan Rosiny, Islamismus bei den Schiiten im Libanon. Religion im Übergang von Tradition zur Moderne, Berlin 1996. pp. 116-118.

(83) حول الخلافات والتناقضات الإيديولوجيّة بين «حركة أمل» و«حزب الله» ، انظر ص 413 – 417 من هذا الفصل.

(84) Rieck, Die Schiiten, pp.533-536, 717. Rosiny, Islamismus, p.124. من القياديّين في «حركة أمل» الذين أظهروا استقلاليّة عن المكتب السياسيّ للتنظيم: داود داود في صور بعد الانسحاب الإسرائيليّ من المنطقة، وحسن هاشم، رئيس اللجنة المركزيّة للحركة، والمسؤولون السياسيّون زكريا حمزة وعقل حميّة. وفي وقت لاحق، أعلن هاشم في شتاء عام 1987 عن حركة إصلاح داخل «الحركة» كانت موجّهة ضدّ برّي. وجرى تعيين بديلين من داود داود ومحمود الفقيه.

(85) حول مشروع «حزب الله» لأسلمة لبنان، راجع الفصل السادس من الكتاب.

(86) Riech, Die Schiiten, p. 734.

(87) Rieck, Die Schiiten, pp. 734 - 735.

(88) Rieck, Die Schiiten., p. 739.

(89) نقلاً عن هانف، ص 388 .

(90) Rieck, Die Schiiten, p. 741.

(91) هانف، ص 388 .

(92) Christopher Dickey, "Assad and His Allies: Irreconciable Differrences?", in: ***Foreign Affairs,*** vol. 66 p. 63.

(93) هانف، ص 389.

(94) نقلاً عن: نبيل خليفة، «من هو حزب الله؟ في: **ملحق النهار**، عدد 431، 10 حزيران 2000، ص 6.

(95) Winslow, Lebanon, pp. 265 - 266.

(96) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها، حزب الله والخليّة – الأمّة في ضاحية بيروت الجنوبيّة» ، في: جريدة **الحياة**، 3، 2 شباط 1990.

(97) Rieck, Die Schiiten, p. 743.

(98) Axel Havemann,, "Libanon", in: Werner Ende/Udo Steinbach, ***Der Islam in der Gegenwart,,*** München 1996, p. 528.

(99) هانف، ص 389، 736–737، 749.

(100) أرشيف الجبهة الموحّدة لرأس بيروت. تقرير حول الأوضاع في إقليم التفّاح عام 1989.

(101) Rosiny, pp. 65-66.

(102) حول مبادرة الرئيس الأميركيّ، راجع الفصل الثالث من المجلّد.

(103) Winslow, Lebanon. War and Politics,, pp. 238f.

(104) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 74.

(105) Rieck, Die Schiiten, p.

(106) عماد يونس (إعداد)، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، 1973. . . ج1، ص 290–295.

(107) Winslow, Lebanon. War and Politics, pp. 243 - 244.

(108) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج1، ص 296–304.

(109) هو الصراع الذي حصل في نيسان عام 1984 بانفصال خليل عكّاوي وكنعان ناجي عن الحركة، وهاشم منقارة في آب 1985. انظر: جريدة **الجمهوريّة**، 29 أيلول 1985.

(110) أقدم سُنّة مدينة حماه السوريّة في شباط 1982 على إعلان الثورة ضدّ النظام العلويّ المهيمن في البلاد. فتعامل معهم النظام السوريّ بشدّة فائقة ودمويّة وأجهض الانتفاضة. وقُدّر عدد القتلى ما بين 10 آلاف إلى 20 ألفاً. Fisk, Pity the Nation, p.62..

(111) Rieck, pp. 597 - 598.

(112) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 82–84.

(113) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 84–85.

(114) هانف، ص 375.

(115) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 84.

(116) Winslow, Lebanon, p. 270.



(117) سوف تثبت الأحداث خلال انشطار الدولة اللبنانيّة وتمرّد عون على الشرعيّة، أنّ عرفات دعم الجنرال بهدف مناوئة سورية في لبنان، وأنّ سورية كانت على حقّ في توقّعاتها.

(118) حافظت المخيّمات الفلسطينيّة المجاورة لمدينتي صيدا وصور على ولائها لعرفات.

(119) هانف، ص 389–390.

(120) سنعالج هذه الموضوعات في ثنايا هذا الفصل.

(121) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 43–44.

(122) ميناغ، أسرار حرب لبنان، ص 46–47؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1978، بيروت 1979، ص 144.

(123) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 4، في: http://www.lebanese-forces.org/hakim/sgremembers/part3.htm.

(124) أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب. سيرة ذاتيّة، شركة المطبوعات، ط2، بيروت 1990ص 82.

(125) ميناغ، أسرار حرب لبنان، ص 51–53.

(126) طوني جورج عطا الله، منظومة الحرب الداخليّة. استراتيجيّة نزاعيّة معاصرة في مجتمع متنوّع: الحالة اللبنانيّة 1975–1990. أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانيّة – كلّية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة – الفرع الأوّل، بيروت آذار 2001، ص 304، 310.

(127) هانف، ص 365.

(128) ساسين عساف، «الأحزاب اللبنانيّة»: مأزق الحرب ووهم السلطة، في: جريدة **السفير**، 22 نيسان 1994.

(129) هانف، 367.

(130) هانف، 365.

(131) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 6، وروبير حاتم (كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق، دار الحقيقة 2000، ص 68. : http://www.lebanese-forces.org/hakim/sgremembers/part6.htm.

(132) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد نبيه فرحات في منزله في بئر حسن بتاريخ 15 نيسان 1999.

(133) جريدة **السفير**، 13 آذار 1985.

(134) بقرادوني، لعنة وطن، ص 87.

(135) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 6، في http://www.lebanese-forces.org/hakim/sgremembers/part6.htm.

(136) عُقد في القصر الجمهوريّ في بعبدا بحضور 62 شخصيّة روحيّة وسياسيّة مسيحيّة، وعلى رأسها البطريرك خريش. وصدر عن الاجتماع «**رفض حاسم لكلّ محاولة ترمي إلى الخروج عن السياسة اللبنانيّة وتحذير من خطري التنكّر للإجماع اللبنانيّ واللجوء إلى السلاح**». نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 99.

(137) لم يسفر هذا الاجتماع عن أيّة نتيجة، أوّلاً بسبب تغيّب جعجع عنه، وثانياً لأنّ «القوّات»

رفضت التفاوض قبل التوصّل إلى «خيارات نهائيّة»، راجع وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 99.

(138) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 99.

(139) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، بيروت 1993، ص 18.

(140) حول هذا الموضوع راجع الفصل الخامس من المجلّد، ص 518 - 519.

(141) نقلاً عن: أنطوان نجم، «سمير جعجع فكر ومقاوم ورؤيوي» ،في: مجلّة **المسيرة**، نيسان 2004، ص 15.

(142) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 220.

(143) سالم، ص 372–373، 374.

(144) بقرادوني، لعنة وطن، ص 91.

(145) سالم، ص 375–376.

(146) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 103.

(147) بقرادوني، لعنة وطن، ص 92–94.

(148) بعد سقوط إقليم الخرّوب في 28 نيسان 1985 في أيدي الاشتراكيّين، نصحت بعض القيادات في «حزب الكتائب» الرئيس الجميّل بالاستقالة والسيطرة على أكبر وحدة في الجيش اللبنانيّ (اللواء الثامن) والتمركز في منطقة المتن أسوة بما فعله كلٌ من برّي في بيروت مع اللواء السادس وجنبلاط في الشوف مع اللواء الثاني عشر. وعلى الرغم من رفض الجميّل هذا الاقتراح، فقد خشيت قيادة «القوّات» (جعجع، حبيقة، بقرادوني) من أن تؤدّي استقالة الجميّل إلى تدخّل عسكريّ سوريّ في المناطق الشرقيّة. فقررت التصالح معه، وأخذت تتّخذ مواقف علنيّة تتوافق مع مواقف الرئيس. انظر سالم، ص 378–379.

(149) هانف، ص 376.

(150) حول «الاتّفاق الثلاثيّ» ، انظر الفصل السابع، ص 650 - 669.

(151) سالم، ص 379–380، 385، 388، 390.

(152) هانف، ص 379.

(153) صحيح أنّ الاتّفاق وُقّع، إلّا أنّه لم ينفّذ بسبب المعارضة المسيحيّة.

(154) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 126.

(155) هانف، ص 379.

(156) MECC/ERR, Report of the Year 1986, p. 3.

(157) بقرادوني، لعنة وطن، ص 190.

(158) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 126؛ «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. حبيقة وزحلة: ميليشيا بلا أرض في أرض بلا ميليشيا»، في: جريدة **الحياة**، 5، 5 شباط 1990.

(159) نقلاً عن «وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986»، ص 139.



(160) MECC/ERR Report of the Year 1986, p. 4.

(161) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 126، 138–139.

(162) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 136، 138.

(163) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 126.

(164) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 141.

(165) نقلاً عن وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 139.

(166) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 126–127، 140.

(167) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 139.

(168) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 326–327.

(169) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 329–330.

(170) نقلاً عن «وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986» ، ص 328.

(171) Winslow, Lebanon, p. 262.

(172) حول مبادرات السلام بين عامي 1986 و1988، راجع وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987.

(173) حول استقالة كرامي ثمّ اغتياله، راجع الفصل السادس، ص 439، 673 - 675، 676، 713.

(174) حول الأزمة الاقتصاديّة، راجع المجلّد الثاني، الفصل العاشر.

(175) سركيس نعّوم، ميشال عون. حلم أم وهم، بيروت 1992، ص 60؛ وقارن بـ: ريمون إدّه، ضمير لن يموت، ص 272، الذي يقول إنّ الجميّل «**ذهب إلى دمشق على أمل إقناع الرئيس حافظ الأسد بالتمديد له، وحين لم يحصل ذلك شكّل حكومة عسكريّة. . .**».

(176) جورج بكاسيني، أسرار الطائف. من عهد أمين الجميّل حتّى سقوط الجنرال. (مع وثائق ومحاضر)، بيروت 1993، ص 12–13.

(177) بقرادوني، لعنة وطن، ص 11.

(178) سالم، ص 497–498.

(179) حول الرهائن الأجانب في لبنان، انظر الفصل الخامس عشر من المجلّد الثاني.

(180) جريدة **العهد**، عدد 253، 28 نيسان 1989.

(181) هانف، ص 391.

(182) كارول داغر، جنرال ورهان، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت 1992، ص 75.

(183) هانف، ص 392.

(184) Igor Timofejew, “Reagan beginnt mit einem Tropfen, Krieg mit einem Schuß?” in: ***Neue Zeit***, 31 (1988), p. 19.

(185) داغر، ص 75؛ كميل منسّى، إلياس الهراوي، ص 97.

(186) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 1، ص 131.

(187) Timofejew. “Reagan beginnt mit einem Tropfen”, p. 20.

(188) بقرادوني، لعنة وطن، ص 12.

(189) سليم الحصّ، عهد القرار والهوى. تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987–1990، ط2، بيروت 1991، ص 10.

(190) Igor Timofejew, "Reagan beginnt mit einem Tropfen", p. 19.

(191) جورج بكاسيني، أسرار الطائف، ص 11–12.

(192) بكاسيني، أسرار الطائف، ص 22. والأسماء التي اقترحها الجميّل هي: بيار حلو، وميشال إدّه، ومانويل يونس.

(193) بقرادوني، لعنة وطن، ص 15–16.

(194) بقرادوني، لعنة وطن، ص 13–14.

(195) ووفق داغر، ص 77–82. من الرُسل بين عون ودمشق: نصري معلوف ومحسن دلّول ورياض رعد وفايز القزّي.

(196) روبير حاتم (كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق، دار الحقيقة، 2000، ص 74.

(197) بكاسيني، ص 131– 134؛ داغر، ص77– 82، 88؛ وقارن بـ: دلّول، حوارات ساخنة، مرجع سبق ذكره، ص 16–18.

(198) مجلّة الشراع 15 أيّار 2006.

(199) صاغية، موارنة من لبنان، ص 459–460.

(200) جاء اختراق الجيش اللبنانيّ أمنياً بخطف طائرة مروحيّة من قاعدة أدما إلى الشوف. راجع: جريدة العهد، عدد 185، 19 جمادى الأولى 1408 هـ.

(201) سالم، ص 499.

(202) بقرادوني، لعنة وطن، ص 190– 191.

(203) داغر، ص 89.

(204) أثناء تهافت المرشّحين الموارنة على استرضاء سورية، صرّح خدّام أنّ على كلّ مرشّح أن يقدّم برنامجاً خطيّاً يجري بموجبه الحُكم عليه. انظر : هانف، ص 698.

(205) داغر، ص 89.

(206) داغر، ص 82، 85–86.

(207) سالم، ص 505–506.

(208) ألبير منصور، موت جمهوريّة، ص 215–216؛ هانف، ص 695.

(209) انظر ص ؟؟؟

(210) داغر، ص 77.

(211) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 8، مرجع سبق ذكره.

(212) داغر، ص 86.

(213) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 13.

(214) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 13–14.

(215) سالم، 505–506؛ هانف، 695.



(216) نقلاً عن: سالم، ص 504.

(217) سالم، ص 506.

(218) داغر، ص 89. هذه الصفة التي أُطلقت على الجنرال عون، استُخدمت من أكثر من جهة.

(219) سالم، الخيارات الصعبة، ص 497.

(220) Gregory, p. 72.

(221) بكاسيني، أسرار الطائف، ص 23.

(222) سالم، ص 507–508.

(223) داغر، ص 87–88.

(224) كاظم الخليل، الديار، حلقة 55، 20 أيّار 1999.

(225) Gregory, op. it., p. 72.

(226) بقرادوني، لعنة وطن، ص 21.

(227) نقلاً عن: حازم صاغية، موارنة من لبنان، ص 26.

(228) خويري، ج1، ص 192.

(229) صاغية، موارنة من لبنان، ص 26.

(230) صاغية، موارنة من لبنان، ص 26–27.

(231) Gregory, p. 72.

(232) نقلاً عن: داغر، ص 92.

(233) Gregory, p. 72.

(234) سالم، ص 509.

(235) منصور، موت جمهوريّة، ص 219.

(236) نقلاً عن: سالم، ص 509.

(237) داغر، ص 94.

(238) نقلاً عن: داغر، ص 90–91؛ وقارن بـ: منصور، موت جمهوريّة، ص 219؛ منسّى، إلياس الهراوي، ص 97.

(239) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 17–18.

(240) ألبير منصور، موت جمهوريّة، ص 219.

(241) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 12؛ داغر، ص 91.

(242) داغر، ص 91.

(243) هانف، ص 696.

(244) داغر، ص 94.

(245) داغر، 99.

(246) وزير سابق وصاحب جريدة «النهار»، ومقرّب من الرئيس الجميّل.

(247) بكاسيني، أسرار الطائف، ص 24–25.

(248) سالم، ص 509–510.
(249) بقرادوني، لعنة وطن، ص 19–20.
(250) سالم، ص 516.
(251) بكاسيني، أسرار الطائف، ص 24.
(252) داغر، ص 99.
(253) داغر، ص 116–117.
(254) محسن دلّول، حوارات ساخنة، في ص 53.
(255) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 8، مرجع سبق ذكره.
(256) نعّوم، ص 53–55؛ داغر، ص 97–102.
(257) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 8.
(258) بقرادوني، لعنة وطن، ص 20–21.
(259) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 162.
(260) نقلاً عن» أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، مرجع سبق ذكره، 162.
(261) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 166.
(262) نقلاً عن: سمير جعجع يتذكّر، حلقة 8.
(263) داغر، ص 117.
(264) سالم، ص 514.
(265) نقلاً عن: أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 163–164.
(266) الحصّ، ص 18–19.
(267) حول «الثوابت الإسلاميّة» ، انظر الفصل السادس.
(268) الحصّ، ص 15، 21–22.
(269) بقرادوني، لعنة وطن، ص 24.
(270) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 19.
(271) سالم، ص 514.
(272) ضمّت التشكيلة المقترحة من المسلمين: عثمان الدنا وعمر كرامي ونزيه البزريّ وناظم القادريّ ونبيه برّي وعادل عسيران ومحمود عمّار وخليل الخليل ورفيق شاهين ووليد جنبلاط ومروان حمادة. ومن المسيحيّين: داني شمعون (نائباً للرئيس) وجورج سعادة، وميشال عون، وسمير جعجع، وجوزيف الهاشم،وفكتور قصير، وعبد الله الراسي، وميشال ساسين، وخليل أبو حمد، ونصري معلوف، وأحد الأرمن، انظر: الحصّ، ص 19. وقارن بسمير جعجع يتذكّر، حلقة 8.
(273) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 19 – 20؛ داغر، ص 105، 109– 113؛ سالم، ص 515. وقد نصّت المادّة 62 على ما يلي: «**في حال خلو سدة الرئاسة لأيّة علة كانت، تُناط السلطة الإجرائيّة وكالة بمجلس الوزراء**»، راجع مجموعة الوثائق الأساسيّة المتعلّقة بالنظام



السياسيّ في لبنان، مرجع سابق، ص 50.
(274) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 167.
(275) بقرادوني، لعنة وطن، ص 22–23.
(276) بقرادوني، لعنة وطن، ص 25 – 26.
(277) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 3.
(278) نعّوم، ميشال عون، ص 59–62. وقارن بما يذكره سمير جعجع حول خطّة الجميّل لضرب عون بجعجع، سمير جعجع يتذكّر، حلقة 8.
(279) بكاسيني، ص 27.
(280) مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 168.
(281) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 3، وحلقة 8.
(282) في الواقع، إنّه خلال عهد الرئيس أمين الجميّل، وتحديداً منذ عام 1986، عادت العلاقات بين المناطق الشرقيّة والعراق. وقام كريم بقرادوني بزيارتين إلى بغداد، أسفرت الأخيرة عن عقد تحالف بين «القوّات اللبنانيّة» والعراق. وقد لعب ضابط في الأمن العامّ اللبنانيّ دوراً في تنسيق الاتصالات بين «القوّات اللبنانيّة» والعراق في قبرص. جريدة **العهد**، عدد 226، 11 ربيع الأوّل 1409 هـ.
(283) راجع نصّ المادّة في: مجموعة الوثائق الأساسيّة المتعلّقة بالنظام السياسيّ في لبنان، مرجع سابق، ص 49.
(284) هانف، ص 697.
(285) هانف، ص 697.
(286) داغر، ص 116.
(287) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 9 في: http://www.lebanese-forces.org/hakim/sgremembers/part10. htm.
(288) نعّوم، ص 71. وأثناء مروره في باريس متوجّهاً إلى تونس لحضور اجتماع وزراء الخارجيّة لدول الجامعة العربيّة، التقى الرئيس الحصّ النائب عبد المجيد الرافعي. وقد أبلغ الأخير الرئيس الحصّ بأنّ العراق يؤيّد حكومة العماد عون ويعتبرها الحكومة الشرعيّة سنداً إلى المرسوم الذي وقّعه الجميّل في اللحظة الأخيرة،وبالتالي سيمنحها دعمه. انظر: الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 44.
(289) حول مساعي عون لفتح خطٍ مع إسرائيل، انظر صفحة 468، 789.
(290) شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، ص 270–271.
(291) مقابلة أجراها المؤلّف مع الوزير السابق سامي الخطيب في جبّ جنين بتاريخ 16 آب 1998.
(292) سركيس نعّوم، ميشال عون، ص 60.
(293) هانف، ص 697.
(294) كاظم الخليل، **الديار** حلقة 55، 20 أيّار 1999.

(295) هانف، ص 698.
(296) داغر، ص 118.
(297) داغر، ص 116–117، 118–119.
(298) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، مرجع سبق ذكره، ص 272.
(299) بقرادوني، لعنة وطن، ص 32.
(300) بقرادوني، لعبة وطن، ص 192.
(301) نقلاً عن داغر، ص 154.
(302) عاش ميشال عون في حارة حريك بضاحية بيروت الجنوبيّة. واتّهم عام 1983 بقصفها بالمدفعيّة. انظر: صاغية، ص 454.
(303) William Harris, Faces of Lebanon, Sects, Wars, and Global Extensions, Markus Wiener Publishers, Princeton 1997, op. cit., p. 243.
(304) راجع، سركيس نعّوم، ميشال عون، مرجع سبق ذكره.
(305) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، ملحق رقم 8: «مكتوب بيد العقيد ميشال عون في يونيو – حزيران 1981. لائحة مقارنة بين محاسن ومساوئ إعلان القوّات اللبنانيّة أمام الملأ أنّها تقطع كلّ علاقاتها بإسرائيل» ، ص 457–458.
(306) Harris, Faces of Lebanon. p. 244.
(307) صاغية، موارنة من لبنان، ص 459.
(308) نقلاً عن: Harris, Faces of Lebanon, p. 244.
(309) صاغية، موارنة من لبنان، ص 457.
(310) سيمر جعجع يتذكّر، حلقة 3.
(311) نعّوم، ميشال عون، ص 48–49.
(312) كان كنعان قائداً للواء الخامس في الجيش اللبنانيّ.
(313) بعد حادثة اختراق حبيقة وجماعته المنطقة الشرقيّة قبل نهاية أيلول 1986، وضعت «القوّات اللبنانيّة» حاجزاً على معبر المونتفردي قبل حاجز الجيش اللبنانيّ بمسافة قصيرة. فأدّى هذا إلى حدوث إشكال بين الجانبين، نتج عنه إزالة الجيش اللبنانيّ الحاجز بالقوّة ومقتل عنصرين من «القوّات اللبنانيّة». وفي الشهور التالية وحتى اندلاع «حرب الإلغاء» في نهاية كانون الثاني 1990، كانت الاشتباكات والمناوشات تتنقل ما بين عمشيت وعيون السيمان إلى فرن الشبّاك فالدكوانة. جورج سعادة، قصّتي مع الطائف. حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة، بيروت ص 309–310.
(314) منصور، موت جمهوريّة، ص 210.
(315) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 132–133.
(316) وفق رواية سركيس نعّوم، أرسل عون ضابطين عشيّة يوم الانتخابات الرئاسيّة إلى سمير جعجع يطلب إليه إيقاف الانتخابات. فوافق جعجع، وحسّن هذا «التعاون» العلاقة بين عون وقائد



«القوّات اللبنانيّة،» ص 49–50.
(317) منصور، موت جمهوريّة، ص 219.
(318) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، أوّل آب 1988، لام، ص 260.
(319) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 132.
(320) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 238–239.
(321) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج 1، ص 133.
(322) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 249–251.
(323) فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحلّ، ص 252.
(324) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 31.
(325) سالم، ص 514–515.
(326) عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر. السياسة الأميركيّة في لبنان، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1991، ص 227–228.
(327) نقلاً عن داغر، ص 120.
(328) شاوول، الإفتراق والجمع، دار النهار 1996، ص 119.
(329) نبيل خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، جبيل 1991، ص 251–252.
(330) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 77–81.
(331) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 54–55.
(332) كمال حمدان، الأزمة اللبنانيّة. الطوائف الدينيّة، الطبقات الاجتماعيّة، والهويّة الوطنيّة، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت 1998ص 195.
(333) هانف، ص 697.
(334) نعّوم، ميشال عون، ص 69.
(335) سركيس نعّوم، ميشال عون، ص 213.
(336) بقرادوني، لعنة وطن، ص 193–194.
(337) نقلاً عن: William Harris, Faces of Lebanon, p. 248.
(338) نقلاً عن: William Harris, Faces of Lebanon, p. 248.
(339) نقلاً عن: جريدة العهد، عدد 242، 10 شباط 1989.
(340) داغر، 121، 123–126.
(341) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 200.
(342) مجلّة الشراع، 15 أيّار 2006.
(343) Harris, Faces of Lebanon, P. 248.
(344) شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، ص 270–271.
(345) بقرادوني، لعنة وطن، ص 158.
(346) قيل إنّه انتحر أو قتل في منتصف شهر تشرين الأوّل 2005.

(347) Harris, Faces of Lebanon, pp. 248 - 249.

(348) مقابلة مع اللواء نبيه فرحات في منزله في بئر حسن بتاريخ 15 نيسان 1999.

(349) جريدة **العهد**، عدد 243، 17 شباط 1989؛ عدد 245، 3 آذار 1989.

(350) جريدة **العهد**، عدد 247، 17 آذار 1989.

(351) على سبيل المثال، المبادرة السعوديّة المدعومة أميركيّاً لإجراء انتخابات رئاسيّة يسبقها وضع النوّاب المسيحيّين برعاية بكركي لائحة تضمّ خمسة أسماء مرشّحين يرفعها الأميركيّون إلى سورية، التي تختار واحداً منهم. وكانت هذه المبادرة تشكّل خطراً كبيراً على مستقبل عون السياسيّ. فنجاحها، كان يعني انتخاب غيره لرئاسة الجمهوريّة، أي إقصاءه عن السلطة. وعندما فشلت المبادرة، اطمأن عون، ولم يعد في حاجة إلى دعم جعجع للانقلاب على خصومه، أي انتفاء الحاجة لتوسيع حكومته الانتقاليّة وضم جعجع إليها. حول هذا الموضوع، راجع: نعّوم، ص 65–67.

(352) هانف، حاشية 4، ص 700؛ نعّوم، ص 64–65.

(353) نقلاً عن داغر، ص 128.

(354) نقلاً عن: نعّوم، ص 65.

(355) داغر، ص 127–128.

(356) Harris, op. cit., p. 249.

(357) قدّرت جريدة «العهد» كمّيات الأسلحة العراقيّة التي وصلت إلى «القوّات اللبنانيّة» بـ: 34 دبابة ت 55، و18 راجمة صواريخ، و20 ناقلة جند، و2 بطارية مدفعيّة، و30 مدفع رشّاش ثقيل و100 ألف قذيفة. جريدة العهد، عدد 226، 11 ربيع الأوّل 1409 هـ. أمّا عون، فتلقّى 160 دبابة غربيّة الصنع كان يستخدمها الجيش العراقيّ. انظر: جريدة **العهد**، عدد 247، 17 آذار 1989.

(358) هانف، ص 699.

(359) مقابلة مع الوزير السابق سامي الخطيب في جبّ جنين بتاريخ 16 آب 1998.

(360) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 62–63.

(361) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. القوّات اللبنانيّة: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظاميّ وأجهزة للخدمات» ، في جريدة **الحياة**، رقم 1، 31 كانون الثاني 1990.

(362) «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها. القوّات اللبنانيّة: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظاميّ» ، مرجع سبق ذكره.

(363) حول تقلّب سعر صرف الليرة اللبنانيّة، انظر الفصل العاشر من المجلّد الثاني، ص ؟؟؟.

(364) بقرادوني، لعنة وطن، ص 197.

(365) تطرّق الاتّفاق إلى المسائل السياسيّة والماليّة والعسكريّة والأمنيّة والاستخباراتيّة. لكنه لم يُنفذ كاملاً، بسبب إطلاق عون «حرب التحرير» ضدّ سورية.

(366) هانف، حاشية 4، ص 700.



(367) جريدة **العهد**، عدد 253، 28 نيسان 1989.

(368) حول المرافئ غير الشرعيّة، راجع الفصلين التاسع والخامس عشر.

(369) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 199.

(370) Winslow, Lebanon. War and Politics, p. 272.

(371) جورج سعادة، قصتي مع الطائف. ص 27– 29.

(372) نعّوم، ص 83.

(373) داغر، ص 132.

(374) محسن دلّول، حوارات ساخنة، 2007، ص 15–16.

(375) داغر، ص 132.

(376) داغر، ص 132–133.

(377) Harris, op. cit., pp. 250f.

(378) جريدة **العهد**، عدد 247، 17 آذار 1989.

(379) جريدة **العهد**، عدد 249، 31 آذار 1989.

(380) جريدة **العهد**، عدد 248، 24 آذار 1989.

(381) بقرادوني، لعنة وطن، ص 194.

(382) داغر، ص 132–134؛ نعّوم، ص 87–88؛ ويؤكّد بكاسيني ص 134 الرواية المذكورة، وأنّ عون استقبل بعد منتصف ليل 13 – 14 آذار 1989 في قصر بعبدا القائم بالأعمال العراقيّ وموفداً من قبل ياسر عرفات، ودام الاجتماع حتّى الساعة الخامسة صباحاً. وبعد ثلاث ساعات على انتهاء هذا الاجتماع، أعلن عون «حرب التحرير» على سورية.

(383) نعّوم، ميشال عون، ص 86 – 87، 90.

(384) بكاسيني، 37–38.

(385) حول الترحيب الأميركيّ والأوروبيّ بعودة الجيش السوريّ إلى بيروت الغربيّة، أنظر ص 407 – 408 من هذا الفصل.

(386) Harris, Faces of Lebanon, op. cit., p. 252.

(387) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 201.

(388) Gregory, p. 75.

(389) داغر، ص 137–138.

(390) بكاسيني، أسرار الطائف، ص 29.

(391) Gregory, p. 78.

(392) حول ظروف انتخابه رئيساً للجمهوريّة عقب اغتيال رينيه معوّض، انظر الفصل الثامن.

(393) الهراوي، لبنان من المحنة إلى السلام، ص 258.

(394) هانف، ص 704، وحاشية 9 من الصفحة نفسها؛ بقرادوني، لعنة وطن، ص 200.

(395) نعّوم، مشال عون، ص 90.

(396) هانف، ص 698.

(397) جورج إميل عيراني، البابويّة والشرق الأوسط. دور الكرسيّ الرسوليّ (الفاتيكان) في النزاع العربيّ - الإسرائيليّ 1962–1994، ترجمة بولس سرّوع، دار ملفّات، جبيل 1997، ص 177.

(398) نعّوم، ص 71.

(399) نعّوم، ميشال عون، ص 86–87.

(400) نقلاً عن: Jim Muir, "The Fuse Burns Short", in: *Middle East International*, no. 351, 25.5.1989, p.11.

(401) داغر، ص 137؛ هانف، ص 703؛ Gregory, p. 79.

(402) Harris, op. cit., p. 257.

(403) Winslow, Lebanon, pp. 272f.

(404) نقلاً عن هانف، ص 706.

(405) هانف، ص 700.

(406) هناك لغط كبير عمّا إذا كان قصف المناطق الغربيّة قد حدث من قبل الجيش اللبنانيّ بأمر من عون، أم أنّ «القوات اللبنانيّة» هي التي نفّذته. وقد أُبلغت من قبل بعض الضبّاط في الجيش أنّ زملاءهم في سلاح المدفعيّة هم الذين نفّذوا القصف. وأبلغني اللواء الركن نبيه فرحات بأنّ القوّات اللبنانيّة شاركت في قصف المنطقة الغربيّة في ذلك اليوم. على كلّ حال، يذكر جورج سعادة في مذكراته أنّ ميشال عون أمر في الساعة الثامنة والربع من صباح 14 آذار بقصف بيروت الغربيّة. جورج سعادة، قصتي مع الطائف، ص 29.

(407) بقرادوني، لعنة وطن، ص 199.

(408) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، بيروت 1993، ص 23.

(409) Gregory, p. 75.

(410) نقلاً عن: هانف، ص 701.

(411) نقلاً عن هانف، ص 698.

(412) من المطالب التي رفعها المتظاهرون دعوة النوّاب المسيحيّين إلى «خرق جدار الصمت والإعلان للملأ أنّ النظام السوريّ يمارس حرب إبادة جماعيّة ضدّ شعبنا»، و«إنّ زمن العمالة والمناورة، واستجداء الكراسي ولّى. وها زمن التحرير ينادي ضمائركم ووطنيّتكم، قولوا لا لمجزرة شعب أنتم مسؤولون عنه، وهو يذبح أمام صمتكم المتواطئ، واعلموا أنّ الشعب اللبنانيّ أسقط الأقنعة عن الدور السوريّ، فإن خذلتم شعبكم خذلكم». نقلاً عن: سعادة، ص 32–33.

(413) هانف، ص 705.

(414) سعادة، ص 32 – 34.

(415) سعادة، ص 34.

(416) سعادة، ص 30 – 31.



(417) داغر، ص 135.

(418) منصور، موت جمهوريّة، ص 225–226.

(419) نقلاً عن هانف، ص 706.

(420) نقلاً عن داغر، ص 136.

(421) حول «اتّفاق الطائف»، راجع الفصل الثامن من المجلّد.

(422) حول ظروف انتخاب معوّض ثم الهراوي لرئاسة الجمهوريّة، انظر الفصل الثامن من المجلّد.

(423) هانف، ص 724.

(424) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 37.

(425) نقلاً عن: جريدة النهار، 26 تشرين الأوّل 1989.

(426) Jim Muir, "The Imperative of Removing Aoun", in: *Middle East International*, no. 363, 17.11.1989, p.5.

(427) يذكر أنطوان سعد، في كتابه: مار نصر الله بطرس صفير تفاصيل وافية عن «المشهد الهستيريّ والتراجيدي» ، راجع ج1، ص 270–278.

(428) سعادة، ص 190.

(429) Muir, "The Imperative of Removing Aoun, p. 5.

(430) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 274.

(431) عيراني، مرجع سابق، ص 177.

(432) جريدة الحياة، عدد 9852، 13/ 12/ 1989.

(433) نقلاً عن: سعادة، ص 190.

(434) نقلاً عن داغر، ص 201–202.

(435) نقلاً عن: سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 273–274.

(436) نقلاً عن: سعادة، ص 193.

(437) سعادة، ص 264–265.

(438) نقلاً عن هانف، ص 725.

(439) نقلاً عن: هانف، ص 725.

(440) سعادة، ص 192.

(441) لعنة وطن، ص 34–35.

(442) هانف، ص 725؛ داغر، ص 160. حول حلّ المجلس النيابيّ من قبل عون، راجع الفصل الثامن من المجلّد، ص 778 – 780.

(443) بكاسيني، ص 143.

(444) حول اغتيال معوّض وظروف الجريمة، راجع الفصل الثامن، ص 783 – 784.

(445) الحصّ، عهد القرار والهوى، ص 140–142.

(446) عارف العبد، لبنان والطائف. تقاطع تاريخيّ ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة

العربيّة، بيروت 2001، ص 237.

(447) سعادة، قصتي مع الطائف، ص 276- 278.

(448) هانف، ص 730.

(449) منسّى، إلياس الهراوي، ص 139.

(450) نصّ الرسالة في: كميل منسّى، إلياس الهراوي، ص 140–141.

(451) منسّى، إلياس الهراوي، ص 142–143.

(452) منسّى، إلياس الهراوي، ص 139.

(453) منسّى، إلياس الهراوي، ص 169.

(454) هانف، ص 730–731.

(455) Winslow, Lebanon, p. 277.

(456) بقرادوني، لعنة وطن، ص 216.

(457) داغر، ص 170.

(458) داغر، ص 199–200.

(459) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 219.

(460) سعادة، قصتي مع الطائف، ص 309–314.

(461) بقرادوني، لعنة وطن، ص 218.

(462) بقرادوني، لعنة وطن، ص 216.

(463) هانف، ص 735.

(464) نقلاً عن: منسّى، إلياس الهراوي، ص 144.

(465) منسّى، إلياس الهراوي. عودة الجمهوريّة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(466) هانف، ص 731، 734.

(467) داغر، ص 211.

(468) هذا ما ذكره الرئيس اللبنانيّ الأسبق إلياس الهراوي في مذكراته. إلياس الهراوي، لبنان من المحنة إلى السلام. كلمات ومواقف، ج1، لات، ص 258.

(469) العيّاش، أزمة الماليّة العامّة في لبنان. قصّة الانهيار النقديّ 1982–1992، دار النهار للنشر، بيروت 1997، ص 65.

(470) عبد الأمير سلّوم، «الاقتصاد اللبنانيّ بعد حرب الـ 200 يوم»، في: الاقتصاد والأعمال (122) 1989، ص 47؛ وقارن بـ: «الحرب الأهليّة 1975–1990 فلنحاسب المسؤولين»، في: http://www.tymat.org/q=node 48.

(471) العيّاش، ص 65؛ عبد الأمير سلّوم،» الاقتصاد اللبنانيّ بعد حرب الـ 200، ص 45، 46.

(472) حول المؤتمرين، راجع الفصل السابع من المجلّد، ص 684 – 701.

(473) حول «الاتّفاق الثلاثيّ» ، راجع الفصل السابع من المجلّد، ص 650 – 669.

(474) نقلاً عن: Winslow, p. 278.



# الفصل الخامس

# سقوط التعايش الطوائفيّ
# الميثاق والحياة المشتركة

عرفت الحياة السياسيّة في لبنان خلال عهد الاستقلال الأوّل توازناً وتفاهماً شبه مطلقين بين المسيحيّين والمسلمين، عبّر عنهما التوافق الذي ساد بين الزعيمين بشارة الخوري ورياض الصلح بفضل «الميثاق الوطنيّ». فتمكّن لبنان من الدخول إلى «جامعة الدول العربيّة» وإجلاء الفرنسيّين عن البلاد، والتعامل بحكمة مع حرب فلسطين 1948، وإتمام الانفصال الجمركيّ عن سورية عام 1950. كما ساعد الازدهار الاقتصاديّ الذي عاشته البلاد وتقاطع مصالح البرجوازيّتين المسيحيّة والإسلاميّة، على إخفاء العديد من عيوب الدستور و«الميثاق والصيغة». مع ذلك، بقيت الإشكاليّة الصعبة والمزمنة قائمة، وتكمن في طبيعة العلاقات بين الدين والمواطنة، ومدى تقدّم الهويّة الدينيّة على الولاء الوطنيّ للمجتمع وللدولة. فظهر الدين والمواطنة جنباً إلى جنب لدى اللبنانيّين في حالات السلم، وتقدّم الولاء للدين على المواطنة في حالات النزاع السياسيّ والحرب، وتحوّل إلى عامل أساسيّ في الصراع الداخليّ، من دون أن يكون مع ذلك العامل الوحيد للنزاع[1]. وقد امتزجت الهويّة الدينيّة خلال الحرب بكلّ أنواع الصراع الاجتماعيّ والطبقيّ والسياسيّ.

## 1 – تصدّع الميثاق الوطنيّ وسقوطه

بدأ التوافق بين المسيحيّين والمسلمين يهتزّ منذ عهد الرئيس كميل شمعون متأثّراً بمسألتين: الشكوى الإسلاميّة الدائمة حول ضعف المشاركة الإسلاميّة في الحُكم، واستئثار المسيحيّين الموارنة بمراكز السلطة العليا الحسّاسة، وانجذاب المسلمين إلى العروبة إبان المدّ الناصريّ بعد حرب السويس عام 1956، مقابل انجذاب المسيحيّين، وخصوصاً الموارنة منهم، إلى الغرب وإلى مشاريع الأحلاف في المنطقة. وأمكن

التخفيف من حدّة التناقضات الطائفيّة مرحلياً بفضل سياسة الرئيس شهاب الداخليّة، التي قامت على إعطاء المناطق الإسلاميّة اهتماماً أكبر في المسائل الاجتماعيّة والإنمائيّة، واتباع الرئيس اللبنانيّ سياسة متوازنة في علاقات بلاده الخارجيّة وانفتاحه على مصر الناصريّة[2]. ثمّ عاد الأمر يتفاقم تدريجيّاً بين الطائفتين الرئيسيّتين خلال عهديّ الرئيسين شارل حلو وسليمان فرنجيّة. فعاد المسلمون يشكون مجدّداً من ضعف مركز رئيس الحكومة (سُنّي) مقابل رئيس الجمهوريّة (مارونيّ)، ومن عدم التوازن الطائفيّ في التعيينات للمناصب الإداريّة والعسكريّة. صحيح أنّ التمثيل الطائفيّ في مجلس الوزراء كان مناصفة بين المسلمين والمسيحيّين، وتساوت أعداد موظّفي الفئة الأولى من الطائفتين، على عكس المجلس النيابيّ (6 إلى 5 لصالح المسيحيّين)، إلاّ أنّ ذلك ظلّ حلاً مؤقّتاً وغير كافٍ للمشكلة. ولم تكن المسألة في نظر المسلمين هي في تساوي أعداد المسلمين والمسيحيّين في المناصب الإداريّة، بقدر ما كانت في نوعيّة المناصب التي كانت تحصل عليها الطائفة الإسلاميّة[3]. في المقابل، حافظ المسيحيّون على شكواهم بأنّ المسلمين مستمرّون في تغليب عروبتهم على لبنانيتهم، وأنّهم لا يهدفون إلى تحسين نسبة مشاركتهم في السلطة، وإنّما إلى نزع امتيازات الموارنة والاستئثار بالحُكم.

### – امتيازات الموارنة: التحدّي الإسلاميّ والاستجابة المسيحيّة

في عام 1966، قدّم رئيس الحكومة عبد الله اليافي استقالة حكومته بكتاب معلّل، احتجّ فيه على ضعف مركزه وتصرّف رئيس الجمهوريّة بهذا المنصب كما يشاء. وفي اجتماع «الهيئة الوطنيّة» (= تجمّع وجهاء سُنّة) في 13 كانون الأوّل 1966، طالب المجتمعون بتعديل الدستور لتقوية صلاحيّات رئيس الوزراء السُنّي. وبعد حوالى شهرين، طالب المسلمون بتصحيح مشاركتهم في الحُكم، عبر تأليف مجلس رئاسيّ من خمسة أعضاء يمثّلون الطوائف الخمس الرئيسيّة في البلاد، ويتناوبون سنويّاً على رئاسة الجمهوريّة. فلقيت هذه المطالب دعماً من الزعامات التقليديّة، صائب سلام وتقيّ الدين الصلح وعثمان الدنا وغيرهم، باستثناء رشيد كرامي وكمال جنبلاط، اللذين اعتبرا أنّ الوقت غير مناسب لتعديل الدستور أو افتعال أزمة[4].

أدّت مطالب «الهيئة الوطنيّة» من جهة، واستقالة اليافي من جهة أخرى، إلى انتقادات واسعة من قبل القيادات المسيحيّة، التي رأت أنّها تجرّ البلاد إلى منزلق خطير



وصراع طائفيّ حول المناصب. وحذّر بيار الجميّل في حينه، من أنّ الجدال حول تعديل الدستور أو خرق «الصيغة» يشكّل استفزازاً لأبناء طائفته ويُضعف رئيس الجمهوريّة، ويؤدّي بالتالي إلى شرخ في الوحدة الوطنيّة، فضلاً عن تقويض الاستقرار في البلاد[5]. وكرّر الجميّل مقولته الشهيرة حول قدسيّة «الصيغة» وبأنّها أفضل ما توصّل إليه اللبنانيّون بعد 400 سنة من الحُكم العثمانيّ. لكنّه، في ضوء احتكام اللبنانيّين إلى السلاح، اعترف أنّ الصيغة «**شرّ لا بُدَّ منه**»، أو الأصحّ رهان. وكان السؤال المطروح منذ عام 1943، أضاف الجميّل هو: «**هل يربح الرهان أم يخسر؟**». واعتبر أنّ المسيحيّين التزموا بهذا الرهان بصدق وإخلاص، وحمّل المسلمين مسؤوليّة «**إحياء الصيغة وإنقاذ لبنان**»[6]، وقال: إنّه بمقدار ما يطمئن المسيحيّون إلى وضعهم في لبنان تنتصر العروبة فيه[7]. وعن إلغاء الطائفيّة، رأى الجميّل أنّها لا تتجزأ، وبديلها المباشر هو العلمنة الشاملة. وأضاف يقول: «**ليس من العدل أن يُلغى من الطائفيّة ما يؤمّن حاجات المسلمين ورغباتهم، ويحتفظ بما يظلم المسحيّين**»[8]. أراد بيار الجميّل أن يقول للمسلمين: طالما أنّ إلغاء الطائفيّة الاجتماعيّة هو عمل مسيء للشرع الإسلاميّ، كذلك الحال، فإنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة هو عمل مضرّ بمصالح المسيحيّين. بمعنى آخر، إنّه مقابل إلغاء الطائفيّة السياسيّة كمطلب إسلاميّ، يجب إلغاء الطائفيّة الاجتماعيّة كمطلب مسيحيّ. وفي كلتا الإستراتيجيّتين، لم يكن المسلمون ولا المسيحيّون مستعدين لمرحلة العلمنة الشاملة أو الدولة المدنيّة.

ومن جهته، اعتبر ريمون إدّه أنّ من المسلّم به ألاّ يقبل المسيحيّون أن يتحوّل رئيس الجمهوريّة المارونيّ إلى «**باش كاتب**» عند المسلمين[9]. ورأت القيادات المارونيّة أنّ مشاركة المسلمين مؤمّنة رغم صلاحيّات رئيس الجمهوريّة الواسعة، إذ لا يستطيع الرئيس أن يُصدر المراسيم عن مجلس الوزراء من دون أن تقترن بتوقيع رئيسه السُنّي. واعتبر الموارنة أنّ ما يسعى إليه المسلمون ليس سوى تعديل «الصيغة» وانتزاع رئاسة الجمهوريّة منهم.

وعلى ما يبدو، كانت المخاوف المسيحيّة في محلّها. فمنذ ترشيح الشيخ محمد الجسر (سُنّي) نفسه لرئاسة الجمهوريّة عام 1932، ظلّ هاجس رئاسة الجمهوريّة يتقدّم عند المسلمين على أي مطلب آخر في المشاركة في الإدارة والمناصب العليا. وأصبحت هذه المسألة الشغل الشاغل للكثير من اللبنانيّين. فالنائب عدنان الحكيم ترشّح مرّتين لرئاسة الجمهوريّة، للتأكيد على أحقيّة تبوّء مسلم لهذه الرئاسة، وبأنّها

ليست حكراً على الطائفة المارونيّة. وعشيّة اندلاع حرب لبنان، صرّح رشيد كرامي أنّه مرشّح لرئاسة الجمهوريّة[10].

وفي مقابل إستراتيجيّة التخويف الإسلاميّة تجاه المسيحيّين، رفعت القوى اليساريّة في وجه المسيحيّين، وتحديداً الموارنة منهم، شعارات إلغاء النظام الطائفيّ اللبنانيّ، واستبداله بنظام علمانيّ، وهو موقف متقدّم كثيراً على موقف المسلمين، سُنّة وشيعة، المطالبين بتحسين المشاركة الإسلاميّة في السلطة وتحقيق الإنماء المتوازن. وقال كمال جنبلاط في عام 1976: «**إنّنا نناضل اليوم في سبيل ميثاق وطنيّ جديد، مبنيّ على الديموقراطيّة العلمانيّة... هكذا تنتهي مهزلة الطائفيّة التي تُتّخذ ذريعة للاستغلال البغيض...**»[11]. وفي ظلّ ميثاق غير وطنيّ، لا يحقّق المساواة والعدالة بين المواطنين، أنكر كمال جنبلاط وجود «**وحدة لبنانيّة**» (= التعايش) تقوم على التوازن بين الطوائف وتوزيع الوظائف عليها، لأنّ التوازن والتوزيع الطائفيّين، في رأيه، لا يلحظان مكاناً مميّزاً ولا تأثيراً عميقاً للطوائف الصغيرة في مجريات السياسة الداخليّة[12]. كان جنبلاط يشير بصراحة إلى طائفته كأقلّية عدديّة لا تحصل على التمثيل الصحيح. من هنا، التقت مصالح كلٍّ من القيادتين الإسلاميّة واليساريّة على تفكيك السيطرة المارونيّة عن الدولة والحصول على مشاركة أكبر في السلطة، أي الانقلاب على الميثاق، كلٌّ وفق أهدافه ومصالحه ومآربه.

وسواء أكان طرح مسألة رئاسة الجمهوريّة كأحد أهمّ بنود «الصيغة» في البازار السياسيّ تكتيكاً أم إستراتيجيّة إسلاميّة، فإنّه كان يرهب الموارنة ويؤدّي إلى تشنّج وتوتّر طائفيّين، خصوصاً أنّه لم يأت من قبل المسلمين فقط. ففي إحدى عظاته، انتقد البطريرك الأرثوذكسيّ إلياس الرابع تربّع الموارنة على رئاسة الجمهوريّة والمناصب العليا الحسّاسة في البلاد، وتحدّث عمّا أسماه «**استئثار طوائف معيّنة بمراكز معيّنة دون الطوائف الأخرى**»، وذكر من هذه المراكز رئاسة الجمهوريّة التي تساءل: «**لماذا لا يحقّ لأرثوذكسيّ أن يطمح إليها**»[13]. وأشار إلى «**أنّ لبنان لم يحصد من سيطرتهم (الموارنة) إلاّ الفوضى والطائفيّة**». وأضاف: «**إنّ أعداء لبنان هم رجال السياسة الذين يستغلّون الإيمان لأجل غاياتهم السياسيّة**». وتساءل: .... «**أين هي المساواة؟ وكيف يحقّ للمارونيّ أن يصبح رئيساً للجمهوريّة وأن لا يحقّ للأرثوذكسيّ ذلك، أو للدرزيّ أو حتّى للشيعيّ؟**» وختم بالقول: «**إنّ لبنان هو للبنانيّين لا للموارنة ولا للشيعة أو السُنّة**»[14].



لم يكن «انقلاب» المسلمين واليسار على الامتيازات المارونيّة والنظام اللبنانيّ ليتحقّق من دون دعم المقاومة الفلسطينيّة والاستقواء بها، وكان هذا سبباً جوهريّاً إضافيّاً لزيادة الشرخ في التوازنات الطائفيّة، ممّا شكّل إسفيناً في «الميثاق الوطنيّ». وكان الحلف بين الفلسطينيّين وبين المسلمين واليسار يمكّن الآخرين من انتزاع الامتيازات من الموارنة والسيطرة على الجيش والمفاتيح الرئيسيّة في الإدارة. من هنا، ردّت القيادات المارونيّة حتّى السنة الأولى على اندلاع حرب لبنان، على المطالب الإسلاميّة – اليساريّة بالعلمنة السياسيّة وعلى التحالف اليساريّ – الإسلاميّ مع الفلسطينيّين، بالتمسّك بالدستور و«الميثاق» واعتبارهما «مقدّسين» لا يجوز المساس بهما، والمطالبة في المقابل بإلغاء الطائفيّة على المستويين السياسيّ والاجتماعيّ في آن واحد، كردٍّ «تكتيكيّ» على المطالبة الإسلاميّة بالعلمنة السياسيّة وحدها. وهذا ما جعل السُنّة يفكّون تحالفهم مع الزعيم الدرزيّ الداعي إلى علمنة المجتمع. فقد كانت العلمنة الاجتماعيّة تمسّ الشريعة الإسلاميّة بشكلٍ مباشر، ولا يمكن بتاتاً الجمع بينها وبين الإسلام[15]. أمّا العلمنة السياسيّة، فكانت تحقّق للمسلمين مكاسب فعليّة، وهي إلغاء ما أسموه «الامتيازات المارونيّة». وفي رأي الموارنة، كانت العلمنة السياسيّة محاولة إسلاميّة مبطّنة لإحلال حكم الطائفة الواحدة، أي طائفة الأكثريّة، وإمساكها بالسلطة، ولا يعني ذلك أقلّ من إلغاء المجتمع المسيحيّ[16] ونعي للميثاق والصيغة، فضلاً عن بناء أطر علاقات دستوريّة ومؤسّساتيّة جديدة، تُزيل أي عائق أمام المسلمين للوصول إلى المراكز العليا في الدولة[17].

وفي ظلّ نمو المقاومة الفلسطينيّة وتحالفها مع المسلمين وقوى اليسار منذ عام 1968، أصبحت المسألة النزاعيّة تدور حول هويّة لبنان العربيّة وارتباطها بالوجود العسكريّ للمقاومة الفلسطينيّة وبدور لبنان في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وبمشاركة المسلمين في السلطة بشكلٍ فاعلٍ. وما لبثت مسألة إنزال الجيش اللبنانيّ لضبط الأمن أن أضعفت العمليّة الميثاقيّة وبالتالي ما أسماه اللبنانيّون «الديمقراطيّة التوافقيّة»، وخصوصاً على صعيد التوافق بين الرئاستين الأولى والثالثة. وظهر هذا بوضوح في مناسبتين على الأقلّ: المناسبة الأولى عام 1969، عندما اعتكف رئيس الحكومة رشيد كرامي بسبب الخلاف حول سياسة لبنان تجاه المقاومة الفلسطينيّة وإصراره، استجابة للشارع الإسلاميّ – اليساريّ، على تأمين الحماية للمقاومة قبل عودته إلى منصبه، وهو ما حصل بعد عقد لبنان «اتّفاق القاهرة» مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في مطلع تشرين

الثاني عام 1969[18]. والمناسبة الثانية في نيسان عام 1973، في خضمّ الخلافات حول الوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان، عقب الغارة الإسرائيليّة على وسط بيروت في العاشر من ذلك الشهر، واغتيال ثلاثة من القادة الفلسطينيّين، عندما اختلط الخلاف حول المقاومة الفلسطينيّة بمطالب المسلمين بمشاركة حقيقيّة في السلطة. فأصبح هناك استدلال منطقيّ إسلاميّ يقوم على ما يلي:

1 - عدم مشاركة حقيقيّة للمسلمين في السلطة = القضاء على المقاومة الفلسطينيّة.

2 - القضاء على المقاومة الفلسطينيّة = إخراج لبنان من دائرة الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، أي تغريب لبنان عن هويّته العربيّة.

لقد اعتبرت القيادات الإسلاميّة واليساريّة أنّ عدم انصياع رئيس الجمهوريّة سليمان فرنجيّة لمطلب رئيس الحكومة صائب سلام بإقالة قائد الجيش إسكندر غانم، كمسؤول عن عدم تصدّي الجيش اللبنانيّ للغارة الإسرائيليّة على قلب بيروت، دليل على استئثار فرنجيّة بالسلطة وتجاهل دور المسلمين. وممّا جعل الأزمة تشتدّ، هو قرار فرنجيّة ومن خلفه المارونيّة السياسيّة المتمثّلة بحزبيّ «الكتائب» و«الأحرار»، تهميش القوى السياسيّة السُنّية التقليديّة، وتكليف أمين الحافظ تشكيل الحكومة، وهو ما اعتبرته القوى السُنّية التقليديّة تحدّياً لها[19].

عشيّة اندلاع الحرب في لبنان، ظهرت على السطح متضادّات وشروط خطيرة رفعتها الطوائف بعضها ضدّ البعض الآخر: معارضة مسيحيّة لتعديل الدستور و«الصيغة»، يقابلها رفض إسلاميّ لأي تغيير في الموقف الداعم للوجود العسكريّ الفلسطينيّ؛ موافقة مسيحيّة على استبدال «الميثاق» بصيغة جديدة للتعايش، شرط قبول المسلمين بلبنان وطناً نهائيّاً لا مقاطعة عربيّة وفكّ تحالفهم مع المقاومة الفلسطينيّة؛ قبول المسيحيّين بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، شرط قبول المسلمين بالعلمنة الشاملة[20]. كانت العلمنة الشاملة نوعاً آخر من التكاذب السياسيّ الذي اعتاد عليه المسلمون والمسيحيّون من أجل الإبقاء على نظامهم الطائفيّ[21]. لكنّ الأحداث خلال عامي 1975 و1976، أثبتت أنّ القادة المسيحيّين والمسلمين قاموا معاً بنعي «الميثاق الوطنيّ»، مفضلين التوجّه نحو الحرب، بدلاً من البحث بجدّية عن صيغة جديدة لم يضعوها بأنفسهم في آخر الأمر وتأخّرت حتى عام 1989.



**- الميثاق الوطنيّ: انتهاء مفاعيله**

خلال «حرب السنتين» وصل التعايش السياسيّ - الاجتماعيّ بين الطوائف اللبنانيّة المتمثّل في الميثاق والصيغة إلى طريق مسدود، بعدما أصبح كلُّ شيء موضع خلاف بينها: النظام السياسيّ وكيفية إصلاحه؛ التوازن بين الرئاستين الأولى والثالثة والتوافق على صنع القرارات؛ هويّة لبنان والتعدديّة الثقافيّة أو الحضاريّة؛ الموقف من الوجود العسكريّ الفلسطينيّ؛ مدى قدرة الكيان اللبنانيّ على البقاء متماسكاً وسط انخراط القوى اللبنانيّة في مشاريع التقسيم والفيدراليّة والكانتونات الطائفيّة واعتماد إستراتيجيّة التهجير الطائفيّ الدمويّ؛ الانقسامات الطائفيّة والمذهبيّة في صفوف الجيش اللبنانيّ كمؤسّسة وطنيّة. يضاف إلى ذلك العامل الفلسطينيّ وسياسة كلٍّ من سورية وإسرائيل تجاه لبنان. كلُّ هذه الأمور أبانت بوضوح، أنّ صيغة التعايش السابقة لم تعد تؤدّي غرضها في الحفاظ على التماسك المجتمعيّ وعلى النظام السياسيّ، وأنّها تتفجّر من داخلها، وأنّ على اللبنانيّين أن يفتّشوا عن صيغة جديدة.

بناءً على ما سبق، سارت الطوائف اللبنانيّة والأحزاب السياسيّة، كلٌّ على انفراد، في إيديولوجيّات وإستراتيجيّات إلى درجة التخويف (= التنفيذ) لتحقيق أهدافها، مستترة خلف شعارات «المشاركة في السلطة»، و«اللامركزيّة»، و«الإنماء المتوازن»، و«الحرمان»، و«الغبن»، و«الخوف»، و«الطائفة المميّزة»، و«الديمقراطيّة»، و«ديمقراطيّة التعدّد»، و«ديمقراطيّة الأكثريّة»، و«التعدّدية الحضاريّة»، و«التعدديّة المجتمعيّة»، و«العلمنة»، و«الحفاظ على الكيان اللبنانيّ من الغرباء»، و«الأمن المجتمعيّ». لقد حاولت كلُّ إيديولوجيا قبعت خلف هذه الشعارات أن تنقد الواقع اللبنانيّ وفقاً لتصوّر معيّن يخدم أهدافها ومصالحها الخاصّة، وصولاً إلى التنظير الجدليّ المثاليّ من دون الاستناد إلى رؤية الحاضر بعمقه التّاريخي. فألحق هذا ضرراً جسيماً بفكرة الإدّعاء لدى مختلف القوى السياسيّة والحزبيّة، بأنّ هدفها إنّما هو بناء لبنان كدولة حديثة، وليس مجرّد **«جمهوريّة قوامها القبائل والقرى»**، على حدّ وصف أحد المؤرّخين المعاصرين[22].

وفي ضوء الإيديولوجيّات الإستراتيجيّة هذه، التي أنتجتها الفئات الاجتماعيّة المتنافسة على السلطة والساعية إلى تعبئة الجماهير، وانعدام التماسك السياسيّ والمجتمعيّ بين اللبنانيّين، تُعطّل مفهوم السيادة الوطنيّة، أصبح المدى السياسيّ اللبنانيّ يتقلّص ويتمدّد تبعاً لأُطر المصالح المتناقضة المكوّنة له. وبحدوث انخفاض

في التفاعل والاتصال السلميّ بين مختلف طوائف المجتمع اللبنانيّ (= الحوار)، برزت مشاريع تدعو إلى اللامركزيّة السياسيّة والفيدراليّة وصولاً إلى تقسيم البلاد. فأضحت الدولة الحديثة المنشودة كانتونات طائفيّة ومناطق مغلقة، وهذه الأخيرة كانت أهمّ «إسفين» دُقّ في نعش التعايش الهشّ، الذي عبّر عنه «الميثاق الوطنيّ».

دلّت كلُّ المؤشرات، من سياق تطوّر الأحداث في لبنان منذ عام 1943، على غياب رؤية واضحة لدى الزعامات اللبنانيّة حول إمكانية صمود تسوية «الميثاق» مستقبلاً، وأنّ نوعاً من التكاذب والنفاق حول توافق وتعايش بين الطوائف غلّف الحياتين السياسيّة والاجتماعيّة في لبنان، حتّى بات اللبنانيّون يصدّقون أكذوبتهم بأنّهم يتعايشون في «وطن»، بدلاً من أن يعملوا على بناء أُسس سليمة لهذا الوطن. ووصل الأمر إلى حدّ اعتقاد المسيحيّين بإمكان «لبننة» المسلمين، في حين ساد الاعتقاد لدى المسلمين بإمكان «تعريب» المسيحيّين، على حد قول إدمون رباط[23]. فلا هذا حصل ولا ذاك. إنّ التطوّرات والأوضاع التي مرّ بها لبنان كانت أكبر من حجم هذه التسوية. فكيف انهار «الميثاق الوطنيّ»؟

ما يهمنا هنا ليس الصيغة الجديدة التي أرست قواعد التعايش الجديد (= اتّفاق الطائف)[24]، وإنّما معرفة مواقف وردّات الفعل لدى مختلف الطوائف والأحزاب والميليشيات من التعايش الطوائفيّ، أي من الميثاق «القديم»، ومن مسألة التعدديّة الثقافيّة وهويّة لبنان. لقد راوحت هذه المواقف، ومعظمها سجاليّة، ما بين متنكّر للميثاق بصيغته وهويّته، وبين مطالب بتنفيذ كامل له أو تعديله. لكن الجميع تقريباً كانوا متفقين في السنة الثانية لاندلاع الحرب (1976)، على أنّ التعايش السابق قد فقد جدواه وفعاليّته. وعلى الرغم من ذلك، لم يسقط «الميثاق» كليّاً، ذلك أنّ الرئاسات الثلاث الأولى وتشكيل الحكومات وقواعد تعيين موظّفي الفئة الأولى، ظلّت كما كانت في السابق حتّى «اتّفاق الطائف» عام 1989.

### – المواقف المسيحيّة من الميثاق: بحث عن صيغة تعايش بديلة أم تقسيم؟

لقد تغنّى الموارنة على الدوام بتسوية عام 1943 وبما أنجزوه. فوصف بيار الجميّل المجتمع اللبنانيّ بأنّه فسيفسائيّ «فريد» يتكوّن من جماعات وطوائف مختلفة تتعايش بكامل التسامح والتعاون في ما بينها، وأنّ «الصيغة» أمّنت أُسس الحياة السياسيّة في البلد من خلال توفيرها التمثيل الطائفيّ في الحُكم. وقد رفض الجميّل حتّى التفكير في



تعديل الدستور[25]، واعتبر أنّ «الميثاق الوطنيّ»، رغم ثغراته، لم يكن ظرفيّاً ولا سطحيّاً أو فوقيّاً، فهو «وفاق أبديّ» وعامل طمأنة لكلّ المجموعات الدينيّة إلى وجودها ومصيرها[26]. ورأى أنّ لبنان قدّم إلى البشريّة «**صيغة أصيلة للتعايش بين الأديان والطوائف**»[27]. كان الجميّل يدرك أنّ الصيغة تحتاج إلى التطوير عن طريق الحوار، وليس عن طريق القوّة والعنف وقيام تحالف إسلاميّ – يساريّ مع المقاومة الفلسطينيّة لنزع امتيازات طائفته[28]. وشاركته «الرهبانيّات اللبنانيّة» و«الرابطة المارونيّة» في موقفه هذا، معتبرة «**أنّ مبرّرات الميثاق وما انطوى عليه من ضمانات تطمينيّة لا تزال قائمة، بل ازدادت حدّة وإلحاحاً**». ورأت أنّ مخاوف المسيحيّين ما زالت تتفاقم بفعل تراكم أسبابها[29].

ومع دخول البلاد في آتون الصراع العسكريّ، وانهيار سلطة الدولة ومؤسّساتها، وفرض الميليشيات، كلٌّ على حدة، سيطرتها على حيّز جغرافيّ يتبعها دينيّاً أو مذهبيّاً، بدأ الموارنة يدعون إلى صيغة تعايش جديدة بين اللبنانيّين تقوم على أنقاض «الميثاق الوطنيّ»، الذي حذّر ميشال شيحا من سقوطه في ما لو لم يتحلَّ اللبنانيّون بالعقلانية والرأي السياسيّ الصائب[30]. فحاولوا إيجاد المبرّرات التاريخيّة والاجتماعيّة والدينيّة والثقافيّة والحضاريّة التي تدعم وجهة نظرهم. فانطلقوا من «**فرادة المجتمع المسيحيّ**» في الشرق الأوسط وتواصله عبر القرون، واحتلال لبنان «**مركزاً خاصّاً**» متميّزاً بحرّيته وسيادته وقيمه ومصيره[31]. واعتبرت أدبيّاتهم أنّ «**لبنان مكوّن من مجموعة اثنيّات وديانات وحضارات مختلفة في أصلها وفي أنماط عيشها، ولم يجمع بينها سوى الرغبة المشتركة في العيش معاً ضمن كيان جغرافيّ وسياسيّ يؤمّن لها حرّيتها والحافظ على شخصيّتها وسماتها الحضاريّة الخاصّة**»[32]. وكان معنى هذا الكلام، أنّ ما يجمع اللبنانيّين هو الحيّز الجغرافيّ (= لبنان) الذي تعيش عليه طوائف مختلفة الثقافة والحضارة، والنظام السياسيّ المُختلَف عليه، وليس لبنان الدولة والوطن. ومن وجهة نظر مارونيّة، كانت هناك ضرورة لوَضع أُسُس لعلاقات جديدة بين اللبنانيّين تؤدّي إلى ولادة لبنان جديد في صِيَغ دستوريّة تبرز التعدديّة (= التباينات الدينيّة والطائفيّة والمذهبيّة، وتنوّع الانتماءات الحضاريّة والثقافيّة، وتعدّد الاختيارات القوميّة والسياسيّة) واقعاً سياسيّاً وإدارة وتنظيماً، ما «**يحقّق التوازن السياسيّ بين المسيحيّة والإسلام**». من هنا، جرى طرح الفيدراليّة واللامركزيّة السياسيّة حتّى التقسيم لتكون بديلاً من «الميثاق الوطنيّ» والحياة المشتركة السابقة[33].

بدأت القيادات المارونيّة تتقاسم الأدوار في الإعلان عن طروحاتها ومشاريعها الجديدة منذ «حرب السنتين». كان إدوار حنين، أحد أبرز القياديّين الكتائبيّين، ومن أوائل السياسيّين الموارنة الذين وجهوا نقداً لاذعاً إلى «الميثاق» وصنّاعه. فكتب يقول: **«لم يكن ميثاق 1943 ميثاقاً، ولكنّه كان مقايضة بين زعيم مارونيّ وزعيم سُنّي أرادا التقرّب من بعضهما وتطمين المسيحيّين تطميناً زائفاً ليستطيعا حكم البلاد... ومنذ ذلك اليوم استشرى الكذب ولا يزال حتّى الآن بالنسبة للذين (كذا) يدّعون بأنّ ميثاق 1943 لا يزال صيغة صالحة لأجل لبنان الغد... ولتطمين المسيحيّين أعطوا (الخوري – الصلح) رئاسة الجمهوريّة وأكثريّة المقاعد النيابيّة، إلاّ أنّ هاتين الضمانتين مرتبطتان بنسبة نمو السكّان، وهذا ما لم يراعه الميثاق»**. واعتبر حنين أنّ «الميثاق» سقط **«كأوراق الخريف»**، وأنّ النظام الفيدراليّ وحده هو القادر على منع تقسيم لبنان[34].

وخلال خلواتها العديدة التي عقدتها أثناء «حرب السنتين»، رفعت «الجبهة اللبنانيّة» لواء الدعوة إلى الفيدراليّة[35] وإلى الكيانيّة المارونيّة، وطالبت بأن ترعى كلُّ مجموعة حضاريّة في لبنان جميع شؤونها الروحيّة والثقافيّة والتربويّة والماليّة والعدالة المجتمعيّة وعلاقاتها مع الخارج، وفقاً لخياراتها الخاصّة[36]. وربطت القيادات المارونيّة بين قبول المسلمين بمبدأ الفيدراليّة وبين استمرار «التعايش» معهم[37]. وفي مقابل الطرح الإسلاميّ الداعي إلى اعتماد «الديموغرافيّة العدديّة» (= ديمقراطيّة الأكثريّة العدديّة[38] في النظام السياسيّ، وبالتالي التعاطي مع المسيحيّين كأقليّة)، والإصرار على التحالف مع الفلسطينيّين، أصرّ المسيحيّون بدورهم على «التعدديّة الحضاريّة»[39] و«الديمقراطيّة التعدديّة»[40] و«الديمقراطيّة الطائفيّة» و«الديمقراطيّة التوافقيّة»[41]، التي رأوا إمكان تجسّدها في دولة فيدراليّة، **«الدواء الوحيد ضدّ التقسيم»**، كما قال فيلسوف «الجبهة اللبنانيّة» فؤاد أفرام البستانيّ[42].

وفي عام 1977، عمدت «الجبهة اللبنانيّة» إلى وضع اللمسات الأولى على الكانتون المسيحيّ بـ: **«تعيين لجان تضطلع بكلّ نواحي الدولة المارونيّة المنشودة»**[43]. فطرح كميل شمعون، رئيس «الجبهة اللبنانيّة»، نظاماً فيدراليّاً للبنان، مبرّراً إياه بأنّه **«من أجل راحة الجميع ومنع الاحتكاك والعودة إلى أسباب الصدام وتعرّض حياة المواطنين إلى الأخطار»**. وأضاف شمعون **«يجدر بكلّ منطقة أن تكون مستقلّة ذاتيّاً وقابلة للعيش بإمكاناتها وحدها، وتتحمّل ميزانيّة مشاريعها...»**. لكنه استدرك بالقول: **«لا نريد أن



يتبادر إلى الذهن أنّ اللامركزيّة تعني التقسيم، وإنّما تهدف إلى بقاء البلاد واحدة موحّدة، كما هي الحال في الولايات المتّحدة الأميركيّة وسويسرا»**[44].

كان كلام شمعون واضحاً، أنّ المسيحيّين لم يعودوا يرتضون بالميثاق الوطنيّ كشريعة لتعايشهم مع المسلمين، وأنّ الأفضل هو تقسيم لبنان على أسس فيدراليّة تراعي الهويّات الدينيّة والثقافيّة والحضاريّة. وفي أيّار 1977، اعترف بيار الجميّل آخر الأمر، أنّ «الميثاق» فَقَدَ جدواه. فنعاه بالقول: **«إنّ المثل الذي كان لبنان يعطيه كنموذج للتعايش قد فشل. وعلينا أن نبحث عن مثال جديد، كالسويسريّ، مثلاً، أو التعدديّة ضمن الوحدة»**[45]. وسوف تتبلور الدعوة إلى الفيدراليّة في ما بعد على أيدي «القوّات اللبنانيّة» في مشروع كانتون مارونيّ يمتدّ من المدفون شمالاً حتّى كفرشيما جنوباً[46]، ويصبح هدفاً إستراتيجيّاً لها بعد عام 1985. وفي رأي «القوّات اللبنانيّة»، كانت الفيدراليّة أفضل صيغة تعاقد جديدة مع المسلمين، كي لا تتحوّل الديموغرافيا الإسلاميّة، من جديد، إلى خطر يهدّد المسيحيّين. من هنا، اصطدم أي حلّ للأزمة اللبنانيّة قبل عام 1989 بتمسّك جعجع، وكميل شمعون (حتّى وفاته عام 1987)، بمشروع الفيدراليّة[47].

كما ظهرت طروحات تقسيميّة من جهات رسميّة لبنانيّة. فقبل انتهاء ولايته عام 1976، طرح الرئيس فرنجيّة فكرة اللامركزيّة السياسيّة. فرفضها رشيد كرامي معتبراً إياها شكلاً من أشكال التقسيم[48]. كان طرح فرنجيّة يتناقض مع القَسَمْ الذي يُدلي به عادة رئيس الجمهوريّة عند تسلّمه سُدّة الرئاسة، حول الحفاظ على «استقلال الوطن اللبنانيّ وسلامة أراضيه»[49]، ويتعارض أيضاً مع «الوثيقة الدستوريّة» عام 1976 التي أخرجها مع السوريّين من ناحية «الميثاق الوطنيّ»، حيث جاء فيها: **«وتكون (الوثيقة) إلى جانب الميثاق الوطنيّ، غير المكتوب، ركيزة من الولاء للبنان ومن الإخلاص في خدمته»**[50].

ولم تقتصر الدعوات إلى الفيدراليّة على جيل التقليديّين من الموارنة، بل شملت أيضاً الجيل الجديد منهم، ومعظمهم من المحاربين الرافضين بقاء «الميثاق والصيغة» إطاراً للتعايش. وعندما حمل هؤلاء السلاح ليدافعوا عن «لبنانهم»، كانوا ناقمين على بناة الاستقلال من القيادات التقليديّة المسيحيّة التي أوصلت البلاد إلى حالة من الفراق السياسيّ بسبب صيغة لم تؤسّس لوطن. فرفض بشير الجميّل أن يكون جيل المقاومة اللبنانيّة وريثاً لصيغة 1943 التي بنيت على التكاذب حول وحدة وطنيّة وتعايش

مصطنعين. ورأى أنّ الميثاق الوطنيّ هو «**إهانة وتجديف**»[51]، وأنّ عاملي الزمن والأحداث قد أسقطاه، معتبراً أنّ الذهنيّة السياسيّة التقليديّة هي التي أوصلت لبنان إلى 13 نيسان 1975. لقد اعتقد بشير أنّ جعل لبنان بلداً موحداً بموجب «الميثاق»، كان طريقة فاشلة، وعلى المسيحيّين التفتيش عن صيغة أخرى[52]. وكشف بصراحة عن كراهيته للصيغة وحقده عليها بالقول: «**شاركت شخصيّاً في قتل الصيغة السابقة وطعنتها بخنجر في صدرها، ودفنتها ورميت التراب على نعشها ووضعت حرّاساً على باب قبرها حتّى لا تقوى على القيام مرّة ثانية...**»[53]. فدعا إلى الفيدراليّة، والبحث عن صيغة تقوم على الوحدة اللامركزيّة، التي تنبثق من التعدديّة الدينيّة والطائفيّة والقوميّة والثقافيّة والتربويّة والاجتماعيّة، التي يتكوّن منها المجتمع اللبنانيّ، كي يتمكّن المسيحيّ من أن يمارس حضارته المسيحيّة والمسلم حضارته الإسلاميّة من دون مضايقات متبادلة[54]. لكنّ الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، قلب مشاريع بشير رأساً على عقب.

بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، طرأت تعديلات جذريّة وتعديلات مضادّة على مشاريع الموارنة تجاه مستقبل لبنان. قبل الاجتياح، جرى طرح مشاريع لتقسيم لبنان تحت شعار الفيدراليّة وغيرها، لكنّ الهزيمة التي لحقت بالقوى الوطنيّة والإسلاميّة والفلسطينيّة نتيجة الاجتياح، وبالتالي انتخاب بشير رئيساً للبلاد بفضل الدعم الإسرائيليّ، جعلا الموارنة يتخلّون عن الفيدراليّة (= لبنان الصغير) ويطرحون مجدّداً مشروع «لبنان الكبير»، الذي روّج له بشير تحت شعار لبنان: 10,452 كيلومتر مربعاً[55]. فتحوّل المشروع الجديد بعد مقتل بشير إلى ركن أساسيّ في سياسة شقيقه الرئيس أمين الجميّل، والتي قامت على الإمساك بلبنان كلّه من خلال «حزب الكتائب اللبنانيّة».

وفي حينه، ترحّم فادي أفرام قائد «القوّات اللبنانيّة» على «صيغة 1943» التي قامت على مقولة «لا غالب ولا مغلوب»، لأنّها قامت على التسوية وتقاسم السلطة بين الطوائف الدينيّة في البلاد. وفي رأيه، كان يجب أن يكون هناك منتصرون (الموارنة) ومنهزمون (المسلمون)، وأنّ على «القوّات اللبنانيّة» أن تحكم كلّ لبنان الجديد[56]، في ظلّ رجحان كفّة الموارنة عسكريّاً بفضل الدبابة الإسرائيليّة. لكن اصطدام الجميّل بالقوى الحليفة لسورية بسبب سياسته الفئويّة، وعقد «اتّفاق 17 أيّار» مع إسرائيل، وانسحاب الجيش الإسرائيليّ من الجبل عام 1983 وما ترتّب عليه من قتل وتهجير للمسيحيّين، جعل سمير جعجع يدعو خلال رئاسته للقوّات اللبنانيّة، إلى إنشاء «مناطق



**متجانسة سوسيولوجيّاً ضمن نظام فيدراليّ**»، قاصداً بذلك مشروع «لبنان الصغير»، من المدفون إلى كفرشيما. ومن أجل «لبنان الصغير»، أبلغت القيادات المارونيّة في «الجبهة اللبنانيّة» السفير الأميركي في بيروت (جون مكارثي)، وفق رواية لريمون إدّه، أنّها على استعداد للتنازل لسورية عن البقاع وعكّار وطرابلس، ولإسرائيل عن جنوب لبنان أو أجزاء منه، أي عن «لبنان المسلم» من أجل تحقيق «لبنان الماروني»[57].

كان دوري شمعون بدوره من جيل الشباب الناقمين على «الميثاق»، فطالب بنظام سياسيّ يكون فيه المسيحيّ مسؤولاً عن منطقته، وقال: «**إنّنا نريد نظاماً سياسيّاً يكون فيه المسيحيّ مسؤولاً عن حيّزه الجغرافيّ الطائفيّ، لأنّه ظهر لنا أنّ المسلم غير قادر على تحمّل مسؤوليّته حتّى في مناطقه، إنّه نظام اللامركزيّة السياسيّة، نصف فدراليّ ونصف كونفدراليّ**»[58].

ومن جهتها، رأت «لجنة البحوث» في معهد الكسليك، التي كان يقوم عليها جيل من الباحثين الموارنة الشباب، أنّ «الميثاق» أصبح مجرّد خدعة، لأنّ سيادة لبنان ارتهنت لسورية. أمّا المشكلة الأعمق لدى المسلمين فهي، في رأي اللجنة، كيفيّة قبول المسلمين بلبنان «**قبولاً كلّياً ونهائيّاً ودون أي تحفّظ ذهنيّ**»[59]. كانت إشكاليّة قبول المسلم بلبنان وطناً نهائيّاً مطروحة منذ إنشاء «دولة لبنان الكبير»، عندما رفض المسلمون الكيان اللبنانيّ وطالبوا بالوحدة مع سورية، مسترجعين بالذاكرة وضعهم كأمّة صاحبة السيادة أثناء الحُكم العثمانيّ ضمن ما سمي بـ «بلاد الشام»[60]. وبعد عام 1936، بدأ المسلمون ينخرطون تدريجيّاً في الحياة السياسيّة والإداريّة في لبنان، وتمكّنوا مع شركائهم المسيحيّين من عقد تسوية «الميثاق الوطنيّ». لكنّ شعورهم في العقدين التاليين بأنّهم مستبعدون من قبل المارونيّة السياسيّة عن المشاركة الحقيقة في الحُكم، ومناطقهم عن برامج التنمية، جعلهم يشعرون بالغربة في وطنهم، وبالتالي يتطلّعون، إيديولوجيّاً وسياسيّاً، خارج حدود هذا الوطن. من هنا، لم يتكوّن عند المسلمين تصوّر ذهنيّ لمفهوم وطن اسمه لبنان.

كان الأباتي شربل قسّيس، رئيس الرهبنة المارونيّة – الكسليك، في صُلب القيادات المارونيّة التي نعت التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ القديم. فاعتبر أنّ «ميثاق عام 1943» «**ولد ميتاً**»، لأنه حالة من «**التعايش المجهض**» لا يؤمّن «**المشاركة الصحيحة**»، حيث لا تعايش ولا تجانس بوجود شعبين وحضارتين في لبنان[61]. فطالب بدوره بدولة فيدراليّة معبّراً عن ذلك بالقول: «... **علينا أن نعمل المستحيل كي لا يصبح هذا**

**التقسيم النفسيّ والعمليّ على الأرض تقسيماً قانونيّاً ودستوريّاً. . . إذا كانت الدولة الفدراليّة تنقذ الصيغة اللبنانيّة فلتكن، خاصّة وإنّ دستورنا قد تطوّر نحو الفدراليّة، وقَبِلَ به اللبنانيّون، ولنعلن ذلك، ونجعل الفدراليّة موضع التطبيق»**[62].

لقد اختلطت دعوات الموارنة إلى الفيدراليّة بدعوات أخرى صريحة إلى تقسيم لبنان على أسس طائفيّة، أو جعله مسيحيّاً بعد أن يتمّ طرد المسلمين منه. واعتبرت بعض القيادات المارونيّة أنّ الفيدراليّة ما هي إلاّ مرحلة مؤقّتة إلى أن يحين الوقت لتحرير الجزء الإسلاميّ من لبنان من الهيمنة الفلسطينيّة وإعادة الجزء إلى الكلّ، أي إلى الوطن الأمّ[63]. وبشوفينية لافتة، اعتبر فؤاد أفرام البستاني في إحدى المرّات، أنّ قيامة «لبنان المارونيّ» تستوجب ترحيل المسلمين بالقوّة عنه، ممّا يجعل لبنان مجدّداً «ملجأً» للمشتّتين المسيحيّين الخاضعين لأنظمة الحُكم العروبيّة والإسلاميّة في سورية والأردن وكلّ البلدان الإسلاميّة[64].

كانت مقولة «لبنان المارونيّ» والتخلّص من المسلمين قد راجت أثناء حُكم إميل إدّه[65]. فالخوف من الزيادة الديموغرافيّة للمسلمين، هو الذي جعله يحذر البطريرك إلياس الحويّك من أنّها ستحوّل «لبنان الكبير» مستقبلاً إلى دولة إسلاميّة[66]. كان هناك اعتقاد لدى القيادات المسيحيّة، وخصوصاً المارونيّة منها، أنّ إنشاء «لبنان مسيحيّ» هو الذي سيؤمّن للمسيحيّين توازناً مع محيطهم العربيّ – الإسلامي[67].

وبعد حوالى نصف قرن على قول إدّه حول وجوب عودة الموارنة إلى مشروع «لبنان الصغير»، استعداد مسؤول في «حزب الكتائب اللبنانيّة» مقولة إميل إدّه بصيغة أخرى عندما قال: **«إنّنا لا نريد التقسيم، إنّما نريد تحرير لبنان من الاحتلال (= الفلسطينيّ) وأن يكون اللبنانيّون أسياداً في وطنهم، وأنّ التقسيم إذا وقع فيكون نتيجة تنازل المسلمين للفلسطينيّين عمّا بين أيديهم من سيادة هذا الوطن وأرضه وتراثه، لذلك فإنّنا نصرّ على السيادة الكاملة على أرض لبنان، وأنّ الذين وهبوا (كذا) نصف السيادة إلى الإخوان، وضعوا لبنان في حالة تقسيم فعليّ. وإذا كنا نريد صيانة وحدة البلاد فيجب إمّا التنازل عن النصف الآخر من السيادة فتتّحد البلاد تحت الاحتلال الفلسطينيّ، وإمّا أن نحتفظ بهذا النصف ونتّخذ منه منعطفاً لتحرير الآخر»**[68]. هذا الكلام لا يحتمل التأويل: المسيحيّون يرفضون الهيمنة الفلسطينيّة، ويريدون سيادة كاملة على لبنان غير



منقوصة تحت قيادتهم (= الموارنة)، كما كان عليه الحال قبل الحرب، وإلاّ فالتقسيم هو الحلّ.

وبوضوح أكثر، وانطلاقاً من عدم ثقته بالمسلمين، وأنّ لبنان هو من صنع المارونيّة ولها وحدها، تحدّث مفكر «الجبهة اللبنانيّة» فؤاد أفرام البستاني عن صراع لن يتوقّف بين اللبنانيّين (= المسيحيّين) وبين المسلمين (لا يُطلق عليهم تسمية اللبنانيّين لنفي حقوقهم في لبنان) حول لبنان والأقضية التي أُلحقت به، ومساعي المسلمين إلى السيطرة على لبنان وأسلمته[69]. فرفض خطاب التكاذب الذي يُروَّج له في البازار السياسيّ حول وحدة لبنان واللبنانيّين. فقال: **«لبنان ليس لبناناً واحداً في الداخل، لبنان لبنانان: حضارتان، تراثان، دينان، ثقافتان، يستحيل عليهما أن يتفقا. كلّ ما يقوم من مظاهر الاتفاق فهو نفاق. إذا لم نشأ التقسيم فلا سبيل إلاّ صيغة فدراليّة»**[70].

ولتسويغ الانفصال عن «الوطن»، عمل الفكر المارونيّ على استحضار التجربة التاريخيّة للمسيحيّين في ظلّ الحُكم الإسلاميّ، وخصوصاً العثمانيّ، وهي تجربة حملت معها الكثير من السلبيّات. لقد أشار بيان للرهبانيات اللبنانيّة و«الرابطة المارونيّة» نشرته جريدة «السفير» في 15 كانون الأوّل 1975، إلى ما يتعرّض له المسيحيّون من اضطهاد من قبل الأنظمة العربيّة ومعاملتهم كأهل ذمّة، وتفضيل موارنة لبنان «الذبح» على ذلك. ورأى البيان، أنّ لبنان هو ملجأ الأقليّات الهاربة من «الخطر السُنّي»[71]. وفي البيان الأوّل من سلسلة «القضية اللبنانيّة» الصادر عن «مركز البحوث» في الكسليك، هناك اتّهامات حول ما تعرّض له المسيحيّ من إذلال في «دار الإسلام»[72]. بناءً عليه، انحصرت مهمّة هذه الأدبيات وغيرها (مجلاّت العمل وحاليّات والمسيرة) في استعادة التجربة التاريخيّة السلبيّة للمسيحيّين في ظلّ الحُكم الإسلاميّ وتوظيفها في شحن عقول المسيحيّين اللبنانيّين وبالتالي رفض أي نوع من التعايش مع المسلمين على أساس الميثاق «القديم».

وفي ظلّ التقاتل الطائفيّ والتجربة التاريخيّة مع الحُكم الإسلاميّ، وجد مشروع تقسيم لبنان وفق شعارات الفيدراليّة، ونصف الفيدراليّة ونصف الكونفيدراليّة، والحُكم الذاتيّ، والكانتون، ترحيباً في الأوساط المارونيّة. ويظهر الجنوح نحو التقسيم تحت عناوين مختلفة بوضوح منذ «حرب الجبل» عام 1983، على الرغم من أنّ الدعوة إلى التقسيم كانت تشقّ طريقها منذ حصار مخيّم تلّ الزعتر عام 1976، عندما سارت الميليشيات المارونيّة في سياسة «تطهير» المناطق الخاضعة لسيطرتها، وكسر الطوق

حول بيروت الشرقيّة، ووصل المناطق المسيحيّة في المنطقة الشرقيّة بالساحل الشماليّ وجبل لبنان[73]. ومن هنا، جاء ميلاد «الجبهة اللبنانيّة» و«القوّات اللبنانيّة» لتحقيق هذا المشروع.

بعد عام 1983، وفي ضوء تداعيات الانسحاب الإسرائيليّ من الجبل واندلاع الحرب هناك، نظرت القيادات المارونيّة المتطرّفة، التي تخلّت آخر الأمر عن مشروع «الخصوصيّة اللبنانيّة» ضمن 10,452 كيلومتراً مربّعاً لصالح «خصوصيّة مارونيّة» ضمن حيّز جغرافيّ لا يمتدّ أكثر من المدفون شمالاً وكفرشيما جنوباً، بارتياح إلى نمو الأصوليّة الإسلاميّة، معتبرة أنّ طروحاتها الإسلاميّة ورفضها الكيان اللبنانيّ أو التسوية معه، تزيد في «تخويف» المجتمع المسيحيّ، ممّا يعزّز مقولة استحالة التعايش المسيحيّ – الإسلاميّ، وبالتالي تبرير إنشاء الكانتون المسيحيّ. فصرّح فؤاد الشماليّ، رئيس «حزب التنظيم»، بأنّ **«الدعوات الأصوليّة تزيدنا اقتناعاً بضرورة المحافظة على التعدديّة المجتمعيّة»**[74]. وعلى كلٍّ حال، كان هناك قاسم مشترك جمع بين هؤلاء المسيحيّين والمسلمين الأصوليّين، هو رفضهم العروبة. فاستغل المتطرّفون المسيحيّون هذا «الرفض» للتأكيد على أنّ «العروبة» في لبنان لم تكن أكثر من ذريعة إسلاميّة[75].

كما ذكرنا، ازدادت الدعوات إلى الفيدراليّة بعد عام 1983. وخلال شهري حزيران وتموز 1984، وضع حزبا «الكتائب» و«الأحرار» نصّ «مشروع وثيقة» لتسوية لبنانيّة شاملة، جرى فيه تحذير المسلمين بأنّ **«لا تعايش مسيحيّاً – إسلاميّاً إذا لم يُعمل باستمرار على تقويّة الحضور المسيحيّ في لبنان وتعزيزه»**، و **«أنّ لبنان (هو) مجموعة عائلات روحيّة متساوية، وهو لا يُساس بحُكم الأرقام ولا بمنطق الأكثريّة العدديّة»**[76]. والواضح من هذين الاقتباسين ما يلي:

1 – رفض الموارنة الإبقاء على تعايشهم مع المسلمين الذين يعملون على إضعافهم سياسيّاً.

2 – رفض الموارنة أن يُحكم لبنان على أساس الأكثريّة العدديّة.

3 – الدعوة إلى **«إقامة لامركزيّة توفّق بين حاجة الطوائف اللبنانيّة إلى الشعور بالأمان من جهة، والحاجة الأخرى إلى قيام علاقة ثقة متبادلة بين هذه الطوائف من جهة ثانية»**[77].



وفي 18 تموز 1987، أي بعد أسابيع قليلة على اغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي[78]، كشفت جريدة «السفير» عن محاولة انقلاب أعدتها «القوّات اللبنانيّة» بالتنسيق مع بعض الضبّاط في الجيش اللبنانيّ وقائد اللواء الخامس تمهيداً لتقسيم لبنان[79].

والسؤال الذي يطرح نفسه: أين وقف عقلاء الموارنة والمسيحيّين من رجال الدين من طروحات التخلّي عن «الميثاق» والدعوة إلى الفيدراليّة وتقسيم لبنان؟

في كانون الأوّل 1975، حذّر ريمون إدّه من أنّ استمرار الحرب سوف يعني تقسيم لبنان إلى دولتين منفصلتين مسيحيّة وإسلاميّة عاصمتهما بيروت الموحّدة، وأنّ هذا إذا ما نجح سيعني بداية تقسيم المنطقة وطريقاً نحو توطين الفلسطينيّين[80]. وكان التخلّي عن «الميثاق» والسير وراء التقسيم والفيدراليّة يثيران مخاوف البطريرك المارونيّ مار أنطونيوس بطرس خريش[81]. ففي تصريح له في الأسبوع الأوّل من شهر تموز 1975، رفض إعطاء موافقته على الفيدراليّة، باعتبار أنّ «الميثاق» يجسّد إرادة في التعايش الأخويّ بين اللبنانيّين[82]. كما رفض في الأسابيع الأولى من حبريته، تقديم مساعدات ماليّة من أموال البطريركيّة إلى «الجبهة اللبنانيّة» من أجل شراء السلاح[83]. كان موقفه هذا ينسجم مع رؤية الفاتيكان إلى الصراع العسكريّ في لبنان واعتبار ما قد ينجم عنه، فيدراليّة أو تقسيم، مضرّاً بمصالح المسيحيّين في الشرق بعامّة، وفي لبنان بخاصّة[84]. وفي اجتماع برعاية البطريرك في بكركي مطلع تشرين الأوّل 1975، ضمّ 13 شخصيّة من طوائف البلاد الكبرى، اتّفق المجتمعون على رفض التقسيم والإبقاء على الصيغة اللبنانيّة للتعايش بين مختلف الطوائف[85]. وأكّد ذلك مكسيموس الخامس، بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الكاثوليك بالقول: **«إنّ المسيحيّين... يرفضون بشدّة أي تقسيم للبنان»**.... **«لقد تعوّد المسيحيّون والمسلمون أن يعيشوا جنباً إلى جنب بتفاهم ومحبّة وإخلاص في الوطن العربيّ الكبير... نحن المسيحيّون ضدّ أي تقسيم للبنان، ولا نودّ العيش في دولة مسيحيّة إذا قدّر لها أن ترى النور»**[86].

ومن جهته، جورج خضر، مطران جبل لبنان للروم الأرثوذكس، فوصف التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ بالقول: **«خلال اثنتين وثلاثين عاماً أدركنا أنّه ليس بوسعنا إلاّ أن نعيش معاً مسلمين ومسيحيّين ومرتبطين بالعرب»**. كما تحدّث بيان

صادر عن «المؤتمر الدائم للرهبانيات» اللبنانيّة في تشرين الثاني 1975، عن ضرورة قيام اتحاد وثيق بين المسلمين والمسيحيّين عبر «**إعادة الحياة إلى الميثاق الوطنيّ**»، باعتبار أنّ الظروف التي أدّت إلى قيامه لا تزال موجودة(87).

لم يكن الكرسيّ الرسوليّ بعيداً عن مواقف القيادات المسيحيّة اللبنانيّة المعتدلة ونظرتها إلى التعايش المسيحيّ – الإسلاميّ. فانتقد مساعي المسيحيّين «الانفصاليّين» الداعين إلى عزل أنفسهم في كانتون عن بقية الشعب اللبنانيّ الذي يرتبطون به بقوّة بفعل الحضارة واللغة(88).

### – مواقف المسلمين واليسار من الميثاق: إستراتيجية الإطاحة بالحُكم المسيحيّ

قبل حرب عام 1975، مرّ موقف المسلمين، وخصوصاً السُنّة منهم، من الكيان اللبنانيّ بثلاث مراحل: المرحلة الأولى قبل عام 1943، عندما رأوا أنّ تأسيس «دولة لبنان الكبير» و«الجمهوريّة اللبنانيّة» قد سلخهم عن عمقهم الجغرافيّ والقوميّ في سورية. المرحلة الثانية، بعد عقد «الميثاق الوطنيّ»، حين انخرط المسلمون في مشروع الدولة اللبنانيّة، ثمّ ما لبثوا أن شعروا بالغبن والحرمان نتيجة استئثار المسيحيّين بالحُكم، وخصوصاً الموارنة منهم، وغياب التوازن في المشاركة والإنماء. وترافق ذلك مع هبوب رياح الناصريّة على لبنان وتأثيرها فيهم، فانتقلوا، بناءً على ذلك، إلى المرحلة الثالثة، وهي السعي للإطاحة بالامتيازات المارونيّة بالتزامن مع نمو المقاومة الفلسطينيّة في لبنان والاستقواء بها وتغيّر الديموغرافيا لصالحهم.

وما أن اندلعت الحرب، حتّى طالبت القيادات الإسلاميّة، سنّية وشيعيّة، بإلغاء «الميثاق الوطنيّ» وتعديل الدستور(89). فنعى صائب سلام «الميثاق» بالقول: إنّ زمانه قد ولّى، وإنّه « **أدّى إلى فقدان التوازن بين اللبنانيّين**»، مستغرباً تشبّث المسيحيّين به واعتباره ضمانة لهم(90). وبدورها طالبت «جمعيّة متخرّجي المقاصد» بالتخلّص من «صيغة 1943»، باعتبارها صيغة طائفيّة سقطت نتيجة تناحر الطوائف وتقاتلها. ورأت أن تستقرّ هويّة لبنان على العروبة المباشرة، بدلاً من مقولة «**لبنان ذو وجه عربيّ**»، وأن يتمّ انتخاب رئيس الجمهوريّة من قبل الشعب مباشرة(91)، وهو مطلب لم يكن من المتوقّع أن يقبل به المسيحيّون نظراً إلى تغيّر الديموغرافيا لصالح المسلمين. كذلك، صرّح مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة الشيخ حسن خالد بأنّ «الميثاق» أدّى إلى تحجّر



العلاقات بين اللبنانيّين وليس إلى تطويرها. واتّهم الجانب المارونيّ بأنّ ممارساته السياسيّة منذ عام 1943 هي التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه في مطلع الحرب. فرفض مقولة قدسيّة «الميثاق» واعتباره لا يُمسّ(92). واعتبرت بعض المصادر الإسلاميّة أنّ إشكاليّة «صيغة 1943» تكمن في أنّها بُنيت على أساس فلسفة الخوف والتخويف: خوف الأقلّية المارونيّة على امتيازاتها، وتخويف الأكثريّة الإسلاميّة بنزع هذه الامتيازات عنها(93).

وبالنسبة إلى الشيعة، لم يكن موقفهم من «الميثاق» مختلفاً عن موقف السُنّة. فنعوه مركّزين على «الحرمان التّاريخي» اللاحق بهم وغياب التنمية عن مناطقهم. فشاركوا السُنّة في المطالبة بـ«العلمنة السياسيّة» للحصول على مشاركة أكبر في الحُكم. وكانوا يريدون إلغاء الطائفيّة السياسيّة على المستويات كافة، وتعديل قانون الانتخابات، وتوضيح العلاقة بين رئيسيّ الجمهوريّة والحكومة، وإحداث تعديلات في بُنية السلطة لإعطاء مزيد من الصلاحيّات إلى رئيس الحكومة، ومدّ ولاية رئيس المجلس النيابيّ إلى أربع سنوات. كما أرادوا تعديل القوانين المتعلّقة بالجيش والإدارة والتعليم والإعلام والاقتصاد(94).

ومن جانبها، خشيت «الهيئة العليا للطائفة الدرزيّة» مطلع الحرب، بصفتها تمثّل طائفة أقلّيّة عدديّة، من طروحات السُنّة والشيعة باستبدال هيمنة مارونيّة بهيمنة إسلاميّة (سُنيّة – شيعيّة) تقوم على ديمقراطيّة حُكم الأكثريّة، والتقت في ذلك مع طروحات الموارنة. ومن دون أن تتقلب على «الصيغة»، طالبت الهيئة بتحسين وضع الدروز ضمن التركيبة اللبنانيّة عبر إنشاء «مجلس شيوخ» على أُسس طائفيّة يُعهد به إليهم.

وعلى عكس الطروحات الإسلاميّة، لم تطالب الأحزاب والقوى اليساريّة قبل اندلاع الحرب بتعديل الدستور أو «الميثاق» ولا بديمقراطية الأكثريّة المستندة إلى الدين، وإنّما بتغيير النظام السياسيّ اللبنانيّ كلّه، عبر اعتماد العلمنة المتدرّجة وصولاً إلى العلمنة السياسيّة والمجتمعيّة الشاملتين. وقد ذكرنا كيف أنّ المسلمين وافقوا الأحزاب اليساريّة على طرحها في إلغاء الطائفيّة السياسيّة، واختلفوا معها حول العلمنة المجتمعيّة التي تمسّ شرعهم. كان النظام «القديم» (دستور، ميثاق، صيغة، ممارسة) في نظر اليسار هو المسؤول عن إمساك المارونيّة السياسيّة بالحُكم والاستئثار بموارد البلاد. كما كانت المارونيّة السياسيّة، في نظر هؤلاء، مشروعاً يخدم الإمبرياليّة، خصوصاً أنّ الهيمنة المارونيّة على لبنان تزامنت مع «الحرب الباردة»، وانحياز لبنان

إلى الغرب، ومع النهوض القوميّ العربيّ وحركات التحرّر من الاستعمار.

إنّ حديث القيادات الإسلاميّة عن سقوط «الميثاق» في العام الأوّل من الحرب، جعل القوى السياسيّة المارونيّة، التي كانت لا تزال تتمسّك بالميثاق والصيغة، تتّهم المسلمين بالتعصّب وعدم القدرة على تحمّل رؤية رئيس مسيحيّ في سدّة الرئاسة. فردّ «المجلس الشرعيّ الإسلاميّ الأعلى» على هذه الاتّهامات في كانون الأوّل 1975، شارحاً: بأنّ رفض المسلمين للميثاق لا يعود إلى سبب طائفيّ، لأنّ المسلمين «**لا يهمّهم أن يكون رئيس البلاد مسيحيّاً، أو أن تكون الأكثريّة في البلاد مسيحيّة أو مسلمة، إنّما يرفضون التمييز السياسيّ... وهم لم يتنكّروا لوطنهم، لكنهم كانوا دائماً يطالبون بالعدالة والمساواة (ويعتقدون) أنّ صيغة التعايش... يجب أن تستند إلى... المساواة في الحقوق**». وخلص البيان إلى القول: «**إنّ الميثاق لم يعد موجوداً ولم يبق أي سبب لبقائه. إنّ الظروف التي كانت قائمة عام 1943 زالت اليوم... لقد ساعد الميثاق في الحصول على الاستقلال وهذه نقطة انطلاق يحترمها المسلمون، ولكن المطلوب اليوم هو اتّفاق جديد لبناء وتطوير لبنان**. وختم البيان بالقول: «**إن المسلمين ما كانوا ليثيروا موضوع مارونيّة رئيس الجمهوريّة لو أنّ الرؤساء المسيحيّين لم يفشلوا في خلق دولة حديثة وعادلة**»[95].

## 2 – الثقافة والهويّة وحدود الاندماج المجتمعيّ

هل هناك تعدديّة ثقافيّة في لبنان، ثقافة للمسيحيّين وأخرى للمسلمين؟ وهل إنّ ثقافة لبنان وانتماءه عربيّان؟ هل إنّ لبنان جزءٌ من الأمّة العربيّة، أو إنّه يحتفظ بخصائص تجعله مختلفاً عنها؟ وهل يمكن الحديث عن حالة اندماج مجتمعيّ في ظلّ نظرة «الأنا» إلى «الآخر»؟ هذه الأسئلة المصيريّة تطرح جانباً من جوانب الصراع بين الطوائف اللبنانيّة، الذي وصل إلى ذروته بالانفجار عام 1975. إنّ الإجابات عنها تشكّل مدخلاً إلى النقاش.

على مدى تاريخ لبنان الحديث، أدّى الترابط الطبيعيّ بين الدين والثقافة إلى بروز ثقافة طائفيّة وتوظيفها في الصراع الطائفيّ السياسيّ، مع العلم أنّ الخلافات لم تكن بالضرورة ذات منحى دينيّ، فيعود أكثرها إلى التيّارات الثقافيّة والسياسيّة والإنتمائيّة التي تمايزت مواقفها حول دور لبنان السياسيّ وموقعه بين العالمين العربيّ والغربيّ. فكان هذا عاملاً حاسماً في ظهور تعدديّة ثقافيّة وحدوث انشطار مجتمعيّ ثقافيّ –



تربويّ باتجاهات أيديولوجيّة – سياسيّة متضاربة أضعفت مجتمعةً دور الدولة المركزيّ كمسؤولة عن الثقافة الوطنيّة والتربية الوطنيّة وراعية لهما ومحافظة عليهما.

باستثناء الدين وما يحمله من شحنات ثقافيّة، هناك ثلاثة محدّدات أساسيّة، في رأينا، لأيّة تعدديّة ثقافيّة في لبنان: اللغة، والتربية والتعليم، والنظرة إلى التاريخ.

### – أيّة لغة لأيّة هويّة ثقافيّة؟

عقب إنشاء «دولة لبنان الكبير»، ظهر خلاف حادّ بين الطوائف اللبنانيّة حول الدور الثقافيّ للغة العربيّة بالتزامن مع نمو الفكر القوميّ اللبنانيّ وتخلّي المسيحيّين، وخصوصاً الموارنة منهم، عن فكرة العروبة من جهة، وقيام سلطة الانتداب الفرنسيّ عام 1924 بوضع نظام تربويّ للبنان على النسق التربويّ الفرنسيّ من جهة أخرى. وبعد عامين على ذلك التاريخ، أصدرت حكومة حبيب باشا السعد قراراً بجعل اللهجة اللبنانيّة لغة رسميّة في الدولة[96]، على الرغم من أنّ المادّة 11 من الدستور اللبنانيّ نصّت على أنّ اللغة العربيّة هي اللغة الوطنيّة الرسميّة في جميع دوائر الدولة إلى جانب اللغة الفرنسيّة. وتضمّن القرار إحلال الحرف اللاتينيّ محل الحرف العربيّ، وهو ما أثار المسلمين والروم الأرثوذكس واعتبروه يمسّ بثقافتهم وتراثهم، وتمكّنوا من إفشاله[97].

وبعد تعديل المادّة 11 من الدستور عام 1943، أصبحت اللغة العربيّة هي لغة البلاد الرسميّة الوحيدة، وغاب دور اللغة الفرنسيّة في الإدارة اللبنانيّة[98]. واستلزم هذا التعديل، تعريب البرامج الدراسيّة، ممّا تسبّب في جدل بين المسلمين وأصحاب الفكر القوميّ العربيّ من جهة، وبين «القوميّين اللبنانيّين» من جهة أخرى، في وقت بدأ فيه نبذ اللغة العربيّة الفصحى يُترجم في محاولات ترويج اللهجة اللبنانيّة المحكيّة.

في عام 1925، أصدر الخوري مارون غصن كتاباً عن المطبعة الكاثوليكيّة أسماه «حياة اللغات وموتها، اللغة العاميّة»، دعا فيه إلى نبذ اللغة العربيّة الفصحى بحجّة أنّها تحوّلت إلى لغة ميتة والاعتماد بدلاً من ذلك على العاميّة اللبنانيّة – السوريّة المواكبة لتطوّر العصر، على حدّ قوله. تسبّبت هذه الطروحات يومها في ضجّة سياسيّة وطائفيّة. وفي عام 1944، ألقى يوسف الخال محاضرة بالعاميّة في «الجامعة الأميركيّة في بيروت» أثارت حماسة الداعين إلى العاميّة. وسوّغ الخال ذلك بأنّه لتسهيل تعلّم اللغة العربيّة. لكن الخال، استمرّ مع ذلك في الكتابة باللغة العربيّة الفصحى. وبعد ذلك

بسنوات ثلاث، أصدر أنيس فريحه كتابه «معجم الألفاظ العاميّة في اللهجة اللبنانيّة»، و«قواعد تبسيط اللغة العربيّة وتبويبها على أساس منطقيّ جديد»[99].

خلال الأربعينات والخمسينات من القرن المنصرم، رفض لبنان دعوات «جامعة الدول العربيّة» ومؤتمرات ثقافيّة عربيّة لإيلاء الثقافة العربيّة اهتماماً أكبر في مناهج اللغة العربيّة والتاريخ والتربية الوطنيّة والجغرافيا. وقد طرح تأسيس كلٍّ من «الجامعة اللبنانيّة» و«جامعة بيروت العربيّة» وتصدير مصر أفكار الناصريّة[100]، مسألة تعريب البرامج الدراسيّة بحدّة في لبنان، ما جعل المسألة تأخذ طابعاً سياسيّاً من قبل بعض المثقّفين و«القوميّين اللبنانيّين». وفي عام 1968، صدر المرسوم رقم 9099، الذي ألغى إلزاميّة التعليم باللغة العربيّة في المرحلة الابتدائيّة في ما يتعلّق بمواد العلوم والرياضيّات. لكن ذلك انسحب أيضاً على التعليم في المرحلتين المتوسّطة والثانويّة في المواد العلميّة[101].

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا هذا التجاذب الطائفيّ حول اللغة العربيّة واللغات الأجنبيّة؟

من المعروف أنّ اللغة تؤدّي دوراً حيويّاً في كلّ مجتمع، وهي وسيلة التعبير والتواصل بين أبنائه ورمز الهويّة الفرديّة والمجتمعيّة، فضلاً عن أنّها أداة لحفظ الحضارة والتراث وإيصال العلم والمعرفة. كما تأخذ اللغة أبعاداً سياسيّة ونفسيّة، وقد تتحوّل إلى رمز للتحرّر والاستقلال لدى الشعوب الساعية إلى التخلّص من الاستعمار[102].

لقد اعتقد «القوميّون اللبنانيّون»، في إطار الصراع على ثقافة لبنان (التعدديّة أو التنوّع)، وبالتالي على هويته (العربيّة أو اللبنانيّة)، وتخلّي مسيحيّين عن دورهم الرياديّ السابق في النهضة الثقافيّة العربيّة، أنّ لا شيء يجمعهم بالعرب سوى اللغة العربيّة، وأنّ هذه اللغة وآدابها تأثّرت بالدين الإسلاميّ، وهي ليست تعبيراً قوميّاً أو دلالة على وجود أمّة عربيّة كحقيقة واقعيّة[103]. واستلزم هذا التوجّه الانسلاخ عن اللغة العربيّة، فكان استخدامها والتدريس بها يضربان نظريّة التعدديّة الثقافيّة ويؤدّيان إلى وحدة الثقافة في لبنان، ويضفيان على البلد ثقافة عربيّة - إسلاميّة تجعله يخسر طابعه الثقافيّ المسيحيّ المميز. من هنا، حاول «القوميّون اللبنانيّون» التفريق بين «اللغة الأمّ» المحكيّة التي يتعلّمها الطفل في البيت، كلغة للعلاقات المجتمعيّة ولغة قائمة بذاتها، وبين اللغة الفصحى (الإسلاميّة)، لغة القرآن الكريم، مسوّغين نظريتهم هذه بالتأكيد أنّ



نسبة الخُمس فقط من الألفاظ العاميّة ذات أصول عربيّة أو قريبة منها[104]. ففي كتابه الصادر عام 1962 «غرائب اللهجة اللبنانيّة السورية»، قال الأب روفائيل نخلة اليسوعيّ إنّ نسبة الألفاظ العربيّة أو ذات الأصل العربيّ في اللغة العاميّة اللبنانيّة هي 21% فقط[105]. ودحض هذه المقولة المؤرّخ حسّان حلاّق الذي رأى **«أنّ الجذور والأصول العربيّة لا تزال تظهر واضحة في اللهجة العاميّة اللبنانيّة سواء لدى أهل الجبل أو أهل الساحل أو الداخل»**، مستدلاً على ذلك من خلال لفظ المسيحيّين التاء المربوطة تاءً مفتوحة، ولفظ حرف القاف بصورة واضحة، وحرف السين صاداً، والذال سيناً أو دالاً في الجبل المسيحيّ والدرزيّ، والضاد ظاءً في كسروان، باعتبار أنّ هذه اللهجة هي لهجة عربيّة أصيلة[106]. على كلّ حال، كان مؤشّر العاميّة اللبنانيّة يتأرجح صعوداً وهبوطاً مع أزمات لبنان الداخليّة، وما يتعرّض له من تيّارات فكريّة - ثقافيّة - سياسيّة خارجيّة.

ولمواجهة «خطر» اللغة العربيّة، طرحت التيّارات القوميّة اللبنانيّة ثلاثة مخارج: خلق لغة لبنانيّة (دعوة الأب إتيان صقر)، أو ازدواجيّة اللغة في لبنان (دعوة الأب سليم عبو)، أو إحلال اللغة العاميّة اللبنانيّة محلّ العربيّة الفصحى (سعيد عقل)[107]. وأخذ المخرج الثالث (= اللغة اللبنانيّة) بُعداً تنفيذيّاً على يد سعيد عقل بغية أن يكون «لوطنه» لغة قوميّة مستقلّة. فقامت مبادئ هذه اللغة (اللبنانيّة) على الكتابة بالأحرف اللاتينيّة كما تُلفظ، من دون التقيّد بالضوابط المعروفة للغة العربيّة. وتمّ الترويج أثناء حرب لبنان لكتيّبات تحتوي على نماذج للغة الجديدة، جرى فرضها على طلاب المدارس الكاثوليكيّة في لبنان[108]. ومن هذه الكتيّبات: «يارا»، و«آيات وصور من الشعر الفينيقيّ»، و«إنجيل يوحنا»، و«منتخبات من نهج البلاغة» وغيرها.

وفي المقابل، رفض المسلمون اعتماد اللهجة اللبنانيّة المحكيّة بديلاً من اللغة العربيّة الفصحى، معتبرين أنّ ذلك يخدم إرادة الاستعمار. وفي عام 1961، ردّ عمر فرّوخ، وهو أحد أبرز الشخصيّات العلميّة والأدبيّة الإسلاميّة، على دعوات العاميّة بالقول: **«إنّ نشوء اللهجات العاميّة ترافق مع إرادة الاستعمار في تحطيم وحدة العرب. فحاول أن يطلّ على ذلك من ثغرة في لغتهم وقوميّتهم: فبعث الاشوريّة في العراق، والفرعونيّة في مصر، والبربريّة في المغرب. ولكنّ الأحداث في تلك البلاد والوعي في أهلها، قضت على جميع الدسائس في مهدها. ومنذ أيّام الانتداب الفرنسيّ على لبنان»** أضاف فرّوخ، **«أنشأت ناشئة التدوين بالعاميّة ثمّ توسّعت المطامع إلى جعل هذا**

**التدوين بالحرف اللاتينيّ، ثمّ خمدت هذه الدعوة... ومنذ عام 1958 عادت هذه الدعوة إلى رفع رأسها»**[109]، لإبراز التناقض بين العروبة والإسلام، وكأنّ المراد به **«أن يصبح (الإنسان العربيّ) عارياً عن تاريخه معزولاً عن ذاته الثقافيّة»**، على حدّ قول الفضل شلق[110]. كما كان لمسألة العاميّة شقّ دينيّ، وهو اعتبار المسلمين أنّها محاولة للتقليل من شأن اللغة العربيّة وبالتالي المسّ بكتابهم المقدس (القرآن الكريم) باعتبارها اللغة التي أُنزل بها[111]. علاوة على ذلك، نظر المسلمون إلى الإنتاج الفكريّ اللبنانيّ على أنّه جزء من الإرث الثقافيّ العربيّ، مؤكّدين وحدة الثقافة العربيّة[112].

منذ اندلاع الحرب في لبنان عام 1975، ازداد منحى العاميّة اللبنانيّة على يد شعراء أكثر حضوراً وصلة بالأحداث، وكذلك عبر الإعلام المارونيّ المكتوب والمسموع والمرئيّ. فنشر يونس الابن قصائد يوميّة في جريدة «العمل» الكتائبيّة تحت اسم «أبو لبنان»، وكذلك ديواناً شعريّاً كاملاً عن حرب لبنان أسماه «أبو لبنان وستّين حرب». كما قام شاعر العاميّة موريس يوسف عوّاد بإهداء «حزب الكتائب» خمس مجموعات شعريّة[113]. وأصدر سعيد عقل منذ مطلع الحرب نشرة «لبنان» ترويجاً لمقولة اللغة اللبنانيّة[114].

وفي عامي 1976 و1978، بدأت إذاعتا «صوت لبنان» (= الكتائب اللبنانيّة) و«لبنان الحرّ» (= القوّات اللبنانيّة) على التوالي تبلوران لهجة لبنانيّة إعلاميّة جديدة عبر نشرات إخباريّة وتعليقات ومقابلات صيغت باللهجة اللبنانيّة المحكيّة. وعلى المنوال نفسه، سار «تلفزيون المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال (LBC)»، بإيعاز من بشير الجميّل أثناء فترة بثّه التجريبيّ عاميّ 1981 و1982، ومنذ تأسيسه رسميّاً في أواسط الثمانينات، في إذاعة نشرات إخباريّة بلغة عربيّة مبسّطة إلى حدّ كبير، تعتمد أسلوباً ميسّراً وعبارات مسهّلة وأواخر كلمات مسكّنة[115]. وتوّجت «المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال» مساعيها للبننة اللغة العربيّة من خلال الحلقات الماراتونيّة «لبنان الدايم» لفؤاد أفرام البستاني بين عامي 1986 و1988[116]. وفي هذا السياق، نشير إلى كاريكاتور بيار صادق الذي كان يصاغ بلهجة عاميّة لبنانيّة.

وفي معرض نقده للإعلام الرسميّ، واستناداً إلى تجربته في «إذاعة لبنان»، قال الباحث فكتور سحاب: إنّ تلك المؤسّسة الرسميّة توقّفت عن السعي إلى اللفظ السليم والتحريك الصحيح. فجرى تقطيع الكلام كلمة كلمة، وتسكين الأواخر، وتهميز



الأوائل بهمزات قطع، وغاب التنغيم السليم للجملة. ويضيف: إنّ «إذاعة لبنان» منعت بثّ الأغنيات العربيّة بحجّة ضرورة الترويج للغناء اللبنانيّ. فروّجت في المقابل للديسكو بحجّة الانفتاح الحضاريّ، مع عدم مراعاة الأغنية اللبنانيّة والعربيّة ذات السمات العربيّة[117].

يبرز الخلاف بين اللبنانيّين بوضوح حول هويّة اللغة وأهمّيتها في مجالات تدريس اللغات الأجنبيّة في المدارس من خلال الكتب المستوردة ذات المعايير والقيم والسلوكيّات الغربيّة، وانقسام اللبنانيّين بالتالي إلى فئتين، مسيحيّة وإسلاميّة، تستنبط الأولى منها ثقافة أجنبيّة، فيما تدرس الفئة الثانية اللغة الأجنبيّة وتستعملها كمادة تعليميّة ووسيلة تفاهم، من غير أن تعتمدها في حياتها اليوميّة أو أن تنخرط في ثقافة هذه اللغة[118]. قبل حرب لبنان عام 1975 وخلالها وفي خواتيمها، كان أكثر من 90% من المدارس اللبنانيّة يستعمل اللغة الفرنسيّة في التدريس، فيما استعملت نسبة 7% منها اللغة الإنكليزيّة[119]. وكانت المواد باللغات الأجنبيّة هي المسيطرة على المنهج، كما كانت نسبة 45% من التلاميذ في مراحل التعليم ما قبل الجامعيّة، يتعلّمون في المدارس الرسميّة، مقابل 55% منهم في المدارس الخاصة والأجنبيّة. وكانت هناك جامعة رسميّة واحدة مقابل ست جامعات أجنبيّة التأسيس، تخضع لإدارات غير لبنانيّة وواحدة «عربيّة» تخضع كذلك إلى إدارة غير لبنانيّة[120]. وبتأثير الثقافة الأجنبيّة، ظهر الغرب على أنّه المتفوّق في الثقافة والعلم والحرّية والتقليد، فيما العروبة (= الإسلام) هي حركة انهزاميّة، ومنبع التخلّف، تكتنفها **«ظلمات الجهل والأمّية»**وتتعارض مع الحضارة الحديثة[121].

### – التاريخ المُختلِف والتاريخ المُختلَف عليه

لم تكن الكتابة التاريخيّة في لبنان يوماً إلا على علاقة وثيقة بين المؤرّخ وبيئته المجتمعيّة والتزامه بها، وهو ما جعل التأريخ في بلد ينوء تحت عبء الطائفيّة، حقلاً للتلاعب الإيديولوجيّ وانعكاساً للحالة المجتمعيّة والثقافة الطائفيّة والنظام السياسيّ. وقد زادت حرب لبنان من الانحدار السريع نحو تأريخ يلبّي حاجات ذاتيّة طوائفيّة – مناطقيّة – عائليّة مبقياً المجتمع اللبنانيّ في حالة نزاع دائم مع نفسه، كلُّ هذا تحت ستار ادعاء المنهجيّة والموضوعيّة وتوسّل الطرق العلميّة.

وبدلاً من أن يتمّ التأريخ للمجتمع اللبنانيّ بنظرة شموليّة ليصار منه إلى صياغة تاريخ

عامّ موحّد للبنان واستخلاص العبر، جرى تغييب هذا التاريخ العامّ واستعيض عنه بالتواريخ التبريريّة المناطقيّة والطائفيّة والعائليّة التي «لم تعد»، على حد قول الباحث أحمد بيضون، «**تنظر إلى موقع الجزء على أنّه جزء، بل على أنّه كلّ آخر يواجه الأجزاء ويحيل كلاً منها... إلى كلٍّ بدوره**»[122]. فغاصت «السوق» خلال سنوات الحرب، وخصوصاً في مرحلتها الأخيرة، بمؤلّفات تاريخيّة تبرز النزاعات السابقة كعناصر أساسيّة ووحيدة في تجارب الجماعات الدينيّة، وامتلأت الساحة الثقافيّة بمراكز الأبحاث الطائفيّة والمناطقيّة. فأعاد الدروز نشر بعض الأعمال التاريخيّة العائدة إلى عام 1860 التي تُظهر تفوّقهم العسكريّ على الموارنة، وأصدروا كتباً حديثة لتلبية حاجات آنيّة، ونزع الشيعة شطر التأليف الطائفيّ أو المذهبيّ أو المناطقيّ، ونحا السُنّة المنحى نفسه بدرجة أقلّ، فيما هدف التأريخ المارونيّ إلى تبرير مقولة «**خصوصيّة المجتمع المسيحيّ**» تاريخيّاً عن محيطه. وما لبث التأريخ الطائفيّ هذا أن انعكس بغزارة على التواريخ المحلّيّة والخاصّة للمدن والمناطق والقرى والعائلات[123]. وعوضاً عن أن يسائل المؤرّخ الماضي انطلاقاً من حاضره ويضعه في سياقه الحقيقيّ ويتأمّله من منظور نسبيّ، بوصفه مرحلة انتهت ولا يشكّل منافسة للحاضر أو مشكلة في التوفيق بين ذلك الماضي، تاريخاً وتراثاً، وبين هذا الحاضر، أصبح هذا الماضي اللبنانيّ، الحزين في بعض الأحيان، يتعدّى إطاره الزمنيّ فيعيد إحياء نفسه ويقتحم الحاضر ويصطدم به ويتشبّث في الذاكرة الجماعيّة طارحاً نفسه «**مشروع حرب**»[124].

لقد سعّرت حرب لبنان الصراع الإيديولوجيّ وباتت وكأنّها «**حول تاريخ لبنان**» وفق الصليبيّ، وتهدف إلى «**تحديد ماهيّة التاريخ الصحيح**» للبنان، وفق وليد جنبلاط[125]. والأخطر من ذلك ليس الكتب الأكاديميّة التي تختلف حول تاريخ لبنان، أو حول ماهيّته الصحيحة فحسب، وإنما الكتاب المدرسيّ والمناهج المدرسيّة، التي شكّلت عقبة أمام حصول التلاميذ على تربية مواطنيّة صحيحة، وانفتاح «الأنا» على «الآخر». فالتشريب الإيديولوجيّ عن طريق كتب التاريخ والدين واللغة والجغرافيا والأخلاق، ومرور التربية والتعليم منهجاً وتلقيناً عبر قناتين تربويّتين خاصّتين طائفيّتين رئيسيّتين متنافستين، إسلاميّة ومسيحيّة، انعكس على الحالتين الثقافيّة والمجتمعيّة وشكّل عاملاً من عوامل الانشطار الثقافيّ وغياب الانتماء الوطنيّ. وعن طريق الأسرة والثقافة والتعليم، وفي ضوء غياب تربية مواطنيّة فاعلة، استطاعت كلُّ طائفة أن تشرّب أتباعها إيديولوجيّات ومفاهيم وتراثاً وهويّة وقفت جميعها في المرصاد أمام حدوث اندماج



مجتمعيّ وطنيّ وتذويب للهويّات الطائفيّة[126]. فالمدرسة الطائفيّة، المسيحيّة أو الإسلاميّة، ما كانت تكتفي بتعليم المواد المنهجيّة فحسب، بل تعمد إلى نقل تراثها الطائفيّ عبر مواد الدين واللغة والجغرافيا والأخلاق على مستويين: أكاديميّ (معلومات) وإيديولوجيّ (القيم، الخوف والغبن، الموقف من الفينيقيّين ومن العروبة والغرب والانتداب والطوائف الأخرى)، ممّا شكّل جزءاً من «اللغة المشتركة» بينها وبين الثقافة العائليّة – المناطقيّة المرتبطة بدورها بالانتماءين الاجتماعيّ والطائفيّ[127]. وفي ضوء العلاقة الحميمة بين هذه «التربية» غير الوطنيّة وبين الطائفيّة والولاءات المذهبيّة، أصبح الانتماء إلى أي شيء ممكناً، إلا «الوطن». من هنا، جرت تغذية الأحقاد والخصوصيّة والعدوانيّة والأحكام المُسبقة، وتكريس، بشكلٍ أو بآخر، الانتماء الطائفيّ، والتعدديّة المتناحرة والمتنافرة، والتركيز على التضارب في العادات والتقاليد والأعراف والقيم، ورؤية «الآخر» على أنه مختلف، أو حتّى عدو.

منذ ولادة دولة لبنان، كان هناك تنافس بين المدارس المسيحيّة والمدارس الإسلاميّة حول التأريخ المدرسيّ التربويّ. ولأنّ المدرسة في لبنان عموماً هي بيئة خصبة لكلٍّ أنواع الفرز الطبقيّ والطائفيّ والمناطقيّ، فقد لبّى التأريخ المدرسيّ رغبة ثلاثة اتّجاهات إيديولوجيّة رئيسيّة، غاياتها تدعيم موقف ثقافيّ – سياسيّ في ظلّ تضارب الاتّجاهات الطائفيّة والانتماء إلى الهويّة[128]: الاتّجاه القوميّ المارونيّ الذي حاول إثبات خصوصيّة لبنان وتعدديّته الثقافيّة، وبالتالي هويّته المميّزة عن محيطه العربيّ – الإسلاميّ؛ والاتّجاه القوميّ العربيّ الذي رفض التعدديّة هذه، وأقرّ بالتنوّع وبارتباط لبنان بمحيطه العربيّ هويّة وانتماءً؛ والاتّجاه الإسلاميّ الذي شدّد على أثر الإسلام في العروبة وارتباط لبنان بالعالم الإسلاميّ (= الأمّة الإسلاميّة).

وبالنسبة إلى الاتجاه المارونيّ في التأريخ، فما يلفت النظر هو مضامين كتب التاريخ في المدارس الرسميّة المعتمدة، التي كانت في غالب الأحيان، متماثلة مع تلك المعتمدة في المدارس المسيحيّة. وتقوم هذه الكتب بإرجاع تاريخ لبنان إلى الفترة الفينيقيّة، ورسم حدوده، وإبراز تألّقه الحضاريّ آنذاك، والتركيز على خصوصيّته الفرديّة التي تميّزه عن محيطه العربيّ والإسلاميّ، وعلى مقولة «لبنان الملجأ» بعد ظهور المسيحيّة وانتشار المارونيّة فيه، ومقاومته الفتح العربيّ[129].

أمّا المرحلة الفاصلة ما بين الفتح العربيّ في القرن السابع الميلاديّ وظهور فخر

الدين المعنيّ الثاني في القرن السابع عشر، فنظرت إليها كتب التاريخ «المسيحيّة»، كمرحلة ركود فكريّ وقهر اجتماعيّ وعزلة سياسيّة واجتماعيّة فُرضت على لبنان من قبل القوى التي أتت من «الخارج» (= العرب المسلمون)[130]. وبالنسبة إلى الحُكم العثمانيّ، فهو مرحلة اتّسمت بالقهر والفساد والمقاومة، وذلك لتبرير تعاون «اللبنانيّين» مع أوروبا ونصرة هذا «الخارج» للبنان[131]. كما جرى تأكيد فقدان الجوامع المجتمعيّة بين الطوائف الدينيّة في لبنان تسويغاً لمقولة «الدولة المارونيّة». وتُستعمل في هذه الكتب لفظتان: «اللبنانيّون» و«اللبنانيّة» كصفتين ملازمتين للموارنة سكّان «متصرفيّة جبل لبنان»[132]، واعتبار «المارونيّة بنت لبنان. (وأنّ)... **لبنان في الكثير من مزاياه وخصائصه صُنع المارونيّة**»[133]، إلى أنّ «**لبنان أمانة تاريخيّة وحضاريّة في عنق الموارنة**»[134]. وعلى المنوال نفسه، يجرى التركيز على تكوّن «لبنان الكبير» بإرادة فرنسيّة، وعلى مساعي سلطات الانتداب إلى فَرْنَسة الحياتين الثقافيّة والاجتماعيّة اللبنانيّتين، واعتبار هذه المرحلة فترة تقدّم وارتقاء. وفي مواقف هذه المدرسة من القضية الفلسطينيّة، مال أصحابها إلى عدم معاداة إسرائيل، وقلّلوا من خطرها على لبنان، وإن كانوا اعترفوا بالحقّ العربيّ في فلسطين.

أمّا التيّار القوميّ العربيّ، فرفض مقولة «القوميّة اللبنانيّة» ذات الأصول الفينيقيّة، وشدّد على عروبة لبنان وارتباطه بالوطن العربيّ، معتبراً أنّ الفترة التاريخيّة السابقة للفتح العربيّ (= الجاهلية)، ذات أهمّية ثانويّة. فسلّط الضوء على مرحلة الفتح الإسلاميّ واعتبارها امتداداً طبيعيّاً للعرب. ولا تأخذ الفترات التاريخيّة، كالفينيقيّة وظهور المسيحيّة والمرحلة البيزنطيّة وحروب الفرنجة (= الحروب الصليبيّة)، حيّزاً مهمّاً، كمّاً ونوعاً، في التاريخ القوميّ العربيّ. وقد نظر أصحاب هذه المدرسة بارتياب إلى الإرساليات الأجنبيّة وأنشطتها في لبنان، وإلى التدخّل الأجنبيّ والانتداب الفرنسيّ كمظهر من مظاهر حركة الاستعمار. أمّا العثمانيّون، فكانوا في نظر أصحاب المدرسة القوميّة العربيّة مستعمرين أجانب، فيما «الثورة العربيّة الكبرى» هي تأكيد على تصميم العرب على الاضطلاع بأمورهم بأنفسهم. ويعتبر أصحاب هذا التيّار عهد الاستقلال في لبنان ذروة النضال الوطنيّ للحصول على الحرّية والاستقلال، ومناسبة للتضامن العربيّ وبداية لمسيرة الوحدة العربيّة. من هنا، نظر أصحاب هذا التيّار بإيجابيّة إلى دور «جامعة الدول العربيّة»، وسلّطوا الضوء على إسهام لبنان في إنشائها، وحرصوا على إظهار دوره في مقاومة مشروع تهويد فلسطين. وأخيراً، اتّهم هذا التيّار المارونيّة



السياسيّة والنظام الطائفيّ السياسيّ في لبنان بأنّهما حدّا من نمو العروبة في لبنان[135].

كان لجماعة التيّار الإسلاميّ مواقف من التاريخ متباينة عن تلك للتيّار القوميّ العربيّ. فعمل هؤلاء على إبراز القيم الدينيّة الأصيلة المكوّنة للشخصيّة الإسلاميّة، وإحياء التراث التربويّ الإسلاميّ[136]. وأسوة بالتيّار القوميّ العربيّ، لم يكن التاريخ العربيّ قبل الإسلام بالنسبة إلى الإسلاميّين أكثر من فترة جهالة وظلمة حضاريّة. على عكس ذلك، يجري التركيز على الفتوحات الإسلاميّة والعصور الذهبيّة لفترات الحُكم الإسلاميّ وإبراز الشخصيّات الإسلاميّة. لقد نظر أصحاب هذا التيّار، إلى «حروب الفرنجة» على أنّها حروب «أهل الصليب» ضدّ الإسلام والمسلمين، والى المتعاونين مع الفرنجة في لبنان (= الموارنة) على أنّهم خونة، لأنّهم نقضوا عهدهم مع المسلمين. كما رأوا في حُكم الأيوبيّين والمماليك والعثمانيّين، رغم انتفاء سمة العروبة عنهم، فترات مجيدة من تاريخ الإسلام. وربط هؤلاء بين «الحروب الصليبيّة» في الماضي و«الصليبيّة الجديدة» في الحاضر واستمرار تعرّض العالم الإسلاميّ لهجوم الاستعمار. والصورة الطاغية عن الغرب أنّه يشكّل خطراً على الإسلام وعلى ثقافته[137]. أخيراً، آمن أصحاب هذا التيّار بأنّ الإسلام ومبادئه وبطولاته هو الذي يمكنه أن ينقذ العالمين العربيّ والإسلامي من التخلّف والتبعيّة للغرب.

وتحقيقاً لفلسفات وغايات طائفيّة سياسيّة، وفي إطار لعبة الإيديولوجيّات، كان «صُنّاع» التاريخ اللبنانيّ (الأمير فخر الدين الثاني، الأمير بشير الشهابيّ الثاني، طانيوس شاهين، يوسف كرم الخ...) يُستحضرون ويحوّلون إلى أدوات تُحرِّك إيديولوجيّاً وفق الأهواء السياسيّة أو الطائفيّة أو المذهبيّة أو المناطقيّة. كانت مراحل تاريخيّة تختفي، وتطفو بدلاً منها مراحل أخرى، وفق إيديولوجيّات «المؤرّخين». فيظهر أبطال هنا، ويقزّم أبطال هناك. فيمّجد فخر الدين الثاني على أيدي المؤرّخين الموارنة، ويُشكّك فيه على أيدي المؤرّخين المسلمين[138]. وتظهر بطولات التاريخ التي تُدرّس في المدارس الإسلاميّة على أنّها بطولات إسلاميّة أوّلاً وأخيراً، والعصور الذهبيّة في تاريخ لبنان، بأنّها العصور الذهبيّة لفترات الحُكم الإسلاميّ (= صدر الإسلام والعهدين الأمويّ والعباسيّ)[139]. وفي المقابل، يبرز أبطال آخرون في كتب التاريخ للمدارس الكاثوليكيّة غير أبطال المسلمين. ففخر الدين المعني الثاني ويوسف كرم على سبيل المثال، هما بطلان قوميّان لبنانيّان[140]، فيما عمرو بن العاص وخالد

ابن الوليد وطارق بن زياد على سبيل المثال، يشكّلون كليّة لا تتجزأ: قوميّون عرب وأبطال الفتوحات الإسلاميّة[141].

وبدلاً من أن تبقى «الفينيقيّة» مجرّد موروث ثقافيّ للجميع، أضحت هويّة قوميّة ومنطلقاً لتاريخ لبنان «المارونيّ»[142]، وتحوّلت «المارونيّة» من مجرّد عقيدة دينيّة إلى قوميّة وحضارة[143]، والعروبة المشبّعة بالإسلام[144] من ارتباط عضويّ بالمحيط العربيّ[145] إلى انسلاخ عن الكيان اللبنانيّ، والإسلام من مجرّد معتقد دينيّ إلى نظام سياسيّ – اجتماعيّ يُرهب الأقلّية المسيحيّة ويجعلها تستعيد بالذاكرة وضعيّة «أهل الذمة»[146]. ويحفل التاريخ بشواهد كثيرة على وضع الذميّ في الدولة العثمانيّة، ظلّت عالقة في ذاكرة موارنة لبنان، أو صار تضخيمها وتكرار الحديث عنها لغايات خاصّة. وخلال حرب لبنان، جرى استحضار «الذميّة» كإطار جديد للعلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة بين المسلمين والمسيحيّين. وتحفل أدبيّات الجماعات والحركات الإسلاميّة وخطبها وبياناتها ومواقفها على الكثير من هذه المعاني والأفكار في سياق الطروحات، لتبرير مقولة «الأكثريّة الإسلاميّة» كأمّة صاحبة السيادة. ومن جهة أخرى، استُخدمت «الذميّة» التاريخيّة كفزّاعة من قِبل قيادات مسيحيّة، بأنّها تُشكّل تهديداً لحريّة المسيحيّين وثقافتهم ووجودهم، وليتمّ بالتالي استقطابهم على أساس خصوصيّة تاريخهم وثقافتهم المنفصلة عن تاريخ المنطقة العربيّة.

لقد استلزم النزاع الثقافيّ السياسيّ بين الطوائف أدوات ومنابر. لذلك، تمّ خلال الحرب تأسيس العديد من مراكز الأبحاث ودور النشر، للدفاع عن الإيديولوجيّات المتنافرة وتبرير التعدديّة الثقافيّة والتمايز والخصوصيّة، وهويّة الأقلّية أو هويّة الأكثريّة وحضارتها وتطلّعاتها. ففي 1978 تأسّس «بيت المستقبل» وضمّ مركزاً للتوثيق وبنكاً للمعلومات ومؤسّسة دراسات إستراتيجيّة. وكان تأسيسه ضمن سلسلة من المؤسّسات التي عمل أمين الجميّل على إنشائها تحت رعاية «مؤسّسة الإنماء». واحتضنت هذه المؤسّسة مؤتمرات وندوات دارت حول التعدديّة وتعايش الطوائف في لبنان منذ الحُكم العثمانيّ حتّى تأسيس الدولة اللبنانيّة[147]. وفي المقابل، فعّل «النادي الثقافيّ العربيّ» (تأسس عام 1945) من أنشطته وخصوصاً أثناء فترات السلم، ودارت أبرز المحاضرات التي ألقيت فيه حول لبنان وحضارته الواحدة. وفعل الشيء نفسه «المركز الثقافيّ للبنان الجنوبيّ» (تأسّس عام 1964). كما تأسّس بين عامي 1975 و1990 العديد من المراكز الثقافيّة، منها «المجلس الثقافيّ في لبنان الشماليّ» (1975)،



و«مركز التوثيق والبحوث اللبنانيّ» (1976)، و«معهد الإنماء العربيّ»، و«الحركة الثقافيّة أنطلياس» (1978)، و«المركز الثقافيّ للبحوث والتوثيق» في صيدا (1978)، و«المجلس الثقافيّ في البترون» (1984)، و«مركز الدراسات اللبنانيّة» (1985) بالتعاون مع «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة أكسفورد، و«البيت الثقافيّ في زغرتا» (1989)، و«المركز اللبنانيّ للدراسات» (1989)، و«المنتدى العربيّ القوميّ» في القرعون وبعد ذلك في بيروت، و«مركز معروف سعد الثقافيّ» في صيدا (1990)[148].

هل تقودنا هذه المعالجة إلى القول: إنّ صراعاً ثقافياً دار في لبنان الانتداب وفي لبنان الاستقلال ولبنان الحرب؟

لا يوجد، في الواقع، صراع ثقافيّ في لبنان، أو صراع حضارات على الشكل الذي تحدّث عنه صموئيل هانتغتون (Samuel Huntington)[149]، على الرغم من أنّ الفوارق الثقافيّة من ناحية «الأنا والآخر» والقيم الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة والسلوكيّات الاجتماعيّة ومسألة الهويّة، تُعتبر كلّها محدّدات للصراع الإيديولوجيّ – السياسيّ. لقد أكّد المسيحيّون باستمرار ولا يزالون «التعدديّة الثقافيّة»، والمنابع العديدة للثقافة اللبنانيّة، منطلقين من الخصوصيّة التاريخيّة للطوائف الدينيّة من أجل عدم الذوبان في ثقافة الأكثريّة الإسلاميّة. في المقابل، لم يوافقهم المسلمون والعرب القوميّون على «التعدديّة الثقافيّة»، معتبرين إيّاها ذات غايات سياسيّة. فأصرّ هؤلاء على «التنوّع الثقافيّ» ضمن الثقافة العربيّة الواحدة، وأنّ الثقافة والعادات واللهجات موجودة حتّى ضمن الجماعات المسيحيّة المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانيّة، وبالتالي ليس هناك في لبنان سوى ثقافة واحدة و«**شعب لبنانيّ واحد**»[150].. وفي بلد كلبنان، حيث يتمّ بإحكام الربط بين الدين والثقافة من جهة، وبين الدين والسياسة من جهة أخرى، أصبحت الثقافة معْلَماً من مَعالِم الصِراع السياسيّ والصِراع على الهويّة.

**– العروبة واللبنانيّة: نقيضان؟!**

من الثابت تاريخيّاً، أنّ المسيحيّين كانوا من روّاد فكرة القوميّة العربيّة في سبيل التخلّص من الحُكم العثمانيّ. وقبل سقوط الدولة العثمانيّة بقليل، جاهر هؤلاء بالعروبة وبالوطن السوريّ عبر جمعيّاتهم الأدبيّة والسرّية، في سبيل إيجاد قواسم مشتركة بينهم وبين المسلمين للتخلّص من العثمانيّين[151]. وعلى الرغم من تأثر

المسيحيّين بالثقافة الفرنسيّة، إلاّ أنّ اللغة العربيّة لم تَضْعَف عندهم، بل ظلّوا يتباهون بإجادتها والحفاظ عليها، فضلاً عن المجاهرة بانتمائهم إلى الثقافة العربيّة[152]. وكانت الأمّة العربيّة في نظرهم من أعظم الأمم في التاريخ، وكان لها حضارة قبل الإسلام وصارت أرقى بعد الإسلام. وقد جرى التعبير عن هذه الهويّة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والتي تبلورت عشيّة الحرب العالميّة الأولى وخلالها، في مشروع سياسيّ جمع مسيحيّي «بلاد الشام» ونخبها الإسلاميّة للتخلّص من الحُكم العثمانيّ، وجعل العروبة قاسماً مشتركاً لحركتهم. فاختفت «الرابطة العثمانيّة» من أذهان المسلمين، بعدما فصلوا بين هويتهم العربيّة وهويتهم الإسلاميّة، نتيجة تقدم طموحاتهم القوميّة على حساب انتمائهم الدينيّ[153]. فما الذي جعل غالبية المسيحيّين الموارنة تنقلب على الهويّة العربيّة؟

عقب الحرب العالميّة الأولى، ومع إنشاء «دولة لبنان الكبير»، وفي ضوء المسار التّاريخيّ للطائفتين الرئيسيّتين المارونيّة والسُنّية وموقفهما المتعارض من «لبنان الكبير» وهويّة الوطن الثقافيّة والسياسيّة[154]، وتُحوّل القوميّة العربيّة إلى مشروع يُسيْطر عليه القوميّون العرب «المسلمون»، خشي المسيحيّون الموارنة والروم الكاثوليك، في ضوء الاتّجاهات الوحدويّة العربيّة والخلط بين العروبة والإسلام، من أن يتحوّلوا إلى أقليّة في بحر عروبيّ – إسلاميّ وبالتالي الذوبان فيه[155]. من هنا، بدأت المسألة الثقافيّة تُوظّف من قبل كلّ طائفة على حدة في الكيان الجديد، لتأكيد خُصوصيّاتها في النزاعات الطائفيّة. فأخذت كلُّ واحدة تعمل على تمجيد قيم ماضيها وتاريخها وثقافتها وتراثها وعقيدتها، وُصولاً إلى تدعيم الانتماء إلى الهويّة الطائفيّة[156]. ولم يقتصر الأمر على الترويج للهوية الثقافيّة فحسب، بل إنّ مفكريّ المارونيّة، بصورة عامّة، نظروا إلى المسألة من زاوية حضاريّة. فالمجتمع اللبنانيّ قائم على ديانتين، فهو إذاً منقسم تبعاً لذلك إلى حضارتين: «**حضارة مسيحيّة مبنيّة على الدين المسيحيّ وحضارة إسلاميّة مبنيّة على الدين الإسلاميّ**»[157]. لقد اعتبر جوزيف شادر، نائب رئيس «حزب الكتائب اللبنانيّة» في حينه أنّ المسيحيّين يشكّلون جزءاً من الحضارة المسيحيّة الغربيّة، بينما يلتفت المسلمون إلى الصحراء والعالم العربيّ[158]. بكلام آخر، كان شادر يروّج إلى وجود حضارتين وشعبين متباينين، أحدهما مسيحيّ يتوجّه نحو الغرب وحضارته، والثاني مُسلم يتوّجه نحو العالم العربيّ وحضارته الإسلاميّة.

كان الموارنة ومؤسّستهم الحاكمة يحتاجون بالفعل إلى مسوّغ تاريخيّ لوجود لبنان



منسلخ عن سورية ومنفصل عن العروبة، يستظلّون تحته، ومعهم المسلمون، بخصوصيّة كلٍّ منهما. من هنا، جاءت طروحاتهم لإعطاء شرعيّة للحاضر السياسيّ القائم على مقولة «الوطن الملاذ» للأقلّيات الطوائفيّة، التي تتعايش على أساس الخوف وتتصارع في ما بينها[159]. فرفع «القوميّون اللبنانيّون» منهم شعارات الحضارة اللبنانيّة ومنابعها وروافدها العديدة، التي كانت تجعل من لبنان كياناً سياسيّاً ثابتاً وقائماً بذاته (= لبنان المتصرفيّة، ولبنان الكبير، ولبنان المستقل)، عبر تطوير إيديولوجيّات انتمائيّة تربطه سياسيّاً بتواصل تراثيّ عرفته «الأرض اللبنانيّة» عبر عصور مختلفة[160]. وخلصوا من كلّ هذا إلى اختصار دور وظيفيّ للبنان، بأنّه «**حلقة الاتّصال بين الغرب والشرق وملجأ الأقليّات المُضطهَدة في الشرق**»، معتبرين إيّاه الحدود الشرقيّة للغرب المسيحيّ، ورسول الشرق إلى الغرب وليس العكس، الحدود الغربيّة للعالم العربيّ[161].

وفي المقابل، قويت حركة «القوميّة العربيّة» ضدّ الاستعمار والانتداب الفرنسيّ، وتحوّلت العروبة إلى تيّار يستقطب المثقفين والجماهير الإسلاميّة. وبالنسبة إلى هؤلاء، لم تشكّل العلاقة بين الإسلام والعروبة أي التباس تاريخيّ عندهم. فهم لم يجدوا تناقضاً في التحوّل من العثمانيّة إلى العروبة، معتبرين أنّ الإسلام هو التراث الثقافيّ للعروبة[162]. ومن هنا، جاء هذا التشابك بين العروبة والإسلام، وشعبيّة الأولى عند اقترانها بالإسلام، والتشويش الذي أصاب أذهان المسلمين عبر التداخل المُحكم، المعلن والمستترّ، للإسلام عقيدة وحضارة وثقافة وتاريخاً. لقد اعتبر شكيب أرسلان أنّ «**العروبة وعاء الإسلام**» وأنّ «**الإسلام روح العروبة**»[163]، فيما رأى عمر فرّوخ أنّ الإسلام والقوميّة العربيّة هما شيء واحد، ولا فرق بين الاثنين، ويجب أن يكون كذلك[164].

وفي «الميثاق الوطنيّ»، سُوِّيَ هذا الوضع واعتُبر «**لبنان ذو وجه عربيّ ولغته عربيّة وهو جزء من العالم العربيّ ذو طابع عربيّ**». لكن هذا التعريف المُبهم جلب ويلات كثيرة على لبنان. فَهِمه المسيحيّون على أنّه اعتراف بشكلٍ مباشر بالقوميّة اللبنانيّة، كون لبنان «**ذو وجه عربيّ**»، أي اعتراف بالخصوصيّة اللبنانيّة[165]. في المقابل، اعتبر المسلمون أنّ عروبة لبنان وانتماءه أضحيا جليّين لا جدال فيهما، عندما جرى الحديث في «الميثاق» عن «وجه عربيّ» للبنان. وفي رأينا، لم ينظر «الميثاق» إلى لبنان على أنّه عربيّ بالكامل، ولو فعل ذلك، لذكر ذلك صراحة بالقول: «**إنّ لبنان عربيّ ذو وجه غربيّ**». وفي الحالة هذه، كان يحقّ للمسلمين المجاهرة بعروبة لبنان من دون أي خرق

للميثاق، ولا يحقّ للمسيحيّين إدّعاء القوميّة اللبنانيّة[166].

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل غابت هذه الحقيقة عن الزعيمين المفاوضين (الخوري – الصلح) كي يُخطئا في تحديد هويّة لبنان عند وضع «الميثاق»؟ أمْ كان ذلك متعمّداً لإرضاء أصحاب نظريّة الكيان اللبنانيّ وأصحاب نظريّة عروبة لبنان، ما جعل نظريّة الماركسيّين صحيحة في البعد الاقتصاديّ للميثاق، بأنّه كان اتّفاق مصالح لخدمة البرجوازيّة المسيحيّة وانفتاحها على السوق العربيّة عبر البرجوازيّة الإسلاميّة السُنّية؟

على أيّة حال، لا يوحي شعار رياض الصلح الشهير «لا شرق ولا غرب» بعروبة لبنان، ولا كذلك ممارساته[167]. فأثناء مفاوضات إنشاء «جامعة الدول العربيّة» في الإسكندريّة عام 1944، رفض رياض الصلح اندماج لبنان في وحدة عربيّة، وشدّد على التعاون مع «**بقيّة الأقطار العربيّة بفوائد التعاون المشترك**». وطالب الصلح رؤساء الوفود العربيّة المشاركة إذاعة تصريح يؤكّدون فيه احترام استقلال لبنان، وهو ما حصل بالفعل[168]. كما استند المسيحيّون في نظريتهم القوميّة إلى دستور عام 1926، الذي ورد فيه مصطلح «الأمّة اللبنانيّة» للدلالة على هويّة الشعب في لبنان كقائم بذاته منفصل عن الأمّة العربيّة، فيما رفض المسلمون، خصوصاً السُنّة منهم، نظرية هذه الأمّة، التي لم يشاركوا في صنعها، ولا في وضع دستورها عام 1926[169]. كانت الأمّة في نظر مسلمي لبنان تعني الأمّة العربيّة.

أدّت القراءات المختلفة للميثاق من كلا الشريكين، والعائدة إلى موضوع هويّة لبنان، إلى الإضرار بوحدة اللبنانيّين، وجعلت المسيحيّين، ولأسباب أخرى عديدة، يتمسّكون بفكرة «القوميّة اللبنانيّة» ويحاولون إيجاد أساس تاريخيّ وثقافيّ لها. في المقابل، تشبّثَ المسلمون بدعواهم إلى العروبة و«القوميّة العربيّة». وعند وضع مُسَوّدة البيان الوزاريّ الأوّل لحكومة رياض الصلح عام 1943، اختلف الوزراء المسيحيّون والمسلمون على الصيغة التي تجعل من « **لبنان بلد (أ) عربيّ (أ) ذو وجه مسيحيّ**». وسُوِّيَتْ هذه العبارة بأخرى هي: «**لبنان مستقلّ ذو وجه عربيّ**»[170].

عندما بدأت الديموغرافيا تتحوّل لصالح المسلمين، وفي أجواء هُبوب رياح العروبة على لبنان منذ الخمسينات من القرن الماضي، أصبح بناء ثقافة وطنيّة لبنانيّة يرتبط بالتوافق على هويّة للبنان. إلاّ أنّ خوف المسيحيّين من رياح العروبة (= الناصريّة)، جعلهم يتشبّثون بشخصيّتهم أكثر من ذي قبل. فكان عليهم، بعدما كانوا روّاد العروبة



و«القوميّة العربيّة»، إيجاد هويّة مغايرة للعروبة، والتفتيش عنها في التاريخ لتسويغ خصوصيّتهم. فاخترعوا تلك الهويّة التي تستند إلى تراكم حضاريّ فينيقيّ ويونانيّ وروماني وبيزنطيّ وإسلاميّ ومتوسطيّ وغربيّ وأدلجوها، وروّجوا لها في الكتب المدرسيّة وفي كتب التاريخ، وفي خطابهم السياسيّ. لقد لاحظ أحد الباحثين أنّ من أصل 695 عنواناً مسجلاً في الكتب المدرسيّة لعام 1987، كان هناك 138 عنواناً: 19.8% منها تتعلّق بلبنان، مقابل 1.7% تختصّ فقط بالعالم العربيّ، فيما نسبة 50.9% تتعلّق بالإنسانيّة العالميّة. ولاحظ الباحث نفسه، أنّ اللغة العربيّة في المناهج اللبنانيّة مفرّغة من مضمونها العروبيّ ولا تحمل شحنتها الحضاريّة والإيديولوجيّة التي تُظهر هويّتها[171].

ومن جانب المسلمين، فقد رفضوا قبول مفهوم «الأمّة اللبنانيّة»، وإن نصّ عليها الدستور، وذلك خوفاً على شخصيتهم العربيّة أو الإسلاميّة. فتمسّكوا بعروبتهم وإسلامهم وخلطوا بينهما، ولم يشكّل الكيان اللبنانيّ عندهم أي معنى. ولعلّ شعورهم أنّهم لا يشاركون في السلطة، كمواطنيهم المسيحيّين، وعقدة الغبن والحرمان التي تأصّلت عندهم، هو الذي دفعهم للتفكير أبعد من حدود الحيّز الجغرافيّ الذي يعيشون فيه مع شركائهم، وإنّ تطلّعهم نحو الخارج ما كان إلاّ لتقوية وضعهم في الداخل[172]. إنّ الخلل في التوازنات الطائفيّة المناطقيّة لصالح الموارنة والمسيحيّين ومناطق انتشارهم الديموغرافيّ، مقروناً بالخلاف حول الهويّة والانتماء، هو الذي جعل المسلمين و«القوميّين العرب» الراديكاليّين ينشدّون نحو خارج حدود لبنان، للبحث عن تحالفات ووحدة عربيّة أو وحدة دينيّة إسلاميّة يندمجون فيها لحماية مصالحهم وصون شخصيّتهم وحماية تراثهم[173]. لهذا السبب، يجب أن يُنظر إلى اتجاهات هؤلاء وتطلّعهم إلى الوحدة السوريّة، وفي ما بعد إلى عبد الناصر كزعيم للوحدة العربيّة، وإلى المقاومة الفلسطينيّة بعد حرب عام 1967 كسند لهم، وحتّى إلى سورية بعد فرض وصايتها على لبنان، من منظار العلاقات الداخليّة المتوتّرة بينهم وبين المسيحيّين حول نسبة المشاركة في السلطة ومحتواها السياسيّ – الاقتصاديّ. لقد سبق أن أكّد تقرير بريطاني عام 1942 أنّ «... **الأغلبية العظمى من المسلمين لا يرغبون بتشكيل جزء من دولة لبنان، ليس لأنّ عندهم حماساً لفكرة الاستيعاب في سوريا، وأقلّ من هذا في اتحاد عربيّ، لكنْ لخوفهم من الاستمرار بتفضيل المحبذين للمسيحيّين والمستوحين لليسوعيّة في لبنان**». وأضاف التقرير «**إن التنافس الإسلاميّ المسيحيّ يكشف دائماً عن**

**عداوة ظاهرة، فهو لا يزال خفياً تحت السطح، فكلا الفريقين (الإسلاميّ والمسيحيّ) يهتمّان أكثر بوضعهم (كذا) دون وضعهم العام كلبنانيّين»[174].**

وعشيّة اندلاع الحرب وخلالها، ارتبط الصراع حول هويّة لبنان وانتمائه بكلّ الصراعات الداخليّة بين الطوائف اللبنانيّة، واختلط بالوجود العسكريّ الفلسطينيّ في لبنان، وبالصراع العربيّ – الإسرائيليّ، والصراع السوريّ – الإسرائيليّ تحديداً. إنّ خوف المسيحيّين على وجودهم السياسيّ والشخصيّ في الداخل تجاه التحالف الإسلاميّ – الفلسطينيّ، جعلهم يتشبّثون أكثر بالقوميّة اللبنانيّة والحصول من أجل ذلك على دعم سورية تارة وإسرائيل تارة أخرى، من دون أن يعني هذا تخلّيهم عن ثوابتهم المعروفة[175]. من هنا، فإنّ إصرار المسلمين على تعديل «الميثاق والصيغة» وسحب ما يمكنهم من امتيازات المسيحيّين، جعل الأوّلين يتمسّكون بالعروبة ويرحّبون بالوجودين العسكريّين الفلسطينيّ والسوريّ.

وفيما ظلّت هويّة لبنان قبل حرب عام 1975 في إطار الصراع الإيديولوجيّ، تحوّلت هذه الهويّة بين عامي 1975 و1989 إلى مشروع سياسيّ انفصالي للقوميين اللبنانيّين ضدّ مشروع إقامة نظام لبناني يساريّ تحت الهيمنة الفلسطينيّة، أو نظام يساريّ تحت الوصاية السوريّة، أو نظام إسلاميّ على الطراز الإيرانيّ. وكان المشروع الأخير، يثير مخاوف حقيقيّة عند المسيحيّين، بعدما روّجت له قياداتهم لتسويغ مشروعها الانفصاليّ عن «لبنان الكبير» والعودة إلى «لبنان الصغير». وكما رأينا، كان مشروع «القوميّين اللبنانيّين» يرمي إلى إقامة كانتون مسيحيّ في الحيّز الجغرافيّ الطائفيّ المسيحيّ المتاح (= المدفون – كفرشيما)[176]. فسارت ميليشياتهم منذ منتصف عام 1976 في سياسة ترمي إلى وضع منطقة منفصلة تحت سيطرتها وكسر الطوق حول بيروت الشرقيّة، ووصل المناطق في المنطقة الشرقيّة بالساحل الشماليّ وجبل لبنان[177]. في المقابل، بدأ الدروز منذ سنوات الحرب الأولى يضعون حدود الكانتون الدرزيّ، وأنشأوا لهذه الغاية «الإدارة المدنيّة» في الجبل وقاموا بتهجير المسيحيّين من مناطقهم، ومنعوا الشيعة من الاستقرار على طول ساحل الشوف بعد سقوط الدامور. مقابل ذلك، رفض الجانب الإسلاميّ، باستثناء الأصوليّين، الفيدراليّة حلاً لمشكلات لبنان، معتبراً إياها مشروع تقسيم يُهدّد بقاء البلاد موحّدة[178].



### – حدود الاندماج المجتمعيّ والتعايش

من المعروف أنّ القيم العربيّة – الإسلاميّة، كالضيافة والكرم واللطف والعائليّة والشرف هي واحدة بشكلٍ عام بين الطوائف اللبنانيّة، إلاّ أنّ الاختلاف بين «الأنا» و«الآخر» يظهر، مع ذلك، من خلال السلوك التربويّ وفي ممارسة الأهل سلطتهم على أطفالهم وفي تنظيم الأسرة. كما يعبّر اللباس والمفردات واللهجات والاحتفالات والأعياد والطقوس وأسماء العلم والإيماءات وحركات الجسم والإعلان عن الجنازات، عن الاختلافات بين الطوائف في لبنان، حتّى ضمن الطائفة الواحدة في المناطق المختلفة. وفي الإمكان، من خلال اللهجات، التمييز بين الشيعيّ والدرزيّ، وبين سُنّة المدن وموارنة الجبل. إلى ذلك، تتشابك علاقات النسب والصداقة، والعلاقات الزبانيّة، بين المستخدِم وربّ عمله، بالطائفيّة والمذهبيّة[179].

وعلى الرغم من كلّ سلبيّات «الأنا» و«الآخر»، على صعيد التواصل بين الطوائف، فقد جمعت، قبل الحرب، مصالح مشتركة بين الطبقات الاجتماعيّة اللبنانيّة من مختلف الطوائف، انحصرت بشكلٍ رئيسيّ في مسائل العلاقات البروتوكوليّة والوظيفيّة وما يتعلّق بسيرورة الحياة اليوميّة، من علاقات تجاريّة ومصالح اقتصاديّة، ومخالطة في المدرسة والجامعة والمنتدى والمقهى، وفي مرافق العمل والإنتاج، وفي التردّد إلى أسواق واحدة[180]. لكنّ تشابك هذه المصالح الاقتصاديّة وتقاطعها والتلاقي الاجتماعيّ بين الطوائف، لم يؤدّ إلى حالة من الاندماج المجتمعيّ، الذي يمكن وصفه بالعيش المشترك. ويعود ذلك إلى أزمة الهويّة وأزمة المشاركة الطوائفيّة في الحُكم وما ترتّب عليها من تهميش لطوائف، وانعكاس النظام الطائفيّ على الهويّة الاجتماعيّة لكلّ طائفة دينيّة، والتمايز بين اللبنانيّين على المستوى الاجتماعيّ ومظاهر اللامساواة والفوارق الحادّة في مستويات المعيشة بين الطوائف والمناطق، وظهور «الأنا» و«الآخر» في العلاقات الاجتماعيّة بين الطوائف، وفي قانون الأحوال الشخصيّة لكلّ طائفة (زواج، طلاق، ميراث، وصاية، تبنٍّ الخ...)، وفي الديموغرافيا الطوائفيّة، وفي مؤسّسات التعليم والرعاية الاجتماعيّة والصحيّة والنوادي الطائفيّة.

ومن جهة أخرى، لم تكن المنظّمات والهيئات المختلطة التي وُجدت خارج الانتماء الطائفيّ كافية ومتينة لتشكّل قنوات انفتاح واتصال بين طوائف المجتمع اللبنانيّ وفئاته، أو تكون أداة لتغيير اجتماعيّ سياسيّ. لذلك، آل مصير بعضها إلى الزوال، وخف دور بعضها الآخر وفاعليته[181].

على مدى قرون عدة، عاشت المجموعات اللبنانيّة منغلقة تقريباً على بعضها بعضاً تبعاً للانتماء الدينيّ والمناطقيّ[182]. وفي القرى خصوصاً، لم يتعدّ التواصل الاجتماعيّ بين الطوائف إطار التعايش الطائفيّ، كالعلاقات البروتوكوليّة أو الوظيفيّة (= التهنئة في الأعياد والمناسبات والتعزية أو المصالح التجارية والاقتصاديّة المشتركة). إلاّ أنّ وحدة المصالح هذه لم تستطع أن تخترق مع ذلك جدار الخصوصيّة الاجتماعيّة لكلّ طائفة، وتؤمّن العيش المشترك، أي إطار العلاقات في المجتمعات المندمجة، إذ بقيت كلُّ طائفة، على دينها وعقيدتها تمجّد قيمها وتطوّر ثقافتها بمعزل عن الأخرى، ولم يصل تعاونها معاً إلى قيام علاقات بنيويّة، فبقي هذا في حدود تلبية المصالح المتبادلة على أساس العلاقات الوظيفيّة والتعاون الظرفيّ في المجالين العسكريّ والسياسيّ[183].

وفي المدن، عاش المسلمون والمسيحيّون بشكلٍ عامٍّ في أحياء منفصلة عن بعضهم بعضاً تقريباً. وقد عالجنا في الفصل الأوّل من المجلّد حدود الاندماج منذ الاستقلال وأماكن استقرار الجماعات الإثنيّة اللغويّة (أكراد وأرمن)، والجماعات الطائفيّة اللبنانيّة في إطار بيروت الكبرى عشيّة حرب لبنان، ووجدنا أنّ أحياء بكاملها اقتصرت على جماعات وطوائف معيّنة، حتّى على عائلات، وهذا ما أعاق حصول اندماج اجتماعيّ تلقائيّ. وعندما كان الفقر يوحّد بين اللبنانيّين في المدارس والأحياء المختلطة لأطراف بيروت الكبرى، لم تتمكّن مصالحهم المشتركة من أن تكسر جدار الطائفيّة السياسية والطائفيّة الاجتماعيّة، على الرغم من أنّ الحركات المطلبية، العمّالية والطلاّبية، تعدّت لأوّل مرّة نسبيّاً عشيّة حرب لبنان، الأُطر المذهبيّة والطائفيّة، وكان بإمكانها أن تُحوّل الصراع في لبنان إلى صراع اجتماعيّ – طبقيّ، لولا المصافي الطائفيّة التي جعلت من العمّال والطلاّب، قطاعات وأفراداً، وقوداً للصراع الطائفيّ. فتمكّنت الطائفيّة السياسيّة من أن تحمي مواقعها عبر استقطابهم ضمن إيديولوجيّتها.

وفي مجتمع تعدديّ منقسم على نفسه، كان بإمكان الزواج المختلط والاختلاط في المدرسة والجامعة والأنشطة الاقتصاديّة فوق الطائفيّة، أن تلعب دوراً في التواصل والتلاحم الاجتماعيّين بين الطوائف وداخل الطوائف نفسها، إلاّ أنّ ذلك لم يحصل بسبب الطائفيّة والبناء الطائفيّ المجتمعيّ. فظلّت أعداد الزواج المختلط ضئيلة جدّاً بين المسلمين والمسيحيّين، بسبب خضوعه للالتزامات والحواجز العائليّة والاجتماعيّة والدينيّة. فبين عامي 1930 و1986، عُقد 38 زواج أرثوذكسيّ – إسلاميّ في أبرشيّة



جبيل والبترون وما يتبعهما. وبين مطلع الثلاثينات من القرن العشرين وأوائل التسعينات منه، سُجّلت في لبنان 424 حالة زواج مختلط بين الطوائف، وبين المذاهب ضمن الطائفة الواحدة، وكان نصيب بيروت من هذه الزيجات 96 حالة، وضواحي بيروت 58، وبيروت الكبرى 90، وجبل لبنان 70، والمناطق الأخرى 110 حالات. وبالنسبة إلى الزواج من مذهبين مختلفين ضمن الدين الواحد، فقد بلغ 334 حالة، مقابل 57 حالة زواج من دين إلى دين آخر[184]. إنّ تشكيل «بيروت الكبرى» أعلى نسبة زواج مختلط في لبنان (244 حالة من أصل 424 حالة، أي أكثر من 57% من مجموع الزيجات المختلطة)، دلّ على أن تداخل الطوائف في المدينة وضواحيها قوّى من العلاقات الاجتماعيّة والثقافيّة والوظيفيّة بين اللبنانيّين من مختلف الطوائف، ورفع بالتالي من نسبة الزيجات المختلطة. لكنّ هذه النسب المتدنّية، لا تؤشّر مع ذلك على تعايش طائفيّ متين، لأنّ الزواج ضمن الطائفة نفسها بقي الظاهرة السائدة في لبنان، وشكّل في عام 1971 النسب التالية: 99.1% لدى المسيحيّين، و98.8% لدى المسلمين، ونسبة 99.7% لدى الدروز[185]. وفي ذلك التاريخ، بلغت نسبة زيجات الرجال المسلمين من مسيحيّات 0.8 %، فيما تدنّت نسبة المسيحيّين المتزوجين من مسلمات إلى 0.1%. في المقابل، سجّلت نسبة زواج الرجال المسلمين السُنّة من غير مسلمات 4.1% [186].

تعتبر نسب الزواج المختلط التي أوردناها متدنّية وطبيعيّة في ظلّ التشريعات الدينيّة القائمة، وخصوصاً زواج المرأة المسلمة من رجل مسيحيّ، وهي لا تدلّ على حالة اندماج مجتمعي على أُسس لا طائفيّة، خصوصاً أنّ هذه النسب ما لبثت أن تراجعت خلال سنوات الحرب بسبب تقطّع أوصال البلاد وتقوقع أتباع الطوائف في حيّزهم الجغرافيّ الطائفيّ، وانخراط الجميع في ثقافة رفض «الآخر». وعقب الحرب، أبانت دراسة ميدانيّة أجريت على طلاب في «الجامعة اللبنانيّة» من مختلف الطوائف الدينيّة أنّ نسبة 80% منهم يفضّلون الزواج ضمن الطائفة أو المذهب أو المنطقة. أمّا من لم تعنِ هذه المسألة لهم شيئاً، فشكّلوا نسبة 15.6% من العيّنة[187]. إنّ ارتفاع النسبة الأخيرة، هو مؤشّر على الرغبة في انفتاح الطوائف على بعضها بعضاً. لكن هناك فرق بين التصريح بالرغبة في الزواج المختلط، ومن خارج الطائفة أو المذهب، وبين الإقدام على ذلك.

وعلى صعيد الاختلاط بين أبناء الطوائف في المدرسة، كان نصف مدارس العاصمة

بيروت طائفيّة الصبغة. وعندما حصل توسّع في تشييد المدارس في عهد فؤاد شهاب وطوال الستينات، فإنّ هذا التوسّع حصل في مدارس تلامذتها متجانسون. وبسبب غياب سياسة دمج مدرسيّ تستوعب تلامذة من مختلف الطوائف، عكست المدارس الرسميّة بنية الأحياء الطائفيّة التي أقيمت فيها. وأثناء الحرب، تحوّلت المدرسة والجامعة اللتان تعتبران قناتيّ التقاء واتصال طبيعيّتين بين أبناء الطوائف، إلى مؤسّسات تربويّة وتعليميّة من لون طائفيّ واحد في كلّ حيّز جغرافيّ. فانقسمت «الجامعة اللبنانيّة» إلى فروع طائفيّة، ولم يعد طلاّبها، من الطبقات الفقيرة والمتوسّطة، يدرسون على مقاعد دراسيّة واحدة. فأسهم هذا في إذكاء العصبيّة الطائفيّة، ووسّع الفجوة بين «الأنا» و«الآخر»، وأفقد اللبنانيّين بالتالي إمكان إيجاد أرضيّة صُلبة ومشتركة تشكّل بنية سليمة لتعايشهم. وبظهور اللامركزيّة الاقتصاديّة والإداريّة نتيجة الحرب والخوف والتخويف وانقطاع المواصلات والتواصل بين المناطق والطوائف، تموضعت المحال والشركات والمؤسّسات والإدارات في المنطقة التي تتبعها طائفيّاً ومذهبيّاً[188].

كان سقوط صيغة التعايش السياسي والتعايش الاجتماعيّ أكثر عمقاً وتأثيراً في جيل الحرب منه على الطوائف المتنافسة. فلم يتسنّ له حتّى أن يختبر قواسم التعايش الماضية. فأضحت صورة الدولة لدى الطلاب والناشئة من الطوائف المختلفة مشوّشة، أي عبارة عن «**هيكل محطّم**»[189]، وأصبح التعايش بين مجموعات طائفيّة ضمن حيّز جغرافيّ شيئاً مبهماً وغير معروف، وهو ما جعل جيل الشباب يسقط في مفاهيم وأحكام مسبقة، وفي متاهات الإيديولوجيا والصراع الطائفيّ السياسيّ. وإنّ أفضل مثال هو الآتي:

عندما قامت «مؤسّسة الحريري» بتوزيع مساعدات عاهل المملكة العربيّة السعوديّة المغفور له الملك فهد بن عبد العزيز المتضمنة حصّص غذائيّة على اللبنانيّين عامي 1988 و1989، واستلزم ذلك «دخول» عشرات من الشبّان والشابّات المسلمين إلى المناطق الشرقيّة للإشراف على هذه العمليّة، كانت هذه هي المرّة الأولى منذ اندلاع حرب لبنان التي يلتقي فيها جيلا الحرب في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة مع بعضهما بعضاً، ويحاول كلُّ فريق أن يكتشف الآخر. حتّى ذلك الحين، كانت هناك هواجس ومواقف مسبقة يحملها «الأنا» تجاه «الآخر»، فكان بالنسبة إلى كلّ فريق هو «**العدو والمجهول والمختلف ومصدر كلّ شرّ**»[190].

وأثناء الحرب، كان حوالى مليون لبنانيّ مهجّرين يعيشون بعيدين عن أماكن إقاماتهم



السابقة، ولا يجمعهم بماضيهم مع «الآخرين» سوى ذكريات أليمة. فباع كثير منهم أملاكه وأراضيه، مفضّلين البقاء في أماكن سكنهم الجديدة أو الهجرة إلى الخارج. وكان الخوف من «الآخر» وعدم الثقة به وذكريات الحرب، من العوامل المؤثّرة في ما بعد في عدم عودة بقية المهجّرين أو المهاجرين إلى منازلهم.

ليس انعدام التّلاقي في المدرسة والجامعة، ولا تدنّي حالات الزواج المختلط فحسب، ما دلّ على مأزق التعايش المجتمعيّ بين الطوائف اللبنانيّة، إذ لعبت العوامل السياسيّة والنفسيّة والاجتماعيّة والأحكام المسبقة دوراً في تأجيج النزاع الثقافيّ والفوارق بين المسيحيّين والمسلمين وفي النظرة المتبادلة بينهم، وبالتالي خلق شعور من الحذر بينهم ومنع عمليّة اندماج مجتمعيّ. وما لبث هذا الحذر أن تحوّل إلى ما يشبه القطيعة الحضاريّة مع اندلاع الحرب. إنّ نظرة الاستعلاء لدى المسيحيّين تجاه المسلمين اللبنانيّين بمفاهيم مسيحيّة – غربيّة، نتيجة تفوّقهم الثقافيّ والاقتصاديّ واتّصالهم المبكّر بالغرب[191]، قابلها رفض للبنان من قبل المسلمين وللقيم المسيحيّة الغربيّة والدعوات إلى علمنة الحياة العامّة وتطبيق القانون المدنيّ في الأحوال الشخصيّة. وما أن اندلعت الحرب، حتّى زاد تمسّك المسلمين بقيمهم وتقاليدهم الإسلاميّة، ومنها صوم شهر رمضان وصلاة الجمعة والدعوة إلى التعطيل الرسميّ في يوم الجمعة أسوة بيوم الأحد بالنسبة إلى المسيحيّين[192]، وقويت عندهم الاتّجاهات الأصوليّة. ففي مذكّراته، لفت أحد الشخصيّات الإسلاميّة البيروتيّة إلى أنّ لوحة الجلاء عند نهر الكلب، لا تحمل تاريخاً هجريّاً إلى جانب التاريخ الميلاديّ. واعتبر ذلك انتقاصاً لحقوق المسلمين الذين يشكّلون نصف سكان البلاد[193].

ومن خلال استطلاعه للمواضيع القابلة للتسييس الطائفيّ المولّد للعنف وتأثيرها السلبيّ في الاندماج المجتمعيّ، عدّد الباحث أنطوان مسرّه التربية، والكلام السياسيّ المتداول، والعطلة الأسبوعيّة، والطوابع البريديّة، وتوقيت بدء الدراسة في كلّية ما، ومنح مساعدة ماليّة، والمباراة المتلفزة، حتّى إعلان قداسة راهب[194].

لقد عالجنا في هذا الفصل مسألة الخلاف على تاريخ لبنان وهويّته وبالتالي توجّهه السياسيّ. وعلى قدم المساواة في الخطورة، هو تأثير التربية الدينيّة التي كانت تفعل فعلها في التباعد المجتمعيّ بين المسيحيّين والمسلمين وفي تعرّف كلّ فريق على الفريق الآخر، في عقيدته وحضارته.

في سلسلة كتب «التربية الإسلاميّة» للمرحلة المتوسّطة التي صدرت تباعاً منذ

عام 1977[195] واعتمدتها مدارس «جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة»، ومدارس «الجماعة الإسلاميّة» في طرابلس، والمدارس الرسميّة التي تُشرف «دار الإفتاء» على التدريس فيها، جرى الاعتراف بنبوّة الرُسل الذين سبقوا الرسول محمد (صلعم) والإشارة إلى معجزاتهم، من دون تخصيص أي درس يتناول السيد المسيح. وتبرز صورة المسيحيّين في السلسلة، عندما تدخّل الإمام الأوزاعي لدى الخليفة أبو جعفر المنصور من أجل حماية نصارى جبل لبنان، بعدما قرّر إجلاءهم عن لبنان. والهدف من نقل هذه الصورة، هي لإعطاء الطالب الانطباع عن التسامح الإسلاميّ.

وعلى المنوال نفسه، لا تظهر صورة «الآخر» المسلم في سلسلة «يسوع طريقنا» التي كانت تُدرّس في مدارس مارونيّة وكاثوليكيّة خلال الحرب، ولا في «سلسلة لجنة التعليم الدينيّ الأرثوذكسيّ». ففي السلسلة الأولى، لا يظهر الإسلام مباشرة، بل من خلال طرح أسئلة غير مباشرة: **«هل هناك ديانات أخرى تعرفها في لبنان والعالم العربيّ – ما هي؟». و«ما هي الديانات الموجودة في لبنان»؟** وفي هذه السلسلة، يُذكَر الإسلام على أنّه دين إلى جانب الهندوسيّة والبوذيّة، ولا يُصنّف كدين من الأديان السماويّة. أمّا في «السلسلة الأرثوذكسيّة» التي صدر منها جزء واحد فقط عام 1985، فلا يجري التطرّق إلى الديانة الإسلاميّة أو إلى المسلمين، ولا إلى أي موضوع خاصّ بالمذاهب المسيحيّة الأخرى، ولا سيما المارونيّة. على الرغم من ذلك، تشترك السلاسل الثلاث في تغييب صورة الوطن (= لبنان)، ولا يتمّ فيها الإشارة إلى أنّ الوطن اللبنانيّ يتألّف من نسيج اجتماعيّ عبارة عن تعدديّة دينيّة ومذهبيّة[196].

إنّ الخوف وعدم الثقة بين اللبنانيّين المصحوبين بالتجربة التاريخيّة للطوائف، تقودنا إلى طرح التساؤل التالي: هل كان بإمكان النظام الفيدراليّ، الذي طرحته قيادات مارونيّة خلال الحرب واستبدلت به مصطلح التقسيم، أن يشكّل صيغة جديدة للتعايش الطوائفيّ؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فهل كانت هناك قوى اجتماعيّة خلال الحرب قادرة على إخراج لبنان من مأزقه وإعادة إرساء تعايش أبنائه على أسس جديدة؟

### – الفيدراليّة: حلّ أم مستقبل مجهول؟

إنّ الفيدراليّة، في رأينا، هي مشروع حرب مستقبليّة وتقسيم نهائيّ للبنان، لأسباب جغرافيّة واقتصاديّة وثقافيّة وسياسيّة ونفسيّة. فهي تستلزم، على الصعيد الجغرافيّ، تجانساً بين الطوائف والمناطق المعدّة للدخول في الاتحاد الفيدراليّ. وكما هو



معروف، تتداخل الطوائف والمذاهب في العديد من المناطق اللبنانيّة[197]، ممّا يستتبع، في حال إقرارها طوعاً أو قسراً، حدوث أمور ثلاثة:

1 – أن تعمد الطائفة ذات الأكثريّة العدديّة في الدولة الفيدراليّة إلى فرض هيمنتها على الطوائف أو المذاهب الأخرى الأقلّ حجماً والتي تعيش تحت سيادتها. وفي هذه الحالة، تكون الأقليّات الدينيّة أو المذهبيّة عمليّاً تحت رحمة الطائفة الأكبر عدداً[198]، ممّا يؤدّي إلى حدوث توتّر ونزاعات.

2 – أن تقوم الطائفة ذات الأكثريّة العدديّة بتطهير مناطقها من الأقليّات الدينيّة أو المذهبيّة للوصول إلى حالة صفاء طائفيّ أو مذهبيّ، متوسّلة في ذلك العنف والتخويف والتهجير. وتاريخ لبنان بين عامي 1975 و1990 حافل بالأمثلة على التطهير الطائفيّ والتهجير.

3 – أن تكون طائفة معيّنة في الفيدراليّات المزمع إنشاؤها مقطّعة الأوصال، ولا تتمكّن بالتالي من تشكيل وحدة بشريّة متّصلة ومتواصلة. وفي هذه الحالة، على بعض مجموعاتها إمّا الخضوع إلى سيطرة الطائفة الأكبر حجماً في الحيّز الجغرافيّ، أو النزوح، طوعاً أو قسراً، إلى مناطق تسود فيها جماعاتها الطائفيّة أو المذهبيّة. وهذا ينطبق بشكل خاصّ على الطائفة السُنيّة التي ينتشر أبناؤها في عكّار والبقاع الغربيّ، وفي كلٍّ من مدن طرابلس وبيروت وصيدا، وعلى الطائفة الشيعيّة بدرجة أقلّ، التي تتواجد بكثافة في البقاع وفي جنوب لبنان من دون تواصل بشريّ شيعيّ متماسك[199]، وبشكلٍ قليل جداً في قضاء جبيل. كما ينطبق بدوره على المسيحيّين الذين يتوزّعون في جبل لبنان وفي جنوبه وفي بقاعه.

وفي ضوء صغر مساحة لبنان وإمكاناته وثرواته الطبيعيّة المتواضعة، فإنّ «الدولة الفيدراليّة اللبنانيّة» المزعومة لن يكون في إمكانها استيعاب كلّ الكيانات الطائفيّة المنخرطة فيها وتأمين سبل الحياة لها. فهناك من الكيانات الطائفيّة المنضمّة إلى الدولة الفيدراليّة من سيتمتّع بمنافذ على البحر، فيما تمتلك كيانات أخرى سهولاً وتشكّل كيانات داخليّة. ألم تكن هناك دعوة مسيحيّة مزمنة أثناء عهد المتصرفيّة لضمّ سهل البقاع إلى جبل لبنان لأهمّيته الحيويّة الاقتصاديّة بالنسبة إلى الجبل؟ ألم يولي البقاع وجهه اقتصاديّاً شطر الشرق، نحو سورية أثناء العهد العثمانيّ وفي عهد المتصرفيّة؟ هل ستكون موارد المياه وغيرها من الثروات متوافرة بشكلٍ متوازنٍ لكلِّ الطوائف في الدولة

الفيدراليّة؟ إنّ كلّ هذا يعني إمكان حدوث صراع دمويّ حول ترسيم الحدود وعلى الموارد والمنافذ والسهول، ممّا يؤدّي حتماً إلى سقوط النظام الفيدراليّ وبالتالي الدخول في التقسيم النهائيّ.

ولا يبدو، على كلِّ حال، أنّ الطوائف اللبنانيّة مهيأة، نفسيّاً وثقافيّاً، لِولُوج نفق الفيدراليّة اللبنانيّة. ففي معظم الدول التي تعتمد النظام الفيدراليّ، تسود فيها ثقافة سياسيّة وشعبيّة تقوم على الاعتراف بالآخر والثقة به والتعاون معه. وهذا النظام يمكن إقامته في مجتمع يتألّف من جماعات مستقلّة متباينة قائمة بذاتها ومنفصلة عن بعضها. فيمكن للفيدراليّة أن تشكّل عامل ربط بين هذه الجماعات، وقد تؤدّي إلى توحيدهم. أمّا في لبنان، وبسبب تعدديّة مجتمعه على الصعيد الدينيّ والتباينات الثقافيّة بين طوائفه والتجربة التاريخيّة لكلٍ منها، فإنّ إقامة فيدراليّة تقوم على الحسّ المدنيّ الفيدراليّ غير متوافرة، ممّا يحمل إمكان تحوّلها إلى مشروع تقسيميّ. يُضاف إلى ذلك، أنّ إحدى مهام النظام الفيدراليّ هي إمساك الدولة بالسياستين الخارجيّة والدفاعيّة، أي كما هو في الدولة المركزيّة. ولكن، في ظلّ مجتمع لبنانيّ طائفيّ منقسم على نفسه تاريخيّاً، حول علاقاته بالخارج وبدول الجوار سياسيّاً وعسكريّاً وثقافيّاً، فمن المؤكّد أنّ هذه العوامل ستتسبّب مرّة أخرى بخلافات بين المسلمين والمسيحيّين في الدولة الفيدراليّة حول السياستين الخارجيّة والدفاعيّة. فكيف سيتّفق اللبنانيّون على سياستهم الخارجيّة والدفاعيّة في ظلّ كانتونات طائفيّة متعدّدة متناحرة، وقد فشلوا في تحقيق ذلك في ظلّ دولة مركزيّة (= لبنان). إنّ الأمثلة على ذلك كثيرة: العلاقات مع إسرائيل ومع العالمين العربيّ والغربيّ، والموقف من إسرائيل، ومن توطين الفلسطينيّين الخ...

إذا كان أفق الفيدراليّة مسدوداً، كما يبدو، فهل كان المخرج إذاً في قيام قوى اجتماعيّة وحزبيّة جديدة بعمليّة الإنقاذ وطرح صيغة تعايش جديدة؟

على الرغم من الفوارق الاجتماعيّة بين المناطق، وبين الريف وبين المدينة، وبين الطائفة والطائفة، وضمن الطائفة الواحدة أيضاً، وانتشار البروليتاريا، وإن بتفاوت نسبيّ بين الطوائف، واستغلال البرجوازيّة الطوائفيّة لكلِّ «الكادحين» من جميع الطوائف دون استثناء، لم يكن بإمكان الطبقات الفقيرة والمتوسّطة أن تتحوّل إلى أداة للتغيير أو إنقاذ للبنان من آتون الحرب، أو أن تطرح صيغاً جديدة للتعايش تنقذ لبنان من التقسيم تحت أي شعار. لقد كانت البنى الطائفيّة أشدّ فعاليّة، إذ جعلت الانتماء الطبقيّ لهذه الفئات الاجتماعيّة تعبّر عن نفسها من خلال المصافي الطائفيّة والعلاقات الزبانيّة



التي جمعتها مع الزعامات الطائفيّة الريفيّة والمدينيّة الممثّلة في المجلس النيابيّ وفي الحكومة وفي مراكز السلطة[200]. إنّ أوضح دليل على ذلك هو حرب لبنان. فبدلاً من أن يحارب العمال والطلاب والقوى المهمّشة معاً على أساس لا طائفيّ تجمعهم مصلحة مشتركة لانتزاع الحقوق من السلطة السياسيّة وحليفتها القوى الاقتصاديّة المهيمنة، وجد هؤلاء أنفسهم منذ اندلاع حرب لبنان في معسكرين طائفيّين متعاديين، يدمّرون ما أنجزوه على أساس غير طائفيّ منذ نهاية الستينات (= الحركات النقابيّة والطلابيّة).

قبل سنوات على اندلاع الحرب في لبنان، رفعت الأحزاب اللبنانيّة، يميناً ويساراً، شعارات برّاقة (القوميّة العربيّة، القوميّة السوريّة، القوميّة اللبنانيّة، الاشتراكيّة، مشكلة فلسطين، الإصلاحات الاجتماعيّة، الاقتصاد الموجّه، الاقتصاد الحرّ) من أجل استقطاب الجماهير. لكنّها لم تتحوّل إلى أحزاب تغييريّة حقيقيّة رغم حصولها على تمثيل بنسبة الثلث في المجلس النيابيّ لدورة عام 1972. كما لم تشكّل خطراً حقيقيّاً على الزعامات التقليديّة في مجالس السلطة، إذ بقيت تمثّل ولاءآت تقليديّة بدائيّة وعشائريّة وعائليّة وطائفيّة، ولم تكن قياداتها الفرديّة في معظم الأحيان أكثر من قوى طائفيّة استندت لفرض نفوذها إلى المشاعر الطائفيّة والعصبيّة والولاء العشائريّ السائد بين أفراد طائفتها. ومع اندلاع الحرب، تناست هذه القوى طروحاتها وتحوّلت إلى ميليشيات همّها الأوّل سلب الدولة سيادتها على شعبها وعلى مؤسّساتها، والاستيلاء على مواردها، غير مكترثة بإيجاد صيغة جديدة للتعايش، هذه الصيغة التي كان عليها أن تنتظر مبادرة خارجيّة حتّى عام 1989، وهي «اتّفاق الطائف».

### 3 – استنتاج

سقط تعايش اللبنانيّين منذ مطلع الحرب، بعدما طغت المصالح والارتباطات الطائفيّة على الولاءات الوطنيّة، وغابت قناعات اللبنانيّين بأنّ نظامهم السياسيّ يعبّر عن مصالحهم العامّة. وهذا ما جعل الطوائف اللبنانيّة تُدرك أنّ «الميثاق والصيغة» أصبحا من الماضي، وأنّ عليها إيجاد صيغة تعايش جديدة. كان هناك توافق في ما بين الطوائف والقوى السياسيّة والحزبيّة على ضرورة التغيير، لكن الخلاف كان على نوع التغيير ووسائله وأهدافه، وما يحقّقه من مصالح لكلّ فريق طائفيّ. أراد المسلمون صيغة جديدة تحسّن من مركزهم في السلطة مستندين إلى تغيّر الديموغرافيا لصالحهم،

في حين طالب اليسار اللبنانيّ بإلغاء النظام الطائفيّ السياسيّ واعتماد العلمنة الشاملة السياسيّة والاجتماعيّة. وفي ظلّ نظام طائفيّ سياسيّ قائم على الخوف والتخويف، اعتبر المسيحيّون أنفسهم، وتحديداً الموارنة منهم، أنّهم أوّل الخاسرين. ولأنّ التسويات في لبنان تُبنى في الأساس على مُسلّمات واعتبارات طائفيّة، كان أي إصلاح للنظام السياسيّ اللبنانيّ يعني تخلّي الموارنة عن جزء من امتيازاتهم لصالح الطوائف الأخرى. وما كان الموارنة طوال سنوات الحرب على استعداد للتسوية، طالما كانت لديهم القدرة على الممانعة والسير وراء مشاريع اعتقدوا أنّها تحفظ شخصيّتهم وخصوصيّتهم. لقد دافع الموارنة عن «الميثاق القديم» حتّى اللحظة الأخيرة (1976)، وعندما وجدوا أنّ لا محالة من ميثاق جديد لن يعبّر في أحسن الأحوال عن مصالحهم وتطلّعاتهم كـ «بناة» للبنان، طرحوا التقسيم أو الفيدراليّة كحلّ لتعايشهم الهشّ مع بقيّة الطوائف.

كان بإمكان العلمنة المتدرّجة، المرفوضة إسلاميّاً، أو التحوّل إلى الدولة المدنيّة، أن يشكلا حلاً لمشكلات لبنان الطائفيّة. إلاّ أنّ ذلك كان يتطلّب حصول انقلاب نوعيّ في الفكر السياسيّ والعلاقات المجتمعيّة بين اللبنانيّين من أجل الانتقال من دولة الطوائف إلى دولة الوطن، حيث تسود الديمقراطيّة والعدالة والمساواة. وبسبب تجذّر الطائفيّة في البناءين الاجتماعيّ والسياسيّ، اعتقد بعض المفكرين أنّه بالإمكان الإبقاء عليها وإصلاح عيوبها من خلال تعزيز البناء الديمقراطيّ[201].

ومن المفارقات، أنّ المسلمين واليسار استخدموا في سبيل تحقيق أهدافهم إستراتيجيّة الاستقواء بالخارج لتغيير المعادلات والتوازنات الداخليّة، في حين استخدم الموارنة إستراتيجيّة مضادّة قامت على الاستقواء بسورية تارة وبإسرائيل تارة أخرى من أجل الدفاع عن امتيازات ومواقع هي على نقيض مع مقوّمات الدولة الحديثة. وهذا ما جعل الموارنة لا يستقرّون على مشروع معين. فراوحت طروحاتهم ما بين التمسّك بالميثاق «القديم» وبين السير وراء مشاريع التقسيم والفيدراليّة. ففي عام 1976، أعلنوا عن تخليهم عن «الميثاق الوطنيّ» وطرحوا تقسيم لبنان على أساس فيدراليّ (= لبنان الصغير)، بعدما وجدوا أنّ إصلاح النظام السياسيّ اللبنانيّ سيؤدّي إلى خسارة مركزهم المهيمن في لبنان. وعقب الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982، ساروا في سياسة الهيمنة على «لبنان الكبير» مستقوين بالدبّابة الإسرائيليّة. فأعادت مساعي الهيمنة الفئويّة الكاملة على لبنان في عهد أمين الجميّل البلاد إلى نقطة الصفر، أي إلى



الوضع الذي كان عليه لبنان عشيّة الحرب. وبالانسحاب الإسرائيليّ من الجبل ومن إقليم الخروب وشرقيّ صيدا بين عامي 1983 و1985، وسقوط «اتّفاق 17 أيّار»، وتصدّع المعسكر المارونيّ من الداخل بفعل الخلافات بين الميليشيات المسيحيّة، طرح الموارنة مشروعاً جديداً أقلّ جغرافيّة وسكّاناً من «لبنان الصغير» تحت شعار «أمن المجتمع المسيحيّ».

قبل الحرب وخلالها، ارتفعت إيديولوجيّات برّرت الجنوح نحو حالة اللاتعايش وتوسّل العنف لتحقيق الأهداف. وفي ظلّ رواج مقولة «التعدديّة الثقافيّة» و«التعدديّة الحضاريّة»، بتأثير من الدين والتجربة التاريخيّة والثقافة المجتمعيّة الطائفيّة والمؤسّسات الثقافيّة والتعليميّة وكذلك البيت، وبفعل ضعف حضور الدولة على مستوى التربيّة المواطنيّة، كان من المستبعد أن تقوم ثقافة وطنيّة جامعة، وتحصل نقلة نوعيّة في الفكر والمؤسّسات والعلاقات الاجتماعيّة والنظام السياسيّ تشكّل حماية لتعايش اللبنانيّين. فقبل الحرب، شكّلت المصالح المشتركة بين الطبقات الاجتماعيّة من مختلف الطوائف وما يتعلّق منها بسيرورة الحياة اليوميّة، نوعاً من الاندماج المجتمعيّ على أساس ثقافيّ تعدديّ. وكان هذا يأخذ في بعض الأحيان منحى سلبيّاً غير بريء أو محايد[202]، تارة بالخلاف حول الحصص في السلطة، وتارة حول الدور الثقافيّ للغة العربيّة وتعليم التاريخ وتدوينه، وتارة ثالثة حول هويّة لبنان. ولأسباب سياسيّة وعسكريّة وجغرافيّة وثقافيّة، تعطّلت مع اندلاع الحرب معظم قنوات التواصل الاجتماعيّ بين الطوائف وفق الأشكال التي كانت معروفة سابقاً. فتلاشى ذلك الاختلاط الطوائفيّ، وحلّ الفرز الطائفيّ في مؤسّسات الإنتاج والخدمات تبعاً للمنطقة الجغرافيّة، ولعب التهجير دوراً مهمّاً في ضرب التواصل الاجتماعيّ بين الطوائف اللبنانيّة. وكان هذا أكثر تأثيراً في الأجيال الجديدة التي لم تختبر التعايش الطائفيّ «القديم».

لقد كان المسيحيّون من روّاد العروبة والفكر القوميّ العربيّ في المشرق، وإنّ تنكّرهم للعروبة و«القوميّة العربيّة» بعد الحرب العالميّة الأولى واستبدالهما بالقوميّة اللبنانيّة، مردّه إلى تحوّل المشروع القوميّ العربيّ إلى مشروع في أيدي المسلمين. إنّ خلط كثير من المسلمين بين العروبة والإسلام والدمج بينهما، شكّل ذريعة للموارنة لإدعاء خصوصيّة عن محيطهم. لكن الهويّة والانتماء لا يتخلّى عنهما الإنسان بين ليلة وضحاها بفعل تجربة عابرة، ثمّ «يُنبّش» في التاريخ السحيق عن هويّة تبريريّة لمشكلاته

السياسيّة الآنيّة. من هنا، فإنّ إدّعاء «القوميّة اللبنانيّة» من قبل الموارنة خلال حرب لبنان والإصرار على هويّة تسلخهم عن محيطهم العربيّ، كانا مناقضين لحركة التاريخ التي تجعل منهم، شاءوا أم أبوا، ومعهم المسلمون اللبنانيّون، جزءاً مكمّلاً لا يتجزّأ من الوطن العربيّ في لغته وثقافته وتطلّعاته وطموحاته وهمومه وقضاياه، حتّى في أوقاته الصعبة.

بين عامي 1975 و1990، خاضت «الجبهة اللبنانيّة» حروبها الدمويّة الضروس من منطق ذمّي تحت شعار «البقاء» و«عدم الذوبان» في ثقافة الأكثريّة الإسلاميّة. فأدّى هذا إلى طرحها مشاريع متشابكة ومتضاربة يؤدّي أقلّها، الفيدراليّة، إلى اختناق المسيحيّة اللبنانيّة، الذي حذّر منه الفاتيكان على الدوام. وكان مشروعا التقسيم والفيدراليّة للقيادات المارونيّة ردّاً على نظريّة «حُكم الأكثريّة». إلا أنّهما كانا يضربان أُسس لبنان الموحّد، وإن كانا صيغا بعبارات منمّقة منتقاة مشكوك فيها حول عقد الأمل على إعادة «الجزء الضال» إلى الكلّ الصائب في المستقبل.

قبل قيام التحالف الفلسطينيّ – الإسلاميّ – اليساريّ في نهاية الستينات، لم يأخذ الخوف المارونيّ من دعوات المسلمين إلى المشاركة الحقيقيّة في السلطة عبر تعديل «الصيغة»، أبعاداً خطيرة. كان بإمكان تقاطع المصالح المشتركة بين الطوائف وديمقراطيّة لبنان التوافقيّة أن تلطّف من حدّة التناقضات. لكنْ، مع إطلاق أوّل رصاصة في الحرب، أحسّ اللبنانيّون أنّهم يفتقدون إلى زعيم كفؤاد شهاب قادر على التخفيف من حدّة التناقضات بين الطوائف، على أساس برامج تنمويّة ومشاركة أكبر في السلطة، وأن يعيد التوازن إلى سياسة البلاد الخارجيّة. كان المجتمع المارونيّ يحتاج إلى عقلاء ليدركوا أنّ لبنان لم يعد بالإمكان حكمه عن طريق الخوف وبالتالي التمسّك بالامتيازات وإهمال الطوائف والأطراف الأخرى، وفوق كلّ شيء تغيّر الديموغرافيا كعامل أساسيّ في النظام الطائفيّ السياسيّ اللبنانيّ. وعندما أثبتت أحداث السنتين الأُوليين من الحرب صحّة ذلك، كان الوقت قد تأخّر. فلم يعد المسلمون يريدون تحسين نسبة مشاركتهم في السلطة، ولا اليسار يسعى إلى إقامة دولة علمانيّة، بل إقامة حكم الأكثريّة بالنسبة إلى الأوّلين، وقلب النظام السياسيّ بالنسبة إلى الآخرين. من هنا، نفهم لماذا طرح المسيحيّون الفيدراليّة كحلّ لمشكلتهم في «لبنان الكبير». لكن الفيدرالية والحكم الأكثريّ، يحتاجان إلى ثقافة سياسيّة وطنيّة غير طائفيّة، أهمّ مقوّماتهما الديمقراطيّة الحقيقيّة والاعتراف بالآخر. وتشير كلّ الدلائل إلى أنّ



المسيحيّين والمسلمين في لبنان، في ضوء الثقافة الطائفيّة والتجربة التاريخيّة والافتقار إلى الثقة، كانوا غير مؤهّلين أو مستعدين لذلك. من هنا، كانت الفيدراليّة ولا تزال مشروع حرب مستقبليّة في لبنان بين الطوائف على المنافذ والثروات وعلى الصفاء الدينيّ – المذهبيّ في الحيّز الجغرافيّ الطائفيّ، في حين كان حُكم الأكثريّة، بالتزامن مع الدعوات إلى أسلمة الدولة اللبنانيّة بعد عام 1984، سواء من قبل «حزب الله» أو من قبل تيّارات سُنّية، يعني اضمحلال نفوذ المسيحيّة في لبنان ودقّ «إسفين» في التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ.

## حواشي الفصل الخامس

(1) حول إشكاليّة العلاقة بين الانتماء الدينيّ والانتماء الوطنيّ، راجع مقال: Rachid el-Solh, "Religious Identity and Citizenship: An Overview of Perspectives", in: Deirdre Collings (Ed.) ***Peace for Lebanon? From War to Reconstruction,*** Boulder/London 1994, pp. 231-240.

(2) نوّاف كبّارة، «الشهابيّة. مشروع بناء دولة 1958–1970»، في: عادل إسماعيل (مشرف)، **لبنان في تاريخه وتراثه**، مركز الحريري الثقافيّ، سلسلة دراسات لبنانيّة، ج2، بيروت 1993، 695–712.

(3) راجع الفصل الأوّل من المجلّد.

(4) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان 1967–1976، ط2، بيروت 2002، ص 323 - 324.

(5) الخازن، تفكّك أوصال الدولة، ص 329.

(6) نقلاً عن: أنطوان خويري، حوادث لبنان (2)، الحرب في لبنان 1976، ج1، دار الأبجديّة، جونيه، 1977، ص 177–178.

(7) جورج ضو، حرب لبنان من عين الرمّانة... إلى قوّة الردع، لا ت، لا م، ص 63.

(8) الجميّل، مواقف وآراء 1975–1980، دار العمل للنشر، بيروت 1982، ص 41.

(9) وضّاح شرارة، السلم الأهليّ البارد. لبنان المجتمع والدولة 1964–1967، ج2، معهد الإنماء العربيّ، بيروت 1980، ص 714–715، 719.

(10) شفيق الريّس، التحدي اللبنانيّ 1975–1976، بيروت 1978، ص 90.

(11) نقلاً عن: إدمون ربّاط، التكوين التّاريخي للبنان السياسيّة والدستوريّ، ترجمة حسن قبيسي، ج2، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت 2002، ص 825.

(12) شرارة، السلم الأهليّ البارد، ج2، ص 711–713.

(13) شفيق الريّس، التحدّي اللبنانيّ، مرجع سبق ذكره، ص 120.

(14) نقلاً عن: جريدة **السفير**، 16 آب 1975.

(15) كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبنانيّ بين التصوّر والواقع، ترجمة عفيف الرزّاز، دار نوفل، ط2، بيروت 1991. ص 240 - 242. Barakat, "A Secular Vision of Lebanon Transformation from a Mosaic to an Integrated Society, in: Halim Barakat" (Ed.) ***Towards a Viable Lebanon***, Washington 1988, p. 363.

(16) جريدة **العمل**، 9 كانون الثاني 1988؛ جريدة **الأحرار**، 5 آذار 1988.

(17) كان كمال جنبلاط يسعى بشغف للوصول إلى رئاسة الجمهوريّة. أنظر ما يقوله ألبير منصور، أحد أركان «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، حول تطلّعات جنبلاط للوصول إلى الرئاسة الأولى أو الرئاسة الثالثة، ألبير منصور، موت جمهوريّة، بيروت 1994، ص 143. كما كان بإمكان



العلمنة السياسيّة أن تفتح الطريق أمام تبوّء سُنّي منصب رئاسة الجمهوريّة. ففي عام 1970، طالب رشيد كرامي أن تكون الرئاسة الأولى من نصيب المسلمين باعتبارهم أصبحوا الأكثريّة في البلاد. راجع: تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 391.

(18) حول «اتّفاق القاهرة» وتداعياته، راجع الفصل الثاني من المجلّد، ص 190 - 194.

(19) حول هذا الموضوع، راجع الفصل الأوّل من المجلّد، ص 57.

(20) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 330؛ باسم الجسر، ميثاق 1943، لماذا كان؟ وهل سقط؟، بيروت 1978، ص 404.

(21) فوّاز طرابلسي، صلات بلا وصل. ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانيّة، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت 1999، ص 179–180.

(22) Albert Hourani, "Visions of Lebanon", in: Halim Barakat (Ed.), ***Toward a Viable Lebanon,*** London 1988, p. 6.

(23) إدمون رباط، التكوين التّاريخي لبنان السياسيّة والدستوريّ، ج2، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت 2002، ص 830.

(24) تأخّرت الصيغة الجديدة حتّى عام 1989، عندما عُقد «اتّفاق الطائف» بين النوّاب اللبنانيّين وانبثقت عنه «وثيقة الوفاق الوطنيّ» . أنظر الفصل الثامن من المجلّد.

(25) أنطوان نجم، «سمير جعجع فكر مقاوم ورؤيوي»، في: مجلّة **المسيرة**، نيسان 2004، ص 19.

(26) طوني جورج عطاالله، منظومة الحرب الداخليّة وإستراتيجيّة نزاعيّة معاصرة في مجتمع متنوّع: الحالة اللبنانيّة 1975 – 1991، أطروحة دكتوراه لبنانيّة في العلوم السياسيّة والإداريّة، الجامعة اللبنانيّة – كلية الحقوق و العلوم السياسيّة والإداريّة/ الفرع الأوّل، 2001، ص 367؛ بسام الهاشم، «إلغاء الطوائفيّة السياسيّة دمج مجتمعيّ أم تجزئة؟ مناقشة في ضوء التعثّر النظريّ والتطبيقيّ للأحوال الشخصيّة في لبنان»، في: **حاليات** (لبنان)، 39(1985)، ص 41.

(27) نقلاً عن: رباط، التكوين التّاريخي للبنان السياسيّة والدستوريّ، ج2، ص 825.

(28) جورج ضو، حرب لبنان، ص 49.

(29) انطوان خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، دار الأبجديّة، جونيه 1976، ص 375.

(30) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص 226 –227.

(31) أي لبنان نريد؟ بيان «الجبهة اللبنانيّة» في 23 كانون الأوّل 1980، في: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973، ج4، مواقف الأطراف ومشاريع الحلّ، إعداد عماد يونس، بيروت 1985، ص 336.

(32) جورج سركيس، الانقلاب الأبيض ورهان التغيير، لام، 1999، ص 125.

(33) شوقي أبو سليمان، حكم بالإعدام على ميثاق 1943 مع وقف التنفيذ، في: **الصياد**، 2 شباط 1978، ص 10–11.

(34) نقلاً عن: الجسر، ميثاق 1943، ص 430–431.

(35) خلوتا سيدة البير (12–23 كانون الثاني 1977)، زغرتا (21–22 كانون الثاني 1978) على وجه التحديد.

(36) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973. . . ، إعداد عماد يونس، ج 1، «ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحليّ»، بيروت 1985، ص 218؛ الصيغة البديلة، في: **العمل** 1 آذار 1977، ص 114. وقارن بسلسلة «**القضية اللبنانيّة**»، التي كانت تصدر عن اللجنة السياسيّة للبحوث اللبنانيّة – الكسليك، وخصوصاً رقم 20 «نظام سياسيّ مقترح للبنان جديد»، شباط 1977.

(37) سركيس، مرجع سبق ذكره، ص 126.

(38) في البيان الذي أعلنه «المجلس الأعلى للأساقفة والمطارنة الكاثوليك» بنيسان 1977، جاء«. . . **إنّ الديمقراطيّة العدديّة لا تصلح للمجتمعات التعدديّة التركيب لكونها لا تلبث أن تصبح سبيلاً لتسلّط الأكثريّة على الأقلّية**». أنظر: Bashshur, The Role of Education, p. 56.

(39) شوقي أبو سليمان، حكم بالإعدام، مرجع سبق ذكره، ص 11. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ عناصر التوافق بين مشاريع الحلّ السياسيّة للأزمة اللبنانيّة، جعلت الفريق المسيحيّ يتبنّى تدريجياً، مع تطوّر الأزمة اللبنانيّة، وجهة النظر الإسلاميّة القاضية بضرورة إجراء إصلاحات سياسيّة، وهو ما فتح الباب أمام مؤتمر الطائف عام 1989.

(40) سركيس، ص 133.

(41) الخازن، ص 518–523، حيث يراها ضرورة لإرساء التعايش بين الطوائف، رغم أنّها كانت مفصّلة على القياس اللبنانيّ؛ أنطوان نجم، سمير جعجع فكر مقاوم ورؤيوي، ص 25.

(42) فؤاد أفرام البستاني، مواقف لبنانيّة، ج2، بيروت 1982، ص 8؛ نجم، سمير جعجع، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(43) الصيغة البديلة، في: **العمل** 1آذار 1977، ص 113؛ لتفاصيل أخرى حول بيانات «الجبهة اللبنانيّة»، راجع الفصل السادس من المجلّد.

(44) نقلاً عن: سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحُكم ما بين 1976 و1980، دار العلم للملايين، ط2، بيروت 1996، ص 73.

(45) نقلاً عن: الجسر، ميثاق 1943، ص 432.

(46) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 11. وفي 18 تموز 1987، أي بعد أقلّ من ثلاثة أسابيع على اغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي، كشفت جريدة «السفير» عن محاولة انقلاب أعدتها القوّات اللبنانيّة بالتنسيق مع بعض ضبّاط الجيش اللبنانيّ وقائد اللواء الخامس تمهيداً لتقسيم لبنان. راجع جريدة **السفير** 18 تموز 1987.

(47) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1 (1986–1992)، سائر المشرق للتوزيع والنشر، 2002، ص 78–79، 83–84.

(48) الجسر، ميثاق 1943، مرجع سبق ذكره، ص 422.



(49) المادّة الخمسون من الدستور اللبنانيّ عام 1926. مجموعة الوثائق الأساسيّة المتعلّقة بالنظام السياسيّة في لبنان، بيروت 1968، ص 20.

(50) راجع النصّ الكامل للوثيقة في: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة . . . 1973. ، ج4، مواقف الأطراف ومشاريع الحلّ، إعداد عماد يونس، لا دار نشر، لام، 1985، ص 232–234. حول طرح «الوثيقة الدستوريّة» وظروفها السياسيّة والمواقف منها، أنظر الفصل السادس، ص 646 – 650.

(51) هانف، ص 245–246.

(52) أنطوان نجم، سمير جعجع فكر مقاوم ورؤيوي، ص 20.

(53) نقلاً عن: يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج4، ص 314.

(54) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة، ص 71–72؛ أنطوان نجم، سمير جعجع فكر مقاوم ورؤيوي، ص 20. حول طروحات الفيدراليّة لدى الجانب المارونيّ، راجع: الصيغة البديلة، وثائق كتائبيّة حول «لبنان الحضاريّ»، في: مجلة **العمل** (الشهريّ)، 1(1977)، ص 63؛ رشيد شقير، رشيد. مفاهيم الدولة والنزاعات. دراسة في إيديولوجيّة القوى السياسيّة اللبنانيّة، بيروت 1992، ص 155؛ فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسيّة في لبنان 1930–1980، بيروت 1981 ص 231–233.

(55) Samir Kassir, L'ascension de M. Bechir Gemayel في: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973. . . ، ج1، ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحليّ، إعداد عماد يونس، لا دار نشر، بيروت 1985، ص 242–244.

(56) El-Solh, Religious Identity and Citizenship, op. cit., p. 235

(57) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، دار الجيل، بيروت ص 321–322.

(58) نقلاً عن: الجسر، ميثاق 1943، ص 431.

(59) سلسلة **القضية اللبنانيّة**، رقم 11، نص الوثيقة الدستوريّة (14 شباط 1976) والرّد عليها، 1976، ص 12، 17.

(60) حول إشكاليّة الهويّة الدينيّة والهويّة الوطنيّة لدى مسلمي «بلاد الشام» أثناء العهد العثمانيّ، أنظر: عبد الرؤوف سنّو، «تطوّر الاتّجاهات الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة. من التنظيمات حتّى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، الحلقة الأولى، في: مجلّة **المنهاج**، (بيروت)، 4 (1996)، ص 34–86.

(61) «حوار الأباتي شربل قسّيس، الرئيس الدائم للرهبانيّات اللبنانيّة والسفير السعوديّ الفريق أوّل علي الشاعر يوم سلمه الأباتي رسالة إلى الأمير فهد بن عبد العزيز وليّ العهد السعوديّ»، الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة . 1973، إعداد عماد يونس، ج2، «الأدوار الإقليميّة في لبنان»، بيروت 1985، ص 134–135؛ «نصّ رسالة قدس الأباتي شربل القسّيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيّات اللبنانيّة إلى سمو الأمير فهد بن عبد العزيز وليّ العهد السعوديّ في 20 آذار 1978»، في: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973 . . . ، ج2، بيروت

1985، ص 135–141؛ جورج إميل عيراني، البابويّة والشرق الأوسط. دور الكرسيّ الرسوليّ (الفاتيكان) في النزاع العربيّ – الإسرائيليّ 1962 أ1994، ص 130، 134–135؛ «ورقة العمل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيّات المارونيّة»، في: الصيغة البديلة، العمل، 1 آذار 1977، ص 99.

(62) نقلاً عن خويري، حوادث لبنان 1976، ج1، لام، 1977، ص 11–12.

(63) نقلاً عن: خويري، حوادث لبنان 1976، ج1، ص 21.

(64) Raymond G. Helmick, "Internal Lebanese Politics The Lebanese Front and Forces" , in: Halim Barakat (Ed.), *Toward a Viable Lebanon,* Washington 1988, op. cit.. p.

(65) وممّا ثبّت قول إدّه هذا في أذهان المسلمين، هو أنّه لم ينف هذه التهمة عنه. وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء الجمهوريّة بيروت 1977، ص 171، 178.

(66) أنّي لوران وأنطوان بصبوص، الحروب السرّية في لبنان، بيروت 1988، ص 192 – 194.

(67) محمد لآغا، الاتّجاهات السياسيّة في لبنان (1920–1982). دراسة علميّة موّثقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبنانيّ والمواقف الدوليّة منه، دار النهضة العربيّة، بيروت 1991ص 83 – 84. وكان جورج سمنة من الليبراليّين، كندره المطران وخير الله خير الله، الذين دعوا في مؤلّفاتهم إلى قيام جمهوريّة سوريّة علمانيّة ديمقراطيّة اتحاديّة تحت حماية فرنسا.

(68) نقلاً عن: حوادث لبنان 1976، ج1، ص 21.

(69) مقرّرات خلوة زغرتا بين التكتيك والستراتيجيّة، في: العمل (الشهريّ)، 9 (1978)، ص 132.

(70) فؤاد أفرام البستاني، مواقف لبنانيّة، ج1، بيروت 1982، ص 128.

(71) نقلاً عن: شفيق الريّس، مرجع سبق ذكره، ص 178.

(72) القضية اللبنانيّة، رقم 1، لبنان الكبير مأساة نصف قرن، 1975، ص 8؛ وقارن بكراسات أخرى للقضية اللبنانيّة: الإسلام السياسيّة وهويّة لبنان 1976؛ شرعة الجهاد، 1976.

(73) Helmick, Internal Lebanese Politics, op. cit., p. 308.

(74) جريدة العمل، 9 كانون الثاني 1988.

(75) كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص 265 – 266.

(76) نقلاً عن: يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج4، ص 454.

(77) نقلاً عن: سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج4، ص 454.

(78) حول ظروف اغتيال كرامي وملابساته أنظر الفصل الرابع من المجلّد، ص ؟؟؟

(79) جريدة السفير 18 تموز 1987.

(80) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 581–582، 590–591.

(81) شمعون يدعو بكركي لتغطية مشروع الفيدراليّة وخريش يرفضب ويستقوي بالموقف الفرنسيّ والفاتيكاني، في: السفير 7 كانون الأوّل 1978.



(82) الجسر، ميثاق 1943، ص 411.

(83) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج1، ص 15.

(84) حول مواقف الفاتيكان من الحرب في لبنان، راجع الفصلين الثاني والسابع من المجلّد.

(85) خويري، حوادث لبنان، ج1، ص 280–282.

(86) نقلاً عن: خويري، الحرب في لبنان، ج6، ص 355–356.

(87) الجسر، ميثاق 1943، ص 412.

(88) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 14.

(89) لآغا، ص 158–159.

(90) الجسر، ميثاق 1943، ص 400، 414، 439.

(91) الريّس، ص 142–150؛ وقارن بـ: خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، 455–458.

(92) الجسر، ميثاق 1943، ص 411، 414.

(93) ماذا يريد المسلمون من الصيغة إلى المضمون؟ منشورات المركز الإسلاميّ للإعلام والإنماء، بيروت، لات.

(94) Latif Abul-Husn, The Lebanese Conflict. Looking Inward, Boulder/London 1988, p. 93.

(95) نقلاً عن: الجسر، ميثاق 1943، ص 412–413.

(96) حسّان حلاق، «تاريخ لبنان من خلال المؤرّخين المسلمين»، في: المؤتمر التربويّ الإسلاميّ الأوّل، 1411 هجري/ 1991 ميلادي، معهد طرابلس الجامعيّ للدراسات الإسلاميّة التابع لجمعيّة الإصلاح الإسلاميّة، طرابلس ص 136–137.

(97) حلاق، «تاريخ لبنان من خلال المؤرّخين المسلمين»، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(98) مجموعة الوثائق الأساسيّة المتعلّقة بالنظام السياسيّة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(99) و. عبود، «العاميّة تخترق جدار اللغة، والفصحى هجرت الفم. . . فماتت»، في: المسيرة، عدد 28، 10 أيّار 1986، ص 66–68.

(100) أنظر في هذا الخصوص كتيّب الدكتور عمر فروخ، دفاعاً عن العلم دفاعاً عن لبنان، جامعة بيروت العربيّة، وثائق ودراسات لبنانيّة رقم 2، بيروت 1977.

(101) سهيلة غصن، الصراع الثقافيّ وانعكاساته على المؤسّسات التربويّة في لبنان. رسالة جدارة، الجامعة اللبنانيّة/كلية العلوم الاجتماعيّة – الفرع الأوّل، 1993/ 1994، ص 22.

(102) قاسم شعبان، مقدمة كتاب: اللغة والتعليم، الكتاب السنويّ الثاني للهيئة اللبنانيّة للعلوم التربويّة، بيروت 2000، ص 7.

(103) أمين ناجي، القوميّة العربيّة، في: العمل (الشهريّ)، رقم 2، لات، ص 120، 131.

(104) أمين ناجي، «القوميّة العربيّة»، في: العمل (الشهريّ)، رقم 2، لا ت، ص 120–123.

(105) و. عبود، «العامية تخترق جدار اللغة الفصحى»، مرجع سبق ذكره، ص 67 – 68.

(106) حسّان حلاق، لبنان من الفينيقيّة إلى العروبة، بيروت، لات، ص 13 – 15.

(107) باسم الجسر، الصراعات اللبنانيّة والوفاق (1920 – 1975)، بيروت1981، ص 145

أ146؛ محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب 1920 – 1969، بيروت 1969، ص 121 – 123.

(108) «لغتنا الجديدة ! أم محاولة للوصول إلى القرآن» ؟ في: **التقرير الإسلاميّ**، 4(1979)، ص 6 – 7. وقارن بـ: مصطفى خالدي/ عمر فرّوخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربيّة. عرض لجهود المبشّرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربيّ، الطبعة الرابعة، بيروت 1970، ص 224–232.

(109) و. عبود، «العاميّة تخترق جدار اللغة الفصحى»، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(110) الفضل شلق، «بعض إشكاليّات العلمانيّة في وعي اللبنانيّين»، في: **الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان**، أعمال المؤتمر العالميّ 1985، تنظيم الحركة الثقافيّة في أنطلياس ص 194.

(111) أحمد إسماعيل السبع، «الدعوة إلى اللهجة العاميّة هدفها فصل المسلمين عن لغتهم وعقيدتهم» في: مجلة **الفكر الإسلاميّ** (بيروت)، 2 (1986)، ص 27.

(112) أنظر في هذا الخصوص الانتقاد الذي وجهه عمر فرّوخ إلى حركة العاميّة اللبنانيّة في: «عبود، العاميّة تخترق جدار اللغة»، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(113) هذه المجموعات هي: «رجال بوجه الريح»، «وشيء مثل الكذب»، و« لوح الصبير»، و« تلّ الزعتر – تلّ الشهداء»، و« اماريس» . أنظر: حسن داوود، مدخل إلى النتاج الثقافيّ الانعزالي، في: **شؤون فلسطينيّة** 87/ 88(1979)، ص 322.

(114) حول نقد هذه النشرة «لبنان»، راجع: **التقرير الإسلاميّ**، 4 (1979)، ص 6–7، حيث يورد التقرير نماذج عن طريقة الكتابة «السعيدعقليّة» بالحرف اللاتينيّ.

(115) نادر سراج، «سمات الانفتاح والتطور في المحكيّة العربيّة المدينيّة: نموذج بيروت»، في: **أعمال مؤتمر «العربيّة في لبنان»**، جامعة البلمند 19 – 22 تشرين الثاني 1997، ص 317 – 319.

(116) ما لبث بعض وسائل الإعلام الإسلاميّ بعد الحرب في لبنان أن اعتمد العاميّة اللبنانيّة في بثّه المرئيّ والمسموع، بعدما وجد أنّ هناك إقبالاً عليها من قبل الجمهور (تلفزيون المستقبل على سبيل المثال). لكنّ خطوة الإعلام الإسلاميّ يبرّرها أصحابها بأنّها لأسباب تسويقيّة تجاريّة، وليس ابتعاداً عن اللغة الفصحى.

(117) فكتور سحاب، أزمة الإعلام الرسميّ العربيّ (النموذج اللبنانيّ)، بيروت 1985، ص 20، 31، 33.

(118) فؤاد أفرام البستاني، مواقف لبنانيّة، ج1، بيروت 1982، ص 12.

(119) سهيلة غصن، الصراع الثقافيّ وانعكاسه على المؤسّسات التربويّة، ص 23.

(120) حول التعليمين المدرسيّ الرسميّ والخاصّ المجانيّ، راجع الفصلين الأوّل والرابع عشر.

(121) فؤاد أفرام البستاني، مواقف لبنانيّة، ج1، بيروت 1982، ص 12؛ «لبنان المستقبل من الانصهار السياسيّ إلى الانشطار النفسيّ والجغرافيّ»، في: **القضية اللبنانيّة**، رقم 12، حزيران



1978، ص 4. هذا ما كان يردّده أيضاً «حرّاس الأرز» بأنّ لبنان يخسر كثيراً إذا ما مشى في ركاب العروبة، وأنّ معظم مشكلاته منذ الاستقلال حتّى اليوم جاءت من العرب والعروبة. أنظر: منظّمة التحرير الفلسطينيّة/ مركز التخطيط، يوميّات الحرب اللبنانيّة (2)، ص 93.

(122) أحمد بيضون، «ثقافات الحرب وثقافة ما بعد الحرب»، في: **الأزمة اللبنانيّة. الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصادية**، ص 167. ويعدّد الباحث المذكور المؤلّفات الطوائفيّة التي ظهرت قبيل الحرب وخلالها والتي تمجّد الطائفة والمنطقة والقرية.

(123) حول إشكاليّات التاريخ الطائفيّ، راجع مقال أحمد بيضون، «ثقافات الحرب وثقافة ما بعد الحرب». وقارن بـ: الصليبيّ، بيت بمنازل كثيرة، ص 249–266.

(124) قارن بـ: أحمد بيضون، «ذاكرة المؤرّخين أو صراع الطوائف على تاريخ لبنان»، في: **لبنان الذاكرة الثقافية. محطات ومفارق**، الحركة الثقافية أنطلياس 1984، ص 110 – 123، حيث يتطرّق إلى التاريخ الطائفيّ – المناطقيّ مستشهداً بنماذج من المؤرّخين أمثال علي الزين، ومحمد علي مكي، وعادل إسماعيل، وزكي النقّاش، وعمر فرّوخ، وعبد السلام تدمري، وبطرس ضو، وجورج هارون.

(125) الصليبيّ، بيت بمنازل كثيرة، مرجع سبق ذكره، ص 251.

(126) سليم نصر، «بيروت الكبرى 1975، حدود الاندماج المجتمعيّ»، في: **الواقع**، 3(1981)، ص 90.

(127) عدنان الأمين، التعليم في لبنان، ص 79 – 80.

(128) هشام نشّابة، «الوحدة الوطنيّة التي لا تبنى على الحقيقة تبقى هشّة»، في: جريدة **اللواء**، 20 شباط 1992.

(129) كتيّب سلسلة **القضية اللبنانيّة**، رقم 18، كانون الأوّل 1976.

(130) ينتقد الباحث الإسلاميّ الدكتور عمر تدمري الإهمال المتعمّد من قبل المدارس في تدريس مادّة تاريخ لبنان في العصر الوسيط لأسباب دينيّة ومذهبيّة. أنظر: عمر تدمري، «تاريخ لبنان في العصر الوسيط كيف يُكتب من جديد؟»، في: **المؤتمر التربويّ الإسلاميّ الأوّل**، 1411 هجري/ 1991 ميلادي، طرابلس، لات، ص 121–132.

(131) قارن بـ: ألبرت حوراني، الفكر العربيّ في عصر النهضة 1798– 1939، ترجمة كريم عزقول، بيروت لات، ص 343 – 344؛ وجيه كوثراني، الاتّجاهات الاجتماعيّة – السياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربيّ 1860 – 1920، ط3، بيروت 1982، ص 267، حيث يذكر الأوّل أنّه أثناء سياسة القمع التي اتّبعها جمال باشا، كانت غالبيّة المسلمين ترى أنّ السلطان العثمانيّ هو سيدهم الشرعيّ، وأنّ الثورة عليه سوف تقضي على وحدة الأمّة التي هم في أشدّ الحاجة إليها، هذا إضافة إلى أنّ الثورة على الحُكم العثمانيّ تخدم مصلحة الأعداء. أمّا المؤرّخ الثاني فيقول، إنّ « . . . المسلمين عامّة، كان أملهم يتركّز في تطبيق اللامركزيّة وتحقيق حقوق العرب داخل الدولة العثمانيّة . . . » .

(132) أحمد حطيط، «قراءة في تجربة المركز التربويّ للبحوث والإنماء»، في: كتابة تاريخ لبنان إلى

أين؟. بحوث مناقشات الندوة الدراسيّة التي نظّمتها جمعيّة متخرجي المقاصد الإسلاميّة في بيروت، منشورات جمعيّة متخرجي المقاصد الإسلاميّة في بيروت، لات، ص 460 - 461.

(133) فؤاد أفرام البستاني، مواقف لبنانيّة، ج2، ص 149 - 150.

(134) أنظر كرّاس **القضية اللبنانيّة** رقم 18، كانون الأوّل 1976.

(135) حسين القوتلي، «الإسلام وضمانات العروبة في لبنان»، في: **الفكر الإسلاميّ** (بيروت)، 2 (1986)، ص 8.

(136) أمان كبارة شعراني، «المدرسة الإسلاميّة وتفعيلها»، في: **المؤتمر التربويّ الإسلاميّ الأوّل** 1411 هجري/ 1991 ميلادي، معهد طرابلس الجامعيّ للدراسات الإسلاميّة التابع لجمعيّة الإصلاح الإسلاميّة/ طرابلس، ص 55 - 56.

(137) محاضرة بالألمانيّة ألقاها المؤلّف أمام ندوة: «**الشرق الحديث. صورة الشرق العدو – صورة الغرب العدو**» . عنوان المداخلة «الحروب الصليبيّة والاستعمار في وعي المسلمين اليوم»، Bundesstadt Bonn, Kulturamt/Evangelisches Forum Bonn/Katholisches Bildungswerk, Bonn 10.2.2006.

(138) اعتبر علي الزين أنّ الأمير فخر الدين كان محتلاً باغياً على جبل عامل وحصان طروادة غربيّاً في الدولة العثمانيّة. راجع: أحمد بيضون، «ذاكرة المؤرّخين أو صراع الطوائف على تاريخ لبنان»، في: **لبنان الذاكرة الثقافيّة. محطّات ومفارق**، الحركة الثقافيّة أنطلياس، أنطلياس 1984، ص 113.

(139) هشام نشابة، «الوحدة الوطنيّة التي لا تبنى على الحقيقة تبقى هشة»، في: جريدة **اللواء**، 20 شباط 1992.

(140) هاديا لحام بركات، حزب حرّاس الأرز. الرؤية والهدف والموقف، لام، 1987، ص 7.

(141) أنظر على سبيل المثال كتاب «التاريخ السنة الرابعة الابتدائيّة» الصادر عن «المركز الوطنيّ للمعلومات والدراسات» التابع للإدارة المدنيّة في الجبل ص 56، حيث يأتي الحديث عن «الجيش العربيّ الإسلاميّ» . كذلك الحال في كتاب «التاريخ الوطنيّ»، ج3، للسنة الرابعة الابتدائية الصادر عن «دار المقاصد الإسلاميّة»، بيروت 1988، ص 71.

(142) يعتقد المؤرّخ المارونيّ فؤاد أفرام البستاني أنّ تاريخ لبنان متسلسل منذ العصر الفينيقيّ إلى اليوم، ويرفض مقولة أنّه يبدأ منذ الفتح الإسلاميّ. أنظر: فؤاد أفرام البستاني، مواقف لبنانيّة، ج1، بيروت 1982، ص 14.

(143) هذا ما كان يروج له المؤرّخ فؤاد أفرام البستاني في مؤلّفه: مواقف لبنانيّة، ج1 و2، بيروت 1982، ج2، ص 145 - 147.

(144) راجع مؤلّفات شكيب أرسلان، وعمر فرّوخ، وزكي النقّاش، على سبيل المثال. من المؤرّخين القلائل الذين رفضوا ربط العروبة بالإسلام، محمد جميل بيهم، الذي يقول: «ليست العروبة هي الإسلام ولا الإسلام هو العروبة». أنظر كتابه: لبنان بين مشرق ومغرب 1920–1969، بيروت 1969، ص 109 –113.



(145) يعبّر عن هذا التيّار بشكلٍ خاصّ «حركة القوميّين العرب»، أنظر: باسم الجسر، الصراعات اللبنانيّة والوفاق (1920 - 1975)، بيروت 1981، ص 102 - 111.

(146) دعوة فقيه «حزب الله» الإمام محمد حسين فضل الله إلى خضوع المسيحيّين في لبنان للشريعة الإسلاميّة. أنظر: John J. Donohue, The Influence of Political Conflict on Religious Life in Lebanon, op, cit., p. 60. وحوار مع الدكتور حبيب شارل مالك في 21/ 6/ 2000، في: **هواجس المسيحيّ اللبنانيّ**. مرجع سبق ذكره، ص 109. وفي الجانب المسيحيّ، كان هناك رفض شديد للعودة إلى نظام «أهل الذمّة» . فكرّاسات «القضية اللبنانيّة» التي كانت تصدر عن مركز الدراسات والبحوث في الكسليك عامي 1976 و1977، تتضمّن أمثلة عديدة للموقف المسيحيّ عموماً، والمارونيّ خصوصاً من مسألة الذمّية. وفي عام 1979، صدر عن أنطوان نجم (= أمين ناجي) كتاب بعنوان: لن نكون ذمّيين، بيروت آفاق مشرقيّة.

(147) «بيت المستقبل: «أمم متّحدة مصغرّة تعمل على بناء الشخصيّة الوطنيّة»، في **اللواء** 24 تشرين الأوّل 1982.

(148) حول مجمل أنشطة هذه المراكز، راجع: جريدة **الأنوار**، 4 أيّار 1986، 5 تشرين الثاني 1989؛ جريدة **النهار**، 24 تموز 1987؛ **النهار العربيّ والدولي**، 16 آذار 1986؛ جريدة **العمل**، 21 و22 تشرين الأوّل 1994.

(149) Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations", in: ***Foreign Affairs***, 72/3 (1993), pp. 22 - 49.

(150) حسّان حلاق، لبنان من الفينيقيّة إلى العروبة، ص 22 - 23.

(151) إنّ أفضل مثال على ذلك، هو إبراهيم اليازجي، الذي دعا إلى نبذ التعصّب الدينيّ والاتحاد لمناهضة الحُكم العثمانيّ، وألّف في ذلك قصائد عديدة. ومن أشهر الجمعيّات السريّة التي ندّدت بالحكم العثمانيّ، «جمعيّة بيروت السريّة» . وبعد الحرب العالميّة الأولى، عرّف أمين الريحاني نفسه بأنّه سوريّ أولاً ثمّ لبنانيّ وأخيراً مارونيّ. وقال إنّه يُجلّ مصدر اللغة العربيّة، وهو القرآن. أنظر في هذا الخصوص: علي المحافظة، الاتّجاهات الفكريّة عند العرب في عصر النهضة 1798 - 1914، بيروت، ط 5 (1987)، ص 130 - 131؛ Barakat, A Secular Vision of Lebanon, pp. 365 -

(152) حسن داوود، «بين ما خسره لبنان بسبب الحرب، ما الذي يصعب تعويضه؟ منح الصلح: لا بد من سياسة استرجاعيّة تعيد المهاجرين وكفاءاتهم»، في: جريدة **الحياة**، 30 كانون الثاني 1992.

(153) راجع في هذا الخصوص كتابي: النزاعات الكيانيّة الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة 1877– 1881 (بلاد الشام، الحجاز، كردستان، ألبانيا)، بيروت 1997.

(154) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 61.

(155) علي سليمان المقداد، لبنان من الطوائف إلى الطائف، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1999، ص 106–107.

(156) ملحم شاوول، الإفتراق والجمع. دراسات في المجتمع اللبنانيّ، بيروت 1996، ص 100–103، 114.

(157) مقرّرات خلوة زغرتا بين التكتيك والستراتيجيّة، في: **العمل (الشهريّ)**، 9 (1979)، ص 131.

(158) عصام سليمان، الفدراليّة والمجتمعات التعدديّة ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت 1991، ص 205.

(159) حسن داوود، «مدخل إلى النتاج الثقافيّ الانعزاليّ»، في: **شؤون فلسطينيّة** 87/ 88 (1979)، ص 312 – 313.

(160) تعقيب شارل شرتوني على محاضرة فضل شلق، «بعض إشكاليات العلمانية في وعي اللبنانيّين»، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(161) David Gilmour, Lebanon. The Fractured Country, New York 1983, 79.

(162) لعلّ أفضل دراسة في هذا الخصوص هي لـ: C. Ernest Dawn, From Ottomanism to Arabism. Essays on the Origins of Arab Nationalism, Urbana/Chicago/London 1973, وتحديداً الفصل الخامس من الكتاب.

(163) نقلاً عن: أمين ناجي، القوميّة العربيّة، ص 118.

(164) أنظر: أمين ناجي، «الإسلام السياسيّة وهويّة لبنان»، في: سلسلة **القضية اللبنانيّة**، 14 (آب 1976)، ص 41.

(165) هلال الصلح، رجل وقضية، رياض الصلح 1894–1951، لام، 1996، ص 117.

(166) قارن بـ: أمين ناجي، «الإسلام السياسيّة وهويّة لبنان»، ص 42– 45.

(167) جورج سركيس، الانقلاب الأبيض ورهان التغيير، لام، 1999، ص 22.

(168) الصلح، رجل وقضية، مرجع سبق ذكره، ص 125–126.

(169) لقد شارك الشيعة في وضع الدستور اللبنانيّ عام 1926، بعدما شعروا أنّ قيام الجمهوريّة اللبنانيّة سيعطيهم دوراً سياسيّاً. المقداد، لبنان من الطوائف إلى الطائف، مرجع سبق ذكره، ص 132.

(170) حلاق، التيّارات السياسيّة، ص 178.

(171) عدنان الأمين، التعليم في لبنان، ص 133.

(172) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918–1948، بيروت 1990، ص 176 – 177.

(173) . . .عيتاني، مذكرات بيروتي، جامعة بيروت العربيّة/ وثائق ودراسات لبنانيّة رقم 3، بيروت 1977، ص 28؛ وقارن بـ: لآغا، ص 156–164، حول موقف التجمّع الإسلاميّ من المسألة عشيّة حرب لبنان. Gilmour, op. cit., p. 70.

(174) نقلاً عن: علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص 176–177.

(175) على سبيل المثال: استعانة الموارنة بإسرائيل في الأعوام 1975، و1978–1985، وبسورية



بين عاميّ 1976 و1978.

(176) جريدة **السفير**، «شمعون يدعو بكركي لتغطية مشروع الفيدراليّة»، 7 كانون الأوّل 1978؛ وقارن بـ: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 11.

(177) Helmick, Internal Lebanese Politics, p. 308.

(178) راجع تصريح صائب سلام حول اللامركزيّة في مقابلة له مع بيار الجميّل بثّت في أواخر عام 1977. الحصّ، زمن الأمل والخيبة، ص 72.

(179) Farnous, Farnous, E Pluribus Plura or E Pluribus Unum?, op. cit., pp. 103-110.

(180) بيضون، الجمهورية المتقطّعة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(181) أسسه الوزير أميل بيطار والدكتور باسم الجسر.

(182) أحمد حطيط، «علميّة كتابة تاريخ لبنان بين أزمة المنهج وهاجس التوحيد»، في: **المرقب** (البلمند)، 2(1998)، ص 240–241.

(183) حول هذا الموضوع، أنظر الفصل السادس من كتاب جان شرف، الإيديولوجيا المجتمعيّة. مدخل إلى تاريخ لبنان الاجتماعيّ، بيروت 1996، ص 365–440.

(184) ماوية فريد الزهيري، الزواج المختلط في لبنان وأثره على الواقع النفسيّ الاجتماعيّ، دبلوم معهد العلوم الاجتماعيّة، الفرع الأوّل 1995/ 1996، ص 44–46، 49.

(185) بسام الهاشم، «إلغاء الطوائفيّة السياسيّة دمج مجتمعيّ أم تجزئة». ص 38–39.

(186) الهاشم، إلغاء الطوائفيّة السياسيّة، مرجع سبق ذكره، ص 41، 43.

(187) الأمين، الجامعة اللبنانيّة في ظلال العصبية الطائفيّة، مرجع سبق ذكره، ص 207–209.

(188) حول اللامركزيّة الاقتصاديّة والإداريّة، راجع الفصل التاسع من الجزء الثاني من المجلّد.

(189) شاوول، ص 81.

(190) أنظر: Samir Khalaf, Lebanon's Predicament, New York 1987, pp. 246-247.. وقارن ما يرويه جو ثابت عن نظرته الأولى تجاه «الآخر» عام 1981، عندما كان لا يزال في سن الثانية عشرة، في «**ملحق النهار**»، العدد 370، 10 نيسان 1999، ص 7 – 9. وقد أظهر بحث ميدانيّ أُجرى عام 1990 أنّ غالبية الشبّان اللبنانيّين الذين يكتشفون المناطق اللبنانيّة ويتعرّفون على «الآخر» كانوا يحيون تجربة «العيش المشترك»، مع ذلك دون تلمس الطريق للممارسة هذه الرغبة، ملحم شاوول، ص 91.

(191) باسم الجسر، الصراعات اللبنانيّة، ص 161 – 164.

(192) حول مطالبة المسلمين بالتعطيل يوم الجمعة واستمرار النزاع حولها حتّى عشيّة حرب عام 1975، أنظر: Robert B. Cambell, "The Friday Holiday Question in Lebanon", in: Lemam Reportts, *Tensions in Middle East Society*, vol. I., 1 (1973), pp. 123 وقارن بـ: بلاغا، ص 166–167.

(193) . . .عيتاني، مذكرات بيروتي، مرجع سبق ذكره، ص 71 – 72.

(194) أنطوان مسرّه، «جدليّة الدين والسياسة: لا فصل ولا تمييز بل منع قيصر من المتاجرة بالله»، في: الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان، أعمال المؤتمر العالميّ 1985، تنظيم «الحركة الثقافية في أنطلياس»، ص 175.

(195) الشيخ فيصل مولوي، سلسلة «التربية الإسلاميّة»، أربعة أجزاء، بيروت/ طرابلس 1977/ 1978. أنظر: هلال عدنان علويّة، التربية الدينيّة من خلال مادّة التعليم الدينيّ في مدارس الطوائف اللبنانيّة (المرحلة المتوسطة)، دبلوم في علم الاجتماع التربويّ، الجامعة اللبنانيّة/ الفرع الأوّل 1997/ 1998.

(196) علوية، التربية الدينيّة من خلال مادّة التعليم الدينيّ في مدارس الطوائف اللبنانيّة، مرجع سبق ذكره، ص 64، 79 – 82، 85، 100 – 104، 108، 110، 116 – 117، 136 – 137.

(197) من المناطق الرئيسيّة المختلطة طائفيّاً على سبيل المثال: بيروت، والشوف، وعاليه، والمتن الجنوبيّ، والبقاع، والبترون، وعكّار، وصيدا، ومرجعيون، وحاصبيا.

(198) عصام سليمان، الفيدراليّة، ص 44–45، 123.

(199) أنظر الفصل الرابع من المجلّد، حيث يأتي الحديث عن عوائق تواصل الشيعة في البقاع مع الشيعة في الجنوب، بسبب «الكانتون الدرزيّ»، وقطع «جيش لبنان الجنوبيّ» التواصل بين الجنوب والبقاع من خلال الممرّ الذي أقامه بين الشريط الحدوديّ وجزين، واتصاله بحدود «الكانتون الدرزيّ».

(200) راجع في هذا الخصوص: سليم نصر/كلود دوبار، الطبقات الاجتماعيّة في لبنان، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت 1982، ص 330 – 348. Samih K. Farsoun, "E Pluribus Plura or E Pluribus Unum? Cultural Pluralism and Social Class in Lebanon", in: Halim Barakat (Ed.) *Toward a Viable Lebanon,* Washington 1988, p.113

(201) من أبرز أصحاب هذه النظريّة، كمال الحاج في كتابه: الطائفيّة البنّاءة، بيروت 1961؛ وقارن بـ: Samir Khalaf, "Primordial Ties and Politics in Lebanon", *Middle East Studies,* 4 (1968) pp. 243 - 269.

(202) أوغاريت يونان، كيف نتربّى على الطائفيّة؟، بيروت 1997، ص 25.



# الفصل السادس

# الحوار في ظلّ المدفع 1975 - 1987
# مواقف الأطراف المحلّية ومشاريع الحلّ

تكمن أهمّية مرحلة الحوار والمبادرات في ظلّ المدفع، أنّها جاءت بُعيد اندلاع حرب لبنان، وواكبت الصراع العسكريّ بين الفرقاء المتحاربين، وسارت معه جنباً إلى جنب، وكذلك مع سلب الدولة سيادتها ومواردها وتصديع مجتمعها. وتمّ هذا الحوار عبر لقاءات مباشرة بين المتحاربين، أو غير مباشرة من خلال المذكرات والطروحات والأوراق التي كانت تصدرها القوى أو تردّ فيها بعضها على البعض الآخر. وكان الحوار في ظلّ المدفع ضروريّاً للمتقاتلين وللفعاليّات لالتقاط الأنفاس والاستعداد لجولات جديدة من القتال، أو طرح تصوّراتهم حول الحلول السياسيّة للأزمة اللبنانيّة، أو للتأثير في القاعدة الشعبيّة والإدّعاء بالالتزام بحلّ سلميّ يُنهي الصراع. وربّما كان هذا من أجل قطع الطريق على مقترحات فريق آخر أو إفشالها. وتجدر الإشارة إلى أنّ مبادرات الحوار بين اللبنانيّين، كان بعضها يأتي عبر رعاية خارجيّة، عربيّة أو دوليّة، ممّا دلّ من جهة، على مدى الأهمّية التي كانت الدول العربيّة والمجتمع الدوليّ تولي الأزمة اللبنانيّة، وعلى مدى عمق الخلافات التي كانت تمنع المتحاربين اللبنانيّين من التوصّل إلى حلّ لأزمة بلدهم بقواهم وإرادتهم الذاتيّة من جهة أخرى. وسوف نتناول في هذا الفصل مواقف القوى اللبنانيّة من الأزمة ومبادرات بعضها للحوار وإيجاد حلّ لها.

## 1 – مواقف القوى الحزبيّة والسياسيّة ومبادراتها حتّى الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982

كما ذكرنا في الفصول السابقة، الأوّل والثاني والخامس، ارتكز الصراع في لبنان عام 1975 على ثلاث مسائل أساسيّة، وهي: إصلاح النظام السياسيّ أو تعديل

«الميثاق الوطني»، ومسألة هويّة لبنان، وأخيراً، سيادة لبنان في ضوء الوجود الغريب على أرضه وتحوّله إلى ساحة مواجهة عربيّة – عربيّة ودوليّة. وحول المسائل الثلاث، انقسمت القوى اللبنانيّة إلى فريقين رئيسيّين: قوى «الحركة الوطنيّة» التي طالبت بالإصلاح وتغيير النظام السياسيّ لجعله يتوافق مع المتغيّرات الاجتماعيّة والسياسيّة المستجدّة، وقوى «الجبهة اللبنانيّة» التي دافعت عن النظام القائم في مطلع الحرب لارتباطه بمصالحها، ثم ما لبثت أن تخلّت عنه لصالح قيام نظام فيدراليّ أو تقسيم لبنان على أسس طائفيّة. وقد عالجنا في الفصل الخامس مسألة انهيار التعايش الطوائفيّ بين اللبنانيّين، عبر تخلّي جميع اللبنانيّين عن «الميثاق الوطنيّ» وطرح كلّ فريق صيغة سياسيّة مختلفة عن الآخر، وبحثنا بالتفصيل في خلفيّات سقوط التعايش الطوائفيّ، مجتمعاً وهويّة وثقافة. وسوف نكتفي هنا، بطروحات القوى السياسيّة والحزبيّة ومواقف المرجعيّات الدينيّة بين عامي 1975 و1988 لإيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة.

### – مشروع الحركة الوطنيّة للإصلاح عامي 1975 و1977: توازن سياسيّ جديد؟

كانت أولى الطروحات المحلّية لإيجاد تسوية للأزمة اللبنانيّة، تلك التي تقدّمت بها «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة». ففي 18 آب 1975، أعلن كمال جنبلاط في مؤتمر صحفيّ باسم «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، التي كانت تعمل في حينه تحت اسم «الأحزاب والقوى الوطنيّة والتقدميّة» عن برنامج شامل للإصلاح السياسيّ[1]. فعزا البرنامج أسباب الأزمة اللبنانيّة إلى السمة الطائفيّة والإقطاعيّة والاحتكاريّة للنظام اللبنانيّ وفقدان الديمقراطيّة، وإلى السياسة «الانعزاليّة» المارونيّة للجبهة اللبنانيّة[2] المدعومة من قبل إسرائيل، والتي تهدف إلى عزل المسيحيّين طائفيّاً عن بقية مكوّنات الشعب اللبنانيّ، وعن محيطهم العربيّ وتقسيم لبنان[3]. واتّهم البرنامج تحالف اليمين بأنّه رجعيّ اغتصب ثروة الأمّة من أجل إغناء نفسه، واقترح إلغاء الطائفيّة السياسيّة عبر الفصل بين الدين والسياسة، واعتماد العلمنة الشاملة في النظام السياسيّ، عبر إجراء تعديلات على النظام القديم وتعزيز ديمقراطيّة التمثيل الشعبيّ في المجلس النيابيّ بجعل لبنان كلّه دائرة واحدة، وإنشاء مجالس تمثيليّة في المحافظات والأقضية، وإصلاح الإدارة والاقتصاد باعتبار أنّ مشكلات لبنان تكمن في نظامه الرأسماليّ الذي يفاقم الأوضاع الاجتماعيّة والمعيشيّة للطبقة العاملة، فضلاً عن إنشاء مجلس للدفاع وإعادة تنظيم الجيش، واحتضان المقاومة الفلسطينيّة[4].



واستكمالاً لهذا البيان، أصدرت «الحركة الوطنيّة» في أجواء عودة السلام إلى البلاد بعد «حرب السنتين» بياناً آخر في 7 تموز 1977 بعنوان «من أجل تسوية متوازنة»، تميّز عن بيان عام 1975 بالدعوة إلى إعادة المهجّرين إلى مناطقهم وأماكن سكنهم، وإعادة توحيد «الجامعة اللبنانيّة»، والقوى الأمنيّة، وتثبيت عروبة لبنان وانتمائه ودوره في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. إضافة إلى ذلك، طالب البيان بأن يتولّى رئيس الجمهوريّة إلياس سركيس عمليّة تنظيم حوار وطنيّ واسع بين القوى السياسيّة من أجل الوصول إلى برنامج الحدّ الأدنى المشترك لتحقيق الإصلاح[5].

ومن الواضح، أنّ هدف «برنامج» عام 1975 وبيان 1977، هو إقامة توازن سياسيّ جديد على أسس أكثر ديمقراطيّة، وتحويل لبنان من مجموعة طوائف إلى جسم وطنيّ متماسك. بيد أنّ توقيت الإعلان عن «البرنامج» بُعيد اندلاع الحرب، بالتزامن مع قرار «الحركة الوطنيّة» بالحسم العسكريّ على الموارنة وفرض برنامجها بالقوّة، أي إلحاق الخسارة بمركز الموارنة الرياديّ في الدولة، فسّره اليمين المسيحيّ على أنّه محصّلة لتغيير موازين القوى العسكريّة بقيام التحالف بين «الحركة الوطنيّة» والمقاومة الفلسطينيّة[6]. وبعيداً عن نظام لبنان السياسيّ وكيفيّة إصلاحه، فإنّ تضمّن برنامج «الحركة الوطنيّة» بنداً يدعو إلى احتضان المقاومة الفلسطينيّة، كان يثير مواقف رافضة في معسكر اليمين، ذلك أنّ منطلقاته لأسباب الأزمة اللبنانيّة انحصرت في الوجود العسكريّ الفلسطينيّ. فرفضته القوى المارونيّة، مصرّة على أن يسبق أي إصلاح، نزع سلاح الفلسطينيّين وعدم تدخّلهم في الأزمة اللبنانيّة. وممّا لا شكّ فيه، أنّ تداعيات اغتيال كمال جنبلاط في آذار 1977 على المسيحيّين في الجبل، لعبت دوراً كبيراً في رفض بيان 1977، وخصوصاً في ضوء رفض «الجبهة اللبنانيّة» عروبة لبنان والوجود العسكريّ الفلسطينيّ على أرضه. مع ذلك، تبقى دعوة «الحركة الوطنيّة» إلى إجراء حوار وطنيّ برعاية رئيس الجمهوريّة، خطوة إيجابيّة متقدّمة تجاه القيادات المارونيّة والإصرار على إخراج تسوية داخليّة بأيدي اللبنانيّين.

لم يتأخّر الرد الكتائبيّ على مشروع الإصلاحات للحركة الوطنيّة اللبنانيّة. وجاء في أواخر كانون الأول 1975، معتبراً أنّ ما جاء في بيان القوى التقدّمية، «**لا يرتكز على أساس علميّ ولا يؤمّن الإصلاح المنشود، ولا ينطلق من معطيات تحافظ على الديمقراطيّة، أو تكرّس العلمنة الحقيقيّة الكاملة، وهو سيؤدّي إلى الاقتتال الطائفيّ أو إلى التسلّط وطغيان فئة على أخرى، وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة**». ورأى

المكتب السياسيّ في «حزب الكتائب اللبنانيّة» أنّ «**لا بديل للبنان من الصيغة الحالية المبنيّة على الشرعيّة والسيادة**». وفي ما بعد، أثناء انعقاد جلسات «مؤتمر لوزان» عام 1984، حافظ «حزب الكتائب اللبنانيّة» على موقفه تجاه «الصيغة»، فرفض أي تعديل في صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، وطالب بدلاً من ذلك بتكريس التوزيع الطائفيّ للرئاسات الثلاث المعمول به بنصّ دستوريّ[7].

### – الجبهة اللبنانية: الفيدراليّة هي الحلّ

تُعتبر «مذكّرة الجبهة اللبنانيّة إلى العالم» ومقرّرات خلوة سيّدة البير وزغرتا ذات أهمّية قصوى في الفكر السياسيّ المارونيّ تجاه وضع تصوّر لأسباب الحرب وإيجاد حلٍّ لها. فمواقف قيادات «الجبهة اللبنانيّة» منفردين من الأزمة اللبنانيّة وأسبابها معروفة، وقد أتينا عليها في ثنايا الكتاب، وخصوصاً ما يتعلّق منها بالميثاق الوطنيّ[8]. لكن مع تطوّر الحرب، وعدم نجاح المبادرات الخارجيّة في إخراج لبنان من محنته، أخذت «الجبهة اللبنانيّة» تطرح تصوّراتها حول الأزمة والحلول الكفيلة بتحقيق تسوية. إلاّ أنّ طروحاتها، لم تخرج عن المطالبة بتعدديّة المجتمع اللبنانيّ كأساس في البنيان السياسي اللبنانيّ، والحفاظ على الكيانيّة اللبنانيّة ورفض العروبة والوجود الفلسطينيّ أو تعديل النظام السياسيّ.

ففي «مذكرتها» التي رفعتها إلى «العالم» في النصف الأوّل من عام 1977، اعتبرت نفسها ممثّلة للأكثريّة الساحقة من المسيحيّين، وعادت بالذاكرة إلى تراث أصيل يحمله المسيحيّون منذ آلاف السنين، وإلى دفاعهم عن استقلاله منذ منتصف القرن التاسع عشر إبّان العهد العثمانيّ، مروراً بأزمات لبنان بعد إنشاء «دولة لبنان الكبير» وعهد الاستقلال، وصولاً إلى حرب عام 1975. فطالبت بلبنان حرّ تعدّدي تحظى فيه المسيحيّة بذاتيّة مميّزة وباستقلال ذاتي مجتمعيّ وثقافيّ وروحيّ، والقدرة على التواصل مع العالم المسيحيّ. وتحدّثت المذكرة عن مؤامرات ثلاث تُحاك ضدّ لبنان: 1 – لقطع تواصله مع تراثه التاريخيّ. 2 – لقطع لبنان المقيم عن لبنان المهجر. 3 – لقطع لبنان عن تراثه الغربيّ المسيحيّ. وبعدما رحّبت «الجبهة» بالدور السوريّ في وقف الاقتتال في لبنان، انتقدت تشكيل «قوّات الردع العربيّة»، مفضّلة قوّات مختلطة عربيّة وغربيّة. لقد كان هناك اعتقاد لدى «الجبهة اللبنانيّة» بأنّ وجود قوّة عسكريّة غربيّة ضمن «قوّات الردع العربيّة» يُشكّل ضمانة للمسيحيّين من أن يضطلع العرب وحدهم بمهام الأمن.



كانت مخاوف الموارنة منصبّة تحديداً على الدور السوريّ ضمن هذه الوحدات، ومن أن تتحوّل الوحدات السوريّة إلى أداة للهيمنة عليهم، وهو ما أثبتته أحداث عام 1978. وعلى صعيد العامل الفلسطينيّ في الأزمة اللبنانيّة، طالبت «الجبهة اللبنانيّة» بأن يتولّى «مجلس الدفاع العربيّ المشترك» الشأن الفلسطينيّ، أو توزيع كلّ الفلسطينيّين في لبنان على الدول العربيّة[9].

وفي خلوتي سيّدة البير (21–23 كانون الثاني 1977) وزغرتا (21–22 كانون الثاني 1978)، تتجلّى الدعوة إلى «الكيانيّة المارونيّة» في البيانين اللذين صدرا عن «الجبهة اللبنانيّة»، فكانت هناك دعوة صريحة بعد تجربة «حرب السنتين» إلى «اعتماد تعدديّة المجتمع اللبنانيّ في البنيان السياسيّ الجديد للبنان الموحّد، وأن ترعى كلُّ مجموعة حضاريّة فيه جميع شؤونها الثقافيّة والتربويّة والماليّة والعدالة المجتمعيّة وعلاقاتها الثقافيّة والروحيّة مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصّة»[10]. وقد عمدت «الجبهة اللبنانيّة» إلى وضع اللمسات الأولى على «الكانتون المسيحيّ» بـ: «**تعيين لجان لدرس ولوضع مشاريع التشريعات اللازمة في شؤون الجنسيّة، والمطبوعات، والأحزاب، والأحوال الشخصية، والوجود الأجنبيّ على أرض لبنان، وتملّك الأجانب فيه**»[11]، على أن يتمّ ترسيم حدود هذا الكانتون فيما بعد من المدفون شمالاً حتّى كفرشيما جنوباً[12]. وقد اعتبر شمعون أنّ الفيدراليّة هي الحلّ الأفضل لتجنّب الصدام بين اللبنانيّين ومنع أسبابه.

وعلى خطٍ موازٍ مع الطروحات التقسيميّة، رفضت «الجبهة اللبنانيّة» أي إصلاح سياسيّ للنظام اللبنانيّ في ظلّ «الاحتلالات» الموجودة على الأراضي اللبنانيّة ومشروع توطين الفلسطينيّين بما يمسّ امتيازات المسيحيّين ومصالحهم. وكان هناك إجماع مارونيّ على أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة، المطلوب من قِبل «الحركة الوطنيّة»، هو محاولة مبطنة لإحلال حُكم الطائفة الواحدة أو المذهب الواحد وإمساكها بالسلطة، ممّا يتعارض وأُسس التعايش الطوائفيّ في لبنان، ولا يعني أقلّ من إلغاء المجتمع المسيحيّ[13]. وربطت القيادات المارونيّة بين قبول المسلمين بمبدأ التعدديّة، وبالتالي قيام الكانتونات، وبين استمرار التعايش معهم في الحيّز الجغرافيّ[14]، معتبرة أنّ التطرّف الإسلاميّ الداعي إلى اعتماد «**الديمغرافيا العدديّة**» (= ديمقراطيّة الأكثريّة العدديّة[15] وتَحوّل المسيحيّين إلى أقلّية)، يقابله إصرار مسيحيّ على «**التعدديّة الحضاريّة**»[16] و«**الديمقراطيّة التعدديّة**»[17] و«**الديمقراطيّة الطائفيّة**» «**والديمقراطيّة**

التوافقيّة»[18] باعتبارها تتجسّد في دولة فيدراليّة، وأنّها «الدواء الوحيد ضدّ التقسيم»[19].

ومن الواضح، أنّ تصوّر «الجبهة اللبنانيّة» لتسوية الأزمة اللبنانيّة انطلق من مبدأين رئيسيّين: 1 – اعتماد التعدديّة المجتمعيّة في البناء السياسيّ، وهو دعوة إلى الفيدراليّة. 2 – اعتبار الوجود الفلسطينيّ عاملاً أُحاديّاً مسبّباً لحرب لبنان، والمطالبة بترحيل الفلسطينيّين عن لبنان. إن الإصرار على ترحيل الفلسطينيّين، كان ضمن حسابات «الجبهة اللبنانيّة» لإحداث توازن سياسيّ وعسكريّ وديموغرافيّ بين المسيحيّين والمسلمين[20].

### – خطّتا فرنجيّة وبشير الجميّل عام 1981: سورية عقدة الخلاف

بعد سلسلة من التطوّرات الداخليّة، أبرزها تصاعد المجابهة بين «الجبهة اللبنانيّة» وبين سورية عام 1978، والاجتياح الإسرائيليّ للبنان في العام نفسه وتداعياته، وبزوغ أزمة زحلة بين سورية و«الجبهة اللبنانيّة» منذ أواخر عام 1980[21]، طرح الرئيس فرنجيّة مبادرة شخصيّة للسلام في 25 شباط 1981، واصفاً إيّاها بمشروع للوفاق الوطنيّ. فقامت مبادرته على 35 بنداً مرتكزة إلى «الوثيقة الدستوريّة»، بعد إدخال تعديلات عليها. فتقاطعت مع «مبادئ الوفاق الـ 14» لمجلس الوزراء اللبنانيّ في آذار 1980 من جهة عروبة لبنان وعلاقاته الخاصّة والمميّزة مع سورية، وفي رفض توطين الفلسطينيّين. ومع أنّ الشقّين العربيّ والسوريّ كانا مقبولين في مبادرة فرنجيّة، إلاّ أنّ موقف فرنجيّة من الأزمة الداخليّة، انطلق من مسلمات «الميثاق الوطنيّ» بتوزيع الرئاسات الثلاث على الموارنة والشيعة والسُنّة وفق صيغة «الميثاق». وكما في «الوثيقة الدستوريّة»، كذلك في مبادرته الجديدة، اقترح فرنجيّة توزيع المقاعد النيابيّة بالتساوي بين المسلمين والمسيحيّين، وإزالة الطائفيّة في الوظائف مع الحفاظ عليها في وظائف الفئة الأولى. كما طالب بقانون انتخابات جديد، وتعزيز التعليم الرسميّ و«الجامعة اللبنانيّة»، وتعديل قانون الجنسيّة وتحقيق اللامركزيّة الإداريّة، والاهتمام بالمناطق المحرومة[22].

هكذا، لم يخرج مشروع فرنجيّة عن إطار «الميثاق الوطنيّ» ولا عن «الوثيقة الدستوريّة». وسوف يكون فرنجيّة أكثر المشاركين في مؤتمريّ جنيف ولوزان دفاعاً على صيغة توزيع الرئاسات الثلاث المعمول بها[23]. أمّا مشروعه المتعلّق بعلاقات



مميّزة مع سورية، فلم يحظ بقبول من فرقاء الصراع. فالجبهة اللبنانيّة، كانت ترفض مثل هذه العلاقات وترفض فكّ تحالفها مع إسرائيل.

وبعد أشهر قليلة على مشروع فرنجيّة لإحلال السلام في لبنان، قدّم بشير الجميّل، قائد «القوّات اللبنانيّة»، مشروعاً آخر في 19 تشرين الثاني 1981 اكتسب أهمّية أنّه سبق الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 بعدّة أشهر، ودلّ على تخطيط زعيم «القوّات اللبنانيّة» للوصول إلى رئاسة الجمهوريّة بدعم إسرائيليّ. فطرح بشير المواصفات التي يجب أن يتحلّى بها رئيس الجمهوريّة الذي سيخلف سركيس، وجميعها تنطبق عليه[24]. وما يهمّنا هنا، هو الجانب السياسيّ لمبادرة الجميّل، الذي رأى أنّها تصلح لتكون مقدّمات حلّ في لبنان يرتكز على خروج القوّات السوريّة منه، باعتبار أنّ سورية تنفّذ مصالحها في هذا البلد وتعمل على تقسيمه منذ اليوم الأوّل لدخولها إليه. ورأى بشير أنّ المسلمين يرفضون بدورهم الاحتلال السوريّ، لكنهم يفتقرون إلى القيادة التي تحمل لواء المقاومة. وطالب السعوديّة بتفعيل مبادراتها تجاه لبنان، وألاّ يقتصر دورها على الشق السياسيّ. كما ناشد الدول العربيّة بعدم إجراء مقايضة بين التسليم بالوجود السوريّ في لبنان، مقابل تسليم سورية بالحلّ السلميّ لأزمة الشرق الأوسط. وخلص الجميّل إلى التأكيد على سيادة لبنان، وعلى وجوب خروج الجيش السوريّ نهائيّاً من لبنان، وضبط المقاومة الفلسطينيّة وإقامة علاقات ثقة بينها وبين لبنان.

وممّا يلفت النظر في مشروع الجميّل، أنّه لم يتطرّق إلى الشقّ الداخليّ للأزمة اللبنانيّة[25]. فاعتبر أنّ أسبابها هو التدخّل السوريّ في لبنان وعدم انضباط «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، وهي وجهة نظر كانت تطرحها «الجبهة اللبنانيّة» حول عدم وجود مشكلة بين اللبنانيّين، وأنّ مسبّبات الأزمة خارجيّة. وفي الوقت نفسه، أشار بشير الجميّل إلى التدخّل الإسرائيليّ في لبنان، معتبراً أنّه يأتي ردّاً على التدخّل السوريّ والفلسطينيّ العسكريّ فيه.

### – الرابطة المارونيّة وحرّاس الأرز: رفض العروبة الإسلاميّة

تعتبر «الرابطة المارونيّة» برئاسة شاكر أبو سليمان الظلّ الظليل إيديولوجيّاً للجبهة اللبنانيّة، ورافداً سياسيّاً أساسيّاً لها. وقد استخدمت «الرابطة» بجدارة نظريّة الخوف عند المسيحيّين من المحيط العربيّ – الإسلاميّ للتشديد على ضرورة احتفاظهم بامتيازاتهم على حساب إصلاح النظام السياسيّ اللبنانيّ وحقوق الطوائف اللبنانيّة

الأخرى. وتقاطعت هذه الطروحات مع مثيلاتها لجمعيّات وروابط مسيحيّة أخرى حول رفض عروبة لبنان. فبياناتها ومواقفها رفضت الطرح الإسلاميّ حول هويّة لبنان العربيّة، واعتبرته مرادفاً للهويّة الإسلاميّة، معنى ومضموناً. في المقابل، اعتبرت «الرابطة» أنّ الحضارة السائدة في لبنان هي حصيلة الحضارات والديانات القديمة والحديثة، التي انبثقت منها الحضارة اللبنانيّة ذات الأصول المشرقية والعربيّة والشرق – أدنويّة والشرق – أوسطيّة والمتوسّطيّة. كلُّ هذا جعل لـ «الأمّة اللبنانيّة» (= المسيحيّين)، تبعاً لمقولتها، شخصيّتها القوميّة الخاصّة بها. وعلى هذا الأساس، دعت «الرابطة» إلى قيام **«نظام اتّحاديّ طوائفيّ حضاريّ»** في لبنان[26].

وبالنسبة إلى إصلاح النظام السياسيّ، رفضت «الرابطة» في مذكّرة لها إلى رئيس الجمهوريّة بتاريخ 15 تشرين الأوّل 1975، أي بحث فيه قبل أن تفرض الدولة اللبنانيّة سيادتها على كلّ الأراضي اللبنانيّة وإنهاء الاحتلالات العسكريّة، وقبل أن تبحث «جامعة الدول العربيّة» مسألة الفلسطينيّين في لبنان ووجودهم العسكريّ وتدخّلهم في شؤون لبنان، وبعد ذلك يمكن مناقشة جميع المسائل الخلافيّة بين اللبنانيّين في إطار المؤسّسات الدستوريّة[27]. وفي ما بعد، رفضت «الرابطة المارونيّة» مبدأ المناصفة في المجلس النيابيّ، لأنّه يقضي، برأيها، عمليّاً وفعليّاً على المساواة بين المسيحيّين والمسلمين ويتسبّب بخللٍ لصالح الفريق الإسلاميّ. واعتبرت أنّ انتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ، يخلق ازدواجيّة في الحُكم، ويجعل رئيس الجمهوريّة لا يحكم وتُنقل صلاحيّاته إلى رئيس مجلس الوزراء، ممّا **«يؤدّي إلى أسلمة الحُكم عمليّاً»**[28]. وكما في الدستور اللبنانيّ، فإنّ وظيفة رئيس مجلس الوزراء، في رأي «الرابطة المارونيّة»، تنحصر في **«معاونة»** رئيس الجمهوريّة الذي هو رئيس السلطة الإجرائيّة، وليس على مبدأ **«المشاركة»**[29].

أمّا في ما يتعلّق بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، فقد رفضته «الرابطة المارونيّة»، لأنّ الشعور بالانتماء الطائفيّ، على حدّ قولها، لا يُمحى بمجرد إنكاره أو مجرّد المطالبة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة. ولتطويق مطالبة الدروز بمجلس للشيوخ برئاسة درزيّ، رأت «الرابطة» أنّ لبنان لا يحتاج إلى مثل هذا المجلس، لأنّه سيكون شكلاً آخر للمجلس النيابيّ المرتبط بالنظام الطائفيّ، ولأنّ **«إنشاء هذا المجلس وإسناده إلى الطائفة الدرزيّة سيقوّي من المسلمين ويجعلهم يسيطرون على ثلاثة مجالس في الدولة (الحكومة ومجلسا النوّاب والشيوخ) ويؤدّي بالتالي إلى الخروج على قاعدة المناصفة»**[30]. باختصار، لم تتخذ «الرابطة المارونيّة» موقفاً رافضاً للوجود الفلسطينيّ فحسب، بل



موقفاً متصلّباً تجاه إصلاح النظام السياسيّ. فتشبّثها «بالقديم» ليبقى على حاله، كان معناه جمود في المواقف، وبالتالي استمرار الحرب.

إنّ الخوف والتخويف المتبادلان بين الطوائف الدينيّة، وجدا طريقهما إلى المهجر على يد «الرابطة المارونيّة». فبين 8 و11 تشرين الأول 1980، ترأس شاكر أبو سليمان، رئيس «الرابطة المارونيّة» المؤتمر المارونيّ العامّ الثاني» في نيويورك، الذي وضع دستوراً لـ «الاتحاد المارونيّ العالميّ». وجاء في المادّة الرابعة من الدستور ما يلي: **«المحافظة على لبنان واعتباره وطن الموارنة والوطن الأم للمهاجرين الموارنة، والتأكيد على خصائص لبنان وهويّته الوطنيّة وتميّزه وتنوّع ثقافته...»**[31]. ومن الواضح، أنّ تأكيد دستور الرابطة أنّ لبنان هو وطن الموارنة، كان يلغي مواطنة بقيّة الطوائف اللبنانيّة، وينفي عنهم حقوقهم في وطنهم كشركاء للمسيحيّين، استناداً إلى مقولة أنّ لبنان من صنع المارونيّة. وأثناء المؤتمر، كان هناك اتجاه رافض لمقولة **«إنّ لبنان وطن للموارنة»** ويدعو إلى استبداله بمصطلح «الموارنة للبنان»، أي الاعتراف بوجود سياسيّ وحضاريّ للطوائف الأخرى[32]. لكن اتجاهات اختزال الشريك الآخر، وجدت طريقها إلى مقرّرات المؤتمر.

كما يتقاطع رفض عروبة لبنان، الذي تبنّته «الرابطة المارونيّة»، مع طروحات «حرّاس الأرز» و«اتحاد الروابط اللبنانيّة المسيحيّة»، و«الاتحاد الديمقراطيّ المسيحيّ اللبنانيّ». فبعد أن أقرّ «مؤتمر جنيف» عام 1983 عروبة لبنان هويّة وانتماء[33]، أعلن الاتحادان المذكوران رفضهما إضعاف صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، والقبول بما يُسمّى بـ «ديمقراطيّة الأكثريّة»، وطالبا بالإبقاء على النظام الطائفيّ، أو اعتماد الفيدراليّة حفاظاً على وجود الأقلّية المسيحيّة ومصالحها[34].

لم يكن نوّاب الأرمن يشاركون «الرابطة المارونيّة» والاتحادين السالفين كلَّ طروحاتهم هذه. فبعض من طروحات الأرمن تقاطعت مع تلك للرابطة حول ضرورة الحفاظ على الصيغة الطائفيّة انطلاقاً من «عقدة الخوف» واضطهاد الأقلّيات الدينيّة عبر العصور، وكذلك على «ذاتيّة» فئات المجتمع اللبنانيّ وخصوصيّاتها. فرفض الأرمن العروبة بطريقة غير مباشرة من خلال تأكيد... **«الحفاظ على هويّة لبنان الذاتية المميّزة وترسيخها»**[35]، إلاّ أنّ النوّاب الأرمن أيّدوا إقامة سلطة مركزيّة ثابتة للدولة، واستحداث مجلس للشيوخ، والمناصفة في المجلس النيابيّ، وانتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ.

## 2 – المبادرات النيابيّة والحكوميّة بين عاميّ 1977–1985

### – المبادرات النيابيّة بين عامي 1977 – 1985: لا مسّ بالنظام الطائفيّ

بعد «حرب السنتين» وعودة الحياة الطبيعية نسبيّاً إلى لبنان، بدت المؤسّسات الدستوريّة أكثر نشاطاً من ذي قبل، مستفيدة من انطلاق عهد الرئيس إلياس سركيس. فراح المجلس النيابيّ يتحرّك لوضع قواسم مشتركة حول إعادة بناء لبنان. فتألّفت لجنة باسم «لجنة المبادرة النيابيّة» وضعت في 21 آذار 1977 الخطوط العريضة لصيغة سياسيّة جديدة، طالبت فيها بأنْ تتحمّل كلُّ الطوائف اللبنانيّة مسؤوليّة النهوض بالوطن، واعتماد الاستفتاء الشعبي كأساس للحُكم، وخصوصاً في القضايا المصيريّة والحياتيّة، فضلاً عن تعزيز العمل السياسيّ والحزبيّ والقضاء على التفاوت الطبقيّ والاجتماعيّ بين مختلف فئات الشعب اللبنانيّ، وأخيراً إقامة التوازن بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة.

ومن الواضح، أنّ ما جاء في هذه الوثيقة من مبادئ لا يمسّ النظام الطائفيّ السياسيّ في لبنان بشيء. فهو لا يسعى إلى إلغاء هذا النظام أو تحديثه، سوى في مسألة الاستفتاء الشعبيّ. فاستفتاء الشعب على القضايا المصيريّة في بلد منقسم على نفسه طائفيّاً، لا بدّ أن يرجّح الأكثريّة الطائفيّة على حساب الأقلّيّة ويزيد من الانقسام بين أبنائه. إن الدعوة إلى المشاركة في المسؤوليّة بين كلِّ الطوائف وإقامة التوازن بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة، كانتا من الأسباب التي تسبّبت بتوتّر بين الطوائف اللبنانيّة منذ عهد الاستقلال. فالمسلمون كانوا يطالبون على الدوام بمشاركة حقيقيّة في الحُكم بين الرئاستين الأولى والثالثة، وألا يستأثر المسيحيّون به، وخصوصاً الموارنة. كما كانوا يريدون تعزيز موقع الرئاسة الثانية مقابل الرئاسة الأولى، كي لا يبقى المجلس النيابيّ ورئيسه خاضعين بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر إلى سلطة رئيس الجمهوريّة. وفي اعتقادنا، أنّ الطوائف والقوى السياسيّة والحزبيّة كانت تتشبّث في تلك المرحلة بـ «ثوابتها» الإستراتيجيّة ولم تكن على استعداد للتنازل عنها، كورقة الإصلاح للحركة الوطنيّة اللبنانيّة، وتمسّك «الجبهة اللبنانيّة» بالميثاق القديم تارة، وتارة أخرى بمشاريع التقسيم والفيدراليّة. إنّ من عيوب «الوثيقة» البرلمانيّة أنّها لم تتطرّق إلى هويّة لبنان وانتمائه، ولا إلى علاقته بسورية وإسرائيل، وكانت هذه المسائل تدخل في صُلب النزاع بين اللبنانيّين.

وعلى ما يبدو، فإنّ الأوضاع التي استجدّت في لبنان ما بين شباط وآذار 1978



(حوادث الفياضيّة والاجتياح الإسرائيليّ للبنان)، جعلت المجلس النيابيّ اللبنانيّ يُؤسّس على مبادرته السابقة، وينكبّ على إيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة. فأصدر في 27 نيسان عام 1978 ما سُمّي بـ «الوثيقة البرلمانيّة»، التي تضمّنت وجوب انسحاب إسرائيل من لبنان وفق قرار مجلس الأمن 425[36]، ومنع النشاط العسكريّ الفلسطينيّ، وحصر الوجود المسلّح بالقوى الشرعيّة، واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه وسلطة الدولة اللبنانيّة على جنوبه، وإعادة بناء الجيش على أُسس وطنيّة سليمة. إضافة إلى ذلك، لَحَظت «الوثيقة البرلمانيّة» وجُوب اتّباع سياسة إنمائيّة اقتصاديّة لتطوير البلاد واستثمار جميع مواردها الطبيعيّة[37].

وقد تكون المبادرة النيابيّة عام 1985 (المبادئ الأساسيّة اللبنانيّة) آخر المبادرات البرلمانيّة قبل انشطار الحكومة اللبنانيّة وقبل «اتّفاق الطائف» عام 1989 ونالت شبه إجماع من قبل النوّاب. وتكمن أهمّيتها في مقدّمتها التي أكّدت العيش المشترك بين اللبنانيّين، وشدّدت على أنّ لبنان وطن مُوحّد نهائيّ لجميع أبنائه، وعلى عروبته وانتمائه العربيّ. وأشادت الوثيقة بمقاومة الاحتلال الإسرائيليّ في جنوب لبنان، وطالبت بالانتقال بالبلاد من حالة التمرّد والفوضى والخوف والانقسام والانغلاق والتهجير والتشريد وحكم الميليشيات، إلى الحرّية والنظام والأمان والاستقرار والوحدة والانفتاح وسيادة القانون. وذكر حسين الحسيني، رئيس المجلس النيابيّ، أنّ المبادرة أصبحت في العاشر من آذار جاهزة لعرضها على المجلس النيابيّ لولا حصول انتفاضة 12 آذار 1985، التي حالت دون انعقاد الجلسة[38]. على كلِّ حال، لم تكن مبادرة المجلس النيابيّ عام 1985 تهدف إلى تعديل النظام السياسيّ، بل التعاطي مع تداعيات الحرب من ناحية ظهور القوى الميليشياويّة وحلولها محلّ الدولة، وما تسبّبت فيه الحرب من انقسام مجتمعيّ وتهجير وهجرة. لقد كان المجلس النيابيّ هو المؤسّسة التي حافظت على نظام لبنان الطائفيّ، ولم يتحوّل أعضاؤها إلى قوى تغييريّة تضع لبنان على سكّة الدولة الحديثة.

### – المبادرات الحكوميّة بين عاميّ 1978 و1980: أفق مسدود

وعلى خطٍّ موازٍ لمساعي المجلس النيابي للاضطلاع بدور فاعل في تسوية الأزمة اللبنانيّة، صدرت مبادرة عن الرئيس سليم الحصّ (= مشروع صيغة للوفاق الوطنيّ) أعدّها لمؤتمر الحوار الوطنيّ في بيت الدين في منتصف تشرين الأوّل 1978. والمشروع هو خلاصة أفكار الرئيس الحصّ لتحقيق إصلاحات سياسيّة انتقاليّة، يُضاف

إليه ما جاء في «الوثيقة الدستوريّة» التي كان الرئيس فرنجيّة قد توافق عليها مع الرئيس رشيد كرامي في حضور الرئيس الأسد مع بعض التعديلات. وأهمّ ما جاء في المشروع هو التشديد على عروبة لبنان، وزيادة صلاحيّات رئيس الحكومة، مع التقيّد بتوزيع الرئاسات الثلاث الأولى وفق «الميثاق الوطنيّ»، وجعل مقاعد المجلس النيابيّ مناصفة بين المسلمين والمسيحيّين، فضلاً عن تعديل قانون الانتخابات العامّة واعتماد اللامركزيّة الإداريّة. كما تضمّن المشروع منع الوجود المسلّح على الأراضي اللبنانيّة وضبط الوجود العسكريّ الفلسطينيّ وفق قمّتيّ الرياض والقاهرة عام 1976، وإقفال الإذاعات الخاصّة غير المرخّصة، وإعادة بناء الجيش على أُسس وطنيّة، والعلاقات المميّزة بين سورية ولبنان، التي تفرض التنسيق المنظّم والمستمرّ بين البلدين[39]. وذكر الرئيس الحصّ في كتابه عن تلك المرحلة، أنّه أجرى تعديلين على المشروع الذي لم يُعرض على وزراء خارجيّة الدول العربيّة المجتمع في بيت الدين بناءً على ملاحظتين أبداهما الأمير سعود الفيصل، وهما: 1 – عدم الغوص في التفاصيل والاكتفاء بالمبادئ العامّة التي يمكن أن تشكّل إطار عمل للفرقاء اللبنانيّين في سعيهم لإيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة. 2 – عدم وضع برنامج زمنيّ لإعادة انتشار «قوّات الردع العربيّة»، وترك ذلك إلى اتّفاق يحصل بين الدولتين اللبنانيّة والسوريّة[40].

أمّا مجلس الوزراء اللبنانيّ، فوضع في الخامس من آذار 1980، بعد مشاورات مع الكتل النيابيّة والشخصيّات السياسيّة، ما سُمّي بـ (مبادئ الوفاق الوطنيّ). وتضمّنت الوثيقة 14 مبدأ قامت على عروبة لبنان وعلاقته «الخاصّة» بسورية، وعلى دوره في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، ودعم القضية الفلسطينيّة، ووحدته أرضاً وشعباً ومؤسّسات، وعلى استقلاله وسيادته والتمسّك بالنظام الديمقراطيّ والنظام الاقتصاديّ الحرّ، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة والمساواة وتكافؤ الفرص بين اللبنانيّين[41]. وأعلنت المبادئ كذلك عن دعم لبنان للقضيّة الفلسطينيّة ورفض التوطين، وتعهّدت بتنفيذ الاتّفاقات المعقودة مع «منظّمة التحرير الفلسطينيّة». كما طالبت بانسحاب إسرائيل من جنوب البلاد ورفض التعامل معها[42].

من بنود المبادرات التي أتينا على ذكرها، يُلاحظ اختلاف جوهريّ في ما بينها. كانت مبادرة المجلس النيابيّ عام 1978 (الوثيقة البرلمانيّة) وتلك لمجلس الوزراء (مبادئ الوفاق الـ 14) محض أمنيّتين لحظتا ضبط النشاط الفدائيّ الفلسطينيّ في لبنان وانسحاب الجيش الإسرائيليّ من جنوبه. وعلى الرغم من مطالبة المبادرتين بسياسة إنمائية اقتصاديّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، إلا أنّهما تجاهلتا إصلاح النظام



السياسيّ، ولم تتطرّقا إلى مسألة إعادة توزيع السلطة بين الطوائف. وفي حين غابت عروبة لبنان والعلاقات «المميّزة» أو «الخاصّة» عن «الوثيقة البرلمانيّة»، نجد أنّ «مبادئ الوفاق الـ 14» لحظت هذه النقطة بوضوح. كما تناولت وثيقة المجلس النيابيّ مسألة إصلاح الجيش اللبنانيّ وإعادة بنائه، في حين غابت هذه المسألة عن «مبادئ الوفاق الـ 14». وكان إصلاح الجيش وإعادة بنائه عسكريّاً ووطنيّاً، مدخلاً مهمّاً من أجل إعادة تفعيل عمل المؤسّسات الأمنيّة لضبط الأوضاع في البلاد.

ويمكن القول: إنّ مبادرة الرئيس الحصّ الخاصّة، كانت الأكثر وضوحاً وواقعيّة لإخراج لبنان من محنته. فعلى عكس برنامج «الحركة الوطنيّة»، وانسجاماً مع بنود «الوثيقة الدستوريّة»، كان الحصّ يدرك أنّ حلاً يقوم على إلغاء كاملٍ للطائفيّة السياسيّة واعتماد العلمنة الشاملة هو حلّ غير عمليّ ولا يمكن تطبيقه، ويؤدّي إلى استمرار الحرب أو دفع المسيحيّين إلى التقسيم. وكان الرئيس الحصّ يعلم أيضاً مدى الرفض الإسلاميّ للعلمنة الشاملة (= مطلب الحركة الوطنيّة). لذلك، اتّسمت مبادرته بالتوازن من ناحية توزيع السلطة بين الطائفتين الرئيسيّتين، من خلال طمأنة الموارنة بأنّ أحداً لا يستهدف رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة[43]، وفي الوقت نفسه، إرضاء المسلمين بتعزيز مركز رئيس الحكومة وإلغاء الطائفيّة في الإدارة والجيش، فضلاً عن الاستجابة إلى مطالبهم بتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

ومع ذلك، لم تؤدّ المبادرات إلى نتائج ملموسة، بسبب وقوف القوى التقليديّة في المجلس النيابيّ وراء المبادرات النيابيّة، وعدم حصولها على دعم القوى الميليشياويّة المسيطرة على الأرض، وافتقار الحكومة اللبنانيّة إلى الوسائل والقدرة على تنفيذها «مبادئها». كان أهمّ مطلب للرئيس الحصّ في مشروعه، هو إعادة إصلاح الجيش اللبنانيّ، وهو مطلب كانت تشاركه فيه القوى الإسلاميّة واليساريّة. لكن سركيس، رفض المسّ بالجيش مبقياً عليه «جيشاً مارونيّاً»[44]. من هنا، رفضت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» إسناد مهام أمنيّة جديدة إلى الجيش اللبنانيّ[45].

### 3 – طروحات المرجعيّات الروحيّة المسيحيّة 1975–1986

حاولت المرجعيّات الروحيّة المسيحيّة منذ اليوم الأوّل لاندلاع الحرب، التعبير عن مواقفها من مختلف جوانب الأزمة. واعتقدت هذه المرجعيّات أنّ التلاقي مع المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة وإصدار المواقف والمقترحات حول ما يختلف عليه

اللبنانيّون، سيكون عاملاً مهمّاً في وأد الحرب. وقد كانت هناك مواقف متباينة لكلٍّ من الكنيستين المارونيّة والأرثوذكسيّة حول أسباب الحرب وكيفيّة تسوية الأزمة اللبنانيّة. وقد تطوّرت مواقف المرجعيّات الروحيّة المارونيّة مع استمرار الحرب وتعقيداتها. فبينما اتّسم موقفها مطلع الحرب بالرفض تجاه تعديل النظام السياسيّ القائم والامتيازات التي تمتّعت بها الطائفة المارونيّة، طرأ تعديل على مواقفها نتيجة استمرار الصراعات الدمويّة بين القوى المسيحيّة المتنافسة، وبالتالي تغيّر موازين القوى في المنطقة الشرقيّة، فضلاً عن الضغوط التي مارسها الفاتيكان على الموارنة لحثّهم على الاعتدال. فأصبحت هذه المواقف أكثر انفتاحاً على مواقف «الآخر»، وأكثر واقعيّة تجاه سورية في لبنان والعلاقات معها. وظهر هذا بوضوح منذ تولّي البطريرك صفير سُدّة البطريركيّة عام 1986.

### – الموارنة من خريش إلى صفير: الغرباء والتعدديّة والعلاقة بسورية

تناولت معظم بيانات بكركي العلنيّة مسألتين جرى ربطهما معاً: التعايش بين المسيحيّين والمسلمين، والوجود الفلسطينيّ في لبنان. وقد ركّزت بكركي أثناء بطريركيّة خريش على مسألة «خوف» المسيحيّين من المحيط العربيّ – الإسلاميّ وحقوقهم في لبنان، مسوّغة في ذلك الامتيازات التي حصلوا عليها. واعتبرت أنّ هذا التعايش يجب أن يلحظ حقوق المسيحيّين وحرّياتهم، إلى جانب الأمن والتعدّدية الحضاريّة، ويكون المدخل الصحيح إلى كلّ حوار وطنيّ. كما طالبت بياناتها أيضاً بالمساواة وصون حقوق الإنسان والحرّيات السياسيّة والعدالة وتكافؤ الفرص بين اللبنانيّين من دون تمييز، ممّا «**يفسح في المجال أمام كلّ فئة من المواطنين لتحقيق شخصيّتها المميّزة...**»(46) ورأت أنّ فقدان الثقة بين اللبنانيّين، والعودة بخلافاتهم إلى جذورها وإعادة إحيائها، وتعطّل وجود الدولة الشرعيّة التي ترعى مثل هذا الحوار، من الأمور التي أعاقت نجاح التسوية. من الواضح، أنّ بكركي كانت تنطلق في مواقفها من أربعة مبادئ، هي:

1 – التعدّدية، عبر تنمية كلّ طائفة شخصيّتها المميزة باستقلال عن الأخرى، ومن دون تدخّل من قبلها.

2 – إعادة بناء جسور الثقة بين اللبنانيّين وعدم إحياء خلافاتهم التاريخيّة وتوظيفها في الصراع الدائر.



3 – عودة اللبنانيّين إلى الحوار برعاية الدولة اللبنانيّة التي تعطّل دورها بفعل الحرب والتوافق بين القوى السياسيّة، وبشكلٍ خاصّ بين الرئاستين الأولى والثالثة.

4 – وقف التدخل الفلسطينيّ في الأزمة الداخليّة واعتباره عاملاً أساسيًّا من عوامل عدم الاستقرار.

وفي أُولى بياناتها بعد انقضاء «حرب السنتين»، عَزَتْ بكركي أسباب فشل الحوار بين اللبنانيّين إلى التدخّلات الخارجيّة والمطامع الإسرائيليّة(47). فأشارت إلى هذه المطامع، ممتنعة عن ذكر سورية كقوّة ينتشر جيشها على الأراضي اللبنانيّة. ويعتبر هذا في حدّ ذاته موقفاً متقدّماً لها، وينسجم مع الموقف المارونيّ العامّ في تلك المرحلة وفي اعتبار سورية دولة حليفة للموارنة. ومع بروز التناقضات السوريّة – المارونيّة منذ عام 1978، رفضت بكركي بشكلٍ غير مباشر الوجود السوريّ في لبنان معتبرة إياه احتلالاً ووجوداً غريباً غير شرعيّ.

وبالنسبة إلى عروبة لبنان، فهي لا تظهر في بيانات بكركي، التي اقتصرت فقط على إشارات إلى عضويّة لبنان في «جامعة الدول العربيّة» و«تعاونه» مع أعضائها، وإلى أنّ عُضويّته في المنظّمة العربيّة، هي على قدم المساواة مع عُضويّته في «منظّمة الأمم المتّحدة»(48).

وعلى الرغم من تراجع التأثير الفلسطينيّ في الأزمة اللبنانيّة بعد عام 1983، كانت بكركي، على ما يبدو، تغضّ الطرف عن التناقضات الداخليّة بين طوائف لبنان(49)، مصرّة على أنّ اللبنانيّين كانوا يعيشون في وئام وتعاون وتساوٍ أمام القانون ما أوصلهم إلى حالة متقدّمة من الاستقرار والازدهار، إلى أن جاء العامل الفلسطينيّ منذ عام 1967 ليكون «**السبب الأوّل والأساسي لكلّ مآسي لبنان**». وفي رأيها، فإنّ الحرب اللبنانيّة ليست حرباً دينيّة أو أهليّة، إنّما هي نتيجة «**الوجود الفلسطينيّ**» على أرضه، وإنّ إزالة هذا السبب يعيد لبنان إلى حالته التي سبقت الوجود العسكريّ الفلسطينيّ(50). إنّ حصر الخلاف المسيحيّ – الإسلاميّ بالوجود الفلسطيني في لبنان وحده، وإهمال العوامل الأخرى السياسيّة (تطوير نظام لبنان السياسيّ) والاجتماعيّة (العدالة الاجتماعيّة والإنماء المتوازن) ومسألة الهويّة (العروبة والخصوصيّة اللبنانيّة)، كانت، في رأينا، أسباباً رئيسيّة لفشل التقارب بين المسلمين والمسيحيّين.

لم تبقَ بيانات المرجعيّات الدينيّة المارونيّة على حالها، بالتزامن مع تطوّر الأوضاع

السياسيّة والأمنيّة، وعودة دائرة العنف إلى لبنان. فبعد مؤتمر لوزان عام 1984 وانتفاضة «القوّات اللبنانيّة» في آذار 1985، وانهيار «الاتّفاق الثلاثيّ» في مطلع عام 1986 وما تلاه من تداعيات على الصف المارونيّ، أهمّها انقلاب جعجع – الجميّل – عون على حبيقة، أضْحَت نظرة بكركي إلى المسائل المطروحة أكثر واقعيّة، وخصوصاً من مسألتَيْ عروبة لبنان والعلاقة بسورية. وعلى ما يبدو، أدركت بكركي مدى الانقسام الحاصل في معسكرها، وما يتطلّبه ذلك من اتّخاذ مواقف معتدلة.

ففي بيانين لافتين لبكركي: بيان مجلس مطارنة الطائفة المارونيّة بتاريخ 22 كانون الثاني 1986 (أصول وجود لبنان وبقاؤه)، وبيان المؤتمر المارونيّ في 25 كانون الثاني 1986 (التأكيد على الخيار العربيّ الحرّ والخصائص المميّزة بين لبنان وسورية)، استُبدل في البيان الأوّل مصطلح **«تعاون»** لبنان مع «جامعة الدول العربيّة» بـ «التزامه» بها، واعتُبرت سورية **«البلد الشقيق الأوّل»** للبنان[51]. وجرى في المؤتمر الثاني الترحيب بالأهداف التي رمى إليها «الاتّفاق الثلاثيّ» من جهة إنهاء الحرب وإصلاح النظام السياسيّ وعودة المهجّرين. لكنّ المؤتمر، اشترط عرض «الاتّفاق الثلاثيّ» على المؤسّسات الدستوريّة في البلاد. فشكّل هذا الموقف تسوية بين موقف دمشق وموقف بعبدا الرافض تهميش الرئيس اللبنانيّ عن حلّ الأزمة اللبنانيّة[52]. لكنّ دمشق، التي عملت على تجاهل المؤسّسات الدستوريّة والاعتماد على القوى الفاعلة في المجتمع اللبنانيّ، أي الميليشيات، رفضت أن يُعرض الاتّفاق على المؤسّسات الدستوريّة في لبنان.

وما يميّز بيان المجتمعين في «المؤتمر المارونيّ» في بكركي في 25 كانون الثاني 1986 عما سبقه من بيانات، اعتبار المؤتمرين أنّ **«الخيار العربيّ هو خيارهم ووليد اقتناعهم الثابت بحكم انتماء لبنان إلى بيئته وتفاعله مع الدول العربيّة الشقيقة تاريخيّاً وإنسانيّاً وثقافيّاً. كما أكّدوا الخصائص والعلائق المميّزة بين لبنان والشقيقة سورية»**[53]. وشكّل هذا خروجاً جذريّاً عن المواقف والسياسات المارونيّة من الكيان اللبنانيّ وعلاقاته بمحيطه العربيّ. لكنّه يُبْقى مع ذلك، لمحة عابرة في الفكر السياسيّ المارونيّ. فبعد قليل على صدور هذا البيان، كما سنرى بعد قليل، تكتّلت القوى القوميّة اللبنانيّة وأجهضت التحوّل نحو العروبة وفي اتّجاه علاقات مميّزة بسورية.

بانتخاب المطران مار نصر الله بطرس صفير بطريركاً للموارنة في نيسان 1986، دخلت العلاقات بين المسيحيّين بعامّة وبين المسيحيّين والمسلمين بخاصّة منعطفاً



جديداً. لقد استطاع البطريرك الجديد أن يتجاوز فور انتخابه عقبتين تمثّلتا في:

1 – عدم ترحيب «الجبهة اللبنانيّة» و«القوّات اللبنانيّة» بانتخابه ومقاطعة حفل تنصيبه.

2 – الافتقاد إلى الثقة بين القيادات المسيحيّة والإسلاميّة.

وعلى ما يبدو، كان للقوّات اللبنانيّة مرشّحها لمنصب البطريرك وهو المطران يوسف الخوري، وتعتقد أنّه يستطيع أن يخدم مصالحها من ناحية «أمن المجتمع المسيحيّ» وإنشاء كانتون مسيحيّ، أكثر من أي بطريرك آخر. فاعتبرت **«أنّ تحالفها مع الأباتي نعمان في الرهبنة، وانتخاب أباتي نعمان آخر في البطريركيّة»** سيحسم الوضع في المناطق المسيحيّة ويعيد السلام إليها. من هنا، لم يكن البطريرك صفير، الذي عُرف عنه سَيْره على نهج سلفه البطريرك خريش من ناحية الاعتدال والإيمان بلبنان الموحّد وبالتعايش بين اللبنانيّين، هو البطريرك المنشود بالنسبة إلى «القوّات». فكان من مصلحتها أن يَخْلُف يوسف الخوري البطريرك خريش. كما كان الرئيس أمين الجميّل مع انتخاب المطران خوري. لكن في نهاية الأمر، انتخب صفير بطريركاً جديداً على رأس الكنيسة المارونيّة بدعم من الفاتيكان، الذي رأى أنّ وجود بطريرك معتدل هو ضمانة للاعتدال في لبنان. أمّا سورية، فأبدت ترحيباً بالبطريرك صفير، وخصوصاً بسبب معارضة «القوّات اللبنانيّة» وصوله إلى رئاسة الكنيسة المارونيّة. فأعطت الضوء الأخضر لحلفائها لتهنئته والإعلان عن استعدادهم للتعاون معه[54].

استطاع صفير أن يحصل بسرعة على التأييد في المنطقتين الشرقيّة والغربيّة، في وقت كانت فيه الأوضاع السياسيّة والأمنيّة مضطربة جدّاً. ورأى رأس الكنيسة المارونيّة حجم الأخطار التي كان يتعرّض لها لبنان، وفي مقدّمتها ذيول إجهاض «الاتّفاق الثلاثيّ» وإصرار سورية عليه. فكان حذراً في تحرّكاته وتصريحاته، ويميل إلى عدم اتّخاذ الخطوات المتسرّعة[55]. لكنّ، محاولة اقتحام المنطقة الشرقيّة من قبل حبيقة المدعوم سوريّاً في 27 أيلول 1986، جعلت «مجلس المطارنة الموارنة» يخرج عن صمته، ويعتبر ما يحدث هو **«دليل على تفسّخ خطير في... القوّات اللبنانيّة»** و«... **على ما يتهدّد المجتمع المسيحيّ... من أخطار تفكّك وزوال...**»[56]. من هنا، كانت بكركي مع عودة الفعاليّة إلى الشرعيّة اللبنانيّة ومؤسّستها العسكريّة، كي تتحرّك وتعيد الأمور إلى نصابها، وتتسلّم المرافق والمرافئ وتوقف الجبايات غير الشرعيّة.

أمّا العقبة الثانية، فتمثّلت في غياب شبه تامّ للثقة بين القيادات المسيحيّة والإسلاميّة. وانطلاقاً من تمسّكه بوحدة لبنان أرضاً وشعباً، عمل صفير على إرساء علاقات جيدة مع المرجعيّات الروحيّة الإسلاميّة. وردّاً على زيارة التهنئة التي قام بها المفتي حسن خالد إلى بكركي، زار البطريرك صفير المفتي في مقرّه في «دار الفتوى» في المنطقة الغربيّة يوم 18 حزيران 1986، وبلور معه تصوّراً مشتركاً لصيغة حوار يجمع كلّ الأطراف. ووصف البطريرك علاقته بالمفتي بأنّها قائمة على التفاهم والتلاقي على أمور كثيرة تهمّ لبنان[57]. إنّ تهميش سورية المبرمج للقاء الإسلاميّ والقوى السُّنّية، سياسياً وأمنيّاً، بعد عام 1984، أي منذ بدء محاولات القضاء على «المرابطون»، إضافة إلى التطوّر في الفكر السياسيّ الإسلاميّ تجاه نهائيّة لبنان الذي تبلور في «الثوابت الإسلاميّة» عام 1983[58]، هما اللذان سهّلا التقارب بين صفير والمفتي حسن خالد. لقد أشار البطريرك إلى تضرّر البعض من هذا التقارب، وأنّ قذائف المدفعيّة انهمرت على بيروت الغربيّة صباح يوم زيارته إلى «دار الفتوى»[59]. وأدّى هذا اللقاء المفاجئ بين البطريرك والمفتي إلى ولادة تيّار لبنانيّ من مختلف الطوائف مناهض للحرب، شارك فيه رئيس المجلس النيابيّ حسين الحسيني ومواطنون واتّحادات عماليّة، طالب بإنهاء الحرب وفتح المناطق بعضها على البعض الآخر[60]. وما لبث صفير أن انفتح على القيادات السياسيّة الإسلاميّة.

وحول موقفه من الأزمة اللبنانيّة، أبلغ البطريرك صفير تصوّراته إلى الرئيس كرامي في 26 تموز 1986، ودارت حول خمس نقاط[61]:

1 – سيادة لبنان وحرّيته.

2 – عروبة لبنان، باعتباره ينتمي إلى «جامعة الدول العربيّة» وينطق أبناؤه باللغة العربيّة.

3 – رفض خلط العروبة بالإسلام.

4 – التعاون مع سورية، والحفاظ على سيادة لبنان وحريته وخصائصه، وليس على أساس التبعيّة.

5 – إيجاد صيغة دستوريّة جديدة تؤمّن التعايش بين اللبنانيّين.

بهذه النقاط الخمس، اختصر سيّد بكركي موقف الكنيسة المارونيّة تجاه الأزمة اللبنانيّة وعلاقات لبنان مع العرب بعامّة وسورية بخاصّة بعد ثلاثة أشهر على تولّيه منصبه. فهو مع انتماء لبنان إلى العالم العربيّ سياسيّاً والتضامن معه في إطار «جامعة



الدول العربيّة»، من دون أن يصل هذا الانتماء إلى حدود الهويّة والثقافة. وبذلك، كان البطريرك يعبّر عمّا ينادي به الموارنة حول قيام مجتمع تعدّدي على أساس الثقافة والحضارة. أمّا بالنسبة إلى العلاقة بسورية، فطالب دمشق بأن تعترف بلبنان، وليس أن يكون لبنان تابعاً لها. أخيراً، في ما يتعلّق بالتعايش بين اللبنانيّين، كان صفير واقعيّاً ليدرك حاجة اللبنانيّين إلى صيغة جديدة في ما بينهم، وأنّ زمن تعويم «الميثاق الوطنيّ» قد ولّى. فأدرك أنّ المسيحيّين لا يستطيعون أن يحكموا لبنان بالصيغة القديمة، وأنّ عليهم إشراك المسلمين في القرار السياسيّ. لكنّه في الوقت نفسه، أراد أن يبقى رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة مسيحيّاً مارونيّاً **«لأنّه أقدر من غيره على رفض التنازلات...»**[62]. ومن المؤكّد أن البطريرك كان يقصد بذلك عدم قدرة المسلمين على مقاومة النفوذ السوريّ، وهو أمر ظلّ موضع شكّ حتّى عام 2005، عندما انقلب سخط المسلمين السُّنّة على الوجود السوريّ في لبنان عقب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، فانبثق تحالف سُنّي – درزيّ – مارونيّ[63]. ولم يعد باستطاعة الموارنة الادّعاء أنّهم وحدهم المؤتمنون على لبنان.

وفي إطار «مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك» تقاطعت طروحات الكنيسة المارونيّة مع المجلس المذكور في ما يتعلّق بـ «حروب الآخرين على أرض لبنان»، وعقدة الخوف المزمنة عند المسيحيّين على خصوصيّتهم، ودور «الغرباء» في الأزمة اللبنانيّة. وكان هناك تأكيد في بيانات «مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك» على هاتين المسألتين، واعتبار ما يُحكى عن **«امتيازات»** للمسيحيّين ما هي سوى **«ضمانات»** وافق عليها الجميع لطمأنة الأقلّية الخائفة من طغيان أكثريّة مجاورة ( = العرب المسلمين). واعتبر المجلس أنّ لبنان بلد موحّد يقوم على جناحيه المسيحيّ والإسلامي بتعدّديّة ثقافيّة. [64] وبالنسبة إلى الطروحات حول إلغاء الطائفيّة السياسيّة، رأى المجلس أن يُؤخذ في الاعتبار تكوين الشعب اللبنانيّ وتعدديّته الطائفيّة في ظلّ مبدأ المشاركة المتوازنة والعادلة لجميع الطوائف في تحمّل المسؤوليات الوطنيّة من هنا، رفض المجلس «الديمقراطية العدديّة»، معتبراً أنّها **«لا تصلح للمجتمعات التعدديّة التركيب لكونها لا تلبث أن تصبح سبيلاً لتسلّط الأكثريّة على الأقليّة»**[65].

**– طروحات كنيسة الروم الكاثوليك: التعدديّة الثقافيّة وتحرير لبنان**

انطلقت كنيسة الروم الكاثوليك في رؤيتها إلى الأزمة اللبنانيّة من خمس مسلّمات[66]:

1 – التمسّك بالدولة الشرعيّة، لأنّها هي الضمان الأوحد لبقاء الوطن وسلامته.

2 – إنتماء لبنان إلى محيطه العربيّ ودوره في الجامعة العربيّة، من دون تحديد هويّته، وإعطاء اللبنانيّين الحقّ في اختيار نوع ثقافتهم (= التعدديّة الثقافيّة).

3 – رفض الاحتلال الإسرائيليّ للبنان والمطالبة بتحريره بالطرق كافة، واعتبار اتّفاق الهدنة لعام 1949 هو المستند الوحيد الذي يرعى العلاقة بين لبنان وإسرائيل.

4 – حرّية لبنان والوفاق بين أبنائه.

5 – إلغاء التفاوت غير المقبول بين فئات الشعب، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

وعلى الرغم من أنّ بيان الكنيسة الكاثوليكيّة عام 1986 لم يتطرّق إلى علاقات خاصّة أو مميّزة بين لبنان وسورية، لكنّه أعتبر أنّ البلدين جاران شقيقان تقوم علاقاتهما على الروابط التاريخيّة والمصالح المشتركة، وعدم إلحاق أحدهما الأذى بالآخر[67]. كما لا يوجد دليل بأنّ الكنيسة الكاثوليكيّة كانت تؤيّد تعديلاً راديكاليّاً في النظام السياسيّ اللبنانيّ. وعلى ما يبدو، كانت مواقفها قريبة جدّاً من مواقف بكركي.

**– ثوابت كنيسة الروم الأرثوذكس: عروبة المسيحيّين ورفض الكانتونات**

تميّز موقف الكنيسة الأرثوذكسيّة بالوضوح والصراحة من مختلف الطروحات حول أسباب الأزمة اللبنانيّة داخليّاً وخارجيّاً. فبعد أشهر قليلة على اندلاع الحرب، استنكر ابيفانوس زائد مطران عكّار للروم الأرثوذكس تقاتل اللبنانيّين، ووصف ما يجري بأنّه تدمير للبيت اللبنانيّ. فطالب بحلّ داخليّ للأزمة اللبنانيّة عن طريق الحوار والإقناع[68].

ومن جهته، اعتبر أغناطيوس الرابع (هزيم)، بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، أنّ شرط الحوار الأوّل يقوم على الاعتراف بالآخر من حيث هو آخر[69]. فانتقد تشبّث المسيحيّين والمسلمين بتجاربهم التاريخيّة وبناء الحاضر عليها، ورأى أنّ منطلقات الحوار المسيحيّ – الإسلاميّ تقوم على تخلّي المسلمين عن عقليّة الفاتحين (= الفتوحات الإسلاميّة) والاعتراف بوجود المسيحيّين إلى جانبهم، وتخلّي المسيحيّين عن فكرة أنّهم إرثُ الإمبراطوريّة البيزنطيّة[70]. وشدّد على الحاجة إلى مجتمعات حقيقيّة لا تكون فيها الشراكة محض كلمة جوفاء، يختبر فيها الناس المشاركة



والصداقة لكي يصبحوا أكثر مسؤوليّة وإبداعٍ في التاريخ[71].

وقد رفض البطريرك هزيم مقولة أنّ المسيحيّ هو غريب عن وسطه العربيّ، التي كان يُروّج لها الفكر المارونيّ لتبرير خصوصيّة لبنان وبالتالي فصله عن محيطه العربيّ. فدحض مقولة أنّ معظم المسيحيّين في العالم العربيّ ليسوا من العرب. ورأى خطأً القول أنّ العروبة هي بديل من الإسلام، أو أنّها الإسلام، في حين أنّه لا يوجد تناقض بين المسيحيّة والعروبة[72]. لقد اعتبر البطريرك أغناطيوس الرابع (هزيم) أنّ العروبة هي خيار إستراتيجيّ بالنسبة إلى أبناء كنيسته. وعشيّة انعقاد مؤتمر الحوار اللبنانيّ في جنيف عام 1983، أكّد متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس إلياس عودة، أنّ انتماء لبنان إلى العالم العربيّ والمشرق هو «**حقيقة دائمة**»[73]. وقد ربط بطريرك الأرثوذكس بين العروبة وبين لبنان وسورية بالقول: «**لبنان وسورية هما قلب الكرسيّ الأنطاكيّ فنحن من دمشق، من سورية، من تاريخها، من تقاليدها، من عروبتها، نحن جزء لا يتجزّأ من هذه المنطقة وفيها أبناؤنا**»[74].

بناءً على ما سبق، حدّد البطريرك أغناطيوس الرابع خمس بديهيّات بالنسبة إلى كنيسته، وهي[75]:

1 – عروبة المسيحيّ الأرثوذكسيّ الثابتة في التاريخ، ما قبل الإسلام، والتي ليست في حاجة إلى الدفاع عنها.

2 – إسهامات المسيحيّ في اللغة والآداب العربيّة والنهضة العربيّة من داخل الحضارة الإسلاميّة، وليس من خارجها.

3 – رفض عزل المسيحيّ نفسه عن المسلم، أو العكس بالعكس، ليصبح كلُّ طرف نافياً للطرف الآخر بدل أن يكون قابلاً له ومحاوراً.

4 – عدم حاجة المسيحيّين إلى حماية الدول الأجنبيّة، لأنّهم أصليّون في موطنهم.

5 – طرح مبدأ العلمنة وإلغاء الطائفيّة السياسيّة في حوار وطنيّ حرّ ومفتوح[76].

ومن ناحية أخرى، رفض بطريرك الأرثوذكس التطرّف الدينيّ ومواجهة التقوقع الطائفيّ بتقوقع طائفيّ آخر يجعله أكثر عدوانيّة، فدعا اللبنانيّين إلى تعايش فريد، وأن يعيش الواحد مع الآخر إلى الأبد، يعترف به أيّاً كانت الظروف[77].

وبعدما أشار إلى عقدتين تتشبّثان بالذاكرة الجماعيّة لدى المسيحيّين والمسلمين في المنطقة العربيّة، وهما حساسيّة المسيحيّ تجاه تجربة «أهل الذمّة»، وخوف المسلم من

أوّليّة مسيحيّة تتجسّد بالاستقواء عليه بالخارج، [78] رأى البطريرك أنّ الحلّ يكمن في المساواة وعدم التفريق أو التهميش، وأن تُعطي الدولة كلّ فرد حقوقه[79]، وتعمل على إزالة عُقد الخوف عند المسيحيّ والمسلم على السواء[80]. من هنا، رفض حصول المسيحيّين على ضمانات من الخارج، معتبراً أنّ قيام الدولة العادلة هو وحده الضمانة للبنانيّ، وأنّ اللبنانيّ وحده هو الذي يضمن اللبنانيّ[81].

وفي تصريح مشترك مع المرجعيّات الروحيّة الإسلاميّة (المفتي حسن خالد والإمام محمد مهدي شمس الدين 7 شباط 1984)، دعا هزيم إلى قيام مجتمع تسود فيه العدالة والمساواة والحرّية والكرامة والسيادة الوطنيّة، وقال: «**إنّ هناك متّسعاً فسيحاً للجميع ليتحاوروا ويجدوا ما يحقّق المطالب والأهداف**»[82]. فطالب أبناء كنيسته، وأبناء الكنائس المسيحيّة الأخرى، بالتشبّث بلبنان كوطن لا بديل منه، وأضاف: «**نحن هنا في هذه المنطقة العربيّة، واستثناء عن أي منطقة أخرى في العالم، التراب له معنى... إذا لم نكن موجودين على هذا التراب فليس من تراب آخر يمكن أن يحلّ محلّه**»[83].

إنّ مسألة خوف المسيحيّ من العروبة ومن المحيط إلى درجة الوسوسة، وبالتالي المطالبة بتقسيم لبنان وما يستتبع ذلك من فرز سكّانيّ على أساس طائفيّ، كانت محلّ رفض شديد من جانب بطريرك الروم الأرثوذكس. وربّما بسبب مواقف كنيسته هذه، لم يُدع هزيم للاشتراك في مؤتمر بكركي في 14 كانون الثاني 1984[84]. لقد أدان البطريرك المؤتمرات الطائفيّة، وطالب بحوار وطنيّ لإنقاذ لبنان، مشيراً إلى أنّ «**إنقاذ لبنان لن يكون عبر مؤتمرات كهذه، بلْ في مؤتمرات وطنيّة تدعمها اللقاءات الروحيّة بين رؤساء الطوائف**»[85].

كان البطريرك هزيم يرى أنّ عقدة الخوف المزمنة عند الموارنة كأقلّية، هي التي تجعلهم يسوّغون قيام وطن مسيحيّ لهم في لبنان. فأوضح أنّ طائفته ترفض «**الكانتونات**» أيّاً كان لونها ونوعها، وأن «**تكون الطائفة دولة ضمن دولة**». واعتبر أنّ إسرائيل هي المستفيد الوحيد من تفكّك لبنان، وأنّها عدو الموارنة وعدو كلّ اللبنانيّين[86]، وأنّ التاريخ أصدق برهان على أنّ الدول الأجنبيّة التي كانت ترفع راية الأقلّيات المسيحيّة إنّما كانت تحمي مصالحها من خلالهم[87]. والحلّ في رأيه، لا يكون بالانزواء وتأسيس «**وطن قوميّ مسيحيّ**»، لأنّ ذلك يقتل المسيحيّة ويجعلها ميتة. فلبنان سيكون على الدوام مؤلّفاً من عنصر مسلم وعنصر مسيحيّ، وهذه حقيقة يجب أن تُؤخذ في الاعتبار إلى أقصى الحدود[88].



### – الرهبانيّة المارونيّة – الكسليك: صداقة إسرائيل ورفض «عروبة النعاج»

إذا كانت طروحات المرجعيّات الدينيّة المسيحيّة التي أتينا على ذكرها قد اتّسمت بالواقعيّة والاعتدال، وخصوصاً في الجانب الأرثوذكسيّ، فقد وقفت الرهبانيّة المارونيّة – الكسليك في أقصى التطرّف والأصوليّة. فجسّد رهبانها على طول الخطّ، ومن خلال الأباتي شربل قسّيس، عقيدة الدولة المسيحيّة، أو دولة معقل المسيحيّين العسكريّ في الشرق التي شكّلت «القوّات اللبنانيّة» ذراعها المسلّحة[89]. فطالب رهبان الكسليك في مطلع الحرب بالعودة إلى «لبنان الصغير» (متصرفيّة جبل لبنان)، وصرّحوا بأنّ «**لبنان عندما يخسر صيدا وطرابلس وأجزاء من البقاع وعكّار... فإنّ مكاسب لبنان الإنسانيّة ستكون بلا حدود**»[90]. كما طالبوا بمعاهدة سلام مع إسرائيل، ووقفوا مع الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، ودعموا «اتّفاق 17 أيّار 1983»، معتبرين أنّ إسرائيل لا تشكّل خطراً على لبنان، وإنّما الوجود السوريّ والوجود الفلسطينيّ.

إنّ الإعلان عن «الصداقة والتحالف» مع إسرائيل، انطلق في فكر «الرهبانيّة المارونيّة – الكسليك» من نبذ العروبة والتبرؤ منها. فاعتبرت لجنة البحوث في الكسليك أنّ ما يُسمّى بـ «**التضامن العربيّ**» ما هو سوى تبعيّة «**نعاج**»، وأنّ التزام لبنان بالخيار العربيّ هو «**مخالف للإرادة اللبنانيّة ومخالف للمصلحة الوطنيّة اللبنانيّة العليا**»[91]. حتّى بعد إلغاء «اتّفاق 17 أيّار»، أصرّ قسم من رهبان الكسليك على «الخيار الإسرائيليّ»[92].

لقد أثارت مواقف الرهبانيّة اللبنانيّة – الكسليك المتشنّجة والمتطرّفة قلق الفاتيكان. فبعد دعوتها إلى «الخيار الإسرائيليّ»، ورفضها سياسة أمين الجميّل للتقريب بين المسيحيّين والمسلمين، وجّه الفاتيكان تحذيراً إلى الأباتي بولس نعمان، الرئيس العام للرهبانيّة، دعاه فيه إلى الالتزام بمواقف سياسيّة معتدلة وأكثر تحفّظ[93]. وفي مناسبتين عامي 1983 و1984، طلب الفاتيكان إلى الأباتي نعمان التوقّف عن حضور اجتماعات «الجبهة اللبنانيّة» والاعتدال في مواقفه السياسيّة وفي علاقاته بالبطريرك خريش[94]. وبعدما سبّب الانقلاب على «الاتّفاق الثلاثيّ» ويلات على المسيحيّين من انقسام وتقاتل، شاركت الرهبانيّة المارونيّة –الكسليك في مشروع اتّفاق لحلّ وطنيّ في لبنان للفعاليّات المسيحيّة في تاريخ 9 آذار 1986، الذي اتّسم بالاعتدال[95]، من دون

أن يعني ذلك انقلاباً استراتيجيّاً في إيديولوجيّتها ومواقفها السياسيّة. فمواقف الاعتدال هذه، كانت ظرفيّة، حتّمها الصراع الدائر في المنطقة الشرقيّة بعد إجهاض «الاتّفاق الثلاثيّ» على أيدي «القوّات اللبنانيّة» (= جناح جعجع) وأمين الجميّل (= حزب الكتائب) والجيش اللبنانيّ في تلك المنطقة. وبعد أن استتبّ الوضع لجعجع إثر القضاء على محاولة حبيقة لاختراق المنطقة الشرقيّة في نهاية أيلول 1986 مدعوماً من قبل سورية وحلفائها، عاد جعجع إلى نغمة «أمن المجتمع المسيحيّ»، وإلى مشروع كانتون «المدفون – كفرشيما»، وعاد رهبان الكسليك إلى نغمتهم السابقة.

هذا بالنسبة إلى مواقف المرجعيّات الروحيّة المسيحيّة. فكيف كانت عليه مواقف المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة تجاه طروحات الهويّة والانتماء، وإصلاح النظام السياسيّ، والتعايش بين طوائف البلاد،؟ وهل كانت تتقاطع مع مواقف مسيحيّة أخرى؟

### 4 – طروحات المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة 1975–1986

لم تكن المواقف الإسلاميّة المطالبة بإصلاحات وليدة الساعة، أي بسبب الحرب، وإنّما تعود إلى عقدين سابقين من الزمن. فالمسلمون عموماً، أرادوا، نتيجة شعورهم بالغبن والحرمان، تحسين نسبة مشاركتهم في السلطة والحُكم عبر انتزاع ما يمكن من «امتيازات» الموارنة، فضلاً عن المطالبة بإجراء إصلاحات اجتماعيّة وإنمائيّة. لكنّ مطالبتهم هذه ظلّت ضمن الإطار السياسيّ، ولم تتحوّل إلى مشروع عسكريّ للإطاحة بالهيمنة المارونيّة على الحُكم. صحيح أنّ إلغاء مارونيّة الرئاسة الأولى بالطرق السياسيّة، كان يطلّ من حين إلى آخر في تصريحات القيادات الإسلاميّة، إلاّ أنّ أحداً لم يعلن قبل اندلاع الحرب عن نيته في إسقاط «الميثاق الوطنيّ». حتّى تحالف المسلمين مع الفلسطينيّين، كان أحد أهدافه تحسين نسبة مشاركتهم في الحُكم.

وغداة اندلاع الحرب في نيسان 1975، نقلت المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة تصوّراتها حول ميثاق جديد للعلاقات بين المسلمين والمسيحيّين، إلى اللقاء الإسلاميّ – المسيحيّ في مطرانيّة الروم الأرثوذكس. فتقدّمت بمذكرة طالبت فيها بإجراء إصلاحات من قاعدة الهرم السياسيّ عبر إصلاح قانون الانتخاب، وإلغاء قاعدة النسبيّة في المجلس النيابيّ، وإلغاء منصب رئيس الجمهوريّة والاستعاضة عنه بمجلس رئاسيّ يتألف من ممثّلين عن الطوائف الرئيسيّة الستّ، ويتناوب على رئاسته أعضاء



المجلس[96]. لكنّ مطلب المداورة، سرعان ما غاب عن طروحات المسلمين. ومن الملاحظ، أنّ الطروحات الإسلاميّة كانت قريبة من طروحات «الحركة الوطنيّة»[97]. فلم يكن هناك خلاف بينها حول تعديل «الميثاق الوطنيّ» أو تعديل الدستور، ولا في إجراء إصلاحات اجتماعيّة واقتصاديّة، أو في ما يتعلّق بإصلاح الجيش اللبنانيّ. كانت نقطة الخلاف الرئيسيّة بين طروحات هذا الفريق أو ذاك، هي حول إصلاح النظام السياسيّ. فالحركة الوطنيّة كانت تعمل على نسف النظام اللبنانيّ برمّته وإقامة نظام علمانيّ شامل محلّه، في حين كان هناك رفض إسلاميّ لعلمنة الحياة الاجتماعيّة لعلاقة ذلك بالشريعة الإسلاميّة. وفي كلتا الحالتين، كان الموارنة يخشون المداورة أو العلمنة الشاملة، أو إلغاء النظام الطائفي السياسيّ، لأنّ ذلك يقضي على نفوذ طائفتهم وامتيازاتها.

وعلى الرغم من الطروحات الإسلاميّة حول الأزمة اللبنانيّة بين عامي 1975 و1983[98]، إلاّ أنّ نظريّة إسلاميّة متكاملة لإصلاح النظام اللبنانيّ، لم تأت قبل «بيان الثوابت العشرة» للقاء الإسلاميّ في 20 أيلول 1983. وبين التاريخين 1975 و1983، كانت هناك مواقف إسلاميّة متفرّقة ومنفردة حول تصوّر المسلمين للبنان وهويّته، وعلاقتهم بشركائهم المسيحيّين، ومستقبل هذه العلاقة. وقد عبّرت كلُّ المرجعيّات السُنيّة والشيعيّة والدرزيّة عن مواقف مستقلّة عن الأخرى، قاسمها المشترك هو تغيير النظام السياسيّ، وتأكيد هويّة لبنان العربيّة، والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

#### – القوتلي وخالد: لبنان بلد إسلاميّ مع وقف التنفيذ

بعد أشهر قليلة على حادثة عين الرمانة في نيسان 1975، كتب حسين القوتلي، المدير العامّ لدار الإفتاء، مقالاً في جريدة «السفير» بعنوان «الإسلام والحُكم»[99]، اعتبر فيه أنّ «الصيغة اللبنانيّة» هي مسيحيّة وصناعة أجنبيّة، لأنّها «**أبدلت حكم الإسلام بحكم المسيحيّة المارونيّة**». وقال القوتلي: إنّ الحُكم المارونيّ عمل منذ استقلال لبنان على ترسيخ دعائمه في مختلف مؤسّسات الدولة على حساب المسلمين وحقوقهم في المساواة الوطنيّة، ما جعل المسلمين يتنكّرون للبنان الوطن. وأضاف: «**إنّ المسلمين عندما تنازلوا عن مطمحهم في الحُكم الإسلاميّ منذ عهد الاستقلال وسكوتهم عنه خلال الانتداب، إنّما كان ذلك نتيجة لبروز فكرة القوميّة العربيّة، التي**

**رأوا فيها، كما رأى فيها جمهرة من المستنيرين المسيحيّين، قاسماً مشتركاً، اجتماعيّاً وسياسيّاً، يجمع بين المسلمين والمسيحيّين على حد سواء، في كيان اجتماعيّ وسياسيّ واحد. ومعنى ذلك أنّ المسلمين إذا كانوا قد تنازلوا عن الحُكم الإسلاميّ في لبنان، فذلك لم يكن يعني لديهم، أو يحقّ أن يعني قبولهم باستبداله بالحكم المسيحيّ فيه، وإنّما الذي يعنيه بالتحديد، هو هذا الكيان العربيّ الديمقراطيّ الذي يساوي بين المسلمين والمسيحيّين، ليس على أساس معادلة دينيّة أو طائفيّة، مهدّدَة بالزعزعة في كلّ حين، وإنّما على أساس وطنيّ وقوميّ ثابت الدعامة قويّ البنيان».** ونبّه القوتلي إلى **«أنّ المسلمين في لبنان عندما يطرحون مبدأ الحُكم الوطنيّ – اللامارونيّ والقائم على العدل والمساواة، إنّما يفعلون ذلك كحلّ وسط».** وتساءل أخيراً **«عن أي شيء يمكن أن تتنازلوا (المسيحيّون) «بالمقابل؟»».** وختم مقاله بالدعوة إلى إقامة دولة عادلة يتساوى **فيها اللبنانيّون... من غير ما حاجة إلى دولة المسيحيّة أو دولة الإسلام في لبنان»**[100].

تكمن أهمّية مقال القوتلي في أنّه كان مديراً عاماً لدار الإفتاء، وأحد المساعدين المقرّبين من المفتي حسن خالد، وأنّ مقاله الجريء صدر بُعيد اندلاع الحرب، في وقت كانت فيه الاتجاهات العروبيّة والتعاطف القوميّ مع الفلسطينيّين لتعبئة الشارع الإسلاميّ، وفي المقابل اتجاهات العلمنة السياسيّة والاجتماعيّة التي يطرحها اليسار لإنهاء الامتيازات المارونيّة، هي الرائجة على الساحة السياسيّة في المناطق «الوطنيّة». لكنّ الأهمّ من ذلك، أنّ المقال شكّل تحذيراً مباشراً إلى الموارنة كي ينصاعوا إلى تسوية تقوم على مبدأ التوازن مع شركائهم في الوطن على أساس إقامة حُكم وطنيّ مبنيّ على العدل والمساواة، وإلا فللمسلمين خيار آخر غير العروبة، وهو الحُكم الإسلاميّ، كما قال القوتلي. وباستثناء «العدل والمساواة» بين جميع أبناء الوطن الواحد على أساس غير طائفيّ، لا يتضمّن برنامج القوتلي صيغة محدّدة حول كيفيّة الإبقاء على التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ المعمول به، وبشكلٍ خاصّ ما يتعلّق برئاسة الجمهوريّة، وهذا ما يحملنا على الاعتقاد بأنّ القوتلي أراد بمقاله، وهو المقرّب من المفتي بحكم وظيفته، تحذير الموارنة وتذكيرهم بحنين المسلمين إلى «الحُكم الإسلاميّ» وبالتالي الحصول منهم على تنازلات لصالح طائفته لقاء تخلّيها عن «الحُكم الإسلاميّ». لقد شبّه باحث معاصر مقال القوتلي بأنّه بمثابة إنذار سُنّي رأى فيه كثير من المسيحيّين تهديداً[101].



لكنّ القوتلي في عام 1986، أصبح غير القوتلي في مطلع حرب لبنان، ففي التاريخ الأخير، كتب يقول، **«إنّ للبنان هويّتين، لبنانيّة وعربيّة، الأولى من منظور جغرافيّ وحدود سياسيّة، والثانية من منظور جغرافيّ تاريخيّ ولغويّ وحضاريّ ومصيريّ»**[102]. فهل كتب القوتلي مقاله في عام 1975 حول «الحُكم الإسلاميّ» في ظلّ ظروف اندلاع الحرب مشحوناً باستئساد القوى المارونيّة في الدفاع عن امتيازاتها بشتّى الوسائل، تقابلها طروحات القوى اليساريّة بالعلمنة الشاملة؟ وهل «عاد» القوتلي إلى مفهوم «الوطن والعروبة» عام 1986 تحت تأثير «الثوابت الإسلاميّة» لعام 1983 و«نضوج» الموقف الإسلاميّ تجاه لبنان ككيان نهائيّ، أم تحت تأثير المدّ الأصوليّ الإسلاميّ الشيعيّ المتمثّل في «حزب الله»؟

نحن نعتقد أنّ المفتي حسن خالد لم يكن بعيداً عن مقال القوتلي حول «الإسلام والحُكم» في لبنان، وربما كان وراء هذا المقال، أو أنّه كان يشارك صاحبه في رأيه. ففي تشرين الثاني 1978، أي بعد حوالى ثلاث سنوات على مقال القوتلي الأوّل، قدّم المفتي خالد مذكّرة إلى «رابطة العالم الإسلاميّ» في مكّة[103]، اعتبر فيها أنّ **«قضية المسلمين في لبنان هي قضية الإسلام في لبنان، فلا قضية للمسلمين في لبنان بلا إسلام، ولا إسلام في لبنان بلا مسلمين».** وأضاف: **«إنّ قضية المسلمين في لبنان هي في كلمات قضية وجود متكاملٍ ومتنامٍ بين الإسلام والمسلمين».** واعتبر خالد أنّ الإسلام والمسلمين في لبنان مهدّدون عن طريق حملات التبشير، ومن خلال الواقع الطائفيّ اللبنانيّ، وهيمنة الموارنة على الحُكم منذ **«الانتداب الصليبيّ الفرنسيّ»** على لبنان، مروراً بعهد الاستقلال والعهود التي تلت.

وفي رأي المفتي، عملت المارونيّة – السياسيّة على طرح إيديولوجيّة مسيحيّة تجعل من لبنان بلداً مسيحيّاً، ومن ليس مسيحيّاً فهو ليس لبنانيّاً. وأضاف: إنّ القوى المسيحيّة استعملت خلال «حرب السنتين» الوسائل العسكريّة لاستهداف المسلمين بهذه الإيديولوجيّة، وإنّ فئة من المسيحيّين تعمل وفق ذلك لسلخ لبنان عن عروبته و«لتتنة» لغة القرآن، في إشارة إلى مساعي سعيد عقل وآخرين إلى إحلال الحرف اللاتينيّ محل الحرف العربيّ[104]. واعتبر المفتي خالد أنّ كلّ هذه المحاولات هدفها واحد، وهو قيام **«إسرائيل مارونيّة في وسط العالم العربيّ والإسلاميّ»**، وأنّ هذا ظهر بوضوح في التعاون الذي تمّ طوال «حرب السنتين» بين الموارنة وإسرائيل، وعاد مجدّداً بعد عام 1977. وختم خالد موقفه بدعوة المسلمين في العالم إلى التآزر مع مسلمي لبنان ودعم مؤسّساتهم

وتنظيماتهم الفاعلة للتصدّي المباشر للعدوان الصليبيّ على الإسلام في لبنان.

وعلى الرغم من أنّ المفتي لم يقترح حلاً لأوضاع المسلمين في لبنان باستثناء تآزر مسلمي العالم معهم لصدّ «**العدوان عليهم**»، إلاّ أنّه ليس من الواضح ما عناه من دعم مسلمي العالم مسلمي لبنان و«**تنظيماتهم الفاعلة**»، وما هو المقصود بجمعيّاتهم وتنظيماتهم؟ فهل كان القصد شنّ الهجوم الإسلاميّ المضادّ ضدّ «المعتدين» على «الإسلام في لبنان» وجعل الصراع هناك حرباً دينيّة مكشوفة؟ كان لبنان في نظر المسلم العاديّ بلداً إسلاميّاً حقيقة وواقعاً وسيبقى إسلاميّاً، كما جاء في بيان لـ «حزب التحرير» الإسلاميّ عام 1980[105]. كان هذا «الحزب» يسعى إلى إقامة دولة الخلافة بوسائل سلميّة، وتطبيق الإسلام تطبيقاً شاملاً دفعة واحدة في جميع شؤون الحياة[106]. وحمل هذا المشروع في ثناياه مسألة تحويل المسيحيّين من جديد إلى «أهل ذمّة». كما كان التيّار الأصوليّ في «حركة أمل» يسعى بدوره إلى أسلمة لبنان على الطراز الإيرانيّ، وسوف تتبلور هذه السياسة في ما بعد على يد «حزب الله»[107].

تدلّ طروحات المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة السالفة الذكر، على أنّها كانت مبنيّة على مقولة «الخوف» على الإسلام في لبنان، مقابل المقولة المضادّة «خوف المسيحيّين على خصوصيّة لبنان». إنّ كلام القوتلي وخالد واضحان في اعتبار لبنان بلداً إسلاميّاً مع وقف التنفيذ، أو إلى أن يحين وقت التنفيذ. لكنّ تطوّرات حرب لبنان، جعلت من المستحيل إقامة حكم إسلاميّ على مساحة لبنان الموحّد، وكذلك دولة مسيحيّة خالصة على المساحة نفسها. من هنا، كان لا بد من التسوية والتفاهم بين الشريكين حول قواسم «وطنيّة» لإرساء نوع جديد من التعايش. ويتجلّى هذا في خطوة جريئة لعلماء مسلمين عام 1979، توّجت بالثوابت الإسلاميّة «الوطنيّة» عام 1983.

بدأت الطروحات «الوطنيّة» للهيئة الدينيّة الإسلاميّة بالتبلور قبل الإعلان عن «الثوابت الإسلاميّة»، بزيارة وفد من علماء المسلمين السُنّة إلى المنطقة الشرقيّة في 4 تموز عام 1979 ولقاؤه إدمون رزق عضو «حزب الكتائب اللبنانيّة». ودلّ هذا اللقاء على انفتاح إسلاميّ على مقولة «الوطن اللبنانيّ» من دون التخلّي عن الانتماء العربيّ، وعلى رغبة في التعايش بين أبناء الطوائف اللبنانيّة[108]. وقد تسبّبت هذه الخطوة غير المدروسة للعلماء المسلمين، بردود فعل غاضبة من قبل اليسار اللبنانيّ، وكذلك من قبل الفعاليّات الإسلاميّة التقليديّة، التي ساءها أن ينفرد بضعة مشايخ في تقرير العلاقة السياسيّة ما بين المسلمين والمسيحيّين. لكن الخطوة دلّت رغم ذلك، على رغبة



إسلاميّة في الحوار والتعايش مع الفريق الآخر بعيداً عن مصالح القوى المتحاربة. أمّا الخطوة الثانية، فجاءت باللقاء الإسلاميّ عام 1983 وخروجه بالثوابت الإسلاميّة، التي سنعالجها بعد قليل.

### – طروحات المرجعيّات الشيعيّة ونهائيّة الوطن: إلغاء الطائفيّة وتطبيق حكم الأكثريّة

ذكرنا في الفصل الخامس، أنّ القيادات الشيعيّة طالبت بتعديل «الميثاق» وإيجاد صيغة تؤمّن المساواة والعدالة بين المواطنين[109]. وقد انطلقت المطالبة بالمساواة والعدالة من تغييب دور الشيعة السياسيّ منذ إنشاء «دولة لبنان الكبير»، إضافة إلى تردّي أوضاعهم الاجتماعيّة نتيجة سياسة الدولة المتعمّدة، في حرمان مناطق الأطراف ذات الغالبيّة الإسلاميّة من مشاريع الإنماء. وكان إنشاء «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» عام 1967، وانتخاب الإمام موسى الصدر رئيساً له عام 1969، بداية صحوة شيعيّة صبّت في اتّجاهات ثلاثة: تحسين وضع الشيعة في المعادلة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة اللبنانيّة؛ بروز قيادات شيعيّة شابة على الساحة في وجه نفوذ القوى الشيعيّة التقليديّة واليسار؛ تأكيد التمايز المرجعيّ والمؤسّساتي للشيعة عن السُنّة[110]. وفي حزيران 1973، طالب «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» بإعطاء الشيعة حقوقهم في المؤسّسات الرسميّة وإنهاء تخلّف مناطقهم. وطلب إلى النوّاب والوزراء الشيعة العمل على تطبيق هذه المطالب وإلاّ عليهم الاستقالة. وهدّد المجلس كذلك بألا يمنح النوّاب الشيعة الثقة لأيّة حكومة لا تلتزم بمطالب الطائفة الشيعيّة[111].

وفي خضمّ الصراع السياسيّ والعسكريّ في لبنان منذ عام 1975، وقيام القوى السياسيّة بوضع أوراق أو مذكّرات تطرح فيها تصوراتها لحلّ الأزمة اللبنانيّة، وضعت «حركة المحرومين» في 28 حزيران 1975 تصوّراً للخروج من الأزمة، قام على تشكيل حكومة وطنيّة قويّة غير حزبيّة، والالتزام بتحقيق مطالب «المحرومين» من كلّ الطوائف، وتبنّي الثورة الفلسطينيّة وحقّها في الوجود والتحرّك[112]. ويُلاحظ من البيان، عدم المطالبة بتعديل «الميثاق» أو الانقلاب عليه.

وفي 27 تشرين الثاني 1975، وضع «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» برئاسة الإمام موسى الصدر ورقة عمل حول تصوّره لحلّ الأزمة اللبنانيّة، أهمّ ما جاء فيها: مطالبته بإجراء إصلاحات مفصليّة سياسيّة واجتماعيّة لصالح المسلمين، وبشكلٍ خاصّ الشيعة[113]. وفي مقدّمة الإصلاحات المقترحة، اعتماد المناصفة في المجلس النيابيّ

بين المسيحيّين والمسلمين، وانتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ، وأن يكون مجلس الوزراء مصدر السلطة الإجرائيّة[114]. وفي ضوء الدعوات المارونيّة إلى تقسيم لبنان، رأى «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ» أنّ الإصلاحات المقترحة من قبله هي الكفيلة بصون وحدة لبنان وشعبه.

ومع انتهاء «حرب السنتين»، صدرت عن «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» «ورقة عمل» أخرى في 11 أيّار 1977 للإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، برز فيها إصرار الطائفة الشيعيّة على نهائيّة الوطن اللبنانيّ في حدوده الحاضرة، والتشديد على عروبته والتزامه بقضايا العرب الأساسيّة، وفي طليعتها قضية فلسطين. وشدّدت «الورقة» كذلك، على رفضها تقسيم لبنان تحت أيّة ذريعة وستار، وطالبت بـ[115]:

1 – إلغاء الطائفيّة السياسيّة في كلّ مرافق الدولة.

2 – فصل النيابة عن الوزارة.

3 – انتخاب رئيس المجلس النيابيّ لمدة أربع سنوات.

4 – انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ وإشراكه مع رئيس الجمهوريّة في تأليف الحكومة.

5 – تحديد صلاحيّات كلٍّ من رئيس الجمهوريّة ورئيس الوزراء بشكلٍ واضح.

تُعتبر ورقة «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» هذه مهمّة على صعيد الموقف الإسلاميّ بعامّة، والموقف الشيعيّ بخاصّة. فجاءت نتيجة تجربة الطائفة الشيعيّة خلال «حرب السنتين» من جهة، ومشاركة قيادات تقليديّة في أعمال المجلس المذكور، ككامل الأسعد وغيره من خصوم الإمام موسى الصدر من جهة أخرى[116]. وبقيت «الورقة» مشروع الشيعة الإصلاحيّ الأوحد حتّى «انتفاضة 6 شباط عام 1984». وتبرز أهميّتها أيضاً في طرحها نهائيّة لبنان في حدوده المعترف بها، وتأكيد عروبته والتزامه بقضايا العرب بعامّة وقضية فلسطين بخاصّة. إنّ مسألة «نهائيّة لبنان» تُعتبر خطوة متقدّمة وسبّاقة في الطرح الإسلاميّ السياسيّ حول لبنان، وسوف تصبح، كما سنرى، ركناً أساسيّاً في «الثوابت الإسلاميّة» عام 1983، التي أجمعت عليها مختلف الفعاليّات الدينيّة الإسلاميّة. إنّ التشديد على التزام لبنان بالقضايا العربيّة، وخصوصاً القضية الفلسطينيّة، يعود إلى أنّ الشيعة كانوا الأكثر تأثّراً بالحقبة الفلسطينيّة في جنوب لبنان،



ممّا نتج عنه تضامن بين الجنوبيّين والفلسطينيّين، انعكس أحد مظاهره في تدريب «حركة المحرومين» وتسليحها على أيدي الفلسطينيّين[117].

بعد تغييب الإمام الصدر، ظهر نائبه الشيخ محمد مهدي شمس الدين على الساحة الدينيّة السياسيّة. وكان هذا الرجل فقيهاً وعالماً هادئاً بعيد النظر، من أُسرة في منطقة شقرا كانت تزود الطائفة الشيعيّة برجال الدين. أشتهر شمس الدين بحكمته ووزنه للأمور بتعقّل ورويّة، وكان منذ الستينات أحد المقربيّن من الإمام الصدر[118]. وقد تسلّم منصبه في ظروف صعبة جدّاً، وفي مقدّمها تداعيات الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في آذار 1978، واندلاع الصراع بين «الجبهة اللبنانيّة» وسورية نتيجة أحداث داخليّة وأخرى إقليميّة، وقيام اليمين المسيحيّ بطرح صيغ جديدة للتعايش مع المسلمين، راوحت ما بين الفيدراليّة والتقسيم. ولمّا كان الإمام شمس الدين خارج «حركة أمل»، أدّى ذلك إلى ظهور تنافس بين «المجلس» و«الحركة» حول تمثيل الطائفة الشيعيّة. كما تزامن تسلّمه منصبه مع اندلاع الثورة الإيرانيّة. فأبدى تعاطفاً معها، لكنّه، كحركة أمل، رفض خضوع شيعة لبنان إلى «ولاية الفقيه»، وبقي على مسافة من طهران[119].

لم تختلف نظرة الشيخ شمس الدين إلى الأزمة اللبنانيّة ومواقفه منها عن تلك التي جاءت في «ثوابت» الإمام الصدر عام 1977، أو تلك التي خلص إليها «اللقاء الإسلاميّ» عام 1983. فقامت «ثوابته على مبدأ الحوار العقلانيّ والواقعيّ بين أبناء الوطن الواحد، باعتباره حاجة إنسانيّة ووطنيّة تؤدّي إلى استكشاف المساحات المشتركة بين اللبنانيّين، فيما يكون لبنان نموذجاً للتعايش في العالم. وهذا التعايش، في رأي شمس الدين، هو الذي يؤدّي إلى إزالة حالة الخوف عند الطوائف بعضها تجاه الآخر، وكذلك عقدة «أهل الذمّة». بناءً على ذلك، انتقد مقولة الخوف عند الموارنة من المحيط العربيّ – الإسلاميّ التي تسوّغ دعواهم للحصول على ضمانات تجعل منهم **«الطائفة ذات المواطنة الكاملة»**، وتنتقص بالتالي من انتماء المسلمين إلى لبنان وتشكّك به، وتجعله **«مقصوراً على المسيحيّين اللبنانيّين»** فقط[120].

وعلى الرغم من ذلك، كان الشيخ شمس الدين، في ضوء نمو التيّارات والأحزاب الأصوليّة الإسلاميّة بعد عام 1982، مع إعطاء المسيحيّين «الضمانات» اللازمة التي لا تؤدّي إلى تسلّطهم على الدولة. لكنّه تساءل في الوقت نفسه، عن «الضمانات» التي

يجب أن تُعطى إلى المسلمين، في ضوء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982 وتداعياته المدمّرة عليهم وعلى الفلسطينيّين، وما نتج عنه من خللٍ في التوازنات السياسيّة. فأعلن أنّ المسلمين هم الخائفون ويطالبون بضمانات ضدّ تسلّط فئات حزبيّة على الحُكم مدعومة من قبل إسرائيل(121). وكان شمس الدين يقصد بذلك «حزب الكتائب» وسياسة الرئيس أمين الجميّل الفئويّة، بعدما فتحت بيروت الغربيّة أبوابها أمامه وأمام الجيش اللبنانيّ عقب انتخابه من أجل إقامة حُكم وطنيّ متوازن. لكنّه قابلها بسياسة فئويّة وتسليط حزبه على الناس وبقايا «الحركة الوطنيّة»، ما تسبّب، ضمن ما تسبّب به، بانتفاضة 6 شباط 1984.

لقد وقف الإمام شمس الدين، بادئ الأمر، ضدّ نظريّة تعدديّة المجتمع اللبنانيّ التي رآها تؤدّي إلى ضرب التعايش بين الطوائف اللبنانيّة وتقسيم لبنان. فرفض مقولة أنّ لكلّ طائفة دينيّة منطقتها الخاصّة بها، معتبراً أنّ نظريّة «التعدديّة»، التي تنظر إلى شعب لبنان على أساس أنّه مجتمعات سياسيّة أو حضاريّة متباينة، لا تتعاطى مع الإنسان اللبنانيّ على أنّه مواطن يتساوى مع غيره من المواطنين اللبنانيّين في الحقوق والواجبات، وأنّ هذه التعدديّة وُضعت من أجل تفتيت لبنان وخدمة مشاريع التقسيم الإسرائيليّة(122). إنّ تقسيم لبنان بذريعة «الخوف» من أسلمته، جعل الشيخ شمس الدين يطمئن المسيحيّين إلى غدهم، ويحذّرهم في الوقت نفسه من عواقب التقسيم وما قد يجرّ إليه. فقال: «لا أحد يريد أن يقيم دولة إسلاميّة في لبنان، نطمئنكم إلى أنّنا لا نريد الهيمنة، نريد دولة بلا دين، لا بولس نعمان ولا سعيد شعبان. ومشروع الدولة المسيحيّة لن يمرّ لأنّه يولّد مشاريع مقابلة. إذا أراد بولس نعمان أن يقيم دولة مسيحيّة، والمسلم الذي يرضى يبقى والذي لا يرضى يرحل، عندها أنا أقول أريد دولة إسلاميّة والمسيحيّ الذي لا يريد أن يبقى لا يبقى، والذي يريد أن يرحل يرحل عن لبنان». أضاف: «إنّ لبنان بلد متنوّع دينيّاً وثقافيّاً، يجب أن يقوم فيه مجتمع سياسيّ واحد»(123).

بناءً على مبادئه في الحوار والتعايش ورفضه التعدديّة والتقسيم، وضع الشيخ شمس الدين عام 1983 تصوّراته لحلّ الأزمة اللبنانيّة، لا تختلف عن تلك التي وضعها «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» عام 1977، وفي مقدّمها إلغاء الطائفيّة السياسيّة. لكنّه زاد عليها مسألة إعادة بناء الجيش اللبنانيّ، واعتماد ثقافة وتربية وطنيّتين توحّدان ولا تفرّقان(124). وعلى ما يبدو، فإنّ انجذاب شيعة في لبنان إلى إيران الإسلاميّة بتأثير من «حزب الله»، جعل شمس الدين يطرح مشروعاً للإصلاح في حزيران عام 1985 تركّز



حول إلغاء الطائفيّة السياسيّة و«إقامة نظام جديد في لبنان» يقوم على ديمقراطيّة الأكثريّة(125) ويستند إلى هويّة لبنان العربيّة وبعده الإسلاميّ. كان شمس الدين بذلك يتجاوز «الثوابت الإسلاميّة» لعام 1983(126)، التي شدّدت على الهويّة اللبنانيّة – العربيّة، طارحاً تسوية مع الإسلاميّين الأصوليّين، وبالتحديد مع «حزب الله» ونظريّته القائلة بإقامة الدولة الإسلاميّة. وفي ضوء الاتّجاهات الإسلاميّة لحزب الله وجماعات أصوليّة سُنّية أخرى، كان من المؤكّد أن يصبح حُكم الأكثريّة، إذا ما طُبّق، حكماً إسلامياً بعيداً عن ديمقراطيّة الأكثريّة المعمول بها في الغرب. حتّى ولو طُبقت «ديمقراطيّة الأكثريّة» في لبنان بالمفهوم الغربيّ، كان من المستبعد أن يقبل المسيحيّون بها، إذ كانوا يصرّون على «الديمقراطيّة التوافقيّة» القائمة على «التوازن» بين المجموعات الدينيّة. بناءً على ذلك، نبّه شمس الدين شيعة لبنان بأنّ دولة إسلاميّة تصلح فقط للمجتمعات التي تسود فيها غالبيّة إسلاميّة وليس لبنان، وقال لهم: أنتم لبنانيّون أولاً ثمّ مسلمون. كان شمس الدين واقعيّاً ليدرك مدى تأثير الثورة الإسلاميّة في إيران في شيعة لبنان. من هنا، لم يشأ أن يطرح مشروعاً إصلاحيّاً لا يعكس الواقع اللبنانيّ الجديد. لكنّه عاد في السنوات التالية عن مشروع ديمقراطيّة الأكثريّة مع نضوج تجربته السياسيّة وإدراكه أنّ لبنان لا يُحكم على أساس شعور طائفة بأنّها مغبونة الحقوق. فحُكم لبنان على أساس أكثريّة وأقلّية، كان يتطلّب ثقافة الاعتراف بالآخر وحقوقه واعتماد الديمقراطيّة والمساواة، وهو لم يكن متوافراً، قبل الحرب وخلالها، ولم يكن بعدها.

### – طروحات الطائفة الدرزيّة: الدولة العادلة ومجلس الشيوخ

بالانتقال إلى «الهيئة العليا للطائفة الدرزيّة»، التي تمثّل فيها شيخ عقل الدروز محمد أبو شقرا والأمير مجيد أرسلان ووليد جنبلاط، فكانت لها مواقفها من الأزمة التي يتخبّط فيها لبنان، وطرحت حلولاً للخروج منها انطلاقاً من صغر حجم الطائفة الدرزيّة. فاعتبرت «الهيئة» في مذكّرة لها رفعتها إلى المراجع المختصّة في آب 1983: أنّ الأزمة اللبنانيّة قبل أن تكون بين اللبنانيّين والطامعين بلبنان، هي أزمة التفاوت في الحقوق والسلطة بين الطوائف اللبنانيّة، وأنّ الحلّ لا يكون إلاّ بإقامة الدولة السيّدة العادلة. فوضعت تصوّراً للإصلاح يقوم على تساوي الطوائف الكبرى الست في مجلس للشيوخ تكون رئاسته لدرزيّ، طالما أنّ توزيع الرئاسات الثلاث هو على أساس طائفيّ. وكما في «الثوابت الإسلاميّة» وبيان «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى»،

طالبت «الهيئة العليا للطائفة الدرزيّة» بتسمية رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ، وأن تكون قيادة الجيش الفعليّة في يد وزير الدفاع. إضافة إلى ذلك، دعت في مذكّرة لها إلى إعادة توزيع مراكز الفئة الأولى في الإدارة والجيش والقضاء بين الطوائف بشكلٍ عادل، والى رفع الحيف عن الطائفة الدرزيّة في مجلس القضاء الأعلى والجيش، واعتماد اللامركزيّة الإداريّة، وزيادة عدد المحافظات، وجعل جبل لبنان محافظتين، وإجراء إحصاء للنفوس. وكان مطلب جعل جبل لبنان محافظتين له بُعد إستراتيجيّ كي لا يتحكّم الصوت المسيحيّ بالحضور الدرزيّ في المجالس النيابيّة المنتخَبة. واستمرّ الحال على هذا المنوال حتّى آخر انتخابات نيابيّة في لبنان عام 2005 (= قانون غازي كنعان)، حين أخذت الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة تطبّق معايير مختلفة بالنسبة إلى توزيع الدوائر الانتخابيّة بشكلٍ مخالف لاتّفاق الطائف، الذي نصّ على اعتماد الدائرة الانتخابيّة على أساس المحافظات الخمس. وكان الهدف من وراء انتهاك «اتّفاق الطائف» هو جعل الدوائر الانتخابيّة على مقاس الأشخاص والمصالح. فأبقيت محافظة جبل لبنان على أساس القضاء إرضاءً لوليد جنبلاط[127]. وبالنسبة إلى الأمن، طالبت «الهيئة العليا للطائفة الدرزيّة» بحلّ الميليشيات وتسليم أسلحتها إلى الجيش واستعادة الدولة سلطتها على مؤسّساتها[128].

### – «الثوابت الإسلاميّة» 1983: خطوة نحو نهائيّة الكيان اللبنانيّ؟

سجّل اللقاء الإسلامي الموسّع في دار الفتوى في 21 أيلول 1983، علامة فارقة في الموقف الإسلاميّ العامّ تجاه الأزمة اللبنانيّة وإيجاد الحلول لها. قبل ذلك التاريخ، كان هناك موقف شبه موحّد للفعاليّات الدينيّة الإسلاميّة، سُنّية وشيعيّة ودرزيّة، حول أسباب الأزمة اللبنانيّة ووسائل حلّها، من دون أن تتبلور في مشروع سياسيّ يُعرض على الشريك الآخر في الوطن. لكن التطوّرات السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة التي نجمت عن الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، والحُكم الفئويّ لأمين الجميّل، فضلاً عن «اتّفاق 17 أيّار 1983» وتداعياته الأمنيّة والسياسيّة، جعلت المرجعيّات الإسلاميّة تضع تصوّراتها لحلّ الأزمة اللبنانيّة، منطلقة من مبدأ نهائيّة الوطن اللبنانيّ. صحيح أنّ ورقة «المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى» حدّدت بصراحة إيمان الشيعة بنهائيّة الوطن اللبنانيّ، وسجّلت بالتالي خطوة متقدّمة إسلاميّاً، إلا أنّ البارز في «الثوابت الإسلاميّة» عام 1983 أنّها حازت على إجماع المرجعيّات الإسلاميّة كافة، وكانت بحضور



الشخصيّات السياسيّة الإسلاميّة، ومتوافقة مع طروحات «الحركة الوطنيّة».

وبالانتقال إلى «الثوابت الإسلاميّة العشرة» عام 1983 التي خلصت إليها القيادات الإسلاميّة[129]، نرى أنّ أهمّ ما جاء فيها هو إلغاء «**الطائفيّة السياسيّة بكلّ وجوهها في جميع مرافق الدولة ومؤسّساتها**»، وهذا مطلب ليس بجديد. أمّا الموقف الآخر، فهو القبول بالعيش المشترك وبلبنان وطناً نهائيّاً لجميع بنيه من دون التخلّي عن انتمائه العربيّ: «**البنان وطن نهائيّ بحدوده الحاضرة... عربيّاً في انتمائه وواقعه... وهو لجميع أبنائه، له عليهم واجب الولاء الكامل، ولهم عليه حقّ الرعاية الكاملة والمساواة**». أخيراً، طالب البيان بالعمل «**على إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ وتأمين انسحاب جميع القوّات غير اللبنانيّة من لبنان**»[130].

تُعتبر هذه «الثوابت الإسلاميّة» خطوة متقدّمة في اتجاه الكيان اللبنانيّ والتّلاقي مع المسيحيّين، ودلّت على تبدّل إستراتيجيّ في الموقف الإسلاميّ: 1 – تجاه الكيان اللبنانيّ عبر القبول بلبنان وطناً نهائيّاً وعدم التطلّع نحو المحيط العربيّ للاندماج به. 2 – المطالبة بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وبخروج كلّ القوّات غير اللبنانيّة من البلاد، أي الجيش السوريّ والمقاومة الفلسطينيّة كذلك[131]. هذا الموقف المتقدّم للمرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة سبقته قبل شهرين دعوة المفتي خالد الدولة اللبنانيّة في خطبة عيد الفطر في 11 تموز 1983 إلى بسط «**ظلّها على كامل تراب الوطن وكامل شعبه**»، وتحذير المسلمين ممّا يتعرّض له «**الكيان الوطنيّ**» من أخطار داخليّة وخارجيّة[132].

إنّ دعوة القمّة الإسلاميّة إلى خروج القوى الأجنبيّة من لبنان، ومن ضمنها الجيش السوريّ، هي في حدِ ذاتها موقفاً شجاعاً. صحيح أنّ الجيش السوريّ كان قد انسحب من بيروت في تموز 1982، إلا أنّ النفوذ السوريّ كان لا يزال قويّاً في بيروت وخارجها. ففي أيلول 1983 (توقيت الإعلان عن الثوابت)، كان السوريّون يحرّكون كلّ التنظيمات والميليشيات الحليفة لهم من أجل إسقاط «اتّفاق 17 أيّار». إنّ ما دفع المرجعيّات الإسلاميّة إلى هذا الموقف، هو الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي استجدّت نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان. فتوصّل الزعماء الدينيّون المسلمون إلى قناعة بأنّ لا شيء يحلّ الأزمة اللبنانيّة سوى إقامة الدولة، وتحقيق العدالة والمساواة، وفرض الدولة سيادتها على أراضيها، وتحريرها من سيطرة الجيوش الأجنبيّة، فضلاً عن حلّ الميليشيات. وفي السنوات التالية على «الثوابت»،

تطوّرت مواقف المفتي حسن خالد، وتوّجها عام 1986 بانفتاحه على بكركي، وربّما دفع حياته ثمناً لذلك.

لقيت «الثوابت الإسلاميّة» ترحيباً من الجانب المسيحيّ، وحذراً من جانب الإسلاميّين المعتدلين، ورفضاً من جانب الأصوليّين، الذين كانوا يريدون، كما سنرى، لبنان دولة إسلاميّة ومجتمعاً إسلاميّاً. لقد رحّب المسيحيّون عموماً بقبول المسلمين بنهائيّة لبنان بحدوده الحاضرة، وبالبند العاشر من «الثوابت الإسلاميّة» القاضي بانسحاب الجيش السوريّ والمقاومة الفلسطينيّة من لبنان، وهو مطلب ظلّوا يؤكّدونه منذ مطلع عام 1978. وأعلن كميل شمعون أنّ ثمانية من أصل عشرة من ثوابت الموقف الإسلاميّ موجودة في دستور «حزب الوطنيّين الأحرار»[133]. وعلى الرغم من أنّ شمعون لم يحدّد الثابتين اللذين لا يتّفقان مع دستور حزبه، إلاّ أنّه من المؤكّد أنّ المقصود بهما هو عروبة لبنان وانتمائه إلى العالم العربيّ.

وفي حينه، شكّك أحد الباحثين الموارنة، الذي ينتمي إلى «حزب الكتائب اللبنانيّة»، في صدقيّة نهائيّة الوطن اللبنانيّ عند المسلمين وفق «الثوابت»، باعتبار أنّها لم تتحدّث عن لبنان الوطن كأرض وشعب وبالتالي أمّة. كما رفض ما جاء في «الثوابت» حول عروبة لبنان انتماءً وواقعاً، لما تعنيه من أنّ لبنان هو جزء من الأمّة العربيّة[134]. وبذلك، وضع هذا الباحث أصبعه على صلب الصراع بين اللبنانيّين حول هويّة بلدهم وانتمائه، التي كانت موضع خلاف منذ الإعلان عن «الوثيقة الدستوريّة»، مروراً بـ «الاتّفاق الثلاثيّ»، ولم تتبلور بوضوح إلاّ في «اتّفاق الطائف». فالمسلمون كانوا يقبلون بلبنان كياناً سياسيّاً ووطناً، لكنّهم تشبّثوا بالهويّة العربيّة، على نقيض لمواقف مارونيّة كانت لا تزال تشدّد على خصوصيّة الهويّة اللبنانيّة.

ومن وجهة نظر الإسلاميّين اللبنانيّين «المعتدلين»، كانت نهائيّة الوطن اللبنانيّ، مسألة «مؤقّتة»، فانصبّت الدعوات إلى. . . «**وطن عربيّ إسلاميّ تجمعه حكومة اتّحاديّة محورها وهويّتها الإسلام**»، كمشروع مستقبليّ[135]. وبقي هذا «المشروع» على الدوام في وعي المسلمين. ففي 19 تشرين الثاني 1984، قال مفتي الجمهوريّة الشيخ حسن خالد: «. . . **لسنا نهدف إلى أن نقيم دولة إسلاميّة في لبنان، وليس لنا أي هدف من هذا أبداً، صحيح أنّنا نتمنى هذا في الأساس أن يكون الحُكم إسلاميّاً، ولكن هنا في لبنان، لا يمكن أن نقيم حكماً إسلاميّاً، نريد أن نعيش على أساس من التعاون والتفاهم مع إخواننا المسيحيّين، وهذا كلّ ما نتمناه ونطلبه**»[136].



أمّا الإسلاميّون الأصوليّون، سُنّة وشيعة، فرفضوا العروبة والتسوية على أساس كيان لبناني، مصرّين على «**الدولة الإسلاميّة**»[137]. وتعزّزت مواقفهم هذه بقيام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، وظهور «حزب الله» في لبنان مروّجاً لمقولة «لبنان مجتمعاً إسلاميّاً»[138]. لقد صرّح الشيخ سعيد شعبان، زعيم «حركة التوحيد الإسلاميّ» السُنّية في طرابلس، بأنّ العروبة ليست سوى «**عنصريّة تربط الناس بالدم، باللغة، أو بالتاريخ**»[139]، وقال إنّه لا يوجد في لبنان أنصاف الحلول، وعلى كلّ مسلم أن يحدّد أيّ إسلام يريد[140]. وأضاف: إنّه مع حكومة إسلاميّة تحكم العالم كلّه وليس لبنان فقط[141]، مستعيداً بالذاكرة الفتوحات الإسلاميّة ونشر الإسلام. ومن جهته، روّج «حزب التحرير» الإسلاميّ إلى أنّ «**القضيّة المصيريّة للمسلمين في العالم أجمع، هي إعادة الحُكم بما أنزل الله، عن طريق إقامة الخلافة. . . و(تحويل) البلاد الإسلاميّة إلى دار إسلام، والمجتمع فيها إلى مجتمع إسلاميّ. . .**»[142].

وعلى الرغم من الطروحات الداعية إلى إقامة دولة إسلاميّة في لبنان، واصلت المرجعيّات الإسلاميّة بحث مستقبل لبنان السياسيّ من منطلقات وطنيّة. فأكّد لقاءان إسلاميّان عُقدا في 25 نيسان 1985[143] و8 تموز من العام نفسه «العيش المشترك» والوفاق الوطنيّ باعتبارهما الخياران الوحيدان أمام اللبنانيّين. وطالبا بتحقيق السلم الأهليّ وإلغاء الطائفيّة السياسيّة بكلّ وجوهها في جميع مرافق الدولة ومؤسّساتها، وبتكوين جديد لهرميّة الدولة، ووضع دستور جديد للبلاد يحقّق وحدة لبنان ويؤكّد هويّته ودوره الوطنيّ[144]، فضلاً عن اعتماد أسس العدالة والمساواة والمواطنة لتحلّ محلّ سياسة المفاضلة والامتيازات الطائفيّة. وطالب اللقاء كذلك بأن تعمل الدولة اللبنانيّة على ترسيخ أسباب الاستقرار الأمنيّ، وإنهاء المشكلات الاجتماعيّة والإنسانيّة الناجمة عن الحرب[145]، وهذا لا يتحقّق في رأيه إلاّ بحلّ الميليشيات المسلّحة وإلغاء كلّ أشكال الأمن الذاتيّ للبنانيّين والفلسطينيّين. وفي المقابل، رحّب اللقاء بإزالة خطوط التماس في بيروت الكبرى، وأوصى بوقف وسائل الإعلام غير الشرعيّة والتعدّيات على مؤسّسات الدولة والجباية غير المشروعة، وطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للجنوب وتأمين انسحاب جميع القوّات غير اللبنانيّة من البلاد[146].

من الواضح، أنّ المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة حافظت على مواقفها السابقة حول الأسس الكفيلة بإنهاء الأزمة اللبنانيّة وإعادة بناء الدولة. فبقي إلغاء الطائفيّة السياسيّة شرطاً لتحقيق التوازن بين المسلمين والمسيحيّين. وعلى المستوى نفسه، بقيت العروبة

مرادفة للوطنيّة التي قبلها المسلمون بصورة نهائيّة. إنّ تركيز اللقاءين الإسلاميّين المذكورين عام 1985 على حلّ الميليشيات، لبنانيّة وفلسطينيّة، يعود إلى ما تعرّضت له المناطق الغربيّة من تناحر بين الميليشيات الحليفة لسورية، وما ألحقته صراعاتها من خراب ودمار وإذلال للمواطنين. من هنا، عمل «اللقاء الإسلاميّ» على إقامة علاقات جيدة مع سورية من أجل ضبط تجاوزات هذه الميليشيات. وتأكّد ذلك في استنجاد القيادات السياسيّة والروحيّة الإسلاميّة بدمشق إبّان التناحر بين الميليشيات الشيعيّة واليساريّة والصراع ما بين «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» في بيروت الغربيّة نهاية عام 1986 ومطلع عام 1987. واستتبع ذلك عودة الجيش السوريّ إلى المنطقة.

وعلى العموم، وقفت المرجعيّات الإسلاميّة المدنيّة والروحيّة مع سورية، عندما جرى إجهاض «الاتّفاق الثلاثيّ» أواخر عام 1985. فاتّخذت في لقائها الثالث في دمشق (13حزيران 1986) موقفاً مؤيداً لسورية في مسعاها لتطبيق الاتّفاق، معتبرة أنّ ما لحق الاتّفاق من إخفاق، عطّل مسيرة الوفاق الوطنيّ، وأبقى على الخلل البنيويّ في النظام السياسيّ اللبنانيّ. وبالنسبة إلى حرب المخيّمات التي دارت بين عامي 1985 و1987، رفضت القمّة المذكورة العودة بالبلاد إلى حالة «الفوضى» الفلسطينيّة التي سادت في الماضي وكلّ أشكال الأمن الذاتيّ الفلسطينيّ والظهور المسلّح حول المخيّمات[147]. وكانت القمّة بذلك تأخذ وجهة نظر دمشق التي كانت في نزاع مع عرفات، الذي عاد مقاتلوه إلى لبنان من بوابته الخلفيّة.

## 5 – تضارب مواقف الأحزاب والفعاليّات المسيحيّة وطروحاتها السياسيّة عاميّ 1985 و1986

نظرت «الجبهة اللبنانيّة» والقوى المندرجة تحت لوائها إلى حلّ القضية اللبنانيّة من منظار «الامتيازات» و«الخوف» والتعدّدية الحضاريّة ونظريّة الأمّة اللبنانيّة. وتميّزت مواقفها وطروحاتها برفض إصلاحات سياسيّة تُقلّص من امتيازات الموارنة ومن خصوصيّة لبنان عن محيطه العربيّ. وفي حال لم يتمّ الحفاظ على تلك الامتيازات، كانت الفيدراليّة هي الحلّ المنشود للجبهة اللبنانيّة.

### – وثيقة الجبهة اللبنانيّة تموز 1985: الخصوصيّة اللبنانيّة والعروبة المرفوضة

أعلنت «الجبهة اللبنانيّة» في الوثيقة التي أصدرتها في 19 تموز 1985 عن



إصرارها على مواقفها السابقة الفكريّة والسياسيّة ورفضها العروبة والتمسّك بلبنان الكيان المارونيّ. وجاء في الوثيقة، أنّها تتحدّث باسم «**تراث لبنانيّ متراكم متواصل لستّة آلاف سنة**» وتمثّل كلّ المسيحيّين من مختلف المذاهب، وترفض قهر المسيحيّة الحرّة في لبنان. وانطلاقاً من أنّ لبنان هو من صنع المارونيّة، رفضت «الجبهة اللبنانيّة» الاعتراف بالطوائف الأخرى في لبنان إلاّ على أساس أنّها أقلّيات، حين قالت: «**وترى الجبهة اللبنانيّة أنّ لا غنى للمسيحيّين جميعاً عن إخوانهم من الأقلّيات الأخرى الذين ساهموا معهم في تكوين هذا الوطن منذ مئات السنين**». وإذا كانت هذه العبارة قد صيغت بلباقة على أساس إسهام الطوائف الأخرى في تكوين الوطن، إلاّ أنّها انطلقت، على الرغم من مرور عقد على اندلاع الحرب، من مفهومي الأكثريّة المسيحيّة والأقلّية الإسلاميّة، لإعطاء الانطباع بأنّ المسيحيّين لا يزالون يشكّلون الأكثريّة في لبنان، وأنّ الأقلّيات غير المسيحيّة أسهمت إلى جانب الأكثريّة المسيحيّة في بناء لبنان. ويذكّرنا مصطلح «الإسهام» هنا بما ورد في الدستور اللبنانيّ، بأنّ رئيس الحكومة «يعاون» رئيس الجمهوريّة. لقد كان الفكر السياسيّ المارونيّ ينطلق من أنّ الريادة والقيادة في لبنان هما للمسيحيّين الموارنة، وأنّ دور الطوائف الأخرى يقتصر على تقديم العون والمساعدة لا أكثر إلى هذه الطائفة. وهذا القول يصيب جوهر المشكلة، وهي شعور المسلمين بأنّهم مهمّشون سياسيّاً، وأنّ هناك استئثاراً بالسلطة من قبل الموارنة. ومن هنا، جاءت المطالبة الإسلاميّة المزمنة بمشاركة حقيقيّة أكبر في السلطة.

وعلى صعيد علاقة لبنان بالعالم العربيّ، طالبت وثيقة «الجبهة اللبنانيّة» الدول العربيّة بتفهّم وضعه وإشعاره بأنّه في مأمن من أي خطر عربيّ أو إسلاميّ، على اعتبار أنّ انتماء لبنان هو لعالمه الشرق أوسطيّ وليس العربيّ. وكالسابق، شدّدت الوثيقة على اعتبار لبنان جزءاً من العالم الغربيّ والحضارة الغربيّة، في حين أنّ ما يربطه بعالمه العربيّ يقوم على المشاركة وليس على الانتماء إليه. وبشكلٍ مخالف للميثاق الوطنيّ، ربطت الوثيقة مصير لبنان الكلّي بالغرب وحرّضت العالم الغربيّ على أخذ زمام المبادرة للدفاع عن المارونيّة كحصن متقدّم للغرب في المشرق العربيّ الإسلاميّ بالقول: «**نؤمن بالقيم ذاتها التي أنتم بها تؤمنون (= الغرب). إنّنا عريقون فيها كما أنتم عريقون، حاربنا ونحارب ومتنا ونموت من أجل النظرة إلى الحياة ذاتها التي أنتم حاربتم**

وتحاربون ومتّم وتموتون. حربنا حربكم وإذا اندحرنا فيها فلا نُدحر وحدنا فحسب، بل أنتم أيضاً المندحرون. بقاؤنا بقاؤكم فإذا بقينا نحن بقيمنا في هذه الديار، فأنتم أيضاً باقون...»[148].

وعلى كلّ حال، فإنّ صدور «الوثيقة» تزامن مع انتفاضة «القوّات اللبنانيّة» ضدّ الرئيس أمين الجميّل، وانفتاح إيلي حبيقة على سورية منذ تموز 1985. من هنا، نفهم سبب العودة إلى مواقف متشدّدة سابقة للجبهة اللبنانيّة حول خصوصيّة لبنان وعلاقته بكلٍّ من العرب والغرب.

### – الفعاليّات المسيحيّة آذار – أيّار 1986: من لبنان العربيّ إلى لبنان الكانتون

على خط موازٍ مع بيان «مجلس المطارنة الموارنة» في 25 كانون الثاني 1986[149]، الذي تزامن مع أحداث الشرقيّة بعد الانقلاب على «الاتّفاق الثلاثيّ» ومأزق الجميّل مع سورية، ومطالبة الحبر الأعظم القيادات المارونيّة بعدم التطرّف، صدر في 9 آذار 1986 عن الفعاليّات المسيحيّة (حزب الكتائب وحزب الوطنيّين الأحرار والقوّات اللبنانيّة، وتجمّع النوّاب الموارنة المستقلّين، ونوّاب الأرمن، ومندوبين عن الطائفة الأرثوذكسيّة والرابطة المارونيّة) بالتزامن مع ضغط المبادرة الفاتيكانيّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة[150]، «مشروع اتّفاق لحلٍّ وطنيّ في لبنان»، يعتبر تقدميّاً مقارنة بالطروحات والمواقف التي سبق وصدرت عن تلك الأحزاب و«الرابطة المارونيّة»، سواء من جهة هويّة لبنان وعلاقته بكلٍّ من إسرائيل وسورية، أو من جهة تطوير النظام السياسيّ اللبنانيّ. واعتُبر هذا المشروع بديلاً من «الاتّفاق الثلاثيّ»[151] أو تعديلاً له.

أكّد البيان (مشروع اتّفاق لحلٍّ وطنيّ في لبنان) ما يلي:[152]

1 – عروبة لبنان انتماءً وهويّة.

2 – التعدديّة الطائفيّة والحضاريّة والثقافيّة لكلّ طائفة من طوائف لبنان.

3 – رفض التقسيم والفيدراليّة والأمن الذاتيّ، والقبول بلبنان وطناً نهائيّاً للجميع.

4 – تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيليّ.

5 – تطوير الصيغة اللبنانيّة وإدخال تعديلات على الحُكم تشمل المساواة بين المواطنين سياسيّاً واجتماعيّاً وصولاً إلى العلمنة.



6 – مداورة الرئاسات الثلاث بين المسيحيّين والمسلمين مرّة كلّ أربع سنوات.

7 – المناصفة بين المسيحيّين والمسلمين في المجلس النيابيّ، وانتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس المذكور.

8 – التدرّج في الانتقال من مرحلة النظام الطائفيّ إلى مرحلة الانصهار الوطنيّ.

9 – إنشاء محكمة دستوريّة ومجلس أعلى لمحاكمة الرؤساء، ومجلس اقتصاديّ اجتماعيّ.

10 – اللامركزيّة الإداريّة، وإعادة بناء الجيش وإصلاح الاقتصاد وتنمية المناطق بصورة عادلة، وتعزيز التعليم الرسميّ وتوحيد الكتاب المدرسيّ.

11 – علاقات مميّزة بسورية بحكم الواقع الجغرافيّ والتاريخيّ، وأن تتجسّد في مجالات السياسة الخارجيّة والعلاقات العسكريّة والأمنيّة والإعلاميّة والاقتصاديّة.

يُعتبر هذا البيان متقدّماً على كلّ بيانات الفعاليّات المسيحيّة ومواقفها، وأساساً مقبولاً لحلّ يرضى به المسلمون. فهو يؤكّد عروبة لبنان ويرفض التقسيم، ويقبل بالمناصفة في المجلس النيابيّ، ويقرّ مداورة الرئاسات الثلاث الأولى بين المسيحيّين والمسلمين. وعلى صعيد علاقات لبنان الخارجيّة، يرفض البيان الاحتلال الإسرائيليّ للبنان ويتحدّث عن علاقات مميّزة بسورية في كلّ المجالات. لكنه كان، في رأينا، ظرفيّاً أو نوعاً من «التقيّة» السياسيّة، ذلك أنّ توقيت صدوره تزامن مع تضعضع المعسكر المارونيّ نتيجة انتفاضة «القوّات اللبنانيّة» في آذار عام 1985، والانقلاب على «الاتّفاق الثلاثيّ»، مطلع عام 1986. كما تزامن مع ضغط الفاتيكان على الموارنة ليكونوا أكثر واقعيّة في نظرتهم إلى لبنان الجديد، في ضوء المبادرة التي كان يعتزم الموفد البابويّ أكيل سلفستريني (Achille Silverstrini) أن يقوم بها في اتجاه بيروت ودمشق. وفي رأينا، ما كان باستطاعة الفريق الإسلاميّ – اليساريّ أن يرفض المقترحات الواردة في بيان 19 آذار. ولو كان كمال جنبلاط على قيد الحياة في حينه لقبلها على الفور، وخصوصاً بندها السادس الذي يجعل رئاسة الجمهوريّة مداورة.

ما أن تجاوز المعسكر المارونيّ خلافاته الحادّة، وفي مقدّمها ذيول «الاتّفاق الثلاثيّ»، وحسم جعجع الأمور لصالحه، حتّى جرى التراجع عن بيان الفعاليّات الصادر في 9 آذار 1986. ففي 14 أيّار من العام نفسه، صدر «المشروع المسيحيّ»

للسلام، الذي قضى بحياد لبنان واعتماد اللامركزية الإداريّة الموسعة. وعلى عكس بيان الفعاليّات بتاريخ 9 آذار حول المداورة في الرئاسات الثلاث الأولى، طالب «المشروع» بتكريس العرف القديم من ناحية توزيع الرئاسات الثلاث الأولى، ووافق على المناصفة في مقاعد المجلسين النيابي والوزاريّ بين المسلمين والمسيحيّين، وكذلك في الوظائف والمؤسّسات العامّة والجيش وقوى الأمن. لكن «المشروع»، تجاهل عروبة لبنان وانتماءه، وأشار فقط إلى أنّ «**لبنان دولة عربيّة وعضو كامل ومؤسّس في جامعة الدول العربيّة**». وبينما أشار بيان الفعاليّات في 9 آذار إلى العلاقات المميّزة بين لبنان سورية، تناسى «مشروع» أيّار 1986 هذه المسألة، مكتفياً بتنظيم هذه العلاقات وتطويرها بين البلدين[153].

فما الذي جعل الفعاليّات الحزبيّة والسياسيّة المسيحيّة تنقلب على بيان 9 آذار؟

في رأينا، إنّ موقف «القوّات» و«الكتائب» و«الأحرار» من بيان الفعاليّات بتاريخ 9 آذار، كان تكتيكاً وليد الظروف الآنيّة وليس تعبيراً عن انقلاب إستراتيجيّ في سياستهم. فبالنسبة إلى سمير جعجع، كان قد أعلن خلال عام 1983 عن مشروعه المجتمعيّ للتعايش بين طوائف لبنان، وقال: إنّ «**هناك على أرض لبنان مجموعات اجتماعيّة سياسيّة تاريخيّة تتعايش، وكلُّ مجموعة من هذه المجموعات لديها عمقها الإيديولوجيّ، لديها عمقها التاريخيّ الذي تتميّز به. وفي رأيي**»، أضاف جعجع، «**إنّ أفضل صيغة للتعايش هي أن تُترك كلُّ مجموعة من هذه المجموعات تحقّق عمقها وأبعادها الإيديولوجيّة والتاريخيّة بالشكل الذي تراه مناسباً دون أن يتعارض ذلك مع حقوق المجموعات الأخرى**»[154] وفي 13 أيلول 1984، أفصح جعجع أكثر عن مشروعه لتقسيم لبنان، عندما دعا في جريدة «العمل» إلى «**إقامة سلطة مسيحيّة واحدة في المنطقة الشرقيّة**»[155]. وفي الوقت نفسه، كان حزبا «الكتائب» و«الأحرار» يضعان في تشرين الأول 1984، الخطوط العامّة للكانتون المسيحيّ تحت مسمّى «الفيدراليّة» إذا ما تعذّر التعايش المسيحيّ – الإسلاميّ بما يحفظ مصالح الموارنة في لبنان وحضورهم[156]. وعندما اصطدم جعجع بأمين الجميّل قبل أحداث آذار 1985 حول تسليم «حاجز البربارة» في المدفون إلى السلطة الشرعيّة، لم تكن المسألة تتعلّق فقط بحاجز يدرّ «الخيرات» على «القوّات اللبنانيّة». كانت هذه المنطقة تمثّل في نظر جعجع حدود الكانتون المسيحيّ الذي يجب أن يمتدّ حتّى كفرشيما[157].

وقبل عام على بيان الفعاليّات المسيحيّة، وفي أعقاب انتفاضة آذار 1985، دعت



«القوّات» في 16 منه إلى تشكيل برلمان مسيحيّ لوضع الميثاق الأساسيّ للوجود المسيحيّ المجتمعيّ، وكُلّف شارل مالك بصياغة البيان الأساسيّ للمجلس الوطنيّ المسيحيّ لعرضه على الفعاليّات المسيحيّة. وما لبث كريم بقرادوني، نائب جعجع، في اليوم التالي (17 آذار 1985) أن صرّح بأنّ «**أمن المجتمع المسيحيّ فوق كلّ اعتبار**»، داعياً إلى صيغة تعايش إسلاميّ – مسيحيّ جديدة تدور فكرتها حول «اللامركزيّة السياسيّة». وكان هذا ينسجم مع طروحات حزبَيّ «الكتائب» و«الأحرار»[158]. وفي اليوم التالي، كشفت جريدة «السفير» عن محاولة انقلابيّة للقوّات اللبنانيّة ضدّ أمين الجميّل أثناء سفره إلى موسكو. وكانت أهداف الانقلاب الإعلان عن قيام دولة مسيحيّة في لبنان. وعندما أعلن الجميّل في كانون الثاني 1987 عن حلٍّ للأزمة اللبنانيّة يرتكز على «مبادئ الميثاق الوطنيّ»[159]، سارعت «القوّات» في 16 آذار من العام نفسه إلى رفض إلغاء الطائفيّة السياسيّة أو إقامة العلاقات المميّزة بسورية.

خلال العام 1987، كشفت اتصالات «القوّات اللبنانيّة» العديدة مع الخارج عن تصوّراتها تجاه حلّ الأزمة اللبنانيّة. ففي خريف 1987، قُدّمت مذكّرة إلى وزير الخارجيّة الفرنسيّ تحت عنوان «من أجلّ حلّ شامل للأزمة اللبنانيّة» جاء فيها أنّ لبنان يخضع منذ 12 سنة إلى احتلالين إسرائيليّ وسوريّ، وإلى ثورتين: الثورة الفلسطينيّة والثورة الإيرانيّة، ممّا تسبّب بتفكّك المؤسّسات الشرعيّة، وتدهور الاقتصاد الوطنيّ، وتذويب الهويّة الثقافيّة. فاقترحت المذكّرة مشروعاً لحلّ الأزمة يقوم على الاعتراف بحياد لبنان، وانسحاب كلّ الجيوش الأجنبيّة من البلاد، ونزع سلاح المخيّمات، ورفض توطين الفلسطينيّين، وأخيراً تعديل الدستور اللبنانيّ لإدخال إصلاحات سياسيّة وإداريّة واقتصاديّة واجتماعيّة ملائمة لتطوير النظام السياسيّ[160].

وفي ضوء عدم قبول القوى الإقليميّة، سورية وإسرائيل حياد لبنان، وانقسام اللبنانيّين حول موضوع إعلان الحياد منذ أن طالب ريمون إدّه بذلك في أواخر الستينات، كانت مذكّرة «القوّات» غير عمليّة وصعبة التطبيق. فكانت مصالح سورية وإسرائيل في لبنان وفق «الخطوط الحمر» تتعارض مع تحييد لبنان أو انسحاب جيشيهما منه. أخيراً، فإنّ تطوير نظام لبنان عبر إدخال إصلاحات عليه، كان يتطلّب توافقاً لبنانيّاً لم يكن موجوداً. والمعروف، أنّ كلّاً من سورية وإسرائيل رفضتا عام 1983 سحب جيوشهما من لبنان متذرّعة بأنّ على الدولة الأخرى أن تسبقها إلى ذلك. وكانت النتيجة

هي بيقاء الدولتين عسكرياً في لبنان وفق «اتّفاق الخطوط الحمر» بينهما برعاية الولايات المتّحدة الأميركيّة.

لم تكتف «القوّات» بتحرّكها تجاه فرنسا، فتوضح رسالة كريم بقرادوني إلى كلود شيسون (Claude Chesson)، مفوّض «السوق الأوروبية المشتركة»، في كانون الأوّل 1987، وكذلك مذكّرة سمير جعجع إلى خافير بيريز دي كويار(Javier Pérez de Cuéllar)، الأمين العامّ للأمم المتّحدة، تحت عنوان «مشروع حلّ للأزمة اللبنانيّة» (22/ 12/ 1987)، إلى أي مدى كانت «القوّات اللبنانيّة» تسعى للانقلاب على أي تقارب مع سورية أو إصلاح النظام السياسيّ اللبنانيّ. إنّ مطالبة بقرادوني بانسحاب لبنان من «معاهدة الدفاع العربيّ المشترك»، استناداً إلى خصوصيّته التاريخيّة والجغرافيّة وتركيبته الاجتماعيّة والطوائفيّة، كانت محاولة قوّاتيّة لإخراج لبنان من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وفي الوقت نفسه مناورة لضرب هويّة لبنان العربيّة بطريقة غير مباشرة، ممّا يسهّل إعلان حياده، وبالتالي، وفق ما ورد في رسالة بقرادوني إلى شيسون، إخراج القوّات السوريّة والإسرائيليّة من البلاد على قدم المساواة والإتيان بقوات دوليّة.

وعلى عكس ما جاء في بيان الفعاليّات المسيحيّة في 9 آذار 1986، لا تتحدّث رسالة بقرادوني إلى شيسون عن علاقات مميّزة بسورية(161). إنّ تصريحاً صدر عن مسؤول قوّاتي في 28 آذار 1986، كشف النقاب عن الموقف الإستراتيجيّ للقوّات اللبنانيّة من سورية. جاء فيه: «إنّ سورية هي سبب المشاكل في لبنان وسبب استمرارها»(162). وفي رسالته إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة (= مذكّرة جعجع إلى بيريز دي كويار في 22 كانون الأوّل 1987)، وصف جعجع الوجود السوريّ في لبنان بـ«الاحتلال»، والدخول السوريّ إلى بيروت الغربيّة مطلع عام 1987، بناءً على طلب قيادتها الإسلاميّة بعد الاقتتال بين «أمل» من جهة، و «الاشتراكيّ» والأحزاب اليساريّة من جهة أخرى، بـ غير شرعيّ. واتّهم جعجع سورية بالسعي إلى تقسيم لبنان أرضاً وشعباً(163).

إنّ التراجع عن بيان الفعاليّات المسيحيّة الصادر في 9 آذار 1986 والعودة إلى النغمة السابقة في ما يتعلّق بهويّة لبنان وإصلاح نظامه السياسيّ، لم يقتصر على «القوّات اللبنانيّة» وحدها. فبينما وافق «حزب الكتائب» في البيان المذكور على عروبة لبنان، عاد وتراجع عن هذه الهويّة العربيّة في ما سُمي بـ: «عناصر المشروع الكتائبيّ للحل»



بتاريخ 20 كانون الأوّل 1986، معتبراً أنّ للبنان «دور (أ) عربيّ (أ) وشرق أوسطيّ(أ)، وأنّه رسالة كونيّة وحقيقة جغرافيّة تاريخيّة وسياسيّة قائمة في ذاتها وتامّة في ذاتها وثابتة ودائمة». أمّا بالنسبة إلى إصلاح النظام السياسيّ، فلا إشارة في المشروع الكتائبيّ إلى مداورة الرئاسات الثلاث، ولا إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة أو الانتقاص من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة. لقد اعتبر «حزب الكتائب» أنّ «الإبقاء على تمثيل الطوائف في المراكز الدستوريّة الأساسيّة هو ضمان لدور المجموعات (= الطوائف) في مؤسّسات الدولة»(164).

وعلى النقيض من مواقف «القوّات اللبنانيّة» و«حزب الكتائب» هذه، اتسمت طروحات إيلي حبيقة السياسيّة، بعد إحكام سيطرته على اللجنة التنفيذيّة للقوّات اللبنانيّة عام 1985، مروراً بمفاوضاته مع السوريّين وتوقيعه على «الاتّفاق الثلاثيّ»، ثمّ محاولته اقتحام الشرقيّة في 27 أيلول عام 1986، بتحوّلها من خطّ يمينيّ متطرّف إلى خطّ «تقدميّ» مؤيّد لسورية وعروبة لبنان وللإصلاح السياسيّ. وسوف نتطرّق إلى طروحات حبيقة هذه أثناء حديثنا عن «الاتّفاق الثلاثيّ»(165).

أين وقف سليمان فرنجيّة من كلّ طروحات اليمين المارونيّ؟ كما سنرى في مؤتمري جنيف ولوزان(166)، فهو نظر إلى إسرائيل كعدو للبنان، ورفض بالتالي أي تطبيع للعلاقات بها. ووقف ضدّ كلّ طروحات تقسيم لبنان وأشكال الفيدراليّة والكونفيداليّة واللامركزيّة السياسيّة. عدا ذلك، كان فرنجيّة مارونيّاً أكثر من بقية الموارنة، وقد عمل أمين الجميّل وكميل شمعون على جعله يتبنّى الدفاع عن المصالح المارونيّة خلال المؤتمرين المذكورين(167). فعلى الرغم من عدائه لأمين الجميّل ومطالبته بالاستقالة بسبب انتمائه إلى «حزب الكتائب»، واتّهامه بإفشال كلّ محاولات إنقاذ لبنان واتّباعه سياسة «فرّق تسد»(168)، إلاّ أنّ فرنجيّة طالب الرئيس اللبنانيّ بالإبقاء على طائفيّة الوظيفة بالنسبة إلى الفئة الأولى، ووقف مع «صيغة 1943» والعرف القائم على توزيع الرئاسات الثلاث، وضدّ أيّة محاولة انتقاص من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة. كما طالب بتعديل الدستور وأصرّ على أن يكون رئيس الجمهوريّة رأس السلطة، يمارسها «بمشاركة» رئيس مجلس الوزراء وفق النصوص الدستوريّة. لكنّه وافق على مناصفة بين المسلمين والمسيحيّين في مجلسيّ النوّاب والوزراء(169). وقد كرّر فرنجيّة مواقفه هذه مرّة أخرى في 29 آب 1985، فبقي مصرّاً على أن تكون رئاسة الجمهوريّة من نصيب الموارنة، على الرغم من تطوّر الأحداث بعد عام 1982(170). ودلّ هذا على حرص

المارونيّة السياسيّة وقواها التقليديّة على الحفاظ على رئاسة الجمهوريّة للموارنة وبقاء الصلاحيّات في يدها. وكان هناك اعتقاد بأنّه، في ظلّ رئيس جمهوريّة مارونيّ قويّ، لا خوف من حصول المسلمين على نصف كلّ من مجلسيّ النوّاب والوزراء.

### 6 – طروحات الفعاليّات والأحزاب السياسيّة والإسلاميّة 1983–1987

أسوة بالفعاليّات المسيحيّة، كان للقيادات الإسلاميّة والحزبيّة طروحاتها لحلّ الأزمة اللبنانيّة، بعضها انطلق من اعتبارات وطنيّة تقوم على التوازن بين الطوائف من دون إلغاء النظام الطائفيّ اللبنانيّ، وبعضها الآخر، وجد الحلّ في إلغاء الطائفيّة السياسيّة والتأكيد على هويّة لبنان العربيّة وانتمائه. وهناك من طالب بحُكم الأكثريّة، وكان «حزب الله» يمثّل هذا الاتجاه الأخير.

#### – «حزب الله» والحدّان الأدنى والأقصى: تحرير لبنان وإقامة الدولة الإسلاميّة

إنّ دخول الإسلام «الإيرانيّ» إلى لبنان بشكلٍ علنيّ منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، من خلال «الحرس الثوريّ» الإيرانيّ، أضاف عامل نزاع آخر إلى المسألة اللبنانيّة، وأدّى إلى خلط الأوراق وتأسيس مواقع جديدة. لقد أعطى نجاح الثورة الإيرانيّة وإقامة الجمهوريّة الإسلاميّة من جهة، والهزيمة التي لحقت بالقوى اليساريّة والقوميّة في لبنان على يد إسرائيل عام 1982 ومحاولة المقاومة الإسلاميّة ملء الفراغ في الجنوب عبر عمليّاتها الاستشهاديّة ضدّ إسرائيل، دفعاً للأصوليّة الإسلاميّة في لبنان. فتعاطف معها الشيعة وأقليّة سُنّية. فبدأت تُطرح للمرّة الأولى في لبنان فلسفة تجعل من الإسلام منهجاً وسلوكاً وحياة سياسيّة وفكريّة يوميّة، وإيران نموذجاً للدولة والنظام الإسلاميّين، بديلاً من الوطنيّة اللبنانيّة والقوميّة العربيّة والأمميّة اليساريّة. وفي الشقّ الميدانيّ العسكريّ لهذا الطرح السياسيّ – الإيديولوجيّ، تحوّل التيّار الإسلاميّ، الشيعيّ تحديداً، إلى مقاوم للاحتلال الصهيونيّ والوجود الغربيّ على الأرض اللبنانيّة، ومن ثم ضدّ السلطة اللبنانيّة نفسها[171]، يساعده في ذلك قدوم «الحرس الثوريّ» الإيرانيّ إلى البقاع اللبنانيّ بتسهيل من سورية، والاستقطاب الجماهيريّ من خلال شبكة المؤسّسات الاجتماعيّة والخدماتيّة التي أخذت في التراكم لدعم «المستضعَفين»[172].

كانت الذريعة الرسميّة التي استعملت لدخول «الحرس الثوريّ» هي مقاومة



الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان، في حين كان الهدف الأساسيّ هو دعم الميول الأصوليّة في لبنان التي تؤدّي إلى قيام نظام إسلاميّ على الطراز الإيرانيّ[173]. وترافق هذا مع انتقال المعاهد الشيعيّة (= الحوزات) من النجف إلى لبنان وإعادة تأسيسها في مدن وبلدات شيعيّة[174]، نتيجة سياسة صدّام حسين القمعيّة. وبدخول «الحرس الثوريّ» إلى لبنان وبصحبته رجال دين، بدأ المسيحيّون يخشون من عامل جديد على الساحة اللبنانيّة يوازي «الخطر «العروبيّ – الفلسطينيّ»، ومن أن يتحوّل لبنان إلى جمهوريّة إسلاميّة «. . .واقعاً قريباً وملموساً»[175]، يعيد المسيحيّين إلى وضع «**أهل الذمّة**». وقد اعترف العلاّمة محمد حسين فضل الله في كتابه «آفاق الحوار المسيحيّ الإسلاميّ»، بشرعيّة المخاوف المسيحيّة تجاه قيام دولة إسلاميّة يُعاملون فيها على أساس «أهل ذمّة». لكنّه لم يستطع مع ذلك التخلّي عن مبدأ قيام دولة إسلاميّة تقوم على التشريع الإسلاميّ، ووجوب التزام المسيحيّين بخطّ الدولة العامّ، واستثنائهم من صنع القرارات المصيريّة ومن الخدمة العسكريّة[176]. ورأى فضل الله، أنّ الوصول إستراتيجيّاً إلى إقامة الحُكم الإسلاميّ بعد تهيئة مقدّماته، يجب أن يسبقه إسقاط النظام المارونيّ الطائفيّ في لبنان[177]. وفي هذا السياق، كانت تتمّ طمأنة المسيحيّين «الأبرياء» من أنّ النظام الإسلاميّ سوف يحميهم ولن يسلبهم حقوقهم، كما جاء في بيان «حزب الله» في تاريخ 16 شباط 1986[178].

من المؤكّد أنّ إعادة المسيحيّين إلى نظام «أهل الذمّة»، سواءً أكان قاهراً أو متسامحاً، كان يسترجع النواحي السلبيّة لهذا النظام في الذاكرة الجماعيّة للمسيحيّين، فكانوا يرون فيه مواطنة ناقصة. ومن هنا، لم يكن هناك أي مسيحيّ في لبنان يرضى بنظام يُخضع طائفته إلى حُكم دولة إسلاميّة[179]. كما كان كثيرون من المسلمين يرفضون دولة إسلاميّة، ويفضّلون دولة ديمقراطيّة تقوم على العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وأن يبقى لبنان أنموذجاً فريداً للتعايش الطوائفيّ، واعتبار التقاتل الطائفيّ الحاصل فيه، مرحلة عابرة في تاريخ التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ.

كان «حزب الله»[180] المستنسخ فكراً وتنظيماً عن «الحرس الثوريّ» الإيرانيّ، والذي ضمّ 13 تنظيماً وحركة شيعيّة وسُنّية[181]، أبرز التنظيمات اللبنانيّة ذات التوجّه الأصوليّ الإسلاميّ. وكانت قياداته من الجيل الجديد من رجال الدين الشيعة اللبنانيّين، الذين كانوا في السبعينات تلامذة عضو «حزب الدعوة» آية الله محمد باقر الصدر في النجف، وأهمّهم إبراهيم الأمين، وصبحي الطفيليّ، وعباس الموسوي،

وحسن نصر الله[182]. وقد أسّس «حزب الله» تنظيماً قام على «مجلس شورى» ينتخب الأمين العامّ للحزب، ونائبه والأعضاء التسعة في اللجنة التنفيذيّة. وفي عام 1989، أصبح هناك مجلس استشاريّ هو «مجلس شورى القرار»، الذي ينسّق أعمال لجان الحزب.

نَبَعتْ مواقف «الحزب» تجاه الأزمة اللبنانيّة من منطلقات وقناعات إسلاميّة، غذّاها قيام الثورة في إيران وإعلان الجمهوريّة الإسلاميّة، واعتبار الثورة الإيرانيّة أنّ «لبنان الشيعيّ» أرضاً إيرانيّة وإقليماً مميّزاً من أقاليمها، على غرار إيران نفسها، أي خضوع «لبنان الشيعيّ» لمقولة «ولاية الفقيه»، التي ابتدعها الإمام الخمينيّ من أجل وصوله ووصول رجال الدين إلى السلطة السياسيّة واحتكارها.

قامت نظريّة «ولاية الفقيه» على أنّ من واجب الفقهاء، كخلفاء للرسول ومفوّضين منه يملكون القدرة على الإدارة والسلطة نفسها التي امتلكها الرسول، العمل على إقامة نظام إسلاميّ يطبّق الشريعة الإلهيّة، فتكون «ولاية الفقيه» في يدّ مرجعيّة دينيّة تجمع ما بين السلطتين الدينيّة والسياسيّة[183]. وبسبب رؤيتهم الشموليّة لولاية الفقيه، عمل رجال الدين في طهران على قيام منظّمة أصوليّة في لبنان مدعومة من قبل «الحرس الثوريّ» الإيرانيّ تتجمّع خلف «الفقيه» من خلال «الجهاد العسكريّ»[184]. من هنا، نشأ «حزب الله»، الذي اعتبر مع الشيعة المنتمين إليه أنّ إيران هي مرجعيتهم الدينيّة كزعيمة للعالم الإسلاميّ الشيعيّ. لكن هذه التبعية الدينيّة كانت سياسية أيضاً، ذلك أنّ لا فصل في الإسلام للدين عن السياسة[185].

وفي عام 1987، عرّف السيّد حسن نصر الله، أحد قياديّ «حزب الله» آنذاك، علاقة الحزب بولاية الفقيه على الشكل التالي: **«إنّ الفقيه هو الولي أثناء غياب الإمام (الثاني عشر)، وسلطته أوسع مدى من سلطة أي شخص. علينا أن نطيع (الفقيه)، ومن غير المسموح الخلاف معه. إنّ ولاية الفقيه هي كولاية النبي محمد والإمام المعصوم. وكما أنّ الخضوع لولاية النبيّ وولاية الإمام المعصوم هي إلزاميّة، كذلك هي ولاية الفقيه. فهو (الفقيه) يستمدّ حكمته من الله ومن آل البيت، وهو قريب من الله. وعندما يأمر (الفقيه) فعلى المرء أن يطيع، ومن يفعل عكس ذلك، فهذه معصية ضدّ الإسلام»**[186].

بناءً على فلسفته الإسلاميّة – الجهاديّة، أعلن «الحزب» عن حدّين أدنى وأقصى



لطموحاته في لبنان. الحدّ الأدنى وهو إنقاذ لبنان من التبعيّة للغرب أو للشرق، وتحرير أرضه من الاحتلال الصهيونيّ والوجود الغربيّ[187]، وجعله منطلقاً لتحرير فلسطين كلّها[188]. أمّا الحدّ الأقصى، فهو استغلال حالة الاضطراب والفوضى التي يعيشها لبنان لإقامة «دولته الإسلاميّة».

جاء موقف «حزب الله» من الكيان اللبنانيّ في رسالة له إلى «المستضعفَين» تاركاً لـ **«اللبنانيّين أن يختاروا شكل الحُكم الذي يريدونه، (و) حزب الله لا يخفي التزامه بحُكم الإسلام، ويدعو الجميع إلى اختيار النظام الإسلاميّ. نلتزم بالإسلام ولا نفرضه بالقوّة»**، أضاف بيان «حزب الله»[189]. وفي ضوء الحديث عن تحوّل لبنان إلى النظام الأكثريّ وتغيّر الديموغرافيا لصالح المسلمين، كان معنى هذا الكلام أنّ إقامة دولة إسلاميّة في لبنان هي مسألة وقت فقط بانتظار توافر الظروف وقرار الأكثريّة بذلك. وفي الخطاب الإيرانيّ، كان على الأكثريّة الإسلاميّة في لبنان أن تستلم الحُكم وتقيم الدولة الإسلاميّة.

إنّ استهداف لبنان في مشروع «ولاية الفقيه» الإيرانيّ من قبل «حزب الله»، يعود إلى أنّ لبنان لم يكن في نظر إيران سوى كيان تهيمن عليه المارونيّة السياسيّة من خلال «حزب الكتائب اللبنانيّة» المتحالف مع «المستكبرين»، أميركا وإسرائيل وفرنسا[190]. فأميركا تقف، في رأي «الحزب»، وراء كلّ مصائب العالم الإسلاميّ، [191] ولبنان مخلوق استعماريّ **«بناه الاستعمار بالشكل الذي يحقّق من خلاله البوّابة والمدخل الفكريّ والثقافيّ إلى منطقة الشرق الأوسط..»**، وهو **«يحمل كلّ الأسلحة السياسيّة والعسكريّة والفكريّة والثقافيّة والحضاريّة من أجل تحويل شعب من شخصيّة معيّنة (إسلاميّة) إلى شخصية أخرى منسجمة مع شخصيّة الغرب»**، كما قال إبراهيم الأمين عام 1984[192]. وإذا تعذّر تحويل المسلمين إلى أدوات في هذا المشروع، أضاف الأمين، فإنّ الاستعمار سيعمل على طرد المسلمين من لبنان[193]. من هنا، اعتبر الأمين أنّ رئاسة بشير الجميّل كانت مشروعاً صهيونيّاً للهيمنة، بينما رئاسة شقيقه أمين مشروعاً أميركيّاً[194].

كان لبنان، كما ذكرنا، بالنسبة إلى «حزب الله» «صنيعة» الاستعمار ولخدمة أهدافه، مستنداً في ذلك إلى استدلال منطقي بأنّ **«الغرب عدو الإسلام. لبنان من الغرب. لبنان (إذاً) عدو الإسلام»**[195]. وفي رأي «حزب الله»، فإنّ لبنان ينتمي إلى مناطق الصراع بين الإيمان والهرطقة، بين الإسلام والجاهليّة، وإنّ هذا الصراع أساسيّ ولا نهاية له

بين «**أتباع التوحيد وعبدة الأصنام**». من هنا، كان يجري الربط بين حاضر الإسلام وماضيه للدلالة على استمرار النفوذ الأجنبيّ والحملات الصليبيّة ضدّه، ويتمّ وصف الدولة اللبنانيّة بأنّها صنيعة الإمبرياليّة الغربيّة، وبأنّ الانتداب الفرنسيّ أقام نظاماً سياسيّاً في لبنان تلاعب بالمذاهب (= الطائفيّة السياسيّة) لحماية امتيازات المارونيّة السياسيّة، وأراد إنشاء دولة على طراز إسرائيل لتكون رأس جسر للطغيان العالميّ وبالتالي إضعاف مسلمي لبنان. ويتمّ التركيز أيضاً على تحالف بشير الجميّل مع الإسرائيليّين في اجتياح عام 1982، واتّهام «القوّات المتعدّدة الجنسيّات» (اليونيفيل) بدعم نظام الجميّل، ووصفها بقوّات احتلال حليفة إسرائيل وجواسيس لها[196]. وعندما تأسّست «حركة أمل الإسلاميّة» من قبل حسين الموسوي عام 1983، أعلنت منظّمة «الجهاد الإسلاميّ» مسؤوليتها عن أوّل هجوم ضدّ «القوّات المتعدّدة الجنسيّات»[197].

كما تظهر الأنظمة العربيّة كعدو للحركة الإسلاميّة. فأنور السادات خائن لأنّه تصالح مع العدو الصهيونيّ، و«مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة» متآمر ضدّ إيران يدعم النظام العراقيّ. ويُوصف الملك حسين والملك الحسن الثاني على التوالي بشاه الأردن وشاه المغرب، والسعوديّون بخونة بيت الله[198]. وفي هذا السياق، تظهر سورية (قبل عام 1987) الدولة العربيّة الوحيدة التي ترفض الاستسلام والتسويات والحليف الحتميّ للحزب[199].

وفي الإمكان عمليّاً تلمّس هذه المواقف الإستراتيجيّة على الأرض في أكثر من مناسبة. ففي 22 تشرين الثاني 1982، وفيما كان رئيس الجمهوريّة أمين الجميّل يحتفل بعيد الاستقلال، كان نشيد الثورة الإيرانيّة يرتفع مدوياً في سماء بعلبك. وما لبث الخمينيّون[200] أن اقتحموا سرايا المدينة وأنزلوا العلم اللبنانيّ ومزّقوا صور الرئيس، ودعوا الجنود الشيعة في الجيش اللبنانيّ إلى الالتحاق بالحركة الإسلاميّة[201]. وفي مناسبة عاشوراء، جرت تظاهرة صاخبة أُلقيت خلالها كلمة في مسجد الرسول الأعظم على مقربة من «مطار بيروت الدوليّ»، هوجم فيها رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء[202]. ونفى الموسوي في حينه أن يكون «حرس الثورة» الإيرانيّ قد شارك في تلك التحرّكات، معتبراً أنّ مهمتهم «**دينيّة – تثقيفيّة**» وليس التدخّل في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة[203]. كانت كلّ الوقائع تشير إلى الدور الإيرانيّ في ما يحصل. ففي شباط 1983، زار وفد إيرانيّ بعلبك مستغلاً المناسبة لتشبيه ما يحدث في البقاع بما يحدث في إيران أثناء الثورة الإسلاميّة[204]. تبع ذلك في حزيران 1983، قيام «أمل



الإسلاميّة» ومعها «الحرس الثوريّ» الإيرانيّ باستعراض عسكريّ في بعلبك، ثم جرى احتلال ثكنة الشيخ عبد الله في المدينة نفسها في 3 أيلول وجعلها مقرّهم الرئيسيّ. وبعد حوالى عامين، استولى الخمينيّون و«الحرس الثوريّ» على دار المعلمين الابتدائيّة في مدينة بعلبك وحوّلوها إلى مستشفى باسم «الإمام الخمينيّ»، وبسطوا نفوذهم على الأحياء الشماليّة من المدينة وتوسّعوا صوب بلدة طليا، حيث ارتدت النسوة والبنات الشادور الإيرانيّ[205].

وفي ضوء تطوّرات حرب الخليج الأولى (1980–1988) والوضع الإقليميّ المضطرب، وتدهور سلطة الدولة اللبنانيّة وسقوط ما كان يُسمّى بـ« الحركة الوطنيّة» عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، بدأت إيران تعمل على إرساء سياسة ثابتة لها في لبنان عبر إنشاء «جيب إسلاميّ» (= دولة إسلاميّة) على أيّة بقعة يستطيع «حزب الله» أن يحرّرها ويرفع علمه عليها[206]. فأخذ «الحزب» يوسّع نشاطه في الضاحية الجنوبيّة من بيروت، وجرى تعبئة حركات سُنّية أصوليّة في بيروت وصيدا وطرابلس متحالفة إيديولوجيّاً وإستراتيجيّاً مع الحركة الخمينيّة. كانت هذه الحركات الأصوليّة ترفض جميعها «العروبة» وتعتبرها «**عنصريّة**»[207] واختراع مسيحيّ لتحطيم وحدة المسلمين في العالم العربيّ، وبأنّها أشدّ خطراً من «الخصوصيّة اللبنانيّة». فنظرت هذه الحركات الأصوليّة «**بسخرية**» إلى «الثوابت العشرة» لدار الفتوى عام 1983، لأنّها كانت تحضّ المسلمين اللبنانيّين على الإقرار بلبنان وطناً نهائيّاً وجعله إطاراً مستقلاً لعملهم السياسيّ، ما يسمح للمارونيّة السياسيّة بالهيمنة على لبنان وجعله «**. . . موقعاً من المواقع التي من خلالها يستطيع المستعمر – أميركا وفرنسا – أن يقف في مواجهة الحضارة الإسلاميّة، والفكر الإسلاميّ، والرسالة الإسلاميّة. . .**»[208].

هل تدفع هذه الوقائع التي أتينا على ذكرها إلى الاعتقاد بأنّ مشروعاً إيرانيّاً كان يُحضّر للبنان عبر «حزب الله»؟ وعلى الرغم من عدم وجود معطيات ملموسة حول مشروع لأسلمة لبنان، باستثناء ما جرى تداوله في بعض المؤلّفات الأكاديميّة والصحفيّة، إلاّ أنّ الممارسات على الأرض وتصريحات قيادات في «حزب الله» حول رفض لبنان المسيحيّ الذي يتسلّط فيه المسيحيّون على المسلمين، تدلّ على أنّ «حزب الله» وجماعات أصوليّة سُنّية كانت تتعاطى مع لبنان «الفوضى» (= حالة الحرب) على أساس أنّه مرحلة تمهيديّة تسبق إقامة «الدولة الإسلاميّة». إنّ رفض لبنان الكيان الوطنيّ من قِبل هذه الحركات الأصوليّة، كان يتطلّب مشروعاً بديلاً، ولا يعقل أن

يدعو «حزب الله» إلى إسقاط لبنان «الكيان المسيحيّ الاستعماريّ» من دون طرح البديل. وهذا ما يحملنا على الاعتقاد أنّ مشروع إقامة الدولة الإسلاميّة عام 1986، لم يكن مشروعاً خيالياً.

في 30 كانون الثاني 1986، وقّع في طهران ثلاثة وستون رجل دين شيعيّ وسُنّي على «**الدستور الإسلاميّ**» للبنان. شارك في هذا الاجتماع محمد حسين فضل الله، ومحمد مهدي شمس الدين[209] وإبراهيم الأمين وصادق الموسوي، وحسين الموسوي (= ليس برجل دين)، ومحرم العارف، وماهر حمّود، وصلاح الدين أرقدان، ومحمد علي عسّاف، وعفيف النابلسي، ومحمد علي الجوزو[210]. أمّا الشيخ شعبان زعيم «حركة التوحيد الإسلاميّ»، فلم يشارك في المؤتمر بسبب أحداث طرابلس. وجاء في الوثيقة التي كانت على نسق الدستور الإيرانيّ: بأنّ الإمام الخمينيّ هو «**وليّ الفقيه**» و«**نائب الإمام**» وله حقّ القرار والسلطة التشريعيّة العليا والقضائيّة والتنفيذيّة على النظام الإسلاميّ الذي سيقوم في لبنان[211]. لذلك، «**ينبغي تأليف حكومة إسلاميّة في لبنان كشرط لازم لوضع حدّ للحرب الداخليّة فيه**»[212]، وأن يكون لبنان جزءاً من «**أمّة الإسلام في العالم**» ترتبط بها عقائدياً وسياسياً[213]. وفي العام نفسه، أصدر علي خامنئي[214] فتوى قضت بـ«**ضرورة تسلّم المسلمين الحُكم في لبنان كونهم أكثريّة الشعب**»[215].

وتلا صدور مسودة «الدستور الإسلاميّ» للبنان، لقاء عقد في شباط 1986 بين علي خامنئي وقيادات دينيّة وسياسيّة شيعيّة دار حول «**ضرورة إقامة حكومة إسلاميّة في لبنان**» ورفض السلطة اللبنانيّة الممثّلة بحزب الكتائب[216]. وفي 11 كانون الأوّل 1986، نقلت جريدة «النهار» قول الشيخ حسن طراد، إمام مسجد الإمام المهدي في الغبيري: «**إنّ إيران ولبنان شعب واحد وبلد واحد... إنّنا (= إيران) سندعم لبنان كما ندعم مقاطعاتنا الإيرانيّة سياسياً وعسكرياً**»[217]. وعلى يد إبراهيم الأمين تبلور مشروع لبنان الإسلاميّ – الإيرانيّ، عندما طالب بأن يكون لبنان جزءاً من الدولة الإسلاميّة بزعامة إيران، وألاّ يكون كياناً إسلامياً منفصلاً[218].

لقد ارتبط مشروع إقامة الدولة الإسلاميّة، كجزء من إيران، بتحرير لبنان أوّلاً من الاحتلال الإسرائيليّ على يد «حزب الله». فتحقّق ذلك في عام 2000. فكان تحرير الجنوب جزءاً مهمّاً من مشروع إقامة دولة «حزب الله» على أرض لبنان. ففي حزيران 1986، قالها بوضوح رجل الدين الشيعيّ الشيخ زهير كنج: «**إذا حرّرنا الجنوب نحكم لبنان وما دون ذلك كذب وخداع**»[219]. وبعيد حادثة ثكنة فتح الله[220]، قال إبراهيم الأمين: «**نحن لا نقول إنّنا جزء من إيران، نحن إيران في لبنان ولبنان في إيران...**»[221]. كانت «الدولة الإسلاميّة» لبعض رجال الدين الشيعة في لبنان لا تزيد في ذلك الحين عن مساحة «كانتون شيعيّ» في بعلبك – الهرمل، يقابله «كانتون درزيّ» ويضمّ الشوف والشحار الغربيّ[222]، وآخر «مارونيّ» من المدفون إلى كفرشيما[223].



### – مبادرات الحصّ 1985/1986: عروبة لبنان والعلاقات المميّزة بدمشق

في ضوء صراعات الميليشيات على القرار السياسيّ في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة[224]، وضع سليم الحصّ «مشروع صيغة مخرج من الأزمة» (7 أيلول 1985) يتضمّن ثمانية بنود لوقف الحرب وحلّ الأزمة اللبنانيّة، أبرزها: إعادة بناء الجيش ووضع خطّة أمنيّة، وإعطاء دور أساسيّ للجيش السوريّ في فترة انتقاليّة، وانتخاب هيئة تأسيسيّة، ومشاركة حقيقيّة في السلطة، وإلغاء الطائفيّة السياسيّة، ووضع خطّة اجتماعيّة إعماريّة وإنمائيّة[225]. لكنّ شدّة التناقضات بين المنطقتين الغربيّة والشرقيّة، وداخل كلٍّ من المنطقتين، فضلاً عن تضارب مصالح سورية وإسرائيل في لبنان بعد إسقاط «اتّفاق 17 أيّار» و«الاتّفاق الثلاثيّ»، وعدم نضوج تسوية أزمة لبنان في الإطار الدوليّ، حالت كلُّ هذه الأمور دون رؤية مبادرة الحصّ النور.

بعد عام على مشروعه (9 أيلول 1986)، وبعد مبادرة أمين الجميّل في الأوّل من آب 1986 بمناسبة عيد الجيش اللبنانيّ، وتشكيل «لجنة الحوار الوطنيّ»[226]، تقدّم الحصّ إلى اللجنة المذكورة بمشروع «الميثاق الوطنيّ الجديد»، الذي أكّد فيه عروبة لبنان والعلاقات المميّزة بسورية، ورفض كلّ مشاريع التقسيم والترتيبات الأمنيّة مع إسرائيل. كما طالب بالمشاركة الحقيقيّة وفصل السلطات وتوازنها، وبالعدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتقوية الجيش على أسس وطنيّة، واعتبار مجلس الوزراء مجتمعاً (= رئيس جمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء والوزراء) قمّة الهرم في السلطة الإجرائيّة[227]. وطالب الحصّ كذلك بلبنان ديمقراطيّ حقيقيّ، رافضاً الطائفيّة والعلمنة على حد سواء. وأوضح الحصّ أنّ ربط الإصلاح السياسيّ بالعلمنة ومسألة الأحوال الشخصيّة، هي للمناورة من قبل فريق «الجبهة اللبنانيّة». أمّا شمعون، فرفض في مجلس الوزراء عروبة لبنان هويّة وانتماء، والأوصاف التي وردت في مشروع الحصّ من ناحية طبيعة العلاقات بين سورية ولبنان: «**المميّزة في كلّ**

**المجالات، وعلى كلّ المستويات، أساسها التاريخ العريق والجوار الحميم والمصالح العميقة، وأواصر القربى والمصير المشترك»**[228]. على كلّ حال، لم يكن متوقّعاً قبول قوى «الجبهة اللبنانيّة» بمشروع الحصّ، ذلك أنّ طروحاتها التي أعلنت عنها في أيّار 1986، كانت على نقيض مع مبادرة الحصّ ولا تلتقي معها أبداً.

### – جنبلاط وبرّي: إلغاء الطائفيّة السياسيّة وإسقاط أمين الجميّل

مع وليد جنبلاط، وصلت طروحات «الحلّ» إلى حدّ التشكيك بكلّ تاريخ لبنان الحديث. فاستقلال لبنان الكبير، كما قال جنبلاط، جاء من خلال تسوية استعماريّة، وشهداء 6 أيّار لم يكونوا شهداء، والحرب الأهليّة عام 1958 وحوادث صبرا وشاتيلا عام 1982 يُعتّم عليها، و«شعار 10,452 كيلومتر مربّعاً» هو كلام فارغ، وبشير الجميّل ليس بطلاً وطنيّاً، وفيليب حبيب استعماريّ قُلِّد وساماً[229]. وبعدما تناسى جنبلاط شعارات العلمنة الشاملة التي أطلقها والده في السابق، طالب بتحديد حقوق الطوائف وامتيازاتها. وانتقد شعار الخوف الذي جعل البعض يستأثر بكلّ مقدّرات البلد، من سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة[230]. وفي هذا السياق، كان جنبلاط يلتقي مع طروحات «المكتب الدرزيّ»، الذي رفض العودة إلى صيغة الامتيازات، معتبراً إياها مقولة خاطئة مرّ عليها الزمن، وإنّ شعار «الشعب المميّز» (= المسيحيّون الموارنة) هو طعنة في صميم حقوق الإنسان وضدّ الديمقراطيّة الصحيحة. وبدلاً من الطرح المارونيّ القائم على الخوف والامتيازات، رأى جنبلاط أنّ الضمانة الحقيقيّة للمسيحيّين هي في إقرار مبدأ المساواة بين الجميع[231].

لقد عزا وليد جنبلاط حرب لبنان إلى أزمة النظام الطائفيّ اللبنانيّ ونهج أمين الجميّل الذي ضرب الوفاق الوطنيّ والإصلاح[232]. وكان العداء بين جنبلاط والجميّل عميقاً منذ انتخاب الأخير رئيساً للبلاد وانتهاجه سياسة فئويّة ضدّ القوى الوطنيّة بعامّة و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» والدروز بخاصّة، منذ الانسحاب الإسرائيليّ من الجبل عام 1983. وسوف نتطرّق في الفصل السابع إلى مطالبة جنبلاط، أثناء انعقاد جلسات «مؤتمر لوزان» عام 1984، بملاحقة الجميّل ومحاكمته لمسؤوليّته عن مجازر الضاحية والجبل وبيروت، فضلاً عن المطالبة بإلغاء منصب رئيس الجمهوريّة، وإنشاء مجلس رئاسة يُنتخب من قبل الشعب[233]. وكرّر جنبلاط مطالبته في شأن محاكمة الجميّل مرّة أخرى في أيلول عام 1985 أثناء تولّيه وزارة الأشغال[234]. وبعد سقوط «الاتّفاق



الثلاثيّ» وتدهور العلاقات بين سورية والجميّل ومقاطعة الوزراء المسلمين رئيس الجمهوريّة، قام جنبلاط بالتشهير بأمين الجميّل دوليّاً، عندما اتّهمه أمام «القمّة الفرنكوفونيّة» في كويبك بكندا (2 أيلول 1987) بأنّه «**يدّعي زوراً صفة تمثيل لبنان. . . بعدما أجهز على كلّ مؤتمرات السلام، وأحبط كلّ مشاريع الوفاق، رافضاً الإصلاحات الدستوريّة، ورافضاً صوغ ميثاق وطنيّ جديد مرتكز على مساواة كلّ اللبنانيّين في الحقوق والمواجبات (كذا)**»[235]. كما اشترك جنبلاط مع نبيه برّي في تأكيد هذه الاتّهامات مرّة أخرى أمام القمّة العربيّة في عمّان بتاريخ 7 تشرين الثاني 1987[236].

ومن جهته، طالب نبيه برّي، الذي شغل منصب وزير العدل، بإلغاء «الميثاق الوطنيّ» الذي وصفه بأنّه أصبح «**نظاماً عتيقاً لا يمكن تصحيحه ولا تحسينه**». وأعلن عن عدم سماحه بانتخاب أي رئيس جديد للجمهوريّة إذا لم يحصل اتّفاق على نظام سياسيّ جديد للبنان. ووصف برّي الجميّل بأنّه «**شاه بعبدا**»، وطالب بطرده من منصبه بالعنف العسكريّ[237].

لقد دلّت طروحات المرجعيّات الدينيّة والفعاليّات السياسيّة التي استعرضناها بمختلف ألوانها وتوجّهاتها الاجتماعيّة – السياسيّة – الاقتصاديّة وارتباطاتها الخارجيّة، أنّ التقاء القوى اللبنانيّة المتنافسة عند قواسم مشتركة تنقذ لبنان، كان مستحيلاً، في ضوء التناقضات الداخليّة والتأثيرات الخارجيّة والأوضاع الدوليّة. من هنا، فإنّ مبادرات حلّ الأزمة اللبنانيّة جاءت أيضاً من الخارج: من سورية، والمملكة العربيّة السعوديّة، والفاتيكان وفرنسا. وعلى الرغم من أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة ابتعدت عن تقديم مقترحات لحلّها بسبب شكوك القوى الحليفة لسورية في صدقيّتها، فقد كان لها مواقف منها، وكذلك للاتّحاد السوفياتي. وسوف نستعرض المواقف والمبادرات الإقليميّة والدوليّة هذه في الفصل السابع.

## 7 – استنتاج

ما من مرّة تقاتل فيها اللبنانيّون خلال الحرب، إلاّ وواكبت معاركهم لقاءات ومبادرات ومشاريع لنبذ العنف وإيجاد صيغة حلّ سلميّ لتعايشهم. كانت شدّة التناقضات بين فرقاء النزاع ووجود لاعبين إقليميّين ودوليّين على الساحة اللبنانيّة، أسباباً رئيسيّة في عدم نضوج حلّ قبل حوالى عقد ونصف العقد على اشتعال الحرب.

لقد اختلف اللبنانيّون على ثلاث مسائل أساسيّة: النظام السياسيّ المنشود، ومن يُمسك بالقرار السياسيّ، وحول علاقاتهم بالخارج الذي يتدخّل في الأزمة اللبنانيّة. فكان عليهم أن يديروا تقاتلهم وحواراتهم جنباً إلى جنب مع المعارك، بانتظار صيغة حلّ تأتيهم من الخارج، وقد تأخرت حتّى عام 1989.

كان النظام السياسيّ المنشود يلمس بعمق المصالح الإستراتيجيّة للفرقاء المتنازعين وتطلّعاتهم وطموحاتهم. من هنا، رفض الموارنة مطلع الحرب أي تخلٍّ عن رئاسة الجمهوريّة أو الانتقاص من صلاحيّاتها، وتمسّكوا بالنظام الطائفيّ السياسيّ وبالميثاق والصيغة. لكن طروحاتهم تبدلّت مع الوقت وفق الظروف والتطوّرات السياسيّة. فبين عامي 1976 و1982، تخلّوا عن «الميثاق والصيغة»، وبسبب عدم تمكّنهم من حسم الحرب لصالحهم، طرحوا الفيدراليّة، ثم عادوا، مستقوين بالاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، إلى طرح «مورنة» لبنان وحكمه كلّه، مسيحيّيه ومسلميه، تحت شعار الـ 10,452 كيلومتر مربّعاً. ثمّ عادوا مرّة أخرى إلى مشروع الفيدراليّة بعد الانسحاب الإسرائيليّ من الجبل وشرقيّ صيدا بين عامي 1983 و1985، تحت شعار «أمن المجتمع المسيحيّ» من المدفون إلى كفرشيما.

وبسبب أحداث الشرقيّة عامي 1985 و1986 وضغط الفاتيكان، وافقت الفعاليّات المسيحيّة في 9 آذار 1986 على «مشروع اتّفاق لحلٍّ وطنيّ في لبنان» الذي يعتبر تقدميّاً بالنسبة إلى رفضه طروحات الفيدراليّة والتقسيم، أو التمسّك بالصلاحيّات «القديمة» لرئيس الجمهوريّة المارونيّ واقتراح مشروع مداورة الرئاسات الثلاث. لكن، بعد تجاوزها تداعيات «الاتّفاق الثلاثيّ» وضغط الفاتيكان، تراجعت هذه الفعاليّات عن بيان 9 آذار، وعادت الفيدراليّة تطلّ برأسها من جديد، في وقت أطلّ صراع جديد في المنطقة الشرقيّة حول مشروعين للحلّ، تمثّل الأوّل بالجنرال عون، وقام على منطق الدولة التي يكون هو على رأسها، والثاني بمنطق الكانتون، أي «لبنان الصغير»، الذي قاده سمير جعجع.

وقد يكون مشروع «مورنة» لبنان[238]، أو مشروع «أسلمته» على أيدي «أمل الإسلاميّة» و«حزب الله» و«حركة التوحيد الإسلاميّ»، فضلاً عن تطبيق الشريعة وتحويل المسيحيّين إلى «أهل ذمّة»، وجهين لعملة واحدة. فكلاهما رفض مفهوم «الوطن للجميع» وعمل من أجل أُحاديّة طائفيّة، أكانت مارونيّة أم إسلاميّة تهيمن على بقية الطوائف[239]. في المقابل، تمسّك اليسار اللبنانيّ بالعلمنة كحلّ للمشكلة اللبنانيّة



بعيداً على الطائفيّة، وهو حلّ متقدّم جدّاً على النظام الطائفيّ اللبنانيّ، الذي تغلغل في كلّ ناحية وزاوية من زوايا المجتمع اللبنانيّ والحياة السياسيّة فيه. في المقابل، راوحت طروحات الجانب الإسلاميّ ما بين تعديل «الصيغة» عبر إلغاء الطائفيّة السياسيّة ورفض الفيدراليّة باعتبارها تؤدّي إلى تقسيم لبنان. لكنّ الأبرز في الطروحات الإسلاميّة، هي «الثوابت الإسلاميّة» عام 1983، والتي سبقتها ثوابت الطائفة الشيعيّة عام 1977، وأكّدت نهائيّة لبنان كوطن للمسلمين وعروبته في آن معاً. كان بإمكان «الثوابت الإسلاميّة» أن تكون خطوة تقدميّة تُسهم في إيجاد صيغة حلّ يتوافق عليها اللبنانيّون لولا مسألتان: 1 - تشكيك القوى المارونيّة بنهائيّة الوطن عند المسلمين، واعتبار أنّ المسلمين غير مؤهّلين للمشاركة في حكم لبنان. ففي عام 1987، أسرّ البطريرك صفير إلى رفيق الحريريّ أنّه يريد رئيساً مارونياً للجمهوريّة لأنّه هو الوحيد القادر على عدم تقديم التنازلات إلى سورية. 2 - طروحات الأصوليّة الشيعيّة والسُنيّة التي بدأت تطلّ برأسها بعد الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 في صيغ تعتبر أنّ الإسلام هو الحلّ في لبنان، أي أسلمة الدولة والمجتمع. ومن البديهيّ أن تسبّب هذه الطروحات المخاوف لدى المسيحيّين، خصوصاً أنّها كانت تُستغلّ من قبل قياداتهم لتبرير الانسلاخ عن «لبنان الكبير». وفي الوقت نفسه، كان حُكم الأكثريّة في لبنان، في ما لو طبّق، يحتاج إلى ثقافة وتربية على الديمقراطيّة، كي لا تسقط الأقلّية تحت طغيان الأكثريّة وتسلّطها، وهو أمر ظهر أنّه غير متوافر في لبنان في زمن الحرب ولبنان ما بعد الحرب.

بالنسبة إلى المسألة الثانية، وهي مركزيّة القرار السياسيّ، نجد أنّ الميليشيات والأحزاب تصارعت وتقاتلت في ما بينها من أجل الإمساك بالقرار العسكريّ - السياسيّ، فضلاً عن تحقيق مصالحها الاقتصاديّة. وكان هذا أحد الأسباب الرئيسيّة لتعطّل الحلّ أو تأخّره حتّى عام 1989. فالإمساك بالقرار السياسيّ، كان يستوجب وجود صيغة لحلّ الأزمة اللبنانيّة، قد تكون توحيديّة، أو تقسيميّة، أو تسوويّة أو تسلطيّة.

بدأت بوادر الصراع على القرار السياسيّ في المنطقة الشرقيّة بين عامي 1978 و1980، بقرار بشير الجميّل توحيد البندقيّة المسيحيّة ووضعها تحت إشراف «القوّات اللبنانيّة». وبعد ذلك التاريخ، بدأت تظهر ثلاثيّة سياسيّة - عسكريّة متمثّلة في «القوّات اللبنانيّة» وفي «حزب الكتائب اللبنانيّة» ( = أمين الجميل)، وفي الجيش اللبناني أثناء قيادة عون للمؤسّسة العسكرية. وكان وجود هذه «التعدّدية» السياسيّة - العسكريّة أحد

أهمّ أسباب الصراع على القرار في المنطقة الشرقيّة، بعدما تعدّت «القوّات» أن تكون محض ميليشيا عسكريّة لتصبح تنظيماً سياسيّاً في آن واحد، وأمين الجميّل في أن يبقى رئيساً لا علاقة له بحزب الكتائب، وأخيراً صعود عون السياسيّ لتزعّم المجتمع المسيحيّ. وقد عطّلت كلّ هذه الصراعات والخلافات عمليّة انبثاق رؤية مسيحيّة أو مشروع مسيحيّ موحّد لحلّ الأزمة اللبنانيّة. صحيح أنّه كانت هناك رؤية مشتركة للقوى السياسيّة والميليشياويّة والمرجعيّات الدينيّة حول أسباب الأزمة اللبنانيّة، كالخوف على الامتيازات المسيحيّة، ورفض الوجود الفلسطينيّ في لبنان، ووجود القوّات الأجنبيّة على الأراضي اللبنانيّة، إلا أنّ المسيحيّين لم يكونوا متفقين على رؤية واحدة للحلّ. فكان للجبهة اللبنانيّة مشروعها الفيدراليّ للانفصال عن لبنان، ولأمين الجميّل مشروعه الكتائبيّ للسيطرة على كلّ لبنان بين عامي 1982 و1984. أمّا «القوّات اللبنانيّة» برئاسة سمير جعجع، فعملت طوال الوقت على إنشاء الكانتون المارونيّ من المدفون إلى كفرشيما. وعشيّة الاستحقاق الرئاسي عام 1988، وبعد تعيينه رئيساً لحكومة انتقاليّة، كان لقائد الجيش ميشال عون مشروعه بأن يكون «الجيش هو الحلّ» وبالتالي توحيد كلّ لبنان تحت زعامة «الرئيس – القائد» الذي تلتفّ الجماهير حوله وتناصره. في المقابل، حافظت المرجعيّات الدينيّة المسيحيّة على مواقف معتدلة، من دون أن تتجاهل مع ذلك طموحات المجتمع المسيحيّ أو أحزابه وميليشياته. من هنا، حصل الصدام بين البطريرك خريش و«القوّات اللبنانيّة»، وعارضت الأخيرة وصول البطريرك صفير إلى بكركي عام 1986، ووقع الخلاف بين عون وبكركي.

وفي المناطق الإسلاميّة، تضاربت طروحات مختلفة لحلّ الأزمة اللبنانيّة: انطلق بعضها من مفهوم الكيان اللبنانيّ، كحركة أمل، والدعوة إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة وتحسين موقع الشيعة في المعادلة السياسيّة. في المقابل، طرح «حزب الله» أسلمة الدولة والمجتمع وتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيليّ، واعتبار أنّ تحرير الجنوب هو خطوة إستراتيجيّة لابدّ منها لفرض السيطرة على لبنان وحُكمه، وهذا ما يحصل بالتحديد منذ عام 2000[240]. أمّا «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»، فكانت طروحاته أكثر «علمانيّة» وانسجاماً مع طروحات اليسار اللبنانيّ. لكنها بقيت طائفيّة لتعبّر عن الموقع الذي تسعى إليه الطائفة الدرزيّة في أيّة تسوية تقضي باستمرار النظام الطائفيّ اللبنانيّ. وفي المقابل، لم تختلف طروحات المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة حول النظام السياسيّ اللبنانيّ عن تلك للحزب الاشتراكيّ والقوى اليساريّة، سوى في رفضها العلمنة الاجتماعيّة. وعلى الرغم من أنّ طروحات المرجعيّات الشيعيّة قد شدّدت بعد



«حرب السنتين» على نهائيّة الوطن اللبنانيّ، إلاّ أنّها تميّزت بالواقعيّة وبطرح النظام الأكثريّ، بالتزامن مع نمو التيّار الإسلاميّ لحزب الله.

وبحُكم موقعه كمسلم سُنّي وسياسيّ ورئيس لمجلس الوزراء لأكثر من مرّة، كان لسليم الحصّ أكثر من مبادرة ومشروع لحلّ الأزمة اللبنانيّة. وقد لحظت مبادراته إصلاح المؤسّسة العسكريّة وإعادة تفعيل دورها للحفاظ على الدولة والنظام، وإلغاء الميليشيات، وإجراء إصلاحات دستوريّة تتعلّق بصلاحيّات الرئاستين الأولى والثالثة، والمناصفة في المجلس النيابيّ بين المسيحيّين والمسلمين. وكان الحصّ واقعيّاً ليدرك استحالة انتقال لبنان من حالة الحرب إلى حالة السلم من دون إعطاء دور أمنيّ لسوريّة فيه. من هنا، لحظت مبادرته عام 1986 إعادة تكليف الجيش السوريّ بصورة «مؤقّتة» بالأمن في لبنان. ويُعتبر هذا الشقّ من مبادرة الحصّ مطلباً إستراتيجيّاً سوريّاً في لبنان، وهو ما تجسّد في ما بعد في «اتّفاق الطائف»، وفي معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين الجمهوريّة اللبنانيّة والجمهوريّة العربيّة السوريّة عام 1991.

أما بالنسبة إلى علاقة الأزمة اللبنانيّة بما يدور في المنطقة، فقد ارتبط النزاع الداخليّ حول هويّة لبنان بدوره بالصراع العربيّ – الإسرائيليّ. فشدّدت كلّ المبادرات المسيحيّة الدينيّة والمدنيّة على خصوصيّة لبنان في محيطه العربيّ لمنع تورّطه في هذا الصراع. صحيح أنّ قيادات «الجبهة اللبنانيّة» وافقت في «مؤتمر لوزان» عام 1984 على هويّة لبنان العربيّة وانتمائه العربيّ[241]، إلا أنّ ما صدر عن قادتها وزعماء ميليشياتها من بيانات لاحقة وممارسات، وعلاقة «القوّات اللبنانيّة» بإسرائيل، جعل «العروبة المارونيّة» في موضع الشكّ، بين ما يُكتب على الورق وما يُمارس على الأرض، تقابلها شكوك مسيحيّة في قبول المسلمين فعلاً بنهائيّة لبنان وطناً. وكانت هناك رؤيتان في الجانب المسيحيّ حول العلاقة بسورية وإسرائيل، وكذلك الحال في الجانب الإسلاميّ. أرادت المرجعيّات والقيادات المسيحيّة رؤية لبنان متحرّراً من كلّ وجود أجنبيّ على أرضه. وانسجم هذا الموقف مع سياسة أمين الجميّل لتحرير لبنان من كلّ الجيوش الأجنبيّة بالاعتماد على الولايات المتّحدة. إلاّ أنّ هذا الطرح كان غير واقعيّ في ظلّ التوافق السوريّ – الإسرائيليّ على لبنان برعاية أميركيّة، وفي ضوء الظروف الدوليّة السائدة آنذاك، وبشكلٍ خاصّ سياسة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط. أمّا النظرة الثانية في المنطقة الشرقيّة، فعبّرت عنها الميليشيات، وخصوصاً «القوّات اللبنانيّة» و«حرّاس الأرز» و«الرهبانيّة اللبنانيّة – الكسليك»، على سبيل المثال. فهؤلاء

رفضوا العروبة وجاهروا بعلاقات التحالف والتعامل مع إسرائيل، وفي اعتقادهم أنّه يُمكن موازنة الاحتلال الإسرائيليّ للبنان بالهيمنة السوريّة.

وفي الجانب الإسلامي في بيروت، سادت رؤيتان تجاه الخارج: الأولى ترى في إسرائيل العدو للبنان، وفي سورية حليفاً للقوى الوطنيّة والإسلاميّة، على الرغم من مرحلة الخلاف العابرة بين دمشق و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» بين عامي 1976 و1977. فجرى التعامل مع سورية كظهير للحركة الوطنيّة في وجه المعسكر المارونيّ تحت سقف القرار السوريّ في لبنان. وكان يتمّ التغاضي على مضض، عن «أخطاء» سورية وتجاوزات عناصرها من قبل القيادات والسكّان هناك. لكن «الفوضى الميليشياويّة» في بيروت الغربيّة، جعلت القيادات الإسلاميّة تستنجد بسورية لإنقاذها، مفضّلة تجاوزات عناصر الجيش السوريّ على صراعات الميليشيات. أمّا الرؤية الأخرى التي تبلورت واتّسمت بالصمت في غالب الأحيان، فهي الرافضة للوجود السوريّ والإسرائيليّ ولهيمنة الميليشيات، والمطالبة في الوقت نفسه بإقامة الدولة العادلة، على الأقلّ منذ صدور «الثوابت الإسلاميّة» في أيلول عام 1983. إنّ تهميش سورية للّقاء الإسلاميّ بعد القضاء على «المرابطون» وازدياد «الفوضى الميليشياويّة» في بيروت الغربيّة، كانا وراء سعي المفتي حسن خالد إلى التقارب مع البطريرك صفير، وبالتالي التفتيش عن حلّ لأزمة لبنان. لكنّ شدّة التناقضات بين المسلمين والمسيحيّين، وتضارب مصالح القوى الخارجيّة، جعل حلّ الأزمة اللبنانيّة في «الثّلاجة»، ريثما تنضج مكوّناته الإقليميّة والدوليّة، وهو ما سنعالجه في الفصلين السابع والثامن.



## حواشي الفصل السادس

(1) انظر البرنامج كاملاً في: عماد يونس سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973. . .، ج4، «مواقف الأطراف ومشاريع الحلّ»، بيروت 1985، ص 202–207.

(2) سيأتي الحديث عن مواقفها في ص 574 – 576 من هذا الفصل.

(3) Aziz Al-Azmeh, “The Progressive Forces’, in: Roger Owen (Ed.), ***Essays on the Crisis in Lebanon***, London 1976, pp. 59 - 60.

(4) منصور، موت جمهورية، بيروت، 1994، 125–139، الملحق ص 373–384؛ يونس، ج2، ص255–257.

(5) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج4، ص 320–321.

(6) فريد الخازن، «تجربة الأحزاب السياسيّة في لبنان»، في: أنطوان مسرّة (إشراف)، **الأحزاب والقوى السياسيّة في لبنان. التزام وستراتيجيّة سلام وديمقراطيّة للمستقبل**، منشورات المؤسّسة اللبنانيّة للسلم الأهليّ الدائم، 1996، ص 40.

(7) راجع الفصل السابع من المجلّد الأوّل، ص 690 – 691.

(8) راجع الفصل الخامس من المجلّد.

(9) نصّ المذكرة في: يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة، ج1، ص 212–216.

(10) نقلاً عن: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973. . .، إعداد عماد يونس، ج1 «ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحلّي»، بيروت 1985، ص 218؛ الصيغة البديلة، في: **العمل**، 1 آذار 1977، ص 114. وقارن بسلسة **القضيّة اللبنانيّة** التي كانت تصدرها اللجنة السياسيّة للبحوث اللبنانيّة – الكسليك، وخصوصاً رقم 20 «نظام سياسي مقترح للبنان الجديد»، شباط 1977.

(11) الصيغة البديلة، في: **العمل**، 1 آذار 1977، ص 113.

(12) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 11. وفي 18 تموز 1987، أي بعد أقلّ من ثلاثة أسابيع على اغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي، كشفت جريدة «السفير» عن محاولة انقلاب أعدّتها «القوّات اللبنانيّة» بالتنسيق مع بعض ضبّاط الجيش وقائد اللواء الخامس تمهيداً لتقسيم لبنان. انظر: **السفير** 18 تموز 1987.

(13) جريدة **العمل**، 9 كانون الثاني 1988؛ جريدة **الأحرار**، 5 آذار 1988.

(14) جو سركيس، الانقلاب الأبيض ورهان التغيير، لام، ص 126.

(15) انظر: Bashshur, The Role of Education, p. 56.

(16) شوقي أبو سليمان، «حُكم بالإعدام على ميثاق 1943 مع وقف التنفيذ» في مجلّة **الصياد**، في شباط 1978، ص 11. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ عناصر التوافق بين مشاريع الحلّ السياسيّة للأزمة اللبنانيّة، جعلت الفريق المسيحيّ يتبنّى تدريجياً مع تطوّر الأزمة اللبنانيّة وجهة النظر

الإسلاميّة القاضية بضرورة إجراء إصلاحات سياسيّة، وهو ما فتح الباب أمام «مؤتمر الطائف» عام 1989.

(17) جو سركيس، الانقلاب الأبيض، ورهان التغيير، لام، 1999، ص 133.
(18) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان 1967–1976، ترجمة شكري رحيّم، ط2، بيروت 2002، ص 518–523، حيث يراها ضرورة لإرساء التعايش بين الطوائف، رغم أنّها كانت مفصّلة على القياس اللبنانيّ؛ أنطوان نجم، «سمير جعجع فكر مقاوم ورؤيوي»، في: المسيرة، نيسان 2004، ص 25.
(19) فؤاد أفرام البستاني، مواقف لبنانية، ج2، بيروت 1982، ص 8؛ نجم، سمير جعجع، مصدر سبق ذكره، ص 25.
(20) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1978، وقائع وأحداث، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1979، ص 23–24؛ ويونس، ج 1.
(21) حول مجمل هذه الموضوعات، راجع الفصلين الثالث والرابع.
(22) جورج بشير/ فيليب أبي عقل/ فوزي مبارك، أمراء الطوائف من جنيف إلى لوزان، ص 305–309.
(23) حول مواقف فرنجيّة خلال مؤتمري الحوار في جنيف ولوزان ودفاعه عن صلاحيّات رئاسة الجمهوريّة، انظر الفصل السابع من الكتاب، ص 698 – 699.
(24) حول مواصفات رئيس الجمهوريّة الجديد، انظر الفصل الثالث، ص 320 – 321.
(25) بشير/ أبي عقل، مبارك، أمراء الطوائف، ص 319–323.
(26) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 255–256.
(27) فرحان صالح، الثورة الفلسطينيّة وتطوّر المسألة الوطنيّة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 159–165.
(28) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 256.
(29) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 257.
(30) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 257–258.
(31) نقلاً عن: خويري، حوادث لبنان 1980، ج10، ص 267.
(32) خويري، حوادث لبنان 1980، ج10، ص 263.
(33) حول مقرّرات مؤتمر جنيف، انظر الفصل السابع من المجلّد.
(34) يونس، ج5، 329–330.
(35) يونس، ج5، ص 505.
(36) حول هذا القرار وظروف صدوره، راجع الفصل الثالث من المجلّد، ص 288 – 289.
(37) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973. . .، ج 1، «ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحلّي»، لا دار نشر، بيروت 1985، ص 221؛ وقارن بـ: أنطوان خويري، حوادث لبنان، ج 6، 1977 –1978، . . . وأخيراً حرقوه، جونيه 1978، ص 269–272.



(38) طنّوس معوّض، 18 يوماً من عمر لبنان. عهد الرئيس رينه معوّض، مع مقدّمة للرئيس حسين الحسيني، دار النهار للنشر، ط3، بيروت 2003، ص 10–11.
(39) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج4، ص 326–328.
(40) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحُكم ما بين 1976 و1980، ط2، دار العلم للملايين، بيروت 1996، ص 245.
(41) الحصّ، زمن الأمل والخيبة، ص 384– 389.
(42) أنطوان الخويري، حواث لبنان 1980، ج9، 1 لبنان بين الشرعيّة والاحتلال، جونيه 1981، ص 226–227؛ قارن بالوثيقة كاملة في: جورج بشير/ فيليب أبي عقل/ فوزي مبارك، أمراء الطوائف من جنيف إلى لوزان، وكالة لأنباء المركزيّة، شركة الفجر للصحافة، بيروت، لا ت، ص 304–305.
(43) كانت هناك دعوات إسلاميّة، وخصوصاً شيعيّة لمداورة رئاسة الجمهوريّة، استناداً إلى تفوّق عدد المسلمين على المسيحيّين. انظر: Abul-Husn, The Lebanese Conflict, no. 3, p. 123.
(44) Charles Winslow, Lebanon. War and Politics in a Fragmented Society, London/New York 1996, p. 219
(45) الحصّ، زمن الأمل والخيبة، مرجع سبق ذكره، ص 253.
(46) نقلاً عن: يونس، ج4، ص 189.
(47) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، 1973. . .ج4، مواقف الأطراف ومشاريع الحلّ، لا دار للنشر، بيروت 1985، ص 106–107.
(48) يونس، ج 4، 164–165، 187–190.
(49) أتينا على ذكر هذه التناقضات في الفصل الأوّل من المجلّد.
(50) يونس، ج 1، ص274–275؛ ج4، 143–144.
(51) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 290.
(52) حول موقف أمين الجميّل من «الاتّفاق الثلاثيّ»، راجع الفصل السابع، ص 661 – 665.
(53) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 292.
(54) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج 1 (1986–1992)، سائر المشرق للتوزيع، جونيه، لات، ص 74.
(55) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 28.
(56) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 328.
(57) سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج1، ص 77.
(58) حول «الثوابت الإسلاميّة»، انظر الفصل السادس.
(59) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 72.
(60) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ص 77. وحول التيّارات الشعبيّة المناهضة للحرب، انظر الفصل الخامس.

(61) نقلاً عن: سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(62) نقلاً عن: سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 121.

(63) حول هذا الموضوع، راجع: عبد الرؤوف سنّو، «سورية... لبنان والمتغيّرات الدوليّة. من اتّفاق الطائف إلى القرار 1595»، في: حوار العرب (بيروت)، ص 8-16.

(64) الوثيقة الصادرة عن «مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك» في ختام دورته السنويّة في تاريخ 8 كانون الأوّل 1983، في: بشير/أبي عقل/مبارك، أمراء الطوائف، مرجع سبق ذكره، ص 328-332. وقارن بـ: يونس، ج4، 147-150. وقد انبرى سليم الحصّ بالرّد على هذه المقولة من دون أن ينفي العامل الخارجيّ لتلك الحرب بالقول: إنّ هناك خلافات بين اللبنانيّين عمر بعضها عمر الاستقلال، وإنّ الأزمات السياسيّة كانت متتالية ولو أنّ حدّتها كانت تتفاوت بين فترة وأخرى، إحداها انفجرت صراعاً مسلّحاً في العام 1958، وإنّ القوى الخارجيّة، ما كانت لتفعل فعلها تحريضاً وإمداداً لولا الانقسامات الداخليّة التي كانت قائمة بين اللبنانيّين. نقلاً عن: يونس، ج4، ص 150-151.

(65) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 304-306 .Bashshur, The Role of Education نقلاً عن: p. 56

(66) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 304-306.

(67) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 306.

(68) بيان مطران عكّار بتاريخ 13 أيلول 1975، في: صالح، الثورة الفلسطينيّة وتطوّر المسألة الوطنيّة في لبنان «حول أحداث لبنان»، لام، كانون الأوّل 1975، ص 149-151.

(69) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، جامعة البلمند 2000، ص 106.

(70) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، ص 24.

(71) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، ص 27، 47.

(72) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال،ص 49، 51.

(73) يونس، ج4، 145-146.

(74) أغناطيوس الرابع، في المسألة اللبنانيّة والمصير المسيحيّ، مركز الدراسات الأرثوذكسيّ الإنطاكي، بيروت 1989، ص 37.

(75) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، ص 100، 103، 110 - 111.

(76) اللقاء الأرثوذكسيّ في دار مطرانية بيروت في 18 تشرين الأوّل 1983، في: بشير/أبي عقل/ مبارك، أمراء الطوائف، ص 332 - 334.

(77) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، ص 135.

(78) يونس، ج4، ص 168-169؛ في المسألة اللبنانيّة والمصير المسيحيّ، أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مركز الدراسات الأرثوذكسيّ الأنطاكي، بيروت 1989، ص 16، 48.



(79) أغناطيوس الرابع، في المسألة اللبنانيّة والمصير المسيحيّ، ص 15.

(80) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، ص 49.

(81) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، ص 115-119.

(82) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973...، إعداد عماد يونس، ج1، ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحلّي، لا دار نشر، بيروت 1985، ص 277.

(83) أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية وسائر المشرق، مواقف وأقوال، ص 283.

(84) مؤتمر بكركي على سبيل المثال الذي عقد في 14 كانون الثاني 1984. وعلى كلّ حال، لم يتلق البطريرك أغناطيوس الرابع (هزيم) دعوة للمشاركة في المؤتمر. وعزا كميل شمعون ذلك إلى عدم وجود مقرّ رسميّ ثابت للبطريركيّة الأرثوذكسيّة في لبنان كي تُرسل إليه الدعوة. انظر: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج4، مرجع سبق ذكره، 162-164.

(85) جريدة السفير، 17 كانون الثاني 1984.

(86) يونس، ج4، ص 168-169؛ أغناطيوس الرابع، في المسألة اللبنانيّة والمصير المسيحيّ. ص 16، 31.

(87) في المسألة اللبنانيّة والمصير المسيحيّ المرجع السابق، ص 51.

(88) المرجع السابق، ص 22، 27، 28.

(89) - كارول داغر، جنرال ورهان، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت 1992، ص199.

(90) نقلاً عن: El-Solh, "Religious Identity and Citizenship. An Overview of Perspectives", Deirdre Collings (Ed.), *Peace for Lebanon?* p. 236. وكانت «الرابطة المارونيّة» تشارك رهبان الكسليك رؤيتهم هذه. انظر ص 577 - 579 من هذا الفصل.

(91) نقلاً عن: يونس، ج2، ص 357-358.

(92) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص،365.

(93) هانف، ص 365.

(94) جورج، إميل عيراني، البابويّة والشرق الأوسط. دور الكرسيّ الرسوليّ (الفاتيكان) في النزاع العربيّ - الإسرائيليّ 1962-1994، ترجمة بولس سرّوع، جبيل 1997، ص 171-173.

(95) راجع صفحة 610 - 612 من هذا الفصل.

(96) محمد لاغا، محمد، الاتّجاهات السياسيّة في لبنان (1920-1982). دراسة علميّة موثّقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبنانيّ والمواقف الدوليّة منه، دار النهضة العربيّة، بيروت 1991، ص 191 - 196.

(97) حول طروحات «الحركة الوطنيّة»، انظر ص 572 - 574 من هذا الفصل.

(98) عالجنا جزءاً من المواقف الإسلاميّة في الفصل الخامس.

(99) نقلاً عن: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973...، ج4، مواقف الأطراف ومشاريع الحلّ، بيروت 1985، ص 13 - 17.

(100) القوتلي، الإسلام والحُكم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(101) فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 406–408.

(102) حسين القوتلي، «إلغاء الطائفيّة السياسيّة والعلمنة. . . والعروبة»، في: **الفكر الإسلاميّ**، 10(1986)، ص 9.

(103) انظر النصّ كاملاً في: جريدة **اللواء** 10 تشرين الثاني 1978.

(104) حول «لتننة» الحرف العربيّ، والخلاف على الدور الثقافيّ للغة العربيّة، راجع الفصل الخامس من المجلّد، ص 529 – 533.

(105) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 225. تأسّس «حزب التحرير» في القدس عام 1953 من قبل الداعية القاضي تقيّ الدين النبهاني.

(106) حزب التحرير، لام، 9 أيّار 1985، ص 47.

(107) حول طروحات «حزب الله» الإسلاميّة ومساعيه لإقامة دولة إسلاميّة، راجع ص 616 – 623 من هذا الفصل.

(108) جريدة **العمل**، 5 تموز 1979. وقارن بجريدة **اللواء**، التاريخ نفسه.

(109) الفصل الخامس من المجلّد، ص 527.

(110) حول حيثيّات تأسيس المجلس وأهدافه، راجع الفصل الأول ص 72 – 74.

(111) Rosiny, Islamismus, pp. 105 - 106.

(112) صالح، الثورة الفلسطينيّة وتطوّر المسألة الوطنيّة في لبنان، ص 153–156.

(113) Rieck, Die Schiiten, op. cit., p. 267.

(114) يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج4، ص 33–38.

(115) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1977، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1978، ص 71؛ وقارن بـ: Rieck, pp. 267 - 272.

(116) Rieck, Die Schiiten, p. 267.

(117) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 69–70.

(118) Rieck, Die Schiiten, p 314.

(119) Rieck, Die Schiiten, p. 315 وحول «ولاية الفقيه»، انظر ص 618 من هذا الفصل.

(120) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 241.

(121) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 241.

(122) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 237.

(123) نقلاً عن: جورج مسّوح، «المسيحيّون في أعمال رجال الدين المسلمين في لبنان خلال العشرين سنة الأخيرة»، في: **«النظرات المتبادلة بين المسيحيّين والمسلمين في الماضي والحاضر»**، جامعة البلمند، 1997، ص 170.



(124) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج4، ص 134–142.

(125) عدل الإمام شمس الدين منذ عام 1989 عن فكرة حُكم الأكثريّة، واعتبر إلغاء النظام الطائفيّ السياسيّ مغامرة قد تهدّد استقرار لبنان ومصيره، وقد تؤدّي إلى خلق ظروف للاستقواء بالخارج. وفي المقابل، طالب بإصلاح النظام الطائفي السياسيّ، وبالديمقراطيّة التوافقيّة منذ إقرار «اتّفاق الطائف». راجع: الإمام محمد مهدي شمس الدين، الوصايا، بيروت 2001، ص 52–54. ويعتقد سعود المولى أنّ الشيخ شمس الدين امتلك من الشجاعة النادرة لإعلان تخلّيه عن مشروعه، في وقت كان مطلب إلغاء الطائفيّة السياسيّة شعاراً إسلاميّاً وشيعيّاً بامتياز. ويضيف المولى، أنّ شمس الدين قصد بـ «ديمقراطيّة الأكثريّة» تلك التي تقوم على مبدأ الشورى، أي التشاور والتوافق بين اللبنانيّين. سعود المولى، العدل في العيش المشترك، **دفاتر الحوار** (2)، معهد الدراسات الإسلاميّة المسيحيّة – جامعة القديس يوسف، بيروت 2003، ص 267–275.

(126) سيأتي الحديث بعد قليل في هذا الفصل عن «الثوابت الإسلاميّة» في ص 604 – 608.

(127) أحمد زين الدين، تطوّر قانون الانتخاب في لبنان (1840–2000)، دار ليلى، بيروت 1999، ص 125–135.

(128) يونس، ج4، ص 126–128.

(129) حضر هذا اللقاء مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة الشيخ حسن خالد، والشيخ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى آنذاك، والشيخ حليم تقي الدين، رئيس القضاء المذهبيّ الدرزيّ، بالإضافة إلى زعامات تقليديّة إسلاميّة أخرى هي: عادل عسيران وصائب سلام وسامي يونس وحسين الحسيني.

(130) ثوابت الموقف الإسلاميّ (21/9/1983)، في: الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973ب، إعداد عماد يونس، ج4، «مواقف الأطراف ومشاريع الحلّ»، بيروت 1985، ص 132–133.

(131) كانت الوحدات السوريّة قد غادرت العاصمة بيروت في آب 1982 إثر الاجتياح الإسرائيليّ للبنان.

(132) نقلاً عن: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج4، ص129، 130.

(133) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج4، مرجع سبق ذكره، ص 151.

(134) تعليق السيّد نبيل خليفة على «الثوابت الإسلاميّة»، في: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج4، ص 152.

(135) نقلاً عن: منى حدّاد يكن، «التنشئة الوطنيّة»، في: **المؤتمر التربويّ الإسلاميّ الأوّل**، ص 279.

(136) نقلاً عن: مسّوح، المسيحيّون في أعمال رجال الدين المسلمين في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(137) مسّوح، المسيحيّون في أعمال رجال الدين المسلمين، ص 165.

(138) انظر في هذا الخصوص كتاب وضّاح شرارة، دولة حزب الله، لبنان مجتمعاً إسلامياً، مرجع سبق ذكره. وحول إيديولوجيّة» حزب الله» ومواقفه من لبنان، ، انظر ص 616 – 623 من هذا الفصل.

(139) شرارة، دولة حزب الله، حاشية 28، ص 101.

(140) جريدة العهد، عدد 184، 12 جمادى الأولى 1408 هـ.

(141) جريدة الديار، 5 كانون الثاني 1996.

(142) منهج حزب التحرير في التغيير، لام، ط4، 1998، ص 3–4.

(143) ضمّ صائب سلام، وسليم الحصّ، ورشيد الصلح، وتقي الدين الصلح، وناظم عكّاري، وبهاء الدين البساط، وزاهر الخطيب، وجميل كبّي، وناظم القادري، وزكي مزبودي، وحسن الرفاعي، ونسيب البربير، وأمين البزري، و عبد الرحمن اللبّان، ومحمد كنيعو، ومالك سلام، وحسين قوتلي.

(144) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 235–236.

(145) يونس، ج1، ص 284–285.

(146) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 220–221.

(147) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 314–315.

(148) «وثيقة الجبهة اللبنانيّة دراسة وتحليل ومواقف»، في: جريدة النهار، 20 تموز 1985.

(149) حول المؤتمر المارونيّ في 25 كانون الثاني 1986، راجع ص 586، 639 من هذا الفصل.

(150) حول المبادرة الفاتيكانيّة، راجع الفصل السابع.

(151) سيأتي الحديث عن «الاتّفاق الثلاثيّ» في الفصل السابع من المجلّد.

(152) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 298–304.

(153) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 304–306.

(154) نقلاً عن وثائق الحرب اللبنانيّة لعام1985، ص 101.

(155) نقلاً عن وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 101.

(156) راجع ص 574 – 576 من هذا الفصل.

(157) هانف، ص367.

(158) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 217–220.

(159) حول مشروع الجميّل انظر ص 672 من المجلّد.

(160) بقرادوني، لعنة وطن. من حرب لبنان إلى حرب الخليج، غدراس 1991، ص 166–168.

(161) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 376–381.

(162) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 136.

(163) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، 356–357.

(164) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 332–333.

(165) حول طروحات حبيقة، انظر ص 653 – 657 من الفصل السابع.



(166) انظر ص 698 – 699 من الفصل السابع.

(167) محسن دلّول، حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، دار رياض الريّس، بيروت 2007، ص 312–313، 315.

(168) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 293–294.

(169) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 246–249.

(170) Winslow, Lebanon, p. 254.

(171) حسن صبرا، «عن الصحوة الإسلاميّة في لبنان»، في: الحركات الإسلاميّة المعاصرة في الوطن العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط2، بيروت 1989، ، ص 178–179.

(172) حول الأنشطة الاجتماعيّة والخدماتيّة لحزب الله ودورها في الاستقطاب الجماهيريّ، انظر الفصل السادس عشر من المجلّد الثاني.

(173) Rieck, Die Schiiten, pp. 415 - 416.

(174) هذه الحوزات هي: في بعلبك (= حوزة الإمام المنتظر)، وفي صدّيقين (= حوزة الإمام المهدي)، وفي حيّ السلم على طريق المطار (= حوزة الرسول الأعظم)، وحوزة الرسول الأكرم في حارة حريك، وحوزة السيدة الزهراء في البقاع، وحوزة جبشيت. وكان السيد محمد حسين فضل الله قد أسّس في الستينات من القرن الماضي «معهد الشورى الإسلاميّ» في بيروت. حول الحوزات، راجع: شرارة، دولة حزب الله؛ «الميليشيات اللبنانيّة، إداراتها ومداخيلها»، في: جريدة الحياة، 3، 2 شباط 1990.

(175) نقلاً عن: لوران/ بصبوص، الحروب السرّية في لبنان، بيروت 1988، ص 358.

(176) مسّوح، مرجع سبق ذكره، ص 171 – 172.

(177) جريدة العهد، عدد 53، 10 شوال 1405 هـ.

(178) Rieck, p. 596 وراجع البيان في: Augustus Richard Norton, Amal and the Shi'a. Struggle for the Soul of Lebanon, Austin1988, pp.167 - 187.

(179) Paul A. Jureidini/R.D. McLaurin, "Lebanon after the War of 1982", in: Edward E. Azar ect. (Eds.), *The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or Reality?*, New York 1984, pp. 4f.

(180) اختار «حزب الله» اسمه من آية تدور حول الولاية والولاء: «ومن يتولّ الله ورسوله والذين أمنوا فإنّ حزب الله هم الغالبون»، سورة المائدة : 56.

(181) أبرز المنضوين تحت «حزب الله» و«حزب الدعوة الإسلاميّ»، و«حركة أمل الإسلاميّة»، و«تجمّع العلماء المسلمين في لبنان»، و«هيئة علماء جبل عامل»، و«تجمّع العلماء المسلمين في البقاع»، و«مؤسّسة شهيد الثورة الإسلاميّة»، و«المعهد الشرعيّ الإسلاميّ»، وحركتان سُنّيتان في طرابلس (الشيخ سعيد شعبان) وفي صيدا (الشيخ أحمد الزين، قاضي شرع صيدا، والشيخ ماهر حمّود، والشيخ أسامه العارفي). انظر: وضّاح شرارة، دولة حزب الله لبنان مجتمعاً إسلامياً، ط3، بيروت 1998، ط 3، حاشية 21، ص 146.

(182) Rieck, Die Schiiten, p. 418.

(183) Rosiny, Islamismus, pp. 86 - 87.

(184) Harik, Hezbollah, p. 39f.

(185) عبد الرؤوف سنّو، «الحرب الإسرائيليّة – اللبنانيّة 2006: الخلفيّات والمواقف والأبعاد»، في حوار العرب (لبنان)، 22 (2006، ص 35؛ وقارن بـ: صبرا، «عن الصحوة الإسلاميّة في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 176–177.

(186) نقلاً عن: Mats Wärn: "Staying the Course: the "Lebanonization" of Hizbullah", in: http://almashriq.hiof.no/lebanon/300/320/324/324.2/hizballah£warn2£transformation.html#131back.

(187) نقلاً عن: حسن فضل الله، الخيار الآخر. حزب الله السيرة الذاتيّة والمواقف، بيروت 1994، ص197.

(188) شرارة، دولة حزب الله، ص 354.

(189) «النص الحرفيّ لرسالة حزب الله إلى المستضعَفين»، في: جريدة **العهد**، عدد 35، 3 جمادى الثانية 1405 هـ؛ وقارن بـ: Norton, Amal and the Shi'a, op. cit., pp. 172 - 173.

(190) فضل الله، مرجع سابق، ص 198؛ «النصّ الحرفيّ لرسالة حزب الله إلى المستضعَفين»، في: جريدة **العهد**، 3 جمادى الثانية 1405 هـ.

(191) بيان الحزب المؤرّخ 16 شباط 1985، في: Norton, Amal and the Shi'a, op. cit., pp. 170 - 171.

(192) نقلاً عن: وضّاح شرارة، دولة حزب الله لبنان مجتمعاً إسلامياً، ط3، بيروت 1998، حاشية 2، ص 11.

(193) جريدة **العهد**، عدد 8، 21 ذو القعدة 1404 هـ.

(194) فضل الله، ص 192.

(195) وضّاح شرارة، «تيارات الإحياء الدينيّ في الإسلام»، في: **الثقافة والدين والسياسة وإعادة بناء لبنان**، أعمال المؤتمر العالمي 1985، مجلد 2، ص 69 – 74.

(196) حسن فضل الله، الخيار الآخر، حزب الله السيرة الذاتيّة والموقف، دار الهادي 1994، ص 187–213؛ Rieck, p. 596.

(197) لوران/ بصبوص، الحروب السرّية، ص 285.

(198) فضل الله، الخيار الآخر، ص 206–208.

(199) Rieck, Die Schiiten, pp. 595 - 596.

(200) نسبة إلى الإمام الخميني، الزعيم الروحيّ والسياسيّ للثورة الإيرانيّة ضدّ الشاه.

(201) لوران/ بصبوص، الحروب السرّية في لبنان، ص 271 أ 281.

(202) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، حاشية 26، ص 127.

(203) Rieck, Die Schiiten, p.

(204) John J. Donohue, "The Influence of Political Conflict on Religious Life in Lebanon: Politization or Depolitization of Religious Institutions", in: ***Culture, religion, politque et la reconstruction du Liban:*** Colloque international 1985 "Le Mouvement Culturel Antelias" - Liban, Tome II, pp. 58 - 59.



(205) شرارة، دولة حزب الله، ص 343.

(206) وضّاح شرارة، دولة حزب الله، ص 121 – 123.

(207) في هذا المعنى، صرّح الشيخ سعيد شعبان بأنّ العروبة ليست سوى **«عنصرية تربط الناس بالدم، باللغة، أو بالتاريخ»**، نقلاً عن: شرارة، دولة حزب الله، حاشية 28، ص 101.

(208) نقلاً عن: وضّاح شرارة، تيّارات الإحياء الدينيّ في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 71، 73، 75 – 76.

(209) في اتصال قام به المؤلّف مع السيّد إبراهيم، نجل الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدين، بتاريخ 19 شباط 2007، نفى السيّد إبراهيم شمس الدين أن يكون والده قد شارك في وضع دستور لدولة إسلاميّة في لبنان.

(210) نفى الشيخ الجوزو في ما بعد توقيعه على بيان يدعو إلى إقامة دولة إسلاميّة في لبنان. انظر: شرارة، دولة حزب الله، ص 170.

(211) Rosiny, Islamismus, pp. 216 - 217.

(212) نقلاً عن: لوران/ بصبوص، الحروب السرّية، ص 279 – 280.

(213) وسبق ذلك بعامين، حديث للسيد إبراهيم الأمين في مجلة «الشراع» البيروتيّة، حين قال: **«نريد لبنان جزءاً من الدولة الإسلاميّة وليس كياناً إسلاميّاً منفصلاً»**، نقلاً عن شرارة، دولة حزب الله، حاشية 18، ص 222. وقارن بحسن فضل الله، الخيار الآخر. حزب الله السيرة الذاتية والموقف، 187 – 188؛ شرارة، تيّارات الإحياء الدينيّ في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(214) المرشد الثاني للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.

(215) نقلاً عن: شرارة، دولة حزب الله، ص 342.

(216) نبيل خليفة، «من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائديّة والتحدّيات الجيو – سياسيّة»، في: **ملحق النهار**، عدد 431، 10 حزيران 2000، ص 6.

(217) نقلاً عن: شرارة، دولة حزب الله، حاشية 20، ص 250.

(218) جريدة **العهد**، عدد 8، 21 ذو القعدة 1404 هـ.

(219) من خطبة الشيخ زهير كنج في حزيران 1986. نقلاً عن: شرارة، ص 297.

(220) هي ثكنة تابعة لحزب الله في محلّة البسطة، حيث قام الجنود السوريّون العائدون إلى بيروت الغربيّة بقتل 23 من ميليشيا الحزب بتاريخ 23 شباط 1987. وسبق هذه الحادثة وقوع اشتباك بين الحزب والسوريّين في 12 شباط، حيث احتجز الخمينيّون مراقبين سوريّين ضمن «القوّة المشتركة» لحفظ الأمن، بعدما أحرقوا آليّاتهم. انظر: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 43 – 44، 58 – 59.

(221) نقلاً عن: شرارة، دولة حزب الله، حاشية 20، ص 250.
(222) لوران/ بصبوص، الحروب السرّية، ص 244 - 252، 272.
(223) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص 11.
(224) حول صراعات الميليشيات على القرار السياسيّ، راجع الفصل الرابع من المجلّد.
(225) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 249–252.
(226) انظر الفصل السابع من الكتاب، ص 671.
(227) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 322–323.
(228) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 322، 323–324.
(229) يونس، ج4، ص 411–412.
(230) يونس، ج4، ص 411–412.
(231) يونس، ج4، ص 183–186.
(232) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 319–320.
(233) انظر الفصل السابع ص 695.
(234) جوزيف الخوري طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، لام، 1987، ص 37.
(235) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 368–369.
(236) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 372–374.
(237) هانف، مرجع سابق، ص 391.
(238) راجع في هذا الخصوص تصريحات بشير الجميل وفادي فرام ودوري شمعون في الفصل الخامس، ص 519 - 521.
(239) El-Solh, Religious Identity and Citizenship in Lebanon, op. cit, pp. 235 - 236.
(240) راجع المعلومة في حاشية 219 من هذا الفصل.
(241) حول مؤتمر جنيف وما يتعلّق به من موضوع هويّة لبنان، انظر الفصل السابع ص 690 - 691.



# الفصل السابع

## السياسات العربيّة والدوليّة: المواقف والمبادرات لحلّ الأزمة اللبنانيّة 1975 - 1988

قد لا يكون هناك جهد محلّي خلال حرب لبنان لحلّ الأزمة اللبنانيّة أو تقريب المواقف بين الفرقاء اللبنانيّين المتنازعين، إلاّ وواكبته مبادرات سوريّة أو عربية أو دوليّة. فاللبنانيّون، ما كان بإمكانهم رعاية وفاق داخليّ في ما بينهم، بعدما فرّقتهم السياسة والسلاح وأضحوا أدوات يمثّلون إرادات الخارج ومصالحه. وعلى الرغم من أن دولاً عربية وأجنبيّة جعلت من لبنان ساحة لتنافسها، إلاّ أنّ تدخلها «السلميّ» لحلّ الأزمة اللبنانيّة انطلق من مصالحها القوميّة. وقد راوحت مساعيها لتسوية الأزمة ما بين تجميد للقتال، وبين إيجاد تسوية ظرفيّة أو شاملة. فالنظام السوريّ، أراد منذ بداية الحرب، إيجاد حلّ للأزمة ينطلق ممّا أسماه مصالحه القوميّة، كي لا يقع لبنان فريسة بيد إسرائيل أو يجري تقسيمه. لكن مبادراته هذه، كانت من أجل فرض وصايته على لبنان، ومنع أيّة قوّة لبنانيّة أو خارجيّة من التدخّل في أزمته. أما المملكة العربيّة السعوديّة، التي كان على دبلوماسيّتها أن تحترم مصالح سورية في لبنان، فكان عليها أن تنسّق مبادرتها لحلّ الأزمة اللبنانيّة معها من جهة، وأن تعمل في الوقت نفسه على إنقاذ لبنان ممّا كان يُخطط له، والحفاظ على سيادته واستقلاله وتماسك شعبه، وذلك انطلاقاً من مسلّمات سياستها الخارجيّة القاضية بعدم التدخّل في شؤون الدول الأخرى.

وعلى صعيد المواقف والمبادرات الدوليّة تجاه لبنان، كانت فرنسا السبّاقة إلى إرسال البعثات الدبلوماسيّة لاستقصاء أوضاعه وبالتالي إيجاد حلّ لأزمته. وكانت بذلك تستند إلى علاقاتها التاريخيّة به. لكنّ دبلوماسيّتها اصطدمت بنفوذ الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط واحتكارها حلّ أزمته، وذلك انطلاقاً من رعايتها لاتفاق «الخطوط الحمر» بين سورية وإسرائيل. أما الفاتيكان، فكثّف من نشاطه الدبلوماسيّ

في لبنان، منطلقاً من رؤية شموليّة لأوضاع المسيحيّين في الشرق. فانحصرت دبلوماسيّته في تقريب وجهات النظر داخل المعسكر المارونيّ أوّلاً، وبين المسيحيّين والقوى الإسلاميّة واليساريّة الحليفة لسورية ثانية. وفي المقابل، اتسمت الدبلوماسيّة الأميركيّة بأنّها الأكثر فعاليّة على ساحة الشرق الأوسط بعامّة، ولبنان بخاصّة، استناداً إلى دورها في «التوافق» السوري – الإسرائيليّ حول لبنان عام 1976. وقد تمكّنت من تحجيم أدوار الدول الكبرى الأخرى في بعض المراحل، أو الاستفادة منها في مراحل أخرى. وبالنسبة إلى الاتحادالسوفياتيّ، فكان يصرّ على حلّ شامل لأزمة الشرق الأوسط، ويرفض سياسة واشنطن في حلّها خطوة خطوة، أو انضمام لبنان إلى مثلّث السلام المصريّ – الإسرائيليّ.

## 1 – المبادرات السوريّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة 1975–1988

منذ اندلاع الحرب، تركّزت سياسة سورية في لبنان على السيطرة على الأرض أوّلاً ثم بعد ذلك على ترويض القوى اللبنانيّة، وليس إلحاق الهزيمة العسكريّة الكاملة بها، وجعل كلّ فريق بالتالي يستنجد بها، وهو ما حصل بالفعل[1]. وكان يهمّها تحقيق ثلاث نتائج: استفرادها بالملفّ اللبنانيّ – الفلسطينيّ، ومنع «تعريب» الأزمة قدر الإمكان؛ عدم السماح لدول أجنبيّة بالتدخّل في الأزمة اللبنانيّة؛ وقف إطلاق النار ودخول الفرقاء المتنازعين في حوار برعايتها[2].

### – وقف إطلاق النار والحوار المتعثّر 1975

بدأت سورية «مساعيها الحميدة» لوقف التقاتل بين اللبنانيّين عقب وقوع حادثة عين الرمّانة في 13 نيسان 1975. وانصبّت جهودها في هذه المرحلة على وقف القتال بين «حزب الكتائب» والفلسطينيّين، عبر تشكيل دوريّات مشتركة من قوى الأمن الداخليّ والمقاومة الفلسطينيّة وإزالة الحواجز.

وفي أيّار 1975، أعلن وزير الخارجيّة السوريّة عبد الحليم خدّام عن رغبة بلاده في حلّ الأزمة اللبنانيّة، موضحاً أنّ ما يحصل في لبنان يُشغل بلاده عن معركتها الأساسيّة ضدّ إسرائيل. فضغط السوريّون في هذه المرحلة من أجل تشكيل حكومة اتّحاد وطنيّ بعدما قدّمت حكومة الرفاعي العسكريّة استقالتها[3]. وتمّ لهم ذلك في الأوّل من تموز 1975 عبر تشكيل حكومة سداسيّة برئاسة كرامي واستبعاد حزبي الكتائب والتقدميّ



الاشتراكيّ عنها[4]. لكنّ الحكومة الجديدة لم تجلب السلام معها، بعدما تفاقم الوضع الأمنيّ، وهذا ما حدا بالبطريرك المارونيّ خريش أن يوجّه دعوة علنيّة إلى سورية للتدخّل في حلّ الأزمة اللبنانيّة.

وفي 20 أيلول 1975، وهو يوم ملتهب في تاريخ لبنان، بحث خدّام مع القيادات اللبنانيّة مسألة وضع ورقة عمل تحدّد المطالب والأسس التي يمكن أن تُبنى عليها المصالحة الوطنيّة. وعلى ما يبدو، فإنّ الاندفاع السوريّ للانفراد بحلّ الأزمة اللبنانيّة، أثار قلق القيادات المسيحيّة، وفي مقدّمها الرئيسين فرنجيّة وشمعون. كان فرنجيّة قد أعلن في 22 آب 1975 عن أنّ «الميثاق الوطنيّ غير مقدّس»، لافتاً إلى استعداده إجراء إصلاحات في النظام السياسيّ اللبنانيّ وقواعد التعايش الطائفيّ. وبذلك، كان فرنجيّة، عن قصد أو من دون قصد، يفسح في المجال أمام دمشق للإعلان عن مبادرة تطيح بكثير من امتيازات الموارنة. كما شارك فرنجيّة شمعون بالإعلان عن تفضيلهما تدخّل «جامعة الدول العربيّة» بدلاً من المبادرة السوريّة. وكان هذا بتحريض مصريّ على ما يبدو[5]. لكنّ دمشق رفضت ذلك، متّهمة البعض بمحاولة عزلها، ورأت أنّ الأوضاع الخطيرة التي يمرّ بها لبنان تستدعي عدم انتظار تدخّل «جامعة الدول العربيّة»[6].

وحول الشكوك بالدور السوريّ، كانت هناك اتّهامات لسورية بأنّها تفتعل الأزمة من قبل عناصرها وحلفائها من أجل تسويغ مبادرتها أو دخولها إلى لبنان[7]، كقيام عسكريّين سوريّين وأفراد من منظّمة «الصاعقة» بمهاجمة مراكز الجيش اللبنانيّ[8]، أو «تسخين» خطوط التماس بين البيروتين طوال الأشهر الأولى من اندلاع الحرب من خلال «ألوية الأسد» التابعة لحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ. وقد اتّهم كمال جنبلاط سورية بأنّها كانت تعمل على إطالة أمد الحرب[9]. لكنّ سقوط الدامور والسعديّات في مطلع عام 1976 على أيدي «القوّات المشتركة» الفلسطينيّة واليساريّة، وتشديد الضغط في الشمال على جبهة طرابلس – زغرتا، جعل المسيحيّين أكثر قبولاً للتدخّل السوريّ.

أدّى تفاقم الوضع الأمنيّ في لبنان وضغط القيادة السوريّة، إلى تشكيل «لجنة الحوار الوطنيّ» في 24 أيلول 1975[10]. استمرّ عمل اللجنة حتّى 24 تشرين الثاني من العام نفسه، واجتمعت خلال هذه الفترة تسع مرّات وشكّلت ثلاث لجان فرعيّة للإصلاح السياسيّ والاجتماعيّ – الاقتصاديّ والماليّ، وانتهت إلى لا شيء. وهذا يعود إلى أنّ

اللجنة بدأت عملها وهي تواجه عقبتين صعبتي التذليل، وهما: عدم رغبة أعضائها في الاتّفاق على برنامج مشترك، والافتقار إلى التضامن في ما بينهم. وقد رفضت القوى المارونيّة بحث أي إصلاح وتعديل في الدستور و«الميثاق» قبل إعادة القانون والأمن إلى البلاد. وهذا يعود إلى اعتقادها أنّ التفاوض مع المسلمين واليسار اللبنانيّ في ظلّ الوجود العسكريّ الفلسطينيّ لن ينتهي إلى صالحها. أمّا القيادات الإسلاميّة واليساريّة في «لجنة الحوار الوطنيّ»، فكانت تبرّر مشاركتها في عمل اللجنة من أجل الحصول على تنازلات من الموارنة لإحداث تعديل مهمّ في المشاركة بالسلطة. من هنا، اصطدم أي تقدّم في اللجنة بعقليتين تقليديّتين: عقليّة القيادات المارونيّة الرافضة تقديم أيّة تنازلات، وعقليّة القيادات الإسلاميّة – اليساريّة المصرّة على تعديلات أساسيّة في النظام اللبنانيّ. وهناك سبب آخر لتعثّر الحوار، وهو أنّ ميليشيات اليمين واليسار كانت «تتحاور» في الشارع، ووجدت أنّ هذا الحوار قد يحقّق لها مكاسب أفضل تستطيع من خلالها فرض نفوذها السياسيّ[11].

**– الوثيقة الدستوريّة 14 شباط 1976: تسوية فاشلة على وقع المدفع**

أثناء البحث عن مخرج للأزمة اللبنانيّة، عجزت القمم الروحيّة، منفردة ومجتمعة[12]، عن وقف التقاتل وأعمال الخطف والتهجير. ولم تؤدِّ زيارة كلٍّ من كمال جنبلاط وبيار الجميّل إلى دمشق على التوالي في تشرين الأوّل وكانون الأوّل 1975 إلى تهدئة الأوضاع. فبينما طالب الجميّل بتدخّل سورية في الأزمة اللبنانيّة، أعلن جنبلاط عن تصميمه على إلحاق الهزيمة السياسيّة والعسكريّة بالموارنة. وبنتيجة الاتصالات السوريّة – اللبنانيّة، زار كرامي دمشق في التاسع من تشرين الأوّل عام 1975، أعلن بعدها عن وقف لإطلاق النار في 22 كانون الثاني 1976، وتشكيل «اللجنة العسكريّة العليا»، التي ضمّت ممثّلين عن لبنان وسورية والفلسطينيّين. وفي 28 كانون الثاني، عقد مجلس الوزراء اللبنانيّ جلسة لوضع الترتيبات الأمنيّة موضع التنفيذ، وإزالة الحواجز، وإعادة عمل المؤسّسات. وفي السابع من شباط، زار فرنجيّة دمشق، وتمخّض عن لقائه بالأسد (= لقاء دمشق) اتّفاق الجانبين السوريّ واللبنانيّ على ما سُمّي بـ«الوثيقة الدستوريّة».

لم يكن التوصّل إلى «الوثيقة الدستوريّة» نتيجة حوار مباشر بين اللبنانيّين، بلّ بفعل اتصالات قامت بها القيادة السوريّة مع فرقاء النزاع. إنّ فكرة حلٍّ سياسيّ لإنهاء النزاع في لبنان كانت تُشغل القيادة السوريّة منذ أواخر عام 1975. وقد كلّف الرئيس فرنجيّة



لوسيان دحداح، أحد المقرّبين منه، للتفاوض مع دمشق حول مشروع تسوية للأزمة اللبنانيّة[13]. بناءً على ذلك، عُقدت في دمشق اجتماعات عدّة، تكلّلت آخر الأمر في زيارة الرئيسين فرنجيّة وكرامي إلى العاصمة السوريّة، ووضع اللمسات الأخيرة على ما سُمّي «الوثيقة الدستوريّة»، التي كانت القوى السياسيّة المسيحيّة والإسلاميّة على علم بخطوطها العامّة. وفي 30 كانون الثاني 1976، عُقد اجتماع إسلامي موسّع في دارة مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة حسن خالد بحضور عبد الحليم خدّام[14]، تمخّض عنه ورقة إصلاحيّة يلتزم بها الرئيس فرنجيّة علناً. وكانت أهمّ المقرّرات هي: المناصفة في المجلس النيابيّ بين المسلمين والمسيحيّين وفي وظائف الفئة الأولى، وانتخاب رئيس الحكومة من قبل المجلس النيابيّ بدلاً من تعيينه من قبل رئيس الجمهوريّة، والإبقاء على توزيع الرئاسات الثلاث وفق «الميثاق الوطنيّ»، وإنشاء محكمة عليا لمحاكمة رؤساء الجمهوريّة ومجلس اقتصاديّ. وعلى الرغم من أنّ جنبلاط وافق على المقرّرات، إلا أنّه أصرّ على تطوير الإصلاح ليصل إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة[15].

ومن أهمّ ما جاء في «الوثيقة» ببنودها الـ 16، إنهاء الجدل والتجاذب اللذين تسبّب بهما غموض «الميثاق الوطنيّ» من جهة هويّة لبنان. فلم يعد «لبنان ذو وجه عربيّ»، بل «عربياً سيّداً حرّاً مستقلاً». وعلى عكس العرف القائم حول توزيع الرئاسات الثلاث: الجمهوريّة والحكومة والمجلس النيابيّ، لحظت الوثيقة تكريسها على التوالي للموارنة والسنّة والشيعة. وبدلاً من وجوب حصول المرشّح لرئاسة الجمهوريّة على أكثريّة نيابيّة لانتخابه، رأت «الوثيقة» الاكتفاء بـ 55% من أصوات أعضاء المجلس في الدورات بعد الأولى. كما أُعيد تفسير صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، ممّا يعزز صلاحيّات رئيس الحكومة، وانتخاب رئيس الحكومة من قبل المجلس النيابيّ بالأكثريّة النسبيّة، وأن يرأس رئيس الحكومة مجلس الوزراء وتكون له صلاحيّات تقريريّة وإجرائيّة، فضلاً عن إنشاء محكمة دستوريّة لمحاكمة الرؤساء والوزراء، والمناصفة في عدد النواب بين المسيحيّين والمسلمين، وأخيراً إلغاء طائفيّة الوظيفة مع الحفاظ على المساواة في وظائف الفئة الأولى، وتعديل قانون الجنسيّة. وبالنسبة إلى الشقّ الفلسطينيّ، مكمن الأزمة في شقّها الخارجيّ، فقد جرى الاتّفاق على تنفيذ «اتّفاق القاهرة» وملحقاته[16].

لم تُرضِ «الوثيقة»[17] الفريق «الوطنيّ»، برئاسة كمال جنبلاط، ولا اليمين «المسيحيّ» بزعامة «الجبهة اللبنانيّة». لقد أخذ جنبلاط من «الوثيقة» موقفاً متصلّباً،

معتبراً أنّها تكرّس الوضع الطائفيّ السابق والمعادلة القديمة «لا غالب ولا مغلوب». كان الزعيم الدرزيّ يسعى منذ مطلع عام 1976 لتحقيق نصر عسكريّ على اليمين وتأديبه، ودعوة الأسد إلى الغذاء في بكفيا بعد إسقاطها، على حدّ قوله. فاعتبر أنّ «الوثيقة» غير دستوريّة ومتخلّفة عن الدستور المعمول به، وتَخرج عن المفهوم البرلمانيّ الديمقراطيّ. فهو لم يجد فيها الإصلاحات المنشودة التي كان يروّج لها، ولا إنهاء الامتيازات المارونيّة في الرئاسة الأولى وفي الجيش. لقد أبقت «الوثيقة» صراحة على الطائفيّة السياسيّة وتوزيع الرئاسات الثلاث، كما هو العرف القائم، ممّا سبّب صدمة لطموحات جنبلاط السياسيّة. من هنا، وفي ضوء تحقيق الحلف الفلسطينيّ – اليساريّ انتصارات على المسيحيّين في مطلع عام 1976، ورجحان كفّة الميزان العسكريّ لصالحه، ظلّ جنبلاط متمسّكاً بموقفه الداعي إلى تعديل النظام السياسيّ[18]. وإذا صدق الافتراض أنّ جنبلاط كان يسعى إلى تبوء رئاسة الجمهوريّة أو رئاسة الحكومة، فقد كانت «الوثيقة الدستوريّة» لا تحقّق طموحاته هذه، إذ أنّها أبقت على النظام الطائفيّ وعلى توزيع الرئاسات الثلاث الأولى كما كانت عليه.

وعلى صعيد مواقف القيادات الإسلاميّة، عبّرت هذه القيادات على لسان «المجلس الشرعيّ الإسلاميّ الأعلى» عن تحفّظها تجاه تكريس طائفيّة الرئاسات الثلاث الأولى، وطالبت بإيضاحات حول نقاط عديدة في «الوثيقة». واعتبر مفتي الجمهوريّة الشيخ حسن خالد أنّ أهمّيتها تكمن في أنّها أوقفت القتال وطرحت أُسساً للحوار بين اللبنانيّين. وأضاف، أنّها على الرغم من احتوائها على الكثير من الإيجابيّات والسلبيّات، إلاّ أنّها لا تلبي مطالب المسلمين كافة في الإنصاف والمساواة[19]. وبالنسبة إلى كلٍّ من الزعيمين السُنّيّين، صائب سلام وعبد الله اليافي، فقبلاها على مضض، لكنهما رفضا أن تُحصر رئاسة الجمهوريّة بالموارنة بموجب نصّ مكتوب. على عكس ذلك، رحّب رئيس الحكومة رشيد كرامي بالوثيقة، معتبراً أنّها قوّت من صلاحيّات رئيس الحكومة، ولم يجد ضرراً في أن تكرّس رئاسة الجمهوريّة للموارنة، وأن يُعطى **«لبنان العربيّ (بموجب الوثيقة) رمزاً مسيحيّاً»**[20].

وبالنسبة إلى اليمين المسيحيّ، فقد رفض أي بحث في الامتيازات المارونيّة، أي تطبيق إصلاحات قبل التخلّص من المقاومة الفلسطينيّة، وتوزيع الفلسطينيّين على الدول العربيّة. ووصف النائب مخايل الضاهر «الوثيقة» بأنّها محاولة فاشلة لبناء لبنان من حجارة مفتّتة وأخشاب منخورة[21]. واعتبرها بيار الجميّل من جهته تكريساً للطائفيّة،



وأنّ تنفيذها رهن بالثقة المتبادلة بين المسيحيّين والمسلمين[22]. فردّ عليه النائب نجاح واكيم متسائلاً: هل يوافق الشيخ بيار الجميّل على إلغاء الطائفيّة إذا طالبنا بذلك في المجلس النيابيّ؟ أمّا «حرّاس الأرز»، فاعتبروا «الوثيقة» سابقة خطيرة، لأنّها تنزع بعض الامتيازات عن الموارنة. ومن جهته، رفض بشير الجميّل، الذي كان نجمه يتصاعد بسرعة في أوساط اليمين المسيحيّ، «الوثيقة»، فكان يعمل من أجل تأمين هيمنة لا منازع عليها لطائفته المارونيّة[23]. وكتبت صحيفة «العمل» الكتائبيّة تنعي «الوثيقة»، معتبرة أنّ ما تضمّنته محض مطالب شيوعيّة ويساريّة تتستّر وراء مطالب المسلمين التي أصبحت قيادتهم ماركسيّة – شيوعيّة – جنبلاطيّة. وختمت بالقول: **«إنّ التسوية السياسيّة بلا معنى»**[24].

كما انتقدت «الرهبانيّات اللبنانيّة» «الوثيقة»، وأعلنت عن رفضها لها[25]. أمّا منشورات «القضية اللبنانيّة – الكسليك»، فرفضت إعطاء صلاحيّات إضافيّة إلى رئيس الحكومة، لأنّها تجعل السلطة التنفيذيّة برأسين. وانتقدت ما جاء فيها حول عروبة لبنان وانتمائه، لأنّ ذلك سيكون معناه فشلاً آخر كفشل «الميثاق الوطنيّ»، ممّا يفتح الباب على حروب دمويّة في لبنان. وأضافت المنشورات: إنّ الدعوة إلى عروبة لبنان لن تكفي لتبديل هويّة المسيحيّين اللبنانيّين الوطنيّة كما يرونها هم، ولا هويّة المسلمين اللبنانيّين الذين لا يعرّفون عن أنفسهم إلاّ كعرب لأنّهم مسلمون[26]. وعلى ما يبدو، فإنّ تحديد عروبة لبنان في مطلع «الوثيقة»، وتعزيز صلاحيّات رئيس الحكومة على حساب رئيس الجمهوريّة (نظريّة الرأسين على قمّة الدولة)، وكون سورية هي الراعية للوثيقة، كان وراء رفض «لجنة البحوث» في الكسليك هذا الاتّفاق. فاعتبرت أنّ الوثيقة **«تستحقّ الرفض الصارم»** لأنّها وليدة **«الوجود السوريّ»**[27]. وعلى كلِّ حال، فإنّ رفض «الوثيقة» من قبل «الحركة الوطنيّة»، جعل الموارنة يتصلّبون أكثر في مواقفهم الرافضة لأيّة تعديلات في النظام السياسيّ اللبنانيّ[28].

وبالنسبة إلى «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، فكانت العودة إلى اتفاقي القاهرة 1969 وملكارت 1973[29]، وفق «الوثيقة الدستوريّة»، يعني الحدّ من حرّية تحرّكها الذي كسبته منذ أواخر الستينات. فبعدما أسقط الفلسطينيّون وحلفاؤهم بلدتي الدامور والسعديّات، وهاجموا منذ مطلع عام 1976 بلدات مسيحيّة في البقاع، وتوّجوا ذلك بعمليّاتهم في أعالي كسروان، لم يعد الفلسطينيّون يريدون العودة إلى الوراء، والتخلّي عن تلك المكاسب التي كانت تفتح الطريق أمامهم للإمساك بلبنان. فمنذ اندلاع القتال

في البلاد، ازدادت شكوك «منظّمة التحرير» في نيّة سورية، في أنّها تريد أن تضعها تحت إشرافها[30]. من هنا، رحّبت المقاومة الفلسطينيّة بحركة الضابط أحمد الخطيب (جيش لبنان العربيّ) وأمدّته بالمساعدات، لأنّ هذه الحركة كانت موجّهة ضدّ سورية لعرقلة جهودها في الإمساك بالملفّ اللبنانيّ[31]. ومن سياق التنسيق العسكريّ بين حركة الخطيب و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، يتبيّن أنّه كان يحصل على تأييد الأخيرة. ففي الأسبوع الثالث من آذار 1976، بدأ «جيش لبنان العربيّ» يشنّ الهجمات في منطقة الفنادق في بيروت، مخترقاً خطوط ميليشيا «حزب الكتائب اللبنانيّة»، وشارك في عمليّات المقاومة الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة» على محوريّ الدامور وضهور الشوير. وفي 25 منه، قصف هذا الجيش قصر بعبدا، مجبراً الرئيس فرنجيّة على الفرار من مقرّه[32].

**– الاتّفاق الثلاثيّ 28 كانون الأوّل 1985: مولود ميت**

بعد فشل مؤتمريّ جنيف ولوزان في إيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة[33] وقيام «القوّات اللبنانيّة» في 12 آذار 1985 بانتفاضتها ضدّ الرئيس أمين الجميّل الساعي إلى التقارب مع سورية[34]، بدأت دمشق تدرك أنّ القوى الفاعلة على الأرض لم تعد رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة أو السياسيّين التقليديّين، بلّ هي الميليشيات على اختلاف إيديولوجيّاتها وتوجّهاتها، وإنّ أي حلّ للحرب أو تسوية شاملة للأزمة اللبنانيّة تضمن مصالحها[35] لا يكون إلاّ عبر «شبّان» تلك الميليشيات، واستبعاد القوى السياسيّة «الهرمة» الأخرى. وعلى ما يبدو، اتّخذت سورية بعد مؤتمر لوزان 1984 قراراً بتحقيق تسوية شاملة في لبنان تقوم على توازن شيعيّ – درزيّ – مارونيّ تستبعد من خلالها «جيل الماضي» (= القيادات التقليديّة السُنّية والمارونيّة ) وتقوم على أكتاف «الفتية» من الميليشيات. إشارة إلى أنّ القضاء على «المرابطون» عام 1985، أخرج السُنّة من أيّة معادلة تشارك فيها هذه الطائفة لحلّ الأزمة اللبنانيّة، سواء عبر القوى السُنّية التقليديّة أو الميليشياويّة.

**– تسوية سوريّة على أيدي الميليشيات**

في حديث لجريدة «النهار» بتاريخ التاسع من نيسان 1984، حدّد خدّام الأسباب التي تجعل بلاده تتطلّع إلى «جيل الحرب» لتحقيق التسوية المنشودة في لبنان وتشجعه على ذلك، فقال: **«إنّ مؤتمر الحوار كان يجب أن يكون أكثر شمولا. ليس في التمثيل**



**الطائفيّ ولكن في تمثيل الأجيال. الذين شاركوا في الحوار هم من الجيل الذي صاحب مرحلة الاستقلال وما بعدها، وبالتالي الذين عايشوا صيغة 1943 وحكموا البلاد خلال تلك المرحلة بكلّ ما فيها من إيجابيّات وسلبيّات، هؤلاء لا يستطيعون أن يتصوّروا قيام شيء جديد في لبنان يتعارض مع ما أقاموه. كان في لوزان جيل الماضي، أمّا جيل المستقبل في لبنان فلم يكن ممثّلاً بالقدر الملائم. صحيح أنّ الوفاق يجب أن يطلّ على الماضي، لكنه يجب أن يهمّ بالدرجة الأولى الذين سيعني حياتهم اليوميّة في المستقبل. أعتقد»، أضاف خدّام، «أنّ هذه سلبيّة كبيرة كانت في بنية الحوار الوطنيّ. وأحد أعضاء هيئة الحوار قال مراراً: نحن الجالسين إلى الطاولة لا نمثّل القوى الفاعلة الموجودة على الأرض، وأعتقد أنّه كان مصيباً بقدر كبير، باعتبار أنّ الذين كانوا على الطاولة يمثّلون الماضي. لا أريد أن أقول إنّ القوى المقاتلة هي التي تمثّل مستقبل لبنان. ولكن القوى المقاتلة هي جزء من الجيل الجديد في لبنان، جيل الحرب. يجب أن يكون للجيل الجديد موقع في صياغة مستقبل البلد»[36].**

يُمثّل كلام خدّام مرحلة مفصليّة بين سياستين سوريّتين، امتدّت الأولى بين عامي 1975 و1985، وجاءت الثانية بعد التاريخ الأخير. في المرحلة الأولى، عملت سورية على إيجاد حلول للأزمة اللبنانيّة عبر كلّ فرقاء النزاع اللبنانيّين، من تقليديّين وميليشيات. لكن المشكلة التي واجهتها هي أنّ القوى الفاعلة على الأرض هي «الصقور»، أي الميليشيات المسلّحة القادرة على فرض نفوذها وسياساتها وتعطيل التسويات، في حين كانت «الحمائم» كقوى تقليديّة معروفة بتلوّنها، والسلطة اللبنانيّة المتمثّلة برئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة والمجلس النيابي، غير قادرة على حسم الأمور. فأثناء مؤتمريّ جنيف ولوزان، برعاية سوريّة – سعوديّة وفي ضوء استمرار التقاتل على الأرض في لبنان، تبيّن للقيادة السوريّة أنّ قسماً كبيراً من المجتمعين هناك لا يمثّلون سوى قواعد سياسيّة «قديمة»، وأنّ الميليشيات هي التي تستطيع أن تضمن وقفاً لإطلاق النار، أو أن تعرقل التوصّل إلى تسوية معيّنة. وبات واضحاً من أحداث بيروت الغربيّة عام 1984 وبيروت الشرقيّة عام 1985، أنّ الميليشيات هي القوى الفعليّة على الأرض في وجه الجيش اللبنانيّ (انتفاضة 6 شباط 1984)، أو في مواجهة الحُكم اللبنانيّ (انتفاضة القوّات في 12 آذار 1985 ضدّ أمين الجميّل). من هنا، أرادت سورية أن تخرج عن القاعدة المألوفة حتّى الآن، وهي إيجاد الحلول للأزمة اللبنانيّة عبر القوى التقليديّة، من خلال التوفيق بين الميليشيات المتقاتلة لصياغة اتّفاق

تقبل به جميعاً. صحيح أنّ التناقضات كانت كبيرة جدّاً بين جنبلاط وبرّي من جهة وبين «القوّات اللبنانيّة» من جهة أخرى على صعيد الإيديولوجيا والمصالح، إلاّ أنّ الصحيح أيضاً، أنّها كانت عميقة بين «الحزب التقدميّ الاشتراكي» و«حركة أمل»، رغم توافقهما وتحالفهما على تصفية «المرابطون». وقد برزت هذه بشكل واضح بعد إخراج سُنّة بيروت من المعادلة السياسيّة، وحدوث الخلافات بينهما حول الإمساك بالقرار في غربيّ العاصمة بيروت. وكانت «حرب العلم» إحدى عناوين هذا الصراع[37]. إنّ نجاح سورية في عقد الاتّفاق الثلاثيّ، يدلّ على قدرتها على الجمع بين «التناقضات» الميليشياويّة. أمّا سقوط الاتّفاق في ما بعد، فهو مسألة أخرى.

حتّى قبل أشهر على عقد «الاتّفاق الثلاثيّ» (نهاية كانون الأوّل 1985)، كانت «القوّات اللبنانيّة» لا تزال عدو سورية الأوّل في الجانب المسيحيّ، ما جعل أي توافق ميليشياويّ على سلام في لبنان برعاية سوريّة تغيب عنه «القوّات اللبنانيّة» مستحيلاً. كانت «القوّات اللبنانيّة» هي القوة الفاعلة على الأرض في المناطق الشرقيّة باعتراف بيار الجميّل نفسه في «مؤتمر لوزان»[38]. ولهذا السبب، بدأت سورية منذ فشل التسوية التي أقرّها المؤتمر المذكور وأسقطتها الأحداث المتتالية في لبنان، تعمل على تسوية جديدة تتمّ على مستوى «جيل الحرب»، أي الجمع بين «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» و«حركة أمل» و«القوّات اللبنانيّة»، واستبعاد «حزب الكتائب» الذي كان يهيمن عليه أمين الجميّل.

كانت باكورة الدبلوماسيّة السوريّة هو نجاحها في استقطاب إيلي حبيقة للقيام بحركته التصحيحيّة داخل «القوّات» في التاسع من أيّار 1985، وإمساكه بزمام الأمور داخلها عبر هيئتها التنفيذيّة الجديدة، وإبعاد سمير جعجع عن الواجهة الإعلاميّة إلى قيادة الأركان. وكان حبيقة قد اشتهر برئاسته لجهاز أمن «القوّات اللبنانيّة»، بعدما تمّ إعداده في المدرسة الإسرائيليّة[39]، وذاع صيته بأنّه كان وراء مجازر صبرا وشاتيلا[40]. على أنّ أهمّ ما في «حركته التصحيحيّة»، هو قيامه بنقد نفسه ومواقفه السابقة وتبنّيه موقفاً سياسيّاً جديداً تجاه الداخل والمحيط، يقوم على حلّ الأزمة اللبنانيّة بالتلاقي والحوار والتعايش بين اللبنانيّين، و«حتميّة العودة» إلى العمل مع المحيط العربيّ من خلال رفضه «الخيار الإسرائيليّ». كان حبيقة يعتقد ومعه آخرون في «القوّات» أنّ هذا «الخيار» قد تسبّب في تدمير المنطقة الشرقيّة، بعدما تخلّت تلّ أبيب عن المسيحيّين[41]. من هنا، كان «الرهان» على سورية وتبنّي خيارها لحلّ الأزمة اللبنانيّة، في صُلب سياسته



الجديدة، وذلك استناداً إلى الروابط الجغرافيّة والتاريخيّة والمصيريّة التي تجمع بينها وبين لبنان. كانت سورية تحتاج إلى حبيقة أكثر من حاجة الأخير إليها. فمن دونه لا تستطيع دمشق أن تمرّر الاتّفاق في المناطق الشرقيّة، والإدّعاء أنّها تقدّم حلاً متوازناً للأزمة اللبنانيّة. من هنا، كان عليها أن تتناسى تعامل «القوّات اللبنانيّة» مع إسرائيل، معتبرة «**أنّ علاقة ما كانت تربط القوّات وإسرائيل، إلاّ أنّها كانت خاضعة لظروف وتطوّرات، ساهم فيها التثقيف والتاريخ لتخويف المسيحيّين من سورية...**»[42].

### – رسائل حبيقة الثلاث إلى خدّام

جاء التعبير عن موقف «القوّات اللبنانيّة» الجديد بقرار هيئتها التنفيذيّة في 15 أيّار 1985 إقفال مكتبها التمثيليّ في إسرائيل واستدعاء المشرف عليه بيار يزبك إلى بيروت، والإعلان عن سحب عناصرها من جزين والشريط الحدوديّ وتسليم مواقعهم إلى الجيش اللبنانيّ[43]. تلا ذلك، حضور ممثّلين عنها اجتماعات اللجنة الأمنيّة الرباعيّة في عنجر برئاسة العميد غازي كنعان في آب 1985، وفُسّرت هذه الخطوة بأنّها بادرة حسن نيّة تجاه دمشق. وتوّج ذلك بالاتصالات بين الكرنتينا ودمشق، وزيارة حبيقة إلى العاصمة السوريّة في أيلول من العام نفسه.

وعلى الرغم من غياب أي دليل على أنّ سورية كانت تقف وراء «انتفاضة» حبيقة داخل «القوّات»، إلاّ أنّه من الثابت أنّ كلّ التحرّكات التي تلتها وصولاً إلى «الاتّفاق الثلاثيّ» كانت بتشجيعها ومباركتها ورعايتها. كان الاتّفاق المنشود لا يحقّق لسورية هدفاً إستراتيجيّاً لها في لبنان فحسب، وهو منحها هيمنة شرعيّة طويلة الأمد على كلّ قطاعات السياسة والجيش والتواجد على أيّة بقعة في لبنان، بل إمكان العمل على إبقاء الحكومة اللبنانيّة ضعيفة وعاجزة وبالتالي خاضعة لها. وفي صيف 1985، أبلغ حبيقة كريم بقرادوني، رئيس الدائرة الإعلاميّة في «القوّات» بأنّ سورية سترعى حواراً بين «القوّات اللبنانيّة» و«حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»[44]. ولما كانت دمشق تدرك أنّ أوّل خطوة لتحقيق «اتّفاق الميليشيات»، تتطلّب إقامة جبهة مسيحيّة مارونيّة تدعم هذا الاتّفاق، فقد رعت المصالحة بين فرنجيّة وحبيقة في إهدن بتاريخ 31 تموز 1985، بعدما كان حبيقة قد مهّد إلى ذلك بمصادرة القرار السياسيّ والعسكريّ والماليّ في المنطقة

الشرقيّة. ووصف رئيس الدائرة السياسيّة والإعلاميّة في «القوّات اللبنانيّة» كريم بقرادوني هذا اللقاء بين فرنجيّة وحبيقة، بأنّه «**أوّل خطوة على توحيد الصف المسيحيّ سياسيّاً بعد تحقيق توحيد القوى العسكريّة**». وأكّد «**أنّ دمشق شجّعت الخطوة، وأنّ هناك اتصالات لزيارة حبيقة لها**»[45].

كشفت الاتصالات التي قام بها ميشال سماحة، رئيس مجلس إدارة «شركة تلفزيون لبنان»، مع القيادة السوريّة بتاريخ 5 أيلول 1985 في شأن أجواء التقارب بين فرنجيّة وحبيقة، وزيارة جورج تمرز، رئيس مجلس إدارة «بنك انترا»، دمشق في 25 أيلول 1985 والبحث مع المسؤولين هناك في «ورقة عمل» تقدّمت بها «القوّات اللبنانيّة»، عن موقف جديد لحبيقة يعلن فيه عن موافقته على إلغاء الطائفيّة السياسيّة وتعديل قانون الانتخاب. لكن «الورقة» من جهة أخرى، أبانت مخاوف «القوّات» والمسيحيّين من إلحاق لبنان بسورية[46].

مهّدت هذه الاتّصالات لأوّل زيارة يقوم بها وفد قوّاتيّ إلى العاصمة السوريّة في 9 أيلول برئاسة رئيس هيئتها التنفيذيّة يرافقه ميشال سماحة وأسعد شفتري وشارل غسطين وجان غانم وعسّاف كفوري. وفي الاجتماع المذكور مع عبد الحليم خدّام وغازي كنعان، قال حبيقة: نحن «**لا نعرف عن سوريا إلا القذائف وسجن المزّة، هذا ما تعلّمناه داخل المؤسّسات التي خرجنا عليها. أخذنا خياراً جديداً هو الخيار العربيّ، ولا نريد أن نعمل قراءات خاطئة كأسلافنا. نحن نرى أنّ لبنان موجود في منطقة عربيّة وعلى حدود سوريا ونرغب في بناء علاقات مميّزة بين البلدين**»[47]. فردّ خدّام على حبيقة مرحّباً بما يسمعه، وقال: «**عندما نتعامل مع أحد، لا حدود لتعاملنا معه. إنّنا نغطّي له كلّ سلبيّاته ونجيّر له كلّ إيجابيّاته**»[48]. وعلى ما يبدو، كان على حبيقة أن يلبّي قبل ذلك شرطاً لدمشق، يتضمّن الإعلان عن تصوّره لحلّ الأزمة اللبنانيّة، والعلاقات المستقبليّة بين لبنان وسورية.

وفي 27 و29 آب و2 أيلول 1985، أي قبل أن تطأ قدمه العاصمة السوريّة، بعث حبيقة إلى خدّام بثلاث رسائل تضمّنت موقفه من سورية وتصوّره لحلّ الأزمة اللبنانيّة[49]. ففي الرسالة الأولى، وضع حبيقة تصوّره حول العلاقات المميّزة بين لبنان وسورية، استناداً إلى نظريّة تكامل إستراتيجيّ بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا، يتجسّد في اتّفاقات ثنائيّة بينهما. ورأى حبيقة ضرورة تنسيق البلدين سياستهما الخارجيّة تجاه الصراع مع إسرائيل، من خلال وجود قوّات سوريّة في نقاط لبنانيّة محدّدة،



واعتبار أمن لبنان من أمن سورية، وأمن سورية من أمن لبنان، ممّا يتطلّب تكاملاً أمنيّاً سوريّاً – لبنانيّاً. كما رأى حبيقة ضرورة التنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصاديّة والتربويّة، وتعهّد ألاّ يكون الإعلام اللبنانيّ مصدر أذيّة لسورية.

وعلى صعيد الإصلاحات السياسيّة، وافق حبيقة أن يكون المجلس النيابيّ مناصفة بين المسيحيّين والمسلمين، وأن يتمّ تأسيس مجلس للشيوخ ومحكمة دستوريّة، وتثبيت الرئاسات الأربع دستوريّاً[50]، وإعادة توزيع وظائف الفئة الأولى مناصفة، وحلّ الميليشيات وتوزيع أعضائها على قوى الأمن الداخليّ، ونزع الأسلحة، وتعزيز الأمن العامّ، وإعادة بناء الجيش وفق عقيدة قتاليّة، بعد سحبه إلى ثكنه وإلغاء «اتّفاق القاهرة»[51].

وفي رسالته بتاريخ 29 آب، أبلغ حبيقة خدّام أنّ «القوّات اللبنانيّة» ترى أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة يتطلّب حلاً يؤمّن الانتقال التدريجيّ من الواقع الطائفيّ والمذهبيّ إلى الحلّ الوطنيّ، وضرورة إعادة النظر بالدستور وتعزيز التعاون بين رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء من خلال تحديد صلاحيّات كلّ منهما[52]. وفي رسالته الأخيرة، تحدّث حبيقة مرّة أخرى عن «الصيغة اللبنانيّة» لعام 1943، وطالب بإعادة النظر فيها وبالدستور اللبنانيّ لتأمين مشاركة كاملة لكلّ الطوائف. وتصوّر حبيقة مجلساً وزاريّاً متساوياً في العدد بين المسلمين والمسيحيّين ينبثق عنه مجلس سياسيّ يمثّل الطوائف السياسيّة الستّ، يتولّى رسم السياسة العامّة للدولة. لكنّ حبيقة، رأى ضرورة الحفاظ على مارونيّة رئيس الجمهوريّة وتحديد صلاحيّاته من خلال الحوار[53].

وفي الاجتماع الذي جمع حبيقة مع القيادة السوريّة في 9 أيلول، جرى التأكيد على الدور السوريّ في لبنان، ووحدة لبنان واستقلاله وانتمائه العربيّ، وضرورة الوصول بسرعة إلى وفاق وطنيّ عبر تطوير النظام اللبنانيّ. وجرى بحث آليّة إنهاء الحرب اللبنانيّة. وفي العاشر من أيلول صدر عن «القوّات اللبنانيّة» بيان عكس التوافق السوريّ – القوّاتي حول حلّ الأزمة اللبنانيّة. وعبّر إيلي حبيقة عن ذلك في 21 منه بالقول: «**إنّنا نريد لهذه الحرب أن تنتهي، وإنّ نهايتها ليست صعبة وليست بانتصار فريق من الفرقاء بل بالاقتناع أنّ لا فريق يستطيع أن يلغي دور الفريق الآخر أو يسيطر عليه، والاقتناع بأنّ ليس هناك إلاّ خيار واحد هو التلاقي والقبول بالعيش المشترك في وطن واحد يضمن حقوق المواطنين كافّة**»[54]. وعن سبب رهانه على سورية في حلّ الأزمة اللبنانيّة، قال حبيقة: «**اعتمدنا الخيار السوريّ لأنّه الخيار الأقرب إلينا، وهو الكفيل**

**بإعادة السلام إلى بلادنا، فلماذا ننظر إلى دول الغرب والبحث عن حلول في آخر الدنيا . . .**»[55].

وبين 24 أيلول و5 تشرين الأوّل، عُقدت في دمشق ثلاثة لقاءات بين «الثالوث الميليشياويّ»، جنبلاط – برّي – حبيقة، تحت الشعار الذي أطلقه خدّام «الفشل ممنوع»[56]، بغية وضع تصوّر واحد حول حلّ الأزمة اللبنانيّة. وفي 26 تشرين الأوّل تمّت الموافقة على بنود الاتّفاق.

حتّى التوقيع على الاتّفاق في 28 كانون الأوّل 1985، طرأت تعديلات طفيفة عليه. ففيما اعتبرت «القوّات اللبنانيّة» أنّ مفاوضات دمشق تدخل في إطار البنود التي اتّفقت عليها مع القيادة السوريّة، كانت «حركة أمل» تشدّد على إلغاء الطائفيّة السياسيّة وتطالب بالمثالثة بدلاً من المناصفة، وتعلن عن خيارين اثنين أمام المسيحيّين: إلغاء النسبيّة المعمول بها، أو إجراء مسح سكّانيّ لتعديلها[57]. وفي الاجتماعات اللاحقة التي عُقدت بين الميليشيات في تشرين الثاني، ظهر التناقض واضحاً بين برّي – جنبلاط من جهة وبين حبيقة من جهة أخرى: أي بين فريق يريد إلغاء الطائفيّة السياسيّة، أو على أقلّ تقدير تحقيق المناصفة في المجلس النيابيّ وتقليص صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، وبين «القوّات»، التي طالبت في كلّ مرّة، بإدخال تعديلات على الاتّفاق تتعلّق بـ «**حفظ حقوق المسيحيّين ووجودهم الحرّ**»، وتحديد المرحلة الانتقاليّة والدور الأمنيّ السوريّ.

إنّ كثرة التعديلات التي طالبت بها «القوّات» خلال المفاوضات، دلّت على أنّ حبيقة ذهب بعيداً في تعهّداته الشفهيّة والخطيّة إلى القيادة السوريّة. وذكر كريم بقرادوني أنّه شعر أنّ حبيقة كان يعاني «**مأزقاً كبيراً**» نتيجة التعهّدات التي قطعها للسوريّين، وأنّه كان يردّد «**سأوقّع اتفاقاً ورغبتي الحقيقيّة هي في تمزيقه في أقرب وقت**»[58]. من هنا، حاول حبيقة الحصول على أفضل ما يمكن من الاتّفاق حفاظاً على موقعه السياسيّ المارونيّ وقاعدته الشعبيّة. وكشف عن «دبلوماسيّته» تجاه المفاوضات الجارية في دمشق بالإعلان عن «المفاهيم الـ14» في 13 تشرين الأوّل 1985، عندما حاول طمأنة المسيحيّين مشدّداً على «**الضمانات اللازمة للشعب المسيحيّ**»، و«**بأنّ وجودهم هو جزء من تراث الشرق، وأيّ مسّ باستقلالهم وسيادتهم وأمنهم وحرّيتهم هو «خط أحمر ممنوع تجاوزه**». وأعلن أنّه يخوض المفاوضات في دمشق من موقع قويّ، وأنّها ترتكز على الموازين الحقيقيّة للأوضاع اللبنانيّة لا على المعادلات المغلوطة، وكذلك على



«الضمانات» اللازمة للشعب المسيحيّ. وأكّد أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة إلغاء كاملاً وفوريّاً، هو مشروع هيمنة إسلاميّة لا مشروع إصلاح[59].

### – الاتّفاق الثلاثيّ مضموناً: الإطاحة بنصف النظام القديم وعلاقات مميّزة بسورية

تضمّن «الاتّفاق الثلاثيّ»[60] مقدّمة وأربعة فصول وملحقاً دارت حول «التكامل الإستراتيجيّ» بين سورية ولبنان في مجالات السياسة الخارجيّة، والأمن والشؤون العسكريّة، والعلاقات الاقتصاديّة، والتربية والإعلام.

وعلى ذمّة روبير حاتم (كوبرا)، فقد أُعدّ نصّ الاتّفاق خلال اجتماعات سرّية بين رفيق الحريري وجان غانم، عضو اللجنة التنفيذيّة في «القوّات» والصحافيّ سركيس نعّوم وميشال سماحة وجوني عبده، وراجعه فؤاد بطرس. أمّا الجانب العسكريّ منه، فأعدّه ميشال عون[61]. وقد نصّت وثيقة الاتّفاق على إجراء تعديلات جذريّة في النظام السياسيّ اللبنانيّ، وتحويل السلطة التنفيذيّة من يد رئيس الجمهوريّة إلى مجلس الوزراء، وتوسيع المجلس النيابيّ ليكون مناصفة بين المسلمين والمسيحيّين. وأكّدت «المبادئ العامّة» عروبة لبنان، انتماءً وهوّية، ورفض كلّ أشكال التقسيم، كاللامركزيّة السياسيّة والفيدراليّة والكونفيدراليّة والكانتونات. ولحظت «مبادئ النظام السياسيّ» إلغاء تدريجيّاً للطائفيّة السياسيّة، ووضع قانون انتخاب يؤمّن أوسع تمثيل وأفضله على أساس وطنيّ، واستحداث مجلس للشيوخ مهمّته اتّخاذ القرار النهائيّ إلى جانب المجلس النيابيّ في القضايا المصيريّة[62]، على أن يُعطى إلى الدروز لإرضائهم[63]. وبالنسبة إلى الوظائف العامّة، لحظ الاتّفاق إلغاء قاعدة التمثيل الطائفيّ، باستثناء وظائف الفئة الأولى. وأشار إلى إنشاء «المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء»، و«المحكمة الدستوريّة»، و«المجلس الاقتصاديّ – الاجتماعيّ»، وإلى اعتماد اللامركزيّة الإداريّة. كما تقرّر النهوض بالتعليم الرسميّ المدرسيّ والجامعيّ، وإعادة بناء الجيش اللبنانيّ وتعزيزه وفق عقيدة قتاليّة وطنيّة، ترتكز إلى هوّيته وانتمائه العربيّين، بالانسجام والتنسيق والتكامل الإستراتيجيّ مع سورية[64].

أمّا الفصل الرابع فكان عنوانه «العلاقات المميّزة بين سورية ولبنان». ويعتقد أحد الباحثين أنّ هذا القسم من الاتّفاق أملته سورية على الفرقاء اللبنانيّين قبل التفاوض[65]. وقد استُهل بالعبارة التالية: «**إنّ التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته**

**المميّزة بسوريا وحتميّة الارتباط المصيريّ بها»**، وإنّ الهدف من العلاقات بين البلدين هو الوصول إلى **«تكامل إستراتيجيّ»**، بحكم أنّ التاريخ والجغرافيا يشكّلان سببان موجبان لمثل تلك العلاقات المميّزة. ويتمّ التعبير عن ذلك من خلال **«اتفاقات ثنائيّة واضحة تترجمها في كلّ من البلدين، أطر قانونيّة تمنع مزاجيّة أي فريق سياسيّ من العبث بها واللعب بهذه الثوابت، فلا تبقى العلاقات تحت رحمة الأهواء والمصالح، فضلاً عن التأثيرات الإقليميّة والدوليّة»**(66).

شمل الاتّفاق مجال العلاقات المميّزة بين لبنان وسورية في النواحي التالية: التعاون التامّ في السياسة الخارجيّة، والتنسيق والتعاون العسكريّ والأمنيّ، والاقتصاديّ، والتربويّ، والإعلاميّ. وفي ملحق الاتّفاق، وُضعت الأسس لإنهاء حالة الحرب في لبنان، بمساعدة سورية، وفتح المعابر، ومساندة القوّات السوريّة القوى العسكريّة اللبنانيّة، وحلّ الميليشيات وجمع الأسلحة، وإيجاد حلّ جذريّ لمشكلة المهجّرين.

**– ردود الفعل الإسلاميّة على الاتّفاق**

أبدت القيادات الإسلاميّة منذ البداية تحفّظها تجاه تسوية استُبعدت عنها، وأطلقت العنان لشرعنة حكم الميليشيات. فأعلن المفتي حسن خالد تحفّظه على الاتّفاق، وقال الإمام شمس الدين: **«إنّ رؤساء الأحزاب والميليشيات المجتمعين يمثّلون أحزابهم وميليشياتهم... إنّه ليس لنا ممثّلون ولا مفوّضون في هذه الاجتماعات»**(67). وطالب مدير عامّ الإفتاء حسين القوتلي بضمانات للمسلمين بأنّ الطائفيّة السياسيّة ستُلغى، كما ورد في الاتّفاق(68). كذلك، رفض الشيخ سعيد شعبان، أمير «حركة التوحيد الإسلاميّ» في طرابلس حلاً للقضية اللبنانيّة لا يكون إسلاميّاً، واتّهم أركان الاتّفاق بأنّهم **«نكبة لبنان أيضاً»**. وأضاف **«نقول لهؤلاء عليكم أن تتوبوا إلى الله أوّلاً وأن لا تعتبروا أنفسكم ممثّلين لهذا الشعب، وهناك 90 في المئة من اللبنانيّين لا تمثّلونهم ولا تتكلّمون باسمهم»**(69). ومن جهته، اعتبر تمّام سلام، نجل الزعيم البيروتيّ صائب سلام، أنّ الغائب الأكبر عن محادثات دمشق هو الشعب اللبنانيّ، والذين تفاوضوا في دمشق هم القلّة التي تهيمن وتسيطر على كلّ اللبنانيّين وتستأثر بالدور القائم على صعيد «الاتّفاق الثلاثيّ». أمّا رؤساء الحكومة رشيد كرامي، وسليم الحصّ، ورشيد الصلح، ومعهم رئيس المجلس النيابيّ حسين الحسيني، فتحفّظوا بدورهم، ودعوا إلى عقد مؤتمر للحوار الوطنيّ بدلاً من «الاتّفاق الثلاثيّ»(70).



كانت القيادات السياسيّة الإسلاميّة التقليديّة والمرجعيّات الإسلاميّة ترفض في الأساس الميليشياويّ وتحبّذ الشرعيّة الممثّلة بالدولة اللبنانيّة رغم ضعفها، وتعتبره مسؤولاً عن تحجيم نفوذها، إن لم يكن القضاء عليه. أمّا رجال السياسة المسلمين الممثّلين في الحُكم، فلم يجرؤا على الإفصاح عن معارضتهم للاتّفاق طالما أنّ السوريّ هو راعيه.

بدورهم، رفض سكّان بيروت الغربيّة الاتّفاق، بعدما ذاقوا الأمرّين من ميليشيات «حركة أمل» و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»، وهم لم ينسوا بعد قيامهما بتصفية «المرابطون»، وممارساتهما على الأرض بالاعتداء على الناس وقهرهم وإذلالهم وعدم احترام عهودهما بالحفاظ على الأمن وحياة المواطنين. وتوقّع هؤلاء أن يكرّس «الاتّفاق الثلاثيّ» مزيداً من الهيمنة الميليشياويّة على قرار بيروت الغربيّة وبالتالي تهميش السُنّة هناك.

وعلى الرغم من أنّ «الاتّفاق الثلاثيّ» كان يحسّن من مركز الشيعة في المؤسّسة السياسيّة، إلا أنّ اختلاف برنامج «حزب الله» عن برنامج «حركة أمل»، جعل «الحزب» يهاجم القوى الميليشياويّة المسيحيّة بالقول: **«لا يجوز لأيّ طرف من الأطراف أن يفرض علينا وفاقاً بالقوّة»**(71). واعتبر «الحزب»، أنّ ما حصل ليس سوى اتّفاق مع عملاء لإسرائيل، قاصداً بذلك علاقة حبيقة بالعدو الصهيونيّ(72). كان تنديد «حزب الله» ينسجم مع رفض إيران الاتّفاق المذكور. فإثر توقيعه، سارعت إيران إلى استدعاء ممثّلين عن «الحزب» و«الحركة» إلى طهران لهدفين: إبلاغهم تنديدها بأي اتّفاق يُعقد مع قوى غير إسلاميّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة، واستخدام نفوذها على التنظيمين لتقاسم النفوذ في لبنان: البقاع لحزب الله، والجنوب لحركة أمل، فيما بيروت الغربيّة والضاحية الجنوبيّة حيّزاً مشتركاً لهما(73).

وعلى ما يبدو، دخل وليد جنبلاط في «الاتّفاق الثلاثيّ» على مضض وبضغط من السوريّين، وهو يخشى أن تكون الظروف المحلّية والإقليميّة غير مؤاتية لعقده وتنفيذه. كان الزعيم الدرزيّ يدرك أنّ القوى في المنطقة الشرقيّة قادرة على تعطيل مفاعيله. ونقل كميل منسّى عن الرئيس الهراوي الذي كان حاضراً مراسيم التوقيع على الاتّفاق، قوله إنّ جنبلاط قال وهو يوقّع على وثيقة «الاتّفاق» **«رح أمضي بس أي متى سينفّذ هذا الاتّفاق؟ على أيّام إبني تيمور؟»** وبعد التوقيع، قال خدّام لجنبلاط: **«من السهل تزوير توقيعك لأنّ الإسم واضح»**. فردّ جنبلاط بالقول: **«نحنا على طول واضحين»**(74).

وفيما أيّدت «حركة أمل» الاتّفاق بكلِّ قوّة بصفتها أحد أطرافه، وأعلنت القيادات الإسلاميّة من كرامي إلى الحسيني فالحص عن دعمها له من دون أن تكون قد شاركت في صنعه، رفضت قيادات إسلاميّة أخرى التقت خدّام مطلع شباط 1986 برئاسة مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة حسن خالد والرئيس تقيّ الدين الصلح، أن تزايد عليها قيادات الميليشيات في شأن عروبة لبنان، فطالبت بمناقشة الاتّفاق في المجلس النيابيّ، ورفضت أن يُعيّن مجلس الوزراء نوّاباً جُدداً يفوق عددهم عدد النواب المنتخبين في آخر انتخابات نيابيّة عام 1972. وطالبت أن يُطبّق التعادل التمثيليّ للطوائف الثلاث الكبرى في مجلس الشيوخ، لا في المجلس النيابيّ[75]. ومع ذلك، لم تصل «المعارضة» في بيروت الغربيّة أبداً إلى المستوى الذي وصلت إليه في مناطق بيروت الشرقيّة.

**– المعارضة المارونيّة للاتّفاق**

إنّ الحديث في دمشق عن إلغاء الطائفيّة السياسيّة وقيام علاقات مميّزة بسورية، وما روّجت له الصحف اللبنانيّة حول الموضوع، ورعاية دمشق المفاوضات الجارية بين الميليشيات، واستبعاد السياسيّين التقليديّين عنها، كان له انعكاسات مباشرة على المناطق الشرقيّة. لقد حاول حبيقة تسويق الاتّفاق المنشود مع ميليشيا «أمل» و«الاشتراكيّ» في المنطقة الشرقيّة لجذب شخصيّات وأحزاب إليه، وإسكات الأصوات المعارضة للاتّفاق، وبالتالي تعديل موازين القوى لصالحه. ولم يوفّر حبيقة البطريركيّة المارونيّة من دائرة اتصالاته. ويروي دلّول: أنّ حبيقة اتّصل بكلِّ الفعاليّات السياسيّة في الشرقيّة فرداً فرداً وأطلعهم على الاتّفاق، وأنّه لم يلق معارضة من أحد منهم[76]. وعلى الرغم من ذلك، كانت الأمور في المنطقة الشرقيّة تسير عكس ما يشتهيه حبيقة ومن ورائه سورية[77].

وأثناء ذلك، صرّحت مصادر كتائبيّة بأنّ اجتماعات دمشق تبحث في شؤون سياسيّة، وأنّ المجتمعين هناك ليس لهم سوى صفة عسكريّة. واعتبرت المصادر نفسها، أنّ ما يقوم به حبيقة في دمشق هو «**انقلاب**» وما يمارسه من سلطة في بيروت الشرقيّة «**مكيافيلّي**» الأسلوب[78]. ورأت أنّ الاتّفاق المزعوم ما هو سوى «**مشروع سوريّ للسيطرة على الدولة اللبنانيّة بكافة مؤسّساتها...**»[79] بناءً عليه، أعلن «حزب الكتائب اللبنانيّة» عن رفضه أن تنفرد «القوّات اللبنانيّة» بالقرار المسيحيّ، أو أن تتعاقد باسم المسيحيّين، ورأى أن يكون لكلِّ الفعاليّات المسيحيّة دور في صياغة الاتّفاق بهدف



«**صهر الأفكار المتعدّدة في الصف المسيحيّ، وصولاً إلى تصوّر مطمئن لصيغة تحفظ الحرّيات العامّة وتؤمّن العدالة للبنانيّين**»[80].

وعلى الرغم من أنّ شمعون بارك سياسة حبيقة الجديدة تجاه دمشق[81]، إلاّ أنّه أعلن عن لاءات، ومن ضمنها: لا لإلغاء الطائفيّة السياسيّة والإداريّة، ولا للحماية والوصاية، ولا للانتقاص من سيادة لبنان. واعتبر أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة يتناقض مع تاريخ لبنان وتقاليده والضمانات التي استحقّت للطوائف التي تعيش على أرضه[82]. كان شمعون وقيادات مارونيّة أخرى يرون أنّ الاتّفاق يُعطي المسلمين سلطة أكبر، ويجعل من لبنان فاقداً السيادة وتابعاً لسورية[83]. ومن جهته، حمل الرئيس فرنجيّة بشدّة على الاتّفاق، وخصوصاً البنود التي تمسّ بصلاحيّات رئيس الجمهوريّة والمساواة في المجلس النيابيّ بين الطوائف الرئيسيّة الكبرى[84]. فتمنّى للاتّفاق عدم الحياة، ودعا إلى مؤتمر وطنيّ[85]. إلاّ أنّه عاد وعدّل موقفه، بعد مقابلته للأسد[86]. أمّا «حرّاس الأرز»، فرفضوا الاتّفاق، وطالبوا «**بإقصاء أمراء الطوائف عن السياسة، وبفصل الدين عن الدولة**». واعتبروا أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة من دون إقرار العلمنة الشاملة «**هو تخدير للداء لا استئصال له**»[87].

ومن جهته، اعتبر أمين الجميّل، الذي كانت معارضته للاتّفاق متوقّعة بصفته الكتائبيّة، والأهمّ من ذلك بصفته رئيساً للجمهوريّة، أنّ تغييبه عن «الصفقة» كان مقصوداً. وكان بقرادوني قد صرّح في الأوّل من آب بالقول: «**لن نُدخل الرئيس الجميّل في هذه العلاقة (مع سورية) بعد تجربتنا معه ومع السلطة**»[88]. وعندما زار الجميّل دمشق يوم 18 تشرين الأوّل 1985، حذّره السوريّون من أنّ موقفاً خاطئاً من جانبه تجاه ما قد ينتج عن المفاوضات التي يرعونها مع الميليشيات اللبنانيّة، سوف يعني القطيعة معه. كانت سورية تحتاج إلى موافقة الجميّل على الاتّفاق لإضفاء التغطية الشرعيّة عليه. لكن الرئيس اللبنانيّ لم يكن على استعداد لإعطاء موافقته على اتّفاق «**يبعث الرهبة في قلوبهم...**» (المسيحيّين)، على حد قول جوزيف أبو خليل[89]. كان الجميّل بصفته رئيساً للجمهوريّة لا يستطيع الموافقة على اتّفاق سياسيّ خطير برعاية خارجيّة من دون أن يشارك في صنعه. ففي عام 1983، شارك الجميّل في صنع «اتّفاق 17 أيّار» وأشرف على المفاوضات التي جرت مع الإسرائيليّين. أمّا أن يُغيّب عن «الاتّفاق الثلاثيّ»، فكان هذا ينتقص من رصيده السياسيّ كمارونيّ في سدّة الرئاسة. فهل كان الجميّل برفضه «الاتّفاق» يدافع عن سيادة لبنان وبألاّ يُسلّم لقمة سائغة إلى

سورية، أم أنّه كان بذلك يدافع عن موقعه كأعلى سلطة مارونيّة في البلاد جراء اتّفاق تجاهله؟

عن هذا الموضوع، تحدّث سمير جعجع بالقول: «**ورأيي أنّ أمين كان يُمكن أن يَمشي في الاتّفاق لو أُشرك فيه، وعلى أساس أن يكون هو بطله. كان ممكن أن يَمشي فيه لو شعر أنّ الاتّفاق يضمن له مثلاً دوره بعد الرّئاسة. لم تكن المشكلة مشكلة مضمون الاتّفاق بالنسبة لأمين، بل كانت بالدّرجة الأولى أنّه أُقصي عن اللّعبة. فحتّى ولو وافق على الاتّفاق، فإنّ دوره سيكون ثانوياً بالتّأكيد، لأنّ الاتّفاق قام على ثلاثة أشخاص هم: إيلي حبيقة، ووليد جنبلاط، ونبيه برّي. كان أمين الجميّل رئيسًا للجمهوريّة، لكنّه كان يُفكّر بالتّأكيد بما بعد الرّئاسة. ولم يَكُنْ أمين من الذين يقبلون بأن يكون لهم دور إلى جانب الآخرين، بل كان يريد الدّور الأوّل حتّى بعد الرّئاسة. واعتقدَ أنّ إقصاءهَ عن لعبة الاتّفاق، وشعوره أنّ الاتّفاق صُنع لغيره، لعبا دورًا حسّاسًا في رفضه له، فالتقى موقفه تكتيكيًّا مع موقفنا**»[90].

وعلى الرغم من أنّ واشنطن كانت تتفهّم المآخذ المسيحيّة على الاتّفاق، لكنّها حثّت الجميّل على التفكير بالبدائل قبل اتّخاذ أي قرار، ونصحته بعدم رفضه والعمل على تعديله. وأبلغ السفير الأميركيّ في بيروت الجميّل، أنّه لن يكون هناك «مارينز» ولا جيش إسرائيليّ للدفاع عن المنطقة الشرقيّة[91]. وبناءً على ذلك، أرسل الجميّل مستشاره إيلي سالم إلى باريس في 28 تشرين الثاني، حيث اجتمع بالحريري ووضعا معاً تعديلات على الاتّفاق. إلاّ أنّ القيادة السوريّة لم تأخذ بها[92].

وأثناء الجدال الدائر في المناطق الشرقيّة حول الاتّفاق، قام سمير جعجع في 11 تشرين الأوّل بحركة عصيان داخل «القوّات»، ما جعل حبيقة يردّ على ذلك سياسيّاً في 13 تشرين الأوّل 1985[93] بإذاعة «المفاهيم الـ 14» لإنهاء حالة الحرب، وعسكريّاً من خلال فرض سلطته المطلقة في المناطق الشرقيّة، وقمع الإعلام الكتائبيّ المعارض. وحاصرت وحدات تابعة له مقرّ قيادة «حزب الكتائب اللبنانيّة» في الصيفي، وذلك لاستباق أيّة ردّة فعل عسكريّة من ناحيته[94].

إزاء التطوّرات المتسارعة في المناطق الشرقيّة، رأت سورية ضرورة الإسراع لتأمين ظهير للاتّفاق الذي ترعاه. فقامت بخطوتين للحصول على إجماع وطنيّ عليه وقطع الطريق على المعارضة المارونيّة في تلك المناطق: الأولى، عقد لقاءات مع القيادات الإسلاميّة والوطنيّة وحثّها على مباركة مشروع الاتّفاق، وعرض المشروع على القيادات



المسيحيّة (= فرنجيّة والجميّل). أمّا الخطوة الثانية، فكان استعجالها الميليشيات المتفاوضة في دمشق للوصول بالاتّفاق إلى نهايته المنشودة. وفي 23 كانون الأوّل وُضعت الصياغة النهائيّة له، ووقّع عليه يوم 28 منه بإشراف الرئيس الأسد والقيادة السوريّة وحضور شخصيّات لبنانيّة إسلاميّة ومسيحيّة. وكان هناك اتجاه لتشكيل حكومة جديدة تضمّ قادة الميليشيات وحلفائهم تكون مهمّتها الأولى تنفيذ الاتّفاق.

سبق التوقيع على «الاتّفاق» بيوم واحد (27 كانون الأوّل)، محاولة فاشلة للفعاليّات المسيحيّة المجتمعة في بكركي برئاسة المدبّر الرسوليّ إبراهيم حلو لثني رئيس الهيئة التنفيذيّة للقوّات عن التوقيع. وحضر الاجتماع إلى جانب حبيقة وجعجع، إيلي كرامة ورؤساء الجمهوريّة السابقون والوزراء والنّواب الموارنة، ورؤساء الأحزاب ومطارنة الطائفة والأباء العامّون للرهبانيّات المارونيّة. إلاّ أنّ حبيقة رفض التراجع عن الاتّفاق أو تعديله في مفاوضات جديدة، واعتبر أنّ «**لا حلّ سواه لوقف القتال ولا بديل منه**»[95]. وأبلغ حبيقة المجتمعين بالقول: «**أنا ذاهب إلى دمشق لتوقيع هذا الاتّفاق غداً، فإذا كان حسناً، فإنكم ستستفيدون منه جميعكم، وإذا كان سيئاً فإنّي أتحمّل المسؤوليّة وحدي**»[96]. دلّ كلام حبيقة على حجم مأزق القائد القوّاتي، فلم يعد يستطيع التراجع، بعدما وقع بين «مخالب» عبد الحليم خدّام.

إثر اجتماع بكركي، صدر عن المجتمعين بيان أكّد ضرورة تحقيق الإصلاحات السياسيّة انطلاقاً من توافق لبنانيّ شامل عبر مؤتمر وطنيّ، وإنجاز هذه الإصلاحات من ضمن المؤسّسات الدستوريّة القائمة[97]. وعلى الرغم من أنّ البيان شدّد على الدور السوريّ الفاعل في مساعدة لبنان على إنهاء مأساته وحالة الحرب، و «**أنّ الخيار العربيّ**» هو الخيار الحرّ للمجتمعين، فإنّ مطالبتهم بضرورة تحقيق الإصلاحات السياسيّة عبر المؤسّسات الدستوريّة اللبنانيّة، أكّدت بطريقة غير مباشرة رفض اللقاء المارونيّ «الاتّفاق الثلاثيّ» وضرورة تعديله، وأن يكون للجميل دور فيه بصفته الدستوريّة. وكانت إحدى أبرز نقاط المعارضة المسيحيّة تتمحور حول رفض إلغاء الطائفيّة السياسيّة، لأنّه يخلّ بالتوازن الطائفيّ ويغلّب رأي المسلمين على المسيحيّين. أمّا من جهة التمثيل المسيحيّ في مفاوضات دمشق، فكان يتطلّب، في رأي المعارضة، مشاركة اختصاصيّين في السياسة ورجال قانون، لا رجال الميليشيات[98].

وعلى الرغم من توقيع الاتّفاق، كانت سورية تدرك حجم المعارضة المسيحيّة له، وأنّ عليها إزالة مخاوف المسيحيّين وهواجسهم تجاهه. فأكّد عبد الحليم خدّام لوفد

مسيحيّ أثناء حفل التوقيع على الاتّفاق: «**أنّ لا مجال للخوف على مصير المسيحيّين في لبنان، فسوريا لا تقبل مطلقاً بأن تكون قوّة قهر في لبنان أو قوّة توليد خلل في التوازن الذي حرصنا على ألاّ يختلّ في شتّى الظروف**». ولمزيد من الطمأنة، أضاف خدّام قائلاً: «**إنّ التكامل بين لبنان وسوريا لا يعني في أي شكل من الأشكال الوحدة أو الاتحاد أو ما بينهما ولا فرض نظام**»[99]. أمّا الرئيس حافظ الأسد فقال: «**الجيش السوريّ لم يدخل لبنان لإقامة الوحدة معه. الجيش السوريّ دخل لبنان لإعادة وحدته**»[100]. وأبلغ الوفد المسيحيّ الذي كان يحضر حفل التوقيع[101] بأنّ سورية معهم لتنفيذ الاتّفاق وحمايته وتقديم الدعم السياسيّ له، وإنّ موقفها تجاه المسيحيّين هو تماماً كموقفها منهم عام 1976[102].

وفي 30 كانون الأوّل 1985، وصل فاروق الشرع إلى قصر بعبدا حاملاً دعوة من الأسد إلى الجميّل لزيارة دمشق في الثاني من كانون الثاني 1986. وكان الأوّل يريد الحصول على توقيع الثاني على اتّفاق لم يُؤخذ رأيه فيه. ورأى خدّام أنّ يمشي الرئيس الجميّل بالاتّفاق، أو عليه أن يمشي من قصر بعبدا[103]. لكن القمّة بين الرئيسين لم تُسفر عن نتائج حاسمة، إذ أراد الرئيس اللبنانيّ استشارة الفعاليّات المسيحيّة قبل توقيعه على «الاتّفاق». وعندما عُقدت قمّة جديدة بينهما (= الحادية عشرة) في 13 كانون الثاني 1986، طلب الجميّل أن يُعرض الاتّفاق على المجلس النيابيّ اللبنانيّ حسب الأصول الشرعيّة الدستوريّة. لكنّ القيادة السوريّة أبلغته أنّ تعديل الاتّفاق غير وارد، وأنّ الشرعيّة هي في القوى الميليشياويّة التي وقّعت عليه. وفي دمشق، سمع الرئيس الجميّل كلاماً من الوزير السوريّ عصام النايب يصف فيه المؤسّسات الشرعيّة في لبنان، من رئاسة الجمهوريّة إلى الحكومة والمجلس النيابيّ والجيش وقوى الأمن الداخليّ والإدارات العامّة، بأنّها فقدت كلّ قدرة واقعيّة أو صفة تمثيليّة، في حين أصبحت الميليشيات هي السلطة الواقعيّة، التي تتمتّع بالصفة التمثيليّة والقدرة العسكريّة والأمنيّة والإداريّة. وأضاف النايب بالقول: «**إنّ الشرعيّة الثوريّة**» تفوّقت على «**الشرعيّة الدستوريّة**»[104]. ما لم يقله الوزير السوريّ أو تناساه، هو أنّ تفكّك المؤسّسات اللبنانيّة حصل أثناء هيمنة بلاده على القرار اللبنانيّ منذ اندلاع حرب لبنان، ورعايتها لكلّ القوى الميليشياويّة والحزبيّة التي كانت تسلب الدولة اللبنانيّة سيادتها على أراضيها وعلى مؤسّساتها.

عاد الجميّل إلى لبنان من دون تحقيق أي تقدّم مع السوريّين. وأثناء ذلك، كانت



المعارضة للاتّفاق في المناطق الشرقيّة قد بلغت ذروتها، وبدأت الاستعدادات لحسم المعركة عسكريّاً وإسقاط حبيقة كأحد أعمدة الاتّفاق، والمسيحيّ الوحيد المتعاقد في هذه التسوية. فانضمّ الجميّل إلى المعارضة، بعدما تكاثرت الضغوط عليه من أجل رفض الاتّفاق[105]. وسوّغ الجميّل وقوفه ضدّ الاتّفاق كي لا يصبح لبنان ألعوبة بيد سورية، على حدّ قوله[106]. فعندما قام جعجع في 12 آذار 1985 بانتفاضته ضدّ الجميّل، رحّبت المنطقة الشرقيّة بحركته واعتبرتها نتيجة سياسة الرئيس اللبنانيّ في إلغاء «اتّفاق 17 أيّار»، ورفضه التعامل مع الإسرائيليّين والارتماء بدلاً من ذلك في أحضان سورية[107]. أمّا بعد «انتفاضة» الجميّل على سورية، فقد تغيّر الموقف في المناطق الشرقيّة، وأصبح الجميّل «مقاوماً» ضدّ الهيمنة السوريّة في لبنان، يجمعه مع جعجع والفعاليّات المسيحيّة حلف للانقلاب على سياسة سورية تجاه المسيحيّين[108].

**– تداعيات الاتّفاق: حرب في الشرقيّة وتغيير في موازين القوى**

نظرت القيادات في المناطق الشرقيّة وفي مقدّمها الجميّل إلى «الاتّفاق الثلاثيّ» على أنّه تسليم لمصير لبنان إلى سورية، وأنّه لم يتبقّ للميليشيات التي وقّعت عليه سوى نوع من الحُكم البلديّ[109]. فرفضت ما يلحظ التنسيق مستقبلاً بين البلدين في السياستين الخارجيّة والأمنيّة، معتبرة أنّ إعادة تأهيل الجيش اللبنانيّ بمساعدة سوريّة، تهدف إلى ربط لبنان بتلك الدولة بصورة تامّة، وأنّ سورية تعمل على إبعاد المؤسّسات الشرعيّة عن الاتّفاق والعمل مع الميليشيات، وأنّ أحداً لم يشارك في صنعه من السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة[110]. علاوة على ذلك، كان الموارنة في تلك المرحلة غير مستعدين بعد للموافقة على «شراكة النصف» (المناصفة) مع المسلمين ولا على تخلّي رئيس الجمهوريّة عن صلاحيّاته لصالح مجلس الوزراء، مصرّين على الحفاظ على امتيازاتهم، كما وكأنّ الحرب لم تقع. ولإضعاف حبيقة، استندت المعارضة ضدّه إلى رسائله الثلاث التي بعث بها إلى خدّام، وفيها تسليم لبنان إلى سورية.

بعد توقيع الاتّفاق بيوم واحد (29/ 12/ 1985)، نشرت جريدة «السفير» الرسائل الثلاث التي كان حبيقة قد بعث بها إلى خدّام، وتضمّنت نصوصاً صريحة حول الوطنيّة والقوميّة العربيّة والعلاقات المميّزة بسورية، وهو ما اعتبرها الموارنة «**تنازلات هامّة**»، وتسليم لمصير لبنان إلى سورية. وزعم جوزيف أبو خليل، أنّ رسائل حبيقة كانت من

صنع سوريّ وتوضح كيفيّة توريط حبيقة في الاتّفاق[111]. وقد تطرّقنا قبل قليل إلى مضامين الرسائل الثلاث التي نشرتها جريدة «السفير» والباحث جوزيف طوق[112].

وقد اعتبرت لجنة من المحامين شكّلها الجميّل لدراسة الاتّفاق، أنّ ما جاء فيه يُضعِفُ رئاسة الجمهوريّة ويُبعثر السلطة، وإنّ إلغاء الطائفيّة بموجب مرسوم قد يؤدّي إلى استمرار النزاع الطائفيّ[113]. وأكّد الجميّل ذلك في حديث مع صحيفة «لوموند» الفرنسيّة (Le Monde) في 13 شباط 1986 بالقول: إنّ إلغاء الطائفيّة من شأنه أن يُلهب المخاوف ويثير الارتياب لدى الطوائف الأخرى. واعتبر أنّ إحالة صلاحيّات رئيسَي الجمهوريّة والحكومة إلى مجلس الوزراء، سيجعل البلاد تَغرق في الفوضى. أمّا بالنسبة إلى العلاقات المميّزة بسورية، قال الجميّل: إنّها لا يُمكن أن تنمو بانسجام إلاّ في إطار سيادة واستقلال كلٍّ من الدولتين[114]. أخيراً، اعتبر الجميّل، أنّ الاتّفاق هو تسليم لبنان إلى سورية **على طبق من الفضة**[115].

ومن جهته، ذكر إيلي سالم، مستشار الجميّل آنذاك، أنّ أوساط الرئيس كانت مع التنسيق مع سورية ولكن ضدّ العلاقات المميّزة بها، بسبب الاختلافات بين لبنان وسورية في النظم الاقتصاديّة، وخصوصيّته الثقافيّة والإعلاميّة، وعلاقاته التاريخيّة بدول العالم. يُضاف إلى ذلك، أنّ الاتّفاق سمح لسورية التدخّل في شؤون التعليم والإعلام في لبنان، من دون أن يحصل لبنان على معاملة بالمثل[116]. ومن ناحيته، علّق جوزيف أبو خليل على الاتّفاق بالقول إنّه أقحم سورية في مستقبل لبنان السياسيّ، وجعل السلطة السوريّة والأمن السوريّ يسودان في البلاد في غياب الدولة اللبنانيّة[117]. كما عارض الاتّفاق كلٌّ من شمعون ورهبان الكسليك و«جبهة الموارنة المستقلّين» والأساقفة الموارنة. أمّا الروم الكاثوليك، فرأوا أنّ الاتّفاق جيد بالنسبة إلى المسيحيّين[118].

أمّا سمير جعجع، وهو عنصر حاسم في المعارضة المارونيّة و«القوّاتيّة» للاتّفاق، فواصل هجومه العلنيّ والشديد عليه وأخذ يحضّر لعمليّة عسكريّة ضدّ حبيقة، فيما تصاعدت حملة «حزب الكتائب» على رئيس الهيئة التنفيذيّة للقوّات وعلى الاتّفاق نفسه. فسارع حبيقة إلى استباق هذه العمليّة بشنّ هجوم على المواقع الكتائبيّة في إقليم المتن صبيحة يوم سفر الجميّل إلى دمشق في 13 كانون الثاني 1986. فقام تحالف الجميّل و«الكتائب» و«القوّات» بعد يومين بتوجيه ضربة إلى سورية بشنّ هجوم مشترك على حبيقة[119]. وتمكّن الرئيس الجميّل من تحييد الجيش اللبنانيّ عن التدخّل



لمصلحة حبيقة، بعدما علم باتصالات رعاها ميشال المرّ بين حبيقة وقائد الجيش ميشال عون. وكان عون يرفض ما جاء في «الاتّفاق الثلاثيّ» من ناحية إعادة تأهيل جيشه على يد الجيش السوريّ[120]. كما أنّ تشريع وجود الميليشيات وجعلها ركيزة النظام السياسيّ، كان يتناقض مع رؤيته، للبنان دولة موحّدة ذات سيادة يفرض جيشها سلطته على كلّ أراضيها[121].

عند حلول مساء 15 كانون الثاني، كان حبيقة، أحد أعمدة «الاتّفاق الثلاثيّ»، قد حُوصر مع مجموعة صغيرة مؤيّدة له داخل الكرنتينا. فاستسلم ووقّع كتاب استقالته من الهيئة التنفيذيّة في «القوّات»، وسلّم أموال «الصندوق الوطنيّ» التابع لها، ثم غادر لبنان إلى باريس ومنها إلى دمشق، حيث اعتُبر منذ ذلك الحين حليفاً لسورية. وقُدّر عدد القتلى في المعارك ما بين 200 إلى 250 شخصاً، واضطرّ مساعدو حبيقة إلى الاستقالة من «القوّات» أو مغادرة المنطقة الشرقيّة[122].

وفي تعقيب له على إفشال «الاتّفاق الثلاثيّ»، قال جعجع في 24 كانون الثاني 1986: «**إنّ المرحلة السابقة اتّسمت بإجراءات وانفعالات متسرّعة وقسريّة، كانت ستؤدّي إلى المسّ بجوهر كياننا هويّة ومصيراً. فالتفرّد بالمواقف، والتفريط بالمسؤوليّات، واحتكار القرار المسيحيّ، طبعت تلك الفترة الضاغطة والمهزوزة أمنيّاً وسياسيّاً داخل القوّات اللبنانيّة والصف المسيحيّ**». وأشار جعجع إلى أنّ حركته إنّما جاءت «**لإعادة التوازن السليم في مؤسّسة القوّات اللبنانيّة، ولتوحيد الصف المسيحيّ بعد الشرذمة والتفرقة والضياع ولإعادة دور الحرّية والكلمة وجو الديمقراطيّة بعد مرحلة ترويض القناعات بالضغط النفسيّ والماديّ**» (= المقصود هنا سورية). ورفض جعجع مقولة أنّ حركة 15 كانون الثاني هي ردّ على إسقاط «اتّفاق 17 أيّار 1983»، وزعم أنّ «القوّات» تتمسّك بروح «الاتّفاق الثلاثيّ» بشقيّه السياسيّ والأمنيّ، مع إدخال تعديلات عليه، وبالحوار من جديد مع «أمل» و«الاشتراكيّ»، لأنّها لا تريد اتّفاقاً على الورق وخلافات على الأرض[123]. كان كلام جعجع عن تعديلات جديدة على الاتّفاق تكون فيه «القوّات اللبنانيّة» التابعة له شريكاً في صنعه، معناه أنّ الاتّفاق لن يرى النور، وأنّ سورية لن توافق على أي تعديل لما تضمّنه.

ما أن أُزيل حبيقة عن الخارطة السياسيّة في الشرقيّة، حتّى ازدادت التناقضات بين الجيش اللبنانيّ و«القوّات اللبنانيّة»، وبين «القوّات» و«القوّات» (= حركة مارون مشعلاني)[124]. وعندما دعا الجميّل في 26 كانون الثاني 1986 مجلس الوزراء

للانعقاد في جلسة استثنائيّة ليتقرّر خلالها إحالة «الاتّفاق الثلاثيّ» على المجلس النيابيّ، وذلك تنفيذاً لما أبلغه إلى الرئيس الأسد في لقائه الأخير معه، امتنع كرامي والحصّ عن حضور الجلسة بأمر سوريّ[125]. فبدأت منذ ذلك الحين الدعوات المتكرّرة لاستقالة الجميّل من قبل فرنجيّة وبرّي وجنبلاط.

وعلى الرغم من توقّف الحكومة عن اجتماعاتها، إلاّ أنّها واصلت عملها من خلال «المراسيم الجوّالة» بين الجميّل وكرامي، أو بين الوزراء أنفسهم. ويُسمّي هانف هذه المرحلة بـ «التوافق السرّي»[126]، فيما يُطلق عليها ألبير منصور تسمية «الحُكم المجلسيّ». وهدفت «المراسيم الجوّالة» إلى إبقاء سير عمل الحكومة وتلبية الحاجات العامّة والشأن اليوميّ[127]. ولم تقتصر «المقاطعة» على الميليشيات الحليفة لسورية فحسب، بلّ شملت أيضاً السياسيّين اللبنانيّين المسلمين والتقليديّين، أمثال كرامي والحصّ والحسيني. وسوّغ كرامي مقاطعته للجميّل برفضه وجود «حزب الكتائب» على رأس الدولة وأجهزتها، متأخراً عن قول ذلك حوالى ثلاث سنوات. أمّا الحصّ، فأكّد أنّ مقاطعة الحُكم أمر واقع، معتبراً أنّ الجميّل لا يُعبّر عن إجماع لبنانيّ، وأنّه برفضه «الاتّفاق الثلاثيّ» فوّت على لبنان فرصة تاريخيّة نادرة للإنقاذ[128].

وعلى الصعيد السياسيّ، طالب الوزير برّي باختصار ولاية الجميّل لعدم إمكان تنفيذ أي حلّ بوجوده. وفي مذكّرة مشتركة له مع جنبلاط إلى القمّة العربيّة في عمّان، جاء أنّ «**الجميّل لا يمثّل لبنان واللبنانيّين**»[129]. ومن جهته، طالب فرنجيّة بتنحية الجميّل لإفساح الطريق أمام حلّ للأزمة اللبنانيّة. فردّ الجميّل في أواخر الأسبوع الأوّل من شباط 1986 على الحملات ضدّه بإعلان رفضه الاستقالة، وتَصميمه على البقاء في منصبه حتّى نهاية ولايته[130]. وأكّد إيلي كرامة دعم «حزب الكتائب» لرئيس الجمهوريّة، متّهماً الذين يطالبونه بالاستقالة ويقاطعون حُكمه بالعمل لِمصالح شخصيّة. وتوقّع كرامة أنّ تؤدّي الدعوات إلى الاستقالة والمقاطعة إلى مزيد من الخلافات وإلى فراغ دستوريّ. وبدوره، رفض «المجلس الأعلى للروم الكاثوليك» الدعوة إلى استقالة الجميّل[131].

والسؤال الذي يَطرح نفسه: هل كانت إسرائيل والولايات المتّحدة وراء إفشال «الاتّفاق الثلاثيّ» كردٍّ طبيعيٍّ على إفشال سورية «اتّفاق 17 أيّار 1983»؟

الواقع، إنّ سورية كانت تتوقّع قيام تلّ أبيب وواشنطن بردّة فعلٍ ضدّ الاتّفاق، بعدما أَحبطت هي المشروع الأميركيّ لعقد سلام بين لبنان وإسرائيل عام 1983. لكنّها لم



تتوقّع قيام هذا التحالف الواسع من جعجع والجميّل و«حزب الكتائب» من جهة، وانهيار حبيقة بسرعة بعد يومين على بدء المعارك من جهة أخرى.

وبالنسبة إلى إسرائيل، فكانت تشعر بمرارة نتيجة فشل سياستها في ضمّ لبنان إلى مثلّث السلام مع مصر. فاعتبرت، ومعها واشنطن، أنّ دمشق هي المسؤولة عن إفشال سياستهما في المنطقة. فتقاطعت أهدافها مع أهداف واشنطن على دعم معارضة أمين الجميّل وسمير جعجع للاتّفاق[132]. فأعطت الإشارة إلى القوى المسيحيّة في لبنان للثبات على موقفها المعارض للاتّفاق وعدم تقديم تنازلات وتسهيلات لتمريره. لكن واشنطن، امتنعت في الوقت نفسه عن انتقاد «الاتّفاق الثلاثيّ» علناً متوقّعة سقوطه بشكلٍ طبيعيّ[133]. إشارة إلى أنّ واشنطن لم تعارض «الاتّفاق الثلاثيّ» كمضمون، ولم تكن تعارض تسوية للأزمة اللبنانيّة تقوم على تقاسم جديد للسلطة في لبنان يُحقّق مشاركة أوسع للمسلمين في القرار السياسيّ، وإنّما انفراد سورية وحدها بالملفّ اللبنانيّ. كانت الولايات المتّحدة تريد ربط موافقتها على «الاتّفاق الثلاثيّ» بموافقة سورية على ترتيبات أمنيّة مع إسرائيل في جنوب لبنان، وأن تعيد الدولة العبريّة تموضع وحداتها في بعض النقاط التي يمكن أن تشكّل تهديداً لأمن إسرائيل[134]. من هنا، فإنّ وقوف إسرائيل والولايات المتّحدة وراء إجهاض «الاتّفاق الثلاثي» حمل رسالة من الدولتين إلى سورية، بأنّ عليها الوصول إلى اتّفاق مع المسيحيّين وليس رعاية صدام دمويّ في ما بينهم[135].

ووفق جريدة «العهد» الناطقة بلسان «حزب الله»، كانت إسرائيل تخطّط مع سمير جعجع، قائد «القوّات اللبنانيّة»، لإفشال الاتّفاق وتوجيه ضربة معنويّة إلى سورية تفقدها وهج القوّة الذي حصلت عليه نتيجة التوقيع عليه. وفي 2 كانون الثاني 1986، أي بعد أيّام قليلة على توقيع «الاتّفاق الثلاثيّ»، عُقد اجتماع سرّي بين سمير جعجع وبين ضبّاط إسرائيليّين في جونيه. وتكرّرت اللقاءات القوّاتية – الإسرائيليّة في نادي اليخوت في جونيه. ولكي تعبّر عن دعمها لجعجع، قامت إسرائيل بإرسال وحدات من أسطولها قبالة المناطق الشرقيّة[136].

## 2 – الجميّل والأسد والطريق المسدود: عقدتا كرامي و«القوّات»

حاول الجميّل بعد سقوط حبيقة التنصّل أمام القيادة السوريّة ممّا حصل في المناطق الشرقيّة واعتباره نزاعاً داخل «القوّات اللبنانيّة»، وأبلغها برغبته في مواصلة الحوار معها واستبدال «الاتّفاق الثلاثيّ» بمشروع اتّفاق جديد يكون هو محوره. وممّا شجعه على

فتح الحوار مع دمشق ما نُقل عن القيادة السوريّة عبر «نقابة المحامين في بيروت» في 8 أيلول 1986، أنّ ما يهمّ دمشق من الاتّفاق هو روحه لا نصّه، وأنّه «**إذا شاء اللبنانيّون إدخال بعض التعديلات عليه فهذا شأنهم ونحن لا مانع عندنا**»[137]. وهذه المرّة، فضّل الجميّل فتح قنوات دبلوماسيّة مع الأسد عبر وسائط عربيّة وأجنبيّة: رجل الأعمال مهدي التاجر، ورفيق الحريري (= الوسيط السعوديّ).

### – الجميّل و«النقاط السبع»: فشل الانفتاح على دمشق

مع تلبّد الأجواء بين دمشق وبعبدا، أطلّ الحريري مجدّداً على الساحة اللبنانيّة بحلول سعوديّة لتعويم «الاتّفاق الثلاثيّ». وتقاطعت المبادرة السعوديّة مع اتصالات الفاتيكان وألمانيا الاتّحادية بالسوريّين واللبنانيّين للغرض نفسه، لم تكن ذات تأثير يُذكر. فطلب الملك فهد من الجميّل التقدّم بتعديلات واقعيّة للاتّفاق الثلاثيّ، وهو ما تمّ بالفعل في 7 آذار 1986 بلائحة من سبع نقاط نُقلت إلى دمشق. وشدّدت التعديلات على عروبة لبنان واستقلاله وسيادته، وتعبئة كلّ الطاقات لتحرير الجنوب، وعلى العلاقات المميّزة بسورية، والقيام بإصلاحات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، والانتقال بالوضع الطائفيّ إلى وضع يتساوى فيه اللبنانيّون جميعاً[138]. وقد حاول الجميّل في «النقاط السبع» الإيضاح لدمشق، أنّه يعتبر «**الاتّفاق الثلاثيّ خطوة نحو حلّ شامل**». إنّ عدم اختلاف «النقاط السبع» عن جوهر «الاتّفاق الثلاثيّ»، يحمل على الاعتقاد بأنّ معارضة الجميّل للاتّفاق الثلاثيّ لم تكن على مضامينه، بل لأن القيادة السوريّة استبعدته عن حياكته أو أن يكون عرّابه. وهناك احتمال أن يكون الرئيس اللبنانيّ أراد أن «يبيع» الاتّفاق إلى سورية لقاء تمديد ولايته التي أوشكت على الانتهاء[139]. وبعدما تجاهلت القيادة السوريّة «النقاط السبع»، نصح الملك فهد الرئيس الجميّل في 26 آذار بفتح حوار مباشر مع دمشق[140].

### – محادثات سالم – الشرع: ضرب القوّات اللبنانيّة

في الأوّل من آب 1986 وفي مناسبة عيد الجيش، قام الجميّل بخطوتين في اتجاه فتح الحوار مع سورية. فدعا في خطبة العيد المجلس النيابيّ إلى إقرار إصلاحات دستوريّة بحضوره، تتعلّق بهويّة لبنان العربيّة والتزامه بمحيطه العربيّ ونهائيّته كوطن لكلّ بَنيه، وسيادته على كلّ أراضيه، فضلاً عن توزيع جميع المناصب الحكوميّة على أبنائه بالتساوي، وتبنّي اللامركزيّة الإداريّة، والانتقال التدريجيّ إلى نظام لا طائفيّ، وتحديد



صلاحيّات الرئاسات الثلاث، والمساواة بين المسيحيّين والمسلمين في المجلس النيابيّ. وحول العلاقات مع سورية، اعتبر الجميّل «**أنّ صلات القربى والتاريخ والجغرافيا بين لبنان وسوريا تحتّم على الشقيقين علاقات خاصّة ومميّزة**»[141].

وفيما قرّر الحسيني دعوة المجلس النيابيّ إلى الاجتماع، ورأى الحصّ أنّ خطاب الجميّل «**يتضمّن كلاماً جديداً**»، استجاب كرامي على الفور للمبادرة وعيّن لجنة وزاريّة سداسيّة لدراسة مقترحات رئيس الجمهوريّة، وإعداد صيغة مشروع توافقيّ يُعرض على المجلس النيابيّ. ثمّ تحوّلت اللجنة المذكورة بعد قليل إلى «لجنة الحوار الوطنيّ»، من دون أن تتوصّل مع ذلك إلى أي شيء[142]. ووجد مشروع الحصّ «الميثاق الوطنيّ الجديد»، الذي أطلقه في 9 أيلول 1986، آذاناً صمّاء لدى «الجبهة اللبنانيّة»[143].

وبفشل «لجنة الحوار الوطنيّ» في إخراج البلاد من مأزقها، كان الجميّل يقوم بمبادرته الثانية تجاه دمشق عبر رجل الأعمال مهدي التاجر، سفير الإمارات السابق في لندن وباريس وصديق الأسد، للتوسّط بينه وبين الرئيس السوريّ. واعتبرت السعوديّة أنّ قبول الجميّل بوساطة مهدي التاجر والاستغناء عن وساطتها يشكّل إهانة لها. لقد كانت هناك علاقة جفاء بين الجميّل والحريريّ، وخصوصاً بعدما علم رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة أنّ الحريري طلب من الأميركيّين دفع الرئيس اللبنانيّ إلى الاستقالة لأنّه «**لا يمكن أن يكون هناك اتّفاق (مع سورية) بوجوده**»[144]. فهل كانت هذه رغبة الحريري، أم أنّها كانت رغبة سعوديّة أم سوريّة؟

نقل مهدي التاجر رسالة من الجميّل إلى الأسد مؤرّخة في 15 تشرين الأوّل 1986. فحملت عبارات الأخوّة والجيرة والثقة التي تجمع ما بين لبنان وسورية. وتضمّنت ستّ نقاط، وهي[145]:

1 – هويّة لبنان وانتماؤه العربيّ وارتباطه العضويّ بمحيطه العربيّ.

2 – رفض كلّ صيغ التقسيم التي تخدم إسرائيل.

3 – إجلاء إسرائيل عن لبنان.

4 – ألاّ يكون لبنان مقرّاً أو ممرّاً لأيّة قوّة إقليميّة أو دوليّة تستهدف سورية.

5 – تحقيق العدالة ومبادئ المشاركة الوطنيّة في الحُكم.

6 – طلب مساندة سورية للبنان ماديّاً ومعنويّاً لمواجهة الخطر الإسرائيليّ المحدق به،

على أن تُترجم المساندة السوريّة ووسائلها من خلال اتّفاقيّات ثنائيّة بين البلدين[146].

أثمرت وساطة التاجر عن موافقة الأسد على لقاء الجميّل، شرط أن يضع الأخير مقترحات جدّية للتسوية تتمّ مناقشتها من قبل لجان مشتركة في البلدين قبل لقاء القمّة بينهما، وهو ما فعله الرئيس اللبنانيّ من خلال رسالتين بعث بهما إلى الأسد في 15 تشرين الأوّل و6 كانون الأوّل 1986 تضمّنتا تصوّره لحلّ الأزمة اللبنانيّة. وقد حملهما إلى دمشق السيد هاني سلام. فاحتوتا على الجوانب السياسيّة والعسكريّة – الأمنيّة والاقتصاديّة للعلاقات المميّزة بين لبنان وسورية[147].

بعد جولات عدّة من المفاوضات اللبنانيّة – السوريّة، أعلن الجميّل عن «مبادئ الميثاق الوطنيّ» في كانون الثاني 1987، والتي أكّدت عروبة لبنان، هويّةً وانتماءً، والعلاقات المميّزة بسورية، وتحرير الجنوب، وإلغاء الطائفيّة السياسيّة خلال فترة محدّدة، وقواعد المشاركة في الحُكم، وصلاحيّات الرئاسات الثلاث وتوزيع المقاعد النيابيّة، واستحداث مجالس دستوريّة واقتصاديّة واجتماعيّة، ووضع آلية لوقف إطلاق النار، وعودة الحياة إلى طبيعتها والمهجّرين إلى ديارهم[148].

لكن الأسابيع التي تَلَت هذا الحوار بين الفريقين (مباحثات سالم – الشرع)[149]، أبانت بوضوح أنّ الفجوة بقيت كبيرة بين الرئيسين اللبنانيّ والسوريّ، وأنّ كلّ ما يُتفق عليه في الجلسات الأولى كان يُعدّل ويُبدّل في الجلسات اللاحقة، على حدّ قول كرامي[150]. فحينما توافق المتفاوضون في دمشق على صيغة «اتّفاق خماسيّ»، يتضمّن تأكيد المثالثة ضمن المناصفة في المجلس النيابيّ، وعدم ترؤُس رئيس الجمهوريّة مجلس الوزراء إلاّ في حالات يحدّدُها الدستور الذي يُتّفَقُ عليه، وتخلّي رئيس الجمهوريّة عن حقه في التصويت في مجلس الوزراء، وانتخاب رئيس الحكومة من قبل المجلس النيابيّ، والقبول المبدئيّ بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، ردّت «القوّات اللبنانيّة» يوم 16 آذار 1987 بقطع الطريق على الحلّ المنشود. فأعلن بقرادوني عن «لاءات خمس: **لا لأن يصبح رئيس الجمهوريّة مطراناً على مكّة، لا للمثالثة ضِمن المناصفة، لا للعلاقات المميّزة مع سورية، لا لإلغاء الطائفيّة السياسيّة، ولا لسحب الجيش إلى ثكناته**»[151]. كانت «المثالثة» تعني تقليصاً كبيراً في الحجم السياسي للمسيحيّين، مقابل حصول المسلمين، سُنّة وشيعة ودروز، على الثلثين في توزيع السلطات. وقد



تزامن مشروع «المثالثة» مع الدعوات إلى أسلمة لبنان وإقامة دولة إسلاميّة من قبل «حزب الله» وتيّارات إسلاميّة أصوليّة سُنيّة. وكان هذا يثير مخاوف المسيحيّين، ويجعل قياداتهم تستغلّ هذه المخاوف من أجل السير قدماً في مشروع الانفصال عن «لبنان الكبير». وكان جعجع ينتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على لبنان الموحّد، وإقامة كانتونه من المدفون إلى كفرشيما.

هكذا، لم تعد المشكلة هي التوافق على هويّة لبنان العربيّة ومسألة العلاقات المميّزة بسورية وإقرار إصلاحات أو إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وإنّما عدم ثقة سورية بالجميّل وبقدرته على تمثيل المسيحيّين، وإدراكها أنّ «القوّات اللبنانيّة» أصبحت «**ظاهرة إسرائيليّة**» تُمسك بالقرار المسيحيّ ويتوجّب ضربها. وأكّد سالم أنّه شعر أنّ السوريّين كانوا يماطلون ويفضّلون عقد اتّفاق مع رئيس جمهوريّة جديد، وهو ما أكّده له ريتشارد مورفي (Richard Murphy) حول شكوكه في أن يعقد الأسد تسوية مع الجميّل في آخر عهد الأخير[152].

إنّ «القوّات اللبنانيّة» كـ«**ظاهرة إسرائيليّة**»لم يحسم الجميّل أمره ضدّها، ومواقفه السابقة من سورية، بدءاً باتّفاق 17 أيّار 1983 ومطالبته إيّاها في أوّل أيلول 1983 سحب قوّاتها من لبنان[153]، مروراً بالانقلاب على «الاتّفاق الثلاثيّ» ووقوفه ضدّ محاولة الاختراق التي قادها حبيقة من بيروت الغربيّة باتجاه المنطقة الشرقيّة في 27 أيلول 1986، شكّلت كلُّ هذه الأمور، في رأينا، عقبة في إيصال الحوار بين دمشق وبعبدا إلى الهدف المنشود. يُضاف إلى ذلك، أنّ الجميّل كان قد انتقد الدخول السوريّ إلى بيروت الغربيّة في 21 شباط 1987 بناءً على طلب قياداتها الإسلاميّة لوقف التقاتل بين الميليشيات الحليفة لسورية، واعتبره «**تفرّداً وعملاً غير دستوريّ يعمّق التباعد ويساهم في تفتيت القرار الشرعيّ**»[154].

### – اغتيال رشيد كرامي ووثيقة 13 حزيران 1987: خطّ الرياض – دمشق

باغتيال كرامي في حادثة المروحيّة في أوّل حزيران 1987، ودعوة جعجع في 17 منه إلى إقامة «حكومة استقلال» على غرار حكومة بشامون[155]، وأن يكون في أولويّات أهدافها إخراج جميع الجيوش الغريبة من لبنان[156]، أكّدت دمشق القطيعة مع بعبدا، متّهمة الجميّل بأنّه وفّر الغطاء للقوّات اللبنانيّة والجيش اللبنانيّ لاغتيال كرامي وخلق كانتون مسيحيّ في لبنان. وعندما زار ريتشارد مورفي دمشق في تشرين

الأوّل 1987، أُبلغ أنّ قتلة كرامي هم أربعة من «القوّات اللبنانيّة» قاموا بتفجير مروحيّته بوساطة سفينة في البحر، وأنّ الرئيس الجميّل والعماد ميشال عون يعرفان القتلة[157]. لكنّ الجميّل وجورج سعادة، رئيس «حزب الكتائب اللبنانيّة»، أكّدا من جهتهما حصول مفاوضات سرّية بين الرئيس كرامي والحُكم، بهدف وضع مشروع سياسيّ لإنهاء حالة الحرب في البلاد، وقد تكون هي الدافع وراء اغتياله[158]. وكان معنى هذا الكلام، توجيه اتّهامات حول ضلوع جهة محدّدة قد تكون متضرّرة ومتورّطة في الاغتيال، لمنع أي حلّ للأزمة اللبنانيّة. ويذكر ألبير منصور أنّ أحد أسباب اغتيال كرامي كانت محاولته الحوار مع بعض أركان «الجبهة اللبنانيّة» لإنهاء حالة الشلل والانقسام الشديد التي سبّبتها «المقاطعة»[159]. ومنذ ذلك الحين، أصبحت سورية تَضع شَرطين لإستئناف المفاوضات مع الجميّل: ضرب «القوّات اللبنانيّة» واكتشاف قتلة كرامي. فما هي «تصوّرات الحلّ» التي توافق عليها كرامي وشمعون وعُرضت على البطريرك وعلى الرئيس أمين الجميّل وكميل شمعون، وقد تكون وراء اغتيال كرامي؟

في الخامس من حزيران 1987، أي بعد أربعة أيّام على اغتيال كرامي، كشف «حزب الوطنيّين الأحرار» عن وثيقة قال إنّها تشكّل «تصوّراً للحلّ»، وجاء فيها ما يلي:

1 – مجلس الوزراء هو صاحب القرار، وقراره ملزم للجميع بمن فيهم رئيس الجمهوريّة.

2 – مجلس الوزراء مؤسّسة قائمة بذاتها ولها مكان يُعرف بقصر مجلس الوزراء، وهو خارج مكان رئيس الجمهوريّة.

3 – يترأس رئيس الجمهوريّة جلسات مجلس الوزراء عند طرح المواضيع الأساسيّة، وعندما يحضر جلسة مجلس الوزراء تكون الرئاسة له. عدا ذلك، تكون رئاسة مجلس الوزراء لرئيس الحكومة.

4 – عندما يتّخذ مجلس الوزراء قرارات في غياب رئيس الجمهوريّة، تُحال هذه القرارات إلى رئيس الجمهوريّة للحصول على موافقته عليها. وفي حال اعتراضه عليها، تُعرض من جديد على مجلس الوزراء حيث تناقش في حضوره، وعندها يصبح القرار ملزماً لرئيس الجمهوريّة.

نحن نعتقد، أنّ هذه البنود لم تشكّل منحى خطيراً في صلاحيات رئيس الجمهوريّة،



طالما أنّ باستطاعته الاعتراض على القرارات التي يتّخذها مجلس الوزراء في غيابه، وكذلك إمكان حضوره جلسات المجلس التي تبحث المواضيع الأساسيّة[160]. من هنا، لا نرى أنّ اغتيال الرئيس كرامي يعود إلى جوهر هذه الموضوعات، وإنّما لأنّ انفتاح القيادات في المنطقة الغربيّة على مثيلاتها في المنطقة الشرقيّة، كان يزعج «القوّات اللبنانيّة»، ويشكّل خطراً على مشروعها لإقامة «لبنان الصغير». لذلك، فإنّ اجتماع كرامي بداني شمعون وبمعرفة القيادات المارونيّة، كان من المتوقّع أن تعقبه لقاءات أخرى، ممّا قد يؤدّي إلى التوصّل إلى حلّ للأزمة اللبنانيّة يقضي على طموحات «القوّات».

وتمثّلت مرحلة ما بعد كرامي بمسودّة اتّفاق تقدّم به الحريري إلى الأسد باسم الملك فهد عرف بـ «وثيقة 13 حزيران 1987» التي حظيت على موافقة الولايات المتّحدة. والاتّفاق هو خلاصة لقاء جمع الحريري والجميّل في سردينيا بتاريخ 10 حزيران تضمّن كلّ النقاط التي كان قد اتّفق عليها في مباحثات سالم – الشرع، بالنسبة إلى توزيع صلاحيّات السلطة الإجرائيّة[161]. وعندما التقى الحريري خدّام والأسد في الشهر نفسه عارضاً عليهما «وثيقة 13 حزيران»، اعتبرت القيادة السوريّة بنودها مقبولة، لكنّها اشترطت قبل وضعها موضع التنفيذ أن يُنهي الجميّل «**الظاهرة الإسرائيليّة**» في مناطق سيطرته، ويقدّم جعجع إلى المحاكمة[162]. وقال الأسد للحريري: « **إنّ محادثات سالم – الشرع حقّقت تقدّماً كبيراً وكانت على وشك أن تكلّل بالنجاح لولا اغتيال كرامي**»[163]. ولخّص الحريري زيارته الفاشلة إلى دمشق بالقول: «**يريدون منه (أي الجميّل) التقاتل مع جماعته، وهم مصرّون على أن يبقوا أعداء**»[164]. بناءً على ذلك، وصلت «وثيقة 13 حزيران» إلى طريق مسدود.

### – «النقاط الثماني وعقدة القوّات اللبنانيّة: 1987–1988

في 29 أيلول، سلّم شولتز الشرع أثناء وجوده في الأمم المتّحدة مقترحات جديدة صاغها الجميّل لحلّ الأزمة اللبنانيّة (= النقاط الثماني) تستند إلى وثيقة 13 حزيران وتضع آليّة لإحلال السلام في لبنان. وأهمّ ما جاء فيها[165]:

1 – التزام الجميّل باستئناف المفاوضات السوريّة – اللبنانيّة.

2 – الإصلاح الدستوريّ.

3 – تشكيل حكومة جديدة.

4 - توسيع عضويّة المجلس النيابيّ.

5 - الكشف عن قتلة كرامي.

وعندما اتّصل الأميركيّون بالحسيني والحصّ وعرضوا عليهما «النقاط الثماني»، وافقا عليها. لكنّ سورية شكّكت مرّة أخرى بنوايا الرئيس اللبنانيّ، واشترطت قبل تنفيذ الإصلاحات أن يقوم الرئيس بحلّ «القوّات اللبنانيّة» وتجريدها من أسلحتها وتقديم قادتها إلى المحاكمة. وبعد اجتماع وليم إيغلتون (William Eagleton)، السفير الأميركيّ في دمشق، مع الأسد يوم 11 أيلول 1987 عارضاً عليه مشروع الجميّل، تبيّن أنّ الأسد لا يريد أن يحاور الجميّل قبل اكتشاف الأخير قتلة كرامي و «يعمل بحزم مع **القوّات اللبنانيّة**». وأبلغ الأسد إيغلتون أنّ الجميّل انحاز إلى المعسكر الانعزاليّ الموالي لإسرائيل وإنّه، أي الرئيس الأسد، عقد مع الجميّل 11 قمّة لم يستطع أن يعرف منه ماذا يريد. ومع ذلك، لمس إيغلتون من الأسد عزمه على الاستمرار في الحوار مع الولايات المتّحدة[166].

كانت سورية تريد من الجميّل أن يحسم الصراع على القيادة المسيحيّة ضدّ «القوّات اللبنانيّة». وبدلاً من أن يفعل ذلك، قام الجميّل بإطفاء جذور هذا الصراع مؤقّتاً، وذلك من خلال الاجتماع الذي جمعه يوم 5 تشرين الثاني بجعجع وسعادة[167]. وظهر خلاف الأسد - الجميّل بوضوح أثناء مؤتمر القمّة العربيّة في عمّان (7-11 تشرين الثاني) وفي أعقابه، عندما رفض الرئيس السوريّ الاجتماع بالجميّل، ورفض الأخير «ورقة الحريري» المتكاملة (ورقة 11/ 11/ 1987) المستندة إلى «وثيقة 13 حزيران» من جهة تحديد أوّل مجلس نيابيّ منتخب على أساس المناصفة بين المسيحيّين والمسلمين، وآليّة إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وإناطة السُلطة الإجرائيّة بمجلس الوزراء مُجتمعاً، وخفض صلاحيّات رئيس الجمهوريّة إلى درجة كبيرة، واستحداث مجلس للشيوخ، ورفع عدد النواب إلى 108. كما تميّزت «ورقة الحريري» باقتراحها «ورقة عمل» أخرى تعتبر مشروعاً للعلاقات المميّزة بين لبنان وسورية، والفترة الزمنيّة لتمركز القوّات السوريّة في البقاع[168].

فور تسلّمه المقترحات، استوضح الجميّل مسألة إلغاء طائفيّة الوظيفة في الفئة الأولى وطريقة ملء المراكز الإضافيّة في المجلس النيابيّ، وطلب مزيداً من النقاش حول العلاقات المميّزة بسورية[169]. وبين استيضاح من جانب الجميّل وآخر مضادّ من جانب سورية وشروط «المعارضة» اللبنانيّة المتحالفة مع سورية لتسوية الأزمة، مروراً



بلقاء شولتز - سالم في واشنطن مطلع شباط 1988، ولقاء شولتز - الأسد في التاريخ نفسه، وأخيراً ورقة الجميّل بتاريخ 7 آذار 1988، التي وافق بموجبها على إنشاء هيئة عليا لتقديم اقتراحات في شأن إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وأن يكون مجلس الوزراء هو مصدر القرار، مرّ الربع الأخير من عام 1987 والربع الأوّل من عام 1988، من دون التوصّل إلى تسوية بين الجميّل وسورية. فبقيت المقاطعة، فيما أطلّت معركة رئاسة الجمهوريّة في لبنان، ودخلت البلاد في دهليز مظلم جديد.

## 3 - المبادرات السعوديّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة

تميّزت المرحلة ما بين اندلاع الحرب في لبنان وعقد «مؤتمر جنيف» عام 1983 بزخم المبادرات العربيّة والدوليّة لوأد النزاع في هذا البلد. فكان للفاتيكان وفرنسا مبادراتهما المنفردة، في حين كانت المملكة العربيّة السعوديّة أبرز الدول العربيّة التي عملت على تقريب وجهات النظر بين القوى اللبنانيّة المتحاربة، ووضع الحلول للأزمة اللبنانيّة. في المقابل، كان هناك تحرّك للدبلوماسيّة الأميركيّة ومواقف سوفياتيّة. وسوف نعالج في ما يلي مبادرات ودبلوماسيّات كلٍّ من السعوديّة والفاتيكان وفرنسا والولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتيّ.

### - ثوابت السياسة السعوديّة

انطلقت المملكة العربيّة السعوديّة في سياستها تجاه لبنان من ثوابت خمسة، وهي[170]:

1 - الوحدة الوطنيّة في لبنان وسلامته واستقراره وسيادته.

2 - ضرورة الإصلاح وجعله مسألة يتوافق عليها اللبنانيّون عبر الحوار من دون تدخّل خارجيّ.

3 - ترابط الوضع اللبنانيّ بالصراع العربيّ - الإسرائيليّ، مع التركيز على حلّ الأزمة اللبنانيّة أوّلاً، وهو ما ظهر بوضوح منذ عام 1981.

4 - الإبقاء على المقاومة الفلسطينيّة في لبنان وحماية نشاطها العسكريّ ووجودها المؤسّساتيّ، مع احترامها السيادة اللبنانيّة، وإزالة التشابك بين الوضع الداخليّ اللبنانيّ والقضية الفلسطينيّة.

5 - رفض تدويل الأزمة اللبنانيّة (= المطلب المارونيّ)، والترحيب بتعريبها.

بناءً على ما سبق، قامت الدبلوماسيّة السعوديّة بالتوسّط لدى الفرقاء اللبنانيّين المتنازعين، ولدى سورية أيضاً، من أجل التهدئة ووقف إطلاق النار، وتقريب وجهات النظر بين اللبنانيّين، ورعاية حوار بينهم حول تسوية واقعيّة لأزمة بلادهم، تحفظ للبنان استقلاله ووحدة شعبه وأراضيه. واستناداً إلى ذلك، يمكن تحديد ثلاث مراحل للدبلوماسيّة السعوديّة على الساحة اللبنانيّة بين عامي 1975 و1989، وهي:

1 - دبلوماسيّة ما قبل عام 1982، حين انصبّ اهتمام المملكة على دعم الشرعيّة اللبنانيّة ووحدة لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسّسات، وتقديم المساعدات الاقتصاديّة والإنسانيّة له، ومنع تقسيمه، لما قد ينتج عن ذلك من سلبيّات على النظام الإقليميّ العربيّ تستفيد منه إسرائيل.

2 - دبلوماسيّة ما بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، في ضوء نمو الأصوليّة الشيعيّة بفعل الثورة الإيرانيّة وقيام الجمهوريّة الإسلاميّة. وفي هذه المرحلة، كثّفت الرياض من مبادراتها السلميّة للتوفيق بين اللبنانيّين، وكانت وراء حوار اللبنانيّين في جنيف ولوزان.

3 - دبلوماسيّة «اتّفاق الطائف» حين نجحت مبادرتها في التوفيق بين اللبنانيّين. وسوف نكتفي هنا بمعالجة المرحلتين الأولبين من المبادرات السعوديّة، تاركين للمرحلة الثالثة حيّزاً عند الحديث عن «اتّفاق الطائف» عام 1989 في الفصل الثامن من المجلّد.

### – مساعي السعوديّة لوأد الأزمة اللبنانيّة 1975–1981

منذ اندلاع حرب لبنان عام 1975، نشطت المملكة من خلال دورها في الاجتماع غير العاديّ لوزراء خارجيّة الدول العربيّة في القاهرة، الذي عُقد في نهاية تلك السنة. وأصدرت الرياض مع بقية الدول العربيّة، باستثناء سورية و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، بياناً مشتركاً أعربت فيه عن أهمّية الحفاظ على سلامة لبنان ووحدته، ودعم كلّ ما تتخذه الحكومة اللبنانيّة من إجراءات لوقف النزيف الحاصل في البلاد[171]. ومن أجل إحلال السلام في لبنان، وإدراكاً منها لمصالح سورية ودورها في ذلك البلد، لم تحاول المملكة مناوئة دمشق على الساحة اللبنانيّة، وأقصى ما كانت تفعله هو التمنّي عليها وتقديم النصيحة لها[172]. ومن جانبهم، تسامح السوريّون مع المبادرات السعوديّة طالما هي تنسجم مع مخطّطاتهم وسياساتهم. وفي أواخر عام



1975، زار العاهل السعوديّ الملك خالد دمشق وبحث مع الرئيس حافظ الأسد كيفيّة إعادة السلام إلى لبنان[173].

وما لبثت السعوديّة أن أيّدت «الوثيقة الدستوريّة» في شباط عام 1976. وبموجب قمّة الرياض في تشرين الأوّل 1976، تمّ وقف إطلاق النار في لبنان، والتأكيد على تنفيذ «اتّفاق القاهرة» بين لبنان وبين «منظّمة التحرير الفلسطينيّة»، وإرسال «قوّات ردع عربيّة» للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار شاركت فيها المملكة. وكان الهدف من هذه القوّات هو تمكين الحكومة اللبنانيّة من أن تكون الأقوى عسكرياً في وجه التحالف الفلسطينيّ – اليساريّ – الإسلاميّ[174]. وعن مؤتمر الرياض، انبثق ما سُمّي بـ «اللجنة الرباعيّة»، التي ضمّت إلى جانب المملكة كلاًّ من سورية ومصر والكويت[175]. وجرى التأكيد على مقرّرات قمّة الرياض في اجتماع القمّة العربية في القاهرة في تشرين الأوّل من العام نفسه. إلا أنّ زيارة السادات إلى القدس في تشرين الثاني 1977، والاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978، انعكسا على تلك المبادرة العربيّة.

دفع تفاقم الأوضاع في لبنان عقب الاجتياح الإسرائيليّ عام 1978 (عمليّة الليطاني) وتعطيل تطبيق «اتّفاق القاهرة» ومقرّرات «مؤتمر شتورا»[176] واندلاع القتال بين «الجبهة اللبنانيّة» وسورية، وإعلان الرئيس سركيس عزمه على الاستقالة، دفع كلُّ ذلك المملكة لأن تفعّل وساطتها في أيلول 1978، وتتوّجها بوقف لإطلاق النار بين «الجبهة اللبنانيّة» وسورية. عقب تلك الأحداث، استقبلت الرياض الرئيس اللبنانيّ، وأسفر تحرّكها الدبلوماسيّ عن عقد «مؤتمر بيت الدين» (15 –17 تشرين الأوّل 1978) لوزراء الخارجية العرب، حيث تمثّلت المملكة بوزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل. وقد نشطت دبلوماسيّتها داخل قاعات المؤتمر وخارجه عبر اتّصالاتها بالقوى السياسيّة اللبنانيّة. وتمكّن وزير الخارجيّة السعوديّة الأمير سعود الفيصل في دفع المؤتمر إلى عدم الغرق في التفاصيل، والاكتفاء بالمبادئ العامّة التي تفسح في المجال أمام الفرقاء اللبنانيّين مناقشتها والتفاهم عليها. ولتقريب وجهات النظر، أجرى الفيصل لقاءات بكلٍّ من كامل الأسعد ورشيد الصلح ووليد جنبلاط. وسعى الوزير السعوديّ إلى طمأنة بيار الجميّل إلى أنّ أي دور أمنيّ تضطلع به المملكة في لبنان، لن يكون موجهاً ضدّ «الجبهة اللبنانيّة».

وفي نهاية مؤتمر بيت الدين، صدرت مقرّرات شدّدت على عروبة لبنان ووحدته واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه، وإنهاء المظاهر المسلّحة، وإعادة بناء الجيش

اللبنانيّ على أُسس وطنيّة ليتولّى المهام التي تقوم بها «قوّات الردع العربيّة» في فترة زمنيّة محدّدة، وتأليف لجنة عربيّة من السعوديّة والكويت وسورية توضع بتصرّف الرئيس سركيس(177). مع ذلك، لم تُطبّق مقررات مؤتمر بيت الدين بسبب الخلاف بين الحصّ وسركيس حول قانون الدفاع، وبقاء الميليشيات على سلاحها، واستمرار تعامل بعضها مع إسرائيل، ومنها ميليشيات سعد حدّاد، وأخيراً، عدم رغبة سورية في إدخال لاعبين عرب أو أجانب إلى الساحة اللبنانيّة.

ويذكر جايمس كولنز، أنّ مسعى السعوديّة لعقد مؤتمر بيت الدين، أحبط مخطّطات السوفيات لإقصاء النفوذ الغربيّ عن لبنان(178). وكان السعوديّون يعتقدون عن حقّ أنّ ازدياد الفوضى في لبنان سيجعل منه أرضاً خصبة لنمو راديكاليّة يساريّة أكثر تطرّفاً، ويؤدّي بالتالي إلى تعاظم نفوذ السوفيات، واحتمال قيام دولة راديكاليّة عربيّة هناك(179). كانت الرياض تلتقي في رؤيتها هذه مع المخاوف الأميركيّة، من أن يتمكّن الفلسطينيّون واليسار اللبنانيّ من السيطرة على النظام في لبنان، ممّا يعزز موقع الاتحاد السوفياتيّ في المنطقة. ففي تشرين الأوّل 1980، عقد السوفيات مع الرئيس الأسد «معاهدة صداقة وتعاون» أثارت قلق تلّ أبيب، وكانت مؤشّراً على عودة السوفيات إلى المنطقة(180). وفي الوقت نفسه، رفضت السعوديّة دعوة الأباتي شربل قسّيس (آذار 1978) إلى تقسيم لبنان على أساس كانتونات تحقق بموجبه كلُّ طائفة دينيّة استقلالها الداخليّ في مناطق وجودها. وصرّح وليّ العهد السعوديّ فهد بن عبد العزيز، بأنّ بلاده ضدّ أي نوع من تقسيم لبنان(181). وفي هذا المعنى، استنكرت الرياض إعلان سعد حدّاد، الرائد المنشقّ عن الجيش اللبنانيّ، «دولة لبنان الحرّ» في 17 نيسان 1979، ووصفت ذلك بأنّه مؤامرة صهيونيّة خطيرة على لبنان(182). وخلال العام نفسه، تابعت المملكة جهودها من أجل لبنان، فجرى التأكيد في «مؤتمر القمّة العربيّة في تونس» (20–22 تشرين الثاني 1979) على دور «لجنة المتابعة العربيّة» المنبثقة عن «مؤتمر بيت الدين» في تنفيذ مقرّرات مؤتمر تونس في ما يتعلّق ببسط الدولة اللبنانيّة سيادتها على كلّ أراضيها بعامّة والجنوب بخاصّة، وانسحاب الجيش الإسرائيليّ من لبنان، فضلاً عن تنظيم الوجود الفلسطينيّ المسلّح في البلاد(183).

**– مبادرات فهد بن عبد العزيز وليّاً للعهد وملكاً**

سجّل عام 1981، تحرّكاً دبلوماسيّاً سعوديّاً بامتياز، واتّسم بالتوتّر والتطوّرات الإقليميّة البارزة. بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ عام 1979



بتوقيعها على معاهدة سلام مع إسرائيل، وما تلا هذه المعاهدة من تداعيات على النظام الإقليميّ العربيّ والتضامن العربيّ ضدّ إسرائيل، ازدادت الدولة العبريّة تعنّتاً بالنسبة إلى حلّ المشكلة الفلسطينيّة (إعلان تلّ أبيب في 30 تموز أنّ القدس عاصمتها الأبديّة)، ورفعت من حدّة تهديداتها لسورية. كما قامت في 17 حزيران من العام نفسه بقصف المفاعل النوويّ العراقيّ. وبعد حوالى أربعة أشهر، اغتيل السادات (6 تشرين الأوّل 1981). وفي نيسان من العام نفسه، وقعت أزمة زحلة بين «القوّات اللبنانيّة» وسورية، وأزمة الصواريخ التي نصبتها دمشق في البقاع خلافاً لاتفاق «الخطوط الحمر»، ما جعل المنطقة على شفير حرب بين إسرائيل وسورية(184). كلُّ هذه التطوّرات جعلت الأمير فهد يعلن عن مبادرتين لحلّ أزمة الشرق الأوسط، شكّل لبنان قاسماً مشتركاً بينهما.

قامت المبادرة السعوديّة الأولى على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربيّة المحتلّة عام 1967، وقيام دولة فلسطينيّة عاصمتها القدس، ودخول الأردن والفلسطينيّين وفرقاء عرب آخرين في عمليّة سلام تنطلق في حزيران 1981. ونصّت الخطّة السعوديّة التي بحثها الأمير سعود الفيصل مع الرئيس ريغان، على إجراء مصالحة بين «الجبهة اللبنانيّة» وسورية أوّلاً، ثمّ تحقيق مصالحة وطنيّة بين المسلمين والمسيحيّين، تقوم على وضع تسوية متوازنة تحلّ محلّ «الميثاق الوطنيّ»، وتقضي بتقاسم السلطة بين الطائفتين بالتساوي، على أن يعقب هذه الخطوة إعادة انتشار الجيش السوريّ في لبنان، وسحب الصواريخ السوريّة من البقاع(185). وفي آب عام 1981، طرحت السعوديّة مبادرة أخرى، وهي «خطّة الأمير فهد»، التي تضمّنت قسماً من بنود المبادرة السعوديّة الأولى، إضافة إلى بندٍ نصّ على حقّ كلِّ دول المنطقة في العيش بسلام. وتُعتبر الخطوة السعوديّة متقدّمة، نظراً إلى قبول الرياض مبدأ وجود إسرائيل، رغم صفة المملكة كزعيمة للعالم الإسلاميّ وحامية للأماكن المقدّسة للإسلام. لكن إسرائيل رفضت المبادرتين السعوديّتين بسبب تصميمها في ذلك العام على اجتياح لبنان، وفوق ذلك إصرارها على الاحتفاظ بالأراضي العربيّة المحتلّة(186).

أمّا بالنسبة إلى لبنان، فجاءت أزمة زحلة بين سورية و«القوّات اللبنانيّة» في نيسان 1981، وتلتها أزمة الصواريخ السوريّة في البقاع، لتثبيت دور السعوديّة التوفيقيّ وثوابتها تجاه لبنان. فبعد مناشدة البطريرك المارونيّ مار أنطونيوس بطرس خريش الملك خالد في الثالث من نيسان، بالتدخّل لفكّ الحصار السوريّ عن «القوّات اللبنانيّة» في زحلة، وبناء على طلب الولايات المتّحدة، نشّطت المملكة

دبلوماسيّتها، وأعلنت أنّها تدعم الشرعيّة اللبنانيّة وتصرّ على وقف إطلاق النار وإنهاء القوّات السوريّة حصارها لمدينة زحلة. واعتُبر التدخلّ السعوديّ في قضية عاصمة البقاع، عودة لها للعب دور فعّال في لبنان يوازي الدور السوريّ. كان الأميركيّون غير مرتاحين إلى تطوّر العلاقات بين «القوّات اللبنانيّة» وإسرائيل، ويريدون من «القوّات» الانفتاح على الدول العربيّة بدلاً من إسرائيل[187]. وفي 30 حزيران، انتهت أزمة زحلة بخروج «القوّات اللبنانيّة» بسلام من المدينة بمواكبة سعوديّة، وحلول قوّات من الدرك اللبنانيّ محلّها. إشارة إلى أنّ تدخّل السعوديّة لإخراج القوّاتيين من زحلة، جاء لأسباب إنسانيّة وليس سياسيّة، إذ كانت المملكة تدرك حجم التعامل بين «القوّات اللبنانيّة» وإسرائيل[188]. لذلك، ربطت الرياض تفعيل مبادرتها في لبنان بصدور بيان عن «القوّات اللبنانيّة» بقطع علاقاتها بإسرائيل. كان السعوديّون يحتاجون إلى هذه الوثيقة لاستخدامها في دبلوماسيّتهم تجاه دمشق ودفعها إلى تهدئة الأمور مع «القوّات اللبنانيّة». ولمّا كان قائد «القوّات اللبنانيّة» بشير الجميّل يحتاج إلى شيء من المناورة، أوّلاً لتخفيف ضغوط «اللجنة الرباعيّة العربيّة» عليه، وثانياً للحصول على فترة زمنيّة يستطيع خلالها إعادة تنظيم صفوف «قوّاته»، بعث بالوثيقة المطلوبة إلى الرئيس سركيس في 6 تموز، بعدما كان زار بيغن في الليلة السابقة مؤكداً له حلفه مع إسرائيل، وأنّ الوثيقة المرسلة إلى سركيس هي مجرّد حبر على ورق[189].

بعد أشهر قليلة على «خطّة الأمير فهد» وفشلها، اجتاحت إسرائيل لبنان في السادس من حزيران عام 1982، ممّا ترتب عليه انقلاب في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط. فوضع اجتياح إسرائيل لبنان ومحاصرتها عاصمته بيروت، الدول العربيّة بعامّة، والسعوديّة بخاصّة في موقف حرج. فاستغاثت الرياض والقاهرة بالرئيس ريغان، وحثّ الملك فهد[190] الرئيس الأميركيّ على التدخّل لوقف العدوان الإسرائيليّ على لبنان، وخصوصاً بعدما ضرب الإسرائيليّون الحصار على العاصمة بيروت. وأثناء الحصار المذكور، وتحديداً في 29 حزيران 1982، وجّهت الرياض دعوة إلى بشير الجميّل لزيارتها والتشاور مع «اللجنة الرباعيّة العربيّة» حول مشروع سعودي يتعلّق بوجود عسكريّ رمزيّ فلسطينيّ في لبنان[191]. وجاء في رسالة الدعوة إلى بشير الجميّل رغبة المملكة في **«إيجاد (كذا) حلّ مشرّف لإنقاذ الوضع من خلال خطّة تضمن الحفاظ على كرامة المقاومة الفلسطينيّة وعلى سيادة لبنان على كلّ شبر من**



**الأراضي اللبنانيّة»، الأمر الذي يحول دون احتلال القوّات الإسرائيليّة لما تبقّى من بيروت الغربيّة»**[192]. وافق الجميّل على الدعوة على الفور بعد استشارة فيليب حبيب، وسافر إلى مدينة الطائف عن طريق قبرص وبصحبته إيلي حبيقة وزاهي البستانيّ. والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا أبدت الرياض اهتماماً ببشير الجميّل أثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، وهي تعلم تحالفاته مع العدو الصهيونيّ؟ ولماذا يوافق بشير على التباحث مع المسؤولين السعوديّين، في حين كانت طروحاته في لبنان ضدّ العروبة؟

من المؤكد، أنّ السعوديّين كانوا يتابعون بشير الجميّل وصعوده السياسيّ والعسكريّ السريعين إلى قمّة الزعامة المسيحيّة بعامّة والمارونيّة بخاصّة، وكانوا يدركون أنّ القائد الشاب أصبح يمسك بزمام الأمور في المناطق الشرقيّة، وخصوصاً بعد تحالفاته مع تلّ أبيب، ووصول القوّات الإسرائيليّة إلى بيروت وضربها الحصار على شطرها الغربيّ. وتوقّع السعوديّون والأميركيّون في تلك المرحلة، أنّ بشيراً سيكون رئيس الجمهوريّة المقبل. ومن جهته، رأى الجميّل في الانفتاح على السعوديّة فرصة مناسبة لتبييض صفحته تجاه المسلمين في لبنان، وثني زعاماتهم عن مقاطعة انتخابه رئيساً للبلاد[193]. كان بشير يحتاج إلى العمق العربيّ لأسباب سياسيّة واقتصاديّة. وعلى ما يبدو، كان يقتدي بذلك، ببشارة الخوري عندما عقد مع رياض الصلح «الميثاق الوطنيّ» عام 1943 من أجل انفتاح المسيحيّين على العالم العربيّ سياسيّاً واقتصاديّاً.

وعندما عُرض المشروع السعوديّ على الجميّل، رفضه جملة وتفصيلاً. وكانت نقطة الخلاف الرئيسيّة بينه وبين «اللجنة العربيّة» أنّ بشيراً كان ينطلق، كالجبهة اللبنانيّة، من إستراتيجيّة تقوم على فصل قضية لبنان عن النزاع العربيّ – الإسرائيليّ والمشكلة الفلسطينيّة، في حين كانت اللجنة تربط بين المسألتين[194]. كانت الرياض تريد الإبقاء على دور للمقاومة الفلسطينيّة في لبنان في مواجهة إسرائيل، بينما كان بشير يرفض وجوداً غريباً على الأرض اللبنانيّة، فلسطينيّاً كان أو سوريّاً أو إسرائيليّاً. وأقصى ما قبل به، هو وجود رمزي لمنظّمة التحرير خارج بيروت. وعلى ما يبدو، كان كلّ أعضاء «اللجنة العربيّة» يريدون ألاّ تتحوّل المقاومة الفلسطينيّة عبئاً على العالم العربيّ، ما يعني أن تبقى المقاومة في لبنان ويدفع هذا البلد الصغير أثمان تخاذل العرب[195]. باختصار، خرج الجميّل من اجتماع الرياض من دون أن يحصل على شيء، أو أن تحصل «اللجنة العربيّة» منه على أي تنازل.

وفي نهاية شهر آب 1982، غادرت المقاومة الفلسطينيّة بيروت، بعدما رتّب السعوديّون خروجها بكرامة وحماية دوليّة. كما اغتيل بشير الجميّل في 14 أيلول، وحدثت على إثرها مجازر صبرا وشاتيلا.

بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، انصبّ اهتمام السياسة السعوديّة على مسألتين: استقرار الوضع في البلاد، وألاّ يكون لبنان مركزاً أو ممرّاً للإرهاب، خصوصاً مع دخول «الحرس الثوريّ» الإيرانيّ إليه بتسهيل سوريّ عقب الغزو الإسرائيليّ، بالتزامن مع إعلان الجمهوريّة الإسلاميّة عن نيّتها تصدير ثورتها إلى محيطها العربيّ والإسلاميّ. لذلك، أولى السعوديّون مسألة تهدئة الأوضاع في لبنان عنايتهم الخاصّة، في وقت كانت فيه حكومة أمين الجميّل[196] تتفاوض مع الدولة العبريّة منذ نهاية عام 1982 من أجل عقد اتّفاق (اتّفاق 17 أيّار 1983) يُنهي حالة الحرب بينهما. إلاّ أنّ سورية وحلفاءها عارضوا هذا الاتّفاق، ممّا ترتّب عليه اندلاع جولات جديدة من القتال العنيف. (حرب الجبل)[197]. وسوف نتناول في ما يلي، دور الدبلوماسيّة السعوديّة في الحوار اللبنانيّ من خلال مؤتمري جنيف ولوزان.

### 4 – التنسيق السعوديّ – السوريّ: جنيف – لوزان 1983/ 1984

اجتاحت إسرائيل لبنان مجدداً في عام 1982، ووصلت بقوّاتها إلى عاصمته بيروت. فنتج عن ذلك انقلاب في موازين القوى فيه بوصول بشير الجميّل إلى السلطة ثمّ شقيقه أمين، فشهدت البلاد فور تسلّم الأخير سُدّة الحُكم فترة انفراج قصيرة، عطّلتها سياسته الفئويّة وتوقيعه على «اتّفاق 17 أيّار 1983». فدخلت البلاد في آتون حرب داخليّة جديدة، بين مؤيّد للصلح مع إسرائيل ورافض له[198].

وفي الأوّل من أيلول 1983، وقع حدثان كان لهما تأثير في الوضعين اللبنانيّ الداخليّ والإقليميّ. ففي رسالة من أمين الجميّل إلى الرئيس حافظ الأسد، طلب فيها الرئيس اللبنانيّ من سورية سحب قوّاتها العسكريّة من لبنان انسجاماً مع «اتّفاق 17 أيّار» الموقّع بين بلاده والدولة العبريّة، والقاضي بانسحاب جيشي إسرائيل وسورية منه. وفي اليوم نفسه، وردّاً على تلكؤ الجميّل في إبرام الاتّفاق المذكور معها، انسحبت إسرائيل من جانب واحد، من منطقتيّ الشوف وعاليه، من دون أن تنسّق ذلك مع الحكومة اللبنانيّة. إثر ذلك، نشط «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» لملء الفراغ العسكريّ في مناطق سيطرته السابقة. فسقطت كلُّ القرى الجبليّة في المنطقتين المذكورتين في يده في 9



أيلول 1983، وتعرّضت بلدة سوق الغرب لخطر الاجتياح الاشتراكيّ، ممّا دقّ ناقوس الخطر للجميع في الداخل والخارج.

#### – مؤتمر جنيف: من 31 تشرين الأوّل إلى 4 تشرين الثاني 1983

#### – مقدّمات سعوديّة

تحرّكت الدبلوماسيّة السعوديّة مجدّداً بغية تحقيق وقف لإطلاق النار أوّلاً[199]، والدعوة إلى حوار وطنيّ يضمّ جميع الفرقاء ثانياً. ففي 15 آب، وصل الوسيط السعوديّ رفيق الحريري[200] إلى بيروت وقابل الجميّل حاملاً إليه رسالة من الملك فهد، هدفها التوفيق بينه وبين جنبلاط، إضافة إلى شروط جنبلاط للمصالحة، وهي إجراء إصلاحات سياسيّة وإداريّة وعسكريّة[201]. وفي تلك المحادثات، ركّز الحريري على وقف إطلاق النار. وبين 5 أيلول و25 منه، قام الأمير بندر بن سلطان باتصالات دبلوماسيّة مكثّفة مع دمشق، توّجت بزيارته إلى بيروت في 15 منه، فيما تنقّل الحريري بصورة مكوكيّة بين بيروت والعاصمة السوريّة. وأثمرت تلك الجهود عن تقدّم السعوديّة بمذكرة لحلّ الأزمة وافق عليها لبنان في 16 أيلول ودمشق في 25 منه.

تضمّنت المذكرة السعوديّة أربعة بنود هي: وقف إطلاق النار على كلّ الأراضي اللبنانيّة بإشراف مراقبين حياديّين، وتشكيل لجنة تمثّل الجيش اللبنانيّ و«الجبهة اللبنانيّة» و«جبهة الخلاص الوطنيّ» و«حركة أمل»، وأن يقوم أمين الجميّل بدعوة «جبهة الخلاص الوطنيّ» (فرنجيّة، كرامي، جنبلاط) و«الجبهة اللبنانيّة» (شمعون وبيار الجميّل)، إلى مؤتمر للحوار الوطنيّ، إضافة إلى صائب سلام وعادل عسيران وريمون إدّه وممثّلين عن المجلس النيابيّ والحكومة. كما تقرّر رابعاً، أن يدعو رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة ممثّلاً عن كلّ من سورية والسعوديّة كمراقبين[202]. وقد استُبعد رئيس الوزراء شفيق الوزّان ورئيس المجلس النيابيّ كامل الأسعد عن المؤتمر، بسبب الفيتو السوريّ عليهما. وإفساحاً في المجال أمام تأليف حكومة وحدة وطنيّة، قدّم الوزّان استقالة حكومته[203]. أمّا الأسعد، فاعترض على دعوة منافسه عسيران إلى المؤتمر، فيما رفض ريمون إدّه الاشتراك في المؤتمر قبل جلاء القوّات السوريّة والإسرائيليّة عن لبنان، وقبل تحديد مسؤوليّة مقتل أكثر من 100 ألف شخص في الحرب، على حدّ قوله. وتوقّع إدّه ألا تقدر هيئة الحوار على إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ والانتداب السوريّ الواقعين على لبنان[204].

بعد الاتّفاق على تحديد المشاركين، وضعت لجنة تحضيريّة جدول الأعمال، الذي تضمّن مسائل تتعلّق بتحديد هويّة لبنان، وعلاقاته العربيّة، و«اتّفاق 17 أيّار»، وانسحاب جميع القوّات غير اللبنانيّة من لبنان، باستثناء تلك الموجودة بصفة شرعيّة. وكان هذا البند يرضي سورية، ويضفي من جهة، الشرعيّة على وجود قوّاتها في لبنان بناءً على استدعائها من قبل الحكومة اللبنانيّة، ولا يجعل الوحدات السوريّة من جهة أخرى أجنبيّة في نظر اللبنانيّين، أو يضعها على قدم المساواة مع الجيش الإسرائيليّ المحتلّ لجنوب البلاد. كما تضمّن جدول الأعمال الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والتربويّة والماليّة والإعلاميّة، وأوضاع المؤسّسة العسكريّة، وسيادة الدولة اللبنانيّة على كلّ أراضيها. وأعقب ذلك، تحديد الحادي والثلاثين من تشرين الأوّل 1983 موعداً لبدء الحوار الوطنيّ في جنيف، على أن يترأسه الرئيس الجميّل بحضور عبد الحليم خدّام عن سورية، ومحمود المسعود، وزير الدولة السعوديّ. وعلى الرغم من تفجير مقرّيّ البحرية الأميركيّة بالقرب من «مطار بيروت الدوليّ» والمظليين الفرنسيّين يوم 23 تشرين الأوّل، ظلّت تحضيرات رفيق الحريري للمؤتمر على قدم وساق.

### – في جنيف: التقليديّون والميليشياويّون جنباً إلى جنب

حضر أركان الحرب اللبنانيّون من الميليشيات والأحزاب إلى مؤتمر جنيف جنباً إلى جنب مع الزعامات التقليديّة اللبنانيّة، كلٌّ يحمل معه مشروعه للإصلاح السياسيّ. وعلّق ألبير منصور على تشكيلة المشاركين هذه، بأنّ المسيحيّين تمثّلوا بأركان «الجبهة اللبنانيّة» إلزاماً دون استشارتهم، في حين تمثّل المسلمون أيضاً إلزاماً بالميليشيات الإسلاميّة، وبعض الزعماء التقليديّين المسلمين[205]. أمّا خدّام، فعلّق على ذلك في ما بعد بالقول: **«...لا الإخوان المسيحيّين يمثّلون كلّ المسيحيّين ولا الإخوان المسلمين... هنا يمثّلون كلّ المسلمين»**[206]. وسوف تكون هذه التشكيلة الميليشياويّة – التقليديّة المسؤولة عن وصول مؤتمري جنيف ولوزان إلى طريق مسدود. فالقوى الميليشياويّة الصاعدة كانت تحاول الاستئثار بكلّ شيء لها في لبنان، بدءاً باستباحة الدولة، سلطة ومؤسّسات وممتلكات، مروراً بما تبقّى من قواعد للزعامات التقليديّة، وانتهاءً بفرض هيمنتها وسلاحها وقهرها على المواطنين. أمّا القوى التقليديّة في «الجبهة اللبنانيّة» وزعامات إسلاميّة مشاركة في «اللقاء الإسلاميّ»، فكانت تعمل على استيعاب المتغيّرات على الأرض، وإعادة تجديد نفسها ضمن النظام المحلّيّ – الإقليميّ الجديد معتمدة على إرثها السياسيّ.



جعل هذا الخليط من القوى السياسيّة اللبنانيّة في المؤتمر، أحد الصحفيّين الأجانب يسخر من هذا التمثيل، واصفاً الميليشيات بـ «المافيا» والسياسيّين التقليديّين بـ **«المومياءات»**، مخاطباً اللبنانيّين بقوله: **«أليسوا هم المسؤولون عن نكبتكم الحاضرة؟ كيف إذن تأتمنونهم على مستقبلكم؟ وحتّى ولو سلمنا جدلاً بحسن نواياهم واستعداداتهم، فهل هم مؤهّلون لاستيعاب طبيعة الأزمة التي تعيشونها؟ وهل هم بالتالي مؤهّلون لصياغة الحلّ العبقريّ والتاريخيّ المطلوب؟»**[207] أمّا الصحافي اللبنانيّ طلال سلمان، فقال عن حقّ، في معرض حُكمه سلفاً على نتائج المؤتمر بالفشل، واصفاً الاجتماعات بـ**«ثرثرة»**، نظراً إلى التناقضات في **«المصالح الشخصيّة»** ومشاريع الإصلاح التي حملها معهم الفرقاء من لبنان إلى سويسرا، وأهمّها إلغاء الطائفيّة السياسيّة وإعادة توزيع مناصب الدولة وإقامة نظام فيدراليّ.

لقد تساءل سلمان، عطفاً على بنود التفاوض وأهمّها إلغاء الطائفيّة السياسيّة، كيف يمكن للطائفيّين أن يلغوا المؤسّسة التي هم نتاجها ويدمّرونها، وكيف يمكن أن يصاغ مشروع للإصلاح فيُنهي الغبن من دون أن يمسّ تلك **«الامتيازات»** التي يعتبرها الخائفون (= الموارنة) ضمانة ضدّ الخوف؟ **«وكيف، بوسائل وأدوات طائفيّة، يمكن ضرب النظام الطائفيّ وتدميره؟ أجل»**، أضاف سلمان، **«هم يتحدّثون هنا في أمور كثيرة، لكنّ تلك طريقة للهرب من الموضوع الأصليّ: موضوع إصلاح النظام السياسيّ بما يحقّق قيام وطن بدولة عصريّة»**[208]. واعتبر سلمان أنّ الدور الأوّل من مؤتمر الحوار في جنيف كان بحقّ مؤتمر إعلان الفشل الصريح للسياسة الأميركيّة في لبنان والمنطقة، ولأهداف الاجتياح الإسرائيليّ للبنان (= إقامة معاهدة سلام بين الكيان الصهيونيّ ولبنان)، فيما كان الدور الثاني منه (= مؤتمر لوزان) إعلان نجاح السياسة السوريّة في لبنان[209].

### – أعمال مؤتمر جنيف ونتائجه: على أي لبنان يختلفون!

افتُتح مؤتمر جنيف يوم 31 تشرين الأوّل بخطاب ألقاه رئيس الجمهوريّة أمين الجميّل، قال فيه: **«لقد... أتينا إلى هنا سعياً وراء إنقاذ لبنان وتوحيد شعبه واستعادة سيادته، وتعزيز الإخاء في ما بين اللبنانيّين وإخوانهم العرب على أسس من العدل والكرامة»**[210]. وقال: **«لا يجوز أن تتقدّم حقوق الطوائف على رغم إلحاحها وحاجاتها ووجاهتها على حقوق الإنسان والوطن في لبنان. إنّ حقوق الطوائف**

وحدودها»، أضاف الجميّل، «**تنتهي عند حقوق الإنسان وحدود الوطن**»[211]. وحول حرمان المناطق من برامج التنمية، قال الرئيس اللبنانيّ: إنّه ليس مقتصراً على منطقة أو طائفة، ولا هو مسؤوليّة عهد أو زعيم أو فئة أو حزب، أنّها مشكلات تراكمت وتفاقمت منذ قيام الدولة اللبنانيّة. وفي إشارة إلى ارتباط لبنان بمحيطه العربيّ، قال إنّه من غير المعقول أن ينفرد لبنان وينفصل في قضايا السلم والمصير عن محيطه وإخوانه في الخارج. كما لا يمكن لفرد أو فريق لبنانيّ أو حزب أو منطقة أو طائفة أن ينفرد في تقرير صيغة لبنان ومصيره[212].

أعقب خطاب الجميّل كلمة للمندوب السعوديّ، طالب فيها المجتمعين بانتهاز الفرصة المتاحة من وقف إطلاق النار من أجل حوار إيجابيّ مثمر عاقل، يستهدف مصلحة لبنان في إطار «**الصالح العربيّ العامّ**»[213].

دارت المناقشات التي استمرّت من 1 تشرين الثاني حتّى الرابع منه حول مسألتين رئيسيّتين، وهما «اتّفاق 17 أيّار»، وهويّة لبنان وانتمائه. أمّا قضية الإصلاحات السياسيّة، فلم تكن موضوع نقاش مستفيض، ولم تسفر عن أيّة نتيجة. فاكتفى صائب سلام بتلاوة «الثوابت الإسلاميّة»[214]، مركّزاً على ضرورة أن يسود التفاهم بين المؤتمرين للوصول إلى الحلّ. ورأى أنّ العنف لا يحلّ قضية لبنان، بل الحوار الشامل المفتوح[215]. أمّا شمعون، فطالب بإنشاء محكمة دستوريّة عليا للنظر في دستوريّة القوانين، وإنشاء «المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء»، وإزالة الطائفيّة في الوظائف مع الحفاظ على المساواة في وظائف الدرجة الأولى. وقد تبنّت لجنة فرعيّة منبثقة عن المؤتمر بنوداً لعرضها على مؤتمر الحوار القادم وهي: توزيع الرئاسات الثلاث، كما في «الميثاق الوطنيّ»، والمناصفة في التمثيل في المجلس النيابيّ، وانتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ، وإنشاء مجلس أعلى لمحاكمة الرؤساء، وتعزيز اللامركزيّة الإداريّة، وإنشاء مجلس للتخطيط وآخر للشيوخ، واستحداث منصب نائب رئيس الجمهوريّة[216].

كما تمّ ذكره، انصبّ اهتمام المؤتمرين على قضيتي «اتّفاق 17 أيّار» وهويّة لبنان وانتمائه. وبالنسبة إلى الموضوع الأوّل، حاولت «الجبهة اللبنانيّة» التأكيد أنّ الاتّفاق المذكور عُقد في ظلّ الأوضاع العربيّة المتدهورة، وهو يضمن للبنان خروج القوّات الإسرائيليّة من جنوبه. وربطت «الجبهة» بين انسحاب الجيش الإسرائيليّ من لبنان ومغادرة القوّات السوريّة لهذا البلد، واضعة بذلك الوجود السوريّ والاحتلال



الإسرائيليّ على قدم المساواة، فاعتبرت أنّ جيشَي الدولتين هما قوّات أجنبيّة يجب إخراجها من البلاد. وقال شمعون: «**إنّ القوّات السوريّة دخلت ظاهريّاً إلى لبنان كقوّات صديقة... ولكن الوقت لم يطل حتّى برهنت عن عدائها للبنانيّين**»، وأعطى أمثلة على ذلك: حوادث صيف 1978 وزحلة عام 1981 والمتن وساحل كسروان والأشرفيّة عام 1983[217].

وفي أجواء مشاحنة كلاميّة بين كرامي وشمعون حول شرعيّة الوجود السوريّ في لبنان، أعلن عبد الحليم خدّام في الجلسة الصباحيّة يوم 2 تشرين الثاني، عن استعداد بلاده للانسحاب من لبنان بعد انسحاب الإسرائيليّين منه أوّلاً[218]. وبموجب «اتّفاق الخطوط الحمر» كان الإسرائيليّون يقتطعون جزءاً من جنوب لبنان بموافقة سورية، فمعنى هذا أنّ لا انسحاباً إسرائيليّاً من لبنان، وأنّ القوّات السوريّة باقية في هذا البلد بذريعة بقاء القوّات الإسرائيليّة. وفي إشارة إلى أنّ الوجود الأميركيّ في لبنان هو لمصالح أمنيّة شخصيّة، والوجود السوريّ هو التزام قوميّ عربيّ من قبل سورية تجاه لبنان، قال الوزير السوريّ: «**إذا كان الأميركيّون يأتون من عشرة آلاف ميل بحجّة الدفاع عن أمنهم في لبنان، عليهم أن يدركوا أنّ لبنان بلد عربيّ وعلى الأمّة العربيّة مسؤوليّة تجاه لبنان**». ثمّ أضاف غامزاً من قناة «الجبهة اللبنانيّة»، التي كانت قد طلبت تدخّل بلاده لإنقاذها من الانحدار أمام قوّات «الحركة الوطنيّة» عام 1976 وتضع سورية الآن في مرتبة واحدة مع العدو الإسرائيليّ المحتلّ بالقول: إنّ «**الذين يحاولون أن يساووا بين السوريّ والإسرائيليّ هم الذين طلبوا من سورية أن تكون في لبنان. سورية هي التي أوقفت حمّام الدم، أوقفت القتال، وفعلت ذلك لأنّها تؤمّن بذلك وستفعل ذلك كلّما طُلب منها هذا الأمر... يُخطئ من يعتبر سورية كإسرائيل ومن يعتبر ذلك عليه أن يجد وطناً آخر. ليس لسورية مطمع في لبنان وعلى أميركا أن تعرف مخاوف سورية**»[219]. فهل كان خدّام يقصد بعبارته «**يُخطئ من يعتبر سورية كإسرائيل، ومن يعتبر ذلك عليه أن يجد وطناً آخر**»، أنّ من يرفض الوجود السوريّ في لبنان عليه أن يرحل من لبنان؟ فبسبب الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982 وتداعياته، تصاعدت موجات الهجرة من لبنان، وخصوصاً المسيحيّة منها بعد تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والأمنيّة[220].

كان انسحاب سورية من لبنان، وفق ما أرادته «الجبهة اللبنانيّة»، مسألة مرتبطة بمصالح السوريّين الإستراتيجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. وكان يهمّهم ألاّ تحصل

إسرائيل من لبنان على ترتيبات أمنيّة – سياسيّة تؤدّي إلى إضعاف جبهتهم أو مركزهم ومصالحهم في هذا البلد. ولهذا السبب، كرّر عبد الحليم خدّام خلال المؤتمر، أنّ بلاده لن تنسحب شبراً واحداً من لبنان ما دام «اتّفاق 17 أيّار» قائماً[221]، وأنّها أبلغت ذلك إلى الحكومتين الأميركيّة واللبنانيّة[222].

بناءً على ما سبق، انقسم المؤتمرون إلى فرقاء ثلاثة تجاه مصير «اتّفاق 17 أيّار»: شمعون وبيار الجميّل، اللذان وجداه إيجابيّاً يحقّق طموحات لبنان ويؤمّن انسحاب الجيش الإسرائيليّ، وإنّ لا بديل منه، وأنّ نسبة 50% من المسيحيّين يريدون التعاون مع إسرائيل، على حدّ قول بيار الجميّل[223]؛ فرنجيّة، الذي أصرّ على العودة إلى «اتّفاق الهدنة» مع إسرائيل عام 1949 ورفض «اتّفاق 17 أيّار»، لأنّه حصل «**في ظلّ بندقيّة**» العدو، ويمسّ السيادة اللبنانيّة ويجعل من لبنان «**محميّة إسرائيليّة**» ويعزله عن العالم العربيّ[224]؛ كرامي وبرّي، اللذان طالبا بإلغاء الاتّفاق. وقد رفض الأخير اقتراحاً لشمعون في ما بعد يقضي بتجميد الاتّفاق وإحالته إلى حكومة اتحاد وطنيّ لتقرّر مصيره، واصفاً ذلك كمن يضع «**القضية والجنوب في البرّاد**»[225]. أمّا جنبلاط، فذكر أنّ الاتّفاق تمّ تحت ضغط السلاح الإسرائيليّ، وبين دولة إسرائيل و«حزب الكتائب اللبنانيّة» لرغبة الأخير في السيطرة على الحُكم. واعتبر كذلك أنّ الاتّفاق يصبح مجرّد تفصيل بعد تحديد هويّة لبنان العربيّة[226]. ومن جهته، وافق سلام السوريّين بأنّ «اتّفاق 17 أيّار» كان « **اتّفاق الإذعان**»، وطالب بتجميد تنفيذه[227]. وفي ختام المناقشات حول هذه الموضوع، كلّف المؤتمر رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة القيام بالاتصالات الدوليّة اللازمة، وخصوصاً مع الولايات المتّحدة الأميركيّة، تمهيداً لإلغاء الاتّفاق، وكذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان[228].

إضافة إلى «اتّفاق 17 أيّار»، حظيت مسألة هويّة لبنان وانتمائه على نقاش مستفيض، وكانت مدار جدالٍ حام بين عضو «الجبهة اللبنانيّة» بيار الجميّل من جهة، و«الفريق الوطنيّ – الإسلاميّ» من جهة أخرى. وقد أسهب بيار الجميّل في الحديث عن «**الصيغة اللبنانيّة الفريدة وخوف المسيحيّين من الأكثريّة**»الإسلاميّة. وفي هذا السياق، اعتبر أنّ سؤال البعض له حول موقفه من عروبة لبنان هو إذلال للبنان وتشكيك بعروبته. ورأى أنّ لبنان هو من أطلق فكرة القوميّة العربيّة والعروبة، وأنّ العروبة بنظره هي عروبة اللغة والمحيط، وأنّ أسباب رفض المسيحيّين لها كونها «**صارت دين**» ولم تعد عروبة، كما كانت في السابق[229]، أي عند انطلاقها في السنوات الأخيرة للحُكم العثمانيّ في بلاد



الشام. وطالب بيار الجميّل بلجنة خبراء في التاريخ والجغرافيا لتحديد هويّة لبنان[230]. أمّا كرامي، الذي انتقد شمعون لإغفاله عروبة لبنان في خطابه، فاعتبر أنّ الاتّفاق على عروبة لبنان يتطلّب تجسيد هذه العروبة في سائر المجالات الثقافيّة والتربويّة والاقتصاديّة والإعلاميّة[231].

ولمّا لم يكن أمام أمين الجميّل و«الجبهة اللبنانيّة» أي سبيل للخروج من مأزقهما، اضطرّا إلى الموافقة مع «الفريق الوطنيّ – الإسلاميّ» على تحديد هويّة لبنان وانتمائه على الشكل التالي: «**لبنان سيّد حرّ مستقلّ وواحد أرضاً وشعباً ومؤسّسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبنانيّ والمعترف بها دوليّاً وهو عربيّ الانتماء والهوية وعضو مؤسّس وعامل في جامعة الدول العربيّة وملتزم بكافة مواثيقها على أن تُجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء**»[232].

هكذا، انتهى «مؤتمر جنيف» من دون نتائج تذكر بالنسبة إلى إصلاح النظام السياسيّ اللبنانيّ. وفي الوقت نفسه، استمرّ رهان «الجبهة اللبنانيّة» وأمين الجميّل على الخارج، وعلى تطوّرات معيّنة قد تقلب الأوضاع لصالحهما. وعلى الرغم من ذلك، تمّ الاتّفاق في جنيف على عقد مؤتمر ثانٍ في المدينة نفسها بتاريخ 14 تشرين الثاني من العام نفسه لاستكمال المناقشات، فيما يقوم رئيس الجمهوريّة بالاتصالات اللازمة مع الولايات المتّحدة الأميركيّة وبعض القيادات العربيّة تمهيداً لإلغاء «اتّفاق 17 أيّار». ولكن موعد هذا المؤتمر الثاني تأخّر حتّى 12 آذار 1984، بسبب تريّث أمين الجميّل في إلغاء الاتّفاق وتفاعل الأحداث الأمنيّة في البلاد.

### – مؤتمر لوزان: من 12 آذار 1984 – 20 آذار 1984

### – خيارات الجميّل الثلاثة والخطّة الإصلاحيّة

كان الجميّل منذ عودته إلى بيروت من جنيف على اتصال بالولايات المتّحدة الأميركيّة، التي كانت تحثّه على التمسّك باتفاق 17 أيّار والعمل مباشرة مع الإسرائيليّين والتوصّل في الوقت نفسه إلى مصالحة مع جنبلاط وبرّي. واعتقد الرئيس اللبنانيّ أنّ واشنطن، بعد الاعتداء على وحداتها البحريّة في تشرين الأوّل 1983، سوف تزيد من التزامها العسكريّ في لبنان وتتّخذ موقفاً حازماً من سورية، خصوصاً بعد قيام طيرانها الحربيّ بقصف مواقع سورية في الجبل[233]. كلُّ هذا جعله يقلّب خيارات ثلاثة وهي: [234]

1 - تجاهل الدور السوريّ في المناطق اللبنانيّة حيث تتمركز القوّات السوريّة، وترسيخ موقعه كماروني في المنطقة الشرقيّة، ومن ثمّ انتظار التطوّرات، ويدعمه في هذا الخيار الموارنة المحافظون.

2 - عقد صفقة مع إسرائيل وتوسيع سلطة الحكومة اللبنانيّة في المناطق التي ينسحب منها الإسرائيليّون، وأخذ موقف علنيّ معادٍ لسورية. ويدعم هذا الخيار «صقور الموارنة» من «الجبهة لبنانيّة» و«الرابطة المارونيّة» ورهبان الكسليك.

3 - التعاون الوثيق مع الرئيس الأسد وتشكيل حكومة وطنيّة تمهّد لمصالحة شاملة.

وفي ضوء تدهور الوضع الأمنيّ وانقسام الجيش بسبب «انتفاضة 6 شباط 1984»، واستيلاء الميليشيات «الوطنيّة» على بيروت الغربيّة، وتكتّل المعارضة الداخليّة لاتفاق 17 أيّار خلف سورية، و«برودة» الموقف الأميركيّ، أدرك الجميّل أنّه من المستحيل السير وراء الخيارين الأوّلين. فلم يعد أمامه سوى الخيار الثالث، الذي كان يتطلّب منه القيام بمبادرة داخليّة تجاه الحركة الوطنيّة (= إصلاحات سياسيّة)، وتجاه سورية (= إلغاء اتّفاق 17 أيّار).

تمّت الخطوة الأولى (= الإصلاحات السياسيّة) للرئيس اللبنانيّ بـ «البرنامج الإصلاحي»، الذي أُلحق برسالته إلى اللبنانيّين في 5 شباط 1984[235]. وكان هذا البرنامج لا يُلغي الطائفيّة في النظام اللبنانيّ أو يلطفها، بلّ يكرّسها. فتضمّن إنشاء مجلس للشيوخ تتمثّل فيه كلّ الطوائف بالتساوي، وتوسيع قاعدة التمثيل النيابيّ في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيّين، وإلغاء طائفيّة الوظيفة، مع الحفاظ على المساواة في وظائف الفئة الأولى. ونصّ البرنامج أيضاً على جعل ولاية رئيس المجلس النيابيّ سنتين، واعتماد أكثريّة الثلثين في هذا المجلس لإقرار القضايا المصيريّة، ووجوب وجود أكثريّة فيه بنسبة 55% لانتخاب رئيس الجمهوريّة في الدورات التي تلي الدورة الأولى، وتسمية رئيس مجلس الوزراء في المجلس النيابيّ. إلى ذلك، تضمّن البرنامج تعزيز القضاء وإنشاء محكمة عليا لمحاكمة الرؤساء، ومجلس دستوريّ لمراقبة دستوريّة القوانين والمعاهدات. وأخيراً، لحظ البرنامج تحديث الإدارة واعتماد اللامركزيّة الإداريّة وتعزيز البلديات وتوسيع صلاحيّاتها، وتطوير المؤسّسات والأجهزة الأمنيّة.

وعلى أساس برنامجه هذا، دعا الجميّل المشاركين في مؤتمر جنيف إلى اجتماع ثانٍ



في المدينة السويسريّة نفسها يوم 27 شباط 1984 لمناقشة هذه البنود[236]. ولما كانت دعوة المعارضين لحكمه إلى مثل هذا الاجتماع تتطلّب رعاية خارجيّة، حيث كانت الخلافات الداخليّة تتقاطع مع ذيول «اتّفاق 17 أيّار» وموقف سورية من رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة، مهّد الجميّل إلى ذلك بالاتصال بالملك فهد، الذي أطلق على الفور مبادرة جديدة لحلّ الأزمة اللبنانيّة.

### - السعوديّون مرّة أخرى: فتح طريق دمشق - بعبدا

رعى سعود الفيصل ورفيق الحريري المبادرة السعوديّة الجديدة. وفي 16 شباط 1984 وُضعت نقاط ثمانٍ للحلّ، وهي[237]:

1 - تنفيذ خطّة أمنيّة.

2 - إلغاء «اتّفاق 17 أيّار».

3 - وضع ترتيبات أمنيّة في الجنوب تنسحب إسرائيل على أساسها.

4 - إدخال إصلاحات سياسيّة.

5 - التوصّل إلى اتّفاقيّة مع سورية بخصوص سحب قوّاتها من لبنان.

6 - اعتماد مبدأ الانسحاب المتزامن لجميع القوّات غير اللبنانيّة في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، بعد التوصّل إلى اتّفاقيّة تنسحب إسرائيل بموجبها من جنوب لبنان.

7 - اعتبار هذه الصيغة صفقة متكاملة وتتعهّد سورية بتنفيذ البنود التي تتعلّق بها والمساعدة على تنفيذ البنود الأخرى، فيما تتعهّد السعوديّة بالمساعدة بتنفيذ كلّ هذه البنود.

8 - تشكيل حكومة وحدة وطنيّة لتنفيذ النقاط الثماني.

وفيما تمكّن الحريري من الحصول على موافقة القيادات الوطنيّة والإسلاميّة على النقاط الثماني، وإيلي سالم من جهته على موافقة متحفّظة من شمعون والجميّل الأب، وافق السوريّون على المشروع مشترطين حذف البندين 5 و6، وأبلغوا الحريري أنّ موافقة أمين الجميّل على إلغاء البندين سيعني أنّ طريق بعبدا - دمشق أصبحت سالكة له، وبالتالي إمكان عقد مؤتمر حوار وطنيّ جديد.

أذعن الجميّل للشروط السوريّة، وفُتحت بذلك طريق دمشق أمامه. فزارها برفقة إيلي سالم وجان عبيد في 29 شباط 1984، حيث التقى الأسد في الأوّل من آذار.

ولطمأنة الجميّل، أكّد له الأسد أنّ سورية ستدعم بقاء الرئاسات الثلاث كما هي في «الميثاق الوطنيّ»، وكذلك إعادة بناء المؤسّسات اللبنانيّة. وطلب الرئيس السوريّ من نظيره اللبنانيّ أن يكون رشيد كرامي رئيساً للحكومة المقبلة، على أن تبقى حكومة الوزّان تصرّف الأعمال إلى حين إلغاء «اتّفاق 17 أيّار» رسميّاً[238]. وهو ما تمّ بالفعل في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 5 آذار 1984، حيث اعتبر الاتّفاق «. . . **باطلاً وكأنّه لم يكن (وإلغاء) كلّ ما يمكن أن يكون قد ترتّب عليه من آثار**»[239]. وفي الجلسة تلك، قرّرت الحكومة اللبنانيّة القيام بالخطوات اللازمة التي تؤدّي إلى ترتيبات وتدابير أمنيّة تؤمّن السيادة والأمن والاستقرار في جنوب لبنان، ومنع التسلّل عبر الحدود الجنوبيّة، وتحقيق انسحاب القوّات الإسرائيليّة من جميع الأراضي اللبنانيّة[240]. وبعدما تحقّق إلغاء «اتّفاق 17 أيّار»، أصبحت الخطوة التالية للحُكم هي الإعداد لمؤتمر الحوار الوطنيّ في لوزان.

هكذا، تمكّنت سورية من التوجه إلى «مؤتمر لوزان» وهي تمسك بكلِّ أوراق الأزمة اللبنانيّة. فعن طريق المدفع والدبلوماسيّة، تمكّنت أيضاً من ترويض القوى المسيحيّة وإجبارها على التخلّي، ولو ظاهريّاً، عن ما سمّته «اتّفاق الإذعان» مع إسرائيل. كما أنّ إلغاء البندين 5 و6 من خطّة الفيصل – الحريري وقبول الجميّل بذلك، جعل الجيش السوريّ يحصل للمرّة الأولى منذ عام 1978 (تاريخ عودة الخلافات بين سورية و«الجبهة اللبنانيّة» ) على غطاء مسيحيّ. أمّا البند الثالث، وهو انسحاب الجيش الإسرائيليّ من جنوب لبنان، فكان يخدم سورية في إضفاء صفة الاحتلال على الوجود الإسرائيليّ في لبنان، وصفة الشرعيّة على وجود قوّاتها في هذا البلد.

### – حوار الطرشان في لوزان

عُقدت جلسات مؤتمر الحوار الثاني في لوزان بدلاً من جنيف لمناقشة أوراق العمل المقدّمة، وسط تعرّض بيروت، غربها وشرقها، لقصف عنيف. وممّا لفت الأنظار في المؤتمر، تحوّل فرنجيّة إلى محور «الجبهة اللبنانيّة»، وسلام إلى المحور الشيعيّ – السنّي -الدرزيّ، ما جعل المؤتمر معبّراً عن جبهتين: وطنيّة – إسلاميّة، تطرح أفكاراً تتعلّق بإلغاء الطائفيّة السياسيّة والتوازن في الصلاحيّات، وتطالب بالوحدة الوطنيّة والعدالة والمساواة، ومسيحيّة – مارونيّة ممثّلة بالجبهة اللبنانيّة تستخدم عقدة الخوف لتتمسّك بالامتيازات المعروفة، وتطرح اعتماد الفيدراليّة في وجه المطالبة الإسلاميّة اليساريّة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة.



استهلّ أمين الجميّل جلسة الافتتاح يوم 12 آذار بكلمة برّر فيها سبب إقدامه على عقد «اتّفاق 17 أيّار» ثمّ إلغائه. فقال: «**عندما كان التفاوض مع إسرائيل بمشاركة الولايات المتّحدة الأميركيّة الخيار الحتميّ الوحيد لاستعادة الأرض، فلم نتردّد إزاء هذا الأمر، وعندما أضحى إلغاء الاتّفاق بمثابة الخيار الحتميّ لتوحيد الشعب لم نتردّد عن هذا الإلغاء، وعندما نؤمن بأنّ لبنان، ترخص في سبيله الدماء، فلن يغلو في سبيله اتّفاق، وعندما يكون الخيار بين اتّفاق ووطن فلا بد من أن نختار الوطن**»[241].

أعقب خطاب الجميّل احتدام النقاش حول كيفيّة وقف إطلاق النار وآليّته واللجنة الأمنيّة التي تشرف عليه وتسمية أعضائها، وهل يشمل «مطار بيروت الدوليّ» ومرفأها ويلحظ فصلاً بين القوّات المتحاربة وسحب أسلحتها الثقيلة؟ وهل يستطيع قادة الميليشيات المجتمعون في لوزان فرض وقف إطلاق النار على قواهم العسكريّة الموجودة على الأرض؟ وهل يبقى وقف إطلاق النار قراراً عسكريّاً، أم يتعداه ليصبح أمناً سياسيّاً؟

وبالتزامن مع مشروع وقف إطلاق النار، تعرّض الجميّل إلى ضغط من حلفاء سورية في المؤتمر، حين أصرّ جنبلاط وبرّي على أن يوقّع الجميّل على قرار وقف إطلاق النار إلى جانب بقية زعماء الميليشيات، باعتباره مسؤولاً «ميليشياويّاً» عن الجيش اللبنانيّ، الذي هو طرف في القتال الدائر، على حدّ قولهما. لقد حمّل جنبلاط وبرّي الجميّل مسؤوليّة ما تعرّضت له المناطق «الوطنيّة» والضاحية الجنوبيّة من قصف على يد الجيش اللبنانيّ، والذي أدّى إلى اندلاع «انتفاضة 6 شباط 1984». ومن غير المعروف عمّا إذا كان هجوم جنبلاط – برّي على الجميّل جزءاً من سيناريو مع السوريّين للضغط عليه وابتزازه. لكن خدّام والحريريّ تدخّلا مراراً لترطيب الأجواء بين الآراء والمصالح المتضاربة، فحذّر الأوّل من أنّ الفشل معناه ضياع لبنان، ومسؤوليّة ذلك تقع على عاتق المؤتمرين، فيما كان الثاني على اتصال دائم مع بيروت لوضع الترتيبات لمسألة اللجنة الأمنيّة[242]. وفي الجلسة الثالثة يوم 13 آذار، تمّ التوافق بالإجماع على وقف إطلاق النار، ووُضعت خطّة أمنيّة تقوم على فصل القوّات المتحاربة وسحب الأسلحة الثقيلة، وإحلال قوى الأمن الداخليّ محلّ الجيش، وتشكيل لجنة أمنيّة عليا، عسكريّة – سياسيّة برئاسة أمين الجميّل تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطّة الأمنيّة[243].

أعقب الانتهاء من مسألة وقف إطلاق النار، بحثُ مسألة إصلاح النظام السياسيّ.

فدارت المناقشات حول موضوعات: إلغاء الطائفيّة السياسيّة، ونظام لبنان الجديد، وإنشاء هيئة تأسيسيّة لوضع دستور جديد للبلاد، وإزالة الهيمنة الحزبيّة، وبحث صلاحيات الرئاستين الأولى والثالثة، وإنشاء مجلس شيوخ على أساس طائفيّ، وجعل لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، واعتماد اللامركزيّة الإداريّة والسياسيّة والتعدّدية الحضاريّة. كما تضمّنت المقترحات، وضع سياسة دفاعيّة تتلاءم مع هويّة لبنان العربيّة، وتعزيز القضاء والتعليم، وإجراء الإصلاحات التربويّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الضروريّة، ووضع قانون جديد للجنسيّة[244].

انقسم المؤتمرون إلى فريقين من ناحية طروحاتهم حول مستقبل لبنان ونظامه السياسيّ: الفريق الوطنيّ – الإسلاميّ من جهة، وفريق الحُكم و«الجبهة اللبنانيّة» من جهة أخرى. فتقدّم عسيران وسلام وكرامي وبرّي وجنبلاط بورقة عمل مشتركة للإصلاح السياسيّ، فيما تقدّمت «الجبهة اللبنانيّة» بدورها بورقة عمل على نقيض للورقة الأولى. وبالنسبة إلى «ورقة» القوى الوطنيّة – الإسلاميّة، فطالبت بإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان، وإلغاء الهيمنة والفئويّة لنظام أمين الجميّل، وإلغاء الطائفيّة السياسيّة إلغاءً كاملاً في الوظائف العامّة وفي التمثيل النيابيّ والمجالس المنتخبة، وانتخاب رئيسَي الجمهوريّة ومجلس الوزراء في المجلس النيابيّ، وأن تقترن المراسيم والقرارات التي يصدرها رئيس الجمهوريّة بتوقيع رئيس مجلس الوزراء والوزير المختصّ. كما طالبت «الورقة» بتحديد صلاحيّات كلٍّ من رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء، وأن يكون مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذيّة والإداريّة العليا في البلاد. أمّا بالنسبة إلى إصلاح السلطة التشريعيّة، فلحظت «الورقة» إنشاء «مجلس شيوخ»، وتوسيع قاعدة التمثيل النيابيّ، ورفع عدد النواب إلى 120، وانتخاب رئيس المجلس النيابيّ ونائبه وأعضاء مكتبه لمدّة سنتين، وتعديل قانون الانتخاب. أخيراً، اعتماد اللامركزيّة الإداريّة، وإدخال إصلاحات في القضاء والاقتصاد والتربية والتعليم، وإنشاء مجلس اجتماعيّ – اقتصاديّ، وانتهاج سياسة إنمائيّة شاملة، وإصدار قانون جنسيّة، وإصلاح أوضاع المؤسّسة العسكريّة[245].

وأثناء المداخلات واصل جنبلاط وبريّ ضغطهما على الجميّل، وربما بإيعاز سوريّ من أجل ترويضه. فطالب الاثنان، كلٌّ على انفراد، باستقالة الجميّل وملاحقته بسبب مسؤوليته عن مجازر الضاحية والجبل وبيروت، وانتخاب رئيس جديد للجمهوريّة خلال فترة ستّة أشهر[246]. كما طالب جنبلاط بإلغاء منصب رئيس الجمهوريّة، وإنشاء



مجلس رئاسة يُنتخب من الشعب تكون رئاسته مداورة كلّ سنة، واعتماد الاستفتاء الشعبيّ للبتّ في القضايا المصيريّة[247]. أمّا كرامي، فطالب بـ «**العدالة والمساواة والمشاركة والإنصاف**»، واقترح إنشاء نيابة رئاسة جمهوريّة ومجلس شيوخ[248].

مقابل الطرح «الوطنيّ – الإسلاميّ»، قدّم الرئيس الجميّل «ورقة عمل» ارتكزت في معظمها على مشروع 5 شباط 1984 (= البرنامج الإصلاحيّ)، مضافاً إليها إشراك الطوائف الرئيسيّة في الحُكم والإدارة وإنشاء نيابتين لرئاسة الوزراء. والملاحظ في ورقة عمل الجميّل، أنّها لم تتضمّن أي انتقاص لصلاحياته كرئيس للجمهوريّة. فهو يُبقي السلطة التنفيذيّة في يده ولا يحوّلها إلى مجلس الوزراء، ويلحظ نيابتين لرئاسة الوزراء، متجاهلاً ذلك بالنسبة إلى رئاسة الجمهوريّة[249].

كما تقدّم الجميّل الأب بورقة عمل كان حزبه قد أعدّها في 5 كانون الثاني 1984، رأى فيها عبثيّة عقد حوار في ظلّ الاحتلالات الموجودة على الأراضي اللبنانيّة. ولم تتطرّق «ورقة العمل» إلى صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، بلّ طالبت بتكريس التوزيع الطائفيّ للرئاسات الثلاث بنصّ دستوريّ، والإبقاء على الدستور اللبنانيّ من دون تعديل. ومع ذلك، لحظت «الورقة» الكتائبيّة إنشاء مجلس شيوخ ونيابة لرئيس الجمهوريّة واعتماد الاستفتاء الشعبيّ في القضايا المصيريّة[250].

ومن جهتها، تقدّمت «الجبهة اللبنانيّة» بمشروع قديم – جديد، مصرّة على جعل لبنان «جمهوريّة فيدراليّة» تظهر فيه التعدديّة الدينيّة والحضاريّة لهذا البلد، وشخصيّة كلّ مجموعة من مجموعاته وخصائصها وتاريخها. وبما أنّ الدولة الموحّدة تتطلّب مجتمعاً متجانساً، وهو مفقود في لبنان بسبب تركيبته التعدديّة، لهذا السبب خلص مشروع «الجبهة اللبنانيّة»، إلى ضرورة تطوير لبنان في اتجاه دولة اتّحادية عاصمتها بيروت، وتتكوّن من مقاطعات عدّة تراعي حدود أقضية كلّ مقاطعة فيها أكبر قدر من التجانس الطائفيّ[251]. في المقابل، رفضت «الجبهة اللبنانيّة» أي تعديل يؤدّي إلى الانتقاص من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة[252]. وفي إطار تكتيكها لتطويق الطروحات الوطنيّة والإسلاميّة بإلغاء الطائفيّة السياسيّة، ردّت «الجبهة» بالموافقة على إلغائها، مشترطة تطبيق العلمنة الشاملة تماماً، بما فيها الأحوال الشخصيّة[253]. كان هذا الطرح بمثابة سيف يشهره المسيحيّون عادة في وجه المسلمين لتخويفهم في كلّ مرّة يرفعون شعار إلغاء الطائفيّة السياسيّة. ولهذا، اعتبرت القيادات الإسلاميّة طروحات «الجبهة اللبنانيّة» هذه «**تعجيز (أ) مقصود (أ)**»[254]، وكانت علمنة الأحوال الشخصيّة تمسّ

الشرع الإسلاميّ في الصميم. واعتُبر هذا الاقتراح مجرّد تكتيك، لأنّ القوى المسيحيّة نفسها، ومن خلفها المرجعيّات الدينيّة، كانت بدورها ترفض إلغاء الطائفيّة السياسيّة وعلمنة الأحوال الشخصيّة. فمنذ صدور الدستور اللبنانيّ عام 1926، تمتّعت الطوائف باستقلاليّة في مجال التربية والتعليم والأحوال الشخصيّة، وارتكزت مكامن قوّتها في القوانين ذات الصلة. من هنا، رمى السياسيون المسيحيّون كرة إلغاء الطائفيّة السياسيّة في ملعبين: الملعب الإسلاميّ، وهم يدركون سلفاً رفضه التاريخيّ لهذا المطلب، وفي ملعب رجال الدين المسيحيّين، الذين كانوا سرّاً وعلناً يرفضون العلمنة، لأنّها كانت تقضي على نفوذهم الدينيّ – السياسيّ.

كما قدّمت «حركة أمل» أثناء المؤتمر ورقتها من أجل الوفاق الوطنيّ. فرفضت التقسيم، وطالبت بإلغاء الطائفيّة السياسيّة واعتماد الاستفتاء الشعبيّ المباشر في القضايا المصيريّة، وانتخاب رئيس مجلس الوزراء من المجلس النيابيّ، وتحديد صلاحيّات الرئاستين الأولى والثالثة لتأمين التوازن. وتضمّنت الورقة كذلك، تحديث الإدارة وتشكيل المجلس الاجتماعيّ – الاقتصاديّ ومجلس للشيوخ أو كليهما، وجعل لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، وإنشاء محكمة عليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء وبتّ دستوريّة القوانين والطعون الانتخابيّة، وإعادة بناء الجيش بتحديد عقيدته الوطنيّة وهويّته العربيّة، وكذلك إيجاد ثقافة وطنيّة وتوحيد الكتاب المدرسيّ، وتعزيز الجامعة الوطنيّة والتعليمين المهنيّ والزراعيّ وتنظيم الإعلام[255].

وخلال المؤتمر، تبيّن بوضوح أنّ مسألة صلاحيّات رئيس الجمهوريّة المارونيّ كانت الأكثر حساسيّة بالنسبة إلى الموارنة بصفتها خطّ الدفاع الأوّل عن المارونيّة السياسيّة، ودورها في ممارسة السلطة بفعاليّة على صعيد المؤسّسات، وتأثيرها في القواعد الشعبيّة. أمّا بالنسبة إلى القوى الإسلاميّة واليساريّة، فإنّ تقليص هذه الصلاحيّات، كان المدخل الحقيقيّ لانتزاع امتيازات الموارنة. وكان من البديهيّ أن يدافع شمعون والجميّل الأب عن تلك الصلاحيّات، لكنْ أن يقوم فرنجيّة بنفسه بذلك، فكانت المفاجأة الكبرى[256].

ظهر فرنجيّة خلال المؤتمر كأكبر مدافع عن صلاحيّات رئيس الجمهوريّة ورفض تحويلها إلى مجلس الوزراء. وجاء موقفه ردّاً على «البرنامج الإصلاحي» الذي تقدّم به أمين الجميّل إلى المؤتمر وفيه انتقاص من صلاحيّاته كرئيس للجمهوريّة. واعتبر فرنجيّة



أنّ هذه الصلاحيّات محدّدة في الدستور[257]، عندما قال: «... **الصلاحيّات المعطاة من الدستور اللبنانيّ لرئاسة الجمهوريّة أنا لا أتنازل عنها أبداً**»[258]. وأعلن أنّه «**لن يقبل بأن يتحوّل رئيس الدولة المارونيّ إلى دور أمين سرّ**»[259]. وكان فرنجيّة يستعيد بذلك كلاماً قاله ريمون إدّه في الستينات، بأنّ الموارنة يرفضون أن يصبح رئيس الجمهوريّة «باش كاتباً» عند المسلمين[260]. وأضاف فرنجيّة، إنّه يرفض أن يختار رئيس الوزراء والوزراء أنفسهم (= ورقة سلام)، لأنّ ذلك يحدّ من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، التي يؤكّدها الدستور، ويعطي «**كلّ الحقوق لطائفة من حقوق الطائفة الثانية**»، على حد قوله، ويجعل من الحُكم «**احتكار (أ) محصور (أ) بفئة واحدة**» (= المسلمين)[261]. كما رفض إنشاء مجلس للشيوخ، وإلغاء الطائفيّة السياسيّة وجعل لبنان دائرة انتخابيّة واحدة من دون اعتماد نظام حزبيّ علمانيّ، وإحصاء المغتربين ومشاركتهم في الانتخابات[262].

وعندما وصل «الحوار» في الجلسة العاشرة الختاميّة يوم 20 آذار إلى طريق مسدود، ووضح بشكلٍ جليّ عدم وجود توجّه لدى المشاركين للوصول إلى قواسم مشتركة، قال خدّام: «... **أنا شخصيّاً لو كنت محلّه (أمين الجميّل) كنت أستقيل وأعلن استقالتي للشعب بسبب عدم تعاون هيئة الحوار مع رئيس الجمهوريّة لإنقاذ البلد**»[263]. فهل كان خدّام يستعمل تكتيكاً لحمل الجميّل على الاستقالة، خصوصاً أن برّي وجنبلاط طرحا الشيء نفسه، وربما بإيعاز من وزير الخارجيّة السوريّة؟ وتعتقد الباحثة جانسن أنّ خدّام فشل تماماً في جعل برّي وجنبلاط يخفّفان من مطالبهما[264]. منذ ذلك الحين، أصبحت الدقائق الأخيرة للمؤتمر تضغط على المؤتمرين كي يخرجوا بقرارات تحفظ ماء الوجه، على حدّ قول طلال سلمان، كتحقيق وقف لإطلاق النار على سبيل المثال[265]. وعلى الرغم من أنّ الحريري اعتبر تطبيق ترتيبات أمنيّة من دون حد أدنى من الاتّفاق السياسيّ، «**مش رح يضبط أي شيء**»[266]، سار قادة الميليشيات والزعماء التقليديّون، مسلمين ومسيحيّين، قُدماً في بيان ختاميّ نصّ، كما ذكرنا، على ترتيبات أمنيّة يسبقها وقف لإطلاق النار. وفي ما يتعلّق بإصلاح النظام، اكتفوا بالإعلان عن تشكيل هيئة تأسيسيّة لوضع مشروع دستور جديد للبنان الغد[267]، وأُعطيت اللجنة المؤلّفة من 32 عضواً مهلة ستّة أشهر للتقدّم بمقترحاتها الإصلاحيّة[268]. وفي تقييمها لنتائج «مؤتمر لوزان»، اعتبرت الباحثة جانسن أنّ سورية كانت الخاسر الأكبر في المؤتمر، بسبب فشلها في فرض وصايتها على المؤتمرين وإخراج تسوية تناسب

مصالحها. كذلك، فإنّ دعوة الأسد إلى وقف إطلاق النار في لبنان، تجاهلتها الميليشيات المتحاربة[269].

وإثر انتهاء مؤتمر لوزان، تشكّلت «حكومة الاتحاد الوطنيّ» وفقاً للنموذج التقليديّ برئاسة رشيد كرامي، وضمّت في عضويتها أمراء الحرب لأوّل مرّة جنباً إلى جنب مع الزعماء التقليديّين. وبمعنى آخر، ضمّ كلّ الذين شاركوا في مؤتمر الحوار باستثناء فرنجيّة الذي حلّ محله صهره عبد الله الراسي، وصائب سلام الذي حلّ محلّ الحصّ. كما خرج إيلي سالم من الوزارة ليصبح مستشاراً للجميّل، في حين جمع رشيد كرامي بين رئاسة الحكومة ووزارة الخارجيّة. وجيء بفيكتور قصير لتمثيل الطائفة الأرثوذكسيّة، التي لم تتمثّل في مؤتمريّ الحوار. وجعلت الحكومة من مشروع الإصلاحات الذي تضمّن هويّة لبنان العربيّة، وتحرير الجنوب، والنظام السياسيّ واللامركزيّة الإداريّة، وإنشاء المجلس الاجتماعيّ – الاقتصاديّ، والمحكمة العليا والمحكمة الدستوريّة، وتعزيز التربية والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، وإلغاء المظاهر المسلّحة وإبقاء الجيش خارج الصراعات، ورقة عمل لها[270].

وبعد زيارة الجميّل للأسد في 19 و20 نيسان 1984، جرى تعديل وثيقة لوزان من جهة تحديد صلاحيّات رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء والوزراء. وتقرّر عدم اختيار رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ، وألاّ تُحصر الوظائف الإداريّة بطائفة معيّنة، وأن تكون وظائف الفئة الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيّين، وأن يشرف مجلس للدفاع على الشؤون العسكريّة. ودلّ التعديل الأوّل (= عدم انتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابيّ) على قدرة سورية في الإمساك بالأمور وتحريك الملفّ اللبنانيّ كما تشتهي. كما كان التعديل يصبّ في مصلحة رئيس الجمهوريّة المارونيّ، كي يتمكّن من الإمساك بالسلطة التنفيذيّة واختيار الشخص (السُنّي) المناسب لها، والإبقاء على الطريقة السابقة في تكليف رئيس الحكومة لضمان وصول رئيس حكومة «غير مشاكس»، كما حصل عام 1973، يوم كلّف فرنجيّة أمين الحافظ تشكيل الحكومة بعد استقالة حكومة صائب سلام. وحمل هذا التكليف يومها معه مخاطر انقسام طائفيّ إسلاميّ – مسيحيّ، وكذلك على صعيد الطائفة السُنّية نفسها. من هنا، كان انتخاب رئيس الحكومة من قبل النواب عمليّة أكثر تمثيلاً من التكليف، ويجعل رئيس الحكومة متحرّراً من نفوذ رئيس الجمهوريّة. ولهذا السبب، حمل فرنجيّة «همّه» معه إلى دمشق، واضطرّ الأسد أن يُرضي حليفه بقطعة «الجبنة» هذه.



**– فشل الحوار: الثقة المفقودة بين دمشق وبعبدا**

فشل مؤتمرا جنيف ولوزان في تحقيق أيّة نتائج على صعيد إصلاح النظام السياسيّ اللبنانيّ، أو تثبيت هدنة عسكريّة دائمة بين الميليشيات المتناحرة. ومنذ البداية، توقّع طلال سلمان فشل المؤتمرين بسبب تركيب القوى المتحاورة وتضارب مصالحها. يُضاف إلى ذلك، أنّ مفاتيح الحلّ لم تكن في أيدي القوى المشاركة في الحوار، وأنّه جرى تحميل «أمراء الطوائف» مسألة إيجاد الحلّ، فيما مفاتيح الحلّ كلها في أيدي الأطراف الخارجيّة، دمشق وتلّ أبيب وواشنطن وموسكو. ووصف البعض ما انتهى إليه الحوار الوطنيّ بأنّه مخيّب للآمال، وحوار «طرشان» بين جيلين: أمراء الحرب من القوى الشابة وأمراء الطوائف من الزعامات التقليديّة[271]. من هنا، سوف تتعلّم دمشق من درس جنيف – لوزان، وتستبعد في المستقبل أي حلّ يقوم على حوار بين جيلين مختلفين متناقضين في المصالح والأهداف. وكما رأينا، رعت دمشق في أواخر عام 1985 «الاتّفاق الثلاثيّ» بين «أمراء الحرب»، وهم جنبلاط وبرّي وحبيقة.

بقي مشروع الإصلاحات للحكومة اللبنانيّة الجديدة الذي أُقرّ في لوزان إذاً حبراً على ورق. فاستمرّ الانقسام السياسيّ داخل الحكومة وخارجها: وزراء يتشاحنون داخل الحكومة، ووزراء ميليشياويّون يتقاتلون في شوارع بيروت، ما جعل تلك الحكومة بحقّ «حكومة الانقسام الوطنيّ» بدلاً من «الاتحاد الوطنيّ»، على حد قول إيلي سالم[272]. فاستمرّ التقاتل بين المناطق، وداخل كلّ منطقة، وبين ميليشيات الصف الواحد تحت شعار أُحاديّة القرار أو البندقيّة. كما أنّ دخول زعماء الميليشيات في الحكومة، زاد من تجاوزاتهم وتعدّياتهم على الدولة وشرعيتها ومؤسّساتها وعلى المجتمع، بعدما تضخّمت مصالح كلّ فريق على الأرض وأفرزت المزيد من التناقضات وجعلتها تتحوّل إلى صدامات مستمرّة في ما بينهم وانعكست مباشرة على حياة المواطنين[273].

ومن جهته، لم يستطع أمين الجميّل أن يكسب ثقة سورية، بسبب عدم استعداده إبرام معاهدة تكرّس العلاقات المميّزة بها. لقد رأت دمشق في طروحاته للإصلاح تكريساً للطائفيّة – السياسيّة بدلاً من إلغائها أو تلطيفها[274].

وإذا كانت مرحلة ما بعد «اتّفاق 17 أيّار» شهدت محاولتين فاشلتين للحوار المباشر(جنيف ولوزان)، فقد سبق هذه المرحلة وواكبها محاولات دوليّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة، كمبادرات الفاتيكان وفرنسا، أو مواقف سياسيّة لكلّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتيّ تجاه ما يحصل في لبنان وفي محيطه.

## 5 – المواقف والمبادرات الدوليّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة

لقد عالجنا في الفصل الثاني من المجلّد مواقف القوى الدوليّة الرئيسيّة من الأزمة اللبنانيّة حتّى بُعيد اندلاع حرب لبنان، وفي ما يلي سنستعرض مواقفها من تلك الأزمة ومبادراتها كلّها حتّى عشيّة الاستحقاق الرئاسيّ عام 1988. إشارة إلى أنّنا سنتناول في الفصل الثامن مرة أُخرى مواقف هذه الدول بين عامي 1988 و 1990، أثناء معالجتنا لمرحلة انشطار الحكومة اللبنانيّة ورفض الجنرال عون الانخراط في مشروع السلام لاتّفاق الطائف.

### – الفاتيكان والأزمة اللبنانيّة: المسلّمات وردود الفعل المحلّية والسوريّة

انطلقت سياسة الفاتيكان تجاه لبنان من أربع مسلّمات هي: الإبقاء على التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ كرسالة إلى شعوب المنطقة؛ تحقيق إصلاحات ترضي الأطراف المتنازعة وتكون أساساً لإحلال السلام في هذا البلد، وإن لزم الأمر تعديل «ميثاق 1943»؛ ربط الأزمة اللبنانيّة بأزمة الشرق الأوسط، أي بالصراع العربيّ – الإسرائيليّ والقضية الفلسطينيّة؛ التعاطي مع مشكلة المسيحيّين في لبنان من خلال المصالح الكاثوليكيّة العامّة في الشرق الأوسط. من هنا، أرسل الفاتيكان بين عامي 1975 و1980، أربع بعثات إلى لبنان لاستطلاع أوضاعه ودفع أبنائه إلى لغة الحوار والتعايش.

#### – البعثات الفاتيكانيّة الأربع إلى لبنان: 1975–1980

بُعيد اندلاع الحرب في لبنان، أعلن البابا بولس السادس عن اعترافه بشرعيّة الحقوق الفلسطينيّة، شرط ألاّ يؤدّي ذلك إلى العبث بسيادة لبنان، كآخر معقل للكاثوليكيّة في الشرق. وبعث البابا إلى الرئيس فرنجيّة يحثّه على جمع فرقاء النزاع في لبنان والطلب إليهم إلقاء أسلحتهم نهائيّاً والجنوح نحو حوار وتفاهم أخويّين، والحفاظ على صيغة التعايش وعلى مؤسّساتهم الديمقراطيّة وعلى استقلالهم وسيادة بلدهم[275]. وكرّر الفاتيكان موقفه هذا مرّات عدّة[276]. لكنّ تدهور الوضع في خريف عام 1975، جعل الحبر الأعظم يُرسل أولى بعثاته إلى لبنان بين 9 – 16 تشرين الثاني 1975، وهي بعثة الكاردينال باولو برتولي (Paulo Bertoli).

فور حضورها إلى لبنان، استطلعت بعثة برتولي مواقف الأطراف المتنازعة والقوى السياسيّة والروحيّة، وعقدت لقاءً مع ياسر عرفات. وقد شدّد برتولي على هدف البابا



في بقاء لبنان موحّداً استناداً إلى صيغة التعايش بين طوائفه. لكن مساعي الموفد لم تنجح بسبب ربط الفاتيكان الأزمة اللبنانيّة بأزمة الشرق الأوسط، وهو ما كان يتناقض مع أهداف «الجبهة اللبنانيّة» القاضية بفصل الأزمة اللبنانيّة عن الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. كما تضاربت نظرة البابا إلى أوضاع المسيحيّين في لبنان من خلال مصالح المسيحيّين في البلدان العربيّة، بسياسة المعسكر المارونيّ، الذي رأى في ذلك تخلّياً بابويّاً عن مصير الموارنة في الشرق. كذلك، رأى الفاتيكان أنّ أيّ تقسيم للبنان على أيدي الموارنة، سوف ينعكس سلباً عليهم، ولن يكون مقبولاً من الدول العربيّة.

وعلى عكس الفاتيكان، كانت «الجبهة اللبنانيّة» تركّز على الجانب السياسيّ للتعايش المسيحيّ – الإسلاميّ، وترى أنّه هو الذي يؤمّن الحماية الفعليّة للتعايش المجتمعيّ الطائفيّ. وجرى انتقاد نظرة الفاتيكان حول التعايش الاجتماعيّ واعتباره مستحيلاً في المجتمعات غير الديمقراطيّة[277]. وقبيل انتخابه رئيساً للبلاد، رفض بشير الجميّل في جريدة «العمل» حواراً مسيحيّاً – إسلاميّاً من خلال رؤية الفاتيكان العامّة لأوضاع المسيحيّين في الشرق وسياسة الفاتيكان الكونيّة بالقول: «**لا، يجب أن يفهم الفاتيكان أنّ المسيحيّين في لبنان ليسوا حقل تجارب للحوار المسيحيّ – الإسلاميّ في العالم. إنّ مهمّة لبنان كجسر (بين الغرب والعالم العربيّ) قد انتهت**»[278]. ووصل الأمر بكميل شمعون إلى اتّهام البابا عام 1976 بأنّه «**يملك قلباً غالباً ما ينزف على جرحى تلّ الزعتر، ولم ينزف مرّة على اللبنانيّين الذين يسقطون يوميّاً**»[279].

وعلى الرغم من تحذيرات الفاتيكان من تعامل الموارنة مع إسرائيل، كانت «الجبهة اللبنانيّة» تصرّ على هذه العلاقة مدعومة من قيادات روحيّة في «الرهبانيّة اللبنانيّة – الكسليك»، في مقدّمها الأباتي شربل قسّيس وبولس نعمان. وفي الوقت نفسه، كانت «الجبهة اللبنانيّة» ترفض رؤية الفاتيكان حول ربط حلّ المسألة اللبنانيّة بالنزاع العربيّ – الإسرائيليّ[280].

أمّا البعثة البابويّة الثانية، التي ترأسها المونسنيور ماريو بريني (Mario Brini) ودامت من 16 إلى 25 نيسان 1976، فتزامنت مع فشل «الوثيقة الدستوريّة» وتعرّض معاقل الموارنة في جبل لبنان إلى الضغط العسكريّ من قبل الحلف الفلسطينيّ – اليساريّ. فكانت كسابقتها من ناحية اللقاءات مع القوى السياسيّة اللبنانيّة والفلسطينيّة. وأهمّ ما تمخّض عنها هو اعتراف الفاتيكان بمطالب المسلمين بالإصلاحات الدستوريّة[281].

وبالنسبة إلى البعثة الثالثة (بعثة الكاردينال باولو برتولي الثانية كانون الأوّل 1978)، ففشلت بدورها بسبب شكوك القوى الوطنيّة والإسلاميّة بنوايا الفاتيكان. وعلى ما يبدو، انزعجت سورية من زخم المبادرات الفاتيكانيّة، وهي التي تريد الاستفراد بلبنان أو أن تكون المبادرات عبرها، فأوعزت إلى حلفائها برفض مقابلة المبعوث البابويّ. وقبل مغادرته لبنان، غمز برتولي من قناة سورية بأنّها تمارس ضغوطاً على لبنان، الذي يحتاج إلى مساعدة للتحرّر منها[282].

أخيراً، كانت البعثة الرابعة (بعثة الكاردينال أوغستينو كازارولي Agostino Casaroli في آذار/نيسان 1980) من أجل إعادة ترتيب «البيت المارونيّ» بعد الصراعات الدمويّة داخل الطائفة، وإقدام «القوّات اللبنانيّة» على تصفية الميليشيات المسيحيّة الأخرى تحت شعار «توحيد القرار العسكريّ»[283]. وقد فشلت هذه البعثة بدورها، بعدما تبيّن للفاتيكان عمق الخلافات بين أركان «الجبهة اللبنانيّة» (انسحب فرنجيّة من الجبهة بعد مجزرة إهدن)، ورفض الموارنة سياسة البابا في ربط الأزمة اللبنانيّة بالمشكلة الفلسطينيّة[284].

### – مواقف الفاتيكان من الأحداث بعد عام 1982

بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، حصل لقاء في الفاتيكان ضمّ البابا والبطاركة خريش ومكسيموس حكيم والسفير البابويّ، حمّل خلاله الأخير القادة المسيحيّين مسؤوليّة ما أصاب المسيحيّين في لبنان، وإضعاف الصفّ الداخليّ وتشريد المسيحيّين. فابلغ الحاضرين بإنّ ما حصل من تهجير للمسيحيّين من الجبل عام 1983، يقع على عاتق قادتهم[285]. فجعل هذا الأمر البابا يتخوّف على الوجود المسيحيّ في أعقاب الانسحاب الإسرائيليّ من شرقيّ صيدا وإقليم الخرّوب عام 1985. فأرسل الكاردينال روجيه اتشيغاراي (Roger Etchegaray) إلى لبنان لمتابعة تداعيات الوضع عن قرب[286]. كما تدخّل الفاتيكان لوقف التقاتل والتطاحن داخل المعسكر المسيحيّ في أعقاب توقيع إيلي حبيقة على «الاتّفاق الثلاثيّ» في نهاية كانون الأوّل عام 1985، وحدوث انقسام في «القوّات اللبنانيّة» في العام التالي[287]. فأرسل وزير الخارجيّة المونسنيور أكيل سلفستريني (Achille Silvestrini) إلى لبنان ودمشق في آذار 1986، وعاد بانطباع أنّ سورية تمسك فعلاً بالورقة الإسلاميّة ولن تتخلّى عنها على الإطلاق[288].



وفي خضمّ الأزمات التي كانت تعصف بالمعسكر المارونيّ منذ عام 1985، فعّل الفاتيكان مبادرته تجاه لبنان ودخل على خطّ الحوار اللبنانيّ – السوريّ. ففي الأسبوع الثاني من آذار 1986 قام أمين سرّ الفاتيكان المونسنيور أكيل سلفستريني بالاتصال بالقيادات اللبنانيّة، وخصوصاً المارونيّة منها، وحثّها على عدم التطرّف والتوافق في ما بينها لوضع تصور لحلّ الأزمة اللبنانيّة يُنقل إلى دمشق، وأبلغها أنّه لا سبيل إلى التخلّي عن العلاقة بسورية. وعندما التقى الموفد الفاتيكانيّ سمير جعجع، قال له: «**عليكم إيقاف الحرب وإيجاد الحلّ أيّاً يكن الثمن. عليكم أن تقتنعوا بأنّه حان أوان انتهاء الحرب، وأنّه بمقدار ما تطول المعارك يكون الضرر كبيراً على لبنان عموماً وعلى المسيحيّين خصوصاً. وأنتم**» أضاف الموفد «**إذا كنتم تعتبرون أنفسكم ضنينين بالوجود المسيحيّ في لبنان فعليكم بإنهاء الحرب فوراً**»[289]. كما التقى سلفستريني المرجعيّات الإسلاميّة، وحصل من الشيخ محمد مهدي شمس الدين على نسخة من مشروعه «القديم» الداعي إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة. وأثمرت زيارة الموفد البابويّ إلى لبنان، كما ذكرنا، بصدور بيان الفعاليّات المسيحيّة في 9 آذار 1986 والذي جرى الانقلاب عليه في أيّار من العام نفسه[290]. وعلى هامش زيارته إلى لبنان، سعى سلفستريني دون نجاح إلى عقد مصالحة بين الموارنة، وخصوصاً بين فرنجيّة والجميّل[291].

وبالنسبة إلى حلّ الأزمة اللبنانيّة، سلّم القاصد الرسوليّ في دمشق فاروق الشرع، وزير الخارجيّة السوريّ، تصوّر الفاتيكان، الذي قام على حلّ وسط بين «الاتّفاق الثلاثيّ» و«الميثاق الوطنيّ». وشدّد المبعوث الفاتيكانيّ أمام القيادة السوريّة على أنّ الكرسيّ الرسوليّ يعارض كلّياً أي تعاون بين الميليشيات المسيحيّة وإسرائيل. وعلى الرغم من هذه الجهود، رفضت دمشق مقترحات الفاتيكان، لأنّه اعتبر سورية دولة محتلّة للبنان أسوة بإسرائيل، وطالبها بسحب قوّاتها من لبنان «**لتمكين الحكومة اللبنانيّة من بسط سيطرتها على كلّ أراضيها**»[292].

وبين العامين 1988 و1990، ألقى الكرسيّ الرسوليّ بثقله السياسيّ والكنسيّ في الأزمة اللبنانيّة، وحثّ الجنرال ميشال عون على الاعتدال أثناء خروجه على الشرعيّة[293]. فأدّى السفير بابلو بوانتي دوراً بارزاً أثناء تلك المرحلة، بعدما أطلق البابا «صيحة» إنقاذ للبنان من أجل إنقاذ المسيحيّين[294].

### – المساعي الفرنسيّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة: العوائق والمحرّمات

كما تمّ ذكره[295]، عملت فرنسا، انطلاقاً من علاقاتها التقليديّة بلبنان وبمسيحيّيه تحديداً، على التدخّل لحلّ الأزمة اللبنانيّة منذ عام 1975، مدركة مسألتين: 1 - عدم وجود حلّ قائم لأزمته من دون إيجاد حلّ شامل ونهائيّ لأزمة المنطقة. وكانت باريس تلتقي برؤيتها هذه مع الفاتيكان حول ربط الأزمة اللبنانيّة بأزمة الشرق الأوسط. 2 - إنّ حرب لبنان لها «محرّك فلسطينيّ، وعجلات سورية، وراعٍ أميركيّ»[296]. من هنا، عملت فرنسا على تحقيق أحد ثلاثة أهداف: مساعدة اللبنانيّين للوصول إلى صيغة وفاق وطنيّ؛ تدويل الأزمة اللبنانيّة وإعلان حياد لبنان بموافقة جميع اللبنانيّين؛ إرسال جنودها إلى لبنان لحفظ السلام. لكنّ عقبات كثيرة اعترضت طريق مبادراتها.

### – المعوّقات الإقليميّة والدوليّة للسياسة الفرنسيّة تجاه لبنان

إنّ ضعف تأثير فرنسا في الساحة اللبنانيّة، كان محكوماً بعوامل أهمّها:

1 – مساعي الولايات المتّحدة للانفراد بحلّ أزمة الشرق الأوسط. فكانت المبادرات الفرنسيّة تصطدم بسياسة كيسنجر لحلّ تلك الأزمة (= سياسة الخطوة خطوة). وكانت فرنسا قلقة لانزلاق الرئيس السادات في مخطّطات كيسنجر[297]، وتتحفّظ تجاه تسوية جزئيّة لتلك الأزمة وتداعياتها المحتملة على لبنان وعلى القضيّة الفلسطينيّة. وأسوة بالاتحاد السوفياتيّ، كانت باريس تؤكّد في المقابل أهمّيّة التسوية الشاملة لأزمة المنطقة[298]. ولم يكن في مصلحة الولايات المتّحدة، التي كانت قد أنجزت للتو «اتّفاق الخطوط الحمر» بين سورية وإسرائيل، أو في مصلحة كلّ من إسرائيل وسورية، إدخال لاعبين جدد إلى الساحة اللبنانيّة. فكانت ترفض المبادرات الفرنسيّة، بحجّة أنّها قد تفتح الباب أمام تدخّل قوى خارجيّة في الأزمة اللبنانيّة[299].

2 – عدم رغبة باريس في إغضاب كلّ من سورية وإسرائيل[300]، إذ كانت تعرف مسبقاً حساسيّة السوريّين تجاه أي تدخّل فرنسيّ أو خارجيّ في لبنان، عربيّ كان أو دوليّ. وقد وقفت دمشق ضد مشروع فرنسيّ لإرسال قوّات إلى لبنان لموازنة الوجود السوريّ في هذا البلد[301]. كان السوريّون يريدون حريّة مطلقة في تعاملهم مع لبنان، وعدم إدخال لاعب خارجيّ إليه يكون مقبولاً من نصف اللبنانيّين. ففرنسا كانت منافساً تاريخيّاً لسورية في لبنان. فهي التي سلخت لبنان



عن سورية عام 1920 وأقامت «دولة لبنان الكبير»، فضلاً عن تقسيم سورية إلى دويلات. كان السوريّون يرحّبون بأيّ تدخّل فرنسيّ في أزمة الشرق الأوسط. لكنهم كانوا ينكرون على فرنسا تدخّلها في لبنان.

3 – انزعاج إسرائيل من تطبيع العلاقات بين فرنسا والعرب منذ عام 1963 من ناحية، وتراجع العلاقات بين باريس وتلّ أبيب إلى حجمها العاديّ بعد عام 1967 من ناحية أخرى. كان الإسرائيليّون مستائين كذلك من سماح الحكومة الفرنسيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة بفتح مكتب لها في باريس في تشرين الأوّل 1975. فنظروا بريبة إلى اللقاء الذي تمّ بين عرفات ووزير الخارجيّة الفرنسيّة في بيروت عام 1975، وكذلك إلى الزيارات المتكرّرة لوفود من «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» إلى العاصمة الفرنسيّة، بالتزامن مع تبدّل الرؤية الفرنسيّة تجاه المشكلة الفلسطينيّة بأنّها ليست قضية لاجئين، وإنّما ظاهرة إنسانيّة وسياسيّة ومأساة شعب يطالب بالحصول على وطن.

بناءً على كلّ المواقف الفرنسيّة هذه، اتّهمت تلّ أبيب باريس بأنّها تبيع المواقف إلى العرب مقابل الحصول منهم على النفط والمنافع الاقتصاديّة[302]. وأثناء الحديث عن مشروع فرنسيّ لإرسال قوّات فرنسيّة إلى لبنان في أيّار 1976، ذكر مصدر إسرائيليّ مأذون أنّ بلاده لا ترحّب بفكرة إرسال قوّات فرنسيّة إلى ذلك البلد، لأنّها قد يضايقها إذا ما قرّرت التدخّل العسكريّ فيه[303]. إضافة إلى ذلك، كان هناك توافق أميركيّ – إسرائيليّ غير معلن، بأن تكون واشنطن وحدها المعنيّة بمسألة الصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

4 – شعور فرنسا، منذ اندلاع الحرب في لبنان، أنّها مستبعدة من قبل القوى المحليّة، تارة من قبل رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة و«حزب الكتائب» و«القوّات اللبنانيّة»، وتارة أخرى من قبل «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» والقوى الإسلاميّة. إنّ رفض القوى الأخيرة المبادرتين الفرنسيّتين، يعود إلى شكوك المقاومة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة بوجود مخطّط فرنسيّ – سوريّ يرمي إلى إحكام القبضة على لبنان من خلال إمساك فرنسا بالمسيحيّين المتعاقبة، وسورية بالمسلمين[304]. كما شكّلت الخلافات داخل الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة عائقاً أمام المبادرات الفرنسيّة.

**– طلائع المبادرات الفرنسية لتسوية الوضع اللبناني: 1975–1976**

بناءً على تردّي الوضع في لبنان، وصل إلى بيروت في 19 تشرين الثاني 1975، موريس كوف دي مورفيل (Maurice Couve de Murville)، رئيس الوزراء الفرنسيّ السابق ورئيس لجنة الخارجيّة في «الجمعيّة الوطنيّة الفرنسيّة»، مبعوثاً من قبل الرئيس الفرنسيّ ديستان في «**مهمة صداقة واستطلاع**». فالتقى قيادات لبنانيّة سياسيّة ودينيّة وفلسطينيّة[305]. وأثناء إقامته، عزا دي مورفيل المشكلة اللبنانيّة إلى شقّين، لبنانيّ وفلسطينيّ:

1 – فقدان التوافق بين الطوائف منذ زمن بعيد، ممّا أخلّ بالتوازن الطائفيّ القائم. ف: «**الميثاق الوطنيّ**»، كما قال، هو الذي «**أعطى دوراً مسيطراً للمسيحيّين الذين كانوا أكثريّة وباتوا أقلّية**». وأضاف: «**من الناحية الفكريّة، يمكننا القول إنّ ميثاق 1943 لا معنى له. لكنّ هناك فارقاً بين ما لا معنى له على الصعيد الفكريّ وما هو ممكن سياسيّاً**»[306]. باختصار، أراد الموفد الفرنسيّ إفهام المسيحيّين، وخصوصاً الموارنة منهم، أنّ زمن «الميثاق» قد ولّى وعليهم إيجاد صيغة توافقيّة جديدة للتعايش مع المسلمين، عبر القيام بإصلاحات يطالب بها غالبيّة سكّان لبنان[307]. وهذا التصريح كان دعماً واضحاً للاتجاهات الإصلاحيّة التي تعاظمت في صيف 1975.

2 – إنّ انهيار التعايش بين اللبنانيّين يعود إلى الوجود الفلسطينيّ في لبنان، «**لأن وجود 400 ألف غريب (فلسطينيّ) بين مليونين من السكّان**»، كما قال، «**يجعل الحياة العاديّة صعبة**»[308]. فطالب الأطراف المسيحيّة بتخفيف عدائها للفلسطينيّين، والتوصّل إلى صيغة تعايش معهم يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وذلك عبر الاعتراف لهم بامتيازاتهم المنصوص عنها في «اتّفاق القاهرة»[309]، وهو ما كان يرفضه المسيحيّون خشية أن يؤدّي ذلك إلى توطين الفلسطينيّين في لبنان. كان الموقف الفرنسيّ هذا يشبه إلى حدّ معيّن الموقف السعوديّ، الذي كان يرى الإبقاء على مفاعيل «اتّفاق القاهرة» من ناحية، وضبط نشاط المقاومة الفلسطينيّة في لبنان من ناحية أخرى. إنّ ربط فرنسا تطوير علاقاتها الثنائيّة بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة بالموقف الفلسطينيّ تجاه لبنان، كان أحد الأسباب التي حالت دون دعوة ياسر عرفات لزيارة باريس خلال رئاسة فاليري جيسكار ديستان (Valery Giscard d'Estaing)[310].



وخلال زيارته إلى لبنان، تمكّن دي مورفيل من التوصّل إلى صيغة اتّفاق وطنيّ يقوم على توسيع الحكومة اللبنانيّة لتضمّ ممثّلين عن الميليشيات المتقاتلة، وإدخال إصلاحات مؤسّساتيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، والتزام الفلسطينيّين باتّفاق القاهرة. كما تمكّن من مصالحة شمعون وكرامي وعودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد[311]. وفي نيسان من العام 1976، عندما كانت مواقع المسيحيّين في جبل لبنان على وشك السقوط أمام ضربات المقاومة الفلسطينيّة وقوى اليسار اللبنانيّ، أرسلت فرنسا مبعوثاً آخر إلى لبنان هو جورج غورس (Georges Gorse) لتأكيد إرادتها بالقيام بكلّ ما تستطيعه لحلّ المشكلة اللبنانيّة. فاجتمع الموفد بالزعماء اللبنانيّين والرئيس الأسد في دمشق. لكنّ المبادرة الفرنسيّة لم تحقّق كسابقتها أيّة نتائج تذكر[312].

وقبل أن يغادر غورس لبنان، اتّهم القوى السياسيّة التقليديّة الحاكمة بأنّها المسؤولة عمّا آلت إليه البلاد من خراب وفقدان للتعايش، وقال: «**يجب أن يتخلّص لبنان من شياطين السياسة، ويعتمد على شبابه في القيادات الجديدة، لأن الشباب مستعدّون أكثر من غيرهم للتخطيط وبناء لبنان الجديد**»[313]. فهل كان غورس يقصد بالشباب زعماء الميليشيات، هؤلاء الذين ظهروا على الساحة اللبنانيّة منافسين للطبقة السياسيّة التقليديّة، وعوّلت عليهم دمشق بعد عشر سنوات على اندلاع الحرب في إيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة؟ وهل تقاطعت رؤى دمشق وباريس حول دور الشباب في حلّ الأزمة اللبنانيّة؟ وكما ذكرنا في مطلع الفصل، وقّع زعماء «القوّات اللبنانيّة» (إيلي حبيقة) و«الحزب التقدميّ الاشتراكيّ» (وليد جنبلاط) و«حركة أمل» (نبيه برّي ) في نهاية عام 1985 على «الاتّفاق الثلاثيّ» برعاية سورية. وقال خدّام يومها: إنّ سورية تريد من الآن وصاعداً التعامل مع شبّان الجيل الجديد[314].

في ظلّ التناقضات الشديدة على الساحة اللبنانيّة وأعمال العنف التي رافقت زيارات موفديها إلى لبنان، أتى تأثير فرنسا في الساحة اللبنانيّة محدوداً. فلم يتوصّل دي مورفيل وغورس إلى نتائج ملموسة. ومع تأزّم الوضع في شهر أيّار 1976، أعلن ديستان، الذي كان يقوم بزيارة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة، في إطار سياسته للتدخّل العسكريّ في ما وراء البحار[315]، أنّ بلاده على استعداد لإرسال قوّات إلى لبنان إذا ما طلبت السلطات اللبنانيّة الشرعيّة إليها ذلك، شرط موافقة الأطراف المعنيّة. كانت فرنسا الكاثوليكيّة التي طالما أعلنت عن حمايتها للموارنة في لبنان وتدخّلت لإنقاذهم في عام 1860، لا تستطيع الوقوف مكتوفة اليدين أمام الخطر الذي كان يتهدّد لبنان.

لقد أظهر استطلاع للرأي أنّ الفرنسيّين كانوا يشاطرون حكومتهم همّها الدائم تجاه لبنان والتعاطف معه. فنسبة 63% منهم كانوا مع لبنان وما يجري فيه بشكلٍ يتقدّم على موقفهم من أيّة مسألة أوروبيّة أخرى[316]. وخلال الحرب، تحوّلت فرنسا إلى ملجأ لعشرات الآلاف من اللبنانيّين الفارّين من جحيم لبنان[317].

قوبلت مبادرة فرنسا لإرسال قوّات إلى لبنان برفض شديد من قبل المقاومة الفلسطينيّة والقوى اليساريّة اللبنانيّة وقوى إسلاميّة، ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّ سورية، التي كانت تعمل على إقصاء الدول الأخرى عن التدخّل في الأزمة اللبنانيّة، حرّضت حلفاءها ضدّ الخطوة الفرنسيّة. وفسّر هؤلاء تصريح الرئيس الفرنسيّ بأنّه يدلّ على اتّفاق فرنسيّ – أميركيّ لتدويل الأزمة اللبنانيّة. ومن جهتها، رحّبت «الجبهة اللبنانيّة»، بقوّات أمنيّة فرنسيّة أو أيّة قوّات عربيّة بغرض حفظ السلام في لبنان. وعلى الرغم من أنّ الحكومة الفرنسيّة حاولت جاهدة تفسير مبادرتها بأنّها ليست **«نوعاً من التدخّل العسكريّ أو سياسة البوارج الحربيّة، وأنّ المقصود منها تدعيم وقف إطلاق النار بحيث يسمح بالإقلاع ومواصلة الحلّ السياسيّ»**، إلاّ أنّ المبادرة أثارت ردود فعل عربيّة شاجبة، ورفض من قبل موسكو، وعدم ترحيب من قبل واشنطن[318]. وحده الرئيس المصريّ أنور السادات، وافق على اشتراك قوّات فرنسيّة في ضبط الأمن في لبنان إلى جانب قوّات عربيّة[319]. ومع أنّ فرنسا فشلت في مبادرتها لإرسال قوّات إلى لبنان، إلاّ أنّها لم تتوان عن الاشتراك في قوّات حفظ السلام في جنوبه عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في آذار 1978.

عندما وجدت فرنسا أنّ تدخّلها في الأزمة اللبنانيّة لا يحظى بموافقة كلّ القوى السياسيّة والحزبيّة اللبنانيّة، أيّدت التدخّل السوريّ في لبنان[320]، وطالبت البطريرك المارونيّ في 22 أيلول 1977 بـ**«التعاون مع سورية»**[321]. وأثناء الصدام بين السوريّين و«القوّات اللبنانيّة» في بيروت الشرقيّة عام 1978، استنكرت فرنسا القصف السوريّ على الشرقيّة، لكنها أدانت من جهة أخرى سياسة «الجبهة اللبنانيّة» واعتبرتها المتسبّبة في إثارة السوريّين[322]. وصرّح وزير خارجيّتها لويس دي غيرنغو (Louis de Guiringaud) في 17 تشرين الأوّل 1978 بالقول: **«إنّ الميليشيات المسيحيّة هي التي بدأت القتال في لبنان. إنّ ميليشيات السيّد كميل شمعون تتحمّل مسؤوليّة أعمال العنف التي وقعت خلال الأسبوعين**



**الأخيرين. يجب أن نرى أين تقع المسؤوليّات. لا أريد تبرئة السوريّين ولكن يجب رؤية الحقيقة»**. وأضاف الوزير قائلاً: **«صحيح أنّ السوريّين ردّوا بقسوة بالغة ولكن يجب أن يكون معلوماً أنّ الميليشيات كانت مستعدّة لهذه المعركة. إنّنا نعرف ذلك منذ أيلول (سبتمبر) الماضي، فقوّاتها كانت متحصّنة تحصيناً جيّداً جدّاً في حيّ الأشرفيّة. وفي شنّه هجومه، عرّض السيّد كميل شمعون المسيحيّين لمخاطر كبيرة»**. وفي إشارة إلى دور إسرائيل في العمليّة، قال الوزير الفرنسيّ: **«لقد تلقّت الميليشيات المسيحيّة نصيحة سيئة جداً من عاصمة مجاورة»**[323]، قاصداً بذلك تلّ أبيب.

طوال شهر آب 1978، كانت باريس وواشنطن تحذّران الموارنة من مغبّة الارتماء في أحضان إسرائيل في سبيل إقامة دولة مارونيّة في لبنان، وما قد يجرّه هذا من خراب على البلد[324]. وكان الفرنسيّون يخشون من أن يؤدّي ذلك إلى تقسيم لبنان، في حين خشي الأميركيّون من انهيار «اتّفاق الخطوط الحمر» بين سورية وإسرائيل. لقد حذّر الفرنسيّون القيادات المارونيّة اللبنانيّة من السير وراء تقسيم لبنان، واتّهم، لويس دولامار (Louis Delamare)، السفير الفرنسي في بيروت، الزعامات المارونيّة بـ**«الانغلاق»** على أنفسهم بسبب طروحاتهم[325]. وكان أقسى الانتقادات التي توجهها الدبلوماسيّة الفرنسيّة إلى اليمين المارونيّ، هو وصفها ميليشيا «حزب الكتائب» بـ**«عصابة مارقين»**. وقد حاول بشير الجميّل في اجتماعه السرّي مع رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار (Raymond Barre) في 19 كانون الثاني 1978 عبثاً تغيير وجهة النظر الفرنسيّة هذه[326].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهّها وزير الخارجيّة الفرنسيّ إلى اليمين المسيحيّ، فقد عبّر الرئيس الفرنسيّ عن رغبة بلاده في حلّ الأزمة اللبنانيّة على مرحلتين: وقف إطلاق النار، ثمّ البحث عن حوار بين المسيحيّين والمسلمين توصلاً إلى وفاق وطنيّ يُعيد إلى لبنان وحدته وسيادته[327]. ولهذا السبب، وجّه دعوة إلى الرئيس إلياس سركيس لزيارة باريس. فتمّت الزيارة في تشرين الثاني من عام 1978، وأخذت طابعاً مناوئاً بعض الشيء لسورية[328]. كما شاركت فرنسا عام 1978 في تشكيل القوّات الدوليّة التابعة للأمم المتّحدة (اليونيفيل) التي انتشرت في جنوب لبنان إثر الاجتياح الإسرائيليّ الأوّل للبنان عام 1978. وبعد أحداث زحلة في نيسان عام 1981، طرح الفرنسيّون، إنطلاقاً من سياستهم في عدم التدخّل المباشر في الأزمة،

إنشاء قوّات فصل بين المتحاربين اللبنانيّين، أو حلّ الأزمة عبر الأمم المتّحدة، وإحلال قوّات دوليّة محلّ القوّات السوريّة[329].

### – ميتران والأزمة اللبنانيّة: 1981–1983

بمجيء الرئيس فرنسوا ميتران (Francois Meterrand) إلى السلطة في أيّار 1981، شهدت السياسة الخارجيّة الفرنسيّة تجاه لبنان شيئاً من الزخم، بعدما كان الفرنسيّون قد ابتعدوا تقريباً عن الساحة اللبنانيّة. وقامت سياسة ميتران على ربط حلّ الأزمة اللبنانيّة بحلّ عادل لمشكلة الشرق الأوسط، وعبر إعطاء الفلسطينيّين «وطناً»[330]. وفي ضوء غياب تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط، فضّل ميتران دبلوماسيّة «الخطوة – خطوة» لإحلال السلام في المنطقة[331]. في المقابل، عارض الوجودين السوريّ والفلسطينيّ في لبنان، معتبراً أنّهما لا يخدمان سيادته واستقلاله، وأنّ على جيوشهما أن تغادره. وكان لقاء كلود شيسون (Claude Cheysson)، وزير الخارجيّة الفرنسيّ بعرفات في بيروت خلال شهر آب 1981 بعيداً عن التدخّل السوريّ، ضربة فرنسيّة موجّهة إلى دمشق ذات معنيين: إنّ لبنان دولة ذات سيادة يمكنها أن تمارس سياستها الخارجيّة بنفسها بعيداً عن الوصاية السوريّة، وإنّ «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» مستقلّة بدورها عن النفوذ السوريّ[332]. فجاء الردّ السوريّ سريعاً عبر إغتيال السفير الفرنسيّ دولامار في الرابع من أيلول على بعد بضعة أمتار قليلة من حاجز سوريّ[333]، ممّا فرض على فرنسا ممارسة سياسة متحفّظة تجاه لبنان استمرّت حتّى الاجتياح الإسرائيليّ له عام 1982.

تحرّكت الدبلوماسيّة الفرنسيّة مجدّداً أثناء الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في 6 حزيران 1982 بغية تحقيق هدفين اثنين: دعم لبنان، وإنقاذ «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من المخطّطات الإسرائيليّة – الأميركيّة[334]. فأعلن ميتران في 10 حزيران عن استعداده للاستجابة إلى أيّ نداء من قبل الحكومة اللبنانيّة. لكنّ تلّ أبيب عارضت التحرّك الفرنسيّ، ممّا دفع باريس إلى اللجوء إلى «مجلس الأمن الدوليّ» واقتراح مشاريع عدّة لإجلاء القوّات الإسرائيليّة عن لبنان من دون شروط[335]. وعندما لم يتمّ لها ذلك بسبب المعارضة الأميركيّة، سارعت فرنسا إلى الانضمام إلى «القوّات المتعدّدة الجنسيّات» التي شاركت فيها كلّ من الولايات المتّحدة وإيطاليا من أجل تأمين انسحاب قوّات «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» من لبنان، وحماية العاصمة بيروت وإعادة



سلطة الحكومة اللبنانيّة عليها[336]. وبعد الانسحاب الفلسطينيّ من لبنان في آب 1982، ومغادرة «القوّات المتعدّدة الجنسيّات» البلاد في 13 أيلول، اغتيل الرئيس المنتخب بشير الجميّل في اليوم التالي، وحدثت مجازر صبرا وشاتيلا. فعادت «القوّات المتعدّدة الجنسيّات» مجدّداً إلى بيروت في 24 منه، ومن ضمنها الوحدات الفرنسيّة. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت فرنسا تركّز على دعم لبنان في عمليّة الأعمار وفي المجال الثقافيّ، رغم تعرّض وحداتها (المظلّيين) في بيروت إلى هجوم إرهابي في تشرين الأوّل عام 1983. وهناك سبب آخر لتراجع الدور السياسيّ الفرنسيّ، هو تحالف الرئيس أمين الجميّل مع الولايات المتّحدة الأميركيّة[337]. وبين عاميّ 1988 و1990، دعمت فرنسا الجنرال ميشال عون أثناء انشطار الحكومة اللبنانيّة، وكانت بذلك تناوئ السياسة الأميركيّة تجاه لبنان[338].

### – الدبلوماسيّة الأميركيّة في لبنان: رعاية الوفاق السوريّ – الإسرائيليّ

بالانتقال إلى سياسة الولايات المتّحدة تجاه لبنان، نرى أنّ تعديلاً طرأ عليها بعد الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام 1973 قضى بالتخلّي عن دبلوماسيّة إيجاد حلّ شامل لنزاع الشرق الأوسط والتحوّل إلى سياسة «الخطوة – خطوة» على المسار الإسرائيليّ – المصريّ. إشارة إلى أنّ لبنان لم يشكّل عاملاً مهمّاً في إطار السياسة الأميركيّة الجديدة[339].

### – سياسة كيسنجر وتداعياتها حتّى عام 1983

كما ذكرنا في الفصل الثاني، كانت الولايات المتّحدة الأميركيّة وراء «اتّفاق الخطوط الحمر» بين دمشق وتلّ أبيب. ولم يتوان وزير الخارجيّة الأميركيّة هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، في ضوء الاتّفاق المذكور واضطراب الأوضاع في لبنان، عن التصريح أنّ سورية هي القوّة القادرة على تثبيت الوضع في ذلك البلد[340]. ووصل الحال ببعضهم (دين براون Dean Brown الموفد الأميركيّ إلى لبنان)، في ضوء مخطّطات «الجبهة اللبنانيّة» لتقسيم لبنان وما يشكله هذا من ضرر على مصالح الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، بالدعوة، كما أُشيع، إلى ترحيل مسيحيّي لبنان إلى صحراء نيفادا أو كندا[341]. وأثناء زيارته بيروت لترتيب وقفٍ لإطلاق النار والتمهيد لانتخاب رئيس جديد للجمهوريّة خلفاً لفرنجيّة، أعلن براون أنّ حكومته تؤيّد «الوثيقة الدستوريّة» وتدعم الحكومة السوريّة في جهودها للسلام في لبنان، وهي، أي الحكومة

الأميركيّة، على اتصال مستمرّ مع دمشق[342]. دلّ كلام براون أنّ واشنطن تشجّع النظام السوريّ على حلّ الأزمة اللبنانيّة بالطريقة التي يشاء.

لفتت تصريحات كيسنجر وبراون إلى مسألتين: أنّ الولايات المتّحدة تقف ضدّ مشاريع الموارنة لتقسيم لبنان، ولم تعد تعتبرهم القوّة السياسيّة الرئيسيّة في البلاد، وأنّها تريد أن تعطي سورية دوراً في الشأن اللبنانيّ، وذلك بالتزامن مع اتصالاتها السرّية بها وبإسرائيل لضبط الوضع الفلسطينيّ في لبنان، عبر دخول الجيش السوريّ إلى هذا البلد، وتقاسم النفوذ فيه بين دمشق وتلّ أبيب. لقد أثارت تحرّكات كيسنجر الريبة للعديد من السياسيّين اللبنانيّين. وكان هناك اعتقاد بأنّ وزير الخارجيّة الأميركيّ يريد حلّ النزاع العربيّ – الإسرائيليّ عبر إعطاء جنوب لبنان إلى الفلسطينيّين. لكنّ الأميركيّين، طمأنوا الرئيس سركيس في 17 كانون الأوّل، عبر موفد لهم إلى بيروت، أنّ إسرائيل لن تتدخّل في جنوب لبنان، في حال دخلت القوّات السوريّة إليه[343].

تعرّضت سياسة كيسنجر الشرق أوسطيّة، حول تقاسم النفوذ في لبنان بين سورية وإسرائيل، لهزّة نتيجة الاجتياح الإسرائيليّ لجنوبه في آذار عام 1978. فعلى الرغم من أنّ دوائر في الإدارة الأميركيّة أيّدت إسرائيل في عمليّتها ضمن منطقة تصل إلى 40 كيلومتراً شمال الحدود الإسرائيليّة – اللبنانيّة، فقد انتقد الرئيس الأميركيّ جيمي كارتر (Jimmy Carter) سياسة إسرائيل، وأصرّ على استصدار قرار سريع من مجلس الأمن (= رقم 425) يقضي بانسحاب قوّاتها من كلّ الأراضي اللبنانيّة من دون تلكؤ، واحترام وحدة لبنان واستقلاله السياسيّ وسيادته، ووضع قوّات دوليّة على حدوده مع الدولة العبريّة للتأكّد من انسحاب الجيش الإسرائيليّ.

شكّل دعم الولايات المتّحدة للقرار 425 سابقة خطيرة لسياسة واشنطن الخارجيّة، وهي الخروج عن سياسة كيسنجر، فاعتبر كارتر أنّ القرار المذكور هو المدخل للسلام الشامل. يُذكر، أن كارتر أصدر مع الرئيس السوفياتيّ برجنيف تصريحاً مشتركاً مطلع تشرين الأوّل عام 1977 حول تسوية شاملة للشرق الأوسط، تقضي بالعودة إلى «مؤتمر جنيف» وجعل الفلسطينيّين يتمثّلون فيه والاعتراف بحقّهم في أن يكون لهم دولة. ثم أوقف الرئيس الأميركيّ مفاعيل التصريح المذكور بعد أيام قليلة على صدوره، نتيجة الضغط اليهوديّ عليه في أميركا وزيارة السادات لإسرائيل. فعاد إلى النهج «الكيسنجريّ» في المنطقة (= سياسة الخطوة خطوة)، ورعى اتّفاقيتي كمب ديفيد بين مصر وإسرائيل[344]. ومنذ أزمة الصواريخ بين سورية وإسرائيل التي سبقت الاجتياح



الإسرائيليّ للبنان عام 1982 بأشهر عدّة، عادت واشنطن وخرجت عن سياسة كيسنجر، وأرسلت فيليب حبيب (Philip Habib) إلى لبنان لرعاية مشروع سلام يقضي بنشر الجيش اللبنانيّ في بيروت، وإنهاء الوجود المسلّح الفلسطينيّ فيها وحولها، وانسحاب جميع القوّات الأجنبيّة من لبنان، وإقامة حكومة مركزيّة[345]. كانت واشنطن لا تريد في تلك المرحلة أيّة عرقلة لإتمام المعاهدة المصريّة – الإسرائيليّة[346].

عقب الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، تبنّى الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan) مشروعاً لحلّ الأزمة اللبنانيّة يكون مدخلاً لحلّ المشكلة الفلسطينيّة[347]. لكنّ الأميركيّين، فشلوا في إحراز تقدّم في عمليّة السلام على المسارين اللبنانيّ والفلسطينيّ. وبدلاً من ذلك، تورّطوا في الرمال المتحرّكة اللبنانيّة بعد تقديم دعمهم لنظام أمين الجميّل في تطبيع العلاقات بين لبنان وإسرائيل (اتّفاق 17 أيّار 1983)، ولحق الذلّ بقوّاتهم العاملة في لبنان تحت مظلّة «القوّات المتعدّدة الجنسيّات»، إذ اضطرّت هذه القوّات إلى الانسحاب منه بعد حادثتي تفجير السفارة الأميركيّة في بيروت ومقرّ المارينز قرب «مطار بيروت الدوليّ» عام 1983. كما قُتل العديد من رعايا الولايات المتّحدة، ووقع البعض منهم رهائن في قبضة منظّمات أصوليّة لبنانيّة تدور في فلك سورية وإيران. وفي الوقت نفسه، جرى خطف طائرة مدنيّة أميركيّة تابعة لشركة «طيران عبر العالم (TWA)». وجاءت الاعتداءات ضدّ المصالح الأميركيّة في لبنان بالتزامن مع سياسة واشنطن لعقد سلام بين لبنان وإسرائيل (= اتّفاق 17 أيّار 1983)، والتي فشلت، كما رأينا في الفصل الثالث[348].

### – السياسيّة الأميركيّة بعد إلغاء اتّفاق 17 أيّار 1983

بعد إلغاء «اتّفاق 17 أيّار» عام 1984، أظهرت الولايات المتّحدة تراجعاً في اهتمامها بلبنان. وجرى التعبير عن ذلك في مناسبتين: في 28 أيلول 1984، أي بعد أشهر على سقوطه رسميّاً، عندما بعث عبد الله بو حبيب، سفير لبنان في واشنطن، إلى الرئيس كرامي يبلغه أنّ الأميركيّين لا يزالون يعتقدون أنّ المفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل هي حلقة ضروريّة في عمليّة انسحاب الجيش الإسرائيليّ من لبنان، وأنّ وصول حكومة شيمون بيريز (Shimon Peres) إلى السلطة في إسرائيل، يقدّم فرصة جديدة لتحقيق هذا الانسحاب. واعتبرت الإدارة الأميركيّة أنّها هي وحدها القادرة عمليّاً على المساعدة في إخراج إسرائيل من الأراضي اللبنانيّة، وليس الأمم

المتّحدة أو أيّة قوّة خارجيّة. لكنّها ربطت عودتها إلى رعاية مفاوضات بين لبنان وإسرائيل بـ[349]:

1 – أن يكون هناك إجماع في الحكومة اللبنانيّة حول المفاوضات.
2 – أن تقوم الحكومة اللبنانيّة باتّخاذ مبادرة عمليّة وواقعيّة في شأن الترتيبات الأمنيّة التي تصرّ عليها إسرائيل للموافقة على انسحابها من لبنان.
3 – أن توافق سورية على المفاوضات اللبنانيّة – الإسرائيليّة المقبلة وتقدّم كلّ الضمانات لنجاح الاتّفاق المنشود والترتيبات وعمليّة التنفيذ.

وفي ضوء التوازنات الطائفيّة والسياسيّة داخل الحكومة اللبنانيّة، ووجود معارضين لأيّ اتّفاق مع إسرائيل، لم يكن متوقّعاً أن يتمكّن لبنان من تحقيق الشرطين الأوّلين. أمّا سورية التي أسقطت «اتّفاق 17 أيّار»، فلم يكن منتظراً منها أن تُعطي موافقتها على اتّفاق سبق وأن أسقطت مثيله بالدم. من هنا، فإنّ المقترحات الأميركيّة للعودة مجدّداً إلى المفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل، كان مولوداً ميتاً بمعرفة الولايات المتّحدة مسبقاً.

أمّا المناسبة الثانية لتعبير واشنطن عن استيائها من لبنان، فهو رفض الرئيس ريغان عام 1984 استقبال كرامي وبرّي لبحث مسألة انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وتكليف جورج شولتز (George Shultz) بذلك، وترك الإدارة الأميركيّة الأمم المتّحدة ترعى مفاوضات الناقورة بين لبنان وإسرائيل لسحب قوّات الأخيرة من الجنوب (تشرين الثاني 1984 – كانون الثاني 1985)، والتي باءت بالفشل الذريع[350]. كما قامت الإدارة الأميركيّة عام 1985 بمنع الرحلات الجويّة إلى لبنان، وتعليق رحلات شركتَي «طيران الشرق الأوسط» و«شركة عبر المتوسّط» اللبنانيّتين إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة. وفي عام 1987، منعت الحكومة الأميركيّة رعاياها من السفر إلى لبنان أو عبره[351].

وفي المقابل، بدأت الولايات المتّحدة تعطي سورية هامشاً أوسع في سياستها تجاه لبنان منذ عام 1984، اعتقاداً منها أنّها الأقوى والأقدر على ضبط الأوضاع هناك، وبشكلٍ خاصّ للحدّ من تصاعد نفوذ التيّارات الأصوليّة الإسلاميّة وعمليّات خطف الأجانب. فتناست الضربات التي تلقّتها مصالحها ووحداتها في لبنان برعاية سورية عامي 1983 و1984، وحافظت على اتصالاتها الدبلوماسيّة بدمشق من أجل إطلاق



الرهائن الأميركيّين والأجانب في لبنان. كما رحّبت بالعودة السوريّة إلى بيروت الغربيّة في شباط عام 1987.

ومنذ اغتيال كرامي في مطلع حزيران 1987، بدأت الولايات المتّحدة تضع إطاراً جديداً لسياستها الشرق أوسطيّة، وتقوم بتحرّك مزدوج باتجاه بيروت ودمشق، من أجل وضع اتّفاق ينهي الأزمة بين الجميّل والأسد يُكلّل بمشروع لحلّ الأزمة اللبنانيّة. ويذكر عبد الله بو حبيب، سفير لبنان في واشنطن آنذاك، أنّ الإدارة الأميركيّة كان لديها سياسة مزدوجة تجاه لبنان، إحداها معلنة، وهي احترام استقلاله وسيادته وسلامة أراضيه، وأخرى خفيّة تقضي بالحفاظ على الوضع الراهن فيه، أي احترام المصالح السوريّة والإسرائيليّة في هذا البلد، كي لا يكون لبنان سبباً لتفجير حرب إقليميّة. من هنا، توصّلت واشنطن إلى قناعة بأنّ اتّفاق اللبنانيّين في ما بينهم شرط أساسيّ لحلّ الأزمة اللبنانيّة، وأنّه لا يمكن استبعاد سورية عن الحلّ. وبذلك، كانت واشنطن تفضّل «السلام السوريّ» على «الفوضى اللبنانيّة»[352]. فدعمت الدبلوماسيّة الأميركيّة «وثيقة 13 حزيران 1987»، و«النقاط الثماني» (29 أيلول 1987)، وأخيراً «ورقة الحريري» (11 كانون الأوّل 1987). لكنّ شدّة التناقضات بين الجميّل والأسد، عطّلت التوصّل إلى اتّفاق.

وبدءاً من عام 1988، حدث تغيّر جذريّ في سياسة واشنطن الشرق أوسطيّة متأثّرة بالانتفاضة الفلسطينيّة. فقرّرت الإدارة الأميركيّة إعادة تركيز اهتمامها على حلّ لمسألة النزاع العربيّ – الإسرائيليّ. وباقتراب موعد الاستحقاق الرئاسيّ في أيلول، قام الدبلوماسيّون الأميركيّون برحلات مكوكيّة بين بيروت ودمشق محاولين تسوية الأزمة اللبنانيّة وتشكيل حكومة لبنانيّة جديدة. فزارت أبريل غلاسبي (April Glaspie)، سفيرة الولايات المتّحدة الأميركيّة السابقة في دمشق وأحد أرفع المسؤولين في قسم الشرق الأدنى في الخارجيّة الأميركيّة، بيروت مطلع آذار 1988 واجتمعت إلى القيادات اللبنانيّة المسيحيّة والإسلاميّة عارضة مقترحاتها للإصلاح السياسيّ، ومنها تخفيض صلاحيّات رئيس الجمهوريّة وإلغاء الطائفيّة السياسيّة. وهو أمر رفضته القيادات المارونيّة[353]. وحثّت غلاسبي الجميّل على العمل بنشاط للكشف عن قتلة كرامي وضبط «القوّات اللبنانيّة»، أي كما تضبط القوّات السوريّة الميليشيات في بيروت الغربيّة[354]. وطلبت إليه الحفاظ على علاقات وثيقة

بالسعوديّة لتحقيق التقدّم مع دمشق، وشجّعت في الوقت نفسه دمشق على وضع اللمسات الأخيرة على محادثات سالم – الشرع لتأمين الاتّفاق بين لبنان وسورية. وفي 2 أيّار، زارت غلاسبي دمشق ثم بيروت وتقدّمت بمقترحات تتعلّق بموضوع المشاركة السياسيّة وإلغاء الطائفيّة السياسيّة. كان هناك انطباع لدى الجميّل وحاشيته أنّ غلاسبي تتبنّى المقترحات السوريّة وتلك للمعارضة اللبنانيّة وتعمل على تسويقها. في المقابل، لم يكن الرئيس اللبنانيّ على استعداد للموافقة على مقترحات غلاسبي، خصوصاً أنّ «القوّات اللبنانيّة» كانت تعارض أي حلّ يُعطي سورية دوراً مميّزاً في لبنان[355]، وكذلك الانتقاص من امتيازات الموارنة، وفي نيّتها إنشاء كانتون مارونيّ. وعلى خطٍ موازٍ، اجتمع شولتز بالجميّل في قبرص بتاريخ 8 نيسان، وزار دمشق واجتمع بالرئيس الأسد وبحث معه الأزمة اللبنانيّة. لكن اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسيّ، جعل الولايات المتّحدة، وسورية قبلها، تؤجلان مناقشة الإصلاحات وتنخرطان في مسألة هذا الاستحقاق.

وبعد فترة قصيرة من التجاذب الأميركي – السوريّ حول الاستحقاق الرئاسي في لبنان، توصلت واشنطن ودمشق إلى تسوية حوله، تقضي بانتخاب مخايل الضاهر رئيساً للبلاد. إلا أن المواقف المارونيّة الرافضة لهذا «التوافق»، أدخلت البلاد في مرحلة فوضى، جرى التعبير عنها بوصول الجنرال عون إلى قصر بعبدا، كرئيس لحكومة انتقاليّة، وحدوث انشطار في الحكومة اللبنانيّة. وإزاء ذلك، دعمت الولايات المتّحدة الموقف السوريّ من عون، وأعطت تأييدها للمفاوضات في الطائف التي انبثق عنها «اتّفاق الطائف»[356].

### – السياسة السوفياتيّة تجاه لبنان: مناهضة الأُحاديّة الأميركيّة

بعد انهيار الاتّفاق الأميركيّ – السوفياتيّ حول المؤتمر الدوليّ في جنيف[357]، وزيارة الرئيس المصريّ أنور السادات إلى القدس (19 تشرين الثاني 1977) والاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1978 وتوقيع مصر اتّفاقيتيّ كمب ديفيد برعاية أميركيّة[358]، ومعاهدة السلام مع إسرائيل، حصر السوفيات جهودهم منذ ذلك الحين في التوفيق بين سورية والفلسطينيّين. كما وثّقت موسكو علاقاتها بجبهة الرفض الفلسطينيّة و«الحركة الوطنيّة اللبنانيّة»، خصوصاً «الحزب التقدميّ الاشتراكيّ»[359]، آخذة بعين الاعتبار وصاية سورية على لبنان[360]. وبالنسبة إلى اتفاقيتيّ كمب ديفيد ومبادرة وليّ العهد



السعوديّ الأمير فهد بن عبد العزيز للسلام في منطقة الشرق الأوسط، اعتبر السوفيات أن مؤتمراً دوليّاً هو البديل منهما[361].

### – الموقف السوفياتيّ من الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982

بقي الموقف السوفياتيّ الداعم للقوى المناهضة للسلام الأميركيّ في الشرق الأوسط على حاله حتّى الاجتياح الإسرائيليّ عام 1982. وفي اليوم التالي على هذا الحدث الخطير، اعتبرت «وكالة تاس» السوفياتيّة أنّ الهجوم على لبنان جاء نتيجة التحالف الإستراتيجيّ الأميركيّ – الإسرائيليّ وسياسة كمب ديفيد[362]. وخلال الأيّام الأربعة الأولى على بدء الهجوم، ناشد عرفات القيادة السوفياتيّة عبر سفيرها في بيروت ألكسندر سولداتوف (Alexander Soldatov)، تقديم المساعدة إلى الفلسطينيّين. لكنّ السوفيات أحجموا عن ذلك، مكتفين بتحريك قطع من أسطولهم إلى شرقيّ البحر المتوسّط وإرسال نائب رئيس الأركان إلى سورية. كما فضّلوا الذهاب إلى «مجلس الأمن الدوليّ» بدلاً من اتّخاذ موقف مباشر، وحذّروا في الوقت نفسه الإدارة الأميركيّة من احتمال توسّع دائرة النزاع في الشرق الأوسط. فردّ البيت الأبيض بدوره بتحذير القوى الخارجيّة، أي السوفيات، من التدخّل في النزاع الدائر في المنطقة.

أثناء ذلك، قام السوفيات بخطوتين دبلوماسيّتين: إطلاق سلسلة من التحذيرات إلى الإسرائيليّين حول نتائج سياستهم في لبنان، وحثّ العرب على التضامن لمواجهة الكيان الصهيونيّ. وعندما قَبِلَ السوريّون بوقف إطلاق النار في 11 حزيران 1982، سُرّ السوفيات، لأنّ ذلك يُوقف توسيع دائرة القتال[363]. وفي ضوء تقاعس السوفيات عن تقديم الدعم إلى المنظّمات الفلسطينيّة في لبنان، خشية التورّط في الصراع الدائر، انتقد الفلسطينيّون «صمتهم وفتورهم» وتخلّيهم عن «منظّمة التحرير»، حليفهم الإستراتيجيّ[364].

في 14 حزيران، قال أبو إياد، الرجل الثاني في «فتح»، **«ليس باستطاعتي أن أفهم هذا الصمت والفتور»** السوفياتيّ، في حين اعتبر نايف حواتمه أنّ السوفيات كان بإمكانهم أن يفعلوا أكثر ويلجأوا إلى وسائل أخرى لردع إسرائيل، ومنها الوسائل العسكريّة[365]. وما لبث برجنيف أن تقدّم في 15 أيلول 1982 بمبادرة سلام شامل للنزاع العربيّ – الإسرائيليّ، تضمّنت انسحاباً إسرائيليّاً من الجزء العربيّ من القدس والضفة الغربيّة وغزّة وهضبة الجولان ولبنان، من دون أن يُكتب لها النجاح.

**– السياسة السوفياتيّة تجاه لبنان والشرق الأوسط: 1983–1989**

فيما لم تر مبادرة السلام السوفياتيّة النور، قام السوفيات بتعويض خسائر سورية العسكريّة، في حين سارت الولايات المتّحدة في سياسة ضمّ لبنان إلى مثلّث السلام المصري – الإسرائيليّ (= اتّفاق 17 أيّار 1983). وأثناء المفاوضات حول «اتّفاق 17 أيّار»، كانت القيادة السوفياتيّة تطالب بانسحاب كلّ القوّات الأجنبيّة من لبنان، بما فيها الوحدات السوريّة في نهاية الأمر. وأملت أن تفشل مهمة شولتز، وزير الخارجيّة الأميركيّة، لعقد اتّفاق سلام بين لبنان وإسرائيل، وألا تلحق أيّة دولة عربيّة بمصر وتركب «قطار السلام» الأميركيّ مع إسرائيل[366].

وفي عام 1985، وصل ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) إلى زعامة الاتحاد السوفياتيّ، وبدأ يعمل على اتّباع نهج جديد يقوم على الانفتاح على منطقة الشرق الأوسط بعامّة، ولبنان بخاصّة. فحافظ على قنوات مستقلّة لعلاقاته بالحكومة اللبنانيّة وبمختلف الأحزاب في البلاد. لكنه كان غير مرتاح إلى نمو التّيارات المدعومة من قبل سورية وإيران. من هنا، أراد السوفيات إنهاء حرب لبنان من جهة، والإحجام في الوقت نفسه عن دعم جهود دمشق لتدعيم سيطرتها على الحياة السياسيّة في البلاد[367]. وفي هذا السياق نفهم اتصالات السفير السوفياتيّ في لبنان فاسيلي كولوتوتشا (Vasili Kolotosha) بالصرح البطريركيّ وبقيادة «القوّات اللبنانيّة». ومهّد هذا التقارب البعيد عن الإيديولوجيا لزيارة صفير إلى موسكو في تشرين الأوّل عام 1987. وفي عاصمة الصقيع، طلب البطريرك من المسؤولين السوفيات استخدام نفوذهم من أجل حثّ سورية على المساهمة في حلّ الأزمة اللبنانيّة، وتسهيل الطريق أمام الاستحقاق الرئاسيّ[368]. وعلى أبواب القمّة السوفياتيّة – الفرنسيّة عام 1989، كان موضوع لبنان على طاولة النقاش. فأرسل غورباتشوف رسائل إلى العراق وسورية في شأن تهدئة الوضع في لبنان[369]. وسارت السياسة السوفياتيّة في سبيل إنهاء الوضع المتفجّر في لبنان، تارة بالتنسيق مع فرنسا وتارة أخرى بالتنسيق مع الولايات المتّحدة، ودعمت قرار «مجلس الأمن الدوليّ» في هذا الشأن.

## 5 – استنتاج

أدّت شدّة التناقضات الإقليميّة والدوليّة على الساحة اللبنانيّة إلى تحوّلها إلى عامل رئيسيّ من عوامل عدم توصّل اللبنانيّين إلى حلول لأزمة بلدهم بقواهم الذاتيّة. كذلك



الحال، فإنّ كثرة المبادرات الخارجيّة لحلّ هذه الأزمة، لم تساعد لبنان على ولوج طريق السلم الأهليّ. ففي تنافسها أو في مبادراتها لتهدئة الوضع اللبنانيّ، كانت الدول الإقليميّة والدوليّة تنطلق من مصالحها على أساس أن لبنان ساحة صراع. ففي أجواء «الحرب الباردة» والخلاف بين القطبين على حلّ أزمة الشرق الأوسط، وفي ضوء السياسة السوريّة للهيمنة على لبنان وتقاسم المصالح مع إسرائيل، ونمو العامل الفلسطينيّ ثم أفوله، وتحوّل لبنان بعد ذلك إلى متلقّي للإيديولوجيّات الإسلاميّة بفعل الثورة الإيرانيّة، تعطّل الحلّ وآلياته، ما جعل لبنان ينتظر توافقاً إقليميّاً أو دوليّاً طوال عقد ونصف العقد من الزمن. ودلّ هذا أنّه يمثّل ساحة للصراعات الخارجيّة وأنّ اللبنانيّين أدواته.

كانت لسورية مبادراتها لحلّ الأزمة اللبنانيّة، حتّى أنّها اعتبرت وجودها في لبنان جزءاً من حلّ لمنع تقسيمه. لكنّ مبادراتها صبّت أوّلاً وأخيراً في تدعيم نفوذها السياسيّ والعسكريّ ومصالحها في لبنان بالممارسة والنصوص. فكما في «الوثيقة الدستوريّة» عام 1976، كذلك الحال في «الاتّفاق الثلاثيّ»، عملت سورية على إخراج تسويات للأزمة اللبنانيّة تعطيها موقعاً مميّزاً يتحكّم بلبنان، من دون أن تطيح بكامل النظام اللبنانيّ القديم، وإنما بنصفه. فظلّت رئاسة الجمهوريّة من نصيب الموارنة بعد تقليص صلاحيّات الرئيس، وجُعل المجلس النيابيّ مناصفة بين المسلمين والمسيحيّين. وكان الهدف من هاتين التسويتين الإبقاء على التوازن بين اللبنانيّين، وبالتالي تأمين مصالحها العليا، التي لحظتها «الوثيقة الدستوريّة» و«الاتّفاق الثلاثيّ». لكنْ، ما يميّز التسويتين عن بعضهما بعضاً أنّ الأولى لحظت حلاً لأزمة لبنان من خلال قواه السياسيّة التقليديّة صاحبة التسويات التاريخيّة، بينما لحظت الثانية (الاتّفاق الثلاثيّ) حلاً يستبعد هذه القوى وتكون عماده الميليشيات المتحاربة. وهذا يعود إلى تطوّر رؤية سورية الواقعيّة للأزمة اللبنانيّة والقوى المحرّكة لها. وفي كلتا التسويتين، كانت سورية تسعى إلى الحصول على موقع متميّز في لبنان تضمن من خلاله مصالحها ونفوذها. وبلغت هذه الأهداف ذروتها في اعتراف «وثيقة الوفاق الوطنيّ» بالعلاقات المميّزة بينها وبين لبنان، ثم في «معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق» عام 1991.

لقد نظرت سورية بامتعاض إلى محاولات القوى اللبنانيّة التوصّل إلى تفاهم في ما بينها من دون مشورتها أو وصايتها، أو التفاوض عبر وسيط غيرها. وأظهرت كذلك قدرة فائقة على تعطيل مبادرات عربيّة ودوليّة لا تحظى بموافقتها. من هنا، كان على

السعوديّين، أثناء طرح مبادراتهم لحلّ الأزمة اللبنانيّة، أن يأخذوا في الاعتبار المصالح السوريّة في لبنان. فمؤتمر بيت الدين عام 1978، الذي دعت إليه المملكة، لم ينعقد من دون موافقة سورية. كذلك الحال بالنسبة إلى مؤتمري جنيف ولوزان عامي 1983 و1984، اللذين انعقدا برعاية سعوديّة ومبادرة سورية ومشاركتها. لكن سورية، تعلّمت الدروس من مبادراتها السابقة ومن المؤتمرين المذكورين، بأنّ القوى السياسيّة التقليديّة في لبنان غير قادرة على تنفيذ تسوية، لأنّ السلطة الحقيقيّة هي في أيدي الميليشيات في المنطقتين الغربيّة والشرقيّة.

إنّ شدّة التناقضات بين القوى اللبنانيّة من جهة، وإمكانات سورية على أرض لبنان وإمساكها بقوى عديدة من ميليشياته وسياسيّيه من جهة أخرى، جعل دمشق قادرة على إسقاط المبادرة الأميركيّة – الإسرائيليّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة عبر «اتّفاق 17 أيّار 1983»، وعلى تعطيل المبادرات الفرنسيّة بدءاً من عام 1975، حتّى إحباط المبادرة الفاتيكانيّة الثالثة عام 1978 (بعثة برتولي)، عندما «تجرّأت» هذه على تجاوز الخطّ الأحمر واتّهام سورية بأنّها تهيمن على لبنان. كانت مصالح النظام السوريّ في لبنان فوق كلّ اعتبار، ومن خلالها تنطلق علاقته بالدول الأخرى. فعندما تضاربت مصالحها مع مصالح الاتحاد السوفياتيّ يوم دخولها إلى لبنان في صيف 1976 (طلب برجنيف من دمشق الانسحاب من لبنان)، لم تكترث سورية لهذه الدعوة، وكانت تعلم، في ضوء خروج مصر من دائرة النفوذ السوفياتيّ، أنّ السوفيات يحتاجون إليها أكثر ممّا تحتاج هي إليهم. من هنا، نفهم لماذا عمل السوفيات على إعادة تسليح الجيش السوريّ بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان. إنّ سورية قويّة عسكريّاً، يجعلها أكثر قدرة على مقاومة السياستين الأميركيّة والإسرائيليّة في الشرق الأوسط بعامّة وفي لبنان بخاصّة.

إنّ مناهضة الاتحاد السوفياتيّ الدبلوماسيّة الأميركيّة في حلّ أزمة الشرق الأوسط، مرّة وفق نظرية «الخطوة – خطوة»، ومرّة أخرى وفق حلٍّ شامل (خطة ريغان بعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان عام 1982، تدلّ على أنّ الأمر كلّه ليس الخلاف على آلية الحلّ، وإنما على النفوذ.

وعلى الرغم من أنّ دخولها إلى لبنان عام 1976 ووجودها فيه حصل بموافقة أميركيّة – إسرائيليّة، فقد كان بإمكان سورية أن تنفّذ سياستها في لبنان وتدافع عن مصالحها. فبين عامي 1982 و1984، تصدّت بنجاح لمحاولات إقصائها عن الساحة اللبنانيّة وإخراج قوّاتها من لبنان من قبل إسرائيل والولايات المتّحدة الأميركيّة لإقامة نظام



حليف للدولتين في لبنان متصالح مع الدولة العبريّة. وقد عرفت دمشق كيف تُمسك بالتناقضات بين القوى اللبنانيّة، وتجعل وجودها في لبنان حيويّاً بالنسبة إلى الدول التي لها رهائن فيه. ولم يكن لبنان في حد ذاته مهمّاً لواشنطن، ولا انهيار الدولة اللبنانيّة ومؤسّساتها، وإنّما أن تُضبط الأوضاع في المنطقة، وخصوصاً ما يتعلّق بالتفاهم السوريّ – الإسرائيليّ حول لبنان. من هنا، لم يكن للولايات المتّحدة مبادراتها لحلّ الأزمة اللبنانيّة، ولم تقم بدعم مبادرات دول أخرى كالفاتيكان وفرنسا، قبل نضوج الظروف الإقليميّة والدوليّة الممهّدة لذلك. على عكس ذلك، رحّب الاتحاد السوفياتيّ وفرنسا بحلّ شامل لأزمة الشرق الأوسط، وطرحا مبادرات تعارضت مع الدبلوماسيّة التي وضعها هنري كيسنجر منذ عام 1975. وفي ضوء ذلك، عرف السوريّون كيف يوفّقون بين مصالحهم مع الأميركيّين في شأن لبنان، وبين علاقاتهم الإستراتيجيّة مع الاتحادالسوفياتيّ في شأن منطقة الشرق الأوسط، مدركين حاجة واشنطن إليهم للحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة، وأهمّية دورهم بالنسبة إلى السوفيات في «الحرب الباردة» بين الشرق والغرب.

## حواشي الفصل السابع

(1) حول استنجاد الموارنة بسورية وعلاقة بقيّة القوى اللبنانيّة الأخرى بها، راجع الفصل الثاني من المجلّد، ص 221، 280 – 281.

(2) أنطوان خويري، حوادث لبنان، الحرب في لبنان. سلسلة من كتب السجلاّت عن الحرب في لبنان منذ عام 1975، دار الأبجديّة، لام، بدءاً من عام 1976ج1، ص 231–232.

(3) حول تكليف نور الدين الرفاعيّ بتشكيل الحكومة ثم عزوفه عن ذلك، راجع الفصل الأوّل من المجلّد.

(4) أنطوان خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، دار الأبجديّة، جونيه 1976، ص 92–93، 111- 113.

(5) Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East, 3 rd. print, Harvard 1983, pp. 48, 49.

(6) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 219–220.

(7) أنطوان خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 220–222.

(8) صبحي منذر ياغي، «المخيّمات جزر أمنيّة وتجمّع لمجموعات وعناصرأصوليّة. الوجود المسلّح فتيل تفجير في ظلّ تأثير العامل السوريّ على بعض التنظيمات. قراءة تاريخيّة – سياسيّة لأبرز المعارك اللبنانيّة – الفلسطينيّة منذ نهاية الستينات» ، في: جريدة النهار (تحقيق)، 10 كانون الثاني 2007.

(9) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برّو، المكتبة الشرقيّة، بيروت 2000، ص 31، 33.

(10) ضمّت اللجنة خليطاً من السياسيّين التقليديّين والحزبيّين. عن المسلمين الشيعة والسُنّة كلٌّ من: كامل الأسعد، ورشيد كرامي، وعبد الله اليافي، وصائب سلام، ورضا وحيد، وحسن عواضه، وعبّاس خلف، ونجيب قرانوح، وعاصم قانصوه. وعن الدروز كلٌّ من: كمال جنبلاط، ومجيد أرسلان. وعن المسيحيّين: غسّان تويني، وبيار الجميّل، وريمون إدّه، وكميل شمعون، ورينيه معوّض، وفيليب تقلا، وإدمون ربّاط، وإلياس سابا. راجع: خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 233.

(11) Hani A. Faris, "The Failure of Peacemaking in Lebanon, 1975 1989", in: Deirdre Collings (Ed.), *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, Boulder/London 1994, p. 21.

(12) حول القمم الروحيّة، انظر من الفصل السادس.

(13) محسن دلّول، حوارات ساخنة. من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، دار رياض الريّس، بيروت 2007، ص 135.

(14) من هؤلاء القادة: صائب سلام، ورشيد كرامي، وكمال جنبلاط، وموسى الصدر.



(15) Kahlidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 52.

(16) راجع النصّ الكامل للوثيقة في: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة .... 1973، ج4، مواقف الأطراف ومشاريع الحلّ، إعداد عماد يونس، لا دار نشر، لام، 1985، ص 232–234.

(17) Najib E. Saliba,"Syrian - Lebanese Relations", in: Halim Barakat (Ed.), ***Toward a Viable Lebanon***, op. cit., p. 152.

(18) محمد لاغا، الاتّجاهات السياسيّة في لبنان (1920–1982). دراسة علميّة موثّقة مع تبيان موقف المسلمين من الكيان اللبنانيّ والمواقف الدوليّة منه، دار النهضة العربيّة، بيروت 1991. ص 342؛ خويري، الحرب في لبنان 1976، ج3، ص 325–326.

(19) لاغا، ص 319–322.

(20) الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان، ص 437.

(21) نقلاً عن: خويري، ج1، ص 192.

(22) خويري، حوادث لبنان (2)، الحرب في لبنان 1976، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 176.

(23) Faris, The Failure of Peacemaking in Lebanon, p. 23.

(24) نقلاً عن: لاغا، ص 317.

(25) الجسر، ميثاق 1943. لماذا كان؟ وهل سقط؟، دار النهار، بيروت 1978، ص 422.

(26) نقلاً عن: خويري، ج1، ص 184–185.

(27) القضية اللبنانيّة، منشورات اللجنة السياسيّة للبحوث السياسيّة للبنانيّة، الكسليك، منذ عام 1975، رقم 11، نصّ الوثيقة الدستوريّة – 14 شباط (1976) والردّ عليها، 1976، ص 15.

(28) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 70.

(29) حول هذين الاتّفاقين، راجع الفصل الثاني من المجلّد، ص 190 – 197.

(30) حول سياسة سورية في الإمساك بالقرار الفلسطينيّ، راجع الفصل الثاني من المجلّد.

(31) عارف العبد، لبنان والطائف. تقاطع تاريخيّ ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 2001، ص 124 – 125.

(32) Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon, p. 55.

(33) حول مؤتمري جنيف ولوزان، انظر ص 686 – 701 من هذا الفصل.

(34) راجع الفصل الرابع من المجلّد، ص 423 – 428.

(35) هذا ما ينقله جوزيف الخوري طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، لام، 1987، ص 38، 40 عن صحيفتيّ «تشرين» و« البعث» السوريّتين.

(36) نقلاً عن: عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973ب، ج2، بيروت 1985، ص 91.

(37) حول إخراج السُنّة من المعادلة السياسيّة والعسكريّة، و« حرب العلم» بين «الاشتراكيّ» و«أمل»، راجع الفصل الرابع من المجلّد.

(38) يونس، ج 2، ص 92–93.

(39) جوزيف الخوري طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 18.

(40) كارول داغر، جنرال ورهان، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت 1992، ص 285. وقارن بـ: طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 18.

(41) دلّول، حوارات ساخنة، ص 354.

(42) كميل منسّى، إلياس الهراوي، عودة الجمهوريّة. من الدويلات إلى الدولة، دار النهار، بيروت 2002، ص 93.

(43) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، اعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، بيروت 1986، ص113، 223–224. كان مكتب الاتصال للقوّات في القدس قد تأسّس في أيّار 1984، انظر تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 365.

(44) كريم بقرادوني، لعنة وطن. من حرب لبنان إلى حرب الخليج، غدراس 1991، ص 95.

(45) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 102.

(46) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 110.

(47) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 97.

(48) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 98.

(49) إنّ جميع المعلومات التي سترد والمتعلّقة بالرسائل الثلاث، مصدرها: جوزيف الخوري طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 23–31.

(50) كان الدروز يتطلّعون إلى رئاسة رابعة ( مجلس الشيوخ) تكون من نصيبهم.

(51) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 258–261.

(52) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 261.

(53) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 261–262.

(54) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 110.

(55) نقلاً عن: طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 49.

(56) جوزيف أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب، ط2، بيروت 1990، ص 367.

(57) تيودور هانف، لبنان، التعايش في زمن الحرب، ص 377.

(58) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 98–99.

(59) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 117.

(60) راجع نصّ الاتّفاق كاملاً في: النهار 29/ 12/ 1985.

(61) روبير حاتم (كوبرا)، من إسرائيل إلى دمشق، دار الحقيقة، 2000، ص 73–74.

(62) المرجع السابق، ص 263.

(63) هانف، ص 377.

(64) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، مرجع سابق، ص 267.



(65) هانف، مرجع سابق، ص 378.

(66) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 267.

(67) نقلاً عن: طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 121.

(68) طوق، ص 205.

(69) نقلاً عن» طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 166، 206–207.

(70) طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 117–118، 122، 132.

(71) نقلاً عن: طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 125.

(72) جريدة العهد، عدد 72، 24 صفر 1406 هـ.

(73) نبيل خليفة، «من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائديّة والتحدّيات الجيو – سياسيّة» ، في: ملحق النهار، عدد 431، 10 حزيران 2000، ص 6.

(74) نقلاً عن: كميل منسّى، إلياس الهراوي، ص 90.

(75) الموارنة سالم، الخيارات الصعبة. دبلوماسيّة البحث عن مخرج 1982–1988، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1993، ص 412–413.

(76) دلّول، حوارات ساخنة، ص 364.

(77) بقرادوني، لعنة وطن، ص 99–100.

(78) أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب، ص 368، 369.

(79) طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 13.

(80) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، مرجع سابق، ص 105

(81) تصريح شمعون في 28 تشرين الأوّل 1985، حين قال: إنّ المفاوضات الجارية في دمشق هي لمصلحة لبنان واللبنانيّين، وإنّه (شمعون) على اتّفاق تامّ مع حبيقة. راجع: جوزيف الخوري طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 107، 109.

(82) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 104–105.

(83) Jim Muir, "Lebanon's Christians Sink Assad's Grand Design", in *Middle East International,* no, 267, 24.1.1986, p. 4.

(84) أبو خليل، نقلاً عن: الصياد 28/ 1/ 1986.

(85) طوق، ص 216.

(86) طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 204–205، 221.

(87) نقلاً عن: طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 130–131.

(88) أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب، مرجع سابق، ص 368.

(89) أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب، مرجع سابق، ص 382.

(90) سمير جعجع يتذكّر، حلقة 7، في: http://www.lebanese- forces.org/hakim/sgremembers/part7.htm

(91) عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر. السياسة الأميركيّة تجاه لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع

والنشر، ط3، بيروت 1991، ص 77.

(92) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، ص 399–400.

(93) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1985، ص 117.

(94) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، ص 388، 390.

(95) أبو خليل، قصّة الموارنة خلال الحرب، ص 386–387.

(96) بقرادوني، لعنة وطن، ص 101.

(97) جورج سعادة يروي «قصّتي مع الطائف»، الديار (1998)، ص 10.

(98) هذا ما عبّر عنه تجمع النّواب الموارنة المستقلّين (= حبيب كيروز، وبطرس حرب، وإلياس الخازن، وجبران طوق، وأوغست باخوس، وجورج سعادة، رئيس «حزب الكتائب» . راجع: طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، ص 128–129، 135.

(99) نقلاً عن أبو خليل، مرجع سابق، ص 387.

(100) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 104–105.

(101) على الرغم من معارضة جعجع للاتّفاق الثلاثيّ، فقد أرسل بقرادوني لتمثيله في حفل التوقيع، انظر: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 126.

(102) أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب، ص 387.

(103) بقرادوني، لعنة وطن، ص 106.

(104) نقلاً عن: بقرادوني، لعنة وطن، ص 110.

(105) انظر ص 428 – 432. من الكتاب حول النزاع العسكريّ بين حبيقة وجعجع.

(106) شبّه الجميّل علاقات لبنان بسورية في ما لو نُفّذ «الاتّفاق» بعلاقة الاتحاد السوفياتيّ بلاتوانيا. انظر: بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 77.

(107) بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 74.

(108) Jim Muir, "Lebanon's Christians Sink Assad's Design", in: ***Middle East International***, no. 267, p. 3.

(109) ألبير منصور، موت جمهوريّة، دار الجيل، بيروت 1994، ص 206.

(110) هانف، مرجع سابق، 381–382.

(111) أبوخليل، قصّة الموارنة في الحرب، مرجع سابق، 395–398.

(112) انظر مضمون الرسائل الثلاث في: طوق، الاتّفاق الثلاثيّ، مرجع سبق ذكره، ص 23–31.

(113) سالم، الخيارات الصعبة، مرجع سابق، ص 396.

(114) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 173.

(115) نقلاً عن: أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب، ص 404.

(116) سالم، الخيارات الصعبة، ص 396–398.

(117) أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب، مرجع سبق ذكره، ص 400.

(118) حول مجمل المواقف المسيحيّة من الاتّفاق، راجع الفصل السادس من كتاب جوزيف



الخوري طوق، الاتّفاق الثلاثيّ.

(119) سركيس نعّوم، ميشال عون، حلم أم وهم، بيروت 1992، ص 39، 41.

(120) بقرادوني، لعنة وطن، ص 109.

(121) حول رؤية عون للدولة اللبنانيّة الموحّدة يتربّع على رأسها القائد الجماهيريّ، راجع الفصلين الرابع والثامن من المجلّد.

(122) Jim Muir, "Lebanon's Christians Sink Assad's Grand Design", in: ***Middle East Internaitonl***, no. 267, 24.1.1986, p.4.

(123) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 291–292.

(124) كان مارون مشعلاني، قائد كتيبة الشحروري في الأشرفيّة، قد انشقّ عن «القوّات اللبنانيّة» لأسباب تتعلّق بإعادة تأهيل عناصرها. وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، 136–139.

(125) أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب، ص 399.

(126) هانف، ص 392.

(127) ألبير منصور، موت جمهوريّة، ص 208–209.

(128) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 172؛ وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 374–376.

(129) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 372–374.

(130) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 172، 173.

(131) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 173.

(132) جريدة العهد، عدد 78، 7 ربيع الثاني 1406 هـ؛ عدد 79، 14 ربيع الثاني 1406هـ؛ عدد 82، 5 جمادى الأولى 1406 هـ.

(133) Barbara M. Gregory, "U.S. Relations with Lebanon: A Troubled Course", in: ***American-Arab Affairs***, 1991, p. 70

(134) بقرادوني، لعنة وطن، ص 108.

(135) Jim Muir, "Lebanon's Christians Sink Assad's Grand Design", in: ***Middle East International***, no, 267, 24.1.1986, p. 4.

(136) جريدة العهد، عدد 83، 12 جمادى الأولى 1406 هـ؛ عدد 84، 19 جمادى الأولى 1406 هـ؛ عدد 86، 4 جمادى الثانية 1406 هـ.

(137) جورج سعادة يروي، مرجع سابق ص 10.

(138) سالم، الخيارت الصعبة، ص 415–416.

(139) حول مخطّطات الجميّل لتمديد رئاسته بموافقة سوريّة – أميركيّة، راجع الفصل الرابع من المجلّد، ص 434 – 439، 444 – 449.

(140) سالم، ص 413–416، 419.

(141) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 176.

(142) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 176–180.

(143) حول مشروع الحصّ هذا، انظر الفصل السادس من المجلّد، ص 623 - 624.

(144) بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 114–115.

(145) بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 267–271.

(146) صورة عن الرسالة موجودة في: جورج سعادة، قصّتي مع الطائف، حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل، بيروت 1998، ص 355–356.

(147) نصّ الرسالتين في: سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 357–363.

(148) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 357–360. لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع، انظر ص 518 - 520 من المجلّد.

(149) دارت هذه المفاوضات حول ورقة عمل تتعلّق بالعلاقات المميّزة بين لبنان وسورية حملها إيلي سالم إلى اجتماعه بفاروق الشرع. وتضمّنت الورقة ثلاثة جوانب للعلاقات المميّزة: سياسيّاً وعسكريّاً - أمنياً، واقتصادياً. الورقة كاملة في: بو حبيب، ص 273 - 280. وقد شارك في المفاوضات عن الجانب اللبنانيّ، مدير المخابرات سيمون قسّيس، وعن الجانب السوريّ، وزير الخارجيّة فاروق الشرع ورئيس جهاز الأمن والاستطلاع في لبنان غازي كنعان. انظر: بقرادوني، لعنة وطن، ص 161.

(150) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 12.

(151) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 9، 11.

(152) سالم، ص 444–453، 467.

(153) سالم، ص 236–237.

(154) نقلاً عن: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 218.

(155) هي الحكومة اللبنانيّة المؤقّتة التي تشكّلت في تشرين الثاني 1943 إثر اعتقال سلطة الانتداب الفرنسيّ حكومة الخوري - الصلح إثر تعديلها الدستور اللبنانيّ بشكل مخالف لإرادة الفرنسيّين.

(156) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 23، 90، 229.

(157) بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 128.

(158) هو تصوّر حلٍّ اتّفق عليه، وفق مصادر «الجبهة اللبنانيّة» ، كرامي وداني شمعون، وكُشف النّقاب عنه في 5 حزيران 1987، انظر: وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 363.

(159) منصور، موت جمهوريّة، ص 209.

(160) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، إعداد المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، ة بيروت 1988، ص 363. وفي ما بعد، منذ عهد إلياس الهراوي، طرأ خلاف بين رؤساء مجلس الوزراء ورؤساء الجمهوريّة حول ترؤس جلسات المجلس، عندما كان الآخرون يصرّون على حضور كلّ الجلسات وترؤسها.

(161) سالم، الخيارات الصعبة، ص 454–457. قارن تفاصيل هذا الاتّفاق بسالم، ص 541–550.



(162) بو حبيب، ص 125.

(163) نقلاً عن: سالم، الخيارات الصعبة، ص 458.

(164) نقلاً عن: بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 116.

(165) بو حبيب، ص 127–128؛ وقارن بـ: سالم، ص 472–473.

(166) سالم، 471–472.

(167) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1987، ص 193–194.

(168) جورج بكاسيني، أسرار الطائف. من عهد أمين الجميّل حتّى سقوط الجنرال (مع وثائق)، مكتبة بيسان، بيروت 1993، ص 52– 68. هناك تناقض في تاريخ «الورقة» . فعارف العبد، لبنان والطائف، تقاطع تاريخيّ ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 2001، ص2 174–175، يحدّد تاريخها بـ 11 تشرين الثاني 1987، في حين يحدّد سالم، الخيارات الصعبة، مرجع سبق ذكره، ص 478 تاريخها بـ 11 كانون الأوّل 1987. أمّا بكاسيني، فيتجاهل التاريخ.

(169) سالم، 476–478، .

(170) عبد الرؤوف سنّو، «المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان. دبلوماسيّة ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانيّة» ، في: **العلاقات السعوديّة اللبنانيّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود**. بحوث ودراسات أُلقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانيّة، بيروت 17–18 ربيع الأوّل 1423 هـ - الموافق 29–30 أيّار - مايو) 2000م. دارة الملك عبد العزيز، الرياض 1423 هـ، ص 41–42.

(171) أنطوان خويري، حوادث لبنان، ج1، دار الأبجديّة، جونيه 1976، ص 307.

(172) راجي عشقوتي، حقائق في خدمة وطني. إلياس سركيس، لام، 1985، ص 12.

(173) Marius Deeb, "Saudi Arabian Policy Toward Lebanon since 1975" ,in: Halim Barakat (Ed.) *Toward a Viable Lebanon,* Washington 1988, p. 168.

(174) Faris, op. cit., p. 24.

(175) عبد الرؤوف سنّو، المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان، مرجع سبق ذكره، حاشية 3، ص 40-41.

(176) حول اتّفاق شتورا، انظر ص 284.

(177) الحصّ، زمن الأمل والخيبة، مرجع سبق ذكره، ص 246–249.

(178) James F. Collins, "The Soviet Union", in: P. Edward Haley/Lewis W. Snider (Eds.), *Lebanon in Crisis. Participants and Issues,* New York 1979, p. 22.

(179) M. Graeme Bannerman, "Saudi Arabia", in: Haley/Snider, Lebanon in Crisis, op. cit., pp. 117

(180) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 73–74.

(181) سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973. . . ، ج2، الأدوار الإقليميّة في لبنان، لا دار

نشر، بيروت 1985، ص 134–141؛ جريدة السفير، تاريخ 15 شباط 1978.

(182) أنطوان خويري، حوادث لبنان 1979، لبنان تحت الاحتلال (1)، دار الأبجديّة، جونيه 1981، ص 340.

(183) أنطوان خويري، حاودث لبنان 1979، ج8، لبنان تحت الاحتلال (2)، ص 584–585.

(184) حول هاتين الأزمتين، انظر الفصل الثالث من المجلّد، ص 290 – 291.

(185) John Cooley, "The Saudis Quietly take the Lead", in: ***Middle East International***, June 5th, 151 (1981) p. 2.

(186) حول مبادرتيّ السلام السعوديّتين، راجع: سنّو، المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان، مرجع سبق ذكره، ص 43–53.

(187) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 152.

(188) جريدة النهار، تاريخ 24 آب 1981.

(189) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 156–160. وعلى ما يبدو، فهناك اختلاف في تاريخ إرسال بشير الجميّل «الوثيقة» إلى سركيس. فوفق جوزيف أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب ص 91، أُرسلت «الوثيقة» بعد مؤتمر بيت الدين إلى وزراء خارجيّة الدول العربيّة في منتصف تشرين الأوّل 1979. وفي التاريخ المذكور، لم يُعقد أي مؤتمر من هذا النوع. والصحيح أنّ المؤتمر انعقد في منتصف تشرين الأوّل 1978. وهناك اختلاف واضح من ناحية الشكل بين «كتاب» الجميّل إلى سركيس، كما يذكر أبو خليل، ص 92–97، والبيان الذي يورده مينارغ، ص 159، ويحدّد تاريخه بـ 6 تموز 1981. على كلّ حال، فكلٌّ من البيانين للجميّل إلى سركيس، يتضمّن تعهداً من قبل بشير بقطع علاقته بإسرائيل.

(190) أصبح ملكاً على السعوديّة في 13 حزيران 1982، عقب وفاة المغفور له الملك خالد.

(191) حول المشروع السعوديّ، انظر: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج2، ص 293.

(192) نقلاً عن: آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان. من انقلاب بشير الجميّل إلى حرب المخيّمات الفلسطينيّة، المكتبة الدوليّة 2006، ص 476–477. إشارة إلى أنّ الكتاب يحمل باللغة الفرنسيّة المنشور بها، عنواناً مغايراً لعنوان الترجمة العربيّة: «أسرار حرب لبنان. من انقلاب بشير الجميّل إلى مجازر المخيّمات الفلسطينيّة» . والعنوان بالفرنسيّة هو الذي يتطابق مع مضمون الكتاب وليس الترجمة العربيّة. وقارن بـ: سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة، ج2، ص 293.

(193) سنّو، المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان، مرجع سبق ذكره، ص 63–65.

(194) عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر. السياسة الأميركيّة تجاه لبنان، ص 14.

(195) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 294–298.

(196) انتخب رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة بعد إغتيال شقيقه بشير في أيلول 1982.

(197) «حول اتّفاق 17 أيّار» وتداعياته، انظر الفصل الثالث من المجلّد.

(198) لقد عالجنا في الفصل الثالث من المجلّد: «محطّات الانتحار» تلك التطوّرات، بدءاً



بالاجتياح الإسرائيليّ مروراً بانتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة، وانتهاءً بتولّي شقيقه أمين الرئاسة وعقده «اتّفاق 17 أيّار» مع إسرائيل وتداعيات قراره هذا على الوضع الداخليّ.

(199) حول الدور السعوديّ لحلّ الأزمة اللبنانيّة، راجع: عبد الرؤوف سنو، «المملكة العربيّة السعوديّة ولبنان. دبلوماسيّة ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانيّة» ، مرجع سبق ذكره، ص 37–98.

(200) اغتيل في 14 شباط 2005 كرئيس سابق لمجلس الوزراء في لبنان.

(201) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، ص 232.

(202) سالم، 244–245.

(203) عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973–ب، ج1 « ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطينيّ والدور المحليّ، بيروت 1985، ص 266، 267–274.

(204) يونس، ج1، ص 248–249،

(205) ألبير منصور، موت جمهوريّة، ص 205.

(206) سلمان، طلال. المحاضر السرّية الكاملة جنيف – لوزان، المركز العربيّ 1984، ص 296.

(207) سلمان، جنيف – لوزان، ص 8.

(208) سلمان، جنيف – لوزان، ص 9، 13، 15.

(209) سلمان، جنيف – لوزان، ص 9.

(210) عماد يونس، سلسلة الوثائق الساسية للأزمة اللبنانيّة 1973–ب ج5 « الحوار في سبيل الحل 1975–1984» ، بيروت 1985، ص 251؛ سالم، مرجع سابق، ص 255–256.

(211) يونس، ج5، ص 253.

(212) يونس، ج5، ص 253؛ وقارن بـ: سلمان، جنيف – لوزان، ص 04–107.

(213) سلمان، جنيف – لوزان، ص 110–111.

(214) حول «الثوابت الإسلاميّة» ، انظر الفصل السادس من المجلّد.

(215) يونس، ج5، ص 256–258، 263–266.

(216) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982–1983_1984)، ص 233؛ جنيف – لوزان، ص 209–219.

(217) سلمان، جنيف – لوزان، 116–117، 123.

(218) Adeed Dawisha, "The Motives of Syria's Involvement in Lebanon", in: ***The Middle East Journal*** 38, (1984) 2, p. 230.

(219) نقلاً عن: سلمان، جنيف – لوزان، ص 118–120.

(220) حول الهجرة من لبنان، رجع الفصل الثالث عشر من المجلّد الثاني.

(221) سالم، 256–257.

(222) سلمان، جنيف – لوزان، 127.

(223) سلمان، جنيف - لوزان، ص 129.

(224) سلمان، جنيف - لوزان، 124-127، 129-130، 141، 169، 180.

(225) سلمان، جنيف - لوزان، ص 153، 167-168.

(226) سلمان، جنيف - لوزان، ص 128، 147، 148-149.

(227) سلمان، جنيف - لوزان، ص 145-146، 151.

(228) سلمان، جنيف - لوزان، ص 186.

(229) يونس، ج5، ص 262، 274؛ سلمان، جنيف - لوزان، ص 69، 121، 137، 200-201.

(230) سلمان، جنيف - لوزان، ص 199، 200.

(231) سلمان، جنيف - لوزان، ص 116.

(232) نقلاً عن: جنيف _ لوزان، ص 208.

(233) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب، ص 353-355.

(234) سالم، الخيارات الصعبة، ص 318-319.

(235) في خطابه إلى اللبنانيّين مساء 5 شباط 1984، تحدّث الجميّل عن مؤامرة خارجيّة تحاك ضدّ لبنان منذ نيسان عام 1975، وأنّ انتفاضة الضاحية في شباط 84 كانت بتحريك خارجيّ، ومن ثمّ امتدت إلى بيروت. وأكّد الجميّل أنّ مؤتمر جنيف أثبت أنّ اللبنانيّين يمكنهم الالتقاء عندما يُفسح أمامهم مجال الالتقاء ويظهر للجميع أنهم متّفقون وليس ما يفرّق بينهم سوى المداخلات الخارجيّة. وتساءل الجميّل، هل من أجل الإصلاحات والمناصفة في عدد النّواب في المجلس ومن أجل مجلس الشيوخ وإنماء المناطق وإحياء المؤسّسات يعمّ الخراب في لبنان؟ وانتقد الجميّل الذرائع لعدم الاشتراك في الحكومة، وكيف يمكن الاتّفاق على المطالب من دون الاجتماع والتحاور. وأكّد الجميّل أنّ الجيش الموجود في الضاحية لن يكون إلاّ في خدمة الوطن. وأضاف: إنّه في ضوء غياب المؤتمر الوفاقيّ الموعود (لوزان) وتعطيل الخطّة الأمنيّة، فسيعلن عن طروحات لحلّ الأزمة اللبنانيّة، ومنها وضع برنامج للإصلاح سيعرضه على مؤتمر الحوار الوطنيّ القادم ليكون في جنيف في 27 شباط، وأنّه قبل استقالة الوزان، وسوف يشكّل حكومة جديدة وطنيّة بالتشاور مع رئيس الحكومة المستقيل. كما دعا إلى وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة لمراقبته. وطلب تعزيز المشاورات اللبنانيّة السوريّة وتكثيفها لتبحث في العمق العلاقات المصيريّة بين البلدين التي تحكمها روابط الأخوّة وضرورات الجوار. كما أكّد واجب تحرير الأرض وأنّه يتصدّر كلّ شيء، وأنّ «اتّفاق 17 أيّار» كان الغرض منه الانسحاب الإسرائيليّ؛ وإنّ عدم تأمين الانسحاب الإسرائيليّ، أدّى إلى عدم تأمين الانسحاب السوريّ، ممّا أدخل الاتّفاق في مأزق جعله يوقف إبرامه، انظر: يونس،ج5،ص 343-345.

(236) يونس، ج5، ص 343-348.

(237) سالم، الخيارات الصعبة، ص 291.



(238) سالم، الخيارات الصعبة، ص 294-302.

(239) عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة. . . ج2، الأدوار الإقليميّة في لبنان، بيروت 1985، ص 463-464.

(240) يونس، ج2، ص 463-464؛ سالم، ص 304-305.

(241) سلمان، جنيف - لوزان، ص 223.

(242) سلمان، جنيف - لوزان، ص 222-247، 254-255، 261-263، 278-280.

(243) جنيف - لوزان، ص 283، 427.

(244) سلمان، جنيف - لوزان، ص 381، 386.

(245) وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، ص 245-252؛ يونس، ج5، 494-498؛ جورج بشير/ فيليب أبي عقل/فوزي مبارك. أمراء الطوائف من جنيف إلى لوزان، وكالة لأنباء المركزيّة، شركة الفجر للصحافة، بيروت، لا ت، ص 351 وما بعد.

(246) المرجع السابق، ص 293، 346-347.

(247) سلمان، جنيف - لوزان، ص 304-305.

(248) سلمان، جنيف - لوزان، ص 307، 310، 328، 363-364.

(249) يونس، ج5، ص 498-500.

(250) يونس، ج5، ص 337-338.

(251) يونس، ج5، ص 487-489.

(252) سلمان، جنيف - لوزان، ص 295-296، 297.

(253) يونس، ج5، ص 516-517.

(254) يونس، ج5، ص 517-518.

(255) يونس، ج5، ص 490-494؛ وثائق الحرب اللبنانيّة (1982-1983-1984)، 2، ص 242-243؛ بشير/أبي عقل/مبارك، أمراء الطوائف، ص 346-350.

(256) G.H. Jansen, "All but Total Failure at Lausanne", in: ***Middle East International***, 221, 23 March 1984, p.3.

(257) سلمان، جنيف - لوزان، ص 305.

(258) سلمان، جنيف - لوزان، ص 340.

(259) سالم، ص 319.

(260) راجع الفصل الخامس، ص 538.

(261) سلمان، جنيف - لوزان، ص 361، 399، 402.

(262) سلمان، جنيف - لوزان، ص 359، 386-387.

(263) سلمان، جنيف - لوزان، 406.

(264) Jansen, All but Total Failure at Lausanne, op. cit., p.3.

(265) سلمان، جنيف - لوزان، ص 413-414.

(266) المرجع السابق، ص 419.

(267) انظر البيان الختامي لأعمال المؤتمر في: سلمان، جنيف - لوزان، ص 427.

(268) Jansen, All but Total Failure at Lausanne, p. 3.

(269) Jansen, All but Total Failure at Lausanne, p. 3.

(270) يونس، ج5، ص 538-541.

(271) جورج بشير/ فيليب أبي عقل/ فوزي مبارك، أمراء الطوائف، ص 392.

(272) سالم، ص 343.

(273) حول هذه المسألة، راجع الفصل الرابع من المجلّد، والفصل الخامس عشر من المجلّد الثاني.

(274) سالم، ص 366-371.

(275) كارول داغر، «الرعاية البابويّة لرسالة لبنان» ، في: **50 سنة من الاستقلال. دور لبنان ووظيفته**، أعمال الندوة المنعقدة في بيروت (21-26 حزيران 1993)، بيروت، دار النهار 1993، ص 182.

(276) جورج عيراني، البابويّة والشرق الأوسط. دور الكرسيّ الرسوليّ (الفاتيكان) في النزاع العربيّ - الإسرائيليّ 1962 - 1994، ترجمة بولس سرّوع، دار ملفّات، جبيل 1997، ص 152-154.

(277) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت 1993، ص 26.

(278) نقلاً عن عيراني، ص 167.

(279) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج1، 1986-1992)، سائر المشرق للنشر، 2002، ص 14.

(280) عيراني، ص 165-166، 172-173.

(281) عيراني، مرجع سبق ذكره، ص 157-159.

(282) عيراني، 159-163.

(283) حول توحيد البندقيّة المسيحيّة، انظر الفصل الرابع ص 422 - 423.

(284) عيراني، ص 164-167.

(285) يونس، ج3، ص 83.

(286) سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج1، ص 14-15؛ كارول داغر، الرعاية البابويّة لرسالة لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 183.

(287) حول هذا الانقسام، الذي حصل بعد توقيع حبيقة على الاتّفاق، انظر ص 660 - 667.

(288) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 32.

(289) نقلاً عن: سعد، مار نصر الله بطرس صفير، مرجع سبق ذكره، ج1،ص 19.

(290) حول بيان أيّار، راجع ص 610 - 615 من الفصل السادس.

(291) وثائق الحرب اللبنانيّة لعام 1986، ص 180، 185-186.

(292) سالم، الخيارات الصعبة، ص 430-431؛ جورج اميل عيراني، البابويّة والشرق الأوسط.



دور الكرسيّ الرسوليّ (الفاتيكان) في النزاع العربيّ- الإسرائيليّ 1962-1994، ترجمة بولس سرّوع، جبيل 1997، ص 176.

(293) حول دبلوماسيّة الفاتيكان وفرنسا بين عامي 1988 و1990، انظر الفصل الثامن من الكتاب.

(294) كارول داغر، الرعاية البابويّة لرسالة لبنان، ص 184.

(295) انظر الفصل الأوّل من الكتاب، ص 232 - 234.

(296) Sadaka, p. 120.

(297) بوقنطار الحسّان، السياسة الخارجيّة الفرنسيّة إزاء الوطن العربيّ منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1987، ص 57.

(298) نادية مصطفى، «السياسة الفرنسيّة والصراع العربيّ - الإسرائيليّ 1967-1977» ، في: **الفكر الإستراتيجيّ - العربيّ**(بيروت) 13/ 14(1985)، ص 97-100.

(299) خويري، الحرب في لبنان 1976 (حوادث لبنان 1976 )، ج2، ص 189-194، 197-198، 204-205، 231.

(300) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، ص 25-26.

(301) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 205.

(302) حول تطوّر علاقات فرنسا بالعالم العربيّ أثناء عهد ديغول وبعده، ودور المصالح التجاريّة والاقتصاديّة في ذلك، انظر: الحسّان، السياسة الخارجيّة الفرنسيّة، مرجع سبق ذكره، ص 41 -65.

(303) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 197-198.

(304) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ، ج2، ص 204-205.

(305) Antoine Jabre, La Guerre du Liban, Moscou et la crise du Proche- Orient, Pierre Belfond, Paris, 1980, pp. 234 - 245.

(306) نقلاً عن: خويري، حوادث لبنان 1975، ح1، ص 486-487،

(307) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 561.

(308) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 428، 432-433، 438-441، 442، 449، 460-461، 466-468، 486،

(309) خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 382-383.

(310) سمير قصير، «لبنان في السياسة الفرنسيّة (1920 - 1993)» ، في: **50 سنة من الاستقلال. دور لبنان ووظيفته**، أعمال الندوة المنعقدة في بيروت (21-26 حزيران 1993)، بيروت 1993، ص 171.

(311) شفيق الريّس، التحدّي اللبنانيّ 1975-1976، بيروت 1978، ص 128 - 129، 135-137، 150 - 154؛ خويري، حوادث لبنان 1975، ج1، ص 477.

(312) الخازن، ص 453.

(313) نقلاً عن: خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 599.

(314) راجع ص 650 - 669 من هذا الفصل.

(315) التدخّلات العسكريّة الفرنسيّة في موريتانيا في نهاية عام 1977، وفي تشاد في نيسان 1978، وفي زائير في أيّار من العام نفسه. حول هذا الموضوع انظر: جاك فريمو، فرنسا والإسلام، ص 264–265.

(316) Percy Kemp, "The Lebanese Migrant in France: Muhajir or Muhajjar?" In: Albert Hourani/Nadim Shehadi (Eds) *The Lebanese in the World: A Century of Emigraiton,* London 1992, pp. 690 - 691.

(317) حول الهجرة اللبنانيّة إلى فرنسا، انظر الفصل الثالث عشر من الكتاب.

(318) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 189- 194، 197 - 198، 200–201، 205.

(319) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (3)، ج2، ص 486.

(320) الريّس، ص 266.

(321) Sadaka, p. 116.

(322) هانف، ص 300.

(323) سليم الحصّ، زمن الأمل والخيبة. تجارب الحُكم ما بين 1976 و1980، دار العلم للملايين، ط2، بيروت 1996، ص247.

(324) جوناثان راندل، حرب الألف سنة حتّى آخر مسيحيّ. أمراء الحرب المسيحيّون والمغامرة الإسرائيليّة في لبنان، ترجمة بشار رضا، لات، لا دار نشر، ص 170–174.

(325) مجلة **الوطن العربيّ**، 13–19 أيلول 1979.

(326) مينارغ، أسرار حرب لبنان، ص 60.

(327) يونس، ج 2، ص 73–74.

(328) قصير، لبنان في السياسة الفرنسيّة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

(329) Sadaka, p.129؛ جريدة **النهار**، 11 كانون الأوّل 1980.

(330) جريدة **النهار**، 30 آب 1981.

(331) جريدة **السفير**، 1 تموز 1981.

(332) Sadaka, p. 189.

(333) Sadaka, p. 190.

(334) Sadaka, p. 192.

(335) Sadaka, p. 193

(336) Sadaka, pp. 193-194.

(337) Sadaka, pp. 182, 194199. سنتناول السياسيّة الفرنسيّة تجاه لبنان في المرحلة التالية في الفصل الثامن عند الحديث عن خروج عون على الشرعيّة.

(338) حول هذا الموضوع، راجع الفصل الثامن من المجلّد.



(339) هانف، ص 224 وحاشية 59 من الصفحة نفسها.

(340) يونس، ج2، ص 84–85.

(341) حول تصريحات الخارجيّة الأميركيّة بشأن رفضها تقسيم لبنان، انظر: يونس، ج3، ص 8-9. وحول ترحيل المسيحيّين، المرجع نفسه، حاشية صفحة 9. وقارن بـ: Sadaka, La diplomatie assassinée, op. cit., pp. 69, 104. على ما يبدو، فإنّ قصة ترحيل المسيحيّين إلى الولايات المتّحدة أو إلى كندا، كانت بدعة مارونيّة القصد منها توحيد المجتمع المارونيّ خلف «الجبهة اللبنانيّة» وأنّ الطائفة المارونيّة مستمرّة في النضال، رغم تخلّي الغرب عنها، وخصوصاً الولايات المتّحدة وفرنسا. انظر: راندل، ص 148.

(342) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (2)، ج1، ص 481–482.

(343) خويري، الحرب في لبنان 1976، حوادث لبنان (4)، ج3، ص 978.

(344) نبيل خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر. مقاربة سياسيّة وجيو- إستراتيجيّة، دار بيبلوس 1991، ص 260–262.

(345) حول دبلوماسيّة فيليب حبيب في لبنان بين عامي 1981 و1983، راجع كتاب: جون بُويكن، ملعون هو صانع السلام. فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون، بيروت 1982، ترجمة غسّان غصن، ط2، بيروت 2002.

(346) بُويكن، ملعون هو صانع السلام، ص 93.

(347) حول التعديل في السياسة الأميركيّة تجاه لبنان، انظر: الفصل الثاني ص 236.

(348) تناولنا الدبلوماسيّة الأميركيّة تجاه «اتّفاق 17 أيّار 1983» ومجمل مواقفها من الأزمة اللبنانيّة في الفصلين الثالث والرابع من المجلّد، وسوف نتطرّق إلى بقيّة مواقفها من لبنان بعد ذلك التاريخ في الفصل الثامن.

(349) مفكّرة عن موقف الولايات المتّحدة من الوضع في لبنان (أيلول 1984)، قدّمها السفير في واشنطن إلى الرئيس رشيد كرامي في نيويورك، في: عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر، مرجع سبق ذكره، ص 263–266.

(350) سالم، الخيارات الصعبة، ص 338، 346–347، 354–358.

(351) Michael C.Hudson, "Lebanon's U.S. Connection in the New World Order", in: Deirdre Collings (Ed.) *Peace for Lebanon?*, op. cit., p. 140.

(352) بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 98–99.

(353) Barbara M. Gregory, U.S. Relations with Lebanon, op. cit., p. 171.

(354) بو حبيب، ص 125.

(355) بو حبيب، ص 139، 144–145.

(356) حول الموقف الأميركيّ من الجنرال عون بين عاميّ 1988 -1990، راجع الفصلين الرابع والثامن من المجلّد.

(357) حصل الاتّفاق الأميركيّ - السوفياتيّ حول مؤتمر جنيف في البيان الذي صدر عن كارتر

وبرجنيف في الأوّل من تشرين الأوّل 1977. انظر: عدنان السيّد حسين، عصر التسوية. سياسة كمب ديفيد وأبعادها الإقليميّة والدوليّة، بيروت 1990، ص 243– 244؛ ريتا حمدان، «تطوّر الموقف السوفياتي من التسوية السياسيّة للصراع في الشرق الأوسط» ، في: مجلّة الفكر الاستراتيجيّ العربيّ، 30 (1989)،مرجع سابق، ص 155.

(358) عدنان السيّد، عصر التسوية، ص 77–112.

(359) منصور، موت جمهوريّة، ص 211–212.

(360) Heinemann-Gruder, pp. 202 - 205.

(361) جريدة النهار، 7 تشرين الثاني 1982.

(362) Heinemann- Gruder, p. 258.

(363) Robert O. Freedman, "The Soviet Union and the Crisis in Lebanon: A Case Study of Soviet Policy from the Israeli Invasion to the Abrogation of the 17 May Agreement", in: Halim Barakat (Ed.) *Toward a Viable Lebanon, Washington* 1988, pp.235, 236f., 237.

(364) Galia Golan, "The Soviet Union and the PLO since the War in Lebanon", in: *The Middle East Journal* 40, 2(1986), p. 288 - 289.

(365) نقلاً عن: Freedman, Soviet Union and the Crisis in Lebanon, p. 240f.

(366) Freedman, op. cit., p. 249.

(367) Galia Golan, "Gobachev's Middle East Strategy", in: *Foreign Affairs*, Fall p.51, 55.

(368) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ج1، ص 116.

(369) Jim Muir, "Very Guarded Optimism", in: *Middle East International*, no. 354, 7.7.1989, p.4.



# الفصل الثامن

# اتّفاق الطائف وسقوط الجنرال عون 1989 - 1990

إذا كانت الدبلوماسيّة العربيّة قد استطاعت، طوال سنوات حرب لبنان، أن تواكب الأزمة اللبنانيّة، منفردة أو مجتمعة، وتحقّق نجاحات محدودة هنا وهناك، فإنّ مبادرتها في العام 1989 كانت لها تداعيات مباشرة على الوضع اللبنانيّ وانعكاسات بعيدة الأثر في الحياة السياسيّة والمجتمعيّة المستقبليّة للبنان. فتمكّنت من نقل لبنان من حالة الحرب إلى السلم الأهليّ وإيجاد صيغة تعايش جديدة أعادت الحياة من جديد إلى جسم الدولة، وأنعشت اقتصاده، وفتحت قنوات التواصل بين طوائفه ومناطقه. فكيف كان عليه الوضع الحكوميّ وكيف كانت تعمل مؤسّسات الدولة عشيّة المبادرة العربيّة؟

على الرغم من الخلافات الداخليّة والضغوط الخارجيّة وتفاقم الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة، فلم يؤدّ ذلك إلى انهيار الدولة اللبنانيّة. فبقيت مؤسّساتها تعمل على الرغم ممّا أصابها من وهن وانشطار. فالرئيس أمين الجميّل، رغم مقاطعته من قبل المعارضة والمطالبة باستقالته، ظلّ رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة. كما أنّ حكومة الرئيس سليم الحصّ، على الرغم من صفتها حكومة بالوكالة، ظلّت في نظر اللبنانيّين والخارج الحكومة الشرعيّة، تؤدّي وظيفتها وإن في حدودها الدنيا. وبالنسبة إلى المجلس النيابيّ، فبقي، على الرغم من تغييب دوره وتناقص عدد أعضائه، السلطة التشريعيّة الوحيدة التي تمثّل اللبنانيّين. إلى ذلك، لم تقترن المطالبة المسيحيّة بإنهاء الوجود السوريّ في لبنان طوال سنوات الحرب بدعوة «رسميّة» لإنهاء هذا الوجود بالقوّة العسكريّة، باستثناء عام 1989، عندما شنّ الجنرال عون «حرب التحرير» ضدّ سورية[1].

## 1 – الأزمة اللبنانيّة: من التأزيم إلى التعريب

منذ الإعلان عن قيام الحكومة الانتقاليّة في 22 أيلول 1988، دخلت الدولة اللبنانيّة

عصر الانشطار في الرئاسة الثالثة والفراغ في الرئاسة الأولى، فضلاً عن «عطلة» مفتوحة للمجلس النيابيّ، بسبب انتهاء ولاية الرئيس حسين الحسيني. وما لبثت «حرب التحرير» ضدّ سورية وتداعياتها الخطيرة أن جعلت الأزمة اللبنانيّة تقتحم الساحتين العربيّة والدوليّة. فمصر، التي كانت حتّى حينه بعيدة عن مجلس «جامعة الدول العربيّة»، بدأت تعود بنشاط ملحوظ إلى الساحة العربيّة. كما تدخّل العراق و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة» في الأزمة اللبنانيّة بهدف مناوأة سورية ومساعيها لحصر الوجود العسكريّ والسياسي على الساحة اللبنانيّة بنفسها. وهذا ما جعل السعوديّة، كعرّاب لمبادرات السلام في لبنان منذ عام 1975، والدولة العربيّة الوحيدة القادرة على أن توازن النفوذ السوريّ في لبنان، تولي القضية اللبنانيّة اهتماماً ملحوظاً، مدعومة هذه المرّة بزخم من قبل الدول الكبرى، وخصوصاً من الولايات المتّحدة الأميركيّة.

وعلى الصعيد الدوليّ، فإنّ المتغيّرات في أوروبا الشرقيّة، ومساعي الولايات المتّحدة لحلّ أزمة الشرق الأوسط بالمفاوضات السلميّة بين العرب وإسرائيل، وضمّ سورية إلى تلك العمليّة، وتهديد الجنرال عون لـ «الوضع الراهن (Status quo)» الإقليميّ، وإصراره على انسحاب السوريّين من لبنان بالقوّة العسكريّة، جعل الولايات المتّحدة ترمي بثقلها خلف الدول العربيّة المعتدلة، لإيجاد حلّ نهائيّ للأزمة اللبنانيّة وفق إستراتيجيّتها الشرق أوسطيّة، يكون مقبولاً من سورية وفرقاء الحرب اللبنانيّين، وبالتالي إقفال الملفّ اللبنانيّ. كما وقفت فرنسا والاتحاد السوفياتيّ وراء قرار «مجلس الأمن الدوليّ» بدعم المبادرة العربيّة لحلّ الأزمة اللبنانيّة. كان الفرنسيون يأملون أن يتمكّن «حليفهم» ميشال عون من إيجاد موقع له في التسوية الشاملة في لبنان، في حين لم يكن السوفيات باستطاعتهم تحدّي المشروع الأميركيّ لحلّ المشكلة اللبنانيّة، بعدما بدأت دولتهم تنهار[2]. أمّا الفاتيكان، فكان في ضوء دبلوماسيّته في المنطقة، يتصوّر حلاً للأزمة اللبنانيّة يقوم على استقلال لبنان بهويّته الخاصّة وتعدديّته السياسيّة وقيام علاقات خاصّة بينه وبين سورية، وانسحاب القوّات الأجنبيّة كافة من أراضيه، فضلاً عن تثبيت توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف الكبرى الثلاث، والمساواة بين المسلمين والمسيحيّين في عدد النوّاب والوزراء[3].

### – اللجنة السداسيّة العربيّة: دبلوماسيّة البحث عن حلّ

بانشطار الحكومة اللبنانيّة بعد 22 أيلول 1988، ووصول الأزمة اللبنانيّة إلى درك



خطير يهدّد الكيان والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، عقد مجلس وزراء خارجيّة الدول العربيّة اجتماعاً في تونس في 13 كانون الثاني 1989 تمخّض عنه تشكيل «اللجنة السداسيّة العربيّة» التي تألّفت من وزراء خارجيّة الكويت صباح الأحمد الصباح، والأردن مروان القاسم، والسودان حسن الترابي، والجزائر علام بو سايح، ودولة الإمارات العربيّة المتحدة حمدان بن زايد (وكيل الخارجيّة)، وتونس صلاح عبد الله. وحُدّدت مهمّة اللجنة بالاتصال بفرقاء الحرب اللبنانيّين، ووضع تصوّرها في شأن حلّ الأزمة اللبنانيّة نهائيّاً. فدعت اللجنة رؤساء الطوائف الروحيّة في لبنان[4] إلى لقاء في الكويت بين 20 و23 شباط 1989 للبحث في كيفية حلّ الأزمة.

وفي الكويت، اجتمعت «اللجنة السداسيّة العربيّة» بكلّ مرجعيّة دينيّة على حدة للاستماع إليها وإعداد مشروع صيغة توفيقيّة. فبرزت وجهات نظر متباينة بين تلك المرجعيّات حول إلغاء الطائفيّة السياسيّة. وممّا قاله البطريرك المارونيّ صفير في الاجتماع: «**إن لم تلغَ الطائفيّة من النفوس فمن غير المجدي أن تُلغى في النصوص**». واعتبر البطريرك أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة معناه أن تصبح كلّ مناصب الدولة في متناول الجميع، ما يؤدّي في ظروف معيّنة إلى استئثار أبناء طائفة دون غيرهم بالمناصب وجعل الآخرين غرباء في وطنهم[5]. وفي موضوع التوازن، رأى صفير أن تُؤمَّنَ المشاركة للجميع في عمليّة اتّخاذ القرارات السياسيّة والإداريّة، وألا تلغي فئة من اللبنانيّين الفئة الأخرى. ومن الواضح أنّ كلام صفير بُني على أساس عقدة الخوف عند المسيحيّين. فعندما زار البطريرك روما عام 1989، أبلغ البابا أنّه يريد تسوية متوازنة لينتفي معها خوف المسيحيّين وغبن المسلمين.

وبالنسبة إلى بقيّة المواقف خلال اللقاء في الكويت، فلم تختلف طروحات الجانب الإسلاميّ عمّا سبق وورد في «الثوابت الإسلاميّة» لعام 1983، في حين طرح الشيخ شمس الدين مسألة إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وجرى إقناعه بالتخلّي عن هذه الفكرة. وقد حذّر أحد المشاركين الدينيّين من مغبّة إلغاء مبدأ التوازن الطائفيّ في الإدارة، في حين اقترح آخر أن تقتصر طائفيّة الوظيفة على الرئاسات الثلاث الأولى وعلى مناصب الفئة الأولى في الإدارة الرسميّة. أمّا بالنسبة إلى العلاقات بين لبنان وسورية، رأى البطاركة المسيحيّون أن تكون ندّية، كما هو الحال بين دولتين مستقلّتين[6]. كما كان اجتماع الكويت فرصة مناسبة للالتقاء بين رؤساء الوفود. فالتقى صفير على انفراد بكلّ من

المفتي خالد والشيخ شمس الدين والشيخ مرسل نصر، ممثّل الطائفة الدرزيّة، وجرى بحث الأوضاع اللبنانيّة العامّة.

بعد اجتماعات على مدى ثلاثة أيّام، لم يتمّ التوصّل إلى شيء ملموس. وخوفاً من النتائج السلبيّة لهذا الفشل على الوضع في لبنان، صدر بيان أعلن عن ثقة المؤتمرين باللجنة العربيّة، وأهابوا بسائر القيادات اللبنانيّة استغلال الفرصة لإنقاذ لبنان، والتضامن الوطنيّ والتفاهم والودّ لإيصال لبنان إلى شاطئ الأمان.

سبق القمّة الروحيّة اللبنانيّة في الكويت، اجتماع غير عادي لوزراء خارجيّة الدول العربيّة في تونس في 29 كانون الثاني 1989، دُعي إليه كلٌّ من ميشال عون وسليم الحصّ وحسين الحسيني لعرض وجهات نظرهم أمام المؤتمر حول أسباب تدهور الأوضاع في لبنان وسبل الحلّ. فطالب المجتمعون بوقف إطلاق النار في لبنان ورفع الحصار عن المرافئ والمرافق والمعابر، وأن تُرسل «جامعة الدول العربيّة» مراقبين إلى لبنان للإشراف على وقف إطلاق النار. وكان تعريب الأزمة اللبنانيّة أو تدويلها في تلك المرحلة، يتوافق مع مخطّطات الجنرال عون لسحب الملفّ اللبنانيّ من أيدي السوريّين، وبالتالي تحقيق طموحه في الوصول إلى رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة. فوافق على الفور على مقترحات «الجامعة العربيّة»، وتراجع عن الإجراءات التي سبق واتخذها أثناء «حرب التحرير» ضدّ المرافئ التابعة للميليشيات الحليفة لسورية[7]. ولتسويغ تراجعه، أعطى عون تفسيراً جديداً لـ «حرب التحرير»، بأنّها تمرّ أيضاً عبر قنوات الدبلوماسيّة. وبدلاً من أن تُهدّئ طروحاته الجديدة الوضع الأمنيّ - السياسيّ في البلاد، اعتبرتها القوى المناهضة له دليل ضعف، وصعّدت من قصفها للمناطق المسيحيّة[8].

إزاء تدهور الوضع في لبنان، كرّرت فرنسا والاتحاد السوفياتيّ مطالبتهما «جامعة الدول العربيّة» القيام بمبادرة جديدة. ولهذه الغاية، عُقد ما بين 23 أيّار و26 منه مؤتمر قمّة عربيّة غير عاديّ في الدار البيضاء اتّسم بعودة مصر إلى «جامعة الدول العربيّة»، وبالمشادّات العنيفة بين العراق وسورية حول وجود الدولة الأخيرة في لبنان، مقابل تركيز حافظ الأسد على مسألة الإصلاحات السياسيّة في لبنان لتكون في مقدّمة المسائل المطروحة. فرفض الأسد اقتراحاً بإنشاء مجلس رئاسيّ شبيه بالمجلس القائم في سويسرا، يكون مؤلّفاً من ممثلين عن الطوائف الست الكبرى في لبنان، ويتناوبون سنويّاً على رئاسته. بدلاً من ذلك، طالب الأسد بإبقاء وضع الرئاسة كما هو، وبعدم المسّ



بالنظام الطائفيّ اللبنانيّ[9]. وكعادتها، رفضت دمشق سحب قوّاتها من لبنان قبل انسحاب الجيش الإسرائيليّ وإتمام الإصلاحات السياسيّة الداخليّة في لبنان[10]. وفي ضوء رفض تلّ أبيب سحب جيشها من هذا البلد، كان معنى ربط سورية سحب قوّاتها من لبنان بالانسحاب الإسرائيليّ أوّلاً، أنّها تريد الإبقاء على وجودها العسكريّ فيه. كما أنّ طلب دمشق إجراء إصلاحات سياسيّة ودستوريّة في لبنان قبل سحب جيشها منه، معناه أعطاءها مجالاً زمنيّاً رحباً للخروج من مأزق «التعريب». من هنا، أظهرت مداولات القمّة العربيّة أنّ دولاً عربيّة، هي مصر والسعوديّة والكويت والمغرب باتت تنظر بعدم ارتياح إلى الدور السوريّ في لبنان.

وفي مؤتمر الدار البيضاء، حدّد الملوك والرؤساء العرب أهدافهم على الشكل التالي: «**مساعدة لبنان على الخروج من محنته، وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعيّة إليه، وتحقيق الوفاق الوطنيّ بين أبنائه، ومساندة الشرعيّة اللبنانيّة القائمة على الوفاق، وتعزيز جهود الدولة اللبنانيّة لإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ وبسط سلطة الدولة كاملة على كافة التراب اللبنانيّ بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواها الذاتيّة، . . . تمهيداً لإعادة إعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعيّ ضمن الأسرة العربيّة**»[11]. بناءً عليه، قرّر المؤتمر تشكيل «ترويكا» عربيّة عليا مؤلّفة من الملكين السعوديّ فهد بن عبد العزيز والمغربيّ الحسن الثاني والرئيس الجزائريّ الشاذلي بن شديد لمعالجة الأزمة اللبنانيّة، واعتبار أنّ «تعريب» هذه الأزمة هو المدخل الصحيح لحلّها، وذلك تأكيداً على عروبة لبنان والمسؤوليّة العربيّة حياله.

### - الترويكا العربيّة: تعريب الأزمة اللبنانيّة

مع أنّ البيان الختاميّ لمؤتمر الدار البيضاء لم يأتِ على ذكر سورية أو وجودها في لبنان، ولم يحمّلها مسؤوليّة تردّي الأوضاع فيه، إلاّ أنّ «تعريب» الملفّ اللبنانيّ واستبعادها عن «الترويكا العربيّة»، سبّب استياء دمشق وتُرجم تصعيداً عسكريّاً في لبنان أثناء المراحل الأخيرة لمؤتمر الدار البيضاء، وتأزماً سياسيّاً بين اللجنة وسورية استمرّ حتّى صيف عام 1989[12]. ونقل جورج سعادة في مذكّراته عن الإبراهيميّ قوله: إنّ الغاية من تحديد أعضاء اللجنة العليا بثلاثة رؤساء عرب فقط، كانت لقطع الطريق أمام النّدين العربيّين، سورية والعراق، للاشتراك فيها، وبالتالي إيصالها إلى طريق مسدود بسبب خلافاتهما الحادّة[13].

وضعت «الترويكا العربيّة» آلية لتنفيذ أهدافها (= إحلال السّلام في لبنان) خلال ستّة أشهر، تقوم على دعوة المجلس النيابيّ اللبنانيّ إلى وضع صيغة للوفاق والإصلاحات السياسيّة والتصديق عليها، وانتخاب رئيس للجمهوريّة وتشكيل حكومة اتّحاد وطنيّ، واستعادة لبنان سيادته على كلّ أراضيه[14]، بما فيها مسألة انسحاب الإسرائيليّين من جنوب لبنان[15].

باشرت «الترويكا العربيّة» نشاطها بتشكيل أمانة عامّة واختيار مدينة جدّة مركزاً لها، وعيّنت ممثّل الأمين العام للجامعة العربيّة الوزير الجزائريّ الأخضر الإبراهيميّ لإدارة هذه الأمانة. وقد شرح الإبراهيميّ الخطوات التي تعتزم «اللجنة العربيّة العليا» القيام بها، وفي مقدّمها: «**تحرير لبنان من كلّ هيمنة إقليميّة واستعادة سيادته الوطنيّة**»[16]. لكنّ هذا المطلب، اصطدم باستمرار بتدخّل النظام العراقيّ في الأزمة اللبنانيّة وتزويد عون و«القوّات اللبنانيّة» بكميات كبيرة من الأسلحة قُدّرت قيمتها بـ 300 مليون دولار[17]. وكان هناك حديث عن خطوات عراقيّة لتزويد عون بصواريخ فروغ 7. أمّا سورية، فواصلت ضغطها العسكريّ على عون وعلى المعسكر المسيحيّ. ويذكر أحد الباحثين، أنّ رفيق الحريري كان بدوره يقدّم لعون مبلغاً ماليّاً قدره نصف مليون دولار شهريّاً تذهب إلى الجيش اللبنانيّ لتأمين تماسكه وصموده، لأنّ عون كان أحد الأركان الأربعة المطلوب موافقتها على أي مشروع حلّ سياسيّ[18].

### – الترويكا العربيّة والاصطدام بدمشق: ترجمة الاستياء السوريّ

أدّى استبعاد مؤتمر القمّة في الدار البيضاء سورية عن اللجنة العربيّة بطلب من الملك فهد، باعتبارها طرفاً في الصراع الدائر في لبنان، ثمّ تشديد اللجنة على «**تحرير لبنان من كلّ هيمنة إقليميّة**» واستعادة سيادته الداخليّة (= خروج السوريّين والإسرائيليّين)، إلى أزمات متواصلة بين اللجنة وسورية استمرّت حتّى نهاية صيف عام 1989. فعندما دعا رؤساء «الترويكا» في نهاية أيّار أعضاء المجلس النيابيّ اللبنانيّ للاجتماع خارج لبنان للإعداد لـ «وثيقة الوفاق الوطنيّ»، وفي الوقت نفسه، سورية إلى تجميع قوّاتها في البقاع بعد مرور مرحلة انتقاليّة مدّتها ستّة أشهر، على أن يُحدّد حجمها ومدّة إقامتها في اتّفاق أمنيّ سوريّ – لبنانيّ برعاية اللجنة، رفضت سورية هذا الاقتراح.

منذ قمّة تونس، بدأت تراود القيادة السوريّة شكوكاً حول انحياز اللجنة العربيّة إلى جانب عون، وخصوصاً في ما يتعلّق بوجود جيشها في لبنان[19]. ورأت دمشق أنّ



تمركز قوّاتها في لبنان يُحدَّد وفق اتّفاق لبنانيّ – سوريّ بعد تشكيل حكومة وفاق وطنيّ في لبنان، وليس عبر «الترويكا العربيّة». كما رفضت أن تقرّر «الترويكا» بنفسها طبيعة العلاقات المستقبليّة بين لبنان وسورية. وقامت سورية بالردّ على تجاهل دورها ومصالحها في لبنان[20] بقصف عنيف على المنطقة المسيحيّة وتشديد الحصار عليها. وظهرت سفن حربيّة سوريّة أمام الساحل اللبنانيّ لقطع اتّصالات المنطقة الشرقيّة مع الخارج.

جعلت هذه التطوّرات «الترويكا العربيّة» تتّهم سورية صراحة في 31 تموز 1989 بعرقلة دبلوماسيّة السّلام وحمّلتها مسؤوليّة فشل الوساطة العربيّة، وبأنّها لا تفتح طرق العبور بين المناطق اللبنانيّة، وتستمرّ في الحصار البحريّ وتصعّد أعمال العنف، فيما الفرقاء اللبنانيّون متوافقون على السّلام وعلى التّعايش وقبول أكثريّتهم الساحقة بالإصلاحات السياسيّة[21]. واعتبرت «الترويكا العربية» أنّ فهم سورية للسّيادة اللبنانيّة يتنافى مع السّيادة الوطنيّة اللبنانيّة، وهو غير الفهم الذي أقرّه مؤتمر القمّة في الدار البيضاء. فتسبّب هذا البيان في انزعاج السوريّين. وعزا هانف سبب فشل «اللجنة الثلاثيّة العربيّة» لا إلى تباين أراء اللبنانيّين حول سياسة بلدهم الداخليّة، بل إلى تضارب السّياسات حول «**بقاء لبنان بلداً مستقلاً**»[22]. بناء على ذلك، أعلنت «الترويكا العربيّة» عن وقف جهودها الرامية إلى تسوية المسألة اللبنانيّة، وحمّلت سورية مسؤوليّة وصولها إلى الطريق المسدود على الصعيدين الأمنيّ والسياسيّ[23].

ومن ناحيتهما، رحّبت القاهرة وباريس ببيان «اللّجنة العربيّة»، فيما أنذرت عمّان دمشق بأنّ قمّة عربيّة جديدة قد تطالب بانسحاب قوّاتها من لبنان[24]. أمّا واشنطن، فاستهجنت إقدام «الترويكا العربيّة» على تحميل سورية مسؤوليّة فشل أعمالها بشكل علنيّ، ورأت أنّ سياسة عون التصعيديّة هي المسؤولة عن الفشل الحاصل، وطالبت اللّجنة بأن تسترضي سورية من جديد. لم يكن الموقف الأميركيّ هذا نابعاً من أهمّية سورية الإستراتيجيّة للمصالح الأميركيّة، وإنّما بسبب وجود سورية في لبنان وتأثيرها في مصير الرهائن الأميركيّين والغربيّين. كانت واشنطن، على حدّ قول عبد الله بو حبيب، سفير لبنان في واشنطن آنذاك، «**رهينة رهائنها**» وفي حاجة إلى دمشق كوسيط للتأثير في إيران التي كانت تُمسك بقضية الرهائن الأميركيّين في لبنان[25]. وفي ضوء النّشاط الدبلوماسيّ الفرنسيّ، والتنسيق الفرنسيّ – السوفياتيّ، والبيان المشترك لميتران وغورباتشوف في الخامس من تموز 1989 حول وقف إطلاق نار فوريّ في لبنان،

وعرض الأزمة اللبنانية على «مجلس الأمن الدوليّ»[26]، حثّت واشنطن باريس على تخفيف دعمها لعون، وعدم إيصال المشكلة اللبنانيّة إلى الأمم المتّحدة أو إلى «مجلس الأمن الدوليّ»[27]. باختصار، أرادت واشنطن إفهام «الترويكا العربيّة» وفرنسا والاتحاد السوفياتيّ أنّها ترفض تدويل الأزمة اللبنانيّة وتصرّ على التعريب، وأنّ ذلك لا يتمّ إلاّ عبر بوابة دمشق، وأنّها، أي واشنطن، لا تعارض وجود الجيش السوريّ في لبنان[28].

كما ذكرنا، عبّرت سورية عن استيائها من بيان «الترويكا العربيّة» وسياستها بمزيد من القصف على المناطق المسيحيّة بشكلٍ لم يسبق له مثيل. أعقب ذلك تصريح لوزير خارجيتها جاء فيه: «**إنّ الجيش السوريّ باقٍ في لبنان لمواصلة مهمّته الوطنيّة، وللدفاع عن شرف وكرامة الشعب اللبنانيّ**»[29]. وعلى ما يبدو، قرّرت سورية قلب المعادلات على الأرض لتدعيم مركزها السياسيّ في مواجهة «الترويكا العربيّة». فقامت الميليشيات الحليفة لها في 13 آب بشنّ هجوم تمويهيّ على جبهة رأس النبع في بيروت الغربيّة، وهجوم رئيسيّ مؤلّف من قوّات درزيّة وفلسطينيّة بدعم مدفعيّ سوريّ على منطقة سوق الغرب. فحاولت اختراق مواقع الجيش اللبنانيّ والهجوم على قصر بعبدا وقلب الموازين كلّها لمصلحتها ووضع «الترويكا العربيّة» أمام الأمر الواقع. وبعد معارك طاحنة استمرّت خمس ساعات، نجح الجيش اللبنانيّ (= اللواء العاشر)، بعد وصول تعزيزات إليه من اللواء الثامن وسريّة المغاوير الثالثة، في سحق الهجوم[30]. كانت معارك سوق الغرب رسالة سوريّة واضحة إلى «الترويكا العربيّة» بأنّها تستطيع أن تعطّل كلّ جهودها الدبلوماسيّة الرامية إلى إحلال السلام في لبنان، في ما لو تعارضت هذه الجهود مع المصالح السوريّة[31].

وإزاء تفاقم الوضع وما يتعرّض له المسيحيّون، خرج البابا يوحنا بولس الثاني عن صمته، واتّهم دمشق بأنّها تريد تدمير بيروت وخصوصاً المناطق المسيحيّة[32]. وقرّرت فرنسا القيام بمظاهرة قوّة لتخويف السوريّين، أو إفهام الأميركيّين بمصالحها التقليديّة في لبنان. فأرسلت حاملة طائراتها «فوش (Foch)» وعليها طائرات سوبر اتندار (Super Etendar) مع صواريخ أكزوست (Exhaust) وفرقاطة وناقلة مراكب للإبرار أمام الشواطئ اللبنانيّة. ولم تكن هذه هي المرّة الأولى التي تأتي فيها القوّات الفرنسيّة إلى الساحل اللبنانيّ. ففي عام 1860، أرسلت فرنسا قوّاتها إلى لبنان لإنقاذ المسيحيّين إبّان الحرب الأهليّة، وحصلت في ذلك على دعم الدول الكبرى. وفي نهاية



الحرب العالميّة الأولى، احتلّ الفرنسيّون لبنان وسورية بالتّحالف مع البريطانيّين، وقضوا على الدولة العربيّة في دمشق (1920)، ثم فرضوا انتدابهم على سورية ولبنان. أمّا الوضع في عام 1989، فكان مختلفاً عمّا مضى. فلم يتمكّن الفرنسيّون من النّزول إلى الشّاطئ اللبنانيّ، وذلك في ضوء عدم ترحيب الولايات المتّحدة بهذه الخطوة، وتنديد القوى الوطنيّة والإسلاميّة وسورية بها. فاضطرّ الرئيس ميتران إلى الإعلان أنّ مهمّة الأسطول الفرنسيّ هي إنسانيّة وليست عسكريّة[33].

وعلى الرغم من هذا الإعلان، فسّر البعض إرسال الأسطول الفرنسيّ وتحليق طائراته فوق الأجواء السوريّة بأنّه معنويّ وللّضغط على دمشق. وعلى كلٍّ حال، لم يكن القصْف السوريّ على الأحياء المسيحيّة أقلّ حدّة بعد وصول قطع الأسطول الفرنسيّ[34]. وفسّر عبد الله بو حبيب القصْف العنيف على المنطقة الشرقيّة والحصار البحريّ لمرافئ المنطقة، بأنّه لمنع اللبنانيّين من التفكير بالحريّة في المستقبل[35].

### – استرضاء سورية: التعديلات على المبادرة العربيّة

بين بيان «الترويكا العربيّة» في آخر تموّز 1989 وبيانها الجديد في أيلول من العّام نفسه، حدث تطوّر مفاجئ بعودة «الترويكا العربيّة» إلى تحرّكها السّابق. ففي بيان تموز، أدانت اللّجنة الدّور السوريّ في لبنان وأعلنت عن توقيف نشاطها الدبلوماسيّ. وفي السّابع من أيلول عادت اللّجنة إلى نشاطها السّابق بعد مناشدات لبنانيّة وعربيّة ودوليّة، وفي مقدّمها الإصرار الأميركيّ والسوفياتيّ على حلّ نهائيّ للأزمة اللبنانيّة. ولقيَ قرار «الترويكا» استئناف نشاطها ترحيباً واسعاً في لبنان، وتبيّن أنّها سلّمت بالدّور السوريّ فيه بضوابط لن تلتزم سورية بها أبداً. ففي 16 أيلول 1989، وضعت اللّجنة في جدّة تصوّراً جديداً لآليّة حلّ الأزمة اللبنانيّة (= البنود السبعة) يتلخّص في الإعلان عن وقف لإطلاق النار، ورفع الحصار البحريّ، وفتح «مطار بيروت الدوليّ»، ودعوة المجلس النيابيّ اللبنانيّ إلى الاجتماع في 30 منه في مدينة الطّائف السعوديّة للّتشاور حول وثيقة وفاق وطنيّ صاغتها «اللجنة العربيّة» بنفسها[36]. وقد رأت اللّجنة في البداية، أن يكون الاجتماع في بيروت، وطلبت من أجل ذلك من دمشق سحب قوّاتها إلى خارج العاصمة اللبنانيّة، وإفساح المجّال أمام اللبنانيّين لبحث الإصلاح السياسيّ وانتخاب رئيس للجمهوريّة من دون ضغوط خارجيّة، لكنّ السوريّين رفضوا ذلك[37].

وفي شأن النّقاط المختلف عليها مع سورية، أجرت «الترويكا العربيّة» تعديلاً على مشروع الوثيقة السّابقة. فاستبدلت النصّ القديم «**تقوم القوّات السوريّة مشكورة بمساعدة القوّات الشرعيّة اللبنانيّة لبسط سلطة الدّولة اللبنانيّة في جميع الأماكن حيث تتواجد القوّات السوريّة في فترة زمنيّة محدّدة أقصاها ستّة أشهر تتجمّع خلالها القوّات السوريّة وتتمركز في منطقة البقاع**»، بنصّ جديد: «**. . . تقوم القوّات السوريّة مشكورة بمساعدة القوّات الشرعيّة اللبنانيّة لبسط سلطة الدّولة اللبنانيّة في فترة زمنيّة محدّدة أقصاها سنتان. . . وفي نهاية هذه الفترة تقوم الحكومة السوريّة بالاتّفاق مع حكومة الوفاق الوطنيّ اللبنانيّة إعادة (كذا) تمركز القوّات السوريّة في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربيّ من ضهر البيدر حتّى خطّ حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتمّ تحديدها بواسطة لجنة عسكريّة لبنانيّة سوريّة مشتركة. . .**»[38].

يتبيّن من التّعديلات الجوهريّة التي أُدخلت على مشروع «الترويكا العربيّة» أنّ سورية استطاعت أن تفرض مشيئتها على اللّجنة لتعديل مشروعها بما يتناسب مع مصالحها للبقاء أطول فترة ممكنة في لبنان. وفي المقابل، لم يكن هناك أيّ خيار أمام «الترويكا العربيّة»، حتّى الدّول التي كانت تدعمها في مبادرتها، سوى الرّضوخ للمطالب السوريّة وإلاّ انتهت أعمال اللجنة إلى الفشل. كان يهمّ الأميركيّين في هذه المرحلة وقف إطلاق النّار واستقرار الوضع وانتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، وليس إخراج السوريّين من لبنان أو تحجيم قوّاتهم. ومن ناحية أخرى، كانت بعض الأوساط الإسرائيليّة في واشنطن ترى «**أنّ الجنرال عون تجاوز الخطّ الأحمر السوريّ في لبنان**»[39]. وكان الخلاف السوريّ – العراقيّ يعطي الوجود السوريّ في لبنان أهمّية كبرى بالنّسبة إلى إسرائيل، ذلك أنّه يجعل من سورية دولة حاجز بينها وبين العراق، وخطّ الدّفاع الأوّل عن إسرائيل في وجه العراق[40].

واستناداً إلى استطلاع للرأي أُجري بين أيلول وتشرين الأوّل 1989 اعتبرت نسبة 6% من اللبنانيّين أن المجلس النيابيّ المنتخب عام 1972 هو «**أداة الخلاص**» للبلاد من أزمتها، ووجدت نسبة 2% منهم أن الحلّ هو بأيدي الميليشيات (= حركة وطنيّة وقوّات لبنانيّة)، وراهنت نسبة تزيد على 21% من اللبنانيّين على دور «الترويكا العربيّة» في إنقاذ لبنان. وكانت السعوديّة أكثر الدول العربيّة التي حظيت على ثقة الفئة المستطلَعة (41%). أمّا عون، فإنّ المراهنة عليه لتخليص البلاد، لم تتجاوز 6% من أصوات المستطلَعين[41].



## 2 – عون والمبادرة العربيّة ومؤتمر الطّائف

هكذا، أصبح بإمكان المبادرة العربيّة أن تسير إلى الأمام بفضل التعديلات التي أُدخلت عليها. فتوقّفت المعارك، وعادت المرافئ والمطار إلى العمل، وفُتحت المعابر وارتفع سعر صرف الليرة اللبنانيّة إزاء العملات الأجنبيّة. أمّا العامل الرئيسيّ في هذا التحوّل، فكانت التنازلات التي قدّمتها «الترويكا» إلى سورية، والتي سمحت لدمشق ضمن ما سمحت، بتفتيش السفن التي تنقل الأسلحة إلى لبنان، حيث كان هذا الإجراء موجّهاً ضدّ عون وحليفيه العراق و«منظّمة التحرير الفلسطينيّة».

كيف استقبل عون والميليشيات مقترحات «الترويكا العربيّة»؟

على الرغم من أنّ تعريب الأزمة اللبنانيّة أو تدويلها كان يتوافق مع هدف عون، لأنّه يُدخل أطرافاً عرباً آخرين فيها لا يحبّذون الوجود السوريّ في لبنان، إلاّ أنّه استقبل مقترحات «الترويكا» بغضب شديد، وعمل على عرقلة تحرّكاتها سعياً وراء مفاوضات مباشرة مع السوريّين[42]. إنّ تصلّب عون يعود إلى إشكاليّة صعبة: إنّ رفض مقترحات «الترويكا» والاستمرار في «حرب التّحرير» معناه خسارة عسكريّة له، وإنّ التخلّي عن «حرب التّحرير» والقبول بالمقترحات العربيّة، معناه انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، ممّا يفقده «شرعيّته». من هنا، قرّر عرقلة الحلول التي لا تضمن وصوله إلى رئاسة الجمهوريّة. فطالب الأخضر الإبراهيميّ بالعودة إلى النصّ السّابق حول إعادة تجميع القوّات السوريّة في البقاع لمدّة ستّة أشهر. كما رفض تحديد مكان محايد للنوّاب لانتخاب رئيس جديد للجمهوريّة يخرج عن نقاط سيطرته (= خارج لبنان)، أو إعادة بناء المؤسّسات الحكوميّة. كان عون يخشى من أن يجعل النوّاب اللبنانيّون الوجود السوريّ في لبنان شرعيّاً، وأن تعترف «جامعة الدول العربيّة» بذلك، ويخسر هو بالتالي فرصة الوصول إلى سدّة الرئاسة. وباعتقاده، أنّ التشدّد تجاه كلٍّ من سورية و«الترويكا العربيّة» قد يجعل هذه الأطراف توافق عليه آخر الأمر كرئيس للجمهوريّة، بعدما تكون قد استَنْزَفت كلّ ما لديها من حلول. لكن الضغوط الدبلوماسيّة عليه من قبل باريس وموسكو، وقرار واشنطن إغلاق سفارتها في عوكر، واتّصال وزير الخارجيّة الفرنسيّ رولان دوما (Roland Dumas) بعون شخصيّاً يوم 21 أيلول لحثّه على قبول المبادرة العربيّة وبنودها السبعة[43]، أسفرت عن رضوخ عون للإرادة الدوليّة.

في 22 أيلول 1989، أي بعد مرور عام كامل على قيام حكومته الانتقاليّة، أعلن عون في خطاب إلى «الأمّة» عقب استقباله الأخضر الإبراهيميّ، عن موافقته على

«البنود السبعة» التي سبق للترويكا العربيّة أن أعلنت عنها في 16 أيلول 1989. وممّا قاله عون للإبراهيمي: «**ستتجاوب مع ندائك ومُناشدتِك، ولن نخيّب ظنّك خصوصاً أنّ نداءك لا يتعارض مع المصلحة الوطنيّة ولا مع المصلحة العربيّة**»(44).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا وافق عون فجأة على «البنود السبعة» من دون تحفّظ، في حين سجّل قبل يومين على ذلك ملاحظات وتحفّظات عليها؟

لقد أشار جورج سعادة أنّ عون تلقّى من العراق تأكيدات بأنّه سيقف إلى جانبه في اجتماعات «جامعة الدول العربيّة». فكان بذلك يراهن على الحصان الخاسر، متناسياً قوّة سورية على الصعيدين العربيّ والدوليّ. كذلك تلقّى عون ضمانات حقيقيّة من المملكة العربيّة السعوديّة حول جديّة الانسحاب السوريّ من لبنان(45). واعتقد أنّ ساعة الحلّ السياسيّ قد حانت، وبالإمكان الوثوق باللّجنة العربيّة العليا في ما يتعلّق بالانسحاب السوريّ. فآمن بقوّة أنّه أصبح اللّاعب الأوحد على الساحة اللبنانيّة، وأنّ الاختيار سيقع عليه ليكون رئيساً للبلاد. لكنّه ما كان يدري أنّ الانسحاب السوريّ لم يعد وارداً، بعدما تخلّت عنه «الترويكا العربيّة» لقاء قبول سورية بوقف إطلاق النّار(46)، وأنّ اللجنة لن تحمل قضيته (= رئاسة الجمهوريّة) وتدخّل لأجلها في مواجهة مع سورية. وكما ذكرنا، تلقّى عون اتّصالاً من رولان دوما، وزير الخارجيّة الفرنسيّة، أقنعه خلاله بقبول «البنود السبعة»(47). فكان هذا عاملاً أساسيّاً في قبول الجنرال المبادرة العربيّة. كان عون يحتاج إلى دعم فرنسا، ولا يستطيع أن يعارض دبلوماسيّتها. فهل كان جدّياً في قبول المبادرة العربيّة، أم كان يناور على الجميع؟

بعد تردّد، أعطى عون موافقته على سفر نوّاب المنطقة الشرقيّة إلى الطائف. لكنّه اشترط عليهم أن يناقشوا الشقّ المتعلّق بالعلاقة بسورية أوّلاً قبل بحث الإصلاحات الداخليّة(48). وحذّرهم من أيّة «خيانة» بالقول: «**لن نسمح بأن يُسلَّم بالسياسة ما نَجَحَ المدفع في المحافظة عليه... ولا يمكن أن تكون السيادة الوطنيّة موضع مساومة**»(49). كان عون قلقاً جدّاً من أن تجري رياح الطّائف بما لا تشتهيه طموحاته، ولا يؤدّي تطوّر الأوضاع إلى وصوله دستوريّاً إلى بعبدا. كما تلقّى النوّاب تأكيدات من الدبلوماسيّة الأميركيّة بأنّها ستضمن تنفيذ وثيقة الطائف، وخصوصاً ما يتعلّق منها بإعادة انتشار القوّات السوريّة في البقاع(50). عدا ذلك، لم يزوّد عون نوّاب الشرقيّة بأيّة ملاحظات على مشروع «وثيقة الوفاق الوطنيّ»، ولا طرح تعديلات لبنودها، وإنّما اكتفى بتحذيرهم بأنهم سيتعرّضون في الطائف لضغط ثلاثيّ أميركيّ -



سعوديّ - سوريّ في شأن سيادة لبنان(51). وعلى ما يبدو، فإنّ موافقته على سفر النوّاب كانت مناورة من قبله كي لا يظهر أنّه عقبة في طريق إحلال السلام في لبنان. فقبل ذلك بقليل، كان العميد عامر شهاب، ممثّل الجنرال عون في لجنة بكركي، قد هدّد النوّاب بمعركة كسر عظم إذا ما سافروا إلى الخارج، وإنّ لا خيمة فوق رأس أحد(52). وما أن غادر نوّاب الشرقيّة بيروت إلى لارنكا في طريقهم إلى الطائف، حتّى سيّرت أجهزة عون التظاهرات ضدّهم. وأعلن جبران تويني، المؤيّد لعون، في جريدة «النهار» عن أنّ 95.5% من اللبنانيّين ضدّ النوّاب، واتّهمهم «**بالخيانة وبيع البلد**»(53).

### - كواليس الطائف: الدبلوماسيّة ما بين العقبات والوفاق

كان اختيار مدينة الطائف مكاناً لاجتماع النوّاب اللبنانيّين وبحث مسألة الإصلاحات له مبرّراته: رغبة «اللجنة العربيّة العليا» في إبعاد النوّاب عن الأجواء اللبنانيّة والضغوط الممكنة عليهم من سائر الأطراف في البلاد، والتأكيد على دور السعوديّة كراعية للوفاق اللبنانيّ، وعلى المسؤوليّة العربيّة تجاه الأزمة اللبنانيّة، إضافة إلى إمكان التحكّم بالإعلام ومساره أثناء انعقاد المؤتمر(54). أمّا عن سبب اختيار النوّاب اللبنانيّين للتفاوض حول حلّ المسألة اللبنانيّة، وليس قوى الأمر الواقع الحزبيّة والميليشياويّة كما حصل مع «الاتّفاق الثلاثيّ» عام 1985، فهذا يعود إلى أنّ النوّاب، ومعظمهم من التقليديّين، الذين تربطهم بعضهم ببعض مصالح تاريخيّة، كانوا أكثر اعتدالاً من القوى الحزبيّة والميليشياويّة، ولأنّ ما قد يتوصّلون إليه سيسهّل تمريره في المجلس النيابيّ. كما أنّ تلاقيهم سيعيد إحياء دور مجلسهم المعطّل والمغيّب منذ فترة طويلة(55). إضافة إلى ذلك، كانت ميليشيات المنطقة الغربيّة تسير في فلك سورية، ما يجعل سورية تتحكّم أكثر بمجريات المفاوضات في ما لو شاركت هذه الميليشيات في مؤتمر الطائف. إنّ بروز رفيق الحريري وسعود الفيصل والأخضر الإبراهيميّ مباشرة على الساحة الدبلوماسيّة، أثناء الإعداد للمؤتمر وخلال جولات المفاوضات إلى حين توقيع الاتّفاق، طرح تساؤلات حول مُسوّدة مشروع الاتّفاق ومن أعدّها.

يذكر الباحث نبيل خليفة أنّ «اتّفاق الطائف» كان خلاصة مجموعة من الاجتهادات لسيّد شيعيّ (= حسين الحسيني) وسفيرة أميركيّة (= أبريل غلاسبي April Glaspie) وشخصيّة سُنّية (= الحصّ) ونائب مارونيّ مستقلّ، ووزير درزيّ سابق (= توفيق عسّاف) ومسؤول سوريّ بارز (= عبد الحليم خدّام)، إضافة

إلى وزيري خارجيّة مغربيّ وجزائريّ[56]. يُضاف إلى هؤلاء، رفيق الحريري الذي تولّى مع فريق له بعد قمّة الدار البيضاء وتشكيل «اللجنة الثلاثيّة العربيّة»، صياغة الورقة العربيّة التي سُلّمت إلى النوّاب اللبنانيّين لدى وصولهم إلى الطّائف[57]. ووفق الرئيس سليم الحصّ، كانت مُسوّدة «اتّفاق الطّائف» مزيجاً من الاقتراحات والأفكار والبرامج والاتّفاقات السابقة. فتضمّنت شيئاً من «الوثيقة الدستوريّة» عام 1976[58]، وشيئاً من مبادئ الوفاق التي تضمّنها البيان الوزاريّ لحكومة كرامي عام 1984، والكثير من قرارات مؤتمر لوزان ومقاطع «الاتّفاق الثلاثيّ»[59]، وأهمّ اقتراحات السفيرة غلاسبي عام 1988[60].

وفي المقابل، يعتقد باحث آخر أنّ «وثيقة الوفاق الوطنيّ» التي أُقرّت في الطائف كانت خلاصة ثلاثة مشاريع هي: ورقة الحريري لـ 13 حزيران 1988 (= خلاصة محادثات الشّرع – سالم)، وورقة رفيق الحريري التي بدأ بوضعها منذ نهاية عام 1987 وانتهت بعد سنتين؛[61] وورقة الحسيني – الحصّ. وكانت نصوص المشاريع الثّلاثة هذه تتوافق في ما بينها حول الصّيغ الإصلاحيّة، كإناطة السّلطة الإجرائيّة بمجلس الوزراء مجتمعاً، وتحويل مجلس الوزراء إلى صانع للقرار. لكن ما تميّز به مشروع الحسيني – الحصّ، هو نقطتان: تمديد ولاية رئيس المجلس النيابيّ طوال ولاية المجلس نفسه، وحضور رئيس المجلس النيابيّ الاستشارات النيابيّة الملزمة التي يجريها رئيس الجمهوريّة لتسمية رئيس الحكومة[62]. وفيما شدّدت ورقة الحسيني على البعد الداخليّ للأزمة اللبنانيّة (المطلب الإسلاميّ المتعلّق بالإصلاح)، ركّزت ورقتا الحريري على البُعد الخارجيّ للأزمة اللبنانيّة (المطلب المسيحيّ تحت عُنوان السّيادة)[63].

وفي رأينا، فإنّ وثيقة الطّائف للإصلاح، كانت خلاصة أفكار ومشاريع وُضعت بين عامي 1976 و1989، إضافة إلى الأوراق التي تبادلها الرئيس أمين الجميّل مع القيادة السوريّة، وهي:

- الوثيقة الدستوريّة 14 شباط 1976[64].
- الوثيقة التي أقرّها المجلس النيابيّ بالإجماع بتاريخ 27 نيسان 1978 لإعادة السلام إلى لبنان[65].
- وثيقة الوفاق التي أقرّها مجلس الوزراء بتاريخ 5 آذار 1980[66].



- مقرّرات مؤتمريّ جنيف ولوزان 1983/ 1984[67].
- بيان حكومة الاتحاد الوطنيّ ونصّ مشروع الإصلاحات في 31 أيّار 1984[68].
- «الاتّفاق الثلاثيّ» الذي أُعلن من دمشق في 28 كانون الأوّل 1985[69].
- مبادرة 9 آذار 1986 للفعاليّات السياسيّة والدينيّة المسيحيّة[70].
- الورقة التي أسفرت عنها اجتماعات ميدان سباق الخيل بين داني شمعون وكرامي قُبيل اغتيال الأخير في الأوّل من حزيران 1987[71].
- ورقة الحريري التي قُدّمت إلى السّلطات السوريّة بتاريخ 11 كانون الأوّل 1987، بعد اللقاء الذي جمعه بالبطريرك صفير في باريس في 16 تشرين الثاني 1987[72].
- ورقة الحسيني – الحصّ (مبادئ الوفاق الوطنيّ 2 كانون الثاني 1988)، التي عرضت على البطريرك صفير في روما بتاريخ 12 حزيران 1989 تمهيداً لتحرّك اللجنة الثلاثيّة العربيّة[73].
- مشروع تصوّر أوليّ لبرنامج الإصلاحات في لبنان، الذي عرضته «اللجنة السداسيّة العربيّة» في اجتماعات الكويت بتاريخ 13 نيسان 1989[74].
- أوراق أخرى سرّية قُدّمت من قبل قيادات لبنانيّة من خلال نقاشات وندوات.

ويذكر ألبير منصور أنّ الغالبيّة الساحقة من النوّاب المشاركين في المؤتمر لم يكونوا على علم بالمشروع الأصليّ لاتفاق الطّائف، وما أُدخل عليه من تعديلات، بلْ أنّ «المسوّدة» عُرضت عليهم ليناقشوها، بعدما أُبلغوا أنّها حازت على موافقة سورية والدوّل العربيّة والولايات المتّحدة[75]. وأكّد الأخضر الإبراهيميّ أن النوّاب اللبنانيّين الذين اجتمعوا كانت لهم حرّية مناقشة مشروع الوثيقة من دون أي تدخّل خارجيّ[76]. ويعتقد الباحث مايلا أنّ النوّاب المجتمعين في الطّائف كان لهم هامش مناورة محدود جدّاً. فكان باستطاعتهم التباحث بحريّة في مسألة الإصلاحات المقترحة عليهم، لكن ليس تجاوز حدود النصّ الأصليّ[77].

استمرّ مؤتمر الطّائف من 1 تشرين الأوّل 1989 إلى 23 منه، وشارك فيه 62 نائباً لبنانيّاً من أصل 73، اتصل الحريري بهم شخصيّاً[78]. أتى بعضهم من لبنان، والبعض الآخر من «المنفى»، وتغيّب 11 (ثمانية لأسباب سياسيّة وثلاثة اعتُبروا مقاطعين، وهم ريمون إدّه وألبير مخيبر وإميل روحانا صقر). ودارت النّقاشات حول الإصلاحات

السياسيّة والسيادة اللبنانيّة، تخلّلتها خلافات بين المجتمعين وسخونة لافتة في المواقف السياسيّة والتصريحات في بعض الأحيان، وتقدّم كلّ فريق بمطالب تناقض مطالب الفريق الآخر أو تلغيها، خصوصاً ما يتعلّق منها بالانسحاب السوريّ من لبنان وإلغاء الطائفيّة السياسيّة، وصلاحيّات الرئاسات الثلاث الأولى. وأبرز ما تميّزت به الجلسات، هو مطالبة كلُّ فريق الفريقَ الآخر تقديم التنازلات، وانسحاب بعض النوّاب من الاجتماعات وتهديد البعض بمغادرة مدينة الطائف.

انقسم المؤتمرون في الطائف إلى فريقين: مجموعة الشرقيّة ومجموعة الغربيّة. فتألّفت المجموعة الأولى من «الكتائب» و«الأحرار» والنوّاب المستقلّين ومثّلهم جورج سعادة وبطرس حرب وبيار دكّاش. وكانت هذه المجموعة على اتّصال مستمرّ بالجنرال عون. كما انقسم النوّاب المسيحيّون كذلك إلى ثلاث فئات حول الوجود السوريّ: فريق يقبل باستمرار هذا الوجود، وفريق يريد تحديد بقائه لمدّة سنة بدلاً من سنتين، وفريق ضمّ المرشّحين لرئاسة الجمهوريّة، لا رأي له في هذا الموضوع، خشية إغضاب دمشق وتضييع فرصة حصوله على دعمها لتولّي منصب الرئاسة. وقد طالب نوّاب الشرقيّة بتعهّدات وضمانات حول كيفيّة تنفيذ الاتّفاق. لكنّ «اللجنة العربيّة» رفضت تقديم أيّة ضمانات قبل وصول النوّاب إلى اتّفاق[79].

أمّا مجموعة المنطقة الغربيّة، فتركّزت حول صائب سلام ونزيه البزري، ومجموعة البقاع وتركّزت حول حسين الحسيني. كما كانت هناك مجموعة تسعى للتوفيق بين النوّاب، وضمّت بعض الأرمن والأرثوذكس، مثل خاتشيك بابكيان ونصري المعلوف. أمّا الدروز، فمثّلهم توفيق عساف، فيما مثّل زاهر الخطيب الميليشيات الحليفة لسورية. كما كانت هناك مجموعة العدد الأكبر من النوّاب، التي رغبت بتسوية وطنيّة عامّة، تؤمّن المساواة بين المواطنين وتحفظ سيادة الدولة وتوقف الحرب. وأخيراً، المجموعة التي تكفّلت بإزالة الصعاب والعقبات، وتمثّلت بالحسيني ورينيه معوّض وبعض النوّاب، أمثال ألبير منصور وبيار حلو وغيرهما، والأستاذ طلال الحسيني والدكتور خالد قبّاني[80].

وبدعم دبلوماسيّ أميركيّ متواصل للمشاركين في الطائف، وتأييد سعوديّ لافت عبر تحرّك دبلوماسيّ مكوكيّ بين دمشق وبغداد وبيروت[81]، وتحت شعار «الفشل ممنوع»، افتتح الأمير سعود الفيصل المؤتمر يوم 30 أيلول بكلمة نيابة عن الملك فهد. وتحت هذا الشّعار كانت هناك إرادة عربيّة تقضي بالتوصّل إلى نتيجة إيجابيّة تحظى على



توافق دوليّ. وقد أعطى سعود الفيصل المؤتمرين «ضمانات أدبيّة» عن بدء انسحاب القوّات السوريّة إذا ما تحقّقت المصالحة الوطنيّة، وأنّ هذه القوّات ستنسحب إلى نقاط في البقاع ولن تتدخّل في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة. وما لبث سعود الفيصل أن أكّد لنوّاب الشرقيّة عقب زيارة سريعة له إلى دمشق أنّ «الترويكا العربيّة» لن تتخلّى عن لبنان. ونقل الوزير السعوديّ عن الرئيس الأسد قوله: إنّ القوّات السوريّة لن تبقى إلى الأبد في هذا البلد[82]، وإن القيادة السوريّة لا تريد أن تقيّد نفسها خطيّاً بالانسحاب كي لا تبدو خاسرة أمام عون. وكان قول الأسد هذا مخرجاً لسورية للتنصّل من تقييد نفسها خطيّاً بتوقيت انسحاب قوّاتها من لبنان. وليس من المعروف عمّا إذا كانت المناورة الدبلوماسيّة السوريّة هذه قد انطلت على «الترويكا». وقد أُبلغ البطريرك صفير عن طريق العربيّ بلخير، مدير غرفة رئاسة الجمهوريّة الجزائريّة، بأنّه في حال انتخاب رئيس للجمهوريّة اللبنانيّة وتشكيل حكومة، سوف يبدأ التفاهم على انسحاب سورية على مراحل. ورأى البطريرك أن تتعهّد دول «الترويكا» خطيّاً بأنّها تضمن خروج الجيش السوريّ من لبنان، لأنّ بند الانسحاب السوريّ منه هو «البند المفخّخ» على حدّ قوله[83]، الذي وقعت فيه «الترويكا العربيّة» عن قصد أو من دون قصد. ومن الواضح، أنّ سعود الفيصل اكتفى، أسوة بالشاذلي القليبي، بالتأكيد أنّ «الترويكا العربيّة»، وبنوع خاصّ السعوديّة، ستقف إلى جانب لبنان في حال تلكّأت سورية في الانسحاب منه وفق الوثيقة[84]. عدا ذلك، لم يكن وارداً أن تقوم أيّة دولة عربيّة بإعطاء لبنان التعهّد الخطيّ المطلوب، ذلك أنّ مصالح سورية وطموحاتها تجاه لبنان كانت معروفة من قبل الدول العربيّة، فيما لبنان هو الضحيّة.

منذ البداية، أراد سعود الفيصل الضغط على النوّاب ومنعهم من مغادرة الطائف قبل التوصّل إلى اتّفاق. وكان يترجم ضغوطه عليهم بالقول: «**لقد أعطيناكم الوقت الكافي، ولم يعد من مجال للتمديد... إنّ دستور الولايات المتّحدة الأميركيّة جرى إعداده خلال 12 يوماً، وإذا كنتم عاجزين عن التفاهم على الإصلاحات الداخليّة، فمعنى ذلك أنّ ما يقال صحيح وهو أنّ الخلاف في لبنان داخليّ وليس مؤامرة خارجيّة... نحن لدينا مسؤوليّات وأعمال علينا إنجازها، ومع ذلك تخلّينا عنها كي نلازمكم ونساعدكم على إنقاذ بلدكم من عثراته، لذلك نرجو منكم اختصار الوقت والعمل على توحيد كلمتكم**»[85].

كانت مسألة الإصلاحات، كما ذكرنا، هي أحد المحورين الرئيسيّين لمناقشات

المؤتمر. فطالب النوّاب المسيحيّون ببحث مسألة سيادة لبنان والانسحاب السوريّ، وإن جزئيّاً، قبل إقرار الإصلاحات الدستوريّة، وإعادة تنظيم الجيش، وتحرير جنوب لبنان. وعلى ما يبدو، كان النوّاب في الطائف يعملون تحت هاجس عون، الذي كان يرى أنّ المطلوب من المؤتمر هو بحث موضوع الانسحابات، بينما بحث الإصلاح هو مضيعة للوقت[86]. وفي جناح النائب نصري المعلوف في الطائف، اجتمع 24 نائباً من المنطقة الشرقيّة ووضعوا صيغة تتعلّق بكيفيّة بسط الدولة اللبنانيّة سيادتها على أراضيها، وتناولت أربع نقاط[87]:

أ – تحديد موعد بدء الانسحاب السوريّ.

ب – توضيح العبارة حول التمركز السوريّ «في نقاط أخرى».

ج – دور اللجنة الثلاثيّة العربيّة في تأمين تنفيذ النصّ.

د – تحديد مدة بقاء الجيش السوريّ في البقاع.

لكن نوّاب الشرقيّة، عادوا وتخلّوا عن هذه الشروط نزولاً عند طلب «الترويكا العربيّة»، واتّفقوا على أن تُدرس الإصلاحات قبل بند السيادة. لكنهم اعتبروا من جهة أخرى، وجوب أن تكون بنود المفاوضات في الطائف متكاملة، أي تلازم الإصلاح وعودة السيادة إلى لبنان، وأنّ أيّ خلاف على بند يُسقط الوثيقة بكاملها[88]. ومن جهتهم، أراد نوّاب «الجبهة اللبنانيّة» الحفاظ على مركز رئيس الجمهوريّة القويّ بموجب الدستور القائم. واتّسمت الجلسات في هذا الخصوص بالصّخب. ويذكر الهراوي أنّه انتقد النّقاش المتعلّق بتقليص صلاحيات رئيس الجمهوريّة، ومنعه من حقّ التصويت على قرارات مجلس الوزراء، وسحب حقّ حلّ المجلس النيابيّ من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، وجعل المراسيم التي يقرّها مجلس الوزراء مرّتين، ملزمة له بالتّوقيع عليها[89].

وفيما طالب النوّاب المقرّبون من جنبلاط بتحويل كلّ السلطات إلى الحكومة، ذهب نوّاب أبعد من ذلك إلى المطالبة بإلغاء نظام النسبيّة بين الطوائف الدينيّة وتطبيق نظام الأكثريّة العدديّة. وكان هذا المطلب مجرّد «فزّاعة» تُستخدم في كلّ مرّة لتخويف المسيحيّين وابتزازهم. ومن جهتهم، طالب النوّاب المسلمون بوضع الإصلاحات على رأس المطالب[90]، وجعل مسألة السيادة تأتي في المرتبة الثانية. إلاّ أنّ طرح مسألة الإصلاحات سرعان ما كشف عن التكتّلات الطائفيّة والمذهبيّة للمؤتمرين.



لقد تحدّث المرحوم جورج سعادة عن «الزوايا الطائفيّة» في الطائف، فقال: «**وكان لنوّاب لجنة بكركي اجتماعات متعدّدة... وفي جناح صائب سلام عقد نوّاب اللقاء الإسلاميّ (السُنّي) اجتماعاً لهم. وتنادى عدد من النوّاب الشيعة إلى عقد اجتماع خاصّ بهم**»[91]. فأراد النوّاب السُنّة تدعيم مركز رئيس الحكومة عبر جعل استقالة الحكومة مرهونة باستقالة نصف أعضائها وليس ثلثهم، وألا يكون رئيس الجمهوريّة هو القائد الأعلى للقوّات المسلّحة[92]. أمّا النوّاب الشيعة، فعملوا على تدعيم مركز رئيس المجلس النيابيّ (شيعيّ) عبر جعل ولايته أربع سنوات بدلاً من سنتين، وهدّد حسين الحسيني بالانسحاب من المؤتمر في حال عدم تثبيت ولاية رئيس المجلس النيابيّ بأربع سنوات[93]. وأصرّ النوّاب الشيعة على مشاركة رئيس المجلس النيابيّ في الاستشارات لتأليف الحكومة. في المقابل، طالب توفيق عسّاف، النائب الدرزيّ الوحيد الباقي على قيد الحياة، بإنشاء مجلس شيوخ يكون رئيسه درزيّاً. ومن جهتهم، رفض النوّاب الموارنة نزع الصلاحيّات عن رئيس الجمهوريّة وتحويلها إلى رئيس الحكومة، وأن تصبح مؤسّسة رئاسة الجمهوريّة عبارة عن وظيفة فخريّة للتشريفات. فكان هناك إصرار من قبلهم على أن يترأس رئيس الجمهوريّة مجلس الوزراء ساعة يشاء، وأن يكون هو القائد الأعلى للجيش[94].

ومن خلال المداولات، تبيّن أنّ هناك أقليّة صغيرة أصرّت على تغيير جذريّ في النظام السياسيّ، بينما أبدت الأكثريّة الساحقة استعداداً للإكتفاء بإصلاحات جزئيّة. ومن المُلاحظ، أنّ الزعماء التقليديّين خلال المؤتمر برهنوا عن واقعيّة وتسامح واستعداد للتسوية. فكان المسيحيّون منهم على استعداد للتخلّي عن المواقف التي لم يعد بالإمكان التمسّك بها، فيما تجنّب زملاؤهم المسلمون التطرّف في مطالبهم[95]. وسوف تتشكّل من معظم هؤلاء النوّاب التقليديّين لجنة من 17 نائباً برئاسة الحسيني[96] تُمثّل كلّ الطوائف والاتجاهات السياسيّة لوضع المبادئ الرئيسيّة للإصلاح الدستوريّ. وجرى اختيارهم، كما هي العادة، وفقاً للإنتماء الطائفيّ. ولم تستخدم هذه اللجنة الوثيقة التي أعدّتها «الترويكا» بسبب ما تضمّنته من ثغرات كثيرة، بل اقترحت بنوداً جديدة تبعاً لورقة الحسيني – الحصّ في فندق الكورال بيتش في نهاية عام 1987 ومطلع عام 1988، وقد نالت استحسان البطريرك المارونيّ أثناء وجوده في روما، وفق ما ذكره أحد المعنيين بصياغة ذلك المشروع[97]. وتضمّن المشروع وضع قانون انتخاب جديد، وإعتماد المحافظة دائرة انتخابيّة، وإنشاء مجلسين للنوّاب، الأوّل

مناصفة في عدد مقاعده بين المسلمين والمسيحيّين، والثاني «مجلس وطنيّ» محرّر من القيد الطائفيّ، يتمّ من خلاله اختبار مسألة إلغاء الطائفيّة السياسيّة[98].

وقد قام البطريرك فور عودته إلى لبنان من روما بمناقشة مشروع الحريري (= الورقة العربيّة)، ومشروع الحسيني – الحصّ مع نوّاب المنطقة الشرقيّة ومع عامر شهاب، ممثّل الجنرال عون، وجورج عدوان ممثّلاً سمير جعجع. وتمخّض عن النقاش تشكيل «لجنة بكركي» قوامها النوّاب: بطرس حرب، خاتشيك بابكيان، نصري المعلوف، لمناقشة الورقة العربيّة مع الرئيس الحسيني. لكن سرعان ما تبيّن أنّ «لجنة بكركي» لا تستطيع إجراء أي تعديل على النصّ[99].

وقد أُطلق على مشروع الحسيني – الحصّ اسم «مبادئ الوفاق الوطنيّ»، الذي شدّد على «العيش المشترك» كميثاق مقدّس، وأنّ لا شرعيّة لأيّة سلطة تناقضه. وتضمّن المشروع توزيع المقاعد في الملجس النيابيّ بالتساوي بين المسيحيّين والمسلمين، ونسبياً ضمن كلٍّ من الطائفتين، وأن يُزاد أعضاء المجلس النيابيّ إلى 108 أعضاء بدلاً من 99 عضواً، وجعل رئاسة المجلس النيابيّ أربع سنوات بدلاً من سنتين، وأن تناط السلطة التنفيذيّة بمجلس الوزراء وتعتمد المثالثة ضمن المناصفة في توزيع الحقائب الوزاريّة وعدد الوزراء. كما اعتبر المشروع رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة رأس الدولة الذي يسهر على احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنيّة والحفاظ على استقلال لبنان وسيادته. وهو يرأس جلسات مجلس الوزراء في حال حضوره. وبالنسبة إلى تسمية رئيس مجلس الوزراء، لحظ مشروع الحسيني – الحصّ، أن يُجري رئيس الجمهوريّة استشارات نيابيّة ملزمة بحضور رئيس المجلس النيابيّ. وفي موضوع إلغاء الطائفيّة السياسيّة، لَحظ المشروع تشكيل هيئة وطنيّة برئاسة رئيس الجمهوريّة تضمُّ رئيسي المجلس النيابيّ ومجلس الوزراء وشخصيّات سياسيّة وفكريّة واجتماعيّة للإضطلاع بآليّة تنفيذ ذلك. أخيراً، رأى المشروع إجراء إصلاحات في القضاء والاقتصاد والتعليم والجيش وقوى الأمن الداخليّ والأمن العام، واعتماد اللامركزيّة الإداريّة على مستوى الوحدات الإداريّة الصغرى تأميناً للمشاركة المحليّة، والمناصفة بين المسلمين والمسيحيّين في وظائف الفئة الأولى مؤقّتاً. أخيراً، شدّد المشروع على العلاقات المميّزة بين لبنان وسورية، وعلى العلاقات اللبنانيّة – الفلسطينيّة، وتحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيليّ[100].



## – اتّفاق الطائف مضموناً

يعتقد أحد الباحثين أن «اتّفاق الطائف» تمّ في الأساس على شكل صفقة متكاملة، أي أن يأخذ طرف من ناحية ويعطي من ناحية أخرى[101]، فلا يكون هناك رابح في المُطلق ولا خاسر في المُطلق. وهذه، ربّما، هي طبيعة اللبنانيّين عندما يخرجون في كلّ مرّة من نزاعاتهم رافعين شعار «لا غالب ولا مغلوب».

قام «اتّفاق الطائف» على ثلاثة أركان: 1 – الهويّة والكيان ونظام الحُكم. 2 – السيادة والاستقلال. 3 – قواعد وآليّة التنفيذ وتحقيق الأهداف. أمّا مضمونه، فاشتمل على أربعة فصول[102]:

1) المبادئ العامّة والإصلاحات السياسيّة وغيرها من الإصلاحات.

2) بسط الدولة اللبنانيّة سيادتها على كلّ أراضيها.

3) تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيليّ.

4) العلاقات المميّزة بسورية.

جاء في مطلع «وثيقة الوفاق الوطنيّ» (= المبادئ العامّة والإصلاحات): إنّ «**لبنان وطن سيّد حرّ مستقلّ، وطن نهائيّ لجميع أبنائه، واحداً أرضاً وشعباً ومؤسّسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دوليّاً... لبنان عربيّ الهويّة والانتماء... جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة تقوم على مبدأ احترام الحرّيات العامّة، و...حرّية الرأي والمُعتقد، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمُساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل. الشعب مصدر السلطات والسيادة، يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة. النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها**»[103].

تلا ذلك، مبادئ حول النظامين الاقتصاديّ والاجتماعيّ، جاء فيها: إنّ «**النظام الاقتصاديّ (هو نظام) حرّ يكفل المبادرة الفرديّة والملكيّة الخاصّة... الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً (وهو) ركن أساسيّ من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام. (على الدولة) العمل على تحقيق عدالة اجتماعيّة شاملة من خلال الإصلاح الماليّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ**»[104].

كما رسمت الوثيقة المجتمع اللبنانيّ القائم على «العيش المشترك» بين طوائف البلاد على قاعدة المساواة السياسيّة وقاعدة القانون الواحد لجميع المواطنين. فـ: «أرض

**لبنان واحدة لكلّ اللبنانيّين. فلكلّ لبنانيّ الحقّ في الإقامة على أي جزء منها، والتمتّع به في ظلّ سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين... لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك»**[105].

وبالنسبة إلى تعديل البنية السابقة لتوزيع السلطات، ولأنّه لم يتمّ الاتّفاق على قانون جديد للانتخاب خارج النظام الطائفيّ، أقرّت «الوثيقة» مبدأً جديداً يقوم على توزيع المقاعد في المجلس النيابيّ على أساس المساواة العدديّة بين المسلمين والمسيحيّين، واعتماد النسبيّة بين كلّ مجموعة دينيّة وبين المناطق. لكنّ المؤتمرين اختلفوا حول رفع عدد المقاعد في المجلس النيابيّ وتعيين نوّاب جدد مكان المتوفّين من أجل تحقيق المساواة العدديّة بين المسيحيّين والمسلمين، و **«إتمام قواعد الديمقراطيّة الاصطلاحيّة التناصفيّة المركّبة»**، على حدّ قول ألبير منصور[106]. وقد اقترحت «الترويكا العربيّة» رفع عدد مقاعد المجلس من 99 إلى 128 مقعداً. لكن الأكثريّة في المؤتمر، وخصوصاً الزعامات التقليديّة، عارضت ذلك، خشية دخول قادة الميليشيات وأمراء الحرب إلى المجلس من خلال عمليّة التعيين، لأنّ إجراء انتخابات نيابيّة في ظروف لبنان آنذاك، كان صعباً لأسباب أمنيّة. وبمعنى آخر، إنّ كلّ زيادة في عدد أعضاء المجلس النيابيّ عن طريق التعيين، في ظلّ الوجود السوريّ المُهيمن على لبنان، سوف يجعل القوى المؤيّدة لسورية أو المدعومة من قبلها «تلتهم» المقاعد النيابيّة المستحدثة إلى أن يحين موعد الانتخابات[107].

وبعد محادثات سعود الفيصل في دمشق، أمكن التوصّل إلى تسوية بجعل عدد أعضاء المجلس النيابيّ 108 بدلاً من مقترحات 112 و118 و128، أي وفقاً للقرار اللبنانيّ الداخليّ، وتطبيقاً لمبدأ المساواة العدديّة[108]. وفي إشارة إلى تطوّرات مستقبلية، تقرّر، في حال انتخاب مجلس نيابيّ غير طائفيّ، إنشاء «مجلس شيوخ» تتمثّل فيه **«جميع العائلات الروحيّة»** وتنحصر صلاحيّاته في القضايا المصيريّة. وهكذا، فبدلاً من إلغاء الطائفيّة السياسيّة، لحظت وثيقة الطائف **«المناصفة»** الطائفيّة في المجلس النيابيّ، و **«العدالة»** الطوائفيّة المتمثّلة بمجلس الشيوخ[109]. وهذا يؤكّد على أنّ الإصلاحات والتغيير التي تحدّثَ عنها اللبنانيّون طوال الحرب ودفعوا ثمنها باهظاً من الدم والدّمار والخسائر الاقتصاديّة والهجرة والتّهجير، لم تُقرّ تحت هاجس إقامة نظام لبنانيّ غير طائفيّ، بعدما جرى الإبقاء على المضمون الطائفيّ لنظام لبنان



السياسيّ، وعلى جوهر الصيغة الطائفيّة وعلى المواقع الطائفيّة، خصوصاً في الرئاسات الثلاث الأولى، كما كان معمولاً به في «الميثاق الوطنيّ».

لقد بقيت رئاسة الجمهوريّة للموارنة، ورئاسة الحكومة للسُنّة، ورئاسة المجلس النيابيّ للشيعة. لكن صلاحيّات هذه الوظائف عُدّلت بشكلٍ جذريّ. في ما يتعلّق بمركز رئيس الجمهوريّة، فقد حُجّمت صلاحيّاته وأصبح دوره تمثيليّاً، ولم يعد كالسّابق رئيساً للسلطة التنفيذيّة، بل **«رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن»**. وينقل بو حبيب عن إجتماع عُقد بين ريتشارد مورفي (= مساعد وزير الخارجيّة الأميركيّة) والمفتي حسن خالد في أواخر نيسان 1988، أنّ سورية كانت تريد نزع رئاسة الجمهوريّة من المسيحيّين، لكنّها عادت ووافقت على إبقائها للموارنة، مقابل جعل رئيس الجمهوريّة **«بلا سلطات»**[110]. وعلى الرغم من ذلك، احتفظ رئيس الجمهوريّة بمنصبيّ القائد الأعلى للجيش ورئاسة مجلس الدفاع، مع خضوع القوّات المسلّحة لسلطة مجلس الوزراء.

كما نظّمت «الوثيقة» مسألة ترؤس جلسات مجلس الوزراء. فرئيس الجمهوريّة يترأس المجلس المذكور **«عندما يشاء دون أن يصوّت»**. وكان لهذه العبارة تأثيرات سلبيّة في ما بعد على العلاقة ما بين رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء، وخصوصاً عندما تسوء العلاقة بينهما. كما لم يعد للرئيس سلطة تجاه قرارات مجلس الوزراء سوى حقّ الطلب إليه، إعادة النظر فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعها رئاسة الجمهوريّة، وإذا أصرّ مجلس الوزراء على قراراته، ولم يُوقّع رئيس الجمهوريّة على المراسيم ذات الصّلة ضِمْنَ المُهلة القانونيّة، تُعتبر قرارات المجلس نافذة. كذلك، لم يعد بإمكان الرئيس تشكيل الحكومة إلاّ بعد استشارات إلزاميّة مع رئيس المجلس النيابيّ وأعضائه. إضافة إلى ذلك، يتولّى رئيس الجمهوريّة المفاوضة في عقد المعاهدات الدوليّة وإبرامها، ويكون هذا بالاتّفاق مع رئيس مجلس الوزراء، ولا تصبح المعاهدات نافذة إلاّ بعد موافقة مجلس الوزراء عليها. ويحقّ له أيضاً توجيه رسائل إلى المجلس النيابيّ عند الضرورة، ودعوته إلى عقد دورات استثنائيّة بموجب مرسوم بالاتّفاق مع رئيس الحكومة. أخيراً، أن يُصدر رئيس الجمهوريّة، بالاتّفاق مع رئيس مجلس الوزراء، مرسوم تشكيل الحكومة، والمراسيم بقبول استقالتها أو استقالة الوزراء أو إقالتهم[111].

وفي المقابل، تعاظم دور رئيسَي مجلسيّ الوزراء والمجلس النيابيّ. فحصل الاثنان على صلاحيّات أكثر على حساب صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، وأصبحا، كممثّلين على التوالي للسُنّة والشيعة، في أعلى مناصب الدولة أكثر نفوذاً من رئيس الجمهوريّة المارونيّ. فالأول هو الذي يترأس جلسات مجلس الوزراء (إذا لم يحضر رئيس الجمهوريّة)، والمسؤول عن تنفيذ السياسة العامّة لهذا المجلس في جميع المجالات، واتّخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها، ويُوقّع كلّ المراسيم باستثناء مرسوم تعيينه، ويضع جدول أعمال مجلس الوزراء. ولكن يحقّ للمجلس النيابيّ أن يقيله. أمّا الثاني (= رئيس المجلس النيابيّ)، فتعاظم دوره أيضاً. فرفُعت ولايته من سنتين إلى أربع سنوات، أي طوال دورة كاملة للمجلس النيابيّ. ولم يعد بإمكان المجلس النيابيّ نَزْع الثقة عن رئيسه إلا مرّة واحدة، وفي نهاية السنة الثانية من ولايته وبأكثريّة الثلثين من مجموع أعضائه. وأُعطي رئيس المجلس حقّ الإشراف على الإستشارات الملزمة التي يجريها رئيس الجمهوريّة لتعيين رئيس مجلس الوزراء[112].

أمّا من ناحية السلطة التنفيذيّة، فقد أُلقيت على عاتق مجلس الوزراء، فمُنح كجهاز جماعيّ سلطات كثيرة الأهمّية. فله حقّ المبادرة في إعداد القوانين والمراسيم، وهي مهمّة كان يشارك فيها سابقاً رئيس الجمهوريّة. وعليه أن يراقب القوانين والجهاز الإداريّ، المدنيّ والعسكريّ وتعيين الموظفين. إنّ إعطاء قدر أوْسَعَ لِمجلس الوزراء يبرز في تعبير رمزيّ بحصوله على مركز خاصّ به يختلف عن مركز رئيس الحكومة ورئيس الجمهوريّة. أمّا قرارات مجلس الوزراء فتتُّخذ توافقيّاً. أمّا إذا تعذر ذلك، فبالتصويت. وتحتاج الموضوعات الأساسيّة إلى أكثرية ثلثيّ أعضاء الحكومة، وحُدّدت بوضوح، وهي التَعبئة العامّة، وحالات الطوارئ وإعلان الحرب وإبرام السلام والمعاهدات الدوليّة، والموازنة العامّة، ومشاريع التنمية الطويلة الأمد، وتعيين كبار الموظفين من الدرجة الأولى، والإصلاح الإداريّ، وحلّ المجلس النيابيّ، وقانون الانتخاب، وقانون الجنسيّة، وقوانين الأحوال الشخصيّة وإقالة الوزراء. وإذا استقال أكثر من ثلث أعضاء الحكومة، فتعتبر الحكومة مستقيلة تلقائيّاً. أمّا الأسباب الأخرى التي تدعو إلى استقالة الحكومة بصورة تلقائيّة، فهي استقالة رئيسها أو وفاته، أو انتخاب رئيس جمهوريّة جديد، وعند بدء ولاية مجلس نيابيّ جديد[113].

وتدلّ مجموعة هذه القرارات التي تطرّقنا إليها، على أنّ الحكومة كان عليها أن تعمل كجهاز جماعيّ يتألّف من كلّ الطوائف وفقاً لمبدأ التوافق، فلا تحتكر طائفة



بمفردها توجّهات المجلس وقراراته أو تعطّلها. فحلّ مكان ثنائيّة الحُكم المارونيّة – السُنّيّة السابقة بموجب الصيغة، مجلس الوزراء على أساس المساواة بين المسيحيّين والمسلمين، وعلى أساس اتّخاذ قرارات توافقيّة. وبينما كان «الميثاق الوطنيّ» القديم عام 1943 يشبه عقد تعايش توافقيّ بين السُنّة والموارنة، أضحى «اتّفاق الطائف» على حدِّ قول هانف «**تجديد العقد أو التحالف بين الطوائف اللبنانيّة**» جميعها[114].

لقد أشار «اتّفاق الطائف» بوضوح إلى أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة هو «**هدف وطنيّ أساسيّ يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطّة مرحليّة**»، وأنّ «**هيئة وطنيّة**» يجب أن تتشكّل برئاسة رئيس الجمهوريّة وتضمُّ رئيسَيّ المجلس النيابيّ ومجلس الوزراء وشخصيّات سياسيّة وفكريّة واجتماعيّة، تسعى إلى دراسة إلغائها على مراحل[115]. وفي السابق، سعت «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة بالعنف العسكريّ، وكان هذا عامل شِقاق بين اللبنانيّين. لكن «اتّفاق الطائف» قدّم فرصة دستوريّة لإلغائها بتوافق اللبنانيّين. ومن المُؤسف، أنّ هذه الفرصة أفلتت من أيديهم في ظلّ الوصاية السوريّة. فلم يبصر النور مشروع وضع جدول زمنيّ بإنشاء نظام المجلسين (= مجلس نوّاب غير الطائفيّ ومجلس شيوخ طائفيّ). إضافة إلى ذلك، فإنّ الطائفيّة السياسيّة ما كانت لِتُلغى بإنشاء مجلس للشيوخ، إذ كان هذا المجلس يكرِّس الطائفيّة على صعيد الوطن كلّه (= مشاركة جميع الطوائف فيه). وكان من المتوقّع أن تُسند رئاسته إلى درزيّ. كذلك، فإنّ الاتّفاق على مرحلة انتقاليّة لإلغائها، حمل معه قرارين متعارضين: إلغاء قاعدة التمثيل الطائفيّ في الإدارة باستثناء موظّفي الفئة الأولى، واعتماد نظام المساواة الطائفيّة في وظائف تلك الفئة على أساس المُناصفة بين المسيحيّين والمسلمين. وقد حَدَتْ هذه المسألة بأحد الباحثين إلى وصْف إلغاء الطائفيّة السياسيّة في لبنان بأنّه «**وهم نموذجيّ لِمُجتمع مُتعدِّد الطوائف**»[116].

أمّا بالنسبة إلى الإصلاحات الأخرى، فتقرّر اعتماد خطّة إنمائيّة موحّدة وشاملة للبلاد، واللامركزيّة الإداريّة، من خلال توسيع صلاحيّات المحافظين والقائمقامين، وإعادة النظر في التقسيم الإداريّ «**بما يُؤمّن الإنْصهار الوطنيّ ويَضْمَن الحِفاظ على العيش المُشترك وَوِحْدة الأرضِ والشعب والمؤسّسات**». ولَحَظَتْ هذه الإصلاحات تشكيل ثلاثة مجالس على أرْفع مستوى، الأوّل «المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء»، والثاني «المجلس الدستوريّ لتفسير الدستور ومراقبة دستوريّة القوانين»،

والثالث «المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ للتنمية»، وذلك بهدف مشاركة مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدولة.

وفي مجال التعليم والتربية، لحظت «وثيقة الوفاق الوطنيّ» إلزاميّة التعليم في المرحلة الابتدائيّة وحرّيته وفقاً للقانون والأنظمة، وحماية التعليم الخاصّ مع تعزيز الرقابة عليه، وإصلاح «الجامعة اللبنانيّة» والتعليم الرسميّ والمهنيّ والتقنيّ، وإعادة النظر في المناهج وتطويرها **«بما يعزّز الانتماء والانصهار الوطنيّين»**. أخيراً، وفي مجال الإصلاحات الداخليّة، تَقرّر إعادة تنظيم الإعلام، بما يخدم توجّهات الوفاق[117]. وفي ما يتعلّق ببَسْطِ الدولة اللبنانيّة سِيادتها على كلّ أراضيها، تَقرّر **«قيام الدولة القويّة القادرة المبنيّة على أساس الوفاق الوطنيّ»**، وذلك من خلال حلّ الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة وتسليم أسلحتها خلال ستّة أشهر تبدأ بعد التصديق على «وثيقة الوفاق الوطنيّ»، وانتخاب رئيس للجمهوريّة، وتشكيل حكومة، وإقرار الإصلاحات دستورياً. وفي هذا السياق، لَحظ الاتّفاق تعزيز قوى الأمن الداخليّ والجيش، وإعادة المهجّرين إلى الأمكنة التي هُجّروا منها[118].

أمّا بالنسبة إلى العلاقات اللبنانيّة – السوريّة، فلم يكن للنوّاب اللبنانيّين في الطائف عمليّاً أي دور، وكان عليهم القبول بالنصّ المُعدّ سلفاً، خُصوصاً ما يتعلّق بسورية والعلاقات الخارجيّة اللبنانيّة. فقُبيل إنعقاد الاجتماع لِبحث العلاقات اللبنانيّة – السوريّة، ناقشت «الترويكا العربيّة» هذا الموضوع والنصوص المتعلّقة به حرفيّاً مع الحكومة السوريّة وصاغته. ومع ذلك، كان الموقف السوريّ في النهاية هو القول الفاصل. وصرّح وزراء خارجيّة «الترويكا» أنّهم لم يكونوا في وضع يؤهّلهم للحصول من سورية على أكثر من ذلك. وقد أكّدت «وثيقة الوفاق الوطنيّ» اعتراف النوّاب اللبنانيّين بدور الجيش السوريّ كمساعد للحكومة اللبنانيّة في استعادة سلطتها (تقوم القوّات السوريّة مشكورة بمساعدة قوّات الشرعيّة اللبنانيّة لبسط سلطة الدولة اللبنانيّة).

كان النوّاب اللبنانيّون المجتمعون في الطائف تحت ضغط عامل الوقت، وتحت ضغط القصف السوريّ على المنطقة الشرقيّة والحصار البحريّ. من هنا، لم يكن هناك أيّ مجال أمامهم للتفاوض على البنود المتعلّقة بالعلاقات المميّزة بسورية. فإمّا القبول بها أو رفضها. وكان معنى الرفض، هو استمرار القصف والتدمير. وعندما أصرّ النائب جوزيف سكاف ونوّاب مسيحيّون آخرون على تحديد شروط الانسحاب وتمركز الجيش



السوريّ في البقاع وطالبوا بإصرار شديد تحسين النصّ المتعلّق بذلك، خصوصاً إنّ الجنرال عون كان يصرّ على برمجة الانسحاب السوريّ من لبنان وحصوله على ضمانات واضحة في هذا الشأن[119]. عندها قام وزير الخارجيّة السعوديّ بزيارة دمشق. وبعد جولتين من المباحثات مع الرئيس الأسد، حصل على تنازل سوريّ شكليّ: 1 – يتعلّق ببسط الدولة اللبنانيّة سلطتها تدريجيّاً على أراضيها بقواها الذاتيّة. 2 – أن تكون إعادة تمركز القوّات السوريّة في لبنان **«قرار تتّخذه الحكومتان السوريّة واللبنانيّة معاً»**، وليس **«الحكومة السوريّة بالاتّفاق مع الحكومة اللبنانيّة»**. 3 – أضيفت إلى فصل العلاقات بين سورية ولبنان عبارة **« في إطار سيادة واستقلال كلّ منهما»** (= سورية ولبنان)[120].

وبعد عودة سعود الفيصل من دمشق إلى الطائف، أبلغ النوّاب اللبنانيّين أنّ عليهم اتّخاذ القرار، إمّا الموافقة على الوثيقة وإما الفوضى والحرب من جديد. وذكّر الفيصل المؤتمرين كيف أنّ رفض العرب عام 1947 مشروع تقسيم فلسطين جلب الويلات على الفلسطينيّين، وهم يبحثون منذ ذلك التاريخ عن قطعة أرض، وتحوّلوا إلى شعب من دون وطن. وأبلغ النوّاب، أنّه لم يستطع الحصول من السوريّين على شيء أفضل. وطبقاً لبعض المصادر، فإنّ فاروق الشرع، وزير الخارجيّة السوريّة، أعطى الوزير السعوديّ تعهّداً خطيّاً بالتفاوض مع الحكومة اللبنانيّة على جدول انسحاب قوّات بلاده أثناء اجتماع 20 تشرين الأوّل، وأنّه أبلغ ذلك إلى النوّاب المجتمعين في الطائف. كما تعهّد لنوّاب الشرقيّة بدعم اللجنة العربيّة لبنان في مسعاه لسحب الجيش السوريّ منه، وربّما هذا هو السبب وراء موافقة أغلبيّة النوّاب على الاتّفاق آخر الأمر[121].

وفي تفاصيل الوجود السوريّ في لبنان، لم ترد في «وثيقة الوفاق الوطنيّ» أيّة كلمة حول «انسحاب» سوريّ من لبنان. بدلاً من ذلك، جرى الحديث عن إعادة تمركز القوّات السوريّة بعد مرحلة زمنيّة تدوم سنتين، بدلاً من الاقتراح الأوّل وهو ستّة أشهر. أمّا مهلة السنتين، فتبدأ، كما ذكرنا، بعد انتخاب رئيس للجمهوريّة وتشكيل الحكومة وإقرار الإصلاحات الدستوريّة، أي بعد أن تكون سورية قد اتّخذت كلّ الإجراءات التي تستطيع من خلالها ممارسة تأثيرها في إقرار الإصلاحات وانتخاب رئيس الجمهوريّة وتشكيل الحكومة اللبنانيّة، على حد قول هانف. ونَصّتْ «الوثيقة» على أن تتمركز القوّات السوريّة في نهاية هذه

المهلة، ليس في سهل البقاع، كما كان مقترحاً في السابق فحسب، بلّ أيضاً عند مدخل البقاع الغربيّ من ظهر البيدر وحتّى خط حمّانا – المديرج – عين داره، أي حتّى داخل عمق جبل لبنان، وكذلك في مراكز أخرى. وتُرك أمر تحديد حجم القوّات السوريّة وفترة تمركزها إلى اتّفاق آخر تعقده الحكومة اللبنانيّة مع سورية[122]. بناءً على ذلك، فإنّ تنفيذ الاتّفاق بشقّه المتعلّق بالانسحاب السوريّ من لبنان، كان يتطلّب توافر ثلاثة عوامل: رغبة حقيقيّة لدى دمشق بالانسحاب وفق وعود شفهيّة قدّمتها إلى «الترويكا العربيّة»؛ قدرة الحكومة اللبنانيّة، بعد مرحلة السنتين، على الطلب من الحكومة السوريّة سحب قوّاتها من لبنان، وهو أمر مستحيل في ضوء الإشراف السوريّ العسكريّ والسياسيّ على الحياة السياسيّة اللبنانيّة؛ وقدرة الدول العربيّة أو رغبتها في متابعة تنفيذ بنود الاتّفاق، كما جاء في بيان «الترويكا العربيّة» بتاريخ 24 تشرين الأوّل 1989. وفي ضوء عدم توافر العوامل الثلاثة، بقي الجيش السوريّ في لبنان حتّى عام 2005.

هكذا، ربُطت الوساطة العربيّة في موضوع المسائل الأمنيّة برغبة سورية ومشيئتها، ولم تلحظ أيّة مشاركة للترويكا العربيّة في إعداد اتّفاقات سوريّة – لبنانيّة حول «العلاقات المميّزة» بين البلدين[123]. كما تظهر «الوثيقة» أنّ «الترويكا العربيّة» تراجعت عن الربط بين تفاهم اللبنانيّين والانسحاب السوريّ، لأنّ السوريّين رفضوا هذا الربط[124]. من هنا، لم يبق أمام النوّاب اللبنانيّين سوى سماع العبارات العربيّة التقليديّة الطنّانة المشجّعة حول سيادة لبنان واستقلاله. ففي 29 تشرين الأوّل، زار نوّاب المنطقة الشرقيّة الجزائر والمغرب، وسمعوا هناك كلاماً جميلاً حول السيادة والاستقلال والانسحابات. وفي المغرب، تحدّث عاهلها باسم «الترويكا» عن «**دعم لبنان ومؤازرته حتّى ينسحب منه آخر جنديّ غير لبنانيّ وتُبسط سلطة الشرعيّة لوحدها (وتتحقّق) السيادة الوطنيّة الكاملة**». وطلب العاهل المغربيّ من النوّاب ألاّ يعيروا الابتزاز والإرهاب والتهويل أي اهتمام «**لأنّ العالم كلّه من ورائكم ومن وراء لبنان**»[125].

وفي اليوم الثالث والعشرين من انعقاد مؤتمر الطائف، صوّت على «وثيقة الوفاق الوطنيّ» 56 نائباً من أصل 62، وتحفّظ إثنان، طالبا بتحديد جدول زمنيّ للانسحاب السوريّ، وامتنع أربعة عن المشاركة في عمليّة التصويت. كما سجّل ثلاثة نوّاب آخرون تأييدهم إلغاء الطائفيّة السياسيّة، أمّا لماذا وافق النوّاب اللبنانيّون أخيراً على مرابطة



القوّات السوريّة في لبنان؟ يجيب عن هذا السؤال هانف بالقول: «**لقد كان ذلك بهدف وضع حدٍّ لوجودها في الزمان والمكان. لقد أراد النوّاب**»، يضيف هانف، «**إنهاء الحرب وحلّ الميليشيات، والحصول على تعاون سوريا، عبر تقديم تنازلات لها. كان الأمل يحدوهم بأنّ دولة يُعاد بناؤها، ستكون أيضاً في حال يُسمح لها باستعادة سيادتها التامة على المدى المتوسّط والطويل**»[126].

وفي 24 تشرين الأوّل 1989، أصدرت «اللجنة العربيّة العليا» بياناً حول الوجود السوريّ في لبنان وحرفيّته: «**وفيما يتعلّق بالمهام الأمنيّة التي تقوم بها القوّات السوريّة في لبنان، فقد توصّلت اللجنة الثلاثيّة العربيّة العليا إلى اتّفاق وتفاهم تامّ (كذا) مع الشقيقة سورية تُنهي بموجبه القوّات السوريّة المتواجدة في لبنان مهمّاتها الأمنيّة في مدّة أقصاها سنتان كما ورد في وثيقة الوفاق الوطنيّ حيث تتسلّم قوّات الشرعيّة اللبنانيّة خلال تلك المدّة مسؤوليّة الأمن بالكامل من القوّات السوريّة التي تقوم آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطنيّ، كما أنّ مدّة بقاء القوّات السوريّة في هذه المناطق تُحدّد في اتّفاق يُعقد بين الحكومتين السوريّة واللبنانيّة، وستكون القمّة العربيّة معنية بإبرام وتنفيذ هذا الاتّفاق**»[127]. ومن الواضح أنّ هذا الإعلان شكّل التزاماً بأنّ القمّة العربيّة معنيّة بالانسحاب الكامل للسوريّين من لبنان وسوف تسهر على تنفيذ الاتّفاق اللاحق أيضاً بين الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة. لكنّ شيئاً من هذا القبيل لم يحصل. فبعد قليل على «اتّفاق الطائف»، انشغلت الدول العربيّة بالاحتلال العراقيّ للكويت وتداعياته.

كانت الخطوة الأولى لتنفيذ الاتّفاق هي صياغة الإصلاحات التي يحتاج تطبيقها إلى تعديل الدستور وتصديقها، ووضع خطّة أمنيّة تتسلّم خلاله القوى الأمنيّة اللبنانيّة الأمن في جميع المناطق، وحلّ الميليشيات وتسليم أسلحتها، وفتح باب التطوّع في قوى الأمن الداخليّ وتوحيد الجيش. وبعد حلّ الميليشيات، يبدأ العمل بإعادة المهجّرين، ويعقب ذلك انسحاب القوّات السوريّة إلى البقاع، ثمّ إجراء تقسيمات إداريّة، فانتخابات نيابيّة. وعلى خط موازٍ، وضع خطّة إنمائيّة شاملة وخطّة نُهوض اقتصاديّ – اجتماعيّ. ثمّ يقوم المجلس النيابيّ الجديد بإنشاء الهيئة الوطنيّة المناط بها دراسة واقتراح الوسائل والأمور الآيلة إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة. كما يتمّ إنشاء المجلس الاقتصاديّ – الاجتماعيّ[128].

### – هل كان اتّفاق الطائف أفضل المتاح؟ ردود الفعل الطوائفيّة والمواقف الدوليّة

اتّسم «اتّفاق الطائف» بالبرغماتيّة وقدّم أفضل فرصة لانتقال لبنان من حالة الفوضى والحرب والانهيار الاقتصاديّ، إلى مرحلة السلم وإعادة بناء الدولة والمؤسّسات وتثبيت السلطة المركزيّة. فشكّل فرصة جديدة للتعايش بين اللبنانيّين تقوم على توازن جديد مقبول لا يُلغي الطائفيّة السياسيّة، وإنّما يعيد صياغة العلاقات بين الطوائف على أساس مشاركة أكبر للمسلمين في السلطة على حساب ما كان يتمتّع به المسيحيّون من امتيازات، وخصوصاً الموارنة منهم. فحَسَم مسائل الهويّة والانتماء ونهائيّة لبنان، وأعاد توزيع السلطات وفق قواعد توازن مقبولة. لكن الاتّفاق، لم يقدّم حلولاً للمسبّبات الاجتماعيّة للحرب، سوى حلولٍ على الورق. فكرّس على العكس من ذلك، النظام الطائفيّ وأبقى على التناقضات الاجتماعيّة بين الطوائف، وهذا بحدّ ذاته حمل معه إمكان بقاء التجاذبات الطائفيّة السياسيّة والاجتماعيّة، وربما تجدّد القتال بين اللبنانيّين بعد ركوب الميليشيات الطائفيّة والمذهبيّة «قطار» الطائف محتفظة بمشاريعها التقسيميّة وخطبها الطائفيّة. صحيح أنّ الاتّفاق لحظ حلّ الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ونزع أسلحتها خلال ستّة أشهر تبدأ بعد التصديق على «وثيقة الوفاق الوطنيّ» وانتخاب رئيس الجمهوريّة وتشكيل حكومة وفاق وطنيّ، وإقرار الإصلاحات السياسيّة دستوريّاً[129]، إلاّ أنّ هذا الأمر لم يتحقّق كلّياً، فاستُثني «حزب الله» من ذلك واعتُبر «مقاومة» لا تنطبق عليه مواصفات الميليشيات. وسوف يكون موضوع سلاح «حزب الله» في صُلب التوازنات والتجاذبات والخلافات السياسيّة بعد تحرير جنوب لبنان عام 2000.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتطرّق «اتّفاق الطائف» إلى مستقبل العلاقات اللبنانيّة – الفلسطينيّة. فماذا يحصل لو تكرّرت في المستقبل التحالفات الفلسطينيّة مع بعض القوى اللبنانيّة، كما كان يحصل في نهاية الستينات حتّى عام 1983؟ إنّ إلغاء «اتّفاق القاهرة» في أيّار عام 1987 من قبل المجلس النيابيّ، بقي قراراً من دون مفاعيل على الأرض. فبقيت المخيّمات الفلسطينيّة مناطق محظورة على الأمن اللبنانيّ بإرادة سوريّة، كي تكون «أوراقاً» مستقبليّة في يدها. وقد حاولت «منظّمة التحرير الفلسطينيّة» بداية عدم الانصياع لقرار الحكومة اللبنانيّة بتسليم أسلحتها إلى الجيش اللبنانيّ بذريعة



أنّها ليست ميليشيا. وما لبثت أن أذعنت لذلك، بعد الاشتباكات معه في النصف الأوّل من عام 1991[130].

كان المسلمون السُنّة أوّل من أعطى موافقتهم على «اتّفاق الطائف»، لأنّه عزّز سلطة رئيس الوزراء «السُنّي»، ونصّ على التساوي بين المُسلمين والمسيحيّين في مجلسيّ النوّاب والوزراء. وكان للرئيس الحصّ ثلاث ملاحظات على الاتّفاق[131]:

1 – ما سَبَّبه من خللٍ في التوازن بين السلطات من جهة، بسبب تقييد حقّ الحكومة في حلّ المجلس النيابيّ على وجه مانع عمليّاً، ومن جهة ثانية بسبب إضعاف إمكان لجوء مجلس الوزراء إلى إصدار مشاريع قوانين محالة إلى المجلس النيابيّ بصفة المعجّل عند الضرورة.

2 – الشروط التي اقترن بها النصّ المتعلّق بحجب الثقة عن رئيس المجلس النيابيّ.

3 – عدم صوابيّة جمع رئيس الجمهوريّة بين منصبه ومنصب القائد الأعلى للقوّات المسلّحة.

ومع ذلك، قال الرئيس الحصّ: إنّ نصّ «اتّفاق الطائف» خاضع بطبيعة الحال للتطوير في المستقبل. من المفترض أن يكتمل تنفيذه أولاً، لأن الوضع في لبنان لا يحتمل إخلالاً باتّفاق معقود. وبعدما يتمّ التنفيذ، يجب أن يكون التعديل والتغيير ممكنين وبالوسائل السلميّة السياسيّة الديمقراطيّة، وذلك وفق المادّة الدستوريّة المتعلّقة بطريقة تعديل نصوص الدستور، تلك المادّة التي تمّ بموجبها تعديل الدستور أصلاً من أجل إدخال الإصلاحات التي نصّ عليها «اتّفاق الطائف». وأخذ الحصّ على الاتّفاق أنّه لم يلغِ الطائفيّة السياسيّة، بل شكّل مرحلة انتقاليّة تؤدّي إلى تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفُرص بين اللبنانيّين[132]. وبسبب عدم وضع جدول زمنيّ محدّد لإلغاء الطائفيّة السياسيّة، انسحب زاهر الخطيب وتوفيق عسّاف ممثّلا «الجبهة الوطنيّة» من جلسة المصادقة النيابيّة على «وثيقة الوفاق الوطنيّ»[133].

وبالنسبة إلى الشيعة، فقد سبّب الاتّفاق نقداً علنيّاً من جانبهم، وخصوصاً بسبب الخشية من تعاظم نفوذ السُنّة، لكنّهم، ومعهم وليد جنبلاط، عادوا ووافقوا عليه[134]. وصرّح الإمام محمد مهدي شمس الدين باستعاض، بأنّ «اتّفاق الطائف» هو « اتّفاق حصل بحُكم الضرورة وليس باختيار حرّ»[135]. لقد رفض نبيه برّي والشيخ صبحي الطفيلي علناً «الاتّفاق»[136]، وأعلنت الميليشيات الشيعيّة أنّها لن تقبل إطلاقاً تسوية

تكون أقلّ من اعتماد ديمقراطيّة الأكثريّة. كان «اتّفاق الطائف» في نظر «حزب الله» تعديلاً موضعيّاً للدستور اللبنانيّ وليس نظاماً جديداً للبنان يُلغي الطائفيّة السياسيّة. فانتقد ترك إلغائها إلى مجلس نيابيّ مُنتخب، وإلى هيئة وطنيّة من دون تحديد الفترة الانتقاليّة من الطائفيّة إلى إلغائها، وهذا معناه، في رأي «الحزب»، «**أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة قد قُبر في دهاليز السياسة اللبنانيّة**»[137]. واعتبرت جريدة «العهد» الناطقة بلسانه، أنّ «**وثيقة الطائف ليست تسوية... بل إطلاق للصراع السياسيّ**»، وهو ما أثبتته المرحلة التي تلت «الاتّفاق»، فلم يضطلع المجلس النيابيّ بمسألة إلغاء الطائفيّة السياسيّة، ولا تشكّلت تلك الهيئة الوطنيّة التي نصّ عليها الاتّفاق لدرس وسائل إلغائها وآليّة ذلك. ورأى «الحزب» أنّ الاتّفاق لا يحقّق حتّى العدالة الطائفيّة، إذ أبقى على الغبن والإجحاف بحقّ الطوائف التي عانت منهما طويلاً[138]. وشبّهت صحيفة «العهد» الناطقة بلسان «حزب الله» الاتّفاق «**بقالب حلويات... ينتظر من يأكله**»، واعتبرت أنّ نتيجة التقسيم الطائفيّ، «**هو احتفاظ كلّ طائفة بحصتها** (مع زيادة) لبعض **الطوائف نائباً** (كذا) **أو نائبان** (كذا) **أو أكثر**»[139]. إنّ استمرار النظام الطائفيّ عبر «اتّفاق الطائف»، وفق «حزب الله»، هو استمرار للأزمة اللبنانيّة، أي أنّ تبقى التسوية معلّقة ولا أمل في قيام الدولة القويّة[140]. أخيراً، رأى «الحزب» أنّ «الاتّفاق» «**لم يكن يهدف إلاّ إلى تدعيم النظام العميل الفاسد وتثبيت امتيازات الموارنة على حساب المسلمين**»[141]. لقد أغفل الاتّفاق، في رأي «حزب الله»، دور المقاومة في تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيليّ، ولم يستثنها من الميليشيات التي يتوجّب حلّها خلال ستّة أشهر ونزع أسلحتها، ممّا يشكّل إلغاءً قانونيّاً وفعليّاً لدورها ووجودها[142].

ومن ناحية وليد جنبلاط، تحدّثت مصادر حزبه بسخرية عن تسوية لا تحقّق سوى بعض التصحيحات في النظام الطائفيّ السياسيّ البالي. وعشيّة مؤتمر الطائف، انتقد جنبلاط الاتّفاق الذي كانت «اللجنة العربيّة العليا» تعمل على صياغته. فطالب بإصلاح جذريّ في لبنان، معتبراً مشروع اللجنة العربيّة مشروعاً طائفيّاً جديداً يحمل الكثير من التناقضات في طيّاته وقابلاً للتفجير في أي وقت إذا ما اختلّ الميزانان الداخليّ والخارجيّ[143]. لكن وليد جنبلاط كان واقعيّاً حين قال: «**لا يوجد شيء آخر غير الطائف، وسيكون من الصعب جدّاً إعادة النظر فيه أو معارضته، لأنّ ذلك سيؤدّي إلى حروب جديدة**»[144].

ومن جهة الموارنة، فقد انقسموا إلى فريقين: أكثريّة انتقدت النوّاب الذين وقّعوا



على الاتّفاق، معتبرة أنّ مجلسهم المُنتخب عام 1972 غير كفء وجسم ساقط بسبب التغيّرات الاجتماعيّة والديموغرافيّة على مدار الحرب[145]. وانصبّت الانتقادات الموجّهة إلى النوّاب على مصادقتهم على الاتّفاق في المجلس النيابيّ اللبنانيّ من دون التعهّدات العربيّة، بعدما كانت هذه جزءاً لا يتجزّأ من «اتّفاق الطائف»[146]. من هنا، نظرت هذه الأكثريّة إلى الاتّفاق على أنّه تكرار للاتّفاق الثلاثيّ برعاية عربيّة ودوليّة. لكنها اعتقدت مع ذلك، بأنّ إعادة الانتشار السوريّ في لبنان بعد سنتين، وفق الاتّفاق، سيعيد تركيب موازين القوى السياسيّة بموقع أفضل للموارنة. أمّا الأقلّيّة المارونيّة، فنظرت إلى الاتّفاق على أنّه محاولة لدمج لبنان بسورية من خلال إزالة الاختلافات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة بين البلدين. فوصفت بأنّه مسعى لحرمان المجتمع اللبنانيّ من «**شخصيّته الفريدة الليبراليّة والتعدديّة**»[147]. وبنظرة تشاؤميّة، رأت هذه الأقلّيّة أنّ «**اتّفاق الطائف نقل مركز القرار السياسيّ من رئيس الجمهوريّة إلى مجلس الوزراء، ممّا سمح لسورية بتحقيق اختراق تاريخيّ للقرار اللبنانيّ، وأنه لم يعد بالإمكان مقاومة سورية**». ومن منفاه في باريس (منذ عام 1977 بعد محاولات سوريّة عدّة فاشلة لاغتياله)، رفض ريمون إدّه الاتّفاق، لأنّه لم ينصّ على انسحاب القوّات السوريّة من لبنان، بل إعادة تمركزها، وجعل من لبنان «**مستعمرة سوريّة**»، لا يستطيع التصرّف بسياسته الداخليّة ولا إقامة علاقات خارجيّة من دون المرور في دمشق[148]. وانتقد العميد انتقال المجلس النيابيّ اللبنانيّ إلى الطائف لعقد جلسات التباحث في مصير لبنان[149]. كما انتقد «وثيقة الوفاق الوطنيّ» التي ذكرت «**أنّ سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأيّ عمل يهدّد أمنه واستقلاله وسيادته**»[150]. فسخر من هذه العبارة، فيما «**لم تفعل (سورية) شيئاً عندما غزت إسرائيل لبنان مرّتين في 1978 و1982**»[151].

وفي الوقت نفسه، أضحى البطريرك صفير محور القيادة السياسيّة والدينيّة، وصمّام الأمان للاعتدال والواقعيّة في المنطقة الشرقيّة منذ نشوب الصراعات الدمويّة بين عون و«القوّات اللبنانيّة». فأعرب عن تأييده للاتّفاق، محذّراً في الوقت نفسه من أنّ «**نتائج الطائف قد تشكّل الحلّ كما قد تقودنا إلى الانشقاق والموت**»[152]. إنّ «الغطاء البطريركيّ» للنوّاب الموارنة الموقّعين على «اتّفاق الطائف»، أتاح لهؤلاء فرصة الخروج من تحت هيمنة عون ومحاولة استعادة نفوذهم في المنطقة الشرقيّة.

وبنظرة واقعيّة إلى الأوضاع الداخليّة والظرف الإقليميّ، عبّر أحد النوّاب

المسيحيّين عن الأسباب التي دعت إلى القبول باتّفاق الطائف، فقال: **«لم يعد الأمر يتعلّق بإيقاف الهجوم السوريّ. السوريّون هم في البلاد، يشرفون على 80% من أراضيه، كما يسيطرون على بعض الميليشيات. والوثيقة (وثيقة الوفاق الوطنيّ) تشكّل بالنسبة لهذا (كذا) الموضوع خطوة جديّة أولى، كي نتخلّص منهم. لقد قبلوا بنزع سلاح الميليشيات خلال ستّة أشهر، واعترفوا بمبدأ الانسحاب على مرحلتين. وللمرّة الأولى نرى العرب يقفون إلى جانبنا. إني أرى المخاطر»**، أضاف النائب، **«وأرى أنّ الوثيقة ليست حلاًّ مثاليّاً، بلّ هي أفضل ما نستطيع الحصول عليه في هذا الوقت. في ظلّ الصراع العسكريّ الذي لا نتيجة منه، اعتبر أنّ الموافقة على هذه الوثيقة هي الحلّ الأفضل»**(153).

أمّا «الجبهة اللبنانيّة»، فجاهرت كالكتائب بتأييدها الاتّفاق وشجّعت النوّاب المسيحيّين على السير فيه، وقامت إذاعة «صوت لبنان» بالترويج له والدفاع عنه. لكنّها رأت من جهة أخرى، أنّه قلّص كثيراً من امتيازات المسيحيّين. أمّا جعجع، فخشي ركوب «قطار» الطائف وخسارة قاعدته الشعبيّة المعادية للاتّفاق وأن يصطدم بعون(154). فاتّسم موقفه بالتردّد، عبر تأييده للطائف في الاجتماعات المغلقة والاتصالات الشخصيّة، والتقارب مع عون علناً تفادياً لأيّ صدام عسكريّ به(155)، وأخيراً برفضه دخول حكومة الوفاق الوطنيّ.

وعن المواقف الدوليّة، رحّبت الولايات المتّحدة بالاتّفاق واعتبرته **«أفضل وسيلة متاحة لتحقيق تسوية بين الفرقاء السياسيّين والروحيّين اللبنانيّين المتنازعين»**(156). وقد تبنّت الإدارة الأميركيّة اجتهادات سفيرتها غلاسبي في شأن إعادة توزيع السلطة في لبنان بين الطوائف على حساب «الامتيازات المارونيّة»(157)، وانفتاح الإدارة الأميركيّة على سورية، وتشجيع الحوار بين بعبدا ودمشق. وعلى ما يبدو، كان الأميركيّون يعتقدون أنّ تهدئة الأوضاع في لبنان سيكون عاملاً مساعداً على إطلاق سراح الرهائن الأميركيّين(158).

وبموجب «اتّفاق الطائف»، أبقت الولايات المتّحدة على نظام كيسنجر (= الوجود الإسرائيليّ في جنوب لبنان والوجود السوريّ في البقاع وعكّار)(159). وأعطى الاتّفاق الانطباع بأنّ إدارة بوش قد أذعنت لدور سورية الرئيسيّ كراعٍ للشؤون اللبنانيّة. وظهر هذا بوضوح من خلال امتناعها عن إدانة القصف السوريّ على مراكز عون يوم إسقاطه في تشرين الأوّل 1990، وقبل ذلك زيارة وزير الخارجيّة الأميركيّ جايمس بيكر (James Baker) إلى دمشق في أيلول 1990، وأخيراً لقاء بوش – الأسد في تشرين



الثاني من ذلك العام لبحث مسألة مشاركة سورية في عمليّة «عاصفة الصحراء» ضدّ العراق(160). أمّا الفاتيكان، فوجد نفسه في وضع حرج. فكان مع عمليّة تطبيع الوضع في لبنان، لكنّه كان أسير بعض المواقف المسيحيّة المتطرّفة. ولهذا، لم يدعم «اتّفاق الطائف» صراحة، وهو ما أثار حفيظة الحكومة اللبنانيّة(161).

وفي «مجلس الأمن الدوليّ»، تبنّت الدول ذات العضويّة الدائمة في مطلع تشرين الثاني 1989 بياناً مشتركاً أعدّته فرنسا بعناية. فرحّب البيان باتّفاق الطائف، ودعا اللبنانيّين إلى تنفيذه وبسط الدولة اللبنانيّة سيادتها على كلّ أراضيها، وإحلال السلام والوئام بين لبنان وجيرانه، أي بين لبنان وإسرائيل من جهة، وبين لبنان وسورية من جهة أخرى. كما أعلن الاتحاد السوفياتيّ عن دعمه جهود «اللجنة الثلاثيّة العربيّة» لمساعدة لبنان في الخروج من أزمته. ومن جهتها، طالبت دول «السوق الأوروبيّة المشتركة» اللبنانيّين بالحفاظ على إمكانات الحوار في ما بينهم لضمان استمرار عمليّة السلام التي بدأت في الطائف(162).

فما هو موقف عون إذاً من «اتّفاق الطائف»، وكيف تعامل معه؟ وكيف انزلق إلى مواقف وتصريحات وأفعال كانت السبب في دخول لبنان في مرحلة خطيرة من تاريخه، وهذا ما سنعالجه الآن.

### – الحرب بين بعبدا والطائف: الكرنفالات الشعبيّة وحلّ المجلس النيابيّ

إذا كان انشطار الدولة اللبنانيّة قد وجد من يدافع عنه هنا وهناك، فإنّ دخول لبنان في عمليّة السلم الأهليّ التي وفّرها «اتّفاق الطائف» وبقاء عون خارجها، باعتبار أنّ ما يحصل في الطائف هو «هرطقة» لا تعنيه، أدخل البلاد مرّة أخرى في نفق مسدود، جرى التعبير عنه بانقلاب عون على الشرعيّة والإجهاز على آخر رموزها (= المجلس النيابيّ)، والحطّ من قدر المرجعيّات الروحيّة المسيحيّة (= بكركي). كما تتّسم هذه المرحلة بازدياد الشرخ الدمويّ في المعسكر المسيحيّ (= حرب الإلغاء)، وعدم إدراك عون المتغيّرات الدوليّة (بداية سقوط المعسكر الشرقيّ وحرب الخليج الثانية) التي صبّت جميعها لمصلحة وِفاق محليّ – إقليميّ – دوليّ لإحلال السلام في لبنان.

عقب التوقيع على «وثيقة الوفاق الوطنيّ»، وصل إلى بيروت في 22 تشرين الأوّل 1989 الأخضر الإبراهيميّ ناقلاً إلى عون والحصّ دعوة من الملك فهد لحضور حفل الاختتام الرسميّ للمؤتمر في جدّة. وأبلغ الإبراهيميّ عون أنّه يُمكنه أن يكون وزيراً في

حكومة الوفاق الوطنيّ القادمة أو نائباً، أو رئيس حزب سياسيّ. وإذ أدرك عون أنّه لن يُنتخب رئيساً للجمهوريّة في ضوء الفيتو السوريّ والأميركيّ عليه، أبلغ الإبراهيميّ عشيّة اليوم رَفْضه «اتّفاق الطائف»، معلناً أنّه لا يعارض إطلاقاً الإصلاحات السياسيّة، بل يتمنى أن تكون أكثر راديكاليّة. لكنّه لا يجد نفسه في وضع يَسمح له بالموافقة على الاتّفاق، لأنّه **«يُشرِّع الجريمة المتمثّلة بالوجود السوريّ في لبنان»**، على حد قوله. فرفض عون «كلمة شرف» سورية في موضوع الانسحابات من لبنان، وطالب بضمانات دوليّة وعربيّة خطّية في شأن ذلك(163). وصرّح أنّه سيحتكِم إلى **«الإرادة الشعبيّة»** بالنسبة إلى قبول الاتّفاق أو رفضه. وأبدى استعداده لـ «قيادة السفينة» إذا أعلن الشعب رفضه الاتّفاق، أو التخلّي عنها إذا ما وافق اللبنانيّون على الاتّفاق المذكور. فاتّهم الولايات المتّحدة بأنّها باعت لبنان إلى سورية و**«تدير المؤامرة»** ضدّ سيادته، و**«تحرّك خيوطها»** لإضفاء طابع الشرعيّة على الوجود السوريّ فيه والحدّ من استقلاله، بينما تدعم فرنسا والفاتيكان لبنان(164).

وفي اليوم التالي، 23 تشرين الأوّل، ازداد عون تصلّباً بفعل التظاهرات الشعبيّة التي لم يحدث مثيلٌ لها في تاريخ لبنان، مطلقاً صيحة مدويّة: **«ليبق النوّاب حيث هم»**(165)، أي في مدينة الطائف، معلناً بذلك منعهم من العودة إلى لبنان. ووفق مصادره، فإنّ النوّاب يحقّ لهم إقرار الإصلاحات، ولكن غير مسموح لهم دستوريّاً عقد معاهدات دوليّة، وبنوع خاصّ، لا يحقّ لهم التنازل عن السيادة الوطنيّة. فاعتبر ما يقوم به نوّاب الشرقيّة **«جريمة لا تغتفر ارتكبها أفراد (= نوّاب) محدودو الهدف، فاقدو الهويّة، ويجب إعادتهم إلى جادة الصواب»**(166). فاتّهمهم بـ **«الخيانة والفساد والضياع في تعرّجات الطائف»**، متسائلاً عمّن **«تراهم يطيعون؟»**(167) وفي 24 تشرين الأوّل، دعا عون نوّاب الشرقيّة في تصريح له للعودة إلى لبنان لـ **«تصحيح ما أخطأوا به، وإقناع الشعب بصوابيّة ما فعلوا»**(168). وحذّرهم من أنّه سيضطرّ في حال تمسّكوا بموقفهم إلى حلِّ المجلس النيابيّ(169). لكن النوّاب أصرّوا على موقفهم مدعومين من «اللجنة العربيّة العليا» ومن رفيق الحريري مباشرة، فيما دافع البطريرك صفير عنهم، وشكر الله على التفاهم الذي حصل في ما بينهم.

وباستثناء **«الكرنفالات الشعبيّة»** التي تصاعدت وتيرتها واعتبرتها مصادر عون بأنّها استفتاء شعبيّ على الجنرال(170)، وجد عون نفسه معزولاً سياسيّاً داخل المعسكر المسيحيّ من دون دعم بكركي والقيادات السياسيّة المسيحيّة(171). وكانت هذه العزلة



تقضي على طموحه في الوصول إلى سدّة الرئاسة، وحاول الإيحاء بعزوفه عنها في مؤتمره الصحفي في 28 تشرين الأوّل 1989(172). وفي رأينا، ما كان بإمكان «الكرنفالات الشعبيّة»، مهما عظم شأنها، أن تحقّق له ما يصبو إليه الجنرال في الوصول إلى سُدّة الرئاسة الأُولى، بلّ التوافق بين القيادات السياسيّة، من مجلس نيابيّ ومرجعيّات سياسيّة وحزبيّة واقتصاديّة ودينيّة، وهو ما كان يفتقر إليه الجنرال الطموح. من هنا، نفهم حالة التصلّب في مواقفه بعد موافقة النوّاب في الطائف على «وثيقة الوفاق الوطنيّ»، وبعد قرار «الترويكا العربيّة» إجراء الاستحقاق الرئاسيّ.

وفي الخامس من تشرين الثاني 1989 وقع حدثان مهمّان في تاريخ لبنان المعاصر: قرار «الترويكا العربيّة» إجراء الانتخابات الرئاسيّة في ذلك التاريخ، وقرار عون حلّ المجلس النيابيّ. فبعدما علم عون يوم الرابع من تشرين الثاني أنّ «الترويكا» تستعدّ لعقد جلسة انتخاب رئيس للجمهوريّة في اليوم التالي في «قصر منصور»، أوقف كلّ إجراءات الأمن في محيط القصر لعرقلة انعقادها، مبرّراً ذلك، بأنّ تلك الاستعدادات سابقة لأوانها طالما أنّ البلاد محتلّة من قبل السوريّين، وطالما أنّ رئيس الجمهوريّة الجديد سيكون مرتهناً للخارج. وقال: **«ما دمت أنا المسؤول. فهدفي هو إرجاع الجمهوريّة لا رئاسة الجمهوريّة»**(173). أمّا جعجع، فأصرّ في اجتماع في قصر بعبدا صباح الخامس من تشرين الثاني(174) على إجراء الانتخابات الرئاسيّة في موعدها(175)، وأن يحصل الرئيس المُنتخب على التأييد من المعسكر المسيحيّ. كان جعجع متحمّساً جدّاً لإجراء الانتخابات الرئاسيّة والمُضيّ قُدُماً في إعادة إحياء المؤسّسات الدستوريّة للخروج من المأزق، وقال حول انتخاب معوّض: **«...اليوم الفرصة مناسبة في لبنان والمرشّح رينيه معوّض يحوز موافقة العديد من الأطراف ومن بينها سورية التي لم تعد متمسّكة بترشيح سليمان فرنجيّة...»**(176) وفي ضوء خلافاته العميقة مع الجنرال، كان جعجع يفضّل انتهاء المرحلة العونيّة وفتح طريق بعبدا أمام الرئيس العتيد.

كان وُصول أيّة شخصيّة مارونيّة إلى قصر بعبدا بالنسبة إلى عون، معناه قطع الطريق على أحلامه الرئاسيّة. ألم يَخُض الجنرال كلَّ معاركه الشرعيّة وغير الشرعيّة من أجل الوصول إلى قصر بعبدا؟ فلماذا يوافق إذاً على أن يَحُلَّ غيره في القصر الجمهوريّ؟ لقد عبّر الوزير أبو جمرة عن ذلك في اجتماع في قصر بعبدا عن وقوف حكومة عون ضد الاستحقاق الرئاسيّ بالقول: **«إنّ هذه الانتخابات سوريّة، وإنّ هذا طائف سوريّ.**

**سنخسر كلّ شيء. غداً يدخلون مناطقنا (السوريّون) ويأخذوننا من بيوتنا»**[177]. ومن منفاه في باريس، أيّد ريمون إدّه ادّعاءات عون بعدم شرعيّة الانتخابات الرئاسيّة في ظلّ الوجود السوريّ بالقول: **«لا انتخابات لرئيس الجمهوريّة ولا إصلاحات دستوريّة أو إداريّة، طالما البلد محتلّ من الجيش الإسرائيليّ والسوريّ»**[178].

عندما دعت الدول الخمس الدائمة العضويّة في «مجلس الأمن الدوليّ» في الأوّل من تشرين الأوّل اللبنانيّين إلى انتخاب رئيس للجمهوريّة، تأكّد عون أنّ النوّاب سيجتمعون لانتخاب رئيس جديد في مطار القليعات العسكريّ البعيد عن مرمى مدفعيّته، بدلاً من «قصر منصور». فأصدر فجر الرابع من تشرين الأوّل المرسوم رقم 420، الذي قضى بحلّ المجلس النيابيّ، ودعوة الهيئات الانتخابيّة لانتخاب أعضاء مجلس جديد. وتوّج عون حربه على النوّاب المسيحيّين بترك أنصاره يهاجمون بعبوات ناسفة منازلهم ومكاتبهم[179]. وشهدت المنطقة الشرقيّة قرع أجراس وقطع طرقات وتظاهرات أُطلقت خلالها هتافات مؤيّدة للجنرال ومندّدة بالنوّاب[180]. وشبّه عون وضعه في لبنان بوضع الجنرال ديغول أثناء فترة الاحتلال النازيّ لفرنسا، قائلاً: **«الوضع شبيه بوضع الجنرال ديغول إزاء باتان، الأوّل يمثّل فرنسا الحرّة، والآخر فرنسا المحتلّة، نحن نقاوم اتّفاقاً، فُرض في ظلّ الاحتلال»**[181]. وأبلغ عون الرئيس ميتران في 29 تشرين الأوّل 1989 أنّه يعاني **«من أزمة ضمير حقيقيّة»**، لأنّه وعد جماهيره بإخراج السوريّين من لبنان، فيما كرّس «اتّفاق الطائف»، الذي تدعم فرنسا تطبيقه بسرعة، هذا الوجود[182]. ورأى أن سورية سوف تفسّر «اتّفاق الطائف» وفق مصالحها ويكون لبنان هو الضحيّة. وتوقّع أن تتصاعد المواجهة بين الإسلاميّين والغرب في لبنان إذا ما سقط لبنان[183]. فهل كان عون بالفعل في «أزمة ضمير»، أم شعوره بأنّ رئاسة الجمهوريّة أصبحت بعيدة المنال؟ تشير كل الدلائل أنّه كان يتحرّك من خلال شهوة السلطة، والدليل على ذلك أنّه فتح النار في كلّ الاتجاهات، وعلى البطريرك صفير و«القوّات اللبنانيّة».

إنّ الإقدام على حلّ المجلس النيابيّ لتعطيل انتخاب رئيس للجمهوريّة، أدخل البلاد في جدل قانونيّ عقيم حول دستوريّة حكومة انتقاليّة، مهمّتها قيادة البلاد إلى الاستحقاق الدستوريّ وتقوم بدلاً من ذلك بحلّ الهيئة التشريعيّة. فريمون إدّه، الذي كان له موقف تاريخيّ رافض للوجود السوريّ في لبنان، وعارض بالتالي مؤتمرات الحوار الوطنيّة، جنيف – لوزان – الطائف، اعتبر خطوة عون قانونيّة استناداً إلى المادّة



55 من الدستور اللبنانيّ، التي تُعطي رئيس الجمهوريّة الحق بحلّ المجلس النيابيّ قبل انتهاء ولايته القانونيّة، **«مُعلّلاً بموافقة مجلس الوزراء»**[184]. أمّا بالنسبة إلى قرار حكومة عون بتحديد موعد لانتخابات نيابيّة جديدة في كانون الثاني 1990، فاعتبر إدّه أنّ هذا التاريخ يدخل وفق المادّة 25 من الدستور، ضمن مهلة الثلاثة أشهر بعد حلّ المجلس النيابيّ. وفي هذه الحالة، أضاف إدّه، يُدعى الناخبون للاقتراع وفق المادّة 25، وينبغي على المجلس الجديد أن ينعقد بعد مرور 15 يوماً على إعلان نتائج الانتخابات[185]. هكذا، وجد إدّه تسويغاً دستوريّاً لتصرّف عون، متناسياً في الوقت نفسه أنّ المادّة 55 من الدستور تشترط حلّ المجلس النيابيّ بوجود رئيس للجمهوريّة ومجلس وزراء يوافق على قرار الحلّ، وهما شرطان لازمان كانا غير متوافرين.

ومن ناحيته، رفض المكتب السياسيّ لحزب الكتائب اللبنانيّة مقولة دستوريّة حلّ المجلس النيابيّ، واعتبر أنّ ما أقدم عليه عون هو عمليّاً، إلغاء للمؤسّسات الدستوريّة وتعطيل أيّة محاولة لانتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، ممّا يقوّض ما تبقّى من الجمهوريّة اللبنانيّة[186]. وعبر صحيفة «النهار»، وجّه غسّان تويني كتاباً مفتوحاً إلى عون، اعتبر فيه أنّ حلّ المجلس النيابيّ سيقود الحُكم والكيان إلى شفير الهاوية والقفز في المجهول. وختم تويني بنعيّ الديمقراطيّة في لبنان، معتبراً أنّها أصبحت في مهبّ الرياح[187].

لم تقتصر انتقادات خطوة عون على الداخل اللبنانيّ فحسب. فبناءً على استشارة الرئيس الحسيني، أوضح جورج فيديل (Georges Vedel) عميد الشرف لكلّية الحقوق والعلوم الاقتصاديّة في جامعة السوربون وعضو المجلس الدستوريّ الفرنسيّ بين عامي 1980 – 1989، أنّ قرار عون بحلّ المجلس النيابيّ مخالف للدستور تبعاً للمادّة 62، التي تنصّ على أنّ الحكومة في حال شغور منصب رئاسة الجمهوريّة، تمارس مهام تنفيذيّة ولا يحقّ لها حلّ المجلس النيابيّ لتناقض ذلك مع مهامها الانتقاليّة[188].

إضافة إلى الجدل حول قانونيّة الإجراء، فإنّ ما أقدم عليه عون اعتُبر أمراً خطيراً للغاية من الوجهة السياسيّة، إذ كان المجلس النيابيّ السلطة الشرعيّة الوحيدة المعترف بها من كلّ الجهّات والمؤسسة الدستوريّة الوحيدة المتبقية على قيد الحياة. إضافة إلى ذلك، قام عون في مطلع عام 1990 بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمّى[189]. أمّا النوّاب المسيحيّون الذين وقّعوا على «وثيقة الوفاق الوطنيّ»، فبقوا في العاصمة الفرنسيّة في «ضيافة» الحريري. وقد اتصل داني شمعون بهم، وتحدّث إلى جورج

سعادة وكاظم الخليل، ناقلاً إليهم رغبة عون في عودتهم إلى بيروت[190]. لكنّهم اشترطوا أن يسبق ذلك إعلان موافقته على «اتّفاق الطائف»، وهو ما لم يفعله. وأدّى قرار عون بحلّ المجلس إلى انقسام بين النوّاب المسيحيّين. ففقد بعضهم الرغبة في متابعة «مشوار» الطائف وانتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، قبل أن يتأكّدوا من مسار الحلّ وكيفيّة وضعه موضع التنفيذ، في ضوء معارضة عون له.

## 3 – لبنان «الطائف»: من معوّض – الهراوي إلى سقوط الجنرال

بعد مغادرة النوّاب الطائف إلى باريس، قام أحد ممثّلي «اللجنة العربيّة العليا» بزيارتهم وعرض عليهم أسماء أربعة مرشّحين لرئاسة الجمهوريّة، جرى التوافق عليها بين اللجنة وبين المملكة العربيّة السعوديّة والولايات المتّحدة، ليختاروا منها واحداً، وهؤلاء هم: رينيه معوّض، إلياس الهراوي، بيار حلو وبطرس حرب. لكنّ معوّض كان الأوفر حظاً. كما اتصل فرنجيّة من لبنان ليبلغ كاظم الخليل بأنّه سيتقدّم بترشيحه للرئاسة، وطلب اليه إبلاغ النوّاب بذلك. وقد حاول معوّض فاشلاً ثني الخليل عن ذلك. وقد ثار جوزيف سكاف لدى سماعه اسم الهراوي من بين المرشّحين. كان الأخير زعيماً ومنافساً سياسيّاً له[191].

### – معوّض رئيساً للجمهوريّة: ثمانية عشر يوماً

في جوّ توافقيّ سوريّ – سعوديّ – أميركيّ على انتخاب رينيه معوّض، دعا الحسيني النوّاب لعقد جلسة الانتخاب في مطار القليعات، بعدما غُضّ النظر عن «مصرف لبنان» بسبب تمكّن عون من معرفة مكانها. وكان اختيار القليعات بدلاً من «مصرف لبنان» يعود إلى أنّه يخرج عن نطاق مرمى مدفعيّة عون ال 155 ملم[192]. ولهذه الغاية، سافر الحسيني إلى باريس وعاد بسبعة وعشرين نائباً إلى القليعات على متن طائرة الحريري الخاصّة. وقد وافاهم إلى هناك نوّاب آخرون من المناطق اللبنانيّة. وبعد حضور 58 نائباً واكتمال النِصاب، عُقدت جلسة نيابيّة انتُخِب خلالها أوّلاً حسين الحسيني مجدّداً كرئيس للمجلس النيابيّ، وألبير مخيبر نائباً له غيابيّاً. ثمّ جرى التصويت على «وثيقة الوفاق الوطنيّ» بإجماع 57 صوتاً وامتناع حسن الرفاعي عن التصويت[193].

لقد شكّك هانف بقانونيّة قرار التصويت على «وثيقة الوفاق الوطنيّ» استناداً إلى المادّة 75 من الدستور اللبنانيّ، التي تنصّ: **«إنّ المجلس الملتئم لانتخاب رئيس**



**الجمهوريّة يُعتبر هيئة انتخابيّة لا هيئة اشتراعيّة ويترتّب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي (كذا) عمل آخر»**[194] ورأى هانف: **«إنّ التصويت حصل قبل انتخاب رئيس الجمهوريّة، لأنّ النوّاب المسلمين اعتبروا قبول الإصلاحات شرطاً أساسيّاً للاشتراك في انتخاب الرئيس»**[195]. وفي الجولة الثانية، فاز رينيه معوّض نائب زغرتا بأكثريّة 52 صوتاً وامتنع ستّة نوّاب عن التصويت، بعدما كان قد حصل في الدورة الأولى على 35 صوتاً مقابل 16 لجورج سعادة و5 لإلياس الهراوي[196]. أمّا فرنجيّة والضاهر فسحبا ترشيحهما. وقد حضر عدد من السفراء الأجانب انتخاب معوّض، وصدرت تصريحات تأييداً له من كلّ الدول العربيّة، ومن الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتيّ وفرنسا، مقابل رفض إيرانيّ وتحفّظ عراقيّ.

كان معوّض، الزعيم السياسيّ المثقّف والرزين، منذ البداية هو الأوفر حظاً من بقية المرشّحين. فبعد تقليص عدد المرشّحين باستبعاد ريمون إدّه وسليمان فرنجيّة وميشال عون ومخايل الضاهر، لم يبق في الساحة الانتخابيّة سوى ميشال إدّه وميشال خوري وإلياس الهراوي وجان عبيد. لكن التوافق السوريّ – السعوديّ – الأميركيّ وقع على معوّض باعتبار، كما جاء على لسان مروان حمادة، أنّه **«رجل سياسيّ مفصّل على مقاس الطائف، شهابيّ دستوريّ النزعة، أي رجل تسوية مقبول في آن من العرب ومن مسيحيّي لبنان، كونه قد أحسن مراعاة جانب الكتائب والقوّات اللبنانيّة. وله في الجيش أنصار أقوياء كما أنّ علاقاته بالسوريّين جيدة جدّاً»**[197].

وفور انتخابه، ألقى معوّض خطاباً أعلن فيه التزامه باتّفاق الطائف كوثيقة سياسيّة متكاملة، تؤمّن مدخلاً إلى السلام الوطنيّ وإقامة جمهوريّة المؤسّسات. وطالب الرئيس الجديد بوضع حدّ نهائيّ للعنف والقتال، وأن يكفّ الجميع عن الاحتكام إلى السلاح، وفتح صفحة جديدة بين اللبنانيّين. وأشاد بالجيش اللبنانيّ والقوى الأمنيّة كمشاركين أساسيّين في صنع السلام في لبنان. وبالنسبة إلى العلاقات بسورية، رأى معوّض أنّ ما بين لبنان وبينها من المصالح والأواصر ما يحتّم تنظيم علاقات لبنان المميّزة بها. وختم بأنّه لن يرتاح إلاّ وقد تمّ إعمار ما تهدّم، وإسكان من هُجّر، وإعادة من هاجر[198].

في 13 تشرين الثاني، وبعد المشاورات الملزمة، كلّف الرئيس معوّض سليم الحصّ تشكيل الحكومة اللبنانيّة. وفي اليوم التالي، بدأت الاستشارات واستقرّ الرأي على أن تكون من أربعة عشر وزيراً بدلاً من أربعة وعشرين[199]. وقد اصطدم تشكيل الحكومة

بصعوبات عديدة، منها عزوف «حزب الكتائب اللبنانيّة» و«القوّات اللبنانيّة» عن المشاركة فيها خشية الاصطدام بعون واندلاع حرب أهليّة في المناطق الشرقيّة. كما كان تأليف الحكومة يتطلّب مصالحة بين «القوّات اللبنانيّة» ( = سمير جعجع) وآل فرنجيّة لإشراكهما فيها. أخيراً، كان على الحصّ اختيار نوّاب يمثّلون المجلس النيابيّ في حكومته، وكذلك القوى الميليشياويّة الموجودة على الأرض[200].

علّق الحصّ على صعوبات تأليف حكومة من أربعة وعشرين عضواً، ومساعي قادة الميليشيات للاستحواذ على وزارات خدماتيّة بالقول: «**قضيت ساعات طويلة مع الرئيس معوّض، منذ تكليفي تأليف الحكومة، نتباحث في هويّتها وتكوينها. وكان المطروح بداية تشكيل حكومة من 24 عضواً على الأقلّ بغية استيعاب أكبر عدد من ممثلي القوى الفاعلة في البلاد، على أن تُسند الحقائب الوزاريّة بالقدر الممكن إلى ذوي الاختصاص أو الجدارة لإدارتها، وإلى فريق من النوّاب الذين ساهموا في صنع اتّفاق الطائف، وعلى أن يُسمّى قادة الميليشيات وزراء دولة، أي أعضاء في الحكومة بلا حقائب. وكان هذا لا يروق لقادة الميليشيات الذين كان يهمّهم تولّي حقائب مختصّة بالخدمات. وقد صرّح بعضهم بذلك. ولكننا لم نلبث أن اصطدمنا بصعوبات كبيرة في تشكيل حكومة موسّعة، فانكفأنا إلى صيغة حكومة متوسّطة الحجم من أربعة عشر وزيراً**»[201].

لم يتأخر عون في الرّد على المشاورات لتشكيل الحكومة، فأبلغ النوّاب المسيحيّين بأنّ القبول بحقائب وزاريّة في حكومة معوّض – الحصّ، يعني أنّ عليهم مغادرة المناطق الشرقيّة[202]. كما صعّد من حدّة تصريحاته ضدّ الرئيس الجديد عشيّة تعرّض الصرح البطريركيّ في بكركي إلى هجوم من قبل أنصاره، فقال: «**أنا رئيس لبنان الحرّ، والسيّد. فقط المتواطئون مع العدو هم في الجانب الآخر. أنا أشكّل بالتعاون مع الحكومة صلاحيّات رئيس الدولة، كما استند على شرعيّة الشعب... رينيه معوّض ليس إلا نائباً سابقاً. وهذا كلُّ ما في الأمر**»[203]. في المقابل، وجّه معوّض رسائل إلى عون عبر أصدقاء مشتركين، مدنيّين وعسكريّين، يطلب إليه الاعتراف بوثيقة الطائف لوقف حمّام الدم، على أن يكون مكانه محفوظاً في الحُكم[204]. ويذكر طنّوس معوّض، الذي أرّخ لحقبة الـ 18 يوماً من رئاسة معوّض، أن قسماً كبيراً من الضبّاط العونيّين اتّصلوا بالرئيس معوّض، وأعربوا عن تضامنهم معه، حتّى أنّ بعضهم زاره سرّاً[205].



وفي 22 تشرين الثاني، قُتل معوّض في حادثة المتفجّرة أثناء عودته إلى مسكنه عقب انتهاء حفل استقبال السفراء الأجانب في القصر الحكوميّ في الصنائع بمناسبة عيد الاستقلال. وقد طُرحت علامات استفهام عديدة حول الجهة التي كانت تقف وراء الاغتيال. ويعتقد هانف، أنّ سورية كانت المستفيد الأوّل من الحادث، لأنّ معوّض كان متصلّباً معها، وأصرّ على تسوية سلميّة مع عون وعدم استخدام العنف ضدّه[206]. أمّا ألبير منصور، فذكر أنّ الرئيس المغدور رفض طلباً سوريّاً بتعيين أحد المقربين لها وزيراً في حكومة الحصّ[207]. وفي المقابل، أكّدت مصادر أخرى أنّ معوّض، على الرغم من أنّه لم يكن مرشّح سورية، إلاّ أنّه كان على علاقة ودّية بها، وأنّ محاولة اغتيال الرؤساء الثلاثة معاً يوم 22 تشرين الثاني، تبعاً لرواية ألبير منصور[208]، كانت موجّهة ضدّ سورية وجهودها لإعادة السلام إلى لبنان تحت نفوذها. فسقوط القادة الثلاثة، معوّض والحسيني والحصّ في «ضربة» واحدة، كان يحمل معه احتمال انهيار كلّ شيء وإحداث فراغ سياسيّ وتقسيم لبنان، وهذا التقسيم ما كان في مصلحة سورية، بعدما لحظ «اتّفاق الطائف» مصالحها في لبنان. فكان التقسيم معناه، ارتماء قسم من اللبنانيّين مجدّداً في أحضان إسرائيل.

كان اغتيال معوّض يفيد إسرائيل، التي كان يهمّها إبقاء الأزمة اللبنانيّة مشتعلة من دون حلٍّ، وتعتقد أنّ «اتّفاق الطائف» يشرّع الوجود السوريّ في لبنان. على كلٍّ حال، لم تكن إسرائيل منزعجة من الوجود السوريّ في لبنان طالما أنّ دمشق ملتزمة باتّفاق «الخطوط الحمر». ومن ناحية أخرى، كانت تصريحات عون العنيفة، التي اقتبسنا العديد منها، ومذبحة الأونيسكو والملاّ وتلّة الخيّاط، وإطلاق جماهيره ضدّ البطريرك صفير، كلّها ترجّح أنّه ما كان يتوانى عن فعل أي شيء لإيقاف «قطار» الطائف. إنّ شغف عون برئاسة الجمهوريّة وسعيه للوصول إليها بأيّ ثمن من جهة، ورفضه تقليص صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، كما ورد في «وثيقة الوفاق الوطنيّ» من جهة أخرى، يفسّران لماذا كان الجنرال ضدّ الطائف. فهو كان يريد أن تكون له رئاسة الجمهوريّة بالصلاحيّات التقليديّة المعهودة، التي تجعله يمسك بالوزراء ورئيسهم تعييناً وبالحكومة اللبنانيّة كسلطة، وكذلك بالمجلس النيابيّ. ففي مؤتمره الصحافي قبل أسبوع على عمليّة اغتيال معوّض (14 تشرين الثاني) صرّح أنّ «**الطائف مرفوض وكلّ من يدخل فيه لا يدخل إلى الحياة بلّ يذهب إلى الجحيم...**»[209].

وإذا صحّت رواية ألبير منصور أنّه كان مقرّراً اغتيال الرؤساء الثلاثة في حادثة يوم

22 تشرين الثاني، فإنّ عون كان هو المستفيد الأوّل من هذه العمليّة الثلاثيّة. إنّ «تعويم» المجلس النيابيّ من قبل «اللجنة العربيّة العليا» من أجل التصديق على «اتّفاق الطائف»، ومن ثمّ انتخاب رئيس الجمهوريّة ومنح حكومته الثقة النيابيّة، كان يتعارض مع سياسة عون الذي بدأ بترهيب أعضاء المجلس النيابيّ، ثمّ حلّه، وأخيراً إبعاد النوّاب المسيحيّين من المناطق الشرقيّة. كما أنّ وجود رئيس جمهوريّة شرعيّ وحكومة شرعيّة، أفقد حكومة عون مسوّغ وجودها وجعل منه متمرّداً. وتقول كارول داغر التي أرّخت لمرحلة عون: إنّ انتخاب معوّض كان يهدّد مركز عون في ادّعاء الشرعيّة في المنطقة الشرقيّة[210].

على كلّ حال، اعتُبر إغتيال معوّض اغتيالاً للطائف ببعده العربيّ. كما أنّ اختفاء محرّك سيّارته وما تبقى من حطامها من إحدى ثكنات قوى الأمن الداخليّ في المنطقة الغربيّة، وأوراقه الخاصّة والرسميّة من مكتبه الخاصّ في مقرّه المؤقّت، دلّ على حجم المؤامرة التي استهدفت لبنان ورئيسه. وبعد مرور 18 سنة على هذا الاغتيال، اتّهمت أرملة الرئيس معوّض السيدة نائلة، السوريّين باغتيال زوجها.

### – الهراوي رئيساً: رعاية سوريّة ومباركة حريريّة

بعد ظهر يوم اغتيال معوّض، اجتمع النوّاب في منزل الحسيني ووقع خيارهم على بيار حلو خلفاً له. ومساء اليوم نفسه، زار الحسيني دمشق ونقل إلى السوريّين الرغبة بترشيح حلو لرئاسة الجمهوريّة. كان الحسيني بتأييده حلو يحاول قطع الطريق على الهراوي للوصول إلى سدّة الرئاسة، وذلك بسبب خصومة بينهما حول انحياز «تجمّع النوّاب المستقلّين» الذي انتمى إليه الهراوي، إلى جانب كامل الأسعد في انتخابات رئاسة المجلس النيابيّ[211]. أمّا الحريري، الذي كان بدوره مستعجلاً لمنع حدوث فراغ دستوريّ، فبقي يلاحق النوّاب المسيحيّين الذين كانوا قد عادوا إلى باريس، وتمكّن من إرجاعهم إلى بيروت تمهيداً لعمليّة الانتخاب. لكنّ مفاجأة حدثت في اليوم التالي بعودة الحلو عن ترشيح نفسه. وعلى ما يبدو، خشي حلو عواقب دخول سوريّ إلى المناطق الشرقيّة لإنهاء عون[212]، وصرّح بالقول: «**أنا أعرف ميشال عون. لن يرحل بدون قتال، وأنا لا أريد إعطاء الأمر بحمّام دم**»[213]. ويعتقد منصور أنّ حادثة اغتيال معوّض روّعت بيار حلو وجعلته يحجم عن الرئاسة[214].

وبابتعاد بيار حلو عن ساحة الترشيح، طلبت دمشق من رفيق الحريري إحضار جان



عبيد على عجل من باريس. فوصلها الأخير مساء 23 تشرين الثاني بصحبة الحريري وعلى متن طائرة الأخير الخاصّة. كما وصل العاصمة السوريّة إلياس الهراوي بصحبة «عرّابه» ميشال المرّ. ويذكر ألبير منصور، أنّ الحريري أحضر جان عبيد بناء على رغبة السوريّين ولم يكن يؤيّده للرئاسة، بلّ كان يميل إلى إلياس الهراوي، بدافع من صديقه جوني عبدو الذي يعرف الهراوي جيّداً. وقد وافق السوريّون على الهراوي[215].

كما ذكرنا سابقاً، ذهب الحسيني مساء اليوم الذي قُتِل فيه معوّض إلى دمشق، أو استُدعي إليها للتشاور. وكان يسعى لترويج مرشحه بيار حلو. لكن السوريّين لم يوافقوا عليه. وعندما قابل الحسيني الرئيس الأسد وعرض عليه اسم بيار حلو، رفض الأسد قائلا للحسيني: «**اذهب واجمع النوّاب وانتخبوا إلياس الهراوي**»[216].

وفي اليوم التالي التقى 39 نائباً في فندق بارك أوتيل – شتورا، ووافاهم إلى هناك عدد من النوّاب الذين حضروا من باريس على متن طائرة الحريري الخاصّة. وفي اليوم التالي انعقد المجلس النيابيّ في جلسة رسميّة بعد اكتمال النصاب بحضور 53 نائباً. ووفق هانف، الذي ينقل عن الصحف اللبنانيّة يوم 25 تشرين الثاني، أعلنت إذاعة دمشق انتخاب الرئيس قبل حصول الاقتراع بربع ساعة. وكان المرشّح الوحيد هو الهراوي الذي فاز في الجولة الثانية بـ 47 صوتاً، بينما اقترع خمسة نوّاب بأوراق بيضاء[217]. وعلى إثر الانتخاب، أقرّ النوّاب تجديد ولاية مجلسهم لفترة أربع سنوات. واعتُبر الهراوي، على الرغم من ماضيه الشمعونيّ وتأييده لبشير الجميّل[218]، رجل سورية اقتناعاً ومصلحة، عبر ترويجه لمقولة ضرورة تنظيم لبنان أوضاعه مع سورية. وكان الهراوي يرتبط بمصالح اقتصاديّة مع أحد أبناء خدّام[219]. وعلى ما يبدو، فإنّ موقع زحلة الجغرافيّ في البقاع أثّر في أداء الهراوي السياسيّ، وبرز هذا من خلال التفاعل المسيحيّ – الإسلاميّ في المنطقة، والعلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة ما بين البقاع وسورية[220].

إذا كان إغتيال معوّض قد أتى برئيس جمهوريّة جديد، فإنّ الهراوي أبقى على الحصّ كرئيس للحكومة المقبلة. فشكّل هذا الأخير حكومته في 25 تشرين الثاني التي تألّفت من 14 عضواً، وحصل جنبلاط وبرّي على حقائب وزاريّة فيها، وكذلك الوزراء المسيحيّون المقيمون في المنطقة الشرقيّة الواقعة تحت الوجود السوريّ. أمّا سعادة وساسين وجعجع فرفضوا المشاركة في الحكومة[221]. وكان عذر الأوّلين أنّ حكومة الحصّ لا تعكس وفاقاً وطنيّاً[222]. وبالنسبة إلى عزوف سعادة، ذكر الرئيس الهراوي

إنّه كان يخشى العودة إلى بيروت وعون لا يزال في قصر بعبدا[223]. أمّا سمير جعجع، فحاذر في تلك المرحلة إعلان موقف مؤيّد للطائف، خشية الاصطدام بعون.

### – الهراوي والحسم العسكريّ: مناورات عون ومآزقه

خلافاً لمعوّض، كان الهراوي، الذي اتّخذ من بيروت الغربيّة مقرّاً رئاسيّاً مؤقّتاً له، مصمّماً على الانتهاء سريعاً من عون، وبوساطة السوريّين إذا اقتضت الحاجة، وكان يلحّ عليهم في هذا الشأن[224]. وكشف في خطاب القسم الدستوريّ الذي ألقاه، عن قراره بسحق كلّ من يقف في وجه مسيرة العهد الجديد[225]. وفي اليوم الثاني لانتخابه، أقال الهراوي عون من منصبه كقائد للجيش وأمره بمغادرة قصر بعبدا خلال 48 ساعة. وفي الجلسة الثانية لمجلس الوزراء، عُيّن العميد إميل لحود قائداً للجيش، وليس بحوزته سوى 6 آلاف جنديّ[226]. ولم يكن قائد الجيش الجديد على انسجام مع القائد السابق عون، إذ كان يرى فيه شخصاً متفرّداً في اتّخاذ القرارات، ووصوليّاً طَرَقَ باب السوريّين والميليشيات وتعاون مع القوّات «اللبنانيّة» من أجل تعيينه قائداً للجيش[227]. وقال الهراوي: «**لم نُنتخب لإعلان حرب جديدة، ولكن إذا ما اندلعت حرب جديدة، فلن تدوم سوى ساعات قلائل وذلك للقضاء على الذين لا شرعيّة لهم. أنا مقرّر أن أحكم انطلاقاً من بعبدا... حتّى وإن لم يبق هناك سوى غرفة واحدة**»[228]. ولكن إنذار الهراوي بإزاحة عون لم يُنفّذ لأسباب عدّة، في مقدّمها عدم رغبة دمشق في تلك المرحلة في القضاء عليه، واعتقادها بإمكان ضمّه إلى حكومة مصالحة وطنيّة. كما أنّ قيام أنصار عون ومؤيّديه بالإحاطة بقصر بعبدا بالخيام والاعتصام عدّة أسابيع، جعل عمليّة اقتحام القصر صعبة ومكلفة بشريّاً. إلى ذلك، اضطر جعجع، حفاظاً على مركزه في المناطق الشرقيّة، إلى الإعلان أنّ «القوّات اللبنانيّة» ستقف إلى جانب الجيش اللبنانيّ ضدّ أيّة عمليّة اجتياح[229]. وهذا ما أرعب الهراوي وجعله يخشى مواجهة مع «المجتمع المسيحيّ». من هنا، كان على رئيس الجمهوريّة أن يقوم باتصالات محلّيّة وإقليميّة ودوليّة لتأمين الإجماع والدعم على سياسته في الإطاحة بعون.

على الصعيد المحلّي، دفع الهراوي نوّاب الشرقيّة أثناء «حرب الإلغاء»[230] إلى تسطير العرائض إلى رئاسة الجمهوريّة مطالبين بإزاحة عون. واتّفق مع سمير جعجع على خطّة تنفّذها تارة «القوّات اللبنانيّة» عبر إطلاق قذائف بين فترة وأخرى كي يُتّهم



عون بإطلاقها، الأمر الذي يعطي الحكومة اللبنانيّة الذريعة لمطالبة السوريّين بالتدخّل والتخلّص من عون، وتارة أخرى تولّتها إذاعة «صوت لبنان» وتلفزيون «المؤسسة اللبنانيّة للإرسال» عبر بثّ بيانات بأسماء مستعارة لجمعيّات وتجمّعات وهميّة تناشد «الشرعيّة» العمل للقضاء على تمرّد الجنرال.

وعلى الصعيد العربيّ، سطّر جورج سعادة ونصري المعلوف بإيعاز من الهراوي رسالة إلى عاهل المملكة العربيّة السعوديّة حذّرا فيها من تقسيم لبنان في حال تمكّن عون «**المغامر المكابر من تحقيق أهدافه في الأرض التي يتحكّم فيها، ويصبح إذ ذاك إنجاز الطائف التّاريخيّ قطعة من التاريخ**»[231]. واتّهم سعادة والمعلوف عون بالتلاعب بالعواطف والمزايدة على وطنيّة من اشتركوا في وضع ميثاق الطائف[232]. كما تحرّك الرئيس الهراوي عربيّاً ودوليّاً لتوطيد شرعيّة حكمه وعزل حكومة عون. باختصار، أراد الهراوي من وراء تحرّكه المحلّي والعربيّ تأمين تأييد داخليّ وعربيّ للإطاحة بعون، يسفر عنه إقناع سورية بضرورة إنهاء تمرّد الجنرال. لكنّ بقاء عون في المنطقة الشرقيّة كرئيس مارونيّ للحكومة، ووجود الهراوي كرئيس مارونيّ في «المنطقة الغربيّة»، فضلاً عن تعيين إميل لحود قائداً جديداً للجيش بعد إعفاء اللواء سامي الخطيب من مهامه في تولّي شؤون عناصر الجيش الملتحقة بوزارة الدفاع[233]، تسبّب في ظهور ردّة فعل خطيرة في المنطقة الغربيّة. فخاطب مرجع دينيّ عبر التلفزيون المسؤولين عن «اتّفاق الطائف» بالقول: «**يا أهل الطائف ويحكم، ماذا فعلتم بنا، كنا برئيس مارونيّ على الموارنة ورئيس مسلم على المسلمين، فأبقيتم الرئيس المارونيّ على الموارنة وأتيتم برئيس مارونيّ على المسلمين. كنا بقائد جيش مارونيّ على الموارنة، وقائد جيش مسلم على المسلمين، فأبقيتم الأوّل وجئتم بقائد جيش ماروني على المسلمين. هذا لا نستطيع أن نطيقه**»[234]. ويعتقد دلّول أن هذا الأمر الخطير جعل الحكومة اللبنانيّة تعجّل بإنهاء ظاهرة عون.

لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي:

ما هو موقفا جعجع وعون من نداء الهراوي للالتحاق بالشرعيّة؟

كان هناك قاسم مشترك بين جعجع والهراوي، وهو رحيل عون عن قصر بعبدا. وقد اشترط قائد «القوّات اللبنانيّة» أن يسلّم عون قصر بعبدا ووزارة الدفاع إلى الحكومة الشرعيّة. وكان جعجع يراهن على عناد عون ورفضه ذلك. وأبلغ جعجع الإبراهيميّ، عندما حضر إلى بيروت في منتصف تموز 1990، عن استعداده الكامل للتعاون، وقال

له: «**نوافق (على اتّفاق الطائف) إذا وافق الجنرال**»[235]. وذكر أحد قياديي «القوّات اللبنانيّة» ما يلي: «**قلنا نعم لعلمنا أنّ الجنرال سيقول لا**»[236]. لقد حاول الهراوي عقب صدور ندائه أن يعمل على جذب «القوّات اللبنانيّة» إلى معسكره، أو تحييدها عن الصراع المنتظر بينه وبين عون. لكنّ سياسته هذه، كانت تحتاج إلى وصل الخيوط بين سورية وجعجع، وأن يعلن الأخير عن موقفه الصريح من «اتّفاق الطائف» وعلاقاته المستقبليّة بها بعد الإطاحة بعون. من هنا، قام نادر سكّر وفارس بويز، صهر الرئيس الجديد، برعاية اتصالات غير مباشرة بين جعجع ودمشق، أسفرت عن توجيه جعجع رسالة إلى الهراوي في 6 شباط 1990، قال فيها صراحة: «**إنطلاقاً من ثوابتنا الوطنيّة والمسيحيّة، فإنّي أوجّه إلى فخامتكم هذه الرسالة، لأبلغكم عن نيّتي بالتعاون معكم معترفاً بكم وبحكومتكم السلطة الشرعيّة في لبنان، وبوثيقة الوفاق الوطنيّ التي أقرّها المجلس النيابيّ كمدخل لاستعادة السيادة الوطنيّة، وإعادة بناء نظامنا السياسيّ وتحقيق السلام في لبنان**»[237].

بعد انتخاب الهراوي، وجد عون نفسه محاصراً من أربع جهات: 1 – من النوّاب المسيحيّين ومن بكركي؛ 2 – من الرئيس الهراوي وحكومة الحصّ والميليشيات المؤيّدة لسورية؛ 3 – من العرب بسبب رفضه «اتّفاق الطائف»؛ 4 – من المجتمع الدوليّ بقيادة الولايات المتّحدة التي كانت تمنع كلاً من فرنسا والفاتيكان والاتحاد السوفياتيّ من التدخّل لمصلحته. وكان عون شديد القلق من موقف بكركي والنوّاب المسيحيّين، ويعتبر موافقة سمير جعجع على «اتّفاق الطائف» كمدخل للوفاق الوطني شيئاً خطيراً[238]. فهدّد عون بأنّ الطائف يقتل كلّ من يمشي فيه، غامزاً من قناة الرئيس الشهيد رينيه معوّض، وقاصداً سمير جعجع بشكلٍ خاصّ[239]. أمّا حكومة الهراوي – الحصّ، فحاول عون محاصرتها بمنع الإذاعات والتلفزيونات والصحف في المنطقة الشرقيّة من إطلاق صفة رئيس الجمهوريّة على الرئيس الهراوي، وصفة رئيس الحكومة على سليم الحصّ[240]. من هنا، اتّسمت مواقفه وتصريحاته وتحرّكاته في المرحلة المقبلة حتّى سقوطه، بالتناقض والتضارب واتّخاذ القرارات المصيريّة الخطيرة.

قبيل إعلان حربه ضدّ جعجع وأثناءها وفي نهايتها، وعندما تأكّد له أنّ جيشه لا يستطيع أن يحسم عسكريّاً على الأرض، وأنّ التململ يسري بين عناصره، قام عون بسلسلة خطوات متناقضة أفقدته صدقيّته ودلّت على خطّه السياسيّ المهتزّ. ففي الخامس من كانون الأوّل 1989، أدلى بحديث إلى إحدى شبكات التلفزة الأميركيّة،



أعلن فيه عن استعداده للتفاوض مع سورية حول مصالحها الحيويّة في لبنان، وأنّه على استعداد للإقرار بها والقبول بالوجود العسكريّ السوريّ في البلاد لأغراض دفاعيّة[241]. وفي منتصف آذار 1990، عرض عون على الهراوي التفاوض والقبول بتسوية سلميّة. وفي نيسان وأيّار 1990، فشل في التقرّب من إسرائيل والحصول على السلاح منها، مشترطاً عليها إقصاء جعجع و«حزب الكتائب» وتزويده بأسلحة وذخائر مجانيّة. ومن دون دعم إسرائيل، لم يكن بإمكان عون القضاء على جعجع. إلاّ أنّه لم يُدرك أنّ إسرائيل لم تكن على استعداد للتخلّي عن الميليشيات المسيحيّة الحليفة لها من أجل أمل وهميّ، وهو وصوله دستوريّاً إلى رئاسة الجمهوريّة[242]. ومن ضمن أوراقه الأخيرة وسياسة اللعب على الحبلين، العودة للانفتاح مجدّداً على سورية، مستغلاً كراهيتها لجعجع.

ففي تموز، أبلغ عون دمشق عن استعداده لشنّ هجوم نهائيّ على جعجع في الأشرفيّة، مقابل إعادة النظر في «اتّفاق الطائف» وإبعاد الهراوي عن الرئاسة. واعتقد عون أنّ سورية لا تريد تطبيق الطائف وسوف تدعمه ضدّ خصومه اللبنانيّين والمسيحيّين. وما لبث في نهاية تموز أن قدّم تنازلات لها بالصيغة التي حدّدتها: «**نحن شعب واحد، من حيث التقاليد والعادات والثقافة، لماذا لا ينبغي أن تربطنا علاقات أقوى من علاقات الجوار والعلاقات المميّزة؟**»[243] وفي الأوّل من آب 1990، أقرّ مرّة أخرى لإحدى الصحف اللبنانيّة بعلاقات مميّزة بين لبنان وسورية أكثر من علاقات الجوار، لأن ما «**يجمعهما** (لبنان وسورية) **أكثر من رابط. فهناك تزاوج ومصاهرة وتاريخ مشترك**...»[244] لكن دمشق لم تعد تصدّق كلام عون، وأدركت أنّه يقول ذلك من موقعه كخاسر للحرب[245]. وسوف تثبت التطوّرات اللاحقة، أنّ عون ما كان جديّاً في محاولته حلّ الأزمة سلماً، وأنّه كان يراهن على أوهام خارجيّة قد تقلب الوضع لصالحه.

وفي الوقت نفسه، حاول عون الانفتاح على «حزب الله» الرافض لاتّفاق الطائف[246]، وعلى حبيقة وجنبلاط و«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» للوصول عبرهم إلى دمشق وعزل «القوّات اللبنانيّة». ففشل مع «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ»، ومع حبيقة. أمّا «حزب الله»، فاتّخذ موقفاً شديد المعارضة لعون، بسبب ما تردّد حول علاقته بإسرائيل وباللحديّين وإعلانه «حرب التحرير» على سورية وعلى المناطق الوطنيّة والإسلاميّة. وبكلمات نابية تعبّر عن خطاب الحرب المتدنّي،

وصف الحزب الجنرال بـ: **«الأحمق» و«المنفوخ» و» زعيم عصابة»**، الذي «**يقود البلاد والعباد نحو الهاوية والدمار**». وتساءلت جريدة «العهد» الناطقة بلسان «حزب الله» بالقول: «**هل يُعقل أن يعتلي سُدة الرئاسة جنرال صغير مخبول كهذا؟ هل يُعقل أن يرأسنا محاربجيّ يتكلّم قذائف، ويسكت قذائف**»[247]. وعلى ما يبدو، كان «حزب الله» يخشى من وصول عون إلى سُدة الرئاسة ويعمل على الإمساك بكلّ لبنان وضرب الميليشيات، شرقاً وغرباً، والتصدّي للمقاومة الإسلاميّة ونزع سلاحها. فمنطق «حزب الله» هو تحرير الجنوب عبر الاحتفاظ بسلاحه، فيما منطق عون توحيد لبنان وإخضاع سلاح الميليشيات للشرعيّة الممثّلة بشخصه. ولم ينجح عون إلاّ بصورة مؤقّتة مع جنبلاط، الذي كان يخشى من توطين فلسطينيّ في شرقيّ صيدا، ويعتقد أنّ لا مفرّ من التقسيم والعودة إلى «لبنان الصغير». واعتقد عون أنّ انفتاح جنبلاط عليه جاء بضوء أخضر سوري[248].

### – تصلّب عون والمبادرات العربيّة والدوليّة

أثارت مساعي الرئيس الهراوي لإنهاء عون عسكرياً ردود فعل عربيّة ودوليّة مختلفة. فبعد اللقاء الذي جمع بين سعود الفيصل والرئيس حافظ الأسد في 29 حزيران 1990، حصل بموجبه الوزير السعوديّ على موافقة الأسد على ضمّ عون إلى الحكومة اللبنانيّة، حثّت «الترويكا العربيّة» الرئيس اللبنانيّ على القيام بخطوات جدّية في هذا الاتجاه وتجنّب عمليّة عسكريّة. وانسجاماً مع ذلك، صدر عن مجلس الوزراء اللبناني في 11 تموز 1990، وبعد حصول الهراوي على موافقة جعجع، نداءٌ عامٌّ إلى كلّ القوى السياسيّة في البلاد للقبول بوثيقة الوفاق الوطنيّ، والانضمام إلى الشرعيّة، والانضواء تحت سلطة المؤسّسات الدستوريّة[249]. وهدف النداء، الذي جرت صياغته من قبل «الترويكا العربيّة» وأدخلت سورية عليه «**تنقيحات تجميليّة**» والسعوديّة «**اللمسات النهائيّة**»، إلى عدم إقصاء أحد عن مسيرة الوفاق الوطنيّ، أو إعطائه إمكانيّة احتكار تمثيل طائفة أو منطقة محدّدة. وقبل أن تباشر «الترويكا العربيّة» تحرّكها، اشترطت أن يعلن عون صراحة عن رغبته في الحوار معها. وفي ضوء تعثّر فتح طريق بعبدا – دمشق أمامه، أبدى عون استعداداً للقبول باتّفاق الطائف، وصرّح أنّ الاتّفاق يعبّر «عن رغبة عربيّة صادقة في إنقاذ لبنان»، وأبلغ «الترويكا العربيّة» عن استعداده كذلك للقبول بسلطة الهراوي والتعاون معه من دون شروط مسبقة[250].



قام الإبراهيميّ إثر ذلك بالاتصال بعون في 15 تموز بتكليف من «الترويكا»، مقترحاً عليه الموافقة على «اتّفاق الطائف». ومن مقترحاته تشكيل حكومة اتحاد وطنيّ يتمثّل فيها عون وجعجع. وبعد أربعة لقاءات بين الإبراهيميّ وعون (15 و19 و23 و25 تموز 1990)، لم يرفض الأخير الدعوة إلى تشكيل حكومة اتحاد وطنيّ مباشرة، لكنّه طرح نفسه في لقاء مع الإبراهيمي في 19 تموز، كمؤتمن شرعيّ على السلطة، شروطاً من بينها عدم تعيين نوّاب لملء المقاعد الشاغرة، وتقوية صلاحيّات رئيس الجمهوريّة تجاه صلاحيّات رئيس مجلس الوزراء، وإقرار تنفيذ «اتّفاق الطائف» بعد حلّ الميليشيات وانتخاب مجلس نيابيّ جديد. كما استفسر من الإبراهيميّ حول السياسة الدفاعيّة للحكومة اللبنانيّة بعد تحقيق بيروت الإداريّة ومسائل تتعلّق بجنوب لبنان[251]. ويذكر محسن دلول أنّ عون اقترح استقالة متزامنة لحكومته مع حكومة الحصّ، أو دمجهما معاً على غير أساس الطائف[252]. وبما أنّ مطالب عون هذه كانت تجهض «اتّفاق الطائف»، علّق الإبراهيميّ مبادرته وكشف في 26 تموز أنّ عون يرفض الطائف[253].

على خطٍ موازٍ لمحاولاتها حلّ مشكلاتها مع عون سلماً، وفي سبيل وضع «اتّفاق الطائف» موضع التنفيذ، رفعت الحكومة اللبنانيّة في منتصف آب 1990، مُسوّدة تعديل الدستور إلى المجلس النيابيّ، الذي أقرّها في إطار الإصلاح الدستوريّ استناداً إلى المبادئ والإصلاحات التي تمّ الاتّفاق عليها في «وثيقة الوفاق الوطنيّ». وبقيت التفسيرات الأساسيّة حول طابع لبنان وهويّته التي تصدّرت تلك الوثيقة من دون تعديل، كمقدّمة للدستور اللبنانيّ الجديد. كما تمّت الموافقة على الإصلاحات الدستوريّة عبر تعديل 30 مادّة من الدستور القديم. وفي 26 آب، انعقد المجلس النيابيّ بحضور 51 نائباً: 26 مسيحيّاً و25 مسلماً وجرى التصويت على التعديلات الدستوريّة بأكثريّة 48 صوتاً، وفقاً لما تضمّنه «اتّفاق الطائف».

جاءت ردود الفعل على تعديل الدستور سريعة. فأعلن الرئيس حسين الحسيني أنّ «القطار» قد انطلق وأنّ أحداً لن يتمكن من إيقافه، وأنّه يتّسع للجميع، وأنّ الذين يرفضون ركوبه، فقد يمرّ على أجسادهم[254]. كما عبّر الزعماء السُنّة، وخصوصاً صائب سلام، عن ارتياح كبير. أمّا عون، فاعتبر ما حصل مهزلة ذات فصول عديدة، مشيراً إلى أنّ المجلس النيابيّ قد حُلَّ من قبل حكومته الشرعيّة في 4 تشرين الأوّل 1989، وأنّ كلّ قراراته اللاحقة تعتبر غير قانونيّة[255].

وفور تعديل الدستور، أيّدت الولايات المتّحدة الخطوة، لأنّها تفتح الباب أمام

إعادة إحياء المؤسّسات ونقل لبنان إلى مرحلة الاستقرار. فأبلغت بعض القوى المسيحيّة برغبتها في «**أن يتمّ تطبيق الطائف حالاً... (وإنّه) ينبغي القيام بكلّ الأمور الآيلة إلى تطبيقه**»[256]. وكانت واشنطن تدرك أنّ شخصيّة عون غير الحواريّة والمتعطّشة إلى السلطة لن تسمح بأي مخرج سلميّ لمسألة استيلائه على قصر بعبدا. من هنا، توقّعت أن يحسم الهراوي قضية «اغتصاب السلطة» بالعمل العسكريّ. إلاّ أنّها حذّرت الرئيس من استعمال الطيران السوريّ للقضاء عليه. وعلى الرغم من ذلك، لم تكشف واشنطن في تلك المرحلة عن نواياها الحقيقيّة في شأن كيفيّة الإطاحة بعون[257]. على كلّ حال، فسوف يتطوّر الموقف الأميركيّ تجاه هذه المسألة مع اقتراب حرب الخليج الثانية ولقاء بيكر – الأسد في دمشق[258]. أمّا إسرائيل، فحذّرت بدورها سورية من استخدام طيرانها ضدّ عون، باعتبار ذلك يُشكّل خرقاً للخطوط الحمر، والذي لم تحترمه دمشق أثناء أزمة زحلة عام 1981[259].

وفي مقابل الموقفين العربيّ والأميركيّ من عون، أسهمت المواقف الفرنسيّة المؤيّدة له في تصلّبه وشنّه الحروب ضدّ سورية و«القوّات اللبنانيّة». لكن باريس، كانت تخشى في الوقت نفسه من أن يؤدّي تشدّد عون في انقلاب الأمور لغير مصلحته، وتدفع بالأمور إلى المجهول[260]. بناءً عليه، قامت بتحرّكين اثنين: 1 – رعاية وزارة الخارجيّة الفرنسيّة لقاءات في باريس بين موفد للهراوي هو بطرس حرب، وممثّل عن عون هو العميد فوزي أبو فرحات، بهدف تقريب وجهات النظر وبالتالي عدم اللجوء إلى الخيار العسكريّ مع عون. ومن المقترحات التي عُرضت على عون إيجاد ضمانات تتعلّق بحسن تطبيق «اتّفاق الطائف» وتأمين حصّة وزاريّة له في الحكومة. وكعادته، تصلّب الجنرال في موقفه رافضاً التسوية، ودعا الهراوي إلى الاستقالة والانضمام إليه. وهذا ما حمل حرب على اتّهامه بأنّ أسلوبه سيؤدّي إلى خراب لبنان[261]. 2 – إرسال فرنسا مدير عام وزارة الخارجيّة فرانسوا شير (Francois Scheer) إلى دمشق لحثّها على الاستفادة من استعدادات عون للتوصّل إلى تسوية. لكن المشروع الفرنسيّ باء بالفشل، بسبب تعنّت عون، وبعدما اعتبرت القوى اللبنانيّة المؤيّدة لسورية، أنّ باريس تسعى لتمرير عون في تسوية الأزمة اللبنانيّة[262]. وقد انتقد الرئيس الحصّ فرنسا في حينه بأنّها تبنّت منذ نشوب ما سُمّي بـ «حرب التحرير» موقفاً منحازاً إلى جانب قوى المنطقة الشرقيّة بدعوى مناصرة الأقلّية المسيحيّة[263].



أمّا بالنسبة إلى موقف الفاتيكان، فقد تلقّى بإيجابيّة في حزيران وتموز 1990 إشارات عون إلى «الترويكا العربيّة» بغية إيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة. وكان في مقدّمة الدول التي عارضت، في أكثر من مناسبة، اللجوء إلى الوسائل العسكريّة للإطاحة به. وقد بذل الكرسيّ الرسوليّ جهوداً حثيثة لحمل عون على إيجاد تسوية ممكنة مع الهراوي وبالتالي تجنّب المواجهة العسكريّة[264]. فاقترح القاصد الرسوليّ بابلو بوانتي إدخال عون وكلّ زعماء الميليشيات في الطائف (= حكومة من 24 وزيراً برئاسة الحصّ تضمّ جعجع وسليمان طوني فرنجيّة وجنبلاط وبرّي وأحد الأصوليّين)، على أن يكون عون نائباً لرئيس الحكومة. لكن عون رفض أن يشترك في «**حكومة عملاء**» على حدّ قوله، أو أن يكون «**وزيراً ممتازاً**» فيها[265]. كما لم يلق المشروع الفاتيكانيّ ترحيباً من قبل الإكليروس المارونيّ المؤيّد لعون. وخلال مقابلة بوانتي الأخيرة لعون يوم 27 تموز 1990 ومطالبته له باسم البابا تسليم كلّ شيء إلى الشرعيّة (= بعبدا واليرزة)، ردّ عون برعونة قائلاً: «**قلّ للبابا إنّه رئيس الكاثوليك في العالم. أمّا في لبنان، وفي الشرق الأوسط، فأنا رئيس المسيحيّين**». هنا أدرك بوانتي أنّ عملاً عسكريّاً سوريّاً أصبح لا مفرّ منه[266].

## – حسابات عون الخاطئة والرهان على العراق

ابتداءً من تاريخ إقرار التعديلات الدستوريّة، دخلت المهل الزمنيّة الواردة في «اتّفاق الطائف» حيّز التنفيذ: أي ستّة أشهر لحلّ الميليشيات وسنتان لانسحاب القوّات السوريّة إلى البقاع. وفي 21 أيلول، وقّع الهراوي على الدستور الذي ثبّت أُسس الجمهوريّة الثانية[267]. اثنان كانا ضدّ تعديل الدستور: عون وجعجع، من دون أن يعني هذا اتفاقهما على كلّ شيء[268]. وفيما المناطق المسيحيّة تعيش تحت هاجس عمليّة عسكريّة سورية – لبنانيّة لإنهاء عون، كان الجنرال يعتقد أنّ الأسد، الذي أرسل نحو 20 ألف جنديّ إلى المملكة العربيّة السعوديّة للمشاركة في تحرير الكويت من الاحتلال العراقيّ، لن يهاجم بعبدا. أمّا جعجع، الذي كان يدرك أنّ إزاحة عون عن بعبدا ستنقلب في النهاية ضدّه فيما لو عاد السوريّون إلى المناطق الشرقيّة تحت ستار إسقاط الجنرال، ففضّل الانتظار.

وفي 17 أيلول 1990، أعلن مجلس الوزراء اللبنانيّ الحصار على مناطق سيطرة عون، وبدأ بتنفيذه في 26 منه. لكن الحصار لم يحقّق أهدافه لعدّة أسباب: عدم اقتناع

بعض الوزراء به، وخرقه من قبل الميليشيات الحليفة لسورية بنقل المحروقات وسائر المواد الأساسيّة إلى عون، بهدف كسب تعاطف مسيحيّ الشرقيّة معها، أو لإفشال الحصار وإعادة الاقتتال، وبالتالي استمرار الوضع التقسيميّ والقضاء على المسيرة السلميّة[269].

قبيل حصار مناطق سيطرة عون، قرّر مجلس الوزراء اللبنانيّ تشكيل لجنة اتصال بالقوّات اللبنانيّة، التي كانت قد اعترفت بوثيقة الطائف. كما مارس السوريّون بدورهم انفتاحاً على «القوّات» للتسبّب بحالة قلق لدى عون (= لقاءات أواخر أيلول في عنجر بين غازي كنعان ومعاونيّ جعجع نادر سكّر وجورج كسّاب). وفي الوقت نفسه، استقبل السوريّون جورج سعادة في محاولة لإحكام الطوق حول «الجنرال الصغير»، على حد قول خدّام. وكان خدّام قد أبلغ الهراوي والحصّ أنّ سورية لن تدع عون ينتصر لأنّه خارج عن الشرعيّة. كما أبلغت سعادة أنّها لن تدع «القوّات» تنتصر، لأنّ إسرائيل وراءها[270].

هكذا، نشأت في أواخر أيلول 1990 تحالفات عدّة بقيادة سورية لتطويق عون والإطاحة به: الحكم اللبنانيّ و«القوّات»، سورية و«القوّات» من جهة، وسورية و«حزب الكتائب» من جهة أخرى. وترافقت هذه التحضيرات مع تطوّرات إقليميّة ودوليّة صبّت في مصلحة الحكم اللبنانيّ – السوريّ للقضاء على عون عسكريّاً. هذه التطوّرات التي لم يستطع عون أن يدرك أبعادها، وهي اجتياح العراق للكويت والمتغيّرات في أوروبا الشرقيّة. فكان مبهوراً بقوّة العراق العسكريّة ويعتقد أنّه سيخرج منتصراً على الولايات المتّحدة في الحرب التي تعتزم شنّها عليه. ويروي محسن دلّول الذي التقى عون في السفارة الفرنسيّة عشيّة اجتياح الشرقيّة[271]، أنّ الجنرال «**كانت لديه قناعة بأنّ الأميركيّين سُيمنون في الخليج بهزيمة أكبر وأخطر من تلك التي عرفوها في فيتنام. تحدّث (عون) عن القدرات العسكريّة العراقيّة والصواريخ والأسلحة الكيماويّة والمليون جندي. قال إنّ الأزمة ستسفر عن قيام قيادة جديدة في المنطقة وستكون لصدام حسين زعامة أكبر من زعامة عبد الناصر، وسيصبح العراق الدولة الأولى في المنطقة لأنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع احتمال خسائر بشريّة مرتفعة، وبالتالي فإنّ العراق سينتصر**»[272].

أسهم احتلال العراق للكويت في آب 1990 في حدوث تطوّرات إقليميّة ودوليّة انعكست على لبنان بعامّة وعلى وضع عون بخاصّة. إنّ دخول الأسد الحرب ضدّ



العراق، خصمه اللدود، نمّ عن إدراك الرئيس السوريّ المتغيّرات في النظام العالميّ الجديد (= انهيار معظم الأنظمة الشيوعيّة في أوروبا الشرقيّة) ودور الولايات المتّحدة الجديد في تشكيله[273]. هذه التطوّرات، هي التي دفعت الرئيس السوريّ للقبول باتّفاق الطائف، بعدما لمس دور الولايات المتّحدة الجديد في العالم. وهناك سبب آخر لقبول سورية بالاتّفاق. فعام 1990 كان غير عام 1989، بعدما أضعف جعجع وعون كلٌّ منهما الآخر. فمنذ عام 1975، ارتكزت سياسة سورية في لبنان على ترهيب المسيحيّين بميليشيات «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» وبالمقاومة الفلسطينيّة، ليسهل عليها تطويعهم، أو ضربهم بعضهم ببعض لإضعافهم وبالتالي إخضاعهم.

وفي المقابل، ظلّ عون يراهن على تطوّرات ومتغيّرات تقلب الموازين لصالحه. على عكس ذلك، دلّ ما حدث من متغيّرات دوليّة على مدى افتقار عون إلى الدبلوماسيّة والرؤية السياسيّة، إذ اعتقد أنّ ما يحدث في الخليج يسير لصالحه، وأنّ «اتّفاق الطائف» على وشك السقوط، بعدما أصبحت السعوديّة نفسها معرّضة للخطر جرّاء اجتياح العراق للكويت. فأخذ يتحدّث عن إعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط وبالتالي حدود لبنان[274]. ووصل به الوهم إلى درجة الاعتقاد بأنّ النظام السوريّ نفسه على وشك الانهيار. ففي نهار الأربعاء 22 آب 1990 صرّح في مؤتمر صحفيّ أذهل الجميع بالقول: «**لا تسألوني كم من الوقت بإمكاني الصمود بعد، بلّ اسألوا أنفسكم إذا كان بإمكان الرئيس السوريّ الصمود طويلاً في دمشق**»[275].

من المؤكّد، أنّ عون كان مستقوياً بدعم النظام العراقيّ له بعد اجتياحه للكويت وتهديده أنظمة الخليج المحافظة. وصرّح طارق عزيز، وزير خارجيّة العراق، مؤكّداً أنّ حكومة عون العسكريّة هي في نظر بلاده الحكومة الدستوريّة، وأنّها تالياً هي التي تحظى باعتراف الحكومة العراقيّة ودعمها[276]. وقد استمرّ صدّام حسين يدعم عون حتّى بعد انتخاب الهراوي وعودة الحياة إلى المجلس النيابيّ وقيام حكومة موحّدة. وقد حاولت «الترويكا العربيّة» من دون نجاح إقناع العراق بوقف إمدادات الأسلحة عن عون لجعله أكثر قابليّة للحلّ السلميّ[277]. ولم يُثِرْ التّحالف بين عون والعراق سخط سورية فحسب، بل الولايات المتّحدة أيضاً[278]، وهو ما جعل الجانب المسيحيّ المؤيّد لعون يعتقد أنّ واشنطن لا تفعل شيئاً لمنع سورية من الاستيلاء على المنطقة الخاضعة للجنرال[279].

إنّ انشغال إدارة بوش بعملية «درع الصحراء» لتحرير الكويت، ورغبتها في الحصول

على أكبر دعم عربيّ لهذه العمليّة، وخصوصاً من سورية، جعل لبنان ومشكلاته تتراجع إلى الخلف في سياسة واشنطن الخارجيّة[280]، وفي تقديمها «تنازلات» إلى سورية في لبنان. ولا يستبعد (هانف) أن تكون الولايات المتّحدة قد أعطت سورية ضوءاً أخضراً لإنهاء تمرّد عون[281].

كيف توافقت الدبلوماسيّتين الأميركيّة والسوريّة على إنهاء تمرّد عون؟

بعد أسبوع على لقاء جيمس بيكر (James Baker)، وزير الخارجيّة الأميركيّة، الأسد في دمشق (14 أيلول) والبحث معه في مسألة إسهام سورية في حرب الخليج، أعلن بوش «**أنّ النزاع اللبنانيّ كان ينبغي تسويته منذ أمد طويل**»، مشيراً إلى «**دور سورية الأساسيّ في المنطقة**». فتمنّت واشنطن على سورية أن تراعي «القوّات اللبنانيّة» قليلاً إذا ما قرّرت دخول المنطقة الشرقيّة[282]. وذكر بقرادوني أنّ واشنطن أعطت موافقتها على الإطاحة بعون وفق الشروط السوريّة[283]. فكان هذا «التفهّم» الأميركيّ يوحي، في ضوء حاجة واشنطن إلى سورية عشيّة حرب الخليج الثانية، أنّ هناك موافقة ضمنيّة أميركيّة على عمليّة عسكريّة سريعة تُطيح بعون، تكون نظيفة من دون خسائر بشريّة كبيرة، وألاّ تتجاوز القوّات السوريّة التي تجتاح الشرقيّة محيط بعبدا[284]. وتذكر الباحثة غريغوري، أنّ موقف الولايات المتّحدة من اجتياح سورية مناطق سيطرة عون، هو مثال واضح على قبولها، تكتيكاً، سياسة سورية البطيئة والمنهجيّة لفرض سيطرتها على لبنان. وبعد القضاء على عون، عبّر ناطق باسم الخارجيّة الأميركيّة عن الأمل في أن يُنهي ذلك فصلاً مأساويّاً من تاريخ لبنان، وأن يتمكّن الشعب اللبنانيّ من السير في طريق المصالحة وإعادة بعث دولة لبنانيّة مستقلّة ذات سيادة[285].

ومن ناحية أخرى، لفت الهراوي في مذكّراته، إلى أنّ التحضيرات لحرب الخليج (عاصفة لصحراء)، جعلت الانتباه ينصبّ على تلك المنطقة بدلاً من لبنان. فقرّر الرئيس عندئذ أنّ الوقت قد حان لإنهاء تمرّد عون. فأجرى نسيب لحود، سفير لبنان في واشنطن، اتصالات مع الإدارة الأميركيّة في هذا الخصوص، ووجد ترحيباً لديها[286]. وحين التقى الحصّ الرئيس بوش على هامش اجتماع «الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة»، سأل رئيس الوزراء اللبنانيّ الرئيس الأميركيّ حول موقفه فيما لو قرّرت الشرعيّة اللبنانيّة القيام بتدابير صارمة ضدّ عون. فأجاب بوش باختصار: «**نحن نفهم أي قرار تتّخذه الدولة لبسط سيادتها على كامل الأراضي الوطنيّة**»[287].

مرّة أخرى وأخيرة، عرضت الحكومة اللبنانيّة على عون وجعجع تسليم قصر بعبدا



والأشرفية على التوالي، مقابل توزير الأوّل (= وزير دولة). جاء هذا في لقاء سرّي بين محسن دلّول، مندوباً عن الهراوي، وعون من داخل السفارة الفرنسيّة في بيروت يوم الجمعة 7 أيلول، وجرى الاتّفاق على تسليم عون حقيبة الدفاع في حكومة الحصّ، وأن يعقب الاجتماع لقاء بين الهراوي وعون. وكان من المفترض أنّ يسلّم عون الهراوي جواباً خطيّاً بموافقته عبر الدكتور بيار دكّاش، إلاّ أنّ ذلك لم يحصل أبداً[288]. وفي اليوم التالي، أبلغ السفير الفرنسيّ رينيه آلا (Rene Ala) الهراوي أنّ عون غير ملتزم بالاتّفاق الذي حصل مع دلّول في الليلة السابقة. وفي 13 أيلول، عاد عون ورفض من جديد كلّ حوار مع «دمى» بيروت الغربيّة بقوله: «**أنا أمثّل الحلّ**». وعلى ذمّة خدّام، فقد عرضت سورية على عون وزارة الدفاع لقاء الانصياع إلى الشرعيّة، لكنّه رفض[289].

وكما ذكرنا قبل قليل، فإنّ إرسال سورية قوّات إلى السعوديّة تمهيداً لحرب الخليج الثانية، جعل عون يعتقد أنّ الأسد سيكون مشغولاً على الحدود السعوديّة – الكويتيّة ولن يهاجم بعبدا. وقد استشفّ عون من مقابلة بيكر للأسد، النيّة بتجميد الملفّ اللبنانيّ إلى حين الانتهاء من حرب الخليج، وأنّ العماد إميل لحود لا يريد أن يزجّ وحدات الجيش اللبنانيّ في حرب ضدّ بعضها بعضاً[290].

وبعدم فهم عون ما يجري حوله من متغيّرات إقليميّة ودوليّة، تكون آخر محاولة لحثّه على قبول تسوية قد انتهت. وفي الوقت نفسه، بدأ بعض أنصاره يشكّكون ويتساءلون حول قانونيّة مواقف «القائد» وشرعيّتها. وجاء هذا التشكيك من قبل فعاليّات عسكريّة، عندما دعا ثلاثة من قادة الجيش اللبنانيّ السابقين، وهم إميل البستاني وفكتور خوري وإبراهيم طنّوس، جنود عون إلى الالتحاق بقيادة العماد لحود، ولبّى الدعوة عدد لا بأس به من الجنود[291].

عندما بدا لفرنسا أنّ سورية والحكومة اللبنانيّة قررتا إنهاء عون عسكريّاً مستغلّتين أزمة الخليج، عارضت العمليّة، فيما تحفّظ الفاتيكان عليها، معتقداً أنّ الولايات المتّحدة غير موافقة عليها، وأنّ إسرائيل لن تسمح بها[292]. أمّا عون، فشكّك في صحّة ما يسمعه حول نوايا الحكومتين اللبنانيّة والسّورية إعلان الحرب عليه، استنادا إلى معارضة فرنسا وتحفّظ الفاتيكان. وقد بذل رينيه آلا، سفير فرنسا في لبنان، جهوداً لإقناعه بضرورة التعاطي بواقعيّة مع الأوضاع الإقليميّة – الدوليّة المستجدّة. وحثّ السفير من جهة أخرى قائد الجيش العماد إميل لحود على تجنّب المواجهة العسكريّة مع

عون[293]. لكن أوهام النصر، ظلّت تسيطر على الجنرال. فانفتاح بعض الميليشيات الحليفة لسورية عليه وتشجيعه قولاً وعملاً على مواصلة القتال ضدّ «القوّات»، والتحذيرات الأميركيّة إلى الهراوي، والإسرائيليّة إلى سورية بعدم زجّ سلاحها الجوي ضدّ عون، جعلته يطمئن إلى أنّ مراكزه العسكريّة لن تكون مستهدفة من الطيران السوريّ. وكان يعتقد أنّ الجيش اللبنانيّ لن يقاتل نفسه. أخيراً، أسهمت التعبئة الشعبيّة والاتصالات التي كان يجريها عون مع المخابرات السوريّة عبر ضبّاط لبنانيّين، في تضليله[294].

### – اقتحام الشرقيّة: 13 تشرين الأوّل 1990

منذ لقائه بالرئيس الأسد في دمشق في 23 كانون الثاني 1990، ظلّ الهراوي يشدّد باستمرار على أنّ مهمّته الوطنيّة هي بسط سيادة الدولة اللبنانيّة على كلّ أراضيها، وعدم السماح بتقسيم لبنان، وبالتالي إنهاء الحالة اللاشرعيّة في المناطق الشرقيّة وإن استلزم الأمر استخدام القوة العسكريّة اللبنانيّة أو الاستعانة بالسوريّين. واعتبر الهراوي أنّ من يرفض الوفاق هو ضدّ لبنان وضدّ الدولة، وأنّه لن يتهاون بحقّ من يعتدي على كرامة الدولة[295].

منذ أواخر أيلول 1990، بدأت سلسلة تطوّرات سياسيّة – عسكريّة في لبنان استمرّت حتّى 13 تشرين الأوّل أدّت في نهاية الأمر إلى القضاء على حكومة عون العسكريّة. في 21 أيلول، طالب الهراوي عون بالالتحاق بالدولة وإنهاء الحرب، وإلاّ واجه **«عمليّة جراحيّة عسكريّة»** تقضي على قوّاته[296]. واعتباراً من 28 أيلول، بدأ الجيش اللبنانيّ بمحاصرة الشرقيّة وتضييق الخناق على مناطق عون. فردّ أنصار عون بالتظاهرات التي تواصلت في الأيام التالية. وفي بداية تشرين الأوّل أخذت وحدات سوريّة مراكز لها على نقاط العبور المؤدّية إلى منطقة عون[297]. وفي 9 تشرين الأوّل، قرّر مجلس الوزراء اللبنانيّ **«وضع حدّ نهائيّ لحركة العصيان والتمرّد التي يقودها القائد السابق للجيش، والطلب إلى القوّات السوريّة المتمركزة في لبنان مؤازرة الجيش اللبنانيّ في تنفيذ المهمّة الموكولة إليه وبسط سلطة الدولة على الأراضي اللبنانيّة»**[298]. وحين وافق الرئيس الحصّ على مضض على استخدام الوسائل العسكريّة، لأنّه **«لا يستطيع أن يتحمّل فكرة إراقة نقطة دم واحدة»**، كلّف مجلس الوزراء الهراوي تحديد موعد العمليّة مع السوريّين[299]. في المقابل، كان نبيه برّي، وزير الموارد المائيّة



والكهربائيّة والإسكان والتعاونيّات، أكثر المتحمّسين في مجلس الوزراء لإنهاء تمرّد عون بالقوّة المسلّحة[300]. وبسبب موقف الحصّ، انحصر موعد العمليّة العسكريّة برئيس الجمهوريّة وزوجته، ووليد جنبلاط، ومروان حمادة، ومحسن دلّول، ونبيه برّي، وإميل لحود، وفارس بويز، وسمير جعجع، وغازي كنعان، وعلي أصلان[301].

وعشيّة ليلة الصفر، وقع عون من جديد، على ما يبدو، ضحيّة عمليّة تضليل سوريّة – دوليّة، جعلته يعتقد أنّ ما يشاهده من سيناريو محلّي عن تحرّكات عسكريّة سوريّة – لبنانيّة على حدود مناطق سيطرته، ليست تحضيرات لإجتياح المنطقة الشرقيّة. فتلقّى وعوداً مطمئنة من حبيقة بعدم وجود عمليّة اجتياح لبعبدا، وأنّ سورية تمدّ يدها إليه من جديد، وتوافق على عقد لقاء مع ممثّلين عنه في عنجر. كما أسهم إعلان الإسرائيليّين يوم 12 منه على لسان أوري لوبراني (Uri Lubrani) معارضتهم أي تدخل عسكريّ سوريّ ضدّ المنطقة المسيحيّة، وإنكار الأميركيّين عشيّة العمليّة أن يكونوا أعطوا سورية ضوءاً أخضراً للقيام بهجوم عسكريّ على بعبدا، في عمليّة التضليل المتقنة[302]. كما وقع الفرنسيّون بدورهم في عمليّة خداع. ففي 11 و12 تشرين الأوّل، استعلم السفير الفرنسيّ في دمشق السلطات السوريّة حول معلومات تؤكّد أنّ العمليّة العسكريّة باتت مسألة ساعات، فلم يلق جواباً واضحاً. كما اتّصل وزير الخارجيّة الفرنسيّة رولان دوما بالرئيس الهراوي للغرض نفسه، فنفى الرئيس اللبنانيّ علمه بعمليّة اجتياح سوريّة للمنطقة الشرقيّة[303].

ورغم كلّ هذه الوعود المطمئنة، يذكر ألبير منصور أنّ عون أدرك أنّ ساعاته الأخيرة في بعبدا قد شارفت على النهاية. فقام مساء الجمعة 12 تشرين الأوّل بتسليم رينيه آلا رسالة إلى الهراوي تتضمّن تسعة بنود ليست بجديدة، يعترف فيها برئاسة الهراوي وشرعيّته، ويطلب إنشاء حكومة موحّدة تضمّ حكومته وحكومة الهراوي، وتوحيد الجيش، والامتناع عن تعيين النوّاب الجدد، وإجراء انتخابات حرّة بإشراف دوليّ، وتطبيق الإصلاحات الدستوريّة[304]. وفي هذا السياق، ذكر بكاسيني أنّ الحصّ عرض على عون عبر وسيط هو المحامي جورج جبر تشكيل حكومة جديدة تضمّ 12 وزيراً من بينهم عون ووزيران يسميهما هو، على أن يكون الجنرال نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للماليّة[305]. ويعتقد منصور أنّ الهراوي ربّما أخفى أمر رسالة عون إليه عن مجلس الوزراء، وأنّه لو حصل العكس، لما حصل اجتياح الشرقيّة في اليوم التالي[306]. وعلى ما يبدو، فهناك الكثير من الصحّة في كلام منصور، إذ لا يأتي

الهراوي في مذكّراته على مسألة البنود التسعة، بل تحدّث عن حلّين عرضهما عليه السفير الفرنسيّ آلا، وهما إجراء انتخابات رئاسيّة جديدة، أو تأليف حكومة يتسلّم فيها عون حقيبة الدفاع مع احتفاظه بقيادة الجيش. وقد رفض الهراوي الحلّين معاً[307]. ونحن نعتقد أنّ عون لم يكن عشيّة يوم الاستحقاق في وضع عسكريّ – سياسيّ يمكّنه من إملاء شروطه. فالبنود التسعة، ما كانت تحمل شيئاً جديداً، إذ سبق أن تقدّم عون بمثلها وتراجع عنها. وكانت مصلحة الهراوي وسورية تكمن في القضاء عليه عسكريّاً.

في 13 تشرين الأوّل، بدأ الطيران السوريّ بقصف بعبدا، فيما تقدّمت الدبّابات والمصفّحات اللبنانيّة والسوريّة من بيروت الغربيّة والجبل نحو بعبدا. وبعد ساعتين ونصف الساعة، أدرك عون أنّ تحليق الطيران السوريّ في سماء بعبدا معناه انهيار الخطّ الأحمر الذي كان يتحصّن وراءه. فترك جنوده في ساحة القتال وزوجته في قصر بعبدا ولجأ إلى السفارة الفرنسيّة. وما لبث السفير الفرنسيّ أن اتّصل بالرئيس الهراوي، وأبلغه أنّ عون لجأ إلى السفارة الفرنسيّة ومُنح حقّ اللجوء السياسيّ، وهو يعتزم مغادرة لبنان إلى فرنسا. فاشترط الهراوي أن يسلّم عون القيادة إلى العماد إميل لحود ويذيع بياناً بصوته. وقبيل الساعة التاسعة صباحاً، أذاع عون بصوته البيان التالي: «**نسبة إلى الظروف القتاليّة والسياسيّة الراهنة، وحقناً للدماء وتخفيفاً للأضرار وإنقاذاً لما تبقّى، أطلب من أركان قيادة الجيش تلقّي الأوامر من قيادة العماد إميل لحود**»[308].

وعشيّة يوم 13، وجّه الهراوي رسالة إلى اللبنانيّين برّر فيها اختياره الحلّ العسكريّ، بأنّه أبقى على خيار السلام حتّى اللحظة الأخيرة. لكن عناد عون وتعنته ومكابرته، جعل الحسم العسكريّ ضروريّاً. ودعا الهراوي الجميع إلى الالتحاق بالشرعيّة التي وصفها بأنّها تتسع للجميع، معتبراً أنّ الحرب قد انتهت[309]. فغادر عون مار تقلا إلى منفاه في باريس وفي ذمّته، وفق الهراوي، أموالاً للدولة اللبنانية قُدّرت بـ 75 مليون دولار، وهي قسم من موارد الجبايات وثمن المحروقات والقمح، أودع عون 30 مليوناً منها باسمه وباسم زوجته في مصارف فرنسيّة بموجب أوامر تحويل، أرفق صورها الرئيس الهراوي في مذكّراته[310]. ووفق مجلة «الشراع» اللبنانيّة، بلغت قيمة الحسابات السرّية لعون وزوجته في مصرف (BNP) 90 مليون فرنك فرنسيّ، أي ما قيمته 15 مليون دولار أميركيّ[311].

وحول نهاية عون، كتبت كارول داغر تقول: «**فالجنرال بتمرّده على الستاتيكو الإقليميّ المحافَظ عليه على حساب لبنان، الآيل إلى بؤرة مانعة للانفجار الكبير،**



**وبفضحه حسابات الكبار الخفيّة، كان يزعج هؤلاء. فلم يكن له موقع في النظام الدوليّ الجديد الذي كانت الولايات المتّحدة تستعد لإقامته**». وأضافت داغر تقول: «**إنّ عون أراد أن يقامر بعناد... ففي 13 شباط 1989، عشيّة تصادمه الأوّل مع ميليشيا القوّات اللبنانيّة، راهن على تلاحم المعسكر المسيحيّ شاجّاً إيّاه شجّة أضحت مميتة؛ وفي 13 آذار 1989، لعب آخر أوراقه التفاوضيّة مع سورية قبل أن يعلن الحرب عليها في اليوم التالي؛ وفي 13 آب 1990، راهن على الجيش اللبنانيّ في معركة سوق الغرب، فكانت المرّة الوحيدة التي كسب فيها. وفي 13 تشرين الأوّل 1990، خسر الجنرال. ولأنّ تياراً شعبيّاً واسعاً تبنّى مواقفه وأيّده، فإنّ هزيمته كانت أيضاً، من نواحٍ عدّة، هزيمة شعبه، المستبعَد من الحلّ**»[312].

ومن جهته، علّق الرئيس الحصّ على سقوط عون بالقول: «**ذُهل الكثيرون، من أنصار العماد عون قبل خصومه، لسرعة انهياره. وما كان أحد منهم ليفاجأ لو علم أنّ سرّ القوّة الزائفة التي كان ينضح العماد بها تكمن في اعتصامه وراء خط أحمر موهوم. فما أن بانَ زيف هذا الخطّ الأحمر له حتّى قرّر التخلّي. إنّه الرهان الخاسر، المبني على حسابات خاطئة**»[313].

رغم فرار عون تاركاً جيشه في ساحة المعركة، ظلّت وحدات من قوّاته تقاوم في بلدة عاريّا. وفي بسوس، تصدّى المدنيّون للقوّات السوريّة، وقامت «القوّات اللبنانيّة» بدورها بقصف بعبدا والمتن أثناء الهجوم على الشرقيّة. وعندما تقدّمت وحدات من «حزب الله» إلى بلدة الحدث المسيحيّة، تصدّت لها قوّات حبيقة وأرغمتها على الانسحاب. وقد حصلت تصفيات جسديّة لوحدات الجيش اللبنانيّ الموالي لعون[314]، وبلغ عدد القتلى حوالى 750 شخصاً نتيجة المعارك والتصفيات التي حصلت عقب ذلك. وقُدّر عدد القتلى السوريّين بـ 460. كما قام السوريّون باعتقال كبار الضبّاط المؤيّدين لعون ونقلوهم إلى سورية. إلى ذلك، استولى السوريّون على ملفات وزارة الدفاع وقصر بعبدا. وأسفرت المعارك في الشرقيّة ودخول قوّات حبيقة إليها مع «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعي» عن تهميش «القوّات اللبنانيّة» سياسيّاً. وأثناء الأحداث، قُتل داني شمعون وعائلته. وكان هذا من مؤيّدي الجنرال.

## 4 – استنتاج

يُعتبر العامان 1989 و1990 من أهمّ مراحل حرب لبنان، ذلك أنّهما كانا مثقلين بالأحداث والتطوّرات الخطيرة. فشهد لبنان من ناحية، تفجيرات أمنيّة خطيرة بين

الجنرال عون و«القوّات اللبنانيّة»، وبين الجنرال والقوّات السوريّة من ناحية أخرى، ناهيك عن الشرخ الذي أصاب المجتمع المسيحيّ جرّاء اصطدام عون بالكنيسة المارونيّة وبالنوّاب المسيحيّين الذين قرّروا صعود «قطار» الطائف. كما شهدت المرحلة انقساماً حكوميّاً بين الحكومة المؤقّتة التي رأسها عون وحكومة الوكالة للرئيس الحصّ. لكنّ خاتمة الحرب شهدت توافقاً لبنانيّاً وعربيّاً ودوليّاً على وضع حدّ للتقاتل والانقسام، وهو ما حصل في «اتّفاق الطائف».

بعد حروب عون المدمّرة في المنطقة الشرقيّة وتأزّم علاقاته بالترويكا العربيّة، ومع الولايات المتّحدة والفاتيكان جرّاء خروجه على الشرعيّة، أضحى المسيحيّون أكثر قبولاً لحلٍّ يُنهي الحرب. وباستثناء عون وقلّة من المسيحيّين، كان هناك قبول باتّفاق الطائف، ليس لأنّه كان الحلّ الأمثل للأزمة اللبنانيّة، وإنّما لأنّه التسوية الوحيدة المتاحة لإخراج لبنان من نفق الحرب بعامّة، والمسيحيّين بصورة بخاصّة. إنّ قبول المسيحيّين باتّفاق الطائف حتّمته أوضاعهم وظروفهم بعد الشرخ الذي حصل في معسكرهم، على أمل أن يتمّ إخراج السوريّين من لبنان بعد مرحلة السنتين التي تلي إجراء الإصلاحات وخلافه... واستعادة الدولة عافيتها.

لقد اتّسمت مرحلة «اتّفاق الطائف» وما بعدها بهاجس مسيحيّ هو تقليص صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، والوجود السوريّ في لبنان. فكان الموارنة يريدون رئيساً يتمتّع بالقوّة والقدرة على حماية لبنان المسيحيّ الذي ادّعوا الموارنة أنّهم «بناته». إلاّ أنّ ذلك لم يحصل، لأنّ سورية، قبل الطائف وبعده، كانت هي من يتحكّم في الرئاسات الثلاث وفي الحياة السياسيّة اللبنانيّة، ولم تتح الفرصة أمام اللبنانيّين لاختيار قياداتهم أو التوافق على تطبيق الطائف. صحيح أنّ كثيراً من المسيحيّين اعترضوا على تقليص صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، إلاّ أنّ أملاً كان يحذو هؤلاء في أن يتمكّن الرئيس من ممارسة جزءٍ من دوره الذي مارسه في الماضي. ولهذا السبب، اتّسمت مرحلة ما بعد الطائف بخلافات بين الرئاستين الأولى والثالثة حول تفسيرات صلاحيّات كلٍّ منهما للاتّفاق ودخول الرئاسة الثانية، وفق الطائف أم من دونه، على خطّ التنافس بين الرئاسات الثلاث. وكان هذا كافياً لظهور بدعة «الترويكا اللبنانيّة».

وقد يكون رفض عون «اتّفاق الطائف» يعود إلى مضمونه، وبشكلٍ خاصّ إلى مسألة الانسحاب السوريّ من لبنان، وصلاحيّات رئيس الجمهوريّة المارونيّ، لكنّ عون أثبت من خلال تحرّكاته و«دبلوماسيّته» واتّصالاته بالسوريّين قبيل الاستحقاق الرئاسيّ،



وفي اللحظة الأخيرة عشيّة الانقضاض عليه، أنّ مسألة واحدة كانت هاجسه، وهي فرض قبوله رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة بالقوّة، سواء من قبل اللبنانيّين، أو من قبل سورية والدول العربيّة والدول الكبرى. ومن أجل تحقيق هذا المشروع، تقلّبت مواقفه من جميع الفرقاء المعنيّين بالأزمة اللبنانيّة، وكذلك خطبه التعبويّة الشعبويّة. من هنا، رَفَضَ التعريب والمبادرتين الفاتيكانيّة والفرنسيّة، لأنّها لا تجعل من وجوده في بعبدا دستوريّاً وقانونيّاً. وعلى ما يبدو، فإنّ التوافق السوريّ – الأميركيّ على رفضه، وقف عقبة أساسيّة في طريق طموحات الجنرال. وهو، كأمين الجميل، أراد أن يلعب لعبة حافّة الهاوية للوصول إلى رئاسة الجمهوريّة بحسابات خاطئة. ففيما توسّل الجميّل الدبلوماسيّة لتحقيق ذلك، استخدم عون وسائل غير ديمقراطيّة، أوّلها إرجاء الانتخابات الرئاسيّة، ثمّ شنّ الحرب في كلّ الاتجاهات: الحرب ضدّ السوريّين، وحرب المرافئ، وحرب الإلغاء، والحرب ضدّ بكركي والنوّاب المسيحيّين، والحرب ضدّ الأميركيّين (حادثة عوكر وسحب السفير الأميركيّ)، وصولاً إلى التهجّم على الفاتيكان. وكان العيب الأكبر في سياسة عون خلال عامي 1988 و1990، هو افتقاره إلى الدبلوماسيّة والحنكة السياسيّة والموضوعيّة. فأثبتت مراهناته على الداخل اللبنانيّ (الكرنفالات الشعبيّة) للوقوف معه في انقلابه على الشرعيّة وإيصال حال البلاد إلى ما وصَلَتْ إليه، عدم صوابها. كما ثبت فشل رهانه على العراق واعتقاده أنّ ما يحصل على مسرح الخليج من نزاع عراقيّ – أميركيّ، سيجعل من العراق سيّد المنطقة، بعد أن يُلحق الهزيمة بالولايات المتّحدة.

وإذا كان «اتّفاق الطائف» قد أرضى السُنّة بسبب تقوية صلاحيّات رئيس مجلس الوزراء (السُنّي) تجاه رئيس الجمهوريّة، وانتزاع صلاحيّات من الأخير لصالح مجلس الوزراء مجتمعاً، إلا أنّ قسماً من الشيعة اعترض على الاتّفاق، بحجّة أنّه لا يحقّق آمال الطائفة، على الرغم من أنّ مركز رئيس المجلس النيابيّ قد تحسّن بموجبه. كان «حزب الله» أكثر القوى الشيعيّة اعتراضاً على الاتّفاق، لأنّه حدّ من طموحاته في إلغاء النظام الطائفيّ السياسيّ واعتماد نظام الأكثريّة، الذي يمكن أن يؤدّي إلى قيام حكم إسلاميّ في لبنان. صحيح أنّ الاتّفاق لحظ إلغاء الطائفيّة السياسيّة كـ«هدف وطنيّ»[315]، إلاّ أنّ «حزب الله» أراد إلغاء الطائفيّة السياسيّة لهدف «إسلاميّ»، وهو تمكين الأكثريّة الإسلاميّة من إقامة النظام الذي تختاره بنفسها. ومن المشكوك فيه، أن تقبل غالبيّة المسلمين السُنّة في حينه نظاماً إسلاميّاً يجعل «فقيه إيران» مرجعيّته (= ولاية الفقيه).

من هنا، نفهم سبب تخوّف المسيحيّين من إلغاء الطائفيّة السياسيّة، ليس الخشية من دولة إسلاميّة في لبنان فحسب، بل أيضاً بسبب الاعتقاد أنّ ديمقراطيّة الأكثريّة قد تتحوّل إلى اضطهاد للأقلّيّة وتهميشها، كما هو حاصل في البلدان العربيّة. كما نفهم في الوقت نفسه سبب تحفّظ السُنّة على ديمقراطيّة الأكثريّة التي يكون للشيعة الدور القياديّ فيها.

إن اختلاف رؤى الطوائف الدينيّة اللبنانيّة إلى «اتّفاق الطائف» يعود إلى المنطلقات الطائفيّة لكلٍّ منها. فالمسيحيّون، نظروا إلى «الاتّفاق» من منظور مصالحهم الطائفيّة، ولهذا السبب اعتبروا أنفسهم أكبر الخاسرين. وهذا ينطبق بدوره على القوى الإسلاميّة، التي اعتبرت أنّ ما خسره المسيحيّون هو مكسبٌ لطائفتهم. وفي كلّ الأحوال، غابت كلّياً الرؤية الوطنيّة لمستقبل لبنان. فبعد «اتّفاق الطائف»، حدث تسابق طائفيّ حول تنفيذ الاتّفاق أو تعطيله أو إعادة تفسيره وفق المصالح، ممّا أدى إلى ظهور بدعة «الترويكا اللبنانيّة»، التي ضبط السوريّون إيقاعها ولم يلغوها حفاظاً على مصالحهم. فتناسى اللبنانيّون البند المتعلّق في «وثيقة الوفاق الوطنيّ» والذي ينصّ على تشكيل لجنة برئاسة رئيس الجمهوريّة لدرس السبل لإلغاء الطائفيّة السياسيّة[316].

طوال خمس عشرة سنة، حالت سورية دون تعريب الأزمة اللبنانيّة أو أن يتدخّل «الغرباء» في شأن ما يخصّ «بلاد الشام». ووفق مقولة «حزب البعث» في سورية، كانت الحدود الغربيّة للدولة السوريّة، هي حدود رسمها الاستعمار، تفرّق بين شعبين جمعتهما الجغرافيا والتاريخ. لكن الممارسة على الأرض، اختلفت عن التصريحات. فدخول السوريّين إلى لبنان عام 1976 كان هدفه أن يصبح هذا البلد دائراً في فلكهم، بعيداً عن تدخّل قوى عربيّة أو خارجيّة. فمنذ اليوم الأوّل لدخولهم إلى لبنان، عملوا على تدعيم وضعهم فيه من خلال العسكر والنصوص. فكلّ مبادراتهم التي أطلقوها في لبنان أو رعوها لحلّ أزمته، تصدّرتها العلاقات المميّزة بهذا البلد والوجود العسكريّ السوريّ فيه، وكان آخرها ما ورد في «اتّفاق الطائف»، الذي جعل الهيمنة السوريّة على لبنان، في ظلّ حكومات لبنانيّة ضعيفة وخاضعة لها، وقوى سياسيّة تعتاش على حساب الوصاية السوريّة، وكأنّها أبديّة. ما يعني أنّ لبنان أصبح ما يشبه محافظة سوريّة تُدار من دمشق، وبعد ذلك من عنجر.

وإذا نظرنا إلى مضمون «اتّفاق الطائف»، فهو كان خلاصة مبادرات سوريّة، بدءاً بالوثيقة الدستوريّة عام 1976، مروراً بالاتّفاق الثلاثيّ، وانتهاءً بكلّ المبادرات



ومشاريع الحلول اللبنانيّة والعربيّة والدوليّة التي قدّمت خلال الحرب. وبينما كان «الاتّفاق الثلاثيّ» هو تسوية سوريّة للأزمة اللبنانيّة تقوم على أكتاف زعماء الميليشيات الشبّان، كان «اتّفاق الطائف» تسوية عربيّة تقوم على أكتاف النوّاب التقليديّين الهرمين. كان هؤلاء التقليديّون أكثر مرونة وانفتاحاً على الحلول والتسويات وأنصافها. وهذا ما جعلهم قادرين على إخراج التسوية إلى العلن. ومع ذلك، لم يكن الطائف الذي «صنعوه» هو الأمثل الذي انتظره اللبنانيّون طوال خمس عشرة سنة. فهو أبقى على نصف «النظام القديم» (الرئاسات الثلاث والطائفيّة السياسيّة)، وقامت سورية بالإجهاز على نصفه الآخر، عبر عدم تطبيق الاتّفاق أثناء وصايتها على لبنان، وخصوصاً تشكيل اللجنة التي تأخذ على عاتقها إلغاء الطائفيّة السياسيّة، وسحب قوّاتها من لبنان وترك اللبنانيّين يتعلّمون حكم أنفسهم بأنفسهم بإشراف «عن بُعد» من الشقيقة الأكبر. فهل عرف عرّابو الاتّفاق من الزعماء العرب أن سورية سوف لن تترك لبنان يحكم نفسه بنفسه، وأنّها ستفرض وصايتها عليه، والذي اعتبر بيار الجميّل «أنّ قوّته في ضعفه»؟

من سياق المفاوضات في الطائف وفي الكواليس وخارج جدران الطائف (في دمشق)، كانت الدول العربيّة المتزعّمة للجنة الثلاثيّة العليا، تُدرك أنّ سورية لن تسحب قوّاتها من لبنان. وعندما حصل الخلاف بينها وبين سورية في تموز 1989، تدخّل الأميركيّون لصالح السوريّين. وبينما فهمت «الترويكا العربيّة» أن «اتّفاق الطائف» يعيد لبنان سيّداً حرّاً مستقلاً، كان الأميركيّون يصرّون على استمرار مفاعيل «اتّفاق الخطوط الحمر»، أي أن يبقى الجيش السوريّ في لبنان. فهل كان لهذا علاقة بالمناخ الإقليميّ عشيّة اجتياح العراق للكويت؟

في ضوء الخلاف العراقيّ – الكويتيّ عام 1989 وبوادر اندلاع حرب الخليج الثانية، والتطوّرات الحاصلة في أوروبا الشرقيّة، كانت الدول العربيّة ومن خلفها الولايات المتّحدة مستعجلة لإنهاء أزمة لبنان. من هنا، لم يهتمّ العرب بمصيره بعد «اتّفاق الطائف»، ولا بكيفيّة تنفيذ هذا الاتّفاق. ففي 24 تشرين الأوّل 1989، أصدرت اللجنة العربيّة العليا بياناً حرفيّته هي التالية: **«وفيما يتعلّق بالمهام الأمنيّة التي تقوم بها القوّات السوريّة في لبنان، فقد توصّلت اللجنة الثلاثيّة العربيّة العليا إلى اتّفاق وتفاهم تامّ مع الشقيقة سوريا تُنهي بموجبه القوّات السوريّة المتواجدة في لبنان مهمّاتها الأمنيّة في مدّة أقصاها سنتان، كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني، حيث تتسلّم قوّات الشرعيّة اللبنانيّة خلال تلك المدّة مسؤوليّة الأمن بالكامل من القوّات السوريّة التي تقوم**

آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطنيّ، كما أنّ مدّة بقاء القوّات السوريّة في هذه المناطق تُحدّد في اتّفاق يعقد بين الحكومتين السوريّة واللبنانيّة وستكون القمّة العربيّة معنيّة بإبرام وتنفيذ هذا الاتّفاق»[317]. ومعنى هذا النصّ، أنّ الدول العربيّة جعلت من مدّة بقاء القوّات السوريّة في لبنان مسألة تخضع للاتّفاق بين الحكومتين السوريّة واللبنانيّة. وفي ظلّ الوجود السياسيّ والعسكريّ والأمنيّ السوريّ في لبنان، وخضوع الحكومات اللبنانيّة والحياة السياسيّة اللبنانيّة للإرادة السوريّة أو ارتباط مصالح غالبيّة القوى السياسيّة والحزبيّة بمصالح السوريّين، بقيت الهيمنة السوريّة على لبنان خمسة عشر عاماً، ولم تجرؤ أيّة حكومة لبنانيّة على مطالبة الدولة السوريّة بتنفيذ «اتّفاق الطائف».

وفي ظلّ هيمنتها على لبنان، لم تعمل سورية على إلغاء الطائفية السياسية، بل استخدمت هذه المسألة من أجل إخافة المسيحيّين وجعلهم يفضّلون وصايتها على الخضوع لمفاعيل إلغاء الطائفيّة السياسيّة، أي الخضوع لحُكم الأكثريّة. وفي ضوء نزع سلاح الميليشيات، واستثناء «حزب الله» من ذلك، بصفته مقاومة وطنيّة ضدّ إسرائيل، زرعت سورية بذور الشقاق وعدم المساواة بين اللبنانيّين، على الأقلّ بعد تحرير الجنوب عام 2000، بين لبنانيّين يملكون السلاح (= حزب الله) كقوّة عسكريّة وسياسيّة، ولبنانيّين آخرين لا يملكون هذه الوسيلة، وهذا ما ظهر بوضوح منذ إتمام التحرير، باستثناء مزارع شبعا، مروراً بالحرب الإسرائيليّة على لبنان عام 2006 وتداعياتها[318].



## حواشي الفصل الثامن

(1) حول «حرب التحرير» ضدّ سورية وتداعياتها، راجع الفصل الرابع من المجلّد، ص 467–475.

(2) Joseph Maila, "The Ta'if Accord: An Evaluation", in: Deirdre Collings (Ed), *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, Boulder London 1994, op. cit., p.33.

(3) إيلي سالم، الخيارات الصعبة. دبلوماسيّة البحث عن مخرج 1982–1988، بيروت 1993، ص 431.

(4) وهؤلاء هم: حسن خالد، ونصر الله صفير، ونائب المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى محمد مهدي شمس الدين، وأغناطيوس الرابع (هزيم) بطريرك الروم الأرثوذكس، ومكسيموس الخامس حكيم بطريرك الروم الكاثوليك، والشيخ مُرسل نصر، رئيس المحاكم الشرعيّة الدرزيّة وممثّل شيخ عقل الطائفة الدرزيّة.

(5) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير السادس والسبعون، ج1 (1986–1992)، سائر المشرق، ط2، لا ت، لام، ص197.

(6) أنطوان سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ص 193–195، 250.

(7) لقد عالجنا «حرب التحرير» التي خاضها الجنرال عون ضدّ سورية. انظر الفصل الرابع من المجلّد.

(8) تيودور هانف، لبنان، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمّة، ترجمة موريس صليبا، باريس 1993، ص 706–707؛ وراجع تفاصيل اجتماع تونس في شأن لبنان، في الفصل الرابع، ص 460 – 462.

(9) كميل منسّى، إلياس الهراوي. عودة الجمهوريّة، من الدويلات إلى الدولة، دار النهار، بيروت 2000، ص 100؛ سركيس نعوّم، ميشال عون، حلم أم وهم، لام، 1992، ص 69 – 70.

(10) كريم بقرادوني، لعنة وطن. من حرب لبنان إلى حرب الخليج، غدراس 1991، ص 202 – 204.

(11) نقلاً عن: ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، بيروت 1993، ص 27.

(12) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 27.

(13) جورج سعادة، قصّتي مع الطائف. حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة سوء تنفيذ وخيبة أمل، بيروت 1998، ص 35. وحول ما يذكره الإبراهيميّ في هذا الصدد، قارن بـ: عصام سليمان، «جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في إنجاح مؤتمر الطائف ونتائج المؤتمر»، في: **العلاقات السعوديّة اللبنانيّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود**، مرجع سبق ذكره، ص 274.

(14) سعادة، ص 35–36.

(15) داغر، جنرال ورهان، ترجمة جورج أبي صالح، ملفّ العالم العربيّ، بيروت 1992، ص 141.

(16) نقلاً عن هانف، ص 707.

(17) بقرادوني، لعنة وطن، ص 223.

(18) جورج بكاسيني، أسرار الطائف. من عهد أمين الجميّل حتّى سقوط الجنرال (مع وثائق)، بيروت 1993، ص 49–50.

(19) بكاسيني، ص 37.

(20) سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 41–42.

(21) هانف، ص 708؛ داغر، ص 141.

(22) نقلاً عن هانف، ص 708–709.

(23) بقرادوني، لعنة وطن، ص 205.

(24) كارول داغر، جنرال ورهان، ترجمة جورج أبي صالح، ملفّ العالم العربيّ، بيروت 1992، ص 141.

(25) عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر. السياسة الأميركيّة تجاه لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1991، ص 220–222.

(26) بقرادوني، لعنة وطن، ص 204–205.

(27) عارف العبد، لبنان والطائف. تقاطع تاريخيّ ومسار غير مكتمل، بيروت 2001، ص 209–210.

(28) بقرادوني، لعنة وطن، ص 205.

(29) نقلاً عن هانف، ص 709.

(30) داغر، ص 37– 66.

(31) عارف العبد، لبنان والطائف، ص 211.

(32) بقرادوني، لعنة وطن، ص 205.

(33) هانف، ص 709.

(34) هانف، ص 709–710 حاشية 16.

(35) بو حبيب، الضوء الأصفر، مرجع سبق ذكره، ص 214.

(36) سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 19–20.

(37) عبد الله، بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 188.

(38) نقلاً عن: سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 48–50؛ وقارن ب: ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، مرجع سبق ذكره، ص 264.

(39) نقلاً عن: بو حبيب، ص 197–198.

(40) بو حبيب، ص 197.

(41) ملحم شاوول، الإفتراق والجمع، دار النهار، بيروت 1996، ص 128–130.

(42) جريدة العهد، عدد 263، 7 تموز 1989.

(43) هانف، ص 712.



(44) نقلاً عن: سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 20.

(45) سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 22.

(46) داغر، جنرال ورهان، ص 143.

(47) بكاسيني، ص 84.

(48) حصل هذا الاجتماع في قصر بعبدا بتاريخ 26 أيلول 1989 بحضور 24 نائباً هم: رينيه معوّض، خاتشيك بابكيان، ملكون أبلغتيان، أنترانيك مانوكيان، ألبير مخيبر، إميل روحانا صقر، راشد الخوري، ميشال ساسين، بيار دكّاش، عبدو عويدات، إدوار حنين، طارق حبشي، موريس فاضل، نديم سالم، أوغست باخوس، عثمان الدنا، صبحي ياغي، شفيق بدر، بطرس حرب، إلياس الخازن، جبران طوق، حبيب كيروز، إلياس الهراوي وجورج سعادة. راجع: سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 60–61

(49) نقلاً عن داغر، ص 143.

(50) سعادة، ص 66–67.

(51) بكاسيني، ص 78 – 80.

(52) بكاسيني، ص 77.

(53) نقلاً عن: سعادة، ص 63.

(54) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 29.

(55) بكاسيني، ص 84.

(56) نبيل خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، جبيل 1991، ص 281.

(57) عارف العبد، لبنان والطائف، ص 187–188.

(58) حول «الوثيقة الدستوريّة»، راجع الفصل السابع، ص 646 – 650.

(59) حول «الاتّفاق الثلاثيّ»، راجع الفصل السابع، ص 650 – 669.

(60) داغر، ص 146.

(61) تُعتبر هذه الورقة أساس «اتّفاق الطائف». حول بنودها، انظر: بكاسيني، ص 48 – 71.

(62) عارف العبد، لبنان والطائف، ص 192.

(63) بكاسيني، ص 48.

(64) راجع الفصل السابع، ص 646 – 650.

(65) سعادة، ص 37–39؛ بكاسيني، ص 38–39. وبالنسبة إلى تلك المشاريع والأفكار وبنود الاتّفاق الذي وافق عليه المجلس النيابيّ 1978، راجع الفصل السادس، ص 580 – 581.

(66) راجع الفصل السادس من المجلّد، ص 581 – 583.

(67) حول المؤتمرين والطروحات التي صدرت عن المشاركين، راجع الفصل السابع من المجلّد الأوّل، ص 684 – 701.

(68) حول بيان حكومة كرامي وورقة الإصلاحات التي تقدّمت بها، ودارت حول عروبة لبنان، وتحرير الجنوب، والنظام السياسيّ المنشود، واللامركزيّة الإداريّة، والمسائل الاقتصاديّة

والاجتماعيّة والأمنيّة والتربويّة والمهجّرين، انظر: عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسيّة للأزمة اللبنانيّة 1973. . .، ج5: الحوار في سبيل الحلّ 1975–1984، بيروت 1985، ص 532–541.

(69) حول «الاتّفاق الثلاثيّ»، راجع الفصل السابع من الكتاب، ص 650 - 669.

(70) حول بيان الفعاليّات، انظر الفصل السادس، ص 610 - 612.

(71) حول هذا الموضوع، راجع الفصل السادس من الكتاب، ص 590 - 592.

(72) حول «ورقة الحريري»، انظر الصفحات: 676، 717، 754، 760.

(73) حول مشروع الحسيني - الحصّ، راجع الصفحات: 754 - 755، 759 - 760. .

(74) تضمّن هذا المشروع هويّة لبنان العربيّة، ووحدته أرضاً وشعباً ومؤسّسات، وضرورة إلغاء الطائفيّة السياسيّة على مرحلتين، الأولى في شغل الوظائف العامّة، والمرحلة الثانية في المؤسّسات الدستوريّة، وذلك عبر تشكيل لجنة وطنيّة لأجل تحقيق ذلك. كما شملت صلاحيّات كلّ من رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس الوزراء، وخصوصاً الاستشارات الإلزاميّة لرئيس الجمهوريّة عند تسمية رئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن اللامركزيّة الإداريّة، والسياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. أخيراً، لحظ مشروع اللجنة السداسيّة علاقات مميّزة بين لبنان وسورية. راجع: جورج بكاسيني، أسرار الطائف، 1993، ص 30-36.

(75) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 39.

(76) نقلاً عن: جورج سعادة، قصّتي مع الطائف، ص12.

(77) Maila, The Ta'if Accord, op. cit., p. 38.

(78) حول حفاوة الاستقبال والإقامة والضيافة والعناية الصحيّة والتغطية الإعلاميّة في الطائف، وما أُشيع عن أموال تلقّاها النوّاب عشيّة الانتخابات الرئاسيّة، انظر: بكاسيني، ص 85- 87.

(79) كاظم الخليل، جريدة الديار، حلقة 56، 21 أيار 1999.

(80) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 31.

(81) كانت الدبلوماسيّة الأميركيّة، وخصوصاً تلك المتابعة لجلسات المؤتمر، تؤكّد للنوّاب اللبنانيّين موقف واشنطن الصريح بانسحاب كلّ القوّات الأجنبيّة من لبنان، وحلّ الميليشيات والتوصّل إلى اتّفاق يخدم مصلحة لبنان وشعبه. كما بعث الملك فهد برسالتين إلى كلّ من العماد عون وسليم الحصّ يحثّهما على اتّخاذ موقف موحّد وفق الرؤية التي أقرّها مؤتمر القمّة العربيّة في الدار البيضاء. سعادة، ص 66–68، 71، 81.

(82) سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 107.

(83) سعد، مار نصر بطرس صفير، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 250– 253.

(84) هانف، حاشية 20، ص 712–713.

(85) نقلاً عن: كاظم الخليل، جريدة الديار، حلقة 56، 21 أيار 1999.

(86) بكاسيني، ص 114.

(87) سعادة، ص 87.



(88) بكاسيني، ص 116.

(89) منسّى، إلياس الهراوي، ص 103–104.

(90) سعادة، ص 89.

(91) نقلاً عن: سعادة، ص 88.

(92) بكاسيني، ص 105–106.

(93) منسّى، إلياس الهراوي، ص 104.

(94) سعادة، ص 90–91، 97؛ بكاسيني، ص 90–91.

(95) هانف، ص 718.

(96) ضمّت اللجنة النوّاب: رينيه معوّض وجورج سعادة وبطرس حرب وإدمون رزق وجوزيف سكاف ونصري معلوف وميشال ساسين وعبد الله الراسي وخاتشيك بابكيان وجميل كبّي وطلال المرعبي ونزيه البزري ومحمد يوسف بيضون وعلي الخليل ومحمود عمّار وتوفيق عسّاف. وقد انضمّ إليها طلال الحسيني والقاضي خالد قبّاني بصفة مستشارين، راجع: خالد قبّاني، «وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف»، في: لبنان في تاريخه وتراثه، سلسلة دراسات لبنانيّة بإشراف عادل إسماعيل، بيروت 1993، ص 867. ووفق بكاسيني ص 108، تألّفت اللجنة من 18 نائباً، بعدما جرى توسيعها من ستّة نوّاب إلى ثمانية فإلى 18 نائباً.

(97) خالد قبّاني، مرجع سابق، ص 867.

(98) بكاسيني، ص 40 –48.

(99) بكاسيني، ص 75.

(100) سليم الحصّ، عهد القرار والهوى. تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987–1990، ط2 1991، ص 108–120.

(101) نوّاف سلام، أبعد من الطائف. مقالات في الدولة والإصلاح، دار الجديد، بيروت 1998، ص 15.

(102) قبّاني، ص 870–871.

(103) نقلاً عن: قبّاني، وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف، ص 873.

(104) نقلاً عن: قبّاني، ص 874.

(105) نقلاً عن: قبّاني، وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف، ص 874.

(106) منصور، موت جمهوريّة، ص 255–256.

(107) حصلت أوّل انتخابات نيابيّة في لبنان بعد انتهاء الحرب في عام 1992.

(108) هانف، ص 715، 719؛ بكاسيني، ص 115، 124.

(109) قبّاني، وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف، ص 874–875؛ هانف، ص 715؛ منصور موت جمهوريّة، ص 256–257.

(110) بو حبيب، الضوء الأصفر، ص 326.

(111) قبّاني، وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف، ص 875.

(112) قبّاني، وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف، ص 874–875؛ سلام، نوّاف، اتّفاق الطائف، استعادة نقديّة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(113) قبّاني، وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف، ص 877–878.

(114) هانف، ص 717.

(115) قبّاني، وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف، ص 878–879.

(116) هانف، ص 718.

(117) قبّاني، وثيقة الوفاق الوطنيّ في الطائف، ص 879–881.

(118) قبّاني، المرجع السابق، ص 881–882.

(119) بكاسيني، ص 121.

(120) بكاسيني، ص 122–123.

(121) بكاسيني، ص 94–95، 120–121؛ Gregory, op. cit., p. 85.

(122) قبّاني، المرجع السابق، ص 882–883.

(123) هانف، ص 710–711.

(124) هانف، ص 711؛ داغر، ص 142.

(125) نقلاً عن: سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 206–207.

(126) هانف، ص 742.

(127) منصور، موت جمهوريّة، ص 267–268.

(128) منصور، موت جمهوريّة، ص 268–269.

(129) منصور، الانقلاب على الطائف، مرجع سبق ذكره، ص 262.

(130) هانف، ص 757–759.

(131) الحصّ، ص 103–107.

(132) الحصّ، ص 201–202.

(133) منسّى، إلياس الهراوي، ص 105–106.

(134) Gregory, p. 73.

(135) نقلاً عن هانف، ص 744.

(136) وعندما أثار النائب القادري مع عدد من النوّاب الآخرين مسألة انسحاب السوريّين من لبنان، تمّ اغتياله قبل عشرة أيّام من انعقاد مؤتمر الطائف. هانف، ص 712.

(137) وثيقة الطائف. دراسة في المضمون، إعداد لجنة التحليل والدراسات في حزب الله – المكتب السياسيّ، لا دار نشر، بيروت 1989، ص 51.

(138) المرجع السابق، ص 5–6.

(139) عدد 279، 27 تشرين الأوّل 1989.

(140) جريدة **العهد**، عدد 281، 10 تشرين الثاني 1989؛ عدد 282، 17 تشرين الثاني 1989.

(141) جريدة **العهد**، 28 ربيع الأوّل 1410 هـ، ص 11.



(142) وثيقة الطائف، المرجع السابق، ص 53–54.

(143) مقابلة مع وليد جنبلاط، في: جريدة **الأنباء** 2 تشرين الأوّل 1898.

(144) نقلاً عن هانف، ص 744.

(145) Gregory, p. 85.

(146) كاظم الخليل، جريدة **الديار**، حلقة 56، 21 أيار 1999.

(147) نقلاً عن: Gregory, p. 83.

(148) ريمون إدّه، ضمير لن يموت، إعداد وتنسيق سمعان عيد سمعان، بيروت 2000، ص 434 – 435، 491.

(149) ريمون إدّه ضمير لبنان لن يمون، ص 248، 366.

(150) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، مرجع سبق ذكره، ص 265.

(151) ريمون إدّه ضمير لن يموت، ص 434.

(152) نقلاً عن: داغر، جنرال ورهان، ص 149.

(153) نقلاً عن: هانف، ص 720. لم يحدّد المؤلّف هويّة هذا النائب.

(154) داغر، ص 149.

(155) سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 276–278. وقد رعي المحامي جورج عدوان التقارب بين عون وجعجع لنزع فتيل الانفجار العسكريّ بينهما. سعادة، ص 279.

(156) نقلاً عن: Gregory, p. 63.

(157) خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، ص 281.

(158) عارف العبد، لبنان والطائف، ص 179- 182.

(159) خليفة، لبنان في إستراتيجيّة كيسنجر، ص 281.

(160) Gregory, p. 64.

(161) جورج إميل عيراني، البابويّة والشرق الأوسط. دور الكرسي الرسوليّ (الفاتيكان) في النزاع العربيّ – الإسرائيليّ 1962–1994، ترجمة بولس سرّوع، جبيل، 1997، ص 177.

(162) عدنان السيّد حسين، «اتّفاق الطائف في الإطارين الإقليميّ والدوليّ»، في: **العلاقات السعوديّة اللبنانيّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود**، بحوث ودراسات أُلقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانيّة، بيروت 29 – 30 أيار 2002، الرياض 1423هـ، ص 307–308.

(163) جريدة **الحياة**، 14–15 تشرين الأوّل 1989.

(164) جريدة **النهار**، 23 تشرين الأوّل 1989؛ هانف، 721.

(165) نقلاً عن داغر، جنرال ورهان، ص 149.

(166) نقلاً عن: جريدة **النهار**، 26 تشرين الأوّل 1989.

(167) نقلاً عن داغر، جنرال ورهان، ص 149.

(168) نقلاً عن: بكاسيني، ص 127.

(169) Jim Muir, "The Imperative of Removing Aoun", in: *Middle East International*, no. 363, 17.11.1989, p.4.

(170) جريدة النهار، 26 تشرين الأوّل 1989.

(171) Lucien George, "Le general Aoun est politiquement isolé dans le camp Chrétien", in: *Le Monde* 26 Oct. 1989.

(172) جريدة النهار، 28 تشرين الأوّل 1989.

(173) داغر، جنرال ورهان، ص 149.

(174) جرى هذا الاجتماع في قصر بعبدا قبل ظهر يوم الخامس من تشرين الثاني 1989 وحضره كلٌّ من: ميشال عون، وسمير جعجع، والوزيرين في حكومة عون العميد إدغار معلوف والعقيد عصام أبو جمرة، والأمين العام لوزارة الخارجيّة فاروق أبي اللمع، وداني شمعون، وجورج عدوان.

(175) سعادة، ص 396 – 397 : رسالة بالفرنسيّة نقلها إلى سعادة جورج تونتجي، المسؤول عن مكتب القوّات اللبنانيّة في باريس.

(176) نقلاً عن: سعد، مار نصر الله بطرس صفير، ص 268.

(177) نقلاً عن: سركيس نعّوم، ص 103.

(178) نقلاً عن: سعادة، ص 178.

(179) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 269.

(180) بقرادوني، لعنة وطن، ص 210. من النوّاب الذين هوجمت منازلهم ومكاتبهم: إلياس الخازن، وسالم عبد النور، وأوغست باخوس.

(181) نقلاً عن هانف، ص 722.

(182) سعد، مار نصر الله بطرس صفير، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 261–262.

(183) مقابلة للصحافيّ مارسيل غانم مع النائب ميشال عون في برنامج «كلام الناس»، تلفزيون LBC، 16 آب 2007.

(184) مجموعة الوثائق الأساسيّة المتعلّقة بالنظام السياسيّ في لبنان، منشورات مركز الأبحاث/ الجمعيّة اللبنانيّة للعلوم السياسيّة، بيروت 1968، ص 49–50.

(185) مجموعة الوثائق الأساسيّة، ص 49–50؛ هانف، حاشية 33، ص 722–733.

(186) سعادة، ص 181.

(187) سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 180 – 181.

(188) هانف، ص 733.

(189) هانف، ص 723 وحاشية 34 من الصفحة نفسها.

(190) بكاسيني، ص 138–139.

(191) كاظم الخليل، الديار، حلقة 57، 22 أيار 1999، ص 12.

(192) بكاسيني، ص 141.



(193) بكاسيني، ص 142.

(194) مجموعة الوثائق الأساسيّة المتعلّقة بالنظام السياسيّ في لبنان، ص 52.

(195) هانف، ص 723–724، وحاشية 35 ص 723.

(196) منسّى، إلياس الهراوي، ص 110–111.

(197) نقلاً عن داغر، جنرال ورهان، ص 155–156.

(198) طنّوس معوّض، 18 يوماً من عمر لبنان. عهد الرئيس رينه معوّض، ط3، دار النهار للنشر، بيروت 2003، ص 47–52.

(199) الحصّ، ص 124–125.

(200) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 103–104.

(201) الحصّ، عهد القرار والهوى، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(202) هانف، ص 725.

(203) نقلاً عن: هانف، ص 725.

(204) معوّض، 18 يوماً من عمر لبنان، ص 97، 99–100.

(205) معوّض، 18 يوماً من عمر لبنان، ص 100.

(206) هانف، ص 725–726.

(207) منصور، ص 104.

(208) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 105.

(209) نقلاً عن الحصّ، ص 124–125.

(210) داغر، جنرال ورهان، ص 158.

(211) بكاسيني، ص 147؛ كميل منسّى، إلياس الهراوي، ص 113.

(212) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 107؛ بكاسيني، ص 147.

(213) نقلاً عن داغر، ص 157.

(214) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 108.

(215) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 108. ويذكر بكاسيني، ص 147 أنّ الحريري كان يحاول بداية تسويق ميشال الخوري، ثمّ جان عبيد بعد ذلك.

(216) نقلاً عن: كميل منسّى، إلياس الهراوي، ص 114.

(217) منسّى، إلياس الهراوي، ص 120.

(218) داغر، ص 159.

(219) هانف، ص 726–727.

(220) بكاسيني، ص 157.

(221) هانف، ص 728–729؛ بكاسيني، ص 150.

(222) سعادة، ص 297–299.

(223) منسّى، إلياس الهراوي، ص 138.

(224) مقابلة «تلفزيون العربيّة» مع عبد الحليم خدّام بتاريخ 30/ 12/ 2005.
(225) منسّى، إلياس الهراوي، ص 120، 121–122.
(226) Andreas Pflitisch, "Emil Lahoud (Lahhüd) Staatspräsident des Libanon", in: ***Orient*** (Hamburg) 40 1(1999), p.9.
(227) داغر، جنرال ورهان، ص 264–265؛ Pflitisch, Emil Lahoud, op. cit., p. 7.
(228) نقلاً عن هانف، ص 727.
(229) داغر، ص 161–162.
(230) حول «حرب الإلغاء»، راجع الفصل الرابع من المجلّد، ص 479 - 484.
(231) نقلاً عن: منسّى، إلياس الهراوي، ص 145–150.
(232) نصّ الرسالة كاملة في: كميل منسّى، إلياس الهراوي، ص 146–150.
(233) منسّى، إلياس الهراوي، ص 128–129.
(234) نقلاً عن: دلّول، حوارات ساخنة، ص 20.
(235) نقلاً عن داغر، جنرال ورهان، ص 246.
(236) نقلاً عن داغر، جنرال ورهان، ص 254.
(237) راجع الفصل الرابع من المجلّد، حيث يأتي الحديث على رسالة جعجع إلى الهراوي.
(238) من رسالة جعجع إلى رئيس الجمهوريّة إلياس الهراوي بخطّ يده بتاريخ 19 شباط 1990، في: منسّى، إلياس الهراوي، ص 151–154.
(239) بقرادوني، لعنة وطن، ص 215–216.
(240) منسّى، إلياس الهراوي، ص 166.
(241) سعادة، ص 268–269.
(242) داغر جنرال ورهان، ص 184 - 185؛ وجريدة **العهد**، عدد 234، 17 شباط 1989، و«قصّة العلاقة القديمة الجديدة بين جيش اليرزة وجيش لحد»، في: **العهد**، 24 شعبان 1409هـ، ص 4.
(243) نقلاً عن هانف، ص 736.
(244) نقلاً عن: سعادة، ص 270.
(245) هانف، ص 736.
(246) في دراسة أصدرتها «لجنة التحليل والدراسات في حزب الله» غداة صدور وثيقة الطائف، حدّد الحزب أسباب رفضه للوثيقة، لأنّها أبقت على المضمون الطائفيّ للنظام السياسيّ اللبنانيّ، وأبقت في الوقت نفسه على **«الموقع الممتاز للطائفة المارونيّة»**. ورأى «حزب الله» أنّ الإصلاح الذي تحدّثت عنه الوثيقة **«يبقى متخلّفاً عن تحقيق العدالة التي لا تتحقّق خطوتها الأولى إلاّ بإلغاء الطائفيّة السياسيّة»**. إضافة إلى ذلك، رأى «حزب الله»، أنّ وثيقة الطائف أغفلت دور المقاومة في عمليّة التحرير من الاحتلال الإسرائيليّ وتحدّثت عن «الوسيلة السياسيّة» . انظر: وثيقة الطائف. دراسة في المضمون، إعداد لجنة التحليل والدراسات في



حزب الله، بيروت 1989، ص 5–6، 53 وما بعد.
(247) نقلاً عن: جريدة **العهد**، 17 شعبان 1409، ص 2؛ 24 شعبان 1409، ص 4–5.
(248) داغر، جنرال ورهان، ص 188–191، 227–228.
(249) نصّ البيان كاملاً في: سعادة، قصّتي مع الطائف، ص 413–414، وكميل منسّى، إلياس الهراوي، ص 164–165.
(250) داغر، جنرال ورهان، ص 214.
(251) داغر، جنرال ورهان، ص 244–246؛ هانف، 735–736.
(252) داغر، جنرال ورهان، ص 254.
(253) هانف، ص 735–736.
(254) داغر، جنرال ورهان، ص 280–281.
(255) هانف، ص 744.
(256) نقلاً عن داغر، جنرال ورهان، ص 280.
(257) بكاسيني، ص 163- 164.
(258) انظر ص 794 - 796.
(259) هانف، ص 728.
(260) داغر، جنرال ورهان، ص 209–211.
(261) بكاسيني، ص 151–152.
(262) داغر، جنرال ورهان، ص 206–223، 225، 229–232.
(263) الحصّ، ص 83–84.
(264) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 110؛ هانف، ص 727–728، 743.
(265) نقلاً عن: كميل منسّى، إلياس الهراوي، ص 165–166.
(266) داغر، جنرال ورهان، ص 251–253.
(267) هانف، ص 844–745.
(268) داغر، جنرال ورهان، ص 280.
(269) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 130- 131.
(270) داغر، جنرال ورهان، ص 255–256؛ بقرادوني، لعنة وطن، ص 223–224.
(271) انظر ص 797 من هذا الفصل.
(272) نقلاً عن: محسن دلّول، حوارات ساخنة، ص 14.
(273) هانف، ص 742–743.
(274) داغر، جنرال ورهان، ص 279.
(275) نقلاً عن داغر، جنرال ورهان، 282.
(276) الحصّ، ص 184.
(277) Jim Muir, "Very Guarded Optimism", in: ***Middle East International***, no. 354, 7.7.1989.

(278) هانف، ص 743.

(279) Gregory, op. cit., p. 87.

(280) Gregory, pp. 89 - 90.

(281) هانف، ص 743.

(282) داغر، جنرال ورهان، ص 290.

(283) بقرادوني، لعنة وطن، ص 223.

(284) بكاسيني، ص 164.

(285) Gregory, p. 89.

(286) منسّى، إلياس الهراوي، ص 179–180.

(287) نقلاً عن داغر، جنرال ورهان، ص 294.

(288) منسّى، إلياس الهراوي، ص 182–183.

(289) مقابلة «تلفزيون العربيّة» مع عبد الحليم خدّام بتاريخ 30 كانون الأوّل 2005.

(290) داغر، جنرال ورهان، ص 291.

(291) هانف، ص 745.

(292) بكاسيني، ص 171.

(293) داغر، جنرال ورهان، ص 283–284.

(294) منصور، الانقلاب على الطائف، ص 132؛ بكاسيني ص 168.

(295) إلياس الهراوي، لبنان من المحنة إلى السلام. كلمات ومواقف 1989 - 1995، دار الأندلس، ج1، لات، ص 26 - 27، 30 - 31.

(296) نقلاً عن: Winslow, Lebanon, p. 278.

(297) هانف، ص 745–746.

(298) منسّى، إلياس الهراوي، ص 183–193.

(299) منسّى، إلياس الهراوي، ص 184.

(300) منسّى، إلياس الهراوي، ص 134.

(301) بكاسيني، ص 171. كان كنعان رئيساً لجهاز الاستطلاع في القوّات السوريّة في لبنان، في حين كان أصلان رئيساً للمخابرات العسكريّة.

(302) داغر، جنرال ورهان، ص 304–305، 326–327.

(303) بقرادوني، لعنة وطن، ص 224.

(304) منصور، موت جمهوريّة، مرجع سابق، ص 226، 417.

(305) بكاسيني، ص 169.

(306) منصور، موت جمهوريّة، ص 226–227.

(307) منسّى، إلياس الهراوي، ص 194–195.

(308) منسّى، إلياس الهراوي، ص 196–197.



(309) الهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 41 - 43، 50 - 55.

(310) منسّى، إلياس الهراوي، ص 200–204.

(311) «حقيقة جنرال لاهث خلف الرئاسة (4): وثيقة فرنسيّة: قصّة الحسابات السرّية لعون وزوجته»، في: مجلة الشراع، 5 حزيران 2006.

(312) داغر، جنرال ورهان، ص 19–20.

(313) الحصّ، ص 188–189.

(314) هانف، ص 746–747.

(315) ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، ص 258.

(316) حول سوء تطبيق اتّفاق الطائف، انظر: عبد الرؤوف سنّو، «لبنان، المجتمع والدولة. قراءة في مقوّمات التعايش الطائفيّ وتطوّره وممارساته»، في: حوليّات (جامعة القديس يوسف)، 9 (2007)، في ذكرى الأب الدكتور لويس بوزيه، ص 1–109.

(317) منصور، موت جمهوريّة، ص 267–268.

(318) حول هذه الحرب، انظر: عبد الرؤوف سنّو، «الحرب الإسرائيليّة - اللبنانيّة 2006: الخلفيّات والمواقف والأبعاد»، في: حوار العرب (بيروت)، 22 (2006)، ص 30–

Le Mode, 24 Oct. 1989. .44

# فهرس عام

## حرف الألف

## حرف الباء

## حرف التاء

## حرف الثاء







## حرف الجيم

## حرف الحاء

## حرف الخاء

## حرف الدال







## حرف الراء

## حرف الزاي



## حرف السين

## حرف الشين

## حرف الصاد







## حرف الضاد

## حرف الطاء







## حرف العين

## حرف الغين



## حرف الفاء

## حرف القاف



## حرف الكاف

## حرف اللام

## حرف الميم

## حرف النون







## حرف الهاء



## حرف الواو

## حرف الياء